

حَاشِي

تَحْفِيزُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء العاشر ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مَجْدِلَةِ مَكَّةَ

لِصَاحِبِهَا مَعْطَفِي مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مَعْطَفِي مُحَمَّدٍ

صَالِحِيَّةُ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الايمان)

(قوله بالفتح) إلى قوله بما يأتي في المعنى إلا قوله بالنظر لوجوب تكفير ما وما سانه عليه وإلى المتن في النهاية إلا قوله وإن نوزع إلى مخرج وقوله وأبدل إلى وشروط الحالف (قوله لانهم كانوا الخ) تعليل لمحذوف أي وإن سمى الحلف يمينا لانهم الخ عبارة المعنى واصطفا في اللغة اليد اليمنى واطاعت على الحلف لانهم كانوا إذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم يمين صاحبه وسمى العضو باليمين لوفور قوته قال تعالى لاخذنا منه باليمين بالفاء اه (قوله فتلة قوية الحلف) من اضافة المصدر إلى فاعله وقوله الحث مفعوله اه سم (قوله ويرادفه الخ) عبارة المعنى والنهاية والاسنى واليمين والقسم والايلاء والحلف الفاظ مترادفة اه أي في الحلف رشيدى (قوله بالنظر لوجوب تكفيرها) أي ولا فالطلاق يمين ايضا وحاصل المراد انه إنما قيد هنا بقوله بما يأتي المراد به اسم الله وصفته لان الكلام في هذا الباب في اليمين التي يجب تكفيرها لا في مطلق اليمين حتى يرد نحو الطلاق اه رشيدى (قوله تحقيق امر الخ) وتكون ايضا للتأكيد والاصل في الباب قبل الاجماع ايات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الآية وقوله ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا واخبار منها انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب رواه البخارى وقوله لا غزون قرى ثلاث مرات ثم قال في الثالث ان شاء الله تعالى رواه ابو داود اسنى ومعنى ونهاية وفي البجيرى عن سم مافيه ولا يخفى انه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاصلا لان ذلك غير لازم لليمين فعمل المراد بتحقيقه التزامه واجبا به على نفسه والتصميم على تحقيقه واثبات انه لا بد منه فليتأمل اه (قوله محتمل الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى تحقيق امر غير ثابت ماضيا كان او مستقبلا نفيا او اثباتا يمكننا كحلفه ليدخل الدار او بمنعنا كطرفة ليقطن

(كتاب الايمان)
بالفتح جمع يمين لانهم كانوا
يضمون ايمانهم بعضها
ببعض عند الحلف راصل
اليمين القوة فتلقوية الحلف
الحث على الوجود والعدم
سمى يمينا ويرادفه الايلاء
والقسم وهي شرعا بالنظر
لوجوب تكفيرها تحقيق
امر محتمل

(كتاب الايمان)

(قوله الحلف) قال المصنف في شرح مسلم ويقال الحالف بكسر الهمزة واسكنها ومن ذكر الاسكان ابن
السكن في اول اصطلاح المنطق اه ذكر ذلك في شرح قوله عليه الصلاة والسلام المنطق سلطته بالحلف

تصريحهم بمراعاة الإيلاء
للمين مع تصريحهم بأن
الإيلاء لا يختص بالحلف
بالله نعم مرقولهم الطلاق
لا يحلف به أي لا يطلب وإن
كان فيه التحقيق المذكور
فلذا سمي يميناً بهذا الاعتبار
وحينئذ فذكر النظر
لوجوب التفكير إنما هو
ليبين اليمين الحقيقية لا المنع
الحاق ما لا تفكير فيه بها في
التحقيق المذكور فخرج
بالتحقيق لنوايين الآتي
وبالمحتمل نحو لا موتن أو
لا أصعد السماء لعدم تصور
الحنث فيه بذاته فلا إخلال
فيه بتعظيم اسمه تعالى
بخلاف لا موت ولا صعدن
السماء ولا قتلن الميت فانه
يحين يجب تكفيرها حالاً مالم
يقيد بوقت كند فكفر غداً
وذلك لهتك حرمة الاسم
ولا ترد هذه على التعريف
لفهمها منه بالأولى إذ المحتمل
له فيه شائبة عذر باحتمال
الوقوع وعدمه بخلاف هذا
فانه عند الحلف هاتك حرمة
الاسم لعله باستحالة البر فيه
وأبدل محتمل بغير ثابت
لیدخل فيه الممكن والمتنع
وأجمعوا على انعقادها
ووجوب الكفارة بالحنث
فيها وشرط الحالف يعلم بما
مر في الطلاق وغيره بل
وعما يأتي من التفصيل

الميت صادقة كانت اليمين أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجبل به اهـ (قوله بما يأتي) أي في المتن (قوله بنحو الطلاق) أي كالتعلق اهـ عـش (قوله غير بعيد) أي لتضمنه المنع من المحلوف عليه كتضمن الحلف بالله كذلك اهـ عـش (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله أي لا يطلب) أو لا يكون الطلاق مدخولاً لحروف القسم أي لم تجر العادة به اهـ سيد عمر (قوله أي لا يطلب) كلامهم كالصريح في أن المراد لا يصح أن يحلف به أي على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا أفعل كذا اهـ سم (قوله وإن كان فيه) أي في الحلف بالطلاق (قوله وحينئذ) أي حين أن يسمى الحلف بنحو الطلاق يميناً (قوله إنما وليان اليمين الخ) فيه أن ما نقله عن اقتضاء كلام الرافعي وأيده مقتضاه أن الحلف بالطلاق بين حقيقة أيضاً أي شرعاً إذا دل الكلام في اليمين شرعاً اهـ سم (قوله بها الخ) أي باليمين الحقيقية والجاران متعلقان باللاحق (قوله في التحقيق الخ) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل اهـ سم (قوله فخرج) إلى المتن في المعنى إلا قوله لا موت وقوله حالاً إلى وشرط الحالف وقوله يعلم إلى مكلف (قوله بنحو لا موتن الخ) أي كقوله والله لا موتن الخ اهـ معنى (قوله لعدم تصور الحنث فيه الخ) عبارة المغني والأسنى لتحققه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولأنه لا يتصور فيه الحنث اهـ (قوله بذاته) أي بالنظر لذاته وإن كان يمكن الحنث فيه بالصعود دخراً للعادة فلو صعد بالفعل هل بحث ويلزمه الكفارة أم لا والظاهر أنه بحث وتلزمه الكفارة كما قررته شيخنا العزبي اهـ بجري (قوله بخلاف لا موت) هذا المثال لا يظهر إلا إذا كان الماضي بمعنى المضارع كما عبر به النهاية قال عـش قوله بخلاف لا موت الخ أي ويبحث به في الطلاق حالاً اهـ (قوله ولا صعدن السماء) أي مالم تخرق العادة له فيصعد اهـ عـش (قوله مالم يقيد بوقت كند الخ) هذا لا يظهر بالنسبة إلى المثال الأول ولو كان بمعنى المضارع (قوله ولا تردده) أي صيغ لا موت الخ (قوله لفهمها منه بالأولى الخ) فيه شيء لأن الأولوية لا تعتبر في التعاريف قطعاً كما صرح به الفري كغيره في الكلام على عبارة المطول في تعريف فصاحة الكلام اهـ سم عبارة السيد عمر قوله لفهمها الخ قد يقال فهمها منه بالأولى بالنظر للحكم مسلم وعدم ورودها على التعريف محل نظر فالأولى أن يقال في التعريف محتمل للحنث يقيناً وعلى تقدير وهذا وإن كان هو المراد لكنه لا يدفع الإبراد اهـ (قوله له فيه) أي للحالف في المحتمل (قوله بخلاف هذا) أي نحو لا صعدن السماء الخ عما يمتنع فيه البر (قوله فانه) أي الحالف (قوله وأبدل الخ) ببناء المفعول وبمن أبدل الروض والمغني كما مر (قوله بغير ثابت) الباء داخل على المأخوذ (قوله ليدخل فيه) أي في تعريف اليمين (قوله والمتنع) هذا هو المقصود إذا دخله أو أقال يمكن داخل في التعريف الأول أيضاً (قوله على انعقادها) أي اليمين على المتنع (قوله وشرط الحالف الخ) عبارة المغني (تنبيه) أهمل المصنف ضابط الحالف استغناء بما سبق منه في الطلاق والإيلاء وهو غير كاف والاضبط أن يقال مكلف مختار الخ اهـ (قوله وهو) أي ضابط الحالف (قوله مكلف الخ) شمل الآخر وسياق ما يصرح به اهـ سم ومكره ظاهره ولو بحق ولعلمهم يذكروه ليعده أو عدم تصوره اهـ عـش (قوله أي اسم) إلى قوله وهي في النهاية (قوله أي اسم دال الخ) ولو شرك في حلفه بين ما يصرح الحلف به وغيره كوا لله والكعبة فالوجه انعقاد اليمين وهو واضح أن قصد الحلف بكل أو أطلق

الفاجر (قوله الحلف) فاعله وقوله الحنث مفعوله (قوله نعم مرقولهم الطلاق لا يحلف به أي لا يطلب) كلامهم كالصريح في أن المراد لا يصح أن يحلف به أي على صورة الحلف بالله بنحو الطلاق لا أفعل كذا (قوله إنما وليان اليمين الحقيقية) فيه أنها تعلم من اقتضاء كلام الرافعي في اليمين شرعاً (قوله في التحقيق المذكور) ليس الكلام في ذلك بل لا ينبغي أن يكون محل نزاع فتأمل (قوله لفهمها منه بالأولى الخ) فيه شيء لأن الأولوية لا تعتبر في التعاريف قطعاً كما صرح به المعمرى كغيره في الكلام على عبارة المطول في تعريف فصاحة الكلام (قوله والمتنع) ما تحقيقه (قوله وهو مكلف الخ) شمل الآخر ويصرح به ما سياتي في هامش قول المصنف أو لا يكلمه فسلم عليه حنث ولو كاتبه أو أرسله أو أشار إليه يداو غيرهما فلا فتأمل (قوله لا تتعقد الإبدات الله الخ) (فرع) ذكر بعضهم أنها لا تتعقد فيما إذا قال له القاضي قل بالله فقال تالله إذا قلنا أنه

اي اسم دال عليها وان دل على صفة معها وهي في اصطلاح المتكلمين الحقيقة والانكار عليهم بانها لا تعرف إلا بمعنى صاحبة مردود بتصريح الزجاج وغيره بالاول بل صرح بذلك حبيب رضى الله عنه عند قتله بقوله وذلك في ذات الاله (أو صفته) وستأتى فالاول بقسميه (كقوله والله ورب العالمين) أي مالك المخلوقات (٤) لان كل مخلوق علامة على وجود خالقه (والحي الذي لا يموت ومن نفس بيده) أي قدرته

يصر فيها كيف شاء ومن فلق الحبة (وكل اسم مختص به) الله (سبحانه وتعالى) غير ما ذكرولو مشتقا ومن اسمائه الحسنى كالاله ومالك يوم الدين والذي اعبدته أو أسجدته ومقلب القلوب فلا تتعقد بمخلوق كنبى وملك للنهى الصحيح عن الحلف بالآباء وللأمر بالحلف بالله وروى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر وفي رواية فقد أشرك وحلوه على ما إذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى فان لم يقصد ذلك اثم عند أكثر أصحابنا أى تبعنا لنص الشافعى الصريح فيه كذا قاله شارح والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وان كان الدليل ظاهر فى الإثم قال بعضهم وهو الذى ينبغى العمل به فى غالب الأعصار لقصد غالبهم به اعظام المخلوق ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقال ابن الصلاح يكره بماله حرمة شرعا كالنبى ويحرم بمالا حرمة له كالطلاق وذكر الماوردى ان للمحتسب

فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به اه سم ويأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله) أي اسم دال عليها (شمل نحو والذى نفس بيده فهو اسم كإقتضاه كلامه وصرح بعضهم وان اقتضى كلام غيره انه قسم للاسم فلعلهما اصطلاحان اه رشيدى (قوله) وهي) أي الذات (قوله) وستأتى) أي فى المتن (قوله) فالاولى بقسميه (الخ) عبارة المعنى فالذات كقوله والله بجر أو نصب أو رفع سواء اتعمد ذلك أم لا والصفة كقوله والله رب العالمين (قوله) أي مالك (إلى) قوله فان لم يقصد فى النهاية والمعنى إلا قوله الله بعد قول المتن به وقوله غير ما ذكر إلى كاله (قوله) لان كل مخلوق (الخ) أي ولا تسمى المخلوقات بالعالمين لان الخ وعلى هذا فالعالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البر ماوى ككثيرين وذهب ابن مالك إلى اختصاصه بالعقلاء (فائدة) وقع السؤال فى الدرس عما يقع من قول العوام والاسم الأعظم هل هو بمن أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليقين بما ذكر اه ع ش (قوله) ومن فلق الحبة) يؤخذ منه صحة إطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى وبه صرح بعضهم اه ع ش (قوله) الله (ه) هذا يقتضى جعل الهاء فى به لاسم كياتى ما يصرح به والظاهر خلافه اه سم (قوله) ومن غير اسمائه الحسنى) كخالق الخلق اه بجيرى (قوله) فلا تتعقد (الخ) عبارة المعنى والنهاية لان الايمان معقودة بمن عظمت حرمة ولزمت طاعته وإطلاق هذا مختص بالله تعالى فلا تتعقد بالمخلوقات كوحق النبى وجبريل والكعبة وفى الصحيحين ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت والحلف بذلك مكروه اه (قوله) بمخلوق كنبى (الخ) أي بحيث تكون مينا شرعية موجبة للكفارة أو لا يفهم بمن لغة وينبغى للحالف ان لا يتساهل فى الحلف بالنبى صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية ان لا يفعل فان ذلك قد يجر إلى الكفر لعدم تعظيمه الرسول والاستخفاف به صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله) الكراهة) وفاقا للنهاية والمعنى كسر (قوله) وهو المعتمد) أي القول بالكراهة (قوله) وهو الذى (الخ) أي القول بالحرمة والاثم (قوله) لقصد غالبهم به) أي بالحلف بغير الله (قوله) اعظام المخلوق به) أي بالحلف ويحتمل ان المحلوف بحام مهيئة ثم بالفاء وحينئذ الجارو المجرور نائب الفاعل والضمير لال (قوله) ولإدخاله) إلى المتن فى النهاية إلا قوله بناء إلى لا ينافيه وقوله فى قوله يختص بالله وقوله مر إلى ووردوا إلا انها عكست ما عر اه الشارح إلى المتن والروضة (قوله) فى حله) أي المتن حيث قدر لفظة الجلالة (قوله) وبه يندفع) أي بجواز الأمرين (قوله) تصويب من حصر) من اضافة المصدر إلى فاعله وقوله للبتن بان معناه الخ الجاران متعلقان بالتصويب وقوله وإفساد الخ معطوف عليه (قوله) بان معناه يسمى الله به (الخ) أي لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح فى حل المتن تكلف

ناكل وفيه نظر بل الوجه انعقادها وإن قلنا بنسكوله فليراجع (قوله) مختص به (الله) هذا يقتضى جعل الهاء فى به لاسم والظاهر خلافه اللهم إلا ان يكون لفظ الله بدلا من الهاء فلا ينافى انها فليتمل ثم رايت ما يأتى وفى هامشه (قوله) فلا تتعقد بمخلوق كنبى وملك (الخ) (فرع) شرك فى حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد اليقين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو اطلق فان قصد الحلف بالمجموع ففيه تأمل والوجه الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والمجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به (قوله) بان معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره) أي لان هذا ليس معناه كما هو ظاهر بل معناه ينفر د الله به فلا يشاركه فيه غيره مع ان ماسلكه ذلك الشارح فى حل المتن تكلف لا داعى إليه إذا المتبادر ليس إلى الرجوع

التحليف بالطلاق دون القاضى بل يعزله الامام ان فعله وفى خبر ضعيف ما حلف بالطلاق مؤمن ولا يستحلف به الا منافق لا وإدخاله الباء على المقصور بناء على ما تقرر فى حله الذى سلكه شارح لا ينافيه إدخاله لها فى الروضة على المقصور عليه فى قوله يختص بالله لما مر انها تدخل على المقصور والمقصور عليه وبه يندفع تصويب من حصر دخولها على المقصور فقط للبتن لان معناه لا يسمى بغيره الله وهو المراد وفساد ما فى الروضة بأن معناه يسمى الله به ولا يسمى بغيره وليس مرادا ومراد القسم والنشوز ما يوضح ما ذكرته

لاداعي اليه اذ المتبادر ليس الارجوع الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في
 الروضة اه سم **(قوله)** واورد على المتن اي على قوله لا تنعقد الا بذات الله تعالى الخ اليمين الغموس اي فانها
 بذات الله الخ ولم تنعقد اه سم **(قوله)** وهي ان يحلف الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغني فان حلف كاذبا
 عالما بالخال على ماض فهي اليمين الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها في الاثم او في النار وهي من
 الكبار كما ورد في البخاري وفيها الكفارة لقوله تعالى ولكن واخذكم بما عقدتم الايمان الآية وتعلق
 الاثم لا يمنع وجوبها كفي الظاهر ويجب التعزير ايضا اه **(قوله)** الاخير) وقوله بذات الله وقوله الاول
 هو الاعتقاد اه ع ش **(قوله)** على ان جمعا متقدمين الخ) او اشار الشهاب الرمي الى تصحيح هذا في حواشي
 شرح الروض وذكر صور اظهر فيها فائدة الخلاف ثم نقل عن البلقيني انه لا خلاف في المذهب في
 انعقادها وان قال من الاصحاب انها غير منعة لم يرد ما قاله ابو حنيفة انها لا كفارة فيها وانما اراد انها
 ليست منعة انعقاد انعقاد ايمانكم مع البر والخير لا انعقادها مستعينة باليمين من غير امكن البر او اطال في ذلك
 فلم اجمع اه رشدي **(قوله)** قالوا بانعقادها) اي اليمين الغموس وهو اي انعقادها والمعمود تظهر فائدة
 ذلك في التعاليق اه ع ش وموافاق المغني والروض وشرحه والشهاب الرمي اعتماده ايضا **(قوله)**
 ظاهرا) الى قوله واستكمل في المغني الا قوله والمصور وقوله غالباً الى قول المتن وحروف القسم في
 النهاية الا قوله ثم رايت الى ويقع وقوله ولو سلمنا الى المتن وقوله او الفرض الى المتن وقوله وما في معناها مما مر
 وقوله ثم رايت الى وبالقراءة وقوله وان نازع فيها لاسنوي وقوله كما قاله الخطابي وغيره **(قوله)** يعني) اشار
 به الى بعد التفسير عبارة المنهج مع شرحه الا ان يريد به غير اليمين فليس يدين يقبل منه ذلك كما في الروضة
 كاصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعنق والايلاء ظاهر ابتعاق حق غيره به يشمل المستثنى منه ما لو اراد
 بها اي بالاستماء المختصة تعالى غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لان اليمين بذلك
 لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به اليمين وول بذلك او سبق قلم اه وقوله وول بذلك اي
 بارادة غير الله بها او سبق قلم اي ان ابقيناه على ظاهره **(قوله)** لم ارد بما سبق الخ) ويمكن جعل المتن على حذف
 مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به اه سم **(قوله)** في نحو بالله الخ) اي من كل حالف بما يدل
 على ذاته تعالى فقط او مع صفته وليس المراد بنحوه الحالف بما يدل على الذات فقط واحترز بذلك عن قوله بعد
 دون طلاق الخ اه ع ش **(قوله)** اردت بها) اي بالصيغة المذكورة **(قوله)** ثم ابتدأت الخ) راجع لكل من
 قوله كبا لله او والله الخ وقوله او وقت الخ **(قوله)** فانه يقبل ظاهرا) اي حيث لا قرينة فان كان ثم قرينة
 بدل على قصده اليمين لم يصدق ظاهرا مغني وروض مع شرحه **(قوله)** لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق
 عبارة المغني والروض مع شرحه وانما قبل منه هنا اي في الحلف بما يختص به تعالى ارادة غير اليمين
 بخلاف الطلاق والعنق والايلاء متعلق حق الغير به ولو لان العادة جرت باجراء الفاظ اليمين بلا قصد بخلاف
 هذه الثلاثة فدعوا فيها تخالف الظاهر فلا يصدق اه **(قوله)** دون طلاق وايلاء الخ) صورته ان يحلف
 بالطلاق ثم يقول لم ارد به الطلاق **(قوله)** بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق الخ) يعني ان ما ذكرنا لا ياتي
 نظيره في الطلاق وما بعده كما مر في ابوابنا فلو قال مثلاً انت طالق وقال اردت ان دخلت الدار لا يقبل ظاهرا
 رشدي بل اردت به حل الوثاق مثلاً وان يقول لعبدك انت حر ثم يقول لم ارد به العتق بل اردت به انت كالحر

الهاء من به على الله تعالى فالباء داخله فيه على المقصور عليه كما في الروضة **(قوله)** واورد على المتن) اي قوله
 لا تنعقد الا بذات الله **(قوله)** اليمين الغموس) اي فانها بذات الله الخ ولم تنعقد **(قوله)** وهي ان يحلف على
 ماض كاذبا بالخ) عبارة الروض فان حلف كاذبا عالما على ماض فهي الغموس وفيها الكفارة قال في شرحه
 لقوله تعالى ولكن واخذكم بما عقدتم الايمان ثم قال ويجب فيها التعزير ايضا انتهى **(قوله)** يعني لم ارد
 بما سبق) يمكن جعل المتن على حذف مضاف اي لم ارد به متعلق اليمين وهو المحلوف به **(قوله)** فانه يقبل
 ظاهرا كما في الروضة واصلها لكن بالنسبة لحق الله تعالى دون طلاق وايلاء الخ) عبارة الروض ويصدق

واورد على المتن اليمين
 الغموس وهي ان يحلف
 على ماض كاذبا عالما فانها
 يمين بالله ولا تنعقد لان
 الحنث اقترن بها ظاهرا
 وكذا باطنا على الاصح ويرد
 بانه اشتباه نشان توهم ان
 المحصور الاخير والمحصور
 فيه الاول وليس كذلك
 بل المقرر ان المحصور فيه
 هو الجزء الاخير فانعقادها
 هو المحصور واسم الذات او
 الصفة هو المحصور فيه فعنا
 كل يمين منعة لا تكون
 الا باسم ذات او صفة وهذا
 حصر صحيح لان كل ما هو
 باسم الله اوصفته يكون
 منعة افتامه على ان جمعا
 متقدمين قالوا بانعقادها
 (ولا يقبل) ظاهرا ولا
 باطنا (قوله لم ارد به اليمين)
 يعني لم ارد بما سبق من
 الاسماء وصفات الله تعالى
 لانها نص في معناها لا تحتمل
 غيره اما لو قال في نحو بالله
 او والله لا فعلن اردت بها
 غير اليمين كبا لله او والله
 المستعان او وقتت او
 استعنت بالله ثم ابتدأت
 بقولي لا فعلن فانه يقبل
 ظاهرا كما في الروضة واصلها
 لكن بالنسبة لحق الله تعالى
 دون طلاق وايلاء وعق

فلا يقبل ظاهر التعلق حق الغيبة (وما) (٦) انصرف اليه سبحانه عند الاطلاق) غالباً إلى غيره بالتقييد (كالرحيم والخالق والرازق)

والمصور والجبار والمتكبر
والحق والقاهر والقادر
(والرب تنعقده اليمن)
لانصراف الاطلاق اليه
تعالى وال فيها للكمال (إلا
أن يريد) بها (غيره) تعالى
بأن أرادته تعالى أو أطلق
مخلاف ما لو أراد بها غيره
لأنه قد يستعمل في ذلك
كرحيم القلب وخالق الكذب
واستشكل الرب بال بانه
لا يستعمل في غير الله تعالى
فينبغي الحاقه بالاول ويرد
بأن اصل معناه يستعمل في
غيره تعالى فصيح قصده به
وال قرينة ضعيفة لا قوة
لها على الغاء ذلك القصد
(وما استعمل فيه وفي غيره
تعالى (سواء كالتى) والموجود
والعالم) بكسر اللام (والحى)
والسميع والبصير والعليم
والحليم والغنى (ليس يمين
الابنية) بأن أرادته تعالى بها
مخلاف ما إذا أرادها غيره
أو أطلق لانها لما أطلقت
عليها سواء اشبهت
الكنابات والاشتراكات
يمنع الحرمة والتعظيم عند
عدم النية ثم راي ابن ابي
عصرون اجاب به ويقع
من العوام الخلف بالجناب
الرفيع ويريدون به الله
تعالى مع استحالة عليه إذ
جناب الانسان فناء داره
فلا يعقدون نوى به ذلك
كما قاله ابو زرعة لان النية

في الخصال الحيدة مثلاً وأن يولى من زوجته ثم يقول لم أرد به الا بلاءه بيجرى عن العشماوى والاولى أن
يصور بنحو على طلاق زوجتى لافعله او لا فاعل كذا (قوله فلا يقبل ظاهراً) مفهومه كشرح المنهج
والروض انه يقبل منه باطنا اه عش (قوله غالباً) محترزه قول المصنف الاقنى سواء (قوله) وإلى غيره
بالتقييد (ليس مقابلاً لقوله غالباً لان ذلك مفروض عند الاطلاق وما هنا ليس مطلقاً فينظر ما الذى احترز
عنه بقوله غالباً واعلم ما ذكره بمد قوله وما استعمل فيه وفي غيره الخ ومع ذلك فيه شيء اه عش اى لان المصنف
ذكر أن اليمن تنعقده به فلا يصح أن يكون محترزاً أو اجيب بأنه لما قيده بقوله الابنية وكان الاول شاملاً
للاطلاق صرح أن يكون محترزاً اه بيجرى (قوله وال فيها للكمال) اى لا للعموم ولا للعهد قال سيبويه
يكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل تريد الكمال في الرجلية وكذا هي في اسماء الله تعالى فاذا قلت
الرحمن اى الكمال فى معنى الرحمة والعالم اى الكمال فى معنى العلم وكذا بقية الاسماء اه معنى (قوله بها) اى
بالاسماء المذكورة ولكن الانسب لقول المتن به ولقوله الاقنى لانه قد يستعمل الخ التذكير (قوله بان اراده
تعالى الخ) هذا بيان لمنطوق الاستثناء وقوله بخلاف الخ بيان لمفهومه (قوله لانه قد يستعمل الخ) اى
فيقبل ولا يكون يميناً لانه الخ اه معنى (قوله فى ذلك) اى فى حق غيره تعالى مقيداً اه معنى (قوله بالاول)
اى بما اختص به تعالى (قوله يستعمل فى غيره) يعنى يصدق على غيره تعالى (قوله قصده) اى الغير اه
عش (قوله بكسر اللام) اى قوله وال اشتراك فى المعنى (قوله بان اراده تعالى الخ) اى ولو مع غيره كان
اراد بالعالم البارى تعالى وشخصاً اخر كالنبي او غيره اه عش وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله اشبهت
الكنابات) اى فاحتاجت الى النية (قوله وال اشتراك) اى بينه تعالى وبين الغير (قوله ويريدون به الله)
وينبغى ان مثله فى الحرمة ما لو قصد بذلك النبي ﷺ اه عش وفيه وقفة لظهور الفرق (قوله إذ
جناب الانسان الخ) اى ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده او أطلق وإن كان عامياً لكنه إذا صدر عنه
يعرف فان عاد اليها يعزز ومثله فى امتناع الاطلاق عليه ما يقع كثير من قول العوام اتكلت على جانب الله
تعالى والحيلة على الله كما تقدم فى العقيقة اه عش (قوله فلا تنعقد وإن نوى الخ) سند كره عن قريب خلافه
اه سم (قوله ولو سلنا الخ) غاية (قوله والثاني) عطف على قوله فالاول بقسميه (قوله الذاتية) اى قوله
وإن نازع فى المعنى لا قوله فان اريد اى وعلم وقوله ما لم يرد اى وبالقرآن (قوله الذاتية) اخرج الفعلية
كالخلق والرزق فلا تنعقد بها كما صرح به الرافعى واخرج السلية ككونه ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض

حيث لا قرينة إن قال لم أقصد ولا يصدق فى الطلاق والعاق والايلاام (قوله فلا ينعقد وإن نوى) سياق
فى هامش الاتية خلافه (قوله والصفة كوعظمة الله وعزته الخ) قال الزركشى المراد ان يكون مبنياً على
جواز اطلاقه والاشعرى قال بالمنع وفصل القاضى ابو بكر وغيره بين ما يوهى نقصاً فيمتنع وما لا يوهى فيجوز
ثم قال من الصفات الذاتية ككونه تعالى ازلياً وانه واجب الوجود وهى كالزائد على الذات ومنها السلية
ككونه ليس بحسم ولا جوهر ولا عرض ولا فى جهة ولم ارفها شيئاً والظاهر انعقاد اليمن بها لانها قديمة
متعلقة بالله اه ثم قال وانه اى وفى كتب الحنفية أنه لو قال بسم الله لافعلن فهو يمين ولو وصفاً الله فلا لان
الاول من ايمان الناس ولهذا يقولون بسم الله انزلت من عنده السور قال الرافعى وذلك ان تقول إن قلنا
الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا إن جعلنا الاسم صلوة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً الا ان
يريد الوصف اه وعبارة الرافعى فى اخر الباب وان بعضهم اى الحنفية قال لو قال بسم الله لافعلن كذا فهو
يمين ولو قال بصفة الله تعالى فلا لان الاول من ايمان الناس الا ترى القائل يقول بسم الله الذى انزلت من عنده
السور ولك أن تقول إذ قلنا الاسم هو المسمى فالخلف بالله تعالى وكذا ان جعل الاسم صلوة وإن اراد
بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً إلا ان يربد الوصف اه وانه اراد بالتسمية اللفظ
وبالوصف قول الو اصف ولعل قول الزركشى السابق ولو وصفاً الله بحرف عن ولو قال وصفة الله (قوله)

لا تؤثر مع الاستحالة ولو سلنا أن الرفيع من أسمائه تعالى
بناء على اخذها من نحو رفيع الدرجات ومرافيه فى الردة (و) الثانى ويختص من الصفات بما لا شركة فيه وهو (الصفة) الذاتية
لكن

لكن بحث الزركشي الانعقاد بها لانها قديمة متعلقة به تعالى اه رشیدی (قوله كوعظمة الله الخ) قال الزركشي من الصفات الذاتية كونه تعالى ازليا وانه واجب الوجود منها السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة ولم ار فيها شيئا والظاهر انعقاد اليمين بها لانها قديمة متعلقة بالله تعالى اه وقال الرافعي وان بعضهم اى الخفية قال لو قال بسم الله لافعل كذا فهو يمين ولو قال بصفة الله فلا ولا ان تقول إذ قلنا الاسم هو المسمى فالحلف بالله وكذا إن جعل الاسم صلة وان اراد بالاسم التسمية لم يكن يميناً وقوله بصفة الله يشبه ان يكون يميناً الا ان يريد به الوصف اه وكأنه اراد بالتسمية اللفظ وبالوصف قول الواصف وقال ابن الصباغ في فتاويه لو قال وقد ردد الله يكون يميناً لقوله تعالى وما قدر الله حق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان ينويه فيكون قال وبه اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعل او ذات اه سم بحذف (قوله في الكل) عبارة المغنى في الستة (قول المتن يمين) خبر عن قول الشارح والثاني وما بينهما اعتراض ومع ذلك فقول المصنف يمين لا حاجة اليه من أصله لاستفادته من قوله أو لا لا تنعقد الا بذات الله تعالى او صفة له بل فيه فلاة اه عش (قوله منع قول الناس) نائب فاعل اخذ (قوله ورد الخ) عبارة المغنى ومنع القرأ في ذلك وقال الصحيح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود يجرعها اه (قوله هي المجموع الخ) فيه شيء اه سم عبارة عش هذا قد يخالف ما تقدم من جعل الصفة في مقابلة الذات مع تفسير الذات بانها مادل على الذات ولو مع الصفة اه عبارة القليوبي وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته اى لفظ عظمة الى الله تعالى لان الكل لا يضاف لجزء هو ايضا المعبود الذات المنتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه (قوله او مجرد الصفة فمتنع) ولقائل ان يقول ينبغي عدم المنع وان اريد مجرد الصفة ما لم يرد باللام التعدية للتبضع له لاحتمالها معنى العلة اى تبضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التبضع لذاته قلنا ولصفاه تامله اه سم عبارة السيد عمر قد يقال يحتمل ان يكون لام لعظمته للغاية لا صلة للتبضع فعمول التبضع محذوف للعلم به تقديره له فحينئذ فلا محذور وان كان خلاف الاولى من جعل الذات هي المنشأ فليتأمل على ان حل التبضع على العبادة ليس بمتعين اه (قوله حكم الاطلاق) اى في قولهم سبحان من تبضع كل شيء لعظمته عش (قوله مما فسر الخ) اى في قول المصنف والصفة كوعظمة الله الخ (قوله ان المراد بالاسم) اى في قول المصنف وكل اسم الخ (قوله من صفة ذاته الخ) والفرق بين صفتي الذات والفعل ان الاولى ما استحقه في الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال يقال عالم في الازل ولا يقال رازق في الازل الا توسعا باعتبار ما يؤول اليه الامر اسنى ومعنى (قول المتن الا ان ينوى الخ) قال الزركشي علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لا تنعقد بها اليمين وبه جزم الرافعي قال وبمثله اجاب الامام في وحياء الله واطلاق الجمهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف في الخصال بانها تكون يميناً اذ انواها اه سم وبه يعدم الانعقاد بها تقييد

كوعظمة الله الخ) اى ولو قال وقد ردد الله قال ابن الصباغ في فتاويه يكون يميناً لقوله تعالى وما قدر الله حق قدره اى عظمته وحكى ابن المنذر عن الشافعي فيمن حلف بالقهر انه ليس يمين الا ان ينويه فيكون قال وبه اقول قال الزركشي فانظر القهر صفة فعله او ذات اه (قوله بان العظمة هي المجموع الخ) فيه شيء (قوله او مجرد الصفة فمتنع) لقائل ان يقول ينبغي عدم المنع فان اريد مجرد الصفة ما لم يرد باللام التعدية للتبضع له لاحتمالها معنى العلة اى تبضع له لاجل عظمته فان قيل الذات تستحق التبضع لذاته قلنا ولصفاه تامله (قوله الا ان ينوى الخ) قال الزركشي علم من استثنائه ان الصفات الفعلية كخلق الله ورزق الله ورحمة الله لا تنعقد بها اليمين وبه جزم الرافعي قال وبمثله اجاب الامام في وحياء الله واطلاق الجمهور عدم الانعقاد بصفات الفعل لكن جزم الخفاف في الخصال بانها تكون يميناً اذ انواها اه ثم قال في كتب الخفية ولو قال وسلطان الله فهو يمين ان اراد به القدرة وان اراد المقدور فلا قاله الرافعي أو اخر الباب وبه نقول وانه لو قال ورحمة الله وغضبه لم يكن يميناً قال الرافعي يشبه ان يقال ان اراد النعمة و اراد العقوبة فهو يمين وان اراد الفعل فلا قلت

وهي (كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلبه وقدرته ومشيئته) و ارادته والقرض أنه أتى بالظاهر بدل الضمير في الكل (يمين) وإن أطلق لانه تعالى لما لم يزل موصوفاً بها أشبهت أسماء المختصة به وأخذ من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحان من تبضع كل شيء لعظمته لان التبضع للصفة عبادة لها ولا يعبد إلا الذات ورد بان العظمة هي المجموع من الذات والصفات فان اريد بذلك هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق ويظهر انه لا منع فيه وعلم مما فسر به الصفة أن المراد بالاسم جميع الاسماء الحسنى التسعة والتسعين وما في معناها مما مر سواء اشق من صفة ذاته كالسميع أو فعله كالحالق) الا ان ينوى بالعلم المعلوم بالقدرة المقدور

وبالعظمة وما بعده مظهر آثارها كان يزيد بالكلام الحروف الدالة عليه وإطلاق كلام الله تعالى عليها حقيقة شائعة في الكتاب والسنة فلا يكون يمينا لأن اللفظ محتمل لك (٨) وتنبه بكتاب الله ونحو التوراة ما يرد الالفاظ كما هو ظاهر ثم رأيت الزركشي قال لو حلف المسلم

بأية منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة تعتقد يمينة لأنه كلام الله ومن صفات الذات قاله القاضي وينبغي أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يحرم على المحدث مسهوه هل تبطل الصلاة بقراءته والصحيح لا يحرم وتبطل وبه أقوى عدم الانعقاد اه ويرد تخريج به بأن المدار هنا على المعنى وهو كلام الله النفس بلا شك وشم على الالفاظ ولا حرمة لها بعد نسخها فالوجه ما ذكرته من الانعقاد مالم يرد اللفظ وبالقرآن مالم يرد به نحو الخطبة وبالمصحف مالم يرد به ورقه وجلده وإن نازع فيه الاسنوي لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عرفا لما فيه من القرآن ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين أن يقول والمصحف أو وحق المصحف (ولو قال وحق الله) أو وحرمة لا فعلن أو ما فعلت كذا (فيمين) وإن أطلق لغلبة استعماله فيها ولأن معناه حقيقة الإلهية نعم قال جمع لا بد مع الإطلاق من جر حرق وإلا كان كناية ويفرق بينه وبين ما يأتي أنه لا فرق بين الجر وغيره بأن تلك صرائح فلم يؤثر فيها الصرف بخلاف هذا كما

الشارح كالنهاية والمعنى قول المصنف والصفة بالذاتية (قوله) وبالعظمة وما بعده مظهر آثارها) لأنه يقال عاينت عظمة الله وكبريائه ويشار إلى أفعاله سبحانه وتعالى وقد يرد بالجلال والعزّة والكبرياء مظهر أثرها على المخوقات اه معنى (قوله) كان يريد الخ) عبارة النهاية والمعنى وكان الخ بالطف (قوله) فلا يكون الخ) تفريع على المتن (قوله) ونحو التوراة) كالأبجيد اه نهاية (قوله) تخريجه) أي الزركشي (قوله) هنا) أي في البين وقوله ثم اه في حرمة المس وبطلان الصلاة (قوله) وبالقرآن الخ) عطف على قوله بكتاب الله الخ (قوله) مالم يرد به نحو الخطبة) أي أو الالفاظ والحروف أخذنا مما تقدم في قوله وكان يريد الكلام الخ اه عش (قوله) نحو الخطبة) أي كاصلاة اه معنى (قوله) لا ينصرف عرفا لما فيه الخ) وقد يستعمل في المعنى القديم القائم بذاته تعالى وفي الحروف الدالة عليه وقضية التخصيص مالم يرد به ورقة الخ الحث عند الإطلاق وكذا عند إرادة الحروف وهو محال من ذلك في كلام الله بل ما ذكره هنا مجرد تمثيل اه عش (قوله) ومنه يؤخذ الخ) يتناول وجه الاختصاصين اه عش (قوله) أنه لا فرق الخ) وله له أي الفرق إن حق المصحف ينصرف عرفا لما في شمه الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فإنه إنما ينصرف لمسا فيه من القرآن اه عش (قوله) وحق المصحف) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه سيد عمر أي وكان ينبغي ووحق المصحف (قوله) وإن أطلق) إلى قوله وإن اعتذر في المعنى لا أقوله ويفرق إلى المتن (قوله) وإن أطلق الخ) عبارة المعنى إن نوى الإين طاعوا وكذا إن أطلق في الأصح لغلبة استعماله في الإين تنزل الإطلاق عليه اه (قوله) ولأن معناه حقيقة الإلهية) لأن الحق مالا يمكن وجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى اه معنى (قوله) ولأن معناه حقيقة الإلهية) عبارة الجلال لغلبة استعماله فيها بمعنى استحقاق الله تعالى الإلهية اه رشدي (قوله) وحقيقة الإلهية) خبر أن (قوله) قال جمع الخ) معتداه عش (قوله) لا بد مع الإطلاق الخ) قضيته أنه مع النية لا يتعين الجر اه سم (قوله) وإلا كان كناية) عبارة المعنى فإن رفع الحق أو نصب فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والإلهية فليس يمين الإلهية اه (قوله) وبين ما يأتي) أي في شرح كنايةه والله وتالله (قوله) بأن تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين أحدهما أنه اشتر أن الصريح يقبل الصرف في تفريع فلم يؤثر الخ بحث والثاني أن ما هنا لم يكن صريحا احتياج النية وليس كذلك في قوله بخلاف الخ بحث أيضا وقد يجاب عن الثاني بأن المراد بالصرائح التصوص لا مقابل الكينايات فليتأمل (قائدة) في فتاوى السيوطي مسئلة رجل حلف يشهد الله أو يشهد الله أو أضاف قوله وحق هل تعتقد يمينة وتزيمه الكفارة إذا حنت ام لا وما إذا حلف بالجنب الرفيع وأراد به الله تعالى الجواب لا نقل عندي في ذلك والذي يظهر في شهد الله ويشهد الله أنه ليس يمين وفي الأذكار للنووي ما يشهد لذلك فإنه ذكر ما معناه أن من الناس من يتورع عن البين فيعدل إلى قوله شهد الله فيقع في أشد من ذلك من حيث أنه نسب إلى الله أنه شهد الشيء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا لو ضم إليه قوله وحق شهد الله إلا أن أراد بشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله أي علمه فيكون والحالة هذه يمينا لا نه حلف بالعلم وإطلاق الفعل وإرادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفعهم وإذا حلف بالجنب الرفيع وأراد به الله تعالى فهو يمين بلا شك اه وتقدم اتفاق ابن زرة خلاف ما قاله في الجنب الرفيع اه سم بخذف (قوله) صرائح

وكلام ابن سراقه يخالفه لكن يطبق عليه كلام الخفاف السابق اه فليتأمل ما المراد بالنعمة والعقوبة وما المراد بالفعل (قوله) نعم قال جمع لا بد مع الإطلاق من جر حرق الخ) قال في الروض وإن قال وحق الله بالرفع أو النصب فكناية اه (قوله) أيضا قال جمع لا بد مع الإطلاق) قضيته أي مع النية لا يتعين الخبر (قوله) بأن تلك صرائح الخ) قد يناقش فيه من وجهين أحدهما أنه اشتر أن الصريح يقبل الصرف في تفريع فلم

بأية منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة تعتقد يمينة لأنه كلام الله ومن صفات الذات قاله القاضي وينبغي أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يحرم على المحدث مسهوه هل تبطل الصلاة بقراءته والصحيح لا يحرم وتبطل وبه أقوى عدم الانعقاد اه ويرد تخريج به بأن المدار هنا على المعنى وهو كلام الله النفس بلا شك وشم على الالفاظ ولا حرمة لها بعد نسخها فالوجه ما ذكرته من الانعقاد مالم يرد اللفظ وبالقرآن مالم يرد به نحو الخطبة وبالمصحف مالم يرد به ورقه وجلده وإن نازع فيه الاسنوي لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عرفا لما فيه من القرآن ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين أن يقول والمصحف أو وحق المصحف (ولو قال وحق الله) أو وحرمة لا فعلن أو ما فعلت كذا (فيمين) وإن أطلق لغلبة استعماله فيها ولأن معناه حقيقة الإلهية نعم قال جمع لا بد مع الإطلاق من جر حرق وإلا كان كناية ويفرق بينه وبين ما يأتي أنه لا فرق بين الجر وغيره بأن تلك صرائح فلم يؤثر فيها الصرف بخلاف هذا كما

قال (لأن يريد) بالحق (العبادات) فلا يكون يمينا قطعاً لأنه يطلق عليها وقضية كلامهم الاتي في دعاوى أن الطالب (أى الغالب المدرك المهلك صرائح في البين واعتراض بأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يردش منها فلا يجوز إطلاقها عليه كما قاله الخطابي وغيره وإن اعتذر عنهم بأنهم إنما استحسنوها لما فيها من الجلال والارواح اه ثم لا يرد في جواب بانهم جرروا في ذلك إلى مقابل

أى فى اليمين (قوله المشهورة) الى قوله بل هو الاصل فى النهاية لا قوله وزيد الى وبدأ (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالالف الممدودة وهاء التثنية اه شوبرى (قوله واحدة) الى قوله ويظهر فى المغنى لا قوله اى الى وبدأ (قول المتن كباية ووالله الخ) ولو قال له القاضى قل والله فقال بالله بالمشناة او الرحمن لم يحسب عينا لمخالفته التحليف وقضية التعليل انه لا يحسب عينا لوقال له قل بالله بالمشناة فقال بالله بالمشناة او قل بالله فقال والله وهو الظاهر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن بعضهم مانصه وفيه نظر بل الوجه انه نقادها وان قلنا بنكوله فليراجع اه (قوله فيه) اى القسم (قوله جراح) اى لفظ الجلالة (قوله وزيد الخ) عبارة المغنى وزاد المحاملى والشيخ ابو حامد على الثلاثة الالف بدل الهمزة وسبأى انه كناية اه (قوله وهو الله) كان فى اصله الف قبل الجلالة فكشطت فليتامل فان الظاهر انه غير سديد ثم رأت الراعى شارح الالفية نقل عن بعض مشايخه ان حروف الجر خمسة اقسام قسم على حرف كالباء واللام وقسم على اقل من حرف واحد وذلك قطع همزة الوصل فى القسم باللفظة المعظمة نحو قالت الله لا فعلن كان الف وصل فلما اقسام به قطع وصار يثبت وصلا بعدما كان لا يثبت وصلا فزادت فيه صفة وهى اقل من حرف اه سيد عمر (قوله المحذوف) الاولى التنكير (قوله انها مبدلة منها) اى كفى تراث فان اصله وارث اه بجيرى (قول المتن) وتختص التاء بالله لان الباء لما كانت الاصل فى القسم والو وبدل منها والتاء بدل من الواو ضاق تصرفها عن البديل والمبدل منه فلم يدخل على شىء مما يدخلان عليه سوى اسم الله قال تعالى تالله تفثو تذكر يوسف قال ابن الخشاب ان التاء ان ضاق تصرفها ولم تدخل الا على اسم واحد فتدور كلفا فى اختصاها باشراف الاسماء واجلها اه معنى (قوله وتالرحن) وتحمية الله اه نهاية (قوله الابنية الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارته فلا تدخل على غير لفظ الله اى لغة ولا يقال تريك وقال ابن مالك حكى الاخفش ترب السكبة وهو شاذ واما من جهة الشرع فانه لو قال تالرحن او الرحيم انعقدت يمينه كما قاله البلقيني وغايته انه استعمل شاذ اذ اراد غير اليمين قبله منه وكذا لو قال بالله بالمشناة او والله لا فعان كذا ونوى غير اليمين كوثقت بالله او اعصمت او والله المستعان لم يكن عينا اه وهى صريحة فى ان الاطلاق كالية وفى انه لا فرق بين المسموع شذوذ او غير فى الانعقاد (قوله بهما) اى ترب السكبة وتالرحن اى ونحوهما وان لم يسمع كما مر انفاعن المغنى (قوله)

يؤثر فيه الخ بحث والثانى ان ما هنا لم يكن صريحا احتاج للنية وليس كذلك فى قوله بخلاف الخ بحث ايضا لا يقال المراد نفي صراحته عند عدم الجر لاننا نقول لما رايت التفات بينهما فى الجرو وغيره على الصراحة وعدمها وجب ارادة صراحتهما وعدمها باعتبار انفسهما مع قطع النظر عن الجرو وغيره والى ما لم يأت ذلك الترتيب وقد يجاب بان واحدا من الوجهين انما يريد لو اراد الصراحة فى الدين وليس كذلك بل المراد صراحة اللفظ المقسم به فى معناه وفيه نظر الا انه لو كان كذلك لزم توقف الدين على انه ينوى به معناه وكلام المصنف صريح فى خلافه لانه لم يستثن ارادة العبادات فدخل الاطلاق نعم قد يجاب بان المراد بالصرايح المنصوص لا مقابل الكنايات فليتامل (فائدة) فى فتاوى السبوطى مسئلة رجل حلف يشهد الله او يشهد الله او اضاف قوله وحق هل يتعقد يمينه وتلزمه الكفارة اذا حنث ام لا وما اذا حلف بالجانب الرفيع و اراد به الله الجواب لا نقل عندى فى ذلك الذى يظهر فى شهد الله ويشهد الله انه ليس يمين وفى الاذكار للتوى ما يشهد لذلك فانه ذكر ما معناه ان من الناس من يتورع عن الدين فيعدل الى قوله شهد الله فيقع فى اشد من ذلك من حيث انه ينسب الى الله انه شهد الشىء وعلمه على خلاف ما هو عليه وكذا لو ضم اليه قوله وحق شهد الله الا ان اراد يشهد المصدر فيكون معناه وحق شهادة الله اى غلبه فيكون والحالة هذه يمين لا حلف بالعلم واطلاق الفعل و ارادة المصدر شائع كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين اى يوم نفعهم ولما حلف بالجانب الرفيع و اراد به الله فهو عين بلاشك وتقدم فى الصفحة السابقة عن اى زرة خلاف ما قال فى الجانب الرفيع بالله بالتحية قال فى شرح الروض ووجه كونه يميناً يحذف المنادى وكأنه قال يا قوم او يا رجل ثم استأنف اليمين اه اذ حكمهما واحداً قد يقتضى انه كناية مع المديح خالفه ظاهر قوله السابق وزيد رابع الخ من انه صريح

الاصح للصحة المذكورة
(وحروف القسم) المشهورة
(باء) موحدة (وواو تاء)
فوقية (كباية والله وتالله)
ففى صريحة فيه جراً ونصب
أورفع أو سكن لان اللحن
لا يمنع الانعقاد وزيد رابع
وهو الله اى بناء على أن
الالف هى الجارة اما على
الاصح ان الجار المحذوف
وتلك عوض عنه فلا زيادة
وبدا بالباء لانها الاصل فى
للقسم لغة والاعم لم دخولها
على المظهر والمضمر ثم
بالواو لقربها منها مخرجا بل
قبل لانها مبدلة منها ولانها
اعم من التاء لانها وان
اختصت بالمظهر تعم الجلالة
وغيرها ولانه قيل ان التاء
بدل منها (وتختص التاء)
الفوقية (بالله) اى بلفظ
الجلالة وشذرب السكبة
وتالرحن ويظهر انها لا
تتعقد بهما الابنية فن اطلق
الانعقاد

بها وجعله واردا على كلامهم فقد ابعد ويكتفى في احتياجه للنية شذوذ ومثلها بالله بالتحية وقالله بالفاء والله بالاستفهام قيل صوابه ويختص الله بالتاء لان الباء مع فعل الاختصاص إنما تدخل على المقصور فيقتضى أن الجلالة لا تدخل عليها أو الواو والباء وهو ناقض لما قدمه اه وليس في محله لما مر أنها تدخل على المقصور (١٠) عليه أيضا بل هو الاصل السالم من المجاز أو التضمنين كما مر (ولو قال الله) مثلاً لافعلن كذا ويجوز

مد الالف وعدمه اذ حكمها واحد (ورفع او نصب او جر) او سكن او قال اشد بالله او لعمر الله او على عهد الله وميثاقه وذمته وامانته وكفالاته لافعلن كذا (فليس يمين الابنية) للقسم لاحتماله لغيره احتمالا ظاهرا ولا ينافيه في الاولى صحة ذلك نحو اذ الجرب يحذف الجار وابقاء عمله والنصب بنزع الخافض والرفع يحذف الخبر أى الله احلف به والسكون باجراء الوصل مجرى الوقف على ان هذه كلها لا تخلو من شذوذ بل قيل الرفع لحن لكنه غير صحيح كما تقرر وقيل يفرق بين نحوى وغيره ويردبانه حيث لم ينو اليمين ساوى غيره في احتمال لفظه وبه بتشديد اللام وحذف الالف لغو وان نوى بها اليمين لان هذه كلمة غير الجلالة اذ هي الرطوبة ذكره في الروضة وهو متجه وان اعتبر معنى ونقلا لا نوا وان سلمنا انها هـ هي غريبة جدا في الاستعمال العربي فلا يعمل عليها وزعم انها شائعة والمراد منه شيوعها في السنة العوام كما صرح به غير واحد

وجعله) أى الانعقاد وكذا ضمير في احتياجه (قوله شذوذ) المناسب للنية (قوله ومثلها) إلى قوله اه في المغنى لا لقوله والله إلى صوابه والا انه ابدل صوابه وكان الاولى (قوله بالله بالتحية) وجد كونه يميناً يحذف المنادى وكأنه قال يا قوم او يا رجل ثم استأنف اليمين اسنى ومعنى (قوله وآله بالاستفهام) يغنى عنه قول المصنف الاتى ثم رايت ما يأتى عن الرشيدى فلا إغناء (قوله فيقتضى) أى تعبير المصنف (قول المتن ولو قال الخ) عبارة المغنى ولو حذف الخالف حرف القسم وقال آله همزة الاستفهام وبدونه اه (قوله مثلاً) إلى قوله وبلفي النهاية لا لقوله على ان إلى وقيل (قوله مثلاً) عبارة المغنى والروض مع شرحه وقول الخالف لاها الله بالمد والقصر كناية ان نوى اليمين فيمين ولا فلا وإن كان مستعملا في اللغة لعدم اشتهاره وقوله وايم الله بضم الميم اشهر من كسرها وصل الهمزة ويجوز قطعها وايم الله كذلك وإن لم يكن كل منها يميناً إذا اطلق لانه وإن اشتهر في اللغة وورد في الخبر لا يعرفه إلا الخواص اه (قوله ويجوز مد الالف) أى التى هي جزء من الجلالة بدليل قوله بعد ولا ينافيه الخ فهذا غير كونها الف الاستفهام الذى مر وغير كون الالف جارة الذى نقله ثم صحح خلافه وإن توقف الشهاب ان قاسم في هذا اه رشيدى (قوله ولعمر الله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وقول الخالف ولعمر الله والمراد منه البقاء والحياة كذلك أى كناية وإن لم يكن صريحا لانه يطلق مع ذلك على العبادات وقوله على عهد الله وميثاقه وامانته وذمته وكفالاته كل منها كذلك سواء اضاف المعطوفات إلى الضمير كما مثل ام إلى الاسم الظاهر والمراد بعهد الله اذ نوى به اليمين استحقاقه لاجاب ما وجه علينا وتعبنا به واذ نوى به غيرها العبادات التى امرنا بها فان نوى اليمين بالكل انعقدت يمين واحدة والجمع بين الالفاظ تأكيده فلا يتعلق بالحث فيها الا كفارة واحدة ولو نوى بكل لفظ يميناً كان يميناً ولم يلزمه الا كفارة واحدة كالمحلف على الفعل الواحد مراره (قوله ولا ينافيه) أى الاحتياج الى النية كان الاولى التضييع (قوله في الاولى) أى ما فى المتن وقوله صحة ذلك الخ فاعل ينافى وقوله اذ الجرب الخ علة للصحة عبارة النهاية ولا يضر اللحن فيما ذكر على انه قيل يمنعه فالجرب يحذف الجار الخ وعبارة المغنى وشيخ الاسلام والحن لا يمنع انعقاد اليمين على ان غير الرفع لحن فيه فالنصب بنزع الخافض والجرب يحذفه الخ واما الرفع فيصح ايضا ان يكون ابتداء بكلام اه وبذلك علم ما فى صنيع الشارح (قوله يحذف الجار الخ) قال سيويه ولا يجوز حذف الجرب وابقاء عمله الا فى القسم اه معنى (قوله بين نحوى) أى فتعتقد منه (قوله لغو الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما يمين انه نواها على الراجح خلافاً لجمع ذهبوا الى انها لغو اه (قوله لان هذه) أى البلة اه معنى (قوله أو آليت) الى قوله وبه فارق فى المغنى والى قول المتن ولو قال ان فعلت فى النهاية (قوله لانه لم يشتهر الخ) الاولى فانه الخ (قوله اما مع حذف بالله) أى من كل ما تقدم فى المتن والشرح

لأن يريد بالمد أن الالف للاستفهام كما تقدم آنفاً فليتأمل (قوله أو على عهد الله وميثاقه الخ) قال فى شرح الروض والمراد بعهد الله اذ نوى به اليمين استحقاقه لاجابه ما وجه علينا وتعبنا به واذ نوى به غيرها العبادات التى امرنا بها اه (قوله نعم هو فى اللعان صريح الخ) عبارة الروض هنا ولو قال الملا عن اشد بالله كذا بالزمته الكفارة قال فى شرحه وان نوى غير اليمين اذ لا اثر للتوربة فى مجلس الحكم فلو حلف القاضى بنحو اشد بما يتوقف على النية ولم ينو فالوجه انه لا كفارة عليه لان هذا لا يكون يميناً الابنية وان قلنا يميناً فى مجلس الحكم فى التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر يمينى فى يمينك او يلزمك او يلزمنى مثل ما يلزمك لم يلزمه شئ وان قال ذلك فى الطلاق والعناق ونوى لزمه ما يلزم الخالف وان قال ايمان البيعة لازمة لم يلزمه شئ

ولا عبرة بالشيوخ فى استنهم) ولو قال أفسمت أو أقسم أو حلفت أو احلف) أو آليت أو أولى (بالله لافعلن) (قوله كذا) (فيمين ان نواها) لا طراد العرف باستعمالها يميناً وايدته بنيتها (او اطلق) للعرف المذكور وبه فارق شهدت او اشهد بالله فانه محتاج لنية اليمين به لانه لم يشتهر فى اليمين نعم هو فى اللعان صريح كما مر اما مع حذف بالله فلفغو وان نوى اليمين (ولو قال قصدت) بما ذكرت (خبر ماضيا) فى نحو أقسمت (او مستقبل) فى نحو أقسم (صدق باطنا) فلا تلزمه كفارة (وكذا ظاهرا) قبل قول المحشى فى التنبيه يابض بالاصل كما ترى اه

(قوله في نحو أقسمت) أى بما بصيغة الماضي (قوله في الاخيرة الخ) أى أسألك بالله الخ مفهومه أنه لو قال
 والله تفعل كذا أو لا تفعل كذا أو اطلق كان مبنيا وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة
 بخلاف أسألك بالله الخ (عش) (قوله ويندب) أى قوله وهو ظاهر صنيعة في المغنى الا قوله وقال الى المتن (قوله
 وقال احد الخ) لعده رواية عنه ولا لافلتى به عندهم ان الكفارة على الخالف (عش) (قوله او يمين الخاطب)
 كان قصد جعلتك حالفا بالله (عش) (قوله ان حلفت عليك ليست الخ) أى في هذا التفصيل أى هو يمين
 وان لم ينو يمين نفسه بقرينة التوجيه فليحور (عش) قوله ان حلفت عليك ليست الخ
 أى فانها تكون مبنيا وان لم يقصد به يمين نفسه بل اطلق (عش) (قوله وأليت) أى وان لم يذكره فيما مر (عش)
 رشيدى وكان الاولى للشارح أن يقول وأليت كما في النهاية (قوله ويكره) الى قوله كما مر في المغنى الا قوله
 في غير المكروه (قوله ويكره رد السائل) ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بان الغرض من اعطائه
 تعظيم ما سأل به (عش) (قوله او بوجه) كاسالك بوجه الله (عش) قول المتن ولو قال ان فعلت الخ
 (فروع) لو حلف شخص بالله فقال اخر يميني في يمينك او يلزم منى ما يلزمك لم يلزمه شيء وان نوى به اليمين
 لخلو ذلك عن اسم الله تعالى وصفة من صفاته وان قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء وان نوى للمامر وان قال
 ايمان البيعة لازمة لم يلزمه شيء وهو بيعة الحجاج فان البيعة كانت على عهد رسول الله ﷺ فمن بعده بالمصاحفة فلما
 ولي الحجاج رتبها ايمانا تشتمل على اسم الله تعالى وعلى الطلاق والعتاق والحج والصدقة لم يلزمه شيء لان
 الصريح لم يوجد والكناية تتعلق بما يتضمن ايقاعا فامضى الالتزام فلا الا ان ينوى الطلاق والقصاص فيلزمه
 لان الكناية تدخل فهما ولو قال ان فعلت كذا فإيمان البيعة لازمة لم يلزمه شيء وان نوى به اليمين
 التمس ان الطلاق لا حكم له لانه لا يصح التزامه والباقي يتعلق به الحكم لان فيه الحج والصدقة كذا في اللجاج
 والغضب (عش) عبارة سم وفي التنبيه وان حلف رجل بالله تعالى فقال اخر يميني في يمينك او يلزم منى مثل
 ما يلزمك لم يلزمه شيء وان قال ذلك في الطلاق والعتاق ونوى لزمه ما لزم الخالف ان قال ايمان البيعة لازمة لم
 يلزمه شيء وان قال الطلاق والعتاق لازم لم ينوى لزمه انتهى قال ابن النقيب في شرحه واعلم ان معنى يميني
 في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزم منى من اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك
 لا أن ينوى به الطلاق والعتاق فيلزمه وان قال اليمين لازمة لم يلزمه شيء وان قال الطلاق والعتاق لازم لم
 ينوى لزمه (عش) قال ابن النقيب في شرحه واعلم ان معنى يميني في يمينك على ما حكاه ابن الصباغ انه يلزم منى من
 اليمين ما يلزمك فان كان الشيخ قصد ذلك كان ذكره لك ليعرفك لانه لا فرق بين ان ياتي بهذا اللفظ او بمعناه
 وإن قصد انه يلزمه عن الكفارة او الطلاق او العتاق فهما صورتان متباينتان لكن في كلام المتولى ما يقتضى
 وقوع الطلاق في الصورة الثانية دون الاولى فان قال يميني في يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق
 والعتاق لا يتعلق به حكم لان التعليق وجد من غيره فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته أشركتك
 مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق وأراد المشاركة في الطلاق بمعنى ان وقع الطلاق على تلك فأنت
 شريكها فيه صح (عش) وفي التهذيب ما يوافقه في الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق وحث
 فقال يميني في يمينك وأراد ان امرأته تطلق كما مر الاخر طلقت وكذا ان أراد منى طلق الاخر امرأته
 طلقت امرأته فان الخاطر متى طلق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعي لها (عش) قال ابن النقيب
 ثم قال فرع لو قال لمن يحلف يميني في يمينك وأراد إذا حلفت صرت حالفا مثلك لم يصح حالفا إذا حلف ذلك
 سواء كان بالله او بالطلاق والعتاق فيلزمه أى لانه حينئذ بمنزلة قوله الطلاق لازم وهذا يقع به الطلاق وظاهر
 وقوله والعتاق ان قوله العتق لازم لي كذلك لكن سياتى أوائل النذر قول الشارح ما نصه ومنه أى نذر اللجاج
 ما يعتاد على السنة الناس العتق يلزم منى او يلزم منى عتق عبدى فلان او والعتق لا فعل ولا فاعل كذا فان لم
 ينو التعليق فلفظ وإن نواه تخير ثم بين ما حاصله ان العتق لا يحلف به إلا على وجه التعليق أو الالتزام
 فيحمل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فإيمان البيعة قوله فإيمان المسلمين كما قاله في شرح الروض (قوله)

ولو في نحو أقسمت بالله
 لا وطنتك (على المذهب)
 لاحتمال ما يدعيه بل ظهوره
 ولو عرفت له يمين سابقة قبل
 في نحو أقسمت جزما (ولو)
 قال لغيره أقسمت عليك
 بالله أو أسألك بالله لتفعلن
 كذا (وأراد يمين نفسه
 فيمين) لصاحبة اللفظ لها
 مع اشتباهه على السنة حمله
 الشرع وكأنه في الاخيرة
 ابتداء الحلف بقوله بالله
 ويندب للمخاطب ابراره في
 غير معصية ويظهر للحاق
 المكروه به ايم رأته مصرحا
 به فان أبى كفر الخالف
 وقال أحمد بل المخاطب
 (والا) يقصد يمين نفسه
 بل الشفاعة أو يمين
 المخاطب أو أطلق (فلا)
 تعتقد اليمين لانه لم يحلف
 هو ولا المخاطب وظاهر
 صنيعة حيث سوى بين
 حلفت وغيرها فيما مر
 لاهنا أن حلفت عليك
 ليست كأقسمت وأليت
 عليك ويوجه بان هذين
 قد يستعملان لطلب
 الشفاعة بخلاف حلفت
 ويكره رد السائل بالله أو
 بوجه في غير المكروه
 والسؤال بذلك كآمر (ولو)
 قال ان فعلت كذا فانا

يهودى) أو نصرانى (أو برى من الاسلام) أو من الله أو من النبى أو مستحل الخ (فليس يمين) لا تنفاه الاسم والصفة ولا كفارة وان
حنت نعم يحرم ذلك كفى الا ذكر كغيره (١٢) ولا يكفر به ان قصد تبديد نفسه عن المحلوف عليه أو أطلق فان عاق أو أراد الرضا بذلك

إذا فعل كفر حالاً ولومات

مثلاً ولم يعرف قصده حكم
بكفره حيث لا قرينة
تحمله على غيره على ما عتمده
الاسنوى لان اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية
كلام الا ذكر خلافه وهو
الصواب واذالم يكفر سن
له ان يستغفر الله ويقول
لا اله الا الله محمد رسول
الله ووجب صاحب
الاستقصاء ذلك للحبر
الصحيحين من حاف باللات
والعزى فليقل لا اله الا الله
وحذفهم أشهدنا لا يدل
على عدم وجوبه فى الاسلام
الحقيق لانه يغتفر فيما
هو للاحتياط مالا يغتفر
فى غيره على انه لو قيل الاولى
ان ياتى هنا بلفظ أشهد
فيهما لم يبعد لانه اسلام
اجماعاً بخلافه مع حذفه
(ومن سبق لسانه الى
المظها) اى العين (بلا قصد)
كبرى والله ولا والله فى نحو
غضب او صلة كلام (لم
تعتقد) لقوله تعالى لا
يؤاخذكم الله باللغو فى
ايمانكم الآية وعقدتم
فيها قصدتم الآية ولكن
يؤاخذكم بما كسبت
قلوبكم وصح انه صلى الله
عليه وسلم فسر لغوها بقول
الرجل لا والله وبلى والله
وفسره ابن الصلاح بان

ليعرفك انه لا فرق بين ان يأتى بهذا اللفظ أو بمعناه وان تصدق به من الكفارة أو الاطلاق والعناق فهما
صورتان متباينتان لكن فى كلام المتولى ما يقتضى وقوع الطلاق فى الصورة الثانية دون الاولى فانه قل
إذا قال يمينى فى يمين فلان وكان فلان قد حلف بالطلاق والعناق لا يتعاق به حكم لان التعاق وجد من غيره
فلا يجعل كناية عنه وعلى هذا لو قال لامرأته ائتمركنك مع امرأة فلان وكان فلان قد علق الطلاق واراد
المشاركة فى التعاق بذلك الصفة لم يكن له حكم وان اراد المشاركة فى الطلاق يمينى ان وقوع الطلاق على لك
فانت شريكته فيه صح اه وفى التهذيب ما يوافق فى الصورة الثانية فانه قال لو طلق رجل زوجته بالطلاق
وحنت فقال رجل يمينى فى يمينك واراد ان امرأته تطلق كمرأة الآخر طلق وكذا ان اراد متى طلق
الآخر امرأته طلقت امرأته فان المخاطب متى طلق طلقت هذه واما الصورة الثانية فلم يتعرض الرافعى لها
اه كلام ابن النقيب ثم قال (فرع) لو قال لمن يخاف يمينى فى يمينك واراد اذ حلفت صرت حالفاً فمالك لم يصبر
حالة إذا حلف ذاك سواء كان بالله أو بالطلاق والعناق اه وقوله ونوى لزمه مالزم الحالف اى لانه حينئذ
ينزله قوله الطلاق لازماً وهذا يقع به الطلاق وظاهر قوله والعناق ان قوله العناق لازم كذا لكن
سياق اوائل النذر قول الشارح ما فيه ومنه اى نذر اللجاج ما يتبادر الى السنة الناس العنق لزمى او يلزمى
عنق عبدى فلان او والعنق لا فى اول الا فملت كذا فان لم ينو التعاق فلغو وان نواه تخيير ثم بين ما حاصله ان
العنق لا ينافى به الاعلى وجه التعاق او الاتزام فيحمل كلام التنبيه على ذلك وكقوله فاما ان البيعة قوله
فاما ان المسلمين كما قاله فى شرح الروض اه (قوله او نصرانى) الى قوله ووجب فى المغنى الى قوله وفسره
فى النهاية لا قوله او مات الى واذالم يكفر وقوله ووجب الى وحذفهم وقوله على انه الى المتن (قوله أو من
النبى) اى او من السكبة ونحو ذلك اه معنى (قوله او مستحل) الانسب تقدمه على ابرى الخ (قوله وان
حنت) اى فعل ما منع نفسه منه اه عيش (قوله ذلك) اى التلظ بما ذكر (قوله فان علق) اى الكفر
على حصول ذلك الفعل وقوله بذلك اى الكفر اه نهاية (قوله مثلاً) اى كان غاب وتعدرت مراجعته اه
معنى (قوله الصواب) عبارة المغنى والوجه ما فى الاذكار اه (قوله ان يستغفر الله) اى كان يقول استغفر
الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم واوب الى به وهى اكل من غيرها اه عيش (قوله وأوجب الخ)
عبارة المغنى ولا يخالف ما فى الصحيحين من حلف باللات الخ لانه محمول على التدب وان قال صاحب
الاستقصاء بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية ويسن الاستغفار من كل تكلم بكلام قبيح اه وعبارة
سم لا تخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب التوبة لانه لا تتوقف على ذلك اه (قوله لانه يغتفر)
او هو اى ما هنا محمول على الاتيان بأشهاد كفى رواية امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اه نهاية
(قوله فيهما) اى كبتى الشهادة (قول المتن بلا قصد) اى لمعناها اه معنى (قوله كبرى) الى المتن فى المغنى الا
قوله وهو ظاهر الى ولو قصد وقوله واقره الى ولا يقبل (قوله وعقدتم) مبتدأ وقوله فيها اى الآية صفته
وقوله قصدتم خبره على حذف اى التفسيرية (قوله وفسره) اى تفسيره ^{صلى الله عليه وسلم} لغو اليمين بلا والله وبلى
والله عبارة المغنى قال ابن الصلاح والمراد تفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على البذل لا على الجمع اما لو قال
لا والله وبلى والله فى وقت واحد قال الماوردى كانت الاولى لغو والثانية منعقدة لانها الخ (قوله حتى لا ينافى
قول الماوردى) عبارة النهاية ولا فرق فى ذلك بين جمعه لا والله وبلى والله مرة وافراده اخرى وهو كذلك
خلافاً للماوردى لان الفرض عدم القصد اه قال الرشيدى فوله مرة وقوله اخرى الاولى حذفها اه (قوله
ولو قصد) الى المتن فى النهاية الا قوله واقره الى وليس (قوله) وليس منه) اى من لغو اليمين (واقره شارح)
واوجب صاحب الاستقصاء ذلك لا يخفى ان عدم ايجاب ذلك على الاول لا ينافى وجوب القرية لانه لا تتوقف

المرا دهمما البذل لا الجمع حتى لا ينافى قول الماوردى لو جمع انعقدت الثانية لانها استدراك فكانت مقصودة وهو
ظاهر ان علم انه قصد ما كذا ان شك لان الظاهر انه قصد ما إذا علم انه لم يقصد ما فواضح انه لغو ولو قصد الحالف على شىء فسبق لسانه لغيره
فهو من لغوها وجعل منه صاحب الكفاي ما إذا دخل على صاحبه فاراد ان يقول له قال والله لا أقدم على ما قال وقال انه ماتم به بالبلوى اه

وليس باو نوح لانه ان قصد اليمين فواضح اولم يقصد ما فعلى ما في قوله لم اراد به اليمين ولا تقبل ظاهرا دعى اللغو في طلاق او عتق او ايلاء كما
مر (وتصح) اليمين (على ماض) كما فعلت كذا او فعلته اجماعا (و) على (مستقبل) (١٣) كلا فعلن كذا او لا افعله للخبر الصحيح والله

لا غزون قريشا (وهي)
اي اليمين (مكروهة) لقوله
تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لايمانكم اي لا تكثروا من
الحلف به وروى ابن ماجه
اما الحلف حنث او ندم
وهذا هو الاصل فيها كما افاده
قوله (الا في طاعة) من فعل
واجب او مندوب وترك
حرام او مكروه فطاعة
اتباع للخبر السابق والله
لا غزون قريشا والاحاجة
كتوكيد كلام كقوله صلى
الله عليه وسلم والله لا امل
الله حتى تملوا او تعظم امر
كقوله والله لو تعلمون ما اعلم
لضحككم قليلا ولبيكنم كثيرا
والا في دعوى عند حاكم
فلا يكره بل قال بعضهم
يسن وانما يتجه النذب في
الاولين ان كانا دينين كافي
الحديثين وفي الاخير ان
قصد صون المستحلف له
عن الحرام لورد عليه ومع
ذلك فتعففه عن اليمين
وتحليله اكل كاهو ظاهر
(فان حلف على ترك واجب
او فعل حرام عصي) بالحلف
نعم لا يعصى من حلف على
ترك واجب على الكفاية لم
يتعين عليه او يمكن سقوطه
كالقود يسقط بالعفو كما
بحسبهما البلقيني واستدل
لثانيهما بقول انس بن
النضر والله لا تكسر ثنية
الربع (ولزمه الحنث) لان

كذا اقره المغنى كاسم (قوله) ليس بالواضح الخ عبارة النهاية وما ذكر صاحب الكافي من ان من ذلك ما لو
دخل الخ غير ظاهر لانه ان قصد اليمين الخ (قوله) فعلى ما امر الخ اي فتنه قد علم بردي غيره اه ع ش (قوله) ولا
تقبل ظاهرا الخ مفهومه انه يقبل منه باطنا اه ع ش (قوله) كاسم اي على ما مر في شرح ولا يقبل قوله الخ
من انه ان وجدت قريفة قبل والا فلا اه ع ش (قوله) اليمين الى قول المتن او ترك مندوب في المغنى الا قوله
وروى الى المتن وقوله بل قال الى المتن وقوله واستدل الى المتن (قوله) كما فعلت الى قول المتن او ترك
مندوب في النهاية الا قوله اي لا تكثروا الى المتن وقوله وانما يتجه الى المتن قوله لكن الى ولو كان (قوله)
لقوله تعالى الخ) ولانه ربما يعجز عن الوفاء به قال الشافعي ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا نهاية ومعنى اي لا
قبل البلوغ ولا بعده ع ش (قوله) وهذا هو الاصل الخ عبارة المغنى (تنبيه) كان الاولى للمصنف ان يقول
في الجملة كافي المحرر اذ منها معصية كاسيأت في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تجب اه (قوله)
والاحاجة) اي فلا تكسر اه سيد عمر (قوله) والا في دعوى الخ يوضح المراد منه قوله وفي الاخير الخ اه
سم (قوله) فلا تكسر اي ان كانت الدعوى صدقا اه معنى (قوله) في الاولين اي التوكيد والتعظيم
(قوله) وتحليله الخ) قد يقال التحليل في العين اما بالابراء كاهو المتبادر منه ولا سبيل اليه الا بعد التصرف
فيقع المستحلف في المعصية بالتصرف واما بالتعليك بايجاب وقبول وقد لا يوافق عليه لزعمه انه محق واما
بالا باحة وهي لا تنفذ التصرف التام فليتامل نعم يتصور تملكك ملكا تاما بذرك له به واما الدين فحكمه واضح
سيد عمر قول المتن فان حلف على ترك واجب ولو حلف على فعل واجب او ترك حرام اطاع باليمين وعصى
بالحنث وعليه به الكفارة اه معنى (قوله) او يمكن سقوطه الخ عطف على الكفاية لانه لم يتعين عبارة
المغنى واستثنى البلقيني من الصورة الاولى مستثنى الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالفصاص بعد
الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية الواجب على الكفاية كالحلف لا يصلي على فلان
الميت حيث لم يتعين عليه فانه لا يعصى هذا الحلف (قوله) ثنية الربيع الربيع اسم امرأة وجب عليها ذلك بجنابة
منها اه ع ش (قول المتن ولزمه الحنث) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت او بعزمه
على ان لا يفعل فيه نظروا الاقرب الاول ولو لكنه يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف ليخلص
بذلك من الاثم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي ان يعجلها بعد الحلف مسارعة للخير ما امكن
اه ع ش (قوله) لاحتمال موته قبله اي فيقين يحجزه عنه فلا حنث اه سم (قوله) من صدقها الخ الظاهر ان النفقة
مع ذلك باقية في ذمته وتصح فائدة هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الاتفاق مدة معينة فيترك هذا
الطريق الى انقضائها حتى لا يحنث بقي لاذ اطالته بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول
الصدقات او طالته به ايضا وكان قادر افينبغي ان يلزمه الدفع وان حنث فليتامل اه سم عبارة السيد عمر
وليتأمل في هذه المسئلة لان ما ذكر ليس فيه سقوط للواجب فمع ما ذكر اثم بترك الواجب نعم لو زيد في
النصوير ابراهما من نفقة كل يوم بعد استقرارها وفيه شئ لاذ لا يرفع اثم التأخير نعم ان نذرت له بنفقة
سقط الاثم ان لم يكن في كلامهم ما يمنع منه فان النذر يصح بالمعدوم ويقبل الجاهالة ثم رأيت في تعلية منسوبة

على ذلك (قوله) والا في دعوى الخ يوضح المراد منه قوله وفي الاخير الخ (قوله) او يمكن سقوطه كالحلف ودو ظاهر
انه يعصى ان قصد بالحلف الامتناع منه وان امتنع مستحقه من العفو (قوله) فليزمه الحنث) هذا يدل على
تناول الصوم في الاثبات للصوم الفاسد اذا ضيف الى ما لا يقبله (قوله) لاحتمال موته قبله اي فيقين يحجزه عنه
فلا حنث اذ يمكنه اعطاؤها (قوله) من صدقها الخ الظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته وتصح فائدة
هذا الطريق فيها اذا حلف على عدم الاتفاق مدة عينها فيترك هذا الطريق الى انقضائها حتى لا يحنث بقي
اذ اطالته بخصوص النفقة وامتنعت من قبول القرض وقبول الصدقات او طالته به ايضا وكان قادر افينبغي

الاقامة على هذه الحالة معصية (وكفارة) ومثله لو حلف بالطلاق ليصير من العبد فليزمه الحنث ويقع عليه الطلاق لكن مع غرو به لاحتمال
موته قبله ولو كان له طريق غير الحنث كالا ينفق على زوجته لم يلزمه اذ يمكنه اعطاؤها من صدقاتها

وقرضها ثم ابرأها (او) على (ترك مندوب) كنافلة (او فعل مكروه) كاستعمال متشمس (سن حشه وعليه كفارة) لانه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا (١٤) منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه رواه الشيخان وانما اقر صلى الله عليه وسلم

لا عرابي على قوله والله لا ازيد على هذا ولا انقص لان يمينه تضمنت طاعته وهو امثال الامر (او) على فعل مندوب او ترك مكروه كره حشه او على (ترك مباح او فعله) كدخول دار واكل طعام كلاتا كلة انت وكلا آكله انا وقول البغوى يسن الاكل في الثانية ضعيف وذكر لا تاكله أنت هو ما وقع لشارح وهو غفلة عما مر انه يندب ابرار الحالف بشرطه (فالافضل ترك الحنث) ابقاء لتعظيم الاسم نعم ان كان من شأنه تعلق غرض ديني بفعله أو تركه كلاتا ناكل طيبا أو لا يلبس اعمافا فنقص التماسي بالسلف او الفراغ للعبادة فهي طاعة فيكره الحنث فيها والا فهي مكروهة فيندب فيها الحنث (وقيل) الافضل (الحنث) لينتفع المساكين بالكفارة وبحث الاذرعى انه لو كان في عدم الحنث اذى للغير كان حلف لا يدخل ولا ياكل أولا يلبس كذا ونحو صديقه يكرهه كان الافضل الحنث قطعاً (تنبيه) قال الامام لا تجب اليمين مطلقاً واعترضه الشيخ عز الدين بوجوبها لا يباح بالا باحة كالنفس والبضع اذا تعينت للدافع عنه قال بل الذي اراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال وان أبيع بالا باحة اه مندوب والاوجه في الاخير عدم الوجوب (وله) أى الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أى غير حرام

لصاحب المغنى صورتها اقول في هذا نظر لانه لو اعطاها من صداقها او اقرضا لا يسقط وجوب النفقة والاتفاق فالاولى ان يمثل لذلك بنفقة القريب فانه اذا اقرضه استغنى فسقط وجوب النفقة عليه وقد يقال في مسئلة الزوجة مندوحة بان يوكل في ذلك اللهم الا ان يقول لا بنفسى ولا بوكيلى فليس له مندوحة انتهت اه (قوله) او قرضها ثم ابرأها (عطف على اعطاها عبارة النهاية والمغنى او يقرضها ثم يبرئها اه (قوله) كنافلة) أى كسنة الظهر (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الى الفصل في النهاية الا قوله كلاتا كلة الى المتن وقوله والاوجه الى المتن وقوله ووقع الى لان القاعدة (قوله) واما اقر الى قوله كلاتا كلة الى المغنى (قوله على هذا) أى الصلوات الخمس اه ع ش (قوله) لان يمينه الخ) ويحتمل انه سبق لسانه الى قوله لا زيد فكان من لغو اليمين اه مغنى عبارة سم ويحتمل انه اراد لا يزيد بما لا يشرع او على انه واجب اه (قوله) كدخول دار الخ) مثال لفعل مباح وقوله كلاتا كلة الخ مثل اتركه فكان الاولى العطف (قوله في الثانية) أى لا آكله انا (قوله) وهو غفلة عما مر الخ) قد يصدق حينئذ ان ترك الحنث افضل فلا غفلة اه سم (قوله ابقاء) الى قول المتن قيل في المغنى الا قوله أى غير حرام الى الخبر وقوله ومر الى اما الصوم (قوله) وبحث الاذرعى انه الخ) عبارة النهاية والا قرب كما بحثه الاذرعى الخ (قوله) كان حلف لا يدخل دار احدا بويه او اقراره او صديق يكره ذلك فالفضل الحنث قطعاً وعقد اليمين على ذلك مكروه بلا شك وكذا حكم الاكل واللبس (تنبيه) قد علم بما تقرر ان اليمين لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوباً وتحريماً وندباً وكراهة وابطاحه لكن قول المتن في المباح الافضل ترك الحنث فيه تغيير للمحلوف عليه ولذلك رجع بعضهم ان فيه التخيير بين الحنث وعدمه فيكون جارياً على القاعدة اه (قوله مطلقاً) عبارة المغنى اصلاً لا على المدعى ولا على المدعى عليه اه (قوله) واعترضه الشيخ الخ) عبارة المغنى وانكره الشيخ عز الدين وقال اذا كان المدعى كاذباً في دعواه او كان المدعى به بما لا يباح بالا باحة كالدماء والا بضاع فان علم المدعى عليه ان خصمه لا يحلف اذا انكل فيخير ان شاء حلف وان شاء نكل وان علم او غلب على ظنه انه يحلف وجب عليه الحلف فان كان يباح بالا باحة وعلم او ظن انه لا يحلف فيتخير ايضا والا فاذى أداه وجوب الحلف دفعاً لمفسدة كذب الخصم اه وينبغي ان لا يجب عليه في هذه الحالة اه (قوله) للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه سم (قوله) والاوجه الخ) عبارة النهاية وهو أى ما قام الشيخ عز الدين ظاهره لانه اعانته على معصية هو متمكن من ترك الحلف والتحليف ورفع المطالبة وان زعم بعضهم ان الاوجه في الاخير عدم الوجوب إلا ان يحمل على عدم وجوب تعينه اه وليتأمل حاصل ما فيها ثم الذى يظهر التفصيل بين طبقات الناس فمن يستشعر من نفسه طيبتها بالا باحة والاسقاط باطناً لم تجب عليه والاوجب تخليصاً للغير عن المعصية اذ لا يحل باطناً الا مع طيبة النفس كالمذفوع لفقر لنحو حياء اه سيد عمر (قوله) بعد اليمين) فلا يجوز التقديم عليها لانه تقديم على السببين ومنه ما لو قال ان دخلت الدار فواته لا اكلمك فلا يجوز التكفير قبل دخولها لان اليمين لم تنعقد بعد صرح به البغوى وغيره شرح الروض اه سم (قول المتن بغير صوم) من عتق او اطعم او كسوة اه مغنى (قول المتن على حيث) احتراز به عن تقديمها على اليمين فانه يتمتع بلا خلاف وكذا مقارنتها لليمين كما لو وكل من يعقق عنهما مع شروعه في اليمين مغنى واسنى (قوله) أى غير حرام الخ) عبارة المغنى واجب او ان يلزمه الدفع وإن حنث فليأمل (قوله) وانما اقر ^{صلى الله عليه وسلم} الاعرابي على قوله والله لا ازيد (عما لا يشرع او على انه واجب (قوله) وهو غفلة عما مر انه يندب الخ) قد يصدق حينئذ ان ترك الحنث افضل فلا غفلة (قوله) اذا تعينت للدفع عنه) بان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل حلف خصمه فان علم او غلب على ظنه انه اذا نكل لا يحلف تخير هو بين الحلف وتركه على حيث جائز وخرج بالحنث اليمين فلا يجوز التقديم عليها

والبضع اذا تعينت للدافع عنه قال بل الذي اراه وجوبها لدفع يمين خصمه الغموس على مال وان أبيع بالا باحة اه مندوب والاوجه في الاخير عدم الوجوب (وله) أى الحالف بعد اليمين (تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) أى غير حرام

ليشمل الاقسام الخمسة الباقية للخبر الصحيح فكفر عن يمينك ثم ائت الذي هو خير لان (١٥) سبب وجوبها اليين والحنث جميعا والتقديم

على أحد السببين جائز كما سر
آخر الزكاة نعم الاولى
تأخيرهما عنهما خروجا
من الخلاف ومر أن من
حلف على تمتع البر يكفر
حالا بخلافه على يمكنه فان
وقت الكفارة فيه يدخل
بالحنث أما الصوم فيمتنع
تقديمه على الحنث لانه عبادته
بدنية (قبل و) على حنث
(حرام قلت هذا أصح
والله أعلم) فلو حلف لا يزني
فكفر ثم زنى لم تلزمه
كفارة أخرى لأن الخطر
في الفعل ليس من حيث اليين
لحرمة المحلوف عليه قبلها
وبعد هافا للتكفير لا يتعلق
به استباحة وشرط اجزاء
العق المعجل كفارة بقاء
العبد حيا مسلما إلى الحنث
بخلاف نظيره في تعجيل
الزكاة لا يشترط بقاء
المعجل إلى الحول قبل
فيحتاج للفرق اه وقد
يفرق بان المستحقين ثم
شركاء للمالك وقد قبضوا
حقهم وبه يزول تعلقهم
بالمال ناجز أو ان تلف قبل
الحول لانهم عنده لم يبق لهم
تعلق واما هنا فالواجب في
الذمة وهي لا تبرأ عنه إلا
بنحو قبض صحيح فاذا مات
العتيق أو ارتد بان بالحنث
الموجب للكفارة بقاء
الحق في الذمة وانها لم تبرأ
عنه بما سبق لان الحق لم
يتصل بمستحقه وقت

مندوب أو مباح اه (قوله الاقسام الخمسة) وهي الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى
عش وسم (قوله على أحد السببين) هما هنا الحلف والحنث اه عش (قوله من الخلاف) أي خلاف
أي حنفية اه معنى (قوله ومر) أي في أول الباب (قوله لانه عبادته بدنية) فلم يجز تقديمها على وقت وجوبها
بغير حاجة كصوم رمضان واحتراز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين اه معنى (قوله وعلى حنث
حرام) أي وله تقديمها على حنث حرام كالحنث بترك واجب أو فعل حرام اه معنى (قوله وشرط) إلى
قول أي لانه في المعنى إلا قوله بخلاف إلى فاذا مات وقوله وانها إلى ولو قدمها وقوله أي ان شرط إلى قال وقوله
مثلا (قوله وشرط اجزاء العتق) وهل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام أو الكسوة بصفة الاستحقاق
وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة اه سم أقول الظاهر نعم كما هو قضية الفرق الا في الاولى (قوله حيا
مسلم) قضيته انه لا يشترط سلامته إلى الحنث حتى لو عمى بعد الاعتاق وقبل الحنث لم يضر وليس مراد انما
يظهر لانه وقت الحنث ليس يجز ثافي الكفارة اه عش أقول ويصرح بالاشتراط قول الروض مع
شرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليين قبل الحنث لم يجزه عنها اه (قوله
ويفرق الخ) نظريه سم راجعه (قوله ناجزا) أي زوالا ناجزا (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي
التسوية بين العتق والاطعام والكسوة مع ان تقيده بالعق يخرج غيره فليتأمل اه سم ولك ان تقول ان
التقييد بالعق انما هو لعدم تصور بقاء الحياة والاسلام في الكسوة والاطعام (قوله فاذا مات العتيق الخ)
أي أو تعيب اه أسنى (قوله أو ارتد) ظاهره وان اسلم قبل الحنث وليس مرادا فيما يظهر لانه يعود
بالاسلام تبين أنه مما يجزى في الكفارة اه عش (قوله ولو قدمها) أي الكفارة وكانت غير عتق لما يأتي
من ان العتق يقع تطوعا اه عش عبارة سم قال شيخنا البرلسي انظر هل ياتي ذلك في العتق عن الكفارة
انتهى قلت قضية قول الشارح أي مثلا وتوجيه كلام البغوي الاتيين عدم الاتيان وان انتفاء الحنث مع
الحياة كالوت فيما ذكره البغوي اه (قوله قال البغوي الخ) (فروع) لو قال اعتقت عبدي عن كفارتى ان
حنثت لحنث اجزاء ذلك عن الكفارة وان قال اعتقه عنها ان حلفت لم يجزه ولو قال ان حنثت غدا فعبدي

لانه تقديم على السببين ومنه لو قال ان دخلت الدار فوالله لا اكلك ثم نجز التكفير قبل دخولها لان اليين لم
تتعد بعد صرح به البغوي وغيره وكلا لا يجوز تقديمها على السببين لا يجوز مقارنتها لليين حتى لو وكل من
يعتقه عنها مع شروعه في اليين لم يجز بالاتفاق قاله الامام شرح الروض (قوله ليشمل الاقسام الخمسة)
كانه اراد بالخمس الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولى ومعنى الباقية أي بعد الحرام
(قوله وشرط اجزاء العتق المعجل الخ) هل يشترط ان يكون المدفوع اليه الطعام أو الكسوة بصفة
الاستحقاق وقت الوجوب كما في نظيره من الزكاة المعجلة (قوله اجزاء العتق المعجل) أخرج الكسوة
والاطعام (قوله بخلاف نظيره في تعجيل الزكاة) قال في الروض وشرحه ولو ارتد المعتق بفتح التاء عن
الكفارة أو مات أو تعيب بعد اليين قبل الحنث لم يجزه عنها كما لو جعل عن الزكاة فارتد الاخذها أو مات
أو استغنى قبل تمام الحول اه فليتأمل ما ذكره الشارح مع ذلك لثلاث يتبس به فان كلام الشارح في نفس
المعجل وهذا الكلام في الاخذ (قوله وقد يفرق الخ) ينبغي تأمل هذا الفرق فان حق المستحقين انما ثبت
بعد تمام الحول وقبل تمامه لاحق ولا شركة فكيف يقال انهم قبل تمامه قبضوا حقهم وزال تعلقهم بآخر
أو انهم عنده لم يبق لهم تعلق (قوله فالواجب في الذمة الخ) هذا يقتضي التسوية بين العتق والاطعام
والكسوة مع ان تقيده بالعق يخرج غيره فليتأمل وقوله لا ينحو قبض صحيح فديقال القبض صحيح
ولما لم يجز وان بقي المقبوض بحاله لان ما لم يصح لا ينقلب صحيحا (قوله استرجع كالزكاة الخ) قال
شيخنا الشهاب البرلسي انظر هل ياتي ذلك في العتق عن كفارة اليين اه قلت فان اتى فيه اشكل بما ياتي
عن البغوي واحتيج للفرق بينهما ويمكن قضية قول الشارح أي مثلا وتوجيه كلامه الاتيان عدم الاتيان
وان انتفاء الحنث مع الحياة كالوت فيما ذكره البغوي

وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحنث استرجع كالزكاة أي إن شرط أو علم القابض التعجيل ولا فلا قال البغوي ولو اعتق ثم مات

أى مثلاً قبل حنثه وقع العتق تطوعاً لتعذر الاسترجاع فيه أى لانه لما لم يقع هنا حث بان أن العتق تطوع من غير سبب (و) يجوز تقديم (كفارة) ظاهر على العود إذا كفر بغير صوم كان (١٦) ظاهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وكان طلق رجعيًا عقب ظاهره ثم كفر ثم راجع اما عتقه

عقب ظاهره فهو تكفير مع العود لان اشتغاله بالعتق عود وذلك لوجود احد السببين ومن ثم امتنع تقديمها على الظهار (و) يجوز تقديم كفارة (قتل) على الموت وبعد وجود سببه من جرح او نحوه (و) يجوز تقديم (مذنب) مالى على ثاني سببيه كما اذا نذر تصدقاً وعتقاً نشف مريضه او عقب شفائه يوم فاعتق او تصدق قبل الشفاء ووقع له ما فى الزكاة خلاف هذا واعتمد البلقيني وغيره هذا لان القاعدة فى ذى السببين يجوز تقديمه على احدهما لا عليهما صريحة فيه (فصل) فى بيان كفارة اليمين (بتخير) الرشيد الحر ولو كافراً (فى كفارة) اليمين بين عتق كالظهار أى كعتق يجرأ فيه بان تكون رقبة كاملة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل او الكسب ولو نحو غائب علمت حياته او بانت كافر وهو أفضلها ولو فى زمن العلاء خلافاً لما بحثه ابن عبد السلام ان الأطعام فيه أفضل (او أطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب) او غيره مما يجزىء فى الفطرة (من غالب قوت

حر عن كفارتى فان حنث غدا عتق وأجزأ عنها الا فلا ولو قال أعتقه عن كفارتى ان حنثت فبان حاشا عتق وأجزأه عنها الا فلا نعم ان حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال ان حلفت وحنثت فبان حاله لم يجزه قاله البغوى للشك فى الحلف مغنى وروى مع شرحه (قوله أى مثلاً) أى او برقى يمينه بفعل المحلوف عليه او عدمه اه عش (قوله اذا كفر) الى الفصل فى المغنى (قوله كان ظاهراً) عبارة المغنى وصوروا التقديم على العود بما اذا ظاهراً (قوله ويجوز تقديم كفارة قتل الخ) أى وتقديم جزاء الصيد اه معنى (قوله) وبعد الخ الصواب اسقاط الو او كان المغنى (قوله وبعد وجود السبب الخ) ولا يجوز تقديمها عليه اه معنى (قوله فى الزكاة) أى فى مبحث تعجيلها اه معنى (قوله خلاف الخ) أى عدم الجواز (قوله لان القاعدة) أى قاعدة الشافعى اه معنى (قوله صريحة فيه) أى فى الجواز (تنمى) لا يجوز تقديم كفارة الجماع فى رمضان والحج والعمرة عليه وكذا تقديم فدية الحلف واللبس والطيب عليها نعم ان جوزت هذه الثلاثة لعذر كمرض جاز تقديمها لوجود السبب اه معنى

(فصل) فى بيان كفارة اليمين (قوله فى بيان) الى قوله أى بلد المكفر فى النهاية الا قوله كاملة (قول المتن بتخير الخ) فى مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال فى التتمه ان كان الحنث معصية فنعيم والا فلا وقال الففال كل كفارة وجبت بغير عدوان فهى على التراخى لا محالة وان وجبت بعد وان ففى الفور وجهان وتبعه الغزالي اه سم وما فى التتمه ذكر الشارح ما يوافقه فى كفارة القتل وسيد كره قبيل قول المصنف ولا يكفر عبد بمال (قوله الرشيد) لم يذكر المصنف ما يؤخذ من هذا القيد لكن ذكر الشارح فى شرح ولا يكفر عبد الخ ان المحجور عليه بسفه او فلس فى حكم العبد وقوله الحر اخذ هذا القيد من قول المصنف ولا يكفر عبد بمال اه عش (قول المتن بين عتق الخ) فاذا اتى بجميع الخصال اثبت على اعلاها ثواب الواجب وان تركها كلها عوقب على ادائها وان اتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها أجزأ او احدها على المعتمد وان كان يحرم عليه اعتقاده عش ويجزى (قوله أى كعتق الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية أى كاعتقاق عن كفارة فهو واعتقاق رقبة الخ (قوله بان تكون الخ) الاولى التذكير بارجاع الضمير الى المعتق (قوله أو الكسب) هو فى النهاية والمغنى بالو (قوله او بانت) أى بان اعتقه على ظن موته فبان حيا فيجزى اعتباراً بما فى نفس الامر وقياسه انه لو دفع فى الكفارة ما يظنه ملك غيره فبان ملكه او دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافاً لاجزاء ذلك اه عش (قوله كافر) أى فى الظاهر عبارة هناك وأبقى ومغصوب وغائب علمت حياته او بانت وان جهلت حالة العتق اه (قوله افضلها) أى خصالها (قوله فيه) أى زمن الغلاء (قول المتن واطعام عشرة مساكين الخ) ولو كان عليه كفارات جاز اعطاء ما وجب فيها عشرة مساكين فيدفع لكل واحد امداداً بعددها اه عش (قول المتن كل مسكين) بالجر بدل من عشرة الخ وقوله موجب مفعول لاطعام الخ اه بجزمى (قوله أى بلد المكفر) الى قوله نعم عقبه النهاية بما نصح كذا قيل والاوجه اعتبار بلد الأذن كالفطرة اه وفى المغنى ما يوافقها (قوله أى بلد المكفر) أى المخرج للكفارة وان كان غير الخائف اخذنا بما تاتى اه عش (قوله فواتن) أى الخائف (قوله اعتبر بلده) أى الماذون (قوله فى كثير من النسخ الخ) أى للنهجا (قوله وقضيتها اعتبار بلد الخالف) اختارها النهاية والمغنى كما مر (قوله اعتبار بلد الخالف الخ) أى محل الحنث لان العبرة ببلد المؤدى عنه ولا يتعين صرفها لفقره تلك البلد اه بجزمى عن الحلبي (قوله ما تقرر) أى من اعتبار بلد

(فصل) بتخير فى كفارة اليمين بين عتق كالظهار الخ (قوله بين عتق كالظهار واطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب الخ) فى مختصر الكفاية لابن النقيب فرع هل يجب اخراج الكفارة على الفور قال

البلد) فى غالب السنة أى بلد المكفر فلو أذن لاجنبى أن يكفر عنه اعتبر بلده لا بلد الأذن فيما يظهر فان قلت قياس (الخالف) ما مر فى الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه قلت بفرق بان تلك طهارة للبدن فاعتبر بلده بخلاف هذه نعم فى كثير من النسخ بلده وقضيتها اعتبار بلد الخالف وان كان المكفر غيره فى غير بلده وهو محتمل لما ذكر من مسئلة الفطرة ولا ينافى ما تقرر جواز نقل الكفارة لانه للملاحظ آخر

وأفهم كلامه أنه لا يجوز صرف أقل من مدلك واحد ولا لدن عشرة ولو في عشرة أيام (أو كسوتهم بما يسمى كسوة) ويعتاد لبسه بأن يعطيه
 ذلك على جهة التخليك وإن فارت بينهم في الكسوة (كفمبص) ولو بلاكم (أو عمامة) وإن قلت أخذنا من أجزاء منديل اليد (أو أزار) أو
 متعة أو رداء أو منديل يحمل في اليد أو السكم لقوله تعالى فكفارته لإطعام عشرة مساكين الآية (لا) ما لا يسمى كسوة ولا ما لا يعتاد كالجلود
 فإن اعتدت أجزاء من الأول نحو (خف وقفازين) ودرع من نحو حديد ومداس (١٧) ونعل وجورب وقلنسوة وقبع وطاقيّة

(ومنطقة) وتسكة وفصاوية
 وخاتم وتبان لا يصل للركبة
 وبساط وهيمان وثوب
 طويل اعطاه للعشرة قبل
 تقطيعه بينهم لانه ثوب
 واحد به فارق ما لو وضع
 لهم عشرة امداد وقال
 ملكتكم هذا بالسوية أو
 اطلق لانها امداد مجتمعة
 ووقع لشيخنا في شرح المنهج
 اجزاء العرقية وهو مشكل
 بنحو القلنسوة واجيب
 بانها في عرف اهل مصر
 تطلق على ثوب يجعل تحت
 البرذعة ويرشد اليه قرنه
 أباه بالمنديل وأفهم التخيير
 امتناع التبعض كان يطعم
 خمسة ويكسو خمسة (ولا
 يشترط) كونه مخيطا ولا
 ساترا للعودة ولا (صلاحته
 للسد فوع اليه فيجوز
 سراويل) ونحو قبص
 (صغير) أي دفعه (لكبير
 لا يصلح له) وإن نازع فيه
 جمع (وقطن وكتان وحرير)
 وصوف ونحوها (لامرأة
 ورجل) لوقوع اسم
 الكسوة على الكل ولو
 مجتمعين لكن عليه ان
 يعرفهم به لئلا يصلوا فيه
 وقضيته ان كل من اعطى

الحالب كالغطرة (قوله وأفهم كلامه) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية إلا لقوله وإن نازع فيه جمع وقوله
 كالحلب العتيق وقوله لبلى (قوله ولا لدن عشرة) لا يخفى ما في عطفه والمراد لا يجوز صرف عشرة امداد
 لدن عشرة مساكين ثم رايت قال الرشيدى وقوله ولا لدن عشرة صوابه وعدم جواز صرفها لدن عشرة
 اه (قوله ذينك) أي المد والكسوة اه رشيدى أي احدهما (قوله وإن قلت) أي كذراع مثلا اه
 عش (قوله منديل اليد) بكسر الميم (قوله او متعة) بكسر الميم ما تنفع به المرأة رأسها اه قاموس
 وفسرها عش بطرحة فليراجع (قوله والسكم) انظر ما المراد من المنديل المحمول في السكم عبارة الحلبي
 قوله او منديل أي منديل الفقيه وهو شاله يوضع على كفته أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة اه (قوله
 فان اعتدت) أي الجلود أي لبسها (قوله اجزأت) ويجزيه فرو ولبد اعتيد في البلد لبسهما اه معنى
 (قوله فمن الاول) أي ما لا يسمى كسوة اه عش (قوله من نحو حديد) أي بخلاف درع من صوف
 ونحوه رقيقص لا كم له فيكفي اه معنى (قوله ومداس) وهو المكعب اه معنى (قوله وتبان لا يصل
 الخ) عبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة والمغلظة وقد يكون لللاحين
 انتهى اه عش (قوله وهيمان) اسم لكيس الدراهم اه عش (قوله اعطاه للعشرة قبل تقطيعه
 الخ) بخلاف ما لو قطعه قطعاه دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة اه معنى
 (قوله ووقع لشيخنا) عبارة النهاية وعرقية وقول الشيخ في شرح منهجه باجزائها محمول على شيء آخر يجعل
 فرق رأس النساء يقال له عرقية أو على ما يجعل الدابة تحت السرج ونحوه اه (قوله واجيب الخ) عبارة
 المغنى وحمله شيخى على التي تجعل تحت البرذعة وهو وإن كان بعيدا أولى من مخالفتها للاصحاب اه (قوله تطلق
 على ثوب) قد يقال الواجب كسوة المساكين كأيديهم عليه قوله تعالى أو كسوتهم لا كسوة دراهم تأمل اه
 بجيزى (قوله ويرشد اليه قرنه الخ) انظر ما وجه الارشاد (قوله وافهم) إلى قوله وقضيته في المغنى
 الا قوله كونه مخيطا إلى المتن وقوله وإن نازع فيه جمع (قوله كونه) أي ما يسمى كسوة (قوله
 أن يعرفهم به) أي بكونه متنجسا (قوله وقضيته ان كل من الخ) معتمد اه عش (قوله غير معفو عنه)
 فضيته أنه لا يجب عليه اعلامه وقد يتوقف فيه لانه ربما ضمخه بما يسلب العفو اه رشيدى (قوله أى
 عنده) أي المصلى (قوله ولا يعد لسراخ) انظره مع قوله المار ولا ساترا للعودة اه رشيدى (قوله
 لسر عورة صغير) بالاضافة (قوله أى ملبوس) إلى قوله وصح في المغنى الا قوله ومرة قبل وقوله أى وإن
 اعتيد كما هو ظاهر (قوله بخلاف ما إذا ذهبت قوته) أي بحيث صار منسجحا لم يجز ولا بد مع بقاء قوته من
 كونه غير متخرق اه معنى (قوله كالمهل) الكاف فيه للتنظير اه رشيدى (قوله لا يقوى الخ)
 عبارة المغنى لا يدوم الا بعد ما يدوم لبس الثوب البالى اه (قوله ومرة) معطوف على ما من قوله ما ذهبت
 اه رشيدى (قوله ومنسوج الخ) عبارة المغنى ولا يجزىء نجس العين من الثياب ويندب ان يكون الثوب
 جديدا خاما أو مقصور الآية لن تناولوا البرحتى تنفقوا ما تحبزن اه (قوله بالطريق السابق) أي بان لم

في التمتع إن كان الحث معصية فنعهم والأفلا وقال الفاعل كل كرامة رجت بغير عدوان فهي على التراخي
 لاحالة وإن رجت بعدوان ففي الفور وجهان وتبعه الغزالي وقال الرافعي في الوصية ان الموصى يعق على

(٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

غيره ملكا أو عارية مثلا ثوبا به نجس خفى غير معفو عنه بالنسبة
 لا اعتقاد الاخذ عليه اعلامه به حذر ان أن يوقعه في صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مصليا به نجس غير معفو عنه أى عنده لزمه اعلامه
 به وفارق الثبان الدراويل الصغير بأن الثبان لا يصاح ولا يدلسر عورة صغيرة فضلا عن غيره فان فرض أنه يدلسر عورة صغيرة فهو الدراويل
 الصغير (وليس) أى ملبوس كثير أن (لم نذهب) عرقا قوته) باللبس كالحلب العتيق بخلاف ما ذهبت قوته كالمهل النسيج الذى لا يقوى
 على الاستعمال ولو جديدا ومرة لا لبلى ومنسوج من جلد ميتة أى وإن اعتيد كما هو ظاهر (فان يجز) بالطريق السابق في كفارة الظاهر

(عن) كل من (الثلاثة) المذكورة لزومه عدم ثلاثة أيام) الآية اذ هي بخيرة ابتداء من ثبوتها (ولا يجب تأخيرها في الاظهر) لاطلاق الآية
وصح عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات وهو ظاهر في النسخ خلافا لمن جعله ظاهرا في وجوب
التتابع الذي اختاره كثيرون واطالوا في (١٨) الاستدلال له بما اطال الاولون في ردده وان غاب ماله انتظره ولا يصح لانه واجد وفارق

متمتع له مال يبلده بان
القدرة فيه اعطيت بمكة
لانه يحل نسكه الموجب
للدن فلم ينظر والغير هاهنا
اعتبرت مطلقا فلم يفرقوا
هنا بين غيبة ماله لمسافة
القصر وأقل وبحث البلقيني
تقيده بدونها بخلاف من
عليها لانه عد معسرا في
الزكاة وفسخ الزوجة
والبايع مردود بانه انما عد
كذلك ثم للضرورة ولا
ضرورة بل ولا حاجة هنا
إلى التعجيل لانه واجبة على
الترخي أي اصاله وحيث
لم يأمم بالخلف والازمه الخنث
والكفارة فوراً كما هو
ظاهر (ولا يكفر) محجور
عليه بسفه أو فلس بالمسال
باصوم لانه ممنوع من
الزعر لوزال حجره قبل
الصوم أم ينع لان العبرة
بوقت الاداء لا الوجوب ولا
يكفر عن ميت باز يد الخصال
قيمة بل يتعين اقلها أو
حداها ان استوت قيمها
ولا (عبد مال) لعدم ملكه
(الا إذا ملكه سيده) أو
غيره (طعاما أو كسوة)
ليكفر بهما أو مطلقا (وقلنا)
بالضعيف (انه يملك) ثم
أذن له في التكفير فانه
يكفر نعم لسيده بعد موته
ان يكفر عنه على المعتمد بغير

يملك زيادة على كفاية العمر الغالب ما يخرج في الكفارة اه عش (قوله اذ هي بخيرة ابتداء الخ) بمعنى
انه ان قدر على الثلاثة تخير بينها أو على اثنين تخير بينهما أو على خصلة منها اعينت فان عجز عن جميعها صام
اه عش (قوله وهو ظاهر في النسخ) أي حكاوت ثلاثة نهاية ومعنى (قوله بما اطال الاولون الخ) أي القائلون
بعدم وجوب التتابع (قوله لانه واحد) إلى قوله بانه انما عد في المعنى وإلى الفرع في النهاية الا قوله
او حيث إلى المتن (قوله فلم يفرقوا الخ) تفسير لمطلقا (قوله تقيده) أي وجوب الانتظار بدونها أي مسافة
القصر (قوله لانه) أي من على مسافة القصر (قوله وال) أي كان حلف ان لا يصلي الظهر مثلا (قوله وال)
لزومه الخنث الخ هل ينتظر ماله الغائب هنا ايضا ويتغير عدم الفور حينئذ اه سم (قوله محجور عليه)
إلى قوله وبحث الأذرع في المعنى الا قوله فان شرع إلى اما اذا وقوله وبه فارق إلى وخرج (قوله امتنع) أي
مع اليسار اه معنى (قوله ولا يكفر عن ميت باز يد الخ) وظاهر ان الكلام فيما إذا كان في الورثة محجور
عليه أو ثم دين والافلا يمتنع على الوارث الرشيد ان يكفر بالا على اه عش (قول المتن طعاما أو كسوة)
خرج به ما إذا لم يكن رقيقا ليعتقه عن كفارة فانه لا يقع عنها لا امتناع الولاء للعبد وحكم المدبر والمعلق
عتقه بصفة وأم الولد حكم العبد اه معنى (قوله أو مطلقا) أي أو ملكه مطلقا اه معنى (قوله وقلنا بالضعيف)
راجع لقوله أو غيره أي السيد ايضا اذ قيل بانه يملك بتملك غير سيده ايضا سم ومعنى (قوله نعم
لسيده الخ) انظر غير سيده كقريبه اه سم ويظهر الجواز اخذا من التعليل الثاني الاتي (قوله بغير
العق) هلا جاز به ايضا زال الرق بالموت اه سم (قوله من اطعام أو كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد
سبق أي في كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غيره والاشارة إلى هذا
في العبد من زيادته انتهى اه سم (قوله بذلك) أي بالاطعام أو الكسوة (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر
التعبير به انه لا يجب اه سم (قوله بذلك ايضا) ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالا عتاق فاعتق لم يجزه
على المذهب كما قالاه في باب الكتابة اه معنى (قوله وفارق العتق الخ) راجع لسكل من مسئلة آلتين
ومسائل الشرح (قول المتن باذن سيده) أي في كل منهما (قوله فلا نظر الخ) عبارة المعنى وإن كان الكفارة
على الترخي اه (قول المتن لم يصم الا باذن) أي منه قطعاً سواء كان الحلف واجبا أم جائزا أم ممنوعا فان صام
بلا اذن اجزأه كما لو صلى الجمعة بلا اذن فانها تجزئه أو حج فانه ينقده اه معنى (قوله جاز له تحليله أي ولو اخبر
معصوم بموته بعد مدة قريبة لان حق السيد فوري ولا اثم على الرقيق في عدم الصوم لمعجزه عنه اه عش

الطفل كفارة القتل قال وفيه وجه في التهمة فانه ليست على الفور قال ابن الرفعة المشهور ان الكفارات
والندور ليست على الفور وهل الامام المطالبة بها أو جهان اه (قوله والازمه الخنث والكفارة فوراً) هل
ينتظر ماله الغائب هنا ايضا ويتغير عدم الفور حينئذ (قوله وقلنا بالضعيف) ظاهر الرجوع ايضا لقوله أو غيره
أي السيد وقضيته ان قيل بانه يملك بتملكه غير سيده ايضا وهو كذلك لكنه خلاف ضعيف ولذا ادعى القطع
بالتخي والحاصل ان في تملكه بتملك غير سيده طريقين ففقه خلاف في الجملة فصح قوله وقلنا بالضعيف
لقوله أو غيره ايضا (قوله نعم لسيده بعد موته ان يكفر عنه الخ) انظر غير سيده كقريبه (قوله بغير العتق)
هلا جاز به ايضا زال الرق بالموت (قوله من اطعام أو كسوة) خرج الصوم وفي الروض وقد سبق أي في
كتاب الصوم ذكر الصوم عن الميت قال في شرحه فيصوم عن قريبه لا غيره والاشارة إلى هذا في العبد من
زيادته اه (قوله وللمكاتب الخ) ظاهر التعبير به انه لا يجب

(قوله) العتق من اطعام أو كسوة لانه حينئذ لا يستدعي دخوله في ملكه بخلافه في الحياة ولو زال الرق بالموت ولسيد المكاتب
ان يكفر عنه بذلك باذنه وللمكاتب باذن سيده التكفير بذلك ايضا وفارق العتق بان القن ليس من أهل الولاء (بل يكفر) حتى في المرتبة
كالظهار (بصوم) لمعجزه عن غيره (فان ضره) الصوم في الخدمة (وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلا اذن) وليس له منعه لانه في سببه فلا نظر
لكونه على الترخي (أو وجد) أي الحلف والخنث (بلا اذن لم يصم الا باذن) لانه لم ياذن في سببه والفرض انه يضربه فان شرع فيه جاز له تحليله

فلا يجوز له منعه منه مطلقا
(وان اذن في احدهما
فالاصح اعتبار الحلف) لان
اذنه فيه اذن فيما يترتب
عليه والاصح في الروضة
وغيرها اعتبار الحنف بل قيل
الاول سبق قلم لان اليمين
مانعة منه فليس اذنه فيها
اذن في التزام الكفارة وبه
فارق ما مر ان الاذن في
الضمان دون الاداء يقتضي
الرجوع بخلاف عكسه
وخرج بالعبادة التي
تحل له فلا يجوز لها بغير اذنه
صوم مطلقا نقديا لاستمتاعه
لانه ناجز اماما لا تحل له
فكالعبد فيما مر وببحث
الاذن على ان الحنف الواجب
كالحنث الماذون فيه فيما
ذكره لوجوب التكفير فيه
على الفور والذي يتجه ما
اطلقوه لان السيد لم يطل
حقه باذنه وتعدى العبد
لا يطلعه نعم لو قيل ان اذنه
في الحلف المحرم كاذنه في
الحنث لم يبعد لانه حيث
الزمام للكفارة لوجوب
الحنث المستلزم لها فورا
(ومن بعضه حر وله مال
يكفر بطعام او كسوة) لا
صوم لانه واجد (لاعتق)
لنقصه عن اهلية الولاء نعم
ان علق سيده عتقه بتكفيره
بالعتق كان اعتقت عن
كفارتك فنصبي منك حر
قبله او معه صح لزوال
المانع به اما اذا لم يكن له
مال فكفر بالصوم اى في

(قوله مطنا) اى سراء وجد الحلف والحنث باذن او بدونه وقول ع ش اى سواء احتاجه للخدمة ام لا
اه ليس بظاهر (قول المتن فالاصح اعتبار الحلف) ضعيف وقول الشارح والاصح في الروضة الخ معتمد
اه ع ش (قوله الاول) اى ما في المحرر والمهاج سبق قلم اى من الحنف الى الحلف اه معنى (قوله مانعة منه)
اى من الحنف (قوله الامامة التي تحل الخ) ظاهره وان لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة ولان بعد في العادة
تمتعه بها اه ع ش (قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم الخ) ظاهره ولان حلفت وحشنت باذنه اه سم عبارة
ع ش اى سواء اضرها الصوم ام لا ولم يتعرض هنا للزوجة الحرة هل للزوج منعها وعبارته في باب النفقات
وكذا يمتنعها من صوم الكفارة ان لم تعص بسببه اى كان حلفت على امر ماض انه لم يكن كاذبة اه (قوله
مطلقا) اى وان لم تضره به اه معنى اى وان اذن في سببه (قوله لاستمتاعه) اى الحق استمتاعه اه ع ش
(قوله كالحنث الماذون فيه الخ) اما الحنف اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن
فيه اه سم اى كما ياتي في قول الشارح نعم لو قيل الخ (قوله فيما ذكر) اى من جواز التكفير بلا اذن من
السيد في الحنف وان لم ياذن له في الحلف اه ع ش (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر لان كان مراد
الاذن اى ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنف فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتام اه سم (قوله حقه) مفعول لم يبطل (قوله في الحلف المحرم) كالخلف على ترك صلاة
الظهر او على شرب الخمر (قوله لوجوب الحنف الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى عمرو وكان
حلف وحشنت في ملك زيد فهل لعمره المنع من الصوم ولو كان زيد اذن فيها او في احدهما ولو كان
السيد غائبا فهل على العبد ان يمتنع من صوم لو كان السيد حاضر الكان له منعه منه اولا الظاهر هنا اى في
مسئلة الغيبة نعم ولو اجر السيد عين عبده وكان الضرر يخل بالمنفعة المستاجر لها فقط فهل له الصوم باذن
المستاجر دون اذن السيد فيه نظر والا قرب انه ليس لسيد منعه هنا اى بل يكون الحق للمستاجر ولم
يفرقوا في المسئلة بين كون الحنف واجبا او غيرهما ولا بين ان تكون الكفارة على الفور او التراخي انتهى
والراجع في المسئلة الاولى اى مسئلة الانتقال بعد الحلف والحنث وفيما لو حلف في ملك شخص وحشنت في
ملك آخر ان الاول ان اذن له فيها او في الحنف لم يكن للثاني منعه من الصوم وان ضرره والا فله منعه ان ضرره اه
نهاية (قوله لاصوم) الى قوله لزوال المانع في المعنى (قوله سيده) اى مالك بعضه (قوله قبله الخ) اى
قبل اعتاقك عن الكفارة اه معنى (قوله لزوال المانع به) اى باعتاقه (قوله باذن فيما يظهر)
اى حيث لم ياذن له في الحنف كما في غير المبعوض اه ع ش اى وحيث اضره الصوم في الخدمة على التفصيل
المتقدم في العبد (قوله بتكرار ايمان القسامة الخ) وبتعدا ديان اللعان وهى الاربعة اه ع ش (قوله)

(قوله فلا يجوز لها بغير اذنه صوم مطلقا) ظاهره ولان حلفت وحشنت باذنه (قوله كالحنث الماذون فيه الخ)
اما الحنف اللازم لليمين فلا ينبغي التوقف في ان الاذن في الحلف اذن فيه (قوله لان السيد الخ) هذا ظاهر ان
كان مراد الاذن اى ان السيد لم ياذن في الحلف فان كان مراده انه اذن في حلف يجب الحنف فيه لم يثبت هذا
التوجيه فليتام (قوله فرع تتكرر الكفارة الخ) في مختصر الكفاية فرع اذا تعددت اليمين واتحد
الحلوف عليه ان قصد التاكيد اتحدت الكفارة وان قصد الاستئناف فوجها ان اصحهما عند النروى الاتحاد
وان اطلق فلي ايم ما يحمل وجها ولو اتحدت اليمين وتعدد الحلوف عليه كقوله لجمع والله لا كلمت كل واحد
منكم وكلهم واحد فهل تبقى اليمين منعقدة في حق من بقى حتى اذا كلمه بحنث ام لا فيه الخلاف المتقدم مثله في
الايلام والاصح عدم انحلالها (فرع) اذا حلف لا ياكل الخبز وحلف لا ياكل لرب طعاما فاكل خبزه فبقى
تعدد الكفارة وجها اه ما في مختصر الكفاية وقوله في الفرع الاول والاصح عدم انحلالها لخالف لما في
الحاشية العليا عن شرح الروض عن البلقيني والرويانى وذكر ابن النقيب في مختصر الكفاية في باب الايلام
ما يوافقه فانه قال والله لا اصبت كل واحدة منكن ثم وطى واحدة انه ينحل الايلام في الباقيات وقوله في الفرع
الثاني وجها ان يزيد التعدد ما قاله فيمن قال ان رايت رجلا فانت طالق وإن رايت زيدا فانت طالق فرات

كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا ادخل وإن تفصلت مالم يتخللها تكفير وبتعدد الترك في نحو لا سئل عليك كلما مررت عملا بقضية كلما ولا عطينك كذا كل يوم وفي الجمع بين النفي والاثبات كوالله لا كان ذاولا أدخل الدار اليوم لا بحث إلا بترك المثبت وفعل المنفي معا وبإتي حكم لا فعلت ذاولا مع نظائره

(فصل) في الحلف على السكني والمساكنة وغيرهما مما يأتي والأصل في هذا وما بعده أن اللفاظ تحمل على حقائقها إلا أن يتعارف المجاز أو يريد دخوله فيدخل أيضا فلا بحث أمير حلف لا يبي داره وأطلق إلا بفعله بخلاف ما لو أراد مع نفسه وغيره فيبحث بفعل غيره أيضا لأنه بنيت ذلك صير اللفظ مستعملا في حقيقته وبجازه بناء على الأصح عندنا من جواز ذلك أو في عموم المجاز كما هو رأي المحققين وكذا من حلف لا يحلق رأسه وأطلق فلا يبحث بحلق غيره له بأمره على ما رجحه ابن المقوي وقيل يبحث للعرف وصححه الرافعي واعتمده الاسنوي وغيره وفي أصل الروضة هنا الأصل في البر والحنث اتباع مقتضى اللفظ وقد يتطرق اليه التقييد والتخصيص بنية

كسكرر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا علما على ما ضاه سم عبارة ع ش وهو ما إذا حلف أن له على فلان كذا مثلا وكرر الإيمان كاذبا به **(قوله)** مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وأن يتخلل الحنث وحده كمتخلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الأول وبوافقه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال من قوله وإذا حنث الخ **(قوله)** كوالله لا كان ذاولا أدخل الدار الخ) سياقي في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانهما يمينان حتى لو لبس واحد أو واحد الزمه كفارتان اه وفي الأيلاء من شرح الروض فيما لو قال لا أربع والله لا أجامع كل واحدة منهن إذ أو طي واحدة انحلت اليمين وأن الشيخين بحثا عدم الانحلال إذا أريد تخصيص كل منهن بالأيلاء وأن الباقي منعه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث بأى واحد وقع لا تعدد الكفارة وأن الروياني ذكره وفرع عليه أنه لو قال والله لا أدخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة اه سم

(فصل) في الحلف على السكني **(قوله)** في الحلف إلى قوله على ما رجحه في النهاية إلا قوله بخلاف ما إلى وكذا وما نبه عليه **(قوله)** في هذا) أي فيما ذكر في هذا الفصل **(قوله)** تحمل على حقائقها) شمل الحقائق العرفية والشرعية كالغوية فهي مقدمة على مجازاتها وأما إذا تعارضت تلك الحقائق فأتى حكمه فتنبه اه رشیدی **(قوله)** إلا أن يتعارف المجاز) قد يقال يشكل عليه مسألة الأمير المذكورة فإن المجاز متعارف فيها وكذا مسألة الحلق المذكورة اه سم **(قوله)** أو يريد الخ) عبارة النهاية ويريد الخ أو **(قوله)** فيدخل أيضا) أي مع الحقيقة ومفهومه أنه لو أراد باللفظ غير معناه الحقيقي وحده مجاز لا تقبل إرادته ذلك ظاهر أو لا باطنا لكن سياقي عند قول المصنف وأن كاتبه أو راسله ما يقتضي خلافة ع ش ورشیدی وهذا إنما يرد على النهاية فإنه اقتصر على ما هنا ولما زاد الشارح ما يأتي عن أصل الروضة فافاد قبول إرادة المعنى المجازي وحده بقرينة فلا غلافة **(قوله)** فلا بحث أمير الخ) أي مثلا فالمراد به كل من لا يتأتى منه ذلك وإن كان غير أمير كقطع اليد مثلا اه ع ش **(قوله)** أو في عموم المجاز) من إضافة الصفة إلى موصوفها أي في معنى مجازي شامل للحقيقي وغيره **(قوله)** وأطلق الخ) أي أمالو أراد أنه لا يحلقه لا بنفسه ولا بغيره حنث بكل منهما وكذا لو أراد أنه لا يحلقه بغيره خاصة بحث بكل منهما على ما فهمه قوله قبل ويريد دخوله الخ وينبغي تخصيصه بالغير عملا بنيت اه ع ش **(قوله)** فلا بحث بحلق غيره له الخ) اعتمده النهاية **(قوله)** وفي أصل الروضة هنا الخ) هذا مع ما ذكره الشارح في أول الفصل يفيد أن اللفظ تارة يحمل على مقتضاه وذلك عند الإطلاق لأنه الأصل وتارة على ما هو اعم منه وذلك إذا تعارف المجاز أو أريد دخوله فيه وتارة على ما هو اخص منه وذلك إذا قيد بقرينة أو نية أو عرف اه ع ش **(قوله)** التقييد) في أصله بخطه القيد اه سيد عمر **(قوله)** مثل ذلك) أي أمثلة القيد والتخصيص بما ذكر **(قوله)** وهذا) أي ما ذكره عن أصل الروضة وقوله عكس الأول

زيد أو وقع طلقان فرأى كسكرر اليمين الغموس) هي الحلف كاذبا علما على ما ضاه **(قوله)** مالم يتخللها تكفير) هل المراد تكفير قبل الحنث وأن يتخلل الحنث وحده كمتخلل التكفير أو المراد اعم الذي ينبغي الأول وبوافقه ما يأتي في شرح فاستدام هذه الاحوال حنث من قوله وإذا حنث الخ **(قوله)** كوالله لا كان ذاولا أدخل الدار اليوم الخ) سياقي في قول المصنف أو لا يلبس هذا ولا هذا حنث باحدهما قول الشارح لانهما يمينان حتى لو لبس واحد أو واحد الزمه كفارتان اه وفي الأيلاء من شرح الروض فيما لو قال لا أربع والله لا أجامع كل واحدة منهن إذ أو طي واحدة انحلت اليمين وأن الشيخين بحثا عدم الانحلال إذا أريد تخصيص كل منهن بالأيلاء وأن الباقي منعه بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث بأى واحد وقع لا تعدد الكفارة وأن الروياني ذكره وفرع عليه أنه لو قال والله لا أدخل كل واحدة من هذين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين اه باختصار وفي مختصر الكفاية لابن النقيب خلافة

(فصل) **(قوله)** إلا أن يتعارف المجاز) هو متعارف فيهما وكذا مسألة الحلف المذكورة **(قوله)**

لان فيه تغليظا بالتعميم بالنية (تنبيه) ما تقرر ان ابن المقرئ رجح ذلك هو ما ذكره شيخنا حيث جعله من زيادته لكنه منه كل فان عبارة اصل الروضة تشمل عدم الخنث في هذا ايضا وهي في الحق قيل بحث للعرف وقيل فيه الخلاف كالبيع وذكر قبل هذا فيما اذا كان الفعل المحلوف عليه لا يعتاد الحلف فعليه ولا يجي منه انه لا حدث فيه بالامر قطعاً وهذا صريح فيما ذكره ابن المقرئ فليس من زيادته وقد يجاب عن شيخنا بانه فهم من افراد مسئلة الحاق بالذكر وعدم ترجيح شئ فيها أنها مستثناة من قوله ولا يجي (٢١) منه وهو محتمل فان قلت هل

لاستثناؤها وجه قلت يمكن توجيهه بأنه مع كونه يمكن بحجته منه لا يتعاطى بالنفس لانها لا تتقن احسانه المقصود فكان المقصود ابتداء منع حلق الغير له فاذا أمره بتناولته اليمين بمقتضى العرف خنث به فتأمل اذا (حلف لا يسكنها) أى هذه الدار أو دارا (أو لا يقيم فيها) وهو فيها عند الحلف (فليخرج) ان أراد السلامة من الخنث بنية التحول في كل من مسئلة الاقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم قال الاذرعى ان كان متوطناً فيه قبل حلقه فلو دخله لنحو تفرج خلف لا يسكنه لم يحتج لنية التحول قطعاً (في الحال) بيده فقط لانه المحلوف عليه ولا يكلف المرولة ولا الخروج من أقرب البابين نعم قال الماوردى ان عدل لباب من السطح مع القدرة على غيره خنث لانه بالصعود في حكم المقيم أى ولا نظر لتساوى المسافتين ولا لأقرب طريق السطح

اى عكس ما مر أول الفصل (قوله لان فيه) أى في الاول (قوله رجح ذلك) أى عدم الخنث في مسئلة الحلق (قوله حيث جعله) اى شيخنا عدم الخنث من زيادته اى ابن المقرئ على الروضة لكنه اى ذلك الجعل (قوله) فان عبارة اصل الروضة الخ في تطبيقه نظر (قوله وهذا صريح) اى ما ذكره اصل الروضة قبل قوله قيل بحث للعرف فيما ذكره الخ اى في عدم خنثه بحلق الغير بامره (قوله ولا يجي منه) الاول لا يعتاد الحلف فعليه (قوله اى هذه الدار) الى قوله اى ولا نظر في المعنى إلا قوله أو دارا الى قوله وعلى هذا التفصيل في النهاية إلا قوله وتبردد الى وكذا وقوله اى ولم يدركه الى ولو خرج (قوله وهو فيها الخ) راجع لكل من المعطوفين (قوله قال الاذرعى ان الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك كما قاله الاذرعى الخ اى محل الاحتياج الى نية التحول (قوله فيه الخ) الضمير هنا وفيما بعده راجع الى الدار فكان المناسب التانيث كما في المعنى (قوله لا يسكنه) اى اولاً بعبارة (قوله لم يحتج لنية التحول) اى فيكون في السلامة من الخنث الخروج حالا اه ع ش قال الرشيدى قوله إلا ان يكون المجاز متعارفا ويريد قضيته ان مجرد تعارفه لا تكفي ولعل محله ان لم تهجر الحقيقة أخذاً مما ساقى في آخر الفصل فيما لو حلف لا يأكل من هذه الشجرة وقضيته أيضاً ان المجاز الغير المتعارف لا يحل على عليه وإن اراده وياتى ما يخالفه في الفصل الاخير قبيل قول المصنف اولا يشك حنث بعبدة وكيله له حيث قال لان المجاز المروج يصير قوا بالنية اه رشيدى وكلام الشارح حيث عبر بالسالم عن هذين الاشكالين (قوله لم يحتج لنية التحول الخ) قال الاذرعى وفي تخنيثه بالمكث اليسير نظر إذ الظاهر ان قوله لا اسكنه المراد به لا اتخذه مسكناً اه انتهى رشيدى (قوله فقط) اى وان بقي أهله ومتاعه مغنى ونهاية (قوله لانه المحلوف عليه) هذا ظاهر عند الاطلاق أمالو أراد أنه يأخذ أهله وامتعته لم يرا إلا باخذهما فوراً ايضاً اه ع ش (قوله ولا الخروج من أقرب البابين) اى بان يقصده من محل المال والمر عليه وعدل عنه الى غيره فينبغى الخنث اخذاً عما عل به العدول الى السطح من أنه بالعدول عنه الى الصعود غير اخذ الخ اه ع ش (قوله لباب من السطح) اى أو الى حائط ليخرج منه بخلاف ما إذا كان قبالة فتخطاه من غير عدول فلا خنث اه ع ش وظاهر ان هذا يجري في باب السطح ايضاً فاذا كان عند الحلف في السطح يتعين الخروج من بابه فلو عدل منه مع القدرة عليه الى غيره خنث (قوله مع القدرة على غيره) ظاهره ولو كان غيره ابعده منه اه ع ش (قول المان فان مكث بلا عذر خنث) قال عميرة اى ولو متردداً في المكان واقتضى كلامهم ان المكث ولو قل بضرب قال الرافعى هو ظاهر ان اراد لا امكث فان اراد لا اتخذهامسكناً فينبغى عدم الخنث بمكث نحو الساعة انتهى اقول لعل التقيد بنحو الساعة جرى على الغالب وإلا فينبغى انه لو حلف لا يتخذها مسكناً مدة يبحث فيما عن محل يسكن فيه مع عدم ارادة الاستمرار على اتخاذها مسكناً لم يبحث وإن زادت المدة على يوم أو يومين اه ع ش عبارة المغنى وإن تردد فيها بلا غرض خنث و ينبغى ان لا يبحث كما قال الرافعى إن اراد بلا أسكنها لا اتخذها مسكناً لانها لا تصير بذلك مسكناً اه (قوله ولو لحظة) الى قوله ولو لحظة الى قوله ولو لحظة الى قوله (قوله وقول الغزى) مبتدأ وقوله يتعين الخ خبره (قوله يسمى ساكنها الخ) إذ السكنى تطلق على الدوام كالأبتداء بنهاية ومعنى اى وكذا الاقامة (قوله أو طرأ عليه الخ) وكذا لو كان مريضاً حال حلقه على الراجح عليه فالفرق بين كون الحلف حال العذر وبين طرق العذر على الحلف لعله من حيث القطع والخلاف وإلا فلم يظهر بينهما فرق اذا الحلف حالة المرض

على ما أطلقه لانه يمشيه الى الباب آخذ في سبب الخروج وبالعدول عنه الى الصعود غير آخذ في ذلك عرفاً ما بغير نية التحول فيحنث على المنقول لانه مع ذلك ساكن أو مقيم عرفاً (فان مكث) ولو لحظة وهو مراد الروضة بساعة وقول الغزى كما لو وقف ليشرب مثلاً يتعين تقيد مثاله بما إذا لم يكن شربه لعطش لا يحتمل مثله عادة كما افهمه قولهم (بلا عذر خنث وان بعث متاعه) واهله لانه مع ذلك يسمى ساكناً ومقياً أما إذا مكث لذكر كان أذاق عليه الباب أو طرأ عليه عقب الحلف نحو مرض منعه من الخروج ولم يجد من يخرج

أو خاف على نحو ماله ولو خرج فكث ولو ليلة (٢٣) أو أكثر فلا حنث ويظهر ضبط المرض هنا بما مر في العجز عن القيام في فرض الصلاة

نعم يفهم مما يأتي عن المصنف أنه متى أمكنه استئجار من يحمله باجرة مثل وجدها فترك حنث وقليل المال ككثيره كما اقتضاه إطلاقهم وبتردد النظر في الخوف على الاختصاص والقياس أنه عذر أيضا إن كان له وقع عرفا وكذا الوضاق وقت فرض بحيث لو خرج قبل أن يصلية فاتة أي لم يدركه كاملا في الوقت كما هو ظاهر لأن الإكراه الشرعي كالخس كالمرو لو خرج ثم عاد إليها لنحو زيارة أو عيادة لم يحث مادام يسمى عرفا زائرا أو عائدا والاحث وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيعين وغيرهما أنه لا حنث المكث بالعدو وقول البغوي ومن تبعه ن طال المكث حنث وخرج يقولنا وهو فيها عند الحلف ماله وحلف كذلك وهو خارجا فينبغي حنثه بدخولها مع إقامته لحظة أي يحصل بها الاعتكاف فيما يظهر فيها بغير عذر (وإن نوى التحول لكنه اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع وأخراج أهل ولبس ثوب) يلبق بالخروج لا غير (لم يحث) لأنه لا يعد مع ذلك ساكنا وإن طال مقامه لاجله ويراعى في لبثه لذلك ما اعتيد من غير إرهاب وقيد المصنف ذلك بما لا ذم تمكنه الاستئابة والاحث

مانع من الحنث وكذا لو طرأ فالحالان مستويان أه عش (قوله أو خاف الخ) ظاهره ولو كان الخوف موجودا حال الخوف أه عش (قوله على نحو ماله) عبارة للمعنى على نفسه أو ماله أه (قوله لو خرج) أي سواء كان خوفه عليه بسبب تركه حيث لم يتيسر له حمله معه أو كان الخوف حاصلًا له سواء أخذه معه أو تركه وينبغي أن يلحق بذلك ما لو خاف أنه إذا خرج لأقاه أو أن الظلمة مثلا فأتواخذون منه ذلك بسبب خروجه في ذلك الوقت وينبغي أن المراد بالخوف غلبة الظن فلا يكفي مجرد التوهم أه عش (قوله بما مر في العجز الخ) عبارة النهائية بما يشق معه الخروج مشقة لا تحتمل غالبا أه (قوله بما يأتي الخ) أي اتفاقا في شرح وإن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله وجدها) أي فاضلة عما يعتبر في الفطرة ويحتمل فضلا عما بقي للمفاس كما يأتي في كلام الشارح والأقرب الأول أه عش وفيه أن قول الشارح والنهاية نعم يفهم مما يأتي الخ كالصريح في الثاني فكيف يسوغ له مخالفتها من غير نقل (قوله وقابل المال الخ) أي إذا كان متعولا لأنه الذي يعد في العرف مالا أه عش (قوله والقياس أنه عذر أيضا الخ) سكت عليه سم وأقره عش (قوله أي ولم يدركه كما هو ظاهر الخ) أي بان خرج شيء منه من وقت ولولم يسم قضاء (قوله لأن الإكراه الخ) راجع لقوله وكذا الوضاق الخ (قوله مادام يسمى عرفا زائرا) وليس من ذلك ما يقع كثير من أن الإنسان يحث ثم يأتي بقصد الزيارة مع نية أن يقيم زمن الليل أو رمضان لأن هذا لا يسمى زيارة عرفا في حنث أه عش (قوله وعلى هذا التفصيل الخ) لم يزد في الروض وشرحه على قوله ولا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه بهما لقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الإجابة وعيادة مريض وزيارة وغيرهما نعم إن مكث ضرها قاله الأذرع وغيره نقلا عن تعليق البغوي وأخذ من مسألة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه إذا خرج ثم عاد ثم لم يخرج انتهى وأراد بمسألة عيادة المريض قول الروض الآتية فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث انتهى أه سم وفي المعنى بعد ذكره بل قول الروض وشرحه ما فيه ولكن الأول أه أي عدم الفرق (قوله وخرج) إلى قول المتن أو لا يتزوج في المعنى الأقوله أي يحصل إلى المتن وقوله ويظهر إلى المتن وقوله وفارق إلى هذا وقوله على أحد وجهين إلى وأن لم ينو وقوله ولو لم يكن لكل باب وقوله ولا نهما لا يتقدران بحد (قوله فينبغي حنثه الخ) عبارة للمعنى والأسنى ثم دخل لم يحث مالم يمكنه فأن مكث حنث إلا أن يشتغل بجمع متاع كافى الابتداء أه (قوله مع إقامته الخ) بخلاف ما لو اجتازها كان دخل من باب وخرج من آخر لم يحث أه معنى (قوله نوى التحول) إلى قول المتن أو لا يتزوج في النهاية الأقوله ويراعى إلى وقيد وقوله وفارق إلى هذا وقوله كان نوى إلى وأن لم ينو (قوله يلبق بالخروج) قضيته أنه لو اشتغل بلبس ثياب تزيد على حاجة التجميل الذي يلبس للخروج أنه يحث وهو كما قاله ابن شعبة ظاهر أه معنى (قوله ويراعى الخ) عبارة للمعنى قال الماوردي ويراعى في لبثه لنقل المتاع والأهل ماجرى به العرف من غير إرهاب ولا استعجال ولو احتاج إلى ميت ليلة لحظ متاع لم يحث على الأصح أه (قوله وقيد المصنف الخ) ذكر الأسنى هذا القيد فيما إذا عاد بعد الخروج لنقل المتاع عن الشاشي وأقره كما مر وصرح المعنى هنا باعتبار الإطلاق وظاهر صنيعة اعتماده هناك أيضا عبارته لم يحث بمكثه ذلك سواء أقدر في ذلك على الاستئابة أم لا كما هو قضية إطلاق المصنف وإن كان قضية كلامه في المجموع أنه أن قدر على الاستئابة أنه يحث ولو عاد إليها بعد الخروج منها حال لنقل متاع لم يحث قال الشاشي إذ لم يقدر على الإجابة وهذاوافق قضية كلام المجموع أه (قوله وقيد المصنف ذلك) أي قولهم وأن اشتغل بأسباب الخروج الخ (قوله بما لا ذم تمكنه الاستئابة الخ) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق الشيعين الخ لم يزد في الروض وشرحه على قوله ولا يضر عوده إلى الدار بعد خروجه منها لنقل متاع قال الشاشي ولم يقدر على الإجابة وعيادة مريض وزيارة وغيرهما نعم إن مكث ضرها قاله الأذرع وغيره نقلا عن تعليق البغوي وأخذ من مسألة عيادة المريض الآتية وقد يفرق بأنه إذا خرج ثم عاد ثم لم يخرج أه وأراد بمسألة عيادة المريض الآتية قول الروض فلو عاد قبل خروجه وقعد عنده حنث أه (قوله وقيد المصنف ذلك بما لا ذم تمكنه الاستئابة والاحث) ويظهر أنه لا اعتبار بإمكان

ما يبق له امر في باب التفائس لا يحنث لعذره (ولو حالف لا يساكنه في هذه الدار فخرج احدهما) بنية التحول فظير مامر (في الحال لم يحنث)
لا تنفاه المساكنة إذ المفاعلة لا تتحقق إلا من اثنين وفي المسكن هنا العذر واشتغال بأسباب (٢٣) الخروج مامر (وكذا لو بنى بينهما جدار)

من طين أو غيره (ولكل جانب مدخل في الاصح)
للاشتغال برفع المساكنة
والاصح في الروضة وغيرها
وتفاديه عن الجمهور الحنث
لحصول المساكنة الى تمام
البناء من غير ضرورة وفارق
المسكن لنحو جمع المتابع بانه
ثم رفع المساكنة بنية
التحول واخذه في اسبابه
بخلافه هنا هذا ان كان
البناء بفعل الحالف أو أمره
وحده او مع الاخر والا
حنث قطعاً وإرخاء الستر
بينهما وهما من أهل البادية
مانع للمساكنة على ما قاله
المتولي وخرج بهذه الدار
مالو اطلق المساكنة فان
نوى معينا اختص به كان
نوى انه لا يساكنه في بلد
كذا على أحد وجهين يظهر
ترجيحه وقوله مقابله ليس
هنا مساكنة فلا تؤثر فيه
النية لانها لا تؤثر فيما لا
يطابقه اللفظ يجاب عنه
بان هذا فيما لا يحتمله اللفظ
بوجه وليس ما نحن فيه
كذلك لان المساكنة قد
تطلق على ذلك وإن لم ينو
معينا حنث بها في أي موضع
كان وليس منه تجاورهما
بيئتين من خان وإن
صغر واتحد مرقاه ولو
لم يكن لكل باب

الاستئابة في نقل أمتعة يجب إخفاءها عن غيره ويشق عليه اطلاع عليها اسم عبارة ع ش أي حيث لم يحنث
من الاستئابة ضرراً ومنه الخوف على ظهور ماله من السراق والظلمة اه (قول المتن ولو حالف لا
يساكنه الخ) أي زيد امثلاً أو لا يسكن معي فيها أو لا سكنت معه فيها اه معنى (قوله بنية التحول الخ) عبارة
المعنى قال الأذرعى ويحى ههنا ما سبق من الفرق بين الخروج بنية التحول وعدمها ويبعد كل البعد انه لو خرج
الحلوف على عدم مساكنته لصلاة أو حمام أو حانوت ونحوها أو مكث الحالف في الدار انه لا يحنث لبعده عن
العرف اه وهو ظاهر (قوله وفي المسكن ههنا العذر الخ) وينبغي فيه لو مكث احدهما لعذر والاخر لغير
عذر حنث الثاني دون الاول فيما إذا حالف كل لا يساكن الاخر اه سم (قوله والاصح في الروضة وغيرها
الخ) وهو المعتمد هنا بومعنى (قوله هذا) أي الخلاف نهاية ومعنى (قوله او مع الاخر) أي او بفعلهما
او بامرهما وقوله والا أي وإن كان بامر غير الحالف اما الحلوف عليه او غيره اه معنى (قوله على أحد وجهين
الخ) جزم به الروض والمعنى (قوله يجاب الخ) خبر وقول مقابله الخ (قول) وان لم ينو الخ عطف على قوله ان
نوى الخ (قوله حنث بها في أي موضع الخ) أي كما هو ظاهر ولا يحنث باجتماعهما في بلد واحد كما يصرح به
مسئلة التجاور بيئتين من خان اه سم (قوله وليس منها) أي المساكنة اه ع ش (قوله وان صغر الخ) غاية
وقوله واتحد مرقاه أي وحده ايضا اه ع ش (قوله ولو لم يكن لكل باب) عبارة المعنى والروض مع شرحه فان
لم ينو موضعا حنث بالمساكنة في أي موضع كان فان سكنا في بيئتين يجمعهما محن ومداخلهما واحد حنث
لحصول المساكنة لأن كان البيتان من خان ولو صغرا فلا حنث وان اتحد في المرقى وتلاصق البيتان لانه
منى اسكنى قوم وبنوته فردا بواب ومقابله فو كدرب وإلا ان كانا من دار كبيرة وان تلاصقا فلا
حنث لذلك بخلافهما من صغيرة ويشترط في الكبيرة لا في الخان ان يكون لكل بيت فيها غلق بباب ومرق
فان لم يكونا أو سكنا في صفتين من الدار أو في بيت وصفة حنث اه وهي صريحة في اشتراط الباب لكل من
البيئتين مطلقاً وإنما الفرق بين الخان والدار الكبيرة باشتراط غلق ومرق لكل منهما في الثاني دون الاول
(قوله وكذا لو انفرد الخ) ولو حالف لا يساكنه واطاق وكان في موضعين بحيث لا يبعدهما العرف متساكين لم
يحنث او حالف لا يساكن زيداً وعمر ابر نخروج أحدهما أو زيداً وعمر المبر بنخروج أحدهما اه نهاية
قال ع ش وكذا لو حالف لا يساكنه في بلد كذا واطاق وسكن كل منهما في دار منها فلا حنث لان العرف
لا يبعدهما متساكين اه (قول) وان اتحدت الدار الخ) الو او الحالية عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو انفرد
في دار كبيرة بحجرة منفردة المرافق كالمرق والطبخ والمستحم وباب الحجر في الدار لم يحنث وكذا لو انفرد
كل منهما بحجرة كذلك في دار اه (قوله قال ابن الصباغ) كذا في اصله بخطه وعبارة النهاية كالغنى ابن الصلاح
اه سيد عمر (قوله اولاً لا يسكنه الخ) ومثله مالو حالف لا يشتري هذا ولا يبيعه وقد سبق العقد عليه
الحالف فلا يحنث بالاستدامة في ذلك لكن لو أراد اجتنابه بمعنى أنه لا يستديم الملك فيها ولم يوافق البائع على
الفسخ مثلاً أو لم يتسره النقل عن ملكه فيها لو حالف لا يملكها واراد لا يستديم الملك هل يحنث بذلك أو لا
وهل يحجزه عن يشتري مثلاً المثل حالاً فيها لو حالف لا يستديم الملك عذراً لا فيه نظر ونقل عن شيخنا العلامة

الاستئابة في نقل أمتعة يجب إخفاءها عن غيره ويشق عليه اطلاع عليها (قوله وفي المسكن ههنا العذر واشتغال
بأسباب الخروج مامر) وينبغي فيها لو مكث احدهما لعذر والاخر لغير عذر حنث الثاني دون الاول فيما
إذا حالف كل لا يساكن الاخر (قوله) كان نوى انه لا يساكنه في بلد كذا على أحد وجهين يظهر ترجيحه
في الروض فان حالف لا يساكنه ونوى أن لا يساكنه ولو في البلد حنث بمساكنته فيها وإن لم ينو فسكنا
في بيئتين يجمعهما محن واحد حنث لا من خان وان اتحد المرقى ولا من دار كبيرة ويشترط في الدار ان
يكون لكل بيت غلق ومرق الخ (قوله حنث بها في أي موضع كان) أي كما هو ظاهر ولا يحنث

ولا من دار كبيرة ان كان لكل باب وغلق وكذا لو انفرد أحدهما بحجرة انفردت بجميع مرقاها وان اتحدت الدار والممر (ولو حالف
لا يدخلها) أي الدار (وهو فيها أو لا يخرج) منها (وهو خارج) قال ابن الصباغ أو لا يملك هذه العين وهو مالها فاستدام ملكها

(فلاحت بهذا) لان حقيقة الدخول الانفصال من خارج لدخول والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة ولا نهيا لا يقدر ان بمدة نعم لو نوى بعدم الدخول الاجتناب فاقام او بعدم (٢٤) الخروج الا ينقل أهله مثلا فتقام حنث (أو) حانف (لا يتزوج) أولا يتسرى كما يحتمل

أبو زرعة ورد ما يتوهم من الفرق ان التزوج ايجاب وقبول وهو منتقض لأدوام له والتسرى فعل وهو التحصين عن العيون والوطء والانزال وهذا مستمر بان هذا التما ياتي ان حمل التسرى على مدلوله اللغوي لا العرفي اذا هله لا يطلقون التسرى الاعلى ابتدائه دون دوامه اه وفيه نظار والاولى على راي الرافعي منع ان التزوج هو ما ذكر لا غير بل يطابق اغنوعر فاعلى الصفة الحاصلة بعد الصيغة فساوى التسرى (او لا يطهر او لا يلبس او لا يركب او لا يقوم او لا يقعد) او لا يشارك فلانا او لا يستقبل القبلة (فاستدام هذه الاحوال حنث) لانها تقدر بزمان كليست يوما وركبت ليلة وشاركت شهرًا وكذا البقية واذا حنث باستدامة شئ ثم حانف ان لا يفعله فاستدامة لزمه كفارة اخرى لا انحلال النكاح الاولى بالاستدامة الاولى وقضيته انه لو قال كلما لبست فانت طالق تكرر الطلاق بتكرر الاستدامة فتطلق ثلاثا بمعنى ثلاث لحظات وهي لابسة وما قيل ذكر كلما قرينة صارفة للابتداء مردود بمنع ذلك ويتردد النظر في لابس مثلا حانف لا يلبس الى وقت كذا اهل

الشورى القول بالحنث فيها والاقرب عدم الحنث فيها لم يوجد موافقة البائع على الفسخ فيها لو قال لا اشتري واراد ردها على مالها اه ع ش اقول وكذا الاقرب عدم الحنث فيها لو اراد بعدم استدامة الملك البيع بشئ المثل حالا مثلا ولم يتسرى ذلك البيع (قول الماتن فلا حنث الخ) اي ولا تنجل الدين فلو خرج منها ثم عاد حنث بالدخول اه ع ش (قوله) ولا نهيا لا يقدر ان بمدة) ولان ملك الشئ عبارة عنه تمامه كما به ان لم يكن وعليه فلو لم تكن في ما يملكه ثم اشتراها او نحو ذلك من كل ما يملك باختياره حنث اماما ماله كما به غير اختياره كان مات مورثه فدخلت في ما يملكه بوجهه فافاض انه لا يحنث لانه انما حانف على فعل نفسه ولم يوجد جده اه ع ش (قوله) او بعدم الخروج ان لا ينقل الخ) اي او اراد بعدم الملك ان لا تنقل في ما يملكه فاستدام حنث او اراد انها ليست في ما يملكه حنث وان ازالها عن ما يملكه حالا اه ع ش (قوله) ورد ما يتوهم الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج المردنظر اه سم (قوله) فساوى التسرى الخ) امالوا استدام التسرى من حانف لا يتسرى فانه يحنث كما في بقية الوالد رحمه الله لانه حجب الامة عن عين الناس وانزله فيها وذلك حاصل مع الاستدامة شرح مر اه سم قال الرشدي قوله امالوا استدام الخ كان الاول تأخير هذا عن استدراك التزوج لآتي في كلامه اه ف اه وقال ع ش قوله كما في بقية الوالد خلافا لابن حنبل اه (قوله) او لا يشارك الخ) اي ان يشارك في النهاية (قوله) او لا يشارك فلانا الخ) ينبغي اولا يفارضة مر وفي فتاوى السيوطي مسألة رجل - ف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ابنيها فمات الوالد وانتقل الارث لها وصار اشريكين فهل يحنث الحانف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ما يملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فتنقض قواعد الاصحاب انه يحنث بها انتهى سم على حج اي وطريق البر ان يقتضاها حالا ولو تعذرت الفورية فيه لعدم وجود قاسم ملاءم فمادام الحال كذلك وكذا لدار فمادام كملوا حانف على عدم المشاركة في بيعة ملاءمة لا وهي شركة بينهما فلا تخلص الا بازالة الشركة فوراً لما يتبع حصته او هبتها لثالث او لشريكه اه ع ش وقوله ولو تعذرت الفورية الخ فيه توقف اذا زالة الشركة بنحو النذر اشريكه او غيره متيسرة على كل حال فلا يرجع (قول الماتن فاستدام هذه الاحوال) أي المتصف هو به من التزوج الى آخرها اه معنى (قول الماتن حنث) محله عند الاطلاق فان نوى شيئا عمل به اه اسنى عبارة سم ومحله في الشركة ما لم يرد العقد اه وعبارة المعنى ولو نوى باللبس شيئا مبتدأ فمعه ما نواه قاله ابن الصلاح ولو حانف لا يشارك زيدا فاستدام أفتى ابن الصلاح بالحنث الا ان يريد شركة مبتدأة ولو حانف لا يستقبل القبلة وهو مستقبل فاستدام حنث قطعاً اه (قوله) بمعنى ثلاث لحظات الخ) والمراد باللحظة اقل زمن يمكن فيه النزاع اه ع ش (قوله) في حنث باستدامة اللبس) أي لانها بمنزلة الايجاد اه ع ش (قوله) كل محتمل لكن قضية الخ) عبارة النهاية الاوجه الاول كما يدل له

باجتماعها في بلد واحد كما يصرح به مسألة التجاور بينين من خان (قوله) ورد ما يتوهم من الفرق الخ) في صلاحية هذا الفرق بالنسبة للحكم الذي ذكره الرافعي حتى يحتاج المردنظر (قوله) اذا هله لا يطلقون التسرى الاعلى ابتدائه دون دوامه) امالوا استدام التسرى من حانف لا يتسرى فانه يحنث كما في بقية شيخنا الشهاب الرملي لانه حجب الامة عن عين الناس وانزال فيها وذلك حاصل مع الاستدامة ش مر (قوله) او لا يشارك فلانا الخ) في فتاوى السيوطي مسألة رجل حانف لا يشارك اخاه في هذه الدار وهي ملك ابنيها فمات الوالد وانتقل الارث لها وصار اشريكين فهل يحنث الحانف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا الجواب اما مجرد دخوله في ملكه بالارث فلا يحنث به واما الاستدامة فتنقض قواعد الاصحاب انه يحنث بها اه (قوله) او لا يشارك فلانا) ينبغي اولا يفارضة مر (قوله) فاستدام هذه الاحوال حنث) محله في الشركة ما لم يرد العقد مر (قوله) كل محتمل) والاوجه الاول كما يدل له فلو لم

تحمل يمينه على أن لا يوجد لابساً قبل ذلك الوقت فيحنث باستدامة اللبس ولو لحظت أوعى الاستدامة إلى ذلك الوقت قوله فلا يحنث إلا إن استمر لابساً إليه كل محتمل لكن قضية قولهم الفعل المنفي: منزلة النكارة المنفية في إفادة النهي وم ترجيح الاول فلذا جرى عليه

بعضهم وفي الاثر حنف لا يتختم وهو لا يلبس الخاتم فاستدام لم يحنث وهو شكل على ما تقر في اللبس الا ان يفرق بان صيغة التفعّل تقتضي
 إيجاد معناه للفعل والاستدامة ليس فيها ذلك فلم يكن التقدير هنا بعدة بخلاف صيغة اصل الفعل كاللبس وعليه فهل يخص هذا بالحنوي اولا
 لأن ما عني يدرك الفرق بين الصيغة وإن لم يحسن التعبير عنه كل محتمل والثاني اقرب وبذلك يعلم انه لو حنف لا يلبس هذا الخاتم وهو لا يلبسه
 حنث بالاستدامة (قلت تحنيثه باستدامة التزوج والتطهر) على ما في اكثر نسخ المحرر (٢٥) (غلط لذهول) عما في شرحه فان الذي

جزم به فيه ما عدم الحنث
 كما هو المنقول منه وصار اذا
 لا يقدر ان يمده كالدخول
 والخروج فلا يقال تزوجت
 ولا تسميت ولا تطهرت
 شهرا بل لا بل مذكر شهر وزعم
 البلقي انه يقال ذلك
 مردود ذلك ان تقول ان
 البلقي انه يقال ذلك عرفا فاجبه
 الرد لا زكلاهم صريح في
 انه لا يقال عرفا وهم احق
 بمعرفة العرف من غيرهم
 او نحو احتجاجا مالا اذا انحرو
 لا يمنعه لكونه الواضح
 ان اراد هو الاول ومحل
 عدم الحنث فيهما ان لم
 ينو استدامتهما والحنث
 بهما جزم (واستدامة طيب
 ليست تطيبا في الاصح) اذ
 لا يقدر عادة بمدة ومن ثم لم
 يلزمه بها فدية فيما لو تطيب
 ثم احرم واستدام (وكذا
 وطء) وغصب (وصوم
 وصلاة) فلا يحنث باستدامتها
 في الاصح (والله اعلم) ونازع
 في هذه الاربعة البلقي
 وغيره لانها تقدر بزمان
 وليس كذلك فان المراد في
 نحو نكح او وطئ فلائنة
 وغصب كذا وصام شهرا

قوله الفعل المنفي الخ (قوله) فهل يخص هذا اي عدم الحنث في مسألة التختيم (قوله) وبهذا اي الفرق
 المذكور (قوله) حنث بالاستدامة اي عند الاطلاق (قوله) المتن تحنيثه اي الحرراه مئني وقضية قول
 اشرح على ما في اكثر الخ ان الضمير الحنف بخلاف ما لو نوى ابتداء اللبس كما مر (قوله) المتن بالاستدامة
 التزوج الخ اي واستدامة اللبس والركوب والقيام والتمسك لا يحنث به ولا يحنث به بركبت يوم او هكذا
 الباقي اه مئني (قوله) على ما في اكثر الى قوله قل الماوردى في النهاية الا قوله ولا تسميت وقوله وزعم
 الى عمل وقوله ونازع الى فان المراد وقوله اذ حقيقة به الى والصلاة (قوله) المتن لذهول) بذال مبدعة وهو
 نسيان الشيء والغلة عنه مئني (قوله) عما في شرحه الى قوله وزعم البلقي في المتن الا قوله ولا تسميت
 (قوله) في شرحه اي الرافعي (قوله) ولا تسميت) خلافا للامامية كما مر (قوله) اتجه الرد اي على الباقي
 (قوله) وهم اي الاصحاب (قوله) ما قلناه اي البنية اي (قوله) دو الاول اي العرف (قوله) ومن اجل عدم
 الحنث الى قوله ونازع في المتن (قوله) فيهما اي الحنف على عدم التزوج والحنث على عدم التطهر (قوله)
 بها اي استدامتهما (قوله) لم يلزمه اي المحرم وقوله بها اي الاستدامة لاحاجة اليه (قوله) المتن وصلاة) بان
 يحنث في الصلاة ناسيا انه فيها او كان اخرس وحنث بالاشارة مئني (قوله) نحو نكح) استطرادى ثم
 رايت قال الرشيدى الظاهر ان لفظ نكح زاد اشرح مع مسألة الغصب فاستطعن الكتابة بدليل قوله فان
 المراد في نحو نكح وقوله في الثلاثة الاول فان تراجع نسخة صحيحة اه (قوله) في الثلاثة الاول اي النكاح
 والوطء والغصب (قوله) وبمضى يوم الخ) حذفت على بانقضاء الخ (قوله) اذ حقيقة اي الصوم شرعا (قوله)
 الامساك الخ) المذكور في تاب الصوم (قوله) والصلاة الخ) بالنصب كطفاعل المراد عبارة المعنى قال بعضهم
 ولا يخلو ذلك عن بعض اشكال اذ يقال صحت شهر او صليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انعقاد النبي والصوم
 كذلك كما لو قال في التزوج انه قول النكاح وقد صرحوا بان لو حنف انه لا يحنث فاحرم بالصلاة احراما صحيحا
 حنث لانه يصدق عليه انه حصل بالنكاح اه (قوله) لان ذلك اي جعلهم المذكور (قوله) قال) الا قوله
 وفيما اطلقه في المتن (قوله) وفيما اطلقه في المتن نظر الخ) وهذا يدل على احتياج الشركة للنية الا ان يكون
 قوله يحتاج لنية ارجما لما قبله فقط اه (قوله) الا ان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة
 الشركة ليس لاستدامة الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليتأمل العقد بل لاستدامة
 وهذا هو الموافق لما مر عن فتاوى السبوطى اه سم عبارة عرش واما الشركة التي تحصل به قد كان
 خلطا للمال واذن كل الآخر في التصرف فهل يكفي في عدم الحنث اذا حنف انه لا يشارك في الفسخ وحده
 او لا يدعمه من قسمة الماين فيه نظر والاقرب الاول اذ قلنا انه يحنث باستدامتهما على الراجح اما اذا قلنا بعدم
 الحنث على ما اقتضاه كلام الماوردى لم يحنث للفسخ ولا لقسمة ما لم يرد بعدم المشاركة عدم بقائها اه (قوله)

قوله وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة) هذا يدل على احتياج الشركة للنية الا ان يكون قوله يحتاج
 لنية ارجما قبله فقط (قوله) الا ان يحمل الخ) اقول او يجاب بان الحنث في مسألة الشركة ليس بالاستدامة
 العقد بل لاستدامة الاختلاط الحاصل معه فانه يسمى شركة ايضا كالعقد فليتأمل وهذا هو الموافق لما في اعلى

(٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

استمرار احكام تلك لاحقيتها لا نقضائها بانقضاء ادنى
 زمن في الثلاثة الاول وبمضى يوم لا بعضه في الصوم اذ حقيقة الامساك من الفجر الى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بزمن
 الاحكاما كاتقرر والصلاة لم يبعد عرفا ولا شرعا تقديرها بزمن بل يبدد الركعات فان قلت يتنا في ما ذكر في الوطء جعلهم استدامة الصائم الوطء
 بعد الفجر مع علمه وطئامفسد قلت لا ينافيه لان ذلك المعنى آخر اشاروا اليه بقولهم تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الا بطل قال الماوردى وكل عقد
 او فعل يحتاج لنية لا تكون استدامته كابتدائه وفيما اطلقه في العقد نظر لما مر في الشركة الا ان يحمل ذلك على الشركة بخير عقد كالارث

أو لا يغصب فاستدام إلا كما قاله واعترضه الأسوي بصفة تقديره مدة كنهية شهر أو بصريحهم بأنه في دوام الغصب غاصب ويرد بمنع تقديره مدة عرفاً على أن المراد أقام عندي شهر أو معنى قولهم المذكور أنه غاصب حكموا ليس الكلام فيه ثم رأيت شارحاً الجواب بنحو ذلك واستدامة السفر سفر ولو بالعود منه نعم إن حلف على الامتناع منه لم يحنث بالعود وعلم بما تقرر أن كل ما يقدر عرفاً بمدة من غير تأويل يكون دوامه كابتدائه فيحنث باستدامته وما لا فلا ولو (٣٦) حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد

كما أفتى به بعضهم أخذاً من كلامهم في نذر اعتكاف شهر أو سنة مثلاً قالوا الصديق الأسير بالمتفرق والمتوالى بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهراً لأن مقصود الدين المحرر ولا يتحقق بغير تتابع وانترض بقول الروضة لو حلف لا تمسك زوجته في الضيافة أكثر من ثلاثة أيام فخرجت منها ثلاث فأقل ثم رجعت إليها فلا حنث و فرق بأن المعاق عليه وجد هاتين لأنهما لم يمسك أكثر من ثلاثة أيام للضيافة والرجوع ولو بقصد الضيافة لا يحمى ضيافة لأنها مختصة بالمسافر بعد قدومه وهو واضح إن تم له هذا التعليل كيف والعرف قاض بأنهما لا يختص بذلك (ومن حلف لا يدخل داراً عينها ومثلها فيما ذكر كما يحتمل الأذرع نحو المدرسة والرباط أي والمسجد حنث بدخول دهليز بكسر الدال وإن طال كما اقتضاه إطلاقهم وبحث الزركشي في مفرط الطول عدم الحنث بدخوله لأنه بمنزلة الرحبة قدام الباب يرد بمنع كونه بمنزلة مطلقاً لأطباق أهل العرف على أن الجالس فيه يسمى جالساً بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة (داخل الباب أو بين بابين) لأنه حينئذ من الدار ومحلّه أن لم يكن فيه باب دار أخرى والافهل ينسب اليهما معاً لأن المالكين لما جعل عليه باباً صار منسوباً لغيره فالحال منهما ولا ينسب لواحده منهما محل نظر ثم رأيت ما يأتي في الدرب أمام الباب المسقف الذي عليه باب وهو يشمل هذا فيعطى حكمه الاتي (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرفاً وإن كان مبنيّاً على تريعهما ويدخل في بيعها إذ هو ثخانة

أو لا يغصب الخ) لعلمه معطوف على قول المصنف لا يدخلها الخ والاولى أن يقول واستدامة الغصب ليست بغصب وفيه معنى مانصه قوله أو لا يغصب الخ تقدم التصريح بهذه المسئلة فكانه أعادها ليعين ما فيها اه عبارة المأني ولو حلف لا يغصب شيئاً لم يحنث باستدامة الغصب وفيه كجزم به في الروضة فإن قيل يقال غصبته شهراً أو سنة ونحو ذلك كما قاله في المهمات اجيب بأن يغصب يقتضي فلا مستقبل فهو في معنى قوله لا أنشاء صبا أو ما توهم غصبه شهر أو عامه غصبه وأقام عنده شهر أو كما أول قوله تعالى فاما الله ما تهم عامي أماته وألبته مائة عام أو جرت عليه أحكام الغصب شهر أو أماته مائة غصبا باعتبار الماضي فيجاز لاحقة اه (قوله) ومعنى قولهم المذكور) وهو أنه في دوام الغصب غاصب (قوله) واستدامة السفر) إلى قوله وعلم في المأني وإلى قوله وهو واضح في النهاية إلا قوله نعم إلى وعلم (قوله) ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام) قياس ذلك أنه لو حلف لا يسكن في هذه الدار لثلاثة أيام فسكن فيها لثلاثة تفرقة حنث اه ثم أي عند الإطلاق (قوله) ثم سافر ثم عاد الخ) تقدم في المطلق أنه لو حلف على أنه لا يقيم بكذامدة كذا لم يحنث الا باقامة ذلك متوالياً قال الشارح لأنه التبادر من ذلك عرفاً فياجع ويجزى اه رشدي (قوله) ثم عاد) أي ولو بعد زمن طويل اه ع شر (قوله) كما أفتى به بعضهم) عبارة النهاية كما هو الوجه اه (قوله) بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهر الخ) أي فانه يحمل على الشهر المتتابع ولو لم يكلمه عشرة أيام ثم كلفه مدة ثم ترك كلامه وهكذا حتى مضت مدة قدر الشهر لم يحنث لعدم التوالي اه ع شر (قوله) واعترض الخ) أي الاقناء المذكور عبارة النهاية ولا يتأني في الروضة الخ لأن المعاق الخ (قوله) وفرق) أي بين مسئلة البض ومسئلة الروضة (قوله) هنا) أي في مسئلة الروضة لا ثم أي في مسئلة البض (قوله) لأنها مختصة بالمسافر الخ) وخذمه أنها لو سافرت ثم عادت فكسحت مدة زائدة على الثلاثة أيام حنث وأن ما جرت به العادة من مجيء به بضر أهل البلد لبض لو حلف فيه أنها لا تقدر في الضيافة مدة كذا أو حلف أنها لا يضيف زيداً لم يحنث بكسها مدة ولو طال ولا يذمها به لزيد ولو بطاب من زيد له طعام صنعته لأن ذلك لا يسمى ضيافة وهذا كله عند الإطلاق فإن أراد شيئاً عمل به (فرع) لو حلف لا يرافقه في طريق فجمعتهما المعدية لا حنث فيما يظهر لأنها تجمع قوماً وتفرق آخرين ونقل عن شيخنا الزياي ما يوافقه اه ع شر (قوله) عينها) إلى المتفرق في النهاية (قوله) عينها) الظاهر أنه لما قيد به لاجل قول المصنف الاتي ولو أنه دعت الخ كما يعام ما يأتي فيه اه رشدي (قوله) ومثلها) أي الدار وقوله فيما ذكر أي من الحنث بدخول دهليز الخ (قوله) أي والمسجد) تقدم برنحو المدرسة الخ (قوله) مطلقاً) أي سواء كان الدهليز مفرط الطول أم لا (قوله) ما أتى داخل الباب) أي الذي لا ثاني بعده فهو بين الباب والدار اه معنى وبذلك يدفع اعتراض ع شر بمانصه قوله أو بين بابين لو دبر بقوله ولو بين بابين كان أوضح لأن التبرير بما ذكر يقتضي أن التقدير أو لم يكن داخل الباب لكن كان بين بابين وهو مأموم أن هذا غير مراده (قوله) أو لا ينسب الخ) هذا الاحتمال قضية ما يأتي عن شرح الروض في الدرب الغير المختص اه سيد عمر (قوله) ما يأتي أي انفا عن المتولى (قوله) المسقف) نعمت ثمان للدرب (قوله) حكمه الاتي) أي من الحنث وما يأتي ما فيه (قوله) معقود) إلى قوله ونقله في النهاية (قوله) إذ هو الخ) أي الطاق

الهامش عن فتاوى السيوطي (قوله) أو لا يغصب) تقدم التصريح في هذه المسئلة فكانه أعادها ليعين ما فيها (قوله) ولو حلف لا يقيم بمحل ثلاثة أيام وأطاق فاقام به يومين ثم سافر ثم عاد فاقام به يوم واحد حنث الخ) قياس ذلك أنه

المعقود الجالس فيه يسمى جالساً بدار فلان بخلاف الجالس في تلك الرحبة (داخل الباب أو بين بابين) لأنه حينئذ من الدار ومحلّه أن لم يكن فيه باب دار أخرى والافهل ينسب اليهما معاً لأن المالكين لما جعل عليه باباً صار منسوباً لغيره فالحال منهما ولا ينسب لواحده منهما محل نظر ثم رأيت ما يأتي في الدرب أمام الباب المسقف الذي عليه باب وهو يشمل هذا فيعطى حكمه الاتي (لا بدخول طاق) معقود (قدام الباب) لأنه ليس منها عرفاً وإن كان مبنيّاً على تريعهما ويدخل في بيعها إذ هو ثخانة

الحائط المعة ودله قدام ابواب دور الا كبر نعم ان جعل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف كما شله قول المان او بين يمين و قلا من المتولى واقراءه و عبارتهما وجعل المتولى الدرب المختص بالدار امام الباب اذا كان داخل في حد الدار ولم يكن في اوله باب كاطاق قال فان كان في اوله باب فهو من الدار مسقفا كان أو غيره وانتهت واستبعده الا ذرعى في غير المسقف (٢٧) واستشكه الزركشى بان العرف لا يعده

منها مطلقا ويرد منع ذلك مع وجود الباب لانه يصير منها وان لم يدخل في حدودها بل ولا اختص بها بناء على ان ضمير قوله فان كان في اوله باب مطلق الدرب لا يقيد المختص وما بعده وهو محتمل لان المدار على قرينة تجعله منسوباً لذلك الدار والباب كذلك بالنسبة لكل دار تاخرت عنه ولا يحث بدخول اصطبل خارج عن حدودها وكذا ان دخل فيها وليس فيه باب اليها (ولا) بدخول بستان بصفتها ان لم يعد من مراقبها ولا (يصعد) سطح غير محوط من خارجها لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً وبه يعلم انه لو حلف لا يخرج منها فصده حنث او ليخرجن فصده بر (وكذا محوط) من الجوانب الاربعة بحجر أو غيره (في الاصح) لما ذكر نعم ان كان مسقفاً كله أو بعضه ودخل تحت السقف كما اخذه البلقيني من كلام الماوردي حنث ان كان يصعد اليه منها لانه كبيت منها ولا يشكل على ما تقرر

المعقود اه عش عبارة المغنى وفسر الرفع الطاق بالمعقود خارج الباب وهو ما يعمل لبعض ابواب الا كبراه (قوله المعقود له) اى على الحائط فاللام بمعنى على (قوله نعم) اى قوله وعبارتها في المغنى لا قوله شمله الى نقله (قوله عليه) اى الطاق (قوله كاطاق) اى في عدم الحنث بدخوله (قوله انتهت) اى عبارة الشيبين (قوله واستبعده) اى قول المتولى فان كان الخ وكذا ضمير واستشكه (قوله واستشكه) الى قوله وان لم يدخل في المغنى والى المان في النهاية لا قوله بناء الى ولا يحث (قول مطلقاً) اى مسقفاً كان ام لا جعل عليه باب ام لا اه عش (قوله ورد) اى للزركشى (قوله يمنع ذلك الخ) اى ان العرف لا يعده الخ (قوله لانه) اى الباب (قول وان لم يدخل في حدودها) في شرح الروض التصريح بخلافه وهو قضية كلام المتولى المحكى في اصل الروضة وقوله بل ولا اختص الخ في شرح الروض ايضا التصريح بخلافه اخذنا ما اثير اليه وقوله وهو محتمل لكنه احتمال بعيد فلا معنى فليتأمل اه سيد عمر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ اه سم وفي دوى الظهور نظر ظاهر (قوله ان دخل فيها) اى في حدودها اه عش (قوله باب اليها) اى الى الدار (قول المان ولا يصعد سطح الخ) يفيد مع قوله السابق اى والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه اه سم (قول من خارجها) متعلق بصعوده فكان الاولى تقديمه على غير محوط كما في النهاية والمغنى (قوله ليس من داخلها لغة الخ) لانه حاجز يبقى الدار الحرة والبردها وكحيطانها اه معنى (قوله من الجوانب) الى قوله ولا يشك كل في المغنى لا قوله ودخل الى حنث والى قول المان ولو ادخل في النهاية لا قوله المذكور (قوله من الجوانب الاربعة) فان كان من جانب لم يؤثر قطعاً اه نهاية (قوله لما ذكر) هو قوله لانه ليس من داخلها لغة ولا عرفاً اه عش (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به مر اه سم اى والمغنى عبارته محل الخلاف اذ لم يكن السطح مسقفاً كله أو بعضه ولا حنث قطعاً اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من ابنتها كما ذكره في الروضة ونازع البلقيني فيها اذا كان المسقف بعضه ودخل في المكشوف وقال ان مقتضى كلام الماوردي عدم الحنث ويرد ذلك التعليل المذكور اه وعبارة عش (قوله حنث سواء دخل تحت السقف او لا على المعتمد شيخنا الزايدى خلافاً لان حجر اه (قوله ان كان يصعد اليه) ولو حلف لا يخرج منها فصده سطحها لم يحث ان كان مسقفاً كله أو بعضه ونسب اليه بان كان يصعد اليه منها ولا حنث ومثل ذلك في التفصيل المذكور ما لو قال لا اسكنها او لا انام فيها او نحو ذلك ومكث بسطحها وصورة المسئلة ان يكون بالسطح وقت الحلف او في غير هولم يتمكن من الخروج والاحنث لما مر انه لو عدل لباب السطح حنث اه عش (قوله على ما تقرر) اى من التفصيل (قوله مطلقاً) اى سقف او لا اه عش (قوله وهو) اى قوله شرعاً اه عش (قوله اورجل) الى قوله وكاساحة في النهاية الا العزوفى وعائين وكذا في المغنى الا قوله ويقاس بذلك الخروح (قوله وباقي بدنه الخ) راجع الى المان والشرح معاً (قوله ولو ادخل) الى المان عبارة المغنى ولو تعاقب محل او جذع في واثما واحاط به بانيها حنث وان لم يعتمد على رجليه ولا احداهما

لو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة ايام فسكن فيها ثلاثة متفرقة حنث وقوله كما أفق به بعضهم هو الاوجه مر (قوله خارج عن حدودها) ظاهره وان كان فيها وكذا قوله بستان الخ (قوله ولا يصعد و سطح الخ) يفيد مع قوله السابق اى والمسجد عدم الحنث بصعود سطح المسجد اذا حلف لا يدخل المسجد وان صح الاعتكاف عليه (قوله ودخل تحت السقف) لم يقيد به مر

حجة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لانه منه شرعاً حكماً لا تسمية وهو المناط ثم لاهنا (ولو ادخل يده أو رأسه أو رجله) أو رجله غير غير معتمد (لم يحث) لانه لا يسمى داخلها (فان وضع رجليه فيها معتمدا عليها) اورجل او واحدة واعتمدا عليها وحدها بان كان لو رفع الاخرى لم يقع وباقي بدنه خارج (حنث) لانه يسمى داخلها بخلاف ما اذا لم يعتمد كذلك كان اعتمد على الداخلة والخارجة معاً ولو ادخل جميع بدنه لم يكن له اعتماد على شيء منها لانه ثلاثة اجزاء حنث ايضاً وبذلك الخروح ولو اتماق بقية شجرة في الدار فان احاط

به بناؤها بان دلالة عليه حنث (٢٨) وإلا فلا (ولو أنه دعت الدار) المحلوف عليها بان قال هذه الدار (فدخل وقد بقي أساس الحيطان حنث)

لأنها بعد داخلها فان ارتفع بعض بدنه عن بنائها لم يحنث اه (قوله به) أى بالشخص اه عش (قوله بان علا عليه) أى وسواه كما يشمله تعبير الروض وشرحه بقولهما وأحاط به البنيان بحيث لا يرتفع بهضه عن البنيان حنث لأن ارتفع بعضه عنه فلا يحنث انتهى اه سم وتقدم عن المغنى مثل ذلك التعبير ويوافقه أيضاً تعبير النهاية بما نصه فان لم يعمل عليه حنث وإلا فلا اه أى أن لم يعمل الشخص على البناء بأن كان مساوياً له أو دونه حنث وان كان الشخص اعلى من البناء فلا حنث عش (قول المتن ولو أنه دعت الدار) ولفظ الدار بالاسود في النهاية وليس بموجود في المحل والمغنى وكذا قضية قول الشارح الاتي كما اقتضاه سياق المتن أنه ليس من المتن كما هو ظاهر فكتابته بالاخر فيما يبدى من التسخ من الكتبة (قوله لأنها) أى أساس الحيطان والنأيت باعتبار المضاف اليه منها أى الدار (قوله وقضية عبارة الروضة) الى قوله وكالساحة الخ عبارة المغنى كذا قاله البغوى في التهذيب وتبعه في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حنث والمتبادر الى الفهم من هذه العبارة بقاء شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الأساس هو البناء المدفون في الارض تحت الجدار البارز قال الدهيرى وكان الرافعى والمصنف لم يعنا النظر في المسئلة انتهى والحاصل ان الحكم دائر مع بقاء اسم الدار وعدمه وبذلك صرح المصنف في تعليقه على المذهب فقال نقلا عن اصحاب انها الخ وقوله والحاصل الى قوله وبذلك في النهاية مثله (قوله أن المراد بالاساس شيء بارز الخ) قد يدل عليه أو يعينه ما ساقى انه لا حنث بالنضاء مع وضوح انه لو لم يبق شيء بارز كانت فضاء فليتأمل اه سم (قوله وكالساحة الخ) هذا عن الشارح وليس بمافى المسودة (قوله اما لو قال دارا فكذلك الخ) عبارة الروض أى والمغنى حانف لا يدخل هذه يشير الى دار فانه دعت حنث بالعرصة أو هذه الدار فلا الا ان بقيت الرسوم أو أعيدت بآاتها ولا دخل دارا فدخل عرصة دار لم يحنث انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه سياق المتن) فانه صور المسئلة في اصلها بقوله دار الكن مراده هذه الدار ولها قدرت في كلامه معينة اه وقوله في اصلها وقول المصنف المارو من حانف لا يدخل دارا حنث بدخول دها بن الخ (قوله لكن قضية عبارة الروضة انه الخ) حزم بها الروض والنهاية والمغنى (قوله في هذه) أى صورة ما لو قال دارا (قوله اما دارا فحنث فيها الخ) خلافا للروض والنهاية والمغنى كما مر (قوله مطلقا) أى بقى رسومها أو لا (قوله ولو قال هذه) أى من غير لفظ دار اه عش (قوله حنث مطلقا) وفاقا للمغنى والروض والنهاية (قوله عطف) الى قوله أى أعيد في النهاية الا قوله لزوال الى الآن (قوله عطف على جملة الخ) أى باعتبار المغنى (قوله بالمد) الى قوله أى أعيد في المغنى (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى تنبيه مقتضى كلامه انحلال التمين بذلك حتى لو أعيدت لم يحنث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بآة أخرى فان أعيدت بآتها الاولى فلا يصح في زوائد الروضة الحنث اه (قوله أى أعيد منها الخ) في حواشى الجلال البلقينى على الروضة ما نصه لم يتعرض المصنف لما إذا أعيدت الآلة أو غيرها والراجح انه لا حنث انتهى اه سيد عمر ويمكن حمل كلام البلقينى على ما إذا لم يتم من المبنى باحدى الالتين عن المبنى بالآخرى وكلام الشارح والنهاية والمغنى على ما اذا تمين كان مبنى الأساس بالاولى فقط والباقي بغيرها (قوله منها) من فيها اسم بمعنى البعض ونائب فاعل لقوله أعيد (قوله ولو الأساس الخ) أى بالمراد السابق (قوله فاضافه) أى زيد الخالف والاولى واصله بالواو (قوله بناء على الاصح الخ) وقد يقال ان مبنى الايمان على العرف والعرف هنا شامل للكل بالاضافة وغيرها

لأنها منها فكانه دخلها وقضية عبارة الروضة ان المراد بالاساس شيء بارز منه وإن قل وفى مسودة شرح المذهب عن الاصحاب انها متى صارت ساحة فلا حنث بخلاف ما اذا بقى منها ما تسمى معه دارا وكالساحة ما اذا صارت تسمى طريقا وان بقى بعض حيطانها كما دل عليه نص الامام واعتمده البلقينى وغيره اما لو قال دارا فكذلك كما اقتضاه سياق المتن لكن قضية عبارة الروضة انه لا يحنث في هذه بقضاء ما كان دارا وان بقى رسومها وردة البلقينى بان الخلاف والتفصيل السابق انما هو في هذه الدار اما دارا فيحنث فيها مطلقا ولو قال هذه حنث مطلقا (وان صارت) عطف على جملة وقد بقى (فضاء) بالمد وهو الساحة الخالية من البناء (او جعلت مسجدا او حماما او بستانا فلا) حنث لزوال معنى الدار بحوث اسم اخر لها ومن ثم انحلت التمين فلو أعيدت لم يعد الحنث الا ان أعيدت بالنهاى الاولى أى أعيد منها بالواو الأساس فقط فيما يظهر (ولو حلف لا) يا كل طعام زيدوا طلق فاضافه لم يحنث بناء على الاصح السابق

أن الضيف يتبين بازدراده

انه ملكه بانه أولا (يدخل دار زيد) أو حانوته (حنت بدخول ما يسكنها يملك لا باعارة واجارة وغصب) وايضا بمنفعتهما له ووقف عليه لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة ومن ثم لم قال هذه لزيد لم يقبل تفسيره بانه يسكنها واعتمد في المطالب قول جمع الفتوى على الحنت بكل ما ذكر لانه العرف الآن قال المعتبر عرف الالفاظ لاعرف اللفظ كما هو مذهب الائمة الثلاثة (الا ان يريد مسكنه) فيحنت بكل ذلك لانه مجاز قريب نعم ذكر جمع متقدمون انه لا يقبل ارادته هذه في حلف بطلاق وعناق ظاهرا واعترضوا بانه حينئذ مغلف على نفسه فكيف لا يقبل وأجيب بانه مخفف عليهما من وجه آخر وهو عدم الحنت بما يملكه ولا يسكنه فليقبل ظاهرا فيما فيه تغليظ عليه دون ما فيه تخفيف له (ويحنت بما يملكه) جميعه وان طرأ له بعد الحلف (ولا يسكنه) لان ان يريد مسكنه فلا يحنت به عملا بقصد ولو اشتهرت الاضافة للتعريف في نحو دار او سوق حنت بدخولها

(قوله ان الضيف يتبين النخ) قضيته انه لو كان رقيقا حنت لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم رنعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لانه ينتقل ملك السيد فلم ياكل الحالف الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل اه سم (قوله او حانوته) خلافا للروض وروفا لشرحه عبارة الاول وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بدخول ما يدخل فيه ولو مستاجر او عبارة الثاني ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في الامم والخبر وروى جري عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه لا يحنت اه ومثل الحانوت الدكان لرادفتها للحانوت كما في المصباح اه سم (قول المتن حنت بدخول ما يسكنها) اي الدار ومثلها في ذلك الحانوت على ما فهمه كلام الشارح وقوله يملك اي لجمعهم فلا حنت بالمشاركة بينه وبين غيره اه عش (قول المتن لا باعارة الخ) ظاهره وان يملك دارا اه سم (قوله وايضا الخ) الى قوله راعته في المغني ولما قول المتن ولو حلف لا يدخلها في النهاية لا لقوله ربححت الى ولو اشترى وقوله واخلفة (قوله واعتمد في المطالب قول الخ) ضعيف اه عش (قوله بكل ذلك) اي بالمعار وغيره اه معنى (قوله نعم ذكر جمع الخ) عبارة النهاية نعم لا يقبل الخ من غير عزو (قوله انه لا يقبل الخ) وهو المعتمد مر سلطان وزيدى اه بجري (قوله ارادته) اي المسكن وقوله هذه صفة الارادة (قوله واعترضوا الخ) عبارة النهاية ولا يعترض ذلك بانه الخ لانه مخفف (قوله فكيف لا يقبل) الاولى التانيث (قوله بانه مخفف عليها الخ) اي على نفسه اه عش (قوله فيما فيه تغليظا الخ) اي فيما اذا دخل ما يسكنه ولم يملكه مؤاخذه له بقوله اه عش (قوله جميعه) الظاهر انه احتز به عن المشترك ويؤيده قوله الاتي او عن بعضهم وان قل اه عش عبارة سم فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك قول شرح الروض بعد قول الروض او حلف لا ياكل طعامه فاكل مشتركاه اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس والركوب اه مانصه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه وعبرة المغني هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض الدار فظاهر نص الام انه لا يحنت وان كثر نصيه واطبق عليه الاصحاب كما قاله الاذرعى اه (قوله وان طرأ الخ) ظاهره ولو بغير اختياره كان مات مورثه او رده عليه بعبء اه عش (قوله فلا يحنت) الى قوله وبحت البائني في المغني (قوله فلا يحنت) اي ان كان الحلف بالله كما فيد فيما مر اه عش (قوله ولو اشتهرت الاضافة الخ) عبارة المغني تنبيه كان ينبغي ان يقول بما يملكه ولا يملكه ولكن لا تعرف الا به ليشمل ما لو كان بالبلد دار او سوق او حمام يضاف الى رجل كسوق امير الجيش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى ببغداد وخان يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة

(قوله ان الضيف يتبين بازدراده انه ملكه به) قضيته انه لو كان رقيقا حنت لانه لا يملك وهو القياس وفاقا لم رنعم بحث انه لو كان باذن السيد لم يحنت لانه ينتقل ملك السيد فلم ياكل الحالف الاملاك سيدها وفيه نظر فليتأمل (او حانوت) في الروض وشرحه مانصه وان حلف لا يدخل حانوت فلان حنت بما يدخل بدخوله الحانوت الذي يعمل فيه ولو مستاجر والعرف ونقل الروياني مع قوله ان الفتوى على الحنت في المستاجر ان الشافعي نص على انه لا يحنت فيه قال الزركشي وما نقله عن الشافعي نص عليه في المختصر والامم وروى جري عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني اه والقياس انه يحنت اه وفي الروض وشرحه ايضا وحلف لا يركب سرج هذه الدابة فركب ولو على دابة اخرى وكذا لو كان حلف لا يدخله وهو ينسب الى زيد بملكه وانما ينسب اليه نسبة تعريف حنت ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتسكون الاضافة اليه لتعريفه لا للملك كدار العدل ودار الولاية وسوق امير الجيوش وخان الخليلي بمصر وسوق يحيى ببغداد وخان ابى يعلى بقزوين ودار الارقم بمكة راد بدمشق فاذا حلف لا يدخل شيئا منها حنت بدخول وان كان من يضاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك اه (قوله لا باعارة) ظاهره وان لم يملك دارا (قوله واجيب بانه مخفف) كتب عليه مر (قوله جميعه) فيه دلالة على عدم الحنت بالمشارك بينه وبين غيره وادل منه على ذلك ما في شرح الروض فانه لما قال في الروض او حلف لا ياكل طعامه فاكل مشتركاه اي بينه وبين غيره حنت بخلافه في اللبس

مطلقا كدار الارقم بمكة وسرق يحيى ببغداد لتعذر حمل الاضافة على الملك وفارق المتجدد هنا لا اكلم ولد فلان فانه يحمل على الموجود دون المتجدد لان اليين تنزل على مال الحالف قدرة (٣٠) على تحصيله واستشكل بقول الكافي لو حلف لا يمس شعر فلان فلفه ثم مس ما نبت منه

ودار العقيق بدمشق قال ابن شعبة في حث بدخول هذه الامكنة وان كان من تضاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك فنعين ان تكون للتعريف اه وفي سم عن الروض وشرحه ما يوافقها (قوله مطلقا) اي سواء كان المضاف اليه ما يتصور منه الملك ام لا اه اسنى (قوله فانه يحمل) اي قوله ولد فلان (قوله على مال الحالف) يتامل فان الظاهر مال المضاف اليه كزبدنا اه ع ش عبارة المغنى على مال الحلف عليه اه (قوله بان اخلاف الشعر الخ) عبارة المغنى بان هذا اصل الشعر المحلوف عليه فليس هو غيره اه (قوله اي الدار والعبد) اي او بعضهما اه معنى (قوله وكذاهما الخ) ولولم يزل الملك بالبيع لاجل خيار مجلس أو شرط لهما أو للبايع حث ان قلنا الملك للبايع أو موقوف وفسخ البايع فانه يتبين أن الملك للبايع فيتعين حث الحالف اه معنى (قوله ان اجبر البيع) ولو فسخ فهل يحنث لتبين بقاء الملك أو لا للشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة فيه نظر اه سم وقد مر اننا عن المغنى الجزم بالاول (قوله هو مثال الخ) فلو قال المصنف فزال ملكه عن بعضهما بدل فباعهما اكان اولى واعم لتدخل الهبة وغيرها اه معنى (قوله بائنا) اي اورجعيوا وانقضت عدتها اه معنى (قوله اذ الرجعية الخ) يؤخذ منه انه لو حلف لا يبق زوجته على عصمته او على ذمته فطلقها اطلاقا رجعي لم يبر فيحنث بابقائها مع الطلاق الرجعي اه ع ش (قوله مطلقا) اي ازال ملكه عنهما أم لا (قوله ولو اشترى) الى قوله وغلبت في المغنى (قوله ولو اشترى الخ) ومثله مالو طلقها وتزوج غيرها (قوله ولو اشترى بعد بيعهما الخ) بقي مالو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما وينبغي الحث اه سم (قوله فان اطلق) الى قوله حث ينبغي جريان ذلك فيما اذا اشتراهما بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد طلاقها اخرى اه سم (قوله عليها) اي الاشارة (قوله فيما مر اننا) اي قوله ولو حلف لا يدخل هذه الدار فصارت قضاء الخ اه ع ش (قوله وعمل الخ) عطف على قوله تغليب الخ فالاول تعليل للبتن والمعطوف تعليل لما زاده بقوله او يريد الخ اه رشدي (قوله بتلك النية) اي ارادة أي دار أو عبد جرى عليه ماكه (قوله نيته) اي الاشارة (قوله ولا نمابطل البيع الخ) مرقريا ان التسمية اقوى من الاشارة وهذا منه فلا حاجة به الى جواب فتامل اه رشدي (قوله ولا نمابطل البيع في بعثك هذه الشاة الخ) ولو كان ذكر الشاة لسبق اللسان فينبغي عدم البطان اه سم (قوله وفارقت) اي مسئلة لحم هذه السخلة (قوله بان الاضافة فيها) اي في مسئلة دار زيد هذه (قوله الصداقة بالابتداء والدوام) اي ابتداء ودوام فيما نحن فيه وانه اراد حال ملكه وبعد زواله اه سم (قوله وفي تلك) اي في مسئلة لحم هذه السخلة (قوله للزوم الاسم الخ) اي اسم السخلة واللام فيه للتعليل وقوله

حنث وقد يجاب بان اخلاف الشعر لما عهد مطردا في اقرب وقت نزل منزلة المقدور عليه (ولو حلف لا يدخل دار زيد او لا يكلم عبده او لا يكلم زوجته فباعهما) اي الدار والعبد بيعا بتا او بشرط الخيار للشترى وكذاهما ان اجبر البيع وهو مثال والمراد فزال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل (او طلقها) بائنا اذ الرجعية زوجة (فدخل) الدار (وكلمه) اي العبد او الزوجة (لم يحنث) تغليا للحقيقة لزوال الملك بالبيع والزوجة بالطلاق وبحث الزركشى في دار عرفت بالشؤم وعبد عرف بالشر الحث مطلقا لان اضافتهما لمجرد التعريف وفيه نظر اذ ما علل به قابل للبع ولو اشترى بعد بيعهما غيرهما فان اطلق او اراد اي دار او عبد ملكه حث

والركوب اه قال في شرحه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها اه (قوله وقد يجاب بان اخلاف الشعر) كتب عليه مر (قوله وكذاهما ان اجبر البيع الخ) لو دخل الدار زمن خيارهما ثم اجبر فينبغي عدم الحث لتبين زوال الملك من حين البيع بل ولانه في معنى الجاهل بالحلوف عليه المشك في بقاء الملك باحتمال الاجازة او ثم فسخ فهل يحنث لتبين بقاء الملك أو لا للشك المذكور فيه نظر اقول ما ذكر في اول هذه الحاشية مذكور في كلام الشارح (قوله فاذا زال ملكه عنهما او عن بعضهما وان قل او طلقها فدخل وكلمه الخ) بقي مالو اشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما وينبغي الحث (قوله فان اطلق الى قوله حث) ينبغي جريان ذلك فيما اذا اشتراهما بعد بيعهما وجريان نظير ذلك في الزوجة اذا تزوج بعد طلاقها اخرى (قوله أو التقيد بالاول فلا) انظر لو اراد التقيد بالاول فاشترى العبد بعد بيعه واعاد الزوجة بعد طلاقها ثم كلمهما وينبغي الحث (قوله ولا نمابطل البيع في بعثك هذه الشاة فاذا هي بقرة) لو كان ذكر الشاة يسبق اللسان فينبغي عدم البطان (قوله الصداقة بالابتداء والدوام الخ) اي ابتداء ودواما فيما

بالثاني او التقيد بالاول فلا (الا ان يقول داره هذه او زوجته هذه او عبده هذا) او يريد أي دار أو عبد جرى عليه ملكه او اي امرأة جرى عليها نكاحه (فيحنث) تغليا للاشارة على الاضافة وغلبت التسمية عليها فيما مر اننا لانها اقوى لان الفهم يسبق اليها

أو أكثر وعمل بتلك النية وألحق بالتلفظ بالاشارة نيته وانما يطل البيع في بعثك هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العقود راعى فيها اللفظ ما أمكن ولو حلف لا يأكل لحم هذه السخلة فكبرت وأكله لم يحنث وفارقت نحو دار زيد هذه بان الاضافة فيها عارضة فلم ينظر اليها بل لمجرد الاشارة الصادقة بالابتداء والدوام وفي تلك لازمة للزوم الاسم او الصفة ولان زوالها يتوقف على تغيير بعلاج

أو خاتمة فاعتبرت مع الإشارة وتعدلت العين بجموعهما فإذا زال أحدهما ككرونها مخرجة في ذلك المبالغة في الخوف عليه وهذا يعلم أنه لو زال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها مسجدا لم يحنث وإن أشار فالمراد بقوله السابق تغليباً للإشارة أي مع بقاء الاسم (لأن يريد) الخائف بقوله هذه وهذا (مادام ملكه) الرفع والنصب فلا يحنث بدخول أو تكليم بعد زواله بملك (٣١) أو طلق لاهل إرادة قريبة ويأتي في قبول

هذا في الخلف بطلاق أو عتق مأمراً إنفاً ولو قال مادام في إجارته واطلق فالتبادر منه عرفاً كما قاله أبو زرعة أنه مادام مستحقاً لمنفعته ففتحل الديومة بما يجاره لغيره ثم استجاره منه واتفق فيمن حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه فخرج فلان ثم دخل الخائف ثم فلان بانه لا يحنث باستدامة مكانه لأن استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده إليه وفلان فيه لبقاء العين أن أراد بمدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده أو أطلق أخذاً ما قالوه في لا رايت متكرراً إلا رفعت للقاضي فلان وأراد مادام قاضياً من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنث ولا تنحل الميم لأنه قد يتولى القضاء فيرفعه إليه ويبر فان أراد مادام فيه هذه المرة انحلت بخروجه اه وفيه نظر والفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لأن الديومة ثم مر بوطء بوصف مناسب للحلوف عليه يطرأ ويحول فانيط بهو هنا محل وهو لا يتصور فيه ذلك فانه دمت بخروجه منه وان عاد إليه فالذي يتجه في حالة الاطلاق عدم الحنث

أو الصفة أو فيه الاضراب والمراد بالصفة كونه مخرجة (قوله أو خاتمة) هو الذي يظهر فيما نحن فيه اه رشدي (قوله فاعتبرت) أي الاضافة (قوله الخائف) أي قوله ويأتي في المغنى (قوله بالرفع) أي على أنه اسم دام والنصب أي على أنه خبرها والخراب أو الاسم مخوف اه معنى (قوله بدد زواله بملك أو طلاق) عبارة المغنى بعد زوال الملك والزوجة بالطلاق البائن ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو اعتق بعضه كالو حلف لا يكلم عبداً فكم بمعضافاته لا يحنث وكذا لو حلف لا يكلم حراً أو لا يكلم حراً ولا عبداً كالمو حلف لا يأكل بسرقة ولا رطبة فكل منصفة اه (قوله ما سر آتفا) أي في شرح (لأن يريد مسكنه) ولا يأتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف اه سم عبارة ع ش أي من عدم القبول ظاهراً اه (قوله واطلق) أي أراد مادام مستحقاً لمنفعته كما هو ظاهر بحلف ما اذا نوى مادام عقد إجارته باقياً لم تنقض مدته فانه يحنث لأن إجارته باقية لم تفرغ ولم تنقض قال ذلك أبو زرعة أيضاً اه رشدي (قوله أنه مادام الخ) الأسبق اسقاطاً (قوله واقفي) أي أبو زرعة (قوله أو طلق) ضعيف اه ع ش (قوله أخذاً ما قالوه في لا رايت متكرراً) لا ارفعت للقاضي سيأتي في شرح مسألة القاضي الآتية في المتن أن هذا كلام الروضة وليس فيها ذكر الديومة اه رشدي (قوله من أنه) بيان لما قالوه (قوله من أنه) إذا رآه بعد عزله الخ) يرجع بما يأتي وغيره اه سم (قوله ولا تنحل العين) في مطابقة هذا لما حققه الشرح فيما يأتي نظر فتأمل معه (قوله وير) بفتح الباء (قوله فان اراد الخ) عطف على قوله ان اراد بمدة الخ (قوله بخروجه) أي الفلان اه سم (قوله بوصف مناسب للحلوف عليه الخ) أي لأن الرفع اليه مناسب لاتصافه بالقضاء لا يرفع الا للقاضي أو نحوه وذلك الوصف الذي هو القضاء يطرأ ويحول فكان ربط الرفع بهذا الوصف قرينة على إرادة حيثما وجد هذا الوصف فهو من دلالة الأبناء المقررة في الاصول هذا والذي سيأتي في مسألة القاضي أنه حيث نوى الديومة انقطعت بالعزل وإن عاد إلى القضاء أي إن لم يرد ذلك الدوام وما بعده كما هو ظاهر بما هنا وحينئذ لا فرق بين مسألة دخول البيت ومسئلة الرفع للقاضي اه رشدي (قوله في حالة الاطلاق) أي في مسألة الحلف على عدم الدخول وقول ع ش أي في مسألة القاضي سبق قلم (قوله كالحالة الأخيرة) هي قوله فان أراد مادام فيه هذه المرة الخ ع ش وسم (قوله باها) أي قوله أما لوم بشر في النهاية لا قوله وقوله إلى ولو اراد إلى قوله والطعام في المغنى لا قوله ذلك (ولو اراد الخشب) عبارة المغنى ومحل الخلاف عند الاطلاق فان نوى شيئاً من ذلك حمل عليه قطعاً (فرع) لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى حنث اه وقوله فرع الخ في الروض مثله (قوله ايضاً) أي كالاول (قول المتن ولا يدخل بيتاً) أي واطلق اه نهاية (قول المتن حنث بكل بيت الخ) محل ذلك عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف إليه اه معنى (قوله محكم) قيد في القصب اه ع ش (قوله نحن فيه وكانه أراد حال ملكه وبعد زواله) (قوله مأمراً آتفا) في شرح (لأن يريد مسكنه) (قوله أيضاً مأمراً آتفا) فيه أنه لا ياتي هنا الاعتراض السابق فان قضية ما ادعاه عدم الحنث فليس فيه تغليظ بل تخفيف (قوله من أنه إذا رآه بعد عزله لا يحنث) يرجع بما يأتي وغيره (قوله ولا تنحل الميم الخ) في مطابقة هذا لما حققه الشارح فيما يأتي نظر فتأمل معه (قوله فاندمت بخروجه) الظاهر أن هذه الهاء لملان وقوله فالذي ينتج كذا شرح مر (قوله كالحاقه الأخيرة) كان المراد بها فان اراد مادام فيه هذه المرة الخ (قوله لا يسمى دابة اصلاً) فيه نظر

كالحالة الأخيرة (ولو حلف لا يدخلها من ذال الباب فخرج) بابها الخشب مثلاً (ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني) وإن سد الاول (ويحنث بالاول في الاصح) لأن الباب إذا اطلق انصرف للتنفيذ لانه المحتاج إليه في الدخول دون الخشب وقوله ونصب الخ قيد للخلاف اذ لو طرح أو أتلّف ودخل من الثاني لم يحنث قطعاً ولو اراد الخشب قبل قطعاً ما لولم يشر فقال من بابها فانه يحنث بالثاني أيضاً لانه يسمى بابها (أو) حلف (لا يدخل بيتاً حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قصب محكم كما قاله الماوردي (أو خيمة) أو بيت شعر أو جلد وإن كان

الحالف حضر بالان البت يطلق على جميع ذلك حقيقة لغة كما بحث بجميع أنواع الخبز أو الطعام وأن اختص بعض النواحي بنوع أو أكثر منه إذا العادة لا تخصص عند جمهور الأصوليين وإنما اختص لفظ الرأس أو البيض أو نحوهما بما يأتى للقرينة اللفظية وهى تعلق الاكل به واهل العرف لا يطلقونه على ما عدا ما يأتى (٣٢) فيها وفرق بين تخصيص العرف للفظ بنقله عن مدلوله اللغوى إلى ما هو أخص منه وبين

انتفاء استعمالهم له في بعض افراد مسماه في بعض النواحي كغلبة استعمال اهل طبرستان للخبز في خبز الارز لا غير فهذا لا يوجب تخصيصا ولا نقلا عرفيا للفظ بل هو معه باق على عموم له لضعف المعارض للعموم في هذا دون ما قبله ويفرق بين ما ذكر ومن حلف بنحو بغداد لا يركب دابة لم يحث بالبحر كما في العزيز بان الحمار عنده هؤلاء لا يسمى دابة أصلا بخلاف نحو الخيمة تسمى عند الحضر بيتا لكن مع الاضافة كبيت شعرو لا ينافيه عدم اعتبارهم لنظيرها في قولهم في نحو المسجد بيت الله لأن هذا حدث له اسم خاص فلم يعول معه على تلك الاضافة بخلاف نحو بيت الشعر وإنما اعطى في الوصية الحمار لأن المدار فيها على ما يصدق عليه اللفظ وان لم يشتهر على ما مر وقيد الزركشى اخذا من كلامهم الخيمة بما اذا اتخذت مسكنا بخلافها لدفع اذى نحو مسافر ولو ذكر البيت بالفارسية لم يحث بنحو الخيمة لأنهم لا يطلقونه الا على المبنى ويظهر في غير الفارسية

كما بحث بجميع أنواع الخبز) أى فيما لو حلف لا يأكل خبز أو طعاما (قوله إذا العادة لا تخصص الخ) قضيته انه لو حلف لا يدخل بيت زيد وكان العادة في محله إطلاق اليب على الدار بهما عدم الحث بدخول الدار حيث لم يدخل بيتا من بيوتها أه ع ش ويأتى عن الرشيدى ما يوافقه (قوله وهى تعلق الاكل به) قضيته انه لو علق به غير الاكل كان حلف لا يحمل رؤسا او يضا بحث فليراجع أه رشيدى (قوله به) وقوله لا يطلونه أى لفظ الرأس الخ (قوله فيها) أى فى الاماظ المذكورة (قوله وفرق بين تخصيص العرف الخ) جواب سؤال منشؤه قوله إذا العادة لا تخصص الخ وما ذكره من الفرق فيه وقفة ظاهرة (قوله فهذا) أى انتفاء ذلك الاستعمال (قوله لضعف المعارض للعموم فى هذا الخ) فيه تامل والجار متعلق بقوله وفرق الخ فالأولى الباء بدل اللام (قوله دون ما قبله) وهو تخصيص العرف الخ (قوله بين ما ذكر) أى من الحث بدخول نحو الخيمة وإن كان الحالف حضريا (قوله لا يسمى دابة أصلا) فيه نظاراه سم (قوله لكن مع الاضافة الخ) انظر ما الاضافة فى الخيمة (قوله ولا ينافيه) أى الفرق المذكور (قوله لنظيرها) أى الاضافة فى نحو بيت الشعر (قوله وقيد الزركشى) إلى قوله وهو يؤيد فى المعنى لا قوله ويظهر إلى المتن وقوله مع حدوث أسماء خاصة لها وقوله اه إلى بحث (قوله بخلافها لدفع اذى الخ) أى فلا تسمى بيتا أه معنى (قوله ولو ذكر البيت بالفارسية) أى كان قال والله لا ادخل بخانه لم يحث بنحو الخيمة أى بغير البيت المبنى لأن العجم لا يطلقونه على غير المبنى نقله الرافعى عن الغفال وغيره وصححه فى الشرح الصغير أه معنى (قول المتن بمسجد) أى وكعبة أه معنى (قوله بيت الرحا) أى المعروف بالطحارن الان ومثله القهوة أه ع ش قوله وبيت الرحا إلى الفصل فى النهاية لا قوله كذا قال إلى وخرج وقوله قال بعضهم إلى المتن (قوله انه بيت) جزم به النهاية والمعنى وقيد الاول بمن اعتمد سكناه عبارته اما من اتخذ به بيتا للسكن فيحث به من اعتمد سكناه أه قال الرشيدى قوله من اعتاده سكناه لا يحث غير المعتاد لما مر ويأتى ان العادة اذا ثبتت بمحل عمت جميع المحال أه قوله هلا يحث غير المعتاد ايضا كما هو قضية إطلاق التحفة والمعنى (قوله والاذرى الخ) الذى فى كلام الاذرى جزم لا بحث أه رشيدى (قوله بخولة فى المسجد) أى لا تعد منه نهاية أى بان لا تدخل فى وقفه ع ش (قوله ثم رأيت) أى الاذرى (قوله وأبواها) أى المدرسة والرباط ونحوهما (قوله بعلم بما تقر أن البيت غير الدار) أى ولا نظر إلى ان عرف كثير من الناس إطلاق البيت على الدار ووجهه ان العرف العام مقدم على العرف الخاص وبصرح بهذا كلام الاذرى فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذى فى الشارح هنا وقال انه الاصح عقبه بقوله وعن القاضى انى الطيب الميل إلى الحث أى فيما لو حلف لا ياكل بيتا فدخل دهلز الدار أو صحنها أو صغنها لان جميع الدار بيت بمعنى الابواء ثم قال اعنى الاذرى قلت وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره أه فلم من كلامه أن الاصح لا ينظر إلى ذلك وهذا علم رد بحث ابن قاسم أن محل قولهم البيت غير الدار الخ فى غير نحو مصر فانهم يطلقون البيت على الدار بل لا يكادون يذكرون الدار الا باللفظ البيت فينبغى الحث أه رشيدى (قوله ان البيت غير الدار فينبغى ان يتامل دعوى الغيرية بمعنى المباشرة وان اريد بالغيرية المخالفة فلا نزاع فان الدار اسم لجميع المنزل المشتمل على دهلز وصحن وصفة (قوله ان البيت غير الدار الخ) لو اطر د فى بلد تسمية الدار بيتا لادار كما فى القاهرة فانهم لا يستعملون اسم الدار كما هو معلوم فهل يحث من حلف لا يدخل بيت فلان بدخول داره فيه نظرو وينبغى الحث (قوله لا يدخل بيت فلان فدخل داره) كان دخل صحن الدار أو مقعدا فيها لان ذلك ليس بيتا مر

والعريية أنه يتبع عرفهم أيضا (ولا يحث بمسجد وحمام وكنيسة وغار جبل) وبيت الرحا لانها لا تسمى بيوتا عرفا مع حدوث اسماء خاصة لها وبحث البلقيني فى غار اتخذ للسكنى انه بيت والاذرى ان المراد بالكنيسة محل تعبدهم أموالا ودخل بيتا فيها فانه يحث أه وقياسه الحث بخولة فى المسجد ثم رأيت بحث عدم الحث بساحة نحو المدرسة والرباط وأبواها بخلاف بيت فيها وهو يؤيد ما ذكرته (تنبيه) يعلم مما تقر ان البيت غير الدار وبيوت

ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث أو لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حث) إن علم به وذكر الحلف واختار الدخول كذا قاله شارح هنا (٣٣) وهو موهم لأن ذلك شرط لكل حث

لكن عذرهم ذكر المتن بعض محترزات ذلك وخرج بيتا دخوله عليه في نحو مسجد وحام مما لا يختص به عزفا قال بعضهم ومنه الحش ورد بانه مختص به (وفي قول انه ان نوى الدخول على غيره دونه لم يحث) كما يأتي في السلام عليه ولفرق الاول بان الاقوال تقبل الاستثناء بخلاف الافعال ومن ثم صح سلم عليهم الا يزيدادون دخل عليهم الا زيدا (ولو جهل حضوره بخلاف حث الناسي)

والجاهل والاصح عدم حثهما كالسكره كاقدمه في الطلاق نعم لو قال لا ادخل عليه عالما ولا جاهلا حث مطلقا وكذا في سائر الصور (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه أو كان به نحو جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم بالكلام (واستثناءه) ولو قبله (لم يحث) لما مر (وان أطلق حث) ان علم به (في الاظهر والله اعلم) لان العام يجري على عومه مالم يخص وظاهر كلام الرافعي حثه بالسلام عليه من الصلاة وان لم يقصده واعتمده ان الصلاح وجزم به المتولى لكن نازع فيه البلقيني وتبعه الزركشي وغيره قال لا سيما اذا بعد

وبيوت والبيت اسم لمسكن واحد جزأ من الدار او غير جزء اه سيد عمر (قوله ومن ثم قالوا لو حلف الخ) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتى بالحث سم على حج اه عش (قوله ان علم) الى قوله كذا قاله في المغني (قوله ان علم به وذكر الحلف الخ) اما لو دخل ناسيا او جاهلا فلا حث وان استدام لكن لا تنحل اليمين بذلك اه عش (قوله ذكر المتن بعض الخ) اي بقوله وجعل حضوره الخ (قوله في نحو مسجد الخ) ومنه القهوق بيت الرحا وينبغي ان مثل ذلك مالو حلف لا يدخل على زيد وجهه ما وليته فلا حث لان موضع الويمة لا يختص باحد عرفا فاشبه نحو الحمام وصوره المستقلة بالمسجد ونحوه عند الاطلاق فلو قصد انه لا يدخل مكانا فيه زيد اصلا حث انتغيا على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا يجتمع مع فلان في محل ثم انه دخل في محل وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحث لانه صدق عليه انه اجتمع معه في المحل ام لا والجواب ان الظاهر عدم الحث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه عش وظاهر ان هذا عند الاطلاق فلو قصد انه لا يجتمعهما محل اصلا فيحث بذلك (قوله في نحو مسجد الخ) ولو دخل عليه دارا فان كانت كبيرة يفتقر المتبايعان فيها لم يحث والاحت ا ه مغني (قوله ورد بانه مختص به) لم لا يحمل على بيوت الاحشاش العامة نحو الميضة فانها غير مختصة وان اختص كل واحد بمحل مخصوص فان الظاهر انه اذا دخل عليه وهو في الصفة المشتركة انه لا حث كالحمام اه سيد عمر (قوله كما يأتي) الى الفصل في المغني الا قوله وان لم يسمعه الى المتن وقوله وان لم يقصده (قوله لما مر) اي من ان الاقوال تقبل الاستثناء (قوله ان علم به) اي وذكر الحلف كما مر آنفا (قوله وان لم يقصده) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث اه سم (قوله وجزم به المتولى) معتمد اه عش (قوله لكن نازع فيه البلقيني الخ) عبارة المغني وقال البلقيني انه لا يحث بالسلام من الصلاة لان المحلوف عليه انما هو السلام الخاص الذي يحصل به الانس وزوال الهجران وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة وما ذكره الرافعي اخذه من الشامل وهو بحث له اه ويمكن حمل كلام الرافعي على ما اذا قصد به السلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد التجمل او اطلق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال ويحتمل التفصيل بين ان يقصده ام لا كما في قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من المحل المذكور اه (قوله قال لا سيما اذا بعد الخ) اخذنا ما ذكر غاية يقتضي ان ما قبله يقتضي الحث وان لم يسمعه وقد تقدم انه لا بد ان يسلم عليه بحيث يسمعه وان لم يسمعه اه عش عبارة الرشدي قوله لا سيما اذا بعد الخ فيه ان شرط الحث كونه بحيث يسمعه كما مر اه وعبارة سم قوله بحيث لا يسمع سلامه يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى اه

(فصل في الحلف على الاكل والشرب (قوله في الحلف) الى قوله وانما اتيم في المغني الا قوله ان كان الحالف وقوله اي قول المتن تباع وفي النهاية الا قوله او بعضه الى المتن (قوله مع ذكر ما يتناول الخ) اي وفيما يتبع ذلك كما لو حلف لا يكلم ذا الصبي الخ اه عش (قوله اختص بالغنم) اي ضانا ومعزا او هل يشترط في الحث بها كونها مشوبة او لا ويكون المغني رؤوس ما يشوى رؤوسه او الرؤس التي من شأنها ان تشوى فيه نظرو الظاهر الثاني اه عش (قوله او لا ياكل الرؤس) اي او الراس اه مغني (قوله اي

(قوله) ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان فدخل داره دون بيته لم يحث او لا يدخل داره فدخل بيته فيها حث) يعلم من ذلك انه لو حلف لا يجتمع مع زيد في بيت فلان فاجتمع في داره دون بيته لم يحث خلافا لما بلغني ان بعضهم افتى بالحث (قوله وان لم يقصده) وظاهر انه لو قصد صرفه عنه لم يحث (قوله بحيث لا يسمع سلامه) يؤخذ استثناء ذلك من قوله السابق وكان بحيث يسمعه بل اولى

(فصل في حلف لا ياكل الرؤس الخ) (قوله او بعضه) قد يمنع ان جنس الرأس يوجد في بعض الراس (قوله

اولا يشترها مثلا) اى بخلاف نحو لا يحملها أو لا يمسه أخذنا مما مر أن الفلير اجمع اه رشيدى (قوله او بعضه) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة تله لا ببعضه على الاصح اذا المراد بلنظا لجمع هنا الجنس بخلاف ما لو قال رؤسا فلا يحنت الا بثلاثة اه اى كاملة وفي اثناء عبارة شيخنا الزايدى فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحنت الا بثلاث فيهما ع ش عبارة سم اعلم ان الذى ائتمى به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحنت براس لا ببعض رؤس او برؤسا بالتكثير لم يحنت الا بثلاث كالم حلف لا يتزوج النساء او نساء فانه يحنت بواحدة فى الاول وبثلاث فى الثانى بخلاف ما لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج نساء او النساء فهو للجمع فيهما ولا يحنت الا بالثلاث لان العصمة محقة فلا تزال بالشك اه بادنى تصرف وفي الزايدى ما يوافق اقتناء الشهاب الرملى (قوله خلافا لما فهمه الخ) عبارة المغنى تنبيه قول المصنف حنت برؤس يقتضى انه لا بد من اكل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطان فى فروعه وقال لا بد من اكل ثلاثة منها لكن قال الاذرى ان ظاهر كلامهم الخ حتى لو اكل راسا او بعضه حنت اه وهذا هو الظاهر اه (قوله فقد قال الاذرى الخ) قد يمنع ان جنس الراس يوجد فى بعض الراس اه سم (قوله وهى رؤس الغنم) اى قطعها وكذا الابل والبقراى على الصحيح اه مغنى (قوله ان كان الحالف ببلد آخر) وفى سم بعد ذكره عن الشهاب المحقق الرلسى بهامش المنهج كلاما طويلا يرد به كلام المنهج مانصه وحاصله على الاول الذى هو الاقوى فى الروضة واصلا هو الحنت مطلقا سواء كان الحالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجا كل فيه او خارجا فى اى محل او بلد وان الوجهين فى ان المعتبر بالبلد او كون الحالف من اهلها مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعا لما فى المنهج وغيره اه وفى المغنى وكذا فى ع ش عن سم على المنهج عن مر ما يوافق ذلك الحاصل من الحنت مطلقا عبارة الرشيدى قوله اى من اهل بلد الخ هذا واجب الاصلاح كانه عليه الشهاب عميرة فلما كتبه على شرح المنهج ونقله عن ابن قاسم على التحفة بحصله انه مبنى الضعيف وهو ان الرؤس اذا بيعت فى بلد حنت باكلها الحالف من اهل تلك البلدة خاصة والصحيح عدم الاختصاص لان العرف اذا ثبت فى موضع عم اه وعبارة الحلبي قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ المعتمدا نه لا يتقيد بذلك بل لو كان من غير ما كان كذلك فنى بيعت مفردة فى محل حنت الحالف مطلقا كرؤس النعم اه (قوله لا فى غير الخ) عبارة النهاية وظاهر

ايضا او بعضه) قد يؤيد هذا حنت من حالف لا ياكل الرطب باكل ما ترطب من المنصفة الا ان يفرق بين الجمع والجنس وان كان جمعا وفيه ان اجمع هنا حمل على الجنس بواسطة ال و قد يفرق بان الرطبة مركبة من اجزاء متفقة فصدق الجنس على بعضها بخلاف الراس (قوله خلافا لما فهمه كلامه وان صرح به ابن القطان الخ) اعلم ان الذى ائتمى به شيخنا الشهاب الرملى انه ان عبر بالرؤس بال حمل على الجنس وحنت براس لا ببعض رؤس بالتكثير لم يحنت الا بثلاث كالم حلف لا يتزوج النساء او نساء فانه يحنت بواحدة فى الاول وبثلاث فى الثانى وسئل عن قول الشيخين فى او اخر باب الطلاق انه لو حلف لا يتزوج النساء او نساء لم يحنت فيهما الا بتزوج ثلاث مع ما فى الايمان من انه يحنت بواحدة فى النساء وبثلاث فى نساء فاجاب بان المعتمد فى كل باب ما ذكر فيه لان التصوير مختلف اه فليحرر اختلاف التصوير المقتضى لهذا التفويت و يفرق بين البابين او يسوى بينهما ويمكن ان يفرق بين البابين بان الصلاق يحتمل له لان معناه قطع العصمة وهى محقة فلا تزال مع الشك فلهذا اعتبر الثلاث فى المعرف ايضا بخلاف الايمان ولا يرد ان الاصل برادة الذمة من الكفارة فينبغى الاحتياط فيها ايضا لان لزوم الكفارة حكم خارج عن معنى الدين مرتب على الحنت بخلاف قطع العصمة فانه نفس معنى الطلاق وقضية ذلك انه لا فرق فى الطلاق فى مسئلة الرؤس بين الرؤس ورؤسا ايضا باعتبار الثلاث مر (قوله اى من اهل بلد) تبع فى ذلك من المنهج وقد كتب شيخنا الشهاب المحقق الرلسى بهامش شرحه مانصه اعلم ان رؤس الطير ونحوها اذا لم تبع فى بلد من البلدان مفردة لا حنت بها على المشهور وان تبع فى بلد من البلدان حنت باكلها فيه وهل يحنت باكلها خارجا وجهان الاقوى فى الروضة واصلا

(الرؤس) او لا يشترها مثلا
(ولا نية له حنت برؤس)
بل اورأس أو بعضه خلافا
لما افهمه كلامه وان صرح
به ابن القطان فقد قال
الاذرى ان ظاهر كلامهم
او صريحه ان المراد الجنس
(تباع وحدها) أى من
شأنها ذلك ووافق عرف بلد
الحالف او لا وهى رؤوس
الغنم وكذا الابل والبقر
لان ذلك هو المتعارف
(لا طير) وخيل (وحوث
وصيد) برى أو بحرى كالظباء
لانها لا تفرد بالبيع فلا تفهم
من اللفظ عند الاطلاق
(الا) ان كان الحالف (ببلد)
اى من اهل بلد علم انها (تباع
فيه مفردة) عن ابدانها وان
حلف خارجا كما رجحه
البلية يبنى لانه يسبق الى فهمه
عرف بلده فيحنت باكلها
فيه قطعا لانها حينئذ رؤس
الانعام لا فى غيره كما صححه
فى تصحيح التنبيه

وأعتمد البلقيني وصرح به جمع متقدمون لكن الاقوى في الروضة كالشرح الحنث وخرج بلانية له ما لو نوى شيئا من ذلك فانه يعمل به وإنما اتبع هنا العرف وفي البيت اللغة كما مر عملا بالقاعدة ان اللغة متى شملت واشتهرت ولم يعارضها عرف اشهر منها اتبعت وهو الاصل فان اختلف احد الاولين اتبع العرف ان اشتهر واطردوا لافقضية كلام ابن عبد السلام وغيره انه يرجع الى اللغة وعمله حيث لا قرينة ترشد لصدود كما يعلم من كلامهم هنا وفي الطلاق (والبیض) اذا حلف لا ياكله ولا ينيعه (يحمل على (٣٥) مزايل بائنه في الحياة) بان يكون من شأنه انه

يفارق فيها ويؤكل منفردا
(كدجاج ونعام وحمام)
واوزوط وعصافير لانه
المفهوم عند الاطلاق ولا

ترق بين ما كول اللحم وغيره
لحل اكله مطلقا اتفاقا على
ما في المجموع وان اعترض
فعلم انه يحنث بمصعب خرج
بعد الموت كالواكله مع
غيره وظهر فيه صورته
بخلاف الناطف ولو حلف
ليا كلن عافى كره وحلف
لا ياكل البيض فكان مافى

كه بيضا فجعل في ناطف وهو
حلاوة تمقدي بيضا واكله
برولو قال ليا كلن هذا
البيض لم يبر بجعله في ناطف
(لا) بيض (سمك) لانه إنما

يزيله بعد الموت بشق
البطن وقيل لانه لا يؤكل
منفردا واخذ منه الحنث
به في بلد يؤكل فيه منفردا
كالرؤس ورده الزركشي
بانه استجد اسما اخر وهو
البطارخ اه وفيه نظر لان
تجدد اسم اخر مع بقاء
الاول لا اثر له كما يعلم ما يأتي
في الفاكهة فالوجه رده بمنع
تسميته بيضا عرفا ولو في بلد

كلامه عدم حنثه باكلها في غير ذلك البلد وصححه في تصحيح التنبيه لكن اقوى الوجهين في الشرحين والروضة الحنث وقال انه الاقرب الى ظاهر النص وهو المعتمد اه وفي المغني ما يوافقها من زيادة (قوله) لكن الاقوى في الروضة كالشرح الحنث) وهو الظاهر اه معنى (قوله) بلانية له اي بقوله ولا ينيعه اه نهاية (قوله) ما لو نوى الخ ولو نوى مسمى الراس حنث بكل راس وان لم يبيع وحده معنى ونهاية (قوله) فان اختلف الخ فيه ان الفرض انه لم يعارضها عرف فتأمل اه سم (قوله) احد الاولين اي شمول اللغة واشتهارها (قوله) وعمله اي الرجوع الى اللغة (قول المتن والبيض) جمع بيضة اه معنى وفي الاوقيانوس انه اسم جنس لبيضة اه وهو الظاهر (قوله) اذا حلف الى التنبيه في المغني والنهاية لا قوله ولو قال الى المتن وقوله وقيل الى ولو في بلد (قول المتن مزايل) اي مفارق اه معنى (قوله) الاولى اسقاط الضمير (قول المتن كدجاج الخ) تمثيل لبائنه او لمزايل على حذف مضاف اي كبيض دجاج اه سم (قوله) وغيره) كبيض الحداة ونحوها وقوله مطلقا من ما كول اللحم وغيره اه عش (قوله) فعلم الخ اي من قوله بان يكون من شأنه الخ (قوله) خرج بعد الموت) افاد كلامه ان الموت لا ينجس به البيض المتصلب وهو الظاهر اه عش (قوله) كالواكله مع غيره) عبارة المغني ثم لا فرق في الحنث بين اكله وحده او مع غيره اذا ظهر فيه بخلاف ما اذا اكله في شيء لا تظهر صورته فيه كالناطف فانه لا يخلو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التمهئة اه (قوله) وهو حلاوة الخ) وهو المسمى الان بالمنفوش اه عش (قوله) بر) اي ولم يحنث اه سم (قوله) هذا البيض الخ) والظاهر ان مثله ما لو قال ليا كلن بيضا لعدم وجود الاسم كما يأتي فيقال وقال اكل حنطة حيث لا يحنث بدقيقها ونحوه اه عش (قوله) لا يبيض سمك) وان يبيع ببلد يؤكل فيه منفردا نهاية ومعنى (قوله) اما اذا نوى شيئا فيعمل به) ظاهره انه يقبل منه ذلك ظاهرا اه عش عبارة المغني هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حمل عليه اه (قوله) انه الخ) خبر ظاهر الخ وقوله يحمل اي لفظ السمك (قوله) عافى انما) اي في شرح تباع فيه مفردة (اذا حلف) الى قول المتن ولحم بقر في النهاية وكذا في المغني الا قوله اي في اعتقاد الخالف

نعم والمرجع في تصحيح التنبيه الثاني قال الزونكو في وجه الاول ان العرف اذا ثبت في موضع عم كخبز الارز ثم اذا قلنا بالثاني وقصرنا الحكم على البلد فهل المعتبر البلد نفسه او ان يكون الشخص الخالف من اهله واجهان رجح البلقيني الثاني هذا ما فهمته في الروضة واصلها وغيرهما في هذا المقام وبه يعلم ان صنيع الشارح في هذا المقام واجب الاصلاح فتدبروا والله الموفق ثم رابت الجوزجري في شرح الارشاد صرح بعين ما قلته وقولي ثم اذا قلنا بالثاني الخ كذلك باتي على الاول بالنظر الى القطع والخلاف اه ما كتبه شيخنا بحر وفه وحاصله على الاول الذي هو الاقوى في الروضة واصلها هو الحنث مطلقا سواء كان الخالف من اهل ذلك البلد او لا حلف فيه او خارجه اكل فيه او خارجه في اي محل او بلد وان الوجهين في ان المعتبر البلد او كون الخالف من اهله مفرعان على الضعيف المقابل للاقوى المذكور خلافا لما وقع فيه الشارح تبعالما في المنهج وغيره فتأمل اه (قوله) واعتمد البلقيني) عبارة شرح البهجة ومال اليه البلقيني قال والاول يعني الاقوى في الروضة كالشرح حين تحيد بما اذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره والافلا حنث اه ثم رابت في شرح الارشاد عبر باليه بقوله ومال اليه البلقيني ثم رجحه في تصحيحه وقيد الاول بما اذا انتشر العرف الخ (قوله) فان اختلف احد الاولين اتبع العرف) فيه ان الفرض انه لم يعارضهما عرف فتأمل اه (قوله) كدجاج الخ) تمثيل

يؤكل فيه منفردا (وجراد) لانه لا يؤكل منفردا اما اذا نوى شيئا فيعمل به (تنبيه) ظاهر افتاء بعضهم بان السمك يدخل فيه الدينلس السابق في الاطعمة انه يحمل هنا على جميع ما في البحر وان لم يسم سمكا عرفا وفيه وقفة ظاهرة لان العرف اطرده بان نحو الدينلس لا يسمى سمكا اصلا فان قيل انه يسماه لغة قلنا هذا ان فرض تسليمه لم يشتهر وقد اشتهر العرف واطرده بخلافه فلم يقول عليه كما علم مما مر انفا (واللحم) اذا حلف لا ياكله يحمل عند الاطلاق ونظيره ما قبله (على) مذكى (نعم) وهي الابل والبقر والغنم (وخيل

ووحش وطير) لو قوع اسم اللحم عليها حقيقة دون ما يحرم لى في اعتقاد الحالف فيما يظهر (لا سمك) وجراد لانه لا يسمى للحمار فالى من غير قيد وان سميه لغة كما في القرآن كالا بحث بالجلوس في الشمس المسماة سراجا وعلى الأرض المسماة بساطا في القرآن من حلف لا يجلس في سراج او على بساط (و) لا (شحم بطن) وعين (٣٦) لخالفتهما اللحم اسما وصفة (وكذا كرش وطحال وكبد وقلب) واما مورثه ومخ (في

فما يظهر وقوله الا ان رقى الى المتن وقوله وظاهر كلام الى لادهن (قول المتن ووحش وطير) اى ما كولين اهمغنى (قوله لو قوع اسم اللحم الخ) فيبحث بالا كل من مذكاهما سواء اكله نيا أم لا مغنى عبارة النهاية ولا فرق في اللحم بين المشوى والمطبوخ والنوى والقديد اه قال ع ش وهل يحنث بذلك وان اضطر الى ذلك بان لم يجد غيره اه لا لانه مكره شرعا على تناول ما يتقصد من الهلاك فيه نظرا والاقرب الثانى اه (قوله دون ما يحرم) عبارة النهاية والمغنى وعلم بما تقرر عدم حنثه بميتة وخنزير وذئب هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه اه قال ع ش قوله عدم حنثه بميتة اى وان اضطر اه (قوله اى في اعتقاد الحالف الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارته ولا يحنث بلحم ما لا يؤكل كالهيئة والحمار لان قصده الامتناع عما يعتاد اكله ولان اسم اللحم انما يقع على المأكول شرعا وان قال الا ذرعى يظهر ان يفصل بين كون الحالف من يعتدل حل ذلك فيحنث والا فلا اه (قوله المتن وكذا كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرهما كالعدة للانسان وكبد يفتح الكاف وكسر الباء الموحدة ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرهما وطحال بكسر الطاء اه مغنى (قوله واما عا الخ) وكذا الثدي والخصية في الاقرب اهمغنى (قوله بقاصة الدجاجة) وهى بمنزلة المصارين غير الطير اه قاموس (قوله الا ان رقى الخ) اى كان رقيقا في الاصل كجلد الفراخ اه ع ش (قوله وخدوا كارع) وينبغي ان يكون الاذان كذلك اه مغنى (قوله والاصح ان شحم الظهر) اى والجنب اخذا من العلة اه سم (قوله لخالفتهما كلا منهما) فاذا حلف لا ياكل اللحم او الشحم لا يحنث بهما اه مغنى (قوله اذا خلا في هذا) اى فلا يصح ان يكون معطوفا على ما قبله من مسائل اختلف اهمغنى (قوله كذلك) اى اسما وصفة (قوله وهو الودك) اى الدهن وتفسير الدسم بالودك لا يناسب ما جرى عليه في قوله الا انى امادهن نحو سمسسم الخ من شمول الدسم لدهن السمسسم والوزن كان كلا منهما لا يسمى ودكا ذ هو كما في الخنازير سم اللحم فلعل تفسيره بذلك بالنظر لاصل اللغة اه ع ش (قول المتن يتناولها) اى الالية والسنام اه مغنى (قوله وكل دهن حيوانى) اى ماله وحلف لا ياكل دهننا هل هو كالدهن او كالشحم فيه نظرا والاقرب للثانى (فرع) لو اكل مرققة مشتملة على دهن فقياس ما سياتى في السمن انه ان كان الدهن متميزا في المرققة حنث به من حلف لا ياكل دسما اى اودنها والا فلا اه ع ش (قوله لما مر الخ) الاولى بما مر كما في النهاية (قوله ويرد الخ) عبارة المغنى واجيب بانه لما صار سميئا صار يطلق عا به اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم اه (قوله هذه السكلية) اى واللحم لا يدخل في الدسم (قوله اما دهن الخ) محترز حيوانى اه سم (قوله فلا يتناولها) الاولى الافراد (قوله على ما قاله البغوى) اعتمده شيخنا الزايدى وعميرة اه ع ش وكذا اعتمده المغنى عبارته وخروج بالدهن اصوله كالسمسم والجوز واللوز ثم قال ولا يحنث بدهن السمسسم من حلف لا ياكل دهننا كما قاله البغوى وفي معناه دهن جوز ولوز ونحوهما اه (قوله وظاهر كلام غيره الخ) عبارة النهاية لكن الاقرب خلافه كما هو كلام غيره الخ (قوله وظاهر كلام غيره الخ) معتمداه ع ش (قوله لا نخود دهن خروج) اى كدهن ميتة اهمغنى (قوله الذى يتجه الخ) عبارة المغنى اجيب بانه لم يقل انه دسم فان قيل قد اكل فيه الدسم اجيب بانه مستهلك اه (قوله

الاصح) لانها ليست لحما حقيقة ولا يحنث بقاصة الدجاجة قطعاً ولا يجلد الا ان رقى بحيث يؤكل غالبا على الاوجه (والاصح تناوله) اى اللحم (لحم رأس ولسان) اى ولحم لسان والاضافة بيان اى ولحما هو لسان وحيتند فلا اعتراض عليه وخدوا كارع اصدق اسمه على ذلك كله (وشحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذى لا يخاطه الاحمر لانه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال (و) الاصح (ان شحم الظهر لا يتناوله الشحم) لما تقرر انه لحم بخلاف شحم العين والبطن يتناوله الشحم (وان الالية والسنام) بفتح اولها (لنسا) اى كل منهما (شحما والحم) لخالفتهما كلا منهما اسما وصفة (والالية) مبتدا اذا خلا في هذا (لا تتناول سناما ولا يتناولها) لاختلافهما كذلك (والدسم) وهو الودك اذا حلف لا ياكله او اطلق (يتناولها) يتناول (شحم ظهر) وجنب (وبطن) وعين (وكل دهن حيوانى) اى ما كول فيما يظهر اخذا مما مر انه لا حنث بغير المذكى اصدق اسمه

بكل ذلك واستشكل ذك كرشحم الظهر هنا لما مر انه لحم واللحم لا يدخل في الدسم ويرد بمنع هذه السكلية بل اللحم الذى فيه انه دسم يدخل فيه امادهن نحو سمسسم ولوز فلا يتناولها على ما قاله البغوى وظاهر كلام غيره انه يتناول كل دهن ما كول لا نخود دهن خروج به صريح البلغنى وفي المتن تردد لانه صلى الله عليه وسلم قال ان له دسما

والذي يتجه انه لا يتناول له لانه لا يسمى ذسما عرفا (ولحم البقر يتناول) البقر العرب والبقر الوحشي و(جاموسا) لصديق اسم البقر على الكل وان نازع فيه البلقيني ويفرق بين تناول الانسى للوحشي هنا لافي الر بالان المدار هنا على مطلق التناول من غير نظر لاختلاف اصل او اسم مخلا له ثم كايعلم من كلامهم في البابين وبهذا يتجه ان الضان لا يتناول المعز هنا وعكسه وان اتحد اجنسائهم لان اسم احدهما لا يطلق على الاخر لغو لا عرفا وان شملهما اسم الغنم المقتضى لاتحاد جنسهما ثم ((فرع)) الزفر في عرف العامة يشمل كل لحم ودهن حيواني ويض ولو من سمك فينبغي جملة على ذلك ولا تتناول مية سمكا وجراد او لادم كبد او طحالا (ولو قال مشيرا (٣٧) الى حنطة لا اكل هذه) ولا نية له (حت)

با كلها على هيئتها ويطحنها وخبزها) تغليباً للاشارة واستشكها الاذرى في الطحن والخبز بان كلامهم هنا وفي غير مصرح بانه إنما يحنث با كل الجميع وقالوا في لا اكل هذا الرغيف لا يحنث متى بقي منه ما يمكن التقاطه وهو يفهم الحنث اذا بقي ما لا يمكن التقاطه ولا شك ان الحنطة اذا طحنت بقي منها شيء في الر حاو جدرها ومن عجينها اثار في الاناء واليد وهذا كله مما يجب التوقف في الحنث با كل خبزها عند من ينظر الى حقيقة اللفظ ويطرح العرف ثم حكى عن الشاشي صاحب الحلية انه كان يفتي من حاف لا يلبس هذا الثوب بسل خيط منه مقدار نحو اصبع اه والذي يتجه ان ما اطلقوه هنا

انه لا يتناول له) أى الدسم اللين اه عش (قوله البقر) الى قوله وان نازع في المغنى الى قوله واستشكها في النهاية (قوله البقر الوحشي) بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحنث لان المهمود ركوب الحمار الا على اهل بخلاف الاكل مغنى ولسان (قوله وجاموسا) اى لا عكسه اه عش (قوله ويفرق بين تناول الانسى للوحشي هنا) الانسى لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسى والوحشي جميعا فتامله سم على حج ووجه ذلك ان الانسى مسمى بالعرب او الجاموس بخلاف البقر فانه شامل للانسى والوحشي ((فائدة)) لو حلف لا ياكل طيخا فلا يحنث إلا بما فيه ودك اوزيت او سمى اه متن روض اه عش (قوله ان الضان لا يتناول الخ) كذا في المغنى (قوله هنا) حقه ان يؤخر عن قوله وعكسه كما في النهاية (قوله وان اتحد اجنسائهم) اى في شملهما الغنم وينبغي ان الغنم لا تشمل الظباء لانها إنما يطلق عليها شاة البراه ع (قوله المقتضى) اى اسم الغنم يعنى شمولها (قوله) واما الزفر في عرف العامة) اى ولو كان الحالف غير عامى اذ ليس له عرف خاص اه عش (قوله ولا يتناول) الى قوله وقوله مقدار في المغنى (قوله وجرادا) اى ومذ كاهه مغنى (قول المتن لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر اه سم (قوله تغليباً للاشارة) ولا يمنع الحنث فئات في الر حى وانا العجن يدق مدركه اخذنا مما في كل نحو هذا الرغيف اه نية قال الرشيدى قوله فئات في الر حى ما يبق من الدقيق حول الر حى اه من النخالة كما بحثنا بن قاسم اه عبارة عش وخرج بقوله فئات في الر حى ما يبق من الدقيق حول الر حى اه (قوله بسل خيط الخ) اى لمنع الحنث (قوله والذي يتجه ان ما اطلقوه الخ) عبارة المغنى وعلى هذا اذا تحقق ذهاب ما ذكر لا يحنث اه (قول المتن لا اكل هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه فيحنث باجمع مر اه سم عبارة المغنى تنبيه لو اخر اسم الاشارة كان قال لا اكل الحنطة هذه فهو كالواقتصر على الاشارة اه (قوله) فصرح الى قوله على ما قاله في النهاية (قوله اذا هرست) او عصدت اه نهايقر (قوله على ما قاله البلقيني) اعتمده المغنى والنهاية (قوله وليس) اى التوجيه المذكور (قوله لان زال قشرها فقط) يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم ياكل جميعها اه سم (قول المتن وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها اه سم عبارة عش عطفه على ما قبله يقتضى ان السويق غير الدقيق لان الطحين بمعنى المطحون اه (قول المتن وخبزها) بضم الخاء اه مغنى (قوله لزوال الاسم) الى قوله ومر في النهاية والمغنى (قول المتن رطب)

والذي يتجه انه لا يتناول له) كتب عليه مر (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) ولو وكله في لحم بقري شمل الجواميس حيث لا قرينة مر (قوله بين تناول الانسى للوحشي) الانسى لا يتناول الوحشي لا هنا ولا في غيره كما هو ظاهر وحق التعبير ان يقول بين تناول اسم البقر مثلا للانسى والوحشي جميعا فتامله (قوله) لا اكل هذه) ومثل ذلك ما لو قال لا اكل الحنطة هذه مر (قوله هذه الحنطة) بخلاف الحنطة هذه (قوله) لان زال قشرها فقط) قد يتوقف في الحنث اذا زال قشرها فقط لانه حينئذ لم ياكل جميعها (قوله لا يطحنها الخ) قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وقال ابن سريج يحنث كالحالف لا ياكل هذا الجمل فذبحه واكله ولفرق الاصحاب بان الجمل لا يؤكل اه (قوله وسويقها) هو دقيقها بعد قلبها

الحنطة) فصرح بالاسم مع الاشارة (حنث بها مطبوخة) ان بقيت حباتها (ونية ومقلية) لوجود الاسم كلاكل هذا اللحم جعله شواء (لا) اذا هرست على ما قاله البلقيني ثم يحتمل ان مراده لا اذا جعلت هريسة ويؤيده انه جعله في مساق المطبوخة التي تبقى حباتها وان مراده هرسا هو دقها العنيف ويوجه بانه يلزم من دقها العنيف زوال صورتها المستلزم لزوال اسمها وليس يبعد ان تفتت لان زال قشرها فقط ولا (يطحنها وسويقها وعجينها وخبزها) لزوال الاسم والصورة (ولا يتناول رطب تمر او لاسرا) ولا باحوا ولا خلا ولا طلع (ولا عنب زيبيا) ولا حصرما (وكذا المكوس) لاختلافها اسمها وصفة (فائدة) اول التمر طلع ثم خلال بفتح المعجمة ثم بلح ثم بر ثم رطب ثم تمر ولو حلف

وقوله ولا يسرا بضم أولها اه معنى (قوله حنت بالمنصف) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المهملة المشددة لاشتراكه على كل منهما فان حلف لا يأكل رطبا فاكل غير الرطب منه فقط أو لا يأكل يسرا فاكل الرطب منه فقط لم يحنت اه معنى عبارة عش قد يشكك بامر من انه لو حلف لا يأكل رؤسا واكل بعض راس لم يحنت قال سم ما حاصله إلا ان يقال ان اجزاء الرطبة متساوية فحصل الجنس في ضمن البعض ولا كذلك الراس اه وقوله لما رآه اى فى النهاية خلافا للشارح والمعنى (قوله لم يحنت بمنصفة) بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه شرح الررض واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني انه لا يبعد جواز فتح الصاد على المفعول فليتأمل اه سم عبارة المعنى واذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل بمنصفة فان بدمان ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبه بكسر النون اه (قوله ولا نية له) اما اذا قصد الامتناع من هذه الثمرة وكلام الشخص فانه يحنت وان تبدلت الصفة اه معنى (قوله هذه السخلة) اى او الخروف اه معنى (قوله او هذا لبسرا) اى او العنب فصار زيبا والعصير فصار خمر او هذا الخمر فصار خلا اه معنى (قول المتن يتناول كل خبز) اى وان لم يفتت اختيارا فيما يظهر اه غش ويتناول الكنافة والسنبوسك المخبوز والبقلاوة لانها تخبز ولا مر بخلاف ما اذا قلنا لا يتناول الا القضايط ان الخبز يتناول كل ما خبز وان قلى وحدث له اسم يخصه دون ما قلى او لا فلا يتناول المقلى كالزلاية والقطايف سلطان وقلوبى اه بجري على عبارة الرشيدى وكذا الكنافة والقطايف المعروفة خبز واما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان رقاقه مخبوزا لانه جدد له اسم اخر وكذا الرغيف الاسوطى لانه مقلى وان كان رقاقه مخبوزا او لا لانه لا يسمى رقيقا من غير تقييد مر اه سم على حجج ومنه يؤخذ ان ما استمر على اسمه عند الخبز يحنت به وان تجدد له اسم غير الموجود عند الخبز لا يحنت به كالسنبوسك المخبوز رقاقه كان عند الخبز يسمى رقاقا فادقلى صار يسمى سنبوسكا بخلاف السنبوسك المخبوز على هيائه كذا فهمته من تعاليلهم وامانتهم فليراجع اه (قول المتن كحظنة) وخبز الملة وهى بفتح الميم وتشديد اللام الرماد الحار كغيره معنى وروض مع شرحه (قوله بتشديد اللام) الى قوله لو كان سبب الخفى المعنى والى قول المتن ويدخل فى النهاية الا قوله وهوان يلبت الى نعم وقوله ويؤيده الى المتن وقوله وقضيته الى المتن وقوله الا ان خثر الى المتن وقوله بقيدها (قوله على الاشهر) اى وبتخفيف اللام مع المد على مقابلة اه عش (قول المتن وذرة) هى الدخن وتسكون سوداء وبضاه اه معنى (قوله عوض عن واوا) اى ان اصلها اما ذرو او ذرى فابدل الواو او الياء هاه اه عش (قوله

لا يأكل رطبا ولا يسرا حنت بالمنصف أو رطبة أو بسرة لم يحنت بمنصفة لانها لا تسمى رطبة ولا بسرة (ولو قال) ولا نية له (لا اكل هذا الرطب فتتمر فاكله او لا اكل هذا الصبي فلكمه) بالغا شابا او (شيعا فلا حنت فى الاصح) لزوال الاسم كفى الحنطة وكذا لا اكل هذا العبد فعتق او لا اكل لحم هذه السخلة فصارت كبشا او هذا البسر فصار رطبا ومر فى شرح قوله داره هذه ايضاح ذلك وما يشكك عليه فراجع (والخبز يتناول كل خبز كحظنة وشعير وادز وباقلا) بتشديد اللام مع التقصر على الاشهر (وذرة) بمجمة وهاو هاعوض عن واو او ياء (وحص) بكسر ففتح أو كسر وسائر المتخذ من الحبوب

(قوله لم يحنت بمنصفة) عبارة الروض فان حلف لا يأكل الرطب فاكل المنصفة من غير الرطب لم يحنت او الرطب حنت وكذا لو اكلها جميعا اه قال فى شرحه قال فى الاصل ولو حلف لا يأكل البسر فاكل المنصف ففيه هذا التفصيل والحكم بالعكس وقضيته انه لا يحنت باكل الجميع وليس بظاهر فالوجه انه يحنت لانه اكل يسرا ونظيره فيما اقتصر عليه المنصف اه ثم قال فى الروض وكذا لو حلف لا يأكل بسرة ولا رطبة فاكل منصفة لم يحنت اه وقوله او لا فاكل من المنصفة قال فى شرحه بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة وهى ما بلغ الارطاب فيها نصفها اه واقول فيه امر ان الاول ان الظاهر ان الحكم كذلك اذا بلغ الارطاب اقل من نصفها او اكثر والثاني ان لا يبعد جواز فتح الصاد على اسم المفعول فليتأمل (والخبز يتناول كل خبز) ينبغي ان السنبوسك خبز ان كان مخبوزا الا اذا كان مقليا مر (قوله والخبز يتناول كل خبز) كلامهم كالصرى بيع الحنث بكل خبز وان لم يسم الما كقول خبز اى عرف الحالف ولم يبلغه عرف غيره لانه كمن قضية ما تقدم فى هامش مسألة الروس عن البلقينى انه لا بد من انتشار العرف بحيث يبلغ الحالف وغيره اعتبار ذلك ايضا هنا وفى نظائره الا ان يفرق بين ما عول فيه على العرف كالتقدم أو على اللغة كهذا وقد يدل على ذلك قوله وان لم يعده بيلدم الخ واعلم ان المصنف لما قال فى باب الطلاق رلوعلى بعله بعله ناسيا للتعليق او مكرها لم تطلق فى الاظهر زاد الشارح عقب قوله او مكرها ما نصه او جاهلا بانه المعلق عليه ومنه ان تخبر من حلف زوجها انها لا تخرج الا

وان لم يعمد ببلده) بحث سم عدم الحنث اذا اكل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناول اخذا مما مر في
الطلاق امر رشدي (قوله) انه لم يطر داخ) برده عليه رؤس نحو طير تباع ببلده مفردة على ما جرى عليه المصنف
خلافا للاقوى في الروضة والشرحين (قوله) دون البسيس) وهو المسمى الان بالعجمية وكذا ما جفف
بالشمس ولم يجز اه ع ش (نعم ان خبز ثم بس حنث به) انظر الفرق بينه وبين ما لودق الخبز وسفه الاق
عن ابن الرفعة امر رشدي (قوله) بالثلثة) اي مخففا اه معنى (قوله) نعم) الى قول المتن ويطبخ في المغني الا
قوله او لا يتناول الى المتن وقوله او لا يشرب الى المتن وقوله كما قاله الى بخلاف الخ وقوله خلافا لما وردى وقوله
ويدخل فيها الى وظاهر قوله لم (قوله) نعم لو صار الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغني لان جعله مفردة
حسرا بفتح الحاء وتشديد الاء ووزن فعول اي مائة يشرب شيئا بعد شئ لمخساءه اي شربه فلا يحنث به لانه
حينئذ لا يسمى خبزا قال في الاصل ولا يحنث باكل الجوز نيق على الاصح وهو القطائف المحشوة
بالجوز ومثله اللوز نيق وهي القطائف المحشوة باللوز اه (قوله) كالخسوخ) المراد منه انه اختلطت
اجزؤه بعضها ببعض بحيث صار كالسمي بالعصيدة ونحوها مما يتناول بالا صبيح او الملعقة بخلاف ما اذا
بقي صورة الفتيت لهما يتميز بعضها عن بعض في تناول اه غ ش (قوله) كما لودق الخبز اليابس) لعله حتى
صار كالذقيق وكذا الفتيت الاق عن الصيمري والاشكل الفرق بينهما وبين البسيس المسار اه
سيد عمر (قوله) كما لودق الخبز اليابس الخ) لعله حتى صار كالذقيق وكذا الفتيت الاق عن الصيمري
والاشكل الفرق بينهما وبين البسيس المسار اه سيد عمر (قول المتن ولو حلف الخ) عبارة المغني
والنهاية والافعال المختلفة الاجناس كالاعيان لا يتناول بعضها بعضا والشرب ليس اكلا ولا عكسه فعلى هذا
لو حلف الخ (قول المتن باصبيح) اي مبلولة لنهاية ومغني (قوله) وقضيته ان الابتلاع الخ) المعتمدان اليلع
اكل في الايمان لاقى الطلاق م ر اه سم (قوله) ومما فيه) عبارة المغني بعد ذلك تناقضا واجاب شيخه
عن ذلك بان الطلاق مبنى على اللغة فاليلع فيها لا يسمى اكلا ولا ايمان مبناها على العرف واليلع فيه يسمى
اكلا والجمع اولى من تضعيف احد الموضعين اه (قوله) الا ان خثر الخ) عبارة المغني ان جعله اي السويق
في ماء ما مائع غيره حتى انما فشر به فلا اعدم الاكل فان كان خائرا بحيث يؤخذ منه باليد حنث اه (قوله)
بقبدها) وهو ان لا يكون خائرا (قوله) ولو حلف لا يذوق الخ) عبارة المغني فروع لو حلف لا ياكل سويقا

بأذنه بانه اذن لها وان كان كذبوه منه ايضا ما اقي به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظننت انحلال اليمين او انها
لا تتناول الا المرة الاولى فخرجت ثانيا فلم لا بد من قرينة على ظنها لما بان في الحاصل انه متى استند ظنها الى امر
تعذر معه لم يحنث او الى مجرد ظن الحكم حنث لا يحكمه اذ لا اثر له فقد قال غير واحد نص الاثمة لا اثر للجمل
بالحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في الكتاب فهو غيرها اه المقصود نقله باختصار فانظر
لواكل الحالف على اكل الخبز خبز الارز مثلا لظنه ان اليمين لا تتناول له من غير استناده الى امر يعذر معه هل
يحنث لان ظنه هذا من قبيل مجرد ظن الحكم وكذا يقال في نظائره فليتامل جدوا ليراجع وليحرر وقديقال
فيمن ظن ان اليمين لا تتناول خبز الارز انه مستند الى ما يعذر به وهو عدم تعارف ذلك عنده (والبقساط
والرقاق خبز) وكذا السكنافة والقطايف المعروفة واما السنبوسك فان خبز فهو خبز وان قلى فلا وان كان
رقاقه مخبوزا لانه حدث له اسم اخر وكذا الرغيف الاسويطى لانه مقل وان كان رفاقه مخبوزا او لانه لا يسمى
رغيفا من غير ٧ وقضيته ان الابتلاع في نحو خبز وسكر بلا مضغ اكلا به صرحاني مواضع الخ) المعتمدان
اليلع اكل في الايمان لاقى الطلاق م ر (قوله) ولو حلف لا يذوق الخ) قال في التنبية وان حلف لا يذوق شيئا
فضعه ولفظه فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث اه قال ابن النقيب في شرحه بعد ان بين ان الاصح الحنث
ولو اكله او شربه حنث وفيه وجه ولو اوجره لم يحنث لان معناه لا جعله على طعاما وقد جعله اه فايراجع
مسئلة الاجار فان قوله اوجره ان كان مبنيًا للفعول اشكل الحنث في الاطعمة لانه مكروه ولا حنث مع
الاكراه اول الفاعل فيكون المراد انه اوجره نفسه اي صبه في حاق نفسه اشكل عدم الحنث في الحلف على انه

اولا يتناول ولا يطعم حنث
حتى بالشرب (او) حلف
(لا ياكل لبنا) حنث بكل
انواعه من ما كول ولو صيدا
حتى نحو الزبدان ظهر فيه
لأنه وجين واقط ومصل
(او مائتا اخر فاكه بخبز
حنث) لانه كذلك يؤكل
(او شرب به فلا) لعدم الاكل
(او) حلف (لا يشربه
فبالعكس) فيحنث في الثانية
دون الاولى لو حلف لا ياكل
نحو غيب لم يحنث بشرب
عصيره ولا بمصه ورمى قفله
او لا يشرب خمر لم يحنث
بالتيذو عكسه (او) حلف
(لا ياكل سمنا فاكه بخبز
جامدا) كان (او ذا باحنث)
لانه اتى بالمحلف عليه
وزيادة وبه فارق عدم
الحنث في الاكل عما اشتراه
زيد فاكل مما اشتراه زيد
وعمر ولا نهلم ياكل مما اشتراه
المحلف عليه خاصة (وان
شربه ذا تابلا) يحنث لانه
لم ياكله (وان اكله في
عصيدة حنث ان كانت
عينه ظاهرة) اي مرتبة
متميزة في الحس كما قاله الامام
لوجود اسمه حينئذ بخلاف
ما اذا لم تكن متميزة كذلك
(ويدخل في فاكهة) حلف
لا ياكلها ولا يئله (رطب
وعنب ورماني وارج) يضم
اوله وثالثه مع تشديد الجيم
ويقال اترنج وترنج وتين
ومشمش (رطب ويابس)
من كل ما يتناوله سواء

ولا يشربه فذاقه لم يحنث لانه لم ياكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئا فاضغته ولفظه حنث لان الذوق معرفة
الطعم وقد حصل لو حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فواجب في حلقه وبلغ جوفه لم يحنث لانه لم ياكل ولم يشرب
ولم يذوق ولا يطعم حنث بالايجار من نفسه او من غيره باختياره لان معناه لا جعلته على طعاما وقد جعله طعاما
اه (قوله) اول يتناول الخ ومثله ما لو قال لا اتناول طعاما بخلاف لا اكل طعاما فانه لا يحنث بالشرب اذ
لا يسمى الاكل كاي باقي ثم ماذا كر فضيته انه لا يشترط في الطعام ان يسماه في عرف الحالف فيحنث بنحو الخبر
والجنب بما لا يسمى في العرف طعاما وقياس جعل الايمان مبنية على العرف عدم الحنث بما ذكر لان الطعام
عندهم مخصوص بالمطبوخ (قائدة) وقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق انه لا ياكل لبنائهم قال اردت
باللبن ما يشمل السمن والجبن ونحوهما هل يحنث بكل ذلك ام لا يحنث بغير اللبن لعدم شموله لنحو السمن
والجواب عنه بان الظاهر الحنث لان السمن والجبن ونحوهما يتخذ من اللبن فهو اصل لها فلا يبعد اطلاق
اسم اللبن على ذلك كله مجازا حيث اراده حنث به اه عش (قوله حنث بكل انواعه) هذا الصنيع يوم
ان قول المصنف الاتي فاكه بخبز حنث الخ لا يجري في اللبن الذي هو صريح المتن وظاهره انه ليس كذلك
فكان الاولى خلاف هذا الصنيع اه رشدي (قوله حنث بكل انواعه الخ) عبارة المغني ولو حلف لا ياكل
لبنا فاكل شيراز او هو بكسر الشين المعجمة يغلى فيشخن جدا ويصير فيه حوضه او دوغا وهو يضم الدال
واسكان الواو وبالغين المعجمة لبن تخين نزع زبده وذهبت مائتيه او ناشتا وهو بشين معجمة وناه مشاة فوقية
لبن ضان مخلوط بلبن معز حنث لصدق اسم اللبن على ذلك وسواء كان من نعم او من صيد قاله الروياني واذا
او خيل بخلاف ما لو اكل لوز او هو يضم اللام واسكان الواو وبالزاي شيء بين الجبن واللبن الجامد ونحو الذي
يسموناه في بلاد مصر قرينة او مصلا وهو بفتح الميم شيء يتخذ من ماء اللبن لانهم اذا ارادوا اقطا وغيره جعلوا
اللبن في وعاء من صوف او خوص او كرابس ونحوه فينزل ماؤه فهو المصل او جينا وتقدم ضبطه في باب السلم
او كسطا وهو بفتح الكاف معروف او اقطا وسما اذ لا يصدق على ذلك اسم اللبن واما الزبدان ظهر فيه لبن
فله حكمه والافلا وكذا القشطة كما بحثه شيخنا والسمن والبدو الدهن متغايرة فالخالف على شيء منها لا يحنث
بالباقى للاختلاف في الاسم والصفة ولو حلف على الزبد والسمن لا يحنث باللبن ولو حلف لا ياكل البلبا هو
اول لبن يحدث بالولادة لم يحنث بما يحلب قبلها اه (قوله من ما كول) اي لبن ما كول فيشمل لبن
الادميات ويحتمل من حيوان ما كول فيخرج لبن الادميات والاقرب الاول اه عش وبعبارة الروض
مع شرحه واللبن يتناول ما يؤخذ من النعم والصيد قال الروياني والادمي والحيل اه (قول المتن او مائتا
اخر) كالزيت اه معنى (قوله ولو حلف الخ) اي واطلق اه عش (قوله نحو غيب) كالرمان والقصب
معنى وعش (قوله بالتيذو) وهو الماخوذ من غير العنب والخمر ما اتخذ من العنب خاصة اه عش (قول
المتن في عصيدة) وهي كما قال ابن مالك دقيق يلت بسمن ويطببخ قال ابن قتيبة سميت بذلك لانها تصد بالة
اي تلوى اه معنى (قوله ولا يئله) الى قوله وتقوية الاذرعى في النهاية الا قوله خلافا لما وردى (قول
المتن رطب الخ) وفي شمول الفاكه للزيتون وجهان او جهما عدم الشمول اه معنى وفي سم عن
مر مثله (قوله وتين الخ) وتفاح وسفرجل وكثري وخوخ اه معنى (قوله من كل ما يتناوله) الضمير
المستتر لاسم الفاكه والبارز للموصول (قوله ام لا كتين) ومغلق خوخ ومشمش اه معنى (قوله

لا يذوق شيئا الا انه يفرض في ايجار لم يحصل فيه ادراك الطعم فليتامل (قوله ويدخل في فاكهة رطب الخ) قال
في شرح الروض وفي شمر لها الزيتون وجهان في البحر اه واحمهما عدم الشمول مر (قوله رطب) قال في
الروض والرطب غير البسر والبلح قال في شرحه وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما لم يترطب بنفسه بل عولج
حتى ترطب قال الزركشي فيه نظرو قد ذكرنا في السلم انه لو اسلم اليه في رطب فاحضر اليه مشدخا لا يلزمه قوله
لانه لا يتناوله اسم الرطب اه ما في شرح الروض فانظر اذا قلنا بعدم تناول للدشخ فهل يتناوله الفاكه
ولا يبعد تناول

لوقوع اسمها على هذه كلها لانها لما يتفكك اى يتنعم باكله مما ليس بقوت وغطف الرمان والعنب عليها فى الاية لا يقتضى خروجها عنها لانه من عطف الخاص على العام وزعم انه يقتضيه قال الازهرى والواحدى خلاف اجماع اهل اللغة يدخل فيها وزرط لا يابس على الاوجه وظاهر قولهم رطب وعنب انه لا حث بالم بنضج ويطب وهو ما صرح به (٤١) الزبيرى ويوافقه قول التتمة لا يدخل فيها

بلح وحصرم وقيد البلقين
فى البلح بغير ما حلا من نحو
يسر ومترطب بعضه (قلت
ولهمون ونبق) بفتح فسكون
او كسر ونارنج وقيده
كالليمون الفارق بالطرى
مخرج المملح واليابس
واعتمده البلقينى بل نازع
فى عدهما واطال واما قبل من
أن صوابه لم يبلان قال
الوركشى غلط (وبطيخ)
اصفر او هندى (ولب
لستق) بضم ثائه وفتح
(وبندق وغيرهما) كيجوز
ولوز (فى الاصح) وتقوية
الاذرى لمقابله بانها لا تعد
فاكهة عرفانموعة (لاقضاء)
بكسر اوله أشهر من فتحه
وبمثلثة مع المد (وخيار
وباذنجان) بكسر المعجمة
(وجزر) بفتح اوله وكسره
لانها تعد من الخضروات
لا الفواكه وتعجب بعضهم
من اسقاط الخيار مع انه
يجعل فى اطباق الفاكهة
وعذب نحو البندق وبجواب
بان الخيار دخل فى نوع
آخر اختص به وهو كونه من
الخضراوات وذلك اللب
يعد من يابسها من غير
مخرج له عنها (ولا يدخل
فى الثمار) بالمثلثة (يابس

لوقوع اسمها الخ) تعليل اللين وقوله لانها الخ أى الفاكهة علة للعلل (قوله) مما ليس بقوت) انظر نحو
التمر والزبيب اه سم عبارة عش اى ما لا يسمى قوتا فى العرف فلا ينافى جعلهم التمر ونحوه فى زكاة
الفطر من المقتات اه (قوله) وعطف الرمان) ليس فى الاية ذكر العنب عبارة الاسنى والمغنى واما ذكر
المصنف الرطب والعنب والرمان لاجل خلاف اى حثيفه فانه قال لا يحنث بها لقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل
ورمان وميز العنب عن الفاكهة فى سورة عبس والعطف يقتضى المغايرة قالوا الواحدى والازهرى وهو
خلاف اجماع اهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله تعالى وملائكته ورسله
وجبريل وميكال فن قال ايسا من الملائكة فهو كافر اه (قوله) عليها) اى الفاكهة اه عش وكذا ضمير
عنها (قوله) وهو ما صرح الخ) وجزم هذا شيخنا فى الروض ولم يميزه لاحد وهو ظاهر اه معنى (قوله) وقيد
البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم هو مقيد بغير ما حلى الخ قاله البلقينى اه وعبارة المغنى وعمله كما قاله البلقينى فى
البلح فى غير الذى احمر او اصفر وحلا وبارس او ترطب بعضه ولم يصر رطبا فاما ما وصل الى هذه الحالة فلا
توقف فانه من الفاكهة اه قال السيد عمر قديقال لا حاجة لتقييد البلقينى لان البلح لا حلا وفيه ما حدث
فيه الحلاوة فبسر لا بلح نعم يقال ثم ما يوجد فيه حلاوة قبل تغير اللون الى الصفرة او الحمرة فهل يقال له
حينئذ بلح لبقاء الخضرة او بسر لوجود الحلاوة محل تأمل وعلى الاول يتجه التقييد للبلح اه (قوله) بغير ما حلا)
اى ولوادنى حلاوة اه حلى (قوله) من نحو بسر الخ) بيان لما حلا (قول المتن وليمون) بفتح اللام واثبات
التون فى اخره الواحد ليمونة اه معنى (قول المتن ونبق) طريه وبابس هو ثمرة شجر الصدر اه معنى (قوله)
وقيده) اى النارنج (قوله) واعتمده البلقينى الخ) عبارة المغنى بل قال بعضهم ان الطرى منهما اى النارنج
والليمون ليس بقا فاكهة عرفا وانما يصلح به بعض الاطعمة كالخل اه (قول المتن وبطيخ) عبارة النهاية والمغنى
والحلى وكذا بطيخ يزاد فى المتن وزاد الثانى فى شرحه بكسر الباء الموحدة وفتحها اه ثم ذكر ما يصرح
قول المصنف فى الاصح راجع لما بعد كذا من البطيخ ولب لستق الخ (قوله) او هندى) اى اخضر اه عش
(قوله) بضم ثائه وفتح) زاد المغنى اسم جنس واحدة فستقة اه (قول المتن وبندق) بموحدة ودال مضمومتين
كما عبر به المصنف وغيره وبالفاء كما عبر به الازهرى وغيره اه معنى (قوله) وتقوية الاذرى الخ) عبارة المغنى
اما البطيخ فلان له نضجا وادرا كما قالوا كدوا اما اللوب فانها تعد من يابس الفاكهة والثانى المنع لان ذلك
لا يعد فى العرف فاكهة واختاره الاذرى اه وكذا فى النهاية الا قوله واختاره الخ (قوله) بانها) اى البطيخ
ولب لستق ولب بندق ولب غيرهما (قول المتن لاقضاء وخيار) (تنبيه) ظاهر كلامهم ان القضاء غير
الخيار وهو الشائع عرفا ويؤيده ما فى زيادة الروضة فى باب الرمان القضاء مع الخيار جنسا ولكنه نقل
فى تهذيبه عن الجوهرى ان القضاء الخيار ولم ينسكه اه معنى (قوله) وتعجب بعضهم الخ) عبارة المغنى قال
الفزارى ومن العجب ان الخيار لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق من الفاكهة والعادة جارية بجعل
الخيار فى اطباق الفاكهة دون الفستق والبندق اه (قوله) وعذب البندق) عطف على اسقاط الخيار
(قوله) وذلك اللب الخ) اى وان ذلك الخ (قوله) من يابسها) اى الفاكهة وكذا ضمير عنها (قوله) من كل
بالتون (قوله) ما ذكر) اى الرطب فى التمر واليابس والرطب فى الفاكهة (قوله) ما لا يلى الخ) يعنى
طرفها ومنتهاها المقابل لطرفها المتصل بالقمع (قوله) وهو قاض الخ) محل تأمل (قوله) من هذا) اى التمر
(قوله) مما ليس بقوت) انظر نحد التمر والزبيب (قوله) لا يدخل فيها بلح الخ) ينبغى فى الحلف على البلح

(٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) والله اعلم) لأن الثمر اسم الرطب واستشكل خروج اليابس من هذه ودخوله
فى الفاكهة وبجواب بان المتبادر من كل ما ذكر (فائدة) قضية قول القاموس القمع بالكسر الفتح وكعنب ما التزق باسفل الثمرة
واليسرة ونحوهما أن رأس الثمرة ما لا يلى قعرها ووجهه بعضهم بانه يخرج أولا كما يخرج رأس الحيوان عند ولادته أولا وفيه
نظر ظاهر والذى يتجه ان العبرة هنا بالعرف وهو قاض بان راسها ماتحت قعرها (ولو اطلق) فى الحلف (ببطيخ وتمر) بالمشناة (وجوز

(قول المتن لم يدخل هندي الخ) أي فلا بحث بأكله اه مغني (قوله هو الاخضر) أي بسائر أنواعه جبليا كان او غيره احر كان او غيره حاليا كان او غيره اه عش (قوله) بأنه الان لا ينصرف البطيخ (إلا) الى الاخضر وحينئذ قال وجه البحث به ودعوى انه لا عبرة بالعرف الطاريء كالعرف الخاص بمنوعة اه نهاية قال الرشدي قوله وحينئذ قال وجه البحث به اي وعدم البحث بغيره كما نقله ابن قاسم عن افتاء الدال شارح ثم قال وعليه فهل يعم البحث غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل في خبز الارز وفي الروس فيه نظر اه وقضية القاعدة ان العرف اذا وجد مع العموم هنا هو قضية اطلاق الشارح اه رشدي عبارة المغني فينبغي البحث به كما جرى عليه البلقيني والاذرعي وغيرهما اه (قوله) وقد يجاب الخ) وقال الشيخ الاسلام وخلافا لنهاية والمغني كما سارنا (قوله) وبه فارق الخ) اي بقوله في تجد بد اسم الخ (قوله) ولا يتناول الى قوله كما صرح في المغني الا قوله اي بالمعنى الى المتن وكذا في النهاية الا قوله وان اطل الى لا الدواء (قول المتن قوتا) وهل يدخل التمر والزبيب واللحم في القوت لمن يعتاد كلامها أو لا وجهان أو جهما كما قال شيخنا عدم دخوله اذا لم يعتد اقتياتها ببلد الحالف بخلاف ما لو اعتيد ذلك او كان الحالف يقتاتها اه مغني وفي سم بعد ذكر كلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه وقال شيخنا الشهاب الرمي الاصح الدخول اه اي مطلقا (قول المتن وادما) ومن الادم الفجل والثمار والبصل والملح والخل والشيرج والتمر مغني وروض مع شرحه (قوله) وان اطل البلقيني في النزاع فيه) اي في كون الطعام يتناول ما ذكره وقال عرف الديار المصرية ان الطعام هو المطبوخ فلا بحث الا به اه مغني (قوله لا الدواء الخ) قياسه ان الطعام لا يشمل الماء ايضا لعدم دخوله فيه عرفا اه عش (قوله) ما يجنسه حامض) اي ما في جنسه حموضة متزنة بالحلاوة بان يكون طعمه فيه حموضة وحلاوة وان قلت الحموضة اه عش (قوله) والحلوى تحتص بالمعمول من حلوى) اي على الوجه الذي يسمى بسببه حلوى بان عقدت على النار اما النشاء المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوى فينبغي ان لا يبحث به من حلف لا ياكلها بل ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بد في الحلوى من تركبها من جنسين فاكثر اه عش عبارة المغني والحلوى كل ما اتخذ من نحو عسل وسكر من كل حلولى في جنسه حامض كدبس وقندوفانيد لا عنب الخ واما السكر والعسل ونحوهما فلا يسى بحلوى بدليل خبر الصحيحين انه ^{صلى الله عليه وسلم} كان يحب الحلوى والعسل فيشترط في الحلوى ان تكون معقودة فلا بحث اذا حلف لا ياكل الحلوى بغير المعمول بخلاف الحلوى في الروضة وفي اللوز نيج والجوز نيج وجهان والاشبه كما قال الاذرعي البحث لان الناس يعدونها حلوى قال الاذرعي ومثله ما قال له المسكفن والخشكنان والقطايف واذا قصرت الحلوى كتبت بالياء والافا لاف اه (قوله) اي بالمعنى المذكور الخ) وفي اصل الروضة التصريح بان منها المعمول من الدبس والتبادر منه دبس العنب لاسيما بدمشق وطن الامام النووي رحمه الله تعالى فلم يحرر اه سيد عمر اقول وجنس الدبس ليس فيه حامض كما هو معروف وان كان في جنس ما يتخذ منه الدبس حامض كالعنب (قول المتن من هذه البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور اه عش (قول المتن دون ولدا) قياس ذلك انه لو حلف لا ياكل من هذه الدجاجة مثلا لم يبحث ببعضها ولا بما فرخ منه وبقى هل يشمل الدجاجة الديك فيبحث باكله فيما لو حلف لا ياكل دجاجة لان التاء فيها للوحدة ام لا فيه نظر والاقرب الاول وقوله ولبن اي وما يتولد منه اه عش (قوله) هو) اي غير مامر (قوله) فيتناول نحو شحم

لم يدخل هندي) في الجميع بالمخالفة في الصورة والطعم والهندي من البطيخ هو الاخضر ونازع جمع فيه بأنه الان لا ينصرف البطيخ إلا اليه وقد يجاب بأنه لا عبرة بالعرف الطاريء كالعرف الخاص في تجديد اسم لم يكن وبه فارق مامر فيمن حلف بنحو بغداد لا يركب دابة ولا يتناول الخيار خيار الثنبر (والطعام يتناول قوتا وفاكهة وادما وحلوى) لوقوعه على الجميع وان اطل البلقيني في النزاع فيه لا الدواء لانه لا يتناوله عرفا (فرع) الحلولا يتناول ما يجنسه حامض كعنب واجاص ورماني والحلوى تختص بالمعمولة من حلوى بالمعنى المذكور فيما يظهر (ولو قال لا أكل من هذه البقرة تناول لحمها) لانه المفهوم من ذلك (دون ولد ولبن) ويؤخذ منه أن المراد باللحم هنا غير مامر وهو ما عدا هذين فيتناول نحو شحم وكرش وسائر مامر معها كما صرح به البلقيني وسبقه الى بعضه جمع متقدمون ويوجه بأن الاكل منها يشمل جميع ما هو من أجزائها الاصلية التي تؤكل

(او) لا ياكل (من هذه الشجرة) قال في القاموس الشجر من النبات ما قام على ساق او ماسما بنفسه دق او جل قاوم الشتاء وعجز عنه اه
(قشر) لهما كولا فيما يظهر هو الذي يحث به (دون ورق وطرف غصن) حلا على (٤٣) المجاز المتعارف لتعذر الحقيقة عرفا والحق

البليقي الجار بالثر قال
وكذا ورق اعتيد اكله
كبعض ورق شجر الهند
اي المسمى بالنبل ونحوه
اه وعليه يحتمل انها
كرؤس تباع مفردة فيحنت
وافق عرف بلدها ولا وانها
كرؤس نحو حوت فيعتبر
عرف بلد الخالف ولعل
هذا اقرب ويفرق بان
من شان رؤس الانعام
ما لم يعمل فيها على بلد
مخلاف غيرها والورق
ليس من شأنه ذلك فالحق
ما اعتيد اكله منه بالثانية
اما اذا لم تتعذر الحقيقة
فيحمل عليها مع المجاز
الراجح كالحلف لا يشرب
من ماء النهر الحقيقة السكرع
بالفم وكثير يفعلونه
والمجاز المشهور الاخذ
باليد او الاناء فيحنت بالكل
لانها لما تكافأ اذ في كل
قوة ليست في الاخر استويا
فوجب العمل بها اذ لا مرجح
نعم نقلا عن جامع المزني
انه لا حنت بلبس الخاتم في
غير الخنصر لانه خلاف
العادة واستدل به البغوي بما
لو حلف لا يلبس القلنسوة
فلبسها في رجله ورده ابن
الرفعة بان الذي لم يه حنت
امارة الرجل لانه العادة
فيها وانتصر له هو وغيره بانه
الموافق لما مر في الوديعة

الخ) اما الجلد فان جرت العادة بأكله مسموما حنت به والافلا ه معنى (قوله) او ماسما بنفسه الخ) انظر ما
الفرق بين التعريفين ويظهر انهما متساويان واو للتنويع في التعبير (قوله) قشر لهما كولا الخ) في
مالولم يكن لهما كولا من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الماكول بقريئة عدم الماكول اه سم
(قوله) لهما ما كولا الخ) الى قوله قال في النهاية (قوله) حلا الى قوله اي المسمى بالنبل في المعنى (قوله) قال
اي البليقي (قوله) كبعض ورق الخ) الاولى كورق بعض الخ) كافي المعنى (قوله) اي المسمى اي الورق
ويحتمل شجر الهند (قوله) كبعض ورق شجر الهند الخ) وكورق العنب فيحنت باكله كافي الزيادة اه
بجيري (قوله) انها اي الاوراق المعتادا كلها (قوله) كرؤس تباع الخ) اي كرؤس الانعام (قوله) وانها
كرؤس نحو حوت الخ) هذا التردد مبني على كلامه السابق في اوائل الفصل وقد بينا هناك اختلاله اه سم
(قوله) بالثانية) وهي رأس نحو حوت (قوله) اما اذا لم تتعذر الى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله) لا يشرب
من ماء النهر الخ) ولو حلف لا يشرب ماء هذا النهر او الغدير لم يحث بشرب بعضه اه نهاية عبارة
المعنى فروع لو حلف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ماءه في غيره وشربه لم يحث لان اليمين تعلقت
بالشرب من الكوز ولم يوجد وان حلف لا يشرب من ماء هذا النهر او لا شرب منه فشرب من مائه في كوز
حنت في الاولى وفي الثانية وان قل ما شربه او حلف لا اشرب او لا شرب من ماء هذا الكوز او الاداة ونحو
ذلك بما يمكن استيفاءه شربا في زمان وان طال لم يحث في الاولى ولم يبر في الثانية بشرب بعضه بل بشرب
الجميع لان الماء معرف بالاضافة فيتناول الجميع قال الدميري ولو قال لا اشرب ماء النيل او ماء هذا النهر
او الغدير لم يحث بشرب بعضه اه ولو حلف ليصعدن السماء غدا حنت في الغد فان لم يقل غدا حنت
في الحال ولا شرب من ماء هذا الكوز وكان فارغا وهو عالم بفراغه او لا قلن زيد او هو عالم بموته حنت في الحال
وان كان فيه ماء فانصب منه قبل امكان شربه فكالمسكره او لا شرب منه فصبه في ماء وشرب منه بران علم
وصوله اليه ولو حلف لا يشرب منه من الكوز فصبه في ماء وشربه او شرب منه لم يبر وان علم وصوله اليه لانه
لم يشربه من الكوز فيها ولم يشرب جميعه في الثانية ولو حلف انه لا يشرب ماء هذا النهر او نحوه او لا ياكل
خبز السكرفة ونحوها او لا يصعد السماء لم تنعقد يمينه لان الحنت في ذلك غير متصور ولو حلف لا يشرب ماء
فراة او من ماء فراة حنت بالماء الغدب من اي موضع كان لا بالماء الخ) او من ماء الفرات حمل على النهر المعروف
ولو حلف لا يشرب الماء حنت بكل ماء حتى بماء البحر وشرب ماء الناج والجد لا اكلها فاشرب بها غير اكلها
واكلها غير شربها والنلج غير اجد اه (قوله) واستدل له اي لما في الجامع (قوله) ورده اي النقل وقوله
بان الذي فيه اي في الجامع (قوله) ورده ان الرفعة الخ) اعتمده المعنى (قوله) لانه اي لبس الخاتم في غير الخنصر
العادة فيها اي في حق المرأة دون الرجل (قوله) اي الذي في الجامع من حنت المرأة لا الرجل وقوله هو اي
ابن الرفعة (قوله) يحث اي باللبس في غير الخنصر مطلقا اي رجلا كان او امرأة (قوله) ثم بحث اي الاذرع
(قوله) وغيرها اي من الوسطى والسفلى (قوله) وهذا هو الاقرب اي اقاله الاذرعى نقلا وبحثا (قوله)
وليس اي الامر كما ذكره البغوي اي من قياس الخاتم على القانسوة (قوله) لان ذاك اي ليس القلنسوة
في الرجل وقوله وهذا اي لبس الخاتم في غير الخنصر (قوله) من كراهته اي لبس الخاتم في غير الخنصر

واكلها غير شربها اه وفي الباب او لا ياكل ادا فهو ما يؤتدم به كخول ودبس وشيرجوزيت
وسمن او لا كلعلم وجبن وبقول وجبل وبصل وتمر وملح اه (قوله) او من هذه الشجرة) في مالولم
يكن لها ما كولا من ثمر وغيره هل تحمل اليمين على غير الماكول بقريئة عدم الماكول (قوله) وعاليه
يحتمل انها كرؤس تباع مفردة الخ) هذا التردد مبني على كلامه السابق وقد بينا سابقا سبق اختلاله
ورجح الاذرعى قول الروياني عن الاصحاب يحث مطلقا لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم ثم بحث انه لا فرق بين لبسه في الانملة
او في غيرها اه وهذا هو الاقرب اعادة الباب وليس كما ذكره البغوي لان ذاك لم يعتد اصلا وهذا معتاد في عرف اقوام وبلدان مشهورة
وما يؤيد انه بغير الخنصر ليس من خصوصيات النساء ما من من كراهته للرجل خلافا لمن زعم حرمة محتجا بانه من خصوصياتهن

(فصل) في صور منشورة ليقاس بها غير هاهو (حلف) لا يتعدى او لا يتمشى فقد مر حكمه في فصل الاعسار بالنفقة او و (لا يا كل هذه التمرة فاختلفت بتمر فاكلة لا تمر) او بعضها (٤٤) وشك هل هي المحلوف عليها او غيرها (لم يحنث) لان الاصل براءة ذمته من الكفارة

والورع ان يكفر فان اكل الكل حنث لكن من اخر جزا كله فتعند في حلف بطلاق من حينئذ لانه المتيقن (او) حلف (ليا كلتها فاختلفت) بتمر وانهممت (لم يبر الا بجميع) اى اكله لاحتمال ان المتروكة هي المحلوف عليها فاشتراط تيقن اكلها ومن ثم لو اختلفت بجانب من الصبرة او بما هو بلونها وغيره لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط وما هو بلونها فقط (او ليا كل هذه الرمانة فاما يبر بجميع حبها) اى اكله لتعلق اليمين بالكل ولهذا لو قال لا اكلها فترك حبة لم يحنث ومرفى فتات خبز يدق مدركة انه لا عبرة به فيحتمل ان مثله حبة رمانة يدق مدركها ويحتمل ان يفرق بان من شان الحبة انه لا يدق إدراكها بخلاف فتات الخبز ومن ثم كان الالوجه في بعض الحبة التفصيل كفتات الخبز (او لا يلبس) هذا او الثوب الفلاني او قيل له البسه فقال والله لا لبسه فسل منه خيط لم يحنث كما مر عن الشاشي بقيد وفارق لا اسألك في هذه الدار فانهم بعضها وساكنة في الباقي بان المدار هنا على

(فصل في صور منشورة) (قوله) لو حلف لا يتعدى الخ) ولو حلف لا يشم بفتح الشين المعجمة وحكى ضمها الى بحان بفتح الراء حنث بضم الضيمزان وهو بفتح الصاد المعجمة واسكان الياء التحتية الريحان الفارسي لا نطلاق الاسم عليه حقيقة وان شم الورد او اليا سمين لم يحنث لانه مشموم لا ربحان ومثله البنفسج والزرج والزعفران ولو حلف انه يترك المشموم حنث بذلك دون المسك والكافور والعنبر لانها طيب لا مشموم ولو حلف على الورد والبنفسج لم يحنث بهنهما اه معنى (قوله) او بعضها الى قوله ومرفى المغنى الى قوله ولا يتأني ما تقرر في النهاية لا قوله كما مر الى وفارق (قوله) لان الاصل براءة ذمته الخ) اى وعدم نحو الطلاق اه رشيدى (قوله) والورع انه يكفر) اى فى صورتين اه عش (قوله) لم يحتج الا الى اكل ما في جانب الاختلاط الخ) اى ويبر بذلك فيما لو حلف ليا كلتها كما هو ظاهر اه رشيدى (قول المتن) فانما يبر بجميع حبها) اى وان ترك القشروما فيه ما يتصل بالحلب المسمى بالشحم وقياس ذلك انه لو حلف ليا كل هذه البطيخة بربا كل ما يعتاد اكله من لحما فلا يضر ترك القشروالب ثم يبقى النظر في انه هل يشترط اكل جميع ما يمكن عادة من لحما او يختلف باختلاف احوال الناس والا قرب الثاني اه عش (قوله) فترك حبة) اى او بعضها كما باتى عش (قوله) ومرفى فتات الخبز) اى مر فى الطلاق اه رشيدى اى وعن قريب فى شرح ولو قال مشيرا الى حطة الخ (يدق مدركه) اى ادراكه بحيث لا يسهل التقاطه عادة باليد وان ادركه البصر اه عش (قوله) او لا يلبس هذا الخ) ومثل هذا الثوب هذا الشاش او الرداء مثلا فيما يظهر حيث قال لا لبسه واما لو قال لا ارتدى هذا الثوب او لا اتعمم بهذه العمامة او لا الف هذا الشاش فهل هو مثل اللبس فيبر بسل خيط منه او مثل ركوب الدابة فلا يبر بذلك فيه نظر والا قرب الاول اه عش (قوله) فسل منه خيط) اى قدر اصبع مثلا طولا لا عرضا وليس بما خيط به بل من اصل منسوجه اه عش وقوله لا عرضا فيه نظر ظاهر وقوله وليس الخ فيه تردد (قوله) كما مر) اى فى شرح ولو قال مشيرا الى حطة (قوله) بقيد) اى بان يكون نحو مقدار اصبع بما يحس ويدرك (قوله) او لا اركب) اى هذا الحمار او السفينة اه نهاية اى او على هذه البرذعة فيما يظهر ومثل ما ذكر فى عدم البر بقطع جزء منه ما لو حلف لا يرقد على هؤلاء الطراريج او الطراحة او الحصى او الاحرام فيحنث بالرقاد على ذلك وان قطع بعضه لوجود مسما بعد القطع وكذا لو فرش على ذلك ملاء لان العرف يعدد رقده عليها بل هذا هو المعتاد فى النوم على الطراحة فتنبه له ولا تغتر بما نقل من خلافه عن بعض اهل العصر اه عش (قوله) او لا اركب او لا اكل الخ) عطى على قوله لا اسألك الخ وقوله بان القصد الخ على قوله بان المدار الخ (قوله) بان القصد هنا النفس) اى روى موجوده ما فى المسمى ولا كذلك اللبس لان المدار فيه على ملاسة البدن لجميع اجزائه اه نهاية قال عش قوله ولا كذلك اللبس قضية التعبير باللبس جريان هذا فى غير الثوب من نحوز موزة وقبقاب وسراويل فيبر فى الكل بقطع جزء من المحلوف عليه حيث كان من غير ما خيط به اه (قوله) اذا سل خيطا منه

(فصل) حلف لا يا كل هذه التمرة (قوله) لو حلف لا يا كل هذه التمرة الخ) قال فى الروض او حلف لا شرب من ماء هذا الكوز فصبه فى ماء وشرب منه بران علم وصوله اليه لانه شرب من ماء الكوز وهذا من زيادته والذى فى الاصل ولو حلف لا يشرب منه فصبه فى ماء وشرب منه حنث قال وكذا لو حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة فخطه بلبن غير هاهو بخلاف ما لو حلف لا يا كل هذه التمرة فخطها بصبرة لا يحنث الا باكل جميع الصبرة والفرق ظاهر اه ما فى شرحه ولا يخفى ان ما ذكره الروض او لا يؤخذ من قول اصله ولو حلف لا يشرب منه فصبه فى ماء وشرب منه حنث لانه انا حنث لصدق الشرب منه واذا صدق الشرب منه لزم البر بالشرب منه بعد الصب فى حائه لا شرب منه غاية الامر ان تعييد الروض بقوله ان علم الخ مسكوت عنه فى مفهوم الاصل

صدق المساكنة ولو فى جزء من الدار ونم على لبس الجميع ولم يوجد او لا اركب او لا اكل هذا فقطع أكثر بدنه بان اى القصد هنا النفس وفى اللبس جميع الاجزاء ولا يتأني ما تقرر فى سل الخيط تعبير شيخا بقوله ان ازال منه القوارى او نحوها ما هو انه لا يكتفى سلى الخبط وان طال لان مراده مجرد التمثيل بدليل قوله فى فتاويه لا يحنث اذا سل خيطا منه او لا يلبس او لا يسل او لا يدخل مالا (وهذا لم يحنث

بأحدهما) لأنه حلف عليهما فان نوى لا البس منهما شيئا حدث بأحدهما (فان لبسهما معا أو مرتبا حدث) لو جرد لبسهما المحلوف عليه (أو لا يلبس هذا ولا هذا حدث بأحدهما) لانهما يمتنان حتى لو لبس واحدا ثم واحدا ثم كفتارتان (٤٥) لان العطف مع تكرار لا يقتضي ذلك

اي وان قل حيث كان يحس وبدره اه عش (قوله) لأنه حلف) الى قوله ثم ما تقرر في المعنى الا قوله
اولا كلن الى فيتعلق وقوله في الاولى الى بهما (قول المتن معا) اي في مدة واحدة وقوله او مرتبا اي بان
لبس احدهما ثم نزع ثم لبس الآخر (تنبيه) قد استعمل المصنف معالاتحاد في الزمان وفاقتعلب وغيره
لكن الرجوع عند ان مالك خلاه اه معنى (قوله) لانهما) الى قوله وقد بالغ في النهاية الا قوله كان كاذب
وقوله وان فرقهما الى ثم ما تقرر (قوله) ثم واحد (خ) وظاهر ان ما يفيد ثم من الترتيب ليس بقيد (قوله)
اولا كلن (خ) عطف على لا آكل هذا وهذا (قوله في الاولى) اي لا آكل هذا وهذا وقوله في الثانية
اي لا كلن هذا وهذا (خ) (قوله) لتردده بينه) اي بين هذين او بين احدهما عبارة عن المعنى لتردده بين جعلها
كالشيء الواحد والشئين اه (قوله) لكن رجح (خ) انظره في الثانية اه سم وقد يقال ان قول
الشارح لتردده الخ راجع للاولى فقط كما ان قوله ثم ما تقرر الخ راجع للثانية فقط فلا اشكال (قوله)
وبدونها لنفي المجموع (خ) وفي سم بعد سرد كلام المعنى والدمايني والشمى مانصه فانت ترى كلام
الثلاثة يفيد احتمال المعنيين عند النجاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك
جزمه عن النجاة بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم اه (قوله) حتى تتعدد اليمين) وفائدة تعددها في
الاثبات تعدد الكفارة اذا انتفى البر اه سم عبارة الرشيدى لعل مراد المتولى بتعدد اليمين انه لو تركها
لزمه كفارتان لانه اذا فعل احدهما برادلا وجهه فليراجع اه (قوله) توقفا فيه (خ) والمعتمد الاول من
انه يمين واحدة بناء على الصحيح عند النحويين ان العامل في الثاني هو العامل في الاول بتقوية حرف العطف
وكلام المتولى مبنى على المرجوح عندهم ان العامل في الثاني فعل مقدر اه نهاية قال الرشيدى قوله وكلام
المتولى مبنى على المرجوح الخ بقوله لولبنى المتولى كلامه على المرجوح لقال بالتعدد في جانب النفي ايضا
مع انه غير قائل به كما يعلم من الزام الروضة له به كما مر اه (قوله) من تصرفه) اي من فهمه بل انقل (قوله) لا
يبحث الا بلبسهما (خ) قد يتوقف فيه ويقال ينبغي الحدث لان معناه لا لبس احدهما ولبس واحد صدق عليه
انه لبس الاحدهما ع ش عبارة سم اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان العطف باو بعد النفي لاحد المذكورين
او المذكورات بحسب اصل وضع اللغة ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجح انظر ايه الى الاول
ان سلما ما قرره مؤلا اه (قوله) يمنع (خ) متعلق بقوله وردا (قوله) وما في الاية) اي من نفى كل منهما (قوله)
ولو عطف) الى التنبيه في النهاية الا قوله لكن قضيته الى المتن وقوله ونسى وقوله ومثله الى المتن (فروع) لو

فليتأمل (قوله) لكن رجح (خ) انظره في الثانية (قوله) وبدونها لنفي المجموع) قال في المعنى في الكلام على
اقسام العطف تنبيه لانا كل سميكو تشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما اه قال
الدمايني كذا قاله غيره ايضا ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل
حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجميع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيدو عمرو واحتمل ان المراد
نفى كل منهما على كل حال وان براد نفى اجتماعهما في وقت المجي فاذاجىء بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول
ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب زيدو عمرو واحتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى
الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل اه قال الشمى يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهي عن
كل واحد منهما اي ظاهر افلا ينافي ذلك احتمال النهى عن الجميع بينهما اه فانت ترى كلام الثلاثة يفيد
احتمال المعنيين عند النجاة وكلام المعنى والشمى يفيد انه ظاهر في نفي كل منهما فانظر مع ذلك جزمه عن النجاة
بقوله وبدونها لنفي المجموع والله اعلم (قوله) حتى تتعدد اليمين) وفائدة تعددها في الاثبات تعدد الكفارة
اذا انتفى البر (قوله) لان واذا دخلت بين نفيين اقتضت (خ) اعلم ان الذى قرره الرضى وغيره ان العطف

ولا تطع منهم انهما او كفورا يمنع ما عل به اي وما في الاية انما استفيد من خارج لان واذا دخلت بين نفيين كفى للبر ان لا يلبس واحدا منهما
ولا يضر لبسه لاحدهما كما انهما اذا دخلت بين اثباتين كفى للبر ان يلبس احدهما ولا يضر ان لا يلبس الاخر وانتصار البليغى للمقابل
مزدود ولو عطف بالفاء او ثم عمل بقضية كل من ترتب

حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعاً وخفياً ونعلاً وخاتماً وقلنسوة ونحوها من سائر ما يلبس حنث لصدق الاسم بذلك ان حلف لا يلبس ثوباً حنث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها مخيطاً كان او غيره من قطن وكتان وصوف وابر يسم سوا البسه بالهيئة المعتادة ام لا بان ارتدى او انزر بالقميص او تعمم بالسراويل لتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلى ولعدم اسم الثوب نعم ان كان من ناحية يعتادون لبس الجلود ثياباً فيشبه كما قال الازريعي ان يحث بها ولا يحث بوضع الثوب على رأسه ولا بافتراشه تحته ولا بتدثره لان ذلك لا يسمى لبساً وان حلف على رداءه لا يلبسه ولم يذ كر الرداء في يمينه بل قال لا لبس هذا الثوب فقطعه قميصاً ولبسه حنث لان اليمين على لبسه ثوباً فحمل على العموم كالم حلف لا يلبس قميصاً مبكراً او معرفاً كهذا القميص فارتدى او انزر به بعد فقته لزال اسم القميص فلما عاده على هيئته الاولى فكالدال المعادة بنقضه او قدم حكمها ولو قال لا لبس هذا الثوب وكان قميصاً ورداء فجعله نوعاً آخر كسراويل حنث بلبسه لتعلق اليمين بعين ذلك الثوب الا ان ينوي مادام بتلك الهيئة او لا البس هذا القميص او الثوب قميصاً فارتدى او انزر او تعمم لم يحث لعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا البسه وهو قميص وان حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتماً او مخنقة او ثوباً هو بكسر الميم وتخفيف النون مأخوذة من الخناق بضم الخاء وتخفيف النون موضع الخنقة من العنق او تحلى بالحلي المتخذ من الذهب والفضة والجواهر ولو من منطقة محلاة وسوار او خلخالاً ودملجاً سواء كان الحالف رجلاً او امرأة حنث لان ذلك يسمى حلياً ولا يحث بسيف محلى لانه ليس حلياً ويحث بالخرز والسيح بفتح المهملة والموحدة والجيم وهو الخرز الاسود بالحدود والنحاس ان كان من قوم يعتادون التحلي بها كاهل السودان واهل البوادي والافلاكا يؤخذ من كلام الروياني معنى وروض مع شرحه (قوله بمهله) اي عرفاه عش (قوله فضلاً عن قيده) وهو التراخي اه عش اي اوعده (قول المتن اولياً ككنن ذا الطعام الخ) اي وان كان اكله محرماً عليه اه عش (قوله او نسي) اي واستمر نسيانه حتى مضى الغد اه سم (قوله الاقنى) اي آتفاً (قوله حيث لا ضرر) وينبغي ان المراد ضرر لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمم كما يفهمه قوله كما علم الخ اي فان اضره لم يحث بترك الاكل لكن لو تعاطى ما حصل به الشبع المفرط في زنه يعلم عادة انه لا ينضم الطعام فيه قبل مجيء الغد هل يحث لتفويته البر باختياره كالماتلفه او لافيه نظراً الاقرب الاول لما ذكر وينبغي ان ياتي مثل هذا التفصيل فيما لو حلف لياً ككنن ذي الرمانة مثلاً فوجدها عافه تعافها الا نفس ويتولد الضرر من تناوله فافلا حنث عليه ويكون كالماتلفه على عدم الاكل اه عش (قوله على ما ذكرته) اي من شبع بضر الاكل معه (قوله لتفويته) الى قول المتن باكل في المغنى (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ)

باو بعد النفي لاحد المذكورين او المذكورات بحسب اصل وضع اللفظ ولكل واحد بحسب استعمال اللغة فارجعوا نظراً فيه الى الاول ان سلماً ما قرره هؤلاء (قوله ولو غير نحوى) كتب عليه ر (قوله فوات قبله) اي الغداى واستمر نسيانه حتى مضى الغد (قوله ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد) لهذا القائل ان يقول لا معنى لاحاقه به الاحتمال اذا جاء الغد ومضى قبل التمكن اذا حنث انها يكون حينئذ كاسياتى لكن يرد حينئذ بحث وهو انه يلزم تحنيط الميت وهو غير سائق ولهذا ما قالوا انه لو حلف انه لا يبيل لم يحث بالوصية له علوه بانها تملك بعد الموت والميت لا يحث اه فتأمل وكقتله لنفسه قتل غير له قبل الغد اذا تمكن من دفعه فلم يدفعه كافي الناشرى فانه صرح بالحنث فيما اذا صل عليه قبل الغد مع تمكنه من دفعه فلم يدفعه حتى قتله ونقله عن الباقرى وانه قال انه لم يرد ذلك اه وفيه ما علمت من قتله لنفسه فليتامل ثم رأيت قول الشارح الاتي فلو مات قبل ذلك لم يحث وهو يناق قوله ومن ثم الحق الخ فتأمل وفي شرح الروض في الصوم في الكلام على تأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر عن الزركشى في مسئلتنا عدم الحنث فراجع (قوله ايضا) ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا (وقد يقال قياس ذلك الحنث في مسئلة ابن الرفعة اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لئلا يشك اذا الحنث انها يكون بعد من التمكن فان حنث بعده لزم الحنث بعد الخلع

بمهلة او عدمها ولو غير نحوى كما اطلعه وله لكن قضية ما مر له في ان دخلت بالفتح خلافة وعليه فينتجه في عامى لانية له ان لا يعتبر ترتيب فضلا عن قيده (اولياً ككنن ذا الطعام) اولية صيته حقه او ليسا قرن (غدا فوات) بغير قتله لنفسه او نسي (قبله) اي الغد ومثله كما يعلم من كلامه الاقنى موته او نسيانه بعد مجيء الغد وقبل تمكنه (فلا شئ عليه) لانه لم يبلغ من البر والحنث (وان مات) او نسي (او تلف الطعام) او بعضه (في الغد بعد تمكنه) من قضائه او السفر او (من اكله) بان امكنه اساغته وان كان شعبان اي حيث لا ضرر كما علم مما مر في مبحث الاكراه واما ما اقتضاه اطلاق بعضهم من ان الشبع عذر فيعتين حمله على ما ذكرته (حنث) لتفويته البر حينئذ باختياره ومن ثم الحق قتله لنفسه قبل الغد بهذا

لأنه به مفوت لذلك أيضا وكذا لو تلف الطعام قبله بتقصيره كان أمكنه دفع آكله فلم يدفعه (و) في موته أو سنيانه (قبله) أي التمكن من ذلك جرى في حشته (قولان ككره) والظاهر عدمه لعذره وحيث اطلقوا قولي المكره أرادوا إلا كراهي الخنث فقط أما إذا أكره على الحلف فلا خلاف في عدم الخنث (وان اتلفه) عامدا عالما مختارا (باكل أو غيره) كادائه الدين في الصورة التي ذكرتها مالم ينوأنه لا يؤخر أدائه عن الغد (قبل الغد) أو بعده وقبل تمكنه منه (حنث) لتفويته البر باختياره وصر أن تقصيره في تلفه كاتلافه له ثم الأصح أنه انما يحنث بعد مجيء الغد ومضى وقت التمكن فلومات قبل ذلك لم يحنث وقيل بغروبه وقيل حالا فعليه لمعسرة صوم الفدعن كفارتها (وان تلفه الطعام بنفسه) أو اتلفه اجنبي قبل الغد أو التمكن ولم يقصر فيهما كما مر (فكمكره) فلا يحنث لعدم تفويته البر وما ذكرته من الحاق ليقضينه حقه أو ليسافرن بمسئلة الطعام فيما ذكر فيها هو القياس كالحلف بالطلاق الثلاث ليسافرن في هذا الشهر ثم خالع بعد تمكنه من الفعل فانه يقع

لقاتل ان يقول لا معنى لاحفاه به الا حشته اذا جاء الغد ومضى وقت التمكن اذ الخنث انما يكون حينئذ كما سياتي لكن يرد حينئذ بحث وهو ان يلزم تحنيت الميت وهو غير شائع وكقته له نفسه قتل غيره له قبل الغدا اذا تمكن من دفعه له فلم يدفعه كافي الناشري ونقله عن البلقيني وفيه ما علمت في قتله لنفسه ثم رايث قول الشارح الاتي فلومات قبل ذلك لم يحنث وهو يناق في قوله ومن ثم الحق الخ فتالمه وفي شرح الروض في الصوم في الكلام على تأخير قضاء رمضان عن الزركشي في مسئلته ان عدم الخنث فراجعوا وايضا قد يقال قياس ذلك اللاحق الخنث في مسئلة ابن الرفعة لانية اذا وقع الخلع قبل التمكن من السفر لكنه مشكل اذ الخنث انما يكون بعد من التمكن فان حنث بعده لزوم الخنث بعد الخلع فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حنث مع البيوتنة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الخنث بعد الموت فمكن اه سم (قوله) لانه به مفوت لذلك وليس منه فيما يظهر ما لو قتل عمدا عدوا وانا وقتل فيه ولو بتسليمه نفسه لجواز العفو عنه من الورثة اه ع ش (قوله دفع آكله) أي من المرأة والصغير مثلا هم في (قوله) ارادوا الا كراهي (عبارة المغني ارادوا به ما اذا حلف باختياره ثم اكره على الخنث اما الخ (قوله) كادائه الدين الخ) الكاف فيه للتنظير للتمثيل لان اداء الدين ليس اتلافا ولكنه تفويت للبر اه ع ش (قوله في الصورة التي ذكرتها) أي من قوله اول يقضينه حقه الخ اه ع ش (قوله او بعده الخ) هذا بالنظر لقوله كادائه الدين الخ يقتضي تصور اداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة اه سم (قوله ثم الاصح) الى المتن في المغني (قوله فلومات قبل ذلك) أي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الخنث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق الخ اذهو في كل منهما مفوت للبر باختياره فتامل سم على حج وقد يفرق اه رشيدى (قوله فعليه الخ) أي على كل من هذين الوجهين (قوله كامر) أي انفا قبيل قول المصنف وقيله قولان الخ (قوله بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر وكان وجه هذا التقييد ان الخنث انما هو بعد مضي زمن التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه يحنث الخ فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بعد من التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حينئذ بائن لا يلحقها طلاق وهذا التقييد موافق لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافه اه سم (قوله فانه يقع

فان كان مع نفوذ الخلع لم يمكن اذ لا حنث مع البيوتنة او مع بطلانه فكيف يبطل بطلاق بعده واما الخنث بعد الموت فمكن (قوله) ايضا الحق قتله لنفسه قبل الغد) هذا الخنث في مسئلة ابن الرفعة اذا خالع قبل التمكن من السفر اذ خاله كقتله نفسه خلاف تقييد الشارح ببعده التمكن لكنه مشكل (قوله) كان أمكنه دفع آكله فلم يدفعه) وكذا لو صال صائل على الحالف فلم يدفعه مع تمكنه من دفعه حتى قتله كما قاله البلقيني (قوله او بعده) هذا بالنظر لقوله كادائه الذي يقتضي تصور اداء الدين بعد الغد وقبل التمكن ولا يخفى استحالة فتامه (فلومات قبل ذلك لم يحنث) أي والفرض انه اتلفه عامدا عالما مختارا قبل الغد كما هو صريح العبارة وحينئذ فعدم الخنث هنا مشكل على قوله السابق ومن ثم الحق قتله لنفسه الخ اذهو في كل منهما مفوت للبر باختياره فتامل (قوله بعد تمكنه) انظر هل وجه هذا التقييد انه لو خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الثلاث اسبق الخلع حينئذ اذ وقوع الثلاث انما يكون بعد مضي التمكن وسبق الخلع مانع من الوقوع ولا يقال بل يقع الثلاث ويتبين بوقعها بطلان الخلع لانه غير ظاهر اذ يكتفي بكون الطلاق الثلاث المتأخر عن زمن الخلع رافعاله أو التقييد لحكمة اخرى ولا فرق بين ما بعد التمكن وما قبله فليحرج (قوله) ايضا بعد تمكنه) كان وجه هذا التقييد ان الخنث انما هو بعد مضي زمن التمكن اخذ من قوله السابق ثم الاصح انه انما يحنث الخ فاذا خالع قبل التمكن لم يمكن وقوع الطلاق بل بعد مضي زمن التمكن لتأخره عن زمن الخلع فهي حينئذ بائن لا يلحقها طلاق لكن قياس قوله السابق ومن ثم الحق الخ خلافه (قوله) ايضا بعد تمكنه) هذا القيد موافق لما تقدم في الطلاق في مسئلة ابن الرفعة (قوله بعد تمكنه من الفعل) أي ولم يسافر

عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره ومرفى ذلك بسطق الطلاق فراجعهم (تفسيه) لم ار لهم ضابطا للتمكن هنا وفي نظائره من كل ما علقوا فيه الخلع بالتمكن وقد اختلف كلامهم في ضبط التمكن في ابواب فالتمكن من الماء في التيمم وتوهم بعد الغوث اوتيقه بعد القرب وامن مامر وظاهره انه يلزمه مشى لذلك اطاقه لا ذهاب لما فوق ذلك ولوزا كبا وفي الجملة بالقدره على الذهاب اليها ولو قبل الوقت اذا بعدت داره ولو ما شاو ولو بنحو مرسوب وقا قد تدبر على اجرتها وفي الحج بما رفيه في مبحث الاستطاعة ومنه انه يلزمه مشى قدر عليه اذا كان دون مرحلتين وفي الرد بالعيب والاخذ بالشفعة بما رفيه ما وحيت فها هنا يلحق باى تلك المواضع حتى يجرى فيه جميع ما ذكره وفي ذلك من التمكن واعذاره وقد علمت اختلافها باختلاف تلك المواضع وللنظر في ذلك مجال اى مجال وواضح انه حيث خشى من فعل المحلوف عليه مبيح تيمم لم يكن متمكنا منه فان لم يخش ذلك فالذى يتجه انه لا يكتفى به وجود المحلوف عليه بخلاف الماء لان له بدلا بل لا بد من ظن وجوده بلا مانع مما رفى في التيمم وان المشى والركوب هنا كالحج وان الوكيل (٤٨) ان لم يفعل بنفسه كافي الرد بالعيب في عدم متمكنا اذا قدر عليه ولو باجرة مثل طلبه الوكيل

فاضلة عما يعتبر في الحج
وان قائد الاعمى ونحو
محرم المرأة والامرء كما في
الحج فيجب ولو باجرة
وان عذر الجمعة ونحو الرد
بالعيب اعذار هنا فوجود
أحدهما يمنع التمكن إلا في
نحو اكل كربه مما لا اثر
له هنا بخلافه في نحو الشهادة
على الشهادة كما يأتى ومر
قبيل العددي اعذار تاخير
الزنى الواجب فوراً ماله
تعلق بما هنا ويفرق بين
ما هنا وكل من تلك النظائر
على حديثه بان كلام تلك
المغلب فيه اما حق الله او
حق الآدمي فتكلموا فيه
بما يناسبه وهنا ليس المغلب
فيه واحداً من هذين
ولئنا المدار على ما ياتى وقد
ذكر وافي عند نحو الاكراه

والنسيان والاعسار فبالو حلف ليو فيه يوم كذا اعدارهما يبين ان المراد التمكن في عرف حلة الشرع
ويؤيده ما مرانه حيث تعذرت اللغة رجح للعرف وان العرف الشرعي مقدم على العرف العام فلذا اخذت ضابط التمكن هنا من مجموع
كلامهم في تلك الابواب وحينئذ متى وجد التمكن من المحلوف عليه بان لم يكن له عذر بما مر بمنعه عنه كشيء فوق مرحلتين وان اطاقه لم يحنث
بتلف المحلوف عليه والاحتق فتأمل ذلك كله فانه مهم محتاج اليه مع انهم لم يعرضوا لشيء منه هنا مع تخالف تلك النظائر وعدم يدرك
مطرد يوجب الحاق ما هنا به فلذلك اشكل الامر لولا ما ظهر مما قضى به المدرك الصحيح كما لا يخفى على متأمل (او لا قضين حقا)
ساعة يعي لسكذا فباعه مع غيبة الدائن حنث وان ارسله اليه حالا لتفويته البر باختياره للبيع مع غيبة الدائن وان لم يعلم بغيبته
كما هو ظاهر او الى زمن فمات لكن بعد تمكنه من قضائه حنث قبيل موته لان لفظ الزمن لا يعين وقتا فكان جميع العمر
مهله وانما وقع الطلاق بعد لحظة في انت طلاق بعد او الى زمن لانه تعليق فتعلق بول ما يسمى زمنا وما هنا وعدوه ولا يختص بول
ما يقع عليه الاسم وتضيئه انه لا روق هنا بين الحالف بالله والطلاق او الى ايام فلا تارة او (عند) او مع (رأس الهلال) او اول الشهر (فالمهضة) هـ

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراني طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراني طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب الكافي اه بجري عن الشوبري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلم السفر اليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لو سلم يقتضى الابهام عند تعلقه بالغروب ايضا لعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رابت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل اخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعدنا ومع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردي فينبغي ان يعد المال ويطرصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فينبغي الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حثت وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتأخير والغنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كالو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حثت) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعدنا ومع الى) اي انوى بلفظ عندنا ومع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (قوله وبحث الاذرى اعتبار تواصل الخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية لا الوجه كما بحثه الاذرى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعة انه من بحث الاذرى وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله لا بعدلية لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشك في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كما لمكره وانخلت البيمين كما قاله ابن المقرئ ولورأى الهلال بالنهار بعد الزوال فهو لليلة المستقبلة كما مر في باب الصيام فلو اخر القضاء الى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هلل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هلل) اي بان قال لا اله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

فعل وكيه اخذا من قوله في الفصل الاتي وانما جعلوا اعطاء وكيهها الخ اه ع ش (قول المتن عند غروب الشمس) اي عقب الغروب (فرع) رجل له على آخر دين فقال ان لم اخذه منك اليوم فامراني طالق وقال صاحبه ان اعطيتك اليوم فامراني طالق فالطريق ان ياخذ منه صاحب الحق جبرافلا يحثان قاله صاحب الكافي اه بجري عن الشوبري عن مر (قول المتن آخر الشهر) ولو وجد الغريم مسافرا آخر الشهر هل يكلم السفر اليه ام لا فيه نظر والا قرب الاول حيث قدر على ذلك بلا مشقة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه اه ع ش (قوله لفساد المعنى المراد) اي الذي هو الجزء الاول من الشهر الجديد عبارة الرشيدى لعل وجه الفساد ان الاخر جزء من الشهر الماضي وعند الغروب لا آخر فلا يتحقق آخر عند الغروب فتأمل اه (قوله كونه بدلا) اي من عند غروب الخ (قوله اذاخر) اي آخر الشهر الذي الخ قد يقال هذا التعليل لو سلم يقتضى الابهام عند تعلقه بالغروب ايضا لعل المناسب لتعليل عدم الصحة بفساد المعنى ثم رابت قال الرشيدى قوله اذاخر الذي هو المقصد الخ قد يقال هذا يلزم ايضا على جعل اخر ظرفا لغروب بل يلزم عليه الفساد المار ايضا فتأمل اه (قوله يطلق على نصفه الاخر) قضيته انه لو حلف ليقضي حقه آخر الشهر لم يكن الحكم كذلك فلا يحث بتقدمه على الجزء الاخير منه بل يتقيد بكون الاداء في النصف الاخير كله والظاهر انه غير مراد فيحث بتقدمه على غروب شمس آخر يوم منه اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قول المتن ولا يتكلم في المعنى الا قوله او بعدنا ومع الى قول المتن او مضى بعد الغروب قدر امكانه الخ وكذا يحث لو مضى من الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا يتوقف على مضى من القضاء كما صرح به الماوردي فينبغي ان يعد المال ويطرصد ذلك الوقت فيقضيه فيه اه معنى وقوله فينبغي الخ قال ع ش بعد ذكر مثله عن المنهج مانصه وقضيته انه لو تمكن من اعداد المال قبل الوقت المحلوف عليه ولم يفعل حثت وقياسه انه اذا علم انه لا يصل لصاحب الحق الا بالذهاب من اول اليوم مثلا ولم يفعل الحث بفوات الوقت المحلوف على الاداء فيه وإن شرع في الذهاب لصاحب الحق عند وجود الوقت المذكور اه وقوله وقياسه الخ خلاف صريح قول الشارح كالتأخير والغنى لا يحمل حقه الخ وايضا ان الذهاب المذكور كالكيل من مقدمات القضاء والواجب عليه انما هو الاخذ فيها في ميقاته (قوله او الذي قبل المعين) كالو قال في رجب عند راس رمضان او اوله اه سم (قول المتن حثت) وانما يحث في التقديم بعد غروب الشمس ومضى من يمكنه فيه القضاء عادة اخذا بما تقدم في قوله ثم الاصح انما يحث الخ اه ع ش (قوله او بعدنا ومع الى) اي انوى بلفظ عندنا ومع معنى الى (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (قوله وبحث الاذرى اعتبار تواصل الخ) جزم به المعنى وعبارة النهاية لا الوجه كما بحثه الاذرى اعتبار الخ (قوله لا يحمل حقه الخ) ظاهر صنيعة انه من بحث الاذرى وليس بمراد عبارة النهاية نعم لو حمل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله لا بعدلية لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشك في الهلال اه (قوله ولا بالتأخير الخ) فلو شك في الهلال فاخر القضاء عن الليلة الاولى وبان كونها من الشهر لم يحث كما لمكره وانخلت البيمين كما قاله ابن المقرئ ولورأى الهلال بالنهار بعد الزوال فهو لليلة المستقبلة كما مر في باب الصيام فلو اخر القضاء الى الغروب لم يحث كما قاله الصيدلاني اه معنى (قوله او هلل) الى قوله اي ان اسمع في المعنى الا قوله محرما وقوله ورسوله (قوله هلل) اي بان قال لا اله الا الله اه ع ش (قوله اودعا) او كبر اه معنى (قوله بما لا يبطل) اي الدعاء بذلك (قوله

رمضان او اوله (قوله لم يحث بالتقديم) ظاهره القبول ظاهرا (قوله او لا يتكلم فنج او هلل او حداودعا بما لا يبطل الصلاة الخ) عبارة غير كالعباب حث بكل لفظ مبطل للصلاة وبه صرح القاضي ابو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قرأة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصد به القارىء التفهيم فقط او كان جنبا واطلق وقد يوجه به انه قرآن بذاته والقرينة انما تصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب

ولاشبهة لأعلى خطاب غير الله ورسوله (٥٠) (أو قرأ) ولو خارج الصلاة (فقرأنا) ولو جنباً (فلا حث) بخلاف ما عند ذلك فإنه يحث به

ولو جنباً) قضيته عدم الحث وإن لم يقصد القرآن بأن قصد الذكر أو اطلق ويمكن توجيهه بأنه وإن انتفى عنه كونه قرأاً لم ينف كونه ذكرًا أو هو لا يحث به اه عش (قوله بخلاف ما عند ذلك) عبارة غير كالعباب حث بكل لفظ مبطل للصلاة وقضيته الحث بما لو رد على المصلّي وقصد الرد فقط أو اطلق وفي شرح الروض وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبه صرح القاضي أبو الطيب فلو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجليل اه وظاهر عدم الحث بسماع قراءة القرآن وإن انصرف عن القرآنية بقرينة كان قصد القاري به التفهيم فقط أو كان جنباً واطلق وقد يوجه بأنه قرآن بذاته وقرينة انما انصرفه عن حكم القرآن وقد يجاب بأن انصرفه عن حكم القرآن يقتضي الحث لأنه لم يبق له حكم القرآن بل حكم كلام الادميين فليتامل اه سم (قوله لا انصرف الكلام الخ) لا يظهر هذا التعليل بالنسبة إلى قوله ورسوله (قوله عرفاً) أي عرف في الشرع اخذاً من قوله الاتي ويرداخ ويحتمل العرف العام اخذاً من قوله الاتي على ان العادة الخ (قوله ومن ثم الخ) في سبكه ما لا يخفى وحقه ان يقول وما ذكر ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم ومن ثم الخ (قوله خبر مسلم) وهو ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أسنى ورشيدى (قوله لكن نازع فيه) أي في كلام المصنف (قوله وقد علم الخ) فيه بحث اه سم (قوله من الخبر) أي خبر مسلم قال للعبد الذكرى اه رشيدى (قوله وكذا) إلى قوله بل لو قيل في المعنى (قوله وكذا نحو التوراة الخ) أي فلا يحث به أي إذا لم يتحقق تبدله أو لا فيحث بذلك اه عش (قوله ان قرأها الخ) أي التوراة أو الانجيل ونحوهما (قوله مثلاً) انظر ما فائدة مع قوله الاتي بل لو قيل الخ (قوله ولو من الصلاة) إلى قوله أو ليشين في النهاية الا قوله نعم إلى قوله ولو عرض (قوله ولو من الصلاة) أي لأن السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك انه لا بد من قصده بالسلام فلو قصد التحلل فقط أو اطلق لم يحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر اه معنى (قوله أو قال له قم الخ) عبارة الاسنى مع شرحه وان قال والله لا اكذبك فتتح عنى أو قم أو اخرج أو غيرها ولو متصلاً باليمين حث لأنه نكبه اه (قوله أو دق الخ) ببناء المفعول عليه أي الحلف ويجوز كونه ببناء الفاعل وضميره المستتر للحلف عليه (قوله من) بفتح الميم مقول فقال (قول المتن حث) ولو سبق لسانه بذلك لم يحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم قبول ذلك منه في الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه اه معنى (قوله وقضية اشترطهم الخ) فيه نظر حكماً واخذاً اه سم وسيأتى عن المعنى ما يؤيده (قوله ويظهر انه الخ) يتأمل الجمع بينه وبين ترجيح اعتبار الفهم في المسروع اه سيد عمر (قوله وانما يتجه في صم الخ) وقضيته انه لا فرق في ذلك بين طرو الصم عليه بعد الحلف وكونه كذلك وقته وان علم به اه عش (قوله ولو عرض الخ) عبارة المعنى واعتبر الماوردى والمغال المواجهة ايضاً فلو تكلف بكلام فيه تعريض له ولم يواجهه كما حاطط الم اقل لك كذا لم يحث والمراد بالكلم الذي يحث به اللفظ المركب ولو بالقوة كما بحثه الزركشى (تبيينه) لو كلفه وهو مجنون أو مغمى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والاحتشاش وان لم يفهمه كما نقله الأذرعى عن الماوردى ونقل عنه ايضاً انه لو كلفه وهو نائم بكلام يوقف مثله حث والافلاو انه لو كلفه وهو بعيد منه فان كان بحيث يسمع كلامه حث والافلا سم كلامه ام لا اه وقوله لو كلفه وهو مجنون الخ في الاسنى مثله (قوله كذا اطلقه الخ) يظهر انه راجع الى قوله ولو عرض الخ ايضاً (قوله فليحمل الخ) أي فيحث اذا أفهمه بذلك الكلام مقصوده كما باتى في الآية اما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق له به فلا وجه للحث به الا ان قصد مخاطبته به اه سم (قوله

أى ان أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره لانصراف الكلام عرفاً الى كلام الادميين في محاوراتهم ومن ثم لم تبطل الصلاة بذلك لأنه ليس من كلامهم كما صرح به خبر مسلم لكن نازع فيه جمع بان نحو التسبيح يصدق عليه كلام لغة وعرفاً وهو لم يخلف انه لا يكلم الناس بل ان لا يتكلم ويرد بان عرف الشرع مقدم وقد علم من الخبر أن هذا لا يسمى كلاماً عند الاطلاق على أن العادة المطردة أن الحالفين كذلك انما يريدون غير ما ذكر وكفى بذلك مرجحاً وكذا نحو التوراه والانجيل نعم يتجه أنه ان قرأها مثلاً كلها حث لتحقق أن فيها مبداً كثيراً بل لو قيل أن أكثرها ككلها لم يبعد (أو لا يكلمه فسلم عليه) ولو من صلاة كما مر أو قال له قم مثلاً أو دق عليه الباب فقال وقد علمه من (حث) ان سمعه وهل يشترط حينئذ فهمه لما سمعه ولو بوجه أو لا كل محتمل وقضية اشترطهم سمعه الاول ويظهر انه لو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض كلفظ كان كما لو سمعه نعم في

الذخائر كالحالية انه لا يحث بتكليمه الا صم وانما يتجه في صم يمنع السماع من اصله ولو عرض له كان خاطب جداراً فليحمل بحضرتة بكلام ليفهمه لم يحث وكذا لو ذكر كلاماً من غير خطاب أحده كذا أطلقه شارح ويرده ما يأتي من التفصيل في قراءة الآية

فليحمل هذا على ذلك (التفصيل الخ) يرجع إلى مسألة الجدار أيضا عبارة النهاية ولو عرض له كان خاطب جدار يحضرته بكلام يفهمه به أو ذكر كلاما من غير أن يخاطب أحدا به اتجه جريان ما ذكر من التفصيل في قراءة آية في ذلك اه (قول المتن أو غيرها) كدين ورأس اه معنى (قوله فلا حث عليه) إلى قوله بما يرد في المعنى (قوله إن كان الخ) أي الحائث اه معنى (قوله رباها) أي بكرها كلاما على حذف المضاف كما يفيد صنيع النهاية والمعنى (قوله حث به) أي قطعاه اه معنى (قوله لان المجاز تقبل إرادته الخ) قضيته أنه لا يحنث بالكلام بالقسم وقضية ما تقدم في أول فصل الحلف على السكني من أن اللفظ يحمل على حقيقة ويجازه المتعارف معا إذا أراد دخوله خلافه فيؤيد الحث ما قدمه من أنه لو حلف لا يدخل دار زيد وقال أردت مسكنه من الحث بما يسكنه وليس ملاكاه وبما يملكه ولم يسكنه حيث حلف بالطلاق اه ع ش أقول كلام المعنى كالصريح فينا رجوع من الحث بالكلام اللساني بل ما ادعاه من أن قضية ذلك القول عدم الحث بذلك غير مسلم (قوله وجعل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وإن كان آخرس الخ (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا الخ) كذا ذكره الرافعي وتعقب بما في فتاوى القاضي من أن الآخرس لو حلف لا يقر القرآن فقراه بالإشارة حث وبما في الطلاق من أنه لو علقه بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت واجيب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف بخلافه في مسئلتنا وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم ولا يتكلم بالإشارة حث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا كما هو ظاهر ثم هذا كله مما يصرح بان عقاد يمين الآخرس وأنه لا يشترط في الحائث النطق اه (قول المتن وإن قرأ آية أفهمه الخ) أي المحلوف على عدم كلامه نحو ادخلوها بسلام عند طرق المحلوف عليه الباب ومثل هذا ما لو فتح على إمامه أو سيج لسهو فيأتي فيه التفصيل المذكور وإن فرق بعضهم بان ذلك من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقر احث بما قرأ ولو بعض آية أو ليركن الصوم أو الحج أو الاعتكاف أو الصلاة حث بالشروع الصحيح في كل منها وإن فسد بعده لأنه يسمى صائما وحاجا ومعتكفا ومصليا بالشروع لا بالشروع الفاسد لأنه لم يأت بالمحلوف عليه لعدم انعقاد إلا في الحج فيحث به بصورة انعقاد الحج فاسدا أن يفسد عمرته ثم يدخل الحج عليها فانه يتعقد فاسدا أولا أصلي صلاة حث بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو من صلاة فاقد الطهورين ومن بوى إلا أن أراد صلاة مجزية فلا يحنث بصلاة فاقد الطهورين ونحوها مما يجب قضاءها عملا بنيتها ولا يحنث بسجود تلاوة وشكرو طواف لأنها لا تسمى صلاة قال الماوردي والقفال ولا يحنث بصلاة جنازة لأنها غير متبادرة عرفا وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحنث بصلاة ركعة واحدة وكلام الروياني يقتضي أنه لا يحنث بصلاة ركعتين فأكثر وهو الوجه كالو نذر أن يصلي صلاة أو لا أصلي خلف زيد فحضر الجمعة فوجده إماما ولم يتمكن من صلاة الجمعة غير هذه وجب عليه أن يصلي خلفه لأنه ملجأ إلى الصلاة بالأكرام الشرعي وهل يحنث أو لا والظاهر الأول كما يحثه

(قوله فليحمل الخ) أي فيحث إذا فهمه بذلك الكلام مقصوده كما يأتي في الآية أما لو لم يفهمه ذلك فهذا لا يتعلق به بوجه فلا وجه لاحتث به إلا أن قصد مخاطبته به وهل معنى الاطلاق هنا عدم قصد الافهام بعدة قصد مخاطبته وهل بقيد الاطلاق في الآية بما إذا قصد مخاطبته بها وقد يجاب عن التذريح المذكور بأنه إذا فهمه مقصوده فقد خاطبه فلا يصدق قوله بلا خطاب أحد حينئذ فليتلأمل (قوله) وجعلت نحو إشارة الآخرس في غير هذا كالعبارة للضرورة) قال في شرح الروض كذا ذكره الاصل وتعقب بما في فتاوى القاضي من أنه لو حلف الآخرس لا يقر القرآن فقراه بالإشارة حث وبما في الطلاق من أنه لو علق بمشيئة ناطق نفرس وأشار بالمشيئة طلقت واجيب عن الأول بان الآخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسئلتنا بعده وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة وإن كانت تؤدي باللفظ انتهى وقضية جوابه عن الأول أنه لو حلف الآخرس لا يتكلم فالتكلم بالإشارة حث لأنه إذا عدت الإشارة تكليما عدت كلاما أيضا

فليحمل هذا على ذلك
التفصيل كما هو واضح (ولو)
كاتبه أو راسله أو أشار إليه
يبد أو غيرها فلا حث
عليه وإن كان أصم أو
آخرس (في الجديد) لأن
هذه ليست بكلام عرفا
وإن كانت كلاما لغة
وبها جاء القرآن نعم إن
نوى شيئا منها حث به لأن
المجاز تقبل إرادته بالنية
وجعلت نحو إشارة
الآخرس في غير هذا
كالعبارة للضرورة (وإن
قرأ آية أفهمه بها مقصوده
وقصد قراءة) ولو مع
الافهام (لم يحنث) لأنه
لم يكلمه (ولا) بان قصد
الافهام وحده أو أطلقه
(حث) لأنه كله

ونازع البلقيني في حالة الاطلاق بما يرد به باحة القراءة حينئذ لا يجنب الدالة على أن ما تلفظ به كلام لا قرآن أو ليتبين على الله أفضل الشامل به إلا بالحمد لله حدايوافى نعمه ويكافى مزيدة لا ترفيه ولو قيل برب ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك لكان أقرب بل ينبغي ان يتعين لانه أبلغ معنى وصح به الخبر أو (٥٢) ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بر صلاة التشهد فقط واعترض بان وعلى

آل محمد مستأنف كما قاله الشافعي لئلا يلزم تفضيل ابراهيم على نبينا صلى الله عايها وسلم عملا بقضية التشبيه وحينئذ فلم يبق منها الا اللهم صل على محمد فكيف فضل الكيفية التي ذكرها الرافعي مع ان فيها التكرير الابدى بكما ذكرك الى آخره وجوابه ان هذا الاستئناف غير متعين في دفع ذلك اللازم لكثرة الاجوبة منه بغير ذلك كإسطفه في كتاب الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ووجه افضليتها انه صلى الله عليه وسلم عليها لهم وهو لا يختار لنفسه الا الافضل ولئن سلمنا ذلك الاستئناف فوجها ما مر ان افضليتها لا تتوقف على ذلك التشبيه بل وقوع الصلاة بعدها على الآل على وجه التشبيه فيه اعلى شرف له صلى الله عليه وسلم وان الخلق يعجزون عن تشبيه صلاته بصلاة مخلوق وان تعين الصلاة عليه موكل في كفيته وكتبتها الى ربه تعالى يختار له ما يشاء وانه ارشده الى تعليم امته صلاة لا تشابه صلاة احد وان الصلاة على آله

بعض المتأخرين كما لو حلف لا يصوم فادركه صان فانه يجب عليه الصوم ويحتمل ألا يؤم زيدا فصلى زيد خلفه ولم يشعر به لم يحتمل فان اشعر به وهو في فريضة وجب عليه إكمالها وهل يحتمل أو لا فيه ما مر اه معنى وقوله فروع إلى قوله وهو اوجه في الروض مع شرحه مثله وقوله فيه ما مر محل توقف إذ مضمون قواعدهم عدم الحنث لانه حلف على فعل نفسه ولم يوجد فليراجع (قوله) ونازع البلقيني في حالة الاطلاق واعتمد عدم الحنث اه معنى (قوله الدالة على ان ما تلفظ به الخ) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام اه سم ولعل لذلك أقر المصنف ما اعتمده البلقيني من عدم الحنث (قوله) أوليتين الخ) عبارة النهاية ولو حلف ليشين على الله باجل الشام واعظمه فطريق البر ان يقول سبحانه لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فلو قال احده بمجامع الحداد واجلها فانه يقول الحمد لله حدايوافى نعمه ويكافى مزيدة اه (قوله) اوليتين الخ) الى قوله فقط في النهاية (قوله) اوليتين الخ) ولو قيل له كلم زيد اليوم فقال والله لا كلمته انعدت على الا بد ما لم ينو اليوم فان كان في طلاق وقال اردت اليوم قبل في الحكم ايضا القرينة اه وفي الروض مثله إلا أنه أبطل لا كلمته بلايكلمه وقوله للقرينة عبارة شرح الروض لان ذكر اليوم في أسوال القرينة على ذلك اه (قوله) بان وعلى آل محمد) ادلى آخره (قوله) عملا الخ) علة للزوم التفضيل (قوله) بقضية التشبيه) اى من إلحاق الناقص بالكمال (قوله) فكيف فضل) اى لفظ اللهم صل على محمد الكيفية اى على الكيفية ولعل على سقطت من قلم الناسخ (قوله) الاول الزوم (قوله) ووجه افضليتها) اى صلاة التشهد (قوله) لهم) اى لصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله) فوجه ما مر) اى من البر بصلاة التشهد فقط (قوله) على ذلك التشبيه) اى تشبيه صلاته صلى الله عليه وسلم بصلاة ابراهيم (قوله) اعلى شرف الخ) خبر بل وقوع الصلاة الخ) (قوله) وان الخلق الخ) عطف على ان افضليتها الخ) (قوله) عن تشبيه صلاته) اى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بصلاة مخلوق اى على مخلوق (قوله) وانه) اى ربه تعالى (قوله) فيها) اى صلاة التشهد (قوله) لامر خارج هو الافراد) الانسب بما بعده ان يقول في الاقتصار عليها لاف ذاتها (قوله) واطلق) فان نوى نوعا من المال اختص به اه معنى (قوله) او عمم) اى في نية وإلا فالصيغة صيغة عموم بكل حال اه سم (قول المتن حنث بكل نوع الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو حلف أنه ليس له دين فيحتمل كل ما ذكر وانه لو حلف انه ليس عذره او ليس بيده مال لا يحتمل بدينه على غيره وإن كان حالا وسهل استيفاؤه من المدين ولا بما له لغائب وإن لم ينقطع خبره لانه ليس بيده الآن ولا عنده اه ع ش وقوله فيحتمل بكل كما هو ظاهر مرم هذا كله بما يصرح بان عقاديين الاخرس وانه لا يشترط في الحالف النطق (قوله) الدالة على ان ما تلفظ به كلام) فيه ان مجرد كونه كلاما لا يرد لان الحلف على التكليم لا الكلام (قوله) ايضا الدالة على انه ما تلفظ به كلام الخ) قضية ذلك الحنث في مسألة لا يتكلم السابقة بقراءة القرآن بلا قصد وهو محتمل وقد يفرق بان الجنابة قرينة صارقة عن القرآنية لعدم مناسبتها لها ويجاب بان ما هنا ايضا قرينة صارقة وهى وجود مخاطب له مقصود تمكين الاشارة اليه بالآية (قوله) او لا مال له حنث بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه ومدير ومعلق عتقه) قال في التنبيه وان حلف ماله رقيق او ماله عبد له مكاتب لم يحتمل في أظهر القولين ويحتمل في الآخر اه عبارة الروض او لا عبد له لم يحتمل بمكاتب اه (قوله) واطلق او عمم) اى في نفيه والا فالصيغة صيغة عموم بكل حال

لماذا شبهت الصلاة على ابراهيم وأبنائه الانبياء فكيف حال صلاته التي رضيها تعالى له وذلك يستلزم خروجها عن الحصر فان قلت ظاهر كلامهم هنا بركها وإن لم تقتنر بالسلام فينافى ما مر انه يكره افرادها عنه وإنما يتحتمج للسلام فيها لانه سبق في التشهد قلت نعم ظاهر كلامهم هنا ذلك ولا منافاة لانها من حيث ذاتها أفضل من غيرها والكراهة إنما هي لامر خارج هو الافراد نظير كراهة التور إذ المراد انه يكره الاقتصار عليها الا ذاتها (او لا مال له) واطلق او عمم (حنث بكل نوع) من انواع المال له (وإن قل)

ولولم يتمول كما اقتضاه
كلامهم هنا وفي الاقرار
خلافا للبقيني كالاذرعى
(حتى ثوب بدنه) لصدق
اسم المال به نعم لا بحث
بملكه لمنفعة لانها لا تسمى
مالا عند الاطلاق (ومدير)
له للمورثة إذا تأخر عتقه
(ومعلق عتقه بصفة)
وأمر ولد (وما وصى به)
لفهده لان الكل ملكه
(ودين حال) ولو على
معسر جاحد بلاينة قال
البقيني إلا ان مات لانه
صار في حكم العدم اه
وفيه نظر لاحتمال ان له
مالا باطنا او يظهره بعد
بنحو فسخ بيع وبفرض
عدمه هو باق له من حيث
أخذه لبدله من حسنات
المدين فالمتجه اطلاقهم
وكونه لا يسمى مالا الآن
ممنوع (وكذا مؤجل في
الاصح) لثبوته في الذمة
وصحة الاعتراض والبراء
عنه ولو وجوب الزكاة فيه
وأخذ منه البقيني أنه لا
حنت بدينه على مكانه أى
لانه لم يوجد فيه شيء من
هاتين علتين إذ ليس ثابتا
في الذمة

ما ذكر فيه وقفة ظاهرة فليراجع قوله ولولم يتمول) المعتمد انه لا بد في الحنت من كونه متمول مر اه
سم (قوله خلافا للبقيني الخ) حيث قيد به المتمول واستظهره الاذرعى وهو الظاهر مغنى ونهاية (قول
المتن حتى ثوب الخ) ثوب مجرور بحتى عطفا على المجرور قبله وشرط جمع من التحويين في عطفها على المجرور
اعادة عامل الجر عليه فينبغي ان يقول حتى ثوب اه مغنى (قوله لصدق اسم المال) الى قوله وفيه نظري
المغنى وإلى قوله بل ومنصوب في النهاية الاما سانه عليه (قوله لا بحث بملكه لمنفعة) أى بوصية او اجارة
ولا بموقوف عليه ولا باستحقاق قصاص فلو كان قد عني عن القصاص بمال حنت مغنى وروض وعبرة ع ش
أى وان جرت عادته باستغلالها بايجار او نحوه حيث لم يكن له منها مال متحصل بالفعل وقت الحلف ومثل
المنفعة الوظيفية والجماعية فلا بحث بها من حلف لا مال له وان كان اهلا لها لا تنفاه تسميتها مالا اه (قوله
للمورثة) كذا في اكثر نسخ النهاية وكتب عليه ع ش مانصه كذا في حج وفي نسخة او لمورثة إذا تأخر عتقه
خلافا لبعضهم اه وما في الاصل اظهر لانه إذا كان التدبير من مورثة يصدق على الوارث انه لا مال له اه
وعبرة المغنى امامد بر مورثة الذى تأخر عتقه المتعلق بصفة كدخول دارو الذى أوصى مورثة باعتاقه فلا
يبحث به لعدم ملكه اه (قوله إذا تأخر عتقه) بان علق على شيء آخر بعد الموت وفيه بحث لانه يملك له
إلى العتق وان منع من التصرف فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنت به فان كان هذا منقولا ولا فينبغي منعه
فليراجع ثم راي ان شيخنا الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنت كما في الموصى بعته فان الوارث حنت
به قبل عتقه اه سم وقوله لانه يملك له الخ تقدم عن ع ش خلافاً وعن المغنى الجزم بخلاف مانقله عن
شيخه الشهاب في المقيس والمقيس عليه معا وبخالفه ايضا في المقيس عليه مفهوم قول المصنف الآتى
وما وصى به (قوله ولو على معسر) ولولم يستقر كالاجرة قبل اقتضاء مدة الاجارة اه مغنى (قوله قال
البقيني إلا ان مات الخ) اقره أى البقيني الاسنى والمغنى وقال سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف ما قاله
البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب اه (قوله إلا ان مات) أى المعسرا اه مغنى (قوله فالمتجه
اطلاقهم) وهو الحنت بالدين ولو على ميت معسرا اه ع ش (قوله وكونه) أى الدين على ميت معسر (قوله
الآن) أى حين الحلف ويحتمل أن المغنى وكون الدين على معسر لا يسمى مالا حين الموت (قوله وأخذ منه)
أى من التعليل (قوله انه لا حنت الخ) اقره المغنى خلافاً للنهاية عبارة هو أخذ البقيني من ذلك عدم حنته
الخ وجزم به الشيخ في شرح منهجه مردود إذ لم يخرج عن كونه مالا ولا أثر هنا تعرضه للسقوط ولا لعدم
وجوب زكاته وعدم الاعتراض هنا لانه لا يمنع آخر لا لا تنفاه كون ذلك مالا اه (قوله من هاتين علتين) أى
الثبوت في الذمة وجوب الزكاة (قوله اذ ليس ثابتا في الذمة) وفي عدم ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقا

(قوله ولولم يتمول) المعتمد انه لا بد في الحنت من كونه متمولا مر (قوله خلافا للبقيني) المتجه ما قاله
البقيني شرح مر (قوله للمورثة إذا تأخر عتقه) فيه بحث لانه يملك له إلى العتق وان منع من التصرف
فيه بما يزيل الملك فالقياس الحنت به فان كان هذا منقولا ولا فينبغي منعه فليراجع ثم راي ان شيخنا
الشهاب الرملى كتب بخطه اعتماد الحنت كما في الموصى بعته فان الوارث يبحث به قبل عتقه (قوله إذا
تأخر عتقه) كان علق على شيء آخر بعد الموت (قوله قال البقيني إلا ان مات الخ) اعتمد شيخنا الشهاب
الرملى خلاف ما قاله البقيني هنا وفيما يأتى في دينه على المكاتب (قوله وأخذ منه البقيني انه لا حنت بدينه
على مكاتبه) اعتمد خلافاً شيخنا الشهاب الرملى وهو شامل لنجوم الكتابة وحينئذ يشكل قولهم لا حنت
بمكاتبه بانه لا كبير فائدة لننى الحنت بالمكاتب مع ان من لازم وجود نجوم الكتابة عليه وهى توجه الحنت
على هذا التقدير فلا فائدة مع ذلك معتدا بها القوم لا حنت بالمكاتب لان حاصل الامر حينئذ تحقق الحنت
ولا بد لكنه من حيث نجوم الكتابة لا من حيث نفس المكاتب إلا ان يجاب بتصوير المسئلة بما اذا كانت
النجوم دينار او منفعة مثلاً ووقع الحلف بعد توفيته الدينار فلا حنت حينئذ لان المنفعة لا حنت بها كما تقدم
وكذا المكاتب كما تقرر فليتأمل (اذ ليس ثابتا في الذمة) في نفي ثبوته في الذمة نظر اذ ليس متعلقا بالرقبة ولا

له دم صحة الاعتراض عنه ولا قدرة المكاتب على إسهاطه في شاء ولا زكاة فيه (لا مكاتبه) كتابه صحيحة (في الاصح) لانه لدم ملكه لمنافعه وارش
جنايته كالا جني عرفا فلا ينافي عدده الا في الغصب ونحوه وبهذا يعلم انه لا أثر له جزيه به الدين وكذا زوجة واختصاص بل ومغصوب لم
يقدر على نزع ولا على بيعه من قادر على نزع (هـ) وغائب انقطع خبره على الاوجه خلافا للانوار وفيه ريق بين المغصوب والمذكور وما في

ذمة المعسر بأن هذا لا
يتصور سقوطه بخلاف
المغصوب يتصور بأن يرد
غاصبه لقاض فيتلف عنده
من غير تقصير (او ليضربنه
قاله) انما يحصل (بما
يسمى ضربا) فلا يكفي
مجرد وضع اليد عليه (ولا
يشترط ايلام) لصدق
الاسم بدونه ووقع في
الروضة في الطلاق اشترطه
لكنه اشار هنا الى ضعفه
(ولا ان يقول) او ينوي
(ضربا شديدا) او موجعا
مثلا فيشترط حينئذ الايلام
عرفا وواضح انه يختلف
بالزمن وحال المضروب
(وليس وضع سوط عليه
وعض) وقرص (وختق)
بكسر النون (وتنف شعر
ضربا) لانه لا يسمى بذلك
عرفا (قل ولا لطم) لوجه
باطن الراحة مثلا
(وكرر) وهو الضرب
باليد مطبقة او الدفع ولو
بغير اليد كادل عليه كلام
اللقوين ورفس ولكم
وصفغ لانها لا تسمى ضربا
عادة والاصح ان جميعها
ضرب وانما تسماه عادة
ومثلها الرمي بنحو حجر
أصابه كما بحثه وأثبت به
ثم رأيت الخوارزمي جزم

بالرقبة ولا باعيان مال ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يريد بثبوتها في الذمة للمنفى لزومه اه سم
عبارة الرشدي يعني ليس مستقر الثبوت اذ هو معرض للسقوط وإلا فثوابت كالا يخفى اه (قوله) لعدم
صحة الاعتراض عنه قضيته ان الكلام في نجوم الكتابة وانه يحنث بغيرها ما على مكاتب من الدين قطعاه اه
عش (قوله) كتابه صحيحة (واما المكاتب كتابه فاسدة فيحنث به ولو حلف لا ملك له حنث بمغصوب منه وأبى
ومر هو ان لا زوجة إن لم يكن له نية والا فيعمل بنية ولا يزيت تنجس او نحوه لان الملك زال عنه بالتنجس
او حلف ان لا عبده لم يحنث بمكاتبه كتابه صحيحة تنزيلا للكتابة منزلة البيع اه معنى (قوله) انه لا اثر
لتنجيزه) اي فلا حنث به لانه لم يكن ماله حال الحلف اه عش (قوله) بل ومغصوب) عبارة المغني ولو كان له
مال غائب أو ضال أو مغصوب أو مسروق وانقطع خبره هل يحنث به أو لا وجهان أحدهما يحنث لان الاصل
بقاء الملك فيها والثاني لا يحنث لان بقاءها غير معلوم ولا يحنث بالشك قال شيخنا وهذا الوجه ويحنث
بمستولده لانه يملك منافعه وارش جنايته عليها اه واعتمد النية الوجه الاول وفاقا للانوار (قوله) فلا
يكفي) الى قوله ومثلها في المغني الالفظة مثلا الثانية وقوله ووقع الى المتن وقوله الى الدفع الى ورفس الى قوله
ونقله الامام في النهاية لا ذلك وقوله كما يحنث الى المتن (قول المتن ولا يشترط ايلام) بخلاف الحدود التعزير
لان المقصود منهما الزجر شيخ الاسلام ومغني (قوله) لصدق الاسم) اذ يقال ضربه فلم يؤلمه شيخ الاسلام
ومغني (قوله) اشترطه) اي الايلام (قوله) لكنه اشار هنا الى ضعفه) عبارة النهاية ولا ينافيه ما في الطلاق من
اشترطه لانه محمول على كونه بالقوة وما هنا من نفيه محمول على حصوله بالفعل اه قال الرشدي قوله بالقوة
الظاهر ان المراد بها ان يكون شديدا في نفسه لكن منع من الايلام مانع اذ الضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم
لا بالفعل ولا بالقوة اه (قوله) فيشترط حينئذ الايلام) ولو حلف ليضربنه علة فهل العبرة بحال الحالف
او المحلوف عليه او العرف فيه نظروا الظاهر الثالث لان الايمان بمنابها على العرف اه عش (قوله) الايلام
عرفا) اي شدة ايلامه كما يدل عليه عبارة القوت وهو الذي يظهر فيه النظر للعرف والا فلا ايلام انما يظهر
النظر فيه للواقع للعرف كالا يخفى اه رشدي عبارة المغني ولا يكفي الايلام وحده كوضع حجر ثقيل عليه قال
الامام ولا حديقته عنده فيتحصيل البر ولكن الرجوع الى ما يسمى شديدا وهذا يختلف لا محالة باختلاف
حال المضروب (تنبيه) يبر الحالف بضرب السكران والمغني عليه والمجنون لانهم محل للضرب لا يضرب
الميت لانه ليس محلا له (قوله) مثلا) راجع لوجه دون باطن الراحة فكان الاولى عدم الفصل بينهما وفي القاموس
لطمه اذ اضرب خده او صفحة جسده بالكف مفتوحة اه (قول المتن وكرر) عبارة المختار وكرر ضربه
ودفعه وقيل ضربه بجمع يده على ذقنه وبابه ودعا اه عش (قوله) ورفس ولكم وصفغ) الاول الضرب
بالرجل والثاني الضرب باليد بمجموعة الثالث ضرب القفا بجمع كف كذا في القاموس (قوله) ومثلها الرمي
أي فيحنث به من حلف لا يضرب اه عش (قول المتن أو خشبة) ومن الحشب الاقلام ونحوها من اعداد
الحطب والجريد يطلق الحشب عليها اولى من اطلاقه على الشاربخ اه عش (قوله) من السياط) الى
المتن في المغني (قول المتن بعثكال) بكسر العين وبالمثلية اي عرجون وقوله شمر اخ بكسر اوله بخطه وقوله ان

باعيان ماله ولا يتصور دين خال عن هذه الامور إلا ان يراد بثبوتها في الذمة للمنفى لزومه (خلافا للانوار)
كتب عليه مر (قوله) لكنه اشار هنا الى ضعفه) إلا ان يحمل على ما بالقوة مر (قوله) ورفس ولكم وصفغ)
لو ادعى الحالف بالطلاق انه اراد نوعا من هذه الانواع كالضرب بالعصا دون الرفس والصفغ (قوله)

به واعتمده الاذرعى وقد صرح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمي الرجم في قصة ما عزره بعد هربه وادراكهم
له ضربا مع تسمية جابر له رجما (او ليضربنه مائة سوط او خشبة فسد مائة) من السياط في الاولى ومن الحشب في الثانية ولا يقوم احدهما
مقام الاخر (وضربه بها ضربة او) ضربه (بعشكال) وهو الضغث في الاية (عليه مائة شمر اخ بران علم اصابه الكل او) علم (تراكم
بعض) منها (على بعض فوصله) بسبب هذا التراكم (الم الكل) عبارة الروضة نقل الكل قبل وهي أحسن لما مر أنه لا يشترط الايلام

ورد بان ذكر العدد قرينة ظاهرة على الايلام فهو كونه ضرر باشد يد او صريح كلامه اجزاءه بكل في قوله مائة مائة وسط وهو ما قاله كثيرون
وصوبه الاسنوى لكن المعتبر ما صحه في الروضة واصلها انه لا يكتفي لانه اخشاب (٥٥) لاسياط ولا من جنسها ونقله الامام عن قطع

الجاهير وقولهم لانه اخشاب
يرد على من نازع في اجزائه
عن مائة خشبة بانه لا يسمى
خشبا (قلت ولو شك) أي
تردد باستواء او مع ترجيح
الاصابة لامع ترجيح عدمها
كما يحتمل الاسنوى اخذ من
كلامهم (في اصابة الجميع
بر على النص والله اعلم) اذ
الظاهر الاصابة وفارق مالم
مات المعاق بمشيئته وشك في
صدورها منه فانه كتحقق
العدم على مامر فيه في
الطلاق بان الضرب سبب
ظاهر في الانكياس
والاصابة ولامارة ثم على
وجود المشيئة قال لا عن
البغوى ولو قال ان ضربتك
فانت طالق فقد ضرب
غيرها فاصابها طلقت ولا
يقبل قوله وبمحتمل قبوله
اه وقول الانوار هو ضرب
لها لكن لا يثبت للخطا
كالمكره والناسي يحتمل
على انه لا حنث باطنا عند
قصده غيرهما فلا ينافي كلام
البغوى لانه بالنسبة للظاهر
وعليه يحتمل قول غيره
لا يقبل قوله لم اقصدها الا
بينة لان الضرب محقق
والدفع مشكوك فيه وقوله
الا بينة لا يلائم ما قبله
فليحمل على ان المراد الا
بينة بقرينة على انه لم يقصدها
(أو ليضربه مائة مرة) أو
ضربة (لم يبر بهذا) أي

علم اصابة الكل بان عاين اصابة كل من الشمار يخ بان بسطها واحدا بعد واحد كالحصير وقوله فوصله ألم
الكل أي نقله ايضا فانه يبر ايضا وان حال ثوب او غيره مما لا يمنع أثر البشرة بالضرب اهمغنى (قوله بان ذكر
العدد) أي بقوله مائة اه سم (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام بكل واحدة أو يكتفي حصوله
بالجموع وينبغي الثاني اه سم (قوله فهو كقوله ضرر بالخط) والوجه الاخذ باطلاقهم في عدم اشتراط
الايلام بالفعل وان ذكر العدد نهاية (قول و صريح كلامه الخ) واقضى كلامه ايضا ان تراكم بعضها على
بعض مع الشد كيف كان يحصل به ألم الثقل ولكن صوره الشيخ ابو حامد والموردى وغيرهما بان تكون
مشدودة الاسفل لمحاولة الاعلى واستحسن اه مغنى (قوله لكن المتمد الخ) كذا في المغنى (قوله انه
لا يكتفي الخ) وانما يبر بسياط بمجودة بشرط تلبيه اصابتها بدنه على مامر اه مغنى (قوله لانه) أي
العشكال (قوله ولا من جنسها) أي السياط فانها سبور متخذة من الجلد اه عرش (قوله في اجزائه)
أي العشكال (قوله أي تردد) إلى قوله قال في المغنى وكذا في النهاية الا قوله لامع ترجيح إلى المتن (قوله لامع
ترجيح عدمها الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارته فلو ترجيح عدم اصابة الكل بربا خلافا للاسنوى
في المهمات احالة على السبب الظاهر مع اعتضاد بان الاصل برامة الذمة من الكفارة اه أي حيث كان
الحاف بالله وبان الاصل عدم الطلاق فيم لو كان الحاف به عرش (قول المتن في اصابة الجميع) أي اصابة
ثقل الجميع والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح اه سم (قول المتن بر
على النص) لكن الورع ان يكفر عن يمينه لاحتمال تخلف بعضها مغنى وروضر (قوله وفارق مالمات الخ)
عبارة الاسنوى والمغنى وفروقا بينه وبين مالم وحلف ليدخلن اليوم الا ان يشاء زيد فلم يدخل ومات زيد ولم تعلم
مشيئته حيث يحنث بان الضرب الخ (قوله فانه كتحقق عدم) أي فيحنث من قال انت طالق الا ان يشاء
زيد ولا يحنث من قال انت طالق ان شاء اه عرش (قوله ولا اماراة الخ) عبارة النهاية والمغنى والمشية
لامارة عليها ثم الاصل عدمها اه (قوله ولا يقبل قوله) أي لم اقصدها بالنسبة للظاهر (قوله يحمل الخ)
خبر وقول الانوار (قوله عند قصده) أي غيرها (قوله فلا ينافي) أي قول الانوار (قوله وعليه) أي الظاهر
(قوله وقوله) أي غير الانوار (قوله لا يلائم الخ) كان وجهه ان البينة لا تطالع على عدم القصد اه سم
(قوله او ضربه) إلى قول المتن والافا فرك في المغنى وإلى قول الشارح ولو تعوض في النهاية الا قوله مطلقا
(قوله والوجه انه لا يشترط هاتوا اليها) أي فيكتفي فيما لو قال اضربه مائة خشبة او مائة مرة ان يضربه
بشماره لصدق اسم الخشبة عليه اه عرش (قوله واشترط ذلك) أي التو إلى (قوله في الحد الخ) متعلق
باشترط ذلك وقوله لان الخ خبره (قوله بان يعلم الخ) هذا تفسير لنفس التخلية أي والتخلية ان يعلم به
ويقدر على منعه أي ولم يمنعه اه رشيدى (قوله ويقدر على منعه) أي ولو بالتوجه إليه حيث بلغه انه

ورد بان ذكر العدد) أي لقوله مائة (قوله على الايلام) هل يشترط الايلام لكل واحدة أو يكتفي حصوله
بالجموع وينبغي الثاني (قوله كما يحتمل الاسنوى الخ) منع ما يحتمل الاسنوى احالة على السبب الظاهر مع
اعتضاده بان الاصل برامة الذمة من الكفارة اه سم (قوله أي المصنف في اصابة الجميع) أي اصابة ثقل الجميع
والافا تراكم كاف وحيلولة بعضها بين البدن والبعض الاخر لا يقدح (قوله اذ الظاهر) فيه شيء مع باستواء
ثم راي المشطوب (قوله على مامر فيه الطلاق) قال هناك قبل فصل شك في طلاق استدلالا على شيء فهو
كانت طالق الا ان يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته أي فانه يقع الطلاق اه وينبأها مشه تصريح المذون بذلك
ونقلناه فيه عن الروض وشرحه ما حاصله عدم الحنث بذلك في الطلاق والحنث في الايمان مع الفرق فراجع
فانظر مع ذكر هذه الحوالة الا ان يكون ذكر ذلك في محل آخر (قوله الا بينة لا يلائم الخ) كان وجهه ان

المشدودة أو العشكال لانه جعل العدد مقصودا والوجه انه لا يشترط هاتوا اليها واشترط ذلك كالا يلام في الحدود التعزير لان القصد بهما
الزجر والتسكير (أو لا) اخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه أولا (افارقك حتى استوفى حتى)

منك (فرب) يعني ففارقة المحلوف عليه ولو بغير هرب كما يعلم عما يأتي (ولم يمكنه اتباعه لم يحنت) بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه فانه يحنت (قلت الصحيح لا يحنت إذا أمكنه اتباعه والله اعلم) لانه إنما حلف على فعل نفسه فلم يحنت بفعل الغريم سواء أمكنه اتباعه ام لا وفارق مفارقة احد الباقين الاخر في المجلس وامكنه اتباعه (٥٦) فانه يتقطع خيارهما بان التفرق يتعلق بهما ثم لا هنا ومن ثم لو فارقة هنا باذن لم يحنت

أيضا ولو أراد بالمفارقة ما يعمها حنت ولو حلف لا يطلق غريمه فهل هو كلا فارقة او كلا اخلي سبيله حتى يحنت باذنه في المفارقة وبعدم اتباعه المقدور عليه اذا هرب جزم بعضهم بالثاني وفيه نظر في مسألة الحرب لان المتبادر لا يباشر اطلاقه وبالاذن باشره بخلاف عدم اتباعه اذا هرب (وان فارقة) الحالف بما يقطع خيار المجلس ولو بمشي بعد وقوف الغريم يختار اذا كرا (او وقت) الحالف (حتى ذهب المحلوف عليه وكانا ماشين) حنت لان المفارقة حيث منسوبة للحالف حتى في الثانية لانه الذي احداثها بوقوفه اما اذا كانا ساكنين فابتدأ الغريم بالمشي فلا حنت مطلقا كما مر (او ابراه) حنت لانه فوت البر باختياره (او احتال) به (على غريم) لغريمه أو أحاله به على غريمه (ثم فارقة) او حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أحاله به أو عوضه عنه حنت لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان اشبهت نعم ان نوى انه لا يفارقة وذمته مشغولة بمحقه لم يحنت كما لو نوى بالاعطاء أو الابقاء

يريد الفعل ولو بعدت المسافة اه ع ش عبارة الرشيدى أى بخلاف ما إذا لم يقدر وانظر هل الحكم كذلك وإن كان عند الحلف عالما بأنه لا يقدر على منعه كالسلطان او هو من التعليق بالمستحيل عادة اه (قوله منك) انظر هل للتقييد بفائدة فيما يأتي اه رشيدى اقول ياتى عن المغنى والروض مع شرحه فائدة وتحرزه (قوله حتى استوفى حتى) ولو قال لا افارقك حتى تقضى حقى فذم له دراهم مقاصيص هل يبر بذلك ام لا فيه نظر والظاهر الثانى لانها دون حقه لنقص قيمتها وزنها عن قيمة الجيدة ووزنها وان راجت اه ع ش (قوله بما ياتى) أى فى قوله ما إذا كانا ساكنين الخ (قول المتن ولم يمكنه اتباعه) لمرض او غيره اه معنى (قوله بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه) أى ولم يتبعه وان اذن له اه (قوله لاهنا) أى فانه يتعلق بفعل الحالف فقط (قوله لم يحنت ايضا) كذا فى المغنى (قوله ما يعمها) أى فعل نفسه وفعل غريمه (قوله حنت) أى بمفارقة المحلوف عليه إذا أمكن الحالف اتباعه ولم يتبعه (قوله فهل هو كلا فارقة) أى حتى لا يحنت باذن الحالف لمدنيته في المفارقة وبعدم اتباعه المقدور عليه إذا هرب (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه فيما سوى مسألة الحرب الثانى وفيها عدم الحنت لان المتبادر الخ (قوله بالثاني) أى الحنت فى المستثنين (قوله الحالف) إلى قوله وقبل فى المغنى لا قوله او عوضه عنه وقوله مطلقا كما مر (قوله ذا كرا) أى اليمين (قوله ساكنين) أى واقفين اه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء اذنه فى المشى ام لا (قوله كما مر) أى فى شرح قلت الخ (قوله به) أى بحقه (قول المتن ثم فارقة) قضيته انه لا حنت بمجرد الابراء والحوالة وصرح فى شرح الروض بخلافه فى الاول ولعل الثانى كذلك اه سم اقول صنيع المنهج حيث أسقطه قول المنهاج ثم فارقة كالصريح فى ذلك (قوله او حلف ليعطينه) او ليوفيه كما يفيد قوله الاق أو الايداء (قوله نعم ان نوى الخ) راجع لمسئلة الابراء وما بعدها إلى او حلف ليعطينه الخ وقوله كما لو نوى الخ راجع الى هذه أى مسألة الاعطاء (قوله وقبل فى ذلك ظاهر الخ) ظاهره ولو فى الحلف بالطلاق اه سم (قوله ولو تعوض الخ) أى او ابراه او أحاله كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ان التعويض) الاولى التعويض (قوله حنت كما مر) خلافا للنهية عبارة ته عدم اتجه عدم حنته لانه جاهل اه أى يكون ذلك غير مانع من الحنت وينشأ منه ان المفارقة الان غير محلوف على عدمها فهو جاهل بالمحلوف عليه لا بالحكم ويؤخذ من عدم الحنت بما ذكر للجهل عدمه فيما لو حلف بالطلاق لا يفعل كذا افعال له غيره الا ان شاء الله وظن صحة المشيئة لجهله ايضا بالمحلوف عليه اه ع ش عبارة سم قوله حنت فيه نظر ثم راي بعض من شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحنت لانه جاهل وينبغى ان يجرى ذلك فى قوله وكان بعضهم الخ الاق فى شرح وفى غيره القولان اه (قول المتن او افلس) أى ظهر ان غريمه مفلس وقوله ليوسر وفى المحرر الى ان يوسر اه معنى (قوله لوجود المفارقة) الى قوله وانما اثر فى النهاية والمعنى (قوله لوجود المفارقة الخ) ظاهره وان كان حال الحلف يظن ان له مالا يوفى منه دينه وتبين خلافه وان لا فرق بين طرو الفلس بعد حلفه وتبين انه كذلك قبله وفى حج ما يفيد ذلك واطال فليراجع اه ع ش وقوله وفى حج الخ فيه نظر ظاهر كما يظهر بتأمل كلام الشارح بل قوله الاق وان من ذلك ما لو حلف الخ صريح فى خلاف قوله ظاهره وان كان الخ (قوله كما لو قال لا اصلى الفرض الخ) لا يخفى

البيتة لا تطلع على عدم القصد (قوله ومن ثم لو فارقة هنا باذن لم يحنت) عبارة الروض وان فارقة الغريم فلا حنت وان اذن له اه (قوله او ابراه حنت) قال فى شرح الروض وان لم يفارقة اه (قوله أى المصنف ثم فارقة) قضيته انه لا حنت بمجرد الابراء والحوالة وصرح فى شرح الارشاد بخلافه فى الاول ولعل الثانى مثله (قوله وقبل فى ذلك ظاهر او باطنا) ظاهره ولو فى الحلف بالطلاق وقوله حنت فيه نظر ثم راي بعض من

الفرق

براءة ذمته من حقه وقبل فى ذلك ظاهر او باطنا على المعتمد

ولو تعوض او ضمنه له ضامن ثم فارق لظنه ان التعويض والضمان كاف حنت لما مر فى الطلاق ان جهله بالحكم لا يعذر به (او افلس ففارقة ليوسر حنت) لوجود المفارقة منه وان لزمته كما لو قال لا اصلى الفرض فصلا فانه يحنت نعم لو الزمه الحاكم بمفارقته

لم يحث كالمكره وإنما العذر في نحو لا أسكن فكث لنحو مرض لان الحث فيها باستدامة الفعل لا بانشائه وهي اضعف فتاثر به بخلاف ما هنا والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية أو أتى بما يعبرها قاصدا دخولها أو قامت قرينة عليه حث بها وإلا فلا كما مر في مجت الإكراه في الطلاق وان من ذلك ما لو حلف لا يفارقه ظانا يساره فإن أعساره فلا يحث بمفارقة لكن (٥٧) ظاهر المتن ينافي هذه إلا ان يجاب

بأن قرينة المشاحة والخصومة الحاملة على إطلاق اليمين ظاهرة في ارادته حالة اليسر والعسر ومن ظن يساره حالة الحلف لا قرينة على شمول كلامه للمعصية وان سبقت خصومة لان الظن أقوى فلم يحث بالمفارقة الواجبة وأما قول الزركشي فن ابتلع خطا لا لاثم أصبح صائما ولم يحد من يزعه منه كرها أو غفلة ولا حاكم يجبره على نزعه حتى لا يفطر لو قيل لا يفطر بزعه هو له لم يبعد تنزيلا لاجاب الشرع منزلة الاكراه كالأول حلف ليطأن زوجته فوجدها حائضا فردود لتعاطيه المفطر باختباره فالقياس انه يزعه ويفطر كريض خشي على نفسه الهلاك ان لم يفطر فيلزمه تعاطي المفطر ويفطر به وليس هذان كما نحن فيه لان مدار الايمان على الالفاظ والوضع الشرعي أو العرفي له فيها مدخل بالتخصيص تارة والتعميم أخرى فلذا فرقوا فيها بين المعصية وغير ها غلى التفصيل الذي ذكرناه والحاصل ان الاكراه الشرعي كالخسي هنا لاثم فتامله (فرع)

الفرق بأنه في هذه آثم بالحلف إلا ان تكون مستلنا كذلك بان تصور بأنه عالم بأعساره عند الحلف فليراجع اه رشدي وياقي في قول الشارح إلا ان يجاب الخ تصور اخر (قوله لم يحث الخ) (تنبيه) لو استوفى من وكيل غير يمينه او من متبرع به وفارقه حث ان كان قال منك وإلا فلا حث فان قال لا تفارقتي حتى استوفى منك حتى أو حتى توفي حتى ففارقة الغريم عالم مختار احث الحالف وان لم يخترفارقة لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان نسي الغريم الحلف أو أكرهه على المفارقة ففارق فلا حث ان كان بمن يبالى بتعليقه كظهيره في الطلاق نبه على ذلك الاستوى ولو فر الحالف منه لم يحث وان امكنه متابعته لان اليمين على فعله فان قال لا تفترقي حتى استوفى منك حتى حث بمفارقة احدهما الآخر عالم مختار او كذا ان قال لا افترقنا حتى استوفى حتى منك لصدق الا فراق بذلك فان فارقة ناسيا او مكرها لم يحث مغنى وروض مع شرحه (قوله فيها) أى مسألة لا أسكن فكث الخ (قوله به) أى بالعذر (قوله بفعل المعصية) كلالزمته هنا مع الاعسار اه سم (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذا لم يرد ما ذكر اه سم (قوله حث بها) أى هذه اليمين أى بترك المعصية فيها (قوله وإلا) أى بان أنتنى كل من القصد والقرينة (قوله وان من ذلك) أى من وإلا فلا وقوله ما لو حلف أى أو اطلق (قوله هذه) أى مسألة ما لو حلف لا يفارقه ظانا الخ أى عدم الحث فيها (قوله في ارادته) أى عدم المفارقة (قوله ومن ظن الخ) عطف على قوله قرينة المشاحة الخ (قوله وأما قول الزركشي الخ) جواب سؤال منشؤه قول المصنف أو افلس الخ أو تعليل الشارح له بقوله لوجود المفارقة الخ (قوله لو قيل الخ) مقول الزركشي (قوله فردود) جواب اما (قوله لتعاطيه المفطر) وهو النزاع (قوله وليس هذان) أى مستلنا الخط والمريض وقوله كما نحن فيه أى مسألة الافلاس إذا ظن يسار الغريم وإلا فلا فرق بينها وبين هذين (قوله هنا) أى في اليمين على غير المعصية لاثم أى في الصيام (قوله فرع سئل عمالو حلف الخ) (فرع) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان وهذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر رمضان أو في هذه السنة يحث بالبعض ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إلى الغروب إذا كان قاعدا أو بأحدائه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد التني في معنى مصدر منكر في حيز التني كذا اتفق به مر تبعا لايه في نظيره وهو موافق لما افتى به الشارح في الفرع المذكور اه سم وقوله وهو موافق الخ لعله راجع لقوله أو بأحدائه الخ فقط وإلا وما ذكره قبله من الفرق بين شهر رمضان الخ وفي شهر رمضان الخ إنما موافق افتاء البعض دون ما افتى به الشارح (قوله حيث لانية) أى بخلاف ما إذا اراد انه لا يرافقه في جميع الطرق فلا يحث بذلك (قوله دين) مفهومه انه لا يقبل منه ذلك ظاهرا

شرح بعده اقتصر على بحث عدم الحث لانه جاهل وينبغي أن يجري ذلك فيما سياتى في الصفحة في قوله لو كان بعضهم الخ (قوله والحاصل ان من خص يمينه بفعل المعصية) كلالزمته هنا مع الاعسار (قوله او قامت قرينة الخ) كالخصام هنا قضية الاستدلال بالقرينة عدم الحث باطنا إذا لم يرد ما ذكر (قوله فرع سئل عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فرافقه في بعض الطريق) (فرع) حلف لا أسكن في هذا المكان شهر رمضان وهذه السنة لم يحث بالسكنى بعض الشهر أو السنة بخلاف في شهر رمضان أو في هذه السنة يحث بالبعض ولو قال لا أقعد في هذا المكان إلى الغروب حث باستدامة القعود إذا كان قاعدا أو بأحدائه وان قام قبل الغروب لان الفعل بعد التني في معنى مصدر منكر في حيز التني كذا اتفق به مر تبعا لايه في نظيره وهو

(٨ - شرواني وابن قاسم - عاشر) سئل عمالو حلف لا يرافقه من مكة إلى مصر فرافقه في بعض الطريق

فهل يحث واجبت الظاهر انه يحث حيث لانية لان المتبادر من هذه الصيغة ما اقتضاه وضعها اللغوي اذا الفعل في حد التني كالنكرة في حيزه من عدم وجود المرافقة في جزء من اجزاء تلك الطريق وزعم ان مؤداه اننا لاستغرق الطريق كلها بالاجتماع ليس في محله كاهو واضح وعمالو حلف لا يكلمه مدة عمره فاجبت بانه ان اراد مدة معلومة دين والاقتضى ذلك استغراق المدة من انتهاء الحلف الى الموت فتى كليه

في هذه المدة حثت وأما إفتاء بعضهم بأنه إن أراد في مدة عمره حثت بالكلام في أي وقت وإلا لم يحث إلا بالجميع فليس في محله فاحذره فإنه لا حاصل له وبتسليم أن له حاصله فهو سفساف لا يعول عليه (وإن استوفى وفارقه فوجدته) أي ما أخذه منه (ناقضا) نظرا (إن كان جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحث) لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء (٥٨) وقيدته ابن الرفعة نقلا عن الماوردي بما إذا قل التفاوت بحيث يتسامح به أي عرفا نظير ما

مرفى الوكالة فيها يظهر على أن ذلك إن تنازع في التقييد من أصله يمنع أن ذلك لا يمنع الاستيفاء (والا) يكن جنس حقه كان كان دراهم فخرج الماخوذ مغشوشا (حسب عالم) بذلك عند المفارقة لأنه فارقه قبل الاستيفاء (وفي غيره) وهو الجاهل به حيث (القولان) في حث الجاهل أظهرهما لا حث وكان بعضهم أخذ من هذا إفتاء فيمن حلف ليعطينه دينه فاعطاه بعضه وعوضه عن بعضه بأن الدائن أن خفي عليه ذلك لجهله به بنحو قرب إسلامه لم يحث وقد تعذر الحث اه وليس في محله لأن ما في المتن في جهل المحلوف عليه وهذا في جهل حكمه وقد مر مبسوطا في الطلاق أنه ليس بعذر مع الفرق بين الجهلين ولو حلف ليعطينه فلا نأدينه يوم كذا فأعسر ذلك اليوم لم يحث كما أفتى به كثيرون من المتأخرين وكلامهما ناطق بذلك في فروع كثيرة منها ما مرفى لا آكلن ذا الطعام غدا وما يأتي من قول المتن في القاضى والأفكره ويؤخذ

اه ع ش (قوله في هذه المدة) أي في بعضها (قوله أن أراد في مدة عمره) أي في جزء منها وقوله والأي بان أراد في كل جزء منها وهذا المعنى هو المراد بقول الشارح وبتسليم أن له حاصله لكن في دعوى كونه سفسافا وتوهمنا نظرا (قوله فانه لا حاصل له) كان وجهه أن تقديره في لازم له لأنه ظرف والاحتمال القائل بعدم تقديرها لا يعقل اه سيد عمر (قوله أي ما أخذه) إلى قوله وكان بعضهم في النهاية والمعنى (قول المتن ناقصا) أي ناقص القيمة إذ لا يصدق على ناقص الوزن والعدد أو السكيل أنه استوفى حقه اه ع ش (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية وتقييد ابن الرفعة تبع الخ فيه نظر لأن ذلك لا يمنع الاستيفاء اه وعبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الأرض قليلا يتسامح بمثله أو كثيرا وهو كذلك وإن قيدته في الكفاية بالأول اه (قوله في التقييد) أي بالقليل من أصله أي بقطع النظر عن قيد الحثية (قوله يمنع أن ذلك) أي التفاوت المذكور مطلقا وإن كان كثيرا اه رشيدى (قوله كان كان دراهم) أي خالصة اه معنى (قوله مغشوشا) أي أو نحاسا نهاية ومعنى (قول المتن للقولان) التعريف فيه لله المذهب المذكور في باب الطلاق فقوله ابن شهية ولا بعد التقدم يحيل عليه ممنوع اه معنى (قوله فيمن حلف ليعطينه الخ) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدائن بدليل قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ اه سم (قوله ليعطينه دينه) أي في يوم كذا مثلا (قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ) أي فظن كفاية ذلك اه سم أي في السلامة عن الحث (قوله وقد تعذر الحث) هذه الجملة الحالية في قوة التعليل لعدم الحث فكانه قال لجهله الاعطاء المحلوف عليه (قوله وليس في محله) فيه نظر وقوله وهذا في جهل حكمه الخ هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد إعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه اه سم (قوله ولو حلف ليعطينه الخ) وإن حلف الغريم فقال والله لا أؤفك حقه فسلمه له مكرها أو ناسيا لم يحث أو لا استوفيت حقه منى فأخذه مكرها أو ناسيا لم يحث بخلاف ما إذا أخذه عالما مختارا وإن كان المعطى مكرها أو ناسيا معنى وروض مع شرحه (قوله لم يحث) ظاهر إطلاقه وإن كان معسرا حال الحلف ولم يرج الأيسار بسبب ظاهر (قوله في القاضى) أي فيما لو حلف لا أرى منكرا إلا رفعه إلى القاضى وقوله والأفكره مقول القول ولكن صوابه والأفكره مكره بزيادة الكاف (قوله أن حاضرت الخ) مقول القول وقوله أن محل عدم الحث الخ نائب فاعل يؤخذ (قوله في مسئلتنا) أي قوله ولو حلف ليعطينه فلا ديننا الخ (قوله لا يقدر) خبر أن (قوله من أول المدة) إلى قوله والأولى الآخر من أول اليوم الذي حلف عليه الخ (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان اه سم وفيه توقف لما قدمنا من المعنى قيل قول المصنف وإن شرع في السكيل الخ مانصه وكذا أي يحث لو مضى زمن الشروع ولم يشرع مع الامكان ولا

موافقا لما أفتى به الشارح في الفرع المذكور (قوله لأن الرداء لا يمنع الاستيفاء وقيدته ابن الرفعة الخ) عبارة الروض فإن استوفى ثم وجدته معييا لم يحث قال في شرحه نعم إن كان الأرض كثيرا لا يتسامح بمثله حثت قاله الماوردي وتبعه ابن الرفعة قال الماوردي فإن قيل نقصان الحق موجب للحنث فيما قل وكثير فملا كان نقصان الأرض كذلك قلنا لا لأن نقصان الحق محقق ونقصان الأرض مظنون اه (قوله فيمن حلف ليعطينه دينه) الخالف الدائن وفاعل ليعطينه المديون ومفعوله الدين بدليل قوله بأن الدائن أن خفي عليه الخ (قوله بأن الدائن أن خفي عليه) أي فظن كفاية ذلك (قوله وليس في محله) فيه نظر (قوله وهذا في جهل حكمه) هذا الجهل يتضمن ظن أن من أفراد إعطاء الدين التعويض عنه فهو متضمن للجهل بالمحلوف عليه (قوله قبلها) ينبغي أو فيها قبل الامكان ولا يكلف إعطاء وكيله أو القاضى بل لا عبرة بإعطائها ولا يكون

يتوقف

من تقييدهم الحث في هذه المسائل بما إذا تمكن ومن قول الكافي في أن لم تقل الظهر اليوم إن حاضرت

بعد مضى إمكان صلاتها حثت والأفلا أن محل عدم الحث في مسئلتنا أن لا يقدر على الوفاء بوجه من الوجوه من أول المدة التي حلف عليها إلى آخرها كالיום في مسئلتنا والأوجه فيما لو سافر الدائن قبلها وقد قال لأقضيته أو لأقضيته فلا نأدم الحث لفوات البر بغير اختيار

ولا يكاف إعطاء وكيله أو القاضي لانه مجاز فلا يحمل الحالف عليه من غير قرينة ثم رأيت الجلال البلقيني رجع ذلك أيضا ولا ينافي ذلك ما في التوسط عن فتاوى ابن الزري قال إن جاء حادى عشر شهر وما وفينك أو لا تضيك إلى الحادى عشر فساقر الدائن قبله فان قصدكوه لا تنهائ الغاية وتمكن من الايفاء قبله حنث وإن جمعه يعنى الحادى عشر ظرفا للايفاء فساقر قبله فيه خلاف مشهور أى والأصح منه لاحث وإن أطلق فالاولى أن يرجع اه والذي يتجه ما يتبادر من اللفظ أن المدة كلها من حين الحلف (٥٩) إلى تمام الحادى عشر ظرف للايفاء

المحلف عليه فاذا سافر بعد التحلف من الايفاء حنث الحالف مطلقا ما لم يقل اردت ان الحادى عشر هو الظرف للاستيفاء فيصدق بيمينته لاحتماله وهذا يعلم وجه عدم المنسافة لان لا تضيك غدا صريح في ان الغد هو الظرف للايفاء بخلاف صورتي الحادى عشر فلم يؤثر السفر قبل الغد في تلك واثر في هاتين على ما تقرروا والوجه ايضا ان موت الدائن كسفره فيما مرفيه فان كان بعد التحنث حنث وإلا فلا ولا أثر لقد رته على الدفع الوارث لانه خلاف المحلف عليه ومن ثم كان الذى يتجه في لا تضين حنث انه لا يفوت البر بالسفر والموت لا مكان القضاء هنا مع غيبته وبراء الدائن قبل التحنث مانع منه واما ما في عقارب المزني أى وسماه بذلك لصعوبته من انه مع العجز عن القضاء حنث اجماعا فاشار الرافعي إلى رده كما مر بل اعراض الأئمة عنه واطبا قهم على التفريع على خلافه من اعتبار التحنث ادل دليل على عدم صحته واول بحمله

يتوقف على مضي زمن القضاء كما صرح به الماوردى اه (قول ولا يكاف إعطاء وكيله الخ) بل لا عبرة باعطائهما ولا يكون كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التحنث لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه اه سم (قوله إن جاء حادى عشر الخ) أى فامراق طاق (قوله أو لا تضيك إلى الحادى الخ) أى والله لا تضيك الخ (قوله قبله) أى الحادى عشر وقوله كونه أى كل من التركيين (قوله وان جمعه الخ) لا يخفى بعده في الثانية سم (قوله وان أطلق فالاولى ان يرجع) المتبادر منه عدم الحنث عند تعذر المراجعة (قوله ما يتبادر من اللفظ) مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبره والذى الخ (قوله الايفاء) أى أو القضاء (قوله حنث) أى إذا لم يجعل الحادى عشر ظرفا للايفاء (قوله مطلقا) أى سافر قبل الحادى عشر أو فيه (قوله وبهذا الخ) أى بقوله والذى يتجه الخ (قوله غدا) الاولى يوم كذا (قوله فلم يؤثر السفر) أى لم يحنث به (قوله على ما تقرر) أى ما لم يقل اردت ان الحادى عشر هو الظرف الخ (قوله فيه) أى السفر (قوله فان كان) أى الموت (قوله لا تضين حنثك) أى يحذف المفعول الاول (قوله لا مكان القضاء) أى بالاعطاء لو كلفه أو القاضي أو الوارث (قوله مانع منه) أى من الحنث (قوله بذلك) أى العقارب (قوله كما مر) أى انفاي قوله وكلاهما ناطق بذلك الخ (قوله واول) أى ما في العقارب (قوله إذا تمكن الخ) أى ثم عجز عنه (قوله وتقبل دعواه العجز الخ) أطلق هنا قبول قوله في الاعسار ونقله قبيل الرجعة عن بعض المتأخرين ثم قال وفيه نظر لما مر انه لا تقبل دعواه الا كراهه الا بقرينة كحبس فكذا هنا وبؤيده قوله لم يحنث لا يقبل قوله فيه الا اذا لم يعهده مال اه وسبق في التفليس عن المغنى والنهاية نقلا عن الشهاب الرملي تقييد قبول قول الحالف في الاعصار بما لا يعلم يعرف له مال اه سيد عمر (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث الخ) ولو كان الحالف يطلق كان قال لزوجته ان خرجت او ان خرجت ابد ابغى اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها في الخروج وانكرت ولا يثبت له فالقول قولها يمينها كذا في شرح الروض ويفارق كون القول قوله في مسئلة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف في شرطه مر اه سم (قوله بالنسبة لعدم الحنث) أى بالنسبة لسقوط الدين (قوله او نحو لطة) الى قوله في محل ولا يثبت في المغنى والى قول الماتن على قاضى البلد في النهاية (قوله او نحو لطة) أى كضالة اه معنى عبارة النهاية او نحو لطة قال اه عش أى في محل لا يليق به اللفظ كما لمسجد اه (قوله منكر) الاولى ليشمل ما زاده ذلك (قوله او نحو كتابة) لعله ادخل بالنحو الرسالة كما صرح بها النهاية ولكن يغنى عنه قوله او غيره فالاولى اسقاطه كافي المغنى (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضي ووجهه ظاهر لانه يكفي الرفع لمن يولى بعده كما عزل قبل الرفع اليه مع التحنث فانه لا يحنث لا مكان رفعه لمن يولى بعده او من غيره اه سم (قوله لانه فوت البر باختياره) ولا

كاعطائه حتى لو سافر الدائن في المدة بعد التحنث لم يندفع الحنث باعطائهما لانه غير المحلف عليه مر (قوله وان جمعه الخ) لا يخفى بعده في الثانية (قوله قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر في الطلاق الخ) ولو كان الحالف يطلق كان قال لزوجته ان خرجت او ان خرجت ابد ابغى اذنى فانت طالق فخرجت وادعى الاذن لها في الخروج وانكرت ولا يثبت له فالقول قولها يمينها كذا في شرح الروض ويفارقة كون القول قوله في مسئلة الشارح باتفاقهما هنا على وجود المعلق عليه وهو الخروج وان اختلف في شرطه مر (قوله حتى مات الحالف) اخرج موت القاضي ووجهه ظاهر لانه يكفي الرفع لمن يولى بعده كالعزل قبل الرفع اليه مع التحنث

على ما إذا تمكن من قضائه في الغد فلم يقضه وتقبل دعواه يمينه العجز لا عسار أو نسيان بل لو ادعى الاداء فانكره الدائن قبل بالنسبة لعدم الحنث كما مر في الطلاق مع ما فيه (أو) حلف (لا أرى منكرا) أو نحو لطة (لا أرفعه إلى القاضي فرأى) منكرا (أو تمكن) من رفعه (فلم يرفعه) أى لم يصل بنفسه أو غيره بلفظ أو نحو كتابة للقاضي خبره في محل ولا يثبت له لا غيره إلا فلا فائدة له (حتى مات) الحالف (حنث) أى من قبيل الموت كما هو ظاهر لانه فوت البر باختياره ويظهر ان البرية في المنسك

باعتماد الحالف دون غيره وظاهر أن الرؤية من أعمى تحمل على العلم ومن بصير تحمل على رؤية البصر (ويحمل) القاضى فى لفظ الحالف حيث لانية له (على قاضى البلد) أى بلد فعل المنكر لانه المعهود بالنسبة لازالتوه بفرق بين هذا وما مر فى الروس نعم إنما يتجه ذلك فى منكر محسوس لا نحو زنا نقضى والا اعتبر قاضى البلد التى فيها فاعل المنكر حالة الرفع لان القصد من هذه اليمين ازالة المنكر وهى فى كل بما ذكر (فان عزل فالبر بالرفع الى) القاضى (الثانى) لان التعريف بال يعمره بمنع التخصيص بالموجود حالة الحالف فان تعدد فى البلد تخير ما لم يختص كل بجانب فيعين قاضى شق فاعل (٦٠) المنكر لانه الذى يلزمه اجابته لاداعاه ذكره فى المطلب وتوقف فيه شيخنا بان رفع

المنكر للقاضى منوط باخباره به لا بوجوب اجابة فاعله وبجانب يمنع ذلك بل ليس منوطا الا بما يتمكن من ازالته بعد الرفع ولو لاله وهذا لا يتمكن منها فالرفع اليه كالعدم ولو رآه بحضرة القاضى فالوجه انه لا بد من اخباره به لانه قد يتيقظ له بعد غفلة عنه ولو كان فاعل المنكر القاضى فان كان ثم قاض اخر رفعه اليه والام يكلف كاهو ظاهر بقوله رفعت اليك نفسك لان هذا لا يراد عرفا من لا رايت منكرا الا رفعت الى القاضى (او الرفع الى قاض بر بكل قاض) باى بلد كان لصدق الاسم وان كان ولايته بعد الحلف (او الى القاضى فلان فرآه) أى الحالف المنكر (ثم) لم يرفع له اليه حتى (عزل فان نوى مادام قاضيا حث) بعزله (ان امكنه رفعه) اليه قبله (فتركه) لتفويته البر باختياره ولا فورية هنا واما لو لم يعزل ولم يرفع له حتى مات احدهما فانه يحث ان تمكن منه وتقيده جمع من الشراح ما ذكر فى

يلزمه المبادرة الى الرفع بل له المهمة مدة عمره وعمر القاضى فتى رفعه اليه براه معنى (قوله باعتماد الحالف) وعليه فيبر رفعه الى قاضى البلد وان كان لا يراه منكرا اه عش وعبرة الرشيدى ظاهره وان لم يكن منكرا عند القاضى وفيه وقفة لاذلا فائدة فى الرفع ويبعد تنزيل اليمين على مثل ذلك اه وعبرة الجيرى كلامه يشمل ما اذا كان غير منكرا عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنفي فالظاهر انه لا بد ان يكون منكرا عند الفاعل وعند القاضى حتى يكون الرفع فائدة اه (قوله أى بلد فعل المنكر) عبارة الاسنى الذى حلف فيه دون قضاة بقية البلاد اه وعبرة النهاية أى بلد الحلف لا بلد الحالف فيما يظهر اه قال الرشيدى قوله أى بلد الحلف لا بلد الحالف فى بعض النسخ عكس هذا وهو موافق لما فى شرح الروض اه وعبرة سم وفى شرح الروض بلد الحالف مر ولعل نسخ شرح الروض مختلفة (قوله وما مر فى الروس) قد مر ما فيه (قوله محسوس) أى موجود فى الحال (قوله فى كل) أى من المحسوس والمنقضى (قوله تخير) أى وان كان المحلوف عليه لا يقضى عليه من رفعه له فى العادة بتعزيز ولا نحوه لعظمة الفاعل الصورية اه عش (قوله ما لم يختص الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتتها وان خص كل بجانب فلا يمين قاضى شق فاعل المنكر خلافا لابن الرفعة اه (قوله وتوقف فيه شيخنا) أى فيتخير ايضا اه سم أى وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) لا بوجوب اجابة فاعله (قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المعتبر بلده انتهى اه سم (قوله) ويجاب بمنع ذلك الخ) اقول بما ينازع فى هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما يأتى فيما لو نكر القاضى فقال الى قاض حيث يبر بالرفع لغير قاضى البلد مع ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضى البلد وهذا مما ينازع فيما فى المطلب ويوجه اطلاقهم اه سم (قوله ولورآه) الى قوله فان قلت فى المعنى ما يوافقه والى قول المتن والا فكسره فى النهاية ما يوافقه (قوله لانه قد يتيقظ الخ) انظر لو صدر من القاضى ما يقطع بتيقظه وعدم غفلة كالمبارزة الى انكاره والمبالغة فيه اه سم اقول مقتضى التعليل انه لا يكلف بالاخبار (قوله والام يكلف وهو الظاهر معنى (قوله بقوله الخ) متعلق بلم يكلف (قول المتن فلان) هو كناية عن اسم علم لمن يعقل ومعناه واحد من الناس اه معنى (قوله هنا) أى فى مسائل الرفع الى القاضى (قوله حتى مات احدهما) الاولى اعدام (قوله مطلقا) أى تمكن من الرفع اليه قبل العزل ام لا اه اسنى (قوله فخرج) ظاهره وان قل الخروج ولم يقصد الذهاب الى محل آخر اه عش (قوله الوصف الخ) وهو الكون فى البلد فى نفي التكليم

فانه لا يحث لامكان رفعه لمن يولى بعده من غيره (قوله أى بلد فعل المنكر) وفى شرح الروض بلد الحالف مر (قوله وتوقف فيه شيخنا) كتب على التوقف م (قوله وتوقف فيه شيخنا) أى فيتخير ايضا (قوله لا بوجوب اجابة فاعله) قد زاد الشيخ على ذلك ما نصه على ان المعتبر بلده اه (قوله) ويجاب بمنع ذلك الخ) اقول بما ينازع فى هذا الجواب ويقوى توقف الشيخ ما يأتى فيما لو نكر القاضى فقال الى قاض حيث يبر بالرفع لغير قاضى البلد مع ان الفاعل لا يجب عليه اجابة غير قاضى البلد وهذا مما ينازع فيما فى المطلب ويوجه اطلاقهم (قوله ولورآه بحضرة القاضى الخ) انظر لو كان فاعل المنكر نفس القاضى (قوله لانه قد يتيقظ له بعد غفلة) انظر لو صدر من القاضى ما يقطع بتيقظه وعدم غفلة كالمبارزة الى انكاره والمبالغة فيه

العزل بما اذا استمر عزله لموت احدهما والا فلا حث لاحتمال عود مردود بان هذا انما يأتى فيما اذا قال وهو والكون قاض او نواه فانه الذى لاحث فيه بالعزل مطلقا لاحتمال عودهما واما اذا قال مادام او مازال قاضيا او نواه فيعين حثه بمجرد عزله بعد تمكنه من الرفع اليه سواء اعدام استمر معزولا لموت احدهما لا تقطاع الديمومة بعزله فلم يبر بالرفع اليه بعد فان قلت يمكن ان يجاب بان الظرف فى الارتفاع الى القاضى فلان مادام قاضيا انها وظرف للرفع والديمومة موجودة حيث رفعه اليه فى حال القضاء قلت كلامهم فى نحو لا اكلمه مادام فى البلد فخرج ثم عاد يقتضى انه لا بد من بقاء الوصف المعلق بدوامه من الحلف الى الجنى فتى زال بينهما فلا حث عملا بالتبادر من عبارته

(والا) يتمكن منه لحو مرض او حبس او تحجب القاضى ولم يتك: امر اسئلة ولا مكاتبه (فكمكره) فلا يحنث (وان لم ينو) مادام قاضيا (ابر برقه) (اليه بعد عزله) نوى عينه او أطلق لتعلق العين بعينه وذكر القضاء للتعريف فهو كلا أدخل دار زيد هذه فباعها ثم دخلها حنث تغليبا لعين مع ان كلا من الوصف والاضافة يطرأ ويؤول وبه فارق ما مر في لا اكلم هذا العبد فكله (٦١) بعد العتق لان الرق ليس من شأنه

أنه يطرأ ويؤول (فرع) حلف لا يسافر بجرا شمل النهر العظيم كما اتي به بعضهم لتصريح الصحاح بانه يسمى بجرا قال وير من حلف ليسافرن بقصير السفر بان يصل لمحل لا تلزمه فيه الجمعة لكونه لا يسمع النداء منه اه واخذ هذا من رأى من ضبط قصير السفر الذى يتنفل فيه لغير القبلة وفيه نظر بل قضية كلامهم بره بمجرد مجاوزة مامر في صلاة المسافر بنية السفر لانه الآن يسمى مسافرا لغة وشرعا وعرفا ولما قيدوا نحو التنفل على الدابة بالميل او عدم سماع النداء لان ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك فتامله (فصل) لو (حلف) لا يشتري عينا بعشرة فاشترى نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة اختلف فيه جمع متأخرون فقال جمع يحنث وجمع لا والذي يتجه الثانى سواء اقال لا اشتري فنامثلا ولا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه عند شراء كل جزء الشراء بالعشرة وكونها استقامت عليه بعشرة لا

والكون قاضيا فيما نحن فيه (قوله يتمكن) الى قوله فهو كلا أدخل في المغنى وإلى الفصل في النهاية لإلا قوله بان يصل إلى بل قضية الخ وقوله لا نه إلى ولما قيدوا (قوله) او تحجب القاضى اى او علم انه لا يتمكن من الرفع اليه لا بدراهم يفرمها له او لمن يوصله اليه وان قلت اه ع ش (قوله) نوى عينه اى خاصة وانما ذكر القضاء للتعريف واصل ذلك قول الاذرعى هنا صورتان إحداهما ان ينوى عين ذلك القاضى ويذكر القضاء تعريفه فعب بالرفع اليه بعد عزله قطعا والثانية ان يطلق في بره بالرفع اليه بعد عزله وجهان لتقابل النظر إلى التعيين والصفة اه فالشارح اراد بما ذكره التعميم في الحكم بين صورتين اه رشيدى (قوله) شمل النهر لعظيم اى وان اتنى عظمه في بعض الاحيان كبحر مصر وسافر في الحين الذى اتنى عظمه فيه كزمن الصيف اه ع ش (قوله) بعضهم عبارة النهاية الوالد اه (قوله) بقصير السفر متعلق بقوله وير وقوله بان يصل الخ تصور لقصير السفر عبارة النهاية قال فان حلف ليسافرن برقصير السفر والاقرب الاكتفاء بوصوله خلا بترخص منه المسافر اه (قوله) واخذ اى ذلك البعض (قوله) هذا اى قوله وير من حلف ليسافرن الخ (قوله) رأى مصدر مجرور بمن وقوله في ضبط السفر نعت له (قوله) بمجرد مجاوزة مامر الخ اى مع كونه قصد خلا بعد قاصده مسافرا في العرف فلا يكتفى بمجرد خروجه من السور على نية ان يعود منه لان الوصول إلى مثل هذا لا يسمى سفرا ومن ثم لا يتنفل فيه على الدابة ولا لغير القبلة اه ع ش (قوله) بنية السفر ان اراد ان قصر في قوله ولما قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول ففيه نظر اه سم

(فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري) (قوله لو حلف) الى قوله وقضية فرقه في النهاية (قوله) بعشرة خرج به ما لو قال لا اشتري هذه العين ولم يذ كر ثمنها فيحنث إذا اشترى بعضها في مرة وبعضها في أخرى لانه صدق عليه انه اشتراها اه ع ش (قوله) ونتجه الثانى وينبغى ان يأتى مثل ذلك فيما لو قال لا يبيعها بعشرة فباع نصفها بخمسة ثم نصفها بخمسة فلا يحنث اه ع ش (قوله) سواء اقال لا اشتري فنامثلا هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه بعشرة حث فيه نظرو لا يبعد الصدق لان البعض شىء رقيق فوقن اه سم اقول بل الاقرب عدم الصدق لان المتبادر من قنا الكامل والله اعلم (قوله) عليه اى فعل الحالف (قوله) وكونها اى العين (قوله) لا يفيد اى فى الحنث اه ع ش (قوله) فلا يقال القصد انها لا تدخل الخ قد يفيد عدم الحنث مع قصد هذا المعنى و ارادته بالفعل وفيه وقفة ظاهرة ومخالفة لقوله عند الاطلاق فينبغى أن يحمل على الشأن والله اعلم (قوله) عقدا الى قوله وينبغى فى المغنى (قوله) عقدا صحيحا الخ ولا فرق في ذلك بين العامى وغيره اه ع ش (قوله) اما الاول اى العقد لنفسه (قوله) نعم الحج الخ وكذا العمرة عبارة المنهج مع شرحه ولا يحنث بفاسد من بيع او غيره الا ينسك فيحنث به وان كان فاسدا لانه منعقد بحجب المضى فيه اه (قوله) الحاقها بالحج الخ والظاهر عدم الحاقها به معنى ونهاية (قوله) بفاسدا الخ الاول التذكير (قوله) وفيه نظر) كان وجهه ان الحج الفاسد الحقوه بالصحيح في سائر احكامه من المحرمات والواجبات والاركان

(قوله بنية السفر) ان اراد وان قصر في قوله وان قيدوا الخ نظر لانه لا يرد حينئذ لظهور جواز التنفل المذكور بمجرد المجاوزة المذكورة وان اراد بشرط الطول ففيه نظر

(فصل) حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد الخ (قوله) والذي يتجه الثانى كتب عليه مر (قوله) سواء اقال لا اشتري فنامثلا ولا اشتري هذا لانه لم يصدق عليه الخ هل يصدق القن على البعض حتى لو اشترى بعضه

يفيد لان المدار فى الايمان غالبا عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ فلا يقال القصد انها لا تدخل في ملكه بعشرة وقد وجد او لا يبيع أو لا يشتري فعقد عقدا صحيحا لافساد (لنفسه أو غيره) بوكالة أو ولاية (حنث) أما الاول فواضح وأما الثانى فلان إطلاق اللفظ يشمله نعم الحج يحنث بفاسد ولو ابتداء بان احرم بعمره فافسد هائم ادخله عليها لانه كصحيحه لا يباطله وقضية فرقه بين الباطل والفاسد فى العارية والخلع والكتابة الحاقها بالحج فيما ذكر من الحنث بفاسد دون باطلها وفيه نظر ولو قال لا يبيع فاسدا فباع فاسدا فوجها ظاهر كلاهما ترجيح

عدم الحنث وجزم به الانوار وغيره ورجح الامام الحنث ومال اليه الاذرع وغيره ونبغى ان يجمع بحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع
اراطلق لا نصراف لفظ البيع الى حقيقته (٦٢) وقوله فاسد مناف لما قبله فالغنى والثاني على ما اذا اراد بالبيع صورته لا حقيقته وانما احتجنا

والمندوبات ولا كذلك ما ذكر فانهم فرقوا فيها بين الفاسد والباطل لم يلحقوا الفاسد منها بالصحيح في
مباحث الاحكام اه سيد عمر ومر عن شيخ الاسلام فرق اخر (قوله ورجح الامام الحنث الخ) وفاقا للغنى
والنهاية (قوله لهذا) اى الجمع المذكور (قوله والا) اى بان اراد الجمع الاول عدم الحنث ولو اراد الخالف
صورة البيع (قوله فهو) اى الاول (قوله وقد ذكر وافي لا يبيع الخ) عبارة المغنى ولو اضاف العقد الى
مالا قبله كان حلف لا يبيع الخ راو المستردة ثم اى بصورة البيع فان قصد التلفظ بلفظ العقد مضافا الى
ما ذكره حنث وان اطلق فلا اه (قول المن ولا يحنث الخ) اى الخالف على عدم البيع مثلا اذا اطلق سواء
اكان من يتولاه بنفسه عادة ام لا اه معنى (قوله لا نعلم بعقد) الى قوله وان كان ما قبله فى النهاية الا قوله وتعليقه
الى المتن (قوله والمستاجر المنفعة الخ) لاشك ان المنفعة فى قولهم والمستاجر يملك المنفعة اسم عين ومدلوله
المعنى القائم محلها المستوفى على التدريج لا المعنى المصدرى الذى هو الانتفاع بالمستعير مالك للمنفعة بهذا
المعنى وحينئذ يتضح ان اخذ الزكشى محل تامل بل يكاد ان يكون ساقطا بالكلية فليتأمل اه سيد عمر (قوله
بل لا يصح) معتمدا ه ع ش (قوله لان الكلام فى مدلول ذينك اللفظين الخ) الظاهر ان هذا وجه النظر وسكت
عن وجه عدم الصحة ولعله ان المصدر هو الانتفاع ولا فرق بينه وبين ان الفعل ثم فالمستعير كما يملك ان ينتفع
بملك الانتفاع الذى هو عبارة عنه وانما المنقضى عنه ملك المنفعة وهى المعنى القائم بالعين وليس مصدرا اه
رشيدى (قوله ذينك اللفظين) اى ان ينتفع والمنفعة (قوله فى مدلول ذينك اللفظين شرعا) اى بخلاف ما هنا
فان المراد بيان مدلولهما الاصل اذ الشارح لم يفرق بينهما هنا بخلافه هناك فتأمل اه رشيدى (قوله وفى
حلفت ان لا اشترى) لم يظهر لى فائدة اظهار الفعل دون ما قبله (قوله وهو مباشر ته للشراف بنفسه) اى فلا
يحنث بفعل وكيله اه ع ش (قوله لانه انما) الى قوله على ما قاله فى المغنى (قوله سواء الاق بالخالف الخ)
اى واحسنه اه نهاية (قوله وسواء احضر حال فعل الوكيل) اى وامره بذلك اه معنى (قوله فى ان
اعطيتى) اى فيما لو قال لزوجته ان اعطيتى الفافان طالق اه معنى (قوله لانه حينئذ يسمى اعطاء)
فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضرته حنث اه سم اقول قضية قول المغنى
كالاسنى مانصه لان اليمين تتعلق باللفظ فاقتصر على فعله وامافى الخلع فقوله والوكيله اسلم اليه بمثابة اخذه
فلا حظوا للمعنى اه عدم الحنث ثم رايت عقب الرشيدى كلام سم بمانصه وموقفه النص على انه ليس
كفعله اه (قوله واوجبوا الخ) انظر ماموقعه هنا مع ان حكمه موافق لحكم مسئله المتن بخلاف مسئله
الخلع (قوله وهو الموكل) بكسر الكاف وقوله عليه متعلق بتميز اه ع ش (قوله وتعليقه الخ) اى من
حلف انه لا يطلق عبارة المغنى ولو حلف لا يطلق زوجه ثم فرض اليها طلقها فطلقت نفسها لم يحنث كالو
وكل فيه جنيا ولو قال ان فعلت كذا او شئت كذا فانت طالق ففعلت او شاء من حنث لان الموجود منها
مجرد صفة وهو المطلق اه (قوله تطلق) خبر وتعليقه اى فيحنث (قوله فطلقت) اى فليس تطليقا فلا
يحنث (قوله ومكاتبته اى من حلف انه لا يعتق وقوله لست اعتقا) اى فلا يحنث (قوله على ما قاله هنا
الخ) اعتمده المغنى عبارة تولى ولو حلف لا يعتق عبدا فكا تبوعتق بالادام يحنث كما نقله عن ابن القطان وقراه
وان صوب فى المهمات الحنث معللا بان التعليق مع وجود الصفة اعتاق كما ان تعليق الطلاق مع وجود الصفة
تطبيق لان الظاهر ان اليمين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق مجانا اه (قول المتن الا ان يريد ان يفعل الخ)

ب عشرة حنث فيه نظر ولا يبعد الصدق لان البعض شى رقيق فهو قن (قوله ورجح الامام الحنث) كتب على
رجح مر (قوله لانه حينئذ يسمى عطاء) فهل يجرى ذلك هنا حتى لو حلف انه لا يعطيه فاعطاه بوكيله بحضرته

لهذا ليتضح وجه الاول
والا فهو مشكل جدا كيف
وقد ذكر وافي لا يبيع الخ
انه ان اراد الصورة حنث
فتأمل (ولا يحنث بعقد
وكيله) لانه لم يعقدوا اخذ
الزكشى من نفر يقهر بين
المصدر وان والفعل فى
قولهم يملك المستعير ان
ينتفع فلا يوجب والمستاجر
المنفعة فهو جرائه لوقا هنا
بالمصدر كلا ففعل الشراء
او الزرع حنث وكيله وفيه
نظر بل لا يصح لان الكلام
ثم فى مدلول ذينك اللفظين
شرعا وهو ما ذكره
فيهما وهما فى مدلول ما وقع
فى لفظ الخالف وهو
لا افضل الشراء ولا اشترى
وفى حلفت ان لا اشترى
واحد وهو مباشر ته للشراف
بنفسه (او) حلف (لا يزوج
او لا يطلق او لا يعتق
او لا يضرب فكل من
فعله لم يحنث) لانه انما
حلف على فعل نفسه ولم
يوجد سواء الاق بالخالف
ففعل ذلك هنا وفيما
قبله ام لا وسواء احضر حال
فعل الوكيل ام لا وانما
جعلوا اعطاء وكيلها
بحضرتها كاعطائها كما مر
فى الخلع فى ان اعطيتى لانه
حينئذ يسمى اعطاء
واوجبوا التسوية بين

الموكل وخصمه فى المجلس بين يدي القاضى ولم ينظر والوكيل لكسر قلب الخصم بتميز خصمه حقيقة وهو الموكل وطريقه
عليه وتعليقه الطلاق بفعلها فوجد تطبيق بخلاف تفويضه اليها فطلقت ومكاتبته مع الادام ليست اعتاقا على ما قاله هنا والذى مر فى الطلاق
لان تعليقه مع وجود الصفة تطبيق يقتضى خلافا لانه لا يرد ان لا يفعل هو ولا غيره

فيبحث بالتركيب في كل ما ذكر لان المجاز المرجوح بصير قويا بالنية والجمع بين الحقيقة (٦٣) والمجاز قاله الشافعي وغيره وان استبعده

او طريقه انه استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه او في عموم المجاز كان لا يسعى في فعل ذلك اها سنى (قوله فيبحث الى قوله وفي الاخذ نظر في المعنى لا في قوله قاله الى ولو حلف (قوله بالتركيب الخ) اى بفعل الوكيل الناشئ عن التوكيل اها عش عبارة المعنى بفعل وكيله فبما ذكر في مسائل الفصل كما عملا ارادته اها (قوله المرجوح) لعله صفة كاشفة لذهوم مرجوح بالنسبة للحقيقة لانهما اها رشيدى (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز) اى كما في هذا على انه يمكن جملة من قبيل عموم المجاز كالسعى في ذلك اها عجم عبارة السيد عمر لكان تفرد يكون عند المانعين من عموم المجاز اها (قوله لم يثبت الخ) خلافا لاسنى (قوله يبيع وكيله الخ) اى بما اذا كان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد يمينه بالوكالة السابقة اها معنى (قوله بعده) اى الحلف (قوله واخذ منه البلقنى الخ) وهو ظاهر اها معنى (قوله لم يثبت) والا قرب الحنث اها نهاية (قوله وفي الاخذ نظر) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما مر انفا (قوله وان كان ما قاله محتملا) كان توجهه انها خرجت باذنه وان كان اذنا سابقا على الحلف لان حقيقة لفظ الاذن صادق به اها سيد عمر ولعل وجه النظر ان المحلوف عليه وجد هنا بعد الحلف بخلاف الماذون منه وايضا ان المتبادر هنا الاذن بعد الحلف (قوله وعليه) اى ما قاله البلقنى من عدم الحنث (قوله ان اذنه لها الخ) اى قبل الحلف (قوله فذكره) اى المعين (قوله ولا نية) الى واقفى في النهاية ولى قوله بناء على ما مر في المعنى (قوله ولا نية له) فان نوى منع نفسه او وكيله اتبع روض ومعنى اى منع كل منهما اسنى (قوله واطال) اى واعتمد عدم الحنث اها معنى (قوله واضافة القبول له) اى للوكل (قوله ولو حلفت الخ) ولو حلف لا يتزوج ثم جن فعقد له ولى لم يثبت لعدم اذنه فيه ذكره بحثا وهو ظاهر ولو حلف الامير لا يضرب زيد فامر الجلا بدضربه فضر به لم يثبت او حلف لا يبنى بيته فامر البناء ببنائه فبناه فكذلك او لا يحلق راسه فامر حلاقه لم يثبت كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم فعله اها معنى وقوله ولو حلف الامير الخ قدم الشارح مثله في اول فصل الحلف على السكنى (قوله لم تحت المجرة بتزويج مجبرها) ظاهره وان اذنت له وقد يتوقف فيه لوجود الاذن فالاقرب الحنث باذنها المذكور اها عش وفيه وقفة فعمل الاقرب ظاهر اطلاقهم من عدم الحنث مطلقا ثم رايت قال الرشيدى قوله لم تحت المجرة بتزويج مجبرها اى بالاجبار كما هو ظاهر بخلاف ما اذا اذنت وقد يقال هلا انتفى الحنث عن المرأة مطلقا بتزويج الولي نظير ما مر فيما لو حلف لا يحلق راسه بل اولى لان الحقيقة متعذرة اصلا والقول بتحتمها انما يناسب مذهب ابى حنيفة انه اذا تعذرت الحقيقة وجب الرجوع الى المجاز فليتأمل اها (قوله فيمن حلف لا يرجع الخ) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن افنى بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا تخلع او رجعا اذا اراد الرادى نكاحه اها سم (قوله بعدم الحنث) وفاقا لاسنى والمعنى وخلافا للنهاية (قوله وبالحنث) اعتمده النهاية ثم رد قول الشارح وقد يقال الخ بما نصه والقول بذلك اى بعدم الحنث لانهم اغتفروا الخ ليس بشئ اها (قوله اغتفروا فيها) اى الرجعة بعدم الحنث بمراجعة الوكيل (قوله ان هذا) اى عدم الحنث من ذلك اى من اجل انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله لما مر) الى قوله واطال البلقنى في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله نعم) الى قوله كما علم في المعنى (قوله مما مر) اى في قول المصنف الا ان يريد الخ (قوله اما اذا نوى) اى بالنكاح المنق (قوله فلا يثبت) اى ويقبل منه ذلك ظاهرا اها عش (قوله بعقد وكيله الخ) لعل تخصيصه بالذكر لكون الكلام فيه الا فالظاهر كما هو مقتضى التعليل عدم الحنث بعقد نفسه ايضا

حنث (قوله فيبحث بالتركيب في كل ما ذكر لان المجاز الخ) قال في شرح الروض واستثنى الزركشى ما اذا كان قد وكل قبل يمينه والارجه خلافا اها (قوله والجمع بين الحقيقة والمجاز) اى كما في هذا على انه يمكن جمعه من قبيل عموم المجاز كالسعى في ذلك (قوله فخرجت اليه بعد اليقين لم يثبت) والا قرب الحنث شرح مر (قوله لم تحت المجرة) بخلاف غيرها مر ش (قوله فيمن حلف لا يرجع) مثله كما هو ظاهر خلافا لمن افنى بخلافه من حلف لا يرد زوجته المطلقة باثنا تخلع او رجعا اذا اراد الرادى نكاحه (قوله وبالحنث بناء الخ) كتب

غيره حنث كما علم مما مر اما اذا نوى الوطء فلا يثبت بعقد وكيله لما مر ان المجاز يتقوى بالنية (اولا يبيع)

او يؤجر مثلاً (مال زيد) اول زيد ما لا كافى الروضة ومنازعة البلقنى و فرقة بين الصور تين مردودة ومن ثم تعين فى لا تدخل الى دار الى حالاً من دار اقدم عليها لكونها نكرة وليس متعلقاً بتدخل لان ذلك هو المتبادر من هذه العبارة فيحسث بدخول دار الحالف وإن كان فيها ودخل لغيره لا دار غيره وإن دخل له (فباعه) عالماً بأنه مال زيد (بأذنه) او اذن نحو ولى او حاكم او لظفر (حسث) لصدق الاسم (والا) بيع باذن صحيح (فلا) حسث لما مر ان العقد اذا اطلق (٦٤) اختص بالصحيح وكذا العبادات الا الحج كامر (اولاً) بيرة و اطلق شغل كل تبرع من نحو

صدقة و ابرامو عتق و وقف
لا نحو زكاة (اولاً) (يهب له)
اي لزيد (فاوجب له)
العقد (فلم يقبل لم يحسث)
لان الهبة لا تتم ويجرى
هذا فى كل عقد يحتاج
لايجاب وقبول (وكذا ان)
قبل ولم يقبض فى الاصح)
لا يحسث لان مقتضى الهبة
المطلقة والغرض منها نقل
الملك ولم يوجد وأطال
البلقنى فى الانتصار للمقابل
بما فى اكثره نظر وايداه
غيره بقولهم فى ان بيعت
هذا فهو حر يعتق بمجرد
يبيع وان قلنا الملك للبائع
مع عدم انتقال الملك ويورد
بان البيع لما دخله الخيار
المقتضى لنقل الملك تارة
وعدمه اخرى كان الغرض
منه لفظه بخلاف الهبة فانه
لما لم يدخلها ذلك كان
الغرض منها معناها
المقصودة هى لاجله فلم
يكتف بلفظها وانما لم يكن
الاقرار بالهبة متضمناً
للاقرار بالقبض لانه ينزل
على اليقين والقبض قدر
زائد على مسمى الهبة فلم
يدخل بالاحتمال على انه
لا قرينة على ارادته أصلاً

(قوله او يؤجر مثلاً) عبارة المغنى وذكر البيع مثال والافسائر العقود لا تتناول الا الصحيح ام (قوله حالاً) صوابه الرفع (قوله قدم عليها لكونها نكرة) يعنى لما اراد اعارة به حالاً قدم لاجل تنكير صاحبه بعد ان كان وصفافى حال تاخيرها رشيدى (قوله لان ذلك) اى كونه حالاً (قوله فيحسث بدخول دار الحالف) ومثل ذلك ما لو قال لا ادخل لك دار امعش (قوله وإن كان فيها ودخل لغيره) الاولى لا يخسروا وان دخل لغيره (قوله وان دخل له) اى للحالف (قوله عالماً بأنه الخ) فلو باعه باذن وكيل زيد ولم يعلم انه مال زيد لم يحسث مغنى وروض (قوله او اذن) الى قوله و اطال البلقنى فى المغنى لا لفظه نحو فى الموضوعين (قوله او اذن نحو ولى الخ) والحاصل ان يبيعه يبيعاً صحيحاً يبيعاً و اسنى عبارة المغنى فباعه يبيعاً صحيحاً بان باعه باذنه او لظفر او اذن حاكم الحجر او امتناع او اذن الولى لصغره او جنونه ام (قوله نحو ولى الخ) لعل النحو لا يدخل الوكيل مع العلم (قوله لصدق الاسم) اى اسم البيع اهمغنى (قوله بيع باذن صحيح) عبارة المغنى والنهاية بان باعه يبيعاً غير صحيح ام (قوله فلا حسث الخ) (فروع) لو حلف لا يبيع لى زيد ما لا فوكل الحالف رجلاً فى البيع وأذن له فى التوكيل فوكل الوكيل زيد فى بيع ذلك فباعه حسث الحالف سواء علم زيدانه مال الحالف ام لا لان اليمين منعقدة على نفى فعل زيد وقد فعل باختياره والجهل او النسيان انما يعتبر فى المباشر للفعل لا فى غيره قال الاذرعى والظاهر حمل ذلك على ما اذا قصد التعليق أما اذا قصد المنع فباتى فيه ما مر فى تعليق الطلاق مغنى وروض مع شرحه وقولهما والجهل الخ فى تقريره تأمل (قوله كامر) اى فى اول الفصل (قوله من نحو صدقة) كعبية ولا عارة اهمغنى (قوله لا نحو زكاة) ككفارة ونذر (قول المتن وكذا ان قبل الخ) قال ابراهيم المروذى ولا يحسث بالهبة لعبد زيد لانه انما عقد مع العبد قال الموردي ولا يحسث ببيع ونحوه اسنى ومغنى (قوله وايداه) اى المقابل لغيره اى غير البلقنى (قوله يمتنع الخ) مقول القول (قوله بمجرد يديه) اى يبيعه قبل انقضاء الخيار وقوله الملك للبائع الخ اى فى زمن الخيار ام سيد عمر (قوله ويرد) اى التأييد المذكور (قوله ولا تألم يكن الاقرار الخ) استئناف يأتى (قوله لانه ينزل) اى الاقرار (قوله كما تقرر) اى فى الفرق بين البيع والهبة (قوله من حلف) الى قول المتن ووصية فى المغنى ولى قول الشارح فان قلت فى النهاية الا قوله والتعليل الى المتن وقوله لا تقتضى التملك (قوله وضيافة) قدمه المغنى على التعليل ثم ثنى ضمير فيها (قوله لانها جنس الخ) ومثله يقال فى الضيافة امعش (قوله فى نحو والله لا يهب الخ) اى فيما اذا حلف على امتناع الهبة من غيره (قوله عين الخ) اى يملكها الموقوف عليه انها هبة (قوله كشمرة الخ) صريح هذا انه يملكها وليراجع ما مر فى الوقف ام رشيدى (قوله لانه ملك اعيان الخ) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله فى باب الوقف والشمرة الموجودة حال الوقف ان تأبرت فهى الواقف ولا تشملها الوقف على الاوجه ثم قال اما اذا كان حلالاً حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف والبن اهو الا لحاق المذكور فى شرح الروض ام سم (قوله وفيه نظر لانها تابعة الخ) عبارة النهاية والاوجه خلافه لانها الخ (قوله حسث) الى قوله و ابرامى المغنى (قوله لانه) اى الوقف (قوله لا تقتضى التملك) عبارة المغنى فان قيل ينبغى ان يحسث به فيما مر ايضا لانه تبين بهذا ان الوقف صدقة وكل صدقة هبة اجيب بان هذا الشكل غير منتج لعدم عليه مر (قوله لانه ملك اعياناً بغير عوض) هذا يدل على ان الموقوف عليه يملك تلك الاعيان ويخالفه قوله

بخلاف ما نحن فيه كما تقرر (ويحسث) من حلف لا يهب (بعمري ورقى و صدقة) مندوبة لا واجبة اتحاد
كزكاة وكفارة ونذر وبهدية مقبوضة لانها انواع من الهبة (لا اعارة) اذ لا ملك فيها وضيافة (ووصية) لانها جنس مغاير للهبة والتعليل بانها انما تملك بالموت والميت لا يحسث قاصر لانه لا يتأتى فى نحو والله لا يهب فلان فلان شيئاً فاصح اليه (ووقف) لان الملك فيه لله تعالى ويبحث البلقنى انه لو كان فى الموقوف عين حال الوقف كشمرة او صوف حسث لانه ملك اعياناً بغير عوض وفيه نظر لانها تابعة لا مقصودة (او لا يتصدق) حسث بصدقة فرض وتطوع ولو على غنى ذى و يعتق و وقف لانه يسمى صدقة لا تقتضى التملك و ابرامو (لم يحسث) بهدية وعاربة وضيافة وقرض

اتحاد الوسط اذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضى الملك وموضوع الكبرى صدقة تقتضى كما مر في بابها اه
(قوله وقرض الخ) فروع لو حلف لا يشارك فقارض قال الخوارزمي حنث لا نه نوع من الشركة وهو كما
قال الزركشي ظاهر بعد حصول الريح دون ما قبله او لا يتوضأ فتيتم لم يحنث او لا يضمن لفلان ما لا يفكحل
بدن مدونه لم يحنث لا نه لم يات بالمحلف عليه او لا يذبح الجنين فذبح شاة في بطنها جنين حنث لان زكاتها زكاة
او لا يذبح شاتين لم يحنث بذلك لان الايمان يرعى فيها العادة لا يقال ان ذلك ذبح لشاتين ويحتمل ان
لا يحنث في الاولى ايضا وهذا الاحتمال كما قال الاذرعى اقرب او لا يقرأ في مصحف ففتحته وقرأ فيه حنث
او لا يدخل هذا المسجد فدخل في زيادة حادثة فيه بعد اليمين او لا يكتب بهذا القلم وهو مبرى فكسر ثم يرى
فكسب به لم يحنث وان كانت الانبوبة واحدة لان اليمين في الاولى لا تتناول الزيادة والقلم في الثانية اسم للمبرى
دون القصبة وانما يسمى قبل البرى قلما مجازا لانه صغير قلما او لا أكل اليوم الا كلة واحدة فاستدام من
اول النهار الى آخره لم يحنث وان قطع الاكل قطعاً يبين انهم عا د حنث وان نطق لشرب او انتقال من لون الى آخر
او انتظار ما يحمل اليه من الطعام ولم يطل الفصل لم يحنث اه معنى وفي النهاية بعد ذكر مسئلة القلم مانصه
وكذا لو حلف لا يقطع هذه السكين ثم ابطل حدها وجعل الحدمن ورثاها وقطع به لم يحنث او لا يزور فلانا
فشيع جنازته فلا حنث اه (قوله) ولهذا حلت الخ اي الهبة وكذا الهدية لان كلا منهما لا يسمى صدقة اه
عش (قوله فكل صدقة هبة) يستثنى من ذلك صدقة الفرض لما مر من ان حلف ان لا يهب لم يحنث بها
لانها لا تسمى هبة اه عش (قوله حملوا الهبة) لعل الاوجه ان يقال بدله ارادوا بالهبة فتأمل اه سم
(قوله هنا) اي من الحلف على عدم التصديق وقوله وفيما مر في الحلف على عدم الهبة (قوله قلت بوجه
الخ) الوجه في الجواب انهم لما قابلو الهبة بالصدقة كانت غيرهما اه سم (قوله باعتبار السياق) الاولى
اسقاطه (قوله فاخذوا الخ) لعل الوجه في الجواب ان يقال انما اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة
ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث بالتصدق وهو باطل واما كون الهبة اريد بها
هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى اه سم (قوله يعنى) الى قوله واليمين في المعنى
الا قوله على ما اقتضاه اطلاقهم ولما في الفرع في النهاية الا قوله على ما في الروضة (قوله ولو بعد افراز حصته)
أي بعد ان قسم حصته من شريكة فسمه افراز اه عش (قوله على ما اقتضاه اطلاقهم) الذي في شرح الروض

في باب الوقف والتمرة المودة حال الوقف تابت فهي للواقف والاشتمال الوقف على الاوجه ثم قال اما
اذ احل حين الوقف فهو وقف والحق به نحو الصوف واللبان اه والحاق المذكور في شرح الروض (فرع)
قال في التنبيه وان من عليه رجل فحلف لا يشرب له ماء من عطش فاكل له خبز أو لبس له ثوبا وشرب له ماء
من غير عطش لم يحنث قال ابن النقيب في شرحه اي سواء اطلق او نوى ان لا يتنفع بشيء من ماله كما قاله المحاملى
لانه لم يتحقق مدلول اللفظ واليمين تتعلق بمدلول لفظه دون معناه بدليل ما لو حلف لا يتزوج فتسرى فانه لا
يحنث اه ولا يخفى اشكال ما قاله المحاملى عند النية اذ الحنث حينئذ ظاهر وبفارقة ما استدلل به بان الشرب
يستلزم الانتفاع بالماء فجاز ان يتجاوز به عن لازمه الا عم وهو مطلق الانتفاع بشيء من ماله وهذا مجوز قريب
لا يظهر مثله فيما استدلل به ثم رأيت في الروض جزم بما قاله المحاملى ووجهه في شرحه بما يمكن المنازعة فيه بها
ذكرنا (قوله فان قلت قد علم بما تقررانهم حملوا الهبة هنا على مقابل الصدقة) لعل الاوجه ان يقال انهم ارادوا
بالهبة بدل حملوا الهبة فتأمل (قوله قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) الوجه في الجواب انهم لما قابلا
الهبة بالصدقة كانت غيرهما (قوله ايضا قلت بوجه بان الهبة لها اطلاقان الخ) لعل الاوجه في الجواب ان يقال
انما اريد بالهبة هنا مقابل الصدقة لفساد ارادة ما يشمل الصدقة اذ يلزم ان من حلف لا يتصدق لم يحنث
بالتصدق وهو باطل واما كون الهبة اريد بها هنا ما يقابل الهدية ايضا فغير محتاج اليه في الحكم كما لا يخفى
(قوله ولو بعد افراز حصته على ما اقتضاه اطلاقهم الخ) الذي في شرح الروض نعم ان افراز حصته فالظاهر
حنثه ان كانت القسمة افرازا اه فالشارح قصد مخالفتة هنا لکنه واقفه في شرح الارشاد فقال انه الاوجه

وقارض وان حصل فيه ربح
على الاوجه ولا (هبة في
الاصح) لانها لتوقفها على
الايجاب والقبول لا تسمى
صدقة ولهذا حلت له صلى
الله عليه وسلم بخلاف
الصدقة وفارق عكسه
السابق بان الصدقة اخص
فكل صدقة هبة ولا عكس
نعم ان نوى بالصدقة الهبة
حنث فان قلت قد علم بما
تقرر انهم حملوا الهبة هنا
على مقابل الصدقة والهدية
وفيما مر على ما يشمل هذين
وغيرهما فما وجه قلت
بوجه بان الهبة لها اطلاقان
باعتبار السياق فاخذوا في
كل سياق بالتبادر منه (أو)
لا يأكل طعاما اشتراه زيد
لم يحنث بما اشتراه زيد (مع
غيره) يعنى هو وغيره معا
او مرتبا مشاعا ولو بعد
افراز حصته على ما اقتضاه
اطلاقهم لان كل جزء منه لم
يختص زيد بشراثة واليمين
محمولة على ما يتبادر منها
من اختصاص زيد بشراثة
ومن ثم لو حلف لا يدخل
دارا شركه بينه وبين غيره خرج
بالافراز مالم يقتضما

قسمه ردكان اشترى بطيخة ورمانة فراضيا بردأخذ النفيسة فيحث لأن هذه القسمة بيع فيصدق أن زيد اشتراها وحده (وكذا لو قال) في يمينه لا آكل (من طعام اشتراه زيد في الاصح) لما تقرر (ويحث بما اشتراه) زيد (سلما) أو تولية أو إشرأ كالانها انواع من الشراء وعدم انعقادها بلفظه إنما هو فيها من الخصوصيات (٦٦) وإن كانت يوعا حقيقة إذا الخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيرادها بلفظ العام

لغات المعنى الزائد فيه على العام وصورته في الاشرأ ان يشتري بعده الباقي ويأتي في الافرازها مامر وبما اشتراه لغيره بوكالة لا بما اشتراه وكيله أو عاد اليه بنحو رد يعيب أو اقالة أو اصلح أو قسمة ليس فيها لفظ بيع كاهو ظاهر لانها لا تسمى يوعا على الاطلاق (ولو اختلط) فيها إذا حلف لا ياكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد كما اقتضاه السياق وبوجه بان التكرير يقتضى الجنسية فلم يشترط أكل الجميع (ما اشتراه) زيد وحده (بمشتري غيره) يعنى يملكه ولو بغير شراء (لم يحنث حتى يتقن) أى يظن (أكله من ماله) أى مشتري زيد بان ياكل منه نحو الكف لظن ان فيه بما اشتراه بخلاف نحو عشر حبات ويفرق بينه وبين ثمرة حلف لا ياكلها واخططت بثمر فأكله إلا واحدة بأنه لا يقين هنا بل ولا ظن ثم عادة ما بقيت ثمرة بخلاف ما نحن فيه ولو نوى هنا نوعا مما ذكر اختص به (أو لا يدخل دار اشتراها) زيد لم يحنث (بدخول دار) اخذها) زيد أو بعضها (بشفعة) لان الاخذ بها

نعم إن أفرز حصته فالظاهر حثه إن كانت القسمة لأفرادها فالشارح قصد مخالفتها لكنه وافق في شرح الارشاد فقال إنه لا وجه له سم (قوله قسمة رد) أى أو تعديل اخذ من قوله لان هذه القسمة بيع اه عش (قوله ورمانة) الو أو بمعنى أو (قوله بردأخذ النفيسة) عبارة النهاية بردأخذ إحدى الحصتين اه قال عش قوله بردأخذ أى شيئا من المال وقضيته وإن لم تختلف قيمتهما بل وقضيته أنه لو اشترى با بطيختين فدفع احدهما للآخر شيئا من المال في مقابلة حصته من إحدى البطيختين أنه يكون بيعا اه (قوله فيحث الخ) خلافا للمعنى عبارة ولا يحنث بما اشتراه لزيد وكيله أو ملكه بقسمة وإن جعلناها بيعا أو بصلح أو أوارث أو هبة أو وصية أو رجع اليه برد يعيب أو اقالة وإن جعلناها بيعا اه (قوله لان هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتى أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا إذا كان فيها لفظ بيع فليحذر اه سم وسياق عن عش ما يوافق (قوله أو تولية) إلى الفرع في المعنى الا قوله وصورته إلى وبما اشتراه أو قوله ليس فيها إلى لانها وقوله ولو وجه إلى المتن وقوله ويفرق إلى ولو نوى (قوله أو تولية الخ) أو مرا بحة اه معنى (قوله وإن كانت يوعا حقيقة) الانسب تقديمه على قوله إنما هو الخ (قوله وصورته) أى الحنث (قوله أن يشتري) أى زيد بعده أى الاشرأ الباقي أى للمشتري الاول (قوله وبما اشتراه لغيره الخ) أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه اه معنى (قوله بوكالة) أو ولاية اه اسنى (قوله لا بما اشتراه وكيله) أو ملكه زيد بارت أو هبة أو وصية اه معنى (قوله بنحو رد يعيب الخ) أى كرد الهبة (قوله أو صلح الخ) عبارة الروض والمعنى أو حصل له بصلح الخ (قوله أو قسمه ليس فيها الخ) يدخل في ذلك قسمة التعديل حيث لم يجر فيها لفظ بيع فلا يحنث بها بل وقضية عبارة أنه أن قسمة الرد لو لم يجر فيها لفظ بيع لم يحنث بها وقضية قوله قبل فراضيا برد إحدى الحصتين خلافا اه عش (قوله لانها الخ) تعليل لقوله أو عاد اليه بنحو رد يعيب وما بعده اه عش (قوله على الاطلاق) أى حالة الاطلاق اه نهاية (قوله كما اقتضاه السياق الخ) عبارة الاسنى وقضية كلامه أنه لا فرق فيما ذكره بين أن يقول طعاما اشتراه أو من طعام اشتراه وهو ظاهر في الثانية وأما الاولى في تخنيثه بالبعض توقف لاقتضاء اللفظ الجميع لاسيما إذا قصد اه (قوله بان التكرير يقتضى الجنسية) انظره مع النفي اه رشيدى (قوله نحو الكف) عبارة الروض والمعنى كالكف والكفين اه (قوله بخلاف نحو عشر حبات) عبارة النهاية بخلاف نحو عشرين حبة اه وعبارة المعنى بخلاف عشر حبات وعشرين حبة اه (قوله ولو نوى الخ) عبارة المعنى وهذا كله عند الاطلاق فلو قال أردت طعاما يشتريه شائعا أو خالصا حث به لانه غلظ على نفسه اه (قوله اختص الخ) أى الحنث وقياس مامر من عدم القبول فيما لو قال أردت بداره مسكنه حيث حلف بالاطلاق عدم قبوله هنا اه عش (قوله بشفعة جوار الخ) لعل هنا سقطة من الناسخ عبارة النهاية وفى المعنى نحو ما بها بان يكون بشفعة الجوار ويحكم الخ (قوله ويحكم بها الخ) ينبغى عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وإن لم يوجد حكم فليتنامل اه سم عبارة الرشيدى ويحكم بها الخ ليس بقيد كما أشار إليه سم فيكنى التقليد اه (قوله من يراها) أى حاكم حنفى معنى وشرح المنهج (قوله وبغيرها) أى غير شفعة الجوار (قوله نصفه) أى النصف الاخر المملوك له (قوله مالم يملكها) وهو حصته الاصلية اه عش (قوله مالم يملكها الخ) انظر ما وجه حصر ما يبيعه فيها لا يملكه بالشفعة والظاهر ان ما يبيعه شائع فيها ملكه بالشفعة وفيها ملكه بغيرها اه رشيدى (قوله ثم يبيعه) أى الآخر (قوله انه اخذها كلها الخ)

(قوله لان هذه القسمة بيع) قضية قوله الآتى أو قسمة ليس فيها لفظ بيع أن يقيد هذا بما إذا كان فيها لفظ بيع فليحذر (قوله ويحكم بها من يراها) ينبغى عدم اشتراط ذلك بل يكفي تقليد من يراها وإن لم يكن

لا يسمى شراء عرفا ولا شرعا ويتصور أخذ كلها بشفعة جوار ويحكم بها من يراها وبغيرها لكن لا في مرة واحدة بان يملك شخص نصف دار ويبيع شريكه نصفه فياخذها بها ثم يبيع ما يملكها لآخر ثم يبيعه الآخر فياخذها الشريك بها فيصدق حينئذ أنه أخذ كلها بشفعة (فرع) أخذ بعض السلف من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم

بناء على تفسيره القديم بما مضى عليه سنة أن من له عبيد اختلف وقت ملكهم لوقال أعتقت القديم منك لم يعق الأمن مضى له في ملكه سنة وفي التفسير المأخوذ منه ذلك نظر ظاهر اذ لا يعضده لغة ولا عرف والظاهر على قواعدنا أن (٦٧) من سمي منهم قديما عرف عتق فان لم يطرده

بذلك عرف عتق من قبل آخرهم ملكه لان الكل يسمون قديما بالنسبة له ويجرى ذلك في التعليق بنحو كلام القديم منهم ولو علق بأن خدمتي أو فلانا فالذي يظهر ان المدار في الخدمة على العرف لكنهم ذكروا في الاستئجار للخدمة والوصية بها وتعليق العتق عليها ما يمكن بجيشه هنا فيكون يانا للعرف الذي هو المناط نعم يتردد النظر فيما لو خدم خادمه فيما يتعلق به كان ناول طابخ طعامة حطباً تمام طبخه فهل تسمى مناو له هذه خدمة للحالف لعود النفع اليه اولا لانه لا يسمى في العرف خادما له بل للطابخ أو يفرق بين أن يقصد بذلك خدمة الطابخ فلا حنث أو الحالف فالحنث كل من الاولين محتمل دون الثالث لان مناط الخدمة التسمية ولا دخل للنية فيها وليس نظيرة لما سبق في الجملة في معين العامل لان استحقاق الجعل يتاثر بنية التبرع فتاثر بنية اعانة المالك أو العامل على أنهم سموا فله في حال قصده اعانة الغامل ردا فهو يؤيد الاحتمال الاول لولا وضوح الفرق بين الرد المتعلق بالعبد

لكن في عقدين اه معنى (قوله على تفسيره) أي البعض لكن المتبادر من قوله الاتي ان التفسير لغير ذلك البعض وعليه فالصواب اسقاط الضمير (قوله لان الكل) أي كل من قبل آخرهم ملكا (قوله يسمون قديما) الاولى الافراد (قوله بالنسبة له) أي لاخرهم ملكا (قوله في التعليق الخ) أي كان كبت أو ضربت القديم من عبيدي فانت طالق (قوله بأن خدمتي) بكسر الهمزة وتحريك التاء متعلق بعلق وقوله أو فلانا عطف على بيا المتكلم وقوله فالذي يظهر الخ جواب ولو (قوله لو خدم) أي المخاطب خادمه أي الحالف أو الفلان للحالف أي أو الفلان (قوله بين أن يقصد) أي المخاطب بذلك أي المناولة (قوله دون الثالث) أي الفرق (قوله وليست) أي المناولة (قوله في معين العامل) من الاعانة (قوله فهو يؤيد) أي العلوي (قوله لذلك) أي لاجل العامل (قوله وبهذا) أي وضوح الفرق المذكور (قوله يقرب الاحتمال الثاني) وقد رجع به ايضا ما مر من ان المدار في الايمان غالباً عند الاطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ومن ان اليمين محمولة على ما يتبادر منها وفي المعنى والروض مع شرحه (خاتمة) فيها مسائل مشورة مهمة متعلقة بالباب لو حلف لا يخرج فلان الا باذنه أو حتى ياذن فخرج بلا اذن منه حنث أو باذن فلا ولم يعلم اذنه لحصول الاذن وانحلت اليمين في حالتي الحنث وعدمه حتى لو خرج بعد ذلك لم يحنث ولو كان الحلف بطلاق فخرجت وادعى الاذن لها وانكرت فالقول قولها يمينها وتحل اليمين بخروج واحدة لان لهذا اليمين جهة بروهي الخروج باذن وجهة حنث وهي الخروج بلا اذن لان الاستثناء يقتضي النفي والاثبات جميعا وإذا كان لها جهتان ووجدت احدهما انحلت اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار وليا كل هذا الرغيف فانه ان لم يدخل الدار في اليوم بروان ترك أكل الرغيف وان أكله بروان دخل الدار وليس كما لو قال ان خرجت لابسعة حرير فانت طالق فخرجت غير لابسعة لتحل حتى يحنث بالخروج ثانيا لابسعة لان اليمين لم تشمل على جنتين وانما علق الطلاق بخروج مقيد فاذا وجد وقع الطلاق فان كان التعليق بلفظ كذا أو كل وقت لم تحل بخروج واحدة وطريق عدم تكرر وقوع الطلاق ان يقول اذنت لك في الخروج كلما اردت ولو قال لا اخرج حتى استاذنك فاستاذنه فلم ياذن فخرج حنث لان الاستئذان لا يعني لعينه بل للاذن ولم يحصل نعم ان قصد الاعلام لم يحنث أو حلف لا يلبس ثوبا أنعم به عليه فلان فباعه ثوبا أو أبراه من ثمنه أو حابه فباعه لم يحنث بلبسه وإن وهبه أو وصى له به حنث بلبسه الا ان يبده قبل لبسه بغيره ثم يلبسه الغير فلا يحنث وإن عد عليه النعم غيره فحلف لا يشرب له ماء من عطش فشرب ماء بلا عطش أو اكل له طعاما أو لبس له ثوبا لم يحنث لان اللفظ لا يحتمله أو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا سدا من غز لها ولحمته من غيره لم يحنث وان قال لا لبس من غز لها حنث به لا بثوب خيط بخيط من غز لها لان الخيط لا يوصف بانه ملبوس وان قال لا لبس مما غزلته لم يحنث بما غزلته بعد اليمين اولا لبس مما غزلته لم يحنث بما غزلته قبل اليمين أو قال لا لبس من غز لها حنث بما غزلته وبما غزلته لصلاحيه اللفظ لهما اه مع شرحه

(كتاب النذر)

بالمعجزة الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله لان كلالا لان في بعض انواعه وقوله وعلى المنجزة الى وعما يؤيده والى قوله وقد يوجه في المعنى الا قوله لكن يتاكد الى والاصل (قوله بالمعجزة) أي بذا لمعجزة ما كتمه وحكى فتحها اه معنى (قوله في بعض انواعه) وهو نذر اللجاج اه رشيدى (قوله كاليمين) أي ككفارتها (قوله الوعد بخير) فيه جمع بين قولين هنا عبارة المعنى والاسنى وشرعا الوعد بخير خاصة قاله الرويانى والماوردى وقال غيرهما التزام قرابة الخ (قوله بالتزام القرابة الخ) الباء للملازمة الكلى لجزئية (قوله لكن يتاكد له

(كتاب النذر)

يوجد حكم فليتا مل

الصادق بكل من وضع يده عليه لذلك والخدمة المتعلقة بالحالف المقترضة أنه لا بد من مباشرة الخادم للخدمة الحالف فلا واسطة بهذا يقرب الاحتمال الثاني والله أعلم (كتاب النذر) بالمعجزة عقب الايمان به لان كلا يعقد لنا كيدا للتمزم ولان في بعض انواعه كفارة كاليمين وهو لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الوعد بخير بالتزام القرابة الاتية على الوجه الاتي فلا يحصل بالنية وحدها السكن يتاكد له امضاء ما نواه للزم

القد يدلن نوى فعل خير ولم يفعلوه الاصل فيه الكتاب والسنة والاصح أنه في اللجاج الآتي مكروه وعليه يحمل ما أطلقه المجموع وغيره هنا قال لصحة النهي عنه وأنه لا يأتي بخير (٦٨) إنما يستخرج به من البخيل وفي القرية المنجمة أو المعلقة مندوب وعلى المنجزة يحمل قوله فيه في

(الخ) وينبغي أن مثل للذعر غيره من سائر القرب فتأ كدنيتهما اه عش (قوله قال) أي المصنف في المجموع وقوله وأنه الخ عطف على النهي عبارة الاسنى والمغنى وجزم به المصنف في مجموع خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال إنه لا يرد شيئا وإنما يستخرج به الخ (قوله) إنما يستخرج الخ عبارة غيره وإنما الخ بالواو (قوله وفي القربة الخ) عبارة النهاية وفي التبر عدم الكراهة لانه قربة سواء في ذلك المعلق وغيره إذ هو وسيلة لطاعة الخ وعبارة المغنى وقال ابن الرفعة انه قربة في نذر التبر دون غيره اه وهو الظاهر (قوله) يحمل قوله) أي المصنف فيه أي المجموع (قوله يشبه الدعاء) عبارة المغنى يشبه قوله سبحانه وجهي للذي خلقه وصوره اه (قوله) وبما يؤيد الخ خبر مقدم لقوله انه وسيلة الخ (قوله ايضا) أي كقول المجموع في مبطلات الصلاة بقطع النظر عن الحمل المار (قوله انه قربة) مفعول يؤيد (قوله بقسميه) وهما اللجاج والتبر (قوله ثواب الواجب) وهو يزيد على النفل بسبعين درجة معنى وابن شبة (قوله كقأله) أي أنه يثاب على الذر ثواب الواجب (قوله وقوله تعالى الخ) عطف على قوله انه وسيلة الخ (قوله انه) أي للذعر (قوله) وقد بوجه) أي إطلاق الجمع المذكور (قوله أيضا) أي كالتبر (قوله ما يأتي) أي قبيل التنبيه (قوله وفي أحد نوعي نذر التبر الخ) وأما نوعه الآخر فلا تعليق فيه اه سم أي فهو ما لا تعليق فيه (قوله) وقد يجب) أي عن التأييد ثم التوجيه المذكورين (قوله بان نذر اللجاج لا يتصور فيه الخ) لان المقصود فيه إبعاد النفس عن المعلق عليه القربة اه سم (قوله) وأركاناه) إلى قوله وكذا القن في النهاية قوله إلى قوله وكذا إشارة الخ في المغنى لإقوله وزيد إلى الصيغة (قوله) ناذرو منذور) سكنت المصنف عنهما اه معنى (قوله) لعدم أهليته للقربة) أولا لالتزامها وإنما صح وقفه وصيته وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أسنى ومغنى (قوله وغير مكاف) كهي ومجنون لعدم أهليته لالتزام أسنى ومغنى (قوله ومكره) الاولى تقديمه على وغير مكاف (قوله عنهم) أي الصبي والمجنون والمكره (قوله) في قربة مالية عينية) كعتق هذا العبد ويصح من المحجور عليه بسفه أو فاس في أقرب البدنية ولا حرج ليهما في الذمة فيصح نذرهما المالى فيها لانها إنما يؤدى به بعد فك الحرج عنها مغنى وروض مع شرحه وفي عش ما نصه وبقي ما لومات السفه ولم يؤده والظاهر أنه يخرج من تركته لانه دين لازم ذمته في الحياة وقياسا على تنفيذ ما أوصى به من القرب اه (قوله) ولو بغير إذن سيده) وفاقا للاسنى والمغنى وخلافا للنهاية بعبارة ته ونذر القن مالا في ذمته كضمانه خلافا لبعض المتأخرين اه أي وضمانه باطل إذا كان بغير إذن سيده وأما باذنه فصحيح ويؤديه من كسبه إلى الحاصل بعد النذر اه عش (قوله هنا) أي في النذر (قوله) اختص بالقرب) سياق ما فيه (قوله) وزيد) قوله وكذا إشارة في النهاية وعبارة ته ولا بد من إمكان فعله المنذور الخ (قوله) إمكان الفعل) الاولى وإمكان الخ (قوله) ولا بعيد عن مكاف الخ) أي بعد لا يدرك معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد اه عش (قوله) أو كتابة) بالتثنية (قوله) تدل) راجع للفظ بتاويل اللفظة وللكتاب به وقوله أو تشعر راجع للإشارة ويجوز رجوعها لكل من الثلاث وكان الاولى تذكير الفعلين عبارة الرشيدى قوله يدل أو يشعر أي كل من اللفظ والكتابة والإشارة اه وقوله بالالتزام تنازع فيه الفعلان وقوله مع النية حال من فاعل الفعلين وقوله في الكتابة متعلق بمتعلق مع النية (قوله) لا النية الخ) عطف على لفظ عبارة المغنى فلا ينعقد بالنية اه (قوله) ومن الاول الخ) عبارة النهاية ويكتفى في صراحتها نذرت لك كذا وإن لم يقل الله اه قال عش قوله نذرت

مبطلات الصلاة أنه مناجاة لله تعالى تشبه الدعاء فلم تبطل الصلاة به عما يؤيد أيضا أنه قربة بقسميه أنه وسيلة لطاعة ووسيلة الطاعة طاعة كإان وسيلة المعصية معصية ومن ثم ائيب عليه ثواب الواجب كما قاله القاضي وقوله تعالى وما انفقم من نفقة أو نذرت من نذر فإن الله يعلمه أي يجازى عليه على أن جمعا أطلقوا أنه قربة وحملوا النهي على من ظن من نفسه أنه لا يفي بالنذر أو اعتقد أنه له تأثير أما وقد يوجه بان اللجاج وسيلة لطاعة يضاهي الكفارة أو ما التزمه ويؤديه ما يأتي من الملتزم بالنذرين قربة وإنما يفترقان في أن المعلق به في نذر اللجاج غير محبوب للنفس وفي أحد نوعي نذر التبر محبوب لها وقد يجب بان نذر اللجاج لا يتصور فيه قصد التقرب فلم يكن وسيلة لقربة من هذه الحيثية وأركاناه ناذر ومنذور وصيغة وشرط الناذر لإسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما ينذره فيصح نذر سكران لا كافر لعدم أهليته للقربة وغير مكاف ومكره لرفع القلم عنهم ومحجور فلس أو سفه في قربة مالية عينية وكذا

القن فيصح نذره المالى في ذمته ولو بغير إذن سيده بخلاف الضمان لان المقلب هنا حق الله تعالى ومن ثم اختص بالقرب لك وزيد إمكان الفعل فلا يصح نذرهم صوما لا يطيقه ولا بعيد عن مكاف حازه السنة كما يأتي أو ائيل الفصل والصيغة لفظ أو كتابة وإشارة أخرى تدل أو تشعر بالالتزام مع النية في الكتابة وكذا الإشارة لم يفهمها كل أحد لالنية وحدها كسائر العقود ومن الاول نذرت لله أو لك وعلى لك

كذا ولهذا مثله انتذرت او انذرت من عامي لغته ذلك كما يعلم بما قدمته في زوجتك بفتح التاء اذا المعتمد الذي صرح به البغوي من اضطراب
طويل في نذرت لك وان لم يذكر معها الله انها صريحة وما يصرح بذلك هو بوضوح قول محصول الفخر الرازي لاشك ان نحو نذرت وبعت صبيغ
اخبار لغة وقد تستعمل له شرعا ايضا انما النزاع في انها حيث تستعمل لاحداث الاحكام كانت اخبارات او انشأت والا قرب الثاني لوجوه
وساقها وقد حكيا في نذرت لله لا فعلن كذا ولم ينوي مينا ولا نذرا وجبين وجزم في الانوار بما يحته الرافي انه نذرا أي نذرت تبرر وزعم شارح ان
مخاطبة المخلوق بنحو نذرت لك تبطل صراحتا عجيب مع قولهم ان على لك كذا وان شئت (٦٩) الله مريض فلي لك كذا صريحان في

النذر مع ان فيهما مخاطبة
مخلوق وزعم انه لا التزام
في نحو نذرت ممنوع نعم
ان نوى به الاخبار عن
نذر سابق عرف اخذا
بما مر في الطلاق فواضح
او البين في نذرت لا فعلن
فيمين (تنبيه) قولهم على
لك كذا صريح في النذر
ينافيه انه صريح في
الاقرار إلا ان يقال لا
مانع من انه صريح فيهما
وينصرف لاحدهما
بقريته ونظيره ما مر في لفظ
السلف انه صريح في السلم
والفرض لكن الميزم
نفس الصيغة بخلافه هنا
(هو ضربان نذر للجاج)
بفتح اللام وهو التامد
في الخصومة ويسمى نذر
وبين اللجاج والغصب
والقلق بفتح المعجمة
واللام وهو ان يمنع نفسه
او غيرها من شيء او يحث
عليه او يحقق خبرا غضبا
بالزام قربة (كان كلمته)
او ان لم اكله او ان
لم يكن الامر كما قلته (فنه)
على (أو فعلى) عتق

لك كذا عبارة شيخنا الزيادي ولو قال نذرت لاملان بكذا لم ينقد وظاهر انه لو نوى به الاقرار ألزم به اه
وعليه فيفرك بينه وبين ما ذكره الشارح بان الخطاب يدل على الانشاء بحسب العرف كافي بعثك هذا بخلاف
الاسم الظاهر فانه لا يتبادر منه الانشاء اه ع ش اقول ما ذكره عن الزيادي مخالف لقول الشارح او
لهذا وللصور الآتية في الشارح كالتبعية كمل صدقة لفلان او ان اعطيه وجعلت هذا للنبي صلى الله عليه
وسلم او لقبر الشيخ الفلاني (قوله بكذا) الاولى تاخير عن ولهذا (قوله اذا المعتمد) تعليل لقوله اولك الخ
وكان الاولى ليتصل العلة بمعلولها ان يذكر قوله ومثله الخ عقب قوله نذرت (قوله وان لم يذكر الخ) الاولى
تاخير عن قوله انها صريحة (قوله لاشك ان نحو نذرت الخ) قد يقال لاشك ان مجرد نذرت غير كاف بل مع
ما يذكر معه من المتعلقان وكلام الفخر ساكت عنها فواجه كونه صريحا فيما ذكره اه سيد عمر (قوله كانت
الخ) خبر ان (قوله اخبارات) يعني وضعها لاستعمالها او انشأت اى وضعها واستعمالا (قوله عجيب)
خبر وزعم شارح (قوله وزعم انه لا التزام الخ) اى بخلاف قولهم المذكور (قوله ممنوع) خبر وزعم انه
الخ (قوله لكن المميز) بفتح الياء أى بالقرينة بخلافه هنا يعني ان المميز هنا قصد الاخبار او الانشاء وفيه
تأمل (قوله بفتح اللام) الى قوله كانص في المعنى لا قوله ولا بخلاف فهم الى المتن وقوله او والعقلى الى فان لم
ينو الى قول المتن ونذر تبرى في النهاية لا قوله ولا لقول كثيرين الى المتن وقوله كانص عليه في بعض ذلك
وقوله لذتين الكفارة الى ويؤيد (قوله وهو التامد) سمي بذلك لوقوعه حال الغضب اه معنى (أو يحقق
خبر الخ) كذا في النهاية قال الرشيدى قوله او يحقق خبر الخ انظر مع قوله الآتى وقوله العتق او عتق قفى
فلان يلزمنى او والعق مافعلت كذا الغو ولم ارقوله او يحقق خبر اى كلام غيره إلا فى التحفة وشرح المنهج
وعبارة الروض كالروضة هو ان يمنع نفسه من شيء او يحملها عليه بتعليق الزام قربة وكذا عبارة الاذرعى
اه (قوله غضبا الخ) تنازع فيه الأفعال الثلاثة عبارة الجيرمى عن الزيادى والبرماوى والحلى قوله غضبا
راجع للجميع اى شانه ذلك فليس قيدا ولا نماقيد به لانه الغالب اه (قوله او عتق وصوم الخ) عبارة
المعنى وتعبيره باوليس بقيد بل لو عطف بالواو فقال ان كذبت فله على صوم وعتق وحج وأوجبا الكفارة
فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه لزمه الكل اه (قوله به) أى لزوم الكفارة (قول المتن وفى قول أيهما
شاء) هل يتعين عليه احدهما باختياره للظاهر لا يتعين اه سيد عمر وجزم بذلك المعنى ناقلا له نقل المذهب
عبارة فيختار واحد منهما من غير توقف على قوله اخترت حتى لو اختار معينا منهما لم يتعين وله العدول
الى غيره اه (قوله مقصود البين) من المنع والحث او تحقيق الخبر (قوله اما اذا التزم الخ) عبارة المعنى
(تنبيه) قضية قول المصنف فله على عتق او صوم ان نذر اللجاج لا بد فيه من الزام قربة وبه صرح فى
المحرر لكن الصحيح فى أصل الروضة فيما لو قال ان دخلت الدار فله على أن أكل الخبز من صور اللجاج وانه
يلزمه كفارة بين لكن هنا لما يلزمه كفارة بين فقط لانه انما يشبه البين لا النذر لان المعلق غير قربة اه ولا
يخفى ان هذا مناف لقول الشارح المارون من تم اختص بالقرب (قوله و منه) اى نذر اللجاج ع ش ورشيدى

خلافا لبعض المتأخرين مر

أو صوم) أو عتق وصوم وحج (وفيه) عند وجود المعلق عليه (كفارة يمين) لخبير مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة في نذر التبر
قطا فاعتين حمله على نذر اللجاج ولقول كثيرين من الصحابة رضى الله عنهم به ولا يخالف له من ثم اطال البلقيني فى الانتصار له (وفى
قول له التزم) لخبير من نذر وسمى فعله ما سمي (وفى قول أيهما شاء) لانه يشبه النذر من حيث انه التزم قربة والبين من حيث ان مقصوده
مقصود البين ولا سبيل للجمع بين موجبيهما ولا تعطيلهما فوجب التخيير (قلت الثالث اظهر ورحبه العرافيون والله أعلم) لما قلنا
اما اذا التزم غير قربة كلا آكل الخبز فيلزمه كفارة يمين بلانزع ومنه ما يعتاد على أسنة الناس العتق يلزمنى او يلزمنى عتق عبدي فلا

او والعق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو (٧٠) التعليق فلفو وان نواه تخير كما نص عليه في بعض ذلك ثم ان اختار العتق وعق المعين

(قوله او والعق الخ) ان قرىء بالضم مبتدا حذف خبره كلازم لي فواضح وان قرىء بالجر خالف ما جزم
المغنى فليحذر اه سيد عمر اقول صنيع الشارح والنهاية صريح في الجر ومخالفة ما جزم به المغنى (قوله
لا افعل الخ راجع لجميع ما تقدم (قوله فان لم ينو التعليق) اي تعليق الالتزام اه عش (قوله فان لم ينو
التعليق الخ) يشمل الاطلاق ولعل وجهه انها لما لم تكن صريحة في التعليق لم تحمل عليه الا عند ارادته
نعم يظهر ان نحو ان فعلت كذا يلزم في الخ يلحق فيها الاطلاق بقصد التعليق لصراحتها فيه اه سيد عمر (قوله
او عتق المعين الخ) هذا صريح في ان المعين لا يلزمه عتقه بل له العدول عنه الى الكفارة اه سم (قوله مطلقا)
اي سواء كان يجزى في الكفارة ام لا اه عش (قوله واراد عتقه) اي المعين (قوله ولو قال) الى قوله كافي
المجموع في المغنى (قوله لغو) يتأمل فانه لا فرق بين هذا التصوير وما سبق الا بما فعلت هنا وبلا افعل او
لا فعلن هناك فلم اطلق هنا انه لغو وفصل هناك اه سم عبارة عش قوله لغو اي حيث لا صيغة تعليق فيلفو
وان نوى التعليق بخلاف ما تقدم في قوله ومنه ما يعتاد الخ فان صورته ان يقول ان كلمتك مثلاً فالعتق
يلزمي ثم رايت سم ذكر الاستشكال فقط اه اقول قوله فان صورته الخ لا يظهر في قول الشارح كانه نهاية
او والعق الخ بل صنيع المغنى صريح في عدم اشتراط صيغة التعليق عبارة تهو العتق لا يخلف به إلا على وجه التعليق
والالتزام كقوله ان فعلت كذا فاعلى عتق فتجب الكفارة ويختار بينهما وبين ما التزمه فلو قال العتق يلزمي
لا افعل كذا لم ينو التعليق لم يكن ميمنا فلو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق العبد قطعا او قال والعق او
والطلاق بالجر لا افعل كذا لم ينقد ميمناه وحاصلها كما ترى ان الصيغة الاولى صريحة في اليمين فتتعد
مطلقا والثانية محتملة لها احتمالا ظاهرا فتتعد بالنية بخلاف الاخيرة فانها لا تحتملها كذلك فلا تتعد
مطلقا والله اعلم وغاية السيد عمر قوله لغو الخ ظاهره وان قصد التعليق وهو محل تأمل لا يقال وجهه حيث
انه تعليق بماض وهو لا يقبل التعليق لانا نقول معناه ان تبين اني ما فعلت كذا وهذا مستقبل وقد صرحوا
بذلك في صور متعددة وعن حق ذلك الولي العراقي في فتاوى الخ لاه وقد يقال ان هذا التأويل مجرد صيانة
القاعدة النحوية من استقبال الجراء او الاقوال لفظ لا تحتمله ظاهرا وكذا يجاب عما يأتي عن سم وعش ثم رايت
قال الرشيدى قوله لا تعليق فيه ولا التزام كانه لان كلا منهما انما يكون في المستقبلات حقيقة ولا يتأني هذا
تصويرهم التعليق بالماضي في الطلاق لانه تعليق لفظي اه والله الحمد (قوله والعق الخ) ومثله الطلاق كما مر
في الايمان (قوله الاعلى احد ذينك) اي التعليق والالتزام عش ومعنى الاول كان فعلت كذا فاعلى
عتق والثاني كان فعلت كذا فعبدى حر بجري (قوله وهما هنا غير متصورين) هلا تصور التعليق بان
يجعل المعنى ان كنت فعلت كذا فاعلى العتق او عتق قتي فلان كافي على الطلاق ما افعل كذا فانه تعليق سم
وعش وقد مر ما فيه ثم قوله كافي على الطلاق الخ في هذا القياس نظر ظاهر (قوله تغليا) الى المتن في المغنى
(قوله ولخبر مسلم) اي السابق آنفا اه معنى (قوله بين قربة ما الخ) اي كنسيح وصلاة ركعتين وصوم
يوم اه عش (قوله ما تقرر) اي من التخيير (قوله وهم) تعريض بالزر كشي اه سم (قوله فيه) الرفع فقوله
حيث لا حاجة اليه (قوله وانه الخ) عطف على ما مر (قوله ما تقرر الخ) اي من التخيير (قوله والتعيين اليه)
اي موكل الى رايه اه عش (قوله سمي به) الى التنبيه في النهاية الا قوله ويوافقه الى وهذا هو الوجه
(قول المتن بان يلتزم قربة) ومن ذلك ما لو قال شخص لمريد الزوج لبنته الله على ان اجزها لك بقدر مهرها
مرارا فهو نذر تبرر فيلزمه ذلك واقل المرات ثلاث مرات زيادة على مهرها اه عش (قوله واصفها الخ)

اجزاء مطلقا او الكفارة
واراد عتقه عنها اعتبر فيه
صفة الاجزاء ولو قال ان
فعلت كذا فعبدى حر ففعله
عتق قطعا كما في المجموع
خلاف لما وقع للزر كشي
لان هذا محض تعليق ليس
فيه التزام بنحو على وقوله
العتق او عتق قتي فلان
يلزمي او والعق ما فعلت
كذا لغو لانه لا يتعلق فيه
ولا التزام والعق لا يخلف
به الا على احد ذينك وهما
هنا غير متصورين (ولو قال
ان دخلت الدار مثلاً (فاعلى
كفارة بين او) فاعلى كفارة
(نذر لومه) في صورتين
(كفارة بالدخول) تغليا
لحكم اليمين في الاولى ولخبر
مسلم في الثانية اما اذا قال
فاعلى بين فلفو لانه لم بات
بصيغة نظرو ولا خلف وليست
اليمين بما يلتزم في الذمة او
فاعلى نذر تخير بين قربة ما
من القرب وكفارة بين
ولا اجل هذا تعين جر نذر
في المتن عطف على بين وامتنع
رفعه لخالفته ما تقرر اذ
تعين الكفارة عند الرفع
وهم وانا الذي فيه حيث
ما مر من التخيير وهو المعتمد
وانه لا يصح ولا يلزمه شيء
وهو ما اقتضاه نص البويطي
ويؤيد ما تقرر في فاعلى نذر
انه لو اتى به في نذر التبرر كان
شفي الله مريض فاعلى نذر
لومه قربة من القرب والتعيين
اليه ذكره البلقي (ونذر

تبرر) سمي به لانه اطلب البر أو التقرب الى الله تعالى (بان يلتزم قربة) واصفها المطلوبة فيها كما يأتي آخر الباب قد

(ان حدثت نعمة) تقتضى سجود الشكر كما يرشد اليه تعبيرهم بالحدوث (او ذهبت) (٧١) نعمة) تقتضى ذلك ايضا و مر

يانيهما في بابها هذا ما نقله
الامام عن والده و طائفة
من الاصحاب لكنه رجح
قول القاضي انهما لا
يتقيدان بذلك و يوافق
ضبط الصيرى لذلك بكل
ما يجوز أى من غير كراهة
أن يدعى الله تعالى به وهذا
هو الاوجه و من ثم اعتمده
ابن الرفعة وغيره و به
صرح القفال حيث قال لو
قالت لزوجها إن جامعني
فعلى عتق عبد فان قلته على
سبيل المنع فلجأج أو الشكر
لله حيث يرزقها الاستمتاع
بزوجها لزوما الوفاء اه
والحاصل أن الفرق بين
نذرى اللجأج والتبرر أن
الاول فيه تعليق برغوب
عنه والثاني برغوب فيه
ومن ثم ضبط بان يعلق بما
يقصد حصوله فنحو أن
رأيت فلانا فعلى صوم
يحتمل النذر و يتخصص
أحدهما بالقصد وكذا قول
امرأة لآخر إن تزوجتني
فعلى أن أبرئك من مهرى
وسائر حقوق فهو تبرر ان
أرادت الشكر على تزوجه
﴿ تنبيه ﴾ علم من هذا
الحاصل ان من قال لبائعه
إن جئتني بمثل عوضى فعلى
أن أقيلك أو أفسخ البيع
لزمه أحدهما إن نذب
لندمه وكان يجب احضار
مثل عوضه

قد يقال صفة للقرية قرية فهي داخلة في عبارة المصنف اه سم (قوله تقتضى سجود الشكر) أى بأن كان
لها وقع اه عش عبارة المغنى و اطلق المصنف النعمة وخصها الشيخ ابو محمد بما يحصل على ندور فلا
تصح في النعم المعتادة كالا يستحب سجود الشكر لها اه (قوله في بابها) أى بسجود الشكر (قوله هذا) أى
تقيد هما بذلك الاقتضاء (قوله لكنه رجح) أى الامام (قوله بذلك) أى اقتضاءهما بسجود الشكر عش
(قوله لذلك) أى المعلق به الالتزام من حدوث النعمة او زوال النعمة (قوله وهذا هو الاوجه) اعتمده المغنى
(قوله) فان قلته على سبيل المنع الخ) ولو اطلقت يلحق بابها اه سيد عمر أقول قضية ما أتى آتفا عن سم
مع ما فيه الا الحاق بالثاني وقضية الحاصل الاق انه لا يصح ولا يلزمه شيء فليراجع (قوله والحاصل) عبارة
المغنى (فائدة) الصيغة ان احتملت نذر اللجأج ونذر التبرر رجع فيها إلى قصد الناذر فالمرغوب فيه
تبرر والمرغوب عنه لجأج وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة او معصية او مباح والالتزام في كل منها تارة
يتعلق بالاثبات وتارة بالنفي والاثبات في الطاعة كقوله ان صليت فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان وقتى
الله تعالى للصلاة فعلى كذا واللجأج بان يقال له صل فيقول لأصلى وان صليت فعلى كذا والنفي في الطاعة
كقوله لو قد منع من الصلاة إن لم اصل فعلى كذا لا يتصور إلا للجأج فانه لا يترك الطاعة والاثبات في المعصية
كقوله وقد امرت بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا يتصور لجأجا فقط والنفي في المعصية كقوله ان لم
اشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبرر بان يريد ان عصمت الله تعالى من الشرب فعلى كذا واللجأج بان يمنع من
الشرب فيقول ان لم اشرب فعلى كذا ويتصور التبرر واللجأج في المباح فنياو إثباتا والتبرر في النفي كقوله ان
لم أكل كذا فعلى كذا يريد ان أعاننى الله تعالى على كسر شهوى فعلى كذا وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا
فعلى كذا يريد ان يسره الله تعالى فعلى كذا واللجأج في النفي كقوله وقد منع من أكل الخبز ان لم أكله فعلى
كذا وفى الاثبات كقوله لو قد امرت بالاكله ان أكلته فعلى كذا اه (قوله ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل
ما إذا كان المعلق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوبا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر
تبرر وان يكتفى فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه أولا وعلى هذا لا يتقيد نذر
التبرر في مسألة الزوجة المذكورة بما إذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي ان لا يكون على سبيل المنع
اه سم اقول ما ذكره أولا من صورة الاستواء لك ان تنسك تحققة في مقام النذر وما ذكره ثانيا من
الاحتمال وما فرعه عليه مخالف لصريح الحاصل المذكور الذى اتفقوا عليه (قوله فيه تعليق) أى لالتزام
قرية (قوله ضبط) أى الثاني (قوله ويتخصص) أى يتعين اه عش (قوله لآخر) الانسب لرجل
(قوله فهو تبرر) أى فيجب عليها إبرائه بما يجب لها في المهر بما يترتب لها بذمته من الحقوق بعد
وان لم تعرفه كما أتى في قول الشارح ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به الخ ﴿ فرع ﴾ وقع السؤال عما لو
نذر شخص انه إن رزقه الله ولدا سماه بكذا والجواب عنه ان الظاهر انه إن كان ما ذكره من الاسماء
المستحبة كمحمد واحمد وعبد الله انعقد نذره وانه حيث سماه بما عينه برون لم يشتر ذلك الاسم بل
وان هجر بعد اه عش (قوله وان نذب لندمه) هل يعتبر كالحجة الالية في وقت الاثبات بالثمن أو في
وقت النذر والظاهر الثاني اه سيد عمر (قوله وكان يجب احضار مثل عوضه) ان قرىء كان فعلا ما ضيا
اقتضى ان اللزوم موقوف على ندم البائع المستلزم لندب الاقالة ومحبة المشتري الاحضار مثل عوضه مع ان
قوله الاق وحينئذ فينبغى الخ يقتضى خلافه اللهم إلا ان يكون الواو في وكان بمعنى او وان قرىء كان بصورة
الكاف الجارة وان المصدرية زال هذا الثاني لكن لا يحسن عطفه على نذب لان المعطوف عليها يكون جملة

(قوله وهذا هو الاوجه) كتب عليه م (قوله والحاصل ان الفرق الخ) هذا الفرق لا يشمل ما إذا كان
المعلق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوبا عنه بان استوى عند وجوده وعدمه ويحتمل انه نذر تبرر ان يكتفى
فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه أولا وعلى هذا لا يتقيد نذر التبرر في مسألة

والا كان لجاو على ذلك يحمل اختلاف جمع متأخرين فيه وقد صرحوا في التعليق بالمباح بأنه يحتمل النذرين ولا شك ان إحضار العوض كذلك ثم رأيت بعضهم أشار اليه بقوله إن علقه بطلبها المرغوب لمع الندم فنذر تبرروا لافلاج اه ملخصا لكن فيه نظر يعرف بما قررته وحيث ينبغي الاكتفاء بندها وحده وإن استوى عنده الرغبة في إحضار العوض وعدمه ومحبته لاحضاره وإن لم تندب لما تقر بأن المباح يتصور فيه النذران وفي الروضة عن (٧٢) فتاوى الغزالي فإن خرج المبيع مستحقا فعلى لك كذا أنه لغو ووجه بان الهبة وإن كانت قريبة

لكنها على هذا الوجه ليست قريبة ولا محرمة فكانت مباحة ويوجه بأنه جعلها في مقابلة الاستحقاق المكروه له دائما وهي في مقابلة العوض غير قريبة فلم يمكن اللجاج نظرا لعدم القرية ولا للتبرر نظرا لكرهه لمعلق عليه فاندفع ما قيل اى فرق بين هذا وقوله فعلى ان أصلي ركعتين وبما قررته علم ان هذا لا يشكل على ما ذكرته في مسألة الاقالة لوضوح الفرق بين الاستحقاق الذى هو دائما مكروه له واحضار العوض المحبوب له تارقه المكروه له اخرى فاذا جعله شرطا لندوب هو الاقالة للنادم وان لم يطلبها تعين فيه ما ذكرته من التفصيل وأفتى أبو زرعة فيمن نزل لاخر عن أقطاعه فنذر له ان وقع اسمه بدله ان يعطيه كذا بأنه نذر قريبة ومجازاة فيلزمه وقرق بينه وبين مسألة الغزالي بما يقرب مما ذكرته واذا قلنا بلزوم نذر الاقالة فقيدها بمدة فاقاس تقيد اللزوم بها فان أخر عنها لغير نحو نسيان واكرهه فاقياس كما يعلم مما مر في تعالين

ولا على لندمه لاهامه توقف نذب الاقالة على محبة المشتري للاحضار فليتأمل اه سيد عمر اقول ان القراءة الاولى متعينة لان مقتضاها المذكور هو الذى افاده تعريف نذر التبرر في المتن وعلم من الحاصل المذكور في الشرح وان قوله الاتي المنافي لما هنا هو المحتاج الى التاويل بارجاع ضمير عنده الى البائع لا المشتري وضمير لم تندب الى المحبة لا الاقالة ولو قال فيما ياتي بدل الغاية الاولى ولم يطلها واذ كر الفعل في الغاية الثانية بارجاع ضميره الى الاحضار لسلم من الاشكال والتاويل (قوله والا) اى بان انتفت المحبة (قوله وعلى ذلك) اى التفصيل المذكور وكذا الضمير المحرور في قوله الاتي أشار اليه (قوله إن علقه) اى على المشتري التزام الاقالة بطلبها اى طلب البائع الاقالة ولعل المراد بطلبها لازمه وهو احضاره للثمن بقرينة توصفه بالمرغوب له اى للمشتري وبذلك يندفع النظر الاتي (قوله والا) اى بان انتفت الرغبة (قوله وفيه نظر يعرف الخ) كانه يريد انه لاحاجة للتقييد بالطلب كما يشير اليه ما سيذكره اه سم (قوله وحيثنذ) اى حين اذ فصل بذلك التفصيل (قوله فينبغي الخ) لا يخفى ما في هذا التفرع (قوله الاكتفاء) اى في كون القول المار نذر تبرر (قوله ومحبته) عطف على ندها وضميره للمشتري (قوله وان لم تندب) اى المحبة لاحضار البائع مثل العوض لكن المراد عدم نذب الاحضار بعلاقة اللزوم لان نفي اللزوم هو نذب المحبة للاحضار يستلزم نفي اللزوم وهو نذب الاحضار (قوله في ان خرج المبيع الخ) اى في قول البائع للمشتري ان خرج الخ (قوله ويوجه) اى كون الهبة على هذا الوجه ليست قريبة (قوله المكروه له) اى للبائع (قوله لكرهه المعلق عليه) اى ولعدم قرينة الملزوم (قوله فاندفع ما قيل الخ) القائل شيخ الاسلام ووافقه المغنى حيث قال بعد عزوه للتوجيه الاول لابن المقرئ مانصه والوجه كما قال شيخنا انعقاد النذر اى فرق بينه وبين قوله ان فعلت كذا فنته على ان أصلي ركعتين اه (قوله فقيدها) اى الاقالة يعنى ما علقها به من الاحضار (قوله بها) اى بتلك المدة (قوله فان اخر) يعنى اخر البائع الاحضار (قوله لغير نحو نسيان الخ) وادخل بالنحو الجبل والجنون والاعماء (قوله مطلقا) اى سواء كان معذور ا بغير ما ذكره اول (قوله ليس نحو نسيان) اراد بنحوه ما لا يمكن اطلاق اليقينة عليه (قول المتن كان شفى مريض الخ) اى او ذهب عنى كذا اه معنى (قوله أو الزمت) الى المتن في النهاية الاقوله أو لله على الف وقوله نعم الى ولو كرر وقوله كذا ذكره الى ويجوز (قوله أو لله على الف) ان عطف على جواب الشرط فيرد عليه انه مكرر وخال عن الرابطة وان عطف على الشرط فيردانه لا تعليق فيه ولعل لهذا اسقط في النهاية (قوله ولم يذكر شيئا) يعنى مصرفا يدفع اليه اه ع ش زاد الرشيدى ويدل له ما بعده اه (قوله غير مرادله) خبر قوله وما يصرح الخ (قوله صحة لله على الخ) لا يخفى انه من غير المعلق (قوله والفرق الخ) اى بين قوله ان شفى مريض الخ وقوله لله او على التصديق الخ اه ع ش (قوله والفرق انه في تلك الخ) قد يقتضى هذا الفرق البطلان ايضا في فنته على الزوجة المذكورة بما اذا قلت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي انه ان لا يكون على سبيل المنع (قوله يعرف بما قررته) كانه يريد انه لاحاجة للتقييد بالطلب كما يشير اليه ما سيذكره (قوله لعدم القرية) وكرهه المعلق عليه (قوله نظرا لكرهه المعلق عليه) يتأمل مع ما تقدم ان المعلق عليه في اللجاج مرغوب عنه فكرهه المعلق عليه لا تنافي اللجاج وكان يكفي في نفي امكان كون المعلق غير قريبة (قوله فاندفع ما قيل اى فرق الخ) اى ما قاله في شرح الروض (قوله والفرق انه في تلك لم يعين مصرفا الخ) قد يقتضى هذا الفرق البطلان

الطلاق الغاء النذر مطلقا ويحتمل الفرق بين المعذور باى عذر وجد وبين غيره وعليه لا يقبل قوله في العذر الذى ليس نحو نسيان لانه يمكن اقامة البرينة عليه (كان شفى مريض فنته على أو فملى كذا) أو الزمت نفسى كذا أو فكذلك لازم الى أو واجب على ونحو ذلك من كل ما فيه التزام وما يصرح به كلامه من صحة ان شفى مريض فنته على الف أو فملى الف أو لله على الف ولم يذكر شيئا ولا نواه غير مرادله لجزومه في الروضة بالبطلان مع ذكره صحة الله على أو على التصديق أو التصديق بشئى ويجزى به أدنى متمرول والفرق انه في تلك لم يعين مصرفا ولا ما يدل عليه

من ذلك مسكين أو تصدق أو نحو ذلك فكان الإهام فهما من سائر الوجوه بخلاف هذه لأن التصديق ينصرف للمساكين غالباً ويؤخذ منه صحة نذر التصديق بالف ويعين الفاعل ما يريد على هذا التفصيل يحمل ما وقع للأذرعى (٧٣) مما يؤم الصحة حتى في الأولى وابن المقرئ

عما هو ظاهر في البطلان حتى في نذر التصديق بالف غفلة عن أن تصور أصله لصورة البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر الفأ أو شيئاً مجرد تصوير إذا الفارق إنما هو ذكر التصديق وحذفه كما تقرر نعم بحث بعضهم أن ذكر الله حيث لم ينو مجرد الإخلاص يفنى عن ذكر التصديق فيصرف للفقراء وفيه نظر لما رآه الوصية من الفرق بينها وبين الوقف وبما يرد عليه افتاء القفال في الله على أن أعطى الفقراء درهما ولم يرد الصدقة أو هذا درهما أو أراد الهبة بأنه لغو لكن نظره في الأذرعى بأنه لا يفهم منه إلا الصدقة ويجاب عن الهبة بأن مراده بها مقابل الصدقة لقول الماوردي في أن هلك فلان فله على أن أهب ما لي لو زيد إن كان فلان من أعدام الله وزيد لمن يقصد بهيته الثواب لا التوصل والمحبة انعقد نذره ولا فلا ولو كرر أن شئ مريض فعلي كذا تكرار إلا أن أراد التأكيد كذا ذكره بعضهم وفيه نظر وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الظاهر واليمين الغموس وتكرير اليمين في غيرهما بأن الأولين

ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يعين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يبدل عليه وهذا معنى قوله الآتي من سائر الوجوه لكنه قد يعكس على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحذر اسم أقول وقد يؤيد ذلك المراد قول المغني ولو قال أن شئ الله مريض فعلي ألف ولم يعين شيئاً باللفظ ولا بالنية بلزمت به شيء لأنه لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدقاً ولا غيرها اه (قوله) ويؤخذ منه (أى من الفرق المذكور) (قوله) صحة نذر التصديق بالف الخ) خلافاً لظاهر صريح المغني عبارة ولو نذر التصديق بالف ولم ينو شيئاً فكذلك لم يلزمه شيء كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله لكن قال الأذرعى يحتمل أن ينعقد نذره ويعين الفاعل ما يريد كما لو قال الله على نذر قال شيخنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينه وبين نذر التصديق بشيء اه (قوله) عما يريد (أى من دراهم أو غيرها كقمح أو فول اه ع ش) (قوله) غفلة (أى) قوله نعم عبارة النهاية فقد غفل عن تصوير أصله البطلان بما إذا لم يذكر التصديق والصحة بما إذا ذكر ألفاً أو شيئاً فالفارق الخ و صوب الرشيدى عبارة الشارح والذي يظهر لي العكس فتأمل (قوله) أصله (أى) أصل الروض وهو الروضة (قوله) أو شيئاً عبارة النهاية وشيئاً بالو أو كأمرة أو كأمرة الموافقة لمفهوم قول الشارح السابق إنفاؤه والله على ألف ولم يذكر شيئاً الخ (قوله) إنما هو ذكر التصديق (أى) ونحوه مما يدل على المصرف أو الملتزم أخذاً بما مر (قوله) من الفرق بينها وبين الوقف (أى) ومثله النذر (قوله) وبما يرد عليه (أى) البعض (قوله) ولم يرد الصدقة (صديق بالاطلاق) (قوله) بأنه لغو (أى) كل من الصورتين وكذا ضمير لا يفهم منه (قوله) ويجاب عن الهبة الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة في نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي اه سم (قوله) عن الهبة (قضية تخصيصها بالجواب عنها تسلم النظر بالنسبة للأعطاء) فاقا للأسنى والمغني عبارتهما واللفظ للثاني وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطى الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء قال الأذرعى وفيه نظر إذا لا يفهم من ذلك إلا الصدقة انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) بأن مراده (أى) القفال (قوله) من أعدام الله يظهر أن المراد بأعدام الله هنا ما يشمل المصرين على الكبار وإن لم يجاهروا بالفسق (قوله) وزيد من يقصد الخ) إشارة إلى معنى الصدقة اه سم (قوله) الثواب (أى) الأخرى (قوله) ولو كرر الخ) ولو قال أن شئ الله مريض فعلي ألف أن تصدق بالف درهم مثلاً لشئى والمريض فقير فإن كان لا يلزمه نفقته جاز إعطاؤه ما يلزمه وإلا فلا كالزكاة ولو نذر على ولده أو غيره الغنى جاز لأن الصدقة على الغنى جائزة ولو نذر أن يضحى بشاة مثلاً على أن لا يتصدق به لم ينعقد نذره لتصريحه بما ينافيه اه معنى وقوله فإن كان لا يلزمه نفقته الخ لعل منه ما إذا كان الناذر الذي هو أصل المريض فقيراً (قوله) إلا أن أراد التأكيد ولو مع طول الفصل نهاية ومعنى (قوله) كذا ذكره بعضهم) اقتصر على ما قبل هذا مر اه سم وكذا اعتمد المغني عبارة ولو قال أن شئ الله مريض فعلي ألف أن تصدق بعشرة دراهم مثلاً ثم قال في اليوم الثاني مثله فإن قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وإن قصد الاستئناف أو أطلق لزمه عشرون كما في فتاوى القفال ويجيء مثله كما قال الزركشى في نذر اللجاج اه (قوله) ومع استوائهن فيه (أى) في وجوب الكفارة (قوله) ويجوز (أى) قوله ولا موسر في المغني (قوله) ويجوز الخ)

أيضاً في الله على ألف دينار أو دينار وقد منع اقتضاؤه ذلك بناء على أن المراد أنه كالم يعين جنس الملتزم ولا نوعه لم يعين مصرفاً ولا ما يبدل عليه وهذا معنى قوله الآتي من سائر الوجوه لكنه قد يعكس على ذلك قوله أن الفارق إنما هو الخ فليحذر (قوله) ويجاب عن الهبة بأن مراده بها مقابل الصدقة الخ) هذا يقتضى أن الهبة المقابلة للصدقة في نفسها غير قرينة ولا فلم ينعقد نذرها وذلك خلاف ما يدل عليه ما وجه به ما تقدم عن فتاوى الغزالي (قوله) وزيد من يقصد بهيته الثواب) إشارة إلى معنى الصدقة (قوله) كذا ذكره بعضهم الخ) اقتصر على

(١٠ - شرواني وابن قاسم - عاشر) حق ادعى بخلاف الثالث أن ما هنا كالثالث فلا يتكرر إلا أن نوى الاستئناف فإن قلت ما وجه كون هذا ليس حق ادعى مع أن الواجب به يصرف للأدعى قلت المراد بكونه حق ادعى وعدمه أن فيه اضراً به أو لا ولا اضراً به ولا نظر لما يجب به فإن كلامنا من الثلاثة الأولى فيه كفارة ومع استوائهن فيه فروقاً بما مر فعلمنا أن المراد ما ذكرناه فتأمل

ويجوز إبدال كافر أو مبتدع بمسلم أو سني لادرم بدنيا ولا موسر بفقير لانهما مقصودان ومن ثم لو عين شيئا أو مكانا للصدقة تعين (فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (إذا حصل المعلق عليه) الخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور بإدائه عقب وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافا لقضية ما يأتي (٧٤) عن ابن عبد السلام ثم رأت بعضهم جزم به فقال في أن شفى مريضى فعلى أن أعتق هذا فثنى

له مطالبته ويجبر عليه فوراً
اه وفي نحو أن شفى فعبدى
حر لا يطالب بشيء لأنه بمجرد
الشفاء يعتق من غير احتياج
لاعتاق بخلاف فعلى أن
أعتقه ويظهر أن المراد بالشفاء
زوال العلة من أصلها وأنه
لا بد فيه من قول عدلى طب
أخذاً مما مر في المرض الخوف
أو معرفة المريض ولو
بالتجربة وأنه لا يضر بقاء
آثاره من ضعف الحركة
ونحوه وأقوى البغوى في أن
شفى فعلى أن أعتق هذا بعد
موتى بانه يلزم قال غيره
الظاهر أن معنى لزومه منع
يبعه بعد الشفاء وأنه يجب
على الوصى فالقاضي اعتاقه
بعد موته أي عقبه قال
ومقتضى قوله لزوم أن التعليق
إذا كان في مصححة لا يحسب
من الثلث وهو الظاهر كما إذا
نذر بدار مستأجرة فلم تنقص
أجارتها إلا بعد الموت وقوله
بعد موته ليس فيه الإيذان
وقت المطالبة بما تحقق لزومه
قبل مرضه أهو فيه نظر ظاهر
وأما يتم ما ذكره أن لم يقل
بعد موته وأما مع ذكره
فلا ينصرف إلا الوصية
فليقتصر به على الثلث وهذا
يندفع قياسه وقوله ليس

أنظر ما صورة النذر للكافر أو المبتدع وليراجع نظيره المار في الوصية اه رشيدى (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع الخ) فيه أمر أن أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والامتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للوسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع مالم يقصده لاجل الكفر والبدعة واللام ينقدوفاً في كل ذلك لم فليتأمل اه سم ونقل بعض المحققين عن الأيعاب ما يوافق الأمر الأول (قوله أو مبتدع) ومثله مرتكب كبيرة اه ع ش (قوله ولا موسر بفقير) خلافاً للمغنى (قوله ولا موسر الخ) ولعل وجه تعيين الدفع للوسر وجواز العدول عن الكافر والمبتدع للمسلم والسني أن التصديق عليهما قد يكون سبباً لبقائهما على الكفر والبدعة بخلاف التصديق على المسلم فإنه لا يترتب عليه شيء اه ع ش (قوله ومن ثم لو عين شيئا) كان قال الله على أن أتصدق بهذا أو أتصدق بكذا في مكان كذا ومن ذلك ما لو قال الله على فعل ليلة للفقراء مثلاً فيجب عليه فعل ما اعتدى في مثله ويبى بما يصدق عليه عرفاً أنه فعل ليلة ولا يجوز أن يتصدق بما يساوى ما يصرف على الليلة ويختلف ذلك باختلاف عرف الناذر فإن كان فقيهاً مثلاً اعتبر ما يسمى ليلة في عرف الفقهاء اه ع ش (قول المتن فيلزمه ذلك الخ) «تلييه» لو علق النذر بمشيئة الله أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقراب نعم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقع حدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح به الأذرع في الأولى وشيخنا في الثانية اه مغنى (قوله وظاهر كلامه) إلى قوله خلافاً عبارة النهاية ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه قال ع ش قوله وإلا فلا دخل فيه مالم كان لجهة عامة كالفقراء فليراجع وقياس ما في الزكاة وغيرها خلافه فيجب الفور اه أقول عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو نذر لمعين بدراهم مثلاً كان له مطالبة الناذر به إن لم يعطه كالمحصورين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك فلم يقبل يرى الناذر لأنه أتى بما عليه ولا قدرة له على قبول غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لأنهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وأيضاً الزكاة أحادار كان الإسلام فاجبروا على قبولها خوف تعطيلها بخلاف النذر اه (قوله إن شئى) أى مريضى (قوله قال) أى غير البغوى ومقتضى قوله أى البلقينى (قوله لزوم) الانسب يلزم (قوله لا يحسب) أى العتق (قوله وقوله) أى الناذر (قوله وبهذا) أى قوله ولم تأتىم ما ذكره الخ (قوله قياسه) أى على الدار المستأجرة (قوله وقوله الخ) عطف على قياسه (قوله ولا يؤيده) أى قول الغير بعدم حسبانته من الثلث (قوله لانه الخ) علة لعدم التأييد (قوله ولا وجد) أى الصفة والتذكير بتأويل المعلق به وكذا قوله إذا أوجده أى المعلق به (قوله بينهما) أى بين قوله أعتق وقوله بعد موتى (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية الا قوله به إلى نعم وقوله ومحت إلى ولو شك (قوله ييلزم) أى فى المتن (قوله عمرت دار فلان ما قبل هذا مر) (قوله ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) فيه أمر أن أحدهما أنه يتجه أن محله في غير المعين والامتنع الإبدال وقضية تصويره بذلك تصوير قوله ولا موسر بفقير بغير المعين أيضاً ولا مانع لأنه قد يقصد النذر للوسر لا غرض صالحه والثاني أنه لا يبعد أن محل صحة النذر للكافر والمبتدع مالم يقصده لاجل الكفر والبدعة واللام ينقدوفاً في كل ذلك لم فليتأمل (قوله أيضاً ويجوز إبدال كافر أو مبتدع) هل وان عين (قوله إذا حصل المعلق عليه) ويلزمه ذلك فوراً إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا ش (قوله وظاهر كلامه أنه يلزمه الفور) قد يقال المفهوم من العبارة فوراً لزوم وهو لا يستلزم فوراً إلا دام (قوله فى أن شفى

فيه الخ ولا يؤيده ما مر أنه لو علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختياره خرج من رأس المال لانه هنا الخ لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا يراد عليه لانه إذا أوجده في المرض باختياره حسب من الثلث فالوى إذا قال في المرض بعد الموت وقوله أعتق بعد موتى لا تنافي بينهما لأن اسناد العتق اليه مباشرة نائبه له مجاز مشهور فعملنا به لتشوف الشارع اليه وصونا لكلام المكلف عن الإلغاء ما أمكن وخرج ييلزم نحو أن شفى مريضى عمرت دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو لانه وعد لا التزام فيه

وبه يرد على من نظري ذلك نعم ان نوى به الالتزام لم يبعد انعقاده وبحث البلقيني أنه لو نذر نذر اماليا ثم حجر عليه بسفله لم يتعلق بماله وإن رشد
وفرق بينه وبين ماله علق عتق عبده بصفة ثم حجر عليه ثم وجدت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر ولو شك بعد الشفاء في الملتزم اهو صدقة او
عتق او صوم او صلاة فالذي يتجه من احتمالي فيه للبغوي انه يجتهد وفاق من نسي صلاة من الحسن يتيقن شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا
ييقن بخلافه ثم فان اجتهد ولم يظفر له شيء و ايس من ذلك انجه وجوب الكل لانه لا يتم خروجه (٧٥) من الواجب عليه يقينا إلا بفعل

الكل وما لا يتم الواجب
إلا به واجب (وان لم يعلقه
بشيء كالله على صوم) او على
صوم او صدقة لفلان او ان
اعطيه كذا ولم يرد الهبة على
ما مر عن القفال (لزمه) ما
التزم حالا ولا يشترط
قبول المنذور له بل عدم
رده كما يأتي (في الاظهر)
للخبر السابق وهذا من نذر
التبرر لذهو قسيان معان
وغيره واشترط الجواهر
فيه التصريح بالله ضعيف
ويسمى المعلق نذر المجازاة
ايضا ولو قال لله على اضحية
او عند نحو شفاء الله على عتق
لنعمة الشفاء لزمه ذلك
جرما تنزيلا للثاني منزله
المجازاة لوقوعه شكرا في
مقابلة نعمة الشفاء وقضية
المتن ان المنذور له في قسمي
النذر لا يشترط قبوله النذر
وهو كذلك نعم الشرط
عدم رده وهو المراد بقول
الروضة عن القفال في ان
شقي مريض فلي ان اتصدق
على فلان بعشرة لزمته إلا
إذا لم يقبل فراده بعدم
القبول الرد لا غير على انه
مفروض كما ترى في ملتزم
في الذمة وما فيها لا يملك
إلا بقبض صحيح فائرو به

(الخ) خرج به ما لو قال فعلى عمار دار فلان أو مسجد كذا فتنزهه العمارة ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى
عمارة لمثل ذلك الدار أو المسجد عفاه ع ش (قوله وبه) أي التعليل (قوله في ذلك) أي في الغاء نحو ان شقي
مريض عمرت دار فلان (الخ) (قوله نذر اماليا) ظاهره مطلقا عينيا كان أو في الذمة (قوله وفيه نظر ظاهر)
قد مر عن المغني والروض مع شرحه في أوائل الباب ما يوافق النذر (قوله ولو شك) إلى قول فان اجتهد في
المغني (قوله ولو شك بعد الشفاء في الملتزم (الخ) ومثل ذلك ما لو شك في المنذور له اهو زيد ام عمرو اهو ع ش
(قوله فالذي يتجه (الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي اهو سم (قوله انه يجتهد (الخ) ثم لو تغير اجتهاده فان كان
ما فعله عتقا او صوما او صلاة او نحوها وقع تطوعا وان كان صدقة فان علم القابض انه عن جهة كذا وان تبين
له خلا فمرجع اليه ولا فلاه ع ش (قوله بخلافه ثم) أي في النذر فاننا يتقنا ان الجميع لم يجب وانما وجب شيء
واحد واشتبه فيجهد كالآواني والقبلة اهو مغني (قوله او على صوم) إلى قوله لا غير في النهاية إلا لقوله على
ما مر عن القفال (قوله ولم يرد الهبة) صادق بالاطلاق اهو سم (قوله على ما مر عن القفال) أي في شرح كان
شقي مريض الخ قبيل ويجاب عن الهبة (الخ) (قوله لزمه ما التزمه حالا) أي وجوبا موسعا اهو نهاية عبارة
شيخنا واما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم عينا لكان على التراخي ان لم يقيد بوقت معين اهو (قوله السابق)
أي في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله فيه) أي نذر التبرر (قوله لزمه ذلك (الخ) ويخرج عن نذر الاضحية
بما يجزى فيها وعن نذر العتق بما يسمى عتقا وان لم يجز في الكفارة قياسا على ما مر في نذر اللجاج من انه لو
الترم عتقا تخير ثم ان اختار العتق اجزاه مطلقا ع ش (قوله وهو المراد) أي الرد (قوله على انه (الخ)
أي كلام القفال (قوله فائرو) وقوله وبه أي الرد (قوله يبطل النذر) أي بما في الذمة (قوله من اصله ما لم يرجع
(الخ) قد يقال بينهما تناف فالأولى إسقاط قوله من اصله (قوله ومرفى الاضحية الفرق (الخ) لعلة اراد به
قوله هناك ومن نذر معينة فقال الله على ان اضحي هذه زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق
بمال بعينه لزمه مذبحا في هذا الوقت السابق فان تلفت قبله أي وقت الاضحية بغير تقييد فلا شيء عليه
لزال ملكه عنها بالالتزام فهي كوديعة عنده وانما لم يزل الملك في على ان اعتق هذا إلا بالعتق لانه لا يمكن
ان يملك نفسه وبالعتق لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الآدمي به ومن ثم لو تلفه الناذر لم
يضمنه وما لكو الاضحية بعد ذبحها باقون ومن ثم اتلفها ضمنها بخذف (قوله بينه) أي نذر التضحية بمعينة (قوله
وبانه) أي الوقف (قوله كما تقرر) أي في قوله بخلاف نذر التصديق بمعين (قوله يقع لبعض العوام) إلى قوله

(الخ) قوة الصنيع تدل على ان هذا نذر فان كان كذلك احتيج للفرق بينه وبين ما قدمه في اول الصفحة السابقة
فيما لو قال ان فعلت كذا فعبدى حر ففعله من ان هذا محض تعليق ليس فيه التزام بنحو على اذا هنا لا التزام
فيه بنحو على وقد عد في شرح الروض نقلا عن اصله من النذر المنعقد قوله ان شقي الله مريض فعبدى حر
ان دخل الدار اهو الا ان يفرق بان ذكر الشفاء يصر في النذر او يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق
بواحد وفيه ما فيه (قوله لم يتعلق بماله وان رشد) عبارة الكنز ولا يلزم بعد رشده كما قاله البلقيني قال
ويحتمل ان يتعلق بماله لانه صدر الالتزام في حال اطلاق تصرفه اهو (قوله فالذي يتجه من احتمالي فيه
للغوي انه يجتهد) افتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله اتجه وجوب الكل) كتب عليه مر (قوله ولم يرد
الهبة) صادق بالاطلاق (قوله على ما مر) عن القفال أوائل الصفحة (قوله فيصح) كتب عليه مر

يبطل النذر من أصله ما لم يرجع وقبل كالوقف على ما مر فيه بخلاف نذره التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر ولو لمعين فلا يتأثر بالرد
كاعراض الغنم بعد اختياره التملك ومرفى الاضحية الفرق بينه وبين نذره من مدين فان قلت هل يجزى هنا خلاف الوقف في اشتراط
القبول قلت الظاهر لا ويفرق بقوة النذر لقبوله من الغرر والجهالات انو اعا كثيرة لا تنافي انعقاده بخلاف الوقف وبانه مع الرد لا تتصور محته
اشتراطا لقبوله لا بخلاف نذر التصديق بمعين كما تقرر (فروع) يقع لبعض العوام جملة هذا النبي ﷺ فيصح كما بحث لانه اشتهر في النذر

في عرفهم ويصرف لمصالح الحجرة النبوية بخلاف متى حصل لي كذا أجي له بكذا فإنه لغو مالم يترن به لفظ التزام أو نذرى أو نيته ولا نظر الى أن النذر لا ينعقد بها لانه لا يلزم من النظر اليها في التوابع النظر اليها في المقاصد ويأتى آخر الباب ماله تعلق بذلك ولا يشترط معرفة الناذر ما نذر به كخمس ما يخرج له من معشر ذكره القاضى ككل ولد أو ثمرة تخرج من أمي هذه أو شجرة في هذه وكعتق عبدان ملكته وما في فتاوى ابن الصلاح مما يخالف ذلك ضعفه الاذرى (٧٦) والحاصل انه يشترط في المال المعين لنحو صدقة أو عتق أن يملكه أو يعلقه بملكه مالم

وجعل بعضهم في النهاية الاقوله وياتى الى ولا يشترط (قوله في عرفهم) اى العوام (قوله لمصالح الحجرة الخ) اى من بناءو ترميم دون الفقراء مالم تجربه العادة اه عش (قوله اليها) اى النية (قوله من النظر اليها الخ) الانسب من عدم النظر اليها في المقاصد عدم النظر اليها في التوابع (قوله ذكره القاضى) عبارة القاضى إذا قال ان شئني الله مريضى فنه على ان اتصدق بخمس ما يحصل له من المعشرات فشئني يجب التصديق به وبعد اخراج الخمس يجب العشر في الباقي ان كان نصا باولا وعشر في ذلك الخمس لانه لفقراء غير معينين فاما اذا قال الله على ان اتصدق بخمس مالى يجب اخراج العشر ثم ما بقى بعد اخراج العشر يخرج من الخمس انتهت قال الاذرى وشبهه ان يفصل في الصورة الاولى فان تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قال وان نذر بعد اشتداده وجب اخراج العشر او لا من الجميع انتهى اه رشيدى (قوله ككل ولد الخ) الاولى العطف (قوله والحاصل انه الخ عبارة الغنى والروض مع شرحه ويشترط في انعقاد نذر القرابة المالية كالصدقة والاضحية الالتزام بها في الذمة والاضافة الى معين يملكه كنه على ان اتصدق بيدى او بهذا الدينار بخلاف مالم يضاف الى معين يملكه غيره كنه على ان اعتق عبد فلان وان قال ان ملكك عبدان او ان شئني الله مريضى وملكك عبدان فنه على ان اعتقه او ان شئني الله مريضى فنه على ان اعتق عبدان ملكته او فنه على ان اشترى عبدان واعتقه او فعبدى حر ان دخل الدار انعقد نذره لانه في غير الاخيرة التزم قرابة في مقابلة لعملة وفي الاخيرة مالك للعبد وقد علقه بصفة تين الشفاو الدخول وهى مستثناة مما يعتبر فيه على ولو قال ان ملكك عبدان او ان شئني الله مريضى وملكك عبدان فهو حر لم ينعقد نذره لانه لم يلتزم التقرب بقربة بل علق الحرية بشرط وليس هو مال كالحال التعليق فلغا ولو قال ان ملكك او شئني الله مريضى وملكك هذا العبد فنه على ان اعتقه او فهو حر انعقد نذره في الاولى دون الثانية بشقيها اه (قوله قبل الاشتداد) مفهومه ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد اه سم (قوله وبحث صحة للجنين الخ) عبارة النهاية والاقرب صحة الخ (قوله لانه) اى النذر وقوله وان شاركها اى الوصية اه عش (قوله كهى) اى الوصية والهبة اى للفقير (قوله لا لليت) عطف على قوله للجنين (قوله ينتفع به) اى ولو على نذر كياتى (قوله والنذر الخ) عطف على نذرها الخ (قوله وواقفه) اى بعضهم قوله في الاولى مسئلة نذرها لزوجها (قوله وقال) اى بعض المحققين (قوله ان كان بعد ظر ف الخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عن حكمه من النذر الشائع بين الاكراد بان يقول بعضهم بالفارسية مه روز بيش از مرض فوت من مال من بفلان كس نذر باشد اى نذرت بما لى لفلان قبل ثلاثة ايام من مرض موتى وحاصل الجواب ان النذر المذكور صحيح ومنجز فيمتنع تصرف الناذر في المال المنذور ان كان قوله له سه روز بيش از مرض فوت من ظر فالقوله مال من ومعلق فيجوز تصرف الناذر فيه ورجوعه عنه ان كان قوله المذكور ظر فالقوله نذر باشد ويحمل على الثانى اى المعلق ان لم يعلم مراد الناذر وهذا كله إذا طرد عرفهم باستعمال نذر باشد لانشاء النذر والافلا ينعقد الا إذا قصد به ذلك المعنى والله اعلم (قوله ولم يبين) اى بعض المحققين (قوله مراده) اى الناذر (قوله على الثانى) اى الظرفية للنذر (قوله ويطل) الى قوله ويصح في النهاية الاقوله كنذرت له الى الا فى المنفعة (قوله ينافى هذا) اى البطلان بالتأقيت (قوله الاتى) وقوله ويصرف لمصالح الحجرة كتب عليه مر وقوله بخلاف متى حصل لي كتب عليه مر (قوله قبل الاشتداد) مفهومه ان فيه الزكاة ان نذر بعد الاشتداد فان اريد الواجب بالنذر حيث نخس ما عاقد الزكاة

ينو الامتناع منه فهو نذر لجاح وذكر القاضى أنه لازكاة في الخمس المنذور قال غيره ومحله ان نذر قبل الاشتداد وبحث صحة للجنين كالوصية له بل اولى لانه وان شاركها في قبول التعليق والخطر وصحته بالمجهول والمعدوم لكنه يتميز عنها بانه لا يشترط فيه القبول بل عدم الرد ومن ثم اتجهت صحته للفقير كهى والهبة فياتى فيه احكامها فلا يملك السيد ما بالذمة الا قبض الفقير لا للبيت الا لغير الشيخ القلانى و اراد به قرابة ثم كاسراج ينتفع به او طرد عرف بحمل النذر له على ذلك كما ياتى وجعل بعضهم من النذر بالمعدوم المجهول نذرها لزوجها بما سيحدث لها من حقوق الزوجية والنذر في الصحة بمثل نصيب ابنه بعد موته فيوقف لموته ويخرج النذر من راس المال لانه لم يعلقه به وانما المعلق به معرفة قدر النصيب ومن ثم لو اراد التعليق بالموت كان كالوقف المعلق به فانه وصية وواقفه على الاولى بعض المحققين وقاسها على النذر له بشرة

بستانه مدة حياته فانه يصح كما اتى به الباقين وقال في النذر بنصيب ابنه بعد موته ان كان بعد ظر فالنصيب فالنذر منجز والمقدار غير معلوم وهو لا يؤثر او ظر فالنذر صح وخرج من الثلث ورازع فيه كوقفت دارى بعد موتى على كذا بل اولى لان النذر يحتمل التعليق دون الوقف ولم يبين حكم ما إذا لم يعرف مراده الذى يظهر حمله على الثانى لانه المتبادر ويطل بالتأقيت كنذرت له هذا يوما لانا فاته الالتزام السابق الذى هو موضوع النذر فان قلت بنافى هذا قول الزركشى الا لاني من توقيت النذر بما قبل مرض الموت

الصريح في ان التأقيت لا يضر في النذر وكذا في الصورة التي قبله والتي بعده قلت لا ينافيه لان التأقيت يكون صريحا وهو ما مثلت به فهذا هو المطلق لما ذكرته وقد يكون ضميا كما في صورة الزركشي والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يؤثر لانه لا ينافي الالتزام وانما يرجع الى شرط في النذر وهو يعمل فيه بالشروط التي لا تنافي مقتضاه كما في الوصية والوقف الواقع تشبيهه بكل منهما في كلامهم فتأمله إلا في المنفعة فيأتي في نذرها ما مرفى الوصية بها ولا في نذرت لك بهذا مدة حياتك فيتبادك العمر ويصح بما في ذمة المدين ولو يجوه لانه فيبرأ حالاً وان لم يقبل خلافا للجلال البلقيني وليس كيبه ولا بهته منه لان النذر لا يتاثر بالغرر بخلاف نحو البيع (٧٧) ولا يتوقف على قبض بخلاف الهبة وكلام

الروضة لا ينافي ذلك خلافاً لمن زعمه كما هو واضح للتأمل وبالترام عتق قته فله الطلب والدعوى به وان لم يلزمه فوراً على ما ذكره ابن عبد السلام وفيه نظر لانه حق ثابت لا غاية له تنتظر بخلاف المؤجل فليجبر على عتقه فوراً ثم رايته الفقيه اسمعيل الحضري خالفه فقال حيث لزم النذر وجب وفاء فوراً وهو قياس الزكاة وان امكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال او يفرق بان القصد بالنذر التبرز وهو لا يتم إلا بالتعجيل بخلاف الدين كل محتمل وظاهر ان محل الخلاف فيما لم يزل ملكه عنه بالنذر ويعلم بما مرفى الاعتكاف انه لو قرن النذر بالان يبدولى ونحوه بطل لمنافاة الالتزام من كل وجه بخلاف على ان اتصدق بمالي إلا ان احتجته فلا يلزمه مادام حيا لتوقع حاجته فاذا مات تصدق بكل ما كان يملكه وقت النذر إلا ان اراد كل ما يكون بيده الى الموت فيتصدق بالكل

أى أنفاً (قوله الصريح في ان التأقيت لا يضر الخ) ولك ان تمنع دعوى الصراحة بل دعوى المنافاة من اصلها بان المراد بالتأقيت المطلق تحد يد مدة الاستحقاق وبيان غايتها وما ياتي عن الزركشي من بيان اولها فقط (قوله وكذا في الصورة الخ) فيه ما مر انفاً (قوله التي قبله) اى صورة إلا ان احتجته والتي بعدها اى صورة إلا ان يحدث لى ولد (قوله ما مثلت به) اى نذرت له بهذا او ما (قوله إلا في المنفعة) راجع الى قوله ويطل بالتأقيت (قوله ما مرفى الوصية) وهو الصحة اه ع ش (قوله له) اى للدين والجار متعلق بضمير يصح الرجوع للنذر (قوله وليس) اى نذرت ما في ذمة المدين له (قوله ولا يتوقف الخ) اى مطلق النذر وانتقال الملك به (قوله لا ينافي ذلك) اى صحة النذر في ذمة المدين للدين به (قوله وبالترام عتق فيه) اى اعتاقه منجزاً او معلقاً وجد المعلق عليه (قوله على ما ذكره الخ) راجع الى الغاية (قوله بخلاف المؤجل) اى من الدين (قوله ثم رايته الفقيه اسمعيل الحضري خالفه الخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المتن اذا حصل المعلق عليه سم يعنى ما حاكمه هناك من قول النهاية ويلزمه ذلك فوراً اذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه وقد مناهنا هناك عن ع ش وغيره ما يتعلق به راجعه (قوله وعليه) اى وجوب الفورية (قوله فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به النهاية كما مر (قوله فيما لم يزل ملكه الخ) اى كالملزم في الذمة بخلاف نحو ان شق من رضى فعبدى فلا يطالب بشيء فانه بمجرد الشفاء يعتق كما مرفى شرح فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر التصديق بمعين فانه يزول ملكه عنه بالنذر كما مرفى شرح لزمه في الاظهر (قوله تصدق الخ) اى نائبه الوصى فالقاضي وهذا اى على ان تصدق بمالي إلا ان احتجته اقول ومثله ما ياتي بقوله وينعقد معلقاً الخ (قوله من توقيت النذر الخ) اى بلا تعليق (قوله بما قبل مرض الموت) اى يوم قبل الخ (قوله من ذلك) اى صحة النذر المشتمل على الاستثناء المذكور (قوله صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لى ولداً الخ) وينبغى اخذاً ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد اه سم (قوله ولو نذر لبعض ورثته الخ) سياق ما يتعلق به قيل التنبيه (قوله من غير مشارك) اى من بقية الورثة (قوله اخذاً ما مرفى الخ) وقد يقال لا حاجة للاخذ منه لان ما مرفى النذر الغير المؤقت اصلاً وما هنا مؤقت فينبغى ان لا يلزم قبل مجئ الوقت بالاتفاق (قوله وقد ينزع) بكسر الزاى (قوله في ذلك كله) اى من عدم لزوم التعجيل وعدم صحة الدعوى والبطالان بالموت قبل الغاية (قوله بقياسه هنا صحته الخ) قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور التصديق به فالمرجو ان تصدق به

ففيه انه وان كان الجنس حينئذ أى خمس الجملة قد أخرجت زكاته فالمنذور ليس خمساً أخرجت زكاته وان أريد ان المنذور حينئذ خمس المجموع لكن يسقط منه قدر زكاته ففيه ان النذر لا يتعلق بالزكاة لانها ملك غير الناذر فلا تصدق الزكاة في الجنس المنذور (قوله ثم رايته الفقيه اسمعيل الحضري خالفه فقال حيث الخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله إذا حصل المعلق عليه (قوله واخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لى ولداً الخ) وينبغى اخذاً ما تقدم أنه لا يلزمه مادام حيا لتوقع حدوث الولد (قوله بقياسه هنا صحته) قد يقال إنما يكون ذلك قياساً لو كان المنذور ذلك الشيء وليس كذلك وإنما المنذور

قال الزركشي وهذا أحسن مما يفعل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت واخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا ان يحدث لى ولد فهو له أو إلا ان يموت قبلى فبولى ولو نذر لبعض ورثته بماله قبل مرض موته بيوم ملكه كله من غير مشارك لزوال ملكه عنه اليه قبل مرضه قال بعضهم وفي نذرت أن تصدق بمذاعلى فلان قبل موتى او مرضى لا يلزمه تعجيله اخذاً ما مر عن ابن عبد السلام فيكون ذكره الموت مثلاً غاية للحد الذي يؤخر اليه لكن يتمتع تصرفه فيه وان لم يخرج عن ملكه لتعلق حق المنذور له اللازم به ولا تصح الدعوى به كالدين المؤجل ولو مات المنذور له قبل الغاية بطل وقد ينزع في ذلك كله انه لو قال انت طالق قبل موتى وقع حالاً بقياسه هنا صحته

حالا فيملكه المذنور له كما في على ان تصدق بهذا على فلان وينعقد معلقا في نحو اذا مرضت فهو نذر له قبل مرضي يوم وله التصرف هنا قبل حصول المعلق عليه لضعف النذر حينئذ وافتى جمع فيمن اراد ان يتبايعا فتقاعلى ان ينذر كل الاخر بمتاعه فعقلا صح وان زاد المتبدي ان نذرت لي بمتاعك وكثيرا ما يفعل ذلك فيها لا يصح بيعه و يصح نذره و يصح تعجيل المذنور المعلق بعد التعليق وقبل وجود الصفة كما مروى يصح ابراء المذنور له الناذر عما في ذمته وان لم (٧٨) يملكه حيث جاز له المطالبة به كما يصح اسقاط حق الشفعة وسيأتي انه لا يصح عن لا يدري

معناه ومحل ان جهله بالكلية بخلاف ما اذا عرف انه يفيد نوع عطية مثلا ونذر قراءة جزء قرآن أو علم مطلوب كل يوم صحيح ولا حيلة في حله ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فان فاتت قضى ولو نذر عمارة هذا المسجد وكان خرابا فعمره غيره فهل يقول يبطل نذره لتعذر نفوذه لانه لما اشار اليه وهو خراب فلا يتناول خرابه بعد ذلك اولا يبطل بل يوقف حتى يخرب فيعمره تصحيحا للفظ ما امكن كل محتمل والاقرب الاول وتصحيح اللفظ ما امكن إنما يعدل اليه ان احتمله لفظه وقد تقرر ان لفظه لا يحتمل ذلك لان الاشارة إنما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم ان نوى عمارته وان خرب بعد لزومه (ولا يصح نذر معصية) لخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيها لا يملكه ابن ادم وكان سبب انعقاد نذر عتق المراهون عن موسر مع حرمة اعتاقه له وان نفذ ان الخلاف في عدم الحرمة قوي لان حق الغير ينتجبر بالقيمة والملك للمعتق فاي

لا يملك المذنور له فليتأمل اه سم أقول ويصرح بذلك فرقهم بين نحو ان شفى مريضى فعبدى حر وبين نحو ان شفى فعلى ان اعتقه كما مر في شرح اذا حصل المعلق عليه (قوله حالا) الاولى تاخير عن فيملكه المذنور له (قوله كما مر في على ان تصدق بهذا الخ) فيه تأمل يعلم مما مر عن سم انفا (قوله ان نذرت لي بمتاعك) اى فتاعى هذا نذر لك (قوله فيما لا يصح بيعه) اى كالربويات مع التفاضل اه سم (قوله ويصح) الى قوله كما مر في المغنى (قوله تعجيل المذنور الخ) اى المالى اه معنى (قوله كما مر) لعله في الطلاق او الايمان ولا فلم يمر هنا (قوله عما في ذمته) اى الناذر (قوله وان لم يملكه الخ) كان شفى مريضى فعلى ان تصدق بدرهم لزيد وحصل الشفاء (قوله وسياتي) اى في الفصل الا تى في الفروع (قوله انه يفيد) اى النذر (قوله ونذر قراءة) الى المتن في النهاية (قوله ونذر قراءة الخ) اى ونحوه كمنذر طواف ونذر قراءة حزب من نحو الدلائل (قوله حتى يخرب) بفتح الراء اه عرش (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لا نه يحمل على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذى به وقت الحلف وبه افتى شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وتصحيح اللفظ) اى الواجب اه عرش (قوله وان خرب) بكسر الراء اه رشيدى (قول المتن ولا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخمر فلا يجب كفارة ان حنث ومحل عدم لزومها بذلك كما قال الزركشى اذالم ينوبه اليمين كما اقتضاه كلام الرافعى اخر ا فان نوى به ليمين لزمه الكفارة بالحنث معنى واسنى (قوله وكان سبب انعقاد الخ) عبارة عن المغنى اوردد في التوشيح اعتاق العبد المراهون فان الرافعى حكى عن التهمة ان نذره منعقدان نفذنا عتقه في الحال او عند اداء المالى وذكر في الرهن ان الاقدام على عتق المراهون لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا في معصية اه وبه يعلم ما في قول الشارح فاندفع ما لصاحب التوشيح هنا وعبارة النهاية بولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الرهن الموسر لانه جائز كما مر في باب اه (قوله وبغرضها) اى الحرمة (قوله هنا) اى في نذر المدين (قوله وافهم المتن) الى قوله الا ان يفرق في النهاية ولى قوله وصلاة في ثوب في المغنى (قوله ويؤيده) اى عدم الانعقاد (قوله عدم انعقاد نذر صلاة سبب لها الخ) اى حيث لم يقولوا بصحة النذر ويصلى في غير وقت الكراهة وفي غير الثوب النجس اه رشيدى (قوله في الاولى) اى نذر صلاة في مكان مغضوب (قوله وقد يوجه الخ) فيه نظر اه سم (قوله ما قاله فيها) اى الزركشى في

التصدق به فالم يوجب التصديق لا يملك المذنور له فليتأمل (قوله فيها لا يصح بيعه) اى كما في الربويات مع التفاضل (قوله والاقرب الاول) ونظيره انه لو حلف ان تغسل زوجته ثوبه فغسله غير هاجث لان غسله يحمل على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها اياه من وسخ يعرض له بعد ذلك لانصراف اليمين الى غسله من الوسخ الذى به حين الحلف وبذلك افتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا يصح نذر معصية) في الروض وشرحه الركن الثالث المذنور بالتزام المعصية فلا يجب به كفارة ان حنث قال الزركشى ومحل عدم لزوم الكفارة بذلك اذالم ينوبه اليمين كما اقتضاه كلام الرافعى آخر ا فان نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث اه باختصار (قوله وكان سبب انعقاد نذرتك المراهون الخ) ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق المراهون الموسر لانه جائز كما مر في باب اه مر (قوله لم ينعقد الخ) كذا شرح مرقى ان الحرمة اذا كانت خارجا لاتمنع الانعقاد هو الانعقاد (قوله وقد يوجه ما قاله فيها) فيه نظر

وجه للحرمة حيث فاندفع ما لصاحب التوشيح هنا وبفرضها هي لامر خارج وهي لا تمنع انعقاد النذر ومن ثم صح نذر الاولى المدين بما يحتاجه لوفاء دينه وان حرم عليه التصديق به لانها لامر خارج وهم بعضهم في قوله لا يصح النذر هنا وافهم المتن انه لو نذر ان يصلى في مغضوب لم ينعقد وهو اقرب على ما قاله الزركشى من قول آخرين ينعقد ويصلى في غيره ويؤيده عدم انعقاد نذر صلاة لاسبب لها في وقت مكروه وصلاة في ثوب نجس الا ان يفرق بان الحرمة في هذين لذات المذنور واولا زما بخلافها في الاولى وقد يوجه ما قاله فيها بان الحرمة

هنا جمع عليها فالحقت بالذاتي بخلافها في نذر التصديق والعق المذكورين وكالمعصية المكروه لذاته أو لازمه كصوم الدهر الآتي وكنذر مالا يملك غيره وهو لا يصبر على الاضافة للعارض كصوم يوم الجمعة لما يأتي في شرح قوله صام آخره وهو الجمعة وكنذره لاحدا بويه أو اولاده فقط وقول جمع لا يصح لان الايثار هنا بغير غرض صحيح مكروه مردود بانه لا معارض (٧٩) هو خشية العقوق من الباقيين قال بعضهم وإذا

صرح الاصحاب بصحة

نذر المزوجة لصوم الدهر

من غير اذن الزوج لكنها

لا تصوم إلا بأذنه مع

حرمته قالوا ان يصح

بالمكروه اه على ان

المكروه هو عدم العدل

وهو لا وجود له عند النذر

وان نوى ان لا يعطى

الباقيين وإنما يوجد بعد

ترك اعطاء الباقيين مثل

الاول ومن ثم لو اعطاهم

مثله فلا كراهة وان كان

قد نوى عدم اعطائهم

حال اعطاء الاول ففتح ان

الكرهية ليست مقارنة

للنذر وإنما وجد بعده فلم

يكن لتأثيرها فيه وجه

وهذا اندفع ما اطال به

بعضهم للبطلان ومحل

الخلاف حيث لم يسئل ايثار

بعضهم اما اذا نذر الفقير

او الصالح او البار منهم

فيصح اتفاقا وقول الروضة

في ان شئ الله مريض فله

على ان تصدق على ولدي

لزمه الوفاء ظاهر في صحته

على الاطلاق وحله على

ما لا يمكن له إلا وانه

واحد او سوى منهم

او فضله لو صف بتفضيه

تكلف ﴿ تنبيه ﴾

اختلف مشايخنا في نذر

الاولى (قوله هنا) أى فى الاولى (قوله) وكالمعصية المكروه) كذا فى النهاية والمغنى (قوله) المكروه لذاته) كالصلاة فى الحمام اه عش (قوله الآتى) اى لمن يتضرر به اه نهاية عبارة المغنى لمن خاف به ضررا أو فوت حق اما اذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عليه فينعقد ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان اداء وقضاء والعيدان وايام التشريق والحيض والنفاس وكفارة تقدمت نذره فان تأخرت عنه صام عنها وفدى عن النذر ويقضى فائت رمضان ثم ان كان فواته بلا عذر فدى عن صوم النذر ولا يمكن قضاء ما يفطره من الدهر فلأولى المفضل بلا عذر الصوم عنه حلال يصح سواء كان بامر أم لا يجوز أم لا فان افطر فيه فان كان لعذر كسفر ومرض فلا فدية عليه وان كان سفر نزهة ولا وجبت الفدية عليه لتقصيره اه وفى الروض مع شرحه مثله إلا انه رجح الافتداء اذا افطر فى سفر النزهة (قوله) لا لعارض) خلافا للمغنى وشرح الروض والمنهج وإلى وفاقهم ميل كلامهم وجرم به فتح المعين عبارة وكالمعصية المكروه كالصلاة عند القبر والنذر لاحدا بويه او اولاده فقط اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله) بغير غرض) حال من الايثار واحتراز عما يأتى فى قوله ومحل الخلاف الخ وقوله مكروه خبر لان وقوله مردود خبر وقول جمع (قوله) بانه) اى الكراهة (قوله) لا معارض) وقد يقال انه لازم للايثار المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا يتم ما ادعاه من الرد (قوله) مع حرمة) قد يمنع اطلاق حرمة اه سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المنذور بغير اذنه بحق سقط الصوم عنها ولا فدية عليها او بغير حق كان نذرت ذلك قبل ان يتزوجها او كان غائبا عنها ولا تنضرب بالصوم فلا يسقط الصوم عنها وعليها الفدية ان لم تصم وان أذن لها فيه فلم تصم تعدى اذنت اه (قوله) وإنما يوجد) اى عدم العدل (قوله) حال اعطاء الاول) أى وحال النذر ايضا (قوله) ففتح ان الكراهة ليست مقارنة الخ) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فانها فى نذر المكروهات السابق بطلان لا غير مقارنة ضرورة ان المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتأمل اه سم (قوله) وتكلف) خبر وحله الخ (قوله) اختلف) إلى قوله اه فى النهاية (قوله) مشايخنا) عبارة النهاية من ادر كناه من العلماء اه (قوله) مادام دينه) اوشى منه ولو اقتصصر على قوله فى نذره مادام مبلغ القرض فى ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة اه نهاية قال عس ولودفع للقرض ما لا مدة ولم يذكر له حال الاعطاء انه عن القرض او النذر ثم بعد مدة ادعى انه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع استغرق القرض سقط حكم النذر من حيث نذره لمطالبة بمقتضى النذر إلى براءة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع انه لنذر فلا يقبل دعواه بعد ان قصد غيره وكاعترا فبانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من كتابة الوصولات المشتعلة على ان الماخوذ عن نذر المقرض حيث اعترف حال كتابتها او بعدها بما فيها اه (قوله) وقال بعضهم يصح) واقى به الوالد رحمه الله تعالى وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له اى الفرق اه نهاية (قوله) يصح لانا فى مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن ينعقد

(قوله) مع حرمة) قد يمنع اطلاق حرمة (قوله) ففتح ان الكراهة ليست مقارنة للنذر) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فانها فى نذر المكروهات السابق بطلان لا غير مقارنة ضرورة ان المكروه والمنذور لا وجود له حين النذر فليتأمل (قوله) وقال بعضهم يصح) واقى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وقال بعضهم يصح لانه فى مقابلة حدوث نعمته بريح القرض) وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصصر على قوله فى نذره مادام مبلغ القرض فى ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لا تقطاع الديومة ثم مرد

مقرض ما لا معينا لمقرضه كل يوم مادام دينه فى ذمته فقال بعضهم لا يصح لانه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوصل به إلى بالنسبة وقال بعضهم يصح لانه فى مقابلة حدوث نعمته بريح القرض ان اتجر فيه او اندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه فى ذمته لا عسار او اتفاق ولا يسن للمقرض ان يرد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها بنذر ان يعقد لزمته فهو حيث نذر ما كافا احسان لا وصلة للرب بالذم لا يكون إلا فى عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر فى عقد القرض كان ربا اه وقد يجمع بحمل الاول على ما اذا قصد ان نذره ذلك فى نافلة الربح الحاصل له

نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراعاة لو نذر شيئا لذى او مبتدع جاز صرفه لمسلم او سني وعليه فلو اقترض من ذمي ونذره بشئ ما دام دينه في ذمته ان انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفتن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمي من مسلم ونذره ما دام الدين عليه فانه لا يصح نذره لما مر من ان شرط الناذر الاسلام اه عش واقره البجيرى اقول ما قاله ثانيا من جواز ابدال ذمي بمسلم هنا مخالف لما مر عن سم من ان محله في غير المعين ولا الامتنع اه وما قاله او لا من عدم انعقاد النذر لاحد بنى هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال ان المراد بحرمه النذر عليهم النذر لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بكيفية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد النذر لكافر معين مع انه لا يجوز صرف التصديق المنذور على اهل بلد للكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليراجع ثم راي تاليف السيد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه اذلة واضحة ونقولا سديدة مصرحة بان النذر لاهل بيت النبي ﷺ صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في النذر المطلق او المقيد بكونه لنحو الفقراء فجري شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغنى على أنه كالزكاة فيحرم على اهل البيت ورجح السيد السمهودي والسيد عمر البصري ومحمد بن ابي بكر بافضل انه لا يحرم عليهم ففي قيد الناذر نذره باهل البيت اما لفظه او قصده او اطراد العرف بالصرف اليهم صح النذر لهم سواء كان القيد خاصا بهم ذاتيا كفلان وبنى فلان او وصفا ككلماء بلد وكذا وليس بها عالم من غيرهم او شاملا لهم ولغيرهم ككلماء بلد وكذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد ان بين ان كلام شيخ الاسلام والتحفة والنهاية والمغنى إنما هو في النذر المطلق والنذر المقيد بنحو الفقراء واثبتته باذلة من كلامهم وكلام غيرهم وبهذا تبين فساد قول ع ش في حاشية النهاية في نذر المقرض لمقرضه ومحل الصحة حيث نذر الخ ونحو ذلك من عبارات المتأخرين عن ابن حجب والرملي فانهم فهموا ذلك من كلام الاذرى والتحفة النهائية وهو فهم فاسد يردده ما سلفناه وانتقال من عدم الصرف لاهل البيت من نذر أصح لان النذر لا ينعقد لهم وشتان ما بينهما اه عبارة باصبرين في حاشية فتح المعين قوله ما لم يعين شخصاى ولا اقيتين صرفه إلى ذلك الشخص ولو كان من بنى هاشم وبنى عبد المطلب فنذر غير السيد للسيد بخصوصه ونذر السيد للسيد بخصوصه صحيح كنذر الوالد ولده وكالنذر لغنى بخصوصه اه (قوله على ما اذا جعله الخ) ينبغي او قصد الاحسان برد الزائد المندوب له اخذ اماماه سيد عمر (قوله يؤيد ما ذكرته الخ) فيه تأمل فان ما مر يؤيد الثاني على إطلاقه كما جرى عليه النهاية (قوله عيني) إلى قوله ولو نذر ذودين في المغنى إلا ما سانه عليه الى المتن في النهاية الا قوله او ليس فيه الى وله فيها اذا قوله وان يبيعه الى ولو اسقط وما سانه عليه (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو التزم اعلاها اه اى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع سم وعبارة المغنى لو نذر خصلة معينة من خصاله هل ينعقد كفرض الكفاية أو لا ينعقد الاعلاها بخلاف العكس او لا ينعقد بالكلية رجع شيخنا الاول والزر كشي الثاني وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التخير فلا يغيراه وعلم بهذا ان ما في الشارح موافق لما رجحه شيخ الاسلام وما في النهاية موافق لما رجحه الزر كشي (قوله او واجب الخ) عطف على واجب عيني (قوله وذلك) اى عدم صحة نذر الواجب (قوله وفي الصبر) الى لومه عبارة النهاية قصد ارفاقه لارتفاع سعر سلعته ونحو ذلك قال الرشيدى

(قوله كاحد خصال كفارة اليمين) هذا اذا او جبت عليه كفارة ثم نذر ما فلو نذر احد خصالها من غير وجوب فاصح الاراء عدم اللزوم وان كان ما نذره اعلى (قوله بخلاف خصلة معينة الخ) بخلاف ما اذا نذر اعلاها شمر رأى سواء عبر باعلاها او عين ما هو الاعلى في الواقع (قوله ولو نذر ذودين حال أن لا يطالب غيره الخ) وكثيرا ما تنذر المرأة انها ما دامت في عصمتها لا تطالب زوجها بحال ماقا وهو حينئذ نذر تبرر ان رغبته حال نذرها في بقائها في عصمتها ولها أن توكل في مطالبته وأن تحيل عليه لان النذر شمل فعلمنا فقط فان زادت فيه ولا يوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جمع ذلك كما أفقئ بشيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى شرح م

والثاني على ما اذا جعله في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النعمة المذكورين ويتردد النظر في حالة الاطلاق والا قرب الصحة لان اعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح خير من اهماله وما مر عن القفال في ان جامعته والحاصل بعده يؤيد ما ذكرته من الجمع فتأمله (ولا نذر) واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كاحد خصال كفارة اليمين مبهما بخلاف خصلة معينة منها على ما بحث او واجب على الكفاية تعين بخلافه اذا لم يتعين فيصح نذره احتيج في ادائه مال كجهاد وتجهيز ميت ام لا كصلاة جنازة وذلك لانه لزم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه ولو نذر ذودين حال ان لا يطالب غيره فان كان معسرا لغير لان انظاره واجب او موسرا وفي الصبر عليه فائدة له كرجاء غلو سعر بضاعته

لومه لان القرية ذاتية حيثذا وليس فيه ذلك لعاذلا قرية فيه كذلك حيثذا ما يظهر في ذلك وان اطاق كثير من ان الحال يتاجل بالنذر كالوصية وله فيما اذا قدي بان لا يطالبه ان يحيل عليه وان يكل من يطالبه وان يبيعه لغيره (٨١) على القول به وان يطالب ضامنه ولو اسقط

المدن حقه من هذا النذر لم يسقط ولو نذر ان لا يطالبه مدة فمات قبلها فلوارثه مطالبة كما قاله ابو زرعة وغيره وردوا قول الاستوى ومن تبعه بخلافه (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كاكل ونوم من كل ما استوى فعله وتركه اى فى الاصل وان رجع احدهما بنية عبادته كالاكل للتقوى على الطاعة (لم يازمه) لخبر ابي داود لا نذر الا فيما ابغى به وجه الله تعالى وفى البخارى انه

صلى الله عليه وسلم امر ابا اسرائيل أن يترك ما نذرهم من نحو قيام وعدم استغلال وانما قال صلى الله عليه وسلم من نذرت ان تضرب على راسه بالدف حين قدم المدينة اوفى بذكرك لما اقترن به من غاية سرور المسلمين واغظة المنافقين بقدمه فكان وسيلة لقربة عامة ولا يبعد فيما هو وسيلة لهذه انه مندوب للازمنة على ان جمعا قالوا بتدبه اكل عارض سرور لا سيما النكاح ومن ثم امر به فيه فى احاديث وعليه فلا اشكال اصلا (لكن ان خالف لومه كفارة يمين على المرجح فى المذهب كما باصله واقتضاه كلام الروضة وأصلها فى موضع لكن المعتمد ما صوبه فى المجموع وصححه فى الروضة

قوله قصد ارفاقه الخ أى بخلاف ما اذا لم يكن فى الاظهار رفق أو كان ولم يقصد الارفاق كما هو ظاهر لم يراجع اه (قوله لومه الخ) وهو مع ذلك باق على حلوله لكن منع من المطالبة به مانع وكثيرا ما تنذر المرافقاتها مادامت فى عصمته لا تطالب زوجها بحال صداقها وهو حيثذا تبرر ان رغبته حال نذرها فى بقائها فى عصمته ولها ان توكل فى مطالبة وان تحيل عليه لان النذر شمل فعلها فقط فان زادت فيه ولا بوكيلها ولا تحيل عليه لزم وامتنع جميع ذلك كما فى به والدرج حقه الله اه نهاية قال ع ش ومع ذلك اى الامتناع فلو خالفت واحالت عليه فينبغى صحة الحوالة لان الحرمة لا مر خارج وكذلك لو وكلت لم يراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله فيما اذا قيد بان لا يطالبه) أى بخلاف ما اذا علم فقال لا يطالبه ولا ضامنه ولا بنفسه ولا بوكيله ولا يبيعه لغيره (قوله على القول به) اى بجواز بيع الدين لغيره من هو عليه وهو الراجح (قوله ولو اسقط المدين حقه) كان قال لمن نذر ان لا يطالبه اسقطت ما استحقه عليك من عدم المطالبة فانه لا يسقط بل تمتنع المطالبة مع ذلك هذا وقد يشكل هذا بما مر من انه يشترط عدم الرد قوله اسقطت ما استحقه الخ ردل لنذر اللهم الا ان يقال ان ما هنا مصور بما اذا لم يرد او لا واستقر النذر فلا يسقط باسقاطه بعد وما مر مصور بما اذا رد من اول الامر اه غش وقوله اللهم الا ان يقال ان ما هنا الخ فيه نظر ولعل الوجه ان يقال ان ما تقدم مخصوص بالنذور العيني (قوله ولو نذر ان لا يطالبه مدة الخ) انظر هل مثله ما لو نذر بقاءه فى ذمته مدة فمات قبلها اه رشيدى والاقرب انه ليس للوارث المطالبة فى هذه (قوله فلوارثه مطالبة) لان النذر انما شمل فعل نفسه فقط اخذا بما مر اه ع ش وقضيته انه لو نذر ان لا يطالبه مدة هو ولا وارثه بعده امتنع مطالبة الوارث ايضا لم يراجع (قوله كاكل) الى قوله فكان وسيلة فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله انه صلى الله عليه وسلم) عبارة الاسنى والمغنى عن ابن عباس بينا النبى صلى الله عليه وسلم يخطب اذ ارى رجلا قائما فى الشمس فسأل عنه فقالوا هذا ابو اسرائيل نذر ان يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم قال مروءة فليتكلم وليستظل وليقعد وليصومه اه (قوله بالدف) اى الطاراه ع ش (قوله وسيلة لقربة عامة) عبارة المغنى فكان من القرب اه (قوله به فيه) اى يضرب الدف فى الشكاح (قوله وعليه) اى ما قاله الجمع (قوله لكن المعتمد ما صوبه فى المجموع الخ) وفاقا لنهاية والمغنى والمنهج قال ع ش وافر الرشيدى (قوله لكن المعتمد الخ) وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم فى قوله اما اذا التزم غير قربة كالاكل الخ فيلزمه كفارة يمين ولعله ان ما سبق لما كان المراد منه الحث على الفعل او المنع اشبه اليمن فلزم فيه الكفارة بخلاف ما هنا فانه لما جعله بصورة القربة بعدت مشابته باليمين اه وياتى عن المغنى ما يوافقه (قوله وصححه فى الروضة كالشرح حين انه لا كفارة الخ) فان قيل يوافق الاول ما فى الروضة واصلها من انه لو قال ان فعلت كذا ففقه على ان اطلقك او ان اكل الخبز والله على ان ادخل الدار فان عليه كفارة فى ذلك عند المخالفة اجيب بأن الاولين من نذر اللجاج وكلام المتن فى نذر التبرر واما الاخير فيلزم الكفارة فيها من حيث اليمن لا من النذر اه معنى (قوله مطلقا) اسقطه المغنى والنهاية ولعله اشار بالاطلاق الى رد ما قدمنا عن المغنى انما وعنه عن الاسنى فى نذر المعصية (قول المتن صوم ايام) او الايام على الراجح اه نهاية (قوله واطلق) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله وان تنصرت الى المتن الى قوله وعجيب فى المغنى الا قوله فان نذر عشرة الى المتن وقوله والمراد الى المتن وقوله ويتجه الى وخروج (قوله لومه ثلاثة) اى ولو قيدها بكثيرة لانها اقل الجمع اه معنى (قوله كما ياتى) فى الفصل الا تى (قوله وان عين عددها الخ)

(قوله لومه كفارة يمين على المرجح) قال فى شرح الروض وهو الموافق لما مر من لزومها فى قوله ان فعلت كذا ففقه على ان اطلقك وفى قوله ان فعلته ففقه على ان اكل الخبز وفى قوله لله على ان ادخل الدار اه (قوله وخبر لا نذر فى معصية الخ) يمكن حمله على ما تقدم عن الزركشى بهامش ولا يصح نذر معصية (قوله وان عين عددها) اى باللفظ فلو عينها بالنية فهل تعين فيه انظر ومقتضى ان النذر لا يلزم بالنية عدم التعين الا ان يقال

(١١ - شروانى وابن قاسم - عاشر) كالشرح حين انه لا كفارة فيه مطلقا كالعرض والمعصية والمكروه وخبر لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين ضعيف اتفاقا (ولو نذر صوم ايام) واطلق لومه ثلاثة كما ياتى وان عين عددها فافهمه وفى الحاليين (ندب تعجيلها)

مسارعة ابراهمة ذمته نعم ان عرض له ما واهم كذا في شق له الهوم كان الناذر اولى ذكره الاذرعى او كان غاية صوم كفارة مائة نذر سن تقديمها عليه ان كانت على التراخي والاوجب ذكره البلقينى (فان قيد بتفريق اوه والاوجب) ما قيد به منهم ما علم بالالتزمه اما الموالاة فواضح واما التفريق فلان الشارع اعتبره في صوم التمتع فان نذر عشرة مفرقة فصامها ولا يحسب له منها خمسة (والا) يقيد بتفريق ولا موالاة (جاز) كل منهما لكن الموالاة افضل (٨٢) (او) نذر صوم (سنة معينة) كسنة كذا او سنة من الغدا ومن اول شهر او يوم كذا (صامها

وافطر العبد) الفطر والاضحى (والشريق) وجوب الحرفة صومها والمراد عدم نية صوم ذلك لا تعاطى مفطر خلافا للقفال (وصيام رمضان عنه) لانه لا يقبل غيره (ولا قضاء) لانها لا تقبل صوما لم تدخل في نذره (وان افطرت لحيض او نفاس رجب القضاء في الاظهر) وانصر له البلقينى لقبول زمنهما للصوم في ذاته فوجب القضاء كما لو افطرت رمضان لاجلها (قلت الاظهر لا يجب) القضاء (وبه قطع الجمهور والله اعلم) لان ايام احدهما لما لم تقبل الصوم ولو لعروض ذلك المانع لم يشملها النذر (وان افطرت يوما) منها (بلاعذر وجب قضاؤه) لنفويته البر باختياره (ولا يجب استئناف سنة) بل له الاتصاف على قضاء ما افطره لان التتابع كان للوقت لا لكونه مقصودا في نفسه كافي قضاء رمضان ومن ثم لو افطرها كلها لم يجب الولاء في قضاؤها ويتجه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فور او خرج بقوله

اي باللفظ فلو عينها بالنية فهل تمنع فيه نظر ومقتضى ان النذر لا يزم بالنية عدم التبعين الا ان يقال هذا من التوابع كما تقدم نظيره في قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي الاعتكاف ما يؤيد ذلك اه سم (قوله نعم ان عرض الخ) ولو خشى الناذر انه لو اخر الصوم يحزن عنه مطلقا اما الزيادة مرض لا يرجى برؤه او لهرم لومه التعجيل كما قاله الاذرعى اهمقنى (قوله تقديمها) اي الكفارة بالصوم اه عش (قوله والا) وان كانت الكفارة على الفور اى بان كان سببها معصية اه عش (قوله وجب) اى تقديمها وتعجيلها (قوله حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الخمسة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تخلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب اهم عبارة عش وقعت الخمسة الباقية نفلا مطلقا فان اجزاه ما عان النذر فان علم عدم اجزائها عتق فقياس ما ياتي في نذريوم بهينه من الاثم وعدم الصحة الخ عدم الصحة هنا ايضا اه (قوله كسنة كذا) اى كسنة سبع وتسعين بعد الف وما تين (قوله او من اول شهر) بلاتونين (قول الماتن والشريق) وهو ثلاثة ايام بعد النحر اه معنى (قوله لانها لا تقبل الخ) عبارة المعنى لان هذه الايام لو نذر صومها لم ينقض نذره فاذا اطاق لا تدخل في نذرها (قول الماتن وان افطرت) اى امرأة في سنة نذرت صيامها اه معنى (قوله لا يجب القضاء) اى قضاء زمن ايامها (تنبيه) الاغناء في ذلك كالحيض معنى وكذا (قول الماتن وبه قطع الجمهور الخ) ولو افطرت بخنول لم يجب قضاءها جازما كايام رمضان كذا اه سم (قوله لم يشملها) اى النذر المطلق (قوله منها) اى السنة المعينة (قوله لو افطرها كلها) اى السنة للمنذورة اه معنى (قوله وجوبه) اى الولاء (قوله من حيث ان ما تعدى الخ) اى لا من حيث الاجزاء اه سم (قوله لعذر مرض) ووافقا للنفى والروض وخلافا للنهي بعبارة نعم ان افطر لعذر سفر لزمه القضاء ومرض فلا كما اقتضاه كلام المصنف في الروضة وهو المعتمد ووافقا لاطلاق الكتاب ولا يضرب اطلاقه العذر الشامل لسفر ونحوه لانه قول خرج بقوله بلا عذر غيره وفيه تفصيل فان كان سفر او نحو وجب القضاء او مرضا لا والمفهوم اذا كان كذلك لا يرد اه ولكن نظر فيها عش بما نصه قد يشكل عدم وجوب القضاء حيث افطر بالمرض على ما ياتي في الفصل الا ترى قول المصنف او نذر صلاة او صوما في وقت فتنعه مرض وجب القضاء فليتامل وسوى حج بين السفر والمرض في وجوب القضاء وهو وافي لما ياتي اه (قوله خلافا لما يقتضيه كلام الماتن الخ) والجواب ان في مفهومه تفصيل اه سم وقدر مثله مع زيادة بيان عن النهاية (قوله وعجيب الخ) مرجو به انما (قوله وذلك) اى وجوب القضاء لا افطار في المرض او السفر (قوله

هذان التوابع كما تقدم نظيره في الالحاق بازاء قوله فروع يقع لبعض العوام الخ وفي باب الاعتكاف ما يؤيد ذلك (قوله حسب له منها خمسة) وينبغي ان تقع الخمسة الاخرى نفلا للجاهل فان كان كذلك استفيد منه ان تخلل النفل بين الواجب لا يمنع تفريقه الواجب (قوله وان افطرت لحيض او نفاس) قال في الكنازوا اغناء (قوله قلت الاظهر لا يجب القضاء) به قطع الجمهور والله اعلم ولو افطرت بخنول لم يجب قضاءها جازما كايام رمضان (قوله من حيث ان ما تعدى بفطره الخ) اى لا من حيث الاجزاء (قوله نعم ان افطر لعذر مرض الخ) عدم القضاء في المرض هو المعتمد مر (قوله نعم ان افطر لعذر مرض الخ) جزم به في الروض ومرد بعدم القضاء في المرض وقال في شرحه انه مقتضى كلام اصله وقد منعه البلقينى وغيره وقالوا بل الاصح فيه وجوب القضاء كما ذكره في صوم الاثنين اه

بلاعذر ما افطره بعذر فلا يجب قضاؤه نعم ان افطر لعذر مرض او سفر لزمه القضاء خلافا لما يقتضيه كلام الماتن فيهما في الروضة واصحابها في المرض وعجيب قول من قال ان الماتن واصله ذكر وجوب القضاء في المرض وذلك لان زمنهما يقبل الصوم فشملة النذر بخلاف موالحيض فان قلت فاجمل قوله بلا عذر حينئذ لان الاعذار الاول ذكر ان لا قضاء فيها فلم يبق الاعذار والسفر والمرض وهما يجب القضاء بهما قلت لا تنحصر الاعذار فيما ذكر بل منها الجنون والاغناء فلا قضاء لافيها كما اهمه كلامه والاضابطا لما لم يماذ كرا نكل ما قبل

الصوم عن النذر فانطهر بفضيه وما لا (فان شرط التتابع) في نذر السنة المعينة ولو في نية كقوله الماوردي (وجب) بظاهره يوما ولو اذمر سفر ومرض اخذناهما في الكفارة وان كانت اضية سياق اتي نذر في عدم العذر والاستئناف (في الاصح) لان التتابع صارمة صودا (او) نذر صوم سنة (غير معينة وشرط التتابع) في نذره ولو بالنية (وجب) التتابع وقام بما (٨٣) التزمه (ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه

(و) لا (فطر العبد والتشريق) لا اشتباه ذلك شرعا ومن ثم لم يدخل في المعينة كما مر وخرج بمن فرضه صومه عن نذر او قضاء او تطوع فانه باطل وينقطع به التتابع (وبفضيه) اي رمضان والعيد والتشريق لانه التزم صوم سنة ولم يصمها (تباعا) اي متواليه (متصلة بآخر السنة) عملا بشرطه التتابع وفارقت المعينة بان المعين في العقد لا يبدل بغيره المطلق اذا عين قد يبدل الا ترى ان المبيع المعين لا يبدل لعيب ظهر به بخلاف ما في الذمة هذا ان اطلق فان نوى ما يقبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء قطعا وان نوى عدد ايام سنة لزمه القضاء قطعا ويحمل مطلقا على الهلالية (ولا يقطعه حبس) ونفاس لتعذر الاحتراز عنهما (وفي قضائه القولان) السابقان في المعينة وقضيته ترجيح عدم القضاء وجزم به غيره ونازع في ذلك البلقيني واطال لظهور الفرق بين المعينة وغيرها مما مر وسبقه ان الرفعة لبعض ذلك فقال الاشبه قضاء زمن الحيفس كما في

في نذر السنة) الى قوله ونازع في النهاية لا قوله ولو بالنية (قوله الاستئناف) فاعل وجب اه ع ش (قوله او نذر صوم سنة) اي هلاية اهمعني (قوله لم يدخل الخ) اي ما ذكر من رمضان والعيد والتشريق (قوله عملا بشرطه) الى قول المتن وان لم يشرطه في المعنى الا قوله وجزم به الى فقال الاشبه (قوله وفارقت المعينة الخ) عبارة المعنى وقيل لا تقضي كالسنة المعينة واجاب الاول بان المعين في العقد الخ (تنبيه) محل الخلاف اذا اطلق اللفظ فان نوى الخ (قوله والمطلق اذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالنى صامها ا ه م (قوله هذا) اي الخلاف المشار اليه بقوله وفارقت المعينة الخ (قوله عددا بام سنة) عبارة المعنى عددا بياغ سنة كان قال ثلثمائة وستين يوما اه (قوله وبحمل مطلقا الخ) عبارة المعنى وإذا اطلق الناذر السنة حملت على الهلالية لانها السنة شرعا اه (قوله مطلقا) اي في المعينة وغيرها اه ع ش (قوله على الهلالية) هي عند اهل الحساب ثلثمائة واربعة وخمسون يوما لكن قوله الا في الصوم سنة هلاية او ثلثمائة وستين يوما قد يمنع من الحل هنا على مصطلح الحساب لا لا يظهر فارق بين قوله سنة وقوله عددا بام سنة فليتأمل ولم يجز اه سيد عمر اقول ياتي آنفا عن الروض مع شرحه ما يصرح بخلاف الحمل المذكور (قول المتن ولا يقطعه حبس الخ) وان افطر اسفر او مرض او لغير عذر استأنف كفطره في صوم الشهر من المتتابعين معنى وروض مع شرحه (قوله وجزم به غير الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما مر) اي في قوله وفارقت المعينة الخ (قوله فيصوم سنة هلاية الخ) عبارة الروض مع شرحه وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه التتابع فعليه ثلثمائة وستون يوما عدد ايام السنة بحكم كالشهورها او اثني عشر شهرا بالاهلة وان نقصت لانها السنة شرعا وكل شهر استوعبه بالصوم فناقصه كالسكامل ويتم المنكسر من الاشهر ثلاثين يوما فشوال وعرفة اي شهرها وهو ذو الحجة منكسر ان ابدأ بسبب العيد والتشريق فان نقص شوال تدارك يومين او ذو الحجة فخمسة ايام فان صامها اي في سنة متواليه اقضى ايام رمضان والعيد والتشريق والحيفس والنفاس فان شرط تتابعها اقضى رمضان والعيدين وايام التشريق الا ايام الحيفس والنفاس ويجب القضاء متصلا بآخر السنة التي صامها اه بخلاف (قوله هلاية) هل دخل في ذلك ما لو صام اثني عشر شهرا هلاية متفرقة وكانت كلها ناقصة مثلا محل تردد ثم رايتم كلاما يقضي الاجزاء فيما ذكر فليراجع اه سيد عمر اقول هذا بعيد قد ينافيه تعليلهم بكونها سنة شرعية كما مر (قوله الاربعة) الى قوله ووقع له في المعنى وإلى قوله ونظير ما ذكر في النهاية الا قوله وكون هذا الى وليس مثله او قوله لا لذاته ولا لللازمة كما مر وقوله صريح الى الذي اعتمده وقوله اي باحدى الطرق الى فبيت النية (قوله خلافا لمن انكره) عبارة الاسني كما نقله الزركشي عن ابن السكيت وغيره فانكار ابن بري والنووي الاثبات مردود وقد قال الجوهري بعد قوله ان اثنين لا يثنى ولا يجمع لانه مثنى فان احببت ان تجمعها كانه صفة لواحدة قلت ان اثنين اه (قوله وزعم ان الخ) تعريض بالشارح المحقق (قوله مردون) خبر وزعم الخ (قوله بان التبعية الخ) رد الزعم الاول وهو ان حذفها للتبعية وقوله بان الاثنين الخ

(قوله وفارقت المعينة) اي من حيث لا يقضيها فيها (قوله والمطلق اذا عين الخ) والسنة المطلقة هنا قد عينت بالنى صامها (قوله فقال الاشبه قضاء من الحيفس كما في رمضان بل اولي) قال في السكيت ويحجب بانها لم تدخل في النذر فكيف تقضي مع عدم سبق مقتضى الوجوب وايضا فاقضاء بما مر جدد وهو ثابت في رمضان دون هذا والقياس بمنع لما علم من الفرق ويقضى فيها من سفر ومرض اه فانظر القضاء بالمرض هل هو مبني على القضاء به في المعينة (قوله فيصوم سنة هلاية الخ) عبارة الروض وان نذر سنة مطلقة لم يلزمه

رمضان بل اولي قال الزركشي ومثله النفاس (وان لم يشرطه) اي التتابع (لم يجب) لعدم التزمه فيصوم سنة هلاية او ثلثمائة وستين يوما (او) نذر صوم (يوم الاثنين ابدالم يقض اثنان رمضان) الاربعة لان النذر لا يشملها سبق وجوبها وحذفه نون اثنان صوبه في المجموع ووقع له في الروضة وغيره اثباتها وهو لغة قليلة خلافا لمن انكره وزعم ان حذفها للتبعية لحذفها من المفرد او للاضافة مردود بان التبعية لذلك لم تعهد وبان اثنين ليس جمع مذكر سالما ولا ملحقا به بل حذفها ولانها

مطلقا لثان والحدف اكبر استعمالا (وكذا) الاثنين الخامس من رمضان (العيدو التشرى في الاظهر) ان صادفت يوم الاثنين قيا ساعلي
 اثنان رمضان وكون هذا قد يتفق وقد لا اثر له بعد ان تعلم العلة السابقة وهى سبق وجوبها وليس مثلها يوم الشك لقبوله الصوم النذر وغيره
 كما مر (فلولومه صوم شهرين تباعا الكفارة) او نذر (صاهمها ويقضى اثنان) لانه ادخل دلى نفسه صوم الشهرين (وفى قول لا يقضى ان
 سبقت الكفارة) اى موجبها وسبق (٨٤) نذر الشهرين المتتابعين (النذر) للثان بان لومه صوم الشهرين اولائهم نذر صوم الاثنين

لان الاثنى الواقعة فيها
 حيثئذ مستثناة بقريضة
 الحال كما لا يقضى اثنى
 رمضان (قلت ذا القول
 اظهر والله اعلم) وانصر
 الاول جمع محققون
 واطالوا فى الانتصار له وارق
 بينه وبين اثنى رمضان
 يانه لا صنع له فيه بخلاف
 الكفارة (وتقضى المرأة
 زمن حيض ونفاس) وقع
 فى الاثنى والنادر من نحو
 مرض وقع فيها (فى الاظهر)
 لانه لم يتحقق وقوعه فيه لم
 يخرج عن نذرها وقضية
 كلام الروضة واصلها
 والمجموع وغيره انه لا قضاء
 فيهما واعتمده جمع
 متأخرون واجاب بعضهم
 عن سكوته هنا على ما فى
 اصله بانه للعلم بضعفه عما
 قدمه فى نظره فان قلت على
 ما فى المناهج هل يمكن فرق
 بين ما هنا ثم قلت نعم لان
 وقوع الحيض فى يوم الاثنين
 بعينه غير متيقن بالنسبة
 لها اذ قد يلزم حيضها زمنا
 ليس منه يوم الاثنين بخلاف
 نحو يوم العيد فكان هذا
 كالمستثنى بخلاف ذاك
 (او نذر يوما بعينه) اى
 صومه (لم يصح قهله) فان

رد للثان وهو ان حذفه للاضافة اه رشيدى (قوله مطلقا) اى فى الاضافة وفى غيرها اه رشيدى (قوله
 الاثنين الخامس) الى قوله وكون هذا فى المغنى (قوله الاثنين الخامس من رمضان) اى فيما لو وقع فيه خمسة
 اثنان اه مغنى (قوله ان صادفت) اى العيد وايام التشرى ويوم خامس من رمضان (قوله وكون هذا)
 رد لدليل مقابل الاظهر والاشارة الى ما ذكر من وقوع خمسة اثنان فى رمضان ووقوع العيدو التشرى
 فى يوم الاثنين (قوله وليس مثلها الخ) اى ايام العيدو التشرى فيصبح صومه اه ع ش (قوله او انذر الخ)
 اى ولم يعين فيه وقتا اه مغنى (قوله الواقعة فيها) ينبغى التثنية (قول المتن ذا القول اظهر) جزم به
 الروض والمنهج (قوله بخلاف الكفارة) اى والنذر (قول المتن وتقضى زمن حيض ونفاس) ضعيف
 (قوله والنادر من نحو مرض الخ) معتمد (قول المتن فى الاظهر) محل الخلاف حيث لا عادة لها غالبه فان كانت
 فعدم القضاء فيما يقع فى عادتها اظهر لانها لا تصد صوم اليوم الذى يقع فيه عادتها غالبا فى مفتتح الامر نهاية
 ومغنى وحلى (قوله لانه لم يتحقق) اى النادر ووقوعه اى الصوم المنذور فيه اى زمن الحيض والنفاس (قوله
 انه لا قضاء فيهما الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله بما قدمه) اى حيث قال نالت الاظهر لا يجب اه مغنى
 عبارة شرح المنهج فى السنة المعينة اه وبذلك علم ان قوله الاثنى بخلاف نحو يوم العيد كان حقه ان يقول
 بخلاف وقوعه فى السنة المعينة (قوله لان وقوع الحيض الخ) اى وحل عليه النفاس (قوله فكان هذا)
 اى زمن الحيض كالمستثنى اى من نذر السنة المعينة وقوله بخلاف ذاك اى زمن الحيض بالنسبة الى نذر
 الاثنى (قوله فان فعل) الى قوله ولو نذر فى المغنى (قوله فان فعل اسم) اى عالما بذلك بخلاف من فعله لظنه انه
 يوم نذره فقياس ما ذكر فى الصلاة انه يقع فلا ولا اثم سيد عمر (قوله صح) اى مع الاثم (قوله فدى عنه) اى
 ولا اثم عليه لعدم عصيانه بالتأخير اه ع ش (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل صام آخره وهو الجمعة اه
 سم (قوله بمعنى جمعة) الى قول المتن ولو قال فى المغنى الا قوله فى صحة نذر المسكروه الى ان اول الاسبوع
 (قوله اى يوم الجمعة) نفى المتن اقامة ضمير الرفع مقام ضمير النصب (قوله وهذا صريح فى صحة نذر المسكروه
 الخ) خلافا للمغنى عبارته (تبيينه) يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة منفردا يتعقد به
 قال بعض المتأخرين وهو اما باقى قول بل بصحة نذر المسكروه كما مر عن المجموع واما على المشهور فى المذهب
 من ان نذر المسكروه لا يصح كما مر فلا يأتى الا ان يؤول بانه كان نذر صوم يومين متوالين وصام احدهما ونسى
 الآخر فانه حينئذ لا كراهة ويصدق عليه انه نذر صوم يوم من اسبوع ونسيه وهذا تاويل ربما يتعين

التتابع فعليه ثلثا وستون يوما او اثني عشر شهرا ويتم المنكسر ثلاثين فشوال وعرفة اى شهرها
 منكسر اربا بدافان صامها اى السنة متواليا يقضى ايام رمضان والعيدن والتشرى والحيض اى والنفاس
 ويجب القضاء متصلا باخر السنة ويستأنف بالنظر للسفر والمرض اى او لغير نذر كالهم بالاولى وصرح به
 الاصل واذا شرعت فى صوم الروم المعين فحاضت سقط قضاءه لا الماطق اه (قوله واعتمده جمع متأخرون)
 وهو المعتمد شرح مر بخلاف نحو يوم العيد (قوله بمعنى جمعة) لا مطلقا بدليل آخره وهو الجمعة (قوله
 وهو الجمعة الخ) وهذا صريح فى انعقاد نذر يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا يتعقد النذر فى مكروه مع كراهة
 افراد الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه فلا فان نذر لم يكن مكروها وقد افنى بذلك شيخنا الشهاب الرولى رحمه
 الله شرح مر (قوله وهذا صريح فى صحة نذر المسكروه لا لذاته ولا لازمه اذ المسكروه افراد بالصوم الخ) لقائل

فعل اثم ولم يصح كتقديم الصلاة على وقتها ولا يجوز تأخيرها عنه بلا عذر فان فعل صح وكان قضاء ولا
 ولو نذر صوم خميس ولم يعين كفاه اى خميس كان واذا مضى خميس اى يمكنه صومه اخذ ما مر فى الصوم استقر فى ذمته حق لومات
 فدى عنه (او) نذر (يوما من اسبوع) بمعنى جمعة (ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن) المنذور (هو) اى يوم الجمعة
 (وقع قضاء) وان كان لقد وفى بما اتزمه وهذا صريح فى صحة نذر المسكروه لا لذاته ولا لازمه كما مر

اذ المكروه افراده بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم نذر صوم الدهر اذا كره وفي ان اول الاسبوع السبت وهو صريح خبر مسلم وان تكلم فيه الحفاظ كابن المديني والخاري وجعلوه من كلام كعب وان ابا هريرة قال سمعته منه فاشتبه ذلك على بعض الرواة فرفعه ونقل البيهقي انه مخالف لما عليه اهل السنة والجماعة ان اول بدء الخلق في الاحد السبت ودل له خبر خلق الله الارض يوم الاحد اسناده صالح ومن ثم كان الاكثرون على ان اوله الاحد جري عليه المصنف تحريره وغيره عليه فيصوم السبت لكن الذي اعتمدته كالرافعي الاول (ومن) نذر اتمام كل نافلة دخل فيها لزمه الوفاء بذلك لانه قربة ومن ثم لو (شرع في صوم نفل) بان نوى (٨٥) ولو قبل الزوال وان نازع فيه

البلقيني (فندر اتمامه لزمه على الصحيح) لان صومه صحيح فصح التزامه بالنذر ولزمه الاتمام (وان نذر بعض يوم لم ينعقد) لانه ليس بقربة (وقيل يلزمه يوم) لان صوم بعض اليوم لا يمكن شرعا فلزمه يوم كامل ويجرى ذلك في نذر بعض ركعة (او) نذر (يوم قدم زيد فلا ظهر انعقاده) لا مكان الوفاء به بان يعلمه قبل فينوبه ليلا ونيته حينئذ واجبة (فان قدم ليلا او في يوم عيد) او تشريق (او في رمضان) او حيض او نفاس (فلا شيء عليه) لانه قيد باليوم ولم يوجد القدم في زمن قابل للصوم نعم يسن في الاولى صوم صبيحة ذلك الليل خروجا من خلاف من اوجبه قال الرافعي او يوم آخر شكر الله تعالى (او) قدم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر او صائم قضاء او نذرا) وجب يوم آخر عن هذا) اي نذره لقدومه كالمو نذر صوم يوم معين فقاته وخرج

ولا يتوقف فيه الا قليل الفهم او معانداه اقول وبعده لا مجال لانكاره (قوله اذ المكروه افراده الخ) ولان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد اقي بذلك الوالد رحمه الله تعالى انها نهاية (قوله) وبه فارق نذر صوم الدهر (كذا في النسخ فهو على حذف مضاف اي عدم صحة نذر الخ سيد عمر) (قوله وفي ان اول الاسبوع السبت) وهو كذلك انها نهاية (قوله ونقل البيهقي انه الخ) اي اول الاسبوع السبت (قوله لكن الذي اعتمدته الخ) عبارة المغني والمعمد كما قال شيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف ويذني على هذا لان تبرأ منه يبين حتى يصوم يوم الجمعة والسبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز ان يقال يلزمه جميع الاسبوع لقول الماوردي لو نذر الصلاة ليلة القدر لزمه ان يصلي تلك الصلاة في جميع ليالي العشر لاجل الابهام ولو صح ما قاله المصنف لكان يصليها في آخر ليلة من رمضان اه (قوله اعتمدته) اي المصنف وقوله الاول اي ان اول الاسبوع السبت (قوله كل نافلة الخ) من صلاة وطواف واعتكاف وغيرها اه مغني (قوله بان نوى قبل الزوال) وليس لنا صوم واجب بنية النهار الا هذا اه مغني (قوله صحيح الخ) عبارة المغني عبادة اه (قوله ويجرى ذلك) اي الخلاف المذكور وان نذر بعض نسك فينبغي ان يبني على ما احرم ببعض نسك وقدم في بابها انه ينعقد نسكا كالطلاق وان نذر بعض طواف فينبغي بقاؤه على انه هل يصح التطوع شوط منه وقد نص في الام على انه يثاب عليه كالمو صلى ركعة ولم يصف اليها اخرى وان نذر سجدة لم يصح نذره لانها ليست قربة بلا سبب بخلاف سجدة في التلاوة والشكر ولو نذر الحج في عامه وهو معتذر لضيق الوقت كان كان على مائة فرسخ ولم يبق الا يوم واحد لم ينعقد نذره لانه لا يمكنه الاتيان بما التزمه مغني وروض مع شرحه (قوله بان يعلمه قبل) عبارة النهاية والمغني بان يعلم انه يقدم غدا اه اي بسؤال او يدنو الظاهر انه لا يلزمه البحث عن ذلك وان سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلاحش (قوله نعم يسن الخ) سواء اراد باليوم الوقت ام لا سني ومغني (قوله شكر الله تعالى) اي على نعمة القدموم (قول المتن وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والا فلا قضاء عليه كصوم رمضان ذكره الماوردي وغيره انتهى اه سم عبارة المغني ودخل في قوله مفطر افطاره بتناوله مفطر او بعدم النية من الليل نعم ان افطر لجنون طرا فلا قضاء الخ (قول المتن) وجب يوم آخر عن هذا) ويسن قضاء الصوم الواجب الذي هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدم زيد وللخروج من الخلاف مغني ونهاية وروض مع شرحه (قوله بان ظن قدمه الخ) عبارة المغني بان يتبين له انه يقدم غدا بخبر ثقة مثلا اه (قوله في بيت النية الخ) عطف على فتوى عطف مفصل على مجمل اه ع ش اقول قول الشارح كما هو ظاهر الراجع الى قوله اي باحدى الخ يدل على ان قوله فتوى من جملة التفسير فيتعين ان قوله في بيت الخ عطف على قوله ظن قدمه الخ (قوله لا نعلم يات بالواجب الخ)

ان يمنع ان هذا من نذر المكروه لان صوم الجمعة غير مكروه مطلقا بل بشرط الافراد فنذر صومه لا يكون نذر مكروه الا ان نذر صومه منفردا بخلاف ما اذا أطلق لصديق صومه حينئذ مع صوم آخر قبله وبعده فتندفع الكراهة فليتامل سم (قوله وهو مفطر) قال في شرح الروض اي بغير جنون ونحوه والا فلا قضاء عليه

بقضاء وما بعده مالو صامه عن القدموم بان ظن قدمه فيه اي باحدى الطرق السابقة فيما لو تحدث بروية رمضان ليلا فتوى كما هو ظاهر فبيت النية ليلته فيصح ولا شيء عليه لانه بناء على اصل صحيح (او) قدم ولو قبل الزوال (وهو صائم نفلا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره لا نعلم يات بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تميمه) بقصد كونه عن النذر (ويكفيه) عن نذره بناء على انه لا يجب الامن وقت القدموم والاصح انه بقدمه يتبين وجوبه من اول النهار لتعذر تبعضه وبه يفرق بين هذا ومالو نذر اعتكاف يوم قدمه فان الصواب في المجموع ونقله عن النص واتفاق الاصحاب انه لا يلزمه الامن حين القدموم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اي لا مكان تبعضه

فلم يجب غير بقية يوم قدومه (ولو قال ان قدم زيد فثقه على صوم اليوم التالي ليوم قدومه) من تلوته وتلويته تبعته وتركته فهو صدوق بالتوا بالكر ما ينلو الشيء والمراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل (وان قدم عبر والله على صوم اول خميس بعده) اي يوم قدومه (لقدما) معا او مرتبا (في الاربعاء) بتلايت الباء والاند (وجب ٨٦) صوم يوم الخميس عن اول النذرين) لسبقه (ويقضى الاخر) لتعذر الاتيان به فوقته نعم

والنفل لا يقوم مقام الغرض اه معنى (قوله) فلم يجب غير بقية يوم قدومه) اي وإن قل جدا اه عش (قول المتن ولو قال ان قدم زيد فثقه على الخ) قال الاذرى كلام الائمة ناطق بان هذا النذر المعلق بالقدوم نذر شكر على نعمة القدوم فلو كان قدومه لغرض فاسد لانذار كراهة اجنبية به واما او اردت به شقة او نحوهما فالظاهر انه لا ينعقد كذا المصية وهذا كما قال شيخنا سبويه مشوه اشتباه الملتزم بالمعاقب والى بشرط كونه قربة للملتزم لا المعلق به والملتزم هنا الصوم وهو قربة فيصح نذره سواء كان المعلق به قربة ام لا اه معنى (قوله) تبعته وتركته) هو تفسير المطلق التلوي لا فالماخوذ منه هنا تلوته بمعنى تبعته خاصة اه رشيدى (قوله) ووقع لشارح) وهو ابن شبة اه معنى (قوله) قال عنه) اي عن المجموع (قوله) لم يصح نذره على المذهب) فيه انه يمكن الوفاء به بان يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذى قبله كما يصوم فى نذر صوم يوم قدوم زيد اه رشيدى زاد الحلبي الا ان يقال امس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزاء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحينئذ قوله امس مثل قوله اليوم الذى قبل يوم قدوم زيد حرر اه (قوله) وغلط فيه) عبارة المغنى قال شيخنا ما نقل عنه اى المجموع من أنه قال يصح نذره على المذهب سهو اه ولعل نسخته اى المجموع مختلفة وبالجمله فالعتمدة الصحة لانه قد يعلم ذلك باخبار ثقة مثلا كما مر اه اقول هذا خلاف صنيع صريح الشارح كانهماية وشرحى الروض والمذهب من عدم صحة النذر (قوله) ونظير ما ذكر) اى فى المتن (قوله) لكن فى هذه اراء الخ) والارجح انعقاد النذر الثانى وعقته عن السابق منهما ولا يجب الاخر شىء اذ لا يمكن القضاء فيه بخلاف الصوم فان وقعا معا او اقرع بينهما انماية وهذا الذى فى النهاية كان فى اصل الشارح ثم ضرب عليه وبأبدله بما ترى اه سيد عمر اقول وعقب الاسنى كلام الروض الموافق لكلام النهاية بما نصه كذا نقله فى الروضة عن فتاوى القاضى عن العبادى والذى فيها عنه ان النذر الثانى موقوف فان شفى المريض قبل القدوم او بعده او معه بان لم ينعقد العبد مستحق العتق عن الاول وان مات انعقد واعتق العبد عنه وكذا ذكره البغوى فى فتاويه اه زاد المغنى وهذا الوجه لو نذر من موت اولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فعاشر له ولدا اكثر من اولاده الموتى ولو قليلا لومة العتق اه (قوله) عن السابق) اى من الشفاء والقدوم (قوله) كما نقله القاضى عنه) قد مر انقاع الاسنى والمغنى رده بان ما فى فتاوى القاضى عن العبادى موافق لما فى فتاوى البغوى (قوله) الاولى) وهى الشفاء (قوله) عتق) الاولى هنا وفى نظيره الاتيين اعتق من باب الافعال (قوله) واذا تعارضتا اى الالغاء والتصحیح (قوله) فان وجد الاول) وهو الشفاء (قوله) مطلقا) اى سواء وجد الثانى معه او قبله او بعده (قوله) والا) اى بان مات المريض (قوله) صحة بيع المعلق عتقه الخ) كان قال ان دخلت دارى فانت حر (قوله) ووقفه) اى وصحة وقف المعلق الخ (قوله) عنه) اى عن تعليق العتق بالدخول (قوله) بنحو البيع) اى كالوقف (قوله) بالاول) اى بالشفاء (قوله) وهو الخ) اى النذر (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثانى انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثانى اه سم (قوله) ويؤخذ) الى قوله اه فى النهاية وكذا كان فى اصل الشارح

كصوم رمضان ذكره الماوردى وغيره اه (قوله) ورأى العبادى الانعقاد) كتب على رأى مر (قوله) وهو لا يجوز الرجوع عنه الخ) هذا يدل على امتناع بيعه قبل وجود الصفة خلاف قوله الا انى نعم الخ فليتأمل (قوله) يلزمه ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن اول النذرين وفائدة صحة الثانى انه اذا تعذر حصول الاول عتق عن الثانى (قوله) نعم يؤخذ الخ) اقتصر عليه شرح مر (قوله) ايضا نعم الخ) غير موجود فى النسخة المصاح

يصح مع الاثم صوم الخميس عن النذر الثانى ويقضى يوما اخر عن النذر الاول وفى المجموع لو قال ان قدم فعلى ان اصوم امس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب ووقع لشارح انه قال عنه صح نذره على المذهب وغلط فيه ونظير ما ذكره مالو قال ان شفى الله مريضى فعلى عتق هذا ثم قال ان قدم غائبى فعلى عتقه لخص الشفاء والقدوم لكن فى هذه اراء رأى القاضى كما فهمه فى التوسط عنه عدم انعقاد النذر الثانى ويعتق عن الاول ورأى العبادى الانعقاد ويعتق عن السابق كما نقله القاضى عنه ولا يوجب الاخير شيئا فان وقعا معا اقرع بينهما وثمره لا اقرع ان اى نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه ورأى البغوى انه موقوف فان وجدت الاولى عتق عنها والا فغن الثانية والذى يتجه ترجيحه هو الاخير لان النذر قبل التعليق حتى بالمعذور وحينئذ فاذا علق بالقدوم لم يمكن التأوه لاحتمال عدم العتق عن الاول والعتق محتاط له ولا صحته الان

لمعارضة نذر الاول له وهو اولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما امكن واذا تعارض الزم القول بوقفه وقف تبين فان وجد اخذا الاول عتق عنه مطلقا والاعتق عن الثانى فان قلت صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلا ووقفه تؤيد صحة نذر الثانى حتى يرتب عليه ما ذكر عن العبادى قلت يفرق بان الدخول المعلق به والالاتزام فيه لجاز الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فانه تعلق بالاول وهو لا يجوز الرجوع عنه ولا يابطاله وصحة نذر الثانى يلزمه ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين لان فيه وقفا بكل من الاول والثانى فى الجملة فتأمله قبل ويؤخذ

من حجة النذر الثاني صحة بيعة قبل وجود الصفة اه وفيه نظر لان النذر الثاني وان قلنا بصحته لا يبطل العتق المستحق من اصله بخلاف البيع
(فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها اذا (نذر المشي الى بيت الله تعالى) (٨٧) وقيد بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص

به كالطواف فيما يظهر ومن ثم كان ذكر بقعة من الحرم كدار ابى جهل كذكر البيت الحرام في جميع ما ياتي فيه (او اتيانه) او الذهاب اليه مثلا فالذهب وجوب اتيانه بحج او عمرة او بهما وان نفي ذلك في نذره ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة على ان لا يفرق لهما فانه يلغو النذر من اصله لان النذر هنا والشرط هنا تضادا في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الاول خروجه عن ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءه على ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لان الاتيان غير النسك فلم يضاد نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تشبهه ولزومه كما يعرف بعمام في بابة لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها ثم رايت شيخنا اشار لذلك في شرح الروض وفرق في شرح البيهجة بان التضحية مالية واتيان الحرم بدنية وهي اضيق وفيه نظر لانهم الحقوا الحج بالمالية في كثير من احكامها وذلك لانه لا قربة في اتيان الحرم الا بذلك فلم يلزم حمل النذر على المعهود الشرعي ومن ثم

اخذنا من قول سم ما نصه قوله نعم يؤخذ الخ اقتصر عليه شمر وهو غير موجود في النسخ المصلح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها الرجوع عنه اه (قوله وفيه نظر الخ) وباتي في الفروع ما ملخصه ان البيع موقوف وقت تبين فان وجدت الصفة تبين عدم صحة البيع والا كان مات المريض تبين صحته (فصل) في نذر النسك والصدقة والصلاة وغيرها (قوله في نذر النسك) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى لا قوله كالطواف فيما يظهر (قول المتن نذر المشي الى بيت الله تعالى او اتيانه) انما جمع بين المشي والاتيان للتنبيه على خلاف ابى حنيفة فانه وافق في المشي وخالف في الاتيان اه معنى أقول وتوطئة للتفصيل الاتي في لزوم المشي اه سيد عمر (قوله او نوى ما يختص به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر ان ياتي عرفات ولم ينو الحج لم يقع نذره لان عرفات من الحل فهي كبلد آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالصفة او المروة او مسجد الخيف او منى او مزدلفة او دار ابى جهل او الخبز ان لومه اتيان الحرم بحج أو عمرة لان القرية انما تتم في اتيانه بنسك والنذر يحول على الواجب وحرمة الحرم شاملة لجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنفير الصيد وغيره اه (قوله او الذهاب اليه مثلا) ومثل ذلك ما اذا نذر ان يس شيئا من بقع الحرم وان يضربه بثوبه مثلا كما صرح به الا ذرعى اه رشيدى (قوله وان نفي ذلك) عبارة الروض والمغنى وان قال بلا حج ولا عمرة اه (قوله ويفرق الخ) قد يكفي في الفرق ان النسك شديد التشبث وال لزوم اه سم (قوله بينه) اى نذر المشي الى بيت الله الحرام بلا حج وعمرة فانه ينقصد (قوله لاقتضاء الاول) اى النذر وقوله الثاني اى الشرط (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال ان التضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيها ذات التضحية بل لازمها اه سم (قوله وهي اضيق) اى من المالية (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب عنه بان الحاق البدن بالمالى في بعض الاحكام لا يخرج عن كونه بدنيا وانه اضيق لثأله اه سم (قوله وذلك) الى قوله وبحسب البلقيني في المغنى والى المتن في النهاية لا قوله ومن ثم الى اما اذا (قوله وذلك) راجع الى المتن (قوله لا بذلك) اى النسك (قوله فلزم) اى اتيانه بنسك (قوله حملا للنذر على المعهود الشرعي) وفي قول من طريق لا يجب ذلك حملا للنذر على جائز الشرع والاول يحمله على واجب الشرع معنى ونهاية (قوله ومن ثم لنذر الخ) لا يظهر وجه التفرع ولذا حذف المغنى من ثم (قوله ولم يلزمه شيء) ويلغو نذره لانه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب اتيانه بالنذر كسائر المساجد ويفارق لزوم الاعتكاف فيهما بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو مخصوص بالمسجد فاذا كان للمسجد فضل للعبادة فيه مزيد ثواب فكانه الزم فضيلة في العبادة المترتبة للاتيان بخلافه اسنى ومعنى (قوله بذلك) اى بالحرام (قوله لان المساجد كلها بيوت لله تعالى) اى فبيت الله يصدق ببيته الحرام وبسائر المساجد اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) نعم ان اراد باتيان الاستمرار فيه فيتجه انه لا يلزمه شيء لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه شرعا فليتامل اه سم وهل الحكم كذلك واراد بذلك خصوص الطواف فقط والظاهر نعم (قوله

عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها او الرجوع عنه (فصل) نذر المشي الى بيت الله الخ (قوله وقيد بكونه الحرام او نواه او نوى ما يختص به الخ) قال في الروض وان نذر ان ياتي عرفات ولم ينو الحج او ياتي بيت الله ولم ينو الحرم لم يلزمه شيء (قوله وان نفي ذلك الخ) عبارة الروض وان قال بلا حج وعمرة اه (قوله ويفرق بينه وبين نذر التضحية بهذه الشاة الخ) قد يكفي في الفرق ان النسك شديد التشبث وال لزوم (قوله لان الاتيان الخ) قد يقال والتضحية غير التفرقة لانها عبارة عن الذبح فلم يضاد نفيه ذات التضحية بل لازمها (قوله لانهم الحقوا الخ) يجاب بان الحاق البدن بالمالى في بعض الاحكام لا يخرج عن كونه بدنيا وانه اضيق لثأله سم (قوله والذي يتجه انه يلزمه) كتب عليه ر

لو نذر اتيان مسجد المدينة او بيت المقدس لم يلزمه شيء كسائر المساجد اما اذا ذكر البيت ولم يقيد بذلك ولا نواه ويلغو نذره لان المساجد كلها بيوت لله تعالى وبحسب البلقيني ان من نذر اتيان مسجد البيت الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء لانه حينئذ بالنسبة اليه كبقية المساجد وله احتمال آخر والذي يتجه انه يلزمه النسك هنا ايضا

لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة ومن بالحرم يصح نذره لها فيلزمه هنا احدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة او المسجد حولها (فان نذر الاتيان لم يلزمه مشى) لانه لا يقتضيه فله الركوب (وان نذر المشى) الى الحرم او جزء منه (او) نذر (ان يحج او يعتمر ماشيا (٨٨) فلا يظهر وجوب المشى) من المسكان الا في بيانه الى الفساد او الفوات او فراغ التحللين وان

بقى عليه رمى بعدهما
او فراغ جميع اركان العمرة
وله الركوب في حوائجه
خلال النسك وانما لزمه
المشى في ذلك لانه التزم
جعله وصفا للعبادة كالو
نذر ان يصلي قائما وكون
الركوب افضل لا ينافي
ذلك لان المشى قرينة مقصود
في نفسها وهذا هو الشرط
في النذر واما انتفاء وجود
افضل من الماتزم فغير شرط
اتفاقا فاندفع ما للشارح هنا
وعجيب عن زعم التنافي
بين كون المشى مقصودا
وكونه مفصولا في خبر
ضعيف على ما فيه من حج
مكنه ماشيا حتى يرجع اليها
كتب الله له بكل خطوة
سبعائة حسنة من حسنات
الحرم الحسنة بمائة الف حسنة
ومع كون الركوب افضل
لا يجوز عن المشى فيلزم به
دم تمتع كعكسه لانها جسدان
متغايران فلم يجز أحدهما
عن الآخر كذهب عن فضة
وعكسه ويفرق بين هذا ونذر
الصلاة قاعدا فانه يجزئه
القيام بان القيام والقعود
من اجزاء الصلاة الملزمة فاجزا
الفاضل عن المفضول لانه
وقع تبعا للمشى والركوب

صار موضوعا على التزام حج (الخ) فلا يقال هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر الى
لزم ان لا يلزم في اتيان البعيد حج ولا عمرة اسم (قوله) ومن بالحرم (الخ) من تسمية العلة (قوله) اي الحج
والعمرة (قوله) هنا اي فيما اذا نذر اتيان المسجد الحرام (قوله) وان نذر ذلك (الخ) غاية والاشارة
الى اتيان المسجد الحرام (قول المتن فان نذر الاتيان (الخ) اي الى بيت الله الحرام او الذهاب اليه او نحو ذلك
اه مغني (قوله) لانه لا يقتضيه (الى قوله) ويفرق في المغني الا قوله فاندفع ما للشارح هنا وقوله وفي خبر الى
ومع كون الركوب والى المتن في النهاية لا ما ذكر (قول المتن وان نذر المشى وان يحج (الخ) اي وهو قادر
على المشى حين النذر اما العاجز فلا يلزمه مشى ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه أيضا كما ذكره الزركشي
اه مغني وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى مانصه وظاهره انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مشى
اه قوله الاتي بيانه اي أنفا في المتن (قوله) الى الفساد او الفوات (الخ) مخرج ما بعدهما وسيأتي قبيل المتن
اه سم (قوله) او فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والعلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي
بعد طواف القدوم اه ع ش (قوله) وان بقي عليه رمى (الخ) عبارة المغني ولا يجب عليه ان يستمر حتى يرمي
وبيت لانها خارجان من الحج خروج السلام الثاني اه (قوله) رمى بعدهما (اي) لا يام التشرع بقا ع ش
(قوله) في حوائجه (لغرض تجارة او غيرها اه مغني (قوله) لان المشى قرينة (الخ) لعل المراد انه مقصود
من حيث كونه اثباتا للحرم مثلا اه رشيدى (قوله) وهذا هو الشرط (الخ) أى وكونه قرينة مقصودة في
نفسها هو الشرط في صحة النذر اه رشيدى (قوله) فيلزمه به (اي) بالمشى اذا نذر الركوب (قوله) كعكسه (هـ)
عبارة الروض (فرع) لو نذر الركوب فمشى لزمه دم انتهت فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب
حتى لا يلزمه دم مطلقا أو بشرط ان لا يزيد مؤنة الركوب وتعبه ولا يقوم مقامه مطلقا سم اقول مقتضى
تعليهم افضلية الركوب بان فيه تحمل (زيادة مؤنة في سبيل الله الاحتمال الثاني والله اعلم (قوله) كذهب
عن فضة (الخ) اي فيما اذا نذر التصديق باحدهما (قوله) فاجزا (الفاضل (الخ) فعل ففاعل (قوله) لانه وقع تبعا
يتأمل مع قوله من اجزاء الصلاة اه رشيدى (قوله) اليه) متعلق بسببان اه رشيدى (قوله) فلم يجز أحدهما
(الخ) اي في الخروج عن عهدة النذر اه رشيدى (قوله) وايضا فالقيام قعود وزيادة (لعل وجهه ان
القعود جعل النصف الاعلى منتصبا وهو حاصل بالقيام مع زيادة وهي انتصاب الساقين والفتحين
معه اه ع ش (قوله) في الركوب) اي عن المشى وقوله والذهب اي عن الفضة (قوله) على ذلك) اي عدم
اجزاء الركوب عن المشى (قوله) لو نذر شاة) اي غير معينة (قوله) بعض البدنة) وهو السبع اه ع ش

(قوله) لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) نعم ان
اراد بآتيانه الاستمرار فيه فينتجه انه لا يلزمه مشى لانه بهذه الارادة صرفه عن موضوعه عا فليتأمل (قوله)
ايضا لان ذكر البيت الحرام او جزء من الحرم في النذر صار موضوعا على التزام حج او عمرة) فلا يقال
هذا مجاز فتقدم الحقيقة لان هذا باعتبار اللغة ولو نظر اليه لزم ان لا يلزم في اتيان البعيد حج ولا عمرة (قوله)
فان نذر الاتيان لم يلزمه مشى لانه لا يقتضيه فله الركوب) قال في الروض فرع لو نذر الركوب فمشى لزمه دم
اه فانظر لو سافر في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقا او بشرط ان لا تزيد مؤنة الركوب
او نفسه أو لا يقوم مقامه مطلقا (قوله) فلا يظهر وجوب المشى) قال في شرح الروض وظاهره ان محل لزمه اذا
كان قادر اعليه حالة النذر ولا بان لم يمكنه او امكنه بمشقة شديدة لم يلزمه ذكره الزركشي اه وظاهره
انعقاد النذر عند عدم القدرة لكن لا يلزمه المشى (قوله) الى الفساد او الفوات (الخ) مخرج ما بعدهما وسيأتي

خارجان عن ماهية الحق وسببان متغايران اليه مقصودان لم يجز أحدهما عن الآخر وايضا فالقيام قعود وزيادة كما صرحوا (قوله)
به فوجد المنذور هنا بزيادة ولا كذلك في الركوب والذهب مثلا نعم بشكل على ذلك لو لم نذر شاة اجزاؤها بدنه لانه افضل وقد يفرق
بان الشارع جعل بعض البدنة مجزيا عن الشاة حتى في نحر الدماء واجبة فاجزاؤها الاولى بخلاف الذهب عن الفضة وعكسه فانه لم يعهد في نحو

الزكاة فلم يجز أحدهما عن الآخر ولو أفسد نسكه أو فاته لم يلزمه فيه مشى بل في قضائه لانه الواقع عن نذره (فان كان قال أحج) أو اعتمر (ماشيا) أو عكسه (ف) يلزمه المشى (من حيث يحرم) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عن له بعده (٨٩) فيما إذا جاوزه غير مر يد نسكاً ثم عن له

فان جاوزه مر يد غير محرم راكباً فينبغي لزوم دمين له جاوزة والركوب نزيلة لما رجب فعله منزلة فعله ثم رابت كلام البلقيني الاتي وهو صريح فيبذلكرته (ولو قال أمشى إلى بيت الله) بفيده السابق (ف) يلزمه المشى مع النسك من دويرة أهله في الاصح (لان قضية لفظه ان يخرج من بيته ماشياً) وإذا وجبنا المشى كما هو المعتمد (فركب لعذر) يبيح ترك القيام في الصلاة (اجزاه) نسكه عن نذره لما صح انه ^{صلى الله عليه وسلم} أمر من عجز عنه بالركوب (وعليه دم) كدم التمتع (في الاظهر) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أخت عقبة بن عامر أن تركب وتهدي هدياً وحملوه على انها عجزت كما هو الغالب وقيد البلقيني وجوب الدم بها اذ ركب بعد الاحرام مطلقاً وقبله وبعد مجاوزة الميقات مسيئاً ولا فلاذلاخل في النسك يوجب دماً وفارق ذلك ما لو نذر الصلاة قائماً ففقد لعجزه بانه لم يعمد جبرها به (أو) ركب (بلا عذر أجزأه على المشهور) وان عصى كترك الاحرام من الميقات (وعليه دم) على

(قوله فلم يجز أحدهما الخ) أى في الخروج عن عهدة النذر اه رشیدی (قوله ولو أفسد) إلى قوله فان جاوزه في المغنى اه عش (قوله لم يلزمه فيه مشى) أى فيما يتم له لانه خرج بالفساد والفوات عن ان يجزئه عن نذره (تنبيه) لو قال لله على رجلى الحج ماشياً لزمه الا ان أراد الزام رجليه خاصة وان الزوم رقبته او نفسه ذلك لزمه مطلقاً لانها كناية عن الذات وإن قصد الزامها اه مغنى (قوله لانه الواقع) أى بخلاف الفاسد فانه لما لم يقع عن نذره لم يكن المشى فيه منذوراً فلا يشكل عدم وجوب المشى فيه بوجوب المضى في فاسده اه عش (قوله أو اعتمر) إلى قول المتن فان تمكن في النهاية الا قوله فان جاوزه الى المتن وقوله وهو المعتمد وقوله كما بينته الى المتن (قول المتن فان كان قال أحج ماشياً الخ) أى واطبق فان صرح بالمشى من دويرة أهله لزمه المشى منها قبل احرامه روض مع شرحه ومغنى (قوله أو عكسه) أى كان قال أمشى حاجاً أو معتمراً عش ومغنى (قوله تنزلاً لما الخ) أى الاحرام اه سم (قوله الآتى) أى آتياً (قول المتن الى بيت الله) أو الى الحرم اه مغنى (قوله بفيده السابق) وهو الحرام لفظاً وأنية اه عش (قوله مع النسك) أى مع لزومه فليس المراد انه يلزمه التلبس بالنسك من دويرة أهله اه رشیدی عبارة عش قوله مع النسك أى من الميقات اه (قول المتن في الاصح) والثاني يمشى من حيث يحرم كما مر اه مغنى (قوله يبيح) الى قول المتن وعليه دم في المغنى (قوله يبيح ترك القيام الخ) وهو حصول مشقة شديدة لا تحتل عادة بالمشى اه سيد عمر عبارة عش وان لم يبيح التيمم اه (قوله امر من عجز الخ) عبارة المغنى والاسنى رأى رجلاً يهذى بين ابنيه فسأل عنه فقالوا نذر أن يحج ماشياً فقال إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب اه (قول المتن وعليه دم) ويذبحى أن يتكرر الدم بتكرار الركوب قياساً على اللبس بان يتخلل بين الركوبين مشى اه عش (قوله امرأخت عقبة الخ) أى وكانت نذرت المشى اه عش (قوله وقيد البلقيني الخ) يعنى فيما لو قال أمشى الى بيت الله الحرام اما لو قال أحج ماشياً فلا يأتى فيها قيد قال عش وفيه نظر وسيأتى عن سم خلافة (قوله مطلقاً) أى من الميقات أو قبله اه عش (قوله وإلا فلا) هذا شامل أمشى مسئلة الى بيت الله اه سم (قوله وفارق ذلك الخ) رد لدليل مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاية والثاني لا دم عليه كمالو نذر الصلاة قائماً فاصلى قاعداً للعجز وفارق الاول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج واحتز بقوله اذا أو وجبنا المشى عما اذا لم نوجه فانه لا يجبر تركه بدم اه (قوله وان عصى) الى قوله ولا عنى في المغنى الا قوله ونخرج الى المتن (قوله وان عصى) عبارة المغنى مع عصيانه اه (قوله على المشهور ايضاً) اشارة الى الاعتراض عبارة المغنى وقوله وعليه دم يقتضى انه لا خلاف فيه وليس مراد ابل انما يلزمه على المشهور فلو قدمه عاد اليه ما اه (قوله ولو نذر الحفا الخ) عبارة المغنى ولو نذر الحج حافياً لزمه الحج ولا يلزمه الحفا بل لانه ليس التعلمين في الاحرام ولا فدية عليه قطعاً اه (قوله وبحث الاسنوى الخ) عبارة النهاية نعم بحث الاسنوى الخ وكذا اعتمدته الاسنى (قوله لزومه فيما يسن الخ) أى اذا امن من تلويث نجاسة ولم يحصل مشقة اه مغنى (قوله كعند دخول مكة) أى وغيره مما يستحب فيه ان يكون حافياً اه اسنى عبارة المغنى ويندب الحفا ايضاً في الطواف اه (قول المتن ومن نذر حجاً أو عمرة الخ) قال في الروض وينعقد نذر الحج بمن لم يحج يأتى به بعد الفرض انتهى اه سم (قوله ويخرج عن نذره الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو نذر حجاً أو عمرة ففردن فقرن او تمتع فكمن

أول الصفحة الآتية (قوله لما) أى الاحرام (قوله وعليه دم) هل يتكرر الركوب (قوله والا فلا) هذا شامل لمسئلة المشى الى بيت الله (قوله ومن نذر حجاً أو عمرة لزمه الخ) قال في الروض وينعقد نذر الحج بمن لم يحج ويأتى به بعد الفرض قال في شرحه ومحل انعقاد نذره ذلك ان ينوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينعقد كمالو نذر الصلاة المكتوبة أو صوم رمضان وان اطلق فكذلك اذا لم ينعقد نسك محتمل كذا قاله

(١٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر) المشهور أيضاً كدم التمتع لانه اذا وجب مع العذر فمع عدمه أولى ولو نذر الحنالم يلزمه لانه ليس بقربى وبحث الاسنوى لزومه فيما يسن فيه كعند دخول مكة (ومن نذر حجاً أو عمرة لزمه فعله بنفسه) (ان كان صحيحاً) ويخرج عن نذره الحج بالافراد والتمتع والقران كما في الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولادم

من حيث النذر كما بينته مع البسط فيه في الفتاوى (فان كان معصوباً استناب) ولو بمال كافٍ حجة الاسلام فياقي في استنابته ونائبه ما ذكره
فيهما في الحج من التفصيل فلا يستتيب من (٩٠) على دون مرحلتين من مكة ولا عين من عليه حجة الاسلام او نحوها (ويستحب تعجيله

في أول سنى الامكان)
مبادرة لبرامة الذمة فان
خشى نحو غضب أو تلف
مال لزمته المبادرة (فان
تمكن) لتوفر شروط
الوجوب السابقة فيه فيما
يظهر ويحتمل أن المراد
بالتسكن قدرته على الحق
عادة وان لم يلزمه كمشى
قوى فوق مرحلتين ثم
رايت عبارة البحر صريحة
في هذا الاحتمال وهى لوقال
ان شئ الله مريض فقه على
أن أحق فشنى وجب عليه
الحق ولا يعتبر في وجوبه
وجود الزاد والراحه قول
يعتبر وجودهما في أدائه
ظاهر المذهب أنه يعتبر
وقيل لا يعتبر ان ايضاً لانه
كان قادر على استثناء ذلك
في نذره انتهت فلم يجعل
وجودها شرطاً في لزومه
لذمته وإنما جعلها شرطاً
لمباشرته بنفسه أى لانه
يحتاج له أكثر مما يعلم بما
مرفيه ثم رأيت المجموع
ذكر الاتفاق على ان

الشروط معتبرة في الاستقرار
والاداء معا وهو صريح
فيما ذكرته اولاً وإن كلام
البحر مقالة (فاخرفات
حق) عنه (من ماله)
لاستقراره عليه بتمكنه
منه في حياته بخلاف ما اذا
لم يتمكن (وإن نذر الحج)

نذر المشى فركب فيجز به ويلزمه دم وقضيته انه يأثم ان لم يكن له عذر وان نذر القرآن أو التمتع وأقر دفعه
الفضل من كل منهما فيأتى به ويلزمه دم القرآن أو التمتع لانه التزمه بالنذر فلا يسقط صرح به المجموع
وكلامهم يشعر بالانه دم عليه للعذر وهو ظاهراً اكتفاء بالدم الملتزم مع كون الافضل الماتى به من جنس
المنذور وهذا فرق لزومه بالعذر من المشى الى الركوب ولو نذر القرآن فتمتع فهو افضل ولو نذر التمتع
فقرن اجزاه اولو له دمان اه بخذف (قوله من حيث النذر) أى امان من حيث التمتع والقرآن فيجب ع ش
ورشيدى (قول المتن فان كان معصوباً بالخ) ولو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينقذ نذره وان يحتاج من
ماله أو أطلق انعقد نهاية أى ويستتيب فيها ع ش عبارة المغنى وفي فتاوى البغوى لو نذر المعصوب الحج
بنفسه لم ينقذ بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فانه ينقذ لان المعصوب ايس من الحج نفسه والصحيح لم
يئأس من الحج بماله فان برا المعصوب لزومه الحج لانه بان انه غير ما يوس اه (قوله فلا يستتيب من دون
مرحلتين) فعل ففعل وهذا متفرع على قوله في استنابته وقوله ولا عين من عليه الخ فعل ففعل وهو
متفرع على ونائبه (قول المتن ويستحب) أى الناذر اه معنى (قول المتن تعجيله) أى الحج المنذور لا بقيد
كونه من المعصوب اه غ ش (قوله مبادرة) الى المتن في المغنى (قول المتن فان تمكن) أى من التعجيل اه
معنى (قوله لتوفر شروط) الى قول المتن فان منعته في النهاية إلا قوله ثم عبارة البحر الى ثم رأيت المجموع
وقوله وإن كلام البحر مقالة (قوله السابقة فيه) أى في الناذر ويحتمل في باب الحج والحج الجار على الاول متعلق
بتوفره على الثاني بالسابقة (قوله فلم يجعل) أى صاحب البحر (قوله يحتاج له) أى لوجوب المباشرة (قوله)
وهو صريح فيما ذكرته اولاً الخ) نظره فيه سم راجعه (قول المتن حج من ماله) والعمره في ذلك كالحج (تنبيه)
من نذر ان يحج عشر حجات مثلاً ومات بعد سنته وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعصوب
اذا نذر عشر او كان بعيداً من مكة يستتيب في العشر المنذور ان يتمكن كافٍ حجة الاسلام فقد يتمكن من
الاستنابة فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يف ماله بالم يستقر الا ما قدر عليه معنى وروض مع شرحه
(قول المتن وامكنه) أى فعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام اه معنى (في ذلك العام) الى
قوله انتهى في المغنى إلا قوله ولو بان الى فلا ينقذ قوله أى بعد تمكنه منه فيما يظهر (ان لم يكن عليه حج)
عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام
فانه يلزمه للنذر حج آخر كالأول نذر ان يصلى وعليه صلاة الظهر تلزمه صلاة اخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة
النذور محل انعقاد نذره ذلك ان يتوى غير الفرض فان نوى الفرض لم ينقذ كالأول نذر الصلاة المكتوبة أو
صوم رمضان وإن أطلق فكذلك إذا لم ينقذ نسك محتمل كما قاله الماوردى والرويانى اه (قوله فيمتنع
تقدمه) أى تقدم النسك المنذور وهو مفرغ على قوله في ذلك العام اه رشيدى عبارة المغنى فلا يجوز تقدمه
عليه كالصوم ولا ناخيره عنه فان اخره وجب عليه القضاء في العام الثاني كما قاله الماوردى اه (لم يعين العام)

الماوردى والرويانى (قوله لتوفر شروط الوجوب السابقة فيه) عبارة الروض فرع وإتما يستقر نذر
الحجة المنذورة باجتماع شرائط الحج كحجة الاسلام انتهى قال في شرحه لوقال باجتماع شرائط حجة
الاسلام كان أولى وقوله نذر لا فائدة له (ثم رأيت المجموع ذكر الاتفاق على ان الشروط معتبرة في الاستقرار
والاداء معا وهو صريح فيما ذكرته اولاً وإن كلام البحر مقالة) يظهر انه لا منافاة بين البحر والمجموع لان
حاصل كلام البحر ان الشروط غير معتبرة في اللزوم لمكنها معتبرة في الاداء وسكت عن اعتبارها في
الاستقرار وسكوته عن ذلك لا ينافى اعتبارها في اللزوم فكيف يكون كلام المجموع صريحاً في ان كلام البحر
مقالة ثم ان قول المتن في الاستقرار وحاصل كلام المجموع اعتبارها الاستقرار والاداء وسكت عن اعتبارها
وعدمه بالنسبة للزوم وسكوته عن ذلك لا ينافى عدم اعتبارها فان تمكن إشارة الى الاستقرار فاعتبار التمكن

أو العمره (عامه) أو عاماً بعده معيناً (وأمكنه لزومه) في ذلك العام ان لم يكن عليه حج اسلام أو قضاء أو عمرته أى
تفرعاً على الاصح ان زمن العبادة يتبين بالتعيين فيمتنع تقديمه عليه اما اذا لم يعين العام فيلزمه في أى عام شاء واما اذا عينه

ولم يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنة عينها ما يمكن الذهاب فيه ولو بان كان يقطع (٩١) أكثر من مرحلة في بعض الايام

فما يظهر اخذا بما مر في الحج للنسك فلا ينقض نذره ولو حج عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع عنها (فان) تمكن من الحج ولكن (منعه) منه (مرض) او خطا طريق او وقت او نسيان لاحدهما او للنسك بعد الاحرام في الكل اي بعد تمكنه منه فيما يظهر (وجب القضاء) لاستقراره بتمكنه منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بان عرض له بعض ذلك قبل تمكنه منه لان المنذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ونزع البلقيني واطال في ايجاب القضاء مطلقا (او) منعه قبل الاحرام او بعده (عدو) أو سلطان او رب دين ولم يمكنه الوفاء حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الاظهر) كما في نسك الاسلام إذا صد عنه في اول سني الامكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض (او) نذر (صلاة او صوما في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض او عدو) كاسير يخاف إن لم ياكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافى الصلاة جميع وقتها (وجب القضاء) لوجوبهما مع العجز بخلاف الحج

اي لم يقيد به بله اه معنى (قوله فعله فيه) اي في ذلك العام (قوله للنسك) متعاق بعينها اه سيد عمر الاول بالذهاب (قوله تمكن من الحج) الى قوله وافتى بعضهم في النهاية الا قوله ونزع البلقيني الى المتن وقوله وبما قررت الى المتن وقوله وان كان بين بلد والحرم فيما يظهر وقوله اي الا ان قصر كما هو ظاهر (قوله تمكن من الحج) يغني عن هذا قوله الاتي بعد الاحرام في الكل اي بعد تمكنه من الحج اه سم وسياق عن ع ش مثله (قوله بعد الاحرام الخ) متعاق بمنعه الخ (قوله اي بعد تمكنه الخ) لا حاجة اليه بعد قوله تمكن من الحج اه ع ش (قوله اي بعد تمكنه منه) قال الشهاب سم قديقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتامل اه وقديقال ان الضمير للاحرام وبين الشارح هذا التفسير انه ليس المراد بالاحرام فعله بل مجرد التمكن منه ولا مانع من وجوب القضاء بمجرد التمكن من الاحرام بل هو القياس في كل عبادة دخل وقتها وتمكن من فعلها ولم يفعل وقوله لا يظهر كفايته في الوجوب اه غير ظاهر اه رشدي وعبارة المغني تنبيه محل وجوب القضاء إذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم او لم يجدر رفقة وكان الطريق مخوفا لا يأتى للاحد سلوكه فلا قضاء لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كما لا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلها ونزع البلقيني في اشتراط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه مخالف لنص الامام ومحل وجوب القضاء على الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على العقل فان غاب على عقله عند خروج القافلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه ادرك الحج لم يلزمه قضاء الحجة المنذورة كما قاله البلقيني كما لا يستقر حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كأنص عليه في الامم بالنسبة لحجة الاسلام اه (قوله بخلاف ما إذا لم يتمكن الخ) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا نذر ان يتصدق على انسان بقدر معين في كل يوم مادام المنذور له حيا وصرف اليه مدة ثم عجز عن الصرف لما التزمه بالنذر فهل يسقط النذر عنه مادام عاجزا الى ان يوسر او يستقر في ذمته الى ان يوسر فيؤديه هو انه يسقط عنه النذر مادام معسر لعدم تمكنه من الدفع فاذا ايسر بعد ذلك وجب اداؤه من حيث نذره بنفي تصديقه في اليسار وعدمه مالم تقم عليه بينة بخلافه اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان المنع بعد الاحرام او قبله (قوله او منعه الخ) اي منعا خاصا به او عاما له وغيره اه معنى (قوله به) اي بمنع نحو العدو (قوله يصحان فيه) عبارة للمغني في وقت معين لم ينه عن فعل ذلك فيه اه (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله الاسني والمغني عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الاتي وبقولنا كاسير يخاف يندفع الخ كالصريح في ان الخوف المذكور لا يعد من الاكراه المانع عن الاطعام فليراجع (قوله وكان يكرهه) الاول حذف الهاء (قوله بمنافى الصلاة) اي كعدم الطهارة ونحوه اه معنى عبارة السيد عمر (قوله بمنافى الصلاة) يعني بكل وجه حتى بازالة تمييزه المانعة من اجراء الاركان على قلبه وعلى هذا يتم لدفع بحث الزركشي اه (قوله استشكل الزركشي الخ) وفي شرح الروض اي والمغني قال اي الزركشي وقولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع يشكل

بتوفر الشروط حاصله اعتبارها في الاستقرار وكلام البحر حيث قال ولا يعتبر الخ انما هو في الزوم دون الاستقرار فكيف يقال ان عبارته صريحة في الاحتمال الثاني وانه لم يجعل وجود ما ذكر شرط في الزوم فليتامل (قوله ولم يتمكن) اي حين النذر (قوله تمكن من الحج) يغني هذا عن قوله بعد الاحرام بالمكن الذي استظهره (قوله اي بعد تمكنه منه) قد يقال ان كان ضمير منه للحج فلا فائدة في هذا التفسير لان فرض المسئلة التمكن من الحج كما صرح به وان كان للاحرام فلا فائدة فيه ايضا مع الفرض المذكور مع ان التمكن من مجرد الاحرام لا يظهر كفايته في الوجوب فليتامل (قوله وجوب القضاء) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو نذر سنة فافطر يوما للمرض ان المعتمد عدم وجوب القضاء (قوله كاسير الخ) التصوير بذلك نقله في شرح الروض عن تصوير المجموع (قوله يندفع استشكل الزركشي الخ) قال في شرح الروض

شرطه لا يبتطاعه بقولنا كاسير يخاف يندفع استشكل الزركشي تصور المنع من الصوم بانه لا قدرة على المنع من نيته والاكل للاكراه لا يفتقر

عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مستثنى كبقية المستثنيات اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ سم (قوله) وبقولنا كان يكرهه النخ يعلم الجواب (النخ) في علم الجواب من ذلك نظر فانه إذا اكرهه على التلبس بما فيها جميع الوقت يمكنه فعله مع ذلك المنافي ويقضى ونظير ذلك ما لو حبس في مكان نجس وقد يحجب بانه لو اكرهه في صلاته اختيارا على استدبار القبلة ونحوه بطلت صلاته لندرة ذلك فلا يتصور حينئذ مع الاكره فعله مع المنافي اهـ ع (قوله) كيف يمكن (عبارة المغني) باسراءه فعلها على قلبه اهـ (قوله) لان ذلك (اي المنع من الصلاة) هيئتها (قوله) لم يسكتوا عن هذا (اي عن انه يصلي كيف يمكن النخ (قوله) ما ذكرناه (اي من الاكره المذكور (قوله) فان انتفى (اي الغرض المذكور (قوله) تعين (اي ما قاله الزركشي من انه يصلي كيف يمكن النخ وفي سم ما نصه منع التعيين الاستاذ في السكيز باخطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه اهـ (قوله) انها لا تتعين (اي الصلاة (قوله) نعم لا يتعين (قديشعر بانعقاد النذر والسكنز في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم في يوم الشك والصلاة في اوقات السكر اهـ وان صح فعل المنذور فيهما اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي فلا يتعقد نذره مـ اهـ سم وقوله قديشعر الخ بدفعه ما قدمه الشارح كالنهاية في شرح ولا يصح نذر معصية وقوله فلا يتعقد نذره بخالفه قول المغني ما نصه اما إذا نذر الصلاة في اوقات النهي في غير حرم مكة او الصوم في يوم الشك فقد مر ان نذره لم يتعقد اهـ (قوله) لانه النخ (اي تعيين وقت الكراهة (قوله) او غيره (النخ) قضيته انه لو نذر اهداء هذا الثوب مثلا يلزمه حمله إلى مكة وان لم يذكرها في نذره وفي شرح الجلال وشرح المنهج ما يخالفه فليراجع اهـ رشيدى وباقي عن المغني ما يوافقهما حيث حمل المقتضى على ما إذا ذكر في نذره مكة او الحرم ويرافقهما ايضا قول فتح المعين ولو نذر اهداء منقول إلى مكة لزمه نقله النخ لكن يوافق إطلاق الشارح والنهاية قول الشهاب عميرة على المحلى ما نصه قوله إلى مكة قال الزركشي واطلق

قال اي الزركشي وقولهم ان الواجب بالنذر كالواجب بالشرع بشكل عليه انه لو نذر صلاة في وقت بعينه فاغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا يستثنى كبقية المستثنيات وسره ان الصلاة المنذورة لم تمت بالنذر وان توقف الاتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلزم الا بدخول الوقت اهـ وقوله لزمه القضاء في كثر الاستاذ خلافة وتفصيل طويل فراجع اهـ (قوله) تعين ما ذكره (منع التعيين الاستاذ في السكيز باخطاط النذر عن الواجب الشرعي واطال فيه قال في شرح الروض قال اي الزركشي وقولهم الى آخر الحاشية التي فوق هذه كذا صورة وضع المحشى الحاشية التي فوق هذه فتأمل مع هذا كون الحاشية التي فوق هذه موضوعة على قول الشارح بدفع استشكل الزركشي الخ كما هو مكتوب هنا ام لا (قوله) والمعتمد ما هنا من التعيين كتب عليه مـ (قوله) نعم لا يتعين (قديشعر بانعقاد النذر ولكن في الروض وغيره ولا يتعقد نذر الصوم والصلاة في يوم الشك اي في الاولى والاوقات المكروهة اي في الثانية وان صح فعل المنذور فيهما اهـ وانظر نذر من يحرم مكة الصلاة في الوقت المكروه والقياس عدم انعقاده ايضا لانها فيه في تلك الاوقات خلاف الاولى وخلاف الاولى منهي عنه فلا يتعقد نذره مـ (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه (بق) المكان المكروه (قوله) ايضا لا يتعين وقت مكروه عين لصلاة لا تتعقد فيه لانه معصية) قال في شرح العباب بعد ان ذكر انهم صرحوا بانها لو نذر صلاة في يوم بعينه ثم اغضى عليه لزمه القضاء وان لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم ما نصه وبقولهم المذكور يندفع قول البلقيني فيما تاتي في الاغما والجنون هـ ما مر فيهما بالنسبة للمكتوبة قبيل باب الاذان من انهما تارة يستغرقان الوقت وتارة يكونان في اوله وتارة يكونان في آخره بحيث وجب فعل المكتوبة او قضاؤها بعد نزول المانع ثم وجب هنا وحيت لا فلا قال وفي الصوم يجب قضاء الاغما دون الجنون ويجب قضاء المنذورة وان استغرق وقتها حبض او نفاس لانها لا تتكرر بخلاف المكتوبة وعليه يقال لنا امرأة فاتها الصلاة في الحيض ولزمها قضاؤها اهـ والاوجه خلاف ما ذكره

وبقولنا كان يكرهه الى آخره يعلم الجواب عن قوله انه يصلي كيف يمكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادر كافي الواجب بالشرع اهـ فهم لم يسكتوا عن هذا الا لكون الغرض ما ذكرناه فان انتفى تعين ما ذكره ووقع لها في الاعتكاف انها لا تتعين في الوقت المعين بالنذر والمعتمد ما هنا من التعيين نعم لا يتعين وقت مكروه عين لصلاة لا تتعقد فيه لانه معصية (او) نذر (هديا) لنعم او غيره مما يصح التصديق به

حتى نحو دهن نجس وعينه في نذره او بعده كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التبيين بعد النذر (٩٣) انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق

ينصرف لما يجزى اضحية
فلا يصح تعيين غيره وبما
قررت في معنى هديا اندفع
اعتراضه بانه لو قال بدله شيئا
كان اولى (لزم وحله) ان
كان مما يحمل ولم يكن بحله
ازيد قيمة كما في الصورة
الآتية (الى مكة) اي حرما
اذ اطلاقها عليه سائق اي
الى ما عينه منه ان عين والا
فالبه نفسه لانه محل الهدى
قال تعالى هديا بالغ الكعبة
او انشدق به (علي من) هو
مقيم او مستوطن (بها)
من الفقراء وناسا كين
السابقين في قسم الصقات
ويجب التعميم في المحصورين
بان سهل عدم على الاحاد
ويجوز في غيرهم الاقتصار
على ثلاثة ويجب عند
اطلاق الهدى كونه مجزيا
في الاضحية لان الاصح ان
النذر يسلك به مسلك
الواجب الشرعي غالبا وعليه
اطعامه وهدونه حله اليها
فان لم يكن له مال بيع بعضه
لذلك سواء اقال الهدى
هذا ام جعلته هديا ام هديا
للكعبة ثم اذا حصل الهدى
في الحرم ان كان حيوانا
يجزى اضحية وجب ذبحه
وتفرقة عليهم ويشعين
الحرم لذبحه او لا يجزى
اعطاه لهم حيا فان ذبحه
فرقه وغرم ما نقص بالذبح
ولو نوى غير التصديق كالصرف لستر الكعبة او طيبها

اه في المسئلة خلاف (قوله) حتى نحو دهن نجس (الخ) خلافا للمعنى عبارته وقوله والتصديق به يقتضى
الاكتفاء بكون ذلك الشيء مما يتصدق به وان لم تصح هبته ولا هديته فمدخل فيه ما لو نذر اهداء من نجس
وجلد الميتة قبل الدباغ لكن قال البلقيني الاربع انه يشترط فيه ان يكون ما يهدى لادى انتهى وهذا
اظهر اه (قوله وفيه نظر الخ) ما المانع ان شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن
نذرى والتعيين كذلك لا ينافي انصراف المطلق لما يجزى فليتامل اه سم عبارة البجيري قوله لان التعيين
بعد النذر الخ فيه نظر اذ الكلام هنا اي في شرح المنهج في اهداء شيء مخصوص اي من حيث الجنس كان نذر
اهداء بغير او شاة ولا شك انه شامل لما لا يجزى اضحية واما ما قاله اي النهاية كالنخفة فهو فيما لو اطلق كالموا
لله على ان اهدى شيئا اي ولم يعين ما يهديه فليزومه ما يجزى في الاضحية ساطان اه اقول قضية هذا الجمع
جواز تعيين ما لا يجزى في الاضحية فيما اذا قال الله على ان اهدى شاة مثلاً بتعيين الجنس فقط وهو مع كونه
خلاف ظاهر كلامهم ياتي عن المعنى ما يفهم عدم جوازه (قوله) اندفع اعتراضه بانه الخ في اندفاعه بما ذكر
نظر لا يخفى اذ التعميم اولى بلا شبهة اه سم (قوله) بحله اي النذر (قوله) الآتية اي انفا في السوادة
(قوله) ان عين اي في النذر (قوله) والا فالبه الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والا فعدو الا فلا محل
منه اه سيد عمر (قوله) فالبه نفسه اي فالتعيين مفوض الى رآيه (قوله) لانه محل الهدى الخ هذا والذي
بعده مبنيان على ظاهر المتن لا بالنظر لما حله به اه رشيدى (قوله) على من هو مقيم اي اقامة تنقطع السفر
وهي اربعة ايام صحاح كما يصرح به مقابلة بالمستوطن فن نحر بمنى لا يجزى ما عطاؤه للحجاج الذين لم يقيموا
بمكة قبل عرفة اربعة ايام لما مر انه لا ينقطع ترخيصهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الاقامة اه ع ش وفي
سم ما يشير اليه (قوله) في المحصورين (ولو لم يكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم اه
سم (قوله) ويجب عند اطلاق الهدى الخ) عبارة المعنى وان نذر هديا اي ان يهدى شيئا سواء من نعم او غيرها
كان قال الله على ان اهدى شاة او ثوبا الى مكة او الحرم لزمه حله الى مكة او الحرم ولزمه التصديق به على
من بها اما اذا قال الله على ان اهدى ولم يسم شيئا وان اضحى فانه يلزمه ما يجزى في الاضحية حلا على معهود
الشرع اه (قوله) غالبا (ينبغي) خذفه اه رشيدى (قوله) وعليه اطعامه (الى قوله) يظهر كلامهم
في المعنى (قوله) لذلك اي لنقل الباقي اه معنى (قوله) سواء اقال اهدى هذا الخ) عبارة المعنى وفي
الا بانه ان قال اهدى هذا فاقوله عليه وان قال جعلته هديا فلا ويباع منه شيء لاجل مؤنة النقل وسببه في البحر
للقمالة واستحسنه قال الرافعي لكن مقتضى جعله هديا ان يوصله كله الى الحرم فليأتموه وئته كالموا قال
اهدى انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله) سواء اقال الخ) الظاهر انه تعميم في المتن اه رشيدى (قوله)
وجب ذبحه) اي في ايام النحر اه معنى (قوله) او لا يجزى (كالظبا وشاة ذات عيب وسخلة) معنى (قوله) ولو
نوى الخ) ولو نذر ان يهدى شاة مثلاً ونوى ذات عيب او سخلة اجزاء هذا الذوى لانه المأتم ويؤخذ بما مر انه
يتصدق به حيا فان اخرج بدله تاما فهو الاصل (تنبيه) قد علم بما مر انه يتمتع اهداء ما ذكر الى اغنياء الحرم
نعم لو نذر نحو لهم خاصة واقترن به نوع من القرية كان تناسي به الاغنياء لزمه كاقاله في البحر اه معنى وقوله
ونوى ذات عيب الخ مفهومه انه يجب عند اطلاق هدى شاة مثلاً كونها مجزى في الاضحية خلافا لما رعن

اخرا ايضا وبحت ايضا عدم انعقاد نذر التحيرة الصلاة وصوم في زمن معين لاحتمال كونها فيه حائضا وقد
يقال انما يتجه ما ذكره اذا نذرت ابقاع ذلك مع التحير اموالوا اطلقت فينبغي انعقاد نذر هائم ان شئت لزمها
والا فلا لعدم تمسكها انتهى بالمعنى (قوله) كذا وقع في شرح المنهج وفيه نظر لان التعيين الخ) ما المانع ان
شرح المنهج اراد التعيين بالشخص كعينت هذه البدنة عن نذرى والتعيين كذلك لا ينافي انصراف المطلق
لما يجزى فليتامل (قوله) وبما قررت في معنى هديا اندفع اعتراضه الخ في اندفاعه بما ذكر نظر لا يخفى اذ
التعميم اولى بلا شبهة (قوله) على من هو مقيم ان اراد الاقامة القاطعة للسفر لم يشمل من لم يهتد سفره
(قوله) في المحصورين) لو لم يكن تعميمهم كدرهم وهم مائة فهل يجب دفعه الى جملتهم

شارح في الشمع انه يشعل فيها وفي الزيت انه يجعل في مصباحها وبتعين حمله على ما لو اضاف النذر اليها واحتيج لذلك فيها والايح وصراف لمصالحها كما هو ظاهر ولو عسر التصديق بعينه كؤلوا باءه ولفرق ثمنه عاتهم ثم ان استوت قيمته ببلده والحرم تحير في بيعه فباشاه منهما والا لزمه بيعه في الازيد قيمة وان كان بين بلده والحرم فيما يظهر اما مالا يمكن حمله او يعسر كعقار ورعي فيبايع ويفرق عابهم ثم نذرنا ف المعين في يده لا يضمه اى الا ان قصر كاهو ظاهر وظاهر كلاهم ان المتولى لجميع ذلك هو الناذر وانه ليس لقاضى مكة نزعه منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح انه ليس له امساك ببقيمته لانه متهم في محاباة نفسه ولاتحاد القايض والمقبض وافق بعضهم على ان قضى الله حاجتي فعلى للكعبة كذا بانه يتعين لمصالحها ولا يصرف لفقراء الحرم كادل عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون وخبر مسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله المراد بسبيل الله فيه انفاقه في مصالحها (او) نذر (التصدق) او الاضحية وكذا

سم وسلطان (قوله تعين صرفه فيما نواه) ينبغي تقييده بما لا يحتاج اليه اخذاعا ياتي انفا (قوله اليها) اى الى الكعبة اى الاشغال والتسريع فيها وبه يندفع ماسياتى من اشكال سم (قوله والا) اى بان انتفى الاضافة او الاحتياج اى كافى زمانا فان لها شعا و زمانا متبين بيمينان من الاسلان بول (قوله والا بيع) دخل فيه ما اذ لم يضاف اليها فانظر مع ذلك الى قوله وصراف الخ اه سم ومرجوا به (قوله ولو عسر التصديق بعينه الخ) اى حيث وجب التعميم اسنى ومغنى (قوله كؤلوا) وثوب واحد اه مغنى (قوله ثم ان استوت قيمته الخ) ومن ذلك ما لو نذر اهداء بهيمة الى الحرم فان امكن اهداؤها بنقلها الى الحرم من غير مشقة في نقلها ولا نقص قيمة لها وجب والا باعها بمحلها ونقل قيمتها اه عرش وقضيتها ان مجرد مشقة النقل بلا نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمحلها فليراجع (قوله اى الا ان قصر الخ) عبارة المغنى وان تعيب الهدى المنذور او المعين عن نذره تحت السكنين عند الذبح لم يجوز كالاضحية لانه من ضمانه ما لم يذبح وقيل يجوز ويجرى عليه ابن المقزى لان الهدى ما يهدى الى الحرم وبالوصول اليه حصل الاهداء اه (قوله هو الناذر) اى ولو غير عدل لانه في يده ومضمون عليه فولايته له اه عرش (قوله لمصالحها) اى من بناء او ترميم (قوله ولا يصرف لفقراء الحرم الخ) اى ما لم تجز به العادة اخذاعا مما عرش على قول الشارح ويصرفه لمصالح الحجرة النبوية وما ذكره الشارح في النذر لقهر الشيخ الفلاني (قوله وخبر مسلم الخ) مبتدا وقوله المراد الخ خبره والجملة استثنائية بيانية (قوله المراد بسبيل الله انفاقه الخ) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقروها لا يكرهون اتفاق كنزها في مصالحها اه سم (قوله وانذر التصديق) الى الفروع وفي النهاية الا قوله وصح الى والمراد قوله وبينت الى المتن وقوله ونذر الى ويقوم وقوله وقديح الى المتن وقوله واعتماد شارح الى المتن (قوله كذا النحر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان نذر الذبح والتفرفة او نواها ببلد غير الحرم تعيينا فيه وان نذر الذبح في الحرم والتفرفة في غيره تعين المكانان وان نذر الذبح في غير الحرم او يسكنين ولو مغصوبا ونذر التفرفة فيهما في الحرم تعين مكان القرية فقط اذا لا قرية في الذبح خارج الحرم ولا في الذبح يسكنين معينين ولو في الحرم وان نذر الذبح بالحرم فقط ازمه التحريم به ولو في التفرفة فيه حلال على واجب الشرع وان نذر الذبح بافضل بلد تعينت مكة الذبح لانه افضل البلاد اه بحذف (قوله به) اى بما ينجره اه عرش (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الروض اى والمغنى ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد انتهى اه سم زاد المغنى ولزمه التفرفة فيه اه عبارة الرشيدى اى اما بالنسبة اليه فانه يلزمه وان لم يذكر ذلك ولا نواه اه (قوله وتعين الخ) عبارة المغنى وصرفه لمسا كنه من المسلمين ولا يجوز نقله كافي زيادة الروضة كالزكاة اه (قوله الدساكين) اى المقيمين او المستوطنين ولا يجوز له ولان تلمزهم نفقتهم الا كل منه قياسا على الكفارة اه عرش (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا لا يجوز صرف النذر لذمى كما صرح به جمع متقدمون اه وقضيته انه لو كان جميع اهل البلد كفار القاء النذر اه سم عبارة النهاية نعم لو تمحض اهل البلد كفار لم يلزم لان النذر لا يصرف لاهل الذمة اه قال الرشيدى قوله لم يلزم اى لم يلزم صرفه اليهم كذا في هامشه اى لانه يجوز ابدال الكافر بغيره كما مر لكن قوله لان النذر الخ فيه صعوبة

(قوله والا بيع) دخل فيه ما اذ لم يضاف اليها فانظر مع ذلك وصرفه الخ (قوله ولو عسر التصديق بعينه كؤلوا) (الخ) عبارة شرح الروض ومثل حجر الرحي في بيعه ما لو كان لا يمكن تعميم بقرع الحرم اذا فرقه على مسا كنه كؤلوا قاله الماوردى ومراده حيث وجب التعميم اه (قوله ويظهر ترجيح انه ليس له امساك ببقيمته الخ) لم يرد في شرح الروض على حكاية وجهين في الكفاية في ذلك (قوله المراد بسبيل الله فيه انفاقه في مصالحها) هذا خلاف المتبادر جدا من سبيل الله وايضا فقروها لا يكرهون اتفاق كنزها في مصالحها (قوله بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في الروض ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلدا او عين غير الحرم ولم ينو الصدقة بلحما لم ينعقد ولو نذر الذبح في الحرم انعقد اه (قوله المسلمين منهم) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذا

وقياس ما مر في قسم الصدقات انه يعم به المحصورين وله تخصيص ثلاثه به في غير المحصورين (او) نذر (حوما) او نحوه (في بلد) ولو مكة (لم يتعين) فيلزمه الصوم ويفعله في اي محل شاء لانه لا قرينة فيه على مخصوصه ولا (٩٥) نظر لزيادة ثوابه فيها ولذا لا يجب صوم

الدم فيها بل لا يجوز في بعضها (وكذا صلاة) ومثلها الاعتكاف كما مر نذر هائله او مسجد لا يتعين لذلك نعم لو عين المسجد للفرض لزمه وله فعله في مسجد غير هوان لم يكن اكثر جماعة فيما يظهر خلافا لمن قيد به لا ثابا انما اوجبنا المسجد لانه قرينة مقصودة في الفرض من حيث كونه مسجدا فليجزي مكل مسجد لذلك ويظهر ان ما بسن فيه من النوافل كالفرض (الا المسجد الحرام) فليتين للصلاة بالنذر اعظم فضله وتعلق النسك به وصح ان الصلاة فيه بمائة الف صلاة بل استنبطت من الاخبار كانه يفتيه في حاشية مناسك المصنف انها فيه بمائة الف صلاة في غير مسجد المدينة والاقصى وبه يتضح الفرق بينهما وبين الصوم والمراد به الكعبة والمسجد حوله ما زيد فيه وقبل جميع الحرم (وفي قول) الا المسجد الحرام (ومسجد المدينة والاقصى) لمشاركتها له في بعض الخصوصيات للخبر الصحيح لا تشد الزحال الى ثلاثة مساجد وبينت معناه في كتابي الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم (قلت الاظهر تعينهما كالمسجد الحرام

لا يخفى اه (قوله) وقياس ما مر في قسم الصدقات) اي وفي شرح والتصدق به على من بهامن قوله ويجب التعميم في المحصورين الخ اه عش (قوله) ونحوه) اي كالقراءة والتسبيح والتهليل (قوله) ولو مكة) الى ول المتن وكذا صلاة في المغني (قوله) ولا نظرا (الخ) عبارة المغني وقيل ان عين الحرم تعين لان بعض المتأخرين رجح ان جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة الف حسنة والتعريف قرينة اه (قوله) لزيادة ثوابه (الخ) يؤخذ منه ان الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غير هاهول يضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة او لا بل فيه مجرد زيادة لا تصل لحد مضاعفة الصلاة فيه نظرا وقضية كلام الشارح في الاعتكاف ان المضاعفة خاصة بالصلاة اه عش اقول ما مر عن المغني اتفاق بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الاول من ان مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة قدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جميع القرب في مكة وما سيذكره الشارح في شرح الا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني (قوله) ولذا لا يجب صوم الدم (الخ) يعني دم التمتع وحاصله انه لا يجب صوم الدم فيها على الاطلاق فان كان اكثر ثوابا بل بعضها لا يجزى فيها فضلا عن وجوبه وهو صوم دم التمتع اه رشدي (قوله) نذر هائله (الخ) صفة صلاة (قوله) نعم لو عين المسجد (الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر اه سم (قوله) وان لم يكن اكثر جماعة (الخ) في الخادم والمنقول انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة اه انتهى سم (قوله) فيتعين) الى قوله وبحث الزركشي الى المغني الا قوله بل استنبطت الى والمراد قوله وبينت الى المتن فليتين للصلاة اي ومثلها الاعتكاف (قوله) وبه يتضح (الخ) اي بقوله وصح (الخ) (قوله) وقيل جميع الحرم) الاصح عند النووي ان تضعيف الصلاة يعم جميع الحرم ولا يختص بالمسجد ولا بمكة كذا نقله ابن زباد في الاعتكاف عن فتاويه عن السكوكب للردادوقي وام يتقبه اه سيد عمر عبارة المغني تنبيه المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فقد جزم الماوردي بان حرم مكة كمسجدها في المضاعفة وتبعه المصنف في مناسكه وجزم به الحاوي الصغير ونقل الامام عن شيخه انه لو نذر الصلاة في الكعبة فصلى في اطراف المسجد خرج عن نذره لان الجميع من المسجد الحرام وان كان في الكعبة زيادة فضيلة اه (قوله) وبينت معناه (الخ) عبارة النهاية اي لا يطالب بشدها لذلك اه اي فيكون الشده كروها وفي حج في الجنائز ان المراد بالنهي في الحديث السكر اه عش (قوله) ثم تلك المضاعفة انما هي في الفضل (الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه تنبيه لا يجوز صلاة واحدة في هذا المسجد عن اكثر منها لو نذر ان صلاة في مسجد لم تجز صلاة واحدة في مسجد المدينة كالمدينة نذر ان صلى في مسجد المدينة صلاة لا تجزئ اه صلاة في غير هوان عدلت بها كالمدينة نذر قراءة القرآن فقرأه والله احد لا تجزئ هوان عدلت ثلاث القرآن اه

لا يجوز صرف النذر لذي كاصرح به جمع متقدمون اه ونصيته انه لو كان جميع اهل البلد كفارا لغا النذر (قوله) نعم لو عين المسجد للفرض لزمه (الخ) ينبغي ان يقال ان اطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عين مسجدا بعينه لم يتعين وان قيد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عين مسجدا بعينه فله العدول الى مثله جماعة او اكثر مر (قوله) للفرض) ظاهره ولو غير جماعة وقد يؤيده قوله ويظهر (الخ) لكن قوله وان لم يكن اكثر جماعة يشعر بخلاف ذلك (قوله) وان لم يكن اكثر جماعة) في الخادم والمنقول انه اذا انتقل الى مسجد غير الذي عينه فان كانت الجماعة فيه اعظم واكثر جاز والافلا كذا قاله الفوراني وعدد جماعة ثم قال وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على انه يلزمه صلاة الفرض في المسجد الذي عينه بالنذر ان كانت في جماعة وله ان يسقط ذلك بان يصلي مع جماعة اكثر منها اه وهو يشعر بلزوم الجماعة فهل صورة المستثناة نذر الفرض

والله اعلم) ونازع فيه البلقيني نقلا ودليلا بما فيه نظر ظاهره ويقوم مسجده كمقامهما ومسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس فيهما ثم تلك المضاعفة انما هي في النفل فقط لا في الحجابان عن مندور وقضاء اجماعا

وبحث الزركشي تعين مسجد قباء لصحة (٩٦) الخبران ركعتين فيه كعمرة (أو) نذر (صوماه مطلقا) بان لم يقبده بعد دافعا ولا نية

(فيوم) لانه اقل ما يتصور فيه فهو المتيقن وان وصفه بطويلا أو كثيرا او حيناً أو دهر او قد يجب اليوم الواحد استقلالاً في جزاء الصيد والبلوغ والافاقه قليل فجر اخر يوم من رمضان (أو) نذر (أياماً ثلاثه) منها يجب صومها لانها أقل الجمع ووجوب التبييت في كل صوم واجب ويظهر في الايام ذلك ايضا واعتاد شارح قول الاسنوى في التمهيد يلزمه صوم الدهر بعيد ويلزمها انه لو نذر التصديق بالدرهم وماله كله درهم ان يتصدق بجميعها وكلامهم في الاقرار برده أو أن يشيع الجنائز أو يعود المرضى لزمه عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة وهو بعيد وقياس كلامهم المذكور انه لا يلزمه الا ثلاثة (أو) نذر (صدقة) فيجزئه التصديق وان قال بمال عظيم (بما) أي باي شيء (كان) وان قل بما يتمول اذ لا يكفي غيره لاطلاق الاسم لان أحد الشركا في الخلطة قد تجب حصته كذلك (فروع) لو نذر التصديق بجميع ماله لزمه الايسار عورته وان كان عليه دين مستغرق من غير حجر كما بينته في كتابي قره العين ببيان ان التبرع

(قوله) وبحث الزركشي الخ عبارة النهاية والمغني ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافا لما بحثه الزركشي وان صح الخبر بان ركعتين فيه كعمرة اه (قوله) بان لم يقبده الى قوله واعتاد شارح في المغني (قوله) وقد يجب الخ عبارة المغني فان قيل ينبغي ان لا يكفي به اذا حملنا النذر على واجب الشرع فان اقل ما وجب بالشرع ابتداء صيام ثلاثة ايام اجيب بمنع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيد وعند افاقه المجنون وبلوغ الصبي قبل طلوع فجر الخ (قول المتن او اياماً ثلاثه) او شهر او اقياسه ثلاثة وقيل احد عشر لسكونه جمع كثرة ولو عرف الا شهر احتمل ذلك واحتمل ارادة الثلاثة وقوله ايضا أي كايام المنسكر (قوله ذلك) أي وجوب (قوله قول الاسنوى) أي في الايام المعرف السنه وهو الظاهر ولو نذر الصوم في السنة صح ان كان صومه افضل من فطره ولا فلاه مغني (قوله) ويلزمها أي الاسنوى وذلك شارح (قوله) وماله كله درهم جملة حالية (قوله) ان يتصدق الخ أي لزمه ان يتصدق الخ وهو جواب لو (قوله) وان يشيع الخ عطف على التصديق بدراهم (قوله) لزمه عيادة كل مريض الخ لك ان تقول عيادة كل مريض وتشيع كل جنازة غير مقدور بخلاف صوم الدهر فرفع من الاستغراق في ذنبك مانع وأما قوله ان يتصدق بجميعها فيمكن التزامه ويجاب عما في الاقرار بانه مبني على اليقين ولا يقين مع احتمال الجنس وان كان مرجوحا بخلاف ما نحن فيه اه سيد عمر (قوله الا ثلاثة) أي من الجنائز والمرضى (قوله) او نذر صدقة الخ عبارة الروض مع شرحه ومن نذر التصديق بشيء صح نذره وتصدق بما شاء من قليل وكثير لصدق الشيء عليه بخلاف ما اذا ترك شيئاً لا يجوز له الا متمول كما مر اه (قوله) فيجزئه التصديق الى الفروع في المغني (قوله) وان قل الخ كدائقي ودونه اه مغني (قوله) اذ لا يكفي غيره الخ عبارة النهاية فلا يكفي الخ (قوله) لان أحد الشركا الخ عبارة النهاية ولان الخ بالواو قال الرشيدى قوله لا لطلاق الاسم ولان أحد الشركا الخ تعاميان لاصل المتن أي انما جاز باي شيء كان وان قل لانه يتصور وجوب التصديق به في مسألة الشركا وانما احتاج لهذا ليعكون الحكم جارياً على الصحيح من ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع اه عبارة المغني فان قيل هلا يتقدر بخمسة دراهم او بنصف دينار كما انه اقل واجب في زكاة المال اجيب بان الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على احدهم شيء قليل اه (قوله) قد تجب حصته كذلك قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول اه سم وقد يجاب بان ما ذكرنا هو علة لعدم وجوب الزيادة كما قد مناعن المغني (قوله) لو نذر التصديق بجميع ماله الخ (فروع) لو نذر ان يشتري للتصدق بدراهم خبز لزمه التصديق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شراءه نظر للمعنى لان القرية انما هي التصديق لا الشراء ولو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فالغو لا نلزمه ان يصيغه الالتزام فان علق قوله المذكور بدخول مثلاً كقوله ان دخلت الدار فالي صدقة فنذر لجاج فاما ان يتصدق بكل ماله واما أن يكفر كفارة عين الا أن يكون المعاق به مرغوباً فيه كقوله ان رزقني الله دخول الدار او ان دخلت الدار واراد ذلك فالي صدقة فيجب التصديق عيناً لانه نذر تبرر ولو قال بدل صدقة في سبيل الله تصديق بكل ماله على الغزاة اه مغني زاد الاسنى عقبه ما نصه في الاول بعد الاختيار وفي الثاني مطلقا قال الزركشي والاشبه تخصيص لزوم التصديق بكل ماله فيما يقرر بما اذا لم يكن عليه دين لا يرجو وفاءه ولا له من لزمه مؤنته وهو يحتاج الى صرفه لانه فان كان كذلك لم ينقض نذره بذلك لعدم تناوله له لانه لا يجرم عليه التصديق بما يحتاج اليه لذلك وسبقه الى نحو ذلك الا ذرعى اه (قوله) الا يسائر عورته ظاهره أنه لا يبق زيادة على ساتر العورة وان لم يدفع عنه برداً او حراً يفضى الى الهلاك او الي ما يبيح التيمم وفيه نظر اه سم (قوله) وان كان عليه دين الخ خلافا لما انفاعن الزركشي والاذرعى (قوله) ومرت أي في شرح وان لم يعلقه

في المسجد جماعة ولا فرق بين ذلك واطلاق نذره في المسجد وعلى كل فهل كذلك في صورة النواقل المذكورة) او لا وعليه فما الفرق فليحذر (قوله) ويظهر في الامام ذلك ايضا كتب عليه م (قد تجب حصته كذلك قد يقال قد تجب حصته مالا يتمول (الا يسائر عورته) ظاهره أنه لا يبق له زيادة على ساتر العورة وان لم يدفع

لا يبطله الدين ومراؤه لو نذر التصديق بماله بعينه زال عن ملكه بهجره والنذر فلو قال على ان اتصدق بعشرين دينارا بشيء

وعينها على فلان أو أن شئ مريض فعل ذلك فثنى ملكها وإن لم يقبضها ولا قبلها لفظا بل وإن رد كأمه فله التصرف فيها وينعقد حول زكاتها من حين النذر وكذا إن لم يعينها ولم يردها المنذور له فتصير ديناله عليه ويثبت لها أحكام الديون من زكاة وغيرها كالأستبدال عنها وكذا الإبراء منها وقول ابن العباد لا يصح الإبراء منها كالأخصر مستحقوا الزكاة وملكوها ليس لهم الإبراء مردود وقد قال ابن الرفعة القياس جواز الاعتراض والإبراء في الزكاة وإنما منع منهما التعبد وظاهر كلام الإمام جوازهما في النذر أولى وكذا الدعوى والمطالبة بها خلافا للزكشي والخلف لو نكل الناذر وبورث عنه كافي مستحق الزكاة إذا انحصروا وقال الاستوى وإنما لم يجبر المستحق هنا على القبول بخلافه في الزكاة لأن الناذر هو الذي كلف نفسه الزكاة أو جها الشارع ابتداء فلا متناع منها يؤدي إلى تعطيل أحدا ركان الإسلام اهـ وفرق أيضا بأن مستحق الزكاة ملكوها بخلاف مستحق النذر وفيه نظر بل لا يصح إطلاقه لما تقرر من أنهم ملكوه أيضا بتفصيله المذكور ووافق بعضهم فيمن نذر لآخر بالسكنى بملكه مدة معلومة فمن المنذور له لم تستحق ورثته شيئا لعدم شمول لفظ النذر لهم أو الناذر لم يطل حق المنذور له ووافقهم جمع على الشق الأول فقالوا الواسأ جردا فنذر لفلان كل سنة بكذا مادامت تحت يده ثم مات المنذور له لم تستحق ورثته ذلك وخالف بعضهم لأن النذر حق قد ثبت المورث فليثبت للوارث وإذا ورث الوارث الموصى له الميث قبل القبول فوارث المنذور له أولى لأن النذر الزم من الوصية ولو مات الناذر في مسألة الإجارة لم يستحق المنذور له فضلا عن ورثته شيئا لأن الناذر قيد بمادامت الدار (٩٧) تحت يده وبموته زال كونها تحت يده فبطل

النذر كالأول كان حيا وعادات
للملكها ووافق بعضهم في
مدن مات وله تركه فضمنه
بعض أولاده فنذر المستحق
أنه لا يطالبه مدة معلومة بأنه
لا يصح النذر لأنه يؤدي إلى
تأخير براءة ذمة الميث وهو
غير جائز وفيه نظر لاسيما
أن قلنا بأن الميث يرى بمجرد
الضمان على ما اقتضاه ظاهر
حديث أبي قتادة المار مع
الكلام عليه آخر الجنائز
ولو كان له في دار نصف فنذر
لفلان بنصفها نزل على
الحصر كالوصية بجامع
القربة فيصح النذر بجميع
نصفه وقال الأذري التزويل
على نصيه في الوصية ونحوها
من القرب ظاهر من حيث

بشيء الخ (قوله وعينها) أي في النذر (قوله على فلان) متعلق بقوله أن تصدق (قوله ذلك) أي
المتصدق بهذه العشرين دينار على فلان (قوله كأمه) أي في أوائل الباب في شرح وإن لم يعلقه بشيء الخ
(قوله ولم يردها الخ) فعمل أن النذر على فلان أن كان بمعنى لم يرتد بالردو إلا رتد اهـ سم (قوله وإنما منع
منهما التعبد) أي ولا تعبد في النذر المعين وكذا المحصور (قوله وظاهر كلام الإمام الخ الظاهر أنه من
مقول قال (قوله لما تقرر) أي أنفا (قوله فمات المنذور له) أي قبل تمام المدة (قوله لم يستحقه ورثته
الخ) سياتي ما فيه وكان ينبغي أن يقول بأنه لم يستحق الخ (قوله أو الناذر) أي أو مات الناذر (قوله الميث)
صفة الموصى له (قوله قبل القبول) متعلق بالميت (قوله نزل على الحصر) أي في نصيبه لآعلى الأشاعة
أي على النصف الشائع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر في نصف نصيبه فقط (قوله غريبة) بالغين
المعجمة من الغرابة (قوله يخالجه الجهال) أي من القضاة بين الأغنياء أي من الأزواج والزوجات (قوله
وبحث الأذري) أي الصحة في العمرى الخ أي من لا يعرف معناها وقوله لذلك أي قول ابن عبد السلام
(قوله وجرى عليه) أي بحث الأذري الزكشي وغيره أي لعدم استحضارهم لما في قواعد ابن عبد السلام
(قوله نحو بيعه) أي كوقفه (قوله اختلف فيه) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله مما سر أوائل
الباب) أي من اعتبار الالتزام في ماهية النذر وقيل الفصل أي في تعليق العتق بالشفاء ثم بالقدوم (قوله
بهذين) أي النذر والكفارة (قوله ثم حملها) أي النذر والكفارة فيأزاده المصنف (قوله وصر) لعل

عنه بردا أو حرا فيضى إلى الهلاك أو إلى مبيع التيمم وفيه نظر (قوله ولم يردها المنذور له) فعمل أن النذر على
فلان أن كان بمعنى لم يرتد بالردو إلا رتد (قوله وفرق أيضا الخ) الفارق شرح الروض (قوله أو نذر صلاة
فركتان الخ) قال في الروض ولو نذر أن يصل ركعتين فصلي أربعين في الأجزاء تردد اهـ قال في شرحه

(١٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

المعنى لا اللفظ اهـ ولو سأل عامي دأته أن يلقنه صيغة رهن داره بدنيه
فلقنه صيغة النذر به لم ادعى بها عليه فقال أنما رهنها وأنا جاهل بمالقتها قبل يمينه أن خني عليه ذلك لعدم مخالطته للفقهاء اخذا من قول
ابن عبد السلام في قواعده لو نطق العربي بكلمات عربية لا يعرف معناها شرعا كانت طالق للسنه كان لغوا إذ لا شعور له بمدلول اللفظ
حتى يقصده به وكثيرا ما يخالجه الجهال بين أغنياء لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة اهـ وبحسب الأذري في
العمرى والرقبي لعدم استحضاره لذلك وجرى الزكشي وغيره في نحو أن شئ مريض فعل عتق هذا هل يصح نحو بيعه قبل الشفاء
اختلف فيه المتأخرون والأوجه كما علم مما سر أوائل الباب وقيل الفصل عدم الصحة لتعلق النذر بالمترم به نعم أن بان عدم الشفاء كان مات فالذي
يتجه تبين صحة البيع اخذا مما قيل الفصل لأن العبرة بما في نفس الأمر وحينئذ فعني عدم الصحة الذي ذكرته عدمها الآن نظير ما مر قيل
العصل وبهذا يجمع بين كلام المتأخرين المتنافي في نحو ذلك ولو نذر التصديق بعشرين دينارا مثلا في ذمته ولم يعين المتصدق عليه لزوم الإمام
مطالبته فقد قال الرافعي لو علم الإمام من رجل أنه لا يؤدي الزكاة الباطنة بنفسه فهل له أن يقول له أمان تفرق بنفسك وإما أن تدفع إلى حتى
افرق وجهان يجريان في المطالبة بالنذور والكفارات زاد المصنف الأصح وجوب هذا القول إزالة للشك ونظر فيه ابن الرفعة بأنه
لا يجب الوفاء بهذين فور اثم حملها على كفارة عصي بسببها ونذر صرح فيه بالفور وصرح في هذا ما يدرى راجعه (أو) نذر (صلاة فركتان)

تجزئانه حملا على ذلك ويجب فعلهما بتسليمة (٩٨) واحدة أو صلاتين وجب التسليم في كل ركعتين (وفي قول ركعة) حملا على جائزه ولا

يكفيه سجدة تلاوة أو شكر (فعلى الاول يجب القيام فيهما مع القدرة) لانهما الحقا بواجب الشرع (والثاني لا) الحاقا بجائزه (أو) نذر (عقا) عبارة أصله اعتاقا كالتنبيه قيل وعجيب تغييرها مع قوله في تحريره انكاره جهل لكتبه أحسن اه ويجب بان في تغييرها الرد على المنكر فكان اهم من ارتكاب الاحسن (فعلى الاول) تجب (ركعة كفارة) وهي ركعة مؤمنة تسليمة من عيب يخل بالعمل (وعلى الثاني زكاة) وان لم تجز كعبية وكافرة حملا على جائزه (قلت الثاني هنا أظهر والله أعلم) لان الاصل براءة الذمة فاكنتي بما يقع عليه الاسم ولتشوف الشارع إلى العتق مع كونه غرامة سوح فيه وخرج عن قاعدة السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع (أو) نذر (عتق كافرة معينة اجزاه كاملة) لانها أفضل مع اتحاد الجنس (فان عين ناقصة) بنحو كفر أو عيب كعلى عتق هذا أو هذا الكافر (تعينت) ولم يجز ابدالها ولو بخير منها لتعلق النذر بعينها وإن لم يزل ملكه عنها به (أو) نذر (صلاة قائما لم تجز قاعدة) لانه دون ما التزم (بخلاف عكسه)

في الفروع التي قيل قول المن ولا يصح نذر معصية (قوله تجزيانه) إلى التنبيه في المغنى الاما سانه عليه وقوله ويجب إلى المن وإلى قوله قال السبكي في النهاية الا قوله قال حذف إلى وكشمت العاطس وقوله الذاتية وقوله ومنها الزوج إلى ومنها التصديق (قوله يجزيانه) أي عن نذره وكان الاولى التانيث (قوله على ذلك) انظر مرجع الاشارة اه رشيدى عبارة المغنى على اقل واجب الشرع اه (قوله أو صلاتين الخ) عطف على صلاة في المتن (قوله على جائزه) أي جائز الشرع اه معنى (قوله ولا يكفيه سجدة تلاوة الخ) ولا صلاة جنازة ولا يجزئه فعل الصلاة على الرحلة اذ لم ينذر عليها بان نذر على الارض أو أطلق فان نذره عليها اجزأه فعلها عليها لكن فعلها على الارض أولى معنى وروض مع شرح (قول المتن فعلى الاول) أي المبني على السلوك بالنذر مسلك واجب الشرع اه معنى (قول المتن يجب القيام فيهما) ولا فرق في الصلاة المذكورة بين النفل المطلق وغيره كالرواتب والضحي فيجب القيام في الجميع اه ع (قوله الحقا) الاولى التانيث (قول المتن والثاني لا) أي لا يجب القيام فيهما (تنبيه) محل الخلاف اذا أطلق فان قال اصلي قاعدا فله القعود قطعاً كالوصح بر كمة فتجزيه قطعاً لكن القيام افضل . (فرع) لو نذر ان يصلي ركعتين فصلى اربعا بتسليمة بتشهد أو تشهدين في الاجزاء طريقان قال في المجموع اصحهما وبه قطع البغوى جوازه انتهى ولو نذر ان يصلي اربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين لزيادة فضلها فان صلاها بتسليمة فأتى بتشهدين فان ترك الاول سجدة لسهو هذا ان نذر اربعا بتسليمة واحدة أو أطلق فان نذرهما بتسليمتين لزمته لانهما افضل اه معنى وروض مع شرحه بحذف (قوله كالتنبيه الخ) عبارة المغنى قال المصنف في تحريره قول التنبيه أو عتقا كلام صحيح ولا التفات إلى من انكره لجهله ولكن لو قال اعتاقا لكان احسن انتهى قال ابن شهية والعجب ان عبارة المحرر اعتاقا فغيرها إلى خلاف الاحسن اه وبه يعلم ما في كلام الشارح وانه كان الا صوب كذا في التنبيه وعبارة المحرر اعتاقا قيل الخ (قوله انكاره) أي عتقا وقوله لكنه أي اعتاقا وكان الاولى الاظهار (قوله ويجاب الخ) حاصل المراد لو كان في العبارة قلافة ان المصنف انما عبر بالعتق كالتنبيه مع ان بعضهم تعجب من هذا التعبير وعدوله عن تعبير اصله باعتاق وإن كان احسن اشارة لرد هذا التعجب المتضمن لتخطئة التعبير بالعتق وهذه الاشارة اهم من التعبير بالا حسن اه رشيدى (قول المتن فعلى الاول) المبني على ما سبق اه معنى (قوله ولتشوف الخ) متعلق بقوله الآتي سوح فيه الخ عبارة المغنى والفرق بينهما وبين الصلاة ان العتق من باب الغرامات التي يشق اخر اجها فكان عند الاطلاق لا يلزمه الا ما هو الاقل ضرر بخلاف الصلاة اه (قوله لانها افضل) وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب بل لجواز الاقتصار على الناقص فصارت نذر التصديق بخطة رديئة يجوز له التصديق بالجيدة اسنى ومعنى (قوله ولم يجز ابدالها الخ) وليس له بيعها ولا هبتها ولا يلزمه ابدالها ان تلفت أو تلفها وان اتلفها اجنبى لزمه قيمتها لملكها ولا يلزمه صرفها إلى اخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان اه معنى (قول المتن لم يجز) أي فعلها قاعدا أي حال كونه قاعدا مع القدرة بلا مشقة على القيام امامع المشقة لنحو كبر او مرض فلا يلزمه القيام على الاصح اه معنى (قوله ولا يلزمه الخ) أي وإن كان حين النذر عاجزا عن القيام ثم قدر عليه خلافا لما ذكره بعضهم مر اه سم (قوله أو القيام) عطف على

بان نذرها قاعدا فله القيام لانه أفضل مع اتحاد الجنس ولا يلزمه ان قدر على المعتمد (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) المكتوبة أو غيرها أو تطويل نحو ركعها أو القيام في نافلة أو نذر ثلاث وضوء (أو) نذر (سريرة معينة) يقرؤها

(الجماعة) فيما تشرع فيه من فرض أو نقل (لزمه) ذلك لانه قرينة مقصودة وتقيدهما هذه الثلاثة بالفرض إنما هو للخلاف ومن ثم اخذ منه تغليب من اخذ منه تقييد الحكم بذلك (تنبيه) لم ار ضابطا للتطويل الملتزم بالنذر هنا فيحتمل ان يضبط بالعرف وفيه نظر لانه امر نسبي فلا يضبطه العرف والذي يظهر انه يجوز انه ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه واما قول البلقيني محل وجوب التطويل إذا لم يكن اماما في مكان لا تنحصر جماعة ولا لم يلزمه التطويل لكرهاته فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا ان كراهة ادنى زيادة على ما يسن لامام غير محصورين الاقتصار عليه ممنوعة وحينئذ فيسقط ما بحثه (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة لمريض تسن عبادته) (وتشيع جنازة والسلام) أي ابتدائه حيث شرع وكذا جوابه ما لم يتعين لما مر في فرض الكفاية قال وحذفت قول المحرر على الغير لايها ما الاحتراز عن سلامه على نفسه عند

طول قراءة الصلاة عبارة المغني ولو نذر إتمام الصلاة أو قصرها في السفر صرح إن كان كل منهما أفضل ولا فلا كما جزم به في الأنوار ولو نذر القيام في النوافل أو استيعاب الرأس أو التثليث في الوضوء أو الغسل أو غسل الرجلين صح ولم كما جزم به في الأنوار أيضا اه زاد الروض وسجدتي التلاوة والشكر عندهم تضييعهما اه (قوله في صلاته الخ) أي وأخارجها اه مغني (قول المتن أو الجماعة) ويخرج من عمدة ذلك بالاقتداء في جزء من صلاته لانه صاحب حكم الجماعة على جميعها اه عش (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الاصل وينبغي أن تبقى الجماعة وتلزمه جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر اه سم عبارة المغني (تنبيه) لو خالف في الوصف الملتزم كان صلى في الأخيرة منفردا سقط عنه خطاب الشرع في الاصل وبقي الوصف ولا يمكنه الاتيان به وحده فعليه الاتيان به ثانيا مع وصفه ذكره في الأنوار تبعاً للقاضي والمتولى وقال القاضي أبو الطيب يسقط عنه نذره ايضا لانه ترك الوصف ولا يمكن قضاءه وقال ابن الرفعة والاول ظاهر إذ لم نقل ان الفرض الاول ولا فالتوجه الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما إذا ذكر في نذره الظهر مثلاً والثاني على ما إذا ذكر فيه الفرض انتهى والاول جه ما ذكره صاحب الأنوار اه (قوله لزمه ذلك) راجع للسائل المذكورة اه مغني (قوله وتقيدهما الخ) أي في الروضة وأصلها ولو نذر القراءة في الصلاة فقرأ في محل التشهد أو في ركعة زائدة قام لها ناسيا لم تحسب اه مغني (قوله ومن ثم اخذ منه) أي من كون التقييد بذلك إنما هو للخلاف اخذ منه أي من التقييد بذلك (قوله تقييد الحكم) وهو اللزوم بذلك أي بالفرض (قوله يجوز ثم) أي في الخروج عن عمدة النذر (قوله وأما قول البلقيني الخ) اعتمده المغني (قوله إذا لم يكن إماما في مكان الخ) أو حصروا ولم يرضوا بالتطويل اه مغني (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلق كنه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنهه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا وكنهه على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فابحثة البلقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ فدعوى سقوط ما بحثه ساقطة اه سم (قول المتن لا تجب ابتداء) أي لا تجب جنسها ابتداء وسيأتي تحريمه وبه يندفع ما قيل من مفهوم قوله لا تجب ابتداء صحة نذر صلاة الجنازة إذا تعينت عليه لعدم وجوبها عليه ابتداء وقد مر عدم صحة نذرها اه عش (قول المتن والسلام) أي على الغير أو على نفسه إذا دخل بيتا خاليا مغني ونهاية (قوله قال) أي المصنف في الدقائق (قوله على الغير) مقول المحرر (قوله ولا يصح) أي ذلك الاحتراز (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة فإن المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام سلامه على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتام اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول مراد الامام النووي كما هو الظاهر المتبادر من عبارته ان التقييد الواقع في المحرر هو انه لو نذر السلام على نفسه لم ينعقد ولو بصيغة لله على ان اسلم على نفسه إذا دخلت البيت خاليا وهذا واضح لا غبار عليه ولا نزاع فيه واما كون نذر مطلق

مر (قوله أو نذر الجماعة الخ) لو صلى فرادى سقط الاصل وينبغي أن تبقى الجماعة في ذمته وان تلزمه إعادتها جماعة لاجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الاعادة خارج الوقت في غير النذر مر (قوله فيسقط ما بحثه) أقول ناذر الطول قد يطلق كنهه على تطويل قراءة الصلاة وقد يعينه كنهه على تطويل قراءة الاولى بقدر البقرة والثانية بقدر النساء مثلا والله على تطويل يزيد على ما يسن لامام غير المحصورين زيادة ظاهرة أو قدر ضعفه ولا خفاء في كراهة التطويل في القسم الثاني لامام غير المحصورين فلا ينعقد نذره فابحثة البلقيني صحيح محمول على هذا القسم فقط إن سلم للشارح عدم كراهة أدنى زيادة وحينئذ فدعوى سقوط ما بحثه ساقطة (قوله ونازعه الاذرعى الخ) لعل هذه المنازعة ساقطة لان المصنف لم يدع تناول إطلاق السلام على نفسه بل في كلامه إشعار قوي بان المراد إدخال ما إذا عين السلام على نفسه فليتام (قوله ايضا

من نذر السلام قال فيتجه
أنه لا يجب الابنية أو قرينة
تدل عليه وكشمت العاطس
وزيارة القادم وتجميل
مؤقة أول وقتها لأن
الشارع رغب فيها فكانت
كالعبادات الذاتية ومنها
التزوج فيصح نذره حيث
سن له كما سري بابه ومنها
التصدق على ميت أو قبره
أن لم يرد تملكه وأطرد
العرف بأن ما يحصل له
يقسم على نحو فقره هناك
فان لم يكن عرف هناك
بطل قال السبكي والاقرب
عندئذى الكعبة والحجرة
الشريفة والمساجد الثلاثة
أن من خرج من ماله عن
شيء لها واقتضى العرف
صرف في جهة من جهاتها
صرفه إليها واختصت به
أه فان لم يقتض العرف
شيئا فالذي يتجه أنه يرجع
في تعيين المصروف لرأى
ناظرها وظاهر أن الحكم
كذلك في النذر إلى مسجد
غيرها خلافا لما يوهمه
كلامه ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو
غيره كقبرة أن كان ثم من
ينفع به ولو على ندور
فيجب الوفاء به والأفلا
وخرج بلا تجب ابتداء
ما وجب جنسه شرها
كصلاة وصدقة وصوم وحب
وعتق فيجب بالنذر قطعا

السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له بوجه فالعجب من الأذرعى مع جلالة كيف صدرت منه
هذه المنازعة ومن الشارح مع مزيد مشاحته للمتعمقين للمصنف كيف أقرها اه (قوله أو قرينة) فيه
تأمل (قوله وكشمت) إلى الكتاب في المغنى لا قوله الذاتية إلى ومنها التصديق وماسانه عليه (قوله وتجميل
مؤقة أول وقتها) وقيام التراويح وتحية المسجد وركعتي الاحرام والطواف وستر الكعبة ولو بالحرير
وتطيبها وصرف ماله في شرائها فان نوى المباشرة لذلك بنفسه لزمه ولا فله بعث إلى القيم ليصرفه في
ذلك اه مغنى (قوله رغب فيها) أي المذكورات اه ع ش (قوله ومنها التزوج الخ) أي من القرينة التي لا تجب
ابتداء ومن العبادات الذاتية (قوله ومنها التصديق على ميت أو قبره الخ) عبارة الروض مع شرحه ومن نذر
زيتا أو شهما لاسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشتريان به من غلته صح كل من النذر والوقف أن كان
يدخل المسجد أو غيره من ينفع به من نحو مصل أو نائم ولا لم يصح لانه إضاعة مال وقد ذكر الأذرعى ما يفيد
ذلك فقال في إيقاد الشموع ليل الأعياد والمصالح الكثيرة نظر لما فيه من الاسراف وأما المنذور للمشاهد
التي بنيت على قبر أو نحو فان قصد الناظر بذلك التتبرع على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قرينة
وحكمه ما ذكر أي الصحة وإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التتبرع فلا وإن قصد به وهو الغالب من
العامّة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نسبت إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فانهم يعتقدون
أن لهذه الأماكن خصوصيات لا ينسبهم ويرون أن النذر لها بما يدفع به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر
أه زاد المغنى فان حصل شيء من ذلك رد إلى مالكه وإلى وارثه بعده وإن جهل صرف في مصالح المسلمين
وقال الشيخ عز الدين المهدي إلى المساجد من زيت أو شمع إن صرح بأنه نذر وجب صرفه إلى جهة النذر
ولا يجوز بيعه وإن أفرط في الكثرة وإن صرح بأنه تبرع لم يجز التصرف فيه إلا على وفق إذنه وهو باق
على ملكه فان طال المدّة وظن أن باذله مات فقد بطل إذنه ووجب رده إلى وارثه فان لم يعرف له وارث
صرف في مصارف المسلمين وإن لم يعرف قصد المهدي أجرى عليه أحكام المنذور التي تقدمت أو يصرف
في مصالح المسلمين اه (قوله عن شيء) لعل عن زائدة (قوله إلى مسجد غير مال الخ) قال في الارشاد في امثلة
ما ينقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه ولو غير الكعبة لأن تطيب المسجد سنة مقصودة ككسوة
الكعبة بحري وغيره وليس مثله أي المسجد مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن عبد السلام ومرحمة
كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح لا ينقد نذره اه سم (قوله خلافا له) أي للسبكي حيث قيد بالمساجد
الثلاثة (قوله ومنها اسراج نحو شمع الخ) وفي العباب لو نذر ستر الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال
لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرهما من المساجد فانه لا ينقد على الأوجه لانه بالحرير
حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي وأما بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال
ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين
إلى جدرانهم نحو حرا أو برد أو وسخ اه ثم قال في العباب وأن نذر تطيب سائر المساجد فاختار أي كافي

ونازعه الأذرعى الخ) لا يخفى أن هذه المنازعة تمامها لا تضر المصنف فيما قاله (قوله ومنها اسراج نحو
شمع أو زيت بمسجد أو غيره كقبرة الخ) قال في الارشاد في امثلة ما ينقد بالنذر وتطيب مسجد قال في شرحه
ولو غير الكعبة كما رجحه في المجموع خلافا لما في الحاوي تبع الامام وإن أقره في الروضة وأصلها لأن تطيب
المسجد سنة مقصودة ككسوة الكعبة بحري وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن
عبد السلام ومرحمة كسوتها بالحرير وأما بغيره فهو مباح فلا ينقد نذره اه وفي العباب لو نذر ستر
الكعبة ولو بحري أو تطيبها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرهما من المساجد
فانه لا ينقد على الأوجه الذي اقتضاه كلامهم لانه بالحرير حرام خلافا لابن عبد السلام كالغزالي وأما
بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضا وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل ينبغي أن يكون
قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جدرانهم نحو حرا أو برد أو وسخ اه ثم قال في العباب

والواجب العيني والخير وما
على الكفاية إذا تعين كإم
ولا بد في الضابط من زيادة
أن لا يبطل رخصة الشرع
ليخرج نذر عدم الفطر في
السفر من رمضان ونذر
الانتماء فيه إذا كان الأفضل
الفطر والقصر فإنه لا ينعقد
(كتاب القضاء)

بالمد وهو لغة لإحكام الشيء
ولمضاهوه وجاء لمعان آخر
كالوحى والحق وشرعا
الولاية الآتية والحكم
المترب عليها والزوام من له
الالزام بحكم الشرع فخرج
الافناء والاصل فيه
الكتاب والسنة وإجماع
الامة وفي الخبر المتفق عليه
إذا حكم الحاكم أي أراد
الحكم فاجتهد ثم أصاب
له اجران وإذا حكم فاجتهد
ثم أخطأه اجر وفي رواية
صحيحة بدل الاولى فله عشرة
أجور قال في شرح مسلم
اجمع المسلمون على أن هذا
في حاكم عالم يجتهد ما غيره
فأنتم بجميع احكامه وان
وافق الصواب واحكامه كلها
مردودة لان أصابته اتفاقية
وروى الاربعة والحاكم
والبيهقي خبر القضاء ثلاثة
قاض في الجنة وقاضيان
في النار وفسر الاول بأنه عرف
الحق وقضى به والآخري
بمن عرف وجار ومن
قضى على جهل

المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والاولياء أي فلا ينعقد نذر تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال
في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله
السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر الخ ينبغي أن يجري مثله في مشاهد العلماء والاولياء إذا كان فيه
وقاية الزائرين كما ذكر فليتامل اه سم (قوله والواجب العيني الخ) عطف على ما وجب جنسه الخ (قوله
كإم) الاولى فلا ينعقد كإم (قوله ان لا يبطل) أي النذر اه ع ش (قوله ان لا يبطل الخ) الاولى ولا يبطل
(قوله فانه لا ينعقد) ولو قال ان شفى الله مريضه فله على تعجيل زكاة مالي لم ينعقد او نذر الاعتكاف صائما
لزمه جز ما وقرأه الفاتحة إذا عطس انعقدوا لم تكن به علة فان عطس في نحو ركوع قرأها بعد صلاته او
في القيام قرأها حالاً اذ تكريرها لا يبطلها وان يحمده الله عقب شره انعقد او ان يجدد الوضوء عند مقتضيه
فكذلك أي ينعقد اه نهاية عبارة المغني واورد على الضابط ما لو قال ان شفى الله مريضه فله على ان اعجل
زكاة مالي فان الاصح في زيادة الروضة عدم انعقاده لانه ليس بقرينة نعم حيث قلنا يندب تعجيل الزكاة كان
اشتدت حاجة المستحقين بها والتسوها من المزكى او قوم الساعى قبل تمام حوله فينبغي كما قاله الاسنوي
وغيره صحة نذره ولو نذر ان يصلي في افضل الاوقات فقياس ما قالوه في الطلاق ليلة القدر او في احب الاوقات
إلى الله تعالى قال الزركشي ينبغي ان لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة ويكون كنذره في افضل الاوقات ولو
نذر ان يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها احد فقيل يطوف بالبيت وحده وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل
يتولى الامامة العظمى فان الامام لا يكون الا واحدا فان انفرد بها واحد فقد قام بعبادة هي اعظم العبادات
وينبغي انه يكفي أي واحد من ذلك وما رد به من ان البيت لا يخلو عن طائف ملك او غيره مردود لان العبارة بما
في ظاهر الحال اه (كتاب القضاء)

(قوله بالمد) إلى قول المتن ويكره طلبة في النهاية الا قوله ففيه استخدام وما سأنبه عليه وقوله واعتمده
البيهقي الى وخرج بيتولا (قوله وامضاه) عطف مغاير اه ع ش (قوله وجاء) أي لغة اه ع ش (قوله
او الحكم الخ) العطف با وفيه فيما بعده لتتبع القضاء الشرعي لا للترداده سيد عمر اقول ولا يظهر مغايرة
بين الاخيرين وياتي عن المغني ما هو كالصريح في الاتحاد (قوله او الزوام من له الخ) اقتصر عليه المغني عبارة
وشرعا فصل الخصومة بين خصمين فاكثر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذي يستفذه القاضي
بالولاية هو اظهار حكم الشرع في الواقعة فيمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المفتي فانه لا يجب عليه امضاؤه اه
(قوله والاصل) الى قوله من ثم في المغني (قوله المتفق عليه) أي الذي اتفق عليه صحيح البخاري وصحيح مسلم
(قوله قال) أي المصنف (قوله على ان هذا) أي الخبر المذكور (قوله يجتهد) عبارة المغني اهل للحكم اه
(قوله اما غيره الخ) انظر هذا الاطلاق مع ما ياتي ولعله في غيره اه سم عبارة السيد عمر قوله اما غيره أي
غير العالم وهو الجاهل ولا يليق ابقائه على ظاهره لاقتضائه ان العالم المقلد اتم في جميع احكامه وان وافقت
الصواب واقتضت الضرورة تولية لفقد غيره اه وفي الرشدي نحوها (قوله واحكامه كلها مردودة) أي
عليه ان لم يولد وشوكة كما اشار اليه ابن الرفعة اه رشدي أي فلا ينافي قول المصنف الآتي فان اتم رجوع هذه
الشروط الخ (قوله وروى الاربعة) أي البخاري ومسلم وابوداود والترمذي (قوله وفسر) أي الخبر والنبي
صلى الله عليه وسلم عبارة المغني فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به واللذان في النار رجل عرف

وان نذر تطييب سائر المسجد فاختار أي كافي المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والاولياء أي فلا ينعقد
نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه وتردد الغزالي في انعقاد تنظيف المسجد من الاذى
والظاهر الانعقاد لانه قرينة انتهى وقوله السابق بل ينبغي أن يكون قرينة يلزم بالنذر إذا كان فيه الخ ينبغي
أن يجري مثله في مشاهد العلماء والاولياء إذا كان فيه وقاية الزائرين كما ذكره فليتامل

(كتاب القضاء)

(قوله اما غيره) انظر هذا الاطلاق مع ما ياتي ولعله في غيره

والذي يستفاده بالولاية اظهر حكم الشرع واصله في ارفع اليه بخلاف المفتي فانه مظهر لا مضمون ثم كان القضاء بحقه افضل من الافناء
لانه افناء وزيادة (هو) أي قبوله من (١٠٢) متعددين صالحين فيه استخدام (فرض كفاية) بل هو أسنى فروض الكفايات حتى قال

الغزالي انه أفضل من الجهاد وذلك للجماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة على النظام وقل من يصف من نفسه والامام مشغول بما هو اهم منه فوجب من يقوم به فان امتنع الصالحون له منه اثموا واجبر الامام أحدهم اما تقليده ففرض عين على الامام فوراني قضاء الاقام وعلى قاضي الاقليم فيما عجز عنه كما يأتي ولا يجوز اخلاء مسافة العدى عن قاض أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين قال البلقيني وإيقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام او نائبه ولا يحمل له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتحويل نزاع ومن صريح التولية وليتك او قد تلك القضاء ومن كناية عولت او اعتمدت عليك فيه ويشترط القبول لفظا وكذا فوراني الحاضر وعند بلوغ الخبر في غيره هذا ما في الجواهر وغيرها لكن لما نقله عن الباوردى بحثا انه يأتي هنا ما مر في الوكالة فعليه الشرط عدم الرد

الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل اه (قوله) والذي يستفاده (الخ) أي الحكم الذي يستفاده القاضي (الخ) اه (قوله) معنى (قوله بحقه) أي مع اتيام بحقه (قوله) أي قبوله (قوله) له بمعنى التلبس به ولما لافسياتي ان قبوله غير شرط اه رشدي (قوله) فقه استخدام) ان رجوع دول القضاء على حذف مضاف أي قبول فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء بمعنى القبول اه سم (قوله) بل هو أسنى (قوله) أي أعلى اه عرش (قوله) وذلك (راجع إلى المتن (قوله) لان طباع البشر) إلى قوله ومن صريح التولية في المفتي (قوله) على النظام) أي ومنع الحقوق وقوله والامام مشغول الخ أي فلا يقدر على فصل الخصومات بنفسه اه معنى (قوله) اما تقليده (أي توليته) ان يقوم به اه عرش (قوله) فوراني (الاولى تقديسه على على الامام (قوله) ولا يجوز اخلاء (الخ) والمحاط بذلك الامام او من فوض اليه الامام الاستخلاف كقاضي الاقليم اه عرش (قوله) لان الاحضار (الخ) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدو فاقول اه سم (قوله) قال البلقيني (الخ) عبارة النهاية أما إبقاء القضاء الخ ففرض عين كما قاله البلقيني اه (قوله) بين المتنازعين) أي بعد تداعيمهما كما هو ظاهر وقوله على الامام يعلم منه ان الامام له حكم القاضي في القضاء وما يترتب عليه وقوله او نائبه أي من انضاه كما هو ظاهر اه رشدي (قوله) ويشترط القبول (الخ) عبارة النهاية ولا يثبت القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أتى به بالدعوة الله تعالى نعم يرتد بالرد اه (قوله) له واحد) إلى قوله وفيه نظر في المفتي لا قوله ولو يبذل وقوله ما أمكنه إلى وان خاف وقوله أو علم إلى بل عليه (قوله) بان لم يصح غيره) أي بان لا يجوز في الناحية صالح للقضاء غيره اه شرح الروض والمراد بالناحية بلده ودون مسافة العدو عناني (قوله) فاضلا عما يعتبر) ظاهره وان كثرت المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه عرش اقول قضية صنيع المفتي والاسنى عدم وجوب البذل (قوله) ولم يطلبه) أي القضاء اه سم (قوله) (قوله) أي المتين للقضاء (قوله) وليس) أي الامتناع مفسقا لعل المراد انه لا يحكم بفسقه ولا فالتعليل لا يساعد ظاهر العبارة اه رشدي (قوله) نعم بحث الاذرع (الخ) عبارة النهاية والا قرب وجوب الطلب وان ظن عدم الاجابة خلا فالاذرع اخذ من قولهم يجب الامر الخ وعبارة المفتي ومحل وجوب الطلب إذا ظن الاجابة كما يحتمل

(قوله) فقه استخدام) ان رجوع هو للقضاء على حذف مضاف أي قبوله فلا استخدام والحكم بالاستخدام يحتاج إلى اطلاقه القضاء بمعنى القبول (قوله) لان الاحضار من فوقها مشق) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد انه لا بد ان يكون بين كل واحد وبين القاضي مسافة العدو فاقول (قوله) وبه فارق) يتأمل مع وجود المشقة في الذهاب للاستفتاء لان يقال ان الاحتياج للاستفتاء دون الاحتياج للقضاء مع انه لو كان بين كل قاضيين فوق مسافة العدو فاقول فلم شرط ان يكون بينهما مسافة العدو فقط كما هو قضية امتناع اخلاء مسافة العدو عن قاض وقضية المقابلة لقوله اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين فليتأمل ويجاب بمنع انه شرط ما ذكر بل الذي شرطه ان لا تخلو مسافة العدو من قاض وهذا متحقق إذا كان بين القاضيين فوق مسافة العدو ولا يقال هذا بما يؤول إلى انتفاء الفرق بينهما وبين المفتين لما هو واضح فتأمل (قوله) إذا كان فيه تعطيل) فالعينية مقيدة (قوله) ويشترط القبول لفظا) لا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أتى به بذلك شيخنا الشهاب الرمي نعم يرتد بالرد م رش (قوله) ولم يطلبه) أي القضاء (قوله) نعم بحث الاذرع) انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر نعم لو تبين عدم الاجابة حيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب فان اوجبه (١) عند الظن وكذا يقال

(فان تعين) له واحد بان لم يصلح غيره (لزومه طلبه) ولو يبذل مال ان قدر عليه فاضلا عما لا يعتبر في الفطرة فيما يظهر وان الاذرع خاف الميل أو علم ان الامام عالم به ولم يطلبه منه بل عليه الطلب والقبول والتحرز ما أمكنه فان امتنع اجبره الامام وليس امتناعه مفسقا لانه غالبا لما يكون بنا أو بل نعم بحث الاذرع انه لو ظن عدم الاجابة لم يلزمه الطلب وفيه نظر (١) قوله فان اوجبه الخ هكذا في النسخ ولعل هنا سقط آخر

وقولهم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطالب هنا وان علم انهم لا يجيبونه (والا) يتبين عليه نظر (فان كان غيره اصاح) سن الاصلح طلبه وقبوله ان وثق بنفسه فان سكت (وكان يتولاه) أى يقبله (١٠٣) إذا وليه (فلملفه فضول القبول) إذا بذل له

من غير طلب وتعتقد توليته كالامامة العظمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تعتقد توليته لخبر البيهقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره افضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهدا أو مقلدا عارفا بمدارك امامه والمفضول ليس كذلك وخرج بيتولا غيره فهو كالعدم ولا يجبر الفاضل هنا ومحل الخلاف حيث لم يتميز المفضول بكونه اطوع في الناس أو اقرب إلى القلوب أو اقوى في القيام في الحق أو الزم لمجلس الحكم والاجاز له القبول بلا كراهة وانعقدت ولايته قطعاً (و) على الاول (يكراه طلبه) أى المفضول وقبوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقدمه على من هو احق منه (وقيل يحرم) طلبه اما على الثاني فيحرم طلبه جزماً فتفريع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فسله القبول) بلا كراهة بل قال البلقيني يندب له لانه

الاذعى فان تحقق أو غلب على ظنه عدمها لماعلم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه اه وعبارة سم نعم لو تيقن عدم الاجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطالب وان اوجبه عند الظن وكذا يقال في الامر بالمعروف انه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما اه (قوله) صريح في وجوب الطالب هنا (خ) ويمكن الفرق اه سم (قوله) والايتهين عليه) أى لوجود غيره معه اه معنى (قوله) أى يقبله) إلى قوله وتعتقد توليته في المعنى (قول المتن المفضل) أى المتصف بصفة القضاء وهو غير الاصلح اه معنى (قول المتن القبول) ظاهره مع انفاء الكراهة والقياس بثبوتها لجريان الخلاف في جواز القبول وقد يقتضى قوله الآتى فله القبول بلا كراهة بثبوتها فيما نحن فيه اه ع ش أقول ويصرح بالكراهة قول الشارح الآتى وقوله مع وجود الفاضل (خ) وقول شرح المنهج او كان مفضولاً ولم يمتنع الا فضل من القبول كرهاى الطالب والقبول له اه (قوله) إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطالب وان كرها كما سياتى اه سم (قوله) من استعمل عاملاً (خ) دخل فيه كل من تولى امر من امور المسلمين وإن لم يكن ذلك شرعياً كصب شايخ الاسواق والبلدان ونحوهما اه ع ش (قوله) إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه نظر اه سم (قوله) (وخرج) إلى المتن في المعنى إلا قوله ولا يجبر الفاضل هنا (قوله) أو اقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أى لقبول الخصم ما يقضى عليه اوله وهو قريب من الاطوع لان معناه اكثر طاعة بان يكون طاعة الناس له اكثر من طاعتهم لغيره (قوله) أو الزم المجلس الحكم) او حاضراً والافضل غائب او صحيحاً والافضل مريض اه معنى (قوله) لخطره) علة للكراهة (قول المتن) وقيل يحرم) استشكله الامام بانه إذا كان النصب جائزاً فكيف يحرم طلب الجائز ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز إعطاؤه على الاصلح إذا كان الاعطاء باختيار المعطى فالسؤال كالعدم اه معنى (قوله) وسئل) إلى قول المتن والاعتبار في النهاية إلا قوله ويصحب إلى ويحرم (قول المتن) فله القبول) ولا يلزمه على الاصلح لانه قد يقوم به غيره نهاية ومعنى (قوله) بل قال البلقيني) عبارة النهاية نعم يندب له كما قاله البلقيني (خ) (قوله) قال البلقيني يندب (خ) هو مناف لقوله الآتى والابو جند أحدهما هذه الاسباب (خ) فتأمل فان قيل هذا محمول على ما إذا وجد أحد الاسباب فلا معنى لنقله عن البلقيني مع ما في المتن اه سم أقول وكذا قول الشارح بلا كراهة ينافى لما يأتى (قوله) نعم ان خاف) إلى قول المتن والاعتبار في المعنى إلا قوله كالخبر الحسن إلى ويحرم الطالب وقوله مطلقاً إلى المتن (قول المتن إلى الرزق) هو بالفتح مصدر وبالکسر اسم لما ينتفع به اه ع ش (قوله) على الولاية) وفي هذا إشعار على انه يجوز اخذ الرزق على القضاء وسياق ايضاح ذلك اه معنى (قوله) وكذا إن ضاعت (خ) صريح في ان القبول حينئذ مندوب ولو قيل بوجوبه لم يبعد اه ع ش

في الامر بالمعروف انه لو تيقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما (قوله) وقولهم يجب الامر بالمعروف وان علم انهم لا يمثلونه صريح في وجوب الطالب هنا) يمكن الفرق (قوله) إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد لان له القبول مع الطالب وان كرها كما سياتى (قوله) واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه إلا ان يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه (قوله) ولا يجبر الفاضل) ظاهره نظر الماتقدم عن البلقيني وان كان الفاضل مجتهداً والمفضول غير مجتهد وفيه نظر (قوله) بل قال البلقيني (خ) هو مناف لقوله الآتى وألا يوجد أحد هذه الاسباب الثلاثة (خ) فتأمل فان قيل هذا محمول على ما إذا كان وجداً لاسباب قلنا فلا معنى لنقله عن

من أهله وقد أتاه من غير مسئلة فيعان عليه أى كافي الحديث نعم ان خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الذخائر ورجحه الزركشي (ويندب) له القبول (والطالب) للقضاء حيث أمن على نفسه منه كما هو ظاهر (ان كان خاملاً) أى غير مشهور بين الناس بعلم (برجو به نشر العلم) ونفع الناس به (أد) كان غير الخامل (محتاجاً الى الرزق) من بيت المال على الولاية وكذا ان ضاعت حقوق الناس

الطلب كالقبول لما فيه من الخطر من غير حاجة وهذا هو سبب امتناع اكثر السلف الصالح منه (قلت ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح والله أعلم) لورود نهى مخصوص فيه وعليه حملت الاخبار المحذرة منه كالخبر الحسن من تولى القضاء فقد ذبح بغير سكين كناية عن عظيم خطره المؤدى إلى فطيع هلاكه ويصح كونه كناية عن على رفعته بقيامه في الحق المؤدى إلى إيذاء الناس له بما هو اشد من ذلك الذبح ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصد انتقاما وارثا ويكره ان طلبه للباهاة والاستعلاء كذا قيل والوجه انه حرام بقصد هذين أيضا هذا كله حيث لا قاضي متول او كان المتولي جائرا اما صالح متول فيحرم السعي في عزله على كل احد ولو افضل ويفسق به الطالب ولا يؤثر بذل مال مع الطلب بمن تعين عليه او ندب له لكن الآخذ ظالم فان لم يتعين ولا ندب حرم عليه بذله ابتداء لا لادواما لا يعزل ويسن بذله لعزل غير صالح وينفذ العزل وان اثم به العازل والنولية وان جزم الطالب والقبول مطلقا خشية الفتنة

(قوله بتولية جاهل) أى أو عاجز اه معنى (قوله الاسباب الثلاثة) هي قوله إن كان خاملا الخ وقوله أو محتاجا الخ وقوله وكذا الوضاعت الخ اه ع ش (قوله أى الطالب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون هنا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقيني وان كان مقيدا بالطلب لم يخالفه فليحرم اه سم (قوله سبب امتناع الخ) وقد امتنع ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لما ساله عثمان رضى الله عنه القضاء رواه الترمذى وعرض على الحسين بن منصور النيسابورى قضاء نيسابور فاخفى ثلاثة ايام ودعا الله تعالى فأتى في اليوم الثالث وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن على الجهمضى عشية قضاء البصرة فقال اشاور نفسى الليلة واخبركم غدا واتوا عليه من الغد فوجدوه ميتا وقال مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل اخترت القتل وامتنع منه الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه وحكى القاضي الطبرى وغيره ان الوزير بن الفرات طلب ابا على ابن خيران لتولية القضاء فهرب منه فغتم دوره نحو من عشرين يوما اه معنى (قوله وعليه حملت الخ) أى على انتفاء كل من الاسباب الثلاثة (قوله على جاهل) أى مطلقا اه ع ش (قوله قصد) أى العالم (قوله انتقاما) أى من الاعداء اه معنى (قوله والاوجه انه) أى الطالب (قوله بقصد هذين) أى المباهاة والاستعلاء (قوله هذا كله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وهذا التفصيل إذ لم يكن هناك قاض متول فان كان نظر فان كان غير مستحق للقضاء فكلما عدوم وان كان مستحقا له فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب وتبطل بذلك عدالة الطالب فان عزل وولى الطالب نفذ عند الضرورة اما عند تمهد الاصول الشرعية فلا ينفذ وهذا فى الطالب بلا بذل مال فان كان يبذل نظر فان تعين على الباذل القضاء او كان ممن يسن له جاز له بذل المال ولكن الآخذ ظالم بالاخذ وهذا كما اذا تعذر الامر بالمعروف لا يبذل مال فان لم يتعين ولم يسن طلبه لم يجز بذل المال ليولى ويجوز له البذل بعد النولية كلا يعزل والآخذ ظالم بالاخذ ووقع في الروضة انه يجوز له بذله ليولى ونسب إلى الغلط واما بذل المال لعزل قاض متصف بصفة القضاء فهو حرام فان عزل وولى الباذل نفذ عند الضرورة كما مر اما عند تمهد الاصول الشرعية فتوليته باطله والمعزول على قضائه لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للرأى حرام اه وعلم بذلك ان قول الشارح وينفذ العزل الخ راجع إلى قوله فيحرم السعي الخ وقوله فان لم يتعين الخ وان قوله مطلقا إشارة إلى رد ما مر عنهما من التفصيل بين حالتى الضرورة وعدمها (قوله جائرا) أى او جاهلا (قوله ولو افضل) ينبغى ان يكون محله حيث لم يكن الطالب مجتهدا والمتولى مقلدا اه سيد عمر (قوله ولا يؤثر) أى فى العدالة وصحة التولية بل يجب عليه ذلك كما مر اه رشيدى (قوله وينفذ العزل الخ) كلام مستأنف اه رشيدى (قوله مطلقا) لعلمه متعلق بينفذ اه رشيدى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض

البلقيني مع ما فى المتن (قوله أى الطالب كالقبول) ان كان كون القبول خلاف الاولى او مكروها لا فرق فيه بين ان يكون هنا طلب منه او لا خالف ما تقدم عن البلقيني وان كان مقيدا بالطلب لم يخالفه فليحرم (قوله ولا يؤثر بذل مال مع الطلب) فى الروضة جواز بذله ليولى ايضا ودعوى انه سبق قلم مردودة او ذلك بالنسبة لعزوما ذكر للرويانى لا بالنسبة للحكمش مر (قوله ابتداء لا دواما) كذا فى شرح الروض قال ووقع فى الروضة انه يجوز بذله ليولى وهو سبق قلم انتهى (قوله وينفذ العزل وان اثم به العازل الخ) عبارة الروض فان كان هناك قاض غير مستحق أى للقضاء فكلما عدوم وان كان مستحقا فطلب عزله حرام أى وان كان مفضولا فان فعله أى عزله وولى أى غيره نفذ للضرورة قال فى شرحه اى غنדהا واما عند تمهد الاصول الشرعية فلا ينفذ صرح به الاصل فيما اذا بذل مال لذلك والظاهر انه بدونه كذلك انتهى (قوله ويظهر ضبطها الخ) عبارة الروض ولا يجب اى على من تعين عليه القضاء طلبه ولا قبوله فى غير بلده قال فى شرحه وظاهر كلامه انه لو كان يبلد صالحا وولى احدهما لم يجب على الآخر ذلك فى بلد آخر ليس به صالح والاوجه الوجوب عليه لئلا يمتل البلد الاخر ان لم يشملها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه هذا واقتصاره

يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض فيجري في المتعين وغيره ما مر من احكام التعيين وعدمه في الطلب والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزائد على ذلك لانه تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالسكينة لان عمل القضاء (١٠٥) لا غاية له بخلاف سائر فروض الكفايات

المحوجة الى السفر كالجهاد وتعلم العلم نعم لو عين الامام قاضيا وارسله اليها لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين احد المصالح المسلمين تعيين وعلى هذا التفصيل يحمل قول الرافعي انما لم يكلف السفر لما فيه من التعذيب بهجر الوطن اذ القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرقعة له بقول ابن الصاغ وغيره يلزم الامام ان يبعث قاضيا لمن ليس عندهم قاض وقد جمع الاذرعى بنحو ما ذكرته فقال يتعين حمل ما ذكره الرافعي عن الائمة على وجود صالح للقضاء في البلد المبعوث اليه او يقربه وكلام ابن الصباغ وغيره على عكس ذلك اذ لا ريب في وجوب البعث حيثئذ على الامام ووجوب امتثال امره والا وهو ما اقتضاه كلام الرافعي لزوم تعطيل الحقوق في البلاد التي لا صالح فيها ومن ثم ابطال البقيين كلام الرافعي نقلا ودليلا ومنه انه صلى عليه وسلم ارسل عليا الى اليمن قاضيا وابا موسى ومعاذوا استمر على ذلك

ولا يجب اى على من تعيين عليه القضاء طلب ولا قبول في غير بلده قال في شرحه وظاهر كلامه انه لو كان ببلد صالحان وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك اى الطلب والقبول في بلد اخر ليس به صالح والاوجه الوجوب عليه ثلاثا تعطيل البلد الاخر ان لم يشملها حكم الاول مع انتفاء حاجة بلده اليه اه وخالفه النهاية والمغنى فقالا فلا لو كان ببلد صالحان وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله فيجري) الى قوله نعم في المغنى (قوله فيجري في المتعين) (تنبيه) حكم المقلدين الآن حكم المجتهدين في الاصلح وعدمه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله في الطلب والقبول) ظرف للاحكام وقوله في وطنه الخ متعلق بقوله فيجري الخ وكان الاولى ان يقول فيجري ما مر من احكام الطلب والقبول في المتعين وغيره في التعيين وعدمه في وطنه الخ (قوله لانه) اى ايجاب القبول لما فوق مسافة العدوى (قوله بخلاف سائر فروض الكفايات) فانه يمكنه القيام بها والعود الى الوطن اه معنى (قوله اليها) اى الى ناحية (قوله لزمه الامتثال الخ) ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او يقربه بخلاف جمع الاذرعى الاتى فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء اه سم عبارة الشيخ سلطان ويتعين حمله على عدم وجود صالح للقضاء في محل المبعوث اليه او يقربه وحينئذ يجمع الكلامان اه (قوله وعلى هذا التفصيل) اى وجوب القبول فيما دون مسافة العدوى وعدمه في الزائد على ذلك (قوله واعتراض الخ) عطف على قول الرافعي الخ (قوله له) اى لقول الرافعي (قوله حمل ما ذكره الخ) اى ما نقله الرافعي بقوله طرق الاصحاب واما ما بحثه الرافعي بقوله ومقتضاه الخ فلا يقبل الجمع كما يعلم بمراجعته اه سيد عمر (قوله وهو) اى عدم وجوب البعث والامتثال (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع حال فعلية محتملة اه سم (قوله نعم الناحية الخارجة الخ) عبارة المغنى ولو خلا الزمان عن امام رجع الناس الى العلماء فان كثير علماء الناحية فالتبع اعلمهم فان استووا وتنازعوا اقرع كما قاله الامام اه (قوله من يرجع الخ) اى دوشوكة مسلم يرجع (قوله كامر) اى في النكاح فى او اخر فصل لا تزوج امرأة نفسها (قوله اوولى من لم يصل للبلد الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره مطلقا وايس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت اموره هل لاهل الحل والعقد من بلده او غيرها تولية قاض وكذا لو لى قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتطلت اموره بالنسبة اليها هل لم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه ان لهم ما ذكر اه

على البلد من تصرفه والذى في الاصل اعتبار البلد والناحية وفي الحقيقة المعترف في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها المنهج انتهى (قوله في كل مسافة عدوى نصب قاض) عبارة شرح الروض قال في الاصل ويجب عليه اى الامام نصب قاض في كل بلد وناحية قال الامام وغيره بحيث يكون بين كل بلدين مسافة العدوى انتهى المقصود نقله (قوله لزمه الامتثال ظاهره وان وجد صالح يتولى في البلد المبعوث اليه او يقربه بخلاف جمع الاذرعى الاتى فانه اعتبر فيه انتفاء وجود الصالح المذكور ففى قوله بنحو ما ذكرته شىء مو فى شرح الروض وظاهر كلامه انه لو كان ببلد صالحان وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح والاوجه الوجوب عليه الخ اه فلو كان ببلده صالحان وولى احدهما لم يجب على الاخر ذلك في بلد اخر ليس به صالح خلافا لبعض المتأخرين ش م ر (قوله ومنه انه صلى الله عليه وسلم ارسل عليا الخ) قد يجاب بان البعث الصادر منه صلى الله عليه وسلم ومن بعده كان برضا المبعوثين فلا يدل على وجوب امتثالهم كما هو المدعى ويوضح ذلك انها وقائع فعلية محتملة (قوله اوولى من لم يصل للبلد كتعويقه في الطريق

(١٤) - شرواني وابن قاسم - عاشر - عمل الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (تنبيه) الاولى للقاضى الامام وانائبه نعم الناحية الخارجة عن حكمه بوليها من يرجع امرهم اليه اتحد او تعدد فان فقد فاهل الحل والعقد منهم كما مر وقد يؤخذ من ذلك ان السلاطين وانائبه لو عزل قاضيا من بلد بعيدة عنه ولم يول غيره اوولى من لم يصل للبلد لتعويقه في الطريق

أومات القاضى فتعطلت أمور الناس بانتظاره أن لاهل الحل والعقد تولية من يقوم بذلك إلى حضور المتولى وينفذ حكمه ظاهرا وباطنا للضرورة (وشرط القاضى) أى من تصح توليته للقضاء (مسلم) لأن الكافر ليس أهلا للولاية وانصبه على من له مجرد رياسة لا تقليد حكم وقضاء ومن ثم لا يلزمون بالتحاكم عنده ولا (١٠٦) يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به (مكلف) لنقص غيره واشترط الماوردى زيادة عقل اكتسابى

سم (قوله أومات القاضى) كان الاول أن يقدمه على قوله ولم يول غيره (قوله أن لاهل الحل الخ) جواب لو وكان الاول جاز لا لاهل الخ (أى من تصح) إلى قول الماتن مطلق في النهاية وإلى قول الشارح وفي إطلاقهما في المغنى إلا قوله وصح أيضا إلى الماتن (قول الماتن مسلم الخ) أى إسلامه وكذا الباقي وهذا الشرط داخل في اشتراط العدالة ولهذا لم يذكره في الروضة فلا يولى كافر على مسلمين لقوله تعالى وإن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا ولا سبيل أعظم من القضاء اه معنى (قوله وانصبه على مثله الخ) عبارة المغنى وأما جريان عادة الولاية بنصب حاكم من أهل الذمة عليهم فقال الماوردى والرويانى إنهاهى رياسة وزعامة لا تقليد حكم الخ (قوله ومن ثم لا يلزمون الخ) فهو كالحكم لاهل الحكم اه زيادى (قول الماتن مكلف) أى بالغ عاقل فلا يولى صبي ولا مجنون وإن قطع جنونه اه معنى (قوله واشترط الماوردى الخ) عبارة النهاية واشترط الماوردى زيادة عقل اكتسابى على العقل الغريزى مخافا لئلا يهلكهم اه قال الرشيدى قوله مخافا لئلا يهلكهم عبارة الماوردى ولا يمكننى بالعقل الذى يتعاقب به التكليف حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيدا عن السهو والغفلة ليتوصل إلى إيضاح المشكل وحل المعضل انتهت ولا يتبقى أن هذا الذى اشترطه الماوردى لا بد منه ولا فجر دالعقل التكيفى الذى هو التمييز غير كاف قطعاه مع أن الشارح سيجزم بما اشترطه الماوردى عقب قول المصنف كاف حيث يقول بان يكون ذاقطة تامة وظاهر أن مقاله الماوردى ليس فيه زيادة على هذا فليتأمل اه (قوله فلا تولى امرأة ولو الخ) فيه إشارة إلى الرد على ابن حنيفة حيث جوزه حيثئذ على ابن جرير الطبرى حيث جوزه مطلقا اه معنى (قوله ولا خنثى) إلى قوله وفي إطلاقهما في النهاية إلا قوله وصح أيضا إلى الماتن (قوله ولا خنثى الخ) عبارة المغنى والخنثى المشكل في ذلك كالمرأة كما قاله المارردى وغيره فلو لى ثم بازر جلا لم يصح توليه كما قاله الماوردى وصرح به البحر وقال انه المذهب ويحتاج إلى تولية جديدة أما إذا بان أن ذكوره قبل التولية فانهما تصح اه وسياقى فى الشارح والنهاية قبيل قول المصنف وهو من يعرف الخ بمخالفه (قول الماتن عدل) وسياقى فى الشهادات بيانه اه معنى (قوله ومثله) أى الفاسق اه عرش عبارة المغنى والروض ولا يولى مبتدع ترد شهادته ولا من ينكر الاجماع أو أخبار الاحاد أو الاجتهاد المتضمن إنكاره إنكار القياس اه أى يحرم ولا يصح تقايد مبتدع الخ أسنى (قوله ومحجور عليه) كما صرح به البلقينى لأن مقتضى القضاء التصرف على المحجور عليهم قال وأما الإكراه فانه مانع من صحة القبول إلا فى من تعين عليه اه معنى (قوله فلا يولى اعمى الخ) خرج بالاغنى الا عور فانه يصح توليته اه معنى (قوله وفي إطلاقهما) أى صحة من يبصر نهارا فقط وعدم صحة من يبصر ليلا فقط وجرى النهاية والمغنى على الإطلاق المذكور (قوله انه متى كان) أى من يراد نصبه قاضيا (قوله صححت توليته فى الاول الخ) يعنى أن من يبصر نهارا فقط تصح توليته إذا ولى فى النهار وينفذ حكمه فيه دون الليل ومن يبصر ليلا فقط تصح توليته إذا ولى فى الليل وينفذ حكمه فيها دون النهار (قوله لا يصح قضاءه فيه) أى فى زمن عدم التمييز (قوله واختير الخ) عبارة المغنى فإن قيل قد استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة وهو اعمى ولذلك قال مالك بصحة ولاية الاعم اجيب بانه إنما استخلفه فى إمامة الصلاة دون الحكم (تنبيه)

على العقل التكيفى وقد يفهمه ما يأتى من اشتراط كونه ذاقطة تامة (حر) كانه لنقص غيره بسائر أقسامه (ذكر) فلا تولى امرأة ولو فيما تقبل فيه شهادتها ولا خنثى للخبير البخارى وغيره ان يفاح قوم ولو أمرهم امرأة وصح ايضا ملك قوم ولو الأمرهم امرأة (عدل) فلا يولى فاسق لعدم قبول قوله ومثله نافي للاجماع أو خبر الواحد أو الاجتهاد ومحجور عليه بسفه (سميع) فلا يولى أصم وهـ ومن لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع باصباح (بصير) فلا يولى اعمى ومن يرى الشبح ولا يميز الصورة وإن قربت بخلاف من يميزها إذا قربت بحيث يعرفها ولو بتكاف ومزيد تأمل وإن يجز عن قراءة المکتوب ومن يبصر نهارا فقط ويبحث الأذرعى منع عكسه وفى إطلاقهما نظر والذى يتجه أنه متى كان فى زمن يوجد فيه ضابط البصير الذى تصح توليته وفى غيره لا يوجد فيه ذلك وأطردت عادته بذلك صححت توليته فى الاول دون الثانى

أومات القاضى فتعطلت أمور الناس الخ) بقى ما لو امتنع الامام من تولية القاضى ببلده وغيره ما تلقا وأيس الناس من تولية قاض من جهته وتعطلت أمورهم هل لاهل الحل والعقد من بلده أو غيرها تولية قاض وكذا لو لى قاضيا لكن منعه من العمل بمسائل معينة وتعطلت أمورهم بالنسبة اليها هل لهم تولية قاض بالنسبة لتلك المسائل ولعل قياس ما بحثه أن لهم ما ذكر (قوله واشترط الماوردى الخ) هو مخالف لئلا يهلكهم شمر

فلا يدخل تبعا للاول بل يتجه فى بصير عرض له تحور مدعيه لا يميز الابنحو الصوت أنه لا يصح قضاءه فيه وظاهر أنه لا ينعزل به لقرب نزوله مع كمال من طرأ له واختير صحة ولاية الاعمى لانه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة رواه الطبرانى ويحاج بعد تسليم صحته ورود العموم الذى فيه باحتمال أنه استخلفه للنظر فى أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها

لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناطق) فلا يولى آخرس وإن فهم إشارته كل أحد لعجزه عن تنفيذ الأحكام كسابقه (كاف) للقيام بمنصب القضاء بأن يكون ذاته وبقية نامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومخل نظر بكبر أو مرض وجبان ضعيف النفس وفي الروضة يندب ذو حلم وثبت ولين وفضيلة وتيقظ وصحة حواس وأعضاء وعدة الفطنة والتهذيب لا ينافي ما قلناه في القطة التامة لأن القصد منها أن يخرج عن التغفل واختلال الرأي كما تقرروا منها زيادة على ذلك بحيث يرجع إليه العقل في رأيه وتدبيره (مجتهد) فلا يصح تولية جاهل ومقلد وإن حفظ مذهب امامه لعجزه عن إدراك غوامضه وتقرير أدلته إذ لا يحيط بهما إلا بمجتهد (٧٠) مطلق قبل كان ينبغي أن يقول لإسلام إلى آخره

أو كونه مسلماً إلى آخره لأن الشرط المعنى المصدرى لا الشخص نفسه اه ويرد بوضوح أن المراد بتلك الصيغ ما اشعرت به من الوصف وافهم كلامه أنه لا يشترط كونه كاتباً واشترطه جمع واختير فعلى الاول يتأكد نذب ذلك ولا كونه عارفاً بالحساب المحتاج إليه في تصحيح المسائل الحسابية لكنه صحح في المجموع اشتراطه في المفتى فالقاضى اولى لانه مفت وزيادة وبه يندفع تصوير ابن الرفعة خلافاً وقد يجمع بحمل الاشتراط على المسائل الغالب وقوعها وعدمه على ضدها ووجهه ان رجوعه لغيره في تلك يشق على الخصوم مشقة لا تحتمل بخلافه في هذه ولا معرفته بلغة اهل ولايته اى وعكسه ومحامها ان كان ثم عدل يعرفه بلغتهم ويعرفهم بلغته كما هو واضح وقياس ما مر في العقود ان المدار فيها على ما في نفس الامر لا على ما في ظن المكلف انه

لو سمع القاضي البينة ثم عي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى ايضا لو نزل اهل قلعة على حكم اعطى فانه يجوز كما هو المذكور في محله اه (قوله لا في خصوص الحكم الخ) الاول دون الحكم الخ (قوله فلا يولى آخرس) إلى قوله وجبان في النهاية إلى قوله وعده في المعنى الا قوله في الروضة (قوله وجبان ضعيف النفس) فان كثير من الناس يكون عالماً دينا ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطو فيطمع في جانبه بسبب ذلك اه معنى (قوله وصحة حواس وأعضاء) وان يكون عارفاً بلغة البلد الذي يقضى لاهله فتوعا سليمان الشحنة صدوقا وافر العقل ذا وقار وسكينة قريشاً ومراعاة العلم والحق اولى من مراعاة النسب معنى وروض مع شرحه (قوله وعده الخ) أى من المندوبات (قوله ما قلناه في القطة التامة) اى من ادخالها في تفسير الكفاية الواجبة (قوله لان القصد منها الخ) كيف يراد بالقطة التامة اصل التيقظ وبالتيقظ المطابق كماله فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلا يصح) الى قوله اه في المعنى الا قوله قبل والى الماتن في النهاية الا قوله واشترطه الى ولا كونه عارفاً وله به يندفع الى ولا معرفته وقوله فقول جمع الى والى (قوله تولية جاهل) اى بالاحكام الشرعية نهائية معنى (قوله وان حفظ) الى قبل عبارة النهاية والمعنى وهو من حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصر عن تقرير ادلته لانه لا يصلح للفتوى فالقضاء اولى اه (قوله ويرد الخ) هذا رد انما يفيد لو اريد بالانباء الوجوب لا الاول (قوله وافهم) الى قوله لكنه صحح في المعنى (قوله فعلى الاول) اى ما افهمه كلام المصنف (قوله وبه يندفع) اى بما في المجموع (قوله تصوير ان الرفعة خلافه) اعتمده المعنى (قوله ان رجوعه) اى القاضى (قوله ولا معرفته) اى ولا يشترط معرفته الخ (قوله ومحامها) اى الاصل والعكس (قوله ان المدار الخ) بيان لما مر وقوله فيها اى العقود (قوله ثم بان) الاول التذكير (قوله فقول جمع الخ) منهم المعنى كما مر (قوله لا يصح) الاول التانيث (قوله والى الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه واذ اعرف الامام اهلية احدوا له و لا يبحث عن حاله ولو لى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال انهم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وان اصاب فيه اه (قوله ويسن له اختياره الخ) اى ان كان اهلاً للاختبار والا اكتفى باخبار العدلين اه ع ش (قوله وهو من) كان في اصله رحمه الله تعالى ان مكتوباً بالحرارة على انه من الماتن وكذا هو في المعنى والنهاية والمحلى ثم اصلح بمن فليحجر اه سيد عمر (قوله اى المجتهد) الى قوله على ان قول ابن الجوزى في المعنى الى قوله قال ابن دقيق العيد في النهاية الا قوله قال ابن الصلاح الى واجتماع ذلك (قول الماتن ما يتعلق بالاحكام) احترز به عن الموعظ والقصص اه معنى (قوله وان لم يحفظ ذلك) بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في أبوابها فليراجعها اه معنى (قوله في خمسة آية ولا خمسة حديث) حق التعبير أن يقول أى الاحكام في خمسة آيات ولا احاديثها في خمسة آية (قوله لو اعلمها) زاعم الاول البند نيجي والماوردى وغيرهما وزاعم الثاني الماوردى اه معنى (قوله وغيرهما) أى كالحكم والامثال (قوله قاضية بطلانه) أى لما باقى ان غالب الاحاديث الخ (قوله قائله) أى انحصار الاحاديث في خمسة آية (قوله أو الاحكام الخ) عطف على الاحاديث ويحتمل على

لولى لم يعلم اجتماع تلك الشروط فيه ثم بان فيه صحت توليته فقول جمع لا يصح الظاهر انه ضعيف وللولى ان لم يعلم حاله أن يعتمد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما ذكر ويسن له اختياره ليزداد فيه بصيرة (وهو) أى المجتهد (من يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام) وإن لم يحفظ ذلك عن ظهر قلب ولا ينحصر في خمسة آية ولا خمسة حديث خلافاً لراعيهما اما الاول فلانها تستنبط حتى من أى القصص والمواعظ وغيرهما أما الثاني فلان المشاهدة قاضية بطلانه فان اراد قائله الحصر في الاحاديث الصحيحة السالمة من طعن في سند أو نحوه أو الاحكام الخفية الاجتهادية كان له نوع من القرب على أن قول ابن الجوزى

أنها ثلاثة آلاف وخمسة مائة مردود بان غالب الاحاديث لا يكاد يخلو عن حكم أو أدب شرعي أو سياسة دينية ويكفي اعتناؤه فيها على أصل مصحح عنده يجمع غالب احاديث الاحكام كسكن ابن داود اى مع معرفة اصطلاحه ومال الناس فيه من نقد ورد فيها يظهر (وعامه) راجع لما مطلقا والذى أريد به العموم (وخاصه) مطلقا أو (٨٠٨) الذى أريد به الخصوص ومطلقة ومقيدة (وبجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه) والنص

والظاهر والمحكم (ومتواتر السنة وغيره) وهو آحادها إذ لا يتمكن من الترجيح عند تعارضها إلا بمعرفة ذلك (و) الحديث (الم متصل) باتصال رواته إلى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع (والم رسل) وهو ما يسقط فيه الصحابي ويصح أن يراد به ما يشمل العضل والمنقطع بدليل مقابله بالم متصل (و حال الرواة قوة وضعفا) لانه بذلك يتوصل إلى تقرير الاحكام نعم ما تواترنا قوله او اجمع السلف على قوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الا كنفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل (واسان العرب لغو ونحو) أو صرفا وبلاغة إذ لا بد منها في فهم الكتاب والسنة (واقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا) لا في كل مسألة بل في المسئلة التي يريد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يخالف إجماعا ولو بان يغلب على ظنه انها مودة لم يتكلم فيها الاولون

الحصر (قوله انها) أى احاديث الاحكام (قوله اعتناؤه) أى المجتهد فيها أى في معرفة احاديث الاحكام (قوله على أصل مصحح) اى من كتب الحديث اه معنى (قوله كسكن ابن داود) وصحيح البخارى اه معنى (قوله مع معرفة اصطلاحه الخ) اى ذلك الأصل (قوله راجع لما الخ) عبارة المغنى ويعرف خاصه وعامه بتذكير الضمير نظر الما والخاص خلاف العام الذى هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ويعرف العام الذى أريد به الخصوص والخاص الذى أريد به العموم اه (قوله راجع لما) اى معطوف عليها اه رشيدى (قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بقوله مطلقا ما هو عام بوضعه ويقال به ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله او الذى الخ ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومه او لا ويكون قوله او الذى الخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده اه سم وقوله والعطف الخ اى وكان حقه العطف بالواو كافي المغنى (قوله او الذى الخ) عطف على عامه اه عشرين (قوله او الذى أريد به العموم) أى ولو مجازا (قوله ومطلقة) إلى قول المتن والمتصل في المغنى (قول المتن وبجمله) وهو ما لم تنضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لا نعلم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما تنضح دلالة مثل قوله وفي عشرين دنائير نصف دينار اه بجزمى (قوله والمحكم) اى والمتشابه اه معنى (قوله عند تعارضها) اى الادلة اه معنى (قوله لا بذلك) فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد قال ابن برهان ويشترط ان يعرف اسباب النزول اه معنى (قوله المعضل) وهو الحديث الساقط من سنده اثنان فاكثر كما قاله العراقي والمنقطع قال العراقي هو ما سقط من سنده واحدا قبل الصحابي في أى موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد اه جاد المولى (قوله لانه بذلك) إلى قوله انتهى في المغنى الا قوله قال ابن الرفعة إلى وقال ابن الصلاح (قوله ما تواترنا قوله) أى بلغوا عدد التواتر اه سم عبارة المغنى تواتر عدالتهم رواه اه (قوله لا يبحث الخ) عبارة المغنى فلا حاجة للبحث عن عدالتهم وما عدا ذلك يكفي في عدالتهم وانه بتعديل إمام الخ ولا بد مع العدالة من الضبط اه (قول المتن ونحو) يجوز أن يريد بالنحو ما يشمل الصرف اه سم عبارة المغنى أراد بالنحو ما يشمل البناء والاعراب والتصريف اه (قوله ولو بان يغلب على ظنه الخ) عبارة المغنى اما بعلبه بموافقة بعض المتقدمين او يغلب الخ (قوله صحة الخ) راجع إلى المتن (قوله وجلاء وخفاء) يعنى عنه ماسر (قوله وطرق استخراج العلل الخ) اى ويعرف طرق الخ (قوله ولا يشترط نهايته الخ) عبارة المغنى ولا يشترط ان يكون متبحرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيويوه وفي اللغة كالحليل بل يكفي معرفة جمل منها قال ابن الصلاح (قوله مع الاعتقاد الجازم الخ) متعلق بقول المصنف وشرط القاضي مسلم الخ اى يشترط فيه ما مر مع الاعتقاد الجازم بامور العقائد وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها

(قوله مطلقا) راجع لعامه وكان المراد بالعام مطلقا ما هو عام بوضعه ويقال به ما ليس عام بوضعه لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتى في قوله وخاصة وينظر الفصل بين عامه ومطلقا بما بينهما والعطف في قوله او الذى الخ ويحتمل ان المراد بقوله مطلقا سواء أريد عمومه او لا ويكون قوله او الذى الخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني وما بعده (قوله نعم ما تواترنا قوله) اى بلغوا عدد التواتر (قوله اى المصنف ونحو) يجوز ان يريد بالنحو ما يشمل الصرف

وكذا يقال في معرفة الناسخ والمنسوخ (والقياس بأنواعه) من جلى وهو ما يقطع فيه بنى الفارق كقياس ضرب الوالد شرطا على تافيه أو مساو وهو ما يبعد فيه الفارق كقياس إحراق مال اليتيم على أكله أو ادون وهو ما لا يبعد فيه ذلك كقياس التفاح على البرى الزبا بجامع الطعم صحة وفساد أو جلاء وخفاء وطرق استخراج العلل والاستنباط ولا يشترط نهايته في كل ما ذكر بل تكفى الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم يحسن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وضبط قوانينها

مقلدين للشافعي بل وافق
رأيتارأيه قال ابن الرفة
ولا يختلف اثنان ان ابن
عبد السلام وتلميذه ابن
دقيق العيد بلغاربة
لا جهادا وقال ابن الصلاح
امام الحرمين والغزالي
والشيرازي من الأئمة
المجتهدين في المذهب اه
ووافقه الشيخان فاقاما
كالغزالي احتمالات الامام
وجوها وخالف في ذلك
ابن الرفة فقال في موضع
من المطلب احتمالات
الامام لا تعد وجوها في
موضع آخر منه الغزالي
ليس من اصحاب الوجوه
بل ولا امامه والذي يتجه
ان هؤلاء وان ثبت لهم
الاجتهاد فالمراد به التأهل
له مطلقا وفي بعض المسائل
إذا أصبح جواز تجزئه
اما حقيقته بالفعل في سائر
الابواب فلم يحفظ ذلك
من قريب عصر الشافعي
الى الآن كيف وهو
متوقف على تأسيس
قواعد أصولية وحديثية
وغيرهما يخرج عليها
استنباطاته وتفرعاته

(قوله) تسألني عن مذهب الشافعي أم عما عندي الخ هذا لا ينافي ما ذكرناه لا يقتضي الاستقلال في جميع مسائل الفقه في جميع أبوابه (قوله) وهذا التأسيس الخ) قد يشير إلى ما قد ينافي قوله السابق فالمراد به التاھل له (قوله) وكذا من عداھم عن حفظ مذهبہ الخ) هذا مع قوله الآتي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لاقضاء وقضاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعاً صريحاً في أن من عدا الأربعة عن حفظ مذهبہ في تلك المسئلة ودون حتی عرفت شروطه وسائر معتبراته یمتنع تقليده في غير العمل من الاقضاء والحکم فليتبہ لذلك وليحفظ مع انه في نفسه لا یخلو عن اشكال (قوله) ویشرط لصحة التقليد أيضاً ان لا یكون بما ینقض فيه قضاء القاضي قد یشكل هذا بانہ یلزمه بطلان تقليد مقلدی بقية الأئمة الأربعة فما قلنا ینقضه من مذاھبهم

وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق ولا يفتنى عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فان أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل لهم مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلا عن الاجتهاد النسبي فضلا عن الاجتهاد المطلق (فروع) في التقليد يضطر اليها مع كثرة الخلاف فيها وحاصل المعتمد من ذلك انه يجوز تقليد كل من الائمة الاربعة وكذا من عداهم من حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يجعل على ما فقد فيه شرط من ذلك ويشترط لهجة التقليد ايضا ان لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لاقناء أو قضاء فيمتنع تقليد غير الاربعة فيه اجماعا كما يعلم

(قوله بما يأتي) لعلمه أراد به قوله لكن في الروضة إلى فلا ينافي وقوله بخلاف الحاكم لا يجوز الخ (قوله لأنه محض تشبه الخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة اه سم وقد يجاب بان الشروط المذكورة إنما هي في العمل في حق نفسه (قوله اذا قصد به) أي بالافتاء بذهب غير الاربعة بل غير امامه (قوله أي مع تبينه للمستفتي قائل ذلك) أي ليقوله فيكون قول المفتي حينئذ ارشاد الافتاء (قوله كخالف الاجماع) خبر ما الخ (قوله) (قوله اسكن المشهور الذي رجحاه الخ) في الروض ويعمل أي المستفتي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علمه بان اعتقده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المفتيان جوابا وصفة ولا نص أي من كتاب او سنة قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد احدهما اعلم او اورد أي قدم من اعتقده اعلم او اورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاق جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الا في قوله وقد سبق أن الارجح التخير فيها الخ فليتأمل اه سم وقد يقال إن الاطلاق المذكور يقيد بذلك كما يؤيده قوله الاتي ولا وجد من يخبر به (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشتراط الاعتقاد المذكور (قوله قال الهروي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي واطال في ذلك اه سم (قوله لا مذهب له) ليس معناه ان له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر عنه المحلي في شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه وبارة السيد السهمودي فيقلد واحدا في مسئلة وآخر في اخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أي معين الخ اه سم (قوله أي معين يلزمه البقاء الخ) لا يقال هذا لا يخص العامي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروي لا نأقول المراد بالعامي غير المجتهد او نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك كما صرح به المحلي في شرح جمع الجوامع اه سم (قوله وحيث اختلف الخ) عبارة الروض مع شرحه واختلف المفتين في حق المستفتي كاختلاف المجتهدين في حق المقلد وسباق انه بقلد من شاء منهما فللمستفتي ذلك على ما يأتي اه واراد بما يأتي ما مر انفا عن سم عن الروض وشرحه (قوله) وقضيته جواز تقليد المفضل الخ) هذا في العامي بدليل قوله الاتي فلا ينافي ما مر عن الهروي لانه في عامي الخ واعلم ان قوله السابق ويشترط ايضا اعتقاد ارجحية مقلده الخ شامل للعامي بدليل قوله ولا ينافي ذلك كونه عاميا الخ وحينئذ فقد منع قوله وقضيته جواز تقليد المفضل الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله

(قوله لأنه محض تشبه وتغري) كيف ذلك مع الشرط المذكور (قوله لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل) في الروض ويعمل أي المستفتي بفتوى عالم مع وجود اعلم منه جهله قال في شرحه بخلاف ما اذا علمه بان اعتقده اعلم كما صرح به بعد فلا يلزمه البحث عن الاعلم اذا جهل اختصاص احدهما بزيادة علم ثم قال في الروض فان اختلفا أي المفتيان جوابا وصفة ولا نص قدم الاعلم وكذا اذا اعتقد احدهما اعلم أو اورد أي قدم من اعتقده اعلم أو اورد ويقدم الاعلم على الاورع اه فانظر هل يخالف ذلك اطلاقه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الا في قوله وقد سبق أن الارجح التخير فيها في العمل فليتأمل (قوله قال الهروي مذهب اصحابنا ان العامي الخ) بين السيد السهمودي في رسالة التقليد ان مقتضى الروضة ترجيح ما نقله الهروي واطال في ذلك (قوله لا مذهب له) ليس معناه ان له ترك التقليد مطلقا بل معناه ما عبر به المحلي في شرح جمع الجوامع بقوله فله ان ياخذ فيما يقع له هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه وبارة السيد السهمودي فيقلد واحدا في مسئلة وآخر في اخرى اه ولعل الشارح اشار الى ذلك بقوله أي معين الخ (قوله أي معين يلزمه البقاء عليه) لا يقال هذا لا يخص العامي لان الذي اقتضاه كلام الفقهاء جواز الانتقال ولو بعد العمل فلعل الاوجه منع ما نقله الهروي لا نأقول المراد بالعامي غير المجتهد او نقول غير المجتهد من العلماء مثل العامي في ذلك فانه لما قال في جمع الجوامع عطف اعلى معمول الاصح وان يجب على العامي التزام مذهب معين ثم في خروجه

ما يأتي لانه محض تشبه وتغري ومن ثم قال السبكي اذا قصد به المفتي مصلحة دينية جاز أي مع تبينه للمستفتي قائل ذلك وعلى ما اختلف فيه شرط مما ذكر يحمل قول السبكي ما خالف الاربعة كخالف الاجماع ويشترط ايضا اعتقاد ارجحية مقلده أو مساواته لغيره لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عاميا جاهلا بالدلة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لحصوله بالتسامع ونحوه قال الهروي مذهب اصحابنا أن العامي لا مذهب له أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متبجران أي في مذهب امامه فكما خالف المجتهدين اه وقضيته جواز تقليد المفضل

من أصحاب الأوجه مع وجود أفضل منه لكن في الروضة ليس لمقت وعامل على مذهبه في مسألة ذات قولين أو وجهين أن يعتمد أحدهما بلا نظرية بخلاف بل يبحث عن أرجحهما بنحو آخره أن كانا لواحداه ونقل ابن (١١١) الصلاح فيه الإجماع لكن حمله بعضهم على

المفتى والقاضي لا من جواز تقليد غير الأئمة الأربعة بشرطه وفيه نظر لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي في ذلك فالوجه حمله على عامل متأهل للنظر في الدليل وعلم الراجح من غيره فلا ينافي ما سأل عن الهروي وما يأتي عن فتاوى السبكي لأنه في عامي لا يتأهل لذلك وإطلاق ابن عبد السلام أن من لامامه في مسألة تقليده في أيهما أحب يردده قولان له ما تقرروا من في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما نرى فيما إذا كانا لواحد ولا تخير لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الأهل كما اقتضاه قوله أيضا اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى وقد سبق أن الأرجح التخيير فيها في العمل وما يصرح بجواز تقليد المرجوح قول البلقيني في مقلد مصحح الدور في السريجة لا ياتم وأن كنت لأفتي بصحته لا

فكاختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ اه سم (قوله من أصحاب الأوجه) كذا كان في أصله رحمه الله تعالى ثم أصحح بالوجه وليس بضروري كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لكن في الروضة الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله فيه الإجماع) أي في وجوب البحث عن الأرجح (قوله لكن حمله الخ) استدراك على القضية المذكورة (قوله فيه الإجماع) أي في وجوب البحث عن الأرجح (قوله لكن حمله الخ) أي كلام الروضة المذكور اه سم (قوله من جواز تقليد غير الأئمة الخ) أي في العمل لنفسه (قوله وفيه نظر) أي في الحمل المذكور (قوله لأنه صرح بمساواة العامل الخ) أي فإنه قال ليس لمقت وعامل الخ اه سم (قوله في ذلك) أي وجوب البحث (قوله ما سأل عن الهروي الخ) أي من تخير العاين في الوجهين (قوله وما يأتي الخ) أي انفا (قوله لأنه الخ) كل بما مروا بما يأتي (قوله إطلاق ابن عبد السلام الخ) أي الشامل المتأهل وغيره (قوله يردده الخ) هلا قال يحمل على عامي غير متأهل للنظر (قوله ما تقر) أي كلام الروضة المذكور مع قوله فالوجه حمله الخ (قوله وما في الروضة الخ) عطف على وإطلاق ابن عبد السلام الخ (قوله مفروض) محل تأمل بل قولها أن كانا لواحد فيه نوع إشعار بأن الكلام فيها أي الوجهين ولو لمتعدد فتدبراه سيد عمر (قوله ولا) أي بان كانا لمتعدد (قوله كما اقتضاه قوله الخ) أي قول صاحب الروضة أقول قد سبق عن الروض وشرحه تفصيل القول المذكور بجعل المستفتي اختصاص أحدهما بزيادة علم أو ورع (قوله وقد سبق) أي في أول الفروع (قوله فيهما) أي المجتهدين (قوله في العمل) أخرج الفتوى والحكم اه سم (قوله في مقلد مصحح الخ) بالإضافة وقوله لا ياتم الخ مقول البلقيني (قوله بصحته) أي الدور (قوله ولا ينافيه) أي قول البلقيني (قوله في هذه) أي مسألة صحة الدور (قوله لأنه الخ) أي قول ابن عبد السلام (قوله وم) أي في أول الفروع (قوله كما س) أي في قوله فالوجه حمله الخ (قوله عنه وعن غيره ما يخالف الخ) وما يخالفه كلام الروض فإنه صريح في أنه إذا لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال فإن كان أهلا للترجيح أو التخيير استقل به متعرفا ذلك من القواعد والمأخذ وأن تلقاه من نقلة المذهب فإن عدم الترجيح أي بان لم يحصله بطريق توقف أي حتى يحصله إلى أن قال فإن اختلفوا أي أصحاب الأرجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلا للترجيح اعتمد ما صححه إلا أكثر فالعلم والأدب وإن لم يصححوا شيئا توقف أهولا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فإن قوله تلقاه من نقلة المذهب وقوله فإن اختلفوا ولم يكن أهلا للترجيح شامل للعاين أن لم يكن محصورا فيه ولم يخبره بل أوجب عليه تعرف الراجح إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الروض في غير العاين الصريح ومخالفته لحمل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمله الخ فإنه أوجب على غير المتأهل تعرف الراجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده أو على المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل اه

عنه أقوال الخ زاد المحلى عقب العاين ما نصه وغيره من لم يبلغ رتبة الاجتهاد انتهى وقضيته جواز تقليد المفضل الخ وهذا في العاين بدليل قوله لا ينافي ما سأل عن الهروي لأنه في عامي الخ فاعلم أن قوله السابق وبشرط أيضا اعتمادا رجحية مقلده الخ شامل للعاين بدليل قوله لا ينافي ذلك كونه عاميا الخ وحيد فقد يمنع قوله وقضيته جواز تقليد المفضل الخ ويقال بل قضيته منع ذلك بدليل قوله فكاختلاف المجتهدين إلا أن يكون هذا بالنظر إلى قوله لكن المشهور الخ (قوله لكن حمله بعضهم) أي كلام الروضة المذكور (قوله لأنه صرح بمساواة العامل للمفتي الخ) أي فإنه قال ليس لمقت وعامل صاحب الروض (قوله في العمل) أخرج الفتوى والحكم (قوله عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجده) وما يخالفه كلام الروض فإنه صريح في أنه

والحاصل أن من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده وفي فتاوى السبكي يتخير العامل في القولين أي إذا لم يتأهل للعلم بأرجحهما كما مر ولا وجد من يخبره به لكن مر في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع

بخلاف الحاكم لا يجوز له الحكم بأحدهما إلا بعد علم أرجحيته وصرح قبل ذلك بأن له العمل بالمرجوح في حق نفسه ويشترط أيضا أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه لا لتحلل ربة التكليف من عنقه حينئذ ومن ثم كان الوجه أنه يفسق به وزعم أنه ينبغي تخصيصه بمن يتبع بغير تقليد يتقيد (١١٢) به ليس في محله لأن هذا ليس من محل الخلاف بل يفسق قطعا كما هو ظاهر وقول ابن عبد

السلام للعامل أن يعمل برخص المذاهب وإنكاره جهل لا ينافي حرمة التتبع ولا الفسق به خلافا لمن وهم فيه لأنه لم يعبر بالتتبع وليس العمل برخص المذاهب مقتضيا له لصدق الأخذ بها مع الأخذ بالعزائم أيضا وليس الكلام في هذا لأن من عمل بالعزائم والرخص لا يقال فيه أنه متتبع للرخص لاسيما مع النظر لضبطهم للتتبع بما مر فأنمله والوجه المحكي بجوازه يردده نقل ابن حزم الإجماع على منع تتبع الرخص وكذا يرد به قول محقق الحنفية ابن الهمام لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل مع أنه اتباع قول مجتهد متبوع وقد كان عليه السلام يحب ما خفف على أمته والناس في عصر الصحابة ومن بعدهم يسألون من شأوا من غير تقييد بذلك أه وظاهره جواز التفريق أيضا وهو خلاف الإجماع أيضا فتفتن له ولا تغتر بمن أخذ بكلامه هذا المخالف للإجماع كما تقرر وفي الخادم عن بعض المحتاطين الأولى لمن يلي بوسواس الأخذ بالأخف

سم (قوله بخلاف الحاكم الخ) ومثله المفتي (قوله وصرح الخ) أي السبكي (قوله بأن له العمل بالمرجوح الخ) ينبغي أن يكون محله في مرجوح رجحه بعض أهل الترجيح أما مرجوح لم يرجحه أحد كإحدى وجهين الشخص رجح مقابله لم يرجح منهما شيئا ورجح أحدهما جميع من جاء بعده من أهل الترجيح فيبعد تقليده والعمل به من عام لم يتأهل للترجيح فليتأمل أه سيد عمر (قوله ومن ثم كان الوجه الخ) خلاف الوجه في شرح الروض من أنه لا يفسق باتباعها من المذاهب المدونة أه سم (قوله يتقيد به) الظاهر يعتد به وسيأتي في شرح نفذ ما يؤيده أه سيد عمر (قوله وليس العمل برخص المذاهب الخ) فيه توقف (قوله لصدق الأخذ الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وكذا يرد به) أي بما نقله ابن حزم (قوله بذلك) أي بالسؤال عن عالم واحد (قوله وظاهره) أي قول ابن الهمام جواز التفريق محل تأمل أه سيد عمر (قوله وفي الخادم الخ) استقر أدنى (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة يقول أمام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لتعين حله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الأمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الراس ومالك في طهارة السكب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسطه وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها لا مثالا أي خلافا للجلال المحلى كان أفتى ببيئته وزوجته في نحو تعليق فنسكح اختيارهم أفتى بأن لا يبيئته فأراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها وكان أخذ بشفعة الجوار تقليد الأبي حنيفة ثم استحقت عليه فأراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لأن كلام الأمامين لا يقول به حجة فتدفع أن ذلك فانه مهم ولا تغتر بظاهر مآمر أه وبينافي هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الأول فراجع أه سم (قوله مثله) أي الأمدى (قوله فيه تجوز) خبر

إذا لم يتأهل للعلم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقف ولا يتخير حيث قال هنا وليس له أي لكل من العامل والمفتي كما في شرحه العمل والفتوى بأحد القولين أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال فإن كان أهلا للترجيح أو التخريج استقل به متعززا فذلك من القواعد والماخذ والاتقاة من نقلة المذهب فإن عدم الترجيح أي بأن لم يحصله بطريق توقف أي حتى يحصله إلى أن قال فإن اختلفوا أي الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي كل من العامل والمفتي أهلا للترجيح اعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأبى وإن لم يصححوا شيئا توقف أه ولا يخفى تحالفا هذا الإطلاق الهروري السابق فانه لا يتلقاه من نقلة المذهب وقوله فإن اختلفوا ولم يكن أهلا للترجيح شامل للعامة أن لم يكن محصورا فيه ولم يحزه بل أوجب عليه تعرف الراجح إلا أن يكون ما قاله الهروري في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الروض في غير العامي الصرف ومخالفته لحل الشارح المذكور بقوله فالوجه حمل الخ فانه أوجب على غير المتأهل تعرف الراجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده وعلى المتساويين فيه عنده وعن السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل (قوله ومن ثم كان الوجه الخ) خلاف الوجه في شرح الروض أنه لا يفسق باتباعها من المذاهب المدونة (قوله كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة الخ) عبارته هناك ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة يقول أمام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا لتعين حله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الأمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الراس ومالك في طهارة السكب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة البسط فيه وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة

والرخص ثلاثا يزداد فيخرج عن الشرع ولضده الأخذ بالافتقار ثلاثا يخرج عن الإباحة ويشترط أيضا ونقل أن لا يلفق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسألة ثم بضده في عينها كما مر بسط ذلك في شرح الخطبة مع بيان حكاية الأمدى الاتفاق على المنع بعد العمل ونقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله فيه تجوز وإن جريت

عليه ثم فانه إنما نقل ذلك في عامي لم يأنزم مذهباً قال فان التزم معينا بخلاف وكذا صرح بالخلاف مطلقاً التزم في قيل ولعل المراد بالاتفاق اتفاق الاصوليين لا الفقهاء فقد جوز ابن عبد السلام الانتقال عمل بالاول ولا يطلق الامة جواز الانتقال وقد أخذ الاسنوي من المجموع وتبعوه ان إطلاقات الامة إذا تناولت شيئاً صرح بعضهم بما يخالف فيه فالمتعمد الأخذ فيه باطلاقهم (فائدة) من ارتكب ما اختلف في حرمة من غير تقليد ان لم يترك تعلم امكنه وكذا بالفعل ان كان بما لا يعذر (١١٣) احد بحمله لم يشهره قيل وكذا ان علم

انه قيل بتحريمه لا ان جعل لانه اذا خفي على بعض المجتهدين فعليه اولى اما اذا عجز عن التعلم ولولتقله او اضطرار الى تحصيل ما يسد رمقه او رمق غيره فرفع تكليفه كما قبل ورود الشرع قاله المصنف كابن الصلاح ومن أدى عبادة مختلفاً في صحتها من غير تقليد للقاتل بها لزوم عاداتها لان اقدامه على فعلها عبث وبه يعلم انه حال تلبسه بها عالم بفسادها اذ لا يكون عابثاً الا حينئذ فخرج من مس فرجه فلسي وصلى فله تقليد ابي حنيفة في اسقاط القضاء ان كان مذهب حجة صلاته مع عدم تقليده له عندها والا فهو عابث عنده ايضا وكذا لمن اقدم معتقداً محتجاً على مذهبه

جهلاً وقد عذر به (فان تعذر جمع هذه الشروط) اولم يتعذر كما هو ظاهر ما ياتي فذكر التعذر تصوير لا غير (فولي سلطان) أو من (له شوكة) غيره بان يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه (تدبيره) ظاهر المتن

ونقل غير واحد (قوله عليه) أي النقل (قوله ثم) أي في شرح الخطبة (قوله فانه الخ) أي ابن الحاجب (قوله ذلك) أي الاتفاق المذكور (قوله قال) أي ابن الحاجب (قوله بالخلاف مطلقاً) أي بدون ذكر مصدره من الاصوليين او الفقهاء او منهما (قوله قيل الخ) مقابل الاطلاق المذكور (قوله فيه) أي في ذلك الشيء (قوله قيل الخ) يظهر انه مجرد الحكاية لا لالتريض (قوله وكذا) أي يأنزم بالفعل (قوله ان علم) أي المرتكب (قوله لانه اذا خفي الخ) في تقريره نظر (قوله اما اذا عجز عن التعلم الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه سم (قوله ولولتقله) أي ولو كان العجز لتوقف التعلم على نقله لا يستطيعها (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله عالم بفسادها) أي بانه قيل بفسادها أي سيد عمر (قوله فله تقليد ابي حنيفة الخ) صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه سم (قوله ان كان مذهب حجة صلاته الخ) فيه نظر اه سم وضمير مذهب لابي حنيفة (قوله والا فهو عابث الخ) هذا ممنوع اه سم عبارة السيد عمر الاولى فلا يجز به التقليد او غير هذه العبارة كما يعلم من قوله انفا وبه يعلم الخ فاعلم اه (قوله وكذا) أي له تقليد ابي حنيفة في اسقاط القضاء (قوله من اقدم) أي وهو متذكر للبس (قوله على مذهبه) أي المقدم (قوله وقد عذر به) ينبغي وان لم يعذر به لانه عند عقده للصلاة جازم لها لا عابث معه فليجز التقليد بشرطه فليتأمل اه سيد عمر (قوله اولم يتعذر) الى قوله ونازع كثيرون في النهاية الا قوله ومر الى المتن (قوله ما ياتي) أي انفا في السوادة (قوله ولم يخلع الخ) والا اتجه عدم تنفيذها لانهاية (قوله نفذت احكامه) أي ومنها التولية وهو صريح في صحة توليته حينئذ لغير الاهل مع وجود الاهل وسياتي ما فيه اه رشيدى (قول المتن فاسقا الخ) أي مسلماً فاسقا الخ اه معنى (قوله ولو جاهلاً) أي مجسماً كما ياتي في قوله ولا بعد فيه الخ ويأتي عن النهاية والمعنى وشرح المنهج انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام (قول المتن للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا يضطرهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاد السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاد السلطان ولو مع وجود الاهل ثبت اضطرار الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا في غاية الظهور اه سم (قوله وصوبه) أي النزاع (قوله وهو عجيب) أي تصويب الزركشى (قوله او ذو الشوكة) الاولى ذا

بعينها الا مثلاً أي خلافاً للجلال المحلى كان اقل بينه ونزوحته في تحريكه فتنكب اختتام اقل بان لا يذونه فاراد ان يرجع للاولى ويعرض عن الثانية من غير اباتها وكان اخذ بشقعة الجوار تقليداً لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن اخذ بظاهر ما مر اه وبينافي هامش شرح الخطبة ما في تمثيله الاول فراجع (قوله اما اذا عجز عن التعلم ولولتقله او اضطرار الى تحصيل الخ) في الروض وشرحه وان عدم المستفتي عن واقعة المفتي في بلده وغيره ولا وجد من ينقل له حكمها فلا يؤخذ صاحب الواقعة بشيء يصنع فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورود الشرع اه (قوله فله تقليد ابي حنيفة) صريح في جواز التقليد بعد الفعل (قوله ان كان مذهب حجة صلاته الخ) فيه نظر (قوله والا فهو عابث) هذا ممنوع (قوله أي المصنف للضرورة) أي لضرورة الناس أي لا يضطرهم الى القاضى وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه وقد تعين فيمن ولاد

(١٥ - شرواني وان قاسم - عاشر)

بنحو حبس أو أسر ولم يخلع نفذت احكامه ومر في مبحث الامامة قبيل الردة ما له تعلق بذلك فراجع (فاسقا أو مقلداً) ولو جاهلاً (نفذ قضاءه) الموافق لمذهبه المعتد به وان زاد فسقه (للضرورة) لئلا تتعطل مصالح الناس ونازع كثيرون فيما ذكر في الفاسق واطالوا وصوبه الزركشى قال لانه لا ضرورة اليه بخلاف المقلد اه وهو عجيب فان النضر ان الامام او ذا الشوكة هو الذي ولاد عالماً بنفسه

بل هو غير عالم به على ما جزم به بعضهم فكيف حيزه يرفع الى عدم تنفيذ احكامه المأثر تبعا له من انقضاء لا يندرك خرقه وقد اجبت الامة على
قوله الاذرى على تنفيذ احكام الخلفاء (١١٤) الظلمة واحكام من ولوه ورجح البلقيني نفوذ تولى امر اوعى فيما يضبطه وقن وكافر

الشوكة بالالف (قوله او غيره عالم به) المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يولد لم ينفذ حكمه والافذا
سم (قوله واحكام من ولوه) اى ولو فاسق او كان ينبغي ان يذكره فانه محط استدلال (قوله ورجح البلقيني
نفوذ تولى امرأة الخ) افنى به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملى اعم عبارة النهاية ولو ابتلى الناس
بولاية امرأة او قن او اعمى فيما يضبطه نفذ قضاءه للضرورة كما افنى به والدرج الله تعالى والحق ابن عبد
الاسلام الصبى بالمرأة ونحوها لا كافر او سياق عن المغنى ما يوافقه (قوله وكافر) عطف على امرأة عرش
(قوله ونازعه الاذرى وغيره في الكافر) يفهم انهما لم ينافيا في المرأة وليس مراد عبارة الاسنى وباقى
عن المغنى ما يوافقه في النقل عن الاذرى وكلام المصنف كاصله فدية تضى ان القضاء ينفذ عن المرأة والكافر
اذا وليا بالشوكة وقال الاذرى وغيره الظاهر انه لا ينفذ منهما امر (قوله والاوجه ما قاله) اى البلقيني
فتنفذ تولى الكافر ايضا خلافا للنهاية كما مر انفا والمغنى عبارة تنبيه افهم تقييده بالفاسق اى المسلم
كما قررته في كلامه انه لا ينفذ من المرأة والكافر اذا وليا بالشوكة واستظهره الاذرى لكن صرح ابن
عبد السلام بنفوذ من الصبى والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر والعدل ان يتولى القضاء من الامير الباغى
اه (قوله وسبقه) اى البلقيني (قوله ولا بعد فيه الخ) ياتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ولو
تعارض) الى قوله ومحل في النهاية الا قوله وخرج الى ويحب وقوله كما يفيد الى ويحب وقوله ما سبقه اليه
البيضاوى (قوله ويراجع الخ) اى الدين (قوله ويجب) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر
اه سم (قوله عليه) اى السلطان اه عرش والاولى اى المولى (قوله ويجب عليه رعاية الامثل الخ) ليه ما ياتى
وكان الاولى تاخير عما بعده اه رشيدى (قوله وما ذكر في المقلد لمحل الخ) هذا لما ياتى لوابقى المتن على
ظاهرة الموافقة لكلام غيره واما بعد ان حوله الى ما مر فلا موقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم
ان السلطان اذا ولي قاضيا بالشوكة نفذت تولى له مطلقا سواء كان هناك اهل للفضاء ام لا وان ولاه لا بالشوكة
او ولاه قاضى القضاء كذلك فيشترط في صحة تولى له فقد اهل للقضاء اه رشيدى (قوله وكذا الفاسق الخ)
ومعلوم انه يشترط في غير الال اهل معرفة طرف من الاحكام نهاية وشرح المنهج ومغنى وتقدم في الشارح
ما يخالفه (قوله ان ولاه الخ) اى من غير الال للقضاء مع وجود الال له اخذا بما ياتى (قوله يلزمه بيان
مستنده) اعمى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله يلزمه بيان مستنده) اى اذا سئل عنه والمراد
بمستنده ما استند عليه من بينة او نقول ونحو ذلك وعبارة الخادم فان سألته المحكوم عليه عن السبب فجزم
صاحب الحاوى وتبعه الرويانى بانه يلزمه بيانه اذا كان قد حكم بتكوله وبين الطالب لانه يقدر على دفعه
بالبينة او كان بالبينة تعين فانه يقدر على مقابلتها بمثلها فترجع بينة صاحب اليد قال ولا يلزم اذا كان قد حكم
بالاقرار او بالبينة بحق في الذمة وخرج من هذا تخصيص قول اصحاب ان الحاكم لا يسأل اى سؤال الاعتراض
اما سؤال من يطلب الدفع عن نفسه فيتعين على الحاكم الابداء ليجدا المحكوم عليه التخصيص انتهت لكن كلام
السلطان وهذا التعليل يصح بالنسبة لما زاده الشارح ايضا لانه لما انحصر الامر فيمن ولاه السلطان ولو مع
وجود الال ثبت اضطراز الناس اليه لعدم وجود قاض اهل وهذا غاية الظهور (قوله او غيره عالم به)
المتجه في هذا انه ان كان بحيث لو علم حاله لم يولد لم ينفذ حكمه والافذا (قوله ورجح البلقيني نفوذ تولى امرأة
افنى به فيما عدا الكافر شيخنا الشهاب الرملى (قوله ونازعه الاذرى وغيره في الكافر) كتب عليه مر
(قوله وزاد ان الصبى كذلك) كتب عليه ايضا مر (قوله ويجب الخ) اى ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله
كما هو ظاهر (قوله نفذت تولى غير الصالح قطعاً) ومعلوم انه يشترط في غير الال معرفة طرف من
الاحكام ش مر (قوله يلزمه بيان مستنده) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

ونازعه الاذرى وغيره
في الكافر والاوجه ما قاله
لان الفرض الاضطرار
وسبقه ابن عبد السلام للمرأة
وزاد ان الصبى كذلك قال
الاذرى والقول بتنفيذ
قضاء عاى محض لا ينتحل
مذهباً ولا يعمل على راي
مجتهد بعيد لا احسب احدا
يقول به اه ولا بعد فيه
اذا ولا ذو شوكة ومجوز
الاسنى من حوله لا ينفذ منه
ما وافق الحق للضرورة ولو
تعارض فقيه فاسق وعامى
دين قدم الاول عند جمع
والثاني عند آخرين ويتجه
كما قاله الحسباني ان فسق العالم
ان كان لحق الله تعالى فهو
يولى بالظلم والرشا فالدين
اولى من اجمع العلماء وخرج
بقوله سلطان القاضي
الا كبره تنفذ تولى له من
امى الا ان كان يعلم
استدار كما هو ظاهر ويجب
عليه رعاية اهل مثل قالا مثل
رعاية لمصلحة المسلمين وما
ذكر في المقلد لمحل ان كان ثم
مجتهد الا نفذت تولى له
المقلد لو من غير ذى شوكة
وكذا الفاسق فان كان هناك
عدل اشترطت شوكة والا
فلا كما يفيد ذلك قول ابن

الرفعة الحق انه اذا لم يكن ثم من يصلح للقضاء نفذت تولى غير الصالح قطعاً اه وببحث البلقيني ما سبقه اليه البيضاوى ان
من ولاه ذو شوكة يتعزل بزوال شوكة موليه ولو الالمقتضى لنفوذ قضائه اى بخلاف مقلد فاسق مع فقد المجتهد والعدل فلا تزول ولايته بذلك
لعدم توفقه اعلى الشوكة كما رو صرح جمع متأخرون بان قاضى الضرورة وهو من فقد فيه بعض الشروط السابقة يلزمه بيان مستنده

في سائر احكامه ولا يقبل قوله حكمت بكذا من غير بيان لمستنده فيه وكأنه اضغف ولايته ومثله المحكم لاولي وعمله في الاول وان لم يمنع موليه من طلب بيان مستنده كما هو ظاهر ويجوز ان يخص النساء بقاض والرجال بقاض (١١٥) وبحث في الرجل والمرأة ان العبرة بالطالب

منهما (ويندب للامام) اي ومن الحق به كما هو ظاهر (اذ اولي قاضيا ان ياذن له في الاستخلاف) ليكون اسهل له واقرب لفصل الخصومات ويتأكد ذلك عند اتساع الخطبة (وان نهاه) عنه (لم يستخلف) استخلافه لان له لم يرض بنظر غيره ولو فوض له حينئذ ما لا يمكنه القيام به نفذ فيها يمكنه ولا يستخلف على المتمدن وظاهر أنه في بلدين متباعدين ك بغداد والبصرة ولاه اياهما له كما صرح به الماوردي ان يختار مباشرة القضاء في احدهما واعتضه بالبقية بما فيه نظر وعند اختياره احدهما هل يكون ذلك مقتضيا لانزاله عن الاخرى او بياشر كلامه وجهان ورجح الزركشي وجمع ان التدريس بمدرستين في بلدين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى ليست عذرا ورجح آخرون الجواز ويستتيب وقوله الفخر بن عساكر بالشام والقدس اما الغايب كتعليق وسماح بينة ففضية كلام الاكثرين منه أيضا وقال جمع مقدمون

الخادم هذا كما ترى شامل لقاضي الضرورة وغيره للتعاليل التي ذكرها اه رشيدى أقول المتبادر من المقام ان المراد بالمستند هنا ما يشمل كلام نقلة المذهب في المسئلة اقر الاوجوها والمتعقبين لهم من اهل النظر فليراجع (قوله في سائر احكامه) اي ولو بدعية اه ع (قوله في الاول) اي قاضي الضرورة (قوله في الرجل والمرأة) اي إذا كانت الخصومة بينهما اه ع (قوله اي ومن الحق به) الى قوله وظاهر المتن في النهاية (قوله ومن الحق به) اي كن له شوكه (قوله ليكون) الى قوله وظاهر انه في المغنى (قوله عند اتساع الخطبة) عبارة المغنى عند اتساع العمل وكثرة الرعية اه (قوله عنه) اي عن الاستخلاف (قوله استخلافا عاما) يأتي محترزه اه سم (قوله ما لا يمكنه القيام به) اي بجمعيه وقوله فيما يمكنه تأمل ما ضابطه واعلم عدم حصول مشقة لا تحتمل عادة اه سيد عمر اقول المتبادر ما يمكنه ولو بمشقة لا تحتمل عادة (قوله ولا يستخلف الخ) فان استخلف لم ينفذ حكم خليفته فان تراضا الخصمان بحكمه النجى بالحكم كافي الروضة واصحابها وان عين لمن يستخلفه وليس باهل لم يكن له استخلافه لفساده ولا غيره لعدم الاذن (تنبيه) لوقال وليك القضاء على ان تستخلف فيه ولا تنظر فيه بنفسك قال الماوردي هذا تقليد اختيار و مراعاة وليس تقليد حكم ولا نظر قال الزركشي ويحتمل في هذه ابطال التولية كما لو قالت اللولي اذنت لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك اه و الظاهر الاول اه (قوله ك بغداد البصرة الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى اه سم (قوله له) خبره مقدم لقوله ان يختار الخ (قوله واعتضه بالبقية الخ) عبارة النهاية وان اعترضه الخ (قوله وجهان) او جهها الاول وهو الانعزال اه نهاية (قوله ليس كذلك) يعني ان توليته لا تنفذاه ع وش و عبارة الرشيدى قوله ليس كذلك الصواب حذف لفظ ليس لان الزركشي انما يختار عدم صحة ولايته على المدرستين كما يعلم به رجعة كلامه ويصرح به تعليقه وما قبله به الشارح اه (قوله ورجح الآخرون الجواز) معتمد كالمدرس الخطيب اذاولى الخطبة في مسجدين والامام اذاولى امامة مسجدين وكذا كل وظيفة في وقت معين تتعارضان فيه اه ع (قوله اما الخالص) محترزه قوله عاما اه ع (قوله ففضية كلام الاكثرين) الى قوله نعم عبارة النهاية فقطع الففقال بجواز الضرورة إلا ان ينص على المنع منه ومقتضى كلام الاكثرين انه على الخلاف اه اي الاتي في قول المصنف فان اطلق استخلف فيها لا يقدر عليه الخ ع (قوله واختاره الاذرعى الا الخ) معتمد اه ع (قوله حتى عنده هؤلاء) اي الجمع المتقدمين والاذرعى (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المغنى وان اطلق الامام الولاية لشخص ولم ينه عن الاستخلاف ولم ياذن له فيه وهو لا يقدر الا على بعضه استخلف فيها لا يقدر عليه لا في غيره وهو ما يقدر عليه في الاصح ولو اذن له الامام في الاستخلاف وعم او اطلق بان لم يعمم له في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشئ لم يتعمده اه وفي شرح المنهج ما يوافقه (قوله استخلف مطلقا) اي فيما عجز عنه وغيره والمعتمد انه لا يستخلف الا عند العجز م ر ع ش اه بحيرى وقوله والمعتمد انه الخ مخالف للتحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج فليراجع (قوله او التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الروض كقضاء بلدين او بلد كبير اه سم (قول

(قوله استخلافه عاما) يأتي محترزه (قوله ولا يستخلف على المعتمد) كذا م (قوله وظاهر أنه في بلدين متباعدين ك بغداد الخ) عبارة كثر الاستاذ ولا ولاية له في المعجوز عنه في هذه الحالة حتى لو قدر على ذلك لم يجوز له الحكم فيه انتهى اه (قوله او بياشر كلامه) يمكن ان يراد على هذا فان لم تات له ذلك استتاب الا ان يفرض هذا الكلام مع النهي كما هو ظاهر السياق (قوله وجهان) او جهها هو الانعزال ش م (قوله وان اطلق الاستخلاف الخ) عبارة المنهج فان اطلق التولية استخلف فيها عجز عنه والاذن فطلقا انتهى

يجوز واختاره الاذرعى الا أن ينص على المنع منه نعم التزويج والنظر في أمر اليتيم ممتنع حتى عند هؤلاء كالعام (وان أطلق) الاستخلاف استخلف مطلقا او التولية فيما لا يقدر الا على بعضه (استخلف

فما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لا غيره في الاصح) تحكما القرينة الحال ولو طرأ عدم القدرة بعد التولية لنحو مرض او سفر استخلف جزما قال الاذرى الان نهى عنه ونظر فيه الغزى بانه يحجز عن المباشرة والانسان لا يخلو عن ذلك غالباً فيمكن مستثنى من النهى عن النيابة وينبغي حل الاول على ما اذانهى عنه حتى للعدو والثاني على ما اذا أطلق النهى عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولايته وبه اذ ترعّبهم لكن ياتى رده في (١١٦) شرح قوله كمزول المبين لما هنا (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضى) لانه

قاض (الان يستخلف في امر خاص كسماع بيعة) وتحليف (فيكنى عليه بما يتعلق به) من شرط البيعة او التحليف مثلاً ولوعن تقليد ومن ذلك نائب القاضى في القرى اذا فوض له سماع البيعة فقط يكفيه العلم بشروطها ولوعن تقليد كما قاله وليس مثله من نصب للجرع والتعديل لانه حاكم وله استخلاف ولده ووالده كما ان للامام توليتهما نعم لو فوض الامام اختيار قاض أو توليته لرجل لم يجزله اختيارهما لان التهمة هنا اقوى للفرق الواضح بين القاضى المستقل والنائب في التولية ولانما لم يجز لقاض سماع شهادتهما لانه يتضمن الحكم لهما بالتعديل ومن ثم لم يثبت عدتهما عند غيره جاز له سماعهما قال الاذرى وكذا محل عحة استخلافها اذا ظهر فيه عند الناس اجتماع الشروط اه والذى يتجه انه حيث صحت توليته وحديث سيرته جاز له توليتهما ان كانا كذلك (ويحكم)

المتن فيما لا يقدر عليه) وليس من العجز ما لا يراه المستخلف في مذهبه فليس له أن يستخلف مخالفاً لمعقل ما لا يراه مع قدرته على ماولى فيه كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله تحكما) الى قوله قال الاذرى في المغنى (قوله ولو طرأ عدم القدرة الخ) عبارة للمغنى ومحل الخلاف في العجز المقارن اما الطارى الخ (قوله بعد التولية) اى المطلقة فيما لا يقدر إلا على بعضه (قوله وظاهر قول المتن الخ) عبارة النهاية ولو فوض الولاية لانسان وهو في غير محل ولا يتهى المولى ليذهب اى ذلك الانسان ويحكم بها صحيح التفويض كما فى به والوالده رحمه الله تعالى ودعوى رده ساقطة اه (قوله لكن ياتى رده) ويأتى بهامشه ما يتعلق به اه سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وقول جمع في النهاية الا قوله كان للامام توليتهما (قول المتن كالقاضى) اى في شروطه السابقة اه معنى (قوله وليس مثله) اى مثل المستخلف في امر خاص (قوله وله استخلاف ولده) الى قوله لان التهمة في المغنى لا قوله كان للامام توليتهما (قوله وله) اى القاضى استخلاف ولده ووالده اى فيما له الاستخلاف فيه (قوله لم يجز له اختيارهما) اى كما لا يجوز له اختيار نفسه اسنى ومعنى (قوله في التولية) متعلق بالنائب (قوله سماع شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه اى ولده ووالده (قوله سماعها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اه (قوله اذ اظهر فيه) اى في القاضى المولى لاصله وفرعه اه ع ش لوقال الرشيدى اى المتولى اه ويوافقه قول المغنى وظاهر اطلاق كلامه جواز استخلاف ابيه وابنته وبه صرح الماوردى والبعثى وغيرهما لكن محله اى جواز استخلافهما ان ثبتت عدتهما عند غيره اه اى غير القاضى المولى لها (قول المتن باجتهاده) اى ان كان مجتهداً وقوله ان كان مقلداً بكسر اللام حيث ينفذ قضاء المقلد اه معنى (قوله وسيأتى) انفاً في السوادة قبل التنبيه (قوله لا يجوز لغير متبحر الخ) ظاهره ولو بتقليد الغير اه سم (قوله ولو عرفاً) اى كما يأتى عن الحسابى (قول المتن عليه) اى على من استخلف خلفه اى الحكم باجتهاده واجتهاد مقلده اه معنى (قوله لانه) يعتقده غير الحق الخ) قضية ذلك انه لو شرط له يصح الاستخلاف وهو كذلك لان الحاكم انما يعمل باجتهاده اجتهاد مقلده وكذلك لو شرطه الامام في تولية القاضى لم تصح توليته لما مروا قال لا تحكّم في كذا بما يخالفه وفيه جاز وحكم في غيره من بقية الحوادث كقوله لا تحكّم في تولية المسلم بالكافر والحر بالعبد اه معنى (قوله بالحكم الحق الخ) وهو ما دل عليه الدليل عند المجتهد ولا يجوز ان يحكم بغيره والمقلد ما حق بمن قبله لانه انما يحكم بمعتقده فلذا اجرى عليه حكمه اه معنى (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم الخ) وهو كذلك اه نهاية (قوله لا يجوز) اى حكم المقلد بغير مذهب مقلده (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر والا فشكل على انه قد توقف مع اعتبار التقليد في اعتبار

(قوله اى المصنف فيما لا يقدر عليه) قال في شرح الروض كقضاء بلد بن أو بلد كبير (قوله جز ما قول المتن في الاصح) كان يمكن العكس فتامله (قوله وينبغي حل الاول على ما اذانهى الخ) كتب عليه مر (قوله وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه ان له الاستخلاف خارج محل ولايته الخ) ولو فوض الولاية لانسان وهو في غير محل ولايته ليذهب ويحكم بها صحيح التفويض كما فى به شيخنا الشهاب الرملى مر (قوله لكن ياتى رده في شرح قوله كمزول) ويأتى بهامشه ما يتعلق به (قوله اى المصنف ان كان مقلداً) اى بكسر اللام (قوله لغير متبحر) ظاهره ولو بتقليد الغير (قوله وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده) وهو كذلك

الخليفة (باجتهاده أو اجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلداً) وسيأتى أنه لا يجوز لغير متبحر حكم بغير متعمد مذهبه ولا لمتبحر اذا شرط عليه ذلك ولو عرفاً (ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه) لانه يعتقده غير الحق والله تعالى انما امر بالحكم بالحق وقضية كلام الشيخين ان المقلد لا يحكم بغير مذهب مقلده وقال الماوردى وغيره يجوز وجمع الاذرى وغيره بحمل الاول على من لم ينته لرتبة الاجتهاد في مذهب امامه وهو المقلد الصريف الذى لم يتاهل لنظر ولا ترجيح

والثاني على من له اهلية ذلك ومنع ذلك الحسابي من جهة ان العرف جرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متجه سواء
 الامل لما ذكر وغيره لاسيما ان قاله في عقد التولية على عادة من تقدمك لانه لم يعتد للمقلد حكم بغير مذهب امامه وقول جمع متقدمين لوقد
 الامام رجلا القضاء على ان يقضى بمذهب عينه بطل التقليد يتعين فرضه في قاض مجتهد او مقلدين له غير مقلده مع بقاء تقليده له كما هو واضح
 ثم رايت شارحاً جزم بذلك قال وهو الذي عليه العمل انه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه اه ونقل ابن
 الرفعة عن الاصحاب ان الحاكم المقلد اذا بان حكمه على خلاف نص مقلده نقض حكمه (١١٧) وصرح ابن الصلاح كما مر بان نص امام

المقلد في حقه كنص الشارع

في حق المقلد ووافقه في

الروضة وما أفهمه كلام

الرافعي عن الغزالي من

عدم النقض بناء على ان

للمقلد تقليد من شاء

وجزم به في جمع الجوامع

قال الاذرعى بعيد الوجه

بل الصواب سدهذا الباب

من أصله لما يلوم عليه من

المفاسد التي لا تخصي اه

وقال غيره المفتى على مذهب

الشافعي لا يجوز له الافتاء

بمذهب غيره ولا ينفذ منه

اي لو قضى به لتحكيم او

تولية لما تقرر عن ابن

الصلاح نعم ان انتقل لمذهب

اخر بشرطه وتبخر فيه جاز

له الافتاء به (تنبية)

قيل منصب سماع الدعوى

والبيئة والحكم بها يختص

بالقاضي دون الامام الاعظم

كما هو ظاهر الروضة في

القضاء على الغائب ورد

بمنع ما ذكر وبان مرادهم

بالقاضي ما يشمله بدليل

انهم لم يذهبوا على تخالف

اهلية الجميع اه سم (قوله على من له اهلية الخ) هل المراد اوجج مذهب الغير وقلمه والافاى فائدة
 لمجرد الاهلية اه سم ومنع ذلك اي اجمع المذكور (قوله بطل التقليد) اي التولية (قوله مع بقاء
 تقليده) سيصرح بمفهومه قوله الاتي نعم ان انتقل الخ (قوله بذلك) اي الفرض المذكور (قوله وهو
 الذي عليه العمل) ان كان من جملة المقول فلفظ هو زائد لا موقع له ولو كان من كلام الشارح فكان الاولى
 ان يذكره بعد قوله اه (قوله وما أفهمه كلام الرافعي الخ) وفي الروض ولو استقصى مقلدا اي للضرورة
 فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه واعتمد شيخنا
 الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الجميع اه سم (قوله بناء على ان
 للمقلد الخ) فيه لشعار ظاهر بانه لما حكم به بعد تقليده وحينئذ فهي مغايرة لما سبق مما نقله ابن الرفعة
 عن الاصحاب لان تلك مفروضة في حكمه بخلاف نص مقلده وبتقليده الثاني خرج الاول عن كون مقلده
 عند الحكم نعم وواضح ان محله حيث لم تدل القرينة على تخصيص توليته بالحكم بمذهب معين كما مر اه
 سيد عمر اقول فيه نظر اذ المتبادر من مقلده فيما سبق امامه الذي ائتم مذهبه وبمجرد تقليده في واقعة للثاني
 لا يصدق انه خرج عن مذهبه وانما يصدق ذلك اذا انتقل من مذهب للمذهب الثاني واتخذ اماما كما يفيد قول
 الشارح الاتي نعم ان انتقل الخ والله اعلم (قوله بشرطه) لعله اراد به كون المنتقل اليه من المذاهب الاربعة
 (قوله وتبخر فيه) فيه تأمل (قوله جازله الافتاء) اي والحكم (قوله قيل منصب سماع الدعوى) الى قوله ومر
 الخ زاد النهاية عقبه ما نصه على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولو لا الامام واقض اقراره
 (قوله ورد بمنع ما ذكر وبان مرادهم الخ) عبارة النهاية والاصح خلافه على ان مرادهم الخ (قوله ما يشمله)
 اي الامام الاعظم اه غش (قول المتن ولو حكم) بكاف مشددة اه معنى (قوله او اثنتان) الى قوله ويؤخذ
 في النهاية والمعنى (قوله ويؤخذ منه) اي مما زاده (قوله يكره) بكسر الراء (قوله في ذلك) اي الحلف
 المذكور (قوله ما فيه) اي المحصر المذكور (قوله اكراهه) اي الشرعي (قوله وان كان الخ) اي حكم
 المحكم (قوله او حكم الخ) عطف على حكم خصمان (قوله او تعزير) الى قوله مع وجود الامل في المغني الا
 ما نبه عليه والي قوله على ما مر في النهاية الاما سانه عليه (قوله اي مع الخ) عبارة المغني عن التفصيل

ش مر (قوله والثاني على من له اهلية ذلك) قد يقال ان فرض ذلك مع التقليد فظاهر ولا فشكل على انه قد
 يتوقف مع اعتبار التقليد في اعتبار اهلية الجميع (قوله على من له الخ) هل المراد اوجج مذهب الغير وقلمه
 اذ اي فائدة لمجرد الاهلية (وما أفهمه كلام الرافعي عن الغزالي من عدم النقض الخ) في الروض ولو استقصى
 مقلدا اي للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض اه قال في شرحه على ان للمقلد تقليد من شاء اه
 واعتمد شيخنا الشهاب الرملي خلاف ذلك وحمل كلام الروض على من فيه اهلية الجميع اه سم (قوله تنبيه
 قيل منصب سماع الدعوى والبيئة والحكم بها يختص بالقاضي) والاصح خلافه على ان مرادهم بالقاضي
 ما يشمله الخ مرش (قوله الاتي بعض المسائل الخ) على ان صريح المتن الجواز كما يعلم من قوله ويحكم له ولها

احكامهما الا في بعض المسائل كانهزال القاضي بالفسق دون الامام الاعظم ومر آخر البغاة ماله تتعلق بذلك (ولو حكم خصمان) او اثنتان
 من غير خصوصية كني نكاح ويؤخذ منه ان من حلف لا يكلم اباه فحكمه اخر فحكم عليه بتكليمه لم يحنث لان الاكراه الشرعي كالحسي
 ولا شك ان المحكم يكرهه وان لم يتصور منه نحو ضرب ولا حبس فافتاء بعضهم بعدم جواز التحكيم في ذلك فيه نظر وكأنه اخذ ذلك من ان
 الحاكم لا يكون حكمه اكراهه الا ان قدر حسا على إجبار الخالف ومما فيه في مبحث الاكراه في الطلاق فراجع ما قلنا فنفوذ
 قضاء المحكم موقوف على رضا الخالف فكيف يتصور اكراهه له قلت ليس الكلام فيما قبل الحكم بل فيما بعده وهو حينئذ لا اكراهه على
 مقتضى حكمه وان كان متوقفا ولا على رضاه او حكم اكثره ان ائتم (رجلا في غير د) او تزير (لله تعالى جاز طاعة) اي مع وجود قضاء

اهل وعدمه (بشرط اهلية القضاء) المطلقة لافي خصوص تلك الواقعة فقط لان ذلك وقع بجمع من الصحابة ولم ينكر مع اشتباهه فكان اجما
اما احدا لله تعالى او تعزيره فلا يجوز التحكيم فيه اذ لا طالب له معين واخذ منه ان حق الله تعالى المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه
واما غير الاهل فلا يجوز تحكيمه اى مع (١١٨) وجود الاهل ولا جاز ولو فى الشكاح على ما رفيه ونوزع فيه بانه لا ضرورة الى تحكيمه

حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة تنقدر
بقدرها قال البلقينى ولا
يجوز لو كىل من غير اذن
موكله تحكيم ولا لولى ان
اضر بمولىه وكوكىل
ما ذون له فى التجارة وعامل
قراض ومفلس ان ضر
غرماءه ومكاتب ان اضر
به وتحكيم السفه لغو ولو
باذن وليه على ما اقتضاه
اطلاق بعضهم وفيه نظر
(وفى قول لا يجوز) التحكيم
لما فيه من الافتيات على
الامام ونوابه وبجواب بانه
ليس له حبس ولا ترسيم ولا
استيفاء عقوبة آدمى ثبت
موجبها عنده لثلا تخرق
ابنهم فلا افتيات (وقيل)
انما يجوز (بشرط عدم
قاض فى البلد) للضرورة
(وقيل يختص) الجواز
(بمال دون قصاص ونكاح
وتخوها) كلعان وحد
قذف ولا ينفذ حكمه الا
على راض) لفظا لا سكوتا
فيما يظهر ويعتبر رضا
الزوجين معا فى النكاح
نعم يكفى سكوت البكر اذا
استؤذنت فى التحكيم (به)
اى بحكمه الذى سيحكم به
من ابتداء التحكيم الى
صب الحكم لانه المثلث
للولاية نعم إن كان احد

الاثية اه (قوله اهل) عبارة النهاية افضل اه (قول المتن بشرط اهلية القضاء) يستثنى منه التحكيم
فى عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك فى باب مغنى واسنى (قوله واخذ منه) اى
من التعليل (قوله الذى لا طالب له معين) كالزكاة حيث كان المستحقون غير محصورين اه بجيرى (قوله
والاجاز) وفاقا لشرح المنهج وخلافا لاطلاق المغنى وللنهاية عبارة نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود
قاض ولو قاضى ضرورة اه (قوله ونوزع فيه الخ) والذى يتجه ان قاضى الضرورة ان كان مقلدا عارفا
بمذهب امامه عدلا فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلا او فاسقا وثم مقلدا عالم عدلا فظاهر
جوازه اه سيد عمر عبارة البجيرى قوله ولو مع وجود قاض اى اذا كان المحكم مجتهدا اما اذا لم يكن كذلك
فلا يجوز ولو مع وجود قاضى ضرورة عش فيمتنع التحكيم لان لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما
نقله الزياضى عن مر لا اذا كان القاضى يأخذ ماله وقع فيجز التحكيم حينئذ كما قاله الحلبي اه (قوله
بانه لا ضرورة الى تحكيمه الخ) بقى انه لو وجد القاضى لسكنه بمنوع من جهة الامام من العمل بمسائل
معينة كالومنع الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى
بالنسبة اليها وهذا ظاهر اه (قوله قال البلقينى) الى قوله وتحكيم السفه فى النهاية الى قوله ولو
باذن وليه فى المغنى الا قوله ومكاتب ان اضر به (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه مغنى (قوله وكوكىل
ما ذون له الخ) خبر فيبتدا (قوله وعامل قراض الخ) عطف على ما ذون له الخ (قوله ومفلس) اى محجور عليه
بفلس اه مغنى (قوله ان اضر) اى مذهب المحكم اه مغنى (قول المتن وفى قول لا يجوز) اى مطلقا اه
مغنى (قوله التحكيم) الى قوله ولو كان احدهما فى النهاية (قوله ليس له) اى للمحكم اه مغنى (قوله
ابنهم) اى غيرهم وشرفهم وعظمتهم قال فى المختار والابوة العظيمة والكبر وهى اضم الهمة وتشديد الباء
الموحدة اه بجيرى (قوله ويعتبر رضا الزوجين الخ) اى فلا يكتفى بالرضا من ولى المرافة الزوج بل الرضا
لئلا يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضى اه عش (قوله من ابتداء الخ) الى قوله وقول ابن
الرفعة فى المغنى (قوله من ابتداء التحكيم الخ) متعلق برضا به (قوله الى صب الحكم) اى تمامه اه مغنى
(قوله لان المحكم نائبه) عبارة المغنى وشيخ الاسلام بنام على ان ذلك تولية ورد ابن الرفعة بان ابن الصباغ
وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البتاء واجيب بان محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض فيحسن
البتاء اه (قوله وحمل الاول الخ) عطف على جملة الخ (قوله ثم رايت الماوردي الخ) عبارة النهاية وفى كلام
الماوردي ما يبدل على ذلك اه (قوله ذكره) اى التفصيل المذكور لسكن بعضه منطوقا والبعض الاخر

الا الامام او قاض اخر مر (قوله لافي خصوص تلك الواقعة) كتب عليه مر (قوله اى مع وجود
الاهل) كتب عليه مر (قوله ولا اجاز) ويحتمل حينئذ تقديم الامثل فالامثل مع تيسره لانه لولاية
للضرورة ولا شوكه فيها حتى تنفذ من غير الامثل مع تيسره مر (قوله ولو فى النكاح) نعم لا يجوز تحكيم
غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضى ضرورة مر (قوله بانه لا ضرورة الى تحكيمه) حيث وجد قاضى ضرورة
لان الضرورة) بقى انه لو وجد القاضى لسكنه بمنوع من جهة الامام من العمل بمسائل معينة كالومنع
الشافعى من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم فى تلك المسائل لفقد القاضى بالنسبة اليها وهذا ظاهر
(قوله نعم يكفى سكوت البكر) كتب عليه مر (قوله لم يؤثر عدم رضا خصمه) كتب عليه مر (قوله
ينبغي حله على ما اذا لم يجز غير الرضا) كتب عليه مر

الخصمين القاضى الذى له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضا خصمه لان المحكم نائبه وقول ابن
الرافعة نقل عن جمع النحاة لم يذبح حله على ما اذا لم يجز غير الرضا وحمل الاول على ما اذا انضم له لفظ يفيد التفويض
كما حكم به بنام الماوردي ذكره حيث قال اذا اتاكم الامام وخصمه لبعض الرعية ولم يقلد، خصوص النظر اشتراط رضا الخصم

لمنعه منه نعم الوجه انه لا بد
من بيان مستنده كما مر
وكونه مشهور الديانة
والصيانة وإذا اشترط رضا
المحكوم عليه (فلا يكفي
رضا قاتل في ضرب بدية على
عاقته) بل لابد من رضاهم
لانهم لا يؤخذون باقراره
فكيف برضاه (فاندر جمع
احدهما قبل الحكم) ولو
بعد استيفاء شروط البينة
(امتنع الحكم) لعدم
استمرار الرضا (ولا يشترط
الرضا بعد الحكم في الاظهر)
بحكم المولى من جهة الامام
ولا ينقض حكمه الا حيث
ينقض حكم القاضي وله ان
يشهد على اثباته وحكمه
في مجلسه خاصة لانعزاله
بالتفرق وإذا تولى القضاء
بعد سماع بينة حكم بها
بعده من غير اعادتها (ولو
نصب) الامام او نائيه
(قاضين) او اكثر (ببلد
وخص كلا مكان) منه (او
زمن أو نوع) كان جعل
احدهما يحكم في الاموال
او بين الرجال والاخر في
الدماء وبن النساء (جاز)
لعدم المنازعة بينهما فان
تم الاقاضي رجال او قاضي
نساء لم يحكم بينهما بخلاف
مالذا وجدا فان العبرة
بالمطالب على مر (وكذا
ان لم يخص في الاصح)

(قوله والمحكم ان يحكم بعلمه) المعتمد منع ذلك مـ ولو يجتهدا مـ (قوله وله ان يشهد على اثباته وحكمه في مجلسه) كتب غليه مـ وقوله حكمها كتب عليه مـ (قوله فان العبرة بالطالب الخ) ملا جاز ايضا اذا وجد احدهما فقط وكان الطالب بمن شملته ولايته وما الفرق (قوله واذا كان في البلد قاضيان فان كان احدهما اصلا جيب داعيه والاخر سبق داعيه الخ) المراد بداعيه كاهو ظاهر رسوله وعبرة الروض وشرحه فان طلبا الى القاضيان خصما بطلب خصمه له منهما جاب السابق منهما بالطالب والا بان طالبا معا قرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين الخ (قوله فان تنازعا) اى الخصمان وقوله في اختيارهما اى القاضيين (قوله والا فالقرعة) بان استويا في القرب (قوله وفارق نظيره في الوصيين) اليهما

كنصب الوصيين الوكيلين في شئ. وإذا كان في بلد قاضيان فإن كان أحدهما أصلا أعجب داعيه والا فبق شقيق داعيه فإن جاء أمعا أفرع فإن تنازعا على اختيارها أعجب المدعى فإن كان كل طالبا ومطلوبا كان اختلافا فما يقتضى تحالفا فافترهما والا فالقرعة وقضية المتن أنه حيث لم يشرط اجتماعا ولا استقلالا حمل الاستقلال وفارق نظيره في الوصيين

بان الاجتماع هنا متنع فلم يحمل عليه تصحيح الكلام ما أمكن والاجتماع ثم جائز لحمل عليه لانه أحوط (الأن يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز قطعاً باختلاف (١٢٠) اجتهدا هما غالباً فلا تنفصل الخصومات وقضيته انهما لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهلية

لهما في نظر ولا ترجيح او شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما لانه لا يؤدي إلى تخالف اجتهدا ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب (فرغ) بشرط تعيين ما يولى فيه نعم ان اطرد عرف بتبعية بلاد لبلاد في توليتها دخلت تبعاً لها ويستفيد بتولية القضاء العام سائر الولايات وأموال الناس حتى نحوز كافة وحسبة لم يفوضا لغيره والوجه في الحكم بين الناس انه خاص بالحكم لا يتجاوز له غيره ويفرق بينه وبين وليتك القضاء بانه في هذا التركيب بمعنى امضاء الامور وسائر تصرفات القاضى فيها امضاء بخلاف الحكم (فصل) فيما يقتضى انعزال القاضى او عزله وما يذكر معه اذا جن قاض او اغشى عليه) ولو لحظة خلافا لشارح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين صلاتين كما مر لانه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم او مرض مرضا لا يرجى زواله وقد عجز معه عن الحكم (او عصى) او صار كالاعشى كما عرف بما مر في

سم (قوله بان الاجتماع هنا متنع الخ) قضيته انه اذا أمكن الاجتماع كإيا في قوله وقضيته انهما لو كانا الخ يحمل الاطلاق هنا كالأوصية على الاجتماع لليراجع (قوله وقضيته انهما الخ) عبارة المغنى وقضيته هذا التعليل انه لو ولي الامام مقلدين لامام واحد قلنا يجوز ولا به المقداد انه يجوز وان شرط اجتماعهما على الحكم لانه لا يؤدي إلى اختلاف لان امهم ما واحد فان قيل قد يكون للامام الواحد قولان فيرى احدهما العمل بقول والآخر بخلافه ليدوى إلى النزاع والاختلاف أجاب الشيخ برهان الدين الفزارى بان كلامهم انما يحكم بما هو الاصح من القولين وهو كما قال ابن شبة ظاهر في المقلد الصرف وعند تصريح ذلك الامام بتصحيح أحد القولين اما اذا كانا من اهل النظر والترجيح والحق ما لم يقف فيه على نص من ائمة المذهب بما هو منصوص وترجيح أحد القولين فهنا يقع النزاع والاختلاف في ذلك ليجتهد في المنع ايضا اه (قوله على المسائل المتفق الخ) أى او على تصحيح أحد القولين كما مر عن المغنى أى او الوجهين كترجيح النجفة مثلاً في محال الاختلاف (قوله لظهور الفرق الخ) وهوان التولية للحكم انما هي من الخصمين ورضاهما معتبر فالحكم من احدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم اعم ش وفيه ما لا يخفى وعبارة البجيرى وهو اى الفرق ان القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين قد يكونان يجتهدان لان هذا نادر او يحتمل ان مراد المطلب ان عدم انفصال الخصومة هنا نشأ عن نفس المتخاصمين والحد لا يعدو عنهما وفي القاضيين عن الامام المولى لهما الواجب عليه فصل الخصومات (قوله نعم ان اطرد الخ) عبارة الاسنى والمغنى لرفع قال الماوردى ولو قلده اى الامام بلد واسكت عن نواحيها فان جرى العرف بافرادها عنها لم تدخل في ولايته وان جرى باضافتها دخلت وان اختلف العرف روى اكثرهما عرفاً فان استويا روى اقرهما عهدا اه

(فصل فيما يقتضى انعزال القاضى او عزله) (قوله فيما يقتضى) إلى قول المتن لسن في النهاية لإقوله وخالف إلى ولو عصى وقوله بحيث اذا نابه لا يتنبه وقوله ولان مالى المتن (قوله انعزال القاضى) أى بلا عزل او عزله اى بمنزلة الامام مثلاً وما يذكر معه اى من قول المصنف وينعزل بموته وانعزاله من اذن له الخ (قوله ولو لحظة) كذا في المغنى (قوله أو مرض) إلى قوله وخالف في المغنى لإقوله او صار إلى المتن (قوله لا يرجى زواله وقد عجز الخ) عبارة المغنى الثالث اى من التنبيهات المرض المعجز له عن النهضة والحكم ينعزل به اذا كان لا يرجى زواله فان رجى او عجز عن النهضة دون الحكم لم ينعزل قاله الماوردى الرابع لو انكر كونه قاضياً في البحر ينعزل ومحل كما قال الزركشى اذا عمد لا غرض له في الاخفاء الخامس لو انكر الامام كونه قاضياً لم ينعزل كما بحثه بعض المتأخرين اه (قول المتن او عصى) ولو عصى ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول الباقرى انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة ثم اعمى وجرى المغنى على ظاهر قول الباقرى حيث قال ولو عاد ابصره تبين انه لم ينعزل لانه لو ذهب لما عاد كما مر ذلك في الجنائيات (قوله في قوله بصير) اى في شرحه (قوله وصحنا ولايته) اى كما مر في قول المصنف فان تعذر جمع هذه الشروط الخ وفي شرحه (قوله بحيث اذا نابه الخ) ظاهر صنيعة ان هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر اذا حصل الغفلة تخل بالاجتهاد كما علم مما روي به برفع توقف الشهاب سم زشيدى وباتى عن المغنى ما يؤيد التوقف عبارة المغنى قال الاذرى ومن لم يبلغ هذه الرتبة اى الاجتهاد في المذهب

(فصل) جن قاض أو اغشى عليه أو عصى أو ذهب أهلية اجتهاده الخ اقوله ولو لحظة كتب عليه مر (قوله أو عصى) أو عصى ثم ابصر فان تحقق حصول العمى حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا يحمل قول الباقرى انه لو ابصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة مر (قوله وكذا ان لم يكن مجتهدا) يتأمل هذا التقييد

قوله بصير (أو ذهب أهلية اجتهاده) المطلق أو المقيد بنحو غفلة (و) كذا ان لم يكن مجتهدا وصحنا ولايته فذهب وهو (ضبطه بغفلة أو نسيان) بحيث اذا نابه لا يتنبه (لا ينفذ حكمه) لانعزاله كذلك وكذا ان خرس أو صم وخالف ابن أبى عسرون في العمى وصنف فيه للماعى محتجا بانه لا يقدح في الثبوت التي هي اعلى من القضاء

واخدمته الا ذرعى اختياره ان الاغما لا يؤثر لانه مرض لا يقدح في النبوة ايضا وما برد عليه ما ان الملحظ هنا غيره ثم كاهو واضح ثم رايته في القوت اشار لهذا على انه لم يثبت عمنى في كاهو حق في موضعه ومرد الاستدلال بقصة ابن ام مكتوم ولو عمنى بعد ثبوت امر عنده ولم يبق الا الحكم الذي لا يحتاج معه الى اشارة نفذ حكمه به (وكذا الواسق) او زاد فسق من لم يعلم (١٢١) موليه بفسقه الاصلى او الزائد حال توليته

كاهو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الاصح) لوجود المنافى هذا ان قلنا لا ينزل بالفسق ولا لم ينفذ جز ما وبهذا يندفع ما اورده عليه من التكرار فانه إنما ذكره في الوصية بالنسبة للانزال لا لنفوذ الحكم ولا نظر لفهم ان المراد بعدم النفوذ عدم الولاية من قوله (فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولايته في الاصح) لا بتولية جديدة كالوكالة ولان ما بطل لا يعود إلا بتجديد عقده (والامام) اى يجوز له عزل قاض لم يتعين (ظهر منه خلل) لا يقتضى انزاله ككثرة الشكاوى منه او ظن انه ضعف او زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط اما ظهور ما يقتضى انزاله فان ثبت انزاله ولم يحتج لعزل وان ظن بقرائن فيحتمل انه كالاول ويحتمل فيه نذب عزله واطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه اى عزله عن الولاية اه عرش (قوله) خبر واطلاق الخ (قوله) منه خلل) واستغنى في المغنى (قوله) لان الفرض الخ) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اه سم (قول المتن به) اى المثل يعنى لاجل نصه قاضيا ويحتمل ان الباء بمعنى مع (قوله) عن قول اصله الخ) اى المحرر عبارته او مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنه اه معنى (قوله) معها) اى المصلحة وقوله وليس في عزله فتنه مقول الاصل (قوله) قول شارح الخ) واقفه المغنى (قوله) لا يغنى اى قول المصنف وفي عزله به مصلحة عنه اى عن قول اصله وليس في عزله فتنه (مع الاثم) الى قوله وللمستخلف في النهاية لا قوله وان لم يعلم موليه خلافا لما وردى (قوله) على المولى) اى السلطان اه عرش (قوله) والمتولى) هذا إنما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرد الطلب وإلا

وهو الموجود اليوم غالبا فلم ارفيه شيئا ويشبهه انه اذا حصل له ادنى تغفل ونحوه لم ينفذ حكمه لا تخاطب طرته في قدح في ولايته ما عساه يغتفر في حق غيره اه (قوله) واخدمته) اى من الاحتجاج المذكور (قوله) اشار لهذا) اى للمغايرة الملحظ في المقامين (قوله) لا يحتاج معه الى اشارة) اى بين الخصمين بان كانا معروفين بالاسم والنسب اه عرش (قوله) او زاد فسق من لم يعلم بفسقه الاصلى الخ) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك اه سم عبارة المغنى ومحل ذلك اى ما في المتن في غير قاضى الضرورة اما هو اذا ولاه ذو شوكة والقاضى فاسق فزاد فسقه فلا ينزل كالجسمه بعض المتأخرين اه وعبارة الرشيدى قوله او الزائد الخ عبارة من فيما كتبه على شرح الروض نصها و يظهر لى ان يقال ان كان ما طرأ عليه لو علم به مستنبه لم يعزله بسببه فهو باق على ولايته وإلا فلا اه (قوله) حال توليته) ظرف ليعلم (قوله) لوجود المنافى) الى قوله او ظن في المغنى الا قوله ولا نظر الى المتن (قوله) هذا) اى الخلاف عبارة النهاية والوجه ان اذا قلنا الخ (قوله) ان قلنا لا ينزل الخ) اى على المرجوح (قوله) وبهذا) اى قوله هذا ان قلنا الخ (قوله) عليه) اى المتن (قوله) انما ذكره) اى طرأ والفسق (قوله) لا لنفوذ الحكم) الاولى كفى المغنى لا اعدم نفوذ الحكم (قوله) ولا نظر لفهم الخ) اى لان التكرار يعتبر فيه خصوص ما تقدم ولا يكتفى فيه انه يفهم من السياق ان المراد به ما تقدم اه عرش (قوله) من قوله الخ) متعاق بالفهم (قول المتن في الاصح) والثانى تعود كالاب اذا جن ثم افاق او فسق ثم تاب نهائى ومعنى ومثل الاب في هذا الحكم الجدد والحاضن والناظر بشرط الواقف اه عرش عبارة المغنى (تنبيه) لزالت اهلية الناظر على الوقف ثم عادت فان كان نظره مشروطا في اصل الوقف عادت ولايته كما فى به المصنف لقوته اذ ليس لاحد عزله والا فلا تعود الا بتولية جديدة اه (قوله) او ظن انه ضعف الخ) معطوف على قول المصنف ظهر منه خلل (قوله) وان ظن الخ) خلافا لاطلاق المغنى عبارته اما ظهور خلل يقتضى انزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لانزاله اه (قوله) كالاول) وهو قول المصنف والامام عزل قاض الخ فيجوز عزله اه عرش ويحتمل ان المراد بالاول قول شارح اما ظهور ما يقتضى انزاله الخ كما يفيد ما مر عن المغنى انفا (قوله) واطلاق ابن عبد السلام الخ) اعتمده المغنى عبارته ويكتفى فيه اى ظهور الخلل غلبة الظن كما في اصل الروضة وجزم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام اذا ثرت الشكاوى منه وجب عزله اه وهو ظاهر اه (قوله) وجوب صرفه) اى عزله عن الولاية اه عرش (قوله) اختيار له) خبر واطلاق الخ (قوله) منه خلل) الى قوله واستغنى في المغنى (قوله) لان الفرض الخ) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك اه سم (قول المتن به) اى المثل يعنى لاجل نصه قاضيا ويحتمل ان الباء بمعنى مع (قوله) عن قول اصله الخ) اى المحرر عبارته او مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنه اه معنى (قوله) معها) اى المصلحة وقوله وليس في عزله فتنه مقول الاصل (قوله) قول شارح الخ) واقفه المغنى (قوله) لا يغنى اى قول المصنف وفي عزله به مصلحة عنه اى عن قول اصله وليس في عزله فتنه (مع الاثم) الى قوله وللمستخلف في النهاية لا قوله وان لم يعلم موليه خلافا لما وردى (قوله) على المولى) اى السلطان اه عرش (قوله) والمتولى) هذا إنما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرد الطلب وإلا

نعم ان كان ذهاب الضبط ينافي اهلية الاجتهاد ظهر التقييد (قوله) او الزائد حال توليته) اى وكان بحيث لو علم لم يوله مع ذلك (قوله) لان الفرض حدوث الافضل) ينبغى على الاصح ان لا يحتاج لكون الفرض ذلك (قوله) لكن مع الاثم على المولى والمتولى

(١٦) — شروانى وابن قاسم — عاشر) المفضل لا تنعقد مع وجود الفاضل لان الفرض حدوث الافضل بعد الولاية فلم يقدح فيها (او) هناك (مثله) او دونه (وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنه) لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله لانه عبث وقصر فامام بصان عنه واستغنى بذكر المصلحة عن قول اصله معها وليس في عزله فتنه لانه لا اثم المصلحة إلا اذا انتفت الفتنه فهو يندفع قول شارح لا يغنى عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجه ومفسدة من جهة اخرى (لكن) مع الاثم على المولى والمتولى

(ينفذ العزل في الاصح) اطاعة السلطان اما اذا تعين بان لم يكن ثم من يصلح غيره فيجرم على موليه عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه حيث ينفذ بخلافه في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه وان لم يعلم موليه خلافا للماورى كالوكيل والمستخلف عزله خليفته ولو بلا موجب ولو لى اخر ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو مو تعلم بعزل على المعتمد نعم ان اطردت العادة بان مثل ذلك المحل ليس فيه الا قاض واحد احتمل الانزال حينئذ (والمذهب انه لا بعزل قبل بلوغه خبر عزله) لعظم (٢٢) الضرر في نقض افضيته لو انعزل ومر الفرق بينه وبين الوكيل في بابه ومن علم عزله لم ينفذ

فلوجه انما يمه فليراجع اه (قول المتن ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كما مر اذ ان تصوف وتدريس وطاب ونحوها فلا بعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك نهاية ومعنى اى بان كان فيه ان لناظر العزل بلا جنة ثم العبرة في السبب الذى يقتضى العزل بعقيدة الحاكم ع (قوله) اطاعة السلطان الى قوله نعم في المعنى الا قوله وان لم يعلم موليه خلافا للماوردى (قوله) ولو لى اخر (الخ) عبارة المعنى ولو لى الامام قاضيا فانما موت القاضى الاول اوفسقه فبان حيا او عدلا لم يقدح في ولايته الثانية كذا قالاه وقضيته كما قال الاذرى انزال الاول والثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه به صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام القفال عدم انزاله والاول اوجه وفي بعض الشروح ان تولية قاض بعد قاض هل هى عزل للاول وجهان وليكونا مبيذين على انه هل يجوز ان يكون في بلد قاضيان اه قال الزركشى والراجح انها ليست بعزل اه (قوله) ولا ظن نحو موته (الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو موته انعزل اه سم (قوله) احتمل الانزال (الخ) اقول هذا الاحتمال متجه بل متعين ويتخرج عليه حكم حادثه يكسر السؤل فيها وهى تولية مدرسة لمدرس من غير تصريح بعزل المدرس الاول فانما اطردت به العادة ان المدرسة لا يليها الا مدرس واحد نعم لو فرض اطراد العرف في محل بالتشريك في المدرسة كان الحكم فيها واضحا سيد عمر (قوله) لعظم الضرر الى قوله وانما يتجه في المعنى والى قوله الا ترى في النهاية (قوله) ومن علم (الخ) اى والخصم الذى علم الخ (قوله) لعلمه الخ) علة ما قبل الاستثناء (قوله) ذكره الماوردى) ضعيف اه ع (قوله) وانما يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه خلافا لعلم الخصم بعزل القاضى لا يخرج جمعه عن كونه قاضيا اه (قوله) هو اى ما ذكره الماوردى حيث اى حين التخصيص بالنحكم اشبه يمكن منعه وقوله فلا يقبل اى قول الماوردى (قوله) ان من بلغه الخ) اى من الخصم (قوله) معتقده) بفتح القاف مبتدأ وقوله ان ولايته باقية خبره والجملة خبر ان (قوله) ويبحث الاذرى الا كنفاء بخبر واحد الخ) هذا هو الظاهر ويفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقدام على الاحكام فيحتاج لها والعزل فيه ترفق عنها وواحوط اه معنى (قوله) ما قاله الزركشى انه لا بد الخ) جزم به النهاية (قوله) لا يقال الى قوله ولا يكفي كالذكر مع قوله فان قلت الى قوله ويبحث الخ فانه يغنى عن هذا وعلى فرض عدم الاغناء فكان حكمه ان يقدم على قوله ويبحث الاذرى الخ (قوله) ولا يكفي كتاب مجرد الخ) في الاصح فيهما اه معنى اى العزل والتولية (قوله) وليت) ببناء المفعول

ينفذ العزل في الاصح) هذا في الامر العام اما الوظائف الخاصة كامامة واذان وتصوف وتدريس وطلب ونحوها فلا بعزل اربابها بالعزل من غير سبب كما فتي به جمع متأخرون وهو المعتمد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضى خلاف ذلك ش مر (قوله) ولو لى اخر ولم يتعرض للاول ولا ظن نحو موته الخ) قال في الروض فان الى الامام قاضيا فانما موت القاضى اى الاول اوفسقه فبان حيا اى او عدلا لم يقدح في ولايته الثانية قال في شرطه قال الاذرى وقضيته انعزال الاول والثاني لانه اقامه مقامه لانه ضمنه اليه به صرح البغوى في تعليقه وقضية كلام القفال عدم انزاله اه (قوله) ولا ظن نحو موته الخ) مفهومه انه اذا ظن نحو موته انعزل (قوله) فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل) كتب على فلا يصح مر (قوله) والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة) كتب عليه

حكمه له الان يرضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه لعلمه انه غير حاكم باطنا ذكره الماوردى وانما يتجه ان صح ما قاله انه غير حاكم باطنا اما على ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغه خبر عزله باق على ولايته ظاهر او باطنا فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بترويج من لاولى لها مثلام يلزم الزوج باطنا ولا ظاهرا انزال الها فان قلت الماوردى يخص عدم نفوذه باطنا بحالة علم الخصم لا مطلقا قلت هو حيث ينفذ بالتحكم اشبه فلا يقبل لما تقرر ان من بلغه ذلك معتقده ان ولايته باقية قبل بلوغه هو خبر العزل ويبحث الاذرى الا كنفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الزركشى انه لا بد من عدلى الشهادة او الاستفاضة كالتولية لا يقال يتعين على من علم عزله او ظنه ان يعمل باطنا بمقتضى علمه او ظنه كما هو قياس نظائره لا نقول انما يتجه ذلك ان قلنا بعزله باطنا قبل ان يبلغه خبره وقد

تقرر ان الوجه خلافه ولا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرآن بعد التزوير بمثلها كما يصح به كلامهم ولا قول انسان (قوله) وليت نعم الوجه انه ان صدقه المدعى والمدعى عليه نفذ حكمه لهما وعليهما كما يحكم بالاول بخلاف ما اذا صدقه احدهما وصدقه اهل الحل والعقد لان تصديقهم لا يثبت تولية عامة بخلاف توليتهم فيما قدمته قبيل قوله وشرط القاضى لان ذاك تولية جزوز للضرورة فقد قدرت بقدرها ولزم عدم مهار لا كذلك مجرد تصديقهم له وعلى هذا القصد في حمل اختلافهم في ان التصديق هل يفيد ولا يبحث البلقينى انه اذا انزل لم تنعزل

نوابه حتى يبلغهم خبر عزله كما ذكرناه انه يستحق معلومه لان بقاء نوابه كبقائه وان نائبه اذا باءه خبر عزل اصله لم ينزل لبقائه ولا لاية اصله ونظر فيه غير واحد والنظر في الثانية واضح لان القياس يقتضي ان عزلهم وانما اغتفر (١٢٣) للضرورة فليتقدر بقدرها في عدم ان عزلهم

بالنسبة للاحكام لا بالنسبة لبقائه ولا لاية بقاء ولا يتم وفي الثالثة انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر عن الماوردي ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه (واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه) او طالعوه فمهم ما فيه وان لم يتلفظ به والمراد سطر العزل نظير ما مر في الطلاق (ان عزل) لوجود الشرط (وكذا ان قرى عليه) وان كان قارئاً (في الاصح) لان القصد اعلامه بالعزل لا قراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بان عادة الحكم ان يقرأ عليهم فليس النظر الا على وصول خبر العزل اليهم بخلاف المرأة القارئة (وينزل بموته وانزل من اذن له في شغل معين كبيع مال ميت) او غائب وكسابع شهادة في معين كالوكيل (والاصح انزال نائبه) اي القاضي ولو قاضي الاقام على المنقول وقول القاضي قضاة والى الاقليم كقضاة الامام محله كما قاله الحسباني اذا صرح له الا امام بذلك اي التولية عنه او اقتضاه العرف (المطلق) ان لم يؤذن له في الاستخلاف (لان القصد

(قوله كما ذكر) اي بعدلى الشهادة او الاستفاضة (قوله ونظر فيه الخ) عبارة النهاية ولو بلغ الخبر المستتيب دون النائب او بالعكس انزل من بلغه ذلك دون غير خلافاً للبقيني اهـ وعبارة المغني بعد سوق كلام البقيني المذكور ونصه او ما قاله ظاهر في الاول ممنوع في العكس اي فيما لو بلغ النائب قبل اصله لان النائب داخل في عموم كلام الاصحاح حتى يبلغه الخبر والنائب قاض فينزل بلوغ الخبر كما جرى عليه شيخي في بعض كتبه ولو ولي السلطان قاضياً ليلدفع حكم ذلك القاضي ولم يعلم ان السلطان ولا قال الزركشي فيجتمعل ان ينفذ حكمه كما لو وكل وكيلاً ببيع شيء فتصرف الوكيل وباعه ثم علم بالوكالة اهـ والظاهر عدم نفوذ حكمه لا شترط القبول من القاضي واخذنا بما بحثه في قاض اقدم على تزويج امرأة يعتقد انها في غير ولايته ثم ظهر انها محرم ولايته من انه لا يصح قال لانه بالاقدم يفسق ويخرج عن الولاية اهـ (قوله في الثانية) اي مسألة استمرار مراتب للقاضي ما لم يبلغ خبر عزله نوابه (قوله وانما اغتفر) اي عدم ان عزلهم (قوله لبقائه ولا يهـ) الانسب لبقائه استحقاؤه المعلوم (قوله انما يتجه على ما قدمناه لا على ما مر الخ) فيه نظر بل الظاهر العكس كما يقيد قول عـش على ما مر انما عن النهاية مانعه قوله ان عزل من بلغه ذلك الخ هذا ظاهر ان لنا بكلام الماوردي فيما لو بلغ الخصم عزل القاضي ولم يبلغ القاضي اما على ما استوجه من نفوذ الحكم على الخصم وله لعدم انزال القاضي فقيه نظر اهـ (قوله ويظهر) الى التنبيه في النهاية الا قوله اي القاضي الى ان قول ابن اذ اقرأت كتابي الخ ولو كتب اليه عزلك او انت معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يات به الكتاب كما قاله البيهقي وغيره اهـ معنى (او طالعوه) الى الماتن في المغني (و المراد سطر العزل) فاذا انمحي موضع العزل لا ينزل ولا انزل اهـ معنى (قوله لان القصد اعلامه بالعزل الخ) يوخذ منه ان الحكم كذلك لو قرأه شخص ثم اعلمه بمضمونه فليتام اهـ سيد عمر اقول وكذا يوخذ منه ان الحكم كذلك لو طالعاه شخص وفهم ولم يات فظ ثم اعلمه بمضمونه ثم رايت قال الرشدي قوله لان اعلامه بالعزل قضيته انه لو قرأه انسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي ثم اعلمه بما فيه انه ينزل وانه لو قرأ عليه ولم يفهم معناه اسكونه اعجمياً والكتاب بالعربية او عكسه انه لا ينزل حتى يخبره به انسان فليراجع ثم رايت والد الشارح صرح بعدم انزاله في الاولى اهـ أي ومثلها الثانية (قول الماتن وينزل بموته وانزل من اذن له الخ) المراد اذا علم بذلك كما يعلم بما مر وصرح به ابن سراقه وفي الروضة واصلها عن السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا ينزل بموت القاضي وانزل اله قال الرافعي ويجوز ان يقال اذا كان الاذن مقيداً بالبقاء ولم يبق الاصل لم يبق النائب اهـ وهذا ظاهر ويبحث بعضهم ان الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء اهـ معنى (قول الماتن في شغل معين الخ) اطلاقهم في الشغل المعين وتفصيلهم في النائب الاتي وقد يفهم انه لا يجري فيه التفصيل الاتي ولا يظهر له وجه فاعل وجه تخصيصهم ما ياتي بالتفصيل كثيرة وقوعه فيه بخلافه في الشغل المعين حتى لو فرض ان الامام قال له استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الامام فلا ينزل بعزل اي القاضي اهـ سيد عمر (قوله او غائب) الى قوله وبحث البقيني في المغني الا قوله به فارق الى نعم وقوله غير قاضي ضرورة الى ولا من ولايته (قوله وقول القاضي) اي قاضي حسين اهـ معنى (قوله اي التولية عنه) اي عن الامام (قوله لنظره) اي القاضي (قوله بموته) اي او انزاله اهـ معنى (قوله ولا قاضي ضرورة) دخل فيه الصبي والمرأة

مر وقوله وبحث البقيني انه اذا انزل لم تنزل نوابه حتى يبلغهم الخ كتب عليه مر وقوله لان القياس يقتضي ان عزلهم كتب عليهم مر وقوله ويظهر ان العبرة في بلوغ خبر العزل للنائب بمذهبه لا بمذهب منوبه كتب عليهم مر (قوله اي المصنف فان قال استخلف عني فلا) قال في شرح الروض قال في الاصل ولو نصب الامام نائباً عن القاضي فقال السرخسي لا ينزل بموت القاضي وانزل اله لانه ما ذون له من جهة الامام وفيه

باستنابته معاوانته وقد زالت (او) ان قيل له من جهة موليه (استخلف عنك) لما ذكر (او اطاق) اظهر غرض المعاونة حيثئذ وبه فارق ما مر في نظره من الوكالة لان الفرض ثم ليس بمعاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل فحمل الاطلاق على ارادته نعم ان عين له الخليفة كان قاطعاً للنظر فيكون كاني نوابه (انما قال) لم يذكره (ايه خائب عني فلا) ينزل الخليفة بموته لانه ليس نائبه (ولا ينزل قاضي) غير قاضي ضرورة ولا قاضي ضرورة

الذي يوجد مجتهد صالح ولا من ولايته عامة كنظر بيت المال والجيش والحسبة والاوراق (بموت الامام) الاعظم ولا باعزاله لعظم الضرر به تعطيل الحوادث ومن ثم لو ولاه للحكم بينه وبين خصمه انعزل بفرأغه منه والان الامام انما يولي القضاة نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزله لم يغير موجب (١٢٤) كما يخالف الامام بحرم عليه الا بموجب وزعم بعضهم ان ناظر بيت المال كالوكيل

غلط كما قاله الا ذرعى وبحت البلقيني ان قاضي الضرورة حيث انعزل استرد منه ما أخذه على القضاء ونظر الاوقاف لا يوافق ما مر من صحة توليته وبحت غيره انه لا ينعزل بوجود مجتهد صالح الا ان رجى توليته والا فلا فائدة في انعزاله (تنبيه) العادة في الازمنة السابقة ان تولية الخليفة العباسي للسلطان ثم السلطان يستقل بتولية القضاة وغيره ما قبل حينئذ ينعزل القضاة بموت السلطان لانه نائب او لانه مستقل وفي روضة شريح اذا مات الخليفة فهل ينعزل قضاة وجهان فان قلنا ينعزل فلومات السلطان هل تنعزل القضاة وجهان ثانيهما الا لانهم قضاة الخليفة لانه نائب عنه اه قال الزركشي ويشبه ان ياتي فيه ما مر من الاذن في الاستخلاف عنه وعن الامام اى الخليفة او يطلق اه واقول في هذا كله نظر والوجه بناء على ما مر اخر البعاط مع بسطه ان الخليفة اذا ضعف بحيث زالت شوكته بالكلية ولم يبق له الارسم التولية باذنه تبركا به اذ لو امتنع منه اجبروه

والقن الاعمى فلا ينعزل واحد منهم بموت السلطان ان لم يكن ثم مجتهد وقوله السابق قبيل قول المصنف ويندب الخربحت البلقيني الخ يقتضى خلافه في غير المقلد الفاسق مع وجود العدل وعدم المجتهد اه ع ش ولعل صوابه كما يعلم مما سبق مع فقد المجتهد والعدل ثم يمكن ان يحمل قاضي الضرورة هنا على خصم ص الفاسق والمقلد كما اقتصر المصنف عليهم ما هناك ليعلم منه عزل نحو الصبي بموت الامام ان وجد نحو بالغ بالاولى فيوافق ما هنا لما سبق (قوله اذ لم يوجد مجتهد صالح) امام مع وجوده فان رجى توليته انعزل والا فلا فائدة في انعزاله اه عنائى اى كياتى قبيل التنبيه (قوله ومن ثم) راجع الى التعميل (قوله بينه الخ) اى الامام (قوله كما مر) اى في شرح لكن ينفذ العزل في الاصح (قوله ان ناظر بيت المال كالوكيل) اى فينعزل بموت السلطان كما ينعزل الوكيل بموت الموكل اه معنى (قوله غلط) خبر وزعم بعضهم (كما قاله) اى كونه غلطاً (قوله وبحت البلقيني الخ) مبتدأ خبره قوله لا يوافق الخ (قوله ما مر) اى في المتن (قوله وبحت غيره الخ) فعل وفاعل عبارة النهاية والوجه عدم انعزاله مع وجود مجتهد الخ ثم هذا متعلق بقوله السابق اذا لم يوجد مجتهد صالح فكان الانسب ان يقدم على بحث البلقيني (قوله انه لا ينعزل الخ) اى قاضي الضرورة (قوله بوجود مجتهد الخ) لعل المراد بحدوثه بعد تولية قاضي الضرورة (قوله تولية الخليفة الخ) خبر قوله العادة الخ (قوله لانه نائب) اى عن الخليفة كقاضى الاقليم (قوله اذا مات الخليفة) اى العباسى (قوله قضاته) اى قضاة نائبه السلطان (وجهان) اى والراجع انها لا تنعزل لقول المصنف ولا ينعزل قاض بموت الامام فقول الشارح فان قلنا ينعزلون اى على الوجه المرجوح (قوله فلومات السلطان) اى مات الخليفة او لا (قوله لانه نائب) اى السلطان عنه اى الخليفة الامام (قوله من الاذن) اى اذن الخليفة في الاستخلاف عنه اى السلطان (قوله على ما مر الخ) اى من اختلاف بعض مشايخه بقاء خلافة المتولى من بنى العباس بطريق العهد المتسلسل فيهم الى قرب من الشارح (قوله فان قلنا بقاء عمره ولايته) تقدم هناك انه باطل اذ لا عبرة بعد غير مستجمع للشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لان عروضهما لمن صحت ولايته لا يبطلها (قوله او بعدم بقائها) تقدم هناك انه هو المتعين (قوله نصيبهم) الى قول المتن ولا يقبل في المعنى والى قوله فقول شارح في النهاية (قوله انعزل الخ) اى كالمو شرط النظر لزيد ثم لعمره ونصيب زيد لنفسه نائباً فيه ثم مات زيد فانه ينعزل نائبه ويصير النظر لعمره فليحمل اذا كلام المصنف على ما اذا زال النظر الى القاضي ليكون الواقف لم يشرط ناظراً او انقضى من شرط له او خرج عن الاهلية قال ابن شهبة ويقع في كتب الاوقاف كثير افاذا انقضت الذرية يكون النظر فيه لحاكم المسلمين ببلد كذا يولي من شاء من ثقاته ونوابه فاذا زال النظر الى قاض فولى النظر لشخص فهل ينعزل بموت ذلك القاضي او انعزاله او لا الا قرب عدم انعزاله اه معنى وقوله الا قرب الخ هذا مخالف لما في الشارح والنهاية ولما ذكره هو ولا الا ان يحمل قوله لحاكم المسلمين ببلد كذا على حاكم معين بشخصه (قول المتن ولا يقبل قوله الخ) ولو قال صرفت مال الوقف لجهته او عمراته التى يقتضيها الحال صدق بلايين اه معنى (قوله وان كان انعزاله بالعمى) اطلاقه مخالف لما قدمه قبيل قول المتن وكذا الواسق وان قيد ما هناك فليحمل قول البلقيني على ذلك ايضا عبارة المعنى والاسنى نعم ان انعزل بالعمى قبل منه ذلك لانه لما ينعزل بالعمى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت عليك بكذا لا يحتاج الى ذلك قاله البلقيني اه (قوله للبلقيني) اقره المعنى والاسنى كما مر انفا (قول المتن احتمال اه وصرح الماوردى بما يوافق هذا الاحتمال اه (قوله لا يوافق ما مر) كتب عليه مر

عليه او اتوا بغيره من بنى عمه وولوه ثم يولى السلطان كما وقع فظاهر ذلك فان قلنا بقاء عموم ولايته مع ضعفه فالسلطان نائبه حكمت وباتى ذلك التفصيل الذى ذكره الزركشى او بعدم بقائها فالقضاة نواب السلطان لا غير (ولا) ينعزل (ناظر يتيم) ومسجد (وقوف بموت قاض) نصيبهم وكذا بانعزاله لثلاث تحتل المصالح نعم لو شرط النظر لحاكم المسلمين انعزل كما يحتمل الا ذرعى وغيره بتولية قاض جديد لصيرورة النظر اليه بشرط الواقف (ولا يقبل قوله) وان كان انعزاله بالعمى فيما يظهر خلافا للبلقيني (بعد انعزاله) ولا قول المحكم بعده فارقا بجاس

حكمه (حكمت بكذا) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ (فان شهد) وحده (او مع اخر حكمه لم يقدّر على الصحيح) لانه يشهد بقول نفسه وفارق
المرضعة بان فعلها غير مقصود بالاثبات مع ان شهادتها لا تتضمن تزكية نفسها بخلاف الحاكم لهما ما خرج بحكمه شهادته باقرار صدر في مجلسه
فيقبل جزما (او) شهد (بحكم حاكم جائز الحكم) ظاهره انه لا بد منه وبوجه بان حذفه (١٢٥) موم لاحتماله حاكما لا يجوز حكمه

حكمه (حكمت بكذا) اي كنت حكمت بكذا فلان مغنى وروض (قوله لانه لا يملك انشاء الحكم الخ) اي فلا يملك
الاقرار به شيخ الاسلام ومغنى (قوله وحده) الى قول المتن او بحكم حاكم في المغنى (قوله وحده) اي بما
يثبت بالشاهد واليمين اه مغنى (قوله وفارق المرضعة) اي فيما لو شهدت بانها ارضعت ولم تطالب باجرة
فانها تقبل اه مغنى (قوله بان فعلها غير مقصود) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع ان
شهادتها الخ وجهه ان المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المغنى
يحصل بارضاع فاسقة اه ع (قوله فيقبل الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد على اقرار سمعه
اه مغنى (قوله وقول شارح انه تا كيد) جرى عليه المغنى (قوله ومن غير بقاض) اي بدل حاكم لم يحتاج
لذلك اي جائز الحكم (قوله على ما فيه) عبارة المغنى ومحل الخلاف اذا قلنا لا يعتبر تعيين الحاكم في الشهادة
على الحكم بل يكفي ان تقوم البيئة على حكومة حاكم من الاحكام كاهو المشهور اما اذا قلنا باشرط التعيين
فلا تقبل قلعها اه (قوله لان مذهب القاضى) اي المرفوع اليه الامر (قوله مذهب) اي الشاهد (قوله
واحتمال المبطّل) اي انه اراد حكمه (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه الخ) وعلى هذا يضر اضافة الاخر القضاء
في شهادته الى المزيل بخلافه على القول الذى هو احدى احتمالي الراعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة اه
سم وقوله بخلافه على القول الذى الخ هذا مناف لما في المغنى مما نصه ومحل الخلاف اذا لم يعلم القاضى انه
حكمه والا فلا يقبل جزما نظرا للبقاء التهمة اه فتأمل (قوله وقد يشكك عليه) اي على قوله لو علم انه حكمه
الخ (قوله مطلقا) اي بدون بيان سبب الملك (قوله بخلاف المستثنى الخ) الاول بخلاف مسألة البيع (قوله
لقدرته) الى قوله ان لم يتم في المغنى والى قوله وظاهر هذا في النهاية الا قوله ان لم يتم الى المتن وقوله واخذ
الزركشى الى وافهم (قوله حتى لو قال على سبيل الحكم الخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله
كما صرح به البغوي وهو مقتضى كلام اصل الروضة وينبغي ان يكون محله كما قال شيخنا ما لو اسنده الى ماقبل
ولا يته اه (قوله قبل) اي قوله بلا حجة اه مغنى (قوله وبمحت الاذرى الخ) عبارة النهاية ومحله كما بحثه
الاذرى الخ (قوله ان محله) اي محل ما قالوه من قبول قوله اه مغنى (قوله في محصورات والافوا الخ) عبارة
المغنى في قرية اهلها محصورون ما في بلد كبير كبغداد فلا نا قطع بطلان قوله والى ما قاله الى الاذرى
يشير تعبير الشيخين بالقرية اه (قوله من جاهل) المراد به بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب
(قوله وقد اقيمت الخ) من مقول الاذرى كما هو صريح المغنى (قوله وقد اقيمت) عبارة المغنى ولا بد في قاضى
الضرورة من بيان مستنده فلو قال حكمت بحجة او جبت الحكم شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما
افق به والد رحمه الله لاحتمال الخ وافق ايضا بانه لو حكم بطلاق امرأة شاهدين الخ (قوله بوجوب بيان
القاضى الخ) اي ما لم يته مولى عن طلب بيان مستنده كما قدمه قبيل قول المصنف ويندب الخ اه ع

وقوله وبمحت غيره كتب عليه مر (قوله ومن ثم لو علم انه حكمه لم يقبله) على هذا يضر اضافة الاخر القضاء
في شهادته الى المزيل بخلافه على القول الذى هو احدى احتمالي الراعى كما اوضح ذلك في شرح البهجة وغيره
(قوله ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا الخ) في التكملة فرع اذا ذكر الحاكم ان فلا ولا ناشدا عندي
بكذا وانكر الشاهد ان لم ينفذ الى انكارهما وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضى الضرورة مر
اقول هل يشكل ذلك على قولنا بين السطور ظاهره ولو قاضى ضرورة الحاكم غير انه ان كان ذلك بعد الحكم
بشهادتهما كان انكارهما بمنزلة الرجوع في انه لا يقبل لانهم لم يعرفوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اه
(قوله وقد اقيمت بوجوب بيان القاضى الخ) افق بذلك ايضا شيخنا الشهاب الرملى (قوله ايضا وقد اقيمت

المستثنين الاخيرتين) ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا (وان قال بعلنى لقدرته على الانشاء حينئذ حتى لو قال على سبيل الحكم نساهذه
القرية طواقم من ازواجهن قبل وبمحت الاذرى اعزله في محصورات والافوا وكاذب مجازف وفيه فاض يجتدولو في مذهب امامه قال ولا
ريب عندي في عدم نفوذ من جاهل او فاسق وقد اقيمت بوجوب بيان القاضى مستنده اذا سئل عنه

لاحتمال ان يظن مالم يس
 بمستند مستند او افقي غيره
 بانه لو حكم بطلاق امرأة
 بشاهدين فقالا انما شهدنا
 بطلاق مقيد بصفة ولم توجد
 وقال بل اطلقتما انه يقبل
 قوله ان لم يثبت في ذلك لعلمه
 وديانته (فان كان في غير
 محل ولايته) وهو خارج
 عمله لا يجلس حكمه خلافا
 لمن وهم فيه الا ان يريد ان
 موليه قيد ولايته بذلك
 المجلس (فكمعزول) لانه
 لا يملك انشاء الحكم حيث
 فلا ينفذ اقراره به واخذ
 الزر كشي من ظاهر كلامهم
 انه اذا ولي ببلد لم يتناول
 مزارعها وبساتينها فلو
 زوج وهو باحدهما من
 هي بالبلد او عكسه لم يصح
 قيل وفيه نظر اه والنظر
 واضح بل الذي يتجه اخذا
 بما مر قبيل فصل جن قاض
 انه ان علمت عادة بتبعية او
 عدم احكامها والا اتجه ما
 ذكره اقتصارا على مانص
 له عليه وافهم قوله كمعزول
 انه لا ينفذ منه فيه تصرف
 استباحه بالولاية كايجار
 وقف نظره للقاضي وبيع
 مال يتيم وتقرير في وظيفة
 وهو ظاهر كنز وبيع من
 ليست بولايته وظاهر هذا
 انه لا يصح استخلافه قبل
 وصوله للمحل ولايته من يحكم
 بها

(قوله لاحتمال الخ) كما هو كثير او غالب في قضاء العصر اه مغني (قوله وافي غيره بانه الخ) افني بذلك شيخنا
 الشهاب الرملي ولعله مراد الشارح اه سم (قوله انه يقبل الخ) جواب لو حكم الخ فكان ينبغي اسقاط
 لفظة انه كما فعله النهاية (قوله انه يقبل قوله الخ) هذا في غير قاضي الضرورة مر اه سم (قوله ان لم يثبت
 في ذلك الخ) اي بخلاف ما اذا كان جاهلا او فاسقا فلا يقبل نظير ما مر عن الاذرعى (وهو خارج) الى قوله
 وافهم في المغني الا قوله الا ان يريد الى المتن (قوله لا يجلس حكمه) اي المعد للحكم اه مغني (قوله قيد ولايته
 الخ) اي فان لم يقيد بها بمجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمله كله وان قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس
 الحكم كسجد مثلا ومحل عمله مانص مرليه عليه او اعتيد انه من توابع المحل الذي ولاه ليحكم فيه اه ع
 (قوله باحدهما) اي المذكورين من المزارع والبساتين (قوله قيل وفيه نظر انتهى الخ) عبارة المغني وهذا
 اذا لم يكن عرف كما قدمناه ولو قال الممزول للامين اعطيتك المال ايام قضائي لتحفظه لفلان فقال الامين بل
 لفلان صدق المعزول وهل يغرم الامين لمن عينه هو قدر ذلك فيه وجهان في تعليق القاضي واجبهما كما قال
 شيخنا المنع فان قال له الامين لم تعطني شيئا بل هو لفلان فالقول قول الامين لان الاصل عدم الاعطاء ويستثنى
 من اطلاق المصنف ما لو اذن الامام للقاضي ان يحكم بين اهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم ولو
 كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذي يقتضيه المذهب وقاله في الذخائر ايضا حيث يفتي بقوله
 علي من هو من اهل البلد انه حكم عليه بكذا اه (قوله حكم بها) اي بالعادة ثابت في بعض النسخ وعلى
 تقدير حذفه فالتقدير فالامر واضح ونحوه اه سيد عمر (قوله منه فيه) اي من القاضي في غير محل ولايته
 (قوله وظاهر هذا) اي المتن (قوله انه لا يصح استخلافه) خلافا للنهاية عبارة نعم لو استخلف وهو في غير
 محل ولايته من يحكم بها بعد وصوله لها صح كما افني به الوالد رحمه الله تعالى اذا لا استخلاف ليس يحكم حتى يمنع
 الخ قال ع ش قوله نعم لو استخلف الخ ومثله ما لو ارسل لمن يحكم عنه في محل ولايته الى ان يحضر القاضي وقوله
 بعد وصوله اي القاضي اه وقال الرشيد قوله بعد وصوله اي الخليفة اه وهو الظاهر (قوله من يحكم
 بها) ظاهره مطابقا اي قبل وصول القاضي او بعده فافتاء بعضهم الخ هو شيخنا الشهاب الرملي وفي الروض
 والقاضي ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتيبه في غير محل ولايته لا عكسه قال في شرحه اي ليس له

بوجوب بيان القاضي) ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مستند الخ مر (قوله وافي غيره بانه لو حكم الخ)
 افني بذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعله مراد الشارح بالغير (قوله انه يقبل قوله) ظاهره ولو قاضي ضرورة
 مر ثم قال الا قاضي الضرورة (قوله وظاهر هذا) انه لا يصح استخلافه الخ في الروض في اخر باب القضاء
 على الغائب وللقاضي ان يشهد في محل ولايته على كتاب حكم كتيبه في غير محل ولايته لا عكسه اه قال في
 شرحه اي ليس له انه يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كتيبه في محل ولايته والحكم كالاشهاد بخلاف
 الكتابة لا باس بها ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكما كان اذن وهو في غير محل ولايته في الاجاز عن خصم
 محبوس في محلهما بسؤال خصمه اه فقوله اذا لم يتضمن حكما يفهم الامتناع فيما يتضمن حكما وهذا قد يدل على
 عدم صحة الاستخلاف المذكور على خلاف ما افني به شيخنا الشهاب الرملي الا ان يكون المراد يتضمن الحكم ان
 الاذن نفسه يتضمنه لان المأذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه ما نصه ولا يحكم ولا يولي ولا يسمع البيعة في غير
 عمله فان فعل ذلك لم يعتد به اه قال ابن النقيب في شرحه لا نه لا ولا ية له فيه فاشبهه سائر الرعية فهل له ان يكتب
 الى قاض اخر فيه خلاف قال الرافعي والذي يستمر على اصل الشافعي جواز حكي الزبلي قولين فيما اذسمع
 البيعة في غير عمله ووقف على عدالته في عمله وحكم بها بناء على انه هل يحكم بعلمه ام لا قال ابن الرفعة وفيه نظر
 لانا نمنع كونها من القضاء بالعلم وان سلم فاي معنى لفرض سماع عدالته في عمله بل قد يظهر ان ماخذ الخلاف
 ان الاعتبار في الشهود اذا زكوا بوقت الشهادة ام بوقت التزكية كما سبق في صلاة العياد اذا شهدوا بعد الزوال
 او عدلوا بعد الغروب ولو سمع الشهادة في عمله والتعديل في غير عمله قال ابن القاص يحكم به ان قلنا بقضي
 بعلمه وقال ابو عاصم وغيره القياس انه لا يحكم به وهو ظاهر اطلاق الشيخين اه كلام ابن النقيب ولا يخفى

فافتاء بعضهم بصحته بعيد وقوله الاستخلاف ليس حكا حتى يمتنع بل مجرد اذن فهو (١٢٧) كحرم وكل من يزوجه بعد التحلل

او اطاق يرد بانه اذن
استفاده بالولاية بمحل
مخصوص فكيف يعتد منه
به قبل وصوله اليه ويرد
قياسه المذكور بانه ليس
قياس مسئلتنا لان المحرم
ليس ممنوعا الا من المباشرة
بنفسه والقاضي قبل وصوله
لمحل ولايته لم يتاهل لاذن ولا
حكم ولانما قياسه ان يقيد
تصرف الوكيل ببلد فليس له
كما هو ظاهر كلامهم فيه
التوكيل وان جوزناه له
بالاذن لغيره وهو في غيرها
نعم ان اطردت العادة
باستنباطه المقول قبل وصوله
وعلمها منتهيه لم يبعد الجواز
حينئذ (ولو ادعى شخص
على معزول) اى ذكر للقاضي
وسماه دعوى تجوز لانها
انما تكون بعد حضوره
(انه اخذ ماله برشوة)
اى على سبيل الرشوة كما
باصله وهى اولى لايهام
الاولى ان الرشوة سبب
مغاير للاخذ وليس كذلك
الا ان يجاب بان المراد من
الرشوة لازمه اى بباطل
(او شهادة عبيدين مثلا)
وأعطاه لفلان ومذهبه انه
لا تجوز شهادتهما (احضر
وفصلت خصومتها) لتعذر
اثبات ذلك بغير حضوره
وله ان يوكل ولا يحضر قالا
ومن حضر لجديد وتظلم

ان يشهد في غير محل ولايته على كتاب حكم كسبه في محل ولايته والحكم كالشهاد بخلاف الكتابة لا باس بها
ومثلها الاذن اذا لم يتضمن حكا كان اذن وهو في غير محل ولايته في الافراج عن خصم محبوس في محله
بسؤال خصمه اه فقوله اذ لم يتضمن حكا يفهم الامتناع فيما يتضمن حكاوه ذا قد يدل على عدم صحة
الاستخلاف المذكور على خلاف ما افق به شيخنا الشهاب الرملى الا ان يكون المراد بتضمن الحكم ان الاذن
نفسه يتضمنه لان المأذون فيه يتضمنه ثم رايت في التنبيه ما نصه ولا يحكم ولا يولى ولا يسمع المينة في غير عمله
فان فعل ذلك لم يعتد به اه ولا يخفى ظهوره في خلاف ما افق به شيخنا ايضا اه سم بحذف اقول بل عبارة
التنبيه المذكورة صريحة في خلافه وفي فاق ما قاله الشارح والله اعلم (قوله وقوله) اى قول البعض مستدلا
على اثنائه بالصحة (قوله استفاده) اى القاضي ذلك الاذن (قوله ويرد الى قوله نعم الخ) رده النهاية بما نصه
ومنازعة بعضهم فيه بانه اذن استفاده الخ وان القياس المذكور ليس بمسئل لان المحرم ليس ممنوعا الخ (قوله
قياسه) اى البعض (قوله ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه الخ) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله
ايضا مادام الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق وقوله لم يتاهل الخ هذا اول المسئلة اه سم
(قوله وانما قياسه ان يقيد الخ) مردودة بصحة القياس لان عبارة المحرم في النكاح مختلة طلقا بنفسه وانما يقيد
في زمن الاحرام وصح اذنه المذكور فكذلك القاضي يمتنع عليه الحكم في ذلك المكان الخارج عن محل
ولايته وصح اذنه فيه يتأمل اه ورائفان الروض والتنبيه ما يوافق ما قاله الشارح (قوله فيه) اى الوكيل
المذكور وكذا قوله الاقنى وهو الخ (قوله لغيره) متعاق بالوكيل اه رشيدى (قوله اى ذكر) الى الفصل
في النهاية الا قوله ومن ثم الى قال وهذا وقوله وبما قررت الى المتن (قوله وسماه) اى الاخبار للقاضي
(قوله بعد حضوره) اى المعزول (قول المتن برشوة) هى تثليث الراء ما يبدل له ليحكم بغير الحق او لمتنع من
الحكم بالحق اسنى ومعنى (قوله الا ان يجاب بان المراد الخ) انما صدر الجواب بالا المشعرة ببعده لما تقرران
المراد لا يدفع الايراد على انه لا يرد اولى بعبارة المحرم ثم رايت قال الرشيدى قوله لا ان يجاب الخ لا يخفى ان
ما ذكره لا يدفع الاولى والايهام قائم وغاية ما ذكره انه تصحيح لعبارة المصنف لا دفع للايهام اه (قول
المتن مثلا) اى ونحوهما عن لا تقبل شهادته اه معنى (قوله واعطاء الخ) عطف على اخذ اه عش (قوله
واعطاء) الى قوله وبما قررت فى المعنى الا قوله وقال غيره الى المتن وقوله ويرد الى المتن وقوله ومن ثم
الى قال وهذا (قوله ومذهبه) اى المعزول (قوله وله ان يوكل الخ) واذا حضر فان اقيمت عليه بنية او اقر حكم
عليه والاصدق بيمينه كسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانه اه معنى (قوله ولا يحضر) فاذا حضر وكيله
استوفت الدعوى اه نهاية قال الرشيدى لعله سقط لفظ او قبل قول وكيله اى فاذا حضر هو او وكيله اه
(قوله قالا ومن حضر الخ) عبارة النهاية وانما يجب احضاره لاذن كرشيتا يقتضى المطالبة شرعا كما مثله ولو
طلب احضاره بمجلس الحكم ولم يعين شيئا لم يجب اليه لاذن فلا يكون له حق وانما يقصد ابتذاله بالخصوص ما
وعبارة المعنى (تنبيه) لو حضر انسان الى القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب احضاره لم يبادر
باحضاره بل يقول ما تريد منه فان ذكر انه يدعى عليه دين او عينا احضره ولا يجوز احضاره قبل
تحقق الدعوى اذ لا يكون له الخ (قوله لئلا يقصد ابتذاله) اى بالحضور اه معنى (قول المتن حكم) اى القاضي

ظهور عبارة التنبيه المذكورة في خلاف ما افق به شيخنا ايضا (قوله فافتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى
(قوله لان المحرم ليس ممنوعا الا من المباشرة بنفسه) فيه نظر بل هو ممنوع من المباشرة بوكيله ايضا مادام
الاحرام وبهذا يظهر صحة القياس ويسقط الفرق (قوله لم يتاهل لاذن) هذا اول المسئلة (قوله اى المصنف
ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة الخ ما ذكره المتن فيه) زاد التنبيه ما نصه وان قال جار على
الحكم نظر فان كان في امر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رايه لم ينقضه وان خالفه ففيه قولان احدهما
ينقضه والثانى لا ينقضه اه وقوله لا يسوغ فيه الاجتهاد اى باخالف النص والاجماع أو القياس الجلى
ونحوه كما قرره ابن النقيب وان كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن النقيب كسمن الكلب وضمان خمر الذى

من معزول لم يحضره قبل استنفاه عن دعواه لئلا يقصد ابتذاله (وان قال حكم بعبدین)

أو نحو فاسقين قال ابن الرقعة أي وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا اطالبه بالغرم وقال غيره لا يحتاج لذلك وإنما سمعت هذه الدعوى مع أنها ليست على قواعد الدعاوى الملزمة إذ ليست بنفس الحق لأن القصد منها التدرج إلى الزام الخصم (ولم يذكر مالا أحضر) ليجب عن دعواه (وقيل لا) يحضره (حتى تقوم بيته بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاة جريانها على الصحة فلا يعدل عن الظاهر إلا بيينة صيانة لولاة المسلمين عن البدلة ويرد بان هذا الظاهر وإن سلم لا يمنع أحضاره لتبين الحال (فإن حضر) بعد البيينة أو من غير بيينة (وانكر) بان قال لم أحكم عليه أصلا ولم أحكم إلا بإشهاد (١٢٨) حرين عدلين (صدق بلا يمين في الأصح) صيانة عن الابتذال ومن ثم صوبه جمع

متأخرون منهم الزركشي قال وهذا فيمن عزل مع بقاء اهليته فاما من ظهر فسقه وجوره وعلمت خيائته فالظاهر أنه يحلف قطعاً وسبقه إليه لا ذرعى كما يأتي (قلت الأصح) أنه لا يصدق (الا يمين والله أعلم) لعدم خبر واليمين على من أنكر ولأن غايته أنه أمين وهو كالوديع لا بد من حلفه (ولو ادعى على قاض) متول (جور في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لاجل أنه يحلف له وكذا لو ادعى على شاهدانه شهد زور أو أراد تعزيمه لأنهما أمينا الشرع (ويشترط) لسماع الدعوى عليهم بذلك (بيينة) يحضرها بين يدي المدعى عنده لئلا يخبره حتى يحضره إذ لو فتح باب تحليفهما لكل مدعى لاشتد الأمر ورغب الناس عن القضاء والشهادة وبما قررت به المتن اندفع الاعتراض عليه بأن اشتراط البيينة يناقض جزؤه قبله بعدم سماع الدعوى فإن اعتماد البيينة فرع سماع الدعوى ونازع السبكي فيما ذكر وأطال فيه في حلياته لكن

على اه معنى (قوله أو نحو فاسقين) أي ممن لا يقبل شهادته اه معنى (قوله أي وهو يعلم الخ) أي وقال في دعواه وهو الخ اه مع ش (قوله وأنه لا يجوز) يحتمل أنه من الجواز فالجملعة معطوفة على قوله ذلك ويحتمل أنه من التجريز فالجملعة معطوفة على قوله وهو يعلم ذلك (قوله بعد البيينة أو من غير بيينة) عبارة المغنى على الوجهين وادعى عليه اه (قوله بعد البيينة) هذا تصريح بأنه مع البيينة هو المصدق لكن هذا لأن البيينة أقيمت قبل حضوره فلو أقيمت بعد حضوره بشرطها قبلت ولم يلتفت لقوله كما هو ظاهر اه سم ويأتي عن ع ش مثله (قوله وهذا) أي الخلاف (قول المتن قلت الأصح الخ) قال الفارقي رحل الخلاف إذا عدم الشاهدان والا لينظر فيهما ليعرف حالهما قال الغزالي وهو متجه في العبيد دون الفسقة لأن الفسق قديطر العدل اه وهو ظاهر اه معنى (قوله أنه لا يصدق الا بيمين) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تقم بيينة على ما ذكره المدعى والا قضى بها بلا يمين اه ع ش (قوله لا بد من حلفه) وأما مثاؤه الذين يجوز لهم أخذ الاجرة إذا حوسب بعضهم فبق عليه شيء فقال أخذت هذا المال اجرة على عملي وصدقه المعزول لم ينفعه تصديقه ويسترد منه ما يزيد على اجرة المثل اه نهاية أي ثم إن كان له مال معلوم دفع له والافليت المال ع ش (قول المتن ولو ادعى) بالبيناء للمفعول اه معنى (قوله على قاض متول) أي في غير محل ولايته كما يعلم مما سيأتي آخر الفصل اه رشیدی (قوله أنه يحلف) ببناء المفعول من التحليف (قوله المدعى عنده) أي القاضي المدعى الخ (قوله وبما قررت به المتن) حاصلة أنه لا تسمع الدعوى قصد تحليفه بل للبيينة وأن البيينة اشترطت لسماع الدعوى لا لاثبات المدعى به (قوله اندفع الاعتراض عليه الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف تشترط البيينة مع عدم سماع الدعوى اجيب بان المراد لم تسمع الدعوى لقصد تحليفه وسمعت لاجل البيينة فان كانت له بيينة سمعت لا محالة اه (قوله فان اعتماد البيينة الخ) علة للمنافاة (قوله فيما ذكر) أي في المتن (قوله ومم) أي انفا (قوله ان هذا) أي عدم التحلف (قوله ومن ثم اعترض الا ذرعى الخ) عبارة المغنى قال الزركشي وهذا إذا كان موثقاً به والاحلف وقال الا ذرعى قولهم في توجيه منع التحليف أنه لو حلف الخ أن ذلك مبنى على كمال القاضي ووجود اهليته التامة ونحن نقطع بان غالب من يل بالقضاء في عصرنا لو حلف لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشتد حرصه وثباته عليه وطلبه هو وغيره فانا لله وانا اليه راجعون اه هذا في زمانه فكيف لو أدرك زماننا اه (قوله على متول) أي على قاض متول في غير محل ولايته كما يعلم مما يأتي اه رشیدی (قول المتن حكم) بتخفيف الكاف (قوله قال السبكي) إلى الفصل في المغنى الا قوله وفيه ما مر إلى وخارج (قوله هذا) أي ما في المتن (قوله بما لا يقدر فيه الخ) كان ادعى عليه أنه استاجر له خدمة منزله مثلاً اه ع ش (قوله ولا يخل بمنصبه) عطف تفسير اه بجري (قوله لم تسمع الدعوى) أي لاجل التحليف والا فلتسمع للبيينة كما يأتي اه بجري (قوله وان لم يقدر) أي ما ادعى به عليه (قوله وفيه ما مر) أي أن محله فيمن لم يظهر فسقه وجوره الخ ع ش ورشیدی وفيه أنه لا يلتزم مع قول الشارح بعد وفرضه الخ ولعله أراد بما

وأطال الحساب في فرده وتزييفه نقلاً ومعنى وتبعه الا ذرعى في بعضه ومم أن هذا في قاض محمود السيرة ومن ثم اعترض مر الا ذرعى التعليل بالرغبة بأنه يقطع بان غالب قضاة عصره لو حلف احدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرتكب ولم يجز لحلف ولم يردده وغيره ذلك الا حرصاً وتهاوناً على القضاء (وان ادعى على متول بشيء) لم يتعاقب بحكمه (كغصب أو دين أو بيع) حكم بينهم خليفته وغيره) كواحد من الرعية يحكمه قال السبكي هذا ان ادعى عليه بما لا يقدر فيه ولا يخل بمنصبه والا لم تسمع الدعوى قطعاً ولا يحلف ولا طريق للدعى حينئذ لا البيينة قال بل ينبغي أنها لا تسمع وإن لم يقدر فيه حيث لم يقدر لهما حكم حصة الدعوى صيانة عن ابتذال بالدعاوى والتحليف اه وفيه ما مر

مر ما ذكره في شرح وقيل لاحق الخ من قوله ويرد بأن هذا اظهر الخ (قوله) يفرضه أى فرض صحة كلا السبكي اه عش (قوله) وخرج الخ عبارة شرح المنهج والمغنى وليس لاحد ان يدعى على متول الخ (قوله) بما ذكر) اى قول المتن ولو ادعى على قاض جور في حكم وقوله وان لم يتعلق بحكمه الخ اذ الدعوى عليه بانه حكم بكذا ليس منهما بل هي دعوى نفس حكمه تامل اه بجيرى (قوله) انه حكم بكذا الخ) فطريقه ان يدعى على الخصم ويقيم البينة بان القاضى حكم به بكذا ع ش اه بجيرى (قوله) بكذا اى جورا اه رشيدى (قوله) فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابلته بما بعده عدم السماع ولو مع البينة وهو كذلك مر اه سم عبارة ع ش قوله فلا تسمع اى الدعوى لانه يقبل قوله في محل ولايته حكمت بكذا فالدعوى مع قبول قوله تحل بمنصبه وسيأتى في كلام المصنف ان البينة لو شهدت بأن حكمه بكذا لم يعمل به حتى يتذكره فلا فائدة في سماع الدعوى اذا غابها اقامة بينة اه (قوله) بخلافه في غير محلها) اى الذى هو صورة المتن المارة كما مر اه رشيدى (قوله) فتسمع الدعوى) اى بالجور اه رشيدى (قوله) فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) ذكره في الروضة واصلاً فامر في المعزول محله في غير هذا مغنى ونهاية اى في غير الدعوى عليه بانه حكم بكذا ع ش وقال الرشيدى قوله فامر في المعزول محله في غير هذا مر اده بذلك الجمع بين تصحيح المصنف هنا تحليف المعزول وتصحيحه في الروضة وعدم تحليفه اه عبارة شرح المنهج ذكره في الروضة واصلاً فما ذكرته في المعزول محله في غير ما ذكر اه قال البجيرى قوله ولا يخلف اى عند عدم البينة وقوله فما ذكرته في المعزول هو قوله أو على معزول بشيء فكغيرهما فهو مفرع على قوله ولا يخلف وحاصله دعوى التنافى بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة واصلاً عبارة الزيادة قوله فما ذكرته في المعزول الخ اى من انه كغيره فتصل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بينة وما ذكر اه فيه اى المعزول فيما يتعلق بالحكم فتسمع البينة ولا يخلف اه عبارة سم اى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله في غير ما ذكر اه فيه اى فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف انه قد يقر عند عرض اليمين عليه او ينكل فيحلف المدعى اليمين المردودة التى هي كالافرار واقرار المعزول ومن في غير محل ولايته انه حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه كلام البجيرى

(فصل) في آداب القضاء وغيرها (قوله) في آداب القضاء) الى قول المتن ثم الاوصياء في الهاية الاما سانه عليه ونزاع البلقنى في موضعهين (قوله) وغيرها) اى كقوله ليكتب الامام الى قوله ويبحث القاضى (قوله) ندبا) الى قوله اى لاهل الحل في المغنى الا قوله لا بدلى يشهد بما فيه وقوله بصفات عدول الشهادة (قوله) وما يحتاج اليه القاضى) اى بما يتعلق بمصالح المحل الذى يتولاه لا الاحكام فانه ان كان يجتهد بالحكم باجتهاده ولم لا فيمذهب مقلده ع ش اه بجيرى (قوله) ومشاورة العلماء) وتفقد الشهود اه مغنى (قوله) واقتصر في معاذ الخ) يعنى ولم يجب ذلك لانه عليه السلام لم يكتب لمعاذ بل اقتصر فيه لما بعثه الخ (قوله) اليها) اى اليمين (قوله) لا بد ان اراد العمل الخ) فيه مع قوله دون ما في الكتاب شيء اه سم عبارة

فلا تسمع) اى ولو مع البينة كما سيأتى ما يعلم منه ذلك عند قول المصنف ولو رأى ورقة فيها حكمه في الشرح وهامشه عن الروض (قوله) ايضا فلا تسمع) ظاهره خصوصاً مع مقابلته بما بعده عدم السماع ولو مع البينة وهو كذلك مر (قوله) ايضا فلا تسمع) عبارة الباب في هذا وان ادعى على القاضى او الشاهد انه حكم او شهد له وانكر لم يرفع ما قاضى ولم يحلفه كمن انكر الشهادة اه (قوله) فتسمع الدعوى والبينة ولا يخلف) قال في شرح المنهج ذكره في الروضة واصلاً فما ذكرته في المعزول اى من انه كغيره المفيد انه يخلف محله في غير ما ذكر اه فيه اه فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه ان فائدة التحليف انه قد يقر عند عرض اليمين او ينكل فيحلف المدعى المردودة التى هي كالافرار واقرار المعزول ومن في غير محل ولايته بانه حكم غير مقبول كما تقدم فلا فائدة لتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله (فصل) ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب الخ) (قوله) لا بد ان اراد العمل بذلك الكتاب ان يشهد الخ)

قضاؤه والاعتماد على ما يشهدان به دون (١٣٠) مافي الكتاب ولا بد أن يسمع التولية من المولى وإذا قرىء الكتاب محضرتة فليعلم أن

ما فيه هو الذى قرىء لثلاث
يقرأ غير ما فيه ثم ان كان فى
البلد قاض اديا عنده وأثبت
ذلك بشروطه والا كفى
اخبارهما لاهل البلد أى
لاهل الحل والعقد منهم كما
هو ظاهر وحينئذ يتعين
الاكتفاء بظاهرى العدالة
لاستحالة ثبوتها عند غير
قاض مع الاضطرار الى ما
يشهدان به فقو لهم بصفات
عدول الشهادة انما يتأتى
ان كان ثم قاض واختار
البقىنى الاكتفاء بواحد
(وتكفى الاستفاضة) عن
الشهادة (فى الاصح)
لحصول المقصود ولانه لم
ينقل عنه صلى الله عليه وسلم
ولا عن الخلفاء الراشدين
اشهاد (لا مجرد كتاب) فلا
يكفى (على المذهب) لا مكان
تزويره وان احتفت
القرائن بصدقه ولا يكفى
اخبار القاضى وان صدقه
كما مر بما فيه لاثهامه
(وبحث) بالرفع (القاضى)
ندبا (عن حال علماء البلد)
أى محل ولايته (وعدوله)
ان لم يعرفهم قبل دخوله
فان أحسر فعقبه ليعاملهم
بما يليق بهم (ويدخل) وعليه
عمامة سوداء كما فعل صلى
الله عليه وسلم لما دخل مكة
يوم الفتح والا ولى دخوله
(يوم الاثنين) صبيحته لانه
صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين

الرشيدى قوله أن أراد العمل بذلك أى ولا فالمدار لما هو على الشهادة لا على الكتاب اه (قوله قضاه) عبارة النهاية والمغنى طاعته اه (قوله والاعتماد على ما يشهدان به) مبتدأ وخبر عبارة الاسنى والمغنى ولو اشهد ولم يكتب كفى فان الاعتماد على الشهود اه (قوله ولا بد أن يسمعا الخ) عبارة المغنى وعند اشهادهما يقرأ الكتاب او يقرؤه الامام عليهما فاذا قرأه الامام قال فى البحر لا يحتاج الشاهدان إلى أن ينظرا فى الكتاب وان قرأه غير الامام فالاحوط ان ينظر الشاهدان فيه ليعلم ان الأمر على ما قرأه القارئ من غير زيادة ولا نقصان اه (قوله محضرته) أى المولى انتهى عرش (قوله اديا عنده) أى بلفظ الشهادة اه عرش عبارة المغنى (تنبيه) اشار بقوله بخبر ان إلى انه لا يشترط لفظ الشهادة عند اهل ذلك البلد وهو كذلك كما نقله فى الروضة عن الاصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات إذ ليس هناك قاض يؤدى عنده الشهادة قال الزركشى وقضية ذلك انه إن كان هناك قاض اخر كما جرت به العادة فى بعض البلاد من منصب لكل من اتباع المذاهب الاربعة اعتبرت حقيقة الشهادة ولا شك فيه اه (قوله واثبت) أى ذلك القاضى ذلك أى ما شهدا به من التولية بشرطه أى الاثبات بالبيعة (قوله وحيث) أى حين إذ لم يكن فى البلد قاض اخر (قوله لاستحالة ثبوتها) أى العدالة (قوله لما يتأتى إن كان الخ) قد يقال يتأتى مطلقا لان كلامهم فى الاشهاد لافى التادية اه سم وقد يجاب بان ثمة الاشهاد التادية (قوله واختار البلقينى الخ) ضعيف اه عرش عبارة المغنى والظاهر اطلاق كلام الاصحاب اه (قول المتن وتكنى) بمثابة فوقية اه معنى (قول المتن وتكنى الاستفاضة) أى فى لزوم الطاعة اه عرش (قوله عن الشهادة) عبارة المغنى عن اخبارهما بالتولية اه (قول المتن لا مجرد كتاب) أى بلا اشهاد ولا استفاضة معنى واسنى (قوله لا مكان تزويره) وهذا ما خذ الشافعية فى ان الحجج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وإنما هى للتذكر فقط فلا تثبت حقولا تمنه عن رضى اه بحجى (قوله ولا يكفى اخبار القاضى الخ) فان صدقه لم يهتم طاعته فى وجه الوجهين نهاية واسنى ومعنى قال عرش أى صدقه كلهم وان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم فلكل حكمه حتى لو حضر متداعيان وصدقه احدهما دون الاخر لم ينفذ حكمه عليه انتهى (قوله كاسر) أى فى شرح والمذهب انه لا ينعزل الخ (قوله بالرفع) الى قول المتن ثم الاوصياء فى المغنى لا فوله وصرح إلى قال المصنف وما سانه عليه وقوله لا لان يراه فحسن (قوله بالرفع) كله احتراز عن الجزم بالعطف على ليكتب لكن ما المانع اه سم كقوله الاتى ليعالمهم الخ (قوله قبل دخوله) متعلق بيبعث اه رشيدى (قوله فان تسراخ) عبارة الاسنى فيسأل عن ذلك قبل الخروج فان تعسر فى الطريق فان تعسر يدخل اه زاد المغنى (تنبيه) يندب اذا ولى ان يدعو اصداقه الامناء ليعلموه عيوبه ليسعى فى روالها كما ذكره الرافعى اه (قوله وعليه عمامة سوداء الخ) فيه اشارة إلى ان هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغيرها بخلاف السوداء عرش (قوله فيه) أى يوم الاثنين (قوله وصح الخ) تعليل لقوله صحيحته (قوله ينبغى الخ) عبارة المغنى قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخير كقراءة قران او حديث او ذكر او صنعة من الصنائع او عمل من الاعمال ان يفعل ذلك اول النهار ان امكنه

فيه مع دون ما في الكتاب شيء (قوله) والاعتقاد على ما يشهدان به الخ في التنبيه واشهد على التولية شاهدين
وقيل ان كان البلد قريبا بحيث يسهل الخبر به لم يلزمه الاشهاد او في تصحيحه للاسنى وانه اى والصواب
لانه اذا كان البلد قريبا لم يلزمه الاشهاد والازم (قوله) فقولهم الخ قد يقال بل يتأتى مطلقا لان كلامهم
في الاشهاد لافي التادية (قوله) ولا يكفي اخبار القاضى الخ فان صدقه لزهم طاعته في اوجه الوجهين
ش مر (قوله) بالرفع) كانه احراز عن الجزم بالعطف على ليكتب لكن ما المانع (قوله) ليتساوى الناس
في القرب منه) كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من يلهم وهكذا وإلا
فاهل الاطراف مثلا لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلا ومع ذلك ففيه نظر لانه لو نزل طرف البلد
لتساوى كل مع نظيره فليتأمل فقد يجاب بان جميع اهل الاطراف لا يتساوون حيث يثقف في القرب (قوله) ايضا

اشتد الضحى فان تعسر فالحنيس فالسبت وصح خبر اللهم بارك لأمى فى بكرها ومن ثم قال المصنف وكذلك

وكذلك من أراد سفر أو إنشاء أمر كعقد النكاح أو غير ذلك من الأمور اه (قوله تحريها) أى البكور
 اه ع ش وكذا ضمير فيها (قوله ثم بأسر بعده الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم ان شاء فرا الهد فور او ان
 شامو اعد الناس ليوم يحضرون فيه ليقره عليهم وان كان معه شهود وشهدوا ثم انصرف إلى منزله اه (قوله من
 كانت له حاجة) أى فليحضر (قوله وبه صرح الماوردي) عبارة المغني قال ابن شهبة وقد صرح الماوردي
 بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول إلى عمله فاذا وصل ونظر استحق وان وصل ولم ينظر فان تصدى للنظر
 استحق وان لم ينظر كالأجير إذا سلم نفسه وان لم يتصلم يستحق انتهت ويظهر ان مثل القضاء في ذلك بقية
 الوظائف كالندريس ونحوه ه سيد عمر (قول المتن وينزل وسط البلد) قد يؤخذ من هذا مع أنه لعله ان كل من
 يعم الحاجة اليه يندب له ذلك كالفتي والطبيب وهذا فرع نفيس قلته تحريها وان لم ار من تبه عليه اه سيد عمر
 (قوله وينزل حيث لا موضع الخ) هذا إذا اتسعت خطته كما قاله الزركشي ولا أنزل حيث تيسر مغنى واسنى
 (قوله ليتساوى في القرب منه) كان المراد تساوى كل مع نظيره فاهل اطراف البلد يتساوون وكذا من
 يليهم وهكذا ولا فاهل الاطراف مثلاً لا يتساوون مع من قرب من الوسط مثلاً اه سم وحاصله التساوى
 بقدر الامكان (قوله ندبا) كما صرح به الرافعي لكن نقل ابن الرفعة عن الامام انه واجب واقره والاولى
 ان يقال ما دعت اليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما يأتي اه مغنى (قوله من الاول) أى القاضى الاول
 (قوله وهو الاوراق الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وهو ما كان عند القاضى قبله من المحاضر
 وهى التى فيها ذكر ما جرى من غير حكم والسجلات وهى ما يشتمل على الحكم وحجج الايتام واموالمهم
 ونحو ذلك من الحجج المودعة في الدوان كحجج الاوقاف (قوله وان ينادى) معطوف على ان ية لم اه
 رشيدى (قوله متكررا) عبارة المغني وان يامر مناديا ينادى يوما او اكثر على حسب الحاجة اه
 (قول المتن في اهل الحبس) ولما تقدم عليهم ما سار من تسلم ديوان الحكم والنداء لانه اهم ويؤخذ منه
 ما جزم به البلغيني انه يقدم على البحث عنهم كل ما كان اهم منه كالنظر في الحاجير الجائعين الذين تحت نظره
 ما اشرف على الهلاك من الحيوان في التراكات وغيره او ما اشرف من الاوقاف واملاك محاجيره على السقوط
 بحيث يترتب الفور في تداركه اسنى ومغنى (قوله لانه عذاب) علة لما في المتن (قوله ويقرعه في البداية) ندبا
 عند اجتماع الخصوم فلو حضروا مرتين نظر وجوبا في حال كل من قدم اولاً ولا ينتظر حضور غيره اه
 ع ش (قوله ويقرعه في البداية الخ) عبارة المغني ويبحث إلى الحبس اميناً من امنائه يكتب في رفاق اسماءهم
 وما حبس به كل منهم ومن حبس له في رقعة فاذا جلس اليوم الموعود وحضر الناس صب تلك الرقاق بين
 يديه فيأخذوا واحدة واحدة وينظر في الاسم المثبت فيها ويسال عن خصمه فن قال انا خصمه بعث معه نقعة إلى
 الحبس ليأخذ بيده ويخرجه وهكذا يحضر من المحبوسين بقدر ما يعرف ان المجلس يحتمل النظر في امرهم
 ويسالهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم اه (قوله وبعده) شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض
 وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب به وان اوفى الحق او ثبت اعساره كما ذكره الاصل نودى عليه فلعل له
 غير ما اخرم راه سم (قوله لا احتمال ظهور غريم اخر) أى غريم هو محبوس له ايضا ولا فلا وجه للبداءة
 على كل غريمائه وان لم يكن محبوسا لهم كما هو ظاهر وعبارة الروض وغيره ظاهر في ذلك اه رشيدى
 (قوله ثم يطلقه) عبارة الروض مع شرحه والمغني ثم إذا لم يحضر له غريم يطلق من الحبس بلا عين لان الاصل
 عدم غريم اخر اه وعبارة النهاية ولا حبس حال النداء ولا يطالب بكفيل بل يراقب اه قال ع ش
 ظاهره وان خيف من بهر بوجه باننا لم نعلم الا ان ثبوت حق عليه حتى يحبس لاجله اه (قوله او إلى استيفاء
 حد الخ) عبارة النهاية والمغني وان كان الحق حدا اقامه عليه واطاقه او تعزير او رأى اطلاقه فعل اه (قوله
 جريمة معزير) بصيغة اسم المفعول من التعزير (قول المتن فعلى خصمه حجة) أنه حبسه بحق ويكفى المدعى اقامة
 لیتساوى الناس في القرب منه) قال الزركشي وكأنه حيث اتسعت خطته والانزل حيث تيسر ش روض
 (قوله وبعده) شامل لثبوت الاعسار وعبارة الروض وشرحه فن اعترف منهم بحق طواب به وان اوفى

ينبغي تحريها بفعل وظائف
 الدين والدنيا فيها وعقب
 دخوله بقصد الجامع فيصل
 ركعتين ثم يامر بعده ليقرأ
 ثم بالنداء من كانت له حاجة
 ليأخذ في العمل ويستحق
 الرزق وقضيته انه لا يستحقه
 من حين التولية وبه صرح
 الماوردي (وينزل) حيث
 لا موضع مهيا للقضاء (وسط)
 بفتح السين على الاشهر
 (البلد) ليتساوى الناس
 في القرب منه (وينظر أولا)
 ندبا بعد ان يتسلم من الاول
 ديوان الحكم وهو الاوراق
 المتعلقة بالناس وان ينادى
 في البلد متكررا ان القاضى
 يريد النظر في المحاييس يوم
 كذا فن كان له محبوس
 فليحضر (في اهل الحبس)
 حيث لا احوج بالنظر منهم
 هل يستحقونه او لا لانه
 عذاب ويقرعه في البداية
 فن قرع أحضر خصمه
 ويفصل بينهما وهكذا (فن)
 قال حبست بحق أدامه)
 إلى أدائه أو ثبوت اعساره
 وبعده ينادى عليه لا حتمال
 ظهور غريم آخر ثم يطلقه
 أو إلى استيفاء حد حبس له
 أو إلى ما يناسب جريمة معزير
 ان لم ير ماضى كافيا (أو)
 قال حبست (ظلمنا فعلى
 خصمه حجة) ان حضر فان
 أقامها أدامه

والاحكامه واطلعه من غير كفايل لان ابراهم بن ونازع فيه البلقيني واطال في ان الحجة انما هي على المحبوس اذ الظاهر انه انما حبس بحق (فان كان) خصمه (غائبا) عن البلد (كتب اليه (١٣٣) ليحضر) لمصل الخصومة بينهما أو يوكل لان الفصد اعلامه ليالحن بحجته فان علم ولم يحضر

ولا وكل حلف وأطلق
لنقصير الغائب ونازع فيه
واطل ايضا (ثم) في
(الوصياء) وكل متصرف
على الغير بعد ثبوت ولا يتم
عنده لان المال لا يملك
المطالبة بما له فتاب القاضي
عنه لانه وليه العام ان كان
ببلده وان كان ماله ببلد اخر
لما سر ان الولاية العامة
لصاحب بلد المالك (فن
ادعى وصاية سال) الناس
(عنها) ألها حقيقة وما
كيفية ثبوتها (وعن حاله) هل
هو مستجمع للشروط
(وتصرفه فن) قال فرقت
الوصية او تصرفت للوصي
عليه لم يعترضه ان وجده
عدلا وان (وجده فاسقا
اخذا المال منه) وجوباً
بدل ما فوته وعين غيره ومن
شك في حاله ولم تثبت عدالته
عند الاول ينتزع منه كما
رجحه البلقيني وغيره ورجح
الاذري عدم الانتزاع قال
وهو الاقرب لكلام الشيخين
والجمهور اما اذا ثبت عدالته
عند الاول فلا يؤثر الشك
وان طال الزمن لاتحاد
القضية وبه فارق شاهدها
زكي ثم شهد بعد طول الزمن
لا بد من استزكائه (او)
وجده (ضعيفاً) عن القيام
بها مع امانته (عضده
بمعين) ولا ينزع المال

بيد باثبات الحق الذي حبس به أو بأن القاضي المعزول حكم عليه بذلك اه معنى (قوله) حلفه أى المحبوس
اه رشيدى (قوله) رنازع فيه (أى فى المتن) (قوله) انما حبس (أى حبسه الحاكم اه معنى (قول المتن) كتب
الخ) عبارة المغنى طال به بكميل اورده الى الحبس وكتب الخ (قول المتن اليه) قال الزركشى الى قاضى بلد
خصمه وقال ابن المقرئ الى خصمه وهو ارفب الى قول المصنف اي حضر اه معنى (قوله) لان الفصد اعلامه
أى لا الزامه بالحضور اه معنى (قوله) ليلحن) أى يفتح وقوله حلف أى وجوباً اه ع ش (قوله) ونازع
فيه) أى لعل في قوله ليلحن بحجته الخ (قول المتن ثم الاوصياء) أى ثم بعد النظر في اهل الحبس ينظر في حال
الاوصياء على الاطفال والمجانين والسفهاء قال الماوردى ويبدأ فى الاوصياء ونحوهم بمن شاء من غير قرعة
والفرق بينهم وبين المحبوسين ان المحابيس ينظر لهم والاوصياء ونحوهم ينظر عليهم اه معنى (قوله) وكل
متصرف على الغير) الى قوله وحكى شريح فى النهاية الاما سانه عليه (قوله) وكل متصرف الخ) أى بولاية
فليس المراد ما يشمل نحو الوكيل وعامل القراض كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) لان المال) الى قوله
وقيس بهما الى المغنى الا قوله وليس له كشف الى ثم ينظر وقوله وكذا ما بعده وقوله وقال المتن وقوله أو
الشهود وقوله وان كان شهوده كلهم اعجميين (قوله) فتاب القاضي عنه الخ) أى وكان تقديمهم اولى مما بعدهم
اه معنى (قوله) لما سر) أى فى باب الحجر (قوله) لصاحب بلد المالك) أى لحاكمه اه نهاية (قول المتن وصاية)
بكسر الواو بخطه ويجوز فتحها اسم من اوصيت له جعلته وصياً اه معنى (قوله) وكيفية ثبوتها) أى هل
ثبتت بيينة او لا شيخ الاسلام ومعنى (قوله) للشروط) أى من الامانة والكفاية اه معنى (قوله) فن قال
فرقت الوصية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان قال صرفت ما وصى به فان كان امينين لم يعرض
له وهو كما قال الاذري ظاهر ان كانوا اهلا للبطالية فان كانوا محجورين فلا اولجبة عامة وهو عدل امضاء او
فاسق ضمنه ما فرقه لتعديده ولو فرقه اجنبي لمعين نفذه او لامة ضمن اه (قوله) أى بدل ما فوته) ظاهره مطلقا
وقال ع ش أى حيث لم تقم بيينة بصرفه فى طريقه الشرعى والا فلا تغريم اه وهو مخالف لصريح ما مر انفا
عن المغنى والروض مع شرحه الان يحمل على ما اذا كان الموصى له معينا وكاملا (قوله) وعين الخ) عطف على
بدل الخ (قوله) ينتزع منه كما رجحه البلقيني) الى قوله اما اذا ثبت الخ عبارة النهاية لم ينزع منه كما رجحه الاذري
قال وهو الاقرب الى كلامها والجمهور وان رجح البلقيني وغيره خلافه اه وعبارة المغنى والاسنى لا ياخذ
منه وهو ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الاقرب الى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل ينزع منه حتى تثبت
عدالته وقال الاذري انه المختار لفساد الزمان اه وهى كما ترى مخالفة لما فى الشارح والنهاية فى حكاية مختار
الاذري فليراجع (قوله) عن القيام بها) أى لكثرة المال او لسبب اخر اه شيخ الاسلام (قوله) فى امانة
القاضى) أى المنصوبين على الاطفال وتفرقة الوصايا اه معنى واسنى ونهاية (قوله) بما ذكر) متعلق بينظر
عبارة المغنى والاسنى فيعمل من فسق منهم ويعين الضعيف باخر اه (قوله) عزل من شاء منهم) أى وتولية
غيرهم نهاية ومعنى (قوله) موجب) اسقطه النهاية (قوله) فى الاوقاف العامة) ومتولها وفى الخاصة ايضا كما
قاله الماوردى والرويانى لانها تقول لمن لا يتعين من الفقراء او المساكين فينظر هل آلت اليهم وهل له ولاية
على من تعين منهم لصغر او نحوه معنى واسنى ونهاية (قوله) ونحوها كالاتطاعات الخ) عبارة المغنى والروض مع
شرحه ويبحث ايضا عن اللانطة التى لا يجوز تملكها لله لانه قطا ويجوز ولم يختر تملكها بعد التعريف وعن

الحق أو ثبت إعساره كما ذكره الاصل نردى عليه فلعل له غرما آخر مر (قوله) ورجح الاذري عدم
الانتزاع) كتب عليه مر (قوله) ثم بعد الاوصياء ينظر فى امانة القاضي المنصوبين على الاطفال وتفرقة
الوصايا ش روض (قوله) نعم اه عزل من شاء منهم) كتب عليه مر (قوله) ثم ينظر فى الاوقاف العامة) قال

الضوال

منه ثم بعد الاوصياء ينظر فى امانة القاضي بما ذكر فى الاوصياء

نعم له عزل من شاء منهم ولو بلا جنة لانهم صاروا نوابه بخلاف الاوصياء وليس له كشف عن أب وجد الا بعد ثبوت موجب
قادر عنده ثم ينظر فى الاوقاف العامة ونحوها كالاتطاعات وعليه لاحظ من بقائها مفردة وخلطها بمال بيت المال ويبيعها وحفظ ثمنها

(ويتخذ) ندبا (من كذا) يفتحه الآتية واراد به الجنس وكذا ما بعده إذ لا يكفي واحد (١٣٣) (وكاتباً) لانه يحتاج اليه لكثرة

أشغاله وكان له

كتاب فوق الأربعين

ولما يندب هذا إن لم

يطلب أجراً أو رزق من

بيت المال ولا لم يعينه ندبا

وقال القاضي وجوباً لثلاث

يغالي في الأجرة ويأتي ذلك

في المترجمين والمسمعين

(ويشترط كونه) أي

الكاتب حراً ذكراً (مسلياً

عدلاً) لثو من خيانتة (عارفاً

بكتابة محاضر وسجلات)

وساقي الفرق بينهما وقد

يترادفان على مطلق

المكتوب وسائر الكتب

الحكمية لان الجاهل بذلك

يفسد ما يكتبه (ويستحب)

فيه (فقه) فيما يكتبه أي

زيادته من التوسع في معرفة

الشروط ومواقع اللفظ

والتحرز عن الموهوم والمختل

لثلا يؤتى من الجهل ومن

اشتراط فقهه أراد المعرفة

بما لا بد منه من أحكام

الكتابة وعفة عن الطمع

لثلا يستمال (ووفور

عقل) اكتسابي ليزيد

ذكاؤه وفطنته فلا يخذع

(وجوده خط) ولا يضاحه

مع ضبط الحروف

وترتيبها وتضييقها لثلا

يقع فيها إلحاق وتبينها

حتى لا تشبه نحو سبعة

بتسعة ومعرفة بحساب

الضوال فيحفظ هذه الأموال مفردة عن أمثالها وله خاطها بمثلها إن ظهر في ذلك أي الخطأ ما أودعت
إليه حاجة كما قاله الأذرعى فإذا ظهر ما الكها غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها المصاحبة ما الكها ويقدم
من كل نوع بما ذكر الأهم فالأهم ويستخلف فيما أذعرت حادثة حال شغله بهذه المهمات من نظار في تلك
الحادثة أو فيها وفيه اه وكذا في النهاية لإلا قولها أودعت إلى فإذا ظهر وقولها ويقدم الخ (قول المتن
ويتخذ من كذا) أي أشد الحاجة إليه ليعرف حال من يجهل حاله لانه لا يمكنه البحث عنهم اه معنى (قوله
بصفته الآتية) أي في آخر الباب اه معنى (قول) إذ لا يكفي واحد) فيه تغليب بالنسبة للكاتب فعناه بالنسبة
إليه انه لا يجب الاقتصار على واحد اه رشدي (قوله) ولما يندب هذا) أي اتخذ الكاتب (قول) والام يعينه)
عبارة النهاية ولما لم يندب اتخاذها الا ان تعين كالقاسم والقوم والمترجم والمسمع والمزكي لثلا يغالوا في
الأجرة اه (قوله) لثلا يغالي في الأجرة) (فروع) للقاضي وان وجد كفايته اخذ كفايته وعياله من نفقتهم
وكسوتهم وغيرهما ما يليق بحالهم من بيت المال ليتفرغ للقضاء الا ان يتعين للقضاء ووجد ما يكفيه وعياله فلا
يجوز له أخذ شيء لانه يؤدي فرضاً تعين عليه وهو واجد لا كفاية ويسن ان لم يتعين إذا كان مكنته يترك
الأخذ ويحل جواز الأخذ للمكتفي ولغيره إذالم يوجد متطوع بالقضاء صالح له والأفلا يجوز كما صرح به
الماوردي ولا يجوز ان يرزق القاضي من خاص مال الامام أو غيره من الاحاد ولا يجوز له قبوله وفارق
نظيره في المؤذن بان ذلك لا يورث فيه تمة ولا ميلان عمله لا يخالف وفي المفتي بان القاضي اجدر بالاحتياط
منه ولا يجوز عقداً لاجارة على القضاء كما مر في بابها وأجرة الكاتب ولو كان القاضي وثمن الورق الذي يكتب
فيه المحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال فالذي يترك فيه مد أو احتجج إليه ما هو أهم في منزله العمل من
مدع ومدعي عليه ان شاء كتابة ما جرى في شؤمه ولا لا يجبر على ذلك لكن يعلمه القاضي انه إذ لم يكتب
ما جرى فقد يني شهادة الشهود وحكم نفسه لا الامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من خيل وغلان
ودار واسعة ولا يلزمه الاقتصار على ما اقتصر عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون والصحابة رضي الله عنهم
أجمعين لبعدهم عن زمن النبوة التي كانت سبباً للضر بالمرغب في القلوب فلما اقتصر اليوم على ذلك لم يطع
وتعطلت الاورور يرزق الامام ايضاً من بيت المال كل من كان عمله مصاحبة عامة المسلمين كالاهير والمفتي
والمحتسب والمؤذن وامام الصلاة وعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والقوم والمترجم وكاتب
الصكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم يندب ان يمين قاسم ولا كاتب ولا مقوم ولا تراجوا ولا مسمعون ذلك
لثلا يغالوا بالأجرة معنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية لإلا قولها ولا يجوز له إلى ولا يجوز عقداً لاجارة
قال عرشه وله وعياله لماراد منهم من لزومه وثمنهم أو كل من في نفقته وان كان ينفق عليهم مرواة كعنته
وخالته مثلاً به نظر وقياس ما اعتمدت في قسم الصدقات بالنسبة لمن يأخذ الزكاة الاول وقد يقال وهو الاقرب
انه يأخذ ما يحتاج اليه ولو ان لا تازمه نفقته ويفرق بان هذا في مقابلة عمل قديرة طعه عن الكسب بخلاف
الزكاة فانها تخضع المواساة وقوله ولا يجوز ان يرزق الخ لعل المراد انه لا يجب على الامام ان يعطي من خاص
ماله ولا الاحاد ما لو دفع احد هاتين عالم يمتنع قبوله ويرزق الامام الخ أي وجوباً وان وجد ما يكفيه
قياساً على القاضي لان ما يأخذه في مقابلة عمله فلوم يعطى بمارك العمل فتتطله صالح المؤمنين وقياس
ما مر عن الماوردى ان محله في المسكن في إذالم يوجد متطوع بالعمل غيره وقوله من العلوم الشرعية أي التي
لها تعلق بالشرع فيشمل الفقه والحديث والتفسير وما كان آلهما اه كلام عرش وقوله ولعل المراد الخ
يعلم رده ما مر عن المفتي والاسنى انفا (قوله) وباقى ذلك) أي قوله ولما يندب الخ (قوله في المترجمين الخ)
بصيغة التثنية (قوله وسائر الكتب الخ) عطف على محاضر (قوله أي زيادته) أي الفقه وقوله من التوسع
الخ يان للزيادة (قوله لثلا يؤتى) أي يدخل عليه الخلل اه عرش (قوله وعفة الخ) عطف على فقه (قوله
اكتسابي) أي اما التكتلبي فشرط كما مر اه معنى (قوله وفطنته) عطف تفسير اه عرش (قول المتن

الماوردي والروائي والخاصة الخ شمر (قوله هذا إن لم يطلب أجراً) والاي نندب اتخاذها كالقاسم والمقوم

المواريث وغيرها لا يضطراره اليه وفصاحتها وعلمه بلغات الخصوم (و) يتخذ ندبا أيضا

(مترجما) لانه قد يهل اسان الخصوم والشهود (وشرطه عدالة وحرية وعدد) اي اثنان ولو في زمان او كان شهوده كلهم اجمعين نعم يكنى رجل وامراة ان فيثبت بهما وقيس بهما أربع نسوة فيما يثبت بهن وذلك لانه ينقل للقاضي قوله لا يعرفه فاشبهه المزكى والشاهد (والاصح جواز اعمى) لان لم يتكلم غير الخصم لان (١٣٤) الترجمة تفسير لما يسمع فلم يحتج لمعاينة وإشارة بخلاف الشهادة ولا يلزم من هذا أنهم

غلبوا شائبة الرواية خلافا لمن ظنه بل هو شهادة الا في هذا لعدم وجود المعنى المشترط له الا بصار هنا (و) الاصح (اشتراط عدد) ولا يضر العمى هنا ايضا (في اسماع قاض به صمم) لم يبطل سمعه كما ترجم فانه ينقل عين اللفظ كما أن ذاك ينقل معناه وشرطها امر في المترجمين وشرط كل من الفريقين الا تيان بلفظ الشهادة وانتفاء التهمة فلا يقبل ذلك من نحو اصل او فرع ان تضمن حقا لها وخرج باسماع القاضي الذي هو مصدر مضاف لمفعوله اسماع الخصم ما يقوله القاضي أو خصمه فيكنى فيه واحدا لانه اخبار محض (و يتخذ) ندبا (درة) بكسر المهملة (للتأديب) اقتداء بعمر رضى الله عنه نعم منع ابن دقيق العيد نوابه من ضرب المستورين بها لانه صار بما يعير به ذرية المضروب و افار به بخلاف الاراذل وله التأديب بالسوط (ويتخذ) لاداء حق وتعزير) كما فعله عمر رضى الله تعالى عنه بدار اشتراها بمكة وجعلها سجنا وحكى شريع وجهين في تقيد محبوس لجوج وقضية مامر

ومترجما) الاقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمله معنى ونهاية وزيادى (قوله) شهوده) اي الزنا اه رشيدى (قوله) وذلك) اي اشتراط العدد (قوله) لان لم يتكلم) الى قول المتن ويستحب في المعنى الا قوله ولا يلزم الى المتن وقوله وشرطها مامر في المترجمين وقوله نعم لم يلى وله التأديب (قوله) من هذا) اي من جواز الاعمى انهم غلبوا الخ الى في المترجم وقوله بل هو الخ اي المذهب في المترجم (قوله) ولا يضر العمى الخ) اي ان لم يتكلم غير الخصم اخذنا مامر بالاولى اه سيد عمر (قوله) لم يبطل سمعه) واما ان لم يسمع اصلا ولو برفع الصوت لم تصح ولا يته كما مر اه معنى (قوله) وشرطها) اي المسمعين مامر الخ اي من العدالة والحرية (قوله) من الفريقين) اي المترجمين والمسمعين (قوله) الا تيان بلفظ الشهادة) ان يقول كل منهما اشهد انه يقول كذا اه معنى (قوله) فلا قبل ذلك) اي كل من الترجمة والاستماع (قوله) فيكنى فيه واحد) لكن بشرط فيه الحرية اه معنى (قوله) لا نه اخبار محض) لم يذكر مثلا في الترجمة فاقضى انه لا بد من العدد في نقل معنى كلام القاضي للخصم وقد يتوقف فيه بان قياس الاكتفاء بواحد هنا الاكتفاء به في الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد ويمكن الفرق بينهما اه ع ش (قوله) بكسر المهملة) اي وتشديد الراء (فائدة) قال الشعبي كانت درة عمر اهيب من سيف الحجاج قال الدميري وفي حفظي من شيخنا انها كانت من نعل رسول الله ﷺ وانه ما ضرب بها احدا على ذنب وعاد اليه اه معنى (قول المتن) لا اداهق) اي الله أو لآدمى اه معنى (قول) اشتراط الخ) بأربعة آلاف درهم اه معنى (قوله) وجعلها سجنا) ولما ضرب المحبوس لم يلزم القاضي اي ولا السجان طالبا فاذا احضر رساله عز سبب هر باقان تعمل باعسار لم يعزره والا عزره وكذا يعزره لو طالبه ابتداء لاصل الدعوى فامتنع من الحضور ولو اراد مستحق الدين ملازمه بدلا عن الحبس مكن للمقبل تنق على الظاهر والصلاد مع ملازمته ويختار السجن فيجيبه واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي شغله واجرة السجن على صاحب الحق اذ لم يتبها ذلك اي اجرة السجن والسجان من بيت المال اه نهاية باد في زيادة من ع ش (قوله) وحكى شر بيع الخ) عبارة المعنى تليه لو امتنع مدبوز من اداء ماعليه تحير القاضي بين بيع ماله بغير اذنه وبين سجنه لبيع ماله نفسه كافي الروضة في باب التماس نفاذ الاعان الاصحاب ولا يسجن والدبدن ولده في الاصح ولا من استؤجرت عينه لهمل وتعذر عمله في السجن كافي فتاوى الغزالي ونفقة المسجون في ماله وكذا اجرة السجن والسجان ولو استأشعر القاضي من المحبوس الفرار من حسنة فله نقله الى حبس الجرائم كافي الروضة واصلها ولو سجن لحق رجل فجاء اخر وادعى عليه اخرجه الحاكم بغير اذن غيره ثم رده الحبس اذ لم يترك الجثة ويتخذ اعوانا قال سريج والرويانى فتاوة اجرة العوز والحبس لمعسر على الطالب ان لم يمتنع خصمه من الحضور فان امتنع فلا اجرة عليه لانه بالامتناع اه وقوله والسجان قد مر من النهاية ما يخالفه (قول المتن) ويستحب كون مجلسه فسيحا الخ) هذا ان اتحد الجنس فان تعدد وحصل زحام اتخذ مجالس بعدد الاجناس فلو اجتمع رجال وخنثى ونساء اتخذ ثلاثة مجالس قاله ابن القاص اسنى ونهاية (قوله) الذى يقضى) الى قوله اما اذا غضب في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لم يجعل الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله والحق الى المتن (قوله) كل واحد) اي كل من اراده من مستوطن وغريب اه معنى (قوله) ويكره اتخاذ حاجب) اي حيث لم يعلم القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وانما يمكن عطاءهم او من يدفع له رشوة للتمكين والافيجرم اه ع ش (قوله) لا مع زحمة الخ) عبارة المعنى والاسنى ويكره ان يتخذ حاجبا حيث لازمة والمترجم والمسمع والمزكى مرش (قوله) فيكنى فيه واحد) قال في الروض لكن بشرط فيه الحرية على

في التفتيس أنه ان عرف له مال وعاند عزره القاضي بما يراه من قيد وغيره الا فلا (ويستحب كون مجلسه) الذى يقضى وقت فيه (فسيحا) للآذى به بالخصوم (بارزا) أى ظاهرا ليعرفه كل أحد ويكره اتخاذ حاجب لا مع زحمة أو في خلوة (مصونا من أذى) نحو (حر) وبرد) وريح كربه وغبار ودخان (لا تقابل الوقت) أى الفصل كهب الريح وموضع الماء في الصيف والسكن في الشتاء والخضرة في الربيع

ولم يجعل هذا نفس المصون كما صنفه أصله بل غيره كانه الاشارة الى تغيرهما لان الاول لدفع المؤذى والثاني لتحصيل التزهد ودفع الكبدورة عن النفس فاندفع استحسان شارح لعبارة أصله على عبارته (و) لا تقابوظيفة (القضاء) التي هي أعظم المناصب وأجل المراتب بأن يكون على غاية من الابهة والحرمة والجلالة فيجلس مستقبل القبلة داعيا بالتوفيق والعصمة والتسديد متعمها متطيلسا على حال به فرش ووسادة ليمتيز به وليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم (١٣٥) كره جلوسه على غير هذه الهيئة (لا

مسجدا) أى لا يتخذها مجلسا للحكم فيكره ذلك لان مجلس القاضي يغشاها نحو الخيض والدواب ويقع فيه اللفظ والتخاصم والمسجد يسان عن ذلك نعم ان اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضايا فلا بأس بفصلها وعليه يحمل ما جاء عنه عليه السلام والخلفاء بعده وكذا إذا جلس فيه لعذر نحو مطر وإقامة الحدود وفيه اشد كراهة والحق بالمسجد بيته ويتعين حمله على ما إذا كان بحيث يحتشم الناس دخوله بأن أعده مع حاله فيه يحتشم الناس الدخول عليه لا جلها أما إذا أعده وأخلاه من نحو عيال وصار بحيث لا تحتشمه أحد في الدخول عليه فلا معنى للكرهية حينئذ (و) يكره أن يقضى في حال غضب (لأنه تعالى (وجوع وشبع مفرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض ومدافعة حدث وشدة حزن أو خوف أو هم أو سرور لصحة النهي عنه في الغضب وقيس به الباقي ولاختلال فكره

وقت الحكم فان لم يجلس للحكم بان كان في وقت خلواته أو كان ثم زحمة لم يكره نصبه والبواب وهو من يقعد بالبواب للآخران كالحاجب فيأذ كروه من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي اما من وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس أى وهو المسمى الان بالنقيب فلا بأس باتخاذهم وصرح القاضي ابو الطيب وغيره باستحبابه اه (قوله) ولم يجعل هذا) أى قوله لا تقابوظيفة (قوله) بل غيره) أى بل جعله صفة اخرى اه معنى (قوله) استحسان شارح (الخ) وافقه المعنى (قوله) بان يكون على غاية (الخ) الضمير في يكون للقاضي بدليل ما بعده وحينئذ فكان الاتاق لإبدال الباء في بان بالواو اه رشيدى (قوله) داعيا بالتوفيق (الخ) والاولى ما رواه تمام سبله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت على الله اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل على قال ابن قاص وسمعت أن الشعبي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء ويريد فيه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم اعني بالعلم وزيني بالحلم والزمني التقوى حتى لا أظنق إلا بالحق ولا أقضى إلا بالعدل وان باقى المجلس راكبا ويندب ان يسلم على الناس يمينا وشمالا اه معنى (قوله) على عال) أى مرتفع كدكة اه معنى (قوله) عند جلوسه فيه) أى صلاة أو غير هاتيناهية ومعنى (قوله) وكذا إذا جلس فيه لعذر (الخ) فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم أى وجوبا من الخوض فيه بالخاصة والمشامة ونحوهما بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين معنى ونهاية (قوله) والحق بالمسجد بيته) أى في اتخاذ مجلسا للحكم اه عرش وقال الرشيدى أى في الكراهة بدليل قوله في آخر السوادة وإلا فلا معنى للكرهية اه (قوله) مع حاله) أى حال كونه مصحوبا بحالة اه عرش (قوله) فيه) استعاضة النهاية (قوله) أو سرور) في هذا العطف تساهل اه رشيدى (قوله) وقضية (الخ) عبارة المعنى وظاهر هذا انه لا فرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وان قال في المطلب لو فرق بين مال الاجتهاد فيه مجال وغيره لم يعد ولا فرق بين ان يكون الغضب لله أو غيره وهو كذلك كما قال الاذرى انه الموافق لا إطلاق الاحاديث وكلام الشافعى والجمهور وان استثنى الامام والبعوى الغضب لله تعالى لان المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاؤه اه وقوله نعم تنتفى (الخ) في النهاية والاسنى مثله (قوله) ذلك) أى التعليل الثانى (قوله) في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وتركيبتهم بجيرى (قوله) اما إذا غضب الله تعالى (الخ) خلافا للمعنى كما مر انفا والنهاية عبارة عنه ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تبعا للاذرى خلافا للبلقيني ومن تبعه لان المحذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه (قوله) واطال له) أى عدم الفرق أو ترجيحه والام بمعنى فى (قوله) والمجتهد (الخ) بالنصب مفعول يشاور وقول المصنف الا فى الفقهاء بدل منه ومن قوله غير المعطوف على المجتهد ولو عكس لكان احسن مزجا (قوله) فى تلك الواقعة) كقوله الا فى عند تعارض الخ متعلق يشاور (قوله) عند تعارض الادلة (الخ) اما الحكم المعلوم بمص او اجماع او قياس جلى

الأصح كمال رمضان (قوله) لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم) نعم تنتفى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله) وترجيح الاذرى عدم الفرق (الخ)

رفهه بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك ان ما لا مجال للاجتهاد فيه لا كراهة فيه كما أشار إليه في المطلب وجزم به ابن عبد السلام ولا يخلو عن نظر لأنه لا يأمن التقصير في مقدمات الحكم اما إذا غضب الله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهة كما اعتمده البلقيني وغيره لأنه يؤمن معه التعبد بخلافه لحظ نفسه وترجيح الاذرى عدم الفرق واطال له محمد على من يملك نفسه لتشويش الفكر حينئذ (ويندب ان يشاور) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا يعتمد متيقن في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابعها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الادلة

والمدايرك (الفقهاء) الاول المواقف والمخالفين قوله الى وشاورهم في الامر ومنه أخذ رد قول القاضي لا يشاورهم وودونه وايضا قد يكون عند المفسر في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل وفي وجه تحريم المباحة مع الفاء قويتين ترجيحهما ان تصديها لئلا يسهل لانه حرام كما صرحوا به (ولان لا يشتري ويبيع) ويعامل مع وجوده من يوكله (بنفسه) في عمله بل يكرهه لئلا يحايي (ولا يكون له وكيل وروى) لئلا يحايي أيضا (فان) كان وجه هذا الفرع أن (١٣٦) مباشرته لنحو البيع وعلم وكيله لما كانا مظنة لمحاباته التي هي في حكم الهدية فرع حكمها عليهم ما

وحينئذ قد يؤخذ من ذلك ما لم أر من تعرض له وهو انه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قوله وهو متجه وان كان قولهم لئلا يحايي تعليلا للكرامة قد يقتضي حل قبول المحابة (أهدى اليه) أضيفه أو وهبه أو تصدق عليه فرضا أو نفلا على ما يأتي (من له خصوصية) أو من أحسن منه انه سيخاصم وان كان بضه على الاوجه لئلا يمتنع من الحكم عليه أو كان يهدي قبل الولاية (أو) من لا خصوصية له (لم يهد) اليه شيئا (قبل ولايته) أو كان يهدي اليه قبلا لكنه زاد في القدر أو الوصف (حرم) عليه قبولها (ولا يملكها) لانها في الاولى توجب الميل اليه وفي الثانية سببها الولاية وقد صرحنا الاخبار الصحيحة بتحريم هدايا العمال بل صرح عن تابعي اخذه الرشوة يبلغ به الكفر أي ان استحل أو اناسب له ومن ثم جاء المعاصي يريد الكفر وانما حلت له عليه السلام الهدايا بالمصمتة وفي خبراته حابها المعاذ فان صح فهو

فلا معنى ونهاية قال الرشيدى قوله المعلوم بصر أى ولو نص أمامه إذا كان مقلدا كما هو ظاهر فليراجع اه (قول المتن الفقهاء) المراد بهم كقول جمع من اصحاب الذين قبل قولهم في الافاء فيدخل الاعصى والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل قال القاضي حدين وإذا اشكل الحكم تكون المشاورة واجبة ولا فمستحبة اه معنى (قوله الاول) ولا يشاور غير عالم ولا عالما غير ادين اه نهاية أي لا يجوز ع ش (قوله ومنه اخذ) إلى قوله وفي وجه في المغنى إلى قوله لا نه حرام في النهاية (قول المتن وان لا يشتري ويبيع الخ) نعم ينبغي ان يستثنى بيعه اصوله أو فروعه لانفاء المغنى إذ لا ينفذ حكمه لهم اه نهاية أقول استثنائه هنا لا لبعض وهو افقته للشارح في عدم استثنائهم فيما يأتي في الهدية رعاية تضي منه العجب لئلا يتعليل الا في هذه الحالة وهو لا يمتنع من الحكم عليه فلينال اه سيد عمر وفي الرشيدى ما يوافقه عبارة المغنى واستثنى الزكشي معاملة البعض لانفاء المغنى إذ لا ينفذ حكمهم وما قاله لا يأتي مع آتيل الاول اه وهو لا يشتري قلبه عمدا وهدده اه (قوله ويعامل الخ) عبارة المغنى والنهاية وفي معنى البيع والشراء بل السلم والاجارة وسائر الامارات ونص في الام على انه لا ينظر في نفقة عياله ولا امرضيته بكل ذلك إلى غير ذلك غلبه اه أي يستحب ذلك ع ش (قوله ومع وجوده من يوكله) فان لم يجد وكلا عقد بنفسه للضرورة وإن وقعت من عامله خصه ومه أناب ندبا غير في فصلها خوف الميل اليه معنى ونهاية (قوله في عمله) أي محل ولايته والجاره معاقب يامل اه معنى (قوله لئلا يحايي) أي فينبى قلبه إلى من يحاييه إذ أنواع بينه وبين غير نفسه ومه والمحابة فيمارش وداودية وهي محرمة اه معنى (قوله ولم يوكله الخ) عطف على اسم از (قوله أضيفه) إلى قوله ولم يملك اه في المغنى لا قوله او من أحسن إلى أو كان وإلى قوله قال السبكي في النهاية لا قوله بل صح إلى وإنما حلت (قوله أضيفه الخ) وهل يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته الا كل ام لا فيه نظرا الاقرب الجواز لا تنفاه العلة فيهم ومعلوم ان محل ذلك إذا قامت قرينة على رضا المالك باكل الحاضرين من ضيافته وإلا فلا يجوز ويأتى مثل هذا التنصّل في سائر الاعمال ومنه ما جرت العادة به من إحصاء طعام اشداد البلد ونحوه من الماتزم أو الكاتب اه ع ش (قوله أو تصدق عليه فرضا) أي إن لم يتبين الدفع اليه اه معنى (قوله على ما يأتي) أي في شرح بقدر العادة (قول المتن من له الخ) وقد يقال اخذ من التعليل أو لبعضه أو لنحو قريبه الذي يسمى له حين الخصومة كما هو المعروف في زماننا (قول المتن من له خصوصية) أي في الحال عنده اه معنى (قوله) أو كان يهدي اليه قبلا لكنه زاد في القدر أو الوصف (حرم) عليه قبولها (ولا يملكها) أي لو قبلها أو بردها على مال كها فان تعذر وضعها في بيت المال اه معنى (قوله وقد صرحنا الخ) راجع للاولى والثانية معا (قوله أخذه) أي القاضي اه معنى وكذا ضمير يبلغ (قوله وسواء) إلى قوله ولا يجرى في المغنى (قوله فلو جهزها الخ) عبادة المغنى وقضية كلامهم انه لو أرسله اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو كذلك وإن ذكر فيها الماوردى وجهين (تنبيه) يستثنى من ذلك هدية ابغاضه كما قال الاذرعى إذ لا ينفذ حكمهم اه وتقدم مثله عن النهاية مع ما فيه عن السيد عمر والرشيدى (قوله رجح شارح الخ) عبارة النهاية وأوجهها الحرمة اه (قوله ولا يجرى عليه الخ) خلافا لاطلاق المغنى (قوله بانها مقدمة لخصوصية) أي فيجرى قبولها وإن كان الهدى من غير محل عمله اه ع ش (قوله ومتى بذل) إلى قوله اجماعا في المغنى (قوله ما رجحه الاذرعى أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ش م ر (قوله ويتعين ترجيحه) كتب عليه م ر (قوله

من خصوصياته ايضا وسواء كان المهدي من اهل عمله أم من غيره وقد حملها اليه لانه صار في عمله فلو جهزها له مع رسول وليس اما له محاجة فوجهان رجح شارح منهما الحرمة ولا يجرى عليه قبولها في غير عمله وان كان الهدى من اهل عمله مالم يستشعر بانها مقدمة لخصوصية ومتى بذل له مال ليحكم بغير حق أو ليمتنع من حكم بحق فهو الرشوة المحرمة اجماعا ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق الا بمال لكنه اقل انما وقد قال عليه السلام لعن الله الراشئ والمرآشئ في الحكم وفي رواية والراشئ وهو العاشئ بينهما وعمله في راسل باطل

أما من علم أخذ ماله بباطل لولا الرشوة فلا ذم عليه، وكلم الرشاش - كم، وكلمه فان توكل عنهما على مطلقاً (تنبيه) على قولنا لكانه انما ما إذا كان له رزق من بيت المال والاولى كان ذلك الحكم ما يصح الاستتجار عليه وطالب اجرة مثل عمله فقط جاز له طالم او اخذها عند كثيرين وامتنع عند آخرين قبل والاول اقرب والثاني احوط قال السبكي وبانت لم ينحصر الامر فيه الا امتناع من الافناء لا يجوز له وكذا الحكم وفارقا الحكم بانه نصب للفصل اي فيتهم ولو قيل بانهم ماله لكان مذهبا محتلا اه وعلى الاول فحله ان كان ما ياخذ عليه في كفاية تقابل باجرة وحينئذ لا فرق بين العيني وغيره بناء على الاصح ان العيني المقابل بالاجرة مانع من ادعاء امتناع منه الا بالاجرة قوله ماله ماقاله السبكي مبنى على الضعف ان العيني لا يجوز اخذ الاجرة عليه مطلقا وكأنه مبنى على هذا قوله ايضا يجوز البذل ان يحدث له في امر جائز تقابل باجرة عند ذي سلطان ان لم يكن المتحدث مرصدا للمال بحيث يجب عليه قوله ان اخذنا ما أتى على الضعيف كقوله (١٣٧) لا يجوز الاخذ على شفاعة واجبة قال وكذا

مباحة بشرط عوض ان جعل العوض جزاء لها (وان كان) من عاداته انه (يهدي) اليه قبل الولاية بقا الترشع لها لحوق قرابة او صداقة ولو مرة فقط كما يشعر بكلامهم واعتمد الزركشي وعليه فاشعار كان في اثنين بالتكرار غير مراد (ولا خصوصية) له حاضرة ولا ترقية (جاز) قبول هديته ان كانت (بقدر العادة) قبل كالعادة ليعم الوصف أيضا أولى اه وقد يجاب بان القدر قد يستعمل في التكيف كالكم وذلك لانفاء التهمة حينئذ بخلافها بعد الترشع او مع الزيادة فيحرم قبول الكل ان كانت الزيادة في الوصف كان اعتاد الكتمان فاهدى اليه الحرير وكذا في القدر على الاوجه الذي اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ولا باقى فيه تفريق الصفة لان محله ان تميز الحرام ومن ثم قال الملقني كيجبى اذا تميزت الزيادة حرمت فقط

امان علم الخ) المراد به ما يشمل الظن كما هو ظاهر (قوله عنهما) أى الراشى والمرشى وقوله مطلقا أى سواء كان الراشى حلقا او باطلا (قوله عما يصح الاستتجار عليه) أى بان كان فيه كفاية تقابل باجرة (قوله لم ينحصر الامر فيه) أى لم يتعين الافناء لجود صالح له غيره (قوله وعلى الاول) أى جواز اخذ الجمل (قوله بين العيني) أى التميز بالافناء (قوله ان العيني) أى الواجب العيني (قوله ولعل الخ) كان الظاهر التفرع (قوله ماقاله السبكي) أى تنقيده المغني بقوله لم ينحصر الامر فيه (قوله مطلقا) أى قابل بالاجرة ام لا (قوله يجوز البذل) أى واخذه وقوله (قوله المتحدث) بكسر الدال (قوله مرصدا) أى عين المالها أى شئلة التحدث (قوله من عاداته) الى قوله وزعم انما في النهاية (قول) والترشح أى انتموه اه خر (قول) قبل كالعادة الخ) أى كان الاولى التعبير به واسطة بقدر اه خر عبارة قسم قوله كالعادة مبتدأ أى هذا اللفظ وقوله ايضا أى كالتقدير وقوله أولى خبر أى من بقدر العادة اه (قوله ليعم الوصف ايضا) دالة وتوسط بين جزأى المدعى (قوله وقد يجاب الخ) لانه انى هذا الجواب لا بدفع الاول ولو به اذ حاصله انما هو تصحيح العبارة اهرشيدى (قوله وذلك) راجع الى ما فى اثنين (قوله وكذا فى القدر) الى قوله وزعم الخ عبارة النهاية فان كانت فى القدر ولم يتبين فكذلك أى يحرم الجميع والاحرام الزائدة فقط اه عبارة المغني وفى الذخائر ينبغى ان يقال ان لم يتبين الزيادة أى يحرم او قدر حرم قبول الجميع والا فالزيادة فقط لا تحدث بالولاية ووصوه الزركشي وهو ظاهر ان كان الزيادة وقوعه الا بدخلة غيرها اه (قوله ويتعين حمله) أى قوله على والافلا على مبدء متاد الخ والاحرام القبول مطلقا (قوله اهدى اليه) أى كالعادة (قول) وجوز له السبكي الى قوله ويؤخذ من علته فى النهاية الا قوله هذا ما اتفق الى المأتن (قوله وخصه فى تفسيره الخ) عبارة تفسيره وان لم يكن المتصدق عارفا بانه القاضى ولا القاضى عارفا بعينه فلا شك فى الجواز انتهت اهرشيدى (قول) وعكسه) أى بان لم يعرف القاضى انه من اهل ولايته اه خر وقد يخالفه ما مر من حرمة قبول الهدية من غير المعتاد فى محل ولايته مطلقا فالاولى ما مر عن الرشيدى (قول) وبمحت غيره) أى غير السبكي (قوله بما ذكر) أى عن تفسير السبكي أى وما اذا لم يتعين الدفع اليه كما مر عن المغني (قوله والحق) الى قوله كاعلم فى المغني (قوله والحق الحسابى بالاعيان الخ) جزم به المغني (قوله كما مر) أى فى شرح فان اهدى اليه الخ (قوله وشرطنا القبول) معتمد فى الوقف دون النذر اه خر (قوله فان عين باسمه) أى وشرطنا القبول اه سم أى كما هو المعتمد (قوله ابرأوه) من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير للقاضى (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه كالعادة) مبتدأ (قوله ايضا كالعادة) أى هذا اللفظ وقوله أولى خبر (قوله ايضا أولى) من بقدر العادة (قوله فان عين باسمه) أى وشرطنا القبول (قوله بشرط عدم الرجوع) قد يؤخذ من مفهومه جواز اقرضه

(١٨) - شروانى وان قاسم - عاشر - وزعم انه يلزم من زيادة القدر التميز ممنوع ولو اهدى له بعد الحكم حرم القبول ايضا ان كان مجازاة له والافلا كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على مبدء معتاد اهدى اليه بعد الحكم له وجوز له السبكي فى حاشيته قبول الصدقة من لا خصوصية له ولعاده وخصه فى تفسيره بما اذا لم يعرف المتصدق انه القاضى وعكسه واعتمده ولده وهو متجه والا لشكل بما يأتى فى الضيافة وبمحت غيره القطع بمحل اخذه للزكاة وينبغى تنقيده بما ذكر والحق الحسابى بالاعيان المنافع المقابلة بمال عادة كسكنى دار بخلاف غيرها كاستعارة كتاب علم واكلة طعم بعض اهل ولايته ضيفا كقول هديتهم كاعلم ما مر وتردد السبكي فى الوقف عليه من اهل عمله الذى يتجه فيه وفى النذر انه ان عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهدي له وكذا الوقف على تدريسه وشيخه فان عين باسمه امتنع والافلا يصح ابرأوه عن دينه اذ لا بشرطية قبله وكذا اذاؤدبه بغير اذلاله اذ بشرط عدم الرجوع وبمحت اناج السبكي ان خلع الموك الى اتى من اهل العلم كدو

ظاهر ايدت كالحدية بشرط اعتياده (١٣٨) فانه وان لا يغير بها ثبوتها من التعميم على الحق وسائر العمال فله في نحو الهدية لكنه أعظم هذا

ما ائتمى به جمع واعتمده السبكي وقول البدر ان جماعة بالحل لهم ضيق جدا مصادم للحديث المشهور هذا بالعمال غلول ولما سأل السبكي شيخه ابن الرفعة عن هذا التخالف فاجابه بانهم ان كانوا اعلموا ولو بدجاجة لم يحرم قال اتوهم ان الحامل له على هذا الجواب عدم موافقته للطائفتين او عدم اتقانه للمستقلة والله يغفر لنا وله اه (والاولى) لمن جازله قبول الهدية (ان يشيب عليها) أو يرد لها للمالكها أو يضعها في بيت المال واولى من ذلك سد باب القبول مطلقا حسبا للباب (ولا ينفذ حكمه) ولا سماعه لشهادة (لنفسه) لانه متهم وانما جازله تعزير من اساء اذ به عليه في حكمه كحكمت على بالجور لئلا يستخف ويستهان به فلا يسمع حكمه واه ايضا ان يحكم لمحجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الروضة وان نازع فيه ان الرفعة وغيره وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصقته وان تضمن حكمه وضع يده عليه وباثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه

اه سم (قوله وسائر العمال) دل منهم ناظر الوقت اه سم عبارة عرش ومنهم مشايخ الاسواق والبلدان ومباشر الاوقف وكل من يتعاطى امراتهما بالمسلمين اه (قوله وسائر العمال فله الخ) ولا يلتحق بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهمية الا لزام والاولى في حقهم ان كان الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافناء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون عملهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تحبوا وتوددوا لعلهم وصلاتهم فلاولى القبول واما اذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنا قليلا وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة وروى هذا بالعمال سجت وروى هذا بالساكن سجت اه مغنى (قوله عن هذا التخالف) اى ينال جمع والبدر بن جماعة (قوله بانهم الخ) اى سائر العمال وقوله دائما اى الهدية (قوله قال) اى السبكي (قوله ان الحامل له) اى لابن الرفعة (قوله ان رجاز) اى قوله وإفناء المقتى في المغنى لا قوله واولى الى اثنين وقوله ولا سماعه لشهادة وقوله وان نازع فيه ابن الرفعة وغيره (قوله واولى من ذلك الخ) (فروع) ليس للقاضي حضور ولاية احد المصلحة من حالة المصلحة ولا حضور وليتهما ولو في غير عمل الولاية ولا تخصيص لإجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب لإجابة غير المصلحة من انعم المولى بالهدية لانه لا يملكه كثرة الولاة من الحكمة ولا فيترك الجميع ويكره حضور ولاية انتفاع خاصة او لاغنيا ودعى فيهم بخلاف مالو انتفعت الجيران او له لملكوته وفيهم ولا يضيف احد المصلحة دون الاخر ولا يلحق بما ذكر المفتي والواعظ وعلم القرآن والمولف والقاضي أن شفع لاحد المصلحة من يرض عنه ما عليه لانه يفهم ما وان يعبد المرضى ويشهد الجنائز ويؤمره ويؤمره ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة على اصل الروضة فان لم يكن التعميم اتي بمكان كل نوع وخص من عرفه وقرب منه اه مغنى (قوله لانه متهم) ولانه من خصائصه ^{عليه السلام} اه مغنى (قوله كحكمت) ففتح الله اقول ان يحكم لمحجوره الخ) وفي معناه حكمه على من في جهته مال لو وقف تحت نظره بطريق الحكم اه مغنى (قوله وان نازع فيه الخ) اى في هذه الغاية وسنأتي الاشارة للفرق بين هذا وبين وقف هو ناظره قبل الولاية بان هذا متبرع بخلاف ذلك ومن ثم لو كان متبرعا أيضا صح منه كما يأتي اه رشيدى (قوله وكذا باثبات وقف الخ) عبارة المغنى الثانية اى من امانة اثبات الاوقف اى شرط النظر فيها للحاكم بطريق العموم او صار فيها النظر اليه لا تقراض ناظرها الخاص له الحكم بصحتها ووجهها وان تضمن الخ (قوله لقاض هو بصقته) يخرج ماله لو شرط النظر له بخصوصه ويناسبه قول الاذرعى الاتي ونظيره له قبل لولاية اه سم (قوله وباثبات مال الخ) وكذا الامام الحكم انتقال ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاءه عليه بجهة الامامة اه مغنى (قوله وإفناء الملقين الخ) اعتماد عرش (قوله يحمل على ما الخ) عبارة النهاية يتجه حمله على الخ (قوله على ما له الاذرعى) عبارة الاذرعى هل يحكم لجهة وقف كان ناظرها الخاص قبل الولاية ودرسة هو مدرسه او ما شبه ذلك واظهار ثقة بالانفصال المانع لاذع الخصم وحكم لنفسه وشريكه فان كان متبرعا بالنظر فكل الى التيم انتهت فتواه اذ هو الخصم تعال

(قوله وسائر العمال) هل منهم ناظر الوقت (قوله وسائر العمال في نحو الهدية) ولا يلحق بالقاضي فيما ذكره المفتي والواعظ وعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهمية الا لزام والاولى في حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافناء والوعظ والتعظيم عدم القبول ليكون عملهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تحبوا وتوددوا لعلهم وصلاتهم فلاولى القبول واما اذا اخذ المقتى الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشترى بها ثمنا قليلا وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة شمر (قوله وان كان وصيا عليه قبل القضاء كافي اصل الروضة) لأن القاضي يلى امر الایتام كلهم وان لم تكن وصية فلا تهمه ش روض (قوله لقاض هو بصقته) يخرج ماله لو شرط النظر له بخصوصه ويناسبه

لأن يكون متبرعا فكالوصى وهذا أولى من رد بعضهم الكلام العلم بان القاضى أولى من الوصى لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله ولا كذلك الوصى إذ اتولى القضاء فالتهمة في حقه أقوى ومن ثم لم يوشهد القاضى بمال الوقف قبل ولايته عليه قبل الوصى بمال مولاه قبل الوصية لم يقبل (ورقيقة) لذلك نعم له الحكم بحماية عليه قبل رقة بان جنى مات ثم (١٣٩) على ذمى ثم حارب وأرق ويوقف ما ثبت له

حينئذ إلى عقبه فان مات قنا صار فينا ذكره البلقينى قال وكذلك المورث موصى بمنفعته الحكم بكسبه اى لانه ليس له (وشريكه) او شريك مكاتبه (في الشريك) لذلك ايضا نعم لو حكم له بشاهد ويمينه جاز لان المنصوص انه لا يشاركه ذكره ايضا ويؤخذ من عاتبه انه يشترط ان يعلم انه لا يشاركه ولا فالتهمة موجودة باعتبار ظنه وهى كافية (وكذا اصله وفرعه) ولو لاحدهم على الآخر (على الصحيح) لانهم ابعاضه فكانوا كنفسه ومن ثم امتنع قضاؤه لهم بملء قضاها اما الحكم عليهم كفته وشريكه بل ونفسه فيجوز عكس العدو وحكمه على نفسه حكم لإقرار على الاوجه وله على المعتد تنفيذ حكم بعضه والشهادة على شهادته إذ لاتهمه (ويحكم له) اى القاضى (ولهؤلاء الامام او قاض آخر) مستقل إذ لاتهمه (وكذا نائبه على الصحيح) كبقية الاحكام (وإذا ادعى عنده بدين حال او مؤجل او بعين مملوكة او وقف او غير ذلك ثم (أقر المدعى

لمسئلة النظر وقوله وحال كنفسه وشريكه تعليل لمسئلة التدريس اه رشيدى (قوله) إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالو لم يكن الوصى متبرعا اه سم (قوله) فكالوصى) اى فينفذ حكمه وإن كان مدرسا وانظر اقبل القضاء اه رشيدى (قوله) وهذا أولى من رد بعضهم لكلام العلم الخ) اعلم ان هذا الرد يشير انفصيل الاذرى لا تخالفه خلافا لما يوجهه كلامه لانه لما اردنا رد افتاء العلم فيما اذا ثبت النظر للقاضى بوصف القضاء بدليل قوله لان ولايته على الوقف بجهة القضاء تزول بانعزاله فهذا الرد موافق للعلم على المنع فيها القاضى ناظر عليه قبل الولاية اه رشيدى (قوله) فالتهمة في حقه) أى الوصى أقوى أى ومع ذلك صححنا حكمه فالقاضى المذكور أولى اه رشيدى (قوله) بمال الوقف) اى الذى نظره له وقوله قبل ولايته متعلق بمتعلق الوقف وقوله له (قول الماتن ورقيقة) بالجر اى ولا يحكم له في تعزير او قصاص او مال ورقيق اصله وفرعه كصله وفعوه وهما ورقيق احدهما فى المشترك كذلك معنى وروض (قوله) لذلك) إلى قول الماتن وإذا اقر فى المغنى إلا فوله ويؤخذ إلى الماتن (قول) لذلك) اى التهمة (قوله) ثم حارب) اى الذى اه عش (قوله) وأرق) ببناء المفعول (قوله) ان ورث الخ) أى لقاض ورث عبدا موصى بمنفعته لا آخر ان يحكم بالكسب له فوصى بمنفعته الذى هو وصف اوصوف محذوف كما تقرر معمول لورث اه رشيدى عبارة المغنى ثانيها اى الصور التى استثنى البلقينى العبد الموصى باعتاقه الخارج من الثالث إذا قلنا ان كسبه له دون الوارث وكان الوارث حاكما فله الحكم بطريقة ثالثها العبد المنذور باعتاقه اه (قوله) لانه ليس له) اى لان كسبه الحاصل قبل عقبه ليس الوارث الحاكم بل للوصى له بالمنفعة (قوله) أنه لا يشاركه) أى أن القاضى لا يشارك شريكه فى هذه الصورة اه مغنى (قوله) ولو لاحدهم) إلى قوله وإن وجد فى النهاية إلا قوله واخذ إلى وإذا عدلت (قوله) ولو لاحدهم الخ) عبارة المغنى ولو حكم لولده على ولده او لاصله على فرعه او عكسه لم يصح اه مغنى وعلوم ان حكمه ابعاض اصوله على آخر كذلك وقد يدعى شمول كلام الشارح لهذا (قوله) اما الحكم عليهم) اى اصوله وفرعه ولورجع الضمير لجميع من تقدم لاستغنى عن قوله كنهه وشريكه بل ونفسه (قوله) واشهاد الخ) وفى جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان وجهان أحدهما نعم والثاني لا قال ابن الرفعة وهو الارجح فى البحر وغيره لانه يتضمن تعديله فان عدله شاهدان حكم بشهادته وكاتبه فى ذلك سائر ابعاضه اسنى ومغنى (قول الماتن ولهؤلاء) اى المذكورين مع القاضى حيث اكل منهم خصوصه اه مغنى (قول الماتن او قاض آخر) سواء اكان معه فى بلده ام فى بلدة اخرى اه مغنى (قوله) او مؤجل) فيه نظر إذا الدعوى فيه لا تسمع إلا بعد حملوله كذا رايت بهامش اصله بخط يشبه خط تليذه وشيخنا الجلال الزمى فليتأمل سيد عمر وادى قال عدم سماع الدعوى لا ينافى صحة الاقرار على ان عدم صحة الدعوى لا لاخذ حال لا ينافى صحة المجرد الاشهاد والتسجيل فليراجع (قول الماتن خلف المدعى) البين المردودة او اقام بينة اه مغنى (قول الماتن على إقراره) اى فى صورة الاقرار او يمينه فى صور النكول او على ما قامت به البينة اه مغنى (قوله) إجابته) إلى قوله واخذ إلى المغنى إلا قوله كما تمتاعه إلى وصيغة الحكم (قوله) لما ذكر) اى من الاشهاد والحكم اه عش (قوله) وسأل الاشهاد) اى باحلافه اه مغنى (قوله) وذلك) اى لو لم الاجابة (قوله) لنحو نسيان القاضى) اى كعدم جواز قضائه بعلبه اه مغنى (قوله) قول الاذرى الآتى ووقف نظره له قبل الولاية (قوله) إلا أن يكون متبرعا فكالوصى) قد يخرج مالو لم يكن الوصى متبرعا (قوله) لا اقرار على الاوجه) كتب عليه م

عليه او نكل خلف المدعى) أو حلف بلا نكول بان كانت اليمين فى جمته لنحولت أو إقامة شاهد مع إرادة الحلف معه (روسال) المدعى (القاضى ان يشهد على إقراره عنده او يمينه او) سال (الحكم) له عليه (بما ثبت والاشهاد به لزمه) إجابته لما ذكره وكذا لو حلف مدعى عليه وسأل الاشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى وذلك لانه قد يتكرر بعد فيفوت الحق لنحو نسيان القاضى

أو سألته الاشهاد عليه بقبولها
لزمه ايضا لانه يتضمن تعديل
البينة واثبات حقه وخرج
بقوله سال ما اذا لم يسأله
لا متناع الحكم للدعى قبل
بم يسأل فيه كاستناعه قبل
دعوى صحيحة الا فيما قبل
فيه شهادة الحسبة وصيغة
الحكم الصحيح الذى هو
الالزام النفسانى المستفاد من
جهة الولاية حكمت او قضيت
له به او نفذت الحكم به أو
الزمت خصمه الحق واخذ
ابن عبد السلام من كون
الحكم الالزام انه اذا حكم
فى نفسه فى مختلف فيه لم
يتأثر بنقض مخالف له
وظاهره انه بعد حكم
المخالف يقبل ادعاه وذلك
الحكم لانه لا يعرف الامن
جهته وفيه نظار والذى يتجه
انه ان كان اشهد به قبل حكم
المخالف لم يعتد بحكم المخالف
والا اعتد به واذا عدلت
البينة لم يحز الحكم الا بطلب
الدعى كما تقرر فاذا طلبه قال
لخصمه الك دافع فى هذه
البينة او قادح فان قال لا
او نعم ولم يشته حكم عليه
وان وجد فيه هاربية لم يجد
لها مستندا خلافا لى خفيفة
وقوله ثبت عندى كذا أو
صح بالبينة العادلة ليس
بحكم وان توقف على الدعوى
ايضا سواء اكان الثابت
الحق أم سببه خلافا لما اختاره
السبكى لاتفاء الا لزم

وانزاله أى قدم قول قوله (قوله الاشهاد عليه) أى اشهاد القاضى على نفسه (قوله لانه يتضمن الخ) أى
الاشهاد عليه اه معنى (قوله لا متناع الحكم للدعى الخ) أى ولا يصح ذلك لو وقع منه اه ع ش (قوله قبل ان
يسأل فيه) أى قبل ان يسأله المدعى نعم إن كان الحكم ان لا يبرعن نفسه اصغر او جنون وهو وليه فيغير
كما قال الاذرى الجرم بان لا يتوقف على سؤال احدهم فى وأسنى (قوله كاستناعه) أى الحكم اه رشيدى (قوله
او نفذت الحكم به الخ) او نحو ذلك كاهيته او اجزته اه معنى (قوله اذا حكم فى نفسه) أى بلا حضرة
شهود فيما يظهر لانه لم يتلفظ به كما توهه العبارة اه سيد عمر اقول كلام الشارح كالصريح بل صريح
فى عدم اشتراط التلفظ ثم رأيت قال الرشيدى بعد حكاية كلام الشارح هنا مناصه قال شهاب ابن حجر
موافق لابن عبد السلام فى تأثير الحكم النفسانى ورفع الخلاف لانه انما نظر فى كلامه من جهة قبول قول
القاضى حكمت فى نفسه من غير اشهاد اه (قوله وان وجد) غاية (قوله فيها) أى البينة (قوله وقوله) الى
قوله وان توقف فى المغنى والاسنى والى قوله وفى الفرق فى النهاية الا قوله خلافا لما فى ان حكم وقوله كذا
الى وعبرة شيخنا وقوله وقال الى ويجوز (قوله اوضح) كان الاولى تقديمه على قوله عندى (قوله اوضح
بالبينة الخ) أو سمعت البينة وقبلتها وكذا ما يكتب على ظهر الكتب الحكية صح ورو هذا الكتاب على قبلته
قبول مثله الزمت العمل به وجبه ولا بد فى الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد يتنبى القاضى
بظالم يريد ما لا يجوز ويحتاج الى ملاينته فرخص فى رفعه بما يتخلل اليه انه اسعفه بمراده مثاله اقام الخارج
بينة والداخل بينه والقاضى لم يفسق بينة الداخل ولكنه يحتاج الى ملاينته وطلب هو الحكم له بناء على
ترجيح بينته فيكتب حكمت بما ومقتضى الشرع فى معارضة بينة فلان الداخل والان الخارج وقررت
الحكوم به فى يد المحكوم له وسأطه عليه ومكتبته من التصرف فيه مغنى وروض مع شرحه (قوله أيضا) أى
كالحكم (قوله سواء اكان الثابت الحق أم سببه) ستعلم مثالها انفا اه سم اى فى قول الشارح وفيما اذا
ثبت الحق كثبت عندى الخ بخلاف سببه كوف فلان (قوله خلافا لما اختاره السبكى) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اخبر السبكى التفصيل بين ان ثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو فى معنى الحكم اه وقضية هذا ان السبكى لم يخالف غاية الامر انه جعل القسم الاول
هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقله عن شيخه اه سم (قوله وانما هو) أى قول القاضى ثبت عندى كذا
الخ (قوله ويجرى) أى ما ذكر من ان قوله ثبت عندى كذا الخ ليس يحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها
وحاصله انه ثبوت مجرد اى ويجرى الثبوت المجرد اه سم (قوله فى الصحيح والفاقد) يتامل ما المراد
بهما اه سيد عمر عبارة سم قال اى الشارح فى كتابه الاقنى قال اى السبكى فى شرح المنهاج والثبوت المجرد
جارى فى الصحيح والفاقد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاه
ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم صدق المدعى اه (قوله الا فى مسئلة الخ) يتامل
موقع هذا الاستثناء فى هذا المحل اه سيد عمر عبارة سم كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

(قوله سواء اكان الثابت الحق أم سببه) ستعلم مثالها انفا (قوله خلافا لما اختاره السبكى) عبارته فى
الكتاب المشار اليه ولهذا اختار السبكى التفصيل بين ان ثبت الحق او السبب فان ثبت سببه فليس يحكم
وان ثبت الحق فهو فى معنى الحكم اه باختصار التمثيل والدليل وقضية هذا ان السبكى لم يخالف غاية
الامر انه جعل القسم الاول هنا فى معنى الحكم وهو موافق لما نقل عن شيخه (قوله ويجرى) أى
ما ذكر من ان قوله ثبت عندى الخ ليس يحكم بل بمعنى سمعت البينة وقبلتها وحاصله انه ثبوت مجرد
أى ويجرى الثبوت المجرد (قوله أيضا ويجرى فى الصحيح والفاقد) قال فى كتابه الاقنى ذكره
قال اى السبكى فى شرح المنهاج والثبوت المجرد جائز فى الصحيح والفاقد فاذا اراد الحاكم ابطال عقد فلا
بد من ثبوته عنده حتى يجوز له الحكم باطلاه ومعنى الثبوت المجرد فى العقد الصحيح انه ظهر للحاكم
صدق المدعى اه (قوله الا فى مسئلة تسجيل الفسق) كان المراد بالتسجيل بالفسق اثباته وضبطه

اليه وإلا كإبطال نظره فالوجه الجواز فان حكم بالثبوت كان حكما بتعديله وسماعها فلا يحتاج حاكم آخر الى النظر فيها كذا قاله شارح وقضيه ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك لكن قضية كلام غيره بل صريحه خلافه (١٤١) وعبارة شيخنا الثبوت ليس حكما بالثابت

ولانما هو حكم بتعديل البيئة وقبولها وجريان ما شهدت به وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها انتهت قال وفيما إذا ثبت الحق كتبت عندي وقف هذا على الفقهاء وإن لم يكن حكما لكن في معناه فلا يصح رجوع الشاهد بعده بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لتوقفه على نظر آخر ومن ثم يمتنع على الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه وقال أيضا والتنفيذ بشرطه الا ما غلب في زمننا حكم وفائدته التأكيد للحكم قبله وبحوز تنفيذ الحكم في البلد قطعا من غير دعوى ولا حلف في نحو غائب بخلاف تنفيذ الثبوت المجرد فيها فان فيه خلافا والوجه جوازه بناء على انه حكم بقبول البيئة والحاصل ان تنفيذ الحكم لا يكون حكما من التنفيذ الا ان وجدت فيه شروط الحكم عنده وإلا كان اثباتا للحكم الاول فقط وفي الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة كلام طويل للسبكي والبلقيني وأنى زرة وقد جمعت كل ما فيه من نقد ورد وزيادة في كسائي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب بمالم يوجد مثله فاطلبه فانه مهم

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي والسجل ما تضمن من اشهاد الخ اذ لا حكم هنا ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد اه فتبين ان ذلك مستثنى من قوله والعاسق الى من جريان الثبوت المجرد في اقصاء اثبات فساد (قوله) وإلا اى بان احتياج الى تسجيل الفاسق اه سيد عمر (قوله) لا كإبطال نظره (الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز للفاسق ان يقدر على استمطاء بالنزعة فلا فائدة فيه قاله الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك فاما عندها كإبطال نظره فيتجه الجواز والنزعة انما تنفع في المستقبل لا الماضي انتهت اه سم (قوله فان الخ) تفريع على قوله وقوله ثبت الخ ليس بحكم الخ وقوله حكم عبارة النهاية صرح اه (قوله بالثبوت) اى لاثبات اوسبيه (قوله لا يحصل ذلك) اى الحكم بتعديل البيئة وسماعها (قوله وعبارة شيخنا الخ) سياقي عن المغن عند قول المتن ويجوز الخ ما يوافقه من زيادة (قوله) وفائدة عدم احتياج حاكم آخر (الخ) عبارته في كتابه الآتي اشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم وعدم احتياج حاكم آخر الى النظر في البيئة وحكمه جواز نقله فرق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف والخيار عندي في القسم الثاني اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا وقال للامام تفرعا على انه حكم بقبول البيئة انتهت اه سم (قوله هو) اى قول الحاكم ثبت عندي (الخ) (قوله وان لم يكن حكما) اى فلا يرفع الخلاف اه رشيدى (قوله في معناه) اى الحكم اه ع ش (قوله كوقف فلان) هو بصيغة الفعل الماضي اه رشيدى اى يذكر الوقف والواقف دون الموقوف عليه (قوله فيها) اى البلدة (قوله فان فيه) اى التنفيذ في البلدة (قوله فان فيه خلافا) تقدم عن السبكي ما يتعلق به (قوله بناء على انه) اى الثبوت المجرد عن الحكم (قوله لا يكون حكما) اى ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى اه رشيدى (قوله الا ان وجدت فيه شروط الحكم) اى بان تقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من المعبرات اه رشيدى (قوله عنده) عبارة النهاية عندنا اه (قوله بين الحكم بالموجب الخ) سياقي عن المغن عند قول المتن ويجوز الخ زيادة بسط متعلق بهما (قوله بالموجب) بفتح الجيم (قوله وزيادة بالجرجاني) على نقد ويحتمل نصبه على انه مفعول معه لجمعه (قوله المستوعب) بكسر العين ثمت لكسائي وقوله بمالم يوجد الخ متعلق بالمستوعب وما واقعة على الاستيعاب (قوله ومنه) اى من الفرق (قوله ان الحكم) الى قوله فلو حكم في النهاية (قوله بخلافه) اى الحكم (قوله فانه) اى الحكم بالصحة (قوله لم يكن للحقني الحكم بمنع رجوع الاصل) اى فرجع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك ذلك الموهوب الخاص فانه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة ايضا اه سم (قوله)

لا المعنى المفهوم من قوله الآتي في الصفحة الاتية والسجل ما تضمن من اشهاد الخ اذ لا حكم ولا تنفيذ بل ثبوت مجرد (قوله) وإلا كإبطال نظره فالوجه الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام مسئلة لا يجوز للفاسق ان يقدر على استمطاء بالنزعة فلا فائدة فيه قاله الجرجاني ولعله عند عدم الحاجة الى ذلك واما عندها كإبطال نظره فيتجه الجواز والنزعة انما تنفع في المستقبل لا الماضي اه (قوله وفائدة عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها) عبارته في كتابه الآتي اشارته اليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر الى النظر في البيئة وحكمه جواز نقله فرق مسافة العدوى ثم قال عن السبكي ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف والخيار عندي في القسم الثاني اى وهو ما اذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالاول اى وهو ما اذا كان الثابت السبب والاولى فيه الجواز ايضا وقال للامام تفرعا على انه حكم بقبول البيئة اه (قوله والحاصل ان تنفيذ الحكم) كتب عليه م (قوله لم يكن للحقني الحكم بمنع رجوع الاصل) اى فرجع الاصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ملك

ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه انما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للسرع لم يكن للحقني الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه

أو بصحتها لم يمنع من ذلك ولو حكم حنفى بصحة التدبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر أو بوجبه منه أو ماله كى بصحة البيع لم يمنع الشافعى من الحكم بخيار المجلس مثلاً أو بوجبه منه ومنع العاقدين من الفسخ به لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نفوذ ظاهر أو باطنا كما يأتى ولو حكم شافعى بموجب إقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعدم قبول دعوى السهو أو بموجب بيع فإن أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهو أو بموجب بيع فإن أن البائع وقعه قبل البيع على نفسه فضمن حكمه الغاء الوقف فيمتنع على الحنفى الحكم بصحة ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشمعة الجوارى في البيع أو بوجبه منه أو ماله كى بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم (١٢٢) بجواز رجوع المقرض في عينه ما دامت باقية بيد المقرض وبوجبه منه وذلك لأن

أو بصحتها لم يمنع من ذلك أى لو حكم شافعى بصحة الهبة لم يمنع ذلك الحكم الحنفى من الحكم بمنع رجوع الأصل (قوله أو بوجبه) أى التدبير منه أى منع حكم الحنفى الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر (قوله) لاستلزامه أى حكم الشافعى بخيار المجلس (قوله بموجب إقرار) الأولى ليظهر قوله الأتى مفرد مضاف لمعرفة الخ بموجب الإقرار بالتعريف (قوله ومنها) أى من مقتضيات الإفراز (قوله أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة اهـ ويظهر أخذنا من التعديل الأتى وقوله هناك وإن كان الأول أقوى الخ إن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى إفادة الغاء الوقف الأتى بل أولى إذ هنا إفادة الثانية الغاء الوقف بسبب تضمنه للأول المفيد كون البائع مالكاً مباحه والله اعلم (قوله فليس فيه) أى فى الحكم بما ذكر الخ نقض له أى للحكم بالصحة (قوله بخلافه) أى الحكم بما ذكر بالموجب فيه لم يجاز محض وحق التعبير بعد الحكم بالموجب (قوله وإن كان الأول) إلى قوله فيما يظهر فى الهبة لا فوله وفى فتاوى القاضى إلى ولو حكم (قوله من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد الخ) أى دون الحكم بالموجب كما يأتى عن المغنى بزيادة بسط (قوله وامتنع على الحنفى الزام البائع بالتمن) أى فيفتوت الثمن على المشتري (قوله لم يشملها الخ) لعل بما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتتملك آخر بسبب من أسباب التملك اهـ سم قضية أنه لو اعترف البائع بأن المسوغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد الثمن إلى المشتري فليس أجب (قوله ولو حكم الخ) كلام مستأنف والضمير لمطلق القاضى (قوله لو قيل بأن محله فى قاض الخ) عبارة النهاية نعم يتجه أن يكون محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه ككل حكم أحل الخ (قوله إذ لا خلاف الخ) علة لا لشكال (قوله وحمله) أى ما حكاه الرافعى من الوجهين (قوله هل يحكم عليه الخ) اختاره المغنى عبارة وهى الحكم على ميت بأقراره حيا فى أحد وجهين رجحه الأذرى اهـ (قوله أن يكون هذا) أى ما إذا ادعى على رجل فافترش مات قبل الحكم عليه (قوله وليس) أى الخلاف (قوله سأل المدعى) إلى قوله والحق بهما فى المغنى وإلى قوله إجماعاً فى النهاية (قوله نظير ما مر) أى فى شرح والاشهاد به لزوم (قوله حيث لم يكن من بيت المال) عبارة المغنى من عدة أهـ من بيت المال اهـ قول المتن أو سجلاً بما حكم الخ اعلم أن لافاظ الحكم المتداولة فى المسئلة محيلات مراتب أدناها الثبوت المجرد وهى أنواع ثبوت اعتراف المتبايعين مثلاً بجريان البيع وثبوت ما قامت به البينة من ذلك وثبوت نفس الجريان وهذا كله ليس بحكم كما صححناه فى باب

الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة فى الكل لا ينافيه بل يترتب عليه فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا أثره الأكثر وإن كان الأول أقوى من حيث أنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلاً ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة تفيد الملك بخلاف الحكم الموجب وفى فتاوى القاضى لو وهب آخر شقة صامشاعاً فباعه المتب فرعه الواهب لحنفى فحكم بطلان الهبة فرغ المشتري البائع لشافعى وطالبه بالتمن فحكم بصحة البيع نقد وامتنع على الحنفى الزام البائع بالتمن أى لأن ما حكم به الشافعى قضية أخرى لم يشملها حكم الحنفى الأول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند بحجة بالملك أو لا حملنا حكمه على الاستناد لانه الظاهر نعم لو قيل بأن محله فى قاض موثوق بدينه وعلمه لم يعد

القضاء

ومجرى ذلك فى كل حكم أجل ولم يعلم استيفاءه لشروطه فلا يقبل إلا بمن ذكر

فيمّا يظهر أيضاً ثم رأيت ما قدمته قبل العارية وهو صريح فى ذلك (تنبيه) من المشكل حكاية الرافعى وجهين فى أنه هل يصح أن يلزم القاضى الميت بموجب إقراره فى حياته إذ لا خلاف أنه يجب إخراج ما أقر به من تركته عنا كان أو ديناً وحله السبكي على ما إذا ادعى على رجل فافترش مات قبل الحكم عليه هل يحكم عليه بأقراره الأول أو يحتاج إلى إنشاء دعوى على الوارث قال فينبغى أن يكون هذا محل الوجهين وليس من جهة لفظ الموجب (أو) سأل المدعى ومثله المدعى عليه نظير ما مر (أن يكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضر) بفتح الميم (بما جرى من غير حكم أو سجلاً) بما حكم استحبابه (لانه) مذكور واتمام يجب لأن الحق يثبت بالشهود لا بالسكتاب (وقيل يجب) توثيقاً لحقه نعم أن تعلقت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل جزماً وألحق بهما الزركشى الغائب

القضاء على الغائب ونقله في البحر عن نص الامور اكثر الاحباب لانه انما يراى به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سموت البينة وقبلتها ولا الزام في ذلك والحكم الزام واعلاها الشبوت مع الحكم والحكم انواع ستة الحكم بصحة البيع مثلا والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البينة عنده والحكم بموجب ما شهد به على نفسه والحكم بشبوت ما شهدت به البينة وادنى هذه الانواع هذا السادس وهو الحكم بشبوت ما شهدت به البينة لانه لا يزيد على ان يكون حكما بتعديل البينة وفائدته عدم احتياج حاكم آخر الى النظر فيها وجواز النقل في البلد واعلاها الحكم بالصحة او بالموجب اعنى الاولين واما هذان فلا يطلق القول بان احدهما اعلى من الاخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففى شىء يكون الحكم بالصحة اعلى من الحكم بالموجب وفى شىء يكون الامر بالعكس فاذا كانت يختلف فيها وحكمهما من يراها كان حكمهما اعلى من حكمه بالموجب مثاله بيع المدبر يختلف فى صحته فالشافعى يرى صحته والخنفى يرى فسادها فاذا حكم بصحته شافعى كان حكمه اعلى من حكمه بموجب البيع لان حكمه فى الاول حكم بالمتنكف به بقصد وفى الثانى يكون حكمه به ضمنا لانه فى الثانى انما حكم بقصد ان يترتب اثر البيع عليه واستتبع عليه واستتبع هذا الحكم بالحكم بالصحة لان اثر الشىء انما يترتب عليه اذا كان صحيحا ومثل هذا تعليق طلاق المرأة على نكاحها فالشافعى يرى بطلانه والمالكى يرى صحته فلو حكم بصحته مالكي صح واستتبع حكمه به الحكم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو التنكاح بخلاف مالو حكم بموجب التعليق المذكور فانه يكون حكمه متوجها الى وقوع الطلاق قصد الاضمان فيكون لغو الان الوقوع لم يوجد فهو حكم بالشىء قبل وجوده فلا يمنع الشافعى ان يحكم بعد التنكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع الطلاق واذا كان الشىء متفقا على صحته والخلاف فى غيرها كان الامر بالعكس اى يكون الحكم بالموجب فيه اعلى من الحكم بالصحة ماله التدبير متفق على صحته فاذا حكم الخنفى بصحته لا يكون حكمه مانعا للشافعى من الحكم بصحة بيعه بخلاف مالو حكم الخنفى بموجب التدبير فان حكمه بذلك يكون حكما بطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعى بصحة بيعه وهل يكون حكم الشافعى بموجب التدبير حكما بصحة بيعه حتى لا يحكم الخنفى بفساد الظاهر كما قال الاشمونى لان جواز بيعه ليس من موجب التدبير بل التدبير ليس مانعا منه ولا مقتضيا له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلو حكم شافعى بموجب الملك فالظاهر انه يكون مانعا للخنفى من الحكم بطلان بيعه لان الشافعى حينئذ قد حكم بصحة البيع ضمنا ومثل التدبير بيع الدار المتفق على صحته فاذا حكم الشافعى بصحته لا يكون حكمه مانعا للخنفى من الحكم بشفعة الجوار واذا حكم بموجب البيع كان حكمه به مانعا للخنفى من ذلك ولو حكم شافعى بصحة اجارة لا يكون حكمه مانعا للخنفى من الحكم بفسخها بموت احد المتأجرين وان حكم الشافعى فيها بالموجب فالظاهر خلافا لبعضهم ان حكمه يكون مانعا للخنفى من الحكم بالفسخ بعد الموت لان حكم الشافعى بالموجب قد يتناول الحكم بانسحاب بقاء الاجارة ضمنا وقد بان لك ان الحكم بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه وهذا غالب لادائم فقد يتجر دكل منهما عن الاخر مثال تجرد الصحة البيع بشرط الخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه اثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب ومثال تجرد الموجب الخلع والكتابة على نحو خمر فانهما فاسدان وترتب عليهما اثرهما من البيونة والعق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيهما بالموجب دون الصحة وكذا الربا والسرقة ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف الحكم بموجب البيع مثلا كما وضحته على ثبوت ملك المالك وحيازته واهليته وصحة صيغته فى مذهب الحاكم وقال ابن قاسم اخذا من كلام ابن شعبة والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ان الحكم بالموجب يستدعى صحة الصيغة واهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعى ذلك وكون التصرف صادرا فى محله وفائدته فى الاثر المختلف فيه فلو وقفه على نفسه وحكم بموجبها كم كان حكما منه بان الواقف من اهل التصرف وصيغة وقفه على نفسه صحيحة حتى لا يحكم بطلانها من يرى الابطال وليس حكما بصحة وقفه

ونحو الوقف، ما يحتاجه، وأشار المتن إلى أن المحضر ما يحكى فيه واقعة الدعى والجواب رسماع البينة بلا حكم والسجل ما نضم من اشهاده على نفسه انه حكم بكذا او نقذه (ويستحب نسختان) اى كتابتها (احدهما) تدفع (له) بلا ختم (والاخرى تحفظ في ديوان الحكم) مخزومة مكتوب عليها اسم الخصم من وان لم يطلب الخصم ذلك لانه طريق للذكر لو ضاعت تلك، وإذا حكم باجتهاد وهو من أهله او باجتهاده مقلده (ثم بان) ان ما حكم به (خلاف نص الكتاب (١٩٤) او السنة) المتواترة (او الاحاد) (او) بان خلاف (الاجماع) ومنه ما خالف شرط

الوقف (أو) خلاف (قياس) (جلى) وهو ما يعم الاولى والمساوى قال الفرافى او خالف القواعد الكلية قالت الحنفية او كان حكما لا دليل عليه أى قطعا فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض فى مسائل كثيرة قال هاغريهم لادلة عنده قال السبكي او خالف المذاهب الاربعة لانه كالتخالف للاجماع اى لما يأتى عن ابن الصلاح (نقضه) اى اظهر بطلانه وجوبا وان لم يرفع اليه (هو) وغيره) بنحو نقضه او أبطلته أو فسخته اجماعا فى تخالف لاجماع وقياسا فى غيره والمراد بالنص هنا الظاهر على ما فى المطلب عن النص لا معناه الحقيقى وهو ما لا يحتمل غيره ويؤيده قول السبكي فتى بان الخطأ قطعا او ظنا فنقض الحكم قال اما بمجرد التعارض اقيام بينة بعد الحكم بخلاف ما قامت به البينة التى حكم بها فلا نقل فيه والذى يرجح انه لا نقض فيه واطال فى تقريره وكان هذا مبنى على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف مع

لنوقفه على كونه مالا كمالا وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك اه معنى (قوله ونحو الوقف) كالوصية والاجارة الطويلة اه ع ش (قول المتن ويستحب) اى للفاضى نسختان اى بما وقع بين الخصمين وان لم يطلب ذلك اه معنى (قوله تدفع له) اى لصاحب الحق لينظر فيها ويعرضها على الشهود لثلاث ينسوا اه معنى (قول المتن تحفظ في ديوان الحكم) ويضعها فى حرز له وما يجتمع عند الحاكم يضم بعضها إلى بعض ويكتب عليه محاضر كذا فى شهر كذا فى سنة كذا او إذا احتاج اليه تولى اخذه بنفسه ونظر او لا إلى ختمه وعلامته اه معنى (قوله مكتوب عليها) اى على رأسها اه معنى (قوله وان لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنف ويستحب نسختان (قوله لانه طريق الخ) علة لقول المصنف والاخرى تحفظ الخ خلافا لما هو به صنيعة (قول المتن وإذا حكم باجتهاد الخ) تنبيه ما يقضى به القاضى ويفى به المفتى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال الاجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد إلى أحدهما وليس قول الصحابي ان لم ينتشر فى الصحابة حجة لانه غير معصوم من الخطا لكن يرجح به احدى القياسين على الاخر فاذا كان ليس بحجة فاختلاف الصحابة فى شيء كاختلف سائر المجتهدين فان انتشر قول الصحابي فى الصحابة ووافقه فاجماع حتى فى حقه فلا يجوز له كغيره مخالفة الاجماع فان سكتوا فحجة ان اقرضوا وإلا فلا لاحتمال ان يخالفوه لا مريدوهم والحق مع احدى المجتهدين فى الفروع قال صاحب الانوار وفى الاصول والاخر مخطىء ماجور لقصد الصواب معنى وروض مع شرحه (قوله او باجتهاد مقلده) كان ينبغى حذفه او زيادة او نص امامه بعد او الاحاد (قوله ان ما حكم به) هذا التقدير بغير اعراب المتن وقد رخص المصنف حكمه وهو اخصر واسلم (قوله بان) الاسبك حذفه (قوله اى قطعا) اى اتقى الدليل عليه انتفاء قطعيا (قوله فلا نظر لما بنوه على ذلك من النقض) اى فلا ينفذ هذا النقض لعدم القطع بانتفاء الدليل (قوله عنده) اى الغير اه نهاية (قوله اى اظهر بطلانه) عبارة الاسنى والمغنى وفى تعبيرهم بنقض وانتقض مساحاة إذ المراد بان الحكم لم يصح من اصله به عليه ابن عبد السلام اه (قوله وجوبا) إلى قوله والمراد فى المغنى (قوله وان لم يرفع اليه) وعليه اعلام الخصمين بان تقاضيه نفس الامر وروض معنى (قوله بنحو نقضته الخ) ولو قال هذا باطل او ليس بصحيح فوجهان وينبغى ان يكون نقضا اه معنى (قوله الظاهر) يعنى ما يشمل الظاهر (قوله او ظنا) هو محط التأييد (قوله وكان هذا) اى قول السبكي الذى يرجح الخ (قوله مع بيان الخ) اى من الشارح (قوله فى ذلك) اى التعارض المذكور (قوله يتبين بطلانه) اى الحكم (قوله لا يرد هذا) اى تصريحهم المذكور (قوله لان هذا) اى نحو تبين فسق شاهد الحكم (قوله بل رافعا) الاولى رفع الرافع (قوله وينقض) إلى قوله لما رفى المغنى لا قوله اى لانه إلى وحكم من الخ (قوله حكم مقلد) اى ولى للضرورة اه معنى وتقدم فى الشارح والنهاية ولو لغير ضرورة فتى ولا الامام ينفذ حكمه ولو مع وجود مجتهد صالح

(قوله على ما يأتى عنه قبيل فصل القائف) عبارته هناك ولو قامت بينة باحتياج نحو يتم لبيع ماله وان قيمته مائة وخمسون فباء الغيم به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت اخرى بانه يبيع بلا حاجة او بان قيمته مائتان فنقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه إنما حكم بناء على سلامة البينة عن المعارض ولم تسلم فهو كما لو ازيلت يد داخل بينة خارج ثم اقام ذو اليد بينة فان الحكم ينقض اذ كان السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بينة

بيان ان الحق فى ذلك اه ان قطع بما يوجب بطلان الحكم الاول أبطل والا فلا على (قوله) انهم صرحوا بتبين بطلانه اذا بان فسق شاهده أو رجوعه او نحو ذلك لكن لا يرد هذا على السبكي لان هذا ليس معارضا بل رافعا وشتان ما بينهما ويدخل فى قوله باجتهاد خلافا لمن اوردته عليه ماله وحكم بنص ثم بان نسخه او خروج تلك الصورة عنه بدليل وينقض ايضا حكم مقلد بما يخالف نص امامه لانه بالنسبة اليه كمنع الشارع النسبة للمجتهد كفى اصل الروضة واعتمده المتأخرون والحق به الزركشى

حكم غير متبحر بخلاف المعتد عند أهل المذهب أى لأنه لم يرتق عن رتبة التقليد وحكم من لا يصلح القضاء وإن وافق المعتد أى ما لم يكن ناضى ضرورة لما سار به ينفذ حكمه بالمعتد في مذهبه ونقل الزراني إن الإصلاح الاجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الواجب في المذهب بغيره من الجواز صرح السبكي في مواضع من فتاويه في الواقف وإطال وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أنزل الله لأن الله واجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيها يجب عليهم العمل وبه يعلم أن سراد الاولين (١٤٥) بعدم الجواز عدم الاعتدال به فيجب

نقضه كما علم مما مر عن أصل الروضة قال ابن الصلاح وتبعوه وينفذ حكم من له اهلية الترجيح إذا رجع قولوا لو مرجوحا في مذهبه بدليل جيد وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه إلا أن ترجح عنده ولم يشرط عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه قال ولا يجوز إجماعا تقليد غير الأئمة الاربعة في قضاء ولا إفتاء بخلاف غيرهما هو وسبقه إلى صحة ذلك الاستثناء الماوردي وخالفه ابن عبد السلام ومر آتفا لذلك من يدعى البغوى ولو حكم حاكم بالصحة في قضية من بعض وجوه اشتملت عليها فليخالفه الحكم بفسادها من وجه آخر كصغيرة زوجها غير مجبر بغير كفء ويلزمه التسجيل بالنقض إن سجل بالمنقوض قاله الماوردي قال السبكي ومتى نقض حكم غيره سئل عن مستنده وقولهم لا ينال القاضي عن مستنده محله إذا لم يكن حكمه نقضا ائى ومحله ايضا إذا لم يكن فاسقا

(قوله حكم غير متبحر) ريبانى حكم المتبحر في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله حكم من لا يصلح) عبارة المعنى والاسنى ولو قضى بصحة النكاح بلاولى وبشهادة من لا تقبل شهادته كما سبق لم ينقض حكمه كعظم المسائل المختلف فيها (تنبيه) هذا كما في الصالح لانضاء امان لم يصلح له فان احكامه تنقض وإن اصاب فيها الاها صدرت من لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك انه لو ولاه وشركه بحيث ينفذ حكمه مع الجبل او نحوه انه لا ينقض ما اصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه ابن المقرئ اه (قوله فيما يجب عليهم) اى المجتهدين (قوله وبه) أى بكلام السبكي (قوله كقوله) أى قول موليه في عقد التولية (قوله من تقدمه) الاول الخطاب (قوله قال) اى ابن الصلاح (قوله ذلك الاستثناء) وهو بخلاف غيرهما (قوله ومر آتفا) اى في الفروع في التقليد (قوله ويلزمه التسجيل الخ) اى ليكون التسجيل الثانى مبطلا للاول كما كان الحكم الثانى ناقضا للحكم الاول اه معنى (قوله إن سجل بالمنقوض) فان لم يكن قد سجل بالحكم لم يلزمه التسجيل بالنقض وإن كان التسجيل به اولى اه معنى (قوله حكم غيره) وكذا حكم نفسه في قاضى الضرورة اخذ اماما وبقى (قوله سئل عن مستنده) لو قال نقضت بحجة أو جبت النقض شرعا وامتنع من بيان ذلك لم يقبل نقضه اخذ اماما (قوله كما مر اول الباب) اى مع تقييده بما لا ذم له من موليه عن السؤال (قوله لا ما بان) إلى قوله وخبر امرت في المعنى وإلى قوله وغيره في النهاية لا قوله جزم إلى انكره (قوله لاحتماله) اى الفارق وهو كثرة الاقيات في البردون الذرة ولا يبعد تأثيره في الحكم اى بنى الربوية عن الذرة اه بجبرى (قوله فلا ينقضه الخ) ولو قضى قاض بصحة نكاح المفقود زوجها بعد اربع سنين ومدة العدة أو بنى خيار المجلس أو بنى بيع للعرايا أو بمنع القصاص في القتل بمثل أو بصحة بيع أم الولد أو نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو بجرمة الرضاع بعد حولين أو نحو ذلك كقتل مسلم بدى وجريان التوارث بين المسلم والكافر قضاءه كالفضاء باستحسان فاسد وهو ان يستحسن شىء لا مريهجن في النفس او لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لانه يحرم متابعتة اما إذا استحسن الشىء لدليل يقوم عليه من كتاب او سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتة ولا ينقض معنى وروض مع شرحه ونهاية (قوله فيما باطن الامر به بخلاف ظاهره) أى بأن ترتب الحكم على أصل كاذب كشهادة زور أو أسنى ومنهج (قوله لعل بعضكم الخ) وله كافي الاسنى إنما أنا بشر وانكم تخصمون إلى وامل الخ (قوله الحن) اى أقدر اه ع ش عبارة الرشيدى اى ابلغ واعلم اه (قوله وخبر الخ) بالجر عطفًا على خبر الصحيحين كما هو صريح جميع النهاية (قوله امرت ان احكم بالظاهر) عبارة النهاية امرنا بانواع الظواهر اه (قوله جرم الحافظ الخ) عبارة النهاية لكن جزم الخ (قوله انه) اى خبر امرت الخ (قوله المزى) بكسر الميم اه نهاية (قوله وامله الخ) اى إنكار المزى (قوله الاقل على عيب فبعها زيادة علم) وإنما نقض في المقيس عليه لاجل اليدأى الثابتة قبل إلى آخر ما أطال به هناك ومنه هذا الذى يتعين اعتداده اخذنا من تعليل السبكي بالشك حمل الاول على ما إذا بقيت العين بصفاتها وقطع بكذب الاول والى الثانى على ما إذا تلفت ولا نوافق ولم يقطع بكذب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي الخ اه باختصار فراجع اه (قوله غير متبحر) اخرج حكم المتبحر بما ذكره وسيأتى في قوله قال ابن الصلاح وتبعوه الخ (قوله وكذا انكره المزى) بكسر الميم ش م

(١٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أوجاهلا كما مر أول الباب (لا) ما بان خلاف قياس (حنى) وهو ما لا يبعد احتمال الفارق فيه كقياس الذرة على البرقى الربا بجامع الطعم فلا ينقضه لاحتماله (و القضاء) اى الحكم الذى يستفاده القاضي بالولاية فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره تنفيذا كان او غيره (ينفذ ظاهرا لا باطنا) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطنا للمال ولا لبضع خبر الصحيحين لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض قاضى له بنحو ما سمع منه فن قضيت له من حق اخيه بشىء فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار وخبر امرت ان احكم بالظاهر والله يتولى السرائر جزم الحافظ العراقي بأنه لا اصل له وكذا انكره المزى وغيره ولعله ممن

حيث نسبة هذا اللفظ بخصوصه اليه صلى الله عليه وسلم أما معناه فهو صحيح منسوب اليه صلى الله عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبراني لم امر ان اتعب عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم معناه في امرت ان احكم بالظاهر والله يولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه وعبرة الام عقب حديث الصحيحين المذكور فاخبرهم صلى الله عليه وسلم أنه لما يقضى بالظاهر وان أمر السرائر إلى الله بل نقل ابن عبد البر الاجماع على معناه وعبارته اجمعوا على ان احكام الدنيا على الظاهر وان أمر السرائر إلى الله انتهت وهذا كله يتبين رد إطلاق أو تلك الحفاظ أنه لا اصل له ويلزم المحكوم عليها (١٤٦) بنكاح كاذب الحرب بل والقتل إن قدرت عليه كالفاضل على البضع ولا نظر لكونه

يعتقد الاباحة كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف فان اكرهت فلا إثم ولا يخالف هذا قولهم الاكره لا يبيح الزنا لشبهة سبق الحكم على ان بعضهم قيد عدم الائتم بما إذا ربطت حتى لم يبق لها حركة لكن فيه نظر إذ لو كان هذم رادالم يفرقوا بين ما هنا والاكره على الزنا لان محل حرمة حيث لم تربط كذلك فان وطئت فزنا عند الشيخ ابي حامد ووطء شبهة عند غيره وهو الاصح لان ابا حنيفة رضى الله عنه يجعلها منكوبة بالحكم ورجع الزركشى كالادعى الاول فالاول والشبهة انما تراعى حيث قوى مدركه لا كنهه اماما باطن الامر فيه كظاهره فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتسليط على الاخذ بالشبهة الذي لم يترتب على اصل كاذب نفذ باطنا ايضا وكذا ان اختلف فيه كشفعة الجوار فينفذ باطنا ايضا على المعتمد ومن

أخذ من قول المصنف الخ قد يقال أن آخر هذا القول أى قوله كما قال الخ يفيد أن ذلك اللفظ بخصوصه منسوب اليه صلى الله عليه وسلم (قوله في خبراني لم امر الخ) أى في تفسيره (قوله معناه الخ) مقول المصنف (قوله وعبرة الام الخ) بالرجع عطفًا على قول المصنف ويحتمل أنه مهتدا خبره بخدوف أى تفيد ذلك ايضا وخبره قوله فاخبرهم الخ (قوله اولئك الحفاظ) لم يسبق في كلامه منهم غير الحفاظ العراقي (قوله ويلزم المحكوم عليها) إلى قوله فان اكرهت في النهاية وإلى قوله ومن ثم في المغنى إلا قوله ورجع الزركشى إلى أما باطن الامر (قوله ويلزم المحكوم عليها الخ) أى ولم يحل للمحكوم له الاستمتاع بها اه معنى (قوله بل والقتل الخ) ومثلها من عرفت وقوع الطلاق على زوجها ولم يمكنها الخلاص منه اه ع ش (قوله إن قدرت عليه) أى ولو لبسم ان تعين طريقا اه ع ش (قوله لكونه) أى طالب الوطء (قوله كما يجب الخ) علة لقوله ولا نظر الخ (قوله دفع الصبي) أى والمجنون عنه أى البضع اه معنى (قوله لشبهة سبق الحكم) علة لعدم المخالفة (قوله على ان بعضهم) وهو الاسنوى اسنى ومعنى (قوله فان وطئت الخ) أى المحكوم عليها بنكاح كاذب عبارة المغنى والروض مع شرحه وفي حده بالوطء وجهان اوجهها كما جزم به صاحب الانوار وابن المقرئ عدم الحد لان ابا حنيفة يجعلها منكوبة بالحكم فيكون وطؤه وطافي نكاح مختلف في صحته وذلك شبهة وإن كان أى المحكوم به طلاقا حل له وطؤه باطنا إن تمكن منه لكنه يكره لانه يعرض نفسه للثممة والحدويين التوارث بينها لا النفقة للحليلة ولو نكحت آخر فوطئها جاهلا بالحال فبشبهة وتحرم على الاول حتى تنقضى العدة او عالما او نكحها احد الشاهدين ووطئها فكذا في الاشبه عند الشيخين اه (قوله الاول) أى كون وطئها زنا وقوله قال أى الاذرى والزر كشى (قوله أما ما باطن الامر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله كظاهره) أى بان ترتب على اصل صادق اه معنى (قوله الذى لم يترتب على اصل كاذب) أى فان ترتب على اصل كاذب كشهادة زور فكلا لاول اه نهاية أى كالمخالف للنص الذى ينفق الحالك وغيره ع ش (قوله فينفذ باطنا ايضا الخ) أى وإن كان لمن لا يعقده ليشقق الكلمة ويتم الانتفاع معنى واسنى (قوله ومن ثم حل الخ) عبارة المغنى فلو حكم حنفى لشافعى بشفعة الجوار أو بالارث بالرحم حل له الاخذ به اعتبارا بعقيدة الحالك لا ذلك مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضى لا إلى غيره معنى واسنى (قوله وجاز لشافعى الشهادة الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو شهد شاهد بما يعقده القاضى لا الشاهد كشافعى شهد عند حنفى بشفعة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الاسنوى والشهادته بذلك حالان احدهما ان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيها ان يشهد باستحقاق الاخذ بالشفعة او بشفعة الجوار وينبغى عدم جوازه لاعتقاده خلافه اه زاد المغنى وهذا لا يأتى مع تعليمهم المذكور اه (قوله كما ان له) أى للشافعى (قوله نعم ليس له دعوى الخ) هل الافاء ورواية الحديث كذلك يتأمل اه سبى عمر (قوله على مرتد الخ) أى على ارتداده (قوله ايضا) أى كجواز الشهادة بشفعة الجوار (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى بصحته اه سم (قوله (قوله فلو فسخ نكاح امرأة الخ) لعل هذا فى فسخ لا يسوغه الشافعى وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلى

ثم حل للشافعى طلبها من الحنفى وإن لم يقلد أبا حنيفة لان من عقيدة الشافعى جاز ان النفوذ باطنا يستلزم الحل فلم ياخذ محرما فى اعتقاده ومن ثم لم يجز للحنفى منعه من طلبها وجاز للشافعى الشهادة بها لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها لأنه كذب كأنه له حضور نكاح بلاولى إن قلد أو أراحفظ الواقعة نعم ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عند من لا يرى قبول توته كالفص عليه لان امر الدماء اغلظ وجاز ايضا الحالك كشافعى انتهى اليه ما لا يراه من احكام مخالفيه تنفيذها والزام العمل بها فلو فسخ نكاح امرأة او خولعت مرارا وحكم حنبلى بصحة احدهما ثم رفعت امرها للشافعى ليزوجها فى الاولى من آخر وفى الثانية من زوجها من غير محل

جاز له ذلك خلافا لابن العباد في الثانية لما مر من انه يرى نفوذ حكم المخالف باطنا وحكم المخالف فيما ذكر اثباته إن كان معتقده انه حكم كما هو ظاهر مما تقرر ان العبرة بعقيدته لا بعقيدته من انهم اليه حكم ويظهر انه لا اثر لكون المخالف يعتقد ان الحكم إنما ينفذ ظاهرا فقط بل العبرة في هذا باعتقاد المنهبي اليه كالشافعي ويفرق بان هذا هو المبيح للاقدام على العمل بقضية حكم المخالف فنظر لاعتقاد الثاني في هذا بخصوصه دون ماعداه (ولا يقضى) أى لا يجوز له القضاء (بخلاف علمه) أى ظنه المؤكد على (١٤٧) مقاله شارح اخذ بما يأتى عقبه ويحتمل

الفرق (بالاجماع) على نزاع فيه منشؤه ان الوجوه هل تخرق الاجماع والوجه انا إن قلنا لازم المذهب مذهب خرقته ولا وهو الاصح فلا وذلك كما اذا شهد ابرق او نكاح أو ملك من يعلم حرته أو بينوتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم به حيثنذ والحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصورة بعلمه لمعارضه البيئته مع عدالتها ظاهرا ولا يلزم من علمه خلاف ما شهدا به تعتمدهما المفسق لهما وبه فارق قولهم ولو تحقق جرح شاهدين ردهما وحكم بعلمه المعارض لشهادتهما قيل صواب المتن بما يعلم خلافه فان من يقضى بشهادة من لا يعلم صدقهما ولا كذبهما قاض بخلاف علمه وهو نافذ اتفاقا وهو عجيب فانه فرضه فيمن لا يعلم صدقا ولا كذبا فكيف يصح أن يقال ان هذا قضى بخلاف علمه حتى يرد على المتن فالصواب صحة عبارة ثم رايت البلقيني رده بما ذكرته فقال هذا الاعتراض غير صحيح لان الذى يقضى به هو ما

جاز له ذلك) أى التزويج المذكور (قوله من أنه) أى الشافعي (قوله وحكم المخالف) خبر مقدم لقوله اثباته (قوله فيما ذكر) أى فى النفوذ باطنا وجواز التنفيذ والزام العمل (قوله اثباته) أى قول المخالف ثبت عندي ونحوه أه سيد عمر (قوله معتقده) أى المخالف (قوله بان هذا) أى اعتقاد ان الحكم المترتب على اصل صادق ينفذ باطنا ايضا (قوله لا يجوز) إلى قوله ولا يلزم فى النهاية لا لقوله على مقاله إلى وذلك (قوله أى ظنه الخ) لعل الاوجه تفسير العلم بما يشمل العلم والظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم اه سم (قوله على نزاع فيه منشؤه الخ) عبارة المغنى اعترض على المصنف دعواه الاجماع بوجه حكاه الماوردي بانه يحكم بالشهادة المخالفة لعلمه واجيب بان لنا خلافا في ان الاوجه تقدر فى الاجماع بناء على ان لازم المذهب هل هو مذهب اولاء والراجح انه ليس بمذهب فلا يقدح اه (قوله وذلك) أى خلاف علمه (قوله لانه قاطع الخ) علة لما فى المتن (قوله فى هذه الصورة) أى فيما لو قامت عنده بيئته بخلاف علمه مغنى (قوله لمعارضه البيئته الخ) فيمتنع عليه الحكم بشئ منهما اه مغنى (قوله خلاف ما شهدا به) مفعول علمه وقوله تعتمدهما الخ فاعل لا يلزم وقوله المفسق الخ نعت لتمددهما (قوله وبه) أى بقوله ولا يلزم من علمه الخ (قوله صواب المتن) إلى قوله اه فى المغنى إلا انه قال الاولى ان يعبر بما يعلم خلافا كما لو ردى وغيره فان الخ (قوله وهو عجيب الخ) اقول لقاتل ان يقول ليس بعجيب لان قوله بخلاف علمه فى المعنى من قبيل السلب البسيط لانه فى المعنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب مع انتفاء الموضوع فلا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه اه سم ولك أن تمنع قوله لانه فى المعنى الخ بأن المتبادر من خلاف العلم ضد العلم فيقتضى تحقق العلم وإنما يظهر ما قال المصنف بغير علمه والفرق بين التعبيرين ظاهر (قوله صدقا الخ) مفعول لا يعلم (قوله لا صدقهما) عطف على ما يشهد به لکن ما يفهمه من انه لو فرض كونه محكوما به لما صح التفريع الا فى فيه نظر (قوله عامر) أى فى الفرق بين الحكم بالموجب والحكم بالصحة (قوله تضمن) أى حكم الشافعي المذكور (قوله وان لم يذكره) أى الابطال (قوله وقت الحكم بها) فاعل دخل والضمير للآثار (قوله فان من آثارهما) أى الحكم بالصحة والحكم بالموجب وكان الاولى افراد الضمير بارجاعه للنكاح (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق الخ) يتأمل هذا الكلام ويراجع فان الصحة لا تنافى الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كاقضاء الشرط للجزاء اه سم اقول قدمر عن المغنى ما يوافق كلام الشارح وايضا فى حاشية قول المتن اوسجلا بما حكم الخ ان قوله فان الصحة لا تنافى الخ ممنوع بالنسبة إلى عقيدة الحاكم الشافعي فان عقيدته عدم تاتر النكاح بالتعليق السابق عليه (قوله مثلا) أى او ما لکی (قوله جاز للشافعي الخ) خلافا للبغنى كما مر فى حاشية اوسجلا بما حكم الخ

بصحته (قوله أى ظنه الخ) لعل الاوجه تفسير العلم بما يشمل العلم ويشمل الظن إذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا بخصوص الظن لخروج العلم (قوله وهو عجيب) اقول لقاتل ان يقول انه ليس بعجيب لان قوله بخلاف علمه فى المعنى من قبيل السلب البسيط لانه فى المعنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب البسيط مع انتفاء الموضوع فلا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه فالقضاء بخلاف علمه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه فليتأمل (قوله فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه الخ) يتأمل هذا

يشهدان الا صدقهما فلم يقض حيثنذ بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافا فالعبارتان مستويتان اه (فرع) علم بامر أن من قال ان تزوجت فلانة فهى طالق ثلاثا فتزوجها وحكم له شافعي بصحة النكاح او موجه تضمن الحكم ابطال ذلك التعليق وإن لم يذكره فى حكمه لان المعتقد أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب فى تناول جميع الآثار المختلف فيها لكن إن دخل وقت الحكم بها كما هنا فان من آثارهما هنا أن الطلاق السابق لتعليقه على النكاح لا يرفع ولو حكم حنفي مثلاً قبل العقد بصحة ذلك التعليق جاز للشافعي

(قوله عقب العقد) لعلمه ليس بقيد (قوله) لانه ليس نقضه لعدم دخول وقته لانه الخ) فيه تقديم وتأخير
 وحق المقام ان يقال لانه في الحقيقة فتوى لاحكم لعدم دخول وقته فليس الغاؤه نقضا للحكم اذ الحكم
 الحقيقي الخ (قوله) لعدم دخول وقته) اي الحكم بصحة التعليق (قوله) لانه الخ) يتأمل هذا التعليل ولعل
 الاسبق بل هو في الحقيقة الخ (قوله) في واقع وقته) اي في امر تحقق وقت الحكم (قوله) بعدها) اي الدعوى
 المزمرة (قوله) عن المالكية او الحنابلة) عبارة في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية اهـ (قوله) لم يبعد
 امتناع نقضه) هو متجه لا ينبغي العدول عنه ولا ينافيه الاجماع المذكور لان قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل اهـ
 سم ومر عن المغني ما يوافقه (قول المتن والظاهر انه يقضى بعلمه) لانه اذا حكم بما يفيد الظن وهو الشاهدان
 او شاهدو يمين فبالعلم اولى لكنه مكروه كما اشار اليه الشافعي في الام ولا يقضى بعلمه جز ما لاصله وفرعه
 وشريكه في المشترك مغني واسني (قوله) ولو قاضي ضرورة الخ) وفاقا لاسني والمغني في غير الفاسق وخلافا
 للنهاية عبارته اي القاضي المجتهد وجوبا للظاهر التقوى والورع ندبا اما قاضي الضرورة فيمتنع عليه
 القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية او جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك فان امتنع
 رد دناؤه ولا نعمل به كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لبعض المتأخرين اهـ وعبرة الاولين قال الاذرعى
 واذ نفذنا احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي ان لا ينفذ قضاءه بعلمه بخلاف اذ لا ضرورة الى
 تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعا اهـ (قوله) ان شاء) الى قوله كما
 قاله الماوردي في النهاية الا قوله واشترط القطع الى ومن ثم الى قول المتن ولوراي في المغني الا قوله ذلك
 وقوله وتبعوه الى قال وقوله وهو احتياط لا بأس به وقوله فلا تناقض الى المتن وقوله وكذا اذا الى اما حدود
 الادميين (قوله) اي بظنه المؤكد الخ) كشهادة اليد والتصرف مدة طويلة بلا معارض وكخبرة باطن المعسر
 ومن لا وارث له ونحو ذلك ولا يكتفي في ذلك اي في الحكم بالعلم بمجرد الظنون وما يقع في القلوب بلا اسباب
 لم يشهد الشرع باعتبارها هذا كله فيما علمه بالمشاهدة اما ما علمه بالتواتر فهو اولى لان المخذور ثم التهمة فاذا
 شاع الامر زالت واختار الباقين التفصيل بين التواتر الظاهر لسكل احد كوجود بغداد فيقضى به قطعا
 وبين التواتر المختص فيخرج به على خلاف القضاء بالعلم اهمغني (قوله) اي بظنه الخ) الا صوب ان يقول اي
 بالاغم من علمه حقيقة وظنه المؤكد اهـ سم (قوله) وان استفادته) اي العلم قبل ولايته او في غير محل ولايته
 وسواء كان في الواقعة بينة ام لا مغني واسني (قوله) مطلقا) اي مؤكدا كان ام لا (قوله) ومن ثم) اي من اجل
 ان المراد بالعلم الظن المؤكد او من اجل ضعف منع الاكتفاء الخ (قوله) مثله) اي القضاء بالعلم اهـ اسني
 (قوله) بان يدعى عنده الخ) عبارة لاسني بما اذا ادعى عليه ما لا وقد رآه القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعى عليه
 اقر بذلك اهـ (قوله) مع احتمال الابرأ وغيره) اي فجرد رؤية الاقراض وسماع الاقرار لا يفيد العلم
 بشيئ المحكوم به وقت القضاء اهـ اسني (قوله) ابرأ مدينه) ومثله بالاولى ما اذا اقر انه لا دين له عليه كما لا يخفى
 وقوله فاخبره بذلك لعلمه مثال اهـ رشيدى (قوله) فاخبره) اي اخبر القاضي المدين بالابراء (قوله) فقال مع
 ابرأته الخ) عبارة المغني فقال اعرف صدور الابرأ منه ومع ذلك فدينه باق على اهـ (قوله) عمل به) يؤخذ
 من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا له دين على آخر فاقر الدائن بوصول حقه له من المدين
 عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال جزاء الله خير افانه اقر بجملا مع بقاء حقه بدينى وانه لم يصل اليه منى شىء

عقب العقدان يحكم بالغائه
 لانه ليس نقضا لعدم
 دخول وقته لانه في الحقيقة
 فتوى لاحكم اذ الحكم
 الحقيقي الممتنع نقضه انما
 يكون في واقع وقته دون
 ما سبق لعدم تصور دعوى
 مزمرة به والحكم في غير
 الحسبة انما يعتد به بعدها
 اجماعا على ما حكاه غير
 واحد من الحنفية نعم ان
 ثبت ما قيل عن المالكية او
 الحنابلة انه قد لا يتوقف
 عليها وانه قد يسوغ على
 قواعدهم مثل هذا الحكم
 لم يبعد امتناع نقضه حينئذ
 ومر في الطلاق ماله تعلق
 بذلك (والاظهر انه) اي
 القاضي ولو قاضي ضرورة
 على الاوجه (يقضى بعلمه)
 ان شاء اي بظنه المؤكد
 الذي يجوز له الشهادة
 مستندا اليه وان استفاد
 قبل ولايته واشترط القطع
 ومنع الاكتفاء بالظن
 مطلقا ضعيف ومن ثم مثله
 الائمة بان يدعى عنده بمال
 وقد رآه اقرضه اياه قبل او
 سمعه قبل اقرله به مع
 احتمال الابرأ أو غيره ولو
 سمع دنا ابرأ مدينه فاخبره
 فقال مع ابرأته دينه باق على
 عمل به

وليس على خلاف العلم لان اقراره المتأخر عن الابرار دافع له ولا بد ان يصرح بمسئدته فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت او حكمت عليك بعلمى فان ترك احدهذين اللفظين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردي وتبعوه ولم يبالوا (١٤٩) باستغراب ابن ابي الدم له قال ابن

عبد السلام ولا بد ايضا من كونه ظاهر التقوى والورع اه وهو احتياط لا باس به ويقضى بعلمه في الجرح والتعديل والتقويم قطعاً وكذا علم من اقر بمجلسه اى واستمر على اقراره لكنه قضاء بالاقرار دون العلم فان انكر كان قضاء بالعلم فلا تناقض في كلامهما كما رده البلقيني على الاسنوى ولو رأى وحده هلال رمضان قضى به قطعاً بناء على ثبوته بواحد (الافى حدود) او تعازير (الله تعالى) كحدزنا او محاربة او سرقه او شرب لسقوطها بالشبهة مع نيب سترها فى الجلمة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعززه وان كان قضاء بالعلم قال جمع متأخرون وقد يحكم بعلمه فى حد الله تعالى كما اذا علم من مكلف انه اسلم ثم اظهر الردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال البلقيني وكذا اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حدود ولم يرجع عنه فيقضى فيه بعلمه وان كان اقراره سرا لخبر فان اعترفت فارجهوا ولم يقيد بحضرة الناس وكذا اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد انحوردة وشرب

وهو انه يعمل بقول المدين ويحمل قول الدائن وصل اليه على أنه أقر على رسم القباله مثلاً أو أن وصلنى على معنى انه بالايصال او عدنى ونحو ذلك عرش (قوله وليس الخ) اى ليس عمل القاضى باقرار المدين وحكمه عليه بما اقر به قضاء على خلاف العلم اه معنى (قوله لان اقراره المتأخر الخ) عبارة المغنى لان قرار الخصم المتأخر عن الابرار قد يرفع حكم الابرار فصار العمل به لا بالبيئة ولا بالاقرار المتقدم اه (قوله دافع له) لعل المراد انه تضمن الاعتراف من المدين بعدم صحة البراءة او بمعنى ازديته ثابت على ان نظيره بان تمحدر بعد البراءة مثله والا فالبراءة بعد وقوعها لا ترتفع اه عرش (قوله ولا بد الخ) اى فى القضاء بالعلم (قوله بمسئدته) اى بان مسئدته عليه بذلك اه اسنى (قوله فيقول علمت انه الخ) عبارة الاسنى والمغنى فيقول قد علمت الخ (قوله ولا بد ايضا الخ) ظاهره الوجوب ويصرح به قول المغنى والاسنى وشرط الشيخ عز الدين فى القواعد كون الحاكم ظاهراً تقوى والورع اه وتقدم ان النهاية جرت على نديه واليه يعيل قول الشارح وهو احتياط الخ (قوله ويقضى بعلمه) الى المتأخر فى النهاية لا لقوله فلا تناقض الى ولو رأى وحده (قوله وكذا على من اقر بمجلسه الخ) عبارة المغنى (قوله بمجلسه) عبارة شرح الروض بمجلس حكمه بعد الدعوى اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار اه اسم واستثنى اى البلقيني من محل الخلاف بالقضاء بالعلم صور احداها اما لو اقر بمجلس قضاائه الخ ثانياً بالعلم الامام استحقاق من طاب الزكاة جاز الدفع له ثالثها لو عان القاضى اللوث كان له اعتماده ولا يخرج على الخلاف فى القضاء بالعلم اربعها ان يقر عنده بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجته ما سها ان يدعى ان فلا ناقل اياه وهو يعلم انه قوله غير اه (قوله لكنه قضاء بالاقرار الخ) نعم إن قرع عنده سراً فمؤ بالعلم قاله فى لا نوار اه اسنى (قوله فى كلامهما) اى الشيخين (قوله الافى حدود او تعازير الله تعالى) خرج بحدود الله تعالى وتعزيراته حقه وقوة المالية فيقضى فيها بعلمه كما صرح به القاضى الدارمى اه معنى (قوله او تعازير) الى الفصل فى النهاية لا لقوله وان كان اقراره الى وكذا وقوله ودليل حل الخلاف الى وفارقت (قوله فى الجملة) احتراز عن المستثنيات الاتية انفا (قوله من ظهر منه فى مجلس حكمه الخ) هذا علم بما قدمه فى شرح ولا ينفذ حكمه لنفسه الخ من قوله وانما جاز له تعزير من اساء اذ به عليه الخ ومع ذلك لا يعد تنكراً لان ما هنا قصد به بيان الحكم وما تقدم سبق لمجرد الفرق اه عرش (قوله بموجب حد) اى كشرب الخمر (قوله ولم يرجع عنه الخ) لكن الحكم هنا ليس بالعلم كما مر نظيره قريباً اه رشيدى (قوله ولم يقيد بحضرة الناس) اى لم يقيد الاعتراف بكونه فى حضرة الناس (قوله اما حدود الادميين) الاولى حقوق الادمى (قوله سواء المال) اى قطعاً والقود وحد القذف اى على الاظهر اه معنى (قوله انسان) عبارة المغنى قاض او شاهداه (قول المتأخر حكمه او شهادته) اى انسان بشئ اه معنى (قول المتأخر او شهدت بهذا) اى تحملت الشهادة عليه كما لا يخفى اه رشيدى (قول المتأخر لم يعمل به) اى بمضمون خطه اه معنى اى وشهادة الشاهدين بحكمه (قوله اى لا يجوز) الى قوله ولا ينافى فى المغنى (قوله الواقعة) اى انه حكم او شهد اه معنى (قوله ولا يكفى تذكره ان هذا الخ) ولا تذكر اصل القضية اه معنى (قوله لاحتمال التزوير) اى فى الحالة الاولى والمطلوب الخ اى فى الحالة الثانية اه معنى (قوله وخرج يعمل به الخ) عبارة المغنى وافهم قوله لم يعمل به جو از العمل به لغيره وهو كذلك فى الحالة الثانية فاذا شهدا عنده بان فلا نحكم بكذا اعتمده اه (قوله عمل غير الخ) عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على

من علمه حقيقة وظنه المؤكد (قوله فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه) عبارة شرح الروض فيقول قد علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمى فان اقتصر على احدهما لم ينفذ الحكم اه (قوله وكذا من اقر بمجلسه الخ) عبارة شرح الروض اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم به لا بالعلم كما علم مما مر ايضا نعم ان

خبر أما حدود الادميين فيقضى فيها سواء لمال والقود وحد القذف (ولو رأى) الانسان ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد عليه أو أخبره (شاهدان انك حكمت او شهدت بهذا لم يعمل به) القاضى (ولم يشهد) به الشاهد اى لا يجوز لسلك منهما ذلك (حتى يتذكر) الواقعة بتفصيلها ولا يكفى تذكره ان هذا خطه فقط وذلك لاحتمال التزوير والمطلوب علم الحاكم والشاهد ولم يوجد وخرج يعمل به عمل غيره

إذا شهد عنده بحكمه (وفيهما وجه) إذا كان الحكم والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) ووثق به خطه ولم يداخله فيه ريبة أنه يعمل به والاصح لافرق لاحتمال الريبة (١٥٠) ولا ينافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماده للبيئة فيما لو نسي نكول الخصم لانه يغتفر في

حكمه عند قاض غيره نفذ بشهادتها حكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو يعلمه انكاره ذلك فلا ينفذه وليس لاحد ان يدعى على القاضي في محل ولا يثبت عند قاض اخر انك حكمت لي بكذا اه سم (قول المتن وفيها) اي العمل والشهادة وقوله في ورقة مصونة من سجل او محضر عندهما اي القاضي والشاهد اه معنى (قوله انه يعمل به) متعلق بقول المتن وجه (قوله لافرق) اي بين الورقة المصونة الخ وغيرها (قوله ذلك) اي عدم جواز عمل القاضي بشهادة البيئة بحكمه ما لم يذكره (قوله في الوصف) لعل المراد به مقدمة الحكم (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله يكتب على ما ظهر بطلانه الخ) اي فينبغي لمن ظهر له من القضاة ذلك ان يفعل مثله اه عش (قول المتن وله) اي الشخص اه معنى (قول المتن الحلف) يشمل اليمين المردودة واليمين التي معها شاهد اه بجري اي وغيرهما (قول المتن على استحقاق حق) له له على غيره او ادائه حق الغير اه معنى عبارة الروض مع شرحه (فرع) لو وجد شخص بخط مورثه ان له ديناً على شخص او انه ادى لفلان كذا وعرف امامته فله الحلف على استحقاقه او ادائه اعتماداً على ذلك وكذا لو وجد خط نفسه بذلك اه (قوله اخبار عدل) الى الفصل في المغني لا قوله على المعتمد من تناقض فيه وقوله مع انه غيره الى وفارقت (قوله وعلى خط نفسه) اي وان لم يذكر اه عش (قوله خط نحو مكاتبه الخ) عبارة الاسني والمغني خط مكاتبه الذي مات في اثناء الكتابة وخط ما ذونه القن بعد موته وخط معاملته في القراض وشريكه في التجارة اه (قول المتن اذا وثق بخطه وامانه الخ) وضابط ذلك انه لو وجد عنده بان يرد على كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه اه نهاية عبارة المغني وضبط القفال الوثوق بخط الاب كما نقله الشيخان واقراءه بكونه بحيث لو وجد في التذكرة لفلان على كذا لم يجده في نفسه ان يحلف على نفي العلم به بل يؤديه من التركة اه (قوله ودليل حل الحلف بالظن الخ) وسياق في الدعاوى جواز الحلف على البت بظنه وكذا يعتمد خطه او خط آبيه اه معنى (قوله ولم ينكر) أي النبي ﷺ وكذا ضمير وانما قال (قوله وفارقت) اي اليمين اعتماداً على الخط ونحوه ما قبلها اي القضاء والشهادة بان خطرهما اي القضاء والشهادة عام اي بغير القاضي والشاهد (قوله بخلافها) اي اليمين اعتماداً على ما تقدم عبارة عش اي المذكورات من قوله ولكن الحلف الخ اه (قوله بنفسه) اي نفس الحالف (قوله لان باب الرواية اوسع) لانها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الاصل بخلاف الشهادة ولان الراوي يقول حدثني فلان عن فلان انه بروي كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان انه يشهد بكذا الاسني ومعنى (قوله ولورأى خط شيخه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويجوز للشخص ان يروي باجازه ارسلها اليه المحدث بخطه ان عرف هو خطه اعتماداً على الخط فيقول اخبرني فلان كتابة او في كتابه او كتب الي بكذا ويصح أن يروي عنه بقوله أجزتك مروياتي أو نحوها كسمو عاتق بل لو قال أجزت المسلمين أو من ادرك زمانى أو نحو ذلك ككل احد صح ولا يصح بقوله أجزت احدى لاء الثلاثة مثلاً مروياتي أو نحوها أو أجزتك احدى هذه الكتب للجهل بالمجاز في الاولى وبالمجاز في الثانية ولا بقوله أجزت من سيولدى مروياتي مثلاً لعدم المجاز له وتصح الاجازة لغير المميز وتكفي الرواية بكتابة ونية اجازة كما تكفي بالقراءة عليه مع سكوته واذا كتب الاجازة استحباب ان يتلفظ بها اه

(فصل في التسوية) (قوله في التسوية) اي وما يتبعها نهاية ومعنى اي كقوله وإذا جلسا فله ان يسكت

أقر عنده سراً فهو حكم بالعلم قاله في الانوار اه ولعل المراد بمجلس حكمه ما فيه من ثبت به الاقرار (قوله غيره) إذا شهدا عنده بحكمه عبارة الروض وشرحه فان توقف وشهدا على حكمه عند قاض غيره نفذ بشهادتهما حكم الاول ولو ثبت عنده توقفه لان ثبت عنده ولو يعلمه انكاره ذلك فلا ينفذ وليس له اي لاحد ان يدعى عليه عند قاض انك حملت لي اه (فصل) ليس بين الخصمين في دخول عليه الخ

الوصف مالا يغتفر في الاصل ويؤخذ منه انه يلحق بالنكول في ذلك كل ما في معناه (فائدة) كان السبكي في زمن قضائه يكتب على ما ظهر بطلانه أنه باطل بغير اذن مالكة ويقول لا يعطى لمالكه بل يحفظ في ديوان الحكم ليراه كل قاض (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على) اخبار عدل وعلى (خط) نفسه على المعتمد من تناقض فيه وعلى خط نحو مكاتبه وما ذونه ووكيله وشريكه (مورثه اذا وثق بخطه) بحيث اتقى عنه احتمال تزويره (واماته) بان علم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاداً بالقرينة ودليل حل الحلف بالظن حلف عمر رضي الله عنه بين يدي النبي ﷺ ان ابن صياد هو الدجال ولم ينكر عليه مع انه غيره عند الاكثرين وانما قال ان يكتنه فلن تسقط عليه وفارقت ما قبلها بان خطرهما عام بخلافها لتعلقها بنفسه (والصحيح) جواز رواية الحديث بخط (كتبه هو أو غيره

ولان لم تذكر قراءة ولا سماعاً ولا اجازة (محفوظ عنده) أو عند غيره لان باب الرواية أوسع ولذا عمل به السلف والخلف ولورأى خط شيخه له بالاذن في الرواية وعرفه جاز له الاعتماد عليه أيضاً (فصل) في التسوية (ليسو)

وجوبا (بين الخصمين) وان وكلا وكثير يوكل خلاصا من ورطة التسوية بينه وبين خصمه وهو جهل قبيح وإذا استويا في مجلس أرفع
ووكلاهما في مجلس أدون أو جلسا مستويين وقام وكلاهما مستويين جاز كما يحسنه الأذرعى (في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه معالا
لا أحدهما فقط ولا قبل الآخر (وقيام لهما) أو تركه (واستماع لسلطتهما) ونظر إليهما (وطلاقة وجه) أو عبوسة (وجواب سلام) إن سلما
معا (ومجلس) بأن يكون قريبا إليهما فيه على السواء أحدهما عن يمينه والآخر عن (١٥١) يساره أو بين يديه وهو الأولى لخبر فيه

والأولى أيضا أن يكون
على الركب لأنه أهيب نعم
الأولى للبرأة الأربع لأنه
أستر ويبعد الرجل عنها
وسائر أنواع الأكرام فلا
يجوز له أن يؤثر أحدهما
بشيء من ذلك ولا يمزج معه
وإن شرف يعلم أو حرية أو
والدية أو غيرها لكسر
قلب الآخر وإضراره
والأولى ترك القيام لشريف
ووضيع لأنه يعلم أن القيام
لأجل الشريف ولو قام لمن
لم يظنه مخاصما فبان قام
لخصمه أو اعتذر له أما إذا
سلم أحدهما فقط فليسكت
حتى يسلم الآخر ويفتقر
طول الفصل للضرورة أو
يقول للآخر سلم حتى أرد
عليكما واغترله هذا التكلم
بأجنبي ولم يكن قاطعا للرد
لذلك ومن ثم حكى الإمام
عنهم أنهم جوزوا له ترك
الرد مطلقا لكنه استبعده
هو والغزالي وأفهم قوله
ومجلس أنه لا يتركهما
قائمين أى الأولى ذلك وعليه

الخ (قوله وجوبا) إلى قوله واغترله في المغنى الإقوله وإذا استويا إلى المتن وقوله أو عبوسة وقوله لخبر فيه
إلى ويبعد الرجل وإلى قوله ولو قرب أحدهما في النهاية الإقوله لخبر فيه وقوله ومن ثم إلى وأفهم (قوله ولا
قبل الآخر) عطف على فقط (قوله ونظر إليهما) أى إذا اتفق أنه نظر لأحدهما فلينظر للآخر اه ع
(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه اه سم (قوله وهو الأولى) عبارة الاسنى والمغنى ويندبان
يجلس بين يديه لتمييز أو ليكون استماعه إلى كل منهما سهلا وإذا تجالسا تقاربا إلا أن يكونا رجلا وامرأة
غير محرم فيقاعدان اه (قوله وسائر أنواع الأكرام) معطوف على مافى المتن اه رشدى (قوله ولا
يمزج معه) أى أحدهما وليقبل على الخصمين بقلبه وعليه السكينة بلا مزج معهما أو أحدهما ولا تسارولا
نهر ولا يصاح عليهما ما لم يتركا إذا به مغنى وروض مع شرحه (قوله والأولى ترك القيام الخ) عبارة
المغنى وكره ابن أبى الدم القيام لهما جميعا لأن أحدهما قد يكون شريفا والآخر وضيعا فإذا قام لهما علم
الوضيع أن القيام لأجل خصمه فيزداد الشريف تبا والوضيع كسر افتراك القيام لهما أقرب إلى العدل
اه (قوله لشريف ووضيع الخ) وفى الجبرى عن سم والزبى أنه يحرم القيام لهما حينئذ (قوله لأنه
يعلم) أى الوضيع اه ع ش (قوله فبان) أى الحال بخلافه نهاية (قوله قام لخصمه أو اعتذر له) أى بانه لم يعلم
أنه جاء في خصومة ويحتمل أن يكون الاعتذار واجبا اه بجبرى عن سم والزبى (قوله فليسكت حتى
يسلم الآخر الخ) بقى ما لو علم من الآخر عدم السلام بالمرة هل يجب عليه أن يقول له سلم لا جيكا أم لا فيه
نظر والأقرب الأول اه ع ش (قوله لذلك) أى للضرورة (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع
الدعوى الخ) أى لا ينبغي اسم (قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا
فيما لو قام أحدهما وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منهما اه سم (قوله
بنزول الشريف) أى موافقته (قوله بتحقيقا أو أخافة له) أى للشريف (قوله بخلاف عكسه) أى الأمر
بنزول الخسيس للشريف (قوله فليتعين) أى العكس (قوله ممنوع) أى تعين العكس (قوله الأولى ذلك) أى
العكس (قوله أى المجلس) إلى قوله واعتمده البلقينى في المغنى الإقوله واعتمده الزركشى كالبارزى وفى
النهاية الإقوله وجوز أ عند سليم وغيره (قوله أى المجلس) بأن يجلس مثلا المسلم أقرب إليه من الذى أسنى
ومغنى (قوله وجوبا الخ) وهو قياس القاعدة الاغلبية أن ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب كقطع اليد في
السرقه اه مغنى (قوله واعتمده الزركشى الخ) وافى به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه تعبير من عبر
بالجواز لأنه بعد منع يصدق بالواجب كما هو القاعدة الاكثرية نهاية (قوله ليهودى) عبارة المغنى لنصرانى
(قوله أنه قال وقد ارتفع الخ) أى سيدنا على كرم الله وجهه (قوله لو كان خصمى مسلما الخ) لعل حكمة
قوله لذلك إظهار شرف الاسلام ومحافضة أهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذى وقد كان كذلك اه ع ش

(قوله أو بين يديه) أى يجلسهما بين يديه (قوله وعليه يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى) أى لا ينبغي
(قوله فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر الخ) ويتجه الرجوع للقاضى أيضا فيما لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر له مع امتناعه منها واعتمده الزركشى كالبارزى وافى
به شيخنا الشهاب الرملى والتعبير بالجواز لا ينافيه

يحمل قول الماوردى لا تسمع الدعوى وهما قائمان ولو قرب أحدهما من القاضى وبعد الآخر منه وطلب الأول مجيء الآخر
إليه وعكس الثانى فالذى يتجه الرجوع للقاضى من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فإن قلت أمره بنزول الشريف إلى الخسيس تحقيقا أو
إخافة بخلاف عكسه فليتعين قلت ممنوع لأن قصد التسوية بينى النظر لذلك نعم لو قيل الأولى ذلك لم يبعد (والأصح رفع مسلم على ذى فيه)
أى المجلس وجوبا عند الماوردى واعتمده الزركشى كالبارزى وجوز أ عند سليم وغيره لأن الاسلام يعلم ولا يعلى وفى خبر البيهقى في
مخاصمة على كرم الله وجهه ليهودى فى درع بين يدي نائبه شريح أنه قال وقد ارتفع على الذى لو كان خصمى مسلما لقد عدت معه بين يديك

ولكني سمعت رسول الله
 ﷺ يقول لا تساووهم
 في المجالس وقضية كلام
 الرافعي إشارته في سائر
 وجوه الاكرام واعتداه
 بالقبلي واعترض بأن
 طوائف صرحوا بوجوب
 التسوية بينهما (ولذا
 جلسا) او قاما بين يديه (فله
 أن يسكت) لثلاثتهم (وله
 أن يقول ليتكلم المدعى)
 منكما لانها رجاها به فان
 عرف عين المدعى قال له
 تكلم (فاذا ادعى) دعوى
 صحيحة (طالب) جوازا
 (خصمه بالجواب) بنحو
 أخرج من دعواه وان لم
 يسأله المدعى لتفصل
 الخصومة وقضية كلامهم
 هنا أنه لا يلزمه ذلك وان
 انحصر الامر فيه بأن لم يكن
 بالبلد قاض آخر ولو قال له
 الخصم طالبي بجواب
 دعواي ولو قيل بوجوبه
 عليه حينئذ لم يبعد ولا يلزم
 بقاؤهما متخاصمين وإذا
 أتم بدفعهما عنه فكذا
 بهذا لأن العلة واحدة
 (فان أقر) حقيقة

(قول) لكني سمعت رسول الله (الخ) هو محل الاستشهاد (قوله) يقول لا تساووهم في المجالس) تمتة كافي
 المغني انقض بيني وبينه يا شريح فقال شريح ما تقول يا امير المؤمنين فقال هذه دعوى ذهبت على منذ زمان فقال
 شريح لا امير المؤمنين هل من بينة فقال على صدق شريح فقال النصراني اني اشهد ان هذه احكام الانبياء ثم
 اسلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله على فرس عتيق قال الشعبي فقد رايت به قالوا المشركين عليه اه (قوله)
 وقضية كلام الرافعي إشارته في سائر وجوه الاكرام (اي حتى في التقديم بالدعوى كاجتهاد بعضهم وهو
 ظاهر ان قلت الخصوم المسلمون والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير أسنى ونهاية ومعنى (قوله) في سائر
 وجوه الاكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الكافر لا في
 دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع
 اليه في المجلس انتهى وينبغي حمله على ما قلناه من انه يقدم المسلم في الدخول او لا في اصل الدخول اه سم
 (قوله) بان طوائف (اي من اصحابنا) (قوله) او قاما (اي قوله) ومن ثم في المغني الا قوله جواز وقضية إلى
 المتن ولما في قوله ولو قيل حمله في النهاية لا قوله وان تردد فيهما إلى المتن (قوله) او قاما بين يديه (اي كاه والغالب
 اه معنى (قول المتن) فله ان يسكت (اي عنهما حتى يتكلم لانهما حضرا اليكما (قوله) وله ان يقول (الخ) اي
 ان لم يعرف المدعى والاولى ان يقول ذلك القائم بين يديه اه معنى عبارة سم عن ابن النقيب والاولى ان
 يكون قائل ذلك القائم على راس القاضى او بين يديه اه (قوله) قال له تكلم (اي له ان يقول له تكلم كافي
 الروضة اه معنى (قوله) جوازا (اي قبل طالب خصمه ووجوب ان طالب اه قابو على المحلى (قوله) ولو
 قيل بوجوبه (الخ) عبارة النهاية فالمتجه وجوبه عليه حينئذ والارم (قوله) حينئذ (اي حين سؤال المدعى من
 القاضى مطالبه بخصمه بالجواب وقد انحصر الامر فيه (قوله) فكذا به (اي بعدم سؤاله الجواب لخصم
 اه عرش اي بهد الطالب (قول المتن) فان اقر ذلك (عبارة التنبيه) فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى
 اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فاتريد ولا يقول
 سمعت اقراره لا تاتيس - كما يصحح الاقرار بخلاف قد اقر وقبل الحكم ليس المقر له ملازمته انتهى
 كلام ابن النقيب اه سم وقوله وقبل الحكم ليس له الخ مخالف لقول الشارح كانه نهاية والمغني فيلزمه

(قوله) وقضية كلام الرافعي إشارته في سائر وجوه الاكرام (دخل في سائر وجوه الاكرام الدخول عليه
 لكن ينبغي ان يراد به الاذن في دخول المسلم قبل الاخر لا في دخوله فقط وفي التنبيه فان كان احدهما مسلما
 والاخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ورفع عليه في المجلس اه وينبغي حمله على ما قلناه من انه
 يقدم المسلم في الدخول او لا في اصل الدخول واما قول الاسنوي في تصحيحه ان الاصح عدم تقديم المسلم
 على خصمه الكافر في الدخول ولا بما رفعه عليه في المجلس فقط اه فان اراد اصل الدخول والاشكل (قوله)
 في سائر وجوه الاكرام) قال في شرح الروض اي حتى في التقديم بالدعوى كاجتهاد بعضهم وهو ظاهر ان
 قلت الخصوم المسلمون والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير اه وكذا شمر (قوله) واعترض
 بان طوائف (الخ) تركه مر (قوله) ولذا جلسا او قاما بين يديه (الخ) قال في التنبيه فان ادعى كل واحد على
 الاخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى فان انتقضت خصوصته سمع دعوى الاخر فان قطع احدهما
 الكلام على صاحبه او ظهر منه لدوسوء ادب نهاه فان عاذ جره اي اغلظ عليه وتوعده فان عاذ عزره اه
 (قوله) وله ان يقول ليتكلم المدعى منك (اي قال ابن النقيب والاولى ان يكون قائل ذلك القائم على رأس
 القاضى او بين يديه اه (قوله) فان عرف عين المدعى قال له تكلم (الخ) قال الشيخان قال الماوردي والاولى
 للخصمين ان يستأذناه في الكلام (قوله) ولو قيل بوجوبه عليه حينئذ لم يبعد) هو المتجه شمر مر (قوله)
 فان اقر فذلك (عبارة التنبيه) فان اقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعى اه قال ابن النقيب لان الحكم حقه
 فيتوقف على اذنه فيقول قد اقر لك بما ادعيت فاتريد ولا يقول سمعت اقراره لانه ليس حكما بصحة الاقرار
 بخلاف قد اقر قال الماوردي وقبل الحكم ليس للمقر له ملازمته قال ابن الرفعة ويجبى وجه انه لو حكم قبل

الحكم رأيت في مبحث التزكية مال الى - واز الملازمة (قوله أو حكما) أي بان نكل وحلف المدعى اليمين
المردودة سم وروض وفي الجبرمي بعد ذكر مثله عن الحامي مانص وفيه نظر اذ اليمين المردودة لا تكون الا
بعد الانكار وحينئذ فلا يصح جعل هذا قسبه الفوله او انكر فالتصوير الحسن ان يقول المدعى عليه للقاضي
ان المدعى قد ادعى على سابقا وطلب مني اليمين فرددتها عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت الحق اللازم
للاقرار قاله شيخنا الحنفى وقال الشيخ ساطع والاولى التصوير بما اذا ادعى الاداء او البراءة فانه
متضمن للاقرار فيكون اقرارا حكما بلا انكار اهـ (قوله من غير حكم) ينبغي أو المراد من غير حاجة للحكم
والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لاننا لا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب
الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم نفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض وجبه تامل اهـ (قوله ومن ثم لو كانت الخ)
عبارة المغنى بخلاف البيئة فانها تحتاج الى نظر واجتهاد وللمدعى بعد الاقرار ان يطلب من القاضي الحكم
عليه اهـ زاد الاسنى فيحكم كان يقول له اخرج عن حقك أو كلفتك الخروج من حقك أو ألزمتك اهـ وهذه
تقيد ما مر عن سم من ان الحكم جائز ونافع طالما (قوله وله) اذ القاضي اهـ عس (قوله ان يزن)
عبارة النهاية الدفع يعنى دفع المال رشدي اهـ (قوله وان يشفع له ان ظن الخ) عبارة الروضة قوله ان يشفع
لاحدهما وان يؤدى المال عن عليه لا ينفعهما انتهت وليس فيها تقيد الشفاعة بظن القبول الذى اوهمته
عبارة الشارح وكأنه ذكره وتوطئة لما بعده لا لاجل ان اصل ظن القبول معتبر في الشفاعة لانه خلاف المقرر
في مسألة الشفاعة المأخوذة من اشارة الحديث اليه فلو قال ما لم يظن قبوله عن حياء لكن أوضح اهـ سيد عمر
عبارة المغنى والروض مع شرحه ويندب للقاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصم الى صالح يرجى
ويؤخر له الحكم يوم او يومين برضاها بخلاف اذا لم يرضيا اهـ وهى موافقة لما في الشارح والنهاية
(قوله لا عن حياء) اى أو خوف اهـ نهاية (قوله وتردد ايضا) اى الزركشى في قوله اى القاضي (قول
المتن وان انكر الخ) عبارة المغنى وان انكر الدعوى وهى مما لا يمين فيها في جانب المدعى فله اى القاضي
أن يقول الخ وان كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين قال ألك بيينة أو شاهد مع يمين فان كان اليمين في
جانب المدعى لكونه امنيئا او في قسامة قال له تخالف ويقول للزوج المدعى على زوجته بالزنا اتلاعنها
فلو عبر المصنف بالحجة بدل البيينة كان اولى ليشمل جميع ذلك اهـ (قوله وهو الاولى) كان الاولى ان
يؤخره عن قول المصنف ان يسكت كما في النهاية (قوله نعم ان سكت الخ) عبارة الاسنى والنهاية نعم ان جهل
المدعى انه له اقامة البيينة فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما افهمه كلام المذهب وغيره وقال البلقينى
ان علم عليه بذلك فالسكوت اولى وان شك فالقول اولى وان علم جهله به وجب اعلامه اهـ زاد المغنى وهو
تفصيل حسن اهـ (قوله ان سكت) اى المدعى (قوله وجب اعلامه) معتمد اهـ عس (قوله فادى

السؤال نفذ كما قيل بمثله فيما إذا حكم بالبيينة قبل السؤال ويعضده أن الرافعى حكى الخ اهـ كلام ابن النقيب
(قوله أو حكما) اى بان نكل وحلف المدعى اليمين المردودة (من غير حكم) ينبغي أن المراد من غير حاجة
لحكم والا فالوجه جواز الحكم لا يقال لا فائدة له لاننا نمنع ذلك بل من فوائده انه قد يختلف العلماء في موجب
الاقرار نفى الحكم دفع المخالف عن الحكم نفى ذلك الموجب المختلف فيه وهذا غير الاقرار المختلف فيه لان
الاختلاف ثم في نفس الاقرار وكلاهما في الاختلاف في بعض مواجبه تامل (قوله وانما لم يجزله تعليم المدعى
كيفية الدعوى ولا الشاهد) قال في الروض ولو علم كيف تصح الدعوى والشهادة جاز اهـ قال في شرحه لم
يصح الاصل شيئا في الاولى فالتصحيح فيها من زيادة المصنف لكن الذى عليه الاكثر وجه صاحب
النتيه وافرده عليه النووى وجزم به صاحب الانوار وقال الرويانى وغيره انه المذهب عدم الجواز كما لا يجوز
ان يعلمه احتجاجا ولما فيه من كسر قلب صاحبه وقد يفرق بينهما وبين الثانية بان الدعوى اصل
والشهادة تبع اهـ (قوله فان تعدى وفصل الخ) سكت عمالو تعدى وادعى المدعى بتعليمه

الشاهد بتعليمه اعتدبه على ما بحثه الغزى ولو قيل محله في مشهورين بالديانة لم يعدد ولا يلزمه سؤال من التمس منه حضور من بالبلد عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما مر ورجح الغزى ما أفهمه كلام شريح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسمع فيبتدل أو يتضرر وعليه فمحله فيمن يعد ذلك ابتداءً أو اضراراً له (فان قال لي بينة واريده تخليفه فله ذلك) لانه ان تورع و اقر سهل الامر والاقام البينة عليه لتشتهر خيانتة وكذبه وبحث البلقيني في متصرف عن غيره (١٥٤) او عن نفسه وهو محجور عليه بنحو سفه او فليس تعين اقامة البينة لئلا يحتاج الامر للدعوى بين

يدى من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر (او قال لا بينة لي) واطلق او قال لا حاضرة ولا غائبة او كل بينة اقيمها زور (ثم احضرها قبلت في الاصح) لاحتمال نسيانه او عدم عليه بتحملها وقضيته ان من ادعى عليه بقرض مثلاً فانكر اخذه من اصله ثم اراد اقامة بينة باداء ابراء قبلت وجرى عليه ابو زرعة لجواز نسيانه حال الانكار كالو انكر اصل الابداع ثم ادعى تلفاً او رد قبل الجحد وعليه فمحله في صورة القرض ان يدعى اداء او ابراء قبل الجحد على ان شيخنا فرق بين الوديعة والبيع مراعاة بان مبنى الوديعة على الامانة فاكتفى فيها بالبينة مطلقاً بخلاف البيع وهذا ظاهر في الفرق بينهما وبين القرض فالقياس المذكور غير صحيح ولو قال شهودى فسقة او عيب ثم احضر بينة فالوجه ان اعترف انهم هم الذين قال عنهم ذلك اشترط مضى زمن يمكن فيه العتق والاستبراء لامكان قبولهم حيثئذ

الشهادة بتعليمه) أى أو ادعى المدعى بتعليمه سم وعش (قوله على ما بحثه الغزى) عبارة النهاية قاله الغزى اه (قوله محله) أى الاعتداد بذلك في مشهورين الخ أى شاهدين مشهورين الخ (قوله حضور من الخ) أى احضاره (قوله عن كيفية دعواه) أى دعوى التمس (قوله كافر) أى قبيل فصل اداب القضاء بما فيه من التفصيل والخلاف اه سم (قوله وعليه) أى ما فهمه كلام شريح فمحله أى لزوم السؤال فيمن الخ في المطلوب (قوله لانه تورع) إلى قوله وقضيته في المغنى الاما سانه عليه والى قوله وعليه فمحله في النهاية (قوله وبحث البلقيني في متصرف الخ) عبارة النهاية نعم لو كان أى المدعى متصرفاً عن غيره الخ تعينت اقامة البينة كما بحثه البلقيني لئلا يحتاج الامر الخ ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا يفصل امره عند الاول اه وعبارة المغنى واستثنى البلقيني ما إذا ادعى اخيره بطريق الولاية او النظر او الوكالة او لنفسه ولكن كان محجوراً عليه بسفه او فليس او ما ذناله في التجارة او مكاتباً فليس له ذلك في شئ من هذه الصور لئلا يخلف ثم يرفع لالحاكم يرى منع البينة بعد الحلف فيضيع الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى الخ واجاب ع ش عن هذا بما منشؤه عدم فهم المراد بما مر في شرحه ولو نصب قاضين الخ (قوله تعين اقامة البينة) أى ابتداء اه ع ش (قول المتن) قبلت في الاصح اما لو قال لا بينة لي حاضرة ثم احضرها فان قيل قطعاً لعدم المناقصة اه معنى (قوله وجرى عليه الخ) عبارة النهاية كما جرى عليه الولي العراقي اه (قوله كالو انكر اصل الابداع ثم ادعى تلفاً او رد قبل الجحد الخ) أى فانه يقبل اه ع ش (قوله قبل الجحد الخ) متعلق بقوله تلفاً او رداه (قوله وعليه فمحله) أى القبول (قوله مطلقاً) أى قبل الجحد وبعده (قوله غير صحيح) خلافاً للنهاية كما بينها انفاً (قوله ولو قال شهودى إلى قوله فان تعذرت في النهاية والمغنى (قوله اشترط) عبارة النهاية والمغنى وقدمت مدة استبراء او عتق قبلت شهادتهم ولا فلا فان قال الخ (قوله والاستبراء) أى بعد التوبة سم وزمن الاستبراء مستغش (قوله لا مكان قبولهم الخ) لعله علة للقبول عند وجود الشرط المذكور لا لاشتراطه (قوله حيثئذ) أى حين مضى ذلك الزمن (قوله بذلك) أى بالعتق او الاستبراء (قوله فان تعذرت الخ) أى بموته (قوله والذي يظهر الخ) وقد يقال هلا قبلوا مطلقاً لاحتمال الجهل والنسيان نظير ما مر اه رشيدى وياتى في الشارح ما يردده (قول المتن وإذا ازدحم) أى في مجلس القاضى اه معنى (قوله مدعون) الى قول المتن ونسوة في النهاية إلا لقوله المسلم وقوله كالعروض إلى وما فيه وقوله المباح وكذا في المغنى إلا لقوله وبحث البلقيني إلى اما الكافرو وقوله وسبقه اليه الفزارى (قوله الاسبق فالاسبق) أى منهم ان جاء امرئتين وعرف الاسبق اه معنى (قوله المسلم) أى كلهم وكذا إذا كانوا كلهم كافرين كما ياتى عن ع ش (قوله لانه العدل) وكما سبق إلى موضع مباح اه معنى (قوله بسبق المدعى) أى دون المدعى عليه اه معنى (قوله وبحث البلقيني انه لو جاء الخ) ويرد بان خصم الاول اذا حضر قبل دعوى الثانى قدم الاول لسببه من غير معارض

(قوله إلا في المعزول كما مر) أى بما فيه من التفصيل والخلاف (قوله فيحصل الضرر) ونوزع فيه بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا يفصل امره عند الاول لم رش (قوله وجرى عليه ابو زرعة) اقتصر عليه مر (قوله والاستبراء) بعد التوبة (قوله وبحث البلقيني انه لو جاء مدع الخ) ويرد بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى الثانى قدم الاول لسببه من غير معارض او بعدها

باقامة البينة بذلك وان قال هؤلاء اخرون جهلهم او نسيهم قبلوا وان قرب الزمن فان تعذرت مراجمته وقال الوارث او لاعلم بذلك فالذى يظهر الوقف إلى بيان الحال لان قوله فسقة او عيب مانع فلا بد من تيقن انتفائه واحتمال كون المحضرين غير المقول عنهم ذلك لا يؤثر احتياط الحق الغير (واذا ازدحم خصوم) أى مدعون (قدم الاسبق) فالاسبق المسلم وجوباً ان تعين عليه فصل الخصومة لانه العدل والعبرة بسبق المدعى لانه ذو الحق وبحث البلقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الاول قدم من جاء مع خصمه

أما الكافر فيقدم عليه المسلم
المسبوق كما يحبه البلقيني
وسبقه إليه الفزاري وأما
إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم
من شاء كدرس في علم غير
فرض ولو كفاية كالعروض
وزيادة التبحر على ما يشترط
في الاجتهاد المطلق وأما فيه
فهو كالفقاضي وكذا يقال في
المغني كما هو ظاهر (فان جهل)
السابق (أو جاء معاً أقرع)
إذا لم يرجح ومنه ان يكتب
اسماءهم برقاع بين يديه ثم
يأخذ رقعة رقعة فكل من
خرج اسمه قدمه والاولى
لهم تقديم مريض يتضرر
بالتأخير فان امتنعوا قدمه
القاضي إن كان مطلوباً
لانه مجبور (ويقدم) ندبا
(مسافرون) أي يريدون
للسفر المباح وإن قصر كما
اقتضاه إطلاعهم على مقيمين
(مستوفزون) مدعون أو
مدعى عليهم بان يتضرروا
بالتأخير عن رفقتهم (ونسوة)
كذلك على رجال وكذا على
خنائي فيما يظهر (ولان
تأخروا) لدفع الضرر عنهم
(مالم يكثروا) أي النوعان
وغلب الذكور لشرفهم
فان كثروا بان كانوا أقدر أهل
البلد أو أكثر فكل مقيمين
كذا قالاه وبعبارة غيرهما
تفهم اعتبار الخصوم
بعضهم مع بعض

وبعد هاتين تقديم الثاني هنا ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا بطلان حق الاول وهذه
الصورة ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر انه نهاية (قوله) اما الكافر (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف وإذا
ازدحم خصوم الخ أي مسلمون أو كفاراه ع (قوله) فيقدم عليه المسلم المسبوق (الخ) أي مالم يكثروا المسلمون
ويؤدي إلى الضرر كما تقدم لهم فيقدم الكافر ابتداءه ع (قوله) كالعروض (أي) إن قلنا بسنيته
اه ع (قوله) على ما يشترط (الخ) متعلق بالزيادة (قوله) وأما فيه (أي) في الفرض ولو كفاية (قوله)
فهو كالفقاضي (أي) وجب تقديم السابق وإلا فبالقرعة اه نهاية قال ع (قوله) وجب تقديم السابق
أي حيث تعين اخذاً من تشبيهه بالقاضي وقوله وإلا فبالقرعة ينبغي ان يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر
ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا الزيادي أقول وهو ظاهر لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع
لاضطرار المشتري وإلا فينبغي ان الخيرة له لان البيع من أصله ليس واجبا بل له ان يتمتع من بيع بعض
المشتريين وبيع بعضا ويحجر ما ذكر من تقديم الاسبق ثم القرعة بين المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به
العادة من الازدحام على الطواحين بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد وهذا في غير المالكين أمامهم
فيقدمون على غيرهم لان غاية ان غيرهم مستعير منهم وإذا اجتمعوا أي المالكون وتنازعوا فيمن يقدم
فينبغي ان يقرع بينهم وان جاءوا مرتين لا شرا لهم في المنفعة اه ع (قوله) وكذا يقال في المفتي كما هو
ظاهر (عبارة أصل الروضة والمفتي والمدرس يقدمان عند الازدحام ايضا بالسبق أو بالقرعة ولو كان الذي
يعلمه ليس من فروض الكفاية فلا اختيار اليه في تقديم من شاء انتهت فاموقع قوله كما هو ظاهر الموهوم انه
بحث له ولعله لعدم استحضاره اه سيد عمر وعبارة المغني والنهاية والازدحام على المفتي والمدرس
كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا ولو على الكفاية والافالخيرة إلى المفتي والمدرس اه (فان جهل
السابق) أو علم ونسأ اه ع (قوله) إذا لم يرجح (فان أثر بعضهم بعضا جازا سمي ومغني (قوله) ومنه) أي
من الاقرا (قوله) والاولى لهم تقديم مريض (ومن له مريض بلا متعهد يتجه الحاقه بالمريض اه
نهاية ويأتي عن المغني مثله (قوله) ان كان مطلوباً (أي) لان كان طالبا لانه مجبور أي والطالب مجبر اه مغني
(قول المتن) ويقدم مسافرون (عبارة المغني تنبيه لا يقدم القاضي بعض المدعين على بعض الا في صورتين
اشار للاولى منهما بقوله ويقدم الخ وأشار للثانية بقوله ونسوة وافهم اقتصاره على المسافرين والنسوة
الحصر فهما وليس مراد ابل المريض كما سبق كذلك قال الزركشي وينبغي ان يلحق به من له مريض
بلا متعهده (قوله) بان يتضرروا (الخ) انظر ما متعلق الباء بعبارة المغني والاسبق قوله ويقدم ندبا مسافرون
مستوفزون أي متبهوثون للسفر خائفون من انقطاعهم ان تأخروا على مقيمين لئلا يتضرروا بالتخلف
اه (قوله) ونسوة كذلك على رجال (أي) طالبا لسترن اه مغني (قوله) كذلك (أي) إلى قوله وله
ان يعين في المغني الا قوله بان كانوا إلى يقدم منهم والى قوله واول الاذرعى في النهاية الا قوله بان كانوا إلى
يقدم وقوله والفرق إلى وجب وقوله نعم إلى وللحكم وقوله وهذا ليس إلى المتن وقوله فمن ثم إلى المتن وقوله
اشترط إلى قال جمع الخ وما سانه عليه (قوله) كذلك (أي) مدعات أو مدعى عليهم (قول المتن) وان تأخروا
(الخ) أي المسافرين والنسوة في المعنى إلى القاضي اه مغني (قوله) ان النوعان (تفسير لفاعل كل من الفعلين
(قوله) وغلب (أي) في كل من الفعلين الذكور أي المسافرين على النسوة (قوله) بان كانوا (الخ) عبارة
النهاية فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كما مر ولو تعارض الخ

فتقديم الثاني ليس إلا لان تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا بطلان حق الاول وهذه الصورة
ليست مرادة للشيخين كما هو ظاهر مر (قوله) واما إذا لم يتعين عليه فصلها فيقدم من شاء كدرس تقدم
في اول الباب قول الشارح قال البلقيني فإيقاع القضاء بين المتنازعين فرض عين على الامام أو نائبه ولا محل
له الدفع اذا كان فيه تعطيل وتطويل بلا نزاع اه ومفهوما محل الدفع اذا لم يكن فيه ماذ كر (قوله) والاولى
لهم تقديم مريض (الخ) كذاش مر الخ (قوله) أو مدعى عليهم (كباحثه الشيخان وان منعه البلقيني

لا مع اهل البلد كهم قبل واهله اولى والمسافرون فيما بينهم والنسوة كذلك يقدم منهم بالسبق ثم يقرع ولو تعارض مسافرو امرأة قدم على الاوجه لان الضرر فيه اقوى وبحت (١٥٦) الزركشى ان العجوز كل رجل لا تنفاه المحذور وفيه نظر وما عال بمنوع (ولا يقدم سابق وقارع الابدعوى) واحدة

و عبارة المبنى فان شروا وساروا وكفى بالنايب او كذا الجع الخ **اقول** لا مع اهل البلد كهم لان لم يكر في عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيهما على الخصوم منهم فلا مانع من حملهما على ذلك اهـ **م** **قوله** على الاوجه عبارة للمغنى والاسنى ويقدم المسافر على المرأة المقيمة كما صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبحت الزركشى الخ عبارة النهائية وما يحتمل الزركشى من الحاق العجوز بالرجل ممنوع اهـ و عبارة المغنى وإطلاق المصنف النساء يقتضى ان لا فرق بين الشابة والعجوز وهو كذلك وإن قال الزركشى القياس الحاق العجوز بالرجال لا تنفاه المحذور اهـ **قوله** المتن وقارع) اى من خرجت قرعته اهـ معنى **قوله** لا بدعوى واحدة) اى وان اتحد المدعى عليه اهـ معنى **قوله** ثلاث يزيد ضرر الباقي) لا تهر بما استوجب المجلس بدعاويه فتسمع دعواه وينصرف ثم يحضر في مجلس اخر او ينتظر فراغ دعوى الحاضرين ثم تسمع دعواه الثانية لان بقى وقت ولم يضجر معنى **قوله** إن لم تضرب بغيره) اى بالمقيمة في الاولى وبالرجال في الثانية اهـ معنى **قوله** ولا بدعوى واحدة الخ) ولذا قدمنا ما هو احد فافظا هـ ان المراد التقديم بالدعوى وجوابها فصل الحكم فيها نعم ان تاخر الحكم لا يتطرق اليه او تركية او نحوها سمع دعوى من بعده حتى يحضره ويؤيد فيشغل حينئذ باتمام حكمه إذ لا وجه له تطالب الخصوم ذكره الا ذرعى وغيره **تنبية** ولوقال كل من الخصمين اننا المدعى فان كان قد سبق احدهما الى الدعوى لم تطاع دعواه بل على الاخر ان يجيب ثم يدعى إن شاء وإلا ادعى من بعت منهما العوز خف الاخر وكذا ان اقام منهما بيعة لانه اضر الاخر ليدعى عليه وإن استورد اقرع بينهم فن خرجت قرعته ادعى مغنى وروى مع شروحه **قوله** المتن لا يقبل غيرهم) فان دين شهودا وقبل غيرهم لم يحرم ولم يكره قاله الماوردى اهـ معنى **قوله** وضياح كثير من الحقوق) إذ قد يتحمل الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضاع الحق اسنى ومعنى **قوله** وله ان يعين من يكتب بمعنى انه يعين على الناس ان يكتبوا عنده ويمنعهم من الكتب عند غيره بدليل ما بعده وبدليل ايراده بعد قول المصنف وبحرم اتخاذ شهودا دخ فهو من محترزات المتن فسكانه قال خرج بالشهودا لكتبه فلا يحرم اتخاذهم لا ببقيد اما اتخاذ الكاتب من غير تعيين فانه مندوب كما مر فى المتن اول الباب اهـ رشيدى **قوله** اورزق من بيت المال) ينبغى ولم ياخذ الرشوة فى التقديم **قوله** وإلا) اى وإن لم يتبرع ولم يرزق من بيت المال فطلب الاجرة لكتابة الوثائق **قوله** حرم) اى التبيين **قوله** كما مر) اى فى فصل آداب القاضى **قوله** المتن فعرف) اى فيهم اهـ معنى **قوله** ولم يحتج) الى قوله ولو عرف فى المغنى **قوله** ولم يحتج تركية الخ) اى ويرد من عرف فسقه ولا يحتاج الى بحث اهـ معنى **قوله** نعم اصله الخ) اى القاضى **قوله** فيهما) اى فى عدالة اصله وفرعه على حذف المضاف بقريظة ما قبله اما الجرح ففعل فيهما بعلمه لانه ابلغ كما هو ظاهر اهـ رشيدى **قوله** شيئا) اى من العدة والفسق **قوله** اى طلب من يزكهم الخ) **تنبية** لو جهل لاسلام الشهود ورجع فيه الى قولهم بخلاف جهل بحريتهم فانه لا بد فيها من البينة اهـ معنى **قوله** نعم ان صدقهما الخ) ولو شهد عليه شاهدان معروفاً بالعدالة واعتبر الخصم بمشاهدته قبل الحكم عليه فالحكم بالاقرار لا بالشهادة لانه اقوى بخلاف ما لو اقر بعد الحكم فان الحكم قدمضى مستند الى الشهادة هذا ما نقله فى اصل الروضة عن الهروى ووافره وتقدم فى باب الزنا ان الاصح عند الماوردى اعتبار الاسبق من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شبة والصحيح إسناداه الى المجموع ممنوع اهـ معنى **قوله** ولو عرف عدالة مزكى المزكى) صورته ما لو شهد اثنان عند القاضى ولم يعلم حالهما فزكاهما اثنان ولم يعرف القاضى حالهما ايضا فزكى المزكىين اخر ان عرف القاضى عدلتهما اهـ عرش **قوله** او غيرها

قوله لا مع اهل البلد كهم) إن لم يكن فى عبارتهما ما يمنع من حمل اهل البلد فيهما على الخصوم منهم فلا مانع من حملهما على ذلك **قوله** ولو تعارض مسافرو امرأة قدم) عبارة شرح الروض صرح به فى الانوار اهـ **قوله** وبحت الزركشى ان العجوز كل رجل لا تنفاه المحذور) ممنوع مر **قوله** ويميله ثلاثة ايام الخ) ويميله ثلاثة ايام

عرف عدالة مزكى المزكى فقط كفى خلافا لما وقع للزركشى وله الحكم بسؤال عقب ثبوت العدالة والاولى ان يقول اى للمدعى عليه هل لك دافع فى البينة او غيرها ويميله ثلاثة ايام فاقبل وفي هذا الامهال بغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عليه

أى أوفى الحق بنحر أدامه (قوله نظر ظاهر) عبارة الهاتمة ريمه ثلاثة أيام حيث طلبه المدعى عليه وهو ظاهر اه قال ع ش ظاهره وجربا اه (قوله ويجاب مدع طالب الحيلولة الخ) أى بين المدعى عليه وبين العين التى فيها النزاع اه ع ش (قوله ويجاب مدع الخ) هذا إذا كان المدعى به عينا لاحتق فيها الله تعالى امالو كان كذلك كما إذا كان المدعى به عتقا او طلاقا فللمناضى الحيلولة بين العبد وسيده وبين الزوجين مطلقا بلا طلب بل يجب فى الطلاق وكذا فى العتق إذا كان المدعى عتقه امة ذن كان عبدا فانما يجب بطلبه وأما إذا كان المدعى به دينيا فلا يستوفيه قبل التزكية وان طالب المدعى هذا معنى ما فى شرح البهجة شريخ الاسلام وفى العباب بعض مخالفة له فليراجع اه رشيدى (قوله وله حيث ملازمته الخ) وفى التنبيه فان قال لى بينة بالجرح وجب اماله ثلاثة ايام وللمدعى ملازمته الى ان يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه فى الظاهر اه وقياس ذلك ان للمقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى خلافة فليراجع وليحرر اه سم وقد منا هناك ان مقتضى كلام الشارح والنهاية والمعنى جواز الملازمة وقوله عن الماوردى لعل صوابه عن ابن النقيب (قوله مما مر) أى من ان العبرة فى العقود بما فى نفس الامر (قوله وللحاكم فعلها) أى الحيلولة اه ع ش (قوله او حبس الخ) فيه نظر قال فى التنبيه فى بحث التزكية وان سال المدعى ان يحبس حتى يثبت عدالتهم حبس اه وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به دينيا ولما إذا كان عينا لكن خصه الروض بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتهما به فان كان عينا أجا به وان رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلها أى تحويلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبت لم يضمنها المدعى عليه وان كان دينيا لم يحبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقد ورد حد قدف لالحدا لله تعالى إلى اخر ما اطال به هنافى كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته اه سم (قوله اسماء وصفة الخ) عبارة المغنى من اسم وكنية اشتهر بها وولاء ان كان عليه ولاء واسم أبيه وجده وحليته وحرته وسوقه ومسجده ثلاثا يشبه بغيره فان كان الشاهد مشهورا أو حصل التمييز ببعض هذه الاوصاف اكتب به اه (قوله فى مانع اخر الخ) الاولى الاخصر فى وجود نحو عداوة او قرابة (قول المتن وكذا قدر الدين) الاولى ان يقول وكذا ما شهدوا به ليعم الدين والعين والنكاح والقتل

حيث طلبه المدعى عليه كما هو ظاهر مر ش (قوله نعم من بان له نفوذ تصرفه الخ) تركه مر (قوله او حبس قبل الحكم) فيه نظر قال فى التنبيه فى بحث التزكية وان سال المدعى ان يحبس حتى تثبت عدالتهم حبس انتهى وهذا حبس قبل الحكم إذ لا يصح الحكم قبل التزكية وهو شامل لما إذا كان المدعى به دينيا ولما إذا كان عينا لكن عبر فى الروض بقوله لو شهدا بعين مال وطلب المدعى او رأى الحاكم ان يعدله أى يحوله حتى يزكى الشاهدان اجيب او بدين لم يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبلها لم يحبه او حبسه اجيب اه فخص ذكر الحبس بالدين ومثله فى العباب فانه قال فصل من اقام شاهدين بما ادعاه ثم طلب من القاضى نزع وجعله مع عدل إلى تزكيتهما به فان كان عينا أجا به وان رأى القاضى ذلك بلا طلب فعل فان تلفت مع العدل لم يضمن هو ولا القاضى بل المدعى عليه ان ثبت للمدعى لا عكسه وليس للقاضى تعديلها مع المدعى فان فعل فتلفت عنده ثم ثبت لم يضمنها المدعى عليه وان كان دينيا لم يحبه فلا يستوفيه ولا يحجر على خصمه ويحبسه بطلب المدعى لدينه ولقد ورد حد قدف لالحدا لله تعالى إلى اخر ما اطال به هنافى كتاب الشهادات بما يتعين مراجعته وعلل فى شرح الروض عدم الاجابة للحجر بما قال ان قضيته انه يجيبه إلى الحجر فى المشهود به ووجهه ثم قال فى الروض ولا يحبس أى المدعى عليه بشاهد قال فى شرحه لان الشاهد وحده ليس بحجة وقال فى التنبيه قبل ما تقدم عنه فان قال لى بينة بالجرح وجب اماله ثلاثة ايام وللمدعى ملازمته الى ان يثبت الجرح انتهى قال ابن النقيب لثبوت حقه فى الظاهر اه وقياس ذلك ان للمقر له ملازمة المقر قبل الحكم لثبوت حقه بالاقرار

نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما يأتى فى الحيلولة بلا طلب غير خفى ويجاب مدع طالب الحيلولة بعد البينة وقيل التزكية وله حيث ملازمته بنفسه أو بنائيه وبعد الحيلولة لا ينفذ تصرف واحد منها نعم من بان له نفوذ تصرفه كما هو ظاهر مما مر وللحاكم فعلها بلا طلب ان رآه ولا يجب طالب استيفاء أو حجر أو حبس قبل الحكم (بان) بمعنى كان (يكتب ما يميز به الشاهد) اسما وصفة وشهرة ثلاثا يشبهه ويكفى ميز (والمشهود له وعليه) ثلاثا يكون قريبا أو عدوا وهذا ليس من الاستزكاء بل مما يربح من النظر بعده فى مانع آخر من نحو عداوة أو قرابة (وكذا قدر الدين على الصحيح) لانه قد يغلب على الظن صدق الشاهد فى القليل دون الكثير ولا بعد فى كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة فمن ثم ضعف المصنف الخلاف وان قواه الامام ونقل المقابل عن معظم الاثمة

وغيرها اه مغنى (قوله قول شارح الخ) وافقه المغنى (قوله أى اثنين) أى فأكثر مغنى (قوله وسماه) أى المبعوث (قوله لمن اعترضه) وافقه المغنى عبارة هو أى من كيان نصب باسقاط الخافض وصرح به فى المحرر فقال إلى مركزى اه (قوله وهؤلاء المبعوثون الخ) وفى الشرح والروضة ينبغى أن يكون للقاضى مركزون واصحاب مسائل فالمركزون المرجوع اليهم ليلينوا حال الشهود واصحاب المسائل هم الذين يبعثهم القاضى إلى المراكزين ليبحثوا ويسالوا و يفسروا واصحاب المسائل فى لفظ الشافعى رضى الله تعالى عنه بالمركبين انتهى اه مغنى وروى مع شرحه (قوله لانهم يبحثون الخ) أى من المراكزين ليوافق ما يأتى اه رشيدى (قوله ويسن الخ) عبارة المغنى قال فى الروضة ويكتب إلى كل مركز كتابا ويدفعه إلى صاحب مسئلة وينبغى كل كتاب عن غير من دفعه إليه وغير من يبعثه إليه احتياطا لئلا يسعى المشهود له فى التزكية والمشهود عليه فى الجرح اه (قوله ووان لا يعلم) من الاعلام (قوله ويطلقون) أى اصحاب المسائل اه سيد عمر (قوله وهم) أى المركزون (قوله المرسل اليهم) يأتى عن الرشيدى (قوله ثم بعد السؤال الخ) عبارة المغنى والروضة مع شرحه ثم ان عاد إليه الرسل بجرح من المراكزين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للبدعى زدنى فى الشهود او عادوا إليه بتعديل لم يحكم بقولهم بل يشافهه أى القاضى المركزى المبعوث إليه بما عنده من حال الشهود من جرح او تعديل لان الحكم بشهادة ويشير المركزى اليهم لئلا من بذلك الغلط من شخص إلى آخر اه (قوله له) أى للقاضى اخفاؤه أى الجرح وقوله وتعديل عطف على جرح والو او بمعنى او كما عبرا بغيره (قوله ثم هذا المركزى) أى المذكور فى قول المصنف ثم يشافهه المركزى كما اشار إليه بهذا الذى هو للإشارة للقريب فالمراد به المبعوث إليه وهو غير المركزى المذكور أو لا وصرح بهذا الاذرى ويصرح به قول المصنف يعدو قيل تكفى كتابته ومراد الشارح بقوله ان كان شاهد اصل أى بان كان هو المختبر لحال الشهود بصحة او جوار او غيرهما ما يأتى وقوله والاى بان لم يقف على احوال الشهود الا باخبار نحو جيرانهم ولا ينافى ما تقرر قول الشارح أى المركزى سواء صاحب المسئلة والمرسل إليه عقب قول المصنف وشرطه لانه للإشارة إلى الخلاف فى ان الحكم بقول المركزين او المستولين من الجيران ونحوهم كما اشار إليه الاذرى وقد قرر الشهاب ابن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه وبوافقه شرح المنهج فليحرر وليراجع ما فى حاشية الزياى اه رشيدى عبارة سم (قوله والاى شرط فى الاصل عذر الخ) وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الاى وخبرة باطن من يعدله لصحة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة وقد لا يوجد منها شيء هنا على انه يسأتى ان يستفيض عنده عدالته من الخبراء اه (قوله وإلا) إلى قوله ولو لولى عبارة النهاية والاقل قوله وان لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمع للحاجة اه (قوله ولو لولى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن وقيل تكفى

من غير حكم لكن تقدم عن الماوردى فى هامش الصفحة السابقة خلافاه فليراجع وليحرر (قوله وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل) كتب عليه مر هنا (قوله والاى شرط فى الاصل عذر يجوز الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكل بقوله الاى وخبرة باطن من يعدله لصحة او جوار او معاملة قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة فان هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على انه يسأتى ايضا انه يغنى عنها ان يستفيض عنده عدالته من الخبراء (قوله وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة) كتب عليه مر (قوله ولو لولى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقله فيه الخ) بعد ان نقل الشيخان خلافا فى ان الحكم بقول اصحاب المسائل او بقول المركزين قالوا واللفظ للروضة واذا تأملت كلام الاصحاب فقد تقول ينبغى ان لا يكون فى هذا خلاف محقق بل ان ولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لانه حاكم وان امره بالبحث بحث ووقف على حال الشاهد وشهد بما وقف عليه فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان امره براجعة من كين فصاعدا وبان يعلمه بما عندهما فهو رسول محض والاعتداد على

فاندفع قول شارح لا يحسن التعبير بالصحيح بل بالأصح (ويبعث به) أى المكتوب (مركبا) أى اثنين مع كل نسخة مخفية عن الآخر وسماه به لانه سبب فى التزكية فلا ينافى قول أصله إلى المركزى خلافا لمن اعترضه وهؤلاء المبعوثون يسمون اصحاب المسائل لانهم يبحثون ويسألون ويسن أن يكون بعثهم سارا وان لا يعلم كلا بالآخر ويطلقون على المركزين حقيقة وهم المرسل اليهم (ثم) بعد السؤال والبعث (يشافهه المركزى بما عنده) من جرح فيسن له اخفاؤه ويقول زدنى فى شهودك وتعديل فيعمل به ثم هذا المركزى ان كان شاهد أصل فواضح والاى شرط فى الاصل عذر يجوز الشهادة على الشهادة وقال جمع لا يشترط ذلك للحاجة ولو لولى صاحب المسئلة الحكم بالجرح والتعديل اكتفى بقله فيه لانه حاكم (وقيل تكفى كتابته) أى المركزى إلى القاضى بما عنده

(الح) أى من غير مشافهة وهذا اختاره القاضى حسين وأصحابه وعليه عمل القضاة الآن من اكتشافهم برؤية سجل العدالة اه معنى (قوله) وأول الأذرعى (الح) عبارة المغنى (تنبيه) من نصب من أرباب المسائل حا كفى الجرح والتعديل كفى أن ينهى إلى القاضى وحده فلا يعتبر العدد لأنه حاكم وكذا الأمر القاضى صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد بما يحتمل لكن يعتبر العدد لأنه شاهد قال فى أصل الروضة وإذا تأملت كلام الأصحاب فقد تقول ينبغى أن لا يكون فيه خلاف محقق بل أنولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم القاضى مبنى على قوله فلا يعتبر العدد لأنه حاكم أن أمره بالبحث فبحث ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم ايضا مبنى على قوله لكن يعتبر العدد لأنه شاهد وأن أمره بمراجعة من كين وإعلامه ما عندهما فهو رسول محض فليحضر أو يشهد أو كذا الوشيد على شهادتهما لأن شاهد الفرع لا يقبل مع حضور الأصل انتهى وقد رفع بذلك الخلاف فى أن الحكم بقول المزيكى أو بقول هؤلاء والذي نقله عن الأكثرين أنه بقول هؤلاء وهو كما قال شيخنا المعتمد اه (قوله) أى المزيكى إلى قوله ومثله فى المغنى لا أقوله ومحلّه إلى المتن وإلى قوله نظير ما يأتى فى النهاية (قوله) والمرسول إليه صوابه والمرسل إليه لأن اسم المفعول من غير الثلاثى لا يكون إلا كذلك اه رشيدى (قول المتن كشاهد) قضيته عدم شهادة الأب بتعديل الابن وعكسه وهو الأصح اه معنى (قوله) فى كل ما يشترط (الح) أى من اسلام وتكليف وحرية وذكره وعدالة وعدم عداوة فى جرح وعدم بنوة أو اوة فى تعديل اه زبادى (قوله) ومحلّه) أى أن شرطه كشرط قاض (قوله) ومثله) أى المزيكى فى ذلك أى فى اشتراط المعرفة (قوله) فقول بعضهم (الح) عبارة النهاية نعم ائى الوالد بأن يكفيه أنه يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه ويتجه حمله على عارف صلاحهما (الح) وما اعترض به من أنه يأتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد امام قوله أنه صالح لدينه ودنياه فانه تفصيل لا إطلاق اه وعقبها سم بمناصه واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل اه (قوله) يحمل هذا) أى ماساى وقوله والاول أى ما قاله البعض (قول المتن وخبرة باطن) من إضافة المصدر إلى مفعوله أى خبرته باطن اه سم أى كما اشار إليه الشارح بتقدير المرسول إليه (قول المتن وخبرة باطن من يعدل (الح) والمغنى فيه أن اسباب الفسق خفية غالبا فلا بد من معرفة المزيكى حال من يركبه ويشترط علم القاضى بأنه خير بباطن الحال الا

قولهما فليحضر أو يشهد وكذا الوشيد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى اقول وفى قولها فحكم القاضى مبنى على قوله ما يفيد أن الثبوت يثقل فى البلد وان تجرد عن الحكم الا أن يحمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضى المذكور بالجرح والتعديل ثم شافه القاضى ثم رايت كلام الشيخين محصله أن نائب القاضى بشافه بالثبوت وان لم يحكم ويغفر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضى المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضى للقاضى اه قلت وعبارة الروض وشرحه هناك فصل وان لم يحكم وأنهى سماع الحجة المسبوقه بالدعوى إلى قاض آخر مشافهة له به لم يجز له الحكم بناء على أن انهاء سماعها نقل لها كقتل الفرع شهادة الأصل وكما يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك أو مكاتبه جاز الحكم به حيث تكون المسافة بين القاضيين بحيث تسمع فيها الشهادة على الشهادة بخلاف الكتاب مع الحكم يجوز ولو مع القرب بخلاف ما لو قال لنا بسم الله تعالى بعد الدعوى وانها إلى فعل فالاشبه الجواز أى جواز حكم منيه بذلك لأن تجويز النيابة للاستعانة بالنائب وهو يقتضى الاعتداد بسماها بخلاف سماع القاضى المستقل اه باختصار وبه يتضح أن الاشكال فيما ذكره اه (قوله) فقول بعضهم يكفيه أن يشهد بأنه صالح (الح) ائى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) يحمل على من يعرف (الح) كتب عليه مر (قوله) لكن سياتى فى الشهادات (الح) غير صحيح لأن حقيقة الاطلاق أن يشهد بمطلق الرشد امام قوله أنه صالح لدينه ودنياه فانه تفصيل لا إطلاق ش م واقول قد يقال إنما يكون تفصيلا لا إطلاقا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرح بذلك فليتأمل سم (قوله) أى

وأول الأذرعى كالحسابى وهذا الوجه بما يرجع إلى المعتمد (وشرطه) أى المزيكى سواء صاحب المسئلة والمرسول إليه (كشاهد) فى كل ما يشترط فيه امان نصب للحكم بالتعديل والجرح فشرطه كقاض ومحلّه إن لم يكن فى واقعة خاصة وإلا فكمما مر فى الاستخلاف (مع معرفة) المزيكى لكل من (الجرح والتعديل) وأسبابهما لتلا يجرع عدلا ويتركى فاسقا ومثله فى ذلك الشاهد بالرشد فقول بعضهم يكفيه أن يشهد بأنه صالح لدينه ودنياه يحمل على من يعرف صلاحهما الذى يحصل به الرشد فى مذهب الحاكم نظير ما يأتى فى هو عدل لكن سياتى فى الشهادات ما يعلم منه أنه لا يكتفى بنحو ذلك الاطلاق ولو من الموافق للقاضى فى مذهبه لأن وظيفة الشاهد التفصيل لا الاجمال لينظر فيه القاضى وقد يجمع بحمل هذا على ما إذا كان ثم احتمال يقدر فى ذلك الاطلاق والاول على خلافه

(و) مع (خبرة) المرسل اليه ايضا بحقيقة (باطن من بعدله) وجوز بعضهم رفع خبره عطا فاعلى خبر شرطه (الصحة او جوار) بكسر اوله افصح من ضمه (او واملة) قديمة كما قاله عمر رضى الله عنه لمن عدل عنده شاهدا أو جارك تعرف ليله ونهاره أو عاملك بالدينار والدرهم الذين يستدل بهما على الورع أو رفيقك في السفر (١٦٠) الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لافان است تعرفه ويقبل قولهم في خبرتهم

ذلك كما يدل له الاثر ما غير القدمة من تلك الثلاثة كان عرفة في اشد دما من نحو شهرين فلا يكفي اتفاقا على ما قاله الهارونى ويغنى عن خبره ذلك ان تستفيض عنده عدالته من الخبراء بباطنه والحق ان الرفة بذلك ما اذا تكرر ذلك على سمعه مرة بعد اخرى بحيث يخرج عن حد التواطؤ لاشهادة عدلين لاحتمال التواطؤ الا ان يهد على شهادتها وخرج من بعدله من بجرحه فلا يشترط خبرة بباطنه لاشتراط تفسير الجرح والاصح ان شرط لفظ شهادة من العزكى كبقية الشهادات (و) الاصح (انه يكفي) قول العارف باسباب الجرح والتعديل اى المرافق مذهبه المذهب القاضى فيها نظير ما تقرر بما فيه (هو عدل) لانه اثبت له العدالة التى هى المقصود (وقيل يزيد على ولى) ونقل على الأكثر لانه قد يكون عدلا في شيء دون شيء معنى قىظن صدقه في شيء دون شيء أخذنا بما تقرر آنفا في القليل والكثير وأما

إذا علم من عدالته أنه لا يتركى الا بعد الخبرة فتقدم معنى وروض مع شرحه (قوله ومع خبرة المرسل اليه) الى قول المتن وانه يكفي في النهاية الا قوله وجوز بعضهم الى المتن وقوله كما يدل عليه الاثر وقوله اتفاقا على ما قاله الماوردى وقوله لاشهادة عدلين الى وخرج (قول المتن من بعدله) صلة أو صفة جرت على غير من هي له فليتم اهل سم اى ولم يبرز اختيار المذهب السكوفيين (قوله وجوز بعضهم) الى قوله ويقبل في المغنى الا قوله قديمة (قوله بعضهم) عبارة المغنى ابن الغرakah اه (قول المتن او معاملة) اى ونحوها اسنى ومعنى عبارة الرشيدى قول المتن لصحة او جوار او معاملة اى اوشدة غصص وهذا هو الذى يتأق في المزكين المنصوبين من جهة الحاكم غالبا اه (قوله قديمة) سيذكر محترضا (قوله بذلك) اى الصحة او الجوار او المعاملة (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يعتبر في خبرة الباطن التقدم في معرفتها بل يكفي بشدة الفحص عن الشخص ولو غريبا يصل المزكى بفحصه الى كونه خيرا بباطنه فحين يغلب على ظنه عدالته باستفاضة منه شهدا اه (قوله ويغنى عن خبرة ذلك) في هذه العبارة علاقة والاولى حذف لفظ خبرة اه رشيدى (قوله عن خبرة ذلك) يعنى عن الصحة والجوار والمعاملة (قوله عنده) اى المزكى (قوله والحق ابن الرفة الخ) هذا الملحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي حسين اه سم (قوله لاشهادة عدلين) عطف على قوله ان تستفيض الخ (قوله وخرج) الى قول المتن وانه يكفي في النهاية (قوله وخرج بمن بعدله من بجرحه الخ) هو ظاهر وان سوى المحلى بينهما اه سم (قول المتن اشترط لفظ شهادة) فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل اه معنى (قوله قول العارف الخ) اى مع لفظ الشهادة اه معنى (قوله فيها) اى اسباب الجرح واسباب التعديل (قوله نظير ما تقرر الخ) اى في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قول المتن هو عدل) اى او مرضى او مقبول القول او نحوها اه اسنى (قوله التى هى المقصود) عبارة المغنى التى اقتضاها ظاهر قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم اه (قول المتن يزيد) اى على قوله أشهد انه عدل اه معنى (قوله ما تقرر انفا الخ) اى في شرح وكذا قدر الدين على الصحيح (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة اه سم اقول ويدفع الاشكال قول الشارح اخذنا ما تقرر الخ فانه صريح في ان هذا التفسير هو المراد مما سبق (قوله الذى ذكرته) اى بقوله يعنى قد يظن الخ هو المراد اى من التعليل بانه قد يكون عدلا الخ (قوله الظن) اى على الظن والافوق بما سبق ان يقول الذى يظن صدقه فيه دون غيره (قوله اغفلوه) اى رد علة الوجه الضعيف بذلك (قوله كما يأتى) اى بقوله ولا يشترط حضور المزكى الخ (قول المتن ويجب ذكر سبب الجرح) وانما يكون الجرح والتعديل عند القاضي او من يعينه القاضي اه معنى (قول المتن ذكر سبب الجرح) اى وان كان فقها اه نهاية (قوله صريحا) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله ولا يكون به) اى بذكر الزنا وان انفرد نهاية ومعنى (قوله للحاججة مع انه مسؤول الخ) عبارة النهاية والمغنى

المصنف خبرة باطن) من اضافة المصدر للفعول اى خبرته باطن (قوله من بعدله) صلة أو صفة جرت على غير من هي له فتأمل اه (قوله ويغنى عن خبرة ذلك ان تستفيض) كتب عليه مر (قوله والحق ابن الرفة الخ) هذا الملحق نقله ابن النقيب في مختصر الكفاية عن القاضي الحسين (قوله وخرج بمن بعدله من بجرحه) هو ظاهر ان سوى المحلى بينهما (قوله فغير متصور شرعا) فيه شيء مع قوله السابق ولا بعد في كون العدالة تختلف بذلك وان كانت ملكة (قوله اى المصنف ويجب ذكر سبب الجرح) أشكل على بعض الطلبة

اثبات حقيقة العدل في صورة ونفها في آخر فغير متصور شرعا واذ تقرر ان ذلك الذى ذكرته هو المراد لم ينتح لانه منه تأييد لذلك الوجه الضعيف لانه وان قال على ولى قد يرد في بعض الصور التى يظن الظن فيها صدقه دون غيره فتأمل فان الشراح اغفلوه بالكلية ولا يجوز ان يتركى أحد الشاهدين الآخر ولو عرف الحاكم والخم اسم الشاهد ونسبه وعينه جازت تركيته في غيبته كما يأتى (ويجب ذكر سبب الجرح) ان يتركى ان ولا يكون به قاذفا لم حاجة مع انه مسؤول به فارق شهود الزنا اذا تنصرا كما مر مع انه يندب لهم المستر

أو سارق الاختلاف في سببه فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده نعم لو اتحد مذهب (١٦١) القاضي وشاهد الجرح لم يعد الا اكتشاف

لانه مسئول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شهرد الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم مذنبون الى السرقة فهم معصرون اه (قوله اوسارق) او قاذف او نحو ذلك او يقول ما يعتقده من البدعة المنكرة اه معنى (قوله الاختلاف الخ) علة لما في المتن (قوله فرجب بيانه الخ) اشكل على بعض الطلبة التميز بين الجرح وسببه ولا لمشكال لان الجرح هو الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا والسرقة اه سم (قوله انه لا فرق) وقفا للنهاية والمعنى (قوله بما مر انفا) اى في شرح مع معرفة الجرح والتعديل (قوله وقال الامام الخ) عبارة المعنى رقل ان كان الجرح عالما بالاسباب اكتفى باطلافه والافلا (تنبيه) محل الخلاف في غير المنصوب للجرح والتعديل اما هو فليس للحاكم سؤاله عن السبب كما نقله الزركشي عن المطالب عن ابن الصباغ اه (قوله ولو علم) الى قوله قال جمع في المعنى الا قوله بل قال الى فان لم يبين والى قول المتن والاصح في النهاية (قوله لكن يتوقف الخ) عبارة النهاية لكن يجب التوقف عن الخ قال ع ش وفي نسخة اى للنهاية لكن يتوقف عن الخ اى ندبا اخذنا ما ياتى له اه عبارة الرشيدى قوله كما ياتى الذى ياتى خلاف هذا وانه لا يجب التوقف كما ساقى التنبيه عليه وفي حاشية الشيخ ان في بعض النسخ هنا ابدال لفظي يجب يندب وهو الذى يوافق ما ياتى اه وصنيع المعنى وشرح المنهج كالصريح في الوجوب وبه صرح الاسنى عبارة قال الاسنوى وليس المراد بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سببه انها لا تقبل اصلا حتى يقدم عليها بينة التعديل بل المراد انه يجب التوقف عن العمل بها الى بيان السبب كذا ذكره النووي في شرح مسلم في جرح الراوى ولا فرق في ذلك بين الرواية والشهادة اه (قوله عن الاحتجاج به) اى بالمجروح اه معنى (قوله كما ياتى) اى قبل قول المصنف والاصح انه لا يكتفى الخ (قوله حضور المزكى) بفتح الكاف (قوله من تسمية البينة) المراد بها ما يشمل المزكى والاصل (قول المتن ويعتمد) اى الجارح اه معنى (قوله اى الجرح) الى التنبيه في المعنى الا قوله ولا يجوز الى والاشهر (قول المتن او الاستفاضة) علم بذلك اعتماد التواتر بالاولى اه نهاية عبارة المعنى وشرح المنهج او التواتر كما فهم بالاولى وكذا شهادة عدلين مثلا بشرطه للحصول العلم او الظن بذلك اه (قوله الا ان شهد) اى الجارح (قوله والاشهر انه يذكر معتمده الخ) عبارة النهاية والمعنى وشيخ الاسلام وفي اشتراط ذكر ما يعتمد من معانة او نحوه وجمان احدهما هو الاشهر نعم وثانيهما هو الاقيس لا وهذا الوجه اه (قول المتن ويقدم على التعديل) سواء كان بينة الجرح اكثر ام لا اه معنى عبارة سم قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثر الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه (قوله لزيادة علم الجارح) فان بينة التعديل بذت امرها على ما ظهر من الاسباب الدالة على العدالة وخفى عليها ما اطلع عليه بينة الجارح من السبب الذى جرحته به كالمقامت بينة بالحق وبينة بالابراء اه معنى (قول المتن المعدل) بكسر الدال مخطه اه معنى (قوله لزيادة علم الخ) اى بجريان الترتيب وصلاح الحال بعد وجوب السبب الذى اعتمده الجارح (تنبيه) هذه المسئلة احدى مسئلتين يقدم فيهما بينة التعديل على الجرح والثانية ما لو جرح ببلد ثم انتقل لاخر فعده اثنان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاصحاب قال في الذخائر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلد واحد اختلف الزمان فتكذلك اه وحاصل الامر تقديم البينة التى معها زيادة علم من جرح او تعديل اه ولعل ما نقله عن الذخائر

التمييز بين الجرح وسببه نحو الزنا والسرقة (قوله نعم لا بد من تسمية البينة) مضاف للمفعول مر (قوله الا ان شهد على شهادتهم) كتب مر (قوله والاقيس لا) هذا الوجه ش مر (قوله ايضا والاقيس لا) قال في شرح الروض ذكر ذلك الاصل وظاهر صنيع المصنف اعتماد الثاني اه (قوله ويقدم الجرح على التعديل) قال في التنبيه فان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل اه قال ابن النقيب وكذا لو جرحه اثنان وعدله ثلاثة فاكثر الى مائة قاله القاضي حسين وغيره اه قال في التنبيه قبل

(٢١ - شروانى وابن قاسم - عاشر) (فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وصلاح قدم) لزيادة علمه حينئذ

(تنبيه) قوله وصلاح يحتمل أن يكون تأكيذا للوجه أنه تأييد لا يلزم من التوبة قبول الشهادة وحينئذ يفيد أنه مضت

مدة الاستبراء بعد الزوجة لا يمكن ظاهر المتن أنه يكفي مجرد قوله صلاح وليس مراد بل لا بد من ذكر مضي تلك المدة إن لم يعلم تاريخ الجرح والام
يحتاج لذلك إذا لم يضمن مضيا وكذا يقدم التعديل أن أرخ كل من الشهود وكانت بينة التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جرحه وإلا
فيحتمل اعتياده على حاله قبل الجرح قال (١٦٢) القاضي ولا توقف الشهادة به على سؤال القاضي لأنه تسمع فيه شهادة الحسبة وقضيته

أن التعديل كذلك
لساها فيه أيضا ويقبل
قول الشاهد قبل الحكم
أنا فاسق أو مجروح وإن لم
يذكر السبب خلافا للروايات
وغيره نعم يتجه أن محله فيمن
لا يبعد عادة عليه بأسباب
الجرح وفي شرح مسلم
يتوقف القاضي عن شاهد
جرحه عدل بلا بيان سبب
ويتجه أن مراده نذب
التوقف إن قويت الريبة
لعل القادح يتضح فإن لم
يتضح حكم لما يأتي أنه لا عبرة
لريبة يجدها بلا مستند
(والاصح أنه لا يكفي في
التعديل قول المدعى عليه
هو عدل وقد غلط في شهادته
على المأمور أن الاستزكاء
حق لله تعالى ولهذا لا يجوز
الحكم بشهادة فاسق وإن
رضى الخصم ومقابلته
الاكتفاء بذلك في الحكم
عليه لا في التعديل إذا قائل
به وقوله وقد غلط ليس
بشرط بل هو بيان لأن
استكاره مع اعترافه بعدالته
مستلزم لنسبته للغلط وإن
لم يصرح به فإن قال عدل
فيما شهد به على كان أقرا
منه به ويسن له ولا يلزمه
وإن طلب الخصم إذا رتاب
فيهم لكن بقيد الاتي
قبيل الحسبة وفي المنتقبة

هو ما ذكره الشارح بقوله الآتي وكذا يقدم الخ فيقيد بما قاله ابن الصلاح (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة
أه ع ش (قوله تاريخ الجرح) أي سبب الجرح كالزنا (قوله لذلك) أي لا ذكر مضي تلك المدة (قوله وكذا
يقدم الخ) ولو عدل الشاهد في رافة ثم شهد في أخرى فطال بينهم ما من استبعده القاضي باجتهاده طلب
تعديله ثانيا لا ن طول الزمن يغير الأحوال بخلاف ما لا ظم بطل ولو عدل في مال قليل هل يعمل بذلك التعديل
المدكر في شهادته بالمال الكثير بناء على أن العدالة لا تتجزأ أو لا بناء على أنها تتجزأ وجهان قال ابن
أبي الدم المشهور من المذهب الأول فمن قبل في درهم قبل في ألف نقله عنه الأذرعى وأقره ولو عدل الشاهد
عند القاضي في غير محل ولا يته لم يعمل بشهادته إذا أعاد إلى محل ولا يته إذ ليس هذا قضاء بعلم بل بينة فهو كما
لو سمع البينة خارج ولا يته مغنى وروض مع شرحه (قوله الشهادة به) أي بالجرح أه ع ش (قوله
فيه) أي الجرح (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله ويقبل) إلى قوله خلافا الخ في المغنى (قوله قبل
الحكم) قد يشمل ما قبل أداء الشهادة فليراجع (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهوما أنه لو بين
السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يثبتا بدون اثنين
الآن يريد بقوله عدل الجنس فليراجع أه سم (قوله ويتجه أن مراده الخ) لا يخالف ما مر عن الاسنى
وغيره لأن ذلك في عدلين فأكثر (قوله في شهادته) إلى قوله ولو قال لا رافع في المغنى الا قوله ولا يلزمه إلى أن
يفرقهم وإلى الباب في النهاية الا قوله أتى ذلك وقوله بينة إلى أقام بينة (قوله ومقابلته الخ) عبارة المغنى تنبيه
كلامه يقتضى أن مقابل الاصح الاكتفاء بذلك في التعديل ولا قائل به وإنما مقابلته الاكتفاء به في الحكم على
المدعى عليه بذلك لأن الحق له وقد اعترف بعدالته أه (قوله إذا رتاب فيهم) أو توهم غلطهم لخفة عقل
وحداه فيهم وإن لم يرتب بهم ولا توهم غلطهم فلا يفرقهم وإن طلب منه الخصم تفرقهم لأن فيه غضا منهم
مغنى وروض مع شرحه (قوله وفي المنتقبة) عطف على قبيل الحسبة (قوله وإلا) أي وإن انتفى القيد
الآن سيدعمر (قوله أن يفرقهم) تنازع فيه قوله ويسن له ولا يلزم وقوله وجب (قوله كالأخ) مع قوله ثم
يسأل الثاني لعل هنا سقطه والأصل فيسأل واحد ويستقصى ثم يسأل الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه
ويسأل كلامهم عن زمان تحمل الشهادة عاما وشهرا أو يوما وغداة وعشية وعن حضر معه من الشهود وعن
كتب شهادته معه وأنه بحبر أو مداد ونحو ذلك ليستدل على صدقهم أن اتفقت كلمتهم والافيقف عن الحكم
وإذا اجابوا أحدهم لم بدعير رجع إلى الباقي حتى يسألهم لئلا يتجرهم بحرفان امتنعوا من التفصيل
ورأى أن يعظمهم ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعظمهم وحذرهم فإن أصرروا على شهادتهم ولم يفصلوا
وجب عليه القضاء الخ (قوله والاولى كون ذلك قبل التزكية) أي لا بعدها لأنه ان اطلع على عورة
استغنى عن الاستزكاء والبحث عن حالهم أسنى ومغنى (قوله بذلك) أي بنحو عداوته أو فسقه (قوله
ذلك وأقلمهم أي أصحاب المسائل المبهوثة للبحث عن حال الشهود اثنان وقيل يجوز أن يكون واحدا قال ابن
النقيب القولان مبنيان على أن الجرح والتعديل يقع بقولهم أم بقول المسئول من الاصدقاء والجيران ظاهر
النص وقول الاصطخري والاكثرين الاول وصححه القاضي أبو الطيب وغيره فافهم اثنان لأن الجرح
والتعديل لا يثبت بدونهما وافر النووي الشيخ على ترجيحه (قوله جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهوما أنه
لو بين السبب رد الشاهد وفيه نظر مع ما في الحاشية العلما عن ابن النقيب أن الجرح والتعديل لا يثبتان بدون
اثنين الآن يريد بقوله عدل الجنس فليراجع (قوله فإن قال عدل فيما شهد به على) كتب عليه م ر (قوله
لكن بقيد الاتي) سكنت عنه م ر (قوله ولهم أن لا يجيؤه) كتب عليه م ر

والاوجب أن يفرقهم ويسأل كلا ويستقصى ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الاول به ويستقصى ويعمل بما غلب على
ظنه والاولى كون ذلك قبل التزكية ولهم أن لا يجيؤه ويلزمه حينئذ القضاء وإن وجدت شروطه ولا عبرة بريبة يجدها ولو قال لا دفاع في فيه ثم
أتى بينة بنحو عداوته أو فسقه وادعى أنه كان جاهلا بذلك قبل قوله يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعد حلفه إقامة البينة بذلك فإن قلت أطلقوا

قبوله في لاينة لي ومامعه مامراً نفا الظاهر أو الصريح في أنه لا يمين عليه وهذا يرد على ذلك البعض قلت يمكن الفرق بان التناقض هنا أظهر لانه نفي القادح على العموم ثم أثبت بعبثه في شخص واحد فاحتاج ليمين تؤيد صدقه في ذلك الاثبات وأما مخم فانيانه ببينة لا ينافي لاينة لي من كل وجه لانها لم يتوارد على شيء واحد أو ما قوهم قديكون له بينة ولا يعلمها فلا فارق فيه لانه قديكون عدوه مثلاً وهو لا يعلمه ولو أقام بينة على إقرار المدعى بأن شاهده يشرب الخمر مثلاً وقت كذا فان كان بينه وبين الاداء دون سنة رد (١٦٣) ولا فلا ولو لم يعيناً للشرب وقتاً سئل المقر

وحكم بما يقتضيه تعيينه فان اتى عن التعيين توقف عن الحكم ولو ادعى الخصم ان المدعى أقرب نحو فسق بينته وأقام شاهده يحلف معه بنى على ما لو قال بعد بينته شهودى فسقة والاصح بطلان بينته لا دعواه فلا يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض الطعن في البينة وهو لا يثبت بشاهد يمين ولو شهد بان هذا مله ورثه فهو مد اخران بانهما ذكرا بعد موت الاب انهما ليسا بشاهدين في هذه الحادثة او انهما اتباعا الدار منه ردا واهام الروضة خلاف ذلك غير مراد

﴿باب القضاء على الغائب﴾
عن البلد أو المجلس بشرطه وتوابع آخر (هو جائز) في كل شيء ما عدا عقوبة الله تعالى كإتيان وإن كان الغائب في غير عمله للحاجة ولم تكنه من لإبطال الحكم عليه باثبات طاعن في البينة إذ يجب تسميته له إذا حضر بنحو فسق أو في الحق بنحو اداء وليس له سؤال القاضي أي الأهل كما هو ظاهر عن كفية الدعوى ومثلاً يمين

في شخص (الخ) تنازع في الإعلان (قوله لا ينافي الخ) هذا يخالف قول المناطقة ان المرجحة الجزئية تقيض السالبة الكلية (قوله لا نهما لم يتوارد على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص اه (قوله بينة) أي وقت الشرب (قوله ولو لم يعيناً) أي شاهد الاقرار (قوله توقف عن الحكم) هل ندبا كما هو قياس ما قدمه قبيل قول المتن والاصح انه الخ أو وجوباً كما هو قياس ما قدمته عن الاسنى وغيره وهذا هو الأقرب فليراجع (قوله والاصح بطلان بينته لا دعواه) لعل مقابله بطلان دعواه ايضاً فعليه يحلف الخصم مع شاهده لان الغرض حينئذ إبطال الدعوى لا الطعن في البينة (قوله واهام الروضة الخ) أقول القياس ما في الروضة كما تقدم للمصنف من انه لو قال لا بينة لي ثم احضرها قبلت لانها ربما لم يعرف له بينة أو نسي أو نحو ذلك فكذلك البينة هنا يحتمل انهما حين قولهما السنا بشاهدين في هذه القضية نسيا اه ع ش

﴿باب القضاء على الغائب﴾

(قول المتن على الغائب) والحق القاضي حسين بالغائب ما إذا حضر المجلس فهو ب قبل ان يسمع الحاكم البينة أو بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه قطعاً اه معنى (قوله عن البلد) الى قوله وليس له في المغنى والى الفرع في النهاية الا قوله أي الأهل كما هو ظاهر وقوله ومثلاً الى نعم وقوله ويؤيده الى واعترضه وقوله الا ان يقول وهو ممتنع وقوله وكذا تسمع الى ولو كان (قوله عن البلد) أي فوق مسافة العدو كما يأتي في اول الفصل الثاني (قوله بشرطه) أي من التوارى أو التعزز مغنى ونهاية (قوله وتوابع آخر) أي من قوله ويستحب كتاب به الى الفصل الثاني اه بجمري (قوله كما يأتي) أي الفصل الثاني (قوله ولم تكنه) أي المدعى عليه ع ش أي بعد حضوره رشيدى (قوله بنحو فسق الخ) متعلق بطاعن في البينة وقوله بنحو اداء متعلق بطاعن في الحق (قوله وليس له) أي للغائب اذا حضر (قوله عن كيفية الدعوى) أي الاولى اه ع ش (قوله ومثلاً) أي الدعوى وكذا ضمير تحريرها (قوله استيفاءه) أي التحرير (قوله اليه) أي القاضي اه ع ش (قوله ان سجلت) أي الدعوى سم وينبغي ان يكون مثل التسجيل مالم تبرع القاضي بحكايتها للخصم اه سيد عمر (قوله ولانه) الى قوله ويؤيده في المغنى (قوله ولان الخ) عطف على قوله للحاجة (قوله فهو الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله والالقال الخ) عبارة المغنى ولو كان فنوى لقال لك ان تاخذى أو لا باس عليه أو نحوه ولم يقل خذى لان المقتضى لا يقطع فلما قطع كان حكماً كذا استدلو ا به وقال المصنف في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان باسفين كان حاضراً الخ (قوله ورده الخ) وايضاً الملازمة في قولهم والالقال الخ ممنوعة إذ يجوز ان يكون فنوى ويقول خذى الخ كما افاده الحلبي اه بجمري (قوله ذلك) أي الشكاية عن شخ زوجاً (قوله ويؤيده) أي ما في شرح مسلم (قوله واعترضه) الى قوله خلافاً للبلقينى في المغنى الآ

(قوله لا نهما لم يتوارد على شيء واحد) فيه شيء في كل بينة اقيمها زور ويحجب بان غاية الامر انه عام في الاشخاص وهو يقبل التخصيص (قوله ولو أقام بينة على اقرار المدعى بأن شاهده الخ) كتب عليه م (قوله ولو لم يعيناً للشرب وقتاً الخ) كتب عليه م (قوله ولو ادعى الخصم ان المدعى أقرب بنحو فسق الخ) كتب عليه م (قوله ولو شهد بان هذا مله ورثه الخ) كتب عليه م

﴿باب القضاء على الغائب﴾ (قوله نعم ان سجلت) أي الدعوى

الاستظهار وإن كان في تحريرها خفاء يبعد على غير العالم استيفاءه لان تحريرها اليه نعم إن سجلت فله القدرح باءام يطل لها كما هو ظاهر ولانه عليه السلام قال لهند امرأة أبى سفيان رضى الله عنهم لما شككت اليه شحه خذى من ماله ما يكفيك ولذلك بالمعروف فهو قضاء عليه لا افتاء ولا لالقال لك أن تاخذى مثلاً ورده في شرح مسلم بانه كان حاضر أعير متوار ولا متعز لان الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للبيعة وذكر عليه السلام فيها أن لا يقرن فذكرت هند ذلك ويؤيده ما رواه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي انها قالت لا أبايعك على السرقة إني أسرق

من مال زوجي فكف عنه يده وكفت يدها حتى أرسل إلى أبي سفيان يشغل لها منه فقال أبو سفيان أما الرطب فنعم وأما اليا بس فلا واعترضه غيره بأنه لم يحلفها ولم يقدر (١٦٤) المحكوم به لها ولم تجرد دعوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صح عن عمرو وعثمان رضي الله

عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف لهما من الصحابة كما قاله ابن حزم واتفقهم على سماع البيعة عليه فالحكم مثلها والقياس على سماعها على ميت وصغير مع أنها اعجز عن الدفع من الغائب وإنما تسمع الدعوى عليه بشروطها الآتية في بابها مع زيادة شروط أخرى هنا منها أنه لا تسمع هنا إلا (أن كانت عليه) حجة يعلمها القاضي حالة الدعوى كادل عليه كلامهم وإن اعترضه البلقيني وجوز سماعها إذا حدث بعدها علم البيعة أو تحملها ثم تلك الحجة أما (بينة) ولو شاهد أو يميناً فيها يقضى فيه بهما وأما علم القاضي دون ما عداهما لتعذر الإقرار أو اليمين المردودة (وإدعى المدعى جحوده) وأنه يلزمه تسليمه له الآن وأنه يطالبه بذلك (فإن قال هو مقر) وإنما أقيم البيعة استظهاراً بخافة أن ينكر أو ليكتسبها القاضي إلى قاضي بلد الغائب (لم تسمع بيته) إلا أن يقول وهو ممتنع وذلك لأنها لا تنقام على مقر ولا أثر لقوله بخافة أن ينكر خلافاً للبلقيني ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بوديعة للبدعي في يده لعدم الحاجة

قوله يعلمها القاضي وقوله وأنه يلزمه تسليمه (قوله واعترضه) أي القول بأنه قضاء اه عش وقضية مأمور عن المغني أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور ثم راي قال الرشيدى أي الدليل أيضاً اه (قوله غيره) أي غير شرح مسلم (قوله بأنه) أي عليه السلام (قوله واتفقهم الخ) عطف على قوله أنه صح الخ والضمير للصحابة ويحتمل أنه للأصحاب (قوله على سماع البيعة الخ) أي بعد سماع الدعوى عليه في حضوره كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله عليه) أي الغائب (قوله فالحكم) أي على الغائب بالبيعة (قوله والقياس الخ) عطف على قوله القضاء اه عش والصواب على قوله أنه صح الخ (قوله مع أنها الخ) ولأن في المنع منه إضاعة للحقوق التي تذب الحكام إلى حفظها اه مغني (قوله بشروطها الآتية) أي من بيان المدعى به وقدره ونوعه ووصفه وقوله إلى مطالب بحق مغني وروض (قول المتن إن كانت) أي للبدعي عليه أي الغائب اه مغني (قوله وإن اعترضه البلقيني) أي اشتراط علم القاضي بالبيعة كما هو صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى بهابل وفي وجودها حيثئذ من أصلها كما يعلم من حواشي الشهاب الرمل اه رشيدى ولك أن تمنع الصراحة بأن قول الشارح حالة الدعوى الخ متعلق بقول المصنف إن كانت الخ وهو مرجع ضمير وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المغني الخ (قوله علم البيعة) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله أو تحملها) لعل حدوث التحمل في نحو المتوارى اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله أو تحملها هو بالرفع أي أو حدث تحملها و لعل صورته أن تسمع إقرار الغائب بعد وقوع الدعوى اه (قوله ولو شاهد أو يميناً) وهل يكفي يمين أو يشترط يمينان أحدهما لتكامل الحجة والثانية للاستظهار الأصح الثاني دهمري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت اه عش عبارة الروض مع شرحه ويقضى على الغائب بشاهد أو يمين أحدهما لتكامل الحجة والأخرى بعدها لثني المسقط من إقراره أو غيره وتسمى يمين الاستظهار اه (قوله ما عداها) أي من الإقرار أو اليمين المردودة (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم اه سم أقول قياس ما تقدم عن المغني عن القاضي حسين نعم (قول المتن وإدعى المدعى جحوده) أي الحق المدعى به وهذا شرط لصحة الدعوى وسماع البيعة على الغائب ويكلف البيعة بالجحود بالاتفاق كما حكاه الامام ويقوم مقام الجحود ما في معناه كالأشترى عينا وخرجت مستحقة قاعدي الثمن على البائع الغائب فلا خلاف أنها تسمع وإن لم يذكر الجحود وأقدمه على البائع كان في الدلالة على جحوده اه مغني (قوله وأنه يلزمه تسليمه) قد يقال أنه داخل في الشروط الآتية ثم راي قال الرشيدى قوله وأنه يلزمه تسليمه الخ صريح هذا مع قوله فيما سر مع زيادة شروط أخرى الخ إن ذكر لزوم التسليم والمطالبة من الزائد على الشروط الآتية وليس كذلك اه (قول المتن فإن قال وهو مقر) أي وهو بما يقبل إقراره كأيأتي اه عش (قوله أو ليكتسب الخ) معطوف على قوله استظهار اه (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع) أي إلا أن يقول وهو مقر ولكنه ممتنع فتسمع بيته وحكم بهامغني وشيخ الاسلام خلافاً للنهاية حيث قال وإن قال هو ممتنع اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قول المصنف فإن قال هو مقر الخ اه عش (قوله لتمكن الوديع الخ) قد تمنعه قول المدعى في يده (قوله لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى الخ) عبارة النهاية وما بحثه العراقي الخ مبني على ما نظر إليه شيخه البلقيني الخ (قوله ومن ثم الخ) راجع إلى ما قبله (قوله معه) أي مع المدعى (قوله باتلافه) أي الغائب (قوله قال) أي (قوله واليمين المردودة) أنظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعد رد اليمين وقبل حلفها والحكم (قوله إلا أن يقول وهو ممتنع الخ) كذا قال البلقيني وخولف مر (قوله ويؤخذ منه أنه لا تسمع الدعوى على غائب بوديعة الخ) كتب عليه مر

لذلك لتمكن الوديع من دعوى الرد أو التلف

لكن بحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه له تحت يده وديعة وتسمع بيته بها لكن لا يحكم ولا يؤفده من ماله إذ ليس له في ذمته شيء ومن ثم لو كان معه يديعة باتلافها أو تلفها عنده بتقصير سمعها وحكم ووفاه من ماله لأن بدلها حيثئذ من جملة الديون قال وإنما جوزنا

ذلك لاحتمل لجود الوديع وتعذر البينة فيضبطها عند القاضى باقامتها اليه واشهاده على نفسه بثبوت ذلك يستغنى باقامتها عند جود الوديع
 إذا حصر لانها قد تذر حينئذاه ولعل ما قاله مبنى على ما نظر اليه شيخه الباقي من ان مخافة انكاره وسوغ لسماع الدعوى عليه ويستغنى من
 ذلك ما إذا كان للغائب عين حاضرة في عمل القاضى الذى الدعوى عنده وان لم تكن (١٦٥) بيلده كما هو ظاهر واراد اقامة البينة على

دينه ليوفيه منه قسم
 البينة وان قال هو مقرر قال
 البلقين وكذا تسمع بينته
 وقال اقر فلان بكذا ولى
 بينته باقراره وجزم به غيره
 ولو كان ممن لا يقبل اقراره
 كسفيه ومفلس فيما لا يقبل
 اقرارهما فيه لم يؤثر قوله
 هو مقرر في سماع البينة (وان
 اطلق) ولم يتعرض للجحد
 ولا اقرار (فالاصح انها
 تسمع) لانه قد لا يعلم
 جحدوده في غيبته ويحتاج الى
 اثبات الحق فيجعل غيبته
 كسكوته (فرع) غاب
 المحال عليه واتصل بالحاكم
 وثيقة بما للمحجل عليه ثابتة
 قبل الحوالة حكم بموجب
 الحوالة فله إذا حضر انكار
 دين المحجل لا بصحتها كما هو
 ظاهر لعدم ثبوت محل
 التصرف عنده إذ الصورة
 انه اتصل به ثبوت غيره
 الذى لم ينضم اليه حكم اما إذا
 اتصل به حكم غيره بذلك
 فيحكم بالصحة وليس للمحال
 عليه الانكار (و) الاصح
 (انه لا يلزم القاضى نصب
 مسخر) يفتح الخاء المعجمة
 المشددة (ينكر عن الغائب)
 ومن الحق به ممن يأتى لانه
 قد يكون مقرًا فيكون

أبوزرعة (قوله ذلك) أى سماع الدعوى والبينة بان له تحت يده ودبيعة (قوله فيضبطها) أى الوديعه
 ويحمل البينة باقامتها أى البينة (قوله واشهاده) أى القاضى (قوله بثبوت ذلك) أى الوديعه (قوله
 باقامتها الخ) الباء بمعنى عن (قوله ويستغنى) إلى الفرع فى المعنى (قوله من ذلك) أى قول المصنف فان قال
 هو مقرر لم تسمع بينته (قوله واراد) أى المدعى (قوله ليوفيه) أى القاضى دينه منه أى من العين الحاضرة
 والتذكير بتأويل المال (قوله) وكذا تسمع بينته لو قال اقر فلان بكذا ولى بينته باقراره (هذا بمنوع اه نهاية
 (قوله ولو كان الخ) عطف على وكذا تسمع الخ فهو من قول البلقينى كما هو صريح المعنى عبارته ثالثها
 الصور التى زادها البلقينى لو كان الغائب لا يقبل اقراره لسفه ونحوه فلا يمنع قوله هو مقرر من سماع بينة
 المدعى وكذا المفاس يقرب بين معاملة بعد الحجز فانه لا يقبل فى حق الغرماء فلا يضر قول المدعى فى غيبته انه
 مقرر لان اقراره لا يؤثر وكذا لو قال هذه الدار لزيد بل لعمر وفادعاهما عرفى غيبته انه مقرر لان اقراره لا
 يؤثر قال ويتصور ذلك فى الرهن والجنانية ولم ار من تعرض لذلك اه (قوله وثيقة بما للمحجل عليه) أى المحال
 عليه كاشهاد حاكم على نفسه بثبوت ذلك عنده (قوله حكم الخ) جواب لو المقدّر قبل غاب الخ (قوله حكم
 بموجب الحوالة) أى بعد دعوى المحتال ولينامل المراد بموجب الحوالة اه سيد عمر ولعل المراد به لزوم
 الاداء إذا اقر بالدين (قوله لا بصحتها) عطف على بموجب الحوالة يعنى ولا يجوز له الحكم بصحة الحوالة
 لعدم ثبوت محل التصرف وهو دين المحجل على المحال عليه عنده أى الحاكم بقى هل له ان يحكم بالثبوت ثم بصحة
 الحوالة فليراجع (قوله اتصل به) أى بالحاكم ثبوت غيره يعنى ثبوت محل التصرف عند غير الحاكم ففعل
 لفظ غير ساقط عن قلم الناسخ (قوله بذلك) أى بثبوت دين المحجل فى ذمة المحال عليه (قوله وليس الخ) الاولى
 التفرع (قوله والاصح) الى قوله نعم فى النهاية (قول المتن وانه لا يلزم القاضى الخ) هو معطوف على الجزاء
 مع قطع النظر عن الشرط وانظر هل مثل ذلك سائغ اه رشيدى (قول المتن نصب مسخر) واجرته ينبغى ان
 تكون على الغائب لانه من مصالحه حلّى اه بجيرى (قول المتن ينكر الخ) أى يقول ليس لك عليه ما تدعيه
 اه بجيرى وقال عس وينبغى له ان يؤدى فى انكاره على الغائب اه (قوله عن ياتى) أى الصبي والمجنون
 والميت (قوله لانه) الى قوله خروجا فى المعنى (قوله وقول الانوار يستحب) جرى عليه الروض والنهاية
 عبارته نعم يستحب نصبه كما صرح به فى الانوار وغيره اه وقوله بعيد جرى عليه الاسنى والمعنى عبارته
 قال أى فى اصل الروضة ومقتضى هذا التوجيه أى لانه قد يكون مقر الخ انه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره
 العبادى وغيره ان القاضى مخير بين النصب وعدمه اه فقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد
 يتوقف فيه اه (قوله فان قلت الخ) مؤيد لقول الانوار (قوله ويؤيده) أى كون الخلاف قويا (قوله على
 المتمرد) أى الممتنع من الحضور لمجلس الشرع بلا عذر (قوله والخلاف القوى الخ) عطف على جملة صريح
 المتن قوة الخلاف (قوله كيف وهو) أى المدرك (قوله نوع حاجة) وهو ان تكون الحاجة على انكار
 منكره شيخ الاسلام (قوله فى هذا) أى عدم لزوم نصب المسخر (قوله فيما ياتى) أى فى وجوب عين
 الاستظهار هناك دون المتمرد على المتمدن (قوله فيما لا يمكن) الى قوله وظاهر فى المعنى والى قوله أى فى
 (قوله مبنى على ما نظر اليه شيخه) كتب عليه مر وقوله ويستغنى من ذلك كتب عليه مر (قوله قال
 البلقينى وكذا تسمع بينته الى آخره) لو كان ممن لا يقبل اقراره الخ ما قاله البلقينى بمنوع فى الاولى مسلم
 فى الثانية ش مر (قوله لم يؤثر قوله) كتب عليه مر (قوله وقول الانوار يستحب بعيد) كتب عليه مر

انكار المسخر كذا بانعم لا باس بنصبه خروجا من خلاف من اوجبه وكذا به غير محقق على ان الكذب قد يغتفر فى مواضع وقول الانوار
 يستحب بعيد فان قلت صريح المتن قوة الخلاف ويؤيده قول المطلب ان لزوم نصبه هو قياس المذهب فى الدعاوى على المتمرد والخلاف
 القوى تسن رعايته قلت قوته من حيث الشهرة لانتافى ضعفه من حيث المدرك كيف وهو يقتضى حرمة النصب كما قاله الرافعى لكن لما
 كان فيه نوع حاجة اقتضى اباحته لا غير وما ذكره فى المطلب ممنوع بل المتمرد والغائب سواء فى هذا وان افرقا فيما يأتى (ويجب)

فما إذا لم يكن للغائب وكيل
حاضر ان كانت الدعوى
بدين أو عين أو بصفة عقد
أو ابراه كان احوال الغائب
على مدين له حاضر فادعى
ابراه لاحتمال دعوى انه
مكره عليه (أن يحلفه بعد
البيينة) وتعد لها (أن الحق)
في الصورة الاولى (ثابت
في ذمته) الى الان احتياطا
للمحكوم عليه لانه لو حضر
لربما ادعى ما يبريه ويشترط
أن يقول مع ذلك وأنه
يلزمه تسليمه الى لانه قد
يكون عليه ولا يلزمه أدائه
لتأجيل او نحوه وظاهر
كما قاله البلقيني أن هذا لا يأتي
في الدعوى بعين بل يحلف
فيها على ما يليق بها وكذا
نحو الابراه كما يأتي وأنه
لا بد أن يتعرض مع الثبوت
ولزوم التسليم الى انه لا
لا يعلم أن في شهوده قادحا
في الشهادة مطلقا وبالنسبة
لغائب كفسق وعداوة
وتهمة بناء على الاصح ان
المدعى عليه لو كان حاضرا
وطلب تحليف المدعى على
ذلك أجيب ولا يبطل الحق
بتأخير هذه اليمين ولا ترتد
بالرد لانها ليست مكملة
للحجة وانما هي شرط للحكم
ولو ثبت الحق وحلف ثم
نقل الى حاكم آخر ليحكم
به لم يجب اعادتها على الاوجه
أما اذا كان له وكيل حاضر

الحقيقة في النهاية (قوله) فما إذا لم يكن للغائب وكيل حاضر) سيذكر محترزه (قوله) إن كانت الدعوى (الخ)
الاولى سواء كانت الخ كما في النهاية (قوله) كان احوال الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى ولا تمتع الدعوى
والبيينة على الغائب باسقاط حق له كقولنا كان له على الف قضيته إياها أو ابراهي منها ولي بيينة بذلك ولا آمن
إن خرجت اليه يطالبني ويجحد القبض أو الابراه ولا اجحد بيينة فاسمع بييتي واكتب بذلك إلى حاكم
بلده لم يجب له لان الدعوى بذلك والبيينة لا تسمع إلا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان
يدعى الإنسان ان رب الدين احواله به فيعترف المدعى عليه بالدين لربه وبالحوالو ويدعى انه ابراه منه واقضه
فقسم الدعوى بذلك والبيينة وإن كان رب الدين حاضر بالبلد اه (قوله) مكره عليه) أي على الابراه (قوله)
المتن ان يحلفه) أي المدعى عمن الاستظهار به بالبيينة أي وقبل توفية الحق اه معنى (قوله) في الصورة الاولى)
أي الدعوى بدين (قوله) ما يبرئه) أي كالأداء الابراه اه نهاية (قوله) ويشترط الخ) ولا يشترط في عين
الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد الكمال الحجة منا كما صرح به في اصل الروضة
اسنى ومعنى (قوله) ان يقول الخ) هذا أقل ما يكفي والا كل على ما ذكره في اصل الروضة انما ابراه من الدين
الذي يدعيه ولا من شيء منه ولا اعتاض عنه ولا استوفيه ولا احوال عليه هو ولا احده من جهته بل هو ثابت
في ذمة المدعى عليه يلزمه أدائه ثم قال ويجوز ان يقتصر في حلفه على ثبوت المال في ذمته وجوب تسليمه اه
معنى (قوله) مع ذلك) أي ذكر الثبوت (قوله) او نحوه) أي كاعساراه بحجري (قوله) ان هذا) أي ما في المتن
اه رشدي (قوله) على ما يليق بها) أي كان يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها إلى اه عش عبارة
سم كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من سيده او انه اعتهقه إن قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي
اه (قوله) نحو الابراه) أي كالأداء (قوله) كما يأتي) أي في شرح ولو حضر المدعى عليه الخ (قوله) وانه لا بد الخ)
عطف على ان هذا لا يأتي الخ (قوله) لا بد ان يتعرض الخ) أي في الصورة الاولى (قوله) او بالنسبة للغائب)
يقتضى ظاهر التخيير الا كنفاء بالثاني فقط مع ان في العلم به لا يستلزم نفي العلم بالمطلق فلو أتى بالواو كان
اولى فليتام اه سيدعرو فيا فإرأ ذلك ما قدح في طاق الشهادة قدح في الشهادة لمدين بلا عكس كما هو
ظاهر ثم رايت قال الرشدي قوله مطلقا او بالنسبة للغائب ظاهر اه ان يكتفي منه باحده من واطاهر انه
كذلك لئلا يراه كايه لم بالنال اه (قوله) على ذلك) أي نفي العلم بالقادح (قوله) بتأخير هذه اليمين) أي
عن اليوم الذي وقعت فيه الدعوى اه عش (قوله) ولا ترتد بالرد) أي بان يرد اه على الغائب ويوقف الامر
إلى حضوره أو يطالب الانهاء إلى حاكم لده ليجافه اه عش (قوله) وانما هي شرط للحكم) وفي القوت
(فرع) اذا اوجبنا اليمين في الحكم على الغائب ونحوه حكم عليه قبل التحليف فقضية كلام الجمهور انه لا
ينفذ بل اليمين ركن فيه او شرط الخ اه سم عبارة المغنى وافهم قول المصنف ان يحلفه بعد البيينة انه لا
ينفذ الحكم عليه قبل التحليف وهو مقتضى كلام الاصحاب اه (قوله) ولو ثبت الحق) أي باقامة البيينة (قوله)
لم يجب اعادتها) أي اليمين (قوله) على الاوجه) وفي القوت (فرع) وكله في شراءه لك ببلد آخر ففعل وأثبتته
الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذه حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب الى بلد وكله
وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افي الشيخ برهان المرأعي والشيخ

(قوله) في الصورة الاولى) ويحلفه في غير ما يماسه انما يناسبه كان يحلفه في صورة العتق الاتية ان عتقه صدر من
سيده او انه اعتهقه هذا ان قلنا بالتحليف في ذلك على ما يأتي (قوله) لانها ليست مكملة للحجة وانما هي شرط
للحكم) في القوت فرع اذا اوجبنا اليمين في الحكم على الغائب ونحوه حكم عليه قبل التحليف فقضية كلام الجمهور
انه لا ينفذ بل اليمين ركن فيه او شرط اه (قوله) لم يجب اعادتها) في القوت فرع وكله في شراءه ملك ببلد
آخر ففعل وأثبتته الوكيل على قاضي بلد البائع وحكم فيه بالصحة ثم نفذه حاكم آخر ثم نقل الوكيل الكتاب
الى بلد موكله وطلب من حاكم بلده تنفيذه فهل يتوقف تنفيذ الحكم على تحليف الموكل افي الشيخ برهان
الدين الراعي والشيخ نجم الدين الوفائي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليفه فان سلم

ونجهان وقضية كلاهما
توقفه عليه واعتمده ابن الرفعة
واستشكله في التوشيح بانه
إذا كان له وكيل حاضر لم يكن
قضاء على غائب ولم يصح عين
جز ما وفيه نظر لأن العبرة
في الخصومات في نحو اليمين
بالموكل لا بالوكيل فهو قضاء
على غائب بالنسبة لليمين
ويؤيد ذلك قول البلقيني
للقاضي سماع الدعوى على
غائب وإن حضر وكيله
لوجود الغيبة المسوغة للحكم
عليه والقضاء إنما يقع عليه
أي في الحقيقة أو بالنسبة
لليمين فالخامس أن الدعوى
إن سمعت على الوكيل توجه
الحكم اليه دون موكله إلا
بالنسبة لليمين احتياطاً لحق
الموكل وإن لم تسمع عليه
توجه الحكم إلى الغائب من
كل وجه في اليمين وغيرها
(تنبيه) علم من كلام
البلقيني أن القاضي فيمن له
وكيل حاضر مخير بين سماع
الدعوى على الوكيل
وسماعها على الغائب إذا
وجدت شروط القضاء عليه
ولا يتعين عليه أحد هذين
لأن كلا منهما يتوصل به
إلى الحق فإن لم توجد شروط
القضاء على الغائب فالذي
يظهر وجوب سماعها على
الوكيل حيثئذ لئلا يضيع
حق المدعى وخرج بقوله
أن الحق ثابت في ذمته مالم

نجم الدين الوفاقي من معاصري المصنف بدمشق بانه لا يتوقف على تحليف الموكل فإن سلم ذلك عن منازعة
استثنى هو وأمثاله من إطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه سم (قوله) فهل يتوقف التحليف
الخ) عبارة النهاية فانه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاه كلامهما واعتمده ابن الرفعة اه (قوله) توقفه
عليه الخ) أي حيث وقعت الدعوى على الوكيل فان وقعت على الموكل لم يتوقف على ذلك كما يأتي في الحاصل
اه ع ش فان لم يسأل الوكيل اليمين حكم ولا يؤخره لسؤاله أي اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم
سؤاله زيادي أي مالم يكن سكوتة للجهل والافيعر فالحاكم سلطان اه يجيرى ويأتى في الشارح ما يوافقه
(قوله) واعتمده ابن الرفعة (و) جزم به بشرح المنهج أي والمغنى اه سم (قوله) واستشكله في التوشيح الخ)
عبارة النهاية وما استشكل به في التوشيح من انه الخ يمكن رده بان العبرة الخ (قوله) ويؤيد ذلك (أي
ما اقتضاه كلاهما) (قوله) والقضاء إنما يقع الخ) مبتدأ وخبر (قوله) إلا بالنسبة لليمين (أي أن طلبها بالوكيل كما
هو الموافق لما تقدم انه قضية كلاهما اه سم (قوله) وإن لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى
على الغائب وإن لم تكن في وجهه وكيله وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت
لا تسمع إلا في وجهه وإرثه أن حضروا أو بعضهم والفرق يمكن اه سم أقول بل التنبيه الآتي صريح في صحة
ذلك (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل الخ) يوافق ذلك ما أتى به شيخنا الشهاب الرملي أنه لو
حكم على غائب فبأن له وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان
حاضراً لم يصح مع حضوره عند الجهل به اه سم (قوله) إذا وجدت الخ) متعاقبة وقوله مخير الخ (قوله) ولا
يتعين عليه) فان ادعى على الغائب وجب عين الاستظهار مطلقاً وعلى الوكيل لم يجب إلا بإبطال الوكيل كذا
قال مروى ووافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين اه سم ولعل الأصوب وقضية كلاهما الخ (قوله)
وخرج) إلى المتن في النهاية الاقوله أو بالقرار (قوله) مالم يكن) أي الحق كذلك أي بما ثبت في الذمة (قوله)
وشهدت البينة حسبة) انظر ما وجه كونها حسبة مع أن الفرض وجود الدعوى ويمكن تصويره بأن أشهد
البينة بعدا للدعوى من غير طالب وان كان الأمر غير محتاج إلى ذلك على أن كلام ابن الصلاح الذي نقله الأذرى
وقاس عليه ما يأتي ليس فيه ذكر الدعوى اه رشيدى (قوله) على إقراره الخ) ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه
الآتي هل يخالف ما تقدم من عدم سماع البينة إذا قال هو مقر أو لا لنحو حمل هذا على مسوغ السماع مع الإقرار
عما تقدم فلا يراد به ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار هنا بان غرض العبد الاستيلاء على نفسه والاستقلال
وكذا الزوج وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وان يمكنهم القاضي من ذلك فهو بمنزلة مدعى
الدين إذا كان غرضه أن يوفيه القاضي من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو مقر كما تقدم
فلتأمل اه سم أقول ويدفع الإشكال من أصله بان ما تقدم في الدعوى بغير الإقرار وما هنا في الدعوى بالإقرار
وقدم عن البلقيني وغيره قبيل قول المصنف وان أطلق سماع بينة إقرار الغائب (قوله) على إقراره به)

ذلك عن منازعة استثنى هو وأمثاله عن إطلاق المصنف وغيره لانه قضاء على غائب اه (قوله) وقضية كلاهما
توقفه عليه) جزم به في شرح المنهج (قوله) إلا بالنسبة لليمين) أي أن طلبها بالوكيل كما هو الموافق لما تقدم انه
قضية كلاهما (قوله) وإن لم تسمع الخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب وإن لم تكن في
وجهه وكيله وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجهه وإرثه
أن حضروا أو بعضهم والفرق يمكن (قوله) مخير بين سماع الدعوى على الوكيل الخ) يوافق ذلك ما أتى به شيخنا
الشهاب الرملي أنه لو حكم على الغائب فبأن له وكيل حاضر نفذ الحكم اه اذ لو توقف الحكم على الدعوى على
الوكيل إذا كان حاضراً لم يصح مع حضوره مع الجهل وجب عين الاستظهار مطلقاً وعلى الوكيل لم يجب
الإبطال بالوكيل كذا قال مروى ووافقه قول الشارح السابق إلا بالنسبة لليمين (قوله) على إقراره) انظر
ذكر الإقرار هنا وفي التنبيه الآتي هل يخالفه عدم سماع البينة إذا قال هو مقر أو لا لنحو حمل هذا على مسوغ
السماع مع الإقرار ع ما تقدم فلا يراد به ويحتمل أن يوجه السماع مع الإقرار بان غرض العبد

لم يكن كذلك كدعوى قن: بما أو امرأة طلاقاً على غائب وشهدت البينة حسبة على إقراره به

بشخص معين بخلاف ما لو ادعى عليه بنحو بيع واقام بيته به او بالاقرار به وطلب الحكم بشوته فانه يجيبه لذلك خلافا لما وقع في الجواهر وحينئذ يجب ان يحلف خوفا من مفسد قارن العقد او طرو مزيل له ويكفي انه الان مستحق لما ادعاه (وقيل يستحب) التحليف لانه يمكنه التدارك ان كان له واقع ويقع ان الحاضر بالبلد يوكل من يدعى على الغائب حتى ينقضي عنه عيب الاستظهار اخذا من ظواهر عبارات تقضى ذلك وليس بصواب بل المجزوم به في كلام الاصحاب انه لا بد من حلف الموكل وتلك العبارات محمولة على وكيل الغائب اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه لا مطلقا كما هو ظاهر وسكتوا عن التصريح بذلك لوضوحه (تنبيه) ادعى على غائب بنحو طلاق كان علقه بمضى شهر فضى حكمه به لا ينتظر وان احتمل ان تخلفه بعذر كما مر مبسوط او اخر الطلاق وظاهر كلام السبكي وجوب عيب الاستظهار حتى في الطلاق اى إذا لم يلاحظ فيه الحسبة فانه اقضى فيمن قال ان مضت مدة كذا ولم ادخل بها فهي طالق فاقضت المدة وهو غائب بانه ان شهد اربع نسوة

أفرد الضمير لكونه عطف باراه عش (قول) فلا يحتاج للدين) هذا قد اُتِيَ به شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل يختص عيب الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعتق والطلاق فاجاب بالاختصاص بها ولا يخفى مخالفته لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي اهـ سم (قوله) إذا لا حظ) اى في حكمه جهة الحسبة اى معرضا عن طلبه اى العبداه قوت وفيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه العيب وبانه إذا لم يلاحظ جهتها يحتاج للدين اهـ سم (قول) وباقى الخ) اى بعدم الاحتياج للدين (قول) والحق به الاذرى الخ) اى في القوت اهـ سم (قوله) ونحوه) اى كالوفاء اهـ عش (قوله) بخلاف مالو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا اهـ سم (قوله) او بالاقرار به) هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه اهـ سم وقدر آتافا يندفع به الاشكال ثم رابت عقب الرشيدى كلام سم المذكور بانه واولا لا شكل لان المانع من سماع الدعوى ذكراته مقرر في الحال وهو غير ذكر اقراره بالبيع لجواز انه اقر للبيته ثم انكر الآن اهـ (قول) ويكفى الخ) اى في الحلف فيه الوادعى عليه بنحو بيع الخ ويحتمل انه ما طوف على قول الله ف ان الحق ثابت في ذمته وهو لا يفتد به ولا يرجع اليه (قوله) التحليف) الى التنبية في النهاية ما روافقه (قول) ويقع الخ) عبارة في النهاية ان لم لو غاب الموكل في محل تسمع عليه الدعوى وهو به لم يتوفى الحكم بما ادعى به وكيله على حلف بخلاف مالو كان في محل لا يسمع عليه الدعوى عليه وهو به لا بد اهـ جهة الحكم من حلفه اهـ قال ع شر قوله لم لو غاب الخ استدرك على قول الله ف ويجب ان يحلف الخ وقال الرشيدى قوله لم يتوفى الحكم بما ادعى به وكيله اى على غائب وقوله على حلف اى من الموكل اهـ (قول) ان الحاضر بالبلد الخ) وكذا الغائب الى محل تسمع عليه الدعوى عليه وهو به كسر عن النهاية وياتى في الشارح (قول) وليس الخ) اى ما يقع او لاخذ (قوله) انه لا بد) اى في صحة الحكم (قوله) محمول على وكيل الغائب) اى بان وكل الغائب في الدعوى على غائب اهـ سم (قوله) اى الى محل تسمع عليه الخ) ينبغي اوفى غير محل ولاية القاضى اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفة الآتية ولا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه اهـ سم (قوله) بذلك) اى بقيد الى محل تسمع الخ (قوله) بمضى شهر) اى بعدم المجيء الى تمام الشهر (قول) حكم به الخ) جواب لو المقدر قبل ادعى الخ (قوله) ولا ينتظر) اى الى حضوره (قوله) فاقضت الخ) عطف على جملة قال ان مضت الخ (قوله) فاقوله الخ) الاولى الواو بدل الفاء (قوله) فيها) اى يمينها (قوله) وقد يجمع بان الاول) اى

الاستيلاء على نفسه والاستقلال وكذا الزوجة وغرض مدعى نحو البيع الاستيلاء على المبيع وأن يمكنهم القاضى من ذلك فهو بمنزلة مدعى الدين اذا كان غرضه ان يوفيه القاضى من مال الغائب الحاضر حيث تسمع بينته وان قال هو معسر كما تقدم فليتامل (قول) فلا يحتاج للدين) هذا قد اُتِيَ به شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل يختص عيب الاستظهار بالاموال او يجري في غيرها كالعتق والطلاق فاجاب بالاختصاص بها ولا ينافيه ما اُتِيَ به ايضا من تخلفه فيما إذا عاق الزوج بعدم الاتفاق عليها الآتى في قول الشارح فظاهر انه ليس من محل الخلاف الخ لان تخلفها انما هو من جهة المال الذى تضمنته دعواها ولا يخفى مخالفة فتوى شيخنا لما ياتى عن ظاهر كلام السبكي فليتامل (قوله) اذا لا حظ في حكمه) قوت (قوله) ايضا اذا لا حظ الخ) فيه اشعار بان جهة الحسبة اقتضت انه لا يعتبر فيه العيب وبانه اذا لم يلاحظ جهتها يحتاج للدين (قوله) ايضا اذا لا حظ جهة الحسبة) معرضا عن طلبه اى العبداه قوت (قوله) والحق به الاذرى) اى في القوت (قوله) بخلاف مالو ادعى عليه) اى على ميت او غائب كما صور بذلك في القوت واطال هنا (قوله) او بالاقرار به) هذا يشكل بما تقدم في اشتراط عدم الاقرار وما وقع البحث في ذلك مع مر وكان ذكر ذلك في شرحه ضرب عليه (قوله) محمول على وكيل الغائب) بان وكل في الدعوى على غائب (قوله) اى الى محل تسمع عليه الدعوى فيه) ينبغي اوفى غير محل ولاية القاضى اخذنا مما سياتى عن بعضهم في الصفة الآتية (قوله) ايضا) اى الى محل

بكراتها وحلفت على عدم الدخول لاجل غيبته حكمه بوقوع الطلاق فقوله وحلفت بالواو لا باو خلافا لما وقع في نسخ ما تحريفوا تعليقه بقوله لاجل غيبته صريح في أنها عيب استظهار وقد يجمع بان الاول في بيته شهادة باقراره فهو المقصر به فلم يحتج الاستظهار في حقه

وهو لضعف دلالة يحتاج
لمقوف وجبت هذا والوجه
طلاق وجوبها لانه
الانساب بالاحتياط المبني
عليه امر الغائب وظاهر
انه ليس من محل الخلاف
مالذا عاق بعدم الاتفاق
عليها فتجانب ان نفقتها
باقية عليه ما يرى منها
بطريق من الطرق وافتى
بعضهم بانه لا يحتاج اليها
في قاض جعله الميت وصيا
واعترف عنده بدين عليه
لفلان بناء على انه لا قضاء
بعليه وفيه نظر بل لا يصح
لانه قد يبرئه بعد الوصية
فاحتيج ليعين الاستظهار
ان في ذلك ونحوه وبانه
لو اقر بدين وهو مريض
واوصى بقضائه وفي
الورثة يتيم احتيج ليعين
الاستظهار ان مضي بعد
الاقرار امكان ادائه وفيه
ايهام والوجه اخذ امام
انه تلزمه بين بان الاقرار
حق وبقاء الدين وان لم
يمض مدة امكان ادائه
لاحتتمال البراء او نحوه
(ويجزيان) أي الوجهان
كاملهما من الاحكام (في
دعوى على صبي ومجنون)
لاولى له اولى له ولم يطلب
فلا توقف اليمين على طلبه
وميت ليس له وارث
خاص حاضر كالغائب
بل اولى لعجزهم عن
التدراك فاذا اكمل او قدم
الغائب فهم على حجتهم

ما مر عن الاذرعى ولا يخفى ان هذا الجمع إنما يحتاج اليه بالنظر الى اطلاقهما وأما على تقييد الاول بملاحظة
جهة الحسبة والثاني بعدمها كما فعل الشارح فلا للجمع طريقان (قوله وهذا) أي ظاهر كلام السبكي
(قوله بفعله) وهو عدم الدخول بها المثبت بأقامة البيعة على بقاء بكتارتها وهو أي فعله يني بقاء البكارة ففي
كلامه استخدام لضعف دلالة أي لاحتمال ان يكون وطئها وطأ خفيفا فاعدت البكارة (قوله والوجه
اطلاق وجوبها) أي سواء شهدت البيعة بأقراره أو بفعله وظاهره وسواء لوحظت جهة الحسبة أولا كما يشير
اليه تعليقه الآتي وحينئذ قد يخالف النهاية فانه اقتصر على ما مر عن الاذرعى فليراجع (قوله وظاهره
ليس من محل الخلاف ما إذا علق الخ) أي لان تحليفها إنما هو من جهة المال الذي تضمنته دعواها اه سم
(قوله فتجانب الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملة اه سم (قوله وافتى بعضهم الخ) الاولى تاخيرها وذكره
عقب قوله الآتي وميت ليس له الخ فانها ليست من القضاء على الغائب اه سم يدعمر (قوله قد يبرئه بعد
الوصية) أي او يتبين بعد الوصية والاعتراف انه قد ابرأه قبلها وقد بدى دخوله في قوله الآتي ونحوه (قوله
لدى ذلك) أي البراء (قوله ونحوه) أي كادائه بعد الوصية وقبل الموت والاف دائه أو أخذه عليه من
جنس دينه بآدمه وكذا اعتراه في رسم القبله اخذ انما يأتي في شرح الاحتياط (قوله اخذ امامهم) أي انفا
(قوله وان لم يرض الخ) أي ولم يكن في الورثة يتم وطئها (قوله لاحتمال البراء الخ) يغني عنه قوله اخذ
عما مر (قوله أي الوجهان) إلى قوله وخرج في النهاية (قوله من الاحكام) أي من انه لا تسمع الدعوى إلا ان
كانت هناك حجة وان لا يلزم القاضي نصب مستر على الاصح (قول المتن في دعوى على صبي) وصورة
المسئلة ان يكون المدعى بيعة بما اعد بخلاف ما إذا لم تكن هناك بيعة فانه لا تسمع وفي هذه الحالة يحتمل
قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه اه زيادى عبارة المغنى (نتيجه) قد علم من ذلك انه لا تنافي
بين ما ذكرهنا وما ذكر في كتاب دعوى الدم والقسمه من ان شرط المدعى عليه ان يكون مكافا لما تزما
للاحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لان محل ذلك عند حضورهما فتكون الدعوى على الولي
اما عند غيبته فالدعوى عليهم اه كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا ان يكون هناك بيعة ويحتاج معها إلى عين
اه اقول ما تقتضيه عبارة الزياى من سماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البيعة وان كان له ولي حاضر
هو قياس ما تقدم عن الملقب في غائب له وكيل حاضر فليراجع (قوله لاول له) إلى قوله وميت حاصله وجوب
التحليف مطلقا على الاصح (قوله ولم يطلب) الاولى وان لم يطلب اه ع ش اقول بل الاولى لا يخصص لاولي
له او لم يطلب (قوله فلا توقف اليمين على طلبه) خلافا لشيخ الاسلام والمغنى (قوله وميت) إلى قوله والفرق
في المغنى (قوله ليس له وارث خاص) أي كامل اخذ من محترزه الآتي (قوله كالغائب) أي قياسا على
الغائب (قوله بل اولى) اضراب عما تضمنه قوله كالغائب من ان الاصح الوجوب (قوله او قدم الغائب)
أي الوارث الخاص الغائب (قوله فهم على حجتهم) أي من قاذح في البيعة او معارضة بيعة بالاداء او البراء
مغنى (قوله اما من له وارث خاص الخ) وسيأتى في الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فبأن الخ
مانصه وإلا أي ان كان للميت وارث خاص لم تسمع أي الدعوى إلا في وجه وارث له ان حضروا وبعضهم اه
وقيل قوله ويبطل حق من لم يحلف الخ مانصه ويكفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن

تسمع عليه) وإلا فلا بد في صحة الحكم من حضوره وحلفه (قوله فلا توقف اليمين على طلبه) جزم في
شرح المنهج بالتوقف (قوله اما من له وارث خاص حاضر كامل فلا بد في تحليف خصمه الخ) وسيأتى في
الشهادات قبيل قول المتن ومتى حكم بشاهدين فبأننا كافرين او عبيدين الخ مانصه وقد يتوقف الشيء على الدعوى
لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا لحضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حضر بالبلد إلى ان قال وكالدعوى
على متنع ومن لا يعبر نفسه كمحجور وغائب وميت لا وارث له خاص والالم تسمع الا في وجه وارث له
ان حضروا او بعضهم اه وقيل قوله ويبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضره وهو كامل الخ مانصه
ويكفي في دعوى دين على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا

والفرق بينه وبين ما مر في الولي ظاهر ومن ثم لو كان على الميت دين مستغرق لم يتوقف على طلبه الا ان حضر معه كل الغرماء وسكتوا نعم ان سكت ن طلبها لجهل عرفه الحاكم فان لم يطلبها قضى عليه بدونها وخرج بمن ذكره متعزز ومتوار فبقي علىهما بلايين كما بقي لتقصيرهما (فرع) لا تسقط بين الاستظهار (١٧٠) باحالة الدين ولا يمنع توقف طلبهما من الحيل صحة الحواله ولا سماع بينة المحتال واقعي

لا يتعدى الحكم لغير الحاضرا وكتبنا بهامشه عليه حاشية مهمة فليراجع اه سم (قوله والفرق بينه وبين ما مر الخ) وهو ان الحق في هذه يتبع الحق بالتركة التي هي الواث فتركه اطالب اليه من اسقاط الحقة بخلاف الولي فانه انما يتصرف عن الصبي والمجنون بالصلحة اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل الفرق (قوله لم يتوقف) اي الخلف (قوله معه) اي الوارث (قوله) وسكتوا اي الغرماء (قوله) فان سكت اي الوارث ومثله الغرماء فيما يظهر بل يمكن ارجاعه لما تناوب بل الجميع مثلا (قوله) في قضى عليهما بلايين اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليه من اه سم (قوله) كما بقي اي في الفصل الثاني (قوله) باحالة الدائن اي على مدينه الغائب (قوله) توقف طلبهما من الحيل الخ اعلم صورة المسئلة ان يدعي شخص ان دائنه عمرا الغائب احاله على مدينه زيد الغائب فيقيم بينة بدين يحيله على المحال عليه الغائبين وباحالته بذلك عليه فتسمع بينته ويؤخر بين الاستظهار الى حضور الحيل وهذا التأخير لا يمنع صحة الحواله ولا سماع بينة والله اعلم (قوله) وطلبامنه اي من القاضي (قوله) انه مفرع على طريقة السبكي الخ لعلمه بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب ايضا لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيه بوقف الدين الى السكالك كما صرح به ابن العماد اه سم (قوله) وغيره اي واقعي غير العماد (قوله) بانه لو حكم الخ في الروض وشرحه اي والمغني وقول المحكوم عليه الما وكل في الخصومة كنت عزلت وكيلى قبل قيام البينة لا يبطل الحكم لان القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذا قال ذلك يبطل الحكم لان القضاء للغائب باطل انتهى سم (قوله) ما مرنا الخ اي في شرح ويجب ان يحلفه بعد البينة الخ (قوله) ومرو ان القاضي الى قوله وتناقض الخ لا يظهر وجه عطفه على ما قبله فهو كلام مستأنف وكان الانسب ان يؤخره ويذكره في شرحه واذا ثبت مال على غائب الخ (قوله) ثم ادعى سبق بيعه اي المالك (قوله) ابراه اي او اقر بآرائه اخذاعا ياتي عن الاذرعى (قوله) لاحتمال انه اي الميت (قوله) لغائب الى قوله كما هو ظاهر في النهاية ما يوافقه (قوله) فيهما اي الموكل والمدعى عليه (قوله) فوق مسافة العدوى اي الغيبة فوقها (قوله) او في غير ولا ية الحاكم الخ عطفه سم على فوق الخ حيث جعله من مقول البعض كما مرو الظاهر انه معطوف على قوله الى مسافة الخ (قوله) كما ياتي اي في الفصل الثاني في شرح وقيل مسافة انقصر (قوله) اوصى الى قوله قال الرافعي في النهاية (قوله) بل يحكم الى قوله وافتاء ابن الصلاح في المغني (قوله) بل يحكم بالبينة اي ويعطى المال المدعى به ان كان للمدعى عليه هناك مال اسنى ومغنى وهل يحلف الموكل بعد حضوره فيه نظر وقضية ما ياتي عن المغني وسم انفا وجوبه بعده فليراجع (قوله) لان الوكيل لا يتصور عبارة المغني لان الوكيل لا يحلف بين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق بيمين غيره اه قال ع ش ما نصه يؤخذ من ذلك ان الناظر لو ادعى دينه للوقوف على ميت واقام بذلك بينة لم يحلف بين الاستظهار لانه لو حلف لا ثبت حقا لغيره يسميته ومحل اخذاعا ياتي في قوله ويحلف الولي يمين الاستظهار فيما باشره انه لو كانت دعواه انه باع او اجر

بها مشه حاشية عليه مهمة فليراجع (قوله) في قضى عليهما بلايين كما ياتي اعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما صححه البلقيني انه لا بد من اليه من ويظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية لعلمه بالنظر لولي الطفل لا لو كبل الغائب لقوله ولو ادعى وكيل الغائب الخ لكن طريقه السبكي الآتية لم يصرح فيها بوقف الدين الى السكالك كما صرح به العماد (قوله) وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكيلا بالبلد احاله الحكم نفذ الخ في الروض وشرحه اخر الباب وقول المحكوم عليه الما وكل في الخصومة كنت عزلت وكيلى قبل قيام البينة

العماد بن تونس في ميت عن ابنين غائب وطعل وعنده ردين بدن ففات المدين فحضر وكيل الغائب ووصى الطفل الى القاضي واثبتا الدين والرهن وطلبا منه الوفاء بانه يوفى من ثمنه وتوقف اليمين الى الحضور والبلوغ ويظهر انه مفرع على طريقة السبكي الآتية وغيره بانه لو حكم على غائب فبان ان له وكيلا بالبلد احاله الحكم نفذ وبوافقه ما مر آنفا عن البلقيني وبران القاضي لو باع مال غائب فقدم وقال بعته قبل بيع الحاكم فقدم المالك بخلاف ما لو باع وكيله ثم ادعى سبق بيعه لا بدله من البينة كما في النهاية لان ولاية الوكيل الخاص اقوى من ولاية الحاكم وتناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى ان الميت ابراه او ابنته بالبينة والاوجه انه لا بد

من يمين الاستظهار هنا ايضا قال الاذرعى الاحتمال انه كان مكرها على الابرأه او الاقرار به (ولو ادعى وكيل الغائب) أى إلى مسافة

يجوز الة قضاء فيها على الغائب كما هو ظاهر ثم رايت بعضهم صرح به فقال فيما اذا ادعى وكيل غائب على غائب الميت او حاضر المراد بالغيبة فيهما فوق مسافة العدوى او في غير ولاية الحاكم وإن قربت كما ياتي عن الماوردى (على غائب) اوصى او مجنون او ميت وإن لم ير ثم لا يثبت المال على الاوجه (فلا تحلف) بل يحكم بالبينة لان الوكيل لا يتصور حلفه على استحقاقه ولا على ان موكله يستحقه ولو وقف الامر الى حضور الموكل لتعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء وافتاء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت واقام بينة

ثم وكل ثم غاب وطلب وكيله ولا يتوقف على عين الموكل مردود بان التوكيل هنا لما وقع لاسقاط الدين بعد وجوبها فلم تسقط بخلافه فيما مر أما الغائب إلى محل قريب وهو بولاية القاضي فنلزمه الدين فيتوقف الامر إلى حضوره وحلفها (١٧١) لانه لا مشقة عليه في الحضور حينئذ

بخلاف ما لو بعد او كان بغير ولاية الحاكم ولو ادعى قيم صبي أو مجنون دينه على كامل فادعى وجوده مسقط كاتفاق احدهما على من جنس ما يدعيه بقدر دينه وكابراني مورثه أو قبضه من قبل موته وكافرت لكن على رسم القباله على الاوجه لم يؤخر الاستيفاء للدين المتوجهة على احدهما بعد كاله لاقراره فلم يراجع بخلاف من قامت عليه البينة في المسئلة الآتية فادعاء تناقض بينها ليس في محله وايضا فالدين هنا لما توجهت في دعوى ثانية فلم يلفت إليها بخلافها فيما ياتي او على احدهما او غائب ونف الامر الى الكمال والحضور كما صرح به كلامهما وبه صرح القاضي وتبعوه كما اعترف به السبكي لتوقفه على الدين المتعذرة ويفرق بين هذا ومامر في الوكيل بانه يترتب على عدم الاستيفاء ثم مفسدة عامة وهي تعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء بخلافه هنا لكن ينبغي ان يؤخذ كقول وقال السبكي يحكم الآن بما قامت به

الميت شيئا من الوتف وجب تحليفه ومعه أيضا ما لم يدع الوارث علم الناظر ببراءة الميت فان ادعاه حاف اخذ من قوله الاتي ايضا نعم له تحليف الوكيل إذا ادعى عليه بنحو ابراهيم الخ (قوله ثم وكل) اي في تمام ما يتعلق بالخصومة اه ع ش (قوله طالب وكيله) عبارة الكفاية فطالب وكيله الحكم اجابه اه والاولى ان يقال بانه يطالب وكيله الحكم (قوله ولا يتوقف) اي الحاكم (قوله فيما مر) اي في المتن (قوله ولو ادعى قيم صبي) الى قوله وبه صرح القاضي في المغني وقوله دينه لافرد الضمير لكونه مفاد (قوله لم يؤخر الاستيفاء الخ) بل يتضيا في الحال ولذا باع الصبي عا لى أى أو أفق المجنون حلفا على نفي مادعاه اه معنى (قوله المتوجهة على احدهما الخ) انهم وجوب الدين بهما لئلا يحكم اه سم (قوله لاقراره) اي ولو ضمنا اه رشدي (قوله من قامت الخ) اي من احدهما او غائب (قوله في المسئلة الآتية) اي عقب هذه والجامع بين المسائلين توجه الدين على الطفل وإن كانت هنا لدفع مادعاه المدعى عليه من المسئلة وطوى في المسئلة الآتية الاستظهار اه رشدي (قوله فادعاء تناقض بينهما الخ) عبارة المغني فان قيل هذا بشكل على ما ياتي من ان مقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كل المدعى له اجيب بان صورة المسئلة هنا ان قيم الصبي ادعى دينه على حاضر رشيد اعترف به ولو كان ادعى وجوده مسقط صدر من الصبي وهو لا ينافي لا يؤخر الاستيفاء للدين المتوجهة على الصبي بعد بلوغه وما ياتي فيها إذا اقام قيم الطفل بينة وقلنا بوجوب التحليف في نظر لان البينة على الطفل ومن في ماله من غائب ومجنون لا يعمل بها حتى يحلفه قيمه على المسئلة التي يتردد دعواها من الغائب ومن في ماله فلم تتم الحجة التي يعمل بها فانه لا يعمل بالبينة وحدها بل لابد من البينة والدين اه (قوله بينهما) اي بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية ادع ش (قوله او على احدهما الخ) اي ولو ادعى قيم صبي أو مجنون على صبي أو مجنون أو غائب رشدي وع ش (قوله والحضور) هو اب إسقاطه إذا الكلام في المدعى له لا المدعى عليه (قوله وبه صرح الخ) اي بوقف الامر (قوله كما اعترف به) اي بتصریح القاضي بالوقف ومتابعته له في ذلك (قوله لتوقفه الخ) دلالة قوله وتوقف الامر الخ (قوله ومامر الخ) اي من عدم الوقف والحكم بالبينة بالتحايف في الوكيل اي وكيل الغائب (قوله ان يؤخذ كقول) اي من مال المدعى عليه (قوله وقال السبكي يحكم الخ) عبارة للمغني والروض مع شرحه ولو ادعى قيمه له اي الصبي أو المجنون على قيم شخص آخر فمقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كل المدعى له ليحلف ثم يحكم له وإن خالفها السبكي وقال الوجه انه يحكم الخ (قوله ويؤخذ منه) اي من مال المدعى عليه (قوله وتبعهما جمع متأخرون الخ) وقال في شرح المنهج وهو المعتمد ونقل بحسبه اشهاب ابن قاسم متابعت العلامة الطبرلاوى في ذلك اه سيد عمر وفي البجيرمي قوله وهو المعتمد ضيف اه (قوله لانه قد يترتب الخ) دلالة قوله قوى مدركا (قوله لكن هذا يخفف الخ) اي خوف ضياع الحق عبارة النهاية ورد بان الامر يحلف بالكفيل المار إذا مراد الخ (قوله والمراد به) اي بأخذ الكفيل (قوله من ماله) أي المدعى عليه تحت يده اي القاضي (قوله بالمدعى) أي به اه ع ش وهذا إذا كان المدعى به دينه وقوله او ثمنه الخ فيها إذا كان عيننا نقوله الساق دينا مثال ليس بقيد (قوله وبه يقرب الخ) اي بأخذ الكفيل بالمعنى المذكور (قوله الاول) اي ونف الامر الى الكمال (قول المتن

لا يبطل الحكم لان انقضاء على الغائب باطل انتهى (قوله لم يؤخر الاستيفاء للدين المتوجهة الخ) افهم وجوب الدين بعد الكمال (قوله او على احدهما او غائب الخ) قال في الروض ولو ادعى قيم طفل واقام بينة انتظار بلوغ المدعى له ليحلف انتهى (قوله أي المصنف ولو حضر الحضور فرع الغيبة فالمدعى عليه غائب كما كان المدعى كذلك اخذ من قول اشار لوكيل المدعى الغائب فكيف قال اشار كغيره انها

البينة ويؤخذ منه وبسط ذلك وسبقه اليه ابن عبد السلام وتبعها جمع متأخرون كالأدري والبقيني والزر كشي وهو قوى مدركا لا نقلا لانه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق لكن هذا يخفف بأخذ الكفيل الذي ذكرته والمراد أخذ القاضي من ماله تحت يده ما يفي بالمدعى أو ثمنه إن خشي تلفه وبه يقرب الاول ويحلف الولي يبين الالة نظار فيها باثمه بناء على ما ياتي

(ولو حضر المدعى عليه وقال) بد (١٧٢) الدعوى عليه. ووكيل غائب بد بزه عليه (لو وكيل المدعى) الغائب (أبرأني موكلك) أو وفته

ولو حضر المدعى عليه الخ الحضور فرع الغيبة للمدعى عليه غائب كان المدعى كذلك اخذ من قول الشارح لو وكيل المدعى الغائب عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ فكيف قال الشارح كغيره ان هذه المسئلة ليست من فروع الباب اه سم ولك ان تقول انها تاتي في الحاضر ابتداء ايضا كما ثبتوا عليه فلم تكن من فروع الباب المختص بالغائب عبارة المغنى ثم اشار المصنف لمسئلة مستانفة ليست من هذا الباب ولا تعلق لها بما قبلها وإن اوهم كلامه خلافة فقال ولو حضر اى كان المدعى عليه حاضر افادعى عليه وكيل شخص غائب بحق واقام البينة عليه ثم قال لو وكيل المدعى الخ (قوله بعد الدعوى) الى قوله قال الرافعى فى المغنى (قوله بعد الدعوى) اى واقامة البينة عليه اهمغنى (قوله انه ما ابرأني) اى مثلا عبارة النهاية على نفى ما ادعيتاه (قوله ثم ثبت الابرأ) اى او نحوه انه نهاية (قوله بعد) تاكيد لثم (قوله انه لا يعلم الخ) اى على انه الخ (قوله اصة هذه الدعوى الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قبل هذا يخالف ما سبق من ان الوكيل لا يخالف اجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه هنا: اجماء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه بها سقوط مطالبته لخروجه باعترافيه من الوكالة فى الخصومة بخلاف بين الاستظهار فان حاصلها ان المال ثابت فى ذمة الغائب او الميت وهذا لا يتأتى من الوكيل اه (قوله بطلت وكالته) (فرع) لو قال شخص لآخر انت ووكيل فلان الغائب ولى عليه كذا او ادعى عليك واقيم به بينة فانكر الوكالة او قال لا اعلم انى ووكيل لم يقم عليه بينة بانه ووكيله لان الوكالة حق له فكيف تقام بينة ما قبل دعواه او اذا علم انه ووكيل و اراد انه لا يتخاصم فليزل نفسه وإن لم يعلم ذلك فيدعى ان يقول لا ادلم لى ووكيل ولا يقول لست بوكيل فيكون مكذبا ببينة قد تقوم عليه بالوكالة مغنى وروض مع شرحه (قوله وقياس ذلك) اى قوله نعم له تحليف الوكيل أن القاضى يحلفه اى يحلف الوكيل الذى يدعى على نحو الغائب (قوله طلب توقف الخ) اراده قوله السابق فاخر الطلب الخ (قوله فرع) الى المتن فى الاسنى ولى قوله وجزم ابن الصلاح فى النهاية (قوله يكفى فى دعوى الوكيل الخ) اى فى سماعها اعرش (قوله الا بعد ثبوت الوكالة) اى بالبينة (قوله او ميت) لعلة لا وارث له خاص اما من له وارث خاص فظاهر ان وارثه هو المطالب كولى نحو الصبي ولهذا لم يذكر نحو الصبي هنا رشيدى (قوله وحكم به) ياتى محترزه اه سم (قوله او دين ثابت على حاضر) يعنى باقرار الحاضر به اخذ من كلامه الا فى اوائل كتاب الدعوى (قوله كاشمله المتن) يقال فكان اللاتق عليه ان لا يعطفه على ما فى المتن بل يجعله غاية فيه اه رشيدى (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد الخ) فيه اشارة الى أن له الدعوى لاقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا ببيان أدب القضاء للشيخ الاسلام ومنها أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى حقا لغيره غير منتقل اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً لزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبتت تعلق به حق النفقة انتهى ية يقتضى خلافة اه سم اقول وكذا يقتضى خلافة قول النهاية فليس له الدعوى لاثباته اه وقول الشارح الآتى عن الغزى آتفا وما ذكره فى المنع الخ بل كلامه فى اوائل كتاب الدعوى قيل قول المتن او نكاحا لم يكف الاطلاق الخ كالصريح فى خلافة فى الميت والغائب مثله (قوله وجزم ابن الصلاح) الى المتن هذا يفيد أن حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا إذا كان غائبا او قاصر الان ذلك لا يزد على حضوره مع عدم دعواه فليتامل وقد بحثت مع مرفى ذلك فبالغ

ليست من فروع الباب (قوله اى المصنف ايضا ولو حضر المدعى عليه) عبارة المنهج وشرحه ولو حضر الغائب وقال الخ وحينئذ فالمسئلة من فروع الباب (قوله وحكم به) ياتى محترزه (قوله ولا ينافيه) كتب عليه مرفى (قوله لانه لا يحول) كتب عليه مرفى (قوله فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه) فيه اشارة الى أن له الدعوى لاقامة البينة لكن قولهم واللفظ لعماد الرضا ببيان أدب القضاء للشيخ الاسلام ومنها أى المسائل لو اثبت دين على ميتة وادعى ان لها على زوجها مهر او لم يدع ذلك وارثها لم تسمع دعواه لانه يدعى حقا لغيره منتقلا اليه كما لو ادعت الزوجة ديناً لزوجها فانها لا تسمع وإن كان لو ثبتت تعلق به حق

الغريم حاضر او غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غيره فليس له الدعوى ليقم شاهد او يحلف معه وجزم ابن الصلاح فى

مثلا فاخر الطلب الى حضوره ليحلف لى أنه ما أبرأني لم يجب (وأمر بالتسليم) له ثم ثبت الابرأ بعد أن كان له به حجة لانه لو وقف لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تحليف الوكيل إذا ادعى عليه علمه بنحو ابراءه لانه لا يعلم ان موكله ابراءه مثلا لصحة هذه الدعوى اذ لو اقر بمضمونها بطلت وكالته قال الرافعى وقياس ذلك ان القاضى يحلفه على انه لا يعلم صدور مسقط لما يدعيه من نحو قبض و ابراء ويحمل قوله لم لا يحلف الوكيل على الخاف على البت وكان وجه ذكر هذه المسئلة مع انها ليست من فروع هذا الباب ان فيها طلب توقف الى عين فاشبهت ما قبلها (فرع) يكفى فى دعوى الوكيل مصادفة الخصم له على الوكالة ان كان القصد اثبات الحق لا تسلمه لانه وإن ثبت عليه لا يلزمه الدفع الاعلى وجه مبرولا ببر الا بعد ثبوت الوكالة (واذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب) او ميت وحكم به بشرطه (وله مال) حاضر فى عمله او دين ثابت على حاضر فى عمله كاشمله المتن واعتمده جمع منهم ابو زرعة واطال فيبقى فتاويه ولا ينافيه منعهم الدعوى بالدين على غريم الغريم لانه يحول على ما اذا كان

بان لغريم ميت لا وارث له وأوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزوي وهو واضح وما ذكره في المنع إنما هو في الدين للفرق بينهما والغائب كالمت فيما (١٧٣) ذكره قول شريح تمتع إقامة غريم

الغائب بينة بملكه عينا منظر فيه أو يحمل على ما إذا أراد أن يدعى ليقيم شاهداً ويحلف معه (قضاء الحاكم منه) إذا طلبه المدعى لأن الحاكم يقوم مقامه ولا يطلبه بكفيل لأن الأصل بقاء المال ولا يعطيه بمجرد الثبوت لأنه ليس بحكم إذا كان في غير عمله فبإثبات قريباً واستثنى منه البلقيني ما إذا كان الحاضر يجبر على دفع مقابله للغائب كزوجته تدعى بصداقها الحال قبل الوطء وبائع يدعى بالثمن قبل القبض وأما إذا تعلق بالمال الحاضر حق كبائع له لم يقبض ثمنه وطلب من الحاكم الحجر على المشتري الغائب حيث استحققه فيجيبه ولا يوفى الدين منه وكذلك يقدم مؤنة بمون الغائب ذلك اليوم على الدين الذي عليه وطلب قضاؤه من ماله ولو كان نحو مرهون تزيد قيمته على الدين فللقاضي بطلب المدعى إجبار الرهن على اخذ حقه بطريقه ليقبض الفاضل للذات أه ولو باع قاض مال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين بأثبات إفائه أو نحو فسق شاهد بطل البيع على الأوجه

في مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزوي من جواز إقامة الغريم البينة لأثبات الدين وقال لا فرق في المنع بين الدين والدين فلا يصح من الغريم إثبات واحد منهما وإثباته إذا كان الحق من عين أو دين ثابتاً قبل الرفع إلى الحاكم ليؤديه منه أه سم أفول وكلام لشارح في أوائل كتاب الدعوى كالصريح في موافقة ما نقله عن مرفر أجمعه (قوله الدعوى الخ) اسم مؤخر لأن (قوله لعله يقر) هـ لا جاز الدعوى بالدين أيضاً لعله يقر أه سم (قوله والاحسن إقامة البينة بها الخ) مرآة فيما فيه (قوله إذا طلبه) إلى قوله أما إذا كان في المغنى وإلى قوله قيل إنها وفي النهاية (قوله لأن الحاكم يقوم مقامه) أي الغائب كالمالك كان حاضراً فامتنع أه معنى أي الغائب (قوله ولا يطلبه) أي المدعى (قوله ولا يعطيه الخ) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم (قوله أما إذا كان الخ) محترز قوله حاضراً في عمله (قوله واستثنى منه) أي بما في المتن (قوله الحاضر) أي المال الحاضر فعوله يجبر أي المدعى خبر جري على غير ما هو له بلا إظهار ويحتمل أن المراد المدعى الحاضر وعليه فالخبر جاري على ما هو له وفي ضمير مقابله استخدام (قوله كزوجته تدعى الخ) فإنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج أه سم (قوله قبل القبض) أي قبض المشتري الغائب المبيع (قوله كبائع له) أي المال الحاضر وقوله ثمنه أي المبيع (قوله حيث استحق) أي استحق البائع المال الحاضر الذي هو المبيع ويحتمل أن ضمير النصيب راجع إلى الثمن (قوله منه) أي من المال الحاضر المبيع (قوله ولو كان) أي من المال الحاضر (قوله نحو مرهون الخ) أي كعبد جان (قوله انتهى) أي ما استثناءه البلقيني (قوله أو لم يحكم) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه أه سم عبارة الرشدي قوله أو لا يحكم هذا لا ينسجم معه تفصيل المتن الآتي الذي من جملة إنهاء الحكم تأمل أه (قول المتن إنهاء الحال) أي من سماع بينة أو شاهد أو يمين بعد ثبوت عدالة الشاهد أو سأل إنهاء حكم أه معنى (قول المتن إلى قاضي بلد الغائب) أي إن علم وقول الشارح أو إلى كل من يصل الخ أي مطلقاً كما يأتي عن المغنى (قول المتن فينهي إليه سماع بينة) ويكتب في أناته سماع بينة عادلة قامت عندي بان فلان على فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط ببعد المسافة كما سيأتي أه معنى (قوله وخرج بها عليه الخ) قد يقال أن حكم بعله فظاهراً أنه إنهاء الحكم المستند إلى العلم وإلا فهو شاهد حينئذ ولعل ما في العدة محمول على الثاني وكلام السرخسي على الأول وأما قول البلقيني لأن عليه الخ فاطلاقه محل تأمل لأنه إنما يكون كالبينة بالنسبة لقاض آخر ألا ترى أنه لو كان القاضي الآخر حاضراً فقال له قاض أنا أعلم هذا الأمر هل له الحكم بمجرد قوله فليتأمل أه سيد عمر وفيه أن كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبيل قول المتن والكتاب بالحكم الخ كالصريح في إرادة الثاني وبه صرح المغنى والأسنى عبارة تهما وقول المصنف سماع بينة ليحكم بها يوم أنه لو ثبت الحق عنده بعله لو كتب ليقضى له بموجب بعله على المدعى عليه أنه لا يجوز به صرح في العدة فقال لا يجوز وإن جوزنا القضاء بالعلم لأنه ما لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تتأدى بالكتابة وفي أمالي السرخسي جوازه ويقضى به المكتوب إليه إذا جوزنا القضاء بالعلم لأن إخباره عن علمه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البينة قال الأسنوي وما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجري عليه ابن المقرئ وقال البلقيني الأصح المعتمد ما قاله السرخسي انتهى وهذا مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا فافقاه المصنف يعني ابن المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة ولعله سبق فلم

النفقة انتهى يقتضى خلافه (قوله لعله يقر) هـ لا جاز الدعوى بالدين أيضاً لعله يقر (قوله ولا يعطيه بمجرد الثبوت الخ) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه (قوله قبل الوطء) فإنها مأمورة بدفع مقابل الصداق وهو نفسها بان تسلمها للزوج (قوله أو لم يحكم) محترز قوله السابق وحكم به بشروطه

خلافاً للرويانى (وإلا) يكن له مال في عمله أو لم يحكم (فان سأل المدعى إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب) أو إلى كل من يصل إليه الكتاب من القضاة (إجابه) وجوباً وإن كان المكتوب إليه قاضى ضرورة مسارعة لقضاء حقه (فينهى إليه سماع بينة) ثم إن عدلها لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها وإلا احتاج إليه (ليحكم بها ثم يستوفى) الحق وخرج بها عليه فلا يكتب به لأنه شاهد الآن لا قاض

ذكره في العدة وخالفه السرخسي واعتمده البلقيني لان عليه كقيام البينة ويؤيده قول المتن الاتي فشافه بحكمه الى اخره وله على الاوجه ان يكتب سماع شاهد واحد ليسمع المكتوب اليه شاهد اخر او يحلفه ويحكم له (او) ينهى اليه (حكما) ان حكم (ليستوفي) الحق لان الحاجة تدعو الى ذلك ولا يشترط هنا بعد المسافة كما ياتي قيل انها واه اما سماع بينة او ثبتت عندي وهي تستلزم الاولى ولا عكس واما الحكم بالحق وهو ارفعها ويستلزم الاولين والذي يرتب (١٧٤) عليه المكتوب اليه الحكم هو الثانية لا الاولى فاذا تعبير المصنف ليس بمجرر اه ويرد

اه (قوله ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي الى خلافه اه (قوله واعتمده البلقيني) وجزم به شرح المنهج (قوله او ينهى اليه حكما الخ) وفي الروض مع شرحه والاولى في انهاء الحكم ان يكتب له بذلك كتابا او لا ثم يشهد ويقول حضر فلان وادعى على فلان الغائب المغفيم ببلد كذا بكذا واقام عليه بينة وحلفت المدعى وحكمت له بالمال وسال ان اكتب له اليك بذلك فكشفت له واشهدت به ويجوز ان يقول فيه حكمت بشاهد من ان لم يصغفها بعدالة ولا غيرها فحكمه بشهادتها تعدل لها وان يقول حكمت بكذا بحجة او جبت الحكم فقديحكم بشاهد ويمين او بعلمه فعلم انه لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر اصل الشهادة فيها اه (قوله لان الحاجة) الى قوله ولو حضر الغائب في المغنى لا لقوله ويرد الى قوله ولو كتب (لان الحاجة تدعو الى ذلك) اى فان من له بينة في بلد وخصمه في بلد آخر لا يمكنهما حملهما الى بلد الخصم ولا حمل الخصم الى بلد البينة فيضيع الحق اه معنى (قوله قيل انها واه الخ) حكاه المغنى عن ابن شعبة واه (قوله وهو ارفعها) اى الدرجات الثلاث اه معنى (قوله ويستلزم الاولين) الانسب للتأنيث كما عبر به المغنى (قوله والمراد الاول) يرده ان المراد لا يدفع الا براد (قوله ومثل هذا الخ) ظاهر المنع (قوله ولو كتب) الى المتن في النهاية (قوله امضاء الخ) سواء عاش الكاتب والمكتوب اليه او ماتا اه روض ومحل ذلك في موت الكاتب اذ لم يكن الحاكم الثاني نائب عنه فان كان نائباً عنه تعذر ذلك وكالموت العزل والانزال بجنون وانما وخرس ونحوها اسنى (قوله لفلان) اى على فلان (قوله وان لم يكن الخ) غاية (قوله لو فسق) اى القاضي الكاتب او ارتد اه روض (قوله والكاتب بسماع الشهادة) جملة حاله اه عش (قوله انتهى) اى مافى الكفاية (قوله بكتاب القاضي) اى انها ته (قوله فيما لم يكتسه) اى المدعى على الغائب (قوله ان يحكم لغريب حاضر) الاوضح غريب حاضر ان يحكم له (قوله من بلده) لعله ليس بغيره وكذا قوله في النهاية ولم تثبت عدالتهم عنده ليس بقيد (قوله وان سمعا) اى على خلاف ما طلب منه او وقع سماعها اتفاقا اه عش (قوله لم يكتب بها) اى بسماع شهادتهم على حذف المضاعف (قول المن ان يشهد عدلين الخ) ولولم يشهدا ولكن انشا الحكم بحضورهما فاه ان يشهدا بحكمه اه معنى عبارة الاسنى والحاصل ان انشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه الى قوله اشهدا على خلاف قراءة الكتاب لا بد فيه من قوله اشهدا على بما فيه اه (قوله ذكرين) الى قراء وظاهر في النهاية (قوله ولا يكفى غير رجلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ويشهد بما فيه رجلان ولو في مال او زنا او هلال رمضان ويجوز شهادتهم قبل فض الكتاب وبعده سواء افضه القاضي ام غيره لكن الادب والاحتياط ان يشهدوا بعد فض القاضي له وقرأتهم الكتاب اه (قول المتن ويستحب) اى مع الاشهاد كتاب به اى بما جرى منده ولا يجب لان الاعادة على الشهادة اه معنى (قوله ليذكر) الى قوله خلافا لقول ان الصلاح في المغنى لا لقوله وظاهر ان المراد الى صرح انه الخ قوله ذكر نقش خاتمه الى ان ثبت (قوله ليذكر الشهود) قد بناه قول المتن وبخه ثم رآيت كتب عليه الرشيدى مانصه انظر ما وقع هذا هانم ان الذى يذكر به الشاهد الحال من النسخة الثانية كما ياتي اه (قوله واسماء الشهود) اى للحق

بان غاية الامر ان قوله سماع بينة محتمل لان بكون معه ثبوت وان لا والمراد الاول ومثل هذا لا يوجب الجزم بعدم تحرير التعبير ولو كتب لمعين فشهد الشاهدان عند غيره امضاء اذ الاعتماد على الشهادة ولو حضر الغائب وطلب من الكاتب المبهم البينة المعدل لها ان يبينها له ليقدر فيها اجيب على الاوجه وفاقا لجمع ولو شهدت بينة عند قاض ان القاضي فلانا ثبت عنده كذا فلان وكان قدماء او عزل حكم به ولم يحتاج لاعادة البينة باصل الحق وقوطم اذا عزل بعد سماع بينة ثم ولى اعادها محله كما بينه البلقيني اذ لم يكن قد حكم بقول البينة والام تجب استعادتها وان لم يكن قد حكم بالالزام بالحق وفي الكفاية لو فسق والكاتب بسماع الشهادة لم يقبل ولم يحكم به كالمفسق الشاهد قبل الحكم ومحل اذا كان فسقه قبل عمل المكتوب اليه بالسماع فان كان بعده لم ينتقض صرح به جمع

متقدمون اه ملخصا (تنبيه) لما يعتد بكتاب القاضي فيما لم يمكن تحصيله بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغريب وتاريخه حاضر على غائب بعين غائبة ببلد الغريب وله بينة من بلده عازمون على السفر اليه لم تسمع شهادتهم وان سمعها لم يكتب بها بل يقول له اذهب معهم لقاضى بلدك وبلد ملكك ليشهدوا عنده (والانتهاء ان يشهد) ذكرين (عدلين بذلك) اى بما جرى عنده من ثبوت او حكم ولا يكفى غير رجلين ولو في مال او هلال رمضان (ويستحب كتاب به) ليذكر الشهود والحال (يذكر فيه ما يميز به المحكوم) او المشهود (عليه) وله من اسم ونسب وصناعة وحلية واسماء الشهود وتاريخه (وبخه) نباحفظه والواكر اما المكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة

متبعة وظاهران المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك ويكرم به المكتوب اليه حيثئذ وعلى هذا يحمل ما صح انه ^{عليه السلام} كان يرسل كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها الا مختومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله ويسن له ذكر نقش خاتمه الذي يختم به في الكتاب وان ثبت اسم نفسه واسم المكتوب اليه في باطنه وعنوانه وقبل (١٧٥) ختمه يقرؤه هو أو غيره بحضوره على

الشاهدين ويقول أشهد كما أني كتبت إلى فلان بما فيه ولا يكتفي أشهد كما كان هذا خطي أو أن ما فيه حكى ويدفع لها نسخة أخرى غير مختومة يتذاكران بها ولو خالفاه أو اتمجى أو ضاع فالعبرة بهما (و) بعد وصوله للمكتوب اليه وإحضاره الخصم خلافا لقول ابن الصلاح لا يتوقف اثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم ولا على إثبات غيبته الغيبة المتعبرة ثم رايت القمولى قال وهذا غريب والخادم قال عن الماوردى لا بد من حضور الخصم لان ذلك شهادة عليه وسكت عليه الرويانى وغيره وبه ائقي السبكي ونقله غيره عن قضية كلام الشيخين وابن الرفعة واعتمد أكثر متأخري فقهاء اليمن ما ذكر عن ابن الصلاح قيل وعليه عمل الاشياخ والقضاة لان القاضي المنهني اليه منفذ لما قامت به الحجة عند الاول غير مبتدئ بالحكم وقد قطع الرويانى بأن التنفيذ لا

وتاريخه أى الكتاب (قوله أن المراد) أى مراد المصنف (قوله فامتنع بعضهم) ولم يأتوا ولا يقرؤون كتابا غير مختوم خرافة على كسب امرأهم وإعطاءه نديمهم اسنى ومعنى (قوله اسم المكتوب اليه) وإن لم يعلم بلد الغائب كذب الكتاب مطلقا إلى كل من يبلغه من قضاة المسلمين ثم من بعده عمل به اه معنى (قوله وقبل ختمه) إلى الفرع في النهاية لا لقوله وفيه وقفة إلى المتن وقوله ويجب إلى المتن وقوله قال بعضهم الى ولو ثبت (قوله وقبل ختمه الخ) عطف على جملة ويستحب الخ (قوله يقرؤه) أى وجزا (قوله وإن ما فيه حكى) أى حتى يفصل لها ما حكم به ولو قال رجل لآخر يستحق فلان على ما في هذه القبالة وأنا عام به جاز أن يشهد عليه بما فيها ان حفظها لم ينفصل له لانه يقر على نفسه والافرار بالمجهول صحيح بخلاف القاضى فانه يخرج عن نفسه بما يضر غيره اه روض مع شرحه بخذف (قوله نسخة أخرى) ومن صدد الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عا قانا الله وإياك فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بالشئى والفلاى واقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلا عندى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال فسالى ان اكتب اليك في ذلك فاجبته فاشهدت بالكتاب فلانا وفلانا اه معنى ولو خالفاه أى الشاهدان المكتوب (قوله فالعبرة بهما) والمكتوب اليه يطلب وجوبه باتزكية الشهود الحاملين للكتاب ولا يكتفى بتعديل الكاتب لإياهم لانه تعديل قبل اداء الشهادة اه روض مع شرحه زاد المعنى وإذا حمل الكتاب إلى بلد الغائب أخرجه اليه ليقف على ما فيه اه (قوله ويدفع) أى ندبا (قوله وإحضاره الخصم الخ) عبارة النهاية وفي ذلك أى قول المتن ويشهدان عليه الخ إيماء إلى اشتراط حضور الخصم وإثبات الكتاب الحكمي في وجهه أو إثبات غيبته الغيبة الشرعية لانها شهادة عليه وبه صرح الماوردى وافق به السبكي ونقل عن قضية كلام الشيخين وذهب ابن الصلاح إلى عدم اعتبار ذلك واعتمده أكثر متأخري فقهاء اليمن لان القاضى الخ ويرد بأن النفيذ الخ قال ع ش قوله أو إثبات غيبته الخ معتمد اه (قوله وهذا) أى قول ابن الصلاح (قوله والخادم الخ) أى ورايته (قوله لان ذلك) أى إثبات الكتاب الحكمي (قوله وسكت الخ) عطف على عن الماوردى الخ (قوله عليه) أى على ما قاله الماوردى من اشتراط حضور الخصم (قوله ما ذكر عن ابن الصلاح) أى من انه لا يتوقف إثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم الخ (قوله قيل وعليه) أى على ما ذكر عن ابن الصلاح (قوله انتهى) أى ما قيل (قوله ويرد) أى تعليلهم بأن القاضى المنهني اليه الخ (قوله وأما الحكم هنا) أى حكم القاضى المنهني اليه (قوله فليس هنا محض الخ) عبارة النهاية فليس ما هنا الخ فلعن كلمة ما سقطت هنا من قلم الناسخين (قول المتن عليه) أى على ما صدر من القاضى الكاتب من الحكم والثبوت المجرد عن الحكم اه معنى (قوله ان انكر بما فيه) عبارة المعنى ان انكر الخصم المحضر للقاضى الحق المدعى به عليه فان أعرف به الزمه القاضى توفيقه وان قال لست الخ (قوله على ذلك) أى انه ليس المسمى في الكتاب ولا يكتفى بالخلف على نفي اللزوم كما في الشرح الصغير نعم ان اجاب بلا يلزم من شئ ما اراد الخلف عليه ممكن معنى وروض مع شرحه (قوله براهته) عبارة المعنى عدم تسميته بهذا الاسم اه (قوله المتن وعلى المدعى بيته الخ) فان لم تكن بيته ونكل الخصم عن البين حلف المدعى واستحق اه اسنى (قوله ويكتفى) إلى الفرع في المعنى لا لقوله أى ومعاملة مورثه إلى ومات وقوله ولو امير الشرطة إلى المتن وقوله بحث الاذرى إلى المتن وقوله ولم يحضر الخصم وقوله ولو في غير مشهورى العدالة إلى ا كفاء وقوله اه والحكم بالعلم إلى المتن وقوله لا بالحكم في موضعين وما انبه عليه (قوله ويكتفى فيها العدالة الظاهرة) ولا يبلغ في البحث والاستزكاء اه معنى (قول المتن المكتوب)

يشترط فيه حضور الخصم والدعوى عليه اه ويرد بأن التنفيذ إنما يكون في الاحكام التامة التي فرغ منها وأما الحكم هنا فلا يقال له تنفيذ لان الاول لم ان يحكم فواضح وان حكم ولم يكن بحله مال للحكوم عليه فحكمه لم يتم فزل منزلة عدم الحكم وعلى كل فليس هنا محض تنفيذ فاشترط حضور الخصم وان كان هناك حكم احتياطا (يشهدان عليه وان انكر) بما فيه (فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينته) على ذلك لان الاصل براهته (قوله وعلى المدعى بيته) ويكتفى فيها العدالة الظاهرة كما اخذه الزركشى من كلام الرافعى (بان هذا المكتوب اسمه ونسبه)

نعم ان كان معروفهما حكم عليه ولم يلفظ (١٧٦) لانكاره (فان اقامها بذلك فقال است المحكوم عليه لومه الحكم ان لم يكن هناك مشارك

له في الاسم والصفات) أو كان ولم يعاصره لان الظاهر انه المحكوم عليه (وان كان) هناك من يشاركه يعلم القاضي او بينه وقد عاصره قال جمع متقدمون وأمكنت معاملته اى او معاملة مورثه او إتلافه لماه ومات بعد الحكم اوقبله وقع الاشكال فيرسل للكتاب بما ياتى وان لم يمت (احضر فان اعترف بالحق طواب وترك الاول) ان صدق المدعى المقر والا فهو مقر لمنسك ويبقى طلبه على الاول (والا) اى وان انكر (بعث) المكتوب اليه (الى الكتاب) بما وقع من الاشكال (ليطلب من اليهود زيادة صفة تميزه ويكتبها) وينبها للقاضي بلده الغائب (ثانيا) فان لم يجد من يداوقف الامر حتى يتكشف الحال ويبحث البلقيني انه لابد من حكم ثان بما كتب به من غير دعوى ولا حلف وفيه وقفة لان هذا من تنمة الحكم الاول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر (ولو حضر قاضى بلده الغائب) سواء المكتوب اليه وغيره (ببلد الحاكم) ولو امين الشرطة لكن بشرط ان ينحصر الخلاص في الانتهاء اليه نظير ما ياتى في الشهادة عنده (فشافه

(قوله) وكان لم يعاصره الخ) صرح في شرح المنهج بجعل فاعله وعاصره المدعى (قوله) ويبحث البلقيني انه لابد من حكم ثان بما كتب به الخ) عبارة كنز الاستاذ ولا يشترط تجديد حكم خلافا للبلقيني (قوله) فانه لا يقضى بها) هل محله اذ لم يكن معها ثبوت والافضى بها كما تقدم في الانتهاء او لافرق ويفرق بين الانتهاء

ها (إذا عاد إلى) محل (ولا ياتيه خلاف القضاء بعلمه) والاصح جوازه لانه قادر على الانشاء وخرج به الموشافه بجماع البينة دون الحكم فانه لا يقضى بها اذا رجع إلى محل ولا ياتيه قطعا لانه مجرد اخبار كالشهادة

ويجب تقيده بما يأتي عن المطالب (ولو ناداه) كائنين في طرفي لا يتهما) وقال له اني حكمت بكذا (أمضاه) أي نفذه وكذا إذا كان في بلد قاضيان ولو نائباً ومنبته وشافه أحدهما الآخر بحكمه فيمضيه وإن لم يحضر الخصم (فان اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيئته كتب سموت بيئته على فلان) ويصفه بما يميزه إيجام عليه المكتوب اليه (ويسمها) وجرباير رفع في نسبها (إن لم يعد لها) ليبحث المكتوب له عن عدتها وغيرها حتى يحكم بها وبحت الأذرعى تعين تعديلها إذا علم أنه ليس في بلد المكتوب له من (١٧٧) يعرفها (ولاً) بان عدلها (فالاصح جواز

ترك التسمية) ولو في غير مشهورى العدالة كما اقتضاء اطلاقهم لكن خصه الماوردى بمشهورها وذلك اكفاء بتعديل الكاتب لها كما انه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود نعم إن كانت شاهداً ويمينا أو يمينا مردودة وجب بيانها لأن الانتهاء يصلح لا يرى قبولها والحكم بالعلم قال بعضهم الأصح أن له نقله وإن لم يبينه وفيه نظر لاختلاف العلماء فيه كالذى قبله ولو ثبت الحق بالاقرار لزومه يسانه ولا يجوزم بأنه عليه لقبول الاقرار للسقوط بدعوى انه على رسم القبالة فيطلب يمين خصمه فيردها فيحلف فيسطل الاقرار (والكتاب) والانهاء بلا كتاب (بالحكم) من الحاكم لا المحكم (بمضى مع قرب المسافة) وبعدها لأن الحكم تم فلم يبق بعده إلا الاستيفاء (وسماع البيئته لا يقبل على الصحيح إلا في مسافة قبول شهادة على شهادة) فيقبل من الحاكم لا المحكم أيضاً وهي فوق مسافة العدوى الاتية لسهولة احضار الحجة

لها كنقل الفرع شهادة الأصل فكلا لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضى لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر اه (قوله) ويجب تقيده الخ (عبارة شرح المنهج وظاهر ان محله حيث تيسرت شهادة الحجة اه أى وإلا بان غابت أو مرضت فيقضى بها سم اه يجزى ومر عن الاسنى ما يوافقه (قوله بما يأتى) أى قبيل الفرع (قوله) وقال له (إنى حكمت بكذا) أى بخلاف ما لوقال له (إنى سمعت البيئته بكذا) اخذاً ما مر انقامن الفرق (قول المتن أمضاه) لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه أسنى ومعنى (قوله) وشافه أحدهما (أى سواء كان الأصل أو النائب اه ع) (قوله بحكمه) أى لا بسماع البيئته كما مر آنفاً (قوله) وإن لم يحضر الخصم (هل هذا مع قوله السابق وإحضار الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة أو كيف الحال اه سم اقول ويظهر انه للفرق بان الغرض من احضار الخصم هناك وهو إثبات الكتاب الحكمى بإقامة البيئته عليه لا يأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم واما التفصيل المار فى قول المصنف فان قال لست المسمى الخ فظاهر أن نظيره يجرى هنا (قوله) ليبحث المكتوب له عن عدتها (هل يشترط حضورها عنده اه سم اقول صريح صنيعهم عدم اشتراطه (قوله) وذلك) أى الجواز المذكور (قوله) اكفاء بتعديل (الكاتب) أى من غير إعادة تعديلها (نتيجه) لو أقام الخصم بيئته بجرح الشهود قدمت على بيئته التعديل ويميل ثلاثة من الأيام ليقم بيئته الجرح إذا استسهل له وكذا لوقال ابرانى وأقضيت الحق واستسهل لإقامة البيئته ولو قال امهلونى حتى اذهب إلى بلدهم واجرحهم فأنى لا اتمكن من جرهم إلا هناك اوقال لى بيئته الكدافة لم يمل بل يؤخذ الحق منه فان أثبت جرحاً أو دفعا استرد ما سلمه معنى وروى مع شرحه (قوله) ان كانت) أى الحجة المسموعة معدلة ولا اه معنى (قوله) او يمينا مردودة) صورتها مع ان الكلام فى القضاء على الغائب ان يدعى على حاضر فينكر ويمعز المدعى عن البيئته ويرد المدعى عليه اليمين على المدعى ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تحليف خصمه م راه ع ش وفى البجبرى عن الغنائى والحبلى مثله (قوله) وجب بيانها) لعل محله إذا لم يعلم حال قاضى بلد الغائب اما لو علم وكان موافقاً للقاضى الكاتب فلا يحتاج لما ذكر لكن الاقرب بقاؤه على اطلاقه اه سيد عمر (قوله) نقله) أى انهاء حكمه بالعلم (قوله) وفيه نظر لاختلاف العلماء) محل تأمل لأن قولهم نعم ان كانت شاهداً الخ السابق يجرى دسما مع البيئته من غير حكم وما نحن فيه قد وجد فيه حكم ومن المعلوم ان الحكم يرفع الخلاف فلا نظر الى قول الشارح لاختلاف الخ اه سيد عمر وقدمت عن الروض مع شرحه فى هامش وينهى إليه حكماً ما يصرح بعدم وجوب البيان فى انهاء الحكم مطلقاً راجع عبارة الرشيدى وفيه نظر ظاهر للفرق الواضح بين الحكم الذى قد تم وارتفع به الخلاف وبين مجرد الثبوت الآن يكون المخالف لا يراه حكماً معتداً به بحيث يجوز له نقضه فليراجع اه (قوله) بالاقرار) أى بيئته شهدت على اقرار الغائب اه ع ش (قوله) بنحو مرض) للشهود كغيبتهم عن بلد القاضى أى بعد اداء الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة اه اسنى (قوله) لا المحكم ايضاً والمتجه قبول ذلك أى الانتهاء بسماع البيئته من المحكم اه نهاية (قوله) لو حضر الغريم) أى كان حاضراً (قوله) وكذا ان غاب الخ

والمشافهة (قوله) وإن لم يحضر الخصم) هذا مع قوله السابق واحضاره الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح الخ للفرق بين الانتهاء بالكتاب والمشافهة وكيف الحال (قوله) ليبحث المكتوب له عن عدتها (هل يشترط

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر) مع القرب ومنه أخذ فى المطلب أنه لو تعسر إحضارها مع القرب بنحر مرض قبل الانتهاء والعبرة فى المسافة بما بين القاضيين وبما بين القاضى والمنهى والغريم (فرع) قال القاضى وأقروه لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطالب ساغ للقاضى بيعه لقضاء الدين وأن لم يكن المال بمحل ولايته وكذا ان غاب بمحل ولايته كما ذكره التاج السبكى والغزى قال بخلاف ما لو كان بغير محل ولايته لأنه لا يمكن نيابته عنه فى وفاء الدين

حيث لا خلاف في الضرر بين الاثنين ونوزعا بتصرف الغزالي كاماه و اقتضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في العقار المقضى به بين كونه بمحل ولاية القاضي الكاتب وغيرهما قال الامام فان قيل كيف يقضى ببيعة ليست في محل ولايته قلنا هذا غفلة عن حقيقة القضاء على الغائب فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته ففما ليس فيه كذلك وعن هذا قال العلماء بمقتضى القضاء قاض في قرية ينفذ قضاؤه في دائرة الآفاق ويقضى على أهل الدنيا ثم إذا ساغ القضاء على غائب فالقضاء بالدار الغائبة قضاء على غائب والدار مقضى بها اه قال غيره وبيع الغائبة عن الغائب عن محل ولايته قضاء عليه بقضاء دينه بلا شك بل ذلك أولى بالقضاء على غائب عن محل ولايته بعين في غير محل ولايته ويلزم السبكي والغزالي ومن تبعهما أن يمنعوا ذلك ولا (١٧٨) أظنهم يسمعون به وتقييد الرافعي بالحاضر في قوله إذا ثبت على الغائب دين وله مال

حاضر وفاه الحاكم منه إنما هو للغالب لندرة القدرة على تسير القضاء من المال الغائب عن محل ولايته اه وعلى هذا يحمل قوله أيضا قد يكون للغائب مال حاضر يمكن التوفية منه وقد لا فيسأل المدعى القاضي لإنهاء الحكم إلى قاضي بلد الغائب اه فقله فيسأل إنما هو لكون هذا الإنهاء أسرع في خلاص الحق وأقوى عليه من حكم القاضي به مع كونه بغير عمله وقد قال القمولى في المفلس كاتب عبد السلام باع الحاكم ماله وصرفه في دينه سواء اكان ماله في محل ولايته هذا الحاكم أو في ولاية غيره ونقله الازرق عن فتاوى القاضي فثبت ان هذا هو المنقول المعتمد ولك أن تقول لا شاهد في هذا لان الغريم فيه في محل ولايته ولا كلام حيث في

أى الغريم وكذا ضمير كان (قوله حيث) أى حين كون كل من المال ومالكه (قوله فى الصورين الخ) وهما حضور المالك وغيبته في محل ولاية القاضي (قوله المقضى به) أى بالعقار دين شخص حاضر أو غائب في محل ولاية القاضي (قوله وغيرهما) الاولى التذكير (قوله قال الامام) تأييدا وتوجيها لعدم الفرق وسيأتي رده بقوله ولك أن تقول الخ (قوله كيف يقضى الخ) أى دين على حاضر أو غائب في محل ولايته (قوله فكما أنه يقضى على من ليس بمحل ولايته الخ) افاد به ان القضاء على الغائب صادق على ما إذا كان المقضى به غائبا أيضا (قوله ففما ليس فيه الخ) أى فيقضى عليه في عينه ليس الخ (قوله وعن هذا) أى من أجل عدم الفرق بين غيبة المالك وغيبة ماله في جواز القضاء (قوله بمقتضى القضاء) متعلق بالعلماء (قوله فى دائرة الآفاق) أى على بقاع الارض فى دائرة الآفاق اه معنى هذا بيان لنفوذ حكمه فيما في غير محل ولايته وقوله ويقضى على أهل الدنيا بيان لنفوذ حكمه على غير من في محل ولايته وقوله إذا ساغ القضاء على غائب أى بالمعنى المتقدم انفا وقوله فالقضاء أى قضاء دين الغائب (قوله قال غيره) أى غير الامام (قوله بل ذلك) أى البيع المذكور (قوله أولى بالقضاء على غائب الخ) أى أولى بالجواز من القضاء الخ (قوله ذلك) أى القضاء على غائب عن محل ولايته بعين الخ وقوله به أى يمنع ذلك (قوله وتقييد الرافعي الخ) أى وتبعه شرح المنهاج كما سر (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله وعلى هذا) أى الغالب (قوله يحمل قوله) أى الرافعي (قوله فيسأل الخ) متفرع على المعطوف فقط (قوله انتهى) أى قول الرافعي (قوله فثبت الخ) تفرع على قوله ونوزعا الى هنا (قوله ان هذا) أى جواز بيع القاضي لمال الغريم لقضاء دينه وإن غابا في غير محل ولايته (قوله لا شاهد في هذا) أى بما قاله القمولى وابن عبد السلام (قوله وما بعده) أى من قول الامام (قوله لانه) أى كلا من كلام الغزالي وكلام المذكور بعده (قوله عن محل ولايته) لعله هو محط النفي فقط (قوله يخالف غيره) أى يبيع المال وقوله بمحل ولايته خبر كان (قوله مطلقا) أى سواء خرج كل من المال والخصم عن محل ولايته الحاكم المنهى أولا (قوله حاصله قال ابن قاضي شعبة) لعلنا حذفنا قلبا والاصل كما قال الخازن قال ابن قاضي شعبة حاصله (قوله عنها) الاولى التذكير (قوله وخالف شيخنا الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كما في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فاجاب بأنه لا يصح ان يبيع القاضي عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته اذ هو فيه كالمرزول وما عزى في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى اه سم (قوله ذلك) أى كلام السبكي والغزالي (قوله مطلقا) أى سواء كان المالك في محل ولايته ام لا اه (قوله قال

حضوره عنده (قوله وخالف شيخنا في فتاويه الخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملى فانه سئل هل المعتمدان القاضي يبيع عن الغائب عقار ليس في محل ولايته كما في شرح الروض وغيره ام لا كما في فتاوى شيخ الاسلام

أى يبيع ماله وإن كان خارجا وإنما محل الكلام إذا كان كل من المال والخصم في غير محل ولايته ولا شاهد أيضا في كلام الغزالي وما بعده لانه ليس فيه تصريح بغيبتهما معان محل ولايته فليحمل على أن الإنهاء يخالف غيره أو على ما إذا كان الخصم الغائب بمحل ولايته ولا اولوية وحمل كلام الرافعي المذكور ان ممنوعان إذ لا دليل يصرح بذلك وقد اعتمد بعضهم كلام السبكي والغزالي فارقا بين إنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقا وبين بيعه للمال فلا يجوز إلا لان كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شعبة وإنما يمنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أى فينبه إلى حاكم بلده وفيه أوماله كما ذكره الأئمة ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها وقول بعضهم يجوز سهو لانه إذ لم يجز له احضاره للدعوى عليه وإن قرب فكيف يبيع ماله ففهر اعليه اه وما علل به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الاحضار والبيع وخالف شيخنا في فتاويه ذلك فنع بيع ما ليس بمحل ولايته مطلقا قال كن زوج امرأة ليست بمحل ولايته

من هو فيها اه ولا شاهد فيما ذكره لان العبرة في التصرف في المال بقاضي بلد المال (١٧٩) لا بقاضي بلد المال لانه تابع لامستقل

بخلاف الزوجة فانها مستقلة فاعتبرت ببلدها لا غير

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي)

سواء أكان محل ولايته ام لا ولهذا ادخله في الترجمة لمناسبته لها ولا فرق

فيما ياتي بين حضور المدعي عليه وغيبته (ادعى عينا

غائبة عن البلد) ولو في غير محل ولايته على مامر

(يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس ومعروفات)

ولو للقاضي وحده ان حكم ببلعه او بالشهرة او بتحديد

الاول (سمع) القاضي (ينته) التي ليست ذاهبة

بلد العين كامر (وحكم بها) على حاضرو غائب (وكتب

إلى قاضي بلد المال ليسله للدعي) كما يسمع البينة

ويحكم على الغائب فيهما قال جمع صوابه معروفين

لان القاعدة عند اجتماع العاقل مع غيره تغليب

العاقل اه وتعبيرهم بالصواب غير صواب بل

ذلك قد يحسن كما أنه قد يحسن تغليب غير العاقل

لكثرته كما في سبج لله ماني السموات وما في الارض

وزعم البلقيني ان الصواب قول اصله وغير معروفين

نعتا لغير العقار اكتفاء فيه بقله (ويعتمد في

معرفة العقار وحدوده) ويرد بان المعرفة فيه

أي الشيخ كمن زوج الخ أي قياسا على قاض زوج الخ (قوله انتهى) أي قول الشيخ (قوله ولا شاهد الخ) يعني فكلام السبكي والغزى هو المعتمد

(فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي) (قوله ولهذا ادخله في الترجمة) يتأمل اه سم يعني ان المناسب تاخيره عن قوله ولا فرق الخ عبارة المغنى ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعي عليه وغيبته

ولما ادخله المصنف في الباب نظرا لغيبة المحكوم عليه اه (قوله لمناسبته لها) لاحاجة اليه (قوله ولا فرق) إلى قوله على مامر في المغنى وإلى قول المتن فان شهدوا في النهاية لا لقوله ولو للقاضي إلى او بالشهرة وقوله

وزعم إلى المعرفة فيه وقوله فمن عبر إلى المتن وقوله وفيه ما فيه (قول المتن غائبة عن البلد) أي وكانت فوق مسافة العدو بدليل ما ياتي اه يجزم أي عن الاذرع والمطلب (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع

يقضى رجوع هذا ايضا لقوله الاتي ولا يؤمن الخ وعلى هذا فيمكن الفرق بينه وبين ما ياتي عن المطلب حيث قيده الشارح بكونه في محل ولايته بانه لا يقدر على إحضار ما ليس فيه بخلاف ما هنا لان من له الولاية

يبعثه اليه لسماع الدعوى وقيام البينة اه سم (قوله على مامر) عبارة النهاية كامر اه أي قوله او ينتهي اليه حكما ان حكم ليستوفي الحق اه فان المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله

ويحتمل انه اراد مامر في الفرع عن السبكي والغزى (قوله ولو للقاضي وحده ان حكم ببلعه) فيه مع قول المتن سمع بينته الخ حازة لا تخفى لاقتضائه انه مع الحكم ببلعه يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل اه سم (قوله

او بالشهرة) متعلق بمعروفات فالصواب اسقاط او وقوله او بتحديد الاول أي العقار الاول اسقاطه عبارة لمغنى معروفات بالشهرة ثم قال ويعتمد المدعي في دعوى العقار الذي لم يشتر حدوده الاربعة ليميز (تنبيه)

محل ذكر حدوده كلها اذ لم يعلم باقل منها ولا اكثري بما يعلم منها اه (قوله كامر) أي قبيل قول المتن والانهاء ان يشهد الخ (قوله على حاضرو غائب) تأ كيد لقوله السابق ولا فرق فيما ياتي الخ (قول المتن ليسله الخ)

أي المدعي به بعد ثبوت ذلك عنده اه مغنى (قوله كما يسمع) إلى قوله كما في سبج في المغنى (قوله ويحكم) أي بها (قوله فيما سر) أي في الدعوى على الغائب اه مغنى (قوله وزعم البلقيني الخ) فعل وفاعل (قوله

معروفين) أي بالثنية (قوله اكتفاء فيه) أي في العقار (قوله ويرد) أي ما زعمه البلقيني (قوله بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بانة وله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة العقار المذكورة

في معروفات اه سم أي كما نبه عليه شرح الروض عبارة مع المتن ثم العين المدعاة الغائبة عن البلدان كانت مما تعرف كالعقار المعروف ويعتمد فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدعي بذكر البقعة والسكة والحدود

لاربعة الخ (قوله المعرفة فيه) إلى قول المتن والاظهر انه يسلبه في المغنى لا لقوله واشترطت إلى المتن وقوله وقد اشارو إلى المتن (قوله وقد لا فيحتاج الخ) أي وهذا افاده بقوله ويعتمد (قوله ولا يجوز الاقتصار على اقل

منها وقول الروضة الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن ويعتمد في معرفة العقار حدوده زكريا فاجاب بانه لا يصح ان يبيع القاضي عن الغائب عقارا ليس في محل ولايته إذ هو فيه

كالمعزول وما عزي في السؤال لشرح الروض لم اره فيه انتهى (فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ) (قوله ادخله في الترجمة) يتأمل (قوله ولو في غير محل ولايته) هذا

الصنيع يقضى رجوع هذا ايضا لقوله الاتي ولا يؤمن وعلى هذا فالفرق بينه وبين تقييد ما ياتي آخر الصفحة عن المطلب ما في محل ولايته يمكن بنحو انه لما قيد فيما ياتي لانه لا يقدر على إحضار ما ليس في محل

ولا يته بخلافه هنا لان من له الولاية يبعث اليه لسماع الدعوى وقيام البينة (قوله ولو للقاضي وحده ان حكم ببلعه) فيه مع قول المتن سمع القاضي بينته وحكم بها حازة كما لا يخفى لاقتضائه انه مع الحكم ببلعه يسمع البينة ويحكم بها فليتأمل (قوله كامر) أي في تنبيه قبيل المتن والانهاء ان الذاهبة لها لا يسمعها (قوله

ويرد بان المعرفة فيه الخ) اقول ويرد ايضا بتسليم التقييد المذكور بان قوله ويعتمد الخ بيان لطريق معرفة لا تتقيد بحدوده بل قد يعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حد ولا غيره وهذا استفيد من كلامه الاول وقد لا فيحتاج لذكر حدوده الاربعة ولا يجوز الاقتصار على اقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يسكني ثلاثة عهله ان تميز بها بل قال ابن الرفعة ان تميز بحد كفي

وبشرط ايضاً ان كبره وسكنه محلّه منها لا يثبت له الحصول للزمين بدونها (اولا يؤمن) اشتباهاً اكد غير المعروف من نحو العبيد والدراب (فالظاهر سماع) لدعوى بها اعتماداً (١٨٠) على الاوصاف ايضاً لاقامة (البينة) عليها لان الصفة تميزها والحاجة داعية الى اقامة الحجة

عليها كالعقار (ويبالغ) وجوباً (المدعى في الوصف) للمثلي بما يمكن الاستقصاء به ليحصل التمييز به الحاصل غالباً بذلك واشترطت المبالغة هنا دون السلم لانها ثم تؤدي لعزلة الوجود المنافية للعقد (ويذكر القيمة) في المتقوم وجوباً ايضاً اذ لا يصير معلوماً إلا بها اما ذكر قيمة المثلي والمبالغة في وصف المتقوم فمندوبان كاجر ياعليه هنا وقولهما في الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها مجلس الحكم وقد اشاروا لذلك بتعبيرهم هنا بالمبالغة في الوصف وثم بوصف السلم فن عبر في البابين بصفات السلم فقد وهم (و) الاظهر (انه لا يحكم بها) اي بما قامت البينة عليه لان الحكم مع خطر الاشتباه والجهالة بعيد والحاجة تدفع بسماع البينة بها اعتماداً على صفاتها والكتابة بها كما قال (بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به) البينة فان اظهر الخصم هناك عينا اخرى مشاركة لها يده او يد غيره اشكل الحال نظير ما مر في المحكوم عليها وان

الاربعة ان لم يعرف إلا بها فالمعرفة فيه لا تنقيداً فقد يعرف بالشهرة الخ وقد لا يحتاج لذكر حدوده الاربعة بل يكفي بثلاثه واول منها قول الروضة الخ (قوله) وبشرط ايضاً الخ هذا كله اذا توفقت التعريف على الحدود وقد حصل التعريف باسم ووضعها لا يشاركها فيه غيرها كدار الزدرة بمكة كفى كما جزم به الماوردي في الدعاوى وان ادعى اشجاراً في بستان ذكر حدوده التي لا يميز بدونها وعدد الاشجار ومحلها من البستان وما يميز به من غيرها والضابط التمييز اهم معنى (قوله) وسكنه (يعني حارته اه سلطان (قوله) ومحلّه منها) اي هل هو في اولها او آخرها او وسطها اهم معنى (قوله) منها) اي السكة اه عش (قوله) من نحو العبيد والدواب) اي من سائر المنقولات واما العقار فلا يكون الا ما مون الاشتباه اما بالشهرة واما بالتحديد كما مر اه رشيدى وفيه ايضاً قول الشارح الآتي كالعقار اه بكاف القياس (قوله) ايضاً اي كافي المعروف السابق اه سم (قوله) بما يمكن الخ اي بذكره على حذف المضاف والباء للتصوير (قوله) بذلك اي المبالغة (قوله) للعقد اي لصحة عقد السلم (قوله) كاجر ياعليه الخ اي في الروضة واصلها اه شرح المنهج (قوله) مثلية كانت او متقومة اي فخالف ما هنا في المتقومة اه بجري مي (قوله) محمول على عين حاضرة الخ سياقاً ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وإن كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك ان الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وإن كانت البينة لا تسمع إلا على عينه اذ لم يكن معروفاً انتهى اي فلا يخالف قوله الآتي واغابته عن المجلس لا بالدمار باحضار ما يمكن الخ لان الكلام هنا في سماع الدعوى وما ياتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بغية اه بجري مي قال المغنى وبذلك الجمل اندفع قول بعضهم ان كلامهما هنا يخالف ما في الدعوى وقال البلقيني مع اعتماده ما في الدعوى كلام المتن في غير النقد اما هو فيعتبر فيه ذكر الجنس والنوع والصحة والتكسر اه (قوله) فن عبر الخ تعرض لابن المقرئ في روضه (قوله) اي بما قامت الخ اي بعين مثلية او متقومة قامت الخ (قوله) مع خطر الاشتباه الخ اي خوفه اه بجري مي (قوله) والكتابة الخ اي معها وقوله بها اي بسماع البينة (قوله) او يد غيره) لعل المراد انها يد غيره وهى للدعى عليه اه رشيدى (قوله) نظير ما مر في المحكوم عليه) اي فيبحث القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب ليطالب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعى بها فان لم يجد زيادة على الصفات المكتوبة وقف الامر حتى يتبين الحال عش وبجري مي (قوله) بالصفة التي الخ) عبارة المغنى والنهاية اذا وجد بالصفة الخ (قوله) وحينئذ لا موقع له) قول المتن في اخذه اي المدعى به وبعثه الخ) انظر لو كان يتعذر بعثه كالعقار الغير المعروف او يتعسر كالشيء الثقيل او يورث قلعه ضرراً كالمثبت في جدار وسالت الطلأوى عن ذلك فقال لا يجزى فيه ما ذكره انتهى اه سم وقال مريد اعيان عند قاضي بلد العين فليحرر اه بجري مي (قوله) وبعثه الى القاضي الخ) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن محل مؤنة البعث اه سم وانما نفى الافصاح لاصل الدلالة في البعث لقولهم ان مطلقا العلوم ضرورية واما نفيه عن محل مؤنة البعث فقد يمنع بان ما ياتي من قول الشارح كالذهاب وقول المصنف وحيث اوجبنا الاحضار الخ مفصّل بذلك (قول المتن) ليشهدوا على عينه) اي ففائدة الشهادة الاولى نقل العين المذكورة اه برلى وسم (قوله) ليحصل اليقين) هو مرادف للعلم وقرق بعضهم بينهما فقال اليقين حكم الذهن الجازم الذي لا يتطرق اليه الشك والعلم اعم وعلى هذا كان الانسب التعبير بالعلم اه عش (قوله) انه لا يسلمه الا بكفيل) زيادة لامع الا نوه ان مقابل الاظهر يقول يسلمه بلا كفيل وليس مراداً كما يعلم من العقار المذكورة في معروفات (قوله) اعتماداً على الاوصاف ايضاً) أى كفاي المعروف السابق في اخذه وبعثه انظر لو كان يتعذر بعثه كالعقار أو يتعسر كالشيء الثقيل أو يورث قلعه ضرراً كالمثبت في جدار (قوله) وبعثه) ليس فيه افصاح عن ان البعث جائز او واجب ولا عن محل مؤنة البعث (قوله)

لم يات بدافع عمل القاضي المكتوب اليه بالصفة التي تضمنها الكتاب وحينئذ (في اخذه) من قوله هو عنده (ويعثه الى) القاضي (الكاتب ليشهدوا على عينه) ليحصل اليقين (و) لكن (الاظهر انه) لا (يسلمه للمدعى) الا (بكفيل)

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا قادر على طبق السفر لا حضار، وإليه صدق طابه (بدنه) (١٨١) احتياط للمدعى عليه حتى إذا لم يحميه

الشهود طول بردة نعم
الامة التي تحرم خلوته بها
لا ترسل معه بل مع أمين
معه في الرفقة وظاهره انه
لا يحتاج هنا إلى نحو محرم
أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو
قيل به لم يعد إلا أن يجب
بان اعتبار ذلك يشق
فسومح فيه مسارة لفصل
الخصوصية فيه ما فيه ويسن
أن يختم على العين وأن
يعلق قلادة بعنق الحيوان
بختم لازم لتلايدل بغيره
(فان) ذهب به إلى القاضي
الكتاب (شهدوا) عنده
(بعينه كتب براءة الكفيل)
بعد تنعيم الحكم وتسليم
العين للمدعى ولم يحتج
لارسال ثان (ولا) يشهدوا
بعينه (فعلى المدعى مؤنة
الرد) كالذهاب لظهور تعديده
وعليه مع ذلك أجرة تلك
المدة إن كانت له منفعة لانه
عطلها على صاحبها بغير حق
(أو) ادعى عينا غير معروفة
للقاضي ولا مشهورة للناس
(غائبة عن المجلس لا البلد)
قال الأذرى أو قرية من
البلد وسهل إحضارها
وسبقه إليه في المطلب فقال
الغائبة عن البلد بمسافة
العدوى أى وهى في محل
ولاية القاضي كالتى في البلد
لا شترأ كهما في وجوب
الإحضار (أمر بإحضار ما
يمكن) أى يتيسر من غير
كثير مشقة لا تتحمل عادة
كما هو ظاهر (إحضاره)

قوله الآتى ومقابل الاظهر الخ اه ع ش عبارة المغنى والظاهر أنه أى المكتوب اليه يسلمه إلى المدعى
بعد أن يحلفه كما قال الزركشى ان المال هو الذى شهد به شهوده عند القاضي ويجب أن يكون التسليم
بكفيل يدينه أى المدعى وقيل لا يكفله بدينه بل يكفله بقيمة المال اه (قوله وجوب كونه) أى
الكفيل (قوله مليا) ماوجه اعتبار الملازمة إلا أن يراد بها ما يأتى معه السفر اه سم (قوله وليصدق
الخ) ببناء الفاعل من الصدق ويحتمل أنه ببناء المفعول من التصديق (قوله احتياطا) الى قوله واما ثقيل
فى المغنى لإقوله وظاهره الى ويسن أى وهى فى محل ولاية القاضي وقوله من غير كبير مشقة الى المتن
وقوله ليدعى وقوله لتوصله الى المتن (قوله لا ترسل معه) أى مع المدعى (قوله بل مع أمين فى الرفقة
الخ) ويفرق بينه وبين المدعى ولو أمنا حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقة بان المدعى من الطمع فيها ما ليس
لغيره فالتهمة فيه أقوى اه سم (قوله وان يعلق قلادة بعنق الحيوان) الاولى وعلى قلادة تجعل بعنق
الحيوان عبارة المغنى والروض وشرح المنهج ويسن أن يختم على العين حين تسليمها بختم لازم للتلايدل بما
يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل فى عنقه قلادة وختم عليها وفى البجيرى قوله رقيقا ليس بقيد
وعبارة النهاية حيوانا اه (قوله بختم لازم) أى لا يمكن زواله كهيئة فلا يكفي بختمه بجحر ونحوه اه بجيرى
عن شيخه العشماوى (قوله ذهب به) إلى قول المتن إحضار فى النهاية الاقوله أى وهى فى محل ولاية القاضي
(قول المتن بعينه) أى على عين المدعى به (قوله كالذهاب) عبارة كثر الاستاذ ويجب على المدعى مؤنة الإحضار
ايضا انتهت اه وعبارة شرح الروض عقب قوله فان شهدوا بعينها حكمها للمدعى وسلمها نصها فله
الرجوع على الخصم بمؤنة الإحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة الإحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين
رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل وحيث أوجبنا الحضور الخ اه سم (قوله
لظهور تعديده) ولهذا كان مضمونا عليه كما حكاه ابن الرفعة عن البندنجي اه مغنى (قوله تلك المدة) أى
مدة الخيلولة اه مغنى (قوله غير معروفة الخ) سيد كرتخرزه (قوله لا شترأ كهما فى وجوب الإحضار)
قد يقال ان وجوب الإحضار حكم الاصل لا جامع فكان الصواب فى تيسر الإحضار (قول المتن امر) بضم
أوله أى أمر القاضي الخصم او من العين فى يده اه مغنى (قوله ليدعى) قضيتها أنه لا تسمع الدعوى بالصفة
لكن قال الزركشى افهم فى الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح فى البسيط اه
سم اقول وكذا صرح بذلك المغنى فقال عقب قول المتن ولا تسمع شهادة بصفة مانصه لعين غائبة عن
محس الحكم وان سمعت الدعوى بها اه (قول المتن بعينه) أى عليها اه مغنى (قوله لتوصله الخ) قد
يعنى عنه قوله الاق كفى الخصم الغائب الخ عبارة النهاية لتيسر ذلك اه زاد المغنى والفرق بينه وبين
الغائب عن البلد بعد المسافة وكثرة المشقة اه (قوله حيثئذ) إشارة الى سماع الشهادة بالصفة فى غير ذلك

ويظهر وجوب كونه ثقة مليا) ماوجه اعتبار الملازمة إلا أن يراد بها ما يأتى معه السفر (قوله بل مع أمين) ان
حلت خلوة ذلك الأمين بها فقد احتيج هنا إلى نحو محرم واما الفالمرجع لارسالها معه دون المدعى اذا كان أمينا
الا ان يفرق بان للمدعى بها من الطمع فيها ما ليس لغيره فالتهمة فيه أقوى (قوله مؤنة الرد كالذهاب الخ)
سكت عن مؤنة إحضاره اذا شهدوا بعينه على من هى ثم رأيت قول شرح الروض عقب قول الروض فان شهدوا
بعينها حكمها للمدعى وسلمها اليه مانصه فله الرجوع على الخصم بمؤنة الإحضار اه وفيه اشعار بان مؤنة
الإحضار تؤخذ من المدعى ثم ان ثبت العين له رجع بها على الخصم ثم رأيت قول المصنف الآتى آخر الفصل
وحيث أوجبنا الإحضار الخ (قوله أى المصنف ايضا فعلى المدعى مؤنة الرد) عبارة كثر الاستاذ ويجب على
المدعى مؤنة الإحضار أيضا الخ (قوله ليدعى وليشهد الخ) قضيتها أنه لا تسمع الدعوى بالصفة لكن قال
الزركشى افهم فى الاقتصار على سماع الشهادة بالصفة جواز الدعوى وبه صرح فى البسيط فقال والدعوى
بالعبد الذى لا يعرفه القاضي بعينه مسموعة على الوصف لا محالة اذ قد لا يقدر المدعى على إحضار العبد وهو فى
يد الخصم اه (قوله حيثئذ) إشارة الى سماع الشهادة بالصفة فى ذلك كفى قوله الآتى واما ما لا يسهل

ليدعى (وليشهدوا بعينه) لتوصله به لحقة فوجب كما يجب على الخصم الحضور عند الطلب (ولا تسمع) حيثئذ (شهادة بصفة) كفى الخصم

كافي قوله الاتي وأما ما لا يسهل - حضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحدد الخ اه سم (قول ونحوه) أى من المسافة القريبة (قول) أما مشهور إلى قوله وزعم في النهاية إلا قوله أى إلى فيأتيه وقوله للدعوى إلى وقد تسمع وقوله مؤنة الا - حضار إلى وعلم (قول) أما مشهور الخ) أى للناس مختز قوله السابق غير معروفة للقاضى الخ فكان المناسب التنايت (قول) أو معروف للقاضى الخ) عبارة النهاية وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير إحضار وإن اختص به القاضى فان حكم بعله نفذ أو بالينة فلا لانها لا تسمع بالصفة اه (قول) وأراد الحكم فيه بعله أى إن قلنا حكم بعله بان كان يجتهدا اذ عر ش أى على مختار النهاية بخلافه للشارح فانه لا يشترط الاجتهاد كمر (قول) بخلافه إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره الخ) صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافه حيث قال وكذا العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرفه القاضى وحكم بعله فان كانت أى - حجة التى يحكم بها بينة احضراه سم ويأتى عن المغنى مثل ما نقله عن الروض لكن دعوا صراحة صذع الشارح فى رجوعه للمشهور أيضا بنوعه (قول) وأما ما لا يسهل الخ) أى لا يمكن كعبر به المغنى وشرح المنهج وبقرينة قوله الاتي وأما ثقبيل الخ وقد يدفع به ما يأتى عن الرشيدى (قول) أو عرفه القاضى وحكم بعله (لو قدمه على اشتهر ليختص قوله وتسمع الخ بغيره كان اصوب اه سم أى مع حذف او وحكم وزيادة أو قبل اشتهر (قول) وحكم بعله) أى بناء على جواز حكمه بعله اه مغنى (قول) أو وصف وحدد الخ) ظاهر صديقه هنا كالتناية والروض اشتراط الجمع بين الوصف والتحديد فلا يكفي مجرد التحديد وقضية اقتصار المغنى وشرح المنهج والروض هنا على التحديد كما أتى عبارة الاولين وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما أتى من قولهم فان كان هو المحدود داخل انه يكفي فليحمل العطف هنا على انه للتفسير (قول) وأما ثقبيل ومثبات الخ) قضية كلامه كالروض والنهاية آخر انه لا تسمع فيما ذكر البينة بالصفة مطلة بخلاف كلام المغنى وشرح المنهج وكلام النهاية أو لا عبارة الاول اما ما لا يمكن احضاره كالعقار فيجده المدعى وبقيم البينة بذلك الحد ودان قال المشهور ونعرف العقار بعينه ولا نعرف الحدود وبعث القاضى من يسمع البينة على عينه أو يحضر بنفسه فان كان الخ هذا إذا لم يكن العقار مشهورا بالبلد ولا إلى لم يحتاج إلى تحديده أو أما ما يعسر احضاره كالشئ الثقل أو ما أثبت فى الارض أو ركز فى الجدار أو وثق قلعته ضرر افك العقار اه وعبارة شرح المنهج اما إذا لم يسهل احضاره بان لم يمكن كعقار أو يعسر كشيء ثقل أو بورت قلعته ضرر أو فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتاج إلى تحديده فيما ذكر ومثله يأتى فى وصف ما يعسر احضاره اه قال الجيرمى قوله بتلك الحدود وأى فى العقار وقوله والصفات أى فيما يعسر إذا شهدت الحجة بذلك حكم من غير حاجة إلى أن يحضر هو أو نائبه كفى شرح الروض وقوله فيما ذكر أى فى الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أى مثل هذا التقييد اه وعبارة سم قوله وأما ثقبيل الخ أى من غير احضاره الخ حيث قال فيه أو وصفه وحدد الخ (قول) أما مشهور) أى شهرة بحيث يكون معلوما للقاضى وحينئذ فلا إشكال فى رجوع قوله وأراد الحكم بعله الخ لهذا ايضا وقوله بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره صريح الصنيع رجوعه للمشهور ايضا لكن صريح الروض خلافه حيث قال وكذا أى العبد مثلا المشهور أى للناس لا يحتاج إلى احضاره وكذا إن عرفه القاضى وحكم بعله فان كانت أى - حجة التى يحكم بها بينة احضراه قال فى شرحه وتبع فى هذا اصله حيث نقل عن الغزالي انه يحكم بالعبد الذى يعرفه القاضى بلا احضار ثم اعترضه بان هذا بعيد فيما اذا جهل وصفه وقامت به بينة لانها لا تسمع بالصفة لكن اجاب عنه ابن الرفعة بان الممنوع إنما هو الشهادة بوصف لا يحصل للقاضى به معرفة الموصوف معه دون ما اذا حصلت به كاهنا اه (قول) أو معروف للقاضى الخ) وأما ما يعرفه القاضى فان عرفه الناس ايضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضى فان حكم بعله نفذ أو بالينة فلا شمر (قول) لا بد الخ) مشى عليه فى الروض وفيه كلام فى شرحه (قول) أو عرفه القاضى) لو قدمه على فان اشتهر ليختص فتسمع

الغائب عن المجلس فى البلد ونحوه لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه فى الغائب عن ذلك أما مشهور أو معروف للقاضى وأراد الحكم فيه بعله فيحكم به من غير احضاره بخلاف ما إذا لم يحكم بعله لا بد من احضاره لما تقرر أن الشهادة لا تسمع بصفة وأما ما لا يسهل احضاره كالعقار فان اشتهر أو عرفه القاضى وحكم بعله أو وصف وحدد فتسمع البينة ويحكم به فان قالت البينة انما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضى أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان كان هو المحدود فى الدعوى حكم والا فلا

واما ثقيل ومثبت وما يورث قلبه ضرر أى له وقع عرفا فانيا يظهر فبأية القاضى أو نائبه للدعوى على عينه بعد وصف ما يمكن وصفه وقد تسمع
البينة بالوصف بان شهدت باقرار المدعى عليه باستيلائه على دين صفتها كذا و مؤنة الاحضار على المدعى عليه ان ثبت للدعى وإلا فهو مؤنة
الرد على المدعى كما يأتى وعلم بما تقرر قبول الشهادة على العيز وان غابت عن الشهود بعد التحمل وزعم بعض معاصرى أى زرعة اشتراط
ملازمتها لها من التحمل الى الاداء اطال ابو زرعة فى رده بما حاصله أنه لم ير أحدا ذكر ذلك (١٨٣) فيطالب بنقله أو الأصل الذى خرج به

عليه ان تأهل للتخريج
وهل يقول بذلك فى كل مثلى
أو ومتقوم ثم قال والذى
لا اشك فيه ان الشاهدان كان
من أهل الدين والبيعة التامة
قبات شهادتهما وتخصيصه
لها ولا يقال له من أين علمتها
لأنه قد يحصل له بعينهما عيز
لها عن مشاركتها فى وصفها
من قرائن وممارسة بها وان
لم يكن كذلك فينبغى للقاضى
ان يسأله فان ذكر أنه
لازمها من تحمله الى ادائه
قبل وان قال غابت عني
لكنها لم تشبه على فينبغى
للقاضى امتحانه بخلطها
بمشابهة من جنسها فان
ميزها حينئذ علم صدقه
وضبطه قال وهذا كما يفرق
القاضى الشهود للرؤية فان
لم ير منهم موجب الرد
أمضى الحكم ولو مع بقاء
الرؤية والشاهد أمين
والقاضى اسير فإذا ادعى
معرفة ما شهد به فهو مؤتمن
عليه فان اتهمه حرر الامر
كما ذكرنا من التفريق
وخط الشهود به أو عليه
أوله مع مشابهاه ليتحرره
ضبط الشاهداه وقوله
ينبغى الاول والثاني يحتمل

المعروف والمشهور اه (قوله) واما ثقيل لا حاجة اليه لانه عين ما قبله اه رشيدى (قوله) للدعوى على
عينه الخ) قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها اه سم ومر عن
المغنى ما يصرح بذلك وفى كلام النهاية ما يشير اليه (قوله) فبى ومؤنة الرد على المدعى وليس عليه هنا اجرة
مثل المدة الحيلولة كما يأتى (قوله) كما يأتى أى فى آخر هذا الفصل اه سم (قوله) مما تقرر أى بقوله فان
قالت البينة الخ ويمكن رجوعه لقول المصنف امر باحضار الخ ايضا (قوله) وان غابت عن الشهود لا يخفى
انه ينبغى تقييد هذا بغير المثليات اماهى فلا اخفاء انها لا تنافى الشهادة على عينها إذا احتاج الامر اليه الامع
الملازمة المذكورة إذ هى بمجرد غيبتهما عن الشهود تنبهم عليهم لعدم شيء عيزها اه رشيدى (قوله) وزعم
بعض معاصرى) عبارة النهاية وهى كذلك خلافا لما ن اشتراط ملازمتها لها من التحمل الى الاداء اه (قوله)
اطال ابو زرعة) خبر وزعم بعض الخ أقول يحمل كلام ذلك على المثليات يندفع الاعتراض بالمرآة
عن الرشيدى (قوله) فيطالب أى البى ضر وكذا ضمير وهل يقول (قوله) ثم قال أى ابو زرعة (قوله) وان
لم يكن كذلك) أى من أهل الدين والبيعة التامة (قوله) وهذا) أى ما ذكر من الاتعممين ويحتمل ان الإشارة
للاتعمام الثانى كما يؤيده آخر كلامه (قوله) اه) أى كلام أى زرعة (قوله) ما يأتى الخ) أى من أنه ان اشتر
ضبطه ودياته لم يلزمه استفساره والالزومه (قول المتن) وإذا وجب احضار أى للثلى المدعى به ولا بينة
لمدعيه فقال أى المدعى عليه اه معنى وفى الجبرمى هذا راجع للغائبة عن البلد او عن المجلس كما نبه عليه العناى
ولا ينافيه قوله لكلف الاحضار ما هو انه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعى لما حلف بين الرد أو اقام
الحجة غاظ على المدعى عليه بتكليفه الاحضار اه (قوله) عندى) الى الفصل فى النهاية لإاقوله وقد صرح
الاصحاب الى وفى فتاوى القفال (قوله) غرم) ظاهره أنه يصدق فى دعوى الغيبة بلا يمين وفيه وقفة ظاهرة
بل قضية قوله الآتى على حسب جوابه رجوع صدق يمينه لما زاده ايضا فكان ينبغى ان يؤخر ذلك فيقول
عقب قوله لان الأصل معه وغرم فى الاولى قيمة العين للحيلولة فليراجع (قوله) قيمتها) أى وقت طلبها منه
لا أقصى القيم فيما يظهر اه ع ش (قوله) فى المتقوم) الى قوله ونفقتها فى المغنى لإاقوله وان قالت الى المتن
وقوله لا فصيح أو وقوله ثم يكلف الى المتن (قول المتن) أو اقام بينة) عطف على نكحل عبارة المغنى أو لم ينكحل بل
اقام المدعى بينة حين انكاره بان العين الخ (قول المتن) كلف الاحضار) أى للمدعى به اه معنى (قوله)
وحبس عليه لا متناعه من حق لزومه الخ) عبارة المغنى وان امتنع ولم يدع راجع احبس عليه أى الاحضار لانه
امتنع من حق واجب عليه اه (قوله) ما لم يبين الخ) ظرف لحبس عليه فكان الانسب إيصاله به (قوله)

الخ لغيره كان أصوب (قوله) واما ثقيل) أى من غير المعروف والمشهور (قوله) للدعوى على عينه الخ)
قضيته امتناع الدعوى بالوصف لكن عبارة الروض وشرحه مصرحة بجوازها وهى وما يعسر احضاره
لثقل فيه أو اثبات له فى جدار أو ارض وضرقلعه وصفه المدعى ان امكن ثم ياتيه القاضى أو نائبه لتقع الشهادة
على عينه وكذا اعرف الشهود العقار بدون الحدود ويحضره هو أو نائبه لتقع الشهادة على عينه فان وافقت
الحدود ما ذكره المدعى فى الدعوى حكم ولا فلا اه (قوله) كما يأتى) أى آخر هذا الفصل (قوله) وان
غابت عن الشهود بعد التحمل) وهو كذلك ش مر (قوله) أى المصنف كلف الاحضار) أى للعين

الوجوب والتدب الذى يظهر أنه يأتى هنا ما يأتى قبيل الحسبة وفى المنسوبة من التفصيل المفيد للوجوب تارة وللندب أخرى (وإذا وجب
احضار فقال) عندى عين بهذه الصفة لكنها غائبة غرم قيمتها للحيلولة أو ليس يبدى عين بهذه الصفة صدق يمينه) على حسب جوابه لان
الأصل معه (ثم) بعد حلف المدعى عليه (للمدعى دعوى القيمة) فى المتقوم والمثل فى المثلى لاحتمال أنها لم تكن (فان نكحل) المدعى عليه عن
اليمين (فحلف المدعى أو اقام بينة) بان العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لا نعلم انها ملك المدعى (كلف الاحضار) ليشهد الشهود على عينه
كامر (وحبس عليه) لا متناعه من حق لزومه مالم يبين عذره فيه (ولا يطاق الا باحضار) للوصوف (أو دعوى تلف) له مع الحلف عليه

وحينئذ يأخذ منه القيمة والمثل ويقبل (١٨٤) دعواه التالف وان ناقض قوله الاول للضرورة نعم بحث الاذرعى انه لو اضاف التالف

الى جهة ظاهرة طواب بيينة بها ثم يحلف على التالف بها كالوديع (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة ام) الافصح او (لا فيدعيها فقال غصب منى كذا فان بقي لزومه رده والا فقيمتها) في المتقوم ومثله في المثلى (سمعت دعواه) وان كانت مترددة للحاجة ثم ان اقرب بشئ فذاك وإلا حلف انه لا يلزمه رد العين ولا بدله وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الاوجه (وقيل) لا تسمع دعواه للتردد (بل يدعيها) اى العين (ويحلفه) عايبا (ثم يدعى القيمة) ان تقوم والا فالمثل (ويجريان) اى الوجهان (فيمن دفع ثوبه لدلال ليبيعه فجدده وشك هل باعه فيطلب الثمن ام اتلفه) (يطلب) قيمته ام هو باقى فيطلبه) فعلى الاول الاصح تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة فيدعى ان عليه رده او ثمنه ان باعه واخذه او قيمته ان اتلفه ويحلف الخصم بمينا واحدة انه لا يلزمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته فان رد حلف المدعى كما ادعى ثم يكلف المدعى عليه البيان ويحلف ان ادعى التالف فان رد حلف المدعى انه لا يعلم التالف ثم يحبس له (وحيث اوجبنا الاحضار

فأخذ منه القيمة) أى بعد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم اه سم (قول) وان ناقض قوله الاول) لان دعواه التالف تنافى انكاره او لا وتذكر ناقض لتاويل الدعوى بالقول ويحتمل ان الضمير للمدعى عليه فلا تاويل (قوله للضرورة) لانه لو لم تقبل قوله لخلد عليه الحبس معنى وشرح المنهج (قوله لو اضاف التالف الخ) اى بخلاف ما لو اطلق دعوى التالف او اسنده الى جهة خفية كسرة فلا يطالب بالبينة اه معنى (قول المتن ولو شك المدعى) على من غصب منه عيناى ترد بان تساوى عنده الطرفان او رجح احدهما وقوله فيدعيها اى العين نفسها فقال أى في صفة دعواه اه معنى (قوله ثم ان اقرب بشئ الخ) عبارة البجيرمى عن سلطان حينئذ ان دفع له العين فذاك أو غير هاقبله والقول قول المدعى عليه في قدره سواء كان ثمننا او بدلا لانه غارم اه (قوله كما ادعى) اى على التردد معنى فلا يشترط التعيين في حلفه سم (قوله على الاوجه) اى كما في شرح الروض اى والمغنى اه سم وعبارة النهاية كما هو مقتضى كلامهم اه (قول المتن ام اتلفه) اى او تلف في يده بثة صير كما يأتى عن عرش (قوله تسمع دعواه مترددة بين هذه الثلاثة الخ) قال البلعنى وقد يكون الدلال باعه وتلف الثمن أو اثوب في يده تلفا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضى انما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الازام على كل وجه فلو اتى ببعض الاحتمالات لم يسمعها الحاكم فان فيها مالا لزام به قال ولم ار من تعرض لذلك اه معنى وفي البجيرمى عقب ذكر مثله عن مر مانصه إلا ان يقال بجدها صار غاصبا فيضمةا وثمنها وان لم يقصر اه (قوله ان اتلفه) اى او تلف في يده بلا تقصير اه عرش (قوله كما ادعى) اى على التردد كما مر معنى وأسنى (قوله ثم يكاف) راجع لمسئلة انصب أيضا (قوله ويحلف ان ادعى الخ) أى وية بل ان بين غيره اه عرش (قوله التالف) لعل المراد به التالف بلا تقصير فليراجع (قوله ثم يحبس له) لعل المعنى يحبس المدعى عليه لاجل تسليم العين او بدلهام إذا استمر على دعوى التالف فلم يقرب بشئ من بقاء الثوب او بيعه فهل يستدام الحبس او إلى ان يظن بقرئ احواله صدقه فيها وليحرر قول المتن وحيث اوجبنا الاحضار) اى او جينا على المدعى عليه احضار المدعى به فاحضره وقوله مؤنة اى الاحضار اه معنى (قول المتن ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر ولهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه الى بلد الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده إلى موضعه بمؤناته ويستقر عليه مؤنة الاحضار ان تحملها من عنده وظاهره شمول نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطلب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر حتى لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه سم (قوله اجرة مثل منافع الخ) فلو اختلفت اجرة مثله كان كانت مدة الحضور والرد شهرين منفعة في احدى عشرة وفي الآخر عشرون فانه يجب عليه ثلاثون اه عرش (قوله لا المجلس فقط) لاز مثل ذلك يتسامح به توقير المجلس القاضى ومراعاة للصالح في ترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب للخصم اجرة منفعة وان احضره من غير البلد للسباحة بمثله ولان منفعة الحر لا تضمن بالقوات اه أسنى عبارة البجيرمى عن سم عن مر وظاهر كلام الشيخين انه لا اجرة للمحضرة من البلد وان اتسعت البلدو انه يجب للمحضرة من خارجها وان قربت المسافة وان خالف بعض المتأخرين والكلام فيما مثله اجرة امالو لم يعض من مثله اجرة فلا اجرة وان احضرت من

(قوله فأخذ منه القيمة الخ) أى بعد دعواه او اثباتها بطريقة كما هو معلوم (قوله نعم بحث الاذرعى انه لو اضاف الخ) كتب عليه مر (قوله وان نكل حلف المدعى كما ادعى على الاوجه) فلا يشترط التعيين في حلفه (قوله على الاوجه) كما في شرح الروض (قوله ومؤنة الرد) قال الزركشى تخصيصه المؤنة بالرد قاصر ولهذا قال الرافعى حيث يبعثه القاضى المكتوب اليه الى بلد الكاتب ولم يثبت للمدعى فعليه رده إلى موضعه بمؤنته ويستقر عليه مؤنة الاحضار وانه يحضرها من عنده فظاهره شموله نفقة العبد ايضا ثم قال عن المطلب ويظهر ان المراد بها ما زاد بسبب السفر لا يندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك الخ اه (قوله

ثبتت للمدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه) لانه المحجوج إلى ذلك (ولا) تثبت له (فهى) أى مؤنة الاحضار خارج (ومؤنة الرد) للعين إلى محله (على المدعى) لانه المحجوج للغرم وعليه أيضا اجرة مثل منافع تلك المدة ان كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط

ونفقتها إلى أن تثبت في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (فرع) غاب إنسان من غير وكيل وله مال فأنهى إلى الحاكم أنه إن لم يبلغه اختل معظمه لزمه يبيع إن تعين طريقا سلامته وقد صرح الأصحاب بأنه إنما يتساقط على أموال الغائبين إذا اشرفت على الضياع أو مست الحاجة إليها في استيفاء حقوق الغائب على الغائب قالوا ثم في الضياع تفصيل فإن امتدت الغيبة وعثرت المراجعة قبل وقوع الضياع ساغ التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي لتلف المعظم ولم يكن ساربا لا امتناع بيع مال الغائب (١٨٥) لمجرد المصلحة والاختلال المؤدى لتلف

المعظم ضياع نعم الحيوان يباع بمجرد تطرق اختلال إليه لحرمته الروح ولأنه يباع على ما لديه بحضرته إذا لم ينفقه ومتى أمكن تدارك الضياع بالأجارة اكتفى بها ويقتصر على أقل زمن يحتاج إليه ولو نهي عن التصرف في ماله امتنع إلا في الحيوان أه مخلصا وفي فتاوى القفال للقاضي بيع مال الغائب بنفسه أو قيمه إذا احتاج إلى نفقة وكذا إذا خاف فوتها أو كان الصلاح في بيعه ولا يأخذ به بالشفعة وإذا قدم لم ينقض بيع الحاكم ولا لإجارته وإذا أخبر بغيص ماله ولو قبل غيبته أو بحد مدينه وخذى فلسه فله نصب من يدهه ولا يسترد ودعيته وأقضى الأذرعى فيمن طالت غيبته وله دين خشى تلفه بأن الحاكم ينصب من يستوفيه وينفق على من عليه مؤنته وقد تناقض كلام الشيخين فيما للغائب من دين وعين فظاهره في موضع منع الحاكم من قبضهما وفي آخر جوازه فيهما وفي آخر

خارج البلد أهر اه (قوله ونفقتها) مبتدأ خبره في بيت المال اه عرش (قوله في بيت المال) ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض اه سم عبارة عرش ظاهره أنه مواساة وقياس ما بعده أنه قرض وقوله ثم باقتراض ظاهره أنها حيث ثبتت في بيت المال يكون تبرعا اه (قوله فأنهى إلى الحاكم) أى اتفق أن شخصا من أهل محله أخبر الحاكم بذلك وينبغي وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه عرش وظاهر أن التقيد بأهل محله نظرا للغائب من اطلاعهم على الحال قبل غيرهم فلا مضموم له (قوله أن تعين الخ) لمجرد التوضيح وإلا فهو مضموم بمقابلته (قوله أن تعين طريقا سلامته) أى ولم ينه عن التصرف فيه وهو ليس بحيوان كما يأتى وسيد كر محترز ذلك بقوله ومتى أمكن تدارك الضياع بالأجارة الخ (قوله لا امتناع الخ) علة لفعله وليس من الضياع الخ (قوله والاختلال الخ) مبتدأ خبره ضياع (قوله إلا في الحيوان) أى أو إذا مست الحاجة إليه في استيفاء حق ثبت عليه كامر (قوله اه) أى قول الأصحاب (قوله وفي فتاوى القفال للقاضي الخ) قضيته جواز ذلك وقياس ما قبله الوجوب اه عرش وقد يجاب بأنه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله إذا احتاج) أى المال (قوله وكذا إذا خاف) عبارة المغنى والروض مع شرحه وللقاضي أقرض مال الغائب من ثقة يحفظه في الذمة وله بيع حيوانه خوفا فلا كونه كمنه وله إجارته أن من عليه لأن المنافع تفوت بضى الوقت وإذا باع شيئا لمصلحة أو أجره بأجرة مثله ثم قدم الغائب فليس له الفسخ كما هي إذا باع ولأن ما فله القاضى كان بناية شرعية وماله من لا ترعى معرفته للقاضى يبعه وصرف ثمنه في المصالح وله حفظه قال الأذرعى والأحوط في هذه الأعرار صرف في المصالح لا حفظه لأنه يعرضه للنهب ومدايدى الظلمة إليه اه (قوله أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع بيع مال الغائب الخ أو يحمل عليه اه سم والاولى الثانى يحمل الصلاح هنا على نحو ما يأتى في أوائل الفصل الآتى عن النهاية في تعقيب كلامه فى شكيل (قوله وإذا أخبر) أى القاضى اه عرش (قوله ولو قبل غيبته) غاية للغصب (قوله وأقضى الأذرعى فيمن طالت غيبته الخ) قضيته أنه لو غاب وترك من يجب عليه نفقتهم بلا منفق لا يجوز للقاضى قبض شيء من دينه ليصرفه على عياله ولو قبل بوجوبه رعاية لمصلحة من يجب نفقتهم عليه لم يكن بعيدا اه عرش أقول ما استقر به من الوجوب لا يحيد عنه إلا أن يوجد قبل بخلافه بل قديدى دخوله في قول الشارح السابق أو مست الحاجة إليها الخ على أن دعوى القضية بمنوعة كلام الأذرعى ورد في جواب سؤال فلاممهم له (قوله يجب أخذه الخ) أى ما لم ينه مالكة عن التصرف فيه ولا فلا يجوز إلا في الحيوان أخذنا مرام اه عرش (قوله من العين) بفتح الميم (قوله وما لا يجوز الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى وبعبارة النهاية وما لا يكون كذلك يجوز الخ اه سيد عمر وظاهر أن هذا راجع لما قبل وكذا الخ فقط (قوله دين حاضر) بالإضافة (قوله وقياسه في الغائب مثله) عبارة النهاية والغائب مثله اه (قوله ولو مات الغائب) عبارة النهاية ولو مات شخص اه (قوله وليه القاضى) يظهر أن القاضى ليس كالغائب المار انفا (قوله قبض وطلب جميع الخ) الاولى قلب العطف كإفى النهاية

في بيت المال ظاهره أنه اتفاق لا اقتراض (قوله أو كان الصلاح في بيعه) هل يخالف قوله السابق لا امتناع بيع مال الغائب بمجرد المصلحة أو يحمل عليه

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - عاشر) جوازه في العين فقط وهو أوجه لأن بقاء الدين في الذمة أحرز منه في الحاكم بخلاف العين قال الفارقى والكلام في مدين ثقة ملي. والأوجب أخذه منه قطعاً وبه يتأيد ما ذكر عن القفال والأذرعى والذي يتجه أن ما غلب على الظن فواته على مالكة لفلس أو جحد أو فسق يجب أخذه عينا كان أو ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كاعلم عامر في الوديعة قال الزركشى وقد اطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه بمجور وليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من

من دون واقعة لم (نه ل الغائب الذي تسمع) الدعوى (البينة) عليه (ويحكم عليه من بمسافة بعيدة) لان القريب يسهل احضاره وقضية المتن انه لو حكم على غائب فبان (١٨٦) كونه حينئذ بمسافة قريبة بان فساد الحكم وهو كذلك وزعم ان المتبادر من كلامهم

الصحة ممنوع ويجرى ذلك في صبي او مجنون او سفيه بان كاله ولو قدم الغائب وقال ولو بلا بينة كتبت بعث او اعتقت قبل بيع الحاكم بان بطلان تصرف الحاكم كما مر ولو بان المدعى موته حيا بعد بيع الحاكم ماله في دينه قال ابو شكيل بان بطلانه ان كان الدين مؤجلا لتبين بقاءه لاحالا لان الدين يلزمه وفاؤه حالاه وانما يتم له ذلك في الحال ان بان معسرا لا يملك غير المبيع لاذ لو رفع للقاضي باع ماله حينئذ بخلاف ما اذالم يكن كذلك فينبغي بيان بطلان البيع لانه لا يلزمه الوفاء من هذا المبيع بعينه ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع كما هو واضح (وهي) اي البعيدة (التي لا يرجع منها) متعلق بقوله (مبكر) اي خارج عقب طالع الفجر اخذا ما مر في الجمعة ان التبكير فيها يدخل وقته من الفجر ويحتمل الفرق وان المراد المبكر عرفا وهو من يخرج قبل طالع الشمس (الى موضعه ليلا) اي اوائله وهي ما ينتهي اليه سفر الناس غالبا قاله البلقيني وذلك لان في ايجاب الحضور منها مشقة بمقارفة الاهل

(فصل في الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه) قال البجيرمي الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب (قوله الدعوى) الى قوله او لم يمتنع الشهود في النهاية الا قوله اذ لو رفع الى ولو بان وقوله اي خارج الى المتن وقوله وانه لو كان الى المتن (قول المتن من بمسافة) اي من هو كائن بمسافة اهمغنى (قوله لان القريب الخ) هذا علة المضموم واماعة المنطوق فهي قوله الآتي وذلك لان في ايجاب الحضور الخ (قوله لان القريب يسهل احضاره) اي الذي في ولايته كما يعلم ما ياتي اه رشدي (قوله حينئذ) اي حين الحكم (قوله بان فساد الحكم الخ) هو القياس وان افق شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذ ممر اه سم (قوله ويجرى ذلك) اي فساد الحكم اه عرش (قوله في صبي او مجنون او سفيه الخ) اي بعد الدعوى على وليه اه عرش (قوله وقال ولو بلا بينة) اي ولو كان فاسقا او كافرا او هلا يتوقف ذلك على عيين ام لافيه نظروا الاقرب تخليفه اه عرش (قوله أو اعتقت) اي مثلا (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ولو ادعى وكيل الغائب الخ قال الرشدي الذي رانما هو اذا ابطال الدين بعد حضوره خلافا للروايات اه (قوله يتم) عبارة النهاية سلم اه (قوله ان بان معسرا لا يملك غير المبيع) اي يملك غيره وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ اماما في الرهن شرح ممر اه سم (قوله بيان بطلان البيع) يعني تبين بطلانه ظاهره وان كان صلاحه فيه وقدم آفعا عن النهاية خلافا (قوله بان) كذا بخط المؤلف وفي نسخة السيد عمر فان مصلحة اه مصطفى الحموي (قول المتن لا يرجع الخ) اي بعد فراغ المحاكمة اه مغنى (قوله اي اوائله) الى قوله ويتعلق منها في المغنى (قوله غالبا) اي وان كان اهل ذلك المحل لا يرجعون الا في نحو ثلث الليل اه عرش (قوله وذلك لان الخ) هذا علة للمنطوق قول المتن الغائب الخ كما تبيننا عليه هنا خلافا لما هو عليه صنيعه فكان المناسب ذكره بدل قوله السابق لان القريب الخ كما فعل شيخ الاسلام والمغنى (قوله لتوقف الخ) علة للتعين (قوله اي لا يرجع مبكر الخ) عبارة الروض مع شرحه في بيان مسافة العدوى بعد القرب ما يعود منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه انتهت اي والبعيدة ما زادت على ذلك اه سم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله لان منها) اي ضميره (قوله وهي ليست التي الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته لكل من طرفي المسافة اه سم (قوله

(فصل الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه من بمسافة بعيدة الخ) (قوله بان فساد الحكم) هو القياس وان افق شيخنا الشهاب الرملي بصحة الحكم ونفوذ ممر (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح ممر (قوله وانما يتم له ذلك) كذا شرح ممر (قوله ان بان معسرا لا يملك غير المبيع) او يملك غيره وظهر ان المصلحة في بيع المبيع لو ظهر له الحال قبل التصرف اخذ اماما في الرهن شرح ممر (قوله ولو بان ان لادين بان ان لا يبيع) كتب عليه ممر (قوله وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه ليلا) عبارة الروض وشرحه في الطرف الثالث من الباب الثالث من كتاب الشهادات في بيان مسافة العدوى ما نصه وحد القرب ما يعود فيه بمعنى منه المبكر من يومه اي ما يتمكن المبكر اليه من عودته الى محله في يومه اه والبعيدة ما زادت على ذلك (قوله اندفع قول البلقيني تعبيره غير مستقيم الخ) فان قلت لا يحتاج في اندفاع قول البلقيني المذكور الى التعلق المذكور بل يندفع مع تعلق منها ب يرجع وتقدير صلة مبكر الى ايها وتعلق الى موضعه ايضا ب يرجع والتقدير لا يرجع منها المبكر اليها الى موضعه ليلا فليتأمل فانه ظاهر مغن عن التكلف قلت لكن هذا يقتضي ان المراد بالمسافة البعيدة محل الحاكم وهو لا يناسب قوله من بمسافة بعيدة وانما يناسبه ان المراد بها محل المدعى عليه فايتمام وقيد دفع هذا يمنع الافتضاء المذكور ولو سلم فالمراد بيان المسافة البعيدة في نفسها لا التي بها المدعى عليه (قوله وهي ليست التي لا يرجع منها الخ) بل يصح انها تلك لانه يصح نسبته

ان والوطن ليلا ويتعلق منها بمبكر المتعين لتوقف صحة المراد عليه مع جعله الى موضعه من اظهار المضمرة اي لا يرجع ان مبكر منها البلد الحاكم اليها اول الدليل بل بعده اندفع قول البلقيني تعبيره غير مستقيم لان منها يعود دلا ببعده وهي ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل اليها ليلا من يخرج بكرة من مريضه الى بلد الحاكم فلو قال التي او خرج منها بكرة لباد الحاكم لا يرجع اليها ليلا وعاد في بره بعد فراغ

الحكمة لوفى بالمصود اه وظاهر ان المبر في ذلك باليوم المعدل ويظهر ان المراد من المحاكمة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بينة
حاضرة أو حنف وتديلم او ان المبرة بغير الاشارة لانه المصطط المول عليه في نصوص مسافة التمهروا ولو كان محل طرية انوهو باحد هادلى
المسافة وبالاخر على دونها فان كانت التمهرو عرعة بعد المعتبر والاعتبرت وندمت في صلاة المسافر في شرح قوله ولو كان اتقهده طرية ان
ماله اتفاق لك فراجعوه (وقيل) هي (مسافة التمهرو) لان الشرع اعتبرها في واضع ويرد بوضوح الفرق هذا كله حيث كان في محل ولاية القاضي
والاسمع الدعوى عليه والبيئة وحكم وكاتب وان قرئت قاله الماوردى وغيره (١٨٧) وقضيته انه لو تعددت النواب او المستقاون

في بلد واحد لكل واحد
حد فطلب من قاض منهم
الحكم على من ليس في حده
قبل حضوره حكم وكاتب
لانه غائب بالنسبة اليه
وفيه نظر ظاهر لاسيما ان لم
تفحش سعة البلد والظاهر
ان هذا غير مراد للماوردى
وغيره (ومن) مسافة
(قريبة) ولو بعد الدعوى
عليه في حضوره وهو ممن
يتاقي حضوره (كحاضر فلا
تسمع) دعوى ولا (بيئة)
عليه (ولا يحكم بغير حضوره)
بل يحضره وجوب بالسهولة
احضاره لئلا يشتبه على
الشهود او ليدفع ان شاء أو
يقرفيغنى عن البيئة والنظر
فيها أو لتتبع الشهود ان
كانوا كذبة حياء أو خوفا
منه ومحل ما ذكر في منع
سماع البيئة اذا تيسر احضار
المدعى عليه ولم يضطر
الشهود الى السفر فورا
والافينغى حينئذ جواز
سماعها في غيبته للضرورة وإن
امكن أن يشهد على شهادتها
اخذا من قولهم لادقام

ان المراد (الخ) اي بفراغ المحاكمة (قوله) وانه لو كان (الخ) اي ويظهر انه (الخ) (قوله) وعرة) اي صعبة (قوله) لان
الشرع) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله ويرد بوضوح الفرق (قوله) بوضوح الفرق) وهو المشقة في
الحضور هنا (الخ) (قوله) هذا كله) الظاهر ان هذا لا محل له هنا وان عمله انما هو بعد قول المصنف الاتي
ومن يقرية كحاضر (الخ) الى انه لا حاجة الى ذكر هذا اصله ولا الى نسبة الى الماوردى لانه عين قول المصنف
الاتي أو غائب في غير محل ولا يته فليس له احضاره فتأمل اه رشيدى (قوله) حيث كان) أى الخصم الخارج
عن البلد اه معنى (قوله) والاسمع (الخ) عبارة المغنى فان كان خارجا عنها فالبدء والقرب على حد سواء
فيجوز ان تسمع الدعوى (الخ) (قوله) قاله (الخ) عبارة المغنى كما قاله (قوله) قاله الماوردى وغيره) وافتي به شيخنا
الشهاب الرملى اه سم (قوله) وقضيته انه (الخ) دفع المغنى هذه القضية بفرض كلام الماوردى وغيره
فيما اذا كان الخصم خارجا عن البلد كما مر (قوله) ومن مسافة قريبة) اي وهو في محل ولا يته سم وهي
اي القرية دون البعيدة بوجهيها معنى (قوله) وهو ممن يتاقي حضوره سيذكر محترزه في شرح فان امتنع
بلا عذر احضره (الخ) قول المتن كحاضر) أى - كمن يحكم حاضر في البلد اه معنى (قوله) او ليدفع (الخ) او
هنا وفي قوله الاتي أو لتتبع (الخ) معنى الواو كما عبر بها الاسنى (قوله) اذا تيسر (الخ) خبر ومحل ما ذكر (الخ)
(قوله) ان يشهد) ببناء المفعول والفاعل من الاشهاد والضمير على الثانى للقاضى او المدعى او للشهود بتاويل
من ذكر (قوله) عذر (الخ) اي مما يرخص في ترك الجمعة كما ياتي (قوله) اي او يسمعها هو) أى القاضى
بوصوله بنفسه الى الشاهد قوله فاذا جازله (الخ) فكذا في مسئلتنا ولك ان تمنع الملازمة (قوله) سماعها
هنا) أى بنفسه او نائبه (قوله) بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه (الخ) في تجريد المزمع ما نصه اذا كان
للمطلوب عذر عن الحضور كمرض او حبس ظالم او خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن للدعى بيئة
قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبيئة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة الفرع وكذا في
الحكم عليه وقد صرح بذلك الغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه انتهى
وسياتي ذلك في شرح احضره باعوان السلطان اه اسم وقوله ولم يكن للمدعى (الخ) الصواب اسقاط لم يكن
(قوله) حينئذ) اي حين ارساله من يسمع الشهادة (قوله) المتن الاتواريه أو تعززه) اي وعجز القاضى عن
احضاره بنفسه وباعوان السلطان اه معنى وشيخ الاسلام (قوله) أو حبسه) الى قول المتن واذا استعدى في
النهاية الا قوله من غير يمين الى فان لم يكن وقوله ولو بعد الحكم الى ويمهل وما ناله عليه (قوله) أو حبسه) عطف
على اتواريه كما هو صريح صنيع النهاية قد يقال ان ذكره اى الحبس هنا لا يناسب قوله السابق وهو ممن يتاقي
حضوره بل ذلك داخل في مفهومه ولذا كره ابن المقرئ والمغنى في مفهوم ما ياتي من الامتناع بلا عذر (قوله)
وقد ثبت ذلك) اي التوارى وما عطف عليه ولو بقول عن ثقة كما ياتي (قوله) تسمع البيئة) الى قول المتن بل

لكل من طر في المسافة (قوله) قاله الماوردى وغيره) وافتي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) والظاهر ان هذا
غير مراد للماوردى) كتب عليه مر (قوله) ومن مسافة قريبة) اي في محل ولا يته (قوله) بل قضية قولهم
أو يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم (الخ) في تجريد المزمع ما نصه اذا كان للمطلوب عذر

بالشاهد عذر منعه من الاداء جاز للقاضى ان يرسل من يشهد على شهادته أو من يسمعها أى أو يسمعها هو كما فهم بالاولى فاذا جازله سماعها
هنا مع تيسر الشهادة على شهادته فكذا في مسئلتنا بل قضية قولهم او يرسل من يسمعها انه لا يحتاج لحضور الخصم حينئذ فيتايد به ما ذكرته
ولم اذا سمعت في غيبته وجب ان يخبر باسمائهم ليتمكن من القدح (الاتواريه) ولو بالذهب لنحو السلطان زعمائه انه يخاف جور الحاكم
عليه كما هو ظاهر لان الخصم لو تمكن من ذلك تعذر القضاء فوجب ان لا يفتل هذا العذر منه وإن اشترى جور قاضى الضرورة وفسقه أو
حبسه عجل لا يمكن الوصول اليه او هو به من مجلس الحكم (او تعززه) اي تغلبه وقد ثبت ذلك عند القاضى فتسمع البيئة

ويحكم بغير - ضروره من غير - بين الاستظهار على المقول المعتمد تغليظا عليه والا لا تمتنع الناس كلهم فان لم يكن المدعى بينة جعل الاخر في حكم الناكل فيحلف المدعى بين الرد خلافا (١٨٨) الماوردي ومن تبعه ثم يحكم له لكن لا بد من تقديم التدام بان لم يحضر جعل ناكلا قاله

الماوردي والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حق آدمي كالمال (ومنع في حد) او تعزير (لله تعالى) لبنائهما على المسامحة والدرء ما امكن وما فيه الحقان كالسرة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينة على غائب بينة على غائب تقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع سماعها صحيحا لكنه على حجة من ابداء فادح او دافع (بل يخبره) بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كما في المطلب وقول البلقينى اعتراضا عليه الاعتذار غير شرط عند نالصة الحكم رده تليذا بوزرة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والبينة فهو متمكن من الدفع وامامنا فلم يعلم فاشترط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه كاثبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذا من قولهم يقبل الجرح بعده ويمهل ثلاثة ايام ولا بد ان يؤرخ الجرح بيوم الشهادة وقبلها وقبل مضى مدة الاستبراء وقد استظهر بذكر مسائل لها نوع تعلق بالباب فقال (ولو عزل) او انزل (بعد سماع بينة ثم ولى) ولم يكن حكم بقبولها كما يحتمل البلقينى (وجبت الاستعادة)

الماوردي والرويانى (والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف) لانه حق آدمي كالمال (ومنع في حد) او تعزير (لله تعالى) لبنائهما على المسامحة والدرء ما امكن وما فيه الحقان كالسرة يقضى فيه بالمال لا القطع (ولو سمع بينة على غائب بينة على غائب تقدم) ولو (قبل الحكم لم يستعدها) اى لم يلزمه لوقوع سماعها صحيحا لكنه على حجة من ابداء فادح او دافع (بل يخبره) بالحال فيتوقف حكمه على اخباره كما في المطلب وقول البلقينى اعتراضا عليه الاعتذار غير شرط عند نالصة الحكم رده تليذا بوزرة بانه في غير هذه لحضور الدعوى والبينة فهو متمكن من الدفع وامامنا فلم يعلم فاشترط اعلامه (ويمكنه من الجرح) او نحوه كاثبات نحو عداوة ولو بعد الحكم اخذا من قولهم يقبل الجرح بعده ويمهل ثلاثة ايام ولا بد ان يؤرخ الجرح بيوم الشهادة وقبلها وقبل مضى مدة الاستبراء وقد استظهر بذكر مسائل لها نوع تعلق بالباب فقال (ولو عزل) او انزل (بعد سماع بينة ثم ولى) ولم يكن حكم بقبولها كما يحتمل البلقينى (وجبت الاستعادة)

عن الحضور كمرض أو حبس ظالم أو خوف منه وهو معروف بالنسب ولم يكن للمدعى قال القمولى فيظهر سماع الدعوى والبينة والحكم عليه لان المرض كالغيبه في سماع شهادة القرع وكذا في الحكم عليه وقد صرح بذلك البغوى قلت زاد الغزى عنه انه لا يكلف نصب وكيل يخاصم عنه اه وسياق ذلك في شرح احضره باعوان السلطان (قوله من غير بين للاستظهار على المنقول المعتمد الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ما صححه البلقينى من وجوب بين الاستظهار هنا ايضا احتياطا للحكم (قوله خلافا للماوردي) في

ولا يحكم بالسماع الاول لبطلانه بالانزال بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته ثم عاد لبقاء ولايته وبخلاف ما لو حكم بقبولها فان له الواحد الحكم بالسماع الاول ولا اثر لاشهادها على نفسه بالسماع لان الارجح انه غير حكم (ولو اذ استعدى) البناء للفعول (على حاضر بالبلد) ولو يهوديا

يوم سبته اهل السماع الدعوى رجواهم الى طالب منه احضاره ولم يأتوا ولا كان اجبر عن ولا يحرمه اذ لا اراد التوكيل (احضره)
وجوبا وان احوال العادة ما ادعاه عليه كوزير ادعى عليه وضعه انه استاجر سائسا او نازح قدروا واختار جمع خلافة وما يراد عليهم ما ياتي
من تمكنه من التوكيل اما اذا علم كذب فلا يحضره كما ذكره الماوردي وغيره وكذا اجبر (١٨٩) عين وحضوره يعطل حق المستاجر فلا

يحضره حتى تنقضى مدة
الاجارة ذكر السبكي وغيره
ويظهر ضبط التعطيل
المضربان يمضي زمن يقابل
باجرة وان قلت وكذا من
الحكم بينهما غير لازم له
كما هو على مثله وكذا من
وكل فيقبل وكيله ان كان
من ذوى الهيات ذكرهما
البقينى والذي يتجه قبول
وكيله ولو من غير ذوى
الهيات ثم رايت شارحا
اعترضه بتجوز ابن ابى
الدم التوكيل مطلقا
ويلزمه اذا لزم مخدرة
يمين ان يرسل اليها من
يخلفها كما ياتي وقول
الجواهر عن الصيمري يسن
ذلك مردود (بدفع ختم
طين رطب او غيره) مكتوب
فيه اجب القاضى فلانا
وكان ذلك معتادا فاجر
واعتيد الكتابة فى الورق
قل وهو اولى (او بمرتب
لذلك) وهو العون المسمى
الآن بالرسول ولم يرتض
الشيخ ابو حامد التخيير
فقال يرسل الختم اولا
فان امتنع فالعون واقره
قال البقينى وفيه مصلحة
لان الطالب قد يتضرر
باخذ اجرة منه او معناه

الاحد اه (قوله اهل الخ) صفة حاضر الخ بقوله اى طالب الخ يقال استعدى فلان فاعداى
اى استعنت به عليه فاعانى اه بخارا اه عن (قوله اى طالب منه احضاره) هذا الفسير يدل على ان
نائب فاعل استعدى فى المتن القاضى لاجار والجرور اه رشيدى (قوله ولم يعلم كذبه الخ) سيد كر
محرزانه (قوله احضره وجوبا) اى اقامه لشمار الاحكام ويلزمه الحضور رعاية لمراتب الحكم وقال ابن
ابى الدم اذا استحضره القاضى وجب عليه الاجابة لا ان يوكل او يقضى الحق الى الطالب اه وهو ظاهر
اه معنى ويأتى فى الشارح ما يتعلق به (قوله وان احوال الخ) هل ينافى مفهوم قوله السابق ولم يعلم كذبه
المذكور بعد (قوله وان اختار جمع الخ) افره المغنى عبارة فى الزوائد عن العدة ان المستعدى عليه اذا
كان من اهل الصيانة والمروءة وتوهم الحاكم ان المستعدى يقصد ابتداءه واذا لا يحضره ولكن يرسل اليه
من يسمع الدعوى تنزيلا لصيانة منزلة المخدرة وجرم به تسليم فى التقريب اه (قوله وبما رد عليهم الخ)
قد يجاب بعدم تيسر التوكيل لكل احد فى كل وقت (قوله اما اذا علم) الى قوله ويظهر فى المغنى (قوله فلا
يحضره حتى تنقضى مدة الاجارة الخ) ظاهره انه لا يؤمر بالتوكيل ايضا خلافا للنهاية عبارة والاوجه
امره بالتوكيل اه اى من استؤجرت عنه وكان حضوره يعطل حق المستاجر عن (قوله ذكره السبكي)
عبارة النهاية كما قاله السبكي (قوله وان قلت) اى كدبرهم اه عن (قوله وكذا من الحكم بينهما الخ)
لعل المراد هاتين اللزوم اه سم (قوله ذكرهما) اى قوله وكذا من الحكم الخ وقوله وكذا من وكل
الخ (قوله اعترضه) اى البقينى (قوله مطلقا) اى سواء كان من ذوى الهيات اولا (قوله ويلزمه) اى
القاضى وقوله يمين اى بلا تغليظ كما ياتي (قوله كايأتى) اى فى آخر الفصل (قول المتن يدفع ختم الخ) اى
للدعى ليعرضه على الخصم معنى وأسنى (قوله او غيره) اى بما اعتاده اسنى (قوله مكتوب) الى المتن فى
المغنى لا اقره قبل (قوله واعتيد الكتابة الخ) ثم هجر ذلك واعتيد الطالب بارسال الرسل اى ابتداء اه
بجبرى (قوله وهو اولى) لعل وجه الاولوية ما فى الطين من القذارة اه عن (قول المتن او بمرتب) وفى
الحاوى للقاضى ان يجمع بين ختم الطين والمرتب ان ادى اجتهاده اليه من قوة الخصم وضعفه معنى ونهاية
(قوله وهو العون) الى قوله زاد المغنى عقبه ما نصه نعم يذبحى كما قال شيخنا ان يكون مؤنه من احضره
عند امتناعه من الحضور يبعث الختم على المطلوب اخذ ما يأتى اى فى أعوان السلطان اه ويأتى فى
الشارح وعن النهاية ما يوافقه (قوله ولم يرتض الشيخ ابو حامد التخيير) عبارة المغنى ظاهر كلامه التخيير
بينهما وليس مراد افقى تعليق الشيخ ابى حامد انه يرسل الختم اولا الخ وعبارة المنهج مع شرحه فيمرتب
لذلك من الاعوان يباب القاضى يحضروا مادكرته من الترتيب بين الامرين هو ما فى الروضة واصلها وكلام
الاصل يقتضى التخيير بينهما فاعليه مؤنه المرتب على الطالب ان لم يرتض من بيت المال وعلى الاول مؤنه على
المتنع فيما يظهر اه وقوله فاعليه مؤنه المرتب الخ يأتى ما فيه عبارة لنهاية وكلامه كاعمله محمول على التنوع
بحسب ما يراه القاضى وبه صرح فى الحاوى فى الاستمسماء انه لا يبعث العون الا اذا امتنع من الحجى بالختم

تجرب المرزجدمان فاصله الماوردي والرويانى هل يحكم على المتوارى بعد تضرر احضاره والنداء عليه يمين
خصمه تنزيلا لتواريه منزلة نسكوله فيه وجهان أشبه ما نعم لكن بعد ان ينادى عليه بان يسمع الدعوى عليه
ويحكم عليه بالنسكول فان لم يحضر قضى بنسكوله ورد اليمين على المدعى فان حلف حكم له بما ادعاه اه
(قوله وكذا من الحكم بينهما الخ) لعل المراد هاتين اللزوم (قوله او بمرتب) عبارة الروض او باحد

ان الترتيب الذى جرى عليه فى الروضة واصلها فيه مصداق لطلب لان القاضى اذا عمل به لا يزن الطالب أجره من أول وهلة بخلاف ما اذا
تخير فانه قد يرسل اليه العون اولا فياخذ أجره ثم من الطالب مع احتمال انه لو ارسل له الختم اولا جاء وتوفرت على الطالب الاجرة حيثنذ وإنما
يتجه هذا للبقينى ان كان يقول بان اجرة العون على الطالب ارسل القاضى العون اولا او بعد الامتناع من الحضور بالختم وحيثنذ فالظاهر من
كلام البقينى هذا انه يقول بان الاجرة على الطالب سواء أفلتا بالتخيير واختار القاضى العون اولا أم بالترتيب ولم يعمل به القاضى بان ارسله اولا

وفيه ما فيه بالاولى اذا عمل به بان لم يحضره إلا بعد الامتناع من الختم ويؤيده هذا الاطلاق اطلاقهم ان اجرة الملازم على الطالب وهو المدعى بخلاف اجرة الحبس واعتمد أبو زرعة (١٩٠) ما أطلقه شيخه أولا فقال الاجرة على الطالب مطلقا وان امتنع من الحضور معه إلا

برسول لانه لا يلزمه الحضور لمجلس الشرع الا بطالب اى من القاضى وقد لا يوافق الطالب على ان له عليه حقا ويراه مبطلا اه ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزم المطالب لتعديه بامتناعه بعد طلب القاضى له ومن ثم جاز للقاضى اولزمه ارسال عون الحاكم وعززه ان رآه دون ما أطلقه ثانيا فجعل اجرة الملازم باذن الحاكم على المدين قال لتقصيره بتأخير الوفاء مع القدرة ولا يلزم الدائن ملازمته بنفسه اه وبتمام كلامه يعلم ان الاجرتين اجرة العون واجرة الملازم حكمها واحد وهو انه ان كان الامتناع بعد طلب الحاكم لزم المطالب وإلا فالطالب وقضية قوله مع القدرة انه لا بد من ثبوت يساره والذي يتجه التعبير بمع عدم ثبوت اعساره والكلام في عون ليس له رزق من بيت المال والا فلا شيء له على واحد منهما في تنبيه ما ذكره أبو زرعة من انه لا يلزمه حضور مجلس القاضى إلا بطلبه دون طلب الخصم هو الذى صرح به الامام

لان الطالب قد يتضرر بأخذ أجرته منه وظاهر كلامهم أن الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتى في اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العرافي إلى ان الاجرة على الطالب وان امتنع خصمه من الحضور لانه قد لا يصدق على المدعى به فلا يلزم الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل في اجرة الملازم فجعلها على المدين ان كان باذن الحاكم والا فعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا اه وبعبارة القليوبي على المحلى قوله ومؤنته على الطالب أى حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير او الترتيب فان ذهب بعد امتناعه فؤنته على المطلوب لتعديه وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل انتهت (قوله وفيه ما فيه) اى فى الشق الثانى (قوله من الختم) اى من الحضور به (قوله ان اجرة الملازم) الى قوله قال لتقصيره فى النهاية لا قوله ويؤخذ الى جعل الخ كاسر (قوله ان اجرة الملازم الخ) ومنه السجنان اه عش (قوله فقال الاجرة على الطالب مطلقا الخ) ضعيف اه عش (قوله وقد لا يوافق) اى المطلوب (قوله ويؤخذ منه الخ) فى شرح الروض وينبغى أن تكون مؤنة من أحضره أى عون القاضى عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره اعوان السلطان وعليه مؤنتهم اه وفى شرح مر مثله اه سم (قوله وعززه) الانسب وتعزيره (قوله دون ما طاقه) اى البلقينى ثانيا اى بقوله ويؤيد هذا الاطلاق اطلاقهم الخ هذا مفاد كلامه صريحا وفيه ان الاطلاق الثانى من كلام الشارح لا من كلام البلقينى (قوله فجعل الخ) اى أبو زرعة وكذا ضمير قال (قوله وبتمام كلامه) اى ابنى زرعة (قوله وقضية قوله) اى ابنى زرعة (قوله التعبير بمع الخ) خبر والذى الخ (قوله والكلام) الى المتن فى المغنى لا قوله وله وجه فقال بدله وكلام الامام اظهر اه (قوله هو الذى صرح به الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله ان صدق) اى المدعى (قوله إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى) اى الى الحاكم فلا يلزمه الحضور وإتماما ليه وفاء الدين ان صدق اه معنى (قوله خصوصه الخ) اى ولم يجعلها لىخرج عنها فليزمه الحضور اه معنى (قوله من الحضور) الى الباب فى النهاية لا قوله وبعد الحكم الى قال الاذرى وقوله فى المسافة السابقة وما انبه عليه (قوله من محل تلزمه الخ)

أعوانه واجرتهم على الطالب إن لم يرزقوا من بيت المال فان ثبت امتناعه بلا عذر أحضره أعوان السلطان وعليه مؤنتهم لا امتناعه اه وقوله أولا واجرتهم على الطالب قال فى شرحه وينبغى ان تكون مؤنة من أحضره عند امتناعه من الحضور بيعت الختم على المطلوب اخذا بما ذكره فى قوله فان ثبت الخ وقوله وعليه مؤنتهم الخ يؤخذ منه ان اجرة العود عليه ايضا عند امتناعه وهو كذلك ش مر (قوله ويؤخذ منه تقييد اطلاق شيخه بما إذا لم يكن طالب من القاضى والا لزم المطالب الخ) وظاهر كلامهم ان الاجرة على الطالب مطلقا حيث لم يرزق العون من بيت المال وقضية ما يأتى في اعوان السلطان انها على الممتنع هنا ايضا وهو كذلك واجرة الملازم على المدعى بخلاف الحبس لكن ذهب الولي العرافي الى أن الاجرة على الطالب وان امتنع خصمه عن الحضور لانه قد لا يصدق على المدعى به ولا يلزمه الذهاب معه بقوله بل لا بد من امر الحاكم بذلك وفصل في اجرة الملازم فجعلها على المدين ان كان باذن الحاكم والا فعلى الطالب ومحل لزوم اجابة الحضور ما لم يعلم ان القاضى المطلوب اليه يقضى عليه بجور برشوة او غيرها والا فله الامتناع باطنا وما فى الظاهر فلا وقد مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه ش مر (قوله الا بطلبه) اى من القاضى

كالمرأوزة قالوا لان الواجب إنما هو أداء الحق ان صدق وقال العراقيون بل يجب

لعل ولو بطلب الختم وجمع ابن ابي الدم بحمل الاول على ما إذا قال لى عليك كذا فاحضر معى والثانى على ما إذا قال بينى وبينك خصوصه فاحضر معى وله وجه مر انه متى وكل لم يلزمه الحضور بنفسه (فان امتنع) من الحضور بنفسه او وكيل من محل تلزمه الاجابة منه

ولعل الأولى حذفه كما في المعنى وشرح المصنف الحاضر بالبلد فقط وذكره قديهم
 خلافة (قول المتن بلاغذر) أو بسوء أدب بكسر الختم ونحوه أسنى ومعنى (قوله) عن أعذار الجمعة) مثل نحو
 أكل ذي ربح كريمة الظاهر أنه غير مراد بعبارة الرافعي والعذر كالمريض وحبس الظالم والخرف منه وقيد
 غيره المرض الذي يعذره بان يكون بحيث تسوغ بمثله شهادة الفرع اه رشيدى أقول ياتى في الشهادة
 على الشهادة جريان الشارح والنهاية على حمل أعذار الجمعة هناك على إطلاقها وجريان الاسنى والمعنى على
 استثناء نحو أكل ذي ربح كريمة مما ليس فيه مشقة (قوله) وثبت ذلك إلى الباب في المعنى لإفوله ومحلله إلى
 ولو أخبر وقوله كما علم مما مر بسوء طأوقوله ومر إلى وسميت وقوله من خارج البلد وقوله أو امرأة (قوله) ولو
 بقول الخ) غاية اه ع ش (قول المتن احضره) أى وجوباً اه معنى (قوله) إن رأى ذلك) عبارة المعنى
 والاسنى وعززه بما يراه من ضرب أو حبس أو غيره وله العفو عن تعزيره إن رآه اه (قوله) نودى الخ) أى
 باذن القاضى اه معنى (قوله) وحكم بها) أى بالبينة (قوله) بعدها) أى الثلاث اهمعنى (قوله) سال المدعى
 فعل وفاعل (قوله) أحدهما) أى التسمير والختم (قوله) فيه نوع نقص) عبارة النهاية إذا أفضى إلى نقص
 اه (قوله) بخلاف الختم) الظاهر أن المراد أنه لا يؤدي إلى نقص اه رشيدى (قوله) ويحكم بها) بعد البين
 اه نهاية وبدونها عند الشارح وشيخ الاسلام والمعنى كاسر (قوله) وبعد الحكم الخ) متعلق بقوله الآتى يزال
 الخ) (قوله) ولا تسمر) أى لا يجوز التسمير اه ع ش أى ولا الختم (قوله) إذا كان يابوياً غيره) أى غير اهله
 لأنهم محبسون لحقه فيما يظهر اه ع ش أقول وقد يشير إليه قوله الآتى ومحلله كما هو ظاهر الخ) (قوله) إذا
 كان يابوياً غيره) قال الأذرى ويتجه هنا بعد الانذار الهجوم دون الختم وقوله ولا يخرج الغير أى ليس للقاضى
 لإخراج غيره منها كالهوا ولأداه كما صرح به الأذرى اه رشيدى (قوله) فى ساكن باجرة) أى ونحوه من
 تزلزله مؤنته (قوله) ولو أخبر أنه الخ) عبارة المعنى والاسنى فان عرف موضعه بعث اليه النساء ثم الصبيان ثم
 الخصيان يهجمون الدار ويفتشون عليه ويبعث معهم عدلين من الرجال كما قاله ابن القاص وغيره فإذا
 دخلوها وقف الرجال فى الصحن وأخذ غيرهم فى التفتيش قالوا ولا يجوز فى الحدود إلا فى حد قاطع الطريق
 قال الماوردى وإذا تعذر حضوره بعد هذه الاحوال حكم القاضى بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكول فى
 رد البين الاشبه نعم لكن لا يحكم عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على بابه ثانياً بأنه يحكم عليه بالكل فإذا
 امتنع من الحضور بعد النداء على بابه الثانى حكم بنكوله اه (قوله) ارسل له مسوحاً) أى وجوباً اه ع ش
 (قوله) يعززه الخ) وله العفو عن تعزيره إن رآه أسنى ومعنى (قوله) والمعدور الخ) عبارة المعنى والروض مع
 شرحه وإن امتنع من الحضور لعذر كخوف ظالم أو حبسه أو مرض بعث اليه نائبه ليحكم بينه وبين خصمه أو
 وكل المعدور من يخاصم عنه ويبعث القاضى اليه من يحلفه أن وجب تحليفه قال فى المهمات ويظهر أن هذا
 فى غير معروف النسب أو لم يكن عليه بينة ولا يسمع الدعوى والبينة وحكم عليه لان المرض كالتغيب فى سماع
 شهادة الفرع فكذلك فى الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوى اه ومر قبيل الالتوايه الخ) عن تجريد
 المزدمله (قوله) وله الحكم عليه) أى على المعدور بلا إرسال ولا توكيل (قوله) أو ادعى على غائب الخ) لعل
 الشارح أنما قدر لفظ ادعى دون استعدى وإن كان خلاف ظاهر ما مر لاجل قول المصنف الآتى بل يسمع
 بينة ويكتب اليه الخ) إذ هذا لا يكون إلا بعد الدعوى ولا يكون بمجرد الاستعداد اه رشيدى (قول المتن
 فليس له احضاره) ولو استحضره لم يلزمه إجابته اهمعنى (قوله) ثم ينهى كأم) هلا ذكر الحكم أيضاً لجوازه
 حينئذ اخذنا من قوله السابق قبيل ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان فى محل ولاية القاضى وإلا

(قوله) وأجرتهم عليه حينئذ) كتب عليه مر (قوله) ويحكم بها) بعد البين ش مر (قوله) بل يسمع
 الدعوى والبينة ثم ينهى كأم) هلا ذكر الحكم أيضاً لجوازه حينئذ اخذنا من قوله السابق قبيل
 ومن بقرته كحاضر مانصه هذا كله حيث كان فى محل ولاية القاضى ولا يسمع الدعوى عليه والبينة وحكم
 وكأنه وإن قرب قاله الماوردى وغيره اه (قوله) أى المصنف لم يحضره) أى لم يجز إحضاره ش مر

سمع الدعوى عليه والبينة وحكم وكان وان قربت قاله الماوردي انتهى اه سم عبارة المغنى ثم ان شاء انتهى السماع وان شاء حكم بعد تخليف المدعى على ما سبق وان كان في مسافة قريبة كما مر عن الماوردي اه وقد يعترض عن الشارح بانه ادخله في قوله كما مر اى فى اوائل الباب (قول المتن او فيها) اى محل ولايته اه مغنى اى والتاثير باعتبار المضاعف اليه (قول المتن واهناك الخ) اى للقاضى ومثله الباشا اذا طلب احضار شخص من اهل ولايته حيث كان بمحل فيه من فصل الخصومة بين المتداعين لما فى احضاره من المشقة المذكورة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره اه ع (قوله ومثله متوسط يصلح) وكان من اهل الخبرة والمروءة والعقل فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستغناء عن احضاره اه اسنى (قوله وان لم يصلح للقضاء) اى كالشاد ومشايع العربان والبلدان اه ع عبارة المغنى (تنبيه) محل احضاره اذ لم يكن له هناك نائب ما لم يكن هناك من يتوسط ويصلح بينهما فان كان لم يحضره بل يكتب اليه ان يتوسط ويصلح بينهما واشترط ابن الرفعة وابن يونس فيه اهل القضاء ولم يشترط الشيوخ وقال الشيخ عماد الدين الحسباني يتجه ان يقال ان كانت القضية مما تنفصل يصلح فيكون وجود متوسط مطاع يصلح بينهما وان كانت لا تنفصل يصلح فلا بد من مصالح بمقتضى تلك الواقعة يفرض اليه الفصل يصلح او غيرها انتهى وهذا لا بأس به اه (قول المتن لم يحضره) اى لم يحضر احضاره اه نهاية (قوله في المسافة الخ) عبارة المغنى (تنبيه) ظاهر كلام الروضة واصحها انه لا فرق بين ان يكون على مسافة قريبة او بعيدة وليس مراداً بل محل ذلك اذ كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه وفى سم بعد ذكر ما يوافقه من شرح الروضة ما نصه رفيه تصوير المشكلة بما اذا لم يوجد حكم فليستظر لم يعمم المشكلة الى الحكم وعدمه ويخص التقيد بفوق مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم اه (قوله السابقة) اى اول الفصل اه سم (قوله اولاً نائب له) اى ولا متوسط يصلح اه شرح المنهج (قوله كما علم عامر) اى فى كلام المصنف اول الفصل اذ هذا مفهومه لانه لما ذكر هناك ما فوق مسافة العدوى علم منه ضابط مسافة العدوى اه رشيدى (قوله فان كان فوقها لم يحضره) ينبغى ان يقيد بمثل ما تقدم من وجوب الاحضار عند توقف خلاص الحق عليه اه ع ش (قوله لكن يقتضى كلام الروضة الخ) عبارة النهاية لم يحضره وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة الخ وعبارة المغنى والثاني ان كان دون مسافة القصر احضره والا فلا والثالث يحضره وان بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة واصحها ترجحه وعليه العراقيون ورجحه ابن المقرئ ومع هذا فلا وجه ما فى المتن لما فى ذلك من المشقة فى احضاره ويبحث القاضى الى بلد المطلوب اى نائبه اه وعبارة المنهج مع شرحه احضره من مسافة عدوى وهذا ما صححه الاصل وهو الموافق لاول الفصل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة واصحها وعليه العراقيون اه (قوله ومر) اى فى اول الفصل (قوله اى يعين من طلب الخ) لعل هذا تفسير باللازم والا فعنى اعدى ازال العدوان كاشكى ازال الشكرى فالهزمة فيه للسلب اه ع ش (قوله والاصح ان المخدرة لا تحضر) عبارة المغنى ثم استثنى المصنف فى المعنى من قولهم لا تسمع البينة على حاضر (قوله والاصح ان المخدرة الحاضرة لا تحضر للدعوى) بضم اوله وفتح ثالثة مضارع احضر اى لا تكلف الحضور للدعوى عليها اه (قوله فيرسل القاضى لها لتوكل الخ) عبارة الروض مع شرحه فتوكل او يبعث القاضى اليها نائبه فتجيب من وراء الستار اعترف الخصم انهاهى او شهداثنان من محارمها انهاهى والا تلفعت بنحو ملحفة

(قوله في المسافة السابقة) اول الفصل (قوله ايضا في المسافة السابقة) عبارة شرح الروض وظاهر ان محل ذلك اذ كان فوق مسافة العدوى لما مر ان الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة العدوى اه وفيه تصوير المشكلة بانه لم يوجد حكم فليستظر لم يعمم المشكلة الى الحكم وعدمه ويخص التقيد بفوق مسافة العدوى بما اذا لم يوجد حكم (قوله وهي التي يرجع منها مبكر) اى اليها وقوله ليلاى اوائل الليل (قوله فان كان فوقها لم يحضره) وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الروضة كاصلها احضاره مطلقا ش مر

(أوفها وله هناك نائب) ومثله متوسط يصلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (لم يحضره) للبشقة مع تيسر الفصل (بل يسمع بينته) عليه (ويكتب اليه) فى المسافة السابقة لسهولة الفصل حينئذ (او لا نائب له فالاصح) انه (يحضره) بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها (من مسافة العدوى فقط وهي التي يرجع منها مبكر) الى محله (ليلا) كما علم بما مر مبسوطا فان كان فوقها لم يحضره لكن مقتضى كلام الروضة وأصلها احضاره مطلقا وانتصر له كثيرون ومر أن أوائل الليل كالنهار وحينئذ فلا تنافي بين قوله هنا ليلا وقوله فى الروضة قبل الليل وسميت بذلك لان القاضى بعدى أى يعين من طلب خصما منها على احضاره (و) الاصح (ان المخدرة لا تحضر) صرفا للبشقة عنها كالمرضى وحينئذ فيرسل القاضى لها لتوكل او من يفصل منها

لحق الأدنى (وهي من لا يكثر خروجها للحاجات) متكررة كشراء قطن بان لا تخرج أصلا أو تخرج نادر النحوعز اما أو حمام أو زيارة لانا غير مبتدلة بهذا الخروج بخلافه لنحو مسجد (باب القسمة)

أدرجت في القضاء لا احتياج القاضي اليها ولان القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تميز بعض الانصاء من بعض وأصلها قبل الاجماع وإذا حضر القسمة الآية وقسمته صلى الله عليه وسلم للغنائم والحديث السابق أول الشفعة (قد يقسم) المشترك (الشركاء) الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له وله الا ان كان له فيه غبطة (أو منصوب) أي وكلهم (أو منصوب الامام) أو الامام نفسه وان غاب أحدهم لانه ينوب عنه أو المحكم لحصول المقصود بكل ممن ذكر ولا يجوز لاحد الشريكين قبل القسمة أن يأخذ حصته الا باذن شريكه قال القفال أو امتناعه من المتماثل فقط بناء على الاصح الا ان قسمته افراز وما قبض من المشترك مشترك نعم للحاضر أن ينفرد بأخذ نصيبه

وخرجت من الستر إلى مجلس الحكم في مكانها اه زاد المغني وعند الخلف تخلف في مكانها اه (قوله) يغلظ عليها الخ اي تكلف المخدرة حضور الجامع للتخفيف إذا اقتضى الحال التغلظ عليها اه اسنى عبارة المغني ولا تكلف أيضا الحضور للتخفيف إن لم يكن في المين تغلظ بالمكان فان كان احضرت على الاصح في الروضة اه (قوله) ولا تحضر برزة الخ عبارة المغني وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الموحدة يحضرها الماضي لكن يبعث اليها محرما لها وأنسوة ثقات لتخرج معهم بشرط امن الطريق كما جرى عليه ابن المقرئ وصاحب الانوار اه (قول المتن) وهي من لا يكثر الخ (تنبيه) لو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكذلك لاسق اذا تاب فيعتبر مضى سنة ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايم الخدر صدقت يمينها والا فهو يمينه اي حيث لا يبينها اه معنى زاد النهاية وافهم كلامه ان كونها عدة او اعتكاف لا يكون مانعا من حضورها بمجلس الحكم وبه صرح الصيمري في الافصاح نعم المريضة بالخدرة اه قال ع ش قوله وبه صرح الصيمري الخ معتمدا اه (قوله) بان لا تخرج اصلا اي الا لضرورة شيخ الاسلام ومعنى (باب القسمة)

(قوله القسمة) بكسر القاف نهاية ومعنى (قوله) ادرجت الى قوله ولا يجوز في المغني الا قوله وان غاب أحدهم وإلى قوله وأفتى جماعة في النهاية (قوله) على ما يأتي اي في قول المتن والاقسام الخ مع شرحه (قوله) وهي تميز الخ اي لغة وشرا اه ع ش (قوله) والحديث الخ والحاجة داعية اليها فقد يترجم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قول المتن) قد يقسم) قد التحقيق بالنظر للشركاء ومنصوبهم وللتلليل بالنظر إلى غيرهما اه بجري (قوله) أما غير الكامل الخ عبارة المغني والروض مع شرحه في مبحث الاجرة الا في وجب الاجرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة لان الاجابة اليها واجبة والاجرة من المؤمن التابعة لها وعلى الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة والا فلا يطلبها وإن طلبها الشريك اجيب وإن لم يكن للصبي فيها غبطة وكالصبي المجنون والمجور عليه بسفه اه وفي الرشدي عن الهجة ما يوافقها (قوله) اي وكلهم ولو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء أن وكله على أن يفرض لكل منهم نصيبه لم يجوز لان على الوكيل أن يحتاط لموكله وفي هذا لا يمكن لانه يحتاط لنفسه وإن وكله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءا واحدا جزا لانه يحتاط لنفسه ولموكله اسنى ومعنى (قوله) وان غاب الخ راجع لمنصوب الامام ايضا (قوله) ان يأخذ حصته الخ اي كاملة أو شيئا منها لان كل جزء مشترك واحد الشريكين لا يستقل بالتصرف اه ع ش (قوله) او امتناعه الخ ظاهره ولولم يكن عند قاض وهو ظاهر اه ع ش (قوله) من المتماثل الخ هو راجع لما قبل كلام القفال ايضا أي إذ غير المتماثل يتمتع فيه ولو باذن الشريك اه رشدي عبارة سم قوله من المتماثل فقط راجع لما قبل كلام القفال ايضا كما يعلم من القوت عبارته إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لاحدهما ان ينفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالثياب والحيوان لان ذلك يقتضي اجتهاد فلم يجوز لاحدهما ان ينفرد وان اذن الشريك اه ثم ذكر ما قاله القفال اه سم (قوله) على الاصح الخ الموافق لما يأتي على الاظهر (قوله) ان قسمته اي المتماثل (قوله) وما قبض من المشترك الخ ظاهره ولو باذن شريكه أو امتناعه وقد يؤيده ما يأتي آفانع الروض مع شرحه ثم رايت قال الرشدي قوله وما قبض من المشترك هذا في نحو الارث خاصة كما نبهوا عليه وهو لا يختص

(قوله) ويغلظ عليها بحضور الجامع للتخفيف قال في شرح الروض إذا اقتضى الحال التغلظ عليها (باب القسمة)

(قوله) من المتماثل فقط راجع لما قبل كلام القفال ايضا كما يعلم من القوت وعبارته إذا قلنا القسمة افراز قال الماوردي يجوز لاحدهما ان ينفرد بأخذ حصته من الثمار كالحبوب والادهان باذن شريكه بخلاف ما تختلف اجزؤه كالثياب والحيوان لان ذلك يقتضي اجتهاد فلم يجوز لاحدهما ان ينفرد وان اذن الشريك

من مدعى ثبت له منه حصه فكانهم جعلوا غيبة شريكه عذرا في تركه منه كما متناعه وافق جماعة منهم المصنف في دراهم جهوت لأمرو خلطت ثم بداهم تركه بأن لا حدم أخذ قدر حصته (١٩٤) بغير رضاهم وخالقهم التاج الفراري قال لا ذرعى وقوله أى المصنف بغير رضاهم يشعر

بامتناعهم فالجواز حينئذ هو
المعتمد كما في فتاوى الفقهاء
أه ويؤيده ما مر في الغيبة
أذا فرق بينها وبين الامتناع
ومثلها جهل الشريك
لقول المجموع لو اختلطت
دراهم وأدهن حرام بحلال
فصل قدر الحرام فيصرفه
مصرفه أى من حفظ الامام
له ان توقفت معرفة صاحبه
وإدخاله بيت المال ان لم
تتوقع ويتصرف في قدر
ماله كيف شاء قال وكذا لو
اختلطت دراهم او حنطة
جماعة او غصبت وخلطت
أى ولم يملكها الغاصب لما
سرم ثم فيقسم الجميع بينهم
وقيل يجوز الانفراد بالقسمة
في المشتبهات مطلقا (وشرط
منصوبه) أى الامام ومثله
محكمهم ما تضمنه قوله (ذكر
حر عدل) تقبل شهادته ومن
لازمه التكليف والاسلام
وغيرهما عما يأتى اول
الشهادات من نحو سمع
وبصر وضبط ونطق لانها
ولا يقر فيها الزام كالقضاء
اذ القسم مجتهد مساحة
وتقدير اثم يلزم بالاقرار
(يعلم) ان نصب للقسمة
مطلقا او فيما يحتاج لمساحة
وحساب (المساحة) بكسر
الميم وهى علم يعرف به طرق
استعلام المجهولات العددية
العارضة للمقادير وهى

بما إذا كان الشريك غائبا بل يجري أيضا فيما اذا كان حاضرا فمحط الاستدراك الآتى أنه اذا كان الشريك
حاضرا لا يجوز له الاستقلال بالقبض بخلاف ما اذا كان غائبا فان له الاستقلال والا فاقبض مشترك في
المستألفين اه (قوله من مدعى الخ) أى به وهر شامل للبثى والمنقوم وقضية قوله الا فى كتابهم جعلوا الخ
تخصيصه بالمثلى اه ع ش ويأتى عن سم ما يوافق اخره من التخصيص بالمثلى وعن شرح الروض ما هو ظاهر
فى اوله من الشمول (قوله له منه حصه) هو جملة من مبتدأ وخبر ووصف لمدعى وليس قوله حصه فاعلا ثبت
اه رشيدى (قوله عذرا فى تركه الخ) قال فى شرح الروض فى الباب الرابع من كتاب الشهادات ما نصه
واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه سم وعبرة الروض مع شرحه هناك واذا ادعى بعض الورثة
واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام
البينة الاتزاع للصبي والمجنون أى لنصيبها دينا كان أو عينا وما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين
وجوبا لا الدين فلا يجب قبضه له بل يجوز وقدر فى كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شيء
من التركة ولو قبض من التركة شيئا لم ينعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا باخذ الحاضر نصيبه وكانهم
جعلوا الغيبة للشريك هنا عذرا فى تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه
اه بخذف (قوله كامتناعه) قد يؤخذ من التقيد بالمثالى اه سم ومرافيه (قوله فالجواز حينئذ) أى حين
الامتناع (قوله بحلاله) أى المذكور من الدراهم او الدهن (قوله أى من حفظ الامام) بيان المصروف
الحرام الخ (قوله قال) أى فى المجموع (قوله وكذا لو اختلطت دراهم او حنطة جماعة الخ) قد يقال ان اراد
جماعة معينة اراد يقسم الجميع الا فى انفراد كل بالقسمة فهى عين ما قدمه عن افتاء جماعة فيشترط اذن البقية
او امتناعهم من القسمة او مباشرتهم معا بالقسمة فلاموقع للتشبيه وان اراد جماعة غير معينة فهى عين ما
ذكره عن المجموع او لا (قوله لما سرم) أى فى الغصب (قوله مطلقا) ظاهره مثلية او لا باذن بقية الشركاء
وبدونه جهل الشريك او لا فليراجع (قوله أى الامام) الى قول المتن يعلم فى المغنى والى قول الشارح ومن
ثم كان القضاء فى النهاية الا قوله وانتصر له البلقينى وقوله وقيل الى نعم وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله
أى يحرم الى امالو استأجره (قوله ما تضمنه قوله الخ) دفع به ما يرد من ان الذكر وما بعده اسم ذات ولا يخبر
به عن اسم المعنى فاشار الى ان الشرط كونه ذكر الخ ع ش (قوله تقبل شهادته) أى على الاطلاق فلا ترد
المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه اه بجرى (قوله ومن لازمه) أى كونه عدلا مقبول الشهادة (قوله
من نحو سمع الخ) أى وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا اصلية ولا فرعية ولا سببية كما تقدم فى القضاء
اه ع ش (قوله ثم يلزم) أى القسم (قوله بكسر الميم) من مسح الارض ذرعا ليعلم مقدارها اه معنى
(قوله العددية العارضة بالمقادير) كطريق معرفة اقلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر
والمقابلة اه بجرى (قوله فقطه عليها الخ) عبارة المغنى وعلم المساحة يغنى عن قوله والحساب
لاستدعائها له من غير عكس اه (قوله واشترط جمع الخ) عبارة المغنى والاسنى واعتبر الماوردى
وغيره مع ذلك ان يكون غنيفا عن الطمع واقتضاه كلام الامام اه (قوله نرها) أى بعيدا عن
الاقدار اه ع ش (قوله ويجوز الخ) الاولى التفرع (قوله كونه فنا وفاصقا الخ) أى وذميا اه
ع ش (قوله اشترط ما مر) عبارة شرح المنهج فتعتبر فيه العدالة اه سم عبارة السيد عمر قوله

اه ثم ذكر ما قاله الفقهاء (قوله عذرا فى تركه منه) قال فى شرح الروض فى الباب الرابع من كتاب الشهادات
فى الشاهد واليمين ما نصه واذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه اه وسنذكر عبارة الروض وشرحه هاهنا
قول المصنف الا فى كتاب الشهادات ولو ادعت ورثة ما لا لمورثهم (قوله كامتناعه) قد يؤخذ منه التقيد
بالمثالى (قوله نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترط ما مر) عبارة شرح المنهج الا ان يكون فيه محجور

قسم من الحساب فقطه عليها من عطف الاعم (والحساب) لانها آلتها كالفقه للقضاء واشترط جمع كونه نرها قليل
الطمع وخرج بمنصوبه بمنصوبهم فيشترط تكليفه فقط لانه وكيل ويجوز كونه فنا وفاصقا وامرأة ذم ان كان فيهم محجور عليه اشترط ما مر

(فان كان فيها تقويم وجب) حيث لم يجعل حاكما في التقويم (قاسمان) اي مقومان يقسمان بانفسهما لان التقويم لا يثبت الا باثنين فاشتراط التعدد لانما هو لاجل التقويم لا للقسمة (والا) يكن فيها تقويم (فقسام) واحد يكفي وإن كان فيها خرص لانه

حاكم لان قسمته تلزم بنفس قوله ولا يحتاج وإن تعدد للفظ الشهادة لانها تستند الى عمل محسوس (وفي قوله) يشترط (اثنان) بناء على الضعيف انه شاهد لاحاكم وانتصر له بالقياس هذا في منصوب الامام اما منصوبهم فيكني اتحادهم قطعا وفارق الخرص القسمة بانه يعتمد الاجتهاد وهي تعتمد الاخبار بان هذا يساوي كذا (والامام جعل القاسم حاكما في التقويم) وحيث (في عمل) فيه بعدلين (ذكرين) يشهد ان عنده به لا باقل منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بعلمه كاعلم من كلامه في القضاء وعلم من كلامه انه لا يشترط معرفته بالقيمة فيرجع لعدلين خيرين وقيل يشترط ورجحه البليغي في غير قسمة الاقرار والمعتد الاول نعم يستحب ذلك خروجا من الخلاف (ويجعل الامام) وجوبا كما هو ظاهر (رزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح لانه من المصالح العامة (فان لم يكن) فيه مال او سهم مصرف اهم او منع ظلما ولهذا العموم الذي قد يستفاد من عبارة حذيق

اشتراط ما مر قضيته كونه اهلا للشهادات وقضية المغني كشرح المنهج الاكتفاء بالعدالة امله اقرب لانه قيم او وكيل عن الولي وكل منهما لا يشترط فيه اهلية الشهادة فليتأمل اه (قول المتن فيها) اي القسمة تقويم هو مصدر قوم الساعية قدر قيمتها اه معنى (قول المتن وجب قاسمان) ظاهره وظاهر كلام شراحه ان التعدد شرط حتى في منصوب الشركاء متى كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم اه حلي (قوله) حيث لم يجعل حاكما الخ اي ولذا جعل حاكما فيه فيعمل فيه بعدلين كما يأتي في كلام المصنف اه عرش (قوله) لان التقويم لا يثبت الا باثنين) لانه شهادة بالقيمة اه معنى (قوله) يكن فيها تقويم الى قوله ولانما حرم في المغني الا قوله ذكرين الى المتن وقوله ولهذا العموم الى المتن (قوله) لان قسمته تلزم الخ اي فاشبه الحاكم شرح المنهج ومعنى اي والحاكم لا يشترط فيه التعدد بجري (قوله) ولا يحتاج اي القاسم (قوله) لانها الخ اي القسمة اسنى وبجري (قوله) هذا اي محل الخلاف اه معنى (قوله) وفارق الخرص الخ اي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف الخرص اه عرش اقول هذا خلاف صريح صنيع المغني وشرح المنهج من رجوعه للاول فهذا رد على مقابل الاصح فيما فيه خرص كما يأتي في المغني و اشار اليه الشارح بقوله السابق وإن كان فيها خرص (قوله) القسمة كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل الصواب ما في بعض نسخهما من القسمة عبارة المغني وظاهر كلام المصنف انه يكفي واحد وان كان فيها خرص وهو الاصح وإن قال الامام القياس انه لا بد من اثنين كالتقويم لان الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو كالشاهد اه (قول المتن والامام جعل القاسم حاكما الخ) اي بان يفوض له سماع البيعة فيه وان يحكم به اه معنى (قوله) وله العمل الخ اي للقاسم المجمعول حاكما في التقويم اه معنى (قوله) بعلمه اي مطلقا عند الشارح وبشرط الاجتهاد عند النهاية كما مر (قوله) انه لا يشترط الخ اي في منصوب الامام جعل حاكما او لا اه معنى (قوله) فيرجع الخ اي عند الحاجة الى التقويم ان لم يكن عارفا به اسنى ومعنى (قوله) في غير قسمة الاقرار اي من قسمة التعديل وقسمة الرد (قوله) والمعتد الاول) اي عدم الاشتراط مطلقا (قول المتن ويجعل الامام رزق منصوبه الخ) اي ان لم يتبرع معنى واسنى (قوله) فيه مال) لا يخفى ان ذكر هذا عقب المتن يفيد قصر المتن عليه فيكون قوله او كان ثم ما هو اهم الخ قدر ازاندا على مفاد المتن فتفوت النكته التي لا جملها حذف المصنف هذا القيد فكان المناسب غير هذا الحل اه رشدي (قوله) ان استاجروه) اجارة صحيحة وافسدة اه معنى (قوله) لان عمل ساكتا اي عن الاجرة عبارة المغني ولودعا الشركاء القاسم ولم يسمو له اجرة لم يستحق شيئا كما لو دفع ثوبه لقصار ولم يسم له اجرة او الحاكم فله اجرة المثل اه رشدي (قوله) وليس للامام حيثنذ) قد يتبادران المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ عبارة الروض وشرحه الابان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نصبه واجره حيثنذ اذ لم ينصبه الامام او نصبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم ولا يعين قاسما اذ لم يساله احد لئلا يغالي في الاجرة الخ اه سم وقوله سواء اطلبوا الخ خلافا للشارح والنهاية ووافقا للمغني كاي (قوله) وليس للامام حيثنذ تعيين قاسم) بل يدع الناس يستاجرون من شأوا اسنى ونهاية ومعنى (قوله) اي يحرم عند القاضي) وهو الاوجه اسنى ومعنى (قوله) وذلك اي المنع

عليه فيعتبر فيه العدالة اه (قوله) وليس للامام حيثنذ) قد يتبادران المراد حين اذ لا يكون في بيت المال مال الخ عبارة الروض وشرحه الابان لم يكن فيه اي بيت المال سعة او وجد متبرعا فلا ينصب قاسما الا لمن سال نصبه واجره حيثنذ اذ لم ينصبه الامام او نصبه بسؤالهم عليهم سواء اطلبوا كلهم القسمة ام بعضهم لان العمل لهم ولا يعين قاسما اذ لم يساله احد لئلا يغالي في الاجرة الى ان قال ومنعه من التعيين قال القاضي على جهة التحريم والفور اني على جهة السكر اه الخ (قوله) اي يحرم عند القاضي) في شرح الروض انه الاوجه

قول اصله فيه مال (فاجر ته على الشركاء) ان استاجروه لان عمل ساكتا وذلك لانه يعمل لهم مع التزامهم له عوضا وليس للامام حيثنذ تعيين قاسم اي يحرم عند القاضي وبكره عند الفور اني وذلك لانه يغالي في الاجرة او يواطيه بعضهم فيجيب امالوا استاجره بعضهم

فالحل عليه وإنما حرم على القاضي أخذ (١٩٦) أجرة على الحكم مطلقا لأنه حق الله تعالى وما هنا حق متحمض للادى ومن ثم كان القضاء

فرضادون القسمة ونظر
ابن الرفعة في عدم فرضيتها
ثم فرق بما يقتضى ان للقاضي
أخذ الاجرة اذا قسم بينهم
ونظر فيه ايضا وليس النظر
بالواضح لانه لم يأخذها
من حيث القضاء بل من حيث
مباشرته للقسمة الغير
المتوقفة على القضاء (فان
استاجروه) كلهم معا وسمى
كل منهم قدرا كاستاجرناك
لتقسم هذا بيننا بدينار على
فلان ودينارين على فلان
وثلاثة على فلان او وكلا من
عقد لهم كذلك (لزمه) اى
كلما سماه ولو فوق اجرة
المثل ساوى حصته ام لا اما
مرتبا فيجوز على المنقول
المخصوص ومن ثم قال
الاسنوى وغيره انه معروف
فجزم الانوار وغيره بعدم
الصحة الا برضا الباقي لان
ذلك يقتضى التصرف في
ملك غيره بغير اذنه ضعيف
فهل وان كان قويا مدركا
ومن ثم اعتمده البلقيني
وعليه له ذلك فى قسمة
الاجبار من الحاكم (والا)
يسم كل منهم قدرا بل اطلقوا
(فالاجرة موزعة على
الحصص) لانها من مؤن
الملك كنفقة المشترك هذا
فى غير قسمة التعديل أما فيها
فانها توزع بحسب الماخوذ
قله وكثرة لا بحسب الحصص

من التعيين (قوله فالحل عليه) خلافا للشيخ الاسلام والمغنى (قوله مطلقا) اى استاجره ام لا وظاهره ولو
فقير اه عش (قوله لانه حق لله تعالى الخ) ولان للقاسم عملا يباشره فالاجرة فى مقابلته والحاكم مقصور
على الامر والنهى نهاية قضية هذا الفرق ان القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كئيبا وهو متجه وسياق ما يؤخذ
منه ذلك اه بجري عن سم عن عميرة (قوله كلهم) الى قوله اما مرتبا فى المغنى والى قوله على المنقول فى النهاية
(قوله معا) اى بعقد واحد عبارة المغنى والروض مع شرحه وليستاجروا بعقد واحد كاستاجرناك
تقسم الخ (قوله ولو فوق اجرة المثل الخ) عبارة للمغنى سواء اتساوا وفيه ام تفاضلو او سواء كان مساويا
لاجرة مثل حصته ام لا اه (قوله اما مرتبا) بان استاجره واحد لافراز حصته ثم اخر كذلك وهكذا كما
صوره الزياى اه رشيدى عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقي اه وقال فى
شرحه اول مرتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء كان ترتبا ام لا اه سم وعبارة
المنهج مع شرحه فان استاجروا قاسموا وعين كل منهم قدر الزمهم ولو فوق اجرة المثل سواء اعقدوا معا ام
مرتبين اه بان عقد احد الشركاء لافراز نصيبه ثم الثانى كذلك كما قاله القاضي حسين زيادى (قوله فيجوز)
وقال الشرح المنهج كما مر والنهية كما يابى وخلا للروض كما مر والمغنى عبارة فلو انفرد كل منهم بعقد لافراز
نصيبه وترتبوا كما قاله اول مرتبوا كما بحثه شيخنا صرح ان رضى الباقي بل يصح ان يعقد احدهم ويكون
حينئذ اصيلا وكيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقي فان لم يرضوا لم يصح كما قاله ابن المقرئ وصاحب
الانوار وهو الظاهر لان ذلك يقتضى التصرف فى ملك غيره بغير اذنه نعم لهم ذلك فى قسمة الاجبار بامر
الحاكم وقيل يصح وان لم يرض الباقي لان كلا عقد لنفسه اه (قوله على المنقول المنصوص الخ) عبارة
النهاية عند القاضي واعتمده البلقيني ورد على الاسنوى اعتماده لمقايله وهى مخالفة للتحفة فى النقل عن البلقيني
فليحذر اه سيد عمر اقول وعن الاسنوى وبوافق ما فى التحفة قول الاسنى بعد حل كلام الروض
مستدركا عليه ما نصه والترجيح من زيادته وجزم به فى الانوار لكن قال الاسنوى وغيره المعروف بالصحة قال
فى الكفاية وبه جزم الماوردى والبندنجى وابن الصباغ وغيرهم وعليه نص الشافعى اه (قوله فجزم الانوار
وغیره) اى كالروض اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل قوته مدركا اعتمده الخ اى عدم الصحة الا برضا
الباقي (قوله وعليه) اى على ما جزم به الانوار وغير الضعيف (قوله له ذلك) اى لكل من الشركاء العقد
لافراز نصيبه او مرتبا اه اسنى (قوله من الحاكم) عبارة شرح الروض اى والمغنى بامر الحاكم سم (قوله
والا يسم كل) الى قول المتن ثم ما عظم فى النهاية والمغنى (قوله بل اطلقوا) اى بان سموا اجرة مطلقة مغنى
وشيوخ الاسلام (قوله هذا فى غير قسمة التعديل الخ) حمل المغنى تبعا للمنهج المحصص فى المتن على الماخوذة ثم
قال واحترزنا بالماخوذة عن الحصص الاصلية فى قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها
بل على قدر الماخوذة قل الخ (قوله اما فيها فانها توزع الخ) قال شيخنا الزياى كارض بينهما نصفان
يعدل ثلثها ثلثها فالصائر اليه الثلثان يعطى من اجرة القسام ثلثى الاجرة والاخر ثلثها ولو استاجروه اى كاتب
لكتابة الصك فالاجرة ايضا على قدر الحصص كما جزم به الرافعى اخر الشفعة اه عش وقوله
ولو استاجروه الخ فى المغنى مثله (قوله هذا) اى التفصيل بقوله وسمى كل منهم قدرا لزمه والا الخ اه حلى
(قوله على قدر الحصص) اى الماخوذة منهج ومغنى (قوله مطلقا) اى عينوا قدرا ام لا اه حلى عبارة سم
قوله مطلقا ليقادار ان المغنى حتى فى قسمة التعديل فليحذر اه اقول ان صنيع المنهج والمغنى صريح فى ذلك
المعنى وفى ان المراد بالحصص الماخوذة كما مر آنفا خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية من ان

(قوله اما مرتبا فيجوز على المنقول الخ) عبارة الروض فلو انفرد كل بعقد وترتبوا لم يصح الا برضا الباقي
اه وقال فى شرحه عقب قوله وترتبوا لم يرتبوا فيما يظهر اه فجعل محل الكلام الانفراد بالعقد سواء
كان ترتبا ام لا سم قال نعم له اى لكل ذلك فى قسمة الاجبار بامر الحاكم اه (قوله فجزم الانوار وغيره)
كالروض (قوله وعليه له ذلك فى قسمة الاجبار من الحاكم) عبارة شرح الروض بامر الحاكم (قوله مطلقا)

الاصلية لان العمل فى الكثير اكثر منه فى القليل هذا ان صحت الاجارة والاوزعت اجرة المثل على قدر الحصص مطلقا المراد

المراد بها الاصلية ثم رأيت قال الرشيدى قوله على قدر الحصص مطلقا أى سواء اسمى كل قدرا أم لا فالاطلاق فى مقابلة تفصيل المتن ومعلوم بما مر انه فى قسمة التعديل يكون على حسب الحصص الحادثة لا الاصلية ويعلم هذا من التعليل المار ايضا اه (قوله كالأمر القاضى الخ) عبارة الروض مع شرحه كما لو كانت القسمة باجبار من القاضى ولو من منصوبه اه بأدى تصرف (قول المتن وفى قول على الرؤوس) أى من طريقة حاكية لقولين ذكرهما الروضة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابن الرفعة وهى اصح باتفاق الاصحاب وصحها فى أصل الروضة إذ قد يكون لهم سهم من ألف سهم فلو أوزم نصف الاجرة بما أستوعب قيمة نصيبه وهذا مدفوع فى النقول اه (قول المتن ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج مع شرحه ثم ما عظم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة قوثوب نفيسين منعهم الحاكم منها ولم يجبههم والاى وان لم يطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او يطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يجبههم فالاول كسيف بكسر فلا يمنعهم من قسمته كالأمر هدمو اجدار او اقساموا انقضه ولا يجبههم لما فيها من الضرر والثاني كحمام وطاحونة صغيرين فلا يمنعهم ولا يجبههم لما مر اه لجعل السيف مثلا لما لا ينقص نفعه ولا يطل بالكلية فعليه يكون قول المنهاج كسيف مثلا للثنى لا للثنى أى لا تنفاه بطلان النفع لا لبطان النفع ويكون مفهوم قوله إن لم تبطل منفعة انه يمنعهم إذ اطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يطل نفعه المقصود وهذا مما يطل نفعه مطلقا فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك وغيره ثم قسمه إلى ما لا يطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قررناه اه سم ويأتى منه ايضا ما يوضح منشأ الاشكال ووجهه (قوله وذكر النفاسة) عبارة الاسنى والتقييد بالنفاسة ذكره الاصل وغيره وتركه المصنف أى ابن المقرئ تبعاً للثنية وعليه اعتمد العراق اه (قوله إذ الجوهرة الكبيرة الخ) يتأمل (قوله بالنسبة لبقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرة خسيصة حقيقة (قول المتن وزوجى خف) أى مصراعى باب اسنى ومعنى (قوله أى فردية) إلى قوله ونازع البقية فى المعنى إلا قوله أى المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله بما قلناه فى النهاية إلا ذلك وقوله المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع (قوله أى المقصودة منه الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم القسمة الخ) يوجب المناقضة مع

يتبادران المعنى حتى فى قسمة التعديل فليحرر (قوله ثم ما عظم الضرر الخ) عبارة المنهج ثم ما عظم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيسين منعهم الحاكم والاى يمنعهم ولم يجبههم كسيف بكسر وكحمام وطاحونة صغيرين اه وقوله الا قال فى شرحه أى وان لم يطل نفعه بالكلية بان نقص نفعه او يطل نفعه المقصود اه فعلم انه جعل السيف مثلا لما ينقص نفعه ولا يطل بالكلية فعليه يكون السيف فى قول المنهاج ان لم يطل نفعه كسيف بكسر مثلا للثنى لا للثنى أى مثلا لا تنفاه بطلان النفع لا لبطان النفع ويكون مفهوم الشرط أعنى قوله إن لم يطل نفعه أنه يمنعهم إذ اطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والثوب النفيسين ولا ينافى ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر فى قسمته لانه شامل لما يطل نفعه مطلقا ولما ينقص نفعه ولما يطل نفعه المقصود وهذا ان مما يطل نفعه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر فى قسمته الشامل لذلك وغيره ثم قسمه إلى ما لا يطل نفعه بالكلية كالسيف وإلى ما يطل أى كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يطل نفعه المقصود الخ وقوله فيه لا يجاب طالب قسمته أى ولا يمنع فليتأمل وعلى هذا فوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما فى كلام الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قررناه (قوله أى المقصودة منه اخذنا ما يأتى الخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنعهم من القسمة موجب للمناقضة مع قوله فى شرح قول المتن الاق وما يطل نفعه المقصود الخ انه لا يمنعهم منها

كالو أمر القاضى من يقسم بينهم اجبارا (وفى قول على الرؤوس) لأن العمل فى التصيب القليل كفو فى الكثير (ثم ما عظم الضرر فى قسمته كجوهرة وثوب نفيسين) وذكر النفاسة فى الجوهرة قد يحترز به عن جوهرة لانفاسة لها إذ الجوهرة الكبيرة من اللؤلؤ قد يكون لها من الاضاءة وعدمها ما يقتضى نفاستها وخستها بالنسبة لبقية جنسها (وزوجى خف) أى فردية (ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبههم القاضى) ان بطلت منفعة أى المقصودة منه أخذنا ما يأتى

بالكلية بل يمنعهم من القسمة بانفسهم لانه سلفه ونازع البلقى واطال في صورة زوجه خف لاذ ليس في قسمتها ابطال منفعة بل نفعها ويرد بانهم ان كانا بين اكثر من اثنين كانا من هذا القسم او بين اثنين فقط كانا من القسم الآتي فلا اعتراض (ولا يمنعهم ان قسموا بانفسهم ان لم تبطل منفعته) المذكورة بالكلية بان (١٩٨) نقصت (كسيف يكسر) لا يمكن الانتفاع بما صار اليه منه على حاله او باتخاذ سكنى مثلا ولا يجيبهم الى ذلك لما

فيه من إضاعة المال وكان قضية هذا أنه يمنعهم لكن رخص لهم فعلها بانفسهم تحلصا من سوء المشاركة ومع النظر لذلك لا إضاعة لان إتلاف المال للغرض الصحيح جائز وبه ينظر في بحث جمع أخذنا عامر من بطلان بيع جزء معين من نفيس أن ما هنا في سيف خسيس والامنعهم وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا وثم إذ لا حوج للبيع ثم بخلاف القسمة هنا (وما يبطل نفعه المقصود) منه (كحمام وطاحونة صغيرين) لو قسم كل لم ينتفع به من الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة ولو باحداث مرافق ولم يعتبروا هنا مطلق الانتفاع اعظم التفاوت بين اجناس المنافع وفي صغيرين تغليب المذكور وهو الحمام وكذا في نفيسين (لا يجاب طالب قسمته) اجبارا (في الاصح) لما فيه من ضرر الاخر ولا يمنعهم منها لأمم (وإن أمكن جعله حمامين) أو طاحونين (أجيب) وأجبر الممتنع

ما يأتي في شرح وما يبطل نفعه المقصود الخ من قوله ولا يمنعهم منها الخ لاتحاد التصوير في الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكر هنا أنه يمنعهم وهناك أنه لا يمنعهم وقد صور في المنهج وشرحه اى والنهاية المغنى ما هنا بطلان المنفعة بالكلية لا المقصودة والمنع حينئذ واضح نعم يستشكل بطلان منفعة الجوهره والثوب النفيسين بقسمتهما بالكلية إلا ان يقال الكلام فيها هو كذلك اى في جوهره وثوب صغيرين او يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه أصلا وفيه نظر إذ لا خصوصية لها بذلك فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بما لما عظم ضرره الا اعم بما يبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافي تقييدهم الحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية اه سم (قوله بالكلية) وما لطلب لاوى الى ان النفع الذى لا وقع له كالعدم اه سم عبارة الحلبي اى صار لا نفع له أصلا وله نفع لا وقع له لانه كالعدم اه (قوله بل يمنعهم من القسمة بانفسهم) كان ينبغي ان يقدمه على قوله ان بطل الخ كما فعل المغنى ليظهر مقابلته لما ياتي في المتن وعطفه على هذا (قوله بالكلية) الى قوله ومع النظر في المغنى (قوله) وينظر في بحث جمع الخ) ونظر فيه المغنى ايضا بغير ذلك راجعه ولكن اقر النهاية بالبحث المذكور عبارته نعم بحث جمع الخ ورد ما عشمها ع ش بان إطلاقهم يخالفه ثم فرق بين ما هنا وشم بغير ما في الشارح راجعه (قوله) وبما قلناه علم الفرق الخ) حاصل الفرق الذى ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد وجد غرض هناك إلا ان الغرض لازم هنا وهو الخلاص من المشاركة التى من شأنها الضرر اه سم (قول المأمم وما يبطل نفعه الخ) اى واشترك الذى يبطل بقسمته نفعه الخ اه معنى (قوله ولو قسم) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى لا قوله ولم يعتبروا الى وفي صغيرين وقوله وكذا في نفيسين وقوله وان تعدد الى وهو يصلح (قوله ولا يمنعهم الخ) قصر بيع بمفهوم قوله لإجبارا (قوله لأمم) اى في السيف (قول المتن جعله) اى ما ذكر اه معنى (قوله أو طاحونين) الانسب اثنا عشر (قوله لتيسر التدارك) عبارة المغنى وتيسر لا انتفاء الضرر مع تيسر تدارك ما احتيج اليه من ذلك بامر قريب قال الاذرى وإنما تيسر ذلك إذا كان ما يلى ذلك مملوكا له او مواتا فلو كان ما يلىه وقفا أو شارعا او مائلا لمن لا يسمح ببيع شئ منه فلا وحينئذ يجزم بنفى الاجبار اه (قوله) وان أمكن تحصيله الخ) أى ببيع أو إجارة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) أى ولم يمكن بخلاف القسمة اه معنى (قوله لان شرط المبيع الانتفاع الخ) انظر مع ما مر من جواز بيع نحو الجحش الصغير اه رشيدى (قول المتن ولو كان له الخ) اشار به الى ان ضرر القسمة قد يكون على احد الشرىكين فقط قال الحلبي قوله وما عظم ضرر قسمته اى عليهما او احدهما انتهى اه بجسيرى (قوله) وهو يصلح لذلك (اى ولو بضم ما يملكه بجواره اه معنى (قول المتن فالاصح إجبار صاحب العشر الخ) ظاهره وإن كان

لايجاد التصوير في الموضوعين بما يبطل نفعه المقصود مع تفرقة في الحكم حيث ذكر هنا أنه يمنعهم وهناك أنه لا يمنعهم وقد صور في المنهج وشرحه ما هنا بطلان المنفعة بالكلية المقصودة والمنع حينئذ واضح فراجع عبارته فانه نص في ذلك نعم يستشكل بطلان منفعة الجوهره والثوب النفيسين بقسمتهما بالكلية إلا ان يقال الكلام فيها هو كذلك او يصور بكثرة الشركاء بحيث لا يخص كلا إلا ما لا نفع فيه بالكلية وفيه نظر إذ لا خصوصية لها بذلك فليتأمل فانه قد يقال ان التمثيل بما لما عظم ضرر الا اعم بما تبطل القسمة نفعه بالكلية لا ينافي تقييدهم الحكم المذكور بما يبطل نفعه بالكلية (قوله) وبما قلناه علم الفرق بين ما هنا وشم الخ) حاصل الفرق الذى ذكره وجود غرض هنا ويرد عليه انه قد وجد غرض هناك إلا ان يقال الغرض لازم هنا

لا انتفاء الضرر وإن احتاج الى احداث نحو بر و مستوقد لتيسر التدارك وانما يبطل بيع ما لا يمر لها وإن أمكن تحصيله بعد لان شرط المبيع الانتفاع به حالا (ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض (لا يصلح للسكنى) أو كونه حماما أو لما يقصد من تلك الأرض لو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدد كما أتى به طه قبل التنبيه الآتى وهو يصلح لذلك (فالاصح إجبار صاحب العشر) محجورا

محجور اعليه وهو ظاهر اه عش **(قوله)** وإن بطل نفع حصته بالكلية (الخ) هل ياتي هذا التفصيل في نحو الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشريكين منه ما يبطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي للآخر اجيب الآخر فقط اه سم اقول قضية التعميل وكذا قضية جعل دشر الدار في اثنتين مثالا كما اشار اليه ائشارح والنهاية وصرح به المغني وشرح المنهج ان التفصيل المذكور يجري فيه ايضا والله اعلم **(قول)** الماتن دون عكسه وهو عدم اجبار صاحب الباقي بطالب صاحب العشر القسمة اه معنى **(قوله)** لانه (الخ) اى صاحب العشر الطالب للقسمة **(قوله)** ان ملك او اخيا المراد بالاحياء امكانه بان يكون مابلى الدار وانا كما مر عن المغني وياتي عن عث وهل المراد بالملك ايضا امكانه بان يكون مابليها ملكا بان يظن انه يسمح ببيع شيء منه او لا وقضية اخر كلام المغني المارآ تفانعم فايراجع **(قوله)** اجيب اى فياخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر شريكه على ذلك لان الفرض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه اه حلي عبارة عث ولذا اجيب فاذا كان الموات او الملك في احد جوانب الدار دون باقيها فله يتين ادعاء للمابلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة لئلا تكون بالقرعة او لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لا تتم القسمة او يصور ذلك بما اذا كان الموات او المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يبعد الاول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه **(قوله)** ويظهر ان ياتي (الخ) مران فاعان الحاي وعش اعتماده **(قوله)** ما ياتي (الخ) اى في شرح ويترزعن تفريق حصته واحد **(قوله)** قال الماوردي الى اثنتين في النهاية الا قوله ولو اقتسم الى قال الشيخان وقوله قال ابن عجل وماله عليه **(قوله)** وكذا عكسه اى قسمة البناء والغرس اه رشيدى **(قوله)** ولو اقتسم الشجر اى بالتراضى اه سيد عمر **(قوله)** فان كان فيما خصهما بان يكون بعض اصل الشجرة في حصته واحد وبعضها الآخر في حصته الآخر اه سم وهذا التصور غير متعين فان الشجر في كلام الشارح اسم جنس فيشمل المتعدد ايضا بان يكون في حصته كل منهما اصل شجرة للآخر بتمامه **(قوله)** فهل نكفاه اى صاحب الشجر **(قوله)** لم تصح لعله فيما اذا لم يرض الثالث بذلك كما يشعر به كلامه والافا المانع من الصحة الميراجع **(قوله)** وانما اجبر (الخ) الاولى تقدم هذه المسئلة على قوله قال الشيخان **(قوله)** وانما اجبر الممتنع على قسمتها (الخ) قال في الروض وشرحه اى والمغني وتقسم الارض مزروعة وحدها ولو اجبار اسواء كان الزرع بذرا بعد امد قصيلا ام حبا مشددا لانه في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزرع امد اختلافهما ومع الزرع قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد لا اجبار الا للزرع وحده ولا معها وهو بذر بعد او بعد بدو صلاحه فلا يقسم ان جعلناها افرزا كالجعلناها بيعا لانها في الاولى قسمة

وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر **(قوله)** وإن بطل نفع حصته بالكلية (الخ) هل ياتي هذا التفصيل في نحو الثوب النفيس حتى لو كان لاحد الشريكين منه ما يبطل نفعه بالكلية بالقسمة والباقي للآخر اجيب الآخر فقط **(قوله)** فكان فيما خصهما بان يكون بعض اصل الشجرة في حصته واحد وبعضها الآخر في حصته الآخر **(قوله)** وانما اجبر الممتنع على قسمتهما مع غراس هادون زرع فيها (الخ) قال في الروض وشرحه وتقسم الارض مزروعة وحدها ولو اجبار اسواء كان الزرع بذرا بعد امد قصيلا ام حبا مشددا لانه في الارض بمنزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزرع امد اختلافهما ومع الزرع قصيلا بتراض من الشركاء لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد وافهم قوله بتراض انه لا اجبار في ذلك وصرح به الاصل نقلا عن جمع قال ولم يوجوه بمقتع لا للزرع وحده ولا معها وهو بذر بعد او بعد بدو صلاحه فلا يقسم وإن جعلناها افرزا كالجعلناها بيعا لانها في الاولى قسمة مجهول وفي الاخر بين على الاولى قسمة مجهول ومعلوم على الثاني بيع طعام وارض بطعام وارض اه فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجهول فيما اذا كان قصيلا مع قوله فيما تقدم انه حينئذ معلوم مشاهد ويحاج بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذر بعد قيد فيها ايضا فايراجع وانظر قوله وفي الاخر بين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة للاخير مع بدو صلاح الزرع

مجهول وفي الآخرين على الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بطعام وأرض انتهى فانظر قوله لانها في الاولى قسمة مجهول فما إذا كان الزرع قصيلا مع قوله فيما تقدم انه حيثنذ معلوم مشاهد ويجاب بان الاولى لا تشمل القصيل لان قوله وهو بذرع قد فيها أيضا فليراجع وانظر قوله في الآخرين قسمة مجهول ومعلوم بالنسبة لآخره مع بدو صلاح الزرع فيها الآن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير اه سم (قوله مع غراس) اي او بناء (قوله دون زرع فيها) اي اجبر على قسمة الارض المزروعة دون الزرع أي وحدها اه سم ولعل الا صوب أخذنا مما مر عنه عن الروض وشرحه آنفا لم يجبر على قسمة الارض المزروعة مع زرع فيها (قوله وإذا تنازع الشركاء الخ) عبارة الروض مع شرحه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الاعيان مهاباة مياومة ومشاهدة ومساهمة وعلى ان يسكن او يزرع هذا مكانا من المشترك وهذا مكانا آخر منه لكن لا اجبار في المنقسم وغيره من الاعيان التي طلبت قسمة منافعها فلا تقسم الا بالتوافق لان المهاباة تعجل حق احدهما وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الاعيان قال البلقيني وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك في العين أم المملوكة باجارة أو وصية فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لاحق للشركة في العين قال ويدل للاجبار في ذلك ما ذكره في كراء العقب وهو مع ذلك معترف بان ما قاله مناف لما ياتي فيما إذا استأجر ارضا الخ فان تراضيا بالمهاباة وتنازعا في البداءة باحدهما اقرع بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهاباة فان رجع أحدهما عنها بعد استيفاء المدة أو بعضها لزم المستوفي للآخر نصف اجرة المثل لما استوفى كما اذا تلفت العين المستوفى احدهما منفعتها فان تنازعا في المهاباة وأصر على ذلك آجرها القاضي عليهما ولا يبيعها عليهما لانهما كاملان ولا حق لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استأجر الرضا مثلا في المهاباة والنزاع وإجارة القاضي عليهما ولا يجوز المهاباة في شجر الثمر ليسكون لهذا عاما ولهذا عاما لان ذلك ربوي مجهول وطريق من اراد ذلك ان يبيع كل منهما صاحبه مدة واغفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك اه وكذا في المعنى الا قوله قال ويدل الى ان تراضيا الخ وقوله وكذا الحكم الى ولا يجوز الخ فافرق ما قاله البلقيني ويأتي في الشارح والنهاية في شرح اربعة من ما يوافق الروض مع الفرق بين ما هنا وكراء العقب (قوله ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر البعض اذاها ياسيده وهو ظاهر اه ع ش (قوله فيغرم بدل ما استوفاه) كان الاولى هنا الاظهار اي فيغرم المستوفي بدل ما استوفاه اه رشيدى (قوله سنة وما قاربها) عبارة الاسنى وينبغي له اي القاضي ان يقتصر على اقل مدة توجرتك العين فيها عادة اذ قد يتفقان عن قرب قاله الاذرى اه (قوله كالو غابوا اكلهم او بعضهم) يتأمل اه رشيدى (قوله اي بان لم يوجد من هو مثله الخ) ظاهره أنه اذا وجد المثل الاجنبى يقدم على الشركاء وبواقفه قوله الاتي فان كان ثم اجنبى قدم ولو قيل هنا ان الاجنبى انما يقدم حيث كان اصلح لم يعد ويفرق بين هذه وما ياتي بان كلا فيما ياتي طالب فقدم الاجنبى قطعاً للنزاع بخلاف ما هنا فان الطالب للاستئجار احدهما والاخر لم يرد الاستئجار لنفسه فلم يكن في إيجار احد الشريكين تقويت شيء طلبه الاخر لنفسه اه ع ش (قوله وانه لو طالب الخ) عطف على أن له ذلك الخ (قوله لو طالب كل منهم استئجار حصة غيره) اي بان قال كل منهم انا استأجر ما عدا حصتي اه رشيدى (قوله فان كان ثم اجنبى الخ) أي مثلهم أخذنا مقدمه انفا ثم رأيت قال الرشيدى انظر هل يشترط هنا أن يكون مثلهم اه (قوله فان تعذر إيجاره) هو قسيم قوله اجبرهم الحاكم اه رشيدى (قوله ويؤخذ من علته الخ) محل تأمل لان اصل الكلام مفروض في امتناعهم من المهاباة اه سيد عمر (قوله فان تعذر البيع الخ) منه ما لو كان المتنازع فيه موقوفا عليهم اه ع ش (قوله اجبرهم على المهاباة ان طلبها بعضهم الخ) قضيته وإن امتنع البعض الاخر وقضية قوله قبل او امتناعه تعين البيع في هذه الصورة لان امتناع البعض صادق بامتناعه وطلب الاخر اه ع ش (قوله ان طلبها بعضهم الخ) مفهوماه انه ان لم يطلبها واحد فيه الآن يصور بما لا يرى حبه كالخطة بخلاف ما يرى كالشعير (قوله دون زرع فيها) اي اجبر على قسمة

مع غراس بها دون زرع فيها لان له امدا ينتظر وإذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته فان تهاؤوا منفعتهم مياومة أو غيرهما جازول لكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء فيغرم بدل ما استوفاه قال ابن عجيل ويدل كل بدامانة كالمتأجر وان أبو المهاباة أجبرهم الحاكم على إيجاره وأجره عليهم سنة وما قاربها وأشهد كالو غابوا اكلهم أو بعضهم فان تعدد طالبوا الايجار آجره وجوباً لمن يراه أصلح وهل له إيجاره من بعضهم تردده في التوشيح ورجع غيره أن له ذلك أن رآه أي بأن لم يوجد من هو مثله كما هو ظاهر وأنه لو طلب كل منهم استئجار حصة غيره فان كان ثم اجنبى قدم والا اقرع بينهما فان تعذر إيجاره أي لا لكساد يزول عن قرب عادة كما يحته بعضهم قال ابن الصلاح باعه لتعنيه واعتمده الاذرى ويؤخذ من علته ان المهاباة تعذرت لغية بعضهم أو امتناعه فان تعذر البيع وحضره كلهم اجبرهم على المهاباة ان طلبنا بعضهم كما يحته الزركشى

فان قلت قياس مامر في العارية انه يعرض عنهم حتى يصطلحوا ولا يجبرهم على شيء ما ذكر قلت القياس غير بعيد إلا ان يفرق بان الضرر هنا أكثر لان كلا منهما ثم يمكن أن ينتفع بنصيبه بخلافه هنا ثم رأيت بعضهم فرق بان الضرر ثم إنما هو على الممتنع فقط وهنا الضرر على الكل فلم يمكن فيه الاعراض (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع) ثلاثة (أحدها بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات وقسمة الاجزاء (كثلى) متفق النوع فيما يظهر ومربى انه في الغصب ومنه نقد ولو مغشوشا على المعتمد لجواز المعاملة به أما إذا اختلف (٢٠١) النوع فيجب حيث لا رضاً قسمة كل

نوع وحده ثم رأيت غير واحد اشاروا لذلك (ودار متفقة الابنية) بان يكون ما بشرقها من بيت وصفة كابرقيها (وارض مشتبهة الاجزاء) ونحوها ككرباس لا ينقص بالقطع (فيجبر الممتنع) عليها استوت الانصاء ام للتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر فلم لا اجبار في قسمة الزرع قبل اشتداده وكان وجهه عدم كمال انضباطه فان اشتد ولم ير أو كان إلى الان بذرا لم تصح قسمته للجهل به (فتعدل) أى تساوى (السهم) أى عند عدم التراضى او حيث كان في الشركاء محجور كما يعلم مما ساذكره في التنبيه الاتي (كيبلا) في المكيل (اووزنا) في الموزون (او ذرعا) في المذروع او عدا في المعدود (بعدد الانصاء إن استوت) فاذا كانت بين ثلاثة أنثلاثا جعلت ثلاثة اجزاء ويؤخذ ثلاث رفاع متساوية (ويكتب) مثلاً هنا وفيما ياتي من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) ان كتب

منهم اعرض عنهم حتى يصطلحوا (قوله فان قلت) الى المتن عبارة النهاية وانما لم يعرض عنهم الى الصلح ولا يجبرهم على شيء ما ذكر على قياس مامر في العارية لا يمكن الفرق بكثرة الضرر هنا لان كلا منهما ثم يمكن انتفاعه بنصيبه بخلافه هنا وبان الضرر ثم الخ (قول المتن ضرره) أى ضرر قسمته اه شرح المنهج (قوله ثلاثة) الى قول المتن الثاني بالتعديل في النهاية الا قوله ثم رأيت الى المتن وقوله ويظهر الى المتن وقوله بل بحث الى التنبيه وقوله وقع الى وقد صرحوا (قوله ثلاثا) وهى الاتية لان المقسوم ان تساوت الانصاء منه صورة قيمة فهو الاول والا فان لم يحتاج الى رد شيء اخر الثاني والا فالثالث نهاية وفي شرح المنهج والبيجورى عن شيخه العشماوى ما نصه فيه ان ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاولى جعل هذه اى الاقسام الثلاثة ضابطاً للقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل اخر من جهة ان الحاكم تارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجب اه (قول المتن بالاجزاء) اى القسمة بها (قوله) وتسمى المتشابهات الخ وقسمة الافراز وهى التى لا تحتاج فيها الى رد شيء من بعضهم ولا الى تقويم معنى واسنى (قول المتن كئلى) اى من حبوب ودرهم وادنان وغيرها اه شيخ الاسلام (قوله متفق النوع) اى والصفة اخذا بما ياتي في شرح او عبيد او ثياب من نوع (قوله ولو مغشوشا الخ) عبارة المغنى قال الاذرعى وغيره ويشترط السلامة في الحبوب والنقد فان الحب المعيب والنقد المغشوش معدودان من المتقومات قال ابن شهاب وفيه نظر فقد ذكر الرافعى انه اذا جوزنا المعاملة بالمغشوشة فهى مثلية والاصح جواز المعاملة بها اه وهو ظاهر اه وفي تخصيصه النظر بالنقد تسليم لاشتراط السلامة بالنسبة الى الحب فعليه فهل يدخل الحب المعيب المتشابه الاجزاء فى قولهم الاتي ونحوها ككرباس فيحرق (قوله بان يكون الخ) عبارة تفى شرح العباب ان كان في جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الاخر كذلك والعروة تنقسم اه سم (قوله ككرباس) اسم لغليظ الثياب اه ع (قوله عليها استوت) الى قوله واخذ من ذلك فى المغنى الا قوله ولم يرو قوله اى عند المتن وقوله بالرفع الى ان كتب وقوله ويظهر الى المتن (قوله نعم لا اجبار فى قسمة الزرع الخ) تقدم عن المغنى والروض مع شرحه انفا ما يتعلق به زيادة بسط (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى اه سم عبارة الرشيدى وقوله ولم ير اى كالميرى سنبله بخلاف نحو الشعير اه (قول المتن بعدد الانصاء) متعلق بتعدل اه معنى (قوله مثلاً هنا الخ) اى لما ياتي من جواز الاقرا ع بنحو اقسام ومختلف (قوله ان كتب اسماء الشركاء) وقوله الاتي ان كتب السهام لاحاجة اليهما ثم رأيت اوله الرشيدى بقوله اى ان اراد ذلك اه (قوله بالرفع الخ) يتامل ولعله سبق قلم فان الذى يصرح به عبارة الروضة الجرا اه سيد عمر (قوله عبارة الروضة) اى والروض (قوله مع يزه) بكسر الباء (قوله ان كتب السهام) اى اسماء (قوله ولا ينحصر) اى الاقرا ع فى ذلك اى الكتابة والادخال فى البنادق عبارة الاسنى ثم الفرعة على الوجه السابق لا تختص بقسمة الاجزاء او كما تجوز بالرفع المدرجة فى البنادق تجوز بالاقلام والعصى والحصى ونحوها صرح بذلك الاصل اه (قوله بل يجوز) اى الاقرا ع (قوله بنحو اقسام الخ) كالحصاة اسنى ومعنى (قوله ومختلف) الاولى زيادة التام (قوله ثم توضع فى حجر من لم يحضر) فيه مع المتن الاتي ركة عبارة المغنى ثم يخرجه اى الرقاع من لم يحضرها بعد ان تجعل فى حجرها مثلاً اه (وكونه مغفلاً)

الارض المزروعة دون الزرع اى وحده (قوله ولم ير) مفهومه صحة قسمة ما يرى

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) أسماء الشركاء لتخرج على السهام (أو جزءه) بالرفع كما تصرح به عبارة الروضة أى هو مع يزه كما يأتى ان كتب السهام لتخرج على أسماء الشركاء (عين) عن البقية (بحد واجهة) مثلاً (وتدرج) الرقع (فى بنادق) ويندب كونها فى بنادق (مستوية) وزنا وشكلاً من نحو طين أو شمع اذ لو تفاوتت لسبقت اليد للكيرة وفيه ترجيح لصاحبها ولا ينحصر فى ذلك بل يجوز بنحو اقسام ومختلف كدواة وقلم ثم توضع فى حجر من لم يحضره كونه مغفلاً (ثم يخرج من لم يحضرها)

أى الواقعة ويظهر ان كونهم من مذهب ابي المان علم من حاضر حاله، بهذا الملا يجوز ان يضر اليه (رقعة) اما على الجزء الاول ان كتب الاسماء في الرقاع (فيعطى من خرج (٢٠٢) اسمه) ثم يؤمر باخراج أخرى على الجزء الذى يليه ويعطى على من خرج اسمه ويتبين الآخر

للآخر من غير رقعة وكذا فيما أتى (او) يخرج (على اسم زيد) مثلا (ان كتب الاجزاء) أى اسماءها فى الرقاع فيخرج رقعة على اسم زيد وأخرى على اسم عمرو وهكذا ومن به الابتداء هنا وفيما قبله من الاسماء والاجزاء منوط بنظر القاسم لئلا تهمة ولا تمييز (فان اختلفت الانصاء كنهف واثاث وسدس) فى ارض او نحوها (جزئت الارض) أو نحوها (على اقل السهام) كسنة هنا لنأدى القليل والكثير بذلك من غير حيف ولا شطط (وقسمت كما سبق) لكن الاولى هنا ككتابة الاسماء لانه لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء فربما خرج لصاحب السدس الجزء الثانى او الخامس فيتفرق ملك من له الثلث او النصف (و) هو لا يجوز لئلا يحجب عليه انه (يحترز عن تفریق حصه واحد) والمجوزون لكتابة الاجزاء احترازوا عن التفریق بقولهم لا يخرج اسم صاحب السدس او الاثنان التفریق لئلا جاء من قبله بل يبدأ بذى النصف فان خرج

عبارة المعنى والروض مع شرحه وصي ونحوه كما يجب اولى بذلك من غيره لانه أبعد عن التهمة اه (قوله) أى الواقعة) أى الكتابة والادراج أى وفى (قوله) ثم (أو) أى امر القاسم من يضرخ الرقاع اه (قوله) ويتبين الآخر (آخر) أى الجزء الثالث للثريك الثالث ان كانوا الثلاثة وان كانوا اكثر من الثلاثة زيد فى الوضوح ما دد الاخير او اثنين اثنين لثاني لثاني لا وضع اه اسنى (قوله) وهكذا) عبارة المعنى ويتبين الجزء الثالث لئلا وما ذكره لا يخص بقسمة الاجزاء بل يأتى فى قسمة التبدل اذا عدت الاجزاء بالقسمة اه (قوله) من الاسماء والاجزاء) نثر غير مرتب (قوله) منوط بنظر القاسم) أى لا ينظر المخرج رشدى فينفى أى القاسم على أى طرف شاء ويسمى أى شريك شاء أو أى جزء شاء اسنى ومعنى (قول) اثنان دلى اقل السهام) أى يخرج (قوله) لنأدى القليل الخ) أى حصوله وقوله ولا شطط عطف تسميه اه عش (قوله) لانه لو كتب الاجزاء الخ) لا يخفى ان هذا لما كان يقتضى التبيين لا مجرد الاولوية على ان هذا المحذور متف بالاحتراز الآتى وعبارة شرح الروض لانه قد يخرج الجزء الرابع لصاحب النصف فيتنازعون فى انه ياخذ معه السهمين قبله أو بعده اه رشدى (قوله) فيتفرق الخ) هذا ظاهر فى الارض دون غيرها كالحبوب فانه لا يضر تفرق ملك من له النصف او الثلث لا يمكن العلم كاه وظاهر اه يجرى اقول ومثل الارض نحو اثني عشر الغايطة التى لا تنقص بالقطع كامر (قوله) اسم صاحب السدس) له لم يحرف عن على صاحب السدس او سقطت لنظرة على من قلم الناسخ والاصل على اسم صاحب الخ عبارة النهاية لصاحب السدس اه وعبارة المعنى وفى الروض وشرحه ما يؤلفه لا يبدأ بصاحب السدس لان التفریق لئلا جاء من قبله بل بصاحب النصف فان خرج له الاول أخذ الثلاثة ولاء وان خرج له الثانى أخذه وما قبله وما بعده قال الاسنوى واعطاء ما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى اثنان بعده ويتبين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث أو يقال لا يتبين هذا بل يتبع نظر القاسم اه وهذا ظاهر او خرج له الثالث اخذه مع اللذين قبله ثم يخرج باسم الاخيرين او الرابع اخذه مع اللذين قبله ويتبين الاول لصاحب السدس والاخيرين لصاحب الثلث او الخامس اخذه مع اللذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث او السادس اخذه مع اللذين قبله ثم بعد ذلك يخرج رقعة أخرى باسم أحد الاخيرين ولا يخفى الحكم أو بصاحب الثلث فان خرج له الاول او الثانى اخذهما او الخامس او السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الاخيرين وان خرج له الثالث اخذه مع الثانى وتعين الاول لصاحب السدس والثلاثة الاخيرة لصاحب النصف او الرابع اخذه مع الخامس وتعين السادس لصاحب السدس والثلاثة الاول لصاحب النصف هذا اذا كتب فى ست رقاع ويجوز ان يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة فتخرج رقعة على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس أخذه ثم ان خرج الثانى لصاحب الثلث اخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب النصف وان خرج الاول لصاحب النصف اخذ الثلاثة الاولى ثم ان خرج الرابع لصاحب الثلث اخذه وما يليه وتعين الباقي لصاحب السدس وان خرج الرابع لصاحب السدس اخذه وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب الثلث لم يخف الحكم بما مر ولا يخرج السهام على الاسماء فى هذا القسم بلا خلاف قالوا لفائدة فى الطريقة الاولى زائدة على الطريقة الثانية الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوى السهام لكن الطريقة الاولى هى المختارة لان لصاحب النصف والثلث منية بكثرة الملك فكان لهما منية بكثرة الرقاع اه وقوله ولا يخفى الحكم فانه ان بدا منهما باسم صاحب الثلث فخرج له الاول او الثانى اخذهما وتعين الثالث للآخر او الثالث اخذه مع ما قبله وتعين الاول للآخر أو بصاحب السدس فخرج له الاول او الثالث اخذه وتعين الثانى والثالث او الاول والثانى للآخر وان خرج له الثانى لم يعطه للتفریق اه اسنى أى فليبدأ منهما بصاحب الثلث كما نبه عليه الشارح بقوله وثنى بذى الثلث (قوله) واخذ من ذلك) أى من وجوب الاحتراز

على اسمه الجزء الاول أو الثانى اعطيهما والثالث وثنى بذى الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك انه لو كان لهما أرض مستوية الاجزاء ولا حدهما أرض بجنبها فطلب قسمتها

وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصلا ولا ضرر على الآخر أجيب وقد يشمله قولهم في الصالح يجبر على قسمة عرصة ولو عرضاني الطول ليختص كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافقه قولهم ولو أرا د جمع من الشركاء بقاء شركتهم وطلبوا من الباقي أن يتهيزوا عنهم بجانب ويكون حق المتفقين متصلا فان كان نصيب كل واحد انفرادا ينتفع به بعادة الأرض أجيبوا بل بحث بعضهم اجابتهم وأن أمكن كلا الانتفاع لو انفردا لكن هذا مردود بان خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه بخلاف ما مر لتوقف (٢٠٣) تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصاها

وغيرهما لو كان نصف الدار لو احد والاخر خمسة أجيب الاول وحينئذ فلكل من الخمسة القسمة تبعاله وان كان العشر الذي لكل منهم لا يصلح مسكنه لان في القسمة فائدة لبعض الشركاء ولو بقي حق الخمسة مشاعا لم يجب أحدهم للقسمة لانها تضر الجميع وان طلب اولا الخمسة افراز نصيبهم مشاعا او كانت الدار لعشرة فطالب خمسة منهم افراز نصيبهم مشاعا اجبوا لانهم ينتفعون بنصيبهم كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة اهـ (تفسيره) قد يفهم مما ذكره في حالتي تساوى الاجزاء واختلافها ان الشركاء الكاملين لو تراضوا على خلاف ذلك امتنع وليس مرادا بل يجوز التفاوت برضا الكل الكاملين ولو جازا فيما يظهر ولو في الربوي بناء على ان هذه القسمة افراز لا بيع والربا انما يتصور جريانه في العقد دون غيره وهذا يعلم ان القسمة التي هي بيع لا يجوز فيها الربوي أخذ أحد أكثر من حقه وان رضوا بذلك

من التفريق (قوله وان يكون نصيبه الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكره هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا القسمة بلا قرعة ثلاثا تخرج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم ما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان ياخذ احدهما هذا والاخر الآخر اهـ ومما قيل الفرع عن عيش ما يوافقه (قوله ليتصلا) اي نصيبه وأرضه فقيهه تغليب المذكر على المؤنث (قوله وقد يشمله) عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك اهـ (قوله ولو عرضاني الطول) عبارة النهاية ولو طولاه (قوله قبل البناء أو بعد الهدم) أي للدار الخاصة به مثلا ومراده بهذا تصوير انتفاعه بما يخرج له وان كان قليلا اهرشدي (قوله فان كان نصيب كل) أي من المتفقين (قوله لكن هذا مردود بان الخ) كانه لان القسمة لم ترفع العلقه بالسكنية اهـ سم (قوله بخلاف ما مر) اي انفا (قوله لو كان نصف الدار) الى التنبيه في المغنى والروض مع شرحه (قوله وحينئذ فلكل من الخمسة القسمة تبعاله الخ) قضيته انه اكل من الباقي فيهما وانما القسمة تبعا للنفقة بين وان كان نصيبه لا ينتفع به بعادة الأرض (قوله لم يجب أحدهم للقسمة) عبارة المغنى والروض ثم طالب واحد منهم القسمة لم يجبر الباقيون عليها اهـ (قوله او كانت الدار لشرة الخ) وهذا ما وافق ما تقدمه انهم قولهم لو اراد جمع الخ الا ان ما هنا طلق يشمله ويشمل ما قدمه عن بحث بعضهم فيما يدب ذلك البحث فايراجع (قوله كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة) ولم يعبروا مطلق الانتفاع لعظم التفاوت بين اجناس المنافع اسنى ومعنى (قوله مما ذكره) اي المصنف (قوله في حالتي تساوى الاجزاء الخ) اي الانصاء (قوله فيما يظن) عبارة النهاية كما يظهر من اطلاقهم اهـ (قوله على ان هذه القسمة افراز) اي بناء على ما يأتي من ان قسمة الاجزاء بالاجبار والتراضى افراز للحق في الاظهر (قوله وهذا) اي بقوله لا بيع الخ (قوله لا يجوز فيها في الربوي اخذ احدا اكثر من حقه) عبارة النهاية امتنع ذلك في الربوي إذ لا يجوز لاحد اخذ زائد على حقه فيه اهـ (قوله فياتي فيه هنا) أي في الربوي المنقسم قسمة بيع (قوله جميع ما مر الخ) عبارة المغنى في شرح وقسمة الاجزاء افراز الخ وحيث قلنا القسمة بيع ثبت فيها احكامها من الخيار والشفعة وغيرهما الا انه لا يقتصر الى لفظ بيع او تملك وقبول ويقوم الرضا مقامها فيشرط في الربوي التقابض في المجلس وامتنع في الرطب والعنب وما عقدت النار اجزاؤه ونحو ذلك كاعلم من باب الربا وان قلنا هي افراز جاز لهم ذلك ويقسم الرطب والعنب في الافراز ولو كانت قسمتهما على الشجر خرصا لا غيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لان الخرص لا يدخله وتصح الاقالة في قسمة هي بيع لا افراز اهـ وفي الروض مع شرحه ما يوافقه (قوله ثم رأيت الخ) الاسبق تقدمه على قوله وتصح قسمة الافراز (قوله ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب الخ) عبارة النهاية وقد نقل الامام عن الاصحاب انهم مالوا تراضيا بالتفاوت جازا وما نازعهم به من ان الوجه الخ مردود اهـ (قوله مما ذكرته) فيه ان ما ذكره مجرد حكم بلا دليل مثل ما هنا (قوله وهو صريح الخ) ويدفع دعوى

(قوله وان يكون الخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره والافلا فائدة في ذكر هذه المسئلة مع قطع النظر عن ذلك لان قاعدة هذه القسمة الاجبار عليها كما تقدم وهل المراد هنا قسمة ثلاثا تخرج القرعة نصيبه الى غير جهة أرضه وسيعلم ما يأتي ان القسمة قد تكون بلا قرعة بان يتراضيا على ان ياخذ احدهما هذا والاخر الآخر (قوله مردود بان خلاف كلامهم الخ) كانه لما ان القسمة لم ترفع العلقه بالكلية

فياتي فيه هنا جميع ما مر في باب الربا في متحدى الجنس ومختلفيه وفي قاعدة مدعوجة ودرهم وتصح قسمة الافراز فيما تعلقت الزكاة به قبل اخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل اليه ولا تتوقف صحة تصرف من اخرج على اخراج الاخر ثم رأيت الامام نقل عن الاصحاب انهم مالوا تراضيا بالتفاوت جازا ثم نازعهم بان الوجه منعه في الافراز ليس كما قال كما هو ظاهر مما ذكرته ووقع لبعضهم هنا اشتباه فاجتنبه وقد صرحوا بجواز قسمة الثمر على الشجر ولو مختلطان نحو بسر ورطب ومنصف وتمر جاف خرصا بناء على انها افراز وهو صريح فيما ذكرته

النوع (الثاني) القسمة (بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة (كارض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة إثبات وقرب ماء) ونحوهما مما يرفع قيمة أحد الطرفين على الآخر كبستان (٣٠٤) بعضه نخيل وبعضه عنب ودار بعضهما من حجر وبعضهما من لبن فيكون الثلث لجوده كالثلثين

الصرحة بأنه ساكت عن التفاوت (قوله النوع الثاني) إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله فلم إلى المتن وقوله كما بحثه الشيخان إلى المتن وإلى قوله ووقع لجمع في النهاية إلى قوله وسبقها إلى ولا يمنع وقوله ومر إلى وكأنه وقوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله واستحسنه إلى لكن وقوله هذا إلى والمستأجر أرض وقوله أي حيث إلى وهل (قول المتن الثاني بالتعديل) وهو قسبان ما يعد فيه المقسوم شيئا واحدا ما يعد فيه شيئين فصاعدا فإشار إلى الأول بقوله كارض الخ وإلى الثاني بقوله ولو استوت الخ اه معنى (قوله بما يرفع الخ) كان يسقى أحدهما بالنهر والآخر بالناضح اه اسنى (قوله كبستان الخ) لا يخفى ما في جملة مثلا لما قبلها عبارة المعنى وشرح المنهج أو يختلف جنس ما فيها كبستان الخ وعبارة الروض وكذا بستان الخ (قوله فيجعل) أي الثلث سهمها وهما أي الثلثان سهمها وأقرع كما مر معنى وشرح المنهج (قوله إن كانت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج ان كانت أي الأرض لاثنين نصفين اه (قوله فان اختلفت) أي الانصباء اه معنى (قوله الممتنع منها) أي القسمة اه ع ش وعبارة المعنى من الشركاء اه وإلى هذا ميل قول الشارح أي قسمة التعديل اه فتأمل (قول المتن في الاظهر) ويوزع اجرة القاسم على قدر مساحة الماخوذ لا مساحة النصيب كما مر الإشارة إليه معنى وروض (قوله به) أي بالتساوي (قوله لم يجبر علما) أي قسمة التعديل (قوله فهما) أي الجيد والردى وفي بعض النسخ فهما بضمير المؤنث أي في الأرض المذكورة وعلى كل منها فالأولى حذف قوله فلا يجبر على التعديل كافي المعنى (قوله في المنقسم) يعني فيما يمكن قسمته أفرزا أو تعديلا اخذا من اظهاره في موضع الاضمار ثم رايت ما يأتي قبيل قول المتن بالرد فلهذا الحد (قوله اذ لم يمكن الخ) مفهوما ان بقاء الاشاعة في نحو الطريق يمنع الاجبار عند امكان الافراز (قوله ولو اقسامم بالتراضى الخ) عبارة المعنى والروض قبيل النوع الثالث ويجبر الممتنع على قسمة علو وسفل من دار امكن قسمتها لا على قسمة أحدهما فقط أو على جملة لو احد والآخر لا خرو للبن بكسر الموحدة ان استوت قوله فقسمته قسمة المتشابهات وان اختلفت فالتعديل اه فيأتي فهما الاجبار اسنى (قوله كما اتي به بعضهم) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله ومر) أي في الفرع وقوله ما يصرح به أي بجواز تلك القسمة (قوله وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه الخ) أي حيث قالوا بصحة القسمة مع بقاء الشريك في السطح ولم يقولوا بفسادها لوجود الشريك في بعض المشترك اه ع ش وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه لك ان نقول ان ما ذكر غنى عن التوجيه لان الفرض ان القسمة بالتراضى وحينئذ فلا اشكال اذ من المعلوم كما هو ظاهر انه لو كانت الدار مشتركة بين اثنين مناصفة فارادا قسمة نصفها بالتراضى وبقاء النصف على الاشاعة لم يمتنع فليتأمل اه ومرآة عن المعنى والروض ما يفيد (قول المتن قيمة دارين أو حانوتين) أي مثلا لاثنين بالسوية فطلب أي كل من الشريكين اه معنى وعبارة الاسنى أحد الشريكين اه وهذه هي الصواب الموافقة لقول الشارح الا في طلب أحدهما اذ لا معنى لنفي الاجبار مع التراضى (قول المتن فطلب جعل كل واحد) أي على الابهام بحسب ما تقتضيه القرعة كالا يخفى اه رشيدى (قول المتن جعل كل) أي من الدارين أو الحانوتين لو احدى بان يجعل لدار أو حانوتا ولشريكه كذلك اه معنى (قوله نعم لو اشتركا في دكا كين الخ) عبارة المعنى ويستثنى من الدارين ما اذا كانت الدار ان لها بملك القرية المشتملة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت القسمة نصفين جمل كل دار نصيبا فانه يجبر على ذلك ومن الحانوتين ما اذا اشتركا الخ قال الجليل ومحله اذا لم تنقص القيمة بالقسمة والالم يجبر جز ما اه (قوله في دكا كين الخ) أي ونحوها شرح المنهج (قوله صغار متلاصقة مستوية القيمة الخ) أي بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها الشدة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية كالجنسين اه شرح المنهج (قوله اجيب) وبين ذلك منزلة الحان المشترك على البيوت والمساكن معنى واسنى (قوله

قيمة فيجعل سهمها وهما سهمان كانت نصفين فان اختلفت كنصف وثلث وسدس جعلت ستة اجزاء بالقيمة لا بالمساحة فلم انه لا بد من علم القيمة عند التجزئة (ويجبر) الممتنع منها (عليها) أي قسمة التعديل (في الاظهر) الحاقا للتساوي في القيمة به في الاجزاء نعم ان امكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها فهما كارضين تمكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما بحثه الشيخان وسبقها اليه جمع متقدمون ولا يمنع الاجبار في المنقسم الحاجة الى بقاء طريق ونحوها مشاعة بينهم يمر كل فيها الى ما خرج له اذا لم يمكن افراد كل بطريق ولو اقتسما بالتراضى السفل لو احد والعلو لآخر ولم يتعرضا للسطح بقى مشتركا بينهما كما افي به بعضهم ومر عن الماوردي والرويانى ما يصرح به وكأنه انما لم ينظر لبقاء العلقه بينهما لان السطح تابع كالطريق (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين) متلاصقين أولا (فطلب جعل كل

قال الجبلي لم تنقص القيمة بالقسمة اه وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالصريح في رده وخرج بقوله كل واحد ما لو لم يطلب خصوص ذلك فيجبر المنتفع (او) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد او ثياب من نوع) ونصف واحد فطلب جعل كل واحد كثلثة اعبدة مستوية كذلك بين ثلاثة وثلثة تساوى اثنان منها واحدا بين اثنين (اجبرا) ان زالت الشركة بها لقلعة اختلاف الاغراض فيها (او) من (نوعين) او صنفين كتركى وهندى وضائتين شامية ومصرية استوت قيمتهما ام لا وكعبد وثوب (فلا) (٢٠٥) إجبار لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعند

الرضا بالتفاوت في قسمة هي بيع قال الامام لا بد من لفظ البيع لان لفظ القسمة يدل على التساوى واستحسنه غيره قال بعضهم وهو فقه ظاهر لكن نازعه البلقيني اذا جرى امر لمزم وهو القبض بالاذن اى ويكون الزائد عند العلم به كالمرحوب المقبوض هذا والذي في اصل الروضة ان قسمة الرد لا يشترط فيها لفظ بيع ولا تملك وإن كانت بيعا وعبر في الروض بما يصرح بان ما عدا قسمة الاجبار قال شيخنا في شرحه سواء قسمة الرد وغيرها لا يشترط فيها ذلك وعليه فكلام الامام مقالة ولمستأجرى أرض تناوبها بلا إجبار وقسمتها اى حيث لم تؤثر القسمة نقضا فيها كما هو ظاهر وهل يدخلها الاجبار وجهان وقضية الاجبار في كراه العقب الاجبار هنا الا ان يفرق بتعذر الاجتماع على كل جزء من اجزاء المسافة ثم فتعينت القسمة إذ لا يمكن استيفاؤها المنفعة الا بها بخلافها هنا وهو ظاهر ولو ملكا شجرا دون

قال الجبلي الخ) أقره النهاية والمغنى (قوله) وخرج بقوله كل واحد الخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما مر أى في القسمة بالاجزاء من قوله لو دار متفقة الابنية الخ) انه لو طلبت قسمة السكبار غير اعيان اى بان يقسم كل منها اجبر المنتفع اى بزيادة تفسير من البجيرى (قوله) او استوت الى قوله ولو عند التراضى في شرح المنهج لا قوله متقوم وقوله ونصف وقوله او صنفين وكذا في المغنى لا قوله او وضائتين الى وكعبد (قوله) متقوم) الاولى تركه (قوله) نحو عبيد الخ) اى كدواب واشجار او غيرهما من سائر العروض اه معنى (قوله) ونصف) اقتصر شيخ الاسلام والمغنى على النوع وقال البجيرى اى اراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكره فى أمثلة النوعين لانه اصناف اه (قوله) كثلثة اعبدة) زنجية اه شرح المنهج (قوله) كذلك) اى قيمة (قوله) وكثلثة يساوى الخ) بان يكون قيمة احدهما ثمانية والاخرين مائة اه معنى (قوله) ان زالت الشركة الخ) اما اذا بقيت الشركة فى البعض كبدين بين اثنين قيمة احدهما نصف قيمة الاخر فطلب احدهما القسمة ليختص من خرجت له قرعة الخمس به ويبقى لربع الاخر فانه لا اجبار فى ذلك معنى وروض وشيخ الاسلام (قوله) وكعبد وثوب) عبارة المغنى والاسنى او من جنسين كما فهم بالاولى كعبد وثوب اه (قوله) فلا اجبار) اى فى ذلك وان اختلف وتمذر التمييز كتمر جيد وردى ولو انما يقسم مثل هذا بالتراضى اه معنى (قوله) وعندى التراضى) متعلق بقوله قال الامام الخ (قوله) وعبر فى الروض بما يصرح الخ) عبارة مع شرحه ويشترط فى غير قسمة الاجبار وهو القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيره وان تولاهما منصوب الحاكم التراضى قبل القرعة وبعدها ولا يشترط فى القسمة بيع ولا تملك اى التلطف بهما وان كانت بيعا اه ومرعى المغنى ما يوافقها (قوله) وهل يدخلها الاجبار وجهان) المعتمد لا كما يأتى وعليه القياس انهما اذا لم يتراضيا على شىء آجرها الحاكم عليهما قطعاً للزراع اه ع ش (قوله) وهو ظاهر) وفاقا للروض وخلافا للبلقيني والمغنى كما مر (قوله) بنحو وقف) اى كالوصية معنى واسنى (قوله) خذ الامار الخ) اى فى الفسخ (قوله) كذلك) اى دائما (قوله) ان كانت افرازا) كذا فى النهاية وفيما بايدىنا من نسخ الشارح بلا واهو فى نسخة سم بالواو عبارة قوله وان كانت افرازا او تعديلا كذا بالواو وان الخ) كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافرازا والتعديل ثم هذا قد يدل على أن قسمة الشجر قد تكون افرازا اه عبارة ع ش قوله ان كانت افرازا اى بان كانت مستوية الاجزاء اه عبارة الرشيدى قوله ان كانت افرازا او تعديلا اى بخلاف ما اذا كان ردا اذ لا اجبار فيها اه (قوله) لانها) اى الشركة فى منفعة الارض (قوله) وكالا يضر الخ) عطف على قوله لانها الخ (قوله) المنفعة هنا) اى فيما اذا استحقا منفعة الارض بنحو وقف (قوله) الوجهان السابقان) لعل مراده السابقان فى كراه العقب اى بالزمان او المكان وان اختلفت الكيفية فى الثانى وعبارة الروض تقسم المنافع مهاباة مياومة ومشاهدة ومساهة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكانا وهذا مكانا اه رشيدى (قوله) النوع الثالث) الى قوله كذا قالوه فى المغنى الا قوله وما تمسك قسمته الى المتن وقوله ولهما الاتفاق الى المين وما انبه عليه والى قوله وعليه فيظهر فى النهاية الا قوله ووصا به غير مراد وقوله لكن المعتمد الى وقسمة الوقف وقوله ولا رد الى بخلاف وقوله وهذه نظائر مسئلتنا وما انبه عليه (قوله) اى كان) يعنى عن (قوله) وفيه نظر ظاهر وكلامهم كالصريح فى رده) ليس فى شمر (قوله) اجبر او ان كانت افرازا او تعديلا) كذا بالواو وان كما ترى مع ان الاجبار لا يدخل غير الافرازا والتعديل (ايضا وان كانت افرازا) هذا قد

أرضه فالذى يظهر أنهما ان استحقا منفعتا دائما بنحو وقف لم يجبر على القسمة أخذنا من الروايات لأن استحقا المنفعة الدائمة كملكها فلم تنقطع العلاقة بينهما وان لم يستحقاها كذلك أجبر او ان كانت افرازا او تعديلا ولا نظر لبقاء شركتهما فى منفعة الارض لانها بصددا لانتفاء وكالا تضر شركتهما فى نحو الممر على لا يمكن قسمته ويأتى فى قسمتهما المنفعة هنا الوجهان السابقان ووقع جمع هنا خلاف ما تقرر فاجتنبه النوع (الثالث) القسمة (بالرد) وهى التى يحتاج فيها لرد أحد الشريكين للآخر مالا أجنيا (بان) أى كان (يكون فى أحد

الجانبيين) ما يميز به عن الآخر وليس في الآخر ما يعة ادله إلا بضم شيء من خارج اليه ومنه (بشر أو شجر) مثلاً (لا يمكن قسمته فيرد من يأخذ
قسط قيمة) أي نحو البش أو الشجر فإذا كانت قيمة كل جانب ألفاً وقيمة نحو البش ألفاً فرد من أخذ جانبا خمسة فيل وما اقتضته عبارة الروضة
كاصلاها والمحرر من رد الالب خطأ اه وصوابه غير مراد وما تمكّن قسمته رد أو تعدل فطالب أحدهما الرد والآخر التعديل أجيب من طلب
قسمته في الجار والاشترط اتفاقهما (٢٠٦) على واحدة بعينها (ولا إجبار فيه) أي هذا النوع لا نه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المردود

قوله ما يميز به عن الآخر بل لا محالة لجمع بينهما فكان ينبغي ان يقتصر على أحدهما عبارة المغنى وشرح
المنهج كان يكون في أحد الجانبين من ارض مشتركة بشر أو شجر لا يمكن قسمته وما في الجانب الآخر لا يعدل
ذلك إلا بضم شيء اليه من خارج اه وهذا المزاج احسن (قول المتن من يأخذ) أي بالقسمه التي اخرجتها
القرعة مغنى وشرح المنهج زاد الروض مع شرحه ولو تراضيا بان يأخذ أحدهما النقيض ويرد على الآخر
ذلك جاز وإن لم يحكم القرعة اه وسياق في الشارح والنهاية مثله (قوله قيل وما اقتضته الخ) عبارة المغنى
(تنبية) لعبر المصنف اولى من تعبير المحرر والشرحين والروضة قالوا انه يضبط قيمة ما اختص به ذلك
الطرف ثم تقسم الارض على ان يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فان ظاهر هذا التعبير ان يرد جميع
تلك القيمة وليس مراد او انما يرد القسط اه (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها
شجران جعل ثلثها جزءا عادلا ثلث الشجر وان نصفت احتيج للرد اه سم عبارة الرشيدى وقوله وما يمكن
قسمته رد أو تعدل الخ أي كما إذا كان بعض الارض عامر أو بعضها خرابا أو بعضها اضغيف أو بعضها قويا أو
بعضها فيه شجر بلا بناء أو بعضها فيه بناء بلا شجر أو بعضها على مسيل ماء أو بعضها ليس كذلك كما صرح بذلك
المأوردى وهو صريح في ان جميع صور التعديل يتأتى فيه الرد فليراجع اه (قوله من طلب قسمه) أي قسمه
تعدّل فيها الخ (قوله ولا) أي بأن لم يكن في التعديل الممكن إجبار كالرد (قوله ولا اشترط اتفاقهما
الخ) في هذه العبارة خلل وعبارة المأوردى وغيره إذا كانت الارض ما تصح قسمتها بالتعديل وبالرد فدعى
أحدهما إلى التعديل والآخر إلى الرد فان أجبر على قسمه التعديل أي كما هو المذهب اجيب الداعي اليها
ولا وقفنا على تراضيها باحدهما اه رشيدى (قوله لا نه دخله الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لان
فيه تليكا لما لا شركة فيه فكان كغير المشترك اه (قوله من نحو خيار الخ) أي كالأقالة كما مر عن المغنى بزيادة
بسط (قوله وشفعة) أي للشريك الثالث كما إذا تقاسم شريكاه حصتهما وترك حصته مع أحدهما برضاه
كما صور به ذلك الأذرى اه رشيدى (قوله نعم لا يفترق) أي هذا النوع بل مطلق القسمة كما مر (قوله من
خرج) أي النقيض (قوله كذا قالوه) أي في التعليل (قوله ان كلا منهما) أي من الشريكين في قسمه التعديل
(قوله ان كلا منهما لما انفرد الخ) لم يجب عن إشكال القرعة اه رشيدى (قوله في الافراز) الاولى في
الاجزاء (قوله لذلك) لعله من تحريف الناسخ والاصل كذلك بالكاف كما في النهاية (قوله وقيل الخ)
عبارة النهاية والمغنى والثاني انها بيع لانه ما من جزء من المال إلا وكان مشتركا بينهما فإذا اقتسمها فكأنه باع
كل منهما ما كان له في حصة صاحبه بماله في حصته وصحده الشيطان في أوائل الربا وزكاة المعشرات اه
(قوله الافراز) الاولى قسمه الاجزاء كما في النهاية والمغنى (قوله الاول) أي في المتن من أنها لافراز (قوله
لا يجوز إلا إذا كانت افرازا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح القسمة في ملكك عن وقف ان
قلنا هي افراز لان قلنا هي بيع مطاعنا و افراز وفيها رد من الملك فلا نصح امانى الاول فلا متنازع بيع الوقف
وأما في الثاني فلان الملك يأخذ ازاء ملكه جزءا من الوقف فان لم يكن فيها رد وكان فيها رد من أرباب
الوقف صححت ولغت على القولين قسمه ووقف فقط بان قسم بين اربابه لافيه من تغيير شرط الوقف
يدل على أن قسمه الشجر قد تكون افرازا (قوله رد أو تعدل) هل يصور بارض بينهما نصفين في ثلثها
شجران جعل ثلثها جزءا عادلا ثلث الشجر وان نصفت احتيج للرد

(وهو) أي هذا النوع وهو
قسمه الرد (بيع) لوجود
حقيقته وهو مقابلة المال
بالمال فثبت أحكامه من
نحو خيار وشفعة نعم لا يفترق
للفظ نحو بيع أو تملك
وقبول بل يقوم الرضا
مقامهما ولها الاتصاف
على من يأخذ النقيض ويرد
وان يحكم القرعة ليرد من
خرج له (وكذا التعديل)
أي قسمته يبيع (على
المذهب) لان كل جزء
مشترك بينهما وانما دخلها
الإجبار للحاجة (وقسمه
الاجزاء) بالاجبار والتراضى
(افراز) للحق أي يتبين
بها ان ما خرج لكل هو
الذى ملكه كالذى في الذمة
لا يتعين الا بالقبض (في
الظاهر) اذ لو كانت بيعا لما
دخلها إجبار ولما جاز فيها
الاعتماد على القرعة كذا
قالوه وهو مشكل لان
قسمه التعديل بيع وقد
دخلها الإجبار وجاز
الاعتماد فيها على القرعة
وجوابه ان كلا منهما لما
انفرد ببعض المشترك
بينهما صار كأنه باع ما كان
له بما كان للآخر ولم نقل

بالتين كما قلنا في الافراز للوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ ومن ثم كانت قسمه الرد ديعا لذلك وانما وقع الاجبار في (قوله
قسمه التعديل للحاجة اليه كما يبيع الحالك مال المدين جبراً ولم يقع في الرد لانه إجبار على دفع مال غير مستحق وهو بعيد وقيل الافراز بيع
فيما لا يملكه من نصيب صاحبه افراز فيما كان يملكه قبل القسمة ودخله الاجبار للحاجة وهذا الوجه في المغنى ومن ثم جرى عليه في مواضع
يمكن المعتمد الاول ولا تتأثر القسمة بشرط فاعاد الا اذا كانت بيعا وقسمه الوقف من الملك لا يجوز الا اذا كانت افرازا

ولارد فيها من المالك وان كان فيها رد من ارباب الوقف بخلاف ما اذا كانت بيعا فاما (٢٠٧) تمتنع مطاوعا فيها رد من المالك لانه حينئذ

ياخذ بازاء ملكه جزءا من الوقف وهو تمتنع وان نازع في ذلك السبكي وغيره سواء اكان الطالب المالك أم الناظر ارام الموقوف عليهم وفي شرح المذهب في الاضحية اذا اشترك جمع في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها بيع على المذهب وهذه نظير مسئلتنا وبين اربابه تمتنع مطلقا لان فيه تغييرا لشرطه نعم لا يمنع من مهايأة رضوا بها كلهم لاذلتغير فيها لعدم لزومها وجزم الماوردي بان الواقف لو تعدد جازت القسمة كما في قسمة الوقف عن الملك واعتمده البلقيني وعليه فيظهر ان محله حيث لارد فيها من احد الجانبين لاستلزامه حينئذ استبدال جزء وقف بجزء آخر ووقف وهو تمتنع مطلقا به يفرق بين هذا وما مر في قسمة الوقف عن الملك من جواز رد ارباب الوقف لانه لا يلزم عليه ذلك ويؤخذ من هذا ان الواقف لو تعددوا واتحد الموقوف عليهم جازت افرزا بشرط عدم الرد من احد الجانبين هنا ايضا لاستلزامه الاستبدال ولو مع اتحاد المستحق بخلاف ما لو اتحاد الواقف واختلف الموقوف عليهم فلا يجوز مطلقا لان فيها تغيير لشرطه ووقع لشيخنا في شرح الروض ما يخالف ذلك والوجه ما

(قوله ولارد فيها الخ) ستأتي تصوير افران فيه رداه سم (قوله مطاوعا) أي سواء كان فيها رد أم لا (قوله أو فيها رد من المالك) عبارة الروض وشرحه افران فيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع افران ايضا أي بان يجعل الثلثان جزءا او الثلث مع مال يضم اليه جزءا اذا كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا اه سم وتقدم عن الرشيدى ان جمع صور التعديل يتأتى فيه الرد (قوله سواء اكان الخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومه (قوله وفي شرح المذهب) عبارة النهاية في المجموع قوله لم تجز القسمة الخ فيه توقف اذ الظاهر ان لحم البدنة أو البقرة من المشابهات فقسمة بالاجزاء ثم رايته قال في باب الاضحية ما نصه ثم بقسمة من اللحم بناء على انها افران وهو ما صححه في المجموع وعلى انها بيع تمتنع القسمة اه وعبارة المغنى والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افران اه (قوله وبين اربابه) عطف على قوله من الملك (قوله بمتنع) الاول الثانيك (قوله مطلقا) أي افران او بيعا اه ع (قوله لان فيه) أي في تقسيم الوقف بين اربابه (قوله تغيير الشرط) كان معنى ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء يلجج الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض اه سم (قوله نعم لا يمنع من مهايأة الخ) وكلمها ياءه مالو كان المحل صالحا لسكنى ارباب الواقف جميعهم فتراضوا على ان كل واحد يسكن في جانب مع بقاء منفعة الوقف مشتركة على ما شرطه الواقف اه ع (قوله وتقدم عن المغنى والروض مع شرحه ما يوافقه بزيادة بسط) (قوله وجزم الماوردي) إلى قوله وعليه الخ عبارة النهاية وشرح الروض قال البلقيني هذا اذا صدر الوقف من واحد على سيل واحد فان صدر من اثنين فقد جزم الماوردي بجواز القسمة كما تجوز قسمة الوقف عن الملك وذلك ارجح من جهة المعنى واقت به اه وكلامه أي البلقيني متدافع فيها لاذ صدر من واحد على سيلين او عكسه والا قرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وفي المغنى ما وافقه واتي في الشارح ما يخالفها قال الرشيدى قوله فان صدر من اثنين صادق بما اذا تعدد السيل وبما اذا اتحد فأنظره مع قول الشارح الا ان كلامه متدافع في ذلك اه رشيدى (قوله بان الواقف لو تعدد الخ) واختلف الموقوف عليهم ايضا اخذنا بما ياتي (قوله من احد الجانبين) أي صننى الموقوف عليهم (قوله مطلقا) أي بيعا وافران (قوله ويؤخذ من هذا) أي من الفرق (قوله لاستلزامه) أي الرد (قوله مطلقا) أي مع الرد وبدونه (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) وفي سم بعد سوق عبارة شرح الروض المارة انفا ما نصه وهو يفيد الجواز فيما اذا اتحد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح اه ولعل الا قرب مدركا ما قاله الشارح دون شرح الروض وان وافقه النهاية والمغنى (قوله والوجه ما فرته) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قول المتن بشرط الخ) أي اذا كان هناك قرعة اه شرح المنهج ريانى في الشارح ما يفيد (قوله باللفظ) إلى قوله حينئذ هما مسئلتان في النهاية إلا لالفة قيل الثانية وقوله ومحله إلى وحاصل ما يندفع (قول المتن بعد خروج القرعة) أي وقبله روض رشيدى الاسلام ومغنى (قوله فافتقر إلى التراضى بعده) أي كقبليه شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن

(قوله ولارد فيها من المالك) ما وجه هذا التقييد مع ان افران لارد فيه ثم رأيت الحاشية الآتية أول الصفحة الآتية (قوله او فيها رد من المالك الخ) عبارة الروض وشرحه افران وفيها رد من المالك اه ومن هنا يظهر ان الرد يتصور مع افران ايضا أي بان يجعل الثلثان جزءا او الثلث مع مال يضم اليه جزءا فيها اذا كان الاشتراك بالمنصفة وتقدمت الإشارة إلى انه يتصور مع التعديل ايضا (قوله جازت افران) كان المراد حال قسمة ما يخص احد الواقفين عما يخص الآخر وحينئذ يظهر انه لا يلزم تغير شرط الواقف لان كلام من الحصتين للوقوف عليهم (قوله لان فيها تغيير الشرطه) كان مع ذلك ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه يلجج الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض ببعض (قوله ووقع لشيخنا في شرح الروض الخ) عبارة شرح الروض بعد نقله اعتمدا لبلقيني ما قاله الماوردي ما نصه وكلامه أي البلقيني متدافع فيما اذا صدر من واحد على سيلين او عكسه والا قرب في الاول بمقتضى ما قاله الجواز وفي الثاني عدمه اه وهو يفيد الجواز

قررته (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا) باللفظ (بعد خروج القرعة) لانها بيع وهو لا يعمل بالقرعة فافتقر الى التراضى بعده

ولو تراضيا) أى الشريك كان مثلاً اهـ معنى (قوله كقسمة تعديل الخ) الكاف استقصائية كما يفيد قوله الآتى
 فحينئذ فيها مستلذان الخ (قول المتن اشترط الرضا الخ) وظاهره انه لا بد ان يعلم كل منهما ما صار اليه قبل رضاه
 عنانى اهـ بجيرى وتقدم فى شرحه او نوعين ما يفيد (قوله فما إذا كان هناك قرعة) سيد كر حترزه وكان
 الاولى تقديمه وكتابه عقب قول المصنف بعد خروج القرعة (قوله وما فى غيرهما) أى فى قسمة الافراز إذا
 قسمت بالتراضى اهـ حلى (قوله ولا يشترط الخ) أى فى القسمة مطلقاً اهـ عميرة ويفيد كلام الشارح بعد
 (قوله لفظ نحو بيع) الاولى القلب (قوله نحو بيع) أى كتمليك اهـ معنى (قوله على أن يأخذ أحدهما
 احداً الجانبين الخ) أى فى التعديل والافراز وقوله او أحدهما الحسنيين الخ أى فى الرد فقط (قوله فلا حاجة
 إلى تراض ثان) ويمتنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة أخرى ويتعين له ما اختاره اهـ بجيرى عن العزى
 (قوله اما قسمة الاجبار الخ) عبارة المنهج مع شرحه وشرط لقسمة اما قسم بتراض من قسمة رد وغيره او لو
 بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة فان لم يحكما القرعة الخ اما قسمة ما قسم اجباراً فلا يعتبر
 فيها بالرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار بقى انه ما المراد بجريان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد
 افاد ذلك الانوار بما نصه ولا يشترط الرضا فى قسمة الاجبار لا عند اخرج القرعة ولا بعدها وهى ان يترافعا
 للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما او تقاسما بانفسهما
 فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكتفى الرضا الاول ولا لفرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما اجاب
 الجلال المحلى عن الاعتراض على قول المنهاج لا اجبار فيه بان صوابه عكسه كما فى المحرر بان المراد ما انتفى فيه
 الاجبار بما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر قال شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر
 تصدق بما لو تراضيا للقاضى عن رضى منهما وسالاه ان يقسم بينهما قسمة افراز او تعديل فقسم بينهما واقرع
 فان اقرعه الزام لها لا يتوقف على رضى بعد ذلك كما اشار اليه الشارح فى صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج
 باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهر لى وهو مراده ان شاء الله تعالى اهـ وقوله فان اقرعه الزام الخ
 لا ينافى قول شرح الروض ويشترط فى القسمة الواقعة بالتراضى من قسمة الرد وغيره وان تولاها منصوب
 الحاكم التراضى قبل القرعة وبعدها اهـ لجواز حمله أى قول شرح الروض على تراضيهما بنصوب
 الحاكم بدون ترافعه للحاكم فيكون معنى قول الانوار السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتامل اهـ سم
 ويأتى فى بيان الاعتراضات على المتن الخ وفى شرحه ولو ادعاه فى قسمة تراض ما يؤيد قول الانوار بل يصرح

فيما إذا اتحد الواقف وتعدد الموقوف عليه والمنع فى عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح (قوله ولو تراضيا
 بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا) عبارة المنهج وشرحه وشرط لقسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيره
 ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضاهما بعد خروج القرعة وان لم يحكما القرعة كان اتفاقاً على ان يأخذ أحدهما
 احداً الجانبين والاخر الاخر او أحدهما الحسنيين والاخر النفيس ويردزائد القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان اما قسمة ما قسم اجباراً فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ باختصار الادلة بقى انه ما المراد
 بجريان القسمة بالاجبار أو بالتراضى وقد افاد ذلك عبارة الانوار حيث قال ولا يشترط الرضا فى قسمة الاجبار
 لا عند اخرج القرعة ولا بعدها وهى ان يترافعا للحاكم لينصب قاسماً يقسم بينهما فيفعل ويقسم المنصوب
 ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما او تقاسما بانفسهما فيشترط التراضى بعد خروج القرعة ولا يكتفى الرضا الاول
 ولا لفرق بين قسمة الرد وغيرها اهـ ولما ساق الجلال المحلى انه اعترض على قول المنهاج لا اجبار فيه بان صوابه
 عكسه كما فى المحرر قال ويجاب بان المراد ما انتفى فيه الاجبار بما هو محله وهو اصرح فى المراد بما فى المحرر اهـ قال
 شيخنا الشهاب البرلى وذلك لان عبارة المحرر تصدق بما لو تراضيا للقاضى عن رضاهما وسالاه ان يقسم بينهما
 قسمة افراز او تعديل فقسم بينهما واقرع فان اقرعه الزام لها لا يتوقف على رضاه بعد ذلك كما اشار اليه
 الشارح فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهر لى وهو مراده
 ان شاء الله تعالى والله اعلم اهـ وقوله فان اقرعه الزام الخ لا ينافيه قوله فى شرح الروض ويشترط

(ولو تراضيا بقسمة ما لا
 اجبار فيه) كقسمة تعديل
 و افراز (اشترط) فيما إذا
 كان هناك قرعة (الرضا بعد
 القرعة فى الاصح كقولها
 رضينا هذه القسمة) أو
 بهذا (أو بما أخرجه
 القرعة) أما فى قسمة
 التعديل فلانها بيع
 كقسمة الرد وما فى غيرها
 فقياساً عليها لان الرضا أمر
 خفى فانيط بظاهرها يدل عليه
 ولا يشترط لفظ نحو بيع
 فان لم يحكما القرعة كان
 اتفاقاً على أن يأخذ أحدهما
 احداً الجانبين والاخر الاخر
 أو أحدهما الحسنيين
 والاخر النفيس ويردزائد
 القيمة فلا حاجة إلى تراض
 ثان اما قسمة الاجبار فلا
 يعتبر فيها الرضا لا قبل
 القرعة ولا بعدها

قيل في كلامه خال من أوجه أن مالا إجبار فيه هرقة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فيها فلم يذكر الزكرا والجزم أو لا وحكاية الخلاف ثانيا
 وأنه عر بالاصح وفي الروضة بالصحيح وأنه عكس ما بعله ما لم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في قسمه الاجبار قيل فكان المتن اراد ان يكتب ما
 فيه إجبار فكتب مالا إجبار فيه وامل عبارته مالا إجبار فيه فخرقت ومنه ان يزول التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أطلق الخلاف ومحل حيث
 حكموا قاسما فان تولاها حاكم او منصوب به جبر المعتبر الرضا قطعاً ولو نصبوا أو كلاً عنهم (٣٠٩) اشتراط رضاهم بعد القرعة قطعاً وكذا لو

قسموا بانفسهم اه حاصل
 ما اطالوا به وكله تعسف
 وحاصل ما يندفع به كل ما
 ادوه ان المراد بما لا إجبار
 فيه كادل عليه السياق انه
 لا إجبار فيه الآن باعتبار
 التراضي وإن كان فيه
 الاجبار باعتبار اصله وعبارة
 المحرر القسمة التي لا يجبر
 عليها اذا جرت بالتراضي
 والمراد به ما ذكرته ايضا
 فحينئذ هما مسئلتان
 ما يتعلق بالرد وما يتعلق
 بالتعديل والافراز والخلاف
 في الثانية بقسميهما له وجه
 نظرا الى الرضا العارض
 ولما لا إجبار الاصل كان
 الجزم في الاولى له وجه
 وكونه قواهما وضعفه في
 الروضة فكثير ما يقع له ولا
 اعتراض عليه فيه لان منشأه
 الاجتهاد وهو يتغير (ولو
 ثبت) باقرار او علم قاض او
 عمن مردودة او (بيينة)
 ذكرين عدلين دون
 غيرهما على الواجهة (غلط)
 ولو غير فاحش (او حيف)
 وان قل (في قسمه اجبار
 نقضت) كالمثبت ظلم قاض
 او كذب شاهد وطريقه ان
 محضر قاسمين حاذقين لينظرا
 أو بمسحا فيعرفا الحل

به (قوله قيل في كلامه) الى قوله انه أطلق في المعنى (قوله قيل في كلامه) عبارة المعنى قال الشيخ برهان الدين
 والفرازي وتبعه في المهمات في كلام المصنف الخ (قوله من أوجه) اى خمسة (قوله وقد جزم باشتراط الرضا
 الخ) عبارة المعنى وقد ذكرها قبله بلافاصلة وجزم الخ (قوله وفي الروضة بالصحيح) محل تأمل بل الذي في
 الروضة واصلها الاظهر وكذا نقله المحقق المحلى على الصواب اه سيد عمر (قوله قيل فكان المتن الخ) عبارة
 المعنى وقال في الترشيع الذي يظهر انه اراد المنهاج ان يكتب ما فيه إجبار فكتب مالا إجبار فيه وانا ارجو ان
 يكون عبارته ما لا إجبار فيه بالالف واللام في الاجبار ثم سقطت الالف فقرئت مالا إجبار فيه وهذا (قوله
 فخرت) اى يكتبها بالالف بعد اللام والالف لإجبار المتصل باللام (قوله والتناقض) يعنى الجزم أو لا وحكاية
 الخلاف ثانيا (قوله) انه أطلق الخ عطف على قوله وانه عكس الخ ولم يذكر التحفة ولا الشارح الجواب عن
 هذا اه رشيدى (قوله) وكله تعسف يتأمل فان نسبتبه الى التعسف مع ظهور وروده واحتياج في دفعه
 الى مخالفة الظاهر جدا في غاية التعسف اه سم وايضا انه اقر الوجه الخامس ولم يجب عنه (قوله) وإن كان
 فيه الاجبار الخ الو او حالية أخذ من قوله الآتي والخلاف في الثانية الخ (قوله التي لا يجبر عليها) كذا في نسخ
 التحفة والهامة والذى في المعنى كسائر نسخ المحلى التي يجبر بدون لا وهو الظاهر فليحرم ثم رايته كذلك في
 نسخ من المحرر بدون لا اه سيد عمر عبارة الرشيدى وقوله القسمة التي لا يجبر الخ كذا في نسخ الشارح
 باثبات لا فيل يجبر بالصواب حذفها اه (قوله فحينئذ) اى حين كين المراد بما في المتن ما ذكرته هما اى
 ما جزم به المتن أو لا وما حكي فيه الخلاف ثانيا مسئلتان اى فزال التكرار والتناقض والتعاكس (قوله
 بتسميهما) اى التعديل والافراز (قوله واستشكل الخ) يستفاد منه أن المراد بقسمة الاجبار هنا ما مر عن سم
 عن الانوار ثانيا (قوله في الاولى) اى الرد (قوله قواه) اى الخلاف (قوله فكثيرا ما) هذا على تقدير اما
 قيل وكونه الخ (قوله يقع الخ) اى نظير تلك المخالفة (قوله باقرار) الى الكتاب في النهاية لا قوله وطريقه
 الى ولا يحلف وقوله ولو اقر الى المتن وقوله وقيل الى المتن (على الاوجه) وقفا للنهاية كما مر وخلافا للشيخ
 الاسلام والمعنى عبارة الاسنى وظاهر ان الشاهد والمراتين والشاهد واليمين وعلم الحاكم ولو اقر الخصم
 ويمين الرد كالشاهدين خلافا لجماعة اه (قوله وطريقه الخ) اى معرفة الغلط أو الحيف عبارة الروض
 مع شرحه ومن ادعاه منهم بمحلا بان لم يبينه لم يثبت اليه فان بين لحلف القاسم الذى نصبه القاضى بل يمسح
 العين المشتركة قاسمان حاذقان الخ (قوله او يعرف الخ) عطف على يحضر الخ عبارة الاسنى والحق
 السرخسى يشهادتهما ما اذا عرف انه يستحق الخ (قوله كما مضى) اى كالا يحلف القاضى انه لم يظلم اه شيخ
 الاسلام (قول المتن فان لم تكن بيينة) اى ولا ثبت ذلك بغيرهما مر معنى وشيخ الاسلام (قوله احدهما)
 اى الغلط أو الحيف اه عرش (قول المتن فله تحليف شريكه) لان من ادعى على خصمه ما لو اقر به لنفعه
 فان ذكر كان له تحليفه اسنى ومعنى (قوله فان حلف) الى قول المتن وقلنا في المعنى (قوله مضت) اى القسمة على
 الصحة اه معنى (قوله ولما) اى وإن نكل اه معنى عبارة الروض مع شرحه ومن نكل منهم عن اليمين

في القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة الرد وغيرها وإن تولاها منصوب الحاكم التراضي قبل القرعة
 وبعدها اه لجاز حمله على تراضيها بمنعرب الحاكم بدین ترافع لاحاكم فيكون بمعنى قول الانوار
 السابق ولو تراضيا بقاسم يقسم بينهما فليتأمل (قوله) وكله تعسف يتأمل فان نسبتبه الى التعسف مع

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - عاشر) ويشهد انه او يعرف أنه يستحق الف ذراع فسمح ما أخذه فاذا هو
 دون ذلك ولا يحلف قاسم قاض واستشكل ابن الرفعة النقض بان رفع للشيء بمثلته ولا مرجح ويرد بان الاصل المحقق الشيوع فترجح به قول
 مثبت النقض (فان لم يكن بيينة وادعاه) اى احدهما (واحد) من الشريكين او الشركاء على شريكه وبين قدر ما ادعاه (فله تحليف شريكه) انه لا غلط
 او ان لا زائد مدعه او انه لا يستحق عليه ما ادعاه ولا شيئا منه فان حلف مضت ولا وحام المدعى نقضت كالمواقر ولا نسمع الدعوى على القاسم

من جهة الحاكم لانه لو اقر لم تنقض نعم بحث الزركشي سماعا عليه رجاء ان يثبت حيفه فيرد الاجرة ويغرم كالمو قال قاض غلط في الحكم او تعمدت الحيف (ولو ادعاه في قسمة تراض) في غير روى بان نصبا لهما قسما أو اقتسما بانفسهم او رضيا بعد القسمة (وقلنا هي بيع) بان كانت تعديلا أو ردا (فالاصح انه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن لرضا صاحب الحق بتركه فصار كالمو اشترى شيئا وغبن فيه أما روى بتحقيق غلط في كيله او وزنه فالقسمة (٣١٠) باطلة لا محالة للربا (قلت وإن قلنا افران) بان كانت بالاجزاء (نقضت ان ثبت) بحجة لانه

لا افران منع التفاوت (والا) يثبت (فيحلف شريكه والله اعلم) نظير ما مر في قسمة الاجبار ولو اقر ا بصحة القسمة وان كلاتسلم ما يخصه ثم ادعى احدهما ان شريكه تعدى باخذ اكثر من حصته لان الحد هذا وقال المدعى عليه بل الحد هذا اختص هذا بما وراء الحد الاول والمدعى بما وراء الحد الثاني وقسم ما بين الحدين على نسبة ما كان بينهما قبل القسمة لان الاصل الاشاعة فرجع اليها عند التنازع حيث لا مرجح كذا جزم به بعضهم فان قلت ينافي هذا قول الروضة ولو تقاسمنا ثم تنازعا في قطعة من الارض فقال كل هذا من نصبي ولا مرجح تحالفا وفسخت القسمة كالمبتاعين ورجح ابو حامد باليدان وجدت لان الآخر يدعى غصبه والاصل عدمه قلت المناقاة ظاهرة لولا اعتراف كل في تلك بان كلا تسلم ما يخصه ومع ذلك فالذي يتجه في تلك ما قاله الشيخ ابو حامد من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى

نقضت القسمة في حقه دون حق غيره من الحالفين ان حلف خصمه اه (قوله نعم بحث الزركشي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان اعترف به القاسم وصدقه ونقضت القسمة فان لم يصدقه بان كذبوه او سكتوا لم تنقض ورد الاجرة كالفاضى بمرتف بالغلط او الحيف في الحكم ان صدقه المحكوم له ورد المال المحكوم به الى المحكوم عليه ولا فلا وغرم الفاضى للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقول القاسم في قسمة الاجبار حال ولا يثبت قسمة كقول الفاضى وهو في محل ولا يثبت حكمة فيقبل ولا لم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وإن لم يطالب اجرة إذا ذكر فعله اه (قوله رجاء ان يثبت حيفه) لعل المراد ثبوته باقراره لانه هو الذى يترتب عليه الغرم إذ لو ثبت بالبينة نقضت القسمة فلا غرم ويدل على هذا نظيره بمسئلة الفاضى اهر شيدى (قوله ويغرم) أى بدل ما نقص من سهم المدعى كما مر انفاق المغنى والروض مع شرحه (قوله كما لو قال الخ) راجع للمعطوف فقط (قول المتن ولو ادعاه) أى الغلط او الحيف اه معنى (قوله في غير روى) سيدكر محترزه (قوله ورضيا) راجع للمعطوف عليه ايضا (قول المتن لا أثر للغلط) أى او الحيف اه شيخ الاسلام (قوله لرضا صاحب الحق بتركه) هذا يؤيد بل يصرح بما قدمناه عن العنانى من انه لا بد في القسمة بتراض ان يعلم كل من الشريكين ما صار اليه قبل رضاه (قوله تحت غلط) أى او حيف اه معنى (قول المتن قلت) أى كما قال الرافعى في الشرح وقوله وإن قلنا افران نقضت ان ثبت بحجة الخ هذا الحكم يؤخذ من اقتصار المحرر على التفريع على الاصح فصرح به المصنف ايضا اه معنى (قوله ولو تقاسما) الى قوله قلت في المغنى والروض مع شرحه (قوله في قطعة الخ) أى او بيت اسنى ومعنى (قوله ولا مرجح) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا يثبت لهما او لكل منهما بينة اه (قوله ورجح ابو حامد باليد) أى فيحلف ذو اليد ورض ومعنى (قوله ان وجدت) أى ان اختص احدهما باليد فما تنازعا فيه اه اسنى (قوله ومع ذلك) أى الاعتراف (قوله من انه لا يقبل قول من ادعى تعدى صاحبه الخ) أى فيحلف المدعى عليه وذو اليد كما مر عن الروض والمغنى انفا (قول المتن بطلت فيه) أى القسمة في البعض المستحق (تنبيه) لو تقاسما دارا وباهيا في قسم احدهما والآخر يستطرق الى نصيبه من باب يفتح به الى شارع ففرعه السلطان لم تنفسخ القسمة كما قاله الاستاذ خلافا لان الصلاح ولا يقاسم الولي بحجوره بنفسه ولو قلنا القسمة افران كما صرحوا به فيما اذا كان بين الصبي ووليته حيلة اه معنى (قوله والاظهر) الى قوله ولو بان في المغنى (قوله انه يصح الخ) وقوله يبطل الاولى فيما التاثير (قوله واطال الاسنوى الخ) ومع ذلك فالتمس ما اقتضاه كلام المصنف اه معنى (قوله فان كان بينهما) هذا حل معنى والافسوا حال كما اشار اليه المغنى (قول المتن بطلت) أى تلك القسمة (تنبيه) اراد بطلانها البطلان ظاهر او الا فبالاستحقاق بان ان لا قسمة واستثنى ابن عبد السلام ما وقع في الغنيمة عين مسلم استولى الكفار عليها ولم يظهر امرها الا بعد القسمة فترد لصاحبها ويعوض من وقعت في نصيبه من خمس الخمس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثرا الجنديان كانوا اقليلا كعشرة فينبغي ان تنقض اذا عسر في اعادتها اه معنى (قوله جرى هنا ما مر الخ) أى فيكلف القلع مجانا ولا يرجع بما انفقه قال ع ش فليراجع فانه خلاف الاستدراك الا انفا (قوله نحو القلع) أى كالقطع اه

ظهور وروده والاحتياط الى مخالفة الظاهر جدا في دفعه في غاية التعسف

صاحبه بتقديم الحد (ولو استحق بعض المقسوم شائعا) كالربع (بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة) والاظهر نهاية منه انه يصح ويتخير كل منهم وقيل يبطل في الكل واطال الاسنوى في الانتصار له (أو) استحق (من النصيبين) شيء (معين) فان كان بينهما (سواء بقيت) القسمة في الباقي اذا تراجع بين الشريكين (والا) يكن سواء بان اختص باحد النصيبين او عهما لكن في احدهما اكثر (بطلت) لان ما يبقى لكل ليس قدر حقه بل يحتاج احدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة ولو بان فساد القسمة وقد انفق او زرع او بنى مثلا احدهما او كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاوجه انه لا يلزم كل شريك هنا من ارش نحو القلع

الأقدر حصته لأن التفرير من جهته إنما هو فيه لا غير (تدبيره) قد يتوهم من المتن أن القرعة شرط لصحة القسمة وليس مراداً كما يفهمه قوله السابق فيجبر الممتنع فتعدل السهام إلى آخره فلم يجعل التعديل إلا عند الإيجاب مفهومه (٢١١) أن الشريكين لو راضيا بقسمة المشترك

نهاية (قوله كما يفهمه) أي عدم الإرادة (قوله لكن من حين التقرير) أي فلو وقع منه تصرف فيها خصه قبل التقرير كان باطلاً له عش (قوله طلب الشركاء) إلى قوله وسمعت البيهقي في المغنى (قوله لم يجزهم) أي لم تجب اجابتهم كداني البجيري عن الشوبري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الاتي وكذا كلام المغنى والروض مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة عبارتهما وليس للأفاضل أن يجيب جماعة إلى قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بينة بملكهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعوا فيه لأنه قد يكون في أيديهم بأجارة أو إعاراة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي اهـ (قوله حتى يثبتوا ملكهم) خرج بآثبات الملك الثابت البذلان القاضي لم يستغفبه شيئاً غير الذي عرفه واثبات الاتباع أو نحوه لأن يد البائع أو نحوه كيدهم اهـ اسنى (قوله وهو الخ) أي الحكم (قوله ذي الحق) أي اليد (قوله) غير شاهدوين) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغنى والاسنى عبارتهما وقيل في آثبات الملك شاهد وامرأتان وكذا شاهد يمين كما جزم به الدارمي وإقتضاه كلام غيره وهو صوابه الزركشي وإن خالف فيه ابن المقرئ (خاتمة) لمن أطلع منها على عيب في نصيبه أن يفسخ القسمة كالبائع ولا تصح قسمة الدين المشتركة في الذم لأنها إما بيع دين بدن أو إفراز مافي الذمة وكلاهما ممتنع وإنما امتنع إفراز مافي الذمة لعدم قبضه وعلى هذا لو راضيا على أن يكون مافي ذمة زيد لأحدهما مافي ذمة عمرو والآخر لم يخص أحدهما بما قبضه اهـ (قوله وأخذ البلقيني من هذا الخ) عبارة النهاية راسن وتخرج البلقيني من هذا الخ مردود لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اهـ (قوله من هذا) أي من قولهم طلب أحد الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجزهم الخ (قوله أقرأه وأقاما بينة الخ) عبارة النهاية والاسنى بمجرد اعترا ف المتعاقدين بالبائع ولا بمجرد إقامة البينة عليهما بما صدر منهما اهـ (قوله كما مر) أي في آداب القضاء

(كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظر التحمل المجزى (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤيدها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خوذ من الأعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو أي اعلم وبين معنى (قوله بحق على غيره) تركه غيره وله له لعدم الجمع بذلك (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكرن عند قاض بشرطه رشيدى (قوله والاصل) إلى قوله وخبر لا تقبل في المغنى الاقوله الا الصيغة إلى المتن (قوله وخبر الصحيحين الخ) وخبر أنه عليه السلام سئل عن الشهادة فقال للسان ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد اودع رواء البيهقي والحاكم وصحح اسناده معنى (قوله يدفع بهم الحقوق الخ) عبارة المغنى يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم اهـ (قوله ضعيف) خبر قوله وخبراً كرموا الخ (قوله واركانها) إلى قوله ولو اخبر عدل الشاهد في النهاية الا قوله ولا حد إلى ولا غير ذي مروءة وقوله ويؤخذ إلى ولو شهداه (قوله كما يأتي) أي في كلام الشارح عش (قول المتن شرط الشاهد) أي شروطه معنى (قوله او صاف تضمنها الخ) دفع به ما يرد على المتن من حل العين على المعنى (قول المتن مسلم) أي ولو بالنسبة حراً ولو بالدار ذمراً ومروءة بالهزم بوزن سهرة وهي الاستقامة معنى (قوله فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافر) الاخصر الاولى ليظهر عطف ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر الخ كافي المغنى (قوله ولو على مثله) خلافاً لابي حنيفة مطلقاً ولا حد في الوصية معنى (قوله وخبر لا تقبل (قوله وإنما يتضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة الخ) عبارة شرح الروض والوجه خلاف ما قاله اى البلقيني لأن معنى الحكم بالموجب أنه ان ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة انتهى (كتاب الشهادات)

جاز ولو بلا قرعة كما في الشامل والبيان وغيرهما فلو قسم بعضهم في غيبة الباقيين وأخذ قسطه فلما علموا اقرووه وصحت لـ لكن من حين التقرير قاله ابن كن (فرع) طلب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجزهم حتى يثبتوا ملكهم وإن لم يكن لهم منازع لأن تصرف الحاكم في قضية طلب منه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسمعت البيهقي وهي هنا غير شاهد يمين مع عدم سبق دعوى للحاجة ولأن القصد منهم من الاحتجاج بعد تصرف الحاكم وأخذ البلقيني من هذا أنه لا يحكم بموجب بيع أقرأه أو أقاما بينة بمجرد صدوره منها اهـ وإنما يتضح أن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة المقضية لثبوت الملك وليس كذلك كما مر (كتاب الشهادات) جمع شهادة وهي اصطلاحاً اخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص والاصل فما قبل الإجماع قوله تعالى وأشهدوا شهوداً من رجالكم واشهدوا إذا تباعتم وهو امر ندب ارشادى وخبر الصحيحين

ليس لك الا شاهدك أو يمينه وخبراً كرموا والشهود فان الله تعالى يدفع بهم الحقوق ويستخرج بهم الباطل ضعيف بل قال الذهبي انه منكر واركانها شاهد ومشهود له وعليه وهو صيغة وكلها تعلم من كلامه الا الصيغة وهي لفظ اشهد لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) او صاف تضمنها قوله (مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير متمم) ناطق رشيد متيقظ فلا تقبل شهادة اضداد هؤلاء ككافرو ولو على مثله لأنه اخس الفاسق يخبر لانه بل

شهادة أهل دين على غير دينهم إلا المسلمين فإنهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم ضعيف وقوله تعالى أو آخران من غيركم أي من غير عشيرتكم أو منسوخ بقوله وأشهدوا ذوي عدل منكم ولا من فيرق لنقصه ومن ثم لم يتأهل لولاية مطلقا ولا صبي ومجنون أجماعا ولا فاسق لهذه الآية وقوله بمن ترضون وهو ليس بعدل ولا مرضى واختار جمع منهم الأذرع والغزى وآخرون قول بعض المالكية أنه إذا فقدت العدالة وعم الفسق قضى الحاكم بشهادة الأهل (٢١٢) فلا مثل للضرورة ورده ابن عبد السلام بأن مصلحته يعارضها مفسدة المشهود وعليه ولا أحد

رواية اختارها بعض أئمة مذهبه أنه يكفي ظاهر الإسلام ما لم يعلم فسقه ولا غير ذي مروءة لأنه لا حياة له ومن لا حياة له يقول ما شاء للخبر الصحيح إذا لم تستح فاصنع ما شئت ويأتي تفسير المروءة قولاً منهم لقوله تعالى وادنى أن لا ترتابوا بالريبة حاصلة بالمتهم ولا آخرس وإن فهم أشارته لكل أحد لأنها لا تخلو عن احتمال ولا محذور عليه بسفه لنقصه واعتراض ذكره بأنه أمانا نقص عقل أو فاسق فإمر يغني عنه ويرد بان نقص عقله لا يؤدي إلى تسميته مجنونا ولا مغفل ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصر كما يأتي ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهود وعليه محروفا من غير زيادة فيها ولا نقص ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لصيقها وإن الممدار هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد فقد يحذف أو يغير ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم لا يبعد جواز التعبير بأحد الديلين عن الآخر حيث لا إيهام

شهادة أهل دين الخ مراده بهذا دفع ورود هذا الحديث الدال بمفهومه على قبول شهادة كل أهل دين على أهل دينهم رشدي (قوله أي غير عشيرتكم) أي معناه من غير عشيرتكم والمراد بهم غير الأصغر والفروع ليوافق ما يأتي من قبول شهادة الأخ لأخيه فالعشيرة لا يظهر حينئذ العطف في الآية فالمراد بالعشيرة الأقارب وبغيرهم الأجانب (قوله أو منسوخ) أي والمراد به غير المسلمين لكنه منسوخ عن (قوله ولا من فيرق) النظر وجه عطفه على ما قبله عبارة المعنى مع الحقن حرول بالدار فلا تقبل شهادة قريب خلافا لآحمد ولو لم يعضا ومكانا اه ثم رأيت قال الرشدي قوله ولا من فيرق الصواب حذف لفظ لا في هذا وفيما بعده لأنه من جملة الأضداد التي هي مدخول لا وليس معاد لاله (قوله لنقصه الخ) عبارة الاسنى كسائر الولايات أذني الشهادة نموذوق على الغير وهو نوع ولاية اه (قوله مطلقا) أي عدلا كان أو غير عدل قنا كان أو مدبر أو مبعضا مالية كانت الولاية أو غير هاعش (قوله ولا ص) إلى قوله واختار في المعنى (قوله وهو ليس الخ) أي الفاسق (قوله بشهادة الأهل الخ) أي ديننا عش (قوله تعارضها مفسدة المشهود عليه) لكن رعاية تلك المصلحة قد تؤدي إلى تعطيل الأحكام فيرجع منها على المشهود عليه ضرر لا يحتمل لأن الفرض تعذر العدول اه عش وقوله تلك المصلحة لعله تحرف عن المفسدة (قوله ولا أحد رواية الخ) لعل اللام بمعنى عن (قوله أنه يكفي الخ) بدل من رواية (قوله ولا غير ذي مروءة) إلى قوله لنقصه في المعنى (قوله فاصنع ما شئت) أي صنعه سم (قوله ويأتي) أي في المتن (قوله وادنى الخ) والقراءة ذلك أقط عند الله وأقوم للشهادة وادنى أن لا ترتابوا (قوله فاسر) أي قوله ومجنون ولا فاسق هذا على رجوع ضمير ذكره إلى قوله ولا محذور عليه بسفه كما هو الظاهر وأما على احتمال رجوعه إلى قوله رشيد فالمراد بما مر قول المصنف مكلف عدل (قوله لأنه كف) أي وصرف ماله في محرم لا يستلزم الفسق عش (قوله كما يأتي) أي في الأصم والأعمى ومراده بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا رشدي (قوله ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى) فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع بعث ومن المشتري اشترى فلا يعتد بالشهادة إذا قال أشهدان البائع قال بعث والمشتري قال اشترى بخلاف ما لو قال أشهدان هذا اشترى من هذا فلا يكفي فتدبر له فانه يغلط فيه كثيرا عش ربه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الإسلام والغزى كالصريح في الجواز فليراجع (قوله لصيقها) أي الشهادة (قوله فقد يحذف أو يغير) انظر لو كان فقها موافقا لمذهب الحاكم هل تجوز له الشهادة بالمعنى وقضية هذا التعليل نعم فليراجع رشدي (قوله قبل) الانسب الثنية والتأنيث (قوله لم يقل) أي في هذه الأخيرة عش (قوله ويجرى ذلك) أي عدم القبول وقوله فلا يكفي أي ما لم يرجع أحدهما ويشهد بما قاله الآخر أخذا بما يأتي عش عبارة الرشدي قوله ويجرى ذلك أي عدم التلقيق فلورجع وشهد بما شهد به الآخر قبل وقوله فلا يكفي لعل هذا فيما إذا شهدا على إنشاء الحكم بالثبوت لأعلى إقراره بذلك حيث يعتبر والافاى فرق بين هذا وما قبله اه وعبارة سم قوله فلا يكفي قد ينظر فيه بان ابدال فلانة بهذه أو بالعكس لا يمتنع في الحكاية كما يعلم من النحو فلا منافاة بينهما اه سم أقول هذا النظر يجري فيما مر آنفا أيضا فسلم ذلك دون هذا ترجيح بلا مرجح (قوله (قوله إذا لم تستح فاصنع ما شئت) أي صنعه (قوله فلا يكفي) قد ينظر فيه بان ابدال فلانة بهذه أي بالعكس

كما يشير لذلك قولهم لو قال شاهد وكله أو قال قال وكلته وقال الآخر فوض إليه أو أنا به قبل أو قال واحد قال وكلت وقال بخلاف الآخر قال فوضت إليه لم يقبل لأن كلا أسند إليه لفظا مغايرا للآخر وكان الفرض انهما اتفاقا على اتحاد اللفظ الصادر منه والافلا مانع ان كلا سمع ما ذكره في مرة ويجرى ذلك في قول أحدهما قال القاضى ثبت عندى طلاق فلانة والآخر قال ثبت عندى طلاق هذه فلا يكفي بخلاف قول واحد ثبت عنده طلاق فلانة وآخر ثبت عنده طلاق هذه وهى تلك فانه يكفي اتفاقا ثم رأيت شيخنا كالغزى قال في تآيق الشهادة ولو شهد واحد بأقراره بانه وكله في كذا وآخر بأقراره بانه وكله في كذا أو فوضه إليه انقل بالمعنى كالنقل

باللفظ خلافه لو شهد كذلك في الالة او شهدوا واحد بانه قال وكل في كذا وآخر بانه قال ساءتلك عليه او فوضته اليك او شهدوا احد باستيفاء الدين والآخر بالابراء منه فلا يافة قانه فقولته النقل بالمعنى كالنقل باللفظ يتبين حمله على ما ذكرته من أنه يجوز التعبير عن المسموع بموافقه المساوي له من كل وجه لا غير ويؤيد قولي وكان الغرض إلى آخره قولهم لو شهدوا واحد (٢١٣) ببيع وآخر بالاقرار به لم يلققا فلورجع

أحدهما وشهد بما شهد به الآخر قبل لانه يجوز ان يحضر الامرين فتعلمهم هذا صريح فيها ذكرته فتامله ويؤخذ مما يأتي في المنتقبة ان محل قبوله هنا إن كان مشهورا بكونه من اهل الديانة والمعرفة ولو شهدوا واحد بالف وآخر بالفين ثبت الالف وله الحلف مع الشاهد بالالف الزائدة وبهذا يظهر اعتماد قول العبادي لو شهدوا واحد بانه وكله ببيع هذا وآخر بانه وكله ببيع هذا وهذه لفقتا فيه وان استغراب الهروي له غير واضح ولو اخبر عدل الشاهد بمضاد شهادته ففي حل تركها ان ظن صدقه وجهان رجح بعضهم المنع وبعضهم الجواز والذي يتجه انه لا يكتفي بالظن لان الشهادة اختصت بزيادة احتياط بل لا بد من الاعتقاد فان اعتقد صدقه جاز ولا فلا وعليه يحمل جزم بعضهم بانه لو اخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر اى اعتقده توقف عن الحكم ولا فلا ومن شهد باقرار مع علمه باطنا بما

بخلاف ما لو شهدا كذلك في العقد انظر ما مراده به رشدي اقول وقد يصور كلام شيخ الاسلام والغزالي بأن شهدا أحدهما بانه قال بعتك هذا بكذا وآخر بانه قال ملكتك هذا بكذا (قوله) او شهدوا واحد (الخ) لعل الاولى كان شهدا لان التوكيل من العقد (قوله) يتبين حمله (الخ) اى كما تدل له امثاله رشدي (قوله) فتعلمهم هذا صريح (الخ) ان اراد صريح فيما ذكره باطلا فحق نظر بل صريح او كالصريح في ردده وإن اراد انه صريح فيه بعد تقييده بالرجوع من أحدهما فهو كذلك والامر حثيث واضح لا غبار عليه فليتأمل سيد عمر (قوله) ان محل قبوله (الخ) اى من رجوع منهما (قوله) ولو شهدوا واحد بالفين (الخ) لعل الدعوى بالفين لتصحیح الشهادة بالالف الثاني فليراجع رشدي (قوله) لفقتا فيه (الخ) اى فيما اتفقا عليه من العينين ع (قوله) ولو اخبر عدل (الخ) لعله عدل رواية اذ المداور على ما يغلب على الظن صدقه كما يعلم من قوله ان ظن صدقه بل قياس النظائر ان الفاسق كذلك فليراجع رشدي (قوله) المنع (الخ) اى منع الترك (قوله) وبعضهم الجواز اعتمده النهاية بعبارة ولو اخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه وإلا فلا كما يؤخذ ذلك من قول الوالد رحمه الله تعالى لو اخبر الحاكم برجوع الشاهد فان ظن صدق الخبر توقف عن الحكم ولا فلا هو يؤيده الخبر المتقدم عن الاسنى والمغنى (قوله) والذي يتجه انه لا يكتفي (الخ) خلافا للنهاية ووالده كما مر انفا (قوله) لان الشهادة (الخ) قد يقال هذا دليل عليه لاله (قوله) جاز (الخ) اى ترك الشهادة وقد يقال مقتضى الشرط الوجوب إلا ان يقال ان ذلك جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب ثم رأيت في ع ش كلام السؤال والجواب المذكورين (قوله) لومه ان يخبر به أنظر ما فائدة مع أنه مؤخذ باقراره وفي حاشية الشيخ ع ش ما لا يشي رشدي عبارة تفائدة ذلك ان الحاكم ثبت في بيان الحق لاحتمال ان المشهود عليه اقر ناسيا او ظانا بقاء الحق مع كونه في الواقع غير ثابت اه وباقى قبيل الشرط الرابع من شروط الاداء ما يفيد انه لا يجوز لذلك الشاهد ان يشهد بالاقرار إلا ان قلد القائل بان الاقرار انشاء للذلك لا اخبار به راجعه (قول المتن وشرط العدالة) اى تحققها اجتناب الكبائر والمراد بها بقرينة التعاريف الاتية غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة أهلها ما لم ينكفروهم كما سياتى بيانه اسنى ومعنى (قوله) وما في معناها (الخ) اى معنى الكبيرة (قوله) كل جريمة (الخ) الاولى إسقاط لفظه كل وقوله بقله اكثر اثمرت تكبها (الخ) اى قلته اعتنائه بالدين بجريمى (قوله) ورقة الديانة (عطف نفسه ع ش (قوله) لشموله (الخ) لعل اللام بمعنى مع وقوله ايضا اى كشموله للكبائر والاولى ان يذكر عقب قوله الاتى (قوله) لان اكثرها لاحد فيه (قوله) لاهم عدوا الربا واكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها أسنى ومعنى (قوله) أو بما فيه (الخ) الاولى وبما (الخ) (قوله) ما فيه وعيد شديد (الخ) اختار النهاية والاسنى والمغنى هذا الحد ثم قال الاول ولا يقدح في ذلك الحد عدم كباثر ليس فيها ذلك كالظهار (الخ) قال ع ش اى لجواز ان المراد ان كل ما فيه وعيد شديد كبيرة وان ما ليس فيه ذلك فيه تفصيل اه وقال الرشدي انظر ما وجه عدم القدح وما في حاشية الشيخ ع ش رد عليه ان الحد لا بد ان يكون جامعا اه (قوله) ليس فيه ذلك (قوله) اى الوعيد الشديد (قوله) كما بينت ذلك (قوله) اى عدم جامعية الحدين الآخرين وعدم مانعية الاخير (قوله) مع تعداها (الخ) عبارة المغنى هذا ضبطها بالحدو اما بالعدا فاشياء كثيرة قال ابن لا يتمتع بالحكاية كما يعلم من النحو فلا منافاة بينهما (قوله) وعليه يحمل جزم بعضهم بانه لو اخبر الحاكم برجوع الشاهد (الخ) ولو اخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جاز له اعتماده إن غلب على ظنه صدقه ولا فلا

يعلق لومه ان يخبر به (وشرط العدالة اجتناب) كل كبيرة من أنواع (الكبائر) لان مرتكب الكبيرة فاسق وهي وما في معناها كل جريمة تؤذن بقله اكثر اثمرت تكبها بالدين ورقة الديانة وهذا الشموله ايضا لصغائر الخسة وللأصرار على صغيرة الاتى اشمل من حدها بما يجب الحد لان اكثرها لاحد فيه أو بما فيه وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة لان كثير انما عدوه كبائر ليس فيه ذلك كالظهار أو كل لحم الخنزير وكثيرا ما عدوه صغائر فيه ذلك كالغيبية كما بينت ذلك كله مع تعداها على وجه مبسوط بحيث زادت على الاربعائة ومع ادله كل

عباس هي الى السب بين اقرب وقال سعيد بن جبير أنها الى السبعة اقرب أى باعتبار أحواف أنوعها وما
 عدا ذلك من المعاصي فن الصغائر ولا بأس بذكر شيء من النوعين فن الاول تقديم الصلاة أو تأخيرها عن
 وقتها بالإعذر ومنع الزكاة وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة ونسيان القرآن والياس
 من رحمة الله وأمن مكره تعالى والقتل عمداً أو شبه عمد والفرار من الزحف واكل الربا واكل مال اليتيم
 والافتقار في رمضان من غير عذر وعقوق الوالدین والزنا والواط وشهادة الزور وشرب الخمر وإن قل
 والسرقة والغصب وقيد جماعة بما يبلغ أربع مثقال كناية طبع به في السرقة وكتبتان الشهادة بلا عذر وضرب المسلم
 بغير حق وقطع الرحم والكذب على رسول الله ﷺ وعدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة وأما الغيبة فإن
 كانت في أهل العلم وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه ابن المقرئ والانصغرية ومن الصغائر النظر المحرم
 وكذب لا حذفيه ولا ضرر والاشراف على بيوت الناس وهجر المسلم فوق الثلاث وكثرة الخصومات
 وإن كان محققاً إلا أن رأى حق الشرع فيها والضحك في الصلاة والياحة وشق الجيب في المصيبة والتبخر في
 المشي والجلوس بين الفساق. إيناسهم وإدخال مجانين وصبيان ونجاسة يغلب تنجيسهم المسجد واستعمال
 نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة أو زاد الروض مع شرحه على ذلك مع تقييد لبعضه راجعه (قوله وما قيل
 فيه) أى الكل وقوله وبمبحث حل الخ معطوفان على أدلة كل (قوله وما ورد فيها) أى حل ما ورد في الغيبة (قوله
 على غير الفاسق الخ) أى وإن لم يكن من أهل العلم وحلة القرآن عبارة شرح الروض ومن الصغائر غيبة
 للمفسقة واستماعها بخلاف العلن لا تحرم غيبته بما أعلن به وبخلاف غير الفاسق فينبغي أن تكون
 غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف أى ابن المقرئ كاصلة في الوقوف على أهل العلم وحلة القرآن كما مر على ذلك
 يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الإجماع على أنها كبيرة
 وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدة أنها صغيرة وإن نقله الأصل عنه وافرده وجرى عليه المصنف
 وقوله واستماعها أخص من قول الأصل والسكوت عليها لأنه قد يعلمها ولا يسمها به بحذف (قوله
 بخلافه) أى الفاسق (قوله في كتابي الخ) متعلق بقوله بنيت ذلك الخ (قول المتن والاصرار الخ) أى بأن يضي
 زمن تمكن فيه التوبة ولم يتب قاله شيخنا العزيزى وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها
 والارجح أنه الاكثار من نوع أو أنواع قال الرافعي وقال الزركشي والحق أن الاصرار الذي تصير به
 الصغيرة كبيرة أما تكرارها بالفعل وهو الذي تكلم عليه الرافعي وأما تكرارها في الحكم وهو الذي تكلم
 فيه ابن الرفعة أم يحيرى (قوله أو صغائر) الى قوله وهما صريحان في النهاية إلا قوله فتى الى فيظهر (قوله
 أو صغائر) الاولى اسقاطه كافي المغنى وشرح المنهج (قوله بأن لا تغلب) كذا في النهاية لا تغلب وفي هامش
 اصله بخط تلميذه عبد الرؤف مانصه الظاهر أن لازائد أنه وفيه نظر لأن الظاهر أن مراد الشارح تفسير
 الاصرار المراد بالمصنف وحينئذ فيتعين اثبات لا وأما حذف لا فائماً يتأني لو كان المراد تفسير اجتناب
 الاصرار وليس مراداً أنه سيد عمر أقول بل يصرح بكون ذلك راجعاً للاصرار وإن الباء بمعنى مع قوله
 الآتى عن القيل (قوله مطلقاً) أى أصر عليها أم لا وغلبت طاعاته أم لا (قوله أو صغيرة) يعنى ودوام عليها
 اخذاً ما بعده والى لم يظهر المعنى كالا يخفى عبارة شرح المنهج معه والعدل يتحقق بأن لم يأت كبيرة ولم يصير على
 صغيرة أو أصر عليها وغلبت طاعاته فبار تكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنتفي العدالة
 إلا أن تغلب طاعات المصر على ما أصر عليه فلا تنتفي العدالة عنه أه عبارة المغنى فبار تكاب كبيرة أو أصرار
 على صغيرة من نوع أو أنواع تنتفي العدالة إلا أن تغلب طاعته معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنتفي عدالته وإن
 اقتضت عبارة المصنف الانتفاء مطلقاً (فائدة) في البحر لو نوى العدل فعل كبيرة عدلاً الزنا لم يصير بذلك
 فاسقاً بخلاف نية الكفر أه (قوله خلافاً لمن فرق) أى واشترط الدوام على نوع منها وقال أن المكثراً من
 أنواع الصغائر بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وإن لم تغلب طاعاته على صغائره (قوله بالنسبة لتعداد

وما قيل فيه وبمبحث حل ما
 نقل من الإجماع على أن
 الغيبة كبيرة وما ورد فيها
 من الوعيد الشديد على غير
 الفاسق بخلافه فإن ذكره
 بالمربعان به صغيرة في كتابي
 الزواجر عن اقرار
 الكبار (و) اجتناب
 (الاصرار على صغيرة) أو
 صغائر من نوع واحد أو
 أنواع بأن لا تغلب طاعاته
 صغائره فتى ارتكب كبيرة
 بطلت عدالته مطلقاً أو
 صغيرة أو صغائر داوم
 عليها أو أخلافاً لمن فرق
 فإن غلبت طاعاته صغائره
 فهو عدل ومتى استويا
 أو غلبت صغائره فهو
 فاسق ويظهر ضبط
 الغلبة بالنسبة لتعداد

صور هذه وصور هذه من غير نظر الى تعدد اب الحسنة لان ذلك امر اخر ولا يتعلق له بانحن فيه ثم رايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص
المختصر ضبطه بالاظهر من - الالاشخص وهما صريحان فيما ذكرته ويجرى ذلك في المروءة والنخل بها بناء على اعتبار الغلبة ثم كما هنا فان
غلبت افرادها لم تؤثر والارادت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تاب عنها لا تدخل (٢١٥) في العدو وحسن لان التوبة الصحيحة

تذهب اثرها بالكلية قيل
عطف الاصرار من عطف
الخاص على العام لما تقرر
انه ليس المراد مطلقه بل
مع غلبة الصغائر او
مساواتها للطاعات وهذا
حينئذ كبيرة اه وفيه نظر
لان الاصرار لا يصير الصغيرة
كبيرة حقيقة وانما يلحقها
بها في الحكم فالعطف صحيح
من غير احتياج الى تأويل
ولا ينافي هذا قول كثيرين
كان بن عباس رضي الله عنهما
ونسب للمحققين كالا شعري
وابن فورك والاستاذ ابى
اسحق ليس في الذنوب
صغيرة قال العمراني لانهم
انما كرهوا تسمية معصية
الله صغيرة اجلالا له مع
اتفاقهم على ان بعض
الذنوب يقدر في العدالة
وبعضها لا يقدر فيها وانما
الخلاف في التسمية والاطلاق
(تنبه) ينبغي ان
يكون من الكبائر ترك تعلم
ما يتوقف عليه صحة ما هو
فرض عين عليه لكن من
المسائل الظاهرة لا الخفية
نعم مرانه لو اعتقد ان كل
افعال نحو الصلاة او الوضوء
فرض او بعضها فرض ولم
يقصد بفرض معين النفلية
صح وحينئذ فهل ترك تعلم

صور هذه الخ) اي بان يقابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه فيه كما في عرش اه يجزمى (قوله) ثم
رايت بعضهم ضبط ذلك بالعرف) عبارة النهاية وهذا قريب من ضبطه بالعرف اه (قوله) وهما صريحان
الخ) فيه نظر لان قضية الاول عدم اعتبار التعداد بل يكفي بالعرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان
لم يلاحظ التعداد حقيقة اه سم (قوله) ويجرى ذلك الخ) خالفه النهاية واقره سم عبارة قوله ويجرى
ذلك في المروءة والنخل الخ ينبغي ان يلاحظ مع هذا ما سيدكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فانه جميعه
مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه والوجه انه لا يجزى بل متى وجد خارم ردت شهادته وان لم يتكرر
شرح مر اه وعبارة السيد عمر عبارة النهاية والوجه انه لا يجزى الخ فليتأمل فعل لا زائدة ثم رايت في
نسخة منها بعد كتابة ما في التحفة الى قوله والارادت شهادته مانصه بل متى وجد منه خارمها كفى في
ردها وان لم يتكرر اه وعليه فليست لازمة اه (قوله) افرادها اي المروءة وقوله لم يؤثر اي الاخلال بها
(قوله) وصرح بعضهم الى قوله والوجه في النهاية (قوله) وصرح الى قوله قيل عبارة النهاية ومعلم ان
كل صغيرة تاب منها مرتكبها لا يدخل في العدالة ذهاب التوبة الصحيحة اثرها اه (قوله) فالعطف صحيح) فيه
ان القيل المار لم يدع صاحبه عدم صحة العطف وقوله من غير احتياج الى تأويل يتأمل ما المراد بالتأويل
والذي مر تنقيده لا تأويل رشدي (قوله) لا ينافي هذا) اي تقسيم المعصية الى الصغيرة والكبيرة (قوله) قال
العمراني) اي في نوجيه عدم المناقاة (قوله) وانما الخلاف الخ) الاولى التفريع (قوله) والوجه انه الخ) عبارة
النهاية والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته
ان ذلك كبيرة انتهت وكان في اصل الشارح رحمه الله نحو ذلك فابده لما ترى اه سيد عمر قال عرش قوله غير
كبيرة بل قديقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة كلامهم سم (قوله) لا تقبل شهادته) اي وان كانت
صلاته صحيحة حيث اعتقد ان الشكل فروض او ان بعضها فرض والآخر سنة من غير تعيين اه (قوله) على
غير هذين الخ) اي كان يقصد بفرض معين النفلية (قوله) على ذلك) اي على ظاهر افتاء الشيخ (قول المتن
اللعب بفتح اللام وكسر المهملة معنى) قول المتن بالنرد) وهو المسمى الان بالطاولة في عرف العامة عرش
(قول المتن على الصحيح) مقابله انه مكره فقط نهاية ومعنى (قوله) لخبر مسلم) الى قوله قال بعضهم في النهاية
الا قوله ومن زعم الى ومن ذلك وقوله وهى اوراق فيها صور وقوله واستشكله الى وحاصله (قوله) بالنردشير)
وفي بعض الهوامش عن العلامة الهمام ابن نباتة مانصه وقد وضع النردشير من ولد ساسان وهو اول
الفرس الثانية تنبيه على انه لا حيلة للانسان مع القضاء والقدر وهو اول من لعب به فقيل نردشير وقيل انه
هو الذى وضعه وشبهه بقلب الدنيا باهاها فجعل يوت النردش في عشر بيتا بعد شهر السنة وعدد كلاهما
ثلاثين بعد ايام الشهر وجعل الفصين مثالا للقضاء والقدر وتقليبهما باهل الدنيا فان الانسان يلعبه

والافلا شمر (قوله) وهما صريحان فيما ذكرته) فيه نظر لان قضيته عدم اعتبار التعداد بل يكفي
عد العرف والثاني اعتبار ظاهر حال الشخص وان لم يلاحظ التعداد حقيقة اه (قوله) ويجزى ذلك في المروءة
والنخل بها الخ) ينبغي ان لا يلاحظ مع هذا ما سيدكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فان جميعه مغاير لما
هنا كما يظهر بالوقوف عليه (قوله) ايضا ويجزى ذلك الخ) والوجه انه لا يجزى بل متى وجد خارم ردت شهادته
وان لم يتكرر شمر (قوله) والوجه انه غير كبيرة) بل قديقال ولا صغيرة كما يسبق الى الفهم من قوة
كلامهم (قوله) ايضا والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه الخ) اي والوجه كما اقتضاه افتاء الشيخ بان

ما ذكر كبيرة ايضا ولا للنظر فيه مجال والوجه انه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه واما افتاء شيخنا بان من لم يعرف بعض اركان او شروط
نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته فيتعين حمله على غير هذين القسمين فلا يلزم على ذلك تفسير العوام وعدم قبول شهادة احد منهم وهو
خلاف الاجماع الفعلي بل صرح بامتناع قبول شهادة العامة كما يعلم مما باتى قبيل شهادة الحسبة على ان كثيرين من المتفقه يجهلون كثيرا من
شروط نحو الوضوء (ويجزم اللعب بالنرد على الصحيح) لخبر مسلم من لعب بالنردشير

فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي رواية لاني داود فقد دعى الله ورسوله وهو صغيرة وفارق الشطرنج بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر (٢١٦) ونوع من التدبير ومعتمد النرد الحزرو التخمين المؤدى إلى غاية من السفاهة والحق قال

الرافعي وتبعوه ما حاصله ويقاس بهما كل ما في معناهما من انواع اللهو فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمنقلة حفر او خطوط ينقل منها واليها حصى بالحساب لا يحرم ومحل في المنقلة ان لم يكن حسابها تبعا لما يخرجها الطاب الآتي والاحرمت وكل ما معتمده التخمين يحرم ومن القسم الثاني كارجحه السبكي والزر كشي وغيرهما الطاب عصى صغار ترمى وينظر للونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطلحوا عليه ومن زعم انه يحتاج الى فكر فلم يعرف حقيقة بوجه اذ ليس فيه غير ما ذكرناه ومن ذلك ايضا الكنجفة وهي اوراق فيها صور ويجوز اللعب بالختام وبالحمام ان خليا عن مال والثاني عما عرف لاهله من خلعهم جلباب الحياء والمروءة والتعصب والا ردت شهادتهم ويقاس بهم ما كثر واشهر من انواع حدثت من الجري وحمل الاحمال الثقيلة والنطاح بنحو الكباش وغير ذلك من انواع السفه واللهو (وبكره) اللعب (بشطرنج) بفتح اوله وكسره معجما ومهملًا لانه يلهى عن

فيلعب باسعاف القدر ما يريد وان اللاعب الفطن لا يتأق له ما يتأق لغيره اذ الم يسعفه القدر فعارضهم أهل الهند بالشطرنج اه (قوله) فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه) اى وذلك حرام اسنى (قوله) وفارق الشطرنج) الى قوله ان خليا في المغنى الا قوله ومحل الى ومن القسم الثاني وقوله والزر كشي وغيرهما ومن زعم الى ويجوز (قوله) ففيه تصحيح الفكر الخ) عبارة المغنى فهو يعين على تدبير الحروب والحساب اه (قوله) الحزرو التخمين الخ) عبارة الاسنى والمغنى ما يخرج اللعان اى الحصى ونحوه فهو كالازلام اه (قوله) كالمنقلة حفر الخ) عبارة المغنى والاسنى واما الحزرة وهى بفتح الحاء المهملة وبالألف قطعة خشب يحفر فيها حفر في ثلاثة اسطر يجعل فيها حصى صغار ويلعب بها وتسمى بالمنقلة وقد يسمى بالاربعة عشر والفرق وهى بفتح القاف والراء ويقال بكسر القاف واسكان الراء ان يخط في الارض خط مربع ويجعل في وسطه خطان كالصليب ويجعل على رؤس الخطوط حصى صغار يلعب بها ففيها وجهان او جهتها كما يقتضيه كلام الرافعي السابق الجواز وجري ابن المقرئ على انها كالنرد اه (قوله) ومن القسم الثاني الخ) اى ما معتمده التخمين ظاهره ولو بلا مال فيحرم ويؤيده التقييد في الحمام وما بعده بالخلو عن العوض ع ش (قوله) عصى صغار الخ) عبارة المغنى لان العمدة فيه على ما تخرجه الجرائد الاربع وقال غيره اى السبكي بالكراهة اه (قوله) ومن ذلك) اى القسم الثاني (قوله) وبالحمام) (فرع) اتخاذ الحمام للبيض او الفرخ او الانس او حمل الكتب اى على اجنحتها مباح وبكره اللعب به بالتطير والمسابقة ولا ترتبه الشهادة روض مع شرحه زاد المغنى قال القاضى حسين هذا اى كراهة اللعب بالحمام حيث لم يسرق اللاعب بطيور الناس فان فعله حرم وبطلت شهادته اه (قوله) ان خليا عن مال الخ) عبارة الروض مع شرحه فان انضم اليه اى اللعب بالحمام قار ونحوه ردت الشهادة به كالشطرنج فيهما اه (قوله) والثاني عما عرف الخ) عبارة النهاية لكن متى كثر اللعب بالحمام ردت به شهادته لما عرف من اهله الخ (قوله) والتعصب) عطف على خلعهم الخ وعلى ما عرف الخ (قوله) ويقاس بهم) اى باهل الحمام اى في رد الشهادة فقط اما الجواز فقد يحرم ان ترتب عليه اضرار للنفس بلا غرض ع ش (قوله) والنطاح بنحو الكباش الخ) عبارة المغنى ويحرم كما قال الحليمي التحريش بين الديوك والكلاب وترقيص القروود ونطاح الكباش والتفرج على هذه الاشياء المحرمة واللعب بالصور وجمع الناس عليها اه (قوله) بفتح اوله وكسره الخ) انكر بعضهم فتحه اسنى (قوله) لانه يلهى الخ) ولان فيه صرف العمر الى ما لا يجدى ولان عليا رضى الله تعالى عنه لم يقوم يلعبون به فقال ماهذه التماثيل التى انتم لها عاكفون اسنى (قوله) حتى تخرج) اى الصلاة به اى لعب الشطرنج (قوله) واستشكه) اى التفسيق بلعب الشطرنج المخرج للصلاة عن وقتها نسيانا (قوله) بما جوا به الخ) عبارة الاسنى بان فيه تعصبة الغافل ثم قياسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه الشافعى رضى الله تعالى عنه بان في ذلك استخفافا من حيث انه عاد الخ واما القياس المذكور فاجيب عنه بان شغل النفس بالمباح الخ وبان ما شغلها به هنا مكروه ومن ثم مباح اه وسياق في الشرح رد الجواب الاول (قوله) ولفظه فان قيل الخ) صنع كلام الام ان الاثم والفسق موقوف على التجربة بمقتضى قول الشارح وحاصله الخ ترتب الاثم والفسق على النوبة الاولى ايضا وقد يوجه بان ما ذكر ليس مطردا بل الناس متفاوتون فللم يعلم الانسان ذلك من نفسه فلا وجه لتأنيمه وتفسيقه فيغنى ان ينافى الامر بما يغلب على ظنه من حال نفسه بتجربة او غيرها فليتأمل ثم رايت قول الشارح الاتي في المباح والكلام الخ وفيه تايد لما ذكر قدبر اه سيد عمر وسياق عن سم ما يوافقه وعن الروض والمغنى ما يقتضى التكرار وعدم الفسق بالمرة

من لم يعرف اركان او شروط نحو الوضوء او الصلاة لا تقبل شهادته ان ذلك كبيرة ش م

فهو لا يترك وقتها للعب الا وهو ناس قبل فلا يعود للعب الذي يورث النسيان فان عادله وقد جرب به انه يورثه ذلك فذلك استخفاف اهو حاصله ان الغفلة نشأت من تعاطيه للفعل الذي من شأنه انه يلهي عن ذلك فكان كالمتمعد لتفويته ويجري ذلك في كل لهو ولعب مكروه مشغل للنفس ومؤثر فيها تأثيرا يستولى عليها حتى تشتغل به عن مصالحها الاخرى قال بعضهم بل يمكن أن يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب تعاطى مقدمات الواجب يجب تعاطى مقدمات ترك مفواته والكلام فيمن جرب (٢١٧) من نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلهيه

حتى يفوت به الوقت فاندفع ما قيل شغل النفس بالمباح يفجؤها ولا قدرة على دفعه وعلى هذه الحالة أو ما يشأ عنه وفيه من السب وغيره من المعاصي يحمل ما جاء في ذمه من الاحاديث والآثار الكثيرة ومن ثم قال بتجريمه الأئمة الثلاثة لكن قال الحفاظ لم يثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد لعه جماعة من اكابر الصحابة ومن لا يحصى من التابعين ومن بعدهم ومن كان يلعبه عباس بن جبير رضى الله عنه ونازع البلقيني في كراهته بان قول الشافعي لأحبه لا يقتضيها وقيدها الغزالي بما إذا لم يواطى عليه ولا حرم والمعتد انه لا فرق نعم محلها إن لعب مع معتقد حله ولا حرم كما رجحه السبكي والاذرعي والزرکشي وغيرهم وهو ظاهر لانه يعينه على معصية حتى في ظن الشافعي لانا نعتقد انه يلزمه العمل باعتقاد امامه وانما اعتبر القاضي اعتقاد نفسه دون الخصم لانه ملزم على انه لو نظر لاعتقاد الخصم تعطل

الاولى مطلقا (قوله لا يترك وقتها) أى لا يفوته (قوله فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة إلى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدى للنسيان فالوجه تحريمه سم وقوله نعم الخ الموافق لما مر انفا عن السيد عمر هو الاظهر فقول الروض مع شرحه والمغنى وإن اقترن به فحش او تأخير الفريضة عن وقتها عمد او كذا سهو اللعب به وتكرار ذلك منه فحرام ايضا لما اقترن به ما ترده الشهادة بخلاف ما إذا لم يتكرر اما الموافق لصنيع الام وصریح الشارح ينبغى حمله على ما إذا لم يرغب على ظنه انه يؤدى للنسيان والله اعلم (قوله للفعل الذي من شأنه الخ) أى يتجربته من نفسه أخذ اعماره وياقوتى تقدم عن السيد عمر وسم أن المدار على غلبة ظن ذلك ولو بغير تجربة (قوله كالمتمعد لتفويته) قضيته انه يفسق باخراج الصلاة عن وقتها مرة واحدة لكن نقل عن الشيخ عميرة انه لا بد من تكرار ذلك وتوقف سم في ضابط التكرار رشيدى (قوله ويجرى ذلك) أى ما تقدم عن الاصحاب (قوله يجب تعاطى تركه مفواته) إن اراد بعد دخول وقت الواجب فيرد عليه ان المدعى اعم وإن اراد مطلقا فيمنع مجواز النوم قبل دخول وقته وإن علم استغراقه الوقت (قوله ما قيل شغل النفس الخ) أقره الاسنى كأمرا آتفا (قوله وعلى هذه الحالة) أى المذكورة في قوله وكثيرا ما يستغرق فيه لاجبه الخ (قوله او ما ينشأ عنه وفيه) أى الشطرنج سم (قوله في ذمه) أى الشطرنج (قوله والاثار الكثيرة) منها ما مر عن سيدنا على رضى الله تعالى عنه (قوله لا يقتضيها) أى فانه يصدق على خلاف الاولى (قوله والمعتد انه لا فرق) أى وإن ردت الشهادة بالواطئة كما اتى انفا لحرم المروءة كما ياتى في مجته (قوله نعم) إلى قوله وهو ظاهر في المغنى وشرح المنهج والروض الى قوله وهذا يندفع في النهاية (قوله مع معتقد حله) أى ولو مع الكراهة (قوله والا) أى بان لعب مع معتقد تحريمه معنى (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية في الحاکم الخ (قوله تعطل القضاء) لعله فيما اختلف فيه اعتقاد الخصمين (قوله يلزمه الانكار عليه) أى فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه سم (قول المتن فان شرط فيه) أى اللعب بالشطرنج مال من الجانبين أى على ان من غلب من اللاعبين فله على الآخر كذا معنى (قول المتن فقمار) بكسر القاف اللعب الذى فيه تردد بين الغرم والغنم بجيرى (قول المتن فقمار محرم) أى ذلك الشرط او المال كما يعلم بما ياتى رشيدى (قوله اجماعا) الى قوله وهو صغيرة في المغنى (قوله بخلافه) الى المتن في النهاية (قوله بخلافه) أى اشتراط المال (قوله ليندله ان غلب) ببناء المفعول (قوله وهو محرم) أى كالاول معنى وشرح المنهج (قوله وهو صغيرة) أى كما قبله نهاية عبارة المغنى ولا ترد به الشهادة لانه خطأ بتاويل اه قال عرش نقل عن زواج ابن حجاج ان تعاطى العقود الفاسدة كبيرة فايراجع اه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيدليل على انه لا تنجب اجرة المثل سم (قوله وعبر بقمار محرم احترازا) فيه تأمل بل التعبير المذكور ظاهر في موافقة اطلاقهم (قوله ما اقترن بالشطرنج) أى شرط المال لاهو أى الشطرنج (قوله

(قوله فلا يعود للعب الذي يورث النسيان) فيه إشارة الى أنه لا معصية في الاول من ذلك نعم ان علم انه يؤدى للنسيان فالوجه تحريمه (قوله او ما ينشأ عنه) أى الشطرنج (قوله ولا نه اعنى الشافعي يلزمه الانكار تحمله) فكيف يعينه على ما يلزمه الانكار عليه فيه (قوله لكن اخذ المال كبيرة) فيه دليل على انه لا يجب اجرة المثل

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

القضاء ولا نه اعنى الشافعي يلزمه الانكار عليه لما مر أن من فعل ما يعتقد حرمة يجب الانكار عليه ولو من يعتقد اباحته وهذا يندفع ما وقع لبعضهم من النزاع في ذلك (فان شرط فيه مال من الجانبين فقمار محرم) اجماعا بخلافه من أحدهما ليبدله ان غلب ويمسكه ان غلب فانه ليس بقمار وانما هو عقد مسابقة فاسدة لانه على غير الة قتال ومع كونه ليس قمارا هو محرم من جهة ان فيه تعاطى عقد فاسد وهو صغيرة لكن اخذ المال كبيرة وعبر بقمار محرم احترازا عن اعتراض الامام على اطلاقهم التحريم بان المحرم هو ما اقترن بالشطرنج لاهو

فانه لا يتغير بذلك وترد الشهادة به إن اقترن به أخذ مال أو خش أو داوم عليه قال الماوردي أو لبعه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة
 حبان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللعب بكل مافي آله وورة محرمة (ويباح) بل قال في مناسكه يندب (الخداء وسماعه) واستماعه لانه صلى الله
 عليه وسلم أقر فاعله بل قال لا نجسة عبد (٣١٨) له أسود حداثات المؤمنين بأن نجسة ويذكر فقها بالقوارير أي النساء واه الشيخان

وذلك ان الابل اذا سمعته زاد سيرها واتعبت راكبها والنساء يضعفن عن ذلك فشبهن بالزجاج الذي يسرع انكساره واستبدل للذهب باخبار صحيحة وبان فيه تشبيها للسير وتشبيط النفوس وايقاظ النوام اهو يتعين الجزم به اذا كان السير قربة او الاستيقاظ كذلك لان وسيلة القربة قربة اتفاقا ثم رايت ما ياتي قريبا عن الاذرعى وهو موافق لما ذكرته وهو بضم اوله وكسره وبالذال الممثلة بالمد ما يقال خلف الابل من رجز وغيره وهذا اولى من تفسيره بانه تحسين الصوت الشجى بالشعر الجائز (ويكره الغناء) بكسر اوله بالمد (بلا آلة وسماعه) يعنى استماعه لا مجرد سماعه بلا قصد لما صح عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الراى فيكون في حكم المرفوع انه ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل وجاء مرفوعا من طرق كثيرة ينتهي في كتابي في الرعا

فانه لا يتغير بذلك) فيه وقفة (قوله الشهادة به) أى يلبع الشارب (قوله ان اقترن به أخذ مال) أى لما مر انه كبيرة وقوله او خش أى لانه حرام كما مر عن الروض والمغنى وظاهر إطلاقهم هنا ولو كان قابلا وباتى تقييد الفحش بالشعر بالاكتناز وهو الظاهر هنا ايضا فايراجع وقوله او داوم عليه وقوله ولبعه الخ أى لما ياتى انهايسة طان المروءة (قوله ولبعه على الطريق) ظاهره ولأن لم يكن اللاعب عظيمة وينبغى ان محل ذلك حيث تكرر اه عش ويأتى في مبحث المروءة ما يقتضى ان التكرار ليس بشرط (قوله على الطريق) ويقاس به مافي معناه شرح المنهج أى كالقهاوى بجيرى (قوله أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وان لم يتكرر اللعب به ويظهر ان محل ما قاله اخذا بما مر اذا لم تغلب طاعاته على معاصيه ثم رايت في الاسنى ما يصرح به كما ياتى في مبحث الفحش بالشعر (قوله بل قال في مناسكه يندب) كذا في المغنى (قوله واستماعه) كذا في المغنى والنهاية ايضا ولك ان تقول الاولى تفسر مافي المتن لا عطفه عليه لان ما لا يصنع له فيه لا تتعلق به الاحكام فلينامل سيد عمر اى ولذا عبر بالمنهج بالا- تناع ثم قال وتبىرى بالاستماع هنا وفيما ياتى اولى من تعبيره بالسماح اه (قوله لا نجسة) بفتح فسكون ففتح (قوله يا أن نجسة الخ) مة قول القول (قوله واستبدل) الى قوله لما صح في المغنى الا قوله اه الى وهو بضم اوله وقوله وهذا الى المتن (قوله تشبيطها) أى الابل (قوله انتهى) أى كلام المستدل (قوله الجزم به) أى النذب (قوله قربة) الاولى تأخيرها وابداله عن قوله كذلك (قوله وهو بضم اوله وكسره الخ) ويقال فيه حدوا ايضا معنى (قوله ما يقال) الى قوله وجاء مرفوعا في النهاية (قوله ما يقال خاف الابل الخ) ذكر في الاحياء عن ابى بكر الديورى انه كان في البادية فاضاه رجل فرأى عنده عبد أسود مقيدا فسأل عنه فقال له مولا انه ذو صوت طيب وكانت له عيس خملها أحمالا ثقيلة وحداها فقطعت مسيرة ثلاثة ايام في يوم فلما حطت احمالها ماتت كلها قال فشفت فيه فشفتنى ثم سألته ان يحدولى فرفع صوته فسقطت لوجهى من طيب صوته حتى اشار اليه مولا بالسكوت اه معنى (قوله وهذا اولى من تفسيره بانه الخ) لعل وجهه الاولى ان هذا التفسير يشمل الغناء الآتى والحال انه ليس بمراد (قوله الشجى) أى المطرب (قول المتن ويكره الغناء) قال الغزالي الغناء ان قصد به ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية وان لم يقصد به شىء فهو مفعوف عنه اه حطبى (قوله وبالمد) عبارة عن المغنى وهو بالمد وقد قصر وبكسر المهجمة رفع الصوت بالشعر (فائدة) الغناء من الصوت محدود ومن المال مقصور اه (قوله انه ينبت النفاق الخ) أى ومن انه ينبت الخ أى يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله ل او يستمعه لان فعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كحاسن النساء وغير ذلك وهذا قد يورث في فاعله ارتكاب امور وتحمل فاعله على ان يظهر خلاف ما يبطنه اه عش ولا يخفى ان ذلك انما يأتى في الغناء لشعر متعلق بنحو النساء بخلاف المتعلق بوصف الله اورسوله وحبهما ونحو ذلك فانه يرغب في الطاعة فيكون طاعة كما مر عن الغزالي ويأتى عن الاذرعى (قوله وجاء الخ) أى ما صح عن ابن مسعود (قوله كف الرعاع) وزن السحاب مفرد رعاية يقال هم رعا ع الناس أى الاحداث الطعام السفلة اه او قيانوس (قوله دعانى اليه) أى الى تاليف ذلك الكتاب (قوله تهافت كثيرين) أى تسارعهم وتساقطهم (قوله لبعض من ادر كناهم) الى قوله من تحریم سائر الخ في النهاية الا قوله ووقع الى وكل ذلك عبارته وما سمعناه من بعض صوفية الوقت تبع كلام ابن حزم الخ (قوله وكذبه) أى ابن طاهر (قوله ولم ينظر) أى ذلك البعض لكونه أى ابن طاهر (قوله بالغوا) أى الائمة (قوله ولغيره) أى الكمال (قوله وكل ذلك)

عن محرمات الله والسماع دعانى اليه أى رأيت تهافت كثيرين على كتاب

لبعض من ادر كناهم من صوفية الوقت تبع فيه خراف ابن حزم وابطيل ابن طاهر وكذبه الشنيع في تحليل الاوتار وغيرهم ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مردود القول عند الائمة ومن ثم بالغوا في تسفيهه وتضليله سيما الاذرعى في توسطه وقع بعض ذلك ايضا للسكالك الادفوى في تاليفه في السماع وغيره وكل ذلك يجب الكف عنه واتباع ما عليه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم لا ما افتراه اولئك عن بعضهم

من تحريم سائر الاوتار والمزامير وبعض انواع الغناء وزعم انه لا دلالة في خبر ابن مسعود على كراهة لان بعض المباح كابس الثياب الجميلة
ينبت التفاف في القاب وليس بمكروه بحد بان لا يمتنع تفافا صلاواتا وسلبا فالتفاف محتاتف والتفاف الذي ينبت الغناء من النخنت
وما يترتب عليه اقبح واشنع كالا تخفى وما نقل من جماعة من انه حجاب ومن يدهم ليس هو بصفة الغناء لمعرف في هذه الازمنة مما شتمل
على التلحينات الانية والغنمات الرقيقة التي تهب النفوس وشهواتها كما بينه الاذرعى كالقرطبي (٢١٩) وبسطه ثم وقد جزم الشيخان

في موضع بانه معصية وينبغي

حله على ما فيه وصف نحو

خر او تشيب بامرد او

اجنبية ونحو ذلك مما يحمل

غالب على معصية قال الاذرعى

امام اعتمد عند محاولة

عمل وحل ثقل كحداء

الاعراب لا بلهم وغناء

النساء لتسكين صغارهم فلا

شك في جواز بل ربما يندب

اذا نشط على سير او رغب

في خير كالحداء في الحج

والغزو وعلى نحو هذا

يحمل ما جاء عن بعض

الصحابه او بما يحرم

اتفاقا فاستماعه من امرد او

اجنبية مع خشية فتنة وقضية

قوله بلا آله حرمة مع

آلة قال الزركشى لكن

القياس بتحريم الآلة فقط

وبقاء الغناء على الكراهة

او يؤيده ما مر عن الامام

في الشطرنج مع القمار

(فرع) يسن تحسين الصوت

بقراءة القرآن واما تلحينه

فان اخرج الى حد لا يقول

به احد من القراء حرم

والافلا على المعتمد واطلاق

الجمهور كراهة القسم

الاول مرادهم بها

اي كلام ابن حزم وابن طاهر والكمال وغيره (قوله من تحريم الخ) بيان لما عليه الائمة (قوله وبعض انواع الغناء) انما زاد لفظة بعض لما مر وبقى انما (قوله ينفبه الغناء) اي بعض انواعه (قوله وما نقل منه) اي من الغناء (قوله ثم) اي في الكتاب المذكور (قوله وقد جزم) الى قوله قال الاذرعى عبارة النهاية وما ذكره في موضع من حرمة يحمل على لو كان من امرد او اجنبية وخاف من ذلك فتنة اه (قوله قال الاذرعى) الى المتن في النهاية الا قوله وما يحرم الى وقضيته الخ وما انبه عليه (قوله وحل ثقل) بالاضافة (قوله كحداء الاعراب الخ) لعل الاولى ومن حداء الخ (قوله صغارهم) صوابه صغارهم من رشيدى (قوله في خير) راجع للسيرة ايضا (قوله وما يحرم اتفاقا الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واستماعه بلا آله من الاجنبية اشد كراهة فان خيف من استماعه منها او من امرد فتنة حرم طعاما اه (قوله مع خشية فتنة) اي ولو نحر نظر محرم زيادى (قوله وقضية قوله بلا آله حرمة الخ) عبارة النهاية ومضى اثرن بالغناء له محرمه فالتقياس كما قاله الزركشى تحريم الآلة الخ ولم تعرض لكون القضية المتن الحرمة سيد عمر وجرى الروض وشيخ الاسلام والمغنى على تلك القضية فقالوا امامه الآلة فيحرمان اه اي الغناء واستماعه وقد توجه بان اجتماعهما
وثر في تهيج النفوس وشهواتها ما لا يؤثر احد على حاله كما هو ظاهر (قوله فرع) الى قوله وسنطير في المغنى (قوله واما تلحينه) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا بأس بالادارة للقراءة بان يقرأ بعض الجماعة قطعة
من البعض قطعة بعد ما لا يترديد الآلة للتدبر ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقراءة بالالحن ان لم يفرط
فان افرط في المدو الاشباع حتى ولد حروفا من الحركات فتولد من الفتحة ألف ومن الضمة واو ومن الكسرة ياء
او ادغم في غير موضع الادغام او اسقط حرفا حرم ويفسق به القارى ويائثم المستمع ويسن ترتيب القراءة
وتدبرها والبكاء عندها واستماع شخص حسن الصوت والمدارسة وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه
اه (قوله حرم) وينبغي ان يكون كبيرة كما يؤخذ من قوله بل قال الماوردى الخ ع ش (قوله والمستمع يائثم به) اي اثم الصغيرة ع ش (قوله عن نهجه القويم) اي طريقه المستقيم ع ش (قول المتن ويحرم استعمال آله الخ) اي وكذا يحرم اتخاذها واستعمالها هو الضرب بها مغنى وأسنى (قول المتن من شعار الشربة) جمع شارب وهم القوم المجتمعون على الشرب الحرام مغنى وفي الخلاصة وشاع نحو كامل وكلمة اه
(قوله بضم اوله) الى قول المتن لا الرقص في النهاية الا قوله كما بينته ثم في موضعين وقوله وتضعيف الترمذى له
مردود وقوله ويشهد ايضا الى وياح (قوله وهو صفر) اي نحاس اصفر ع ش (قوله او قطعان الخ) كالتحسين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج المحمل ومثلها قطعان من صبنى او خشبة
تضرب احدهما على الاخرى واما التصفيق باليدين فكروه كراهة تزيه حاي (قوله يضرب احدهما الخ) وهو ما يستعمله الفقراء المشهور وروزق زمنا المسمى في عرف العامة بالكساسة ع ش وحاي (قول المتن ومن ما عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار مغنى وشيخ الاسلام (قوله وسائر انواع الاوتار والمزامير) وكلها صغائر شرح المنهج (قوله من قرب عهد بها) اي بالخمر وشربها (قوله بان هذا) عبارة
النهاية نعم لو اخبر طبيب بان عدلان بان المرض لا ينفعه لمرضه الا لعود عمل بخبرهما وحل له استماعه
كالتداوى بنجس فيه الخرو على هذا يحمل الخ وعبارة المغنى وبحث جواز استماع المريض اذا شهد عدلان

كرهية التحريم بل قال الماوردى ان القارى يفسق بذلك والمستمع يائثم به لانه عدل به عن نهجه القويم (ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور) بضم أوله (وعود) وورباب وجنك وسنطير وكنجة (وصنح) بفتح أوله وهو صفر يجعل عليه اوتار يضرب بها وقطعان من صفر تضرب احدهما بالاخرى وكلها محارم (ومن ما عراقي) وسائر انواع الاوتار والمزامير (واستماعها) لان اللذة الحاصلة منها تدعو الى فساد كشر الخمر لاسيما من قرب عهد بها ولا نها شعار الفسقة والتشبه بهم حرام وخروج باستماعها سماعا من غير قصد فلا يحرم وحكاية وجه بجل العود لانه ينفع من بعض الامراض مردودة بان هذا لم يثبت عن احد من يعتد به على انه ان اراد حله لمن به ذلك المرض ولم ينفعه غيره

بقول طبيبين عدلين فليس وجهه بل هو المذهب كالتداوى بنجس غير الخمر وعلى هذا يحمل قول الحليمي بإباح استماع الله اللهو إذا نفعت من مرضه أى أن به ذلك المرض وتعين الشفاء في سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي أسحق الشيرازي أنه كان يسمع العود من جملة كذبه وتموره كما بينته ثم (لا يراعى) وهو الشبهة سميت بذلك لخلو جوفها ومن ثم قالوا المن لا قلب له رجل يراعى فلا يحرم (في الاصح) الخبر فيها (قلت) الاصح تحريمه والله أعلم) لانه مطرب بانفراده بل قال بعض أهل الموسيقى انه آلة كاملة جامعة لجميع النغمات الا يسير الفرح كسائر المزامير والخبر المروى في شعبة الراعى منكر كما قاله (٢٢٠) أبو داود وبقدر صحته كما قاله ابن حبان فهو دليل للتحريم لان ابن عمر سداذنيه عن

سماعها ناقلا له عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم استخبر من نافع هل يسمعهما في تدمر سداذنيه فلما لم يسمعهما أخبره فترك سدهما فهو لم يأمره بالاصغاء اليها بدليل قوله له اسمع ولم يقل اسمع ولقد اظنبت خطيب الشام الدواعي وهو عن نقل عنه في الروضة واثني عليه في تحريمها وتقرير أدلته ونسب من قال بحلها الى الغلط وانه ليس معدودا من المذهب ونقلت كلامه برهته وكلام غيره ثم فراجعهم ونقل ابن الصلاح انها اذا جمعت مع الدف حراما باجماع من يعتد به ورده التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مر عن الامام في الشطر نرجع مع القمار وعن الزركشي في الغناء مع الآلة وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد من انها كانا يسمعان ذلك فكذب كما بينته ثم فاحذره (ويجوز دف) أى ضربه (وآستماعه لعرس) لانه صلى الله عليه وسلم أقر جو يريات ضربين به حين بنى على بفاطمة كرم الله وجههما

من أهل الطب بأن ذلك ينجع في مرضه وحكى ابن عبد السلام خلافا للعلماء في السماع بالملاهي وبالدف والشبابة وقال السبكي السماع على الصورة المعهودة منكر وضلالة وهو من أفعال الجهلة والشياطين ومن زعم أن ذلك قربة فقد كذب واقتربى على الله ومن قال انه يندي الذوق فهو جاهل وشيطان ومن نسب السماع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدب أدبا شديدا ويدخل في زمرة الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه متعمدا فليتبوا مقعده من النار وليس هذا طريقة اولياء الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل اللهو واللعب والباطل وينكر على هذا باللسان واليد والقلب ومن قال من العلماء بإباحة السماع فذلك حيث لا يجتمع فيه دف وشبابة ولا رجال ونساء ولا من يحرم النظر اليه اه (قوله بقول طبيبين الخ) ينبغي او معرفة نفسه إن كان عارفا بالطب ويتردد النظر في اخبار الواحد ولو فاسقا الماذا وقع في القلب صدقة سيد عمر (قوله بل هو المذهب الخ) أى حل استماعه انظر هل يحل لنحو الطبيب استعماله حيثما المتوقف عليه استماع المريض المتوقف عليه شفاؤه رشيدى أى والظاهر الحل (قوله كما بينته ثم) أى فى كف الرعاع الخ (قوله وهو الشبابة) وهى المسماة الان بالغاب عش (قوله لخلو جوفها) وفى البجيرمى عن القايرى والشبابة هى ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها اه (قول المتن قلت الاصح تحريمه) أى كما صححه كلام البغوى وهو مقتضى كلام الجمهور وترجيح الاول تبع فيه الرافعى الغزالى ومال البلقينى وغيره اليه لعدم ثبوت دليل معتبر بتحريمه معنى وشرح المنهج (قوله لان ابن عمر سداذنيه الخ) قد يعارض ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار لان انكار المنكر واجب الا ان يقال شرط وجوب الانكار كونه مجمعا عليه أو بعبارة الفاعل التحريم واليراع مختلف فيه ويحتمل أن الراعى كان يعتقد حله باجتهاد منه او بتقليد لمن افتاه بحله من المجتهدين او انه قام مانع من الانكار فليتأمل سم (قوله سداذنيه) أى ورعاوا الا فقد مر ان مجرد السماع لا يحرم وبه يدفع إشكال تقريره لسباع نافع رشيدى (قوله عن نقل) أى المصنف (قوله فى تحريمها) متعلق باطنب (قوله وانه ليس الخ) أى وإلى انه الخ يعنى قال ان القول بحلها او القائل به ليس الخ (قوله ورده التاج السبكي وغيره) ويوافقه ما مر عن الامام الخ عبارة النهاية وفيه ما مر عن الامام الخ (قوله ما مر الخ) مرافيه (قول المتن دف) بضم الدال اشهر من فتحها سمى بذلك لتدفيف الاصابع عليه معنى (قوله حين بنى على) أى دخل عث (قوله فصل الخ) مبتدأ وقوله الضرب بالدف خبره (قوله ومن ثم أخذ) الى قوله ويشهد ايضا فى المغنى (قوله ونحوه) كالوليمة وقت العقيد والزفاف معنى (قوله من كل سرور) عبارة للمغنى وشيخ الاسلام بما هو سبب لظهور السرور وركو لادعة وعيد وقدم غائب وشفاء مريض اه قال عث قوله من كل سرور قد يفهم تحريمه لاسباب اصلا فيليراجع ولا بعده فيه لانه لعب مجرد اه اقول فيه توقف ولو قال يفهم كراهته الخ كان له وجه اخذا بما مر فى الشطر نرجع والغناء بشرطهما بل قضية ما يأتى من قول الشارح والنهاية وقصة كلامه حل ما عداها من الطبول الخ الا باحة (قوله وهذا يشهد الخ) عبارة للمغنى واستثنى البلقينى من محل الخلاف ضرب الدف فى امرهم من قدم عالم او

(قوله لان ابن عمر سداذنيه الخ) قد يعارض ذلك بان تركه الانكار على الراعى دليل الجواز والالانكار

بل قال لمن قالت: وفينا نبي يعلم ما فى غد دعى هذا وقولى بالذى كنت تقولين أى من مدح بعض المقتولين بيدرواه البخارى سلطان وصح خبر فصل ما بين الحرام والحلال الضرب بالدف وخبر أعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه بالدف سنده حسن وتضعيف الترمذى له مردود ومن ثم أخذ البغوى وغيره منه أنه سنة فى العرس ونحوه (وختان) لان عمر رضى الله عنه كان يقره فيه كالنكاح وينكره فى غيرهما رواه ابن شعبة (وكذا غيرهما) من كل سرور (فى الاصح) الخبر الترمذى وابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى المدينة من بعض مغازيه قالت له جارية سوداء لى نذرت إن ردك الله سالما أن اضرب بين يديك بالدف فقال لها ما كنت نذرت أو فى بندرك وهذا يشهد

لبحث البلقيني ان ضربه لنحوه دوم عالم أو سلطان لأخلاف فيه ويشهد ايضا لندبه بعد الضرور بقوم نحو عالم لنفع المسلمين اذ المباح لا ينعقد نذره ولا يؤمر بوفائه لكن مرفيع في النذر زيادة لا بد من استحضارها هنا ويباح او يسن عند من قال بنبذه (وان كان فيه جلاجل) لا تطلق الخبر وادعاء أنه لم يكن بجلاجل يحتاج لاثباته وهي اما نحو حلق تجعل داخله (٢٢١) كدف العرب أو صنوج عراض من

صفر تجعل في خروق دائرته
كدف العجم وبحل هذه
جزم الحامى الصغير
وغيره ونازع فيه الاذرى
بانه اشد اطرابا من الملاهي
المتفق على تحريمها واطال
ونقل عن جمع حرمة ولا
فرق بين ضربه من رجل أو
امرأة و قول الحلبي يختص
حله بالنساء رده السبكي
(ويحرم ضرب الكوبة)
بضم اوله ويحرم استماعها
ايضا (وهي طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لكن احدهما
الان اوسع من الاخر الذي
لا جلد عليه للخبر الصحيح ان
الله حرم الخمر والميسر اى
القمار والكوبة ولان في
ضربها تشبها بالخنتين فانه
لا يعتادها غيرهم وتفسيرها
بذلك هو الصحيح خلافا
لمن فسرها بالزرد وقضية
كلامه حل ماعداها من
الطبول وهو كذلك وإن
اطلق العراقيون تحريم
الطبول واعتمده الاسنوى
فقال الموجود لأئمة المذهب
تحريم الطبول ماعدا الدف
(لا الرقص) فلا يحرم ولا
يكره لانه مجرد حركات
على استقامة أو اعوجاج
ولانه ^{عليه} اقر الحنابلة
عليه في مسجده يوم عيد

سلطان أو نحو ذلك اه وعبارة النهاية ومحل الخلاف كما بحثه البلقيني إذا لم يضربه لنحوه دوم الخ أى وإلا
فهو جائز قطعاً عن (قوله ويشهد الخ) اى الخبر المذکور (قوله ويباح او يسن الخ) مراده به الدخول
على المتن رشيدى (قوله لا تطلق الخبر) الى قوله وهو كذلك الى المغنى لا قوله كدف العرب بقوله كدف
العجم الى ولا فرق وقوله لكن احدهما الى الخبر (قوله يحتاج لاثباته) قد يقال الاصل عدمها (قوله ونازع
الخ) عبارة النهاية ونازع الاذرى فيه بانه الخ مردودة اه وعبارة الاسنوى والقول بان الضرب بالدف وفيه
صنيع اشد اطرابا الخ ممنوع اه وقد يقال ان هذا المنع مكابرة والقول باباحة الدف الذى فيه الصنيع مع
حرمة الصنيع وحده كما مر بعده ظاهر (قوله فيه) اى الدف الذى فيه جلاجل (قوله بضم اوله) اى وإسكان
الواو معنى (قوله لكن احدهما الان) عبارة النهاية ومنه ايضا الموجود في زمتنا ما احاط به اوسع الخ قال
عش افاد التعبير بمنه ان الكوبة لا تنحصر فيما سدا حط فيه بالجلدون الاخر بل هي شاملة لذلك ولما
لو سطر فاه معا اه (قوله وتفسيرها بذلك الخ) عبارة المغنى قال في المهمات تفسير الكوبة بالطبل خلاف
المشهور في كتب اللغة قال الخطابي غلط من قال انها الطبل بل هي الزرد اه لكن في المحكم الكوبة الطبل
والزرد فجعلها مشتركة بينهما فلا يحسن التعليل اه (قوله وقضية كلامه الخ) عبارة المغنى قضية كلامه اباحة
ما عداها من الطبول من غير تفصيل كما قاله صاحب الذخائر قال الاذرى لكن مراده ما عدا طبول اللهو
كما صرح به غير واحد ومن جزم بتحريم طبول اللهو العمرانى وابن ابي عصرون وغيرهما اه وفيه ميل
الى ما قاله الاذرى خلافا للشارح والنهاية وكذا مال الى الاسنوى حيث قال في شرح قول الروض ولا يحرم
من الطبول إلا الكوبة مانعه ونازع الاسنوى في الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره الغزالي فتبعه عليه
الرافعى والموجود لأئمة المذهب هو التحريم فباعدا الدف ورده الزركشى بان اكثرهم قيدوه بطبل اللهو
قال ومن اطلق التحريم اراد به اللهو اى فالمراد لا الكوبة ونحوها من الطبول التى تراد للهو اه (قوله حل
ما عداها الخ) دخل فيه ما يضربه الفقهاء ويسمون طبل الباز ومثله طبل المسحر فهمما جائزان عن عبارة
البيجورى والقاعدة ان كل طبل حلال إلا الكوبة المذكرة وكل مزمار حرام ولو من برسيم أو قربة إلا المزمار
النفير لاجتماع قال الحلبي وكل ما حرم حرم النفرج عليه لانه إغارة على المعصية وهل من الحرام لعب البهلوان
واللعب بالحيات وارجح الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التخرج على ذلك اه وقوله ان كل طبل حلال
إلا الكوبة قد مر ما فيه (قوله واعتمده الاسنوى الخ) تقدم رده انقاع الاسنوى (قول المتن لا الرقص)
سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة سم (قوله فلا يحرم) الى قوله ثم اعتمد في المغنى وإلى قوله لانه ان
صدر في النهاية (قوله ولا يكره) بل يباح معنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى بعضهم) عبارة المغنى وقيل
يكره وجرى عليه القفال وفى الاحياء التفرقة بين أرباب الاحوال الذين يقومون بوجد فيجوز لهم أى بلا
كرهه ويكرهه غيرهم قال البلقيني ولا حاجة لاستثناء أرباب الاحوال لانه ليس باختيار فلا يوصف باباحة
ولا غيرهما اه وهذا ظاهر إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة ولا افتجدا اكثر من يفعل ذلك ليس موصوفين بهذه
ولذا قال ابن عبد السلام الرقص لا يتعاطاه إلا ناقص العقل ولا يصلح إلا للنساء اه (قوله جمع) منهم القفال كما
لان إنكار المنكر واجب إلا أن يقال شرط وجوب الانكار كونه مجتمعا عليه أو يعتقد الفاعل التحريم
وان كان مختلفا فيه ويحتمل ان الراعى كان يعتقد حله باجتهاده من أو بتقليد لمن افتاه بخلافه من المجتهدين أو
انه قام مانع من الانكار فليتامل (قوله لا الرقص) سياق تفصيل إسقاط الرقص المروءة (قوله
ثم اعتمد القول بتحريمه) والاوجه خلافه ش مر

رواه الشيخان واستثنى بعضهم أرباب الاحوال فلا يكره لهم وإن قلنا بكرهه التي جرى عليها جمع ورده البلقيني بانه أن كان
باختيارهم فهم كغيرهم وإلا فليسوا مكلفين ثم اعتمد القول بتحريمه إذا كثرت بحيث أسقط المروءة وما ذكره آخره فيه نظر وأولا
واضح جلي يجب طرده في سائر ما يحكى عن الصوفية بما يخالف ظواهر الشرع فلا يحتج به لانه ان صدر عنهم في حال تكليفهم

فهم كذيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا مكلفين به وقد مر في الردة في رد كلام الياضي ما يجب استحضاره هنا ونقل الاسنوي عن العز بن عبد السلام انه كان يرقص في السماع يحمل على مجرد القيام والتحرك لغلبة وجد وشهو دود وورد وتجلا لا يعرفه إلا اهله نفعنا الله بهم آمين ومن ثم قال الامام اسما عيل الحضرمي في موقف الشمس لما سئل عن قوم يتحركون في السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالاصوات الحسنة حتى يصيروا روحانيين فهم بالقلوب مع الحق وبالاجساد (٢٢٢) مع الخلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو فلا يرى عليهم فيما فعلوا ولا يقتدى بما قالوا

اه وعن بعضهم تقبل شهادة الصوفية الذين يرقصون على الدف لا اعتقادهم ان ذلك قرينة كما تقبل شهادة حنفي شرب النبيذ لا اعتقاده اباحتهم وكذا اكل من فعل ما اعتقد اباحتهم اه ورد بان خطا قبيح لان اعتقاد الحنفي نشأ عن تقايد صحيح ولا كذلك غيره وانما منشؤه الجمل والتقصير فكان خيالا باطلا لا يلتفت اليه (ألا ان يكون فيه تكسر كفعل الخنث) بكسر النون وهو أشهر وفتحها وهو افصح فيحرم على الرجال والنساء وان نازع فيه الاسنوي وغيره وهو من يتخلق بخلق النساء حركة وهىة وعليه حملت الاحاديث بلعنه اما من يفعل ذلك خلقة من غير تكلف فلا يابى به (ويباح قول) اى انشاء (شعر وانشاده) واستماعه لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصغى اليه كحسان وعبد الله بن رواحة وكعب بن مالك رضى الله عنهم وروى الخطيب في جامعته انه قرى عند النبي صلى الله عليه وسلم

مرآنا (قوله فهم كغيرهم) أى في الاباحة على الراجح والكرامة على خلافه (قوله ثم اعتمد القول بتحريمه الخ) والوجه خلافه نهاية قوله لكن ترد به الشهادة كما يأتي عش (قوله وما ذكره اخرا) اى اعتماد القول بتحريمه اذا كثرت الخ وقوله واولاى الرد بان كان الخ (قوله لانه ان صدر الخ) الاخصر المناسب لاحتمال صدوره عنهم بغير اختيار (قوله يحمل) اى المنقول (قوله هؤلاء قوم الخ) مقول القول (قوله العدو) اى الشيطان والنفس (قوله فلا يرى) اى لا يعترض (قوله بما قالوا) اى وفعلوا (قوله وعن بعضهم تقبل الخ) قديو بدقول هذا البعض قبول شهادة المبتدع الذى لا يكفر ببدعته بالاولى ولا يرد عليه قول الشارح ورد بانه الخ فندبره ان كنت من اهله اه سيد عمر اقول قد يفرق بوجوب تقليد غير المجتهدين له بالاتفاق في الفروع وعدمه في الاصول وايضا قد تقدم عن المغنى عن السبكي ما يوافق الرد المذكور بزيادة تشديد (قوله بكسر النون) الى قوله وروى الخطيب في النهاية الا قوله وان نازع فيه الاسنوي وغيره وكذا في المغنى الاما نبه عليه (قوله وهو أشهر وفتحها) وفي البجيرى عن عبد البر عكسه وبوافقه قول المغنى وهو بكسر النون افصح من فتحها وبالثلث من يتخلف الخ وفي عش مانصه قد يتوقف في كونه اى الفتح افصح بل في صحته مع تفسيره بالمتشبه بالنساء فانه يقتضى تعين الكسر لان يقال في توجيه الفتح ان غير الفاعل يشبه الفاعل بالنساء فيصير معناه مشتبه بالنساء اه (قوله فيحرم على الرجال الخ) وبما عمت به البلوى ما قبل في وفاة النبل من رجل زين بزيئة امرأة ويسمونه عروس البحر فهذا ملعون قد قتل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء فيجب على ولى الامر وكل من له قدرة على ازالة ذلك منعه منه مغنى وفي هامشه بلا عزو مانصه ومنه ايضا ما يفعل في الافراح من تزئين شاب امرديفا بزيئة النساء وتحركة بحر كتم ورفع صوته بكلام من بل ويأتى هو ورقته بأقبح من فاعلهن واشنع من كلامهن ويسمون ذلك خيال شاميات فبجهم الله وجلساءهم اهل الضلالات المقرين لهم على تلك القبيحات المحرمات اه (قوله حركة الخ) اى فيها معنى (قوله وهىة) الواو بمعنى او عش اى كما عابه به المغنى (قوله وعليه) اى تكلف ذلك (قوله قرآن وشعر في مجلسك) اى هل يجمع بينهما فيه (قوله القرآن والشعر) لعل المغنى تختار القرآن او الشعر الخ (قوله واستنشد) الى قوله لان كعب في النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وان تاذى قريبه المسلم وقوله وان قصد الى المتن وقوله حرم الى جزء ما (قوله واستنشد من شعر أمية الخ) اى طلب من بعض الصحابة ان ينشد منه (قوله ابن الصلت) عبارة مسلم والنهاية ان ابى الصلت (قوله رواه مسلم) لفظه عن عمر بن الشريد عن أبيه قال ردفت رسول الله ﷺ يوم ما فقال هل معك من شعر أمية بن ابى الصلت شئ قلت نعم قال هيه فانشدته بيتا فقال هيه حتى انشدته مائة بيت اه (قوله منه) اى الشعر (قوله اوحى على خير) يؤيده ما تقدم للشارح والاذرعى في الحداة فراجع سيد عمر (قوله في شعره) ليس بقيد عش (قوله معينا) يظهر انه ليس بقيد فيحرم هجر غير الحربى والمردو الفاسق المتجاهر مطلقا عبارة الاسنوي والمغنى نصها ومحل تحرير الهجاء اذا كان مسلما فان كان كافرا اى غير معصوم جاز كاصرح به الرويانى وغيره لانه صلى الله عليه وسلم امر حسنا بهجوا الكفار بل صرح الشيخ ابو حامد بانه مندوب ومثله في جواز الهجو المبتدع كما ذكره في الاحياء والفاسق المعطن كما قاله العمرانى وبجته الاسنوي وظاهر كلامهم جواز هجر الكافر الغير المحترم المعين وعليه فيفارق عدم جواز لانه بان اللعن الابعاد من الخير ولا عنه لا يتحقق

قرآن وأنشد شعر فقيل يا رسول الله قرآن وشعر في مجلسك قال نعم وان ابا بكره قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وعنده بعده أعرابى ينشد الشعر فقلت يا رسول الله القرآن والشعر فقال يا أبا بكره هذا مرة وهذا مرة واستنشد من شعر أمية بن ابى الصلت مائة بيت رواه مسلم اى لان أكثر شعره حكم وامثال وتذكير بالبعث ولهذا قال ﷺ كادى أمية ان يسلم وروى البخارى ان من الشعر الحكمة واستحب الماوردى منه ما حذر عن معصية او حث على خير ويؤيده ما مر من صحة اصدقا تعليمه حينئذ (الا ان يهجو) في شعره معينا غير حربى

وان نادى قريبه المسلم بخلاف الذي لانه معصوم ومقتضى كلام بعضهم الخاق كل مهور (٢٢٣) بالحرب وهر ظاهر في المرتدون نحو

الزواني المحصن وغير متجاهر
بفسق وغير مبتدع يبدعته
فيحرم وان صدق او كان
بتعريض كما في الشرح
الصغير وترد به شهادته
للايذاء وانما حاكمه دون
منشيه الا ان يكون هو
المنذوع له فيكون اثمه اشد
(او يفحش) بضم اوله
وكسر ثالثة اي يجاوز الحد
في الاطراف في المدح ولم يمكن
حملة على المبالغة فيحرم ايضا
لانه حينئذ كذب وترد به
الشهادة ان اكثر منه وان
قصد اظهار الصنعة لايهام
الصدق قال ابن عبد السلام
في قواعده ولا تكاد تجد
مداحا الارذالا ولا هجاء الا
نذلا (او يعرض بامرأة
معينة) بان يذكر صفاتها
من نحو طول وحسن وصدغ
وغيرها فيحرم ايضا وترد
به شهادة لما فيه من الايذاء
وهتك السترة اذا وصف
الاعضاء الباطنة ومحلها في
غير حليته امهي فان ذكر
منها ما حقه الاخفاء كما يتفق
بينهما عند الخلوة حرم كافي
شرح مسلم لكن جزما
بكرهته وردت شهادته
ايضا والافلا لان كعب
ابن زهير رضى الله عنه شنب
بزوجته بنت عمه سعادتي
فصيده بان سعاد المشهورة
والشدها بين يدي رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم
ينكر عليه وخرج بالمرأة

بعده منه فقد يختم له بخير بخلاف الهجو اه وهي كالصريح في الاطلاق ثم رايت قال الرشدي قوله معينة
انظر هل منه هجرا هل قريه او بلدة معينة اه (قوله بخلاف الذي) اي ونحوه نهاية (قوله دون نحو
الزواني الخ) اي كنيار الصلوة وقاطع الطريق بشرطهما (قوله غير متجاهر) عطى على غير حربي (قوله
متجاهر يفسق) اي بما جاهر به كما هو ظاهر سيد عمر (قوله وغير مبتدع يبدعته) دخل فيه غير المبتدع
والمبتدع بغير بدعته اما هجره يبدعته فلا يحرم رشدي (قوله يبدعته) متعلق بمحذوف اي هجاء يبدعته
(قوله فيحرم) اي هجر غير هذه الثلاثة (قوله كافي الشرح الصغير) بل رجحه الاصل اي الروضة حيث قال
ويشبهه ان يكون التعريض هجرا كالصريح وقال ابن كج ليس التعريض هجرا انتهى اه اسنى (قوله
وترد به شهادته) هذا محمول على ما اذا هجاء بما يفسق به كان اكثر منه ولم تغلب طاعته بقريته ما مر اسنى
ولكن ظاهر كلام الشارح والنهاية والمغني الاطلاق كالروض ثم رايت في سم مانصه قوله وترد به شهادته
لعل المراد بشرط الرد الا ان يقول انه كبيرة ثم رايت بينه وبين زواجه انه كبيرة اه (قوله للايذاء) اي مسليا
او ذميا ونحوه نهاية (قوله الا ان يكون هو المنذوع له) اي بان كان قد سمعه منه سرا فاذا عه وهتك به ستر
المجراسنى (قوله او يفحش) قضية تصنع المنهج انه من عطى العام فعليه فقول الشارح اي يجاوز الخ
من تفسير المراد (قوله بضم اوله) الى قوله ومحلها ان لم يكثري في المغني الا قوله ان اكثر الى قال وقوله ونازع
الى وبالمعينة وما انبه عليه (قوله الاطراء) اي المبالغة (قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب
طاعته وقضية عدم التقييد بالاكثر في الهجو والتعريض مع تعليلها المذكور اى الايذاء ان كلامهما
كبيرة اه سم وقوله لعل ضابط الاكثر الخ الاولى لعل الرد بالاكثر مقيد بان لا تغلب الخ وقوله وقضيته
الخ قد تقدم انفا عنه عن زواج الشارح التصريح بذلك في الاول وقد يفيد ذلك في الثاني قول الشارح الا اني
ويقع لبعض فسقة الشرع الخ (قوله لايهام الصدق) كذا في الروض و لعل الاولى اسقاط الهمة كافي
الحلى (قوله ردلا) وقوله نذلا كلاهما بفتح فسكون الحسب قاموس (قوله وهتك السترة) لعل الواو بمعنى
او كما عبر به النهاية (قوله اذا وصف الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله في غير حليته) اي غير زوجته
وامته (قوله ما حقه الاخفاء الخ) اي واعضاؤها الباطنة عبارة المغني هنا ولو شرب زوجته وامته بما حقه
الاخفاء ردت شهادته لسقوط سروته وكذا لو وصف زوجته وامته باعضائها الباطنة كما جرى عليه ابن
المقرئ تبعا لصله وان نوزع في ذلك اه وعبارته في شرح وقبله زوجة الخ وقرن في الروضة بالنقل ان
يحكى ما يجري بينهما في الخلوة بما يستحي منه وكذا صرح في النكاح بكرهته لكن في شرح مسلم انه حرام اه
(قوله لكن جزما بكرهته) وكذا جزمها الاسنى والنهاية والمغني قال ع ش وينبغي ان يكون محل
الكراهة ما لم تناز باظهاره والاحرم (قوله وردت شهادته الخ) اي لسقوط المروءة بذلك روض ومغني
ثم ظاهر اطلاقهم فناء عدم اشتراط الاكثر لكن كلامهم الا في شرح واكثر حكايات الخ قد يفيد
اشتراطه بل كلام المغني والاسنى كالصريح فيه حيث قصصا هك على كلام البلقيني والزر كشي وسكتا عن
كلام الاذرى كاياني (قوله والافلا) ويشترط ان لا يكثري من ذلك والاردت شهادته قاله الجر جاني
مغني واسنى ويفيده ايضا قول الشارح الا في ومحلها ان لم يكثري الخ (قوله لكن اعتبر البغوى وغيره تعيينه)

(قوله وترد به شهادته) لعل المراد بشرط الرد الا ان يقال انه كبيرة ثم رايت بينه وبين زواجه انه كبيرة
(قوله ان اكثر منه) لعل ضابط الاكثر ان لا تغلب طاعته وقضية عدم التقييد بالاكثر في الهجو
والتعريض مع تعليلها المذكور ان كلامهما كبيرة (قوله لكن جزما بكرهته) وردت شهادته الخ
في الصنيع لشعار بان ردّها على الكراهة ايضا فان كان كذلك فلعل وجه دلالة على قلّة المروءة وعدم
المبالاة ثم رايت قول الروض والتشبيب بمعية ووصف اعضائها الباطنة ولزوجته مسقط للمروءة
اه ويفهم من كلام شرحه وجوابه عن النص رد الشهادة على الكراهة ايضا

الامر دفيحرم وان لم يعينه على ما قاله الروياني لانه لا يحل بحال بل يفسق ان ذكر انه يشقه اي اعتبر البغوى وغيره تعيينه ايضا ونازع ابن
الرفعة الروياني في إطلاق الفسق بانه ليس من لازم عشقه ان يكون بشهوة محرمة وله اعدا من الشهداء الميت عشقا وفيه نظر لان شرطه

ان يكتم ويدفع وهذا الم يكتم على ان الزركشى (٢٢٤) وغيره قيدوا الشهادة بعشق غير الامر دو بالمعينة غير ما فلا ائتم فيه ولا ترد به الشهادة

لان غرض الشاعر تحسين
صنعة لا تحقيق المذكور
فيه ومحل ان لم يكتم منه لبناء
الشيخين الاطلاق على
ضعيف ويقع لبعض فسقة
الشعراء نصب قرائن تدل
على التعيين وهذا لاشك
انه معين (والمروءة تخاف
بخلق امثاله في زمانه ومكانه)
لان الامور العرفية تختلف
بذلك غالباً بخلاف العدالة
فانها ملكة راسخة في النفس
لا تتغير بعروض منافع
لها وهذه احسن العبارات
المتخلقة في تعريف المروءة
لكن المراد بخلق امثاله
المباحة غير المزرية به فلا
نظر لخلق القلندرية في خلق
اللحي ونحوها (فالاكل
في سوق والمشي) فيه
(مكشوف الرأس) أو
البدن غير العورة او كشف
ذلك فيها وان لم يمش عن
لا يليق به ذلك وان كان
الاكل ماشياً لتافه ما لم يكن
خالياً فيا يظهر يسقطها الخبر
الطبراني بسندين الاكل
في السوق ~~شأنه~~ ومثله
الشرب ~~ان~~ ان صدق جوعه
او عطشه قال الاذرى او
كان ياكل حيث وجد لثقله
وبراءته من التكلف العادى
قال البلقينى ~~ان~~ اكل داخل
حانوت مستتراً ~~ان~~ نظر فيه
غيره وهو الحق فيمن لا
يليق به ذلك قلت او كان

اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله قيدوا الشهادة) أى شهادة الميت عشقاً (قوله بالمعينة) الى قول
المتن فالأكل في النهاية إلا قوله ومحل له الى ويقع (قوله بالمعينة غير الخ) وليس ذكر امرأة مجبولة كلياً
تعييناً روض ومعنى (قوله فيه) أى فى تشييب غير المعينة (قوله ومحل) أى عدم الرد بذلك عبارة الاسنى فى
شرح قول الروض والتشيب بغير معين لا يضر نصه وما اقتضاه من ان ذلك لا يضر مع الكثرة بناء الاصل
على ضعيف فيقيد كلام الاصل بالقليل (قوله لاشك انه معين) أى فيفسق فتدشهادته بذلك وفى الروض
مع شرحه (فرع) شرب الخمر عدداً مع العلم بالتحريم يوجب الحد ورد الشهادة وان قل المشروب ولم
يسكر وترد شهادة بائعها ومشتريها الغير حجة كنداء وقصد تخلل لا تمسكها فربما قصد بما سكاها التخلل ولا
عاصرها ومعتصرا ان لم يقصد بذلك شربها او الاعانة عليه والمطبوخ منها كالنبيذ فاذا شرب من احدهما
القدر المسكر حد وردت شهادة ولو شرب منه قدر الايسر واعتقد باحتماله كالحنفى ردولم ترد شهادته وان
اعتقد بتحريمه حد وردت شهادته ومن وطى امته وهو يظنها اجنبية ردت شهادته لا من وطى اجنبية وهو
يظنها امته اعتباراً باعتقاده فيهما وان نكح بلاولى او نكح نكاح متعة ووطى فيها وهو يعتقد الحل لم ترد
شهادته او الحرمة ردت لذلك ولا ترد شهادة ملتقط النشأوان كره التقاطه لانه غير مكروه عند جماعة وترد
شهادة من يعود حضور الدعوة بلاناء او ضرورة قال فى الاصل واستحلال صاحب الطعام لانه اكل محرماً
الادعوة السلطان ونحوه فلا ترد شهادة من تعود حضورها لانه طعام عام (قول المتن والمروءة) بفتح الميم
وضمها والمهزواً وابدالها او املكة نفسانية الخ قاله التلمسانى وفى المصباح ادا ب نفسانية تحمل مراعاتها
الانسان على محاسن الاخلاق وجمل العادات اه عش (قوله لان الامور) الى قوله او كشف فى المعنى
(قوله بذلك) أى باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان معنى (قوله فانها ملكة الخ) عبارة المعنى فانها
لا تختلف باختلاف الاشخاص فان الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع اه (قوله لا تتغير بعروض
مناف لها) ان اراد حقيقة المنافى فى عدم التغير نظر سم وقد يدفع النظر بان راد بالعروض التيسير لا
الاتصاف بالفعل (قوله وهذه) أى عبارة المتن (قوله فى تعريف المروءة) أى المقولة فيه (قوله لكن المراد
الخ) عبارة المعنى واعتراض البلقينى على عبارة المصنف بأنه قد يكون خلق امثاله خلق اللحي كالقلندرية مع
فقد المروءة فيهم وقد اشترى الى رد هذا بقولى من يراعى مناهج الشرع وادابه اه أى عقب قول المصنف
بخلق امثاله (قوله المباحة) أى الخلق المباحة (قوله ونحوها) أى القلندرية (قول المتن فالاكل فى سوق)
أى لغير سوقى روض ومعنى (قوله او البدن) الى قوله ما يفيد فى النهاية إلا قوله وان كان الى يسقطها وقوله
بسندلين وقوله قال الاذرى الى قال البلقينى وما انبه عليه (قوله غير العورة) أى اما كشفها فخرام معنى
(قوله عن لا يليق به الخ) راجع لجميع ما مر وزاد المعنى ولغير محرم بنفسك اه (قوله ماشياً) والانسب فى
سوق (قوله يسقطها) اشار به الى ان قول المصنف الاق يسقطها خبر قوله فالاكل وما عطف عليه بتاويل
كل واحد (قوله ومثله الشرب) عبارة النهاية وقيس به الشرب اه قال عش ويؤخذ منه ان ما جرت به
العادة من شرب القهوة والدخان فى بيوتها وعلى مساطبها يخل بالمروءة وان كان المتعاطى لذلك من السوقة
الذين لا يحتشمون ذلك (قوله ومثله الشرب) الى قوله وهو الحق فى المعنى إلا قوله قال الى قال (قوله الا ان
صدق الخ) أى غلب الخ معنى (قوله لتقلله) أى عده نفسه حقيراً (قوله قال البلقينى الخ) عبارة النهاية نعم لو
اكل داخل حانوت مستتراً بحيث لا ينظره غيره او ممن يليق به او كان صائماً الخ اتجه عنده حينئذ اه قال
عش قوله بحيث لا ينظره غيره أى من المارين اما لو نظره من دخل لياكل ايضاً فينبغى ان لا يخل بالمروءة
اه (قوله ونظر فيه غيره) عبارة المعنى وفيه كما قال ابن شبة نظر اه (قوله وهو الحق) أى التنظير (قول
المتن وقوله زوجه الخ) او حكاية ما فعله معها فى الخلوة روض ومعنى (قوله فى نحو فها) أى كوجهها (قوله
لاراسها) الى قوله وتوقف البلقينى فى المعنى (قوله لاراسها) أى ونحوه معنى (قوله او وضع يده) عطف على

(قوله لا تتغير بعروض مناف الخ) ان أريد حقيقة المنافى فى عدم التغير نظر

على نحو صدرها (بحضرة الناس) أو اجنبى يسقط بخلافه بحضرة جواريه أو زوجاته وتوقف الباقي في تقبيلها بحضرة الناس أو الاجنبيات
 ليلة جلائها ولا وجه في التوقف في ذلك لانه لا يفعله إلا من لا خلاق له كما في قوله (ولا كثر حكايات مضحكة) للحاضرين أو فعل خيالات كذلك
 بان يصير ذلك عادة بل جاء في الخبر الصحيح من تكلم بالكلمة يضحك بها جالساه يهوى (٢٢٥) بها في النار سبعين خريفا ما يفيد انه حرام بل

كبيرة لكن يتعين حمله على
 كلمة في الغير بباطل يضحك
 بها أعداءه لأن في ذلك من
 الإيذاء ما يعادل ما في كباثر
 كثيرة منه وقضية تقييد
 الاكثر بهذا أنه لا يعتبر
 فيما قبله وما بعده ونظر فيه
 ابن النقيب واعتمد البلقيني
 أنه لا بد من تكرار الكل
 تكررا يدل على قلة المبالاة
 واستدل له بالنص وتبعه
 الزركشى فقال ظاهر
 النص الذي جرى عليه
 العراقيون وغيرهم ان من
 وجد ما فيه بعض ما هو
 خلاف المروءة قبلت شهادته
 إلا ان يكون الاغلب عليه
 ذلك فترد شهادته لكن
 توقف شيخه الاذرعى في
 إطلاق اعتبار الاكثر في
 الكل ثم بحث اعتباره في
 نحو الاكل بسوق ومد
 الرجل بحضرة الناس
 بخلاف نحو قبله حليلة
 بحضرة الناس في طريق
 واعترض بما صح عن ابن
 عمر رضى الله عنهما أنه قبل
 أمة خرجت له من السبي
 كان عنقها ابريق فضة
 بحضرة الناس ويرد بان

قبله زوجه ع (قوله على صدرها) أى ونحوه من مواضع الاستمتاع مغنى (قول المتن بحضرة الناس)
 أى ولو محارم لها أو له ع (قوله أو اجنبى) عبارة المغنى والمراد جنسهم ولو واحد أو عدة بحضرة اجنبى
 كان أولى اه (قوله بخلافه) أى كل من القبلة والوضع (قوله بحضرة جواريه أو زوجاته) يتجه ان ذلك
 يختلف باختلاف الاشخاص سم (قول المتن ولا كثر حكايات الخ) ولا كثر سوء العشرة مع المعاملين
 والاهل والجيران ولا كثر المضايقة في السير الذى لا يستقصى فيه روض مع شرحه (قوله بان يصير ذلك
 عادة) أى بخلاف ما لو لم يكن أو كان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة مغنى (قوله يضحك بها) أى
 يقصد ذلك سواء فعل ذلك الجلب دنياً تحصل له من الحاضرين أو لمجرد المباشطة ع (قوله ما يفيد الخ) لعله
 فاعل جاءه وقوله من تكلم الخ يدل من الخبر الصحيح ولو قال للخبر الصحيح من تكلم الخ وهذا يفيد ان كان اخصر
 وأوضح (قوله وقضيته) إلى المتن في النهاية لا قوله ونظر فيه إلى ثم بحث (قوله تقييد الاكثر بهذا الخ) فيه
 قلب عبارة المغنى والاسنى وتقييده الحكايات المضحكة بالاكثر يقتضى ان ما عداها لا يقيد بالاكثر بل
 تسقط العدة بالمرة الواحدة قال ابن النقيب وفيه نظر الخ (قوله واعتمد البلقيني انه لا بد من تكرار الكل
 الخ) ينبغى ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على صغيرة من قوله ويجرى
 ذلك في المروءة والنخل بها فان غلبت افرادها لم يؤثر ولا اردت شهادته اه فانه مغاير لكل ما ذكره هنا عن
 البلقيني وغيره اه سم (قوله فقال) أى الزركشى (قوله إلا ان يكون الاغلب الخ) هذا يقتضى اعتبار
 الاكثر في الجميع مغنى (قوله لكن توقف شيخه الاذرعى الخ) عبارة النهاية والوجه كما قاله الاذرعى اعتبار
 ذلك في الكل إلا في نحو قبله حليلته بحضرة الناس في طريق مثلاً لا يعتبر تكرره واعترض الخ (قوله
 واعترض) إلى قوله فالوجه الخ الانسب تقديمه على قول المتن ولا كثر الخ كافى الاسنى والمغنى عبارتهما
 واما تقييد ابن عمر رضى الله عنهما أمته التى وقعت في سهمه بحضرة الناس فقال الزركشى كانه تقييد استحسان
 لا تمتع او فعله يانا للجواز أو ظن انه ليس ثم من ينظره أو على ان المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص
 الشافعى اه (قوله لا دخل له الخ) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من مثل ابن عمر رضى الله
 عنهما ولا يحابون احداً فيما لا يليق فليتأمل سم (قوله ليين الخ) وقد يقال غرضه إغاطة الكفار وإظهار
 ذمهم ع (قول المتن قباء) أى ملوطة ع (قوله بالمدسمى بذلك لاجتماع اطرافه اه) وعبارة
 القليوبي هو المفتوح من امامه وخلفه واما القباء المشهور الان المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء
 ونحوهم اه (قول المتن وقلنسوة) بفتح القاف واللام وبضم القاف مع السين مغنى (قوله وهى ما يلبس) إلى
 قول المتن والتهمة في النهاية لا قوله كما مر إلى المتن وقوله ونازع الزركشى إلى المتن وما نابه عليه (قوله
 وحده) بيان للبراد منها وإلا فسمما لا يتقدم بذلك بل يشمل ما لو لبسها ولف عليها ع (قوله
 المتن حيث لا يعتاد) أى للفقهاء لبسها وقيد في الروضة لبسها للفقهاء بان يتردد فيها فاشعر بان لبسها في
 البيت ليس كذلك اه مغنى (قول المتن ولا كباثر الخ) أى بحيث يشغله عن مهماته ولو لم يقرن به

(قوله بخلافه بحضرة جواريه أو زوجاته) يتجه أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص (قوله واعتمد البلقيني
 انه لا بد من تكرار الكل الخ) ينبغى ان لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدمه في شرح قول المتن والاصرار على
 صغيرة من قوله ويجرى ذلك في المروءة والنخل بها فان غلبت افرادها لم يؤثر ولا اردت شهادته اه فانه مغاير
 لكل ما ذكره ههنا عن البلقيني وغيره (قوله لا دخل له فيه) فيه نظر بل السلف لا يسكتون على ما لا يليق من

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - عاشر) مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقيين
 عليها بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه يحتمل أنه إنما فعله ليين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهى واقعة حال
 فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلاً فالوجه ما فصله الاذرعى (وليس فقيهه قباء وقلنسوة) وهى ما يلبس على الرأس وحده وتاجر ثوب نحو
 جمال وهذا ثوب نحو قاض ونحو ذلك من كل ما يفعل (حيث) أى بمحل (لا يعتاد) مثله فيه (ولا كباثر الخ) أى بحيث لا يعترض بفعله بنحو طريق

وإن قل كما روينا ينبغي أن حضوره فيه هذا التفصيل (أو) على (غناء أو) على (سماعه) أي استماعه أو اتخاذ امرأة أو أمر دليغي للناس ولو من غير اكباب (وإدامة رقص) أي من يليق به ما غيره فيسقطها منه مرة كما هو ظاهر من قوله والامر إلى آخره ومد الرجل بحضرة من يحتشمه بلا عذر (يسقطها) لمنافاة ذلك كله لها (٢٢٦) وبحسب الرافي أن اتخاذ الغناء المباح حرفة لا يسقطها إذا لاق به رده الزركشي بان الشافعي

نص على رد شهادته وجري عليه الاصحاح لانها حرفة دينية بعد فاعلها في العرف بمن لا يحياه له وبما قررت به كلامه عن ان الواو في عبارته بمعنى او (تنبيه) اختلفوا في تعاطي خاتم المروءة على أوجه ثالثها ان تعلقت به شهادة حرم والا فلا وهو الاوجه لانه يحرم عليه التسبب في اسقاط ما تحمله وصار امانة عنده لغيره (والامر فيه) أي جميع ما ذكر (يختلف بالاشخاص والاحوال والاماكن) لان المدار على العرف كما مر فقد يستقيم من شخص وفي حال أو مكان ما لا يستقيم من غيره أو فيه ونازع الزركشي في التعميم المذكور بانه لا يظهر في نحو القبلة واكثر الضحك والشطرنج أي فهد تسليها مطلقا وهو ظاهر (تنبيه) يؤخذ من قولهم لان المدار إلى آخره أن من دخل بلدا فتزيا بزي أهلها لا يتجرم مروءته به وعمله ان سلم ما اذا تزيا بزي أهل حرفته ولم يعد أهل ذلك المحل أن تزياه بزي غير بلده مزر به مطلقا (وحرفة

ما يحرمه ويرجع في قدر الاكباب للعادة أما القليل من لعب الشطرنج فلا يضر في الخلوة بخلاف قارعة الطريق فانه هادم للبروءة والاكباب على لعب الحمام كالاكباب على الشطرنج معنى وروض مع شرحه (قوله وإن قل) شامل للمرة كما يأتي التصريح به عن الروض (قول المتن أو غناء أو سماعه) أي سواء اقترن بذلك ما يوجب التحريم ام لا ومثل ما ذكر الاكباب على انشاد الشعر واستنشاده حتى يترك مهماته معنى وروض مع شرحه (قوله أي استماعه) إلى قوله رده الزركشي في المغنى الا قوله أي من يليق به إلى ومد الرجل (قوله ليغني) الخ أي ويكتسب بالشعر معنى (قوله للناس) المراد جنسهم أسنى (قوله ولو من غير الباب) انظر هذه الغاية والاكباب وفيه انما يكونان في فعل يفعله والاتخاذ لا يحسن وصفه بذلك كما لا يخفى رشدي (قول المتن وإدامة رقص) أي اكثاره معنى ومثله الاكباب على الضرب بالدف وروض (قوله من يحتشمه) أي بحسب العادة ع ش فلو كان بحضرة آخراته أو نحوهم كتماذته لم يكن ذلك تركا للبروءة أسنى ومعنى (قوله في عبارته) أي قوله والمشى الخ (قوله ثالثها الخ) عبارة النهاية اوجهها حرمة ان ترتب عليها شهادة تعلقت به وقصد ذلك لانه الخ (قول المتن والامر فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه ويرجع في الاكثار بما ذكر الى العادة والشخص اذ يستقيم من شخص قدر لا يستقيم من غيره ولا يمكنه والازمنة تأثير فليس اللعب بالشطرنج مثالا في الخلوة مرار كالعاب في السوق والطرق مرة في ملا من الناس (قوله أي جميع ما ذكر) عبارة المغنى أي مسقط المروءة اه (قوله لان المدار) إلى قوله ونازع في المغنى (قوله كما مر) أي في شرح والمروءة تخلق الخ (قوله فقد يستقيم الخ) فحمله الماء الا طعمه الى البيت شحلا اقتداء بالسلف التاركين للتكلف حرم مروءة ممن لا يليق به بخلاف من يليق به ومن يفعله اقتداء بالسلف والتفتش في الاكل واللبس كذلك (تنبيه) يرجع في قدر الاكثار للعادة وظاهر تقيدهم ما ذكر أي لعب الشطرنج والحمام والغناء واستماعه وانشاد الشعر واستنشاده و الرقص والضرب بالدف بالكثرة لانه لا يشترط فيما عداه لكن ظاهر نص الشافعي والعراقيين وغيرهم ان التقيد في السك ذكره الزركشي ثم قال وينبغي التفصيل بين ما يعد حارما بالمرة الواحدة وغيره فالكل من غير السوق مرة في السوق كالمشي فيه مكشوفاً معنى وروض مع شرحه (قوله اوفيه) أي الزمان او المكان (قوله التعميم المذكور) أي بقوله والامر فيه الخ (قوله مطلقا) أي من أي شخص كان وفي أي زمن او مكان كان (قوله فتزيا) كذا في اصله بخطه بالف هنا وفيما يأتي سيد عمر (قوله مطلقا) أي في بلده وغيره (قوله بالهمز) من الدناءة وهي السافطة وبترك من الدنو بمعنى القريب معنى (قول المتن وكفى) أي لزبل ونحوه معنى (قوله وحياكة) إلى قول المتن والتمية في المغنى (قوله وجزارة) أي واسكاف ونخال معنى (قول المتن من لا تليق به) أي سواء كانت حرفة اية ام لا اعتاده ثلثه فعله ولا عشا وقال سم ينبغي استثناء كنس نحو المسجد تركا وتواضعا اه ومر انفا عن المغنى ما يفهمه (قوله أي لاقت به) افاد به ان الاعتبار ليس بقيد وانما المدار على اللباقة ولذا اقتصر عليها الروض والمنهج (قوله كارجعه في الروضة) أي حيث قال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي ان لا يقيد به بل ينظر هل تليق به هو ام لا شرح المنهج زاد المغنى واعتراض جعلهم الحرفة الدينية ما يحرم المروءة مع قولهم انها من فروض الكفايات واجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره اه وفي الزيادة مثله (قوله لانه لا يتغير بذلك)

مثل ابن عمر رضي الله عنهما ولا يحايون أحد فيا لا يليق فليتا مل (قوله على أوجه الخ) أوجهها حرمة ان ترتب عليه رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك شمر (قوله ثالثها ان تعلقت به شهادة حرم) الحرمة متجبة ان تعينت شهادته لثبوت ذلك الحق (قوله أي المصنف من لا تليق به) ينبغي ان يستثنى كنس نحو المسجد

دينية) بالهمز (كحجامة وكنس ودين) وحياكة وحراسة وقيامه حمام

وحياكة وحراسة وقيامه حمام (حرفة اية) أي لاقت به (وكانت) مباحة سواء كانت (حرفة اية) لم تكن كارجعه في الروضة فذكره هنا لان الغالب في الودان يكون على حرفة اية (فلا) تسقطها (في الاصح) لانه لا يتغير بذلك اما ذو حرفة محرمة

وهي

مكتمهم ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقا قال الزركشي ومما عمت به البلوى التكسب بالشهادة مع ان شركه الا بدان باطلة فيقدح في العدالة لاسيما
اذا منعنا أخذ الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتب فان نفوس شركائه لا تطيب (٢٢٧) بذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريق

فيه أن يشتري ورق شركة
ويكتب ويقسم على قدر
مالك من ثمن الورق فان
الشركة لا يشترط فيها
التساوي في العمل اه
(والتهمة) بضم ففتح في
الشخص التي مر انها منع
الشهادة كما في الخبر الصحيح
(ان يجر) بشهادته (اليه)
اولى من لا تقبل شهادته له
(نفعاً او يدفع عنه) أو عن
ذكرها (ضراً) ويضر
حدوثها قبل الحكم لا
بعده فلو شهد لاختيه بمال
فماث وورثه قبل استيفائه
فان كان بعد الحكم اخذه
ولا فلا وكذا لو شهد بقتل
فلان لاختيه الذي له ابن ثم
ماث وورثه فان صار ورثه
بعد الحكم لم ينقض او قبله
لم يحكم له (فترد شهادته
لعبده) المأذون له في التجارة
وغيره خلافا لما يوهمه
تقييد اصله بالاول لان ما
يشهد به هو له وقضيته قبوله
له بان شخصاً قد فده كما يحثه
البليغي (ومكاتبه) لانه
ملكه وقد يعجز او يعجزه
فيعود له ماله وشريكه
بالمشترك لكن إن قال لنا
او يبتا بخلاف ما إذا قال
لزيد ولي فيصح لزيد لاله
وشرطه تقدم الصحيح كما مر
في تفريق الصفقة وان لا
يعود له شيء بما ثبت لزيد
كوارثين لم يقبضاً فان ما ثبت

وهي حرفه مباحة بل من فروض الكفايات لاحتياج الناس اليها ولوردها الشهادة لربما تركت فتعطل
الناس معنى واسنى (قوله كنجم الخ) أي والعرف والكاهن معنى (قوله فلا تقبل شهادتهم) ومن أكثر
من اهل الصنائع الكذب وخلف الوعدت شهادته معنى وروض (تنبيه) التوبة بما يخل بالمرء سنة
اسنى (قوله مطلقاً) أي لاقت به او لا كانت حرقه اياه او لا قال الصيمري لان شعارهم التلبس على العامة معنى
(قوله قال) إلى المتن عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمعنى بقوله ومثل ذلك المقرئون والوعاظ (قوله)
قال بعض المتأخرين الخ) معتمد ع (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب
له الورق وبم يملكه وهل يجري عقد تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار
صحيح اه سم (قوله فان الشركة الخ) (فروع) مداومة على ترك السنن الراتبه ومستحبات الصلاة
تقدح في الشهادة لتهاون من تركها بالدين وإشعاره بقلته مبالاة بالهممات ومحل هذا كما قال الاذري في
الحاضر اما من يديم السفر كالملاح والمكاري وبعض التجار فلا ويقدح في الشهادة مداومة منادمة مستحل
النيذو السفهاء وكذا أكثره شر به إياه معهم لا خلال ذلك بالمرء ولا يقدح فيها السؤال للحاجة وان طاف
مكثره بالا بوابان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة له حينئذ الا ان أكثر الكذب في دعوى الحاجة
أو أخذ ما لا يحل له أخذه فيقدح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الثانية قليلا اعتبر التكرار كما مر نظيره معنى
وروض مع شرحه (قول المتن والتمه ان يجر اليه نفعاً) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف
في جهة الناظر والمستاجر إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة
وظاهر ذلك رد شهادتهم بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قديفضل ويدخر لعام آخر
فيحصل لهم منه مر اه سم وسبق في قول المصنف ولو شهد الاثنين بوصية الخ ما يوافقه (قوله بضم) إلى
قوله ولو اقتصموا في النهاية إلا لقوله التي مر إلى المتن وقوله تقدم الصحيح إلى ان لا يعود (قوله في الشخص)
ان دفع به ما قيل ان كلامه يشعر بعود ضمير اليه للشاهد فيصير التقدير ان يجر الشاهد إلى الشاهد وفيه فلاقة
معنى (قوله التي مر الخ) اشار به إلى أن الالعهد الذكرى (قوله اولى من لا تقبل شهادته له) أي الاتي بيانه
انفا (قوله بها) الاولى كتابته عقب يدفع (قوله ويضر حدودها) إلى قوله وقضيته في المغنى (قوله فمات) أي
الاخ (قوله قبل استيفائه) لا حاجة اليه (قوله فان كان) أي ارثه (قوله ولا لالا) أي لا يأخذ بهذه الشهادة
بل لا بد من إثباته بطريقه رشدي (قوله ثم مات) أي الابن (قول المتن فترد شهادته الخ) اشار به لصور من
جر النفع معنى (قوله بالاول) أي المأذون له (قوله وقضيته) أي التعليل ع (قوله قبوله) الظاهر التانيت
(قوله بان شخصاً قد فده) هل مثله ان ضربه مثلاً إذا لم يوجب مالاً رشدي أي والظاهر نعم (قوله كما يحثه البليغي)
عبارة النهاية وهو كذلك كما يحثه الخ (قوله وقد يعجز الخ) عبارة النهاية ولان ماله بصدد العود اليه يعجز او
تعجز اه (قوله او يعجزه) أي المكاتب نفسه (قوله وشريكه الخ) عطف على عبده (قوله فيصح) الاولى
التانيت (قوله لربداخ) أي بالنسبة له (قوله وشرطه) الاولى التفرع والتانيت (قوله ثبت) الاولى
المضارع (قوله ولو اقتصموا) أي اربع مثلاً مع الشركاء (قوله ولو وقع) أي الفسخ (قوله ويؤخذ منه) أي

تبركا وتواضعاً (قوله ويكتب الخ) يتأمل حقيقة هذه المعاملة وهل يملك المكتوب له الورق وبم يملكه
وهل جرى عليه تملك له وهل استجار الكاتب للكتابة في ورق من عنده استجار صحيح (قوله والتهمة ان
يجر بشهادته اليه نفعاً الخ) يؤخذ من ذلك رد شهادة شهود الوقف بمال للوقف في جهة الناظر والمستاجر
إذا كان لهم جامكية في الوقف ومن ذلك شهادتهم بايجار الوقف فهي مردودة وظاهر ذلك رد شهادتهم
بما ذكر وان كانوا قبضوا جامكيتهم لان المشهود به قديفضل ويدخر لعام آخر فيحصل لهم منه
مر (قوله وقضية قبوله له بان شخصاً قد فده كما يحثه البليغي) كتب عليه مر

لا أحدهما يشاركه فيه الآخر ولو اقتصموا أرضاً وانفرد كل بمقدشاً زاع اثنان في حديثهما لم تقبل شهادته الاخرين على ما أفتى به بعضهم للشركة
المتقدمة ودفع ضرر فسخ القسمة لواقع ويؤخذ منه ان كل من باع عيناً لا تقبل شهادته فيها بما يدفع عنه ضرر فسخ البيع فيها لواقع

(وغيره له ميت) وان لم تستغرق تركته الديون أو مرتد كما يحتمل أبو زرعة (أو عليه حجر فليس) لانه إذا ثبت له شيئا أثبت لنفسه المطالبة به حتى في المرتد لان ديونه تقتضي من ماله على جميع الاقوال بخلاف غيره الحى ولو معسر لم يحجر عليه لتعلق الحق بذمته (و) برضاع بين موليته وخاطبها الذى عضل عنه او (بما) مراده فيما الذى باصه (هو وكيل) او وصى او قيم (فيه) سواء اشهد به نفسه لموكله ام بشيء يتعلق به كوقوع عقد فيه وغيره لانه ثبتت لنفسه سلطنة (٢٢٨) التصرف في المشهود به وكذا اوديع لمودعه ومرتته لانه له ثمة بقاء يد هما ولو عزل نحو

وكيل نفسه قبل الخوض في شيء من الخاصة قبل او بعدها فلا وان طال الفصل وظاهر اطلاقهم انه لا يعتبر فيها رفع للقاضي ولا كونها بما تقتضى العداوة المسقطه للشهادة وفيه نظر اماما ليس وكيل او وصيا او قима فيه فيقبل ومن حيل شهادة الوكيل مالم يباع فانكر المشتري الثمن او اشترى فادعى اجنسي بالمبيع فله ان يشهد لموكله بان له عليه كذا وبان هذا لمسكه ان جاز له ان يشهد به للبايع ولا يذكر انه وكيل وصوب الاذرى حله باطنا لانيه توصلا للحق بطريق مباح ثم توقف فيه لحمله الحاكم على الحكم بما لو عرف حقيقته لم يحكم به ويجاب بانه لا اثر لذلك لان القصد وصول المستحق لحقه وباتى قريبا عن ابن عبد السلام ما يؤيده بل صرح غير واحد بانه يجب على وكيل طلاق انكره موكله ان يشهد حسبه ان زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز قول ابى زرعة بنظيره

من التعليل (قوله) وان لم يستغرق الى قوله و برضاع في النهاية والمغنى (قوله) تركته الديون) مفعول ففاعل (قوله) او مرتد) عطف على ميت (قول المتن حجر فليس) خرج به حجر السفه والمرض ونحوهما مغنى (قوله) لانه اذا ثبت الخ) قال المغنى والحق الماوردى بذلك ما اذا كان زوجها معسرا بنفقتها فشهدت له بدن اه ولا يتخلو عن اشكال فانه لا يظهر فرق بينهما وبين غيرهما من الغرماء حيث لا حجير ولا موت ولا ردة فليتام اه سيد عمر (قوله) او بما الخ) الانسب الواو (قوله) مراده الى قوله وفي الانوار في النهاية الا قوله و ظاهر اطلاقهم الى اماما ليس وقوله ان جاز الى ولا يذكر وقوله وباتى الى بل صرح وقوله كما تقرر (قوله) مراده فيما الخ) لئلا يفسر هذا لشمولها اذ لم تكن الشهادة بنفس المال بل بشيء من متعلقاته رشيدى عبارة المغنى ولو عبر بقوله فيما هو وكيل فيه كما فعله في المحرر واصل الروضة كان اولى ليتناول من وكل في شيء بخصوصه او تعاطى عقدا فيه او حفظه او نحو ذلك فانه لا تقبل شهادته لموكله في ذلك لانه يجزى لنفسه نفعا باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وان لم يشهد بنفس ما وكل فيه اه (قول المتن هو وكيل الخ) اى ولو بدون جعل مغنى (قوله) او وصى الى قوله وان طال الفصل في المغنى (قوله) او قيم او ولى اسنى (قوله) لموكله) الاولى تقديمه على به نفسه (قوله) ام بشيء) معطوف على به وكان الاولى حذف قوله لموكله رشيدى (قوله) ام بشيء) كذا في اصله ثم اصلح بام سيد عمر (قوله) في المشهود به) اى او في متعلقه بفتح اللام (قوله) وكذا اوديع لمودعه ومرتته لانه) وتقبل شهادتهما بالوديعة والمرهون لغيرهما لان نفع الثمة روض مع شرحه (قوله) ولو عزل الخ) اى ثم شهد (قوله) او بعدها) الانسب التذكير (قوله) فلا وان طال الخ) نعم لو وجد امتصاص حين بعد ذلك قبلت عليه كما اتي به الوالدرحه الله تعالى نهاية وينبغي ان محل ذلك حيث مضى لهما على ذلك سنة كما يؤخذ من قوله الاتى وكذا من العداوة كما رجحه ابن الرفعة ع (قوله) اماما ليس وكيل الخ) يحترز قوله بما هو وكيل الخ عبارة المغنى وافهم كلامه كغيره القطع بقبول شهادة الوكيل لموكله بما ليس وكيله فيه ولكن حكي الماوردى فيه وجهين واصحهما الصحة اه (قوله) ومن حيل شهادة الخ) عبارة النهاية ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن او اشترى شيئا الخ) لم تعرف وكالته فله ان يشهد الخ (قوله) مالم يباع فانكر الخ) اى ما تضمنه قولهم لو باع الخ (قوله) بان له عليه كذا الخ) نشر مرتب (قوله) ان له ان يشهد به الخ) اى بان يعلم كونه للبايع بنحر التسامع والتصرف الا تبين (قوله) ولا يذكر الخ) عطف على يشهد (قوله) حله باطنا) جزم به النهاية بلا عزم (قوله) توصلا) الاولى جعله من مادة السين او من باب الافعال كما عبر بالثاني الاسنى (قوله) ثم توقف فيه الخ) عبارة النهاية وتوقف الاذرى فيه بانه يحمل الحاكم الخ مردود بانه لا اثر الخ قال الرشيدى قوله وتوقف الاذرى اى في الحل باطنا والافهوقائل بالصحة بل رد على من انكره هاو شنع عليه اه (قوله) وشهد اى المقترض له اى المقرض بان له على المدين ولم يذكر الخوالة اخذا مما مر (قوله) ليحلف معه الخ) عبارة النهاية فيحلف الخ (قوله) بعد ان صدقه الخ) يتأمل اقدام المقرض على الحلف بمجرد التصديق فانه يؤدى الى اثبات الحق لغيره من غير تحقق قاله ع ش ويجاب عنه بعين ما مر آنفا (قوله) كما مر اى في باب القضاء (قوله) الشاهد) الى قوله واحتمال العبارة في المغنى (قوله) ونحو اصله الخ) اى كما كتبه وغيره له الميت او المحجور عليه بفسل مغنى (قول المتن وبجراحة مورثه الخ) اى عند شهادته ودخل في كونه مورثا عند الشهادة مالم (قوله) اماما ليس وكيل او وصيا او قима) فيقبل فيه نعم لو وجد امتصاص حين بعد ذلك قبلت عليه كما اتي به شيخنا

فيمن له دين عجز عن اثباته فاقرض من آخر قدره واحاله بهو شهد له ليحلف معه ان صدقه في ان له عليه ذلك الدين ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة اشهد ان حاكما جائز الحكم حكم به كأم (و براءة من ضمنه) الشاهد ونحو اصله اوفرعه او عبده لانه يدفعها الغرم عن نفسه او عمن لا تقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الاصيل براءة من ضمنه مع كونها مقبولة اذ لا تهمة فيها غير مراد كما يدل عليه السياق نعم قول اصله والضامن للاصيل بالابراء او الاداء اصرح (وجراحة مورثه)

غير بعضه قبل اندها لما لانها تفنى الموت الذي هو السبب في انتقاله من المورث اليه (٢٢٩) وبه فارق قبولها في قوله (ولو شهد المورث له

مرضى او جريح بمال قبل
الاندمال قبلت في الاصح)
لعدم التهمة كما تقرر لان
شهادته لا تجر اليه نفعاً
وكونه اذا ثبت لمورثه ينتقل
اليه بعد بسبب آخر لا يؤثر
نعم لو مات مورثه قبل
الحكم امتنع لانه الان
شاهد نفسه كما مروى
الانوار لو شهد على مورثه
بما يوجب قتله لم يقبل وهو
غلط مبنى على توهم ان
الشاهد هنا يرث وليس
كذلك كما مر في الفرائض
على اننا وان قلنا يرث لا يصح
ذلك أيضاً لما عللوا به
القبول في مسئلة المتن هذه
وعدمه فيما قبلها فتأمله
(وترد شهادة عاقلة بفسق
شهود قتل) يحملونه كما
ذكره في دعوى الدم
والقسامة واعاده هنا
كالذي قبله مع ولا في حذف
قيده المذكور على ذكره
ثم للتمثيل به للتهمة فلا
تكرار (و) ترد شهادة
(غرماء مفلس) حجب عليه
(بفسق شهود دين آخر)
ظهر عليه لانهم يدفعون
مزاحته لهم واخذ منه
البليغني قبول شهادة غريم
له رهن بفي بدينه ولا مال
للفلس غيره او له مال
ويقطع بان الرهن يوفى
الدين المرهون به فتقبل
لفقده دفع ضرر المزاحمة
وفيه نظر لان فيها مع ذلك
دفعاً بتقدير خروج الرهن

شهد بذلك اخو الجريح وهو وارث له ثم ولد للجريح ابن فلا تقبل شهادته وخرج به مالو شهد بذلك وللجريح
ابن ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم إن صار وارثاً وقد حكم بشهادته لم ينقض كالوطر الفسق او لا فلا يحكم بها
اسنى ونهاية ومعنى (قوله غير بعضه) لما قيد به لكون الكلام في الرد للتهمة وإلا فالحكم لا يختلف بالبعضية
(قوله قبل اندها لما) خرج به شهادته بعد الاندمال فقبوله لا تنفاه التهمة قال البليغني ولو كان الجريح عبداً
ثم اعتقه سيده بعد الجرح وادعى به على الجارح وانه المستحق لارشه لانه كان ملكه فشدها وارث الجريح
قبلت شهادته لعدم المعنى المقصود للرد اسنى ونهاية (قوله في انتقاله) اي الارش معنى (قول المتن لمورثه له)
اي غير اصله وفرعه مرضى اي مرض موت وقوله قبل الاندمال اي بخلافها بعد الاندمال فتقبل قطعاً
لا تنفاه التهمة معنى (قوله كما تقرر) اي في قوله وبه فارق الخ (قوله نعم لو مات الخ) كذا في المغنى (قوله امتنع)
اي الحكم بشهادته (قوله كما مر) اي في شرح والتهمة ان يجزئها الخ (قوله لم يقبل) الاولى الثاني (قوله)
كما مر في الفرائض) اي في مواضع الارث (قوله لا يصح ذلك) اي القول بعدم القبول وقوله لما عللوا به القبول
الخ فيه نظر ظاهر لان ما يوجب قتل المورث سبب الموت الناقل للمال كالجرحة فشهادة الوارث بذلك تجر
اليه نفعاً كالشهادة بها (قول المتن وتردد الخ) شروع في الشهادة الدافعة للضرر معنى وقوله شهادة عاقلة اي
ولو فقراء اسنى وقوله شهد قتل اي من خطأ او شبه عمد بخلاف شهود اقرار بذلك او شهود دعمد فتقبل اسنى
ومعنى (قوله يحملونه) الى قوله وفيه نظر في المغنى الا قوله بفي بدينه الى قول المتن وتقبل عليهما في النهاية
الا قوله لا يعدمونه الى وتقبل من فقير وقوله ويظهر الى وشهادة غاصب وقوله فاسداً الى صحيحا وما انبه
عليه (قوله كما ذكره) اي قديم يحملونه (قوله واعاده) اي قوله وترد شهادة عاقلة الخ قوله كالذي قبله معنى قوله
ويجرح مورثه ولو شهد الخ وقوله قيده المذكور اي يحملونه ويحتمل رجوعه للذي قبله ايضا فالمراد
بالقيد بالنسبة اليه قبل اندها لما (قوله على ذكره ثم) متعلق بقوله مع ولا وقوله للتتمثيل متعلق بقوله واعاده
(قوله للتمثيل به الخ) اي وذكرهما هناك لافادة الحكم معنى (قوله وترد شهادة غرماء مفلس الخ) والحقوا
بذلك شهادة الوكيل والوصى بجرح من شهد بمال على الموكل واليتيم اه اسنى ولعله اخذ اماماً مقيداً بما
إذا كان الوكيل وكلا في ذلك المال فلا يرجع (قوله واخذ منه البليغني الخ) عبارة النهاية وما اخذه البليغني
منه وهو قبول شهادة الخ يتجده خلافه لان فيها مع ذلك الخ وافر المغنى ما قاله البليغني (قوله واخذ منه الخ) اي
من التعليل (قوله بفي بدينه) كذا في النهاية بدون لاول لعل الصواب لا يني الخ مع لا ثم رايت قال الرشيدى
قوله بفي بدينه لعله سقط قبله لفظ لا النافية من الكسبة لاذ لا يصح التصوير الا بهوا ليل في قول الشارح الاتي
وتبين ماله في الاولى وحاصل المراد ان البليغني اخذ من التهمة بدفع ضرر المزاحمة انه لو انتفى ذلك بان كان بيده
رهن لا يفي بالدين ولا مال للفلس غيره لا ترد شهادته اي لانه لو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يزاحم المرتين
في شئ موده الشارح باحتمال حدوث مال للفلس فيزاحم الغريم في تكلمه ماله منه اما إذا كان الرهن يفي
بالدين فالبليغني يقول بقبول شهادته وان كان للفلس مال غيره كما ذكره الشارح بعد ثم رده باحتمال
خروج الرهن مستحقاً فتقع المزاحمة اه (قوله وفيه نظر) اي في ما خوذ البليغني او تعليله (قوله بتقدير
خروج الرهن مستحقاً) اي في صورتين جميعاً (قوله وتقبل شهادة مدين الخ) ولا تقبل شهادة شخص
بموت مورثه من اوصى له روض ومعنى ونهاية وفي شرح الروض قال الاذرعى لم لا يقال تقبل شهادتهما
في حق غيرهما دون حقهما لقصر التهمة عليهما دون غيرهما اه (قوله وإن تضمنت الخ) عبارة الاسنى ولا
ينظر هنا الى نقل الحق عن شخص الى اخر لان الوارث خليفة المورث فسكانه هو اه (قوله لا يعدمونه
الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو اقام رجل بيعة باخوة ميت له دين على شخص فشهد المديون بان للبيت لم

الشهاب الرملى ش مر (قوله بفسق شهود دين آخر) بذغى او ببراءة من دين اخر لو جود المعنى وهو دفع
المزاحمة ويخرج بقوله حجب عليه من لم يحجب عليه فتقبل الشهادة المذكورة لان الحق لم يتعلق بعين ماله

مستحقا وتبين ماله في الاولى وتقبل شهادة مدين بموت دائنه وان تضمنت نقل ماله عليه لو ارثه لانه خليفة لا يعدمونه عن اخ بان له ابنا مجهولا

لنقله ما استحقه الاخ عليه ظاهرا واخذ منه ان من أثبت وصية له بما تحت يد الوصى فشهد بانه وصية لآخر لم تقبل لانه ينقله عن ثبت له مطالبته بهو تقبل من فريق بوصية او وقف لفقره او محله ان لم يصرح بمصرهم الوصى اعطاه قاله البغوى وخالف ابن ابي الدم حيث انحصروا ولم يصرح بمصرهم وهو اوجه لثمة استحقاقه (٢٣٠) (ولو شهد الاثنين بوصية) مثلاً (فشهدا) أى الاثنان المشهود لهما (لشاهدين بوصية

تقبل شهادته لانه ينقل الخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته اه (قوله واخذ منه) أى من التعليل (قوله فشهد) أى الوصى (قوله وتقبل من فقير الخ) عبارة الاسنى قال الزركشى وعلى قياس هذا يعنى مسئلة شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع قول البغوى لو شهد عدد لان من الفقراء انه وصى بثلاث ماله للفقراء قبلت او لان لم تقبل قال ابن ابي الدم وينبغى ان يقيد قبولها بما اذا كان في البلد فقراء سوى الشاهدين ثم اذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتلالان قال الزركشى وقد صرح البغوى بانها يداخلان فيها وما يجتبه يعنى ابن ابي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو أن يكونوا غير محصورين ولا فالظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما إذا قلوا أو أكثر الموصى به وفي اعتبار هذا القيد وقفة تتأني من كلام لابن بونس وابن الرفعة في نظير ذلك من الوقف اه بحذف (قوله ان لم يصرح الخ) أى وإن انحصروا في نفس الامر (قوله ادعى كل الخ) أى من البينتين (قوله لا انفصال كل شهادة الخ) ولا تجز شهادة تفعل ولا تدفع عنه ضرر امغنى (قوله واخذ منه) أى من التعليل (قوله على ما ادعى الخ) وقوله من ادعى الخ كل منهما بينا المفعول (قوله وكذلك) إلى قوله ويظهر إلى المتن (قوله لكل الخ) الاولى لواحد منها وقوله على غيره الاولى على الآخر زاد عليه المغنى مانصه ولا تقبل شهادة خشي بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوقف الذكور اه (قوله تجوز) أى تقبل نهاية ومعنى (قوله بشرط ان لا يقول الخ) عبارة المغنى إذا قال كل منهم اخذ مال فلان قال اخذنا لم تقبل اه (قوله وعلى الاول) أى عدم القبول مطلقاً (قوله وشهادة غاصب الخ) أى وتجوز شهادته (قوله بعد الرد الخ) أى لا بعد التلف وظاهر ان المردود بعد ان جنى في يد الغاصب جنابة مضمونة كالتالف فلا تقبل شهادة تروى مع شرحه ونهاية قال ع ش قوله أن المردود أى الرقيق المردود وقوله شهادته أى الغاصب اه (قوله قوله بعد الرد) أى الخ (قوله لا بذلك) أى برد العين وبدل منافعتها المستحقها وكان الاولى بدون ذلك (قوله لمن قدر عليه) افهم انه إذا عجز عن رد ما ظلم به صحت توبته ومحله حيث كان في عزمه الردم متى قدر ع ش (قوله وخرج بذلك) أى بقوله بعد الرد او بمفهومه المذكور (قوله لا اتهامه) أى فلا تقبل لاتهامه (قوله فاسدا) أى شراء فاسدا كذلك (قوله لا ان رده) أى ذلك الشيء وكذا يدل منافعه اخذنا مما إلى البائع (قوله ثم فسح) أى البيع كان رد عليه بعيب أو اقالة أو خيار نهاية تروى مع شرحه (قوله زمن وضع المشتري الخ) أى بخلاف ما لو ادعى ملكه بعد الفسخ والرد فتقبل (قوله لم يقبل) الظاهر التائيت (قوله لها) أى لنفسه (قوله للشاهد) إلى قوله ولو ادعى الامام في المغنى لا قوله خلافاً إلى وقت احدهما (قوله ولو بالرشد او بالتركية الخ) ظاهر صنيعة كالنهاية اختصاص هذه الغاية بالفرع بل قولها الآتى والتركية الخ وقول المغنى ولا تقبل تزكية الوالد ولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره ام لا وإن اخذناه باقراره يرشد من في حجره اه كالصريح في ذلك ولكنه ليس بمراد وإنما خرج مخرج الغالب كما يفيد قول الزيادة عن شرح البهجة مانصه وردد شهادته لبعضه ولو بتزكية او رده وهو في حجره لكن يؤخذ باقراره اه وكذا يأتى عن الرشيدى ما يفيد (قوله له) أى للفرع وتقدم انه ليس بقيد وقوله او لشاهد عطف عليه (قوله ولاية للفرع) أى والاصل وكان الاولى للبعض رشيدى (قوله وقت احدهما الخ) عبارة الروض وكذا لا تقبل لمكاتب اصله او

من تلك التركية) ولو في عين واحدة ادعى كل نصفها (قبلت الشهادتان في الاصح) لا انفصال كل شهادة عن الاخرى مع اصل عدم المواطأة المانع منها بعد التهمة واخذ منه انه لو كانت عين بيد اثنين فادعاها ثالث فشهد كل الاخرانه اشترى من المدعى قبل إذ لا يدل لكل على ما ادعى به على غيره حتى يدفع بشهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشيء فشهد به لآخر وكذلك تجوز شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع بشرط ان لا يقول اخذ مالنا ونحوه ويظهر ان مثله اخذ ماله ومالى للتهمة هذا ايضا ويحتمل هنا تفريق الصفة لا انفصال كل عن الاخرى فتقبل لغيره لاله وعلى الاول يفرق بينه وبين ما مر في الشريك بانه هنا ذكر موجب العداوة ولو منفصلاً بخلافه ثم ولذلك لو كان هناك ذكر موجب عداوة كان كما هنا وشهادة غاصب بعد الرد والتوبة بما غصبه لا جنى كافى لجواهر وافهم قوله بعد الرد انه لا بد من رد العين وبدل منافعتها إذا لا توجد التوبة الا بذلك لمن

(قوله ويظهر أن مثله اخذ ماله ومالى للتهمة الخ) قال في التنبيه ومن جمع في الشهادة بين ما يجوز وبين مالا يجوز ففيه قولان احدهما يرد في الجميع والثاني يقبل في احدهما اه قال ابن القيم في شرحه وهذا أى الثاني هو الاصح ومحله إذا كان مالا يجوز لاجل التهمة كما انه اقترض من ابنه واجنبى كذا اما إذا كان

قدر عليه وخرج بذلك ما إذا بقي للغصب منه شيء عليه لاتهامه بدفع الضمان له عنه كما تقرروا لو اشترى فاسدا شيئاً وقبضه فرعه لم تقبل منه لغير بانه لا ان رده ولم يبق عليه للبائع شيء او صححه اثم فسح فادعى آخر ملكه من وضع المشتري يده عليه لم يقبل منه به لباته لدفعه الضمان عن نفسه وإبقائه الغلة لها (ولا تقبل) الشهادة (لاصل) للشاهد وإن علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو بالرشد أو بالتركية له خلافاً لما نقله ابن الصلاح او لشاهده لانه بعضه فكانه شهد لنفسه والتركية وإن كانت حقا لله تعالى ففيها اثبات ولاية للفرع وفيها اتهامه وقت احدهما

المتن كالاصحاب انها لا تقبل
 لبعض له على بعض له اخر
 وبه جزم الغزالي لكن جزم
 ابن عبد السلام وغيره
 بالقبول لان الوازع
 الطبيعي قد يعارض فضعفت
 التهمة وقد يجاب على الاول
 بمنع ذلك اذ كثيرا ما يتفاوتون
 في المحبة والميل فالتهمة
 موجودة وقد تقبل شهادة
 البعض ضمنا كان ادعى
 على بكر شراء شيء من عمر
 والمشتري له من زيد صاحب
 اليد وطالبه بالتسليم فتقبل
 شهادة ابني زيد وعمرو له
 بذلك لانهما اجنيان عنه
 وان تضمنت الشهادة لايهما
 بالملك وكان شهد على ابنه
 باقراره بنسب مجهول فتقبل
 مع تضمنها الشهادة لحفيده
 ولو ادعى الامام بشيء لبيت
 المال قبلت شهادة بعضه به
 لان الملك ليس للامام ومثله
 ناظر وقف او وصى ادعى
 بشيء لجهة الوقف او للمولى
 فشهد به بعض المدعى
 لاتقاء التهمة بخلافها
 بنفس النظر او الوصاية
 ولو شهد بعضه او على عدوه
 او الفاسق بما يعلمه الحق
 والحاكم يجهل ذلك قال ابن
 عبد السلام المختار جوازه
 لانهم لم يحملوا الحاكم على
 باطل بل على ايصال الحق
 لمستحقه فلم ياتهم الحاكم
 لظنه ولا الخصم لاخذ
 حقه ولا الشاهد لاعانة

فرعه ولا ما ذونهما اه (قوله ومكاتبه الخ) وشريك في المشترك نهاية (قوله لبعض له على آخر) اصلين
 كانا وفرعين او مختلفين (قوله وبه جزم لغزالي الخ) عبارة المغنى كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين
 ابيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بان الوازع الطبيعي الخ (قوله لكن جزم ابن عبد السلام
 الخ) عبارة المغنى وجزم ابن عبد السلام وغيره الخ رد بمنعه اذ كثيرا ما الخ (قوله كان ادعى على بكر) عبارة
 الروض وشرحه فرع لو قال شخص لزيد وفي يده عبد اشترى هذا العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو
 اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو واونا يزيد قبلت شهادتهما سم
 ورشدي اى فالصواب اسقاط على وعبارة المغنى كان ادعى شخص شراء عبد في يد زيد من عمرو وبعد ان
 اشتراه من زيد صاحب اليد وقبضه وطالبه الخ (قوله على بكر) صوابه على زيد كما في النهاية والمغنى والروض
 (قوله المشتري له من زيد الخ) وقبضه نهاية ومغنى (قوله وطالبه بالتسليم) اى فانكر زيد جميع ذلك مغنى
 (قوله له بذلك) اى للمدعى بما يقوله مغنى (قوله لانهما اجنيان الخ) عبارة المغنى والاسنى لان المقصود
 بالشهادة في الحال المدعى وهو اجني عنهما اى عن ابني زيد وعمرو (قوله عنه) اى عن المدعى (قوله شهد
 الخ) عبارة المغنى ادعى عليه نسب ولد فانكر فشهد ابوهم مع اجني على اقراره انه ولده فتقبل شهادة الاب
 كما في فتاوى القاضي حسين الخ احتياط الامر بالنسب اه (قوله ولو ادعى الخ) عبارة الاسنى نعم ولو ادعى
 السلطان على شخص بمال البيت المال فشهد به اصله او فرعه قبلت كما قاله الماوردي لعدم المدعى به اه
 (قوله ومثله ناظر وقف الخ) وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يبعد انه
 ايضا مثله مالم يصد عنه نقل ثم رايت ماسياقي قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوصى الوكيل
 مع عدم جواز اثبات الوصاية بشهادة بعض الوصى كما هنا وذلك يدل على ان الحاق الوكيل بالامام اولى من
 الحاق الوصى به ومن جواز اثبات دين ادعاه للفرع لموكله بشهادة اصله اعنى اصل الفرع وهو شامل لما اذا
 كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه وقياسه جواز اثبات العين للوكل
 بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها اه سم (قوله لاتقاء التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته
 اثبات التصرف لبعضه في المشهود به سم عبارة الرشيدى قوله لاتقاء التهمة فيه نظرو وقد شمل قوله او
 للمولى ما اذا كان المشهود به من جملة مال الوصى الولاية وقد مر ان الوصى لا تقبل شهادته فيما هو وصى فيه
 قال الشارح فيما مر لانه ثبت لنفسه سلطة التصرف في المشهود به اه (قوله لو شهد) اى شخص وقوله
 او الفاسق عطف على فاعل شهد المستتر وقوله بما يعلمه الخ راجع لكل من المعطوفات (قوله الحق) عبارة
 الاسنى والنهاية من الحق اه (قوله يجهل ذلك) اى مانع الشهادة اسنى اى من البعضية او العداوة او
 الفسق (قوله جوازه) اى شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم (قوله قال الاذرعى بل ظاهر عبارة من
 جوز ذلك الخ) ويتجه حمله على تعينه طريقا لوصول الحق لمستحقه نهاية (قوله منه) اى من الشخص او

للعداوة كما اذا شهد انه قطع عليه وعلى رفيقه الطريق ففي رد شهادته لرفيقه طريقان اصحهما الرد قليل على
 القولين ويجرى الطريقان فيما اذا شهد انه قذفه او امه او زوجته او جنيا ولو شهد لنفسه ولشريكه بكذا
 فترد فيما له وفيما لغيره الطريقان اه فتمام هذه الاخير (قوله كان ادعى على بكر شراء شيء من عمرو
 والمشتري له من زيد صاحب اليد الخ) عبارة الروض وشرحه فرع لو قال لزيد وفي يده عبد اشترى هذا
 العبد الذي في يدك من عمرو وعمرو اشتراه منك وطالبه بالتسليم فانكر جميع ذلك وشهد له بذلك ابنا عمرو
 وابنا يزيد قبلت شهادتهما (قوله لاتقاء التهمة) اى ولا نظر لتضمن شهادته اثبات التصرف لبعضه
 في المشهود به وهل مثله ايضا الوكيل اذا ادعى بشيء للموكل او يفرق فيه نظرو ولا يبعد انه ايضا مثله مالم
 يصد عنه نقل ثم رايت ماسياقي قريبا من جواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز اثبات
 دين ادعاه للفرع وهو شامل لما اذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين والتصرف فيه
 وقياسه جواز اثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وان ساغ له التصرف فيها

(عليهما) إذ لا تهمة ومحل حيث لا عداو ولا فوجهان والذي ينتجه منهما عدم القبول أخذ اماماً من أن الاب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الانوار جزم به (٢٣٢) (وكذا) تقبل شهادتهما (على أيهما بطلاق ضرة أمهما) طلاقاً باتناً وأمهات تحتها (أو قدفها)

أى الضرة المؤدى للعان المؤدى لفرأقها (فى الاظهر) لضعف تهمة نفع امهما بذلك اذ له طلاق امهما متى شاء مع كون ذلك حسبة تلزمهما الشهادة به اما رجعى فتقبل قطعاً هذا كله فى شهادة حسبة أو بعد دعوى الضرة فان ادعاه الاب لعدم نفقة لم تقبل شهادتهما له للتهمة وكذا لو ادعته امهما وما تقرر ويأتى من أن التهمة الضعيفة وغير المقصودة لا تؤثر اخذ بعضهم أنه يجوز اثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل قال بعضهم أو الوكيل كإفتى به ابن الصلاح أو محله فى وكيل يغير جعل على أن قضية ما مر من عدم قبول شهادته لبعضه بوصالة لما فيه من اثبات سلطنته ضعفة لأن الوكالة فيها ذلك ولعله اراد بما نقله عن ابن الصلاح قوله لو ادعى الفرع على آخرين لموكله فانكر فشهد به أو الوكيل قبل وأن كان فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الاب وابنه فى واقعة واحدة أو ما قاله فى هذه متجه لأن التهمة ضعيفة جداً (وإذا شهد لفرع) أو لأصل له (واجبى قبلت للاجنى فى الاظهر) تفريقاً للصفقة ومحل كما علم مما مر فى أن قدم الاجنبى

الشاهد (قول المتن عليهما) أى أصله وفرعه - وأما كانت فى عقوبة أم لا معنى (قوله) إذ لا تهمة (إلى المتن فى المعنى) وإلى قول المتن ولا تخفى فى النهاية لا لقوله على أن إلى لو ادعى الفرع وقوله ومحل إلى المتن وقوله وينتجه تقييده بمن نكحاه وقوله لأنه لا يلى لانها (قوله) وكذا تقبل شهادتهما أى الفرعين معنى وقوله على أيهما بطلاق الخ أى لا شهادة الفرع لأمه بطلاق أو رضاع إلا أن يشهد به حسبة فتقبل روض مع شرحه قال الجبيرى وقيد القليوبى قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفقة أمه على الشاهد ولا لم تقبل لأنه دفع عن نفسه ضرراً أو كونها لم تجب عليه لا عساره أو لقدرة الأصل عليها أو كونها تجب عليه لا عسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقة أمه بان كانت أمه ناشرة أو محذوف (قوله) طلاقاً باتناً الخ (أما إذا كان الطلاق رجعياً فتقبل قطعاً نهاية أى وكذا تقبل قطعاً إذا لم تكن أمهات تحتها أو لم يكن القذف مؤدياً إلى اللعان (قوله) لضعف) إلى وكذا لو ادعته فى المعنى (قوله) نفع امهما الخ وهو أنفادها بالاب نهاية (قوله) مع كون ذلك الخ) عبارة المعنى وانهم قوله على أيهما أن محل الخلاف ما إذا شهد احسبة أو بعد دعوى الضرة أما لو ادعى الاب الطلاق فى زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادعى أنها سألته الطلاق على مال فشهد أنه فهدنا لا تقبل الشهادة عليهما لأنها شهادة الاب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله فدعوه الخ كمر فى بابه (قوله) فان ادعاه أى الطلاق ع شر (قوله) لعدم نفقة أى ونحوها نهاية (قوله) وكذا لو ادعته أى ادعت أمهما طلاقاً ضرراً فلا تقبل شهادتهما بل شهادتهما لا لأنها شهادة الام ساطان وكذا لو ادعت أمهما طلاقاً نفسها فلا تقبل شهادتهما لهما كمر عن الاسنى (قوله) اخذ به ضمهم أنه يجوز الخ) عبارة النهاية وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بجواز اثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قد مناه من امتناع شهادته له بوصاية لما فيه من اثبات سلطنة له لأن سلطنة الوصى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل أو أقرها سم (قوله) ومحل فى وكيل يغير جعل) أى والاردت نهاية (قوله) على أن قضية ما مر الخ) مرانفادها (قوله) ضعفه) خبر أن والضمير للانفناء (قوله) فيها ذلك) أى فى الوكالة اثبات السلطنة (قوله) ولعله) أى البعض (قوله) فانكر) أى الدين ع ش وما قاله أى ابن الصلاح (قوله) وإن كان فيه تصديق ابنه) فيه ما مر عن قريش رشيدى (قول المتن) وإذا شهد لفرع الخ) عبارة المنهج مع شرحه ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له من أصل أو فرع أو غيرهما وغيره قبلت لغيره لاله لا اختصاص المانع به أو عبارة الروض مع شرحه يشهدوا والده ونحوه ولا جنبى قبلت شهادته للاجنى فقط لا اختصاص المانع بغيره (قوله) المتن لفرع واجنبى) كان شهد برقيق لها كقوله هو لائى وفلان أو عكسه معنى واسنى (قول المتن) قبلت للاجنبى الخ) وردت فى حق الفرع قطعاً نهاية (قوله) ومحل كما علم عامر فيه الخ) خلافاً للمعنى والمنهج والاسنى كما مر وللنهاية عبارته تفريقاً للصفقة وسواء أقدم الاجنبى أم لا أخذ اماماً فى بابها (قوله) المتن قلت وتقبل لكل من الزوجين) وقيل لا تقبل لأن كل واحد منهما وارث لا تنجب فاشبه الاب وهو قول الأئمة الثلاثة معنى (قوله) من الآخر) إلى المتن فى المعنى الا قوله أى لأنه لا يلى وتقبل وقوله لأنه لا يلى لانها (قوله) نعم رجح البلقينى الخ) أى من وجهين سم (قوله) لأنه تعبیر له الخ) عبارة غيره وجه المنع أن قاذفها عدده بقذفه سم وعبارة ع ش والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لغيره بان فلان قاذفه قبلت أن شهادته هنا محصلها نسبة القاذف إلى جنابة فى حق الزوج لأنه تعبیر بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه (قوله) وينتجه تقييده بمن نكحاه) ظاهر

(قوله) كأفتى به ابن الصلاح) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ولا ينافيه ما مر من عدم قبول شهادة له بوصاية لما فيه من اثبات سلطنته وذلك لأن ساطنة الولى أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل شمر (قوله) قبلت للاجنبى) أى فانه غيره شمر (قوله) نعم رجح البلقينى) أى من وجهين (قوله) لأنه تعبیر له فى الحقيقة) عبارة غيره وجه المنع أن قاذفها عدوه بقذفه

والابطلت فيه أيضاً (قلت وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر لأن النكاح يطرأ ويذول فهما كاجير ومستاجر نعم رجح البلقينى أنه لا تقبل شهادته لها بان فلاناً قدفها أى لأنه تعبیر له فى الحقيقة وينتجه تقييده بمن نكحاه وتقبل لكل على سكوت

الآخر قطعاً إلا شهادته بزناها لأنه لا يشهد بجناية على محل حقه قاشبه الجناية على عبده ولا لها العاخذت فرأشه وذلك أبغ في العداوة من نحو الضرب (ولا خ وصدق والله أعلم) اضف التهمة نعم لا تقبل على بقية الورثة بأن فلانا أخوه لأنها شهادة لنفسه بسبب المشهود له ابتداء لا ضمناً كذا قال الباقر زاعاً أن ما في الروضة من التصريح بملافة مردود وليس كزعم لأن ذلك ضنى والقصد منه إدخال الضرر على نفسه عشار كنهله والضمنى في ذلك لا يؤثر نظير ما مر في شهادة البضيه به فارق منع قبول شهادتهما لهما بالزوجة لأنها شهادة للأصل ابتداء وكان أبازرعة أخذ من اغتفار الضمى افتناء في تعارض بينى داخل وخارج انضم إلى هذه بيئة أخرى (٢٣٣) بأن أحد شهادى الداخل كان باعه له بأن

ذلك لا تبطل به شهادته أى لأن القصد من شهادته للداخل لإثبات ملكه ابتداء وضممها لإثبات ملكه قبل لا أثر له ويتبين حله على صورة لو ثبت للخارج لا يرجع الداخل بشمته على البائع الذى هو أحد الشاهدين له بالملك ولا فهو متمم بدفعه الضمان عن نفسه لو ثبت للخارج ولا تقبل من عدو) على عدوه عداوة دنوية ظاهرة للخبر الصحيح فيه ولا نقد ينتقم منه بشهادة باطلة عليه ومن ذلك أن يشهد على ميت بعين فقيم الوارث بيئة بانهما عدوان له فلا يقبلان عليه على الاوجه من وجهين فى البحر لأنه الخصم فى الحقيقة إذا تركه ملكه وبه يرد بحث التاج الفزارى أن ذلك غير قادح وإن أفتى شيخنا بما يوافقهم بحججنا بأن المشهود عليه بالحقيقة الميت اه وليس كما قال على أنه لو قيل لا يقبل عدو الميت ولا

سكوت المغنى والنهاية وشرح المنهج عن هذا التقيد اعتماداً للاطلاق والله أعلم (قوله الا شهادته بزناها) ولو مع ثلاثة نهاية وأسنى (قوله لا يشهد بجناية الخ) عبارة الاسنى والنهاية لأن شهادته عايبها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا نه نسبها إلى خيانه في حقه فلا يقبل قوله كالمودع اه وعبارة المغنى لا نه يدعى خيانتها فرأشه اه (قوله قاشبه) أى زناها (قول المتن ولاخ) أى من أخيه وكذا من بقية الحواشى وإن كانوا يصلونه ويبرونه أسنى ومغنى وقوله وصدق أى من صدقيه وهو من صدق في وداك بان يهجه ما اهمك قال ابن قاسم وقليل ذلك أى في زمانه ونادر في زماننا مغنى أقول وكاد أن يعدم في زماننا سيد عمر (قوله اضف التهمة) لانهما لا يتمان تهمة والبض نهاية ومغنى (قوله لا نذلك ضنى والقصد منه) الاولى التانيث (قوله عشار كنهله) أى المشهود له للشاهد (قول وبه) أى بكونها ضمنية (قول إلى هذه) أى بيئة الخارج (قوله كان باعه) أى المشهود به (قوله بان ذلك) أى الانضمام والجار متراعق بالافتاء (قوله شهادته) أى الاحد (قوله حله) أى الافتاء (قوله لو ثبت) أى المدين المدعى بها وكان الانسب لما قبله وما بعده التذكير (قوله فهو الخ) أى الاحد (قوله على عدوه) إلى قوله وليس كما قال فى النهاية الا قوله للخبر الصحيح فيه (قوله دنوية ظاهرة) لأن الباطنة لا يطاع عليها الا اعلام الغيوب نهاية زاد المغنى وفيه مجم الطائفة ان انبى صلى الله عليه وسلم قال سياتى قوم فى آخر الزمان اخوان العالنية اعداء السريرة قيل لنبى الله أبوب صلى الله عليه وسلم أى شئ أشد عليك مما سرك قال شامة الاعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعذ بالله منها فنسال الله سبحانه وتعالى العافية من ذلك اه (قوله للخبر الصحيح) عبارة المغنى والاسنى لحديث لا تقبل شهادة ذى غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والعمري بكسر الغين الغل والحقد اه (قوله ومن ذلك) أى من شهادة العدو (قوله عدوان له) أى للوارث عش (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان ذلك) أى كونهما عدوين للوارث (قوله لكان اظهر) فيه توقف اذ لا يصدق التفسير الا لى للعدو على عدو الميت ولعل لهذا سكنت النهاية عما استظهره الشارح فليراجع (قوله لا نه لم يخرج الخ) إذا الوجهان فى عدو الوارث فقط واما عدو الميت فمسكوت عنه (قوله قبولها من ولد العدو) جزم به المغنى عبارته وخرج بالعدو أصل العدو وفرعه فتقبل شهادتهما إذا لمانع بينهما وبين المشهود عايبه اه (قول المتن وهو) أى عدو الشخص من يبغضه بحيث يتمنى زوال نعمته سواء أطاها لنفسه ام لغيره ام لا مغنى (قوله الشهادة العرف) إلى قوله ويرد فى المغنى وإلى قوله اه فى النهاية الا قوله لبعضهم إلى المراد وقوله تنبيه إلى من قذف (قوله واعترضه الباقرى بان البغض الخ) عبارة المغنى هذا الضابط لخصه الرافعى من كلام الغزالي قال الباقرى ذكر البغض ليس فى الحرر ولا فى الروضة واصلها لم يذكره احد من الاصحاب ولا معنى لذكره هنا لان الخ وقال الزركشى الاشبه بالضابط تحكيم العرف كما أشار اليه فى المطلب فن عدو أهل العرف عدوا للبشهور عليه ردت شهادته إذا لضابط له فى الشرع ولا فى اللغة اه (قوله بل به بقيد الخ) يرد عليه انه بذلك القيد قابى ايضا إذا الحزن والفرح قليان وكذا التقي كما يعلم من تفسيره فالوجه أن يحجب بانهم ارادوا

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر)

عدوا الوارث عملاً بكل من التعاليم المذكورين لكان أظهر وليس هذا لإحداث وجه ثالث لا نه لم يخرج عما يقول به كل من الوجهين (تنبيه) ظاهر كلامهم قبولها من ولد العدو ويوجه بأنه لا يلزم من عداوة الاب عداوة الابن وزعم أنه أبغ فى العداوة من أبيه وأنه ينبغى أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الاصح على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا فى حياته ليس فى محله لأن الكلام فى ولد العدو لم يعلم حاله وحيث نذير بطل زعم أنه أبغ فى العداوة من أبيه باطلاً كما معلوم الحال من عداوة أو عدمها حكاه واضح (وهو من يبغضه بحيث يتمنى زوال نعمته ويحزن بسروه ويفرح بمصيبته) لشهادة العرف بذلك واعترضه الباقرى بأن البغض دون العداوة لأنه بالقاب وهى بالفعل فكيف يفسر الاغلاط بالاخف. ويرد بأنه لم يفسرها بالبغض فقط بل به

بقيد ما بعده وهذا مساو لعداوة الظاهر بل اشد منه والاذرعى بانها اذا انتهت الى ذلك فسق بها لانه حينئذ حاسد والحسد فسق والفاسق مردود الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بان المراد العداوة الخالية عن الفسق وقد يجاب بان بعضهم فرق بان العداوة ان يتبنى مطلقا زوالها والحسد ان يتبنى زوالها (٢٣٤) اليه وان المراد ان يصل فيها تلك الحيثية بالقوة لا بالفعل فيجوز ان لم توجد منه حقيقة

الحسد المفسدة بل حقيقة العداوة الغير المفسدة فصح كونه عدوا غير حاسد وحصر البقيني العداوة في الفعل ممنوع وإنما الفعل قد يكون دليلا عليها على ان جمعا نقلوا عن الاصحاب ان المراد بها المفسدة فيجوز لا اشكال قالوا وقد تمتنع العداوة من الجانبين ومن احدهما فلو عادي من يريد ان يشهد عليه وبالغ في خصوصته فلم يجبه قبلت شهادته عليه (تنبيه) حاصل كلام الروضة واصلها ان من قذف اخر لا تقبل شهادة كل منهما على الاخر وان لم يطلب المقذوف حده وكذا من ادعى على اخر انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فلا تقبل شهادة احدهما على الاخر اهـ ويوجه بان رد القاذف والمدعى ظاهر لانه نسبة فيهما الى الفسق وهذه النسبة تقتضي العداوة عرفا وان صدق ورد المقذوف والمدعى عليه كذلك لان نسبته الزنا او القاطع تورث عنده عداوة له تقتضي انه ينتقم منه بشهادة باطلة عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك ان كل من نسب اخر الى فسق اقتضى وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من احدهما على الاخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان عصبية اثبت السبب المجوز لذلك وقضية ما تقرر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة احدهما على الاخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهناو عليه فيفرق بان المعنى المجوز للغيبة هو ان المغتاب هتك عرضه بظلمة للغباب فجوز له الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى للرد وهو ان ذلك الامر يحمل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة احدهما على الاخر (وتقبل له)

بالعداوة البغض المذكور اعم من ان يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك سم على حج وفيه تسليم ان العداوة لا تكون إلا بالفعل وسياق في كلام الشارح منه رشيدى (قوله بقيد ما بعده) اى مع قيد الحيثية (قوله وهذا) اى البعض مع قيده (قوله منه) كان الظاهر منها رشيدى (قوله والاذرعى بانها اذا انتهت الخ) عبارة النهاية وقول الاذرعى انها اذا الخ يرد بان المراد الخ (قوله العداوة الخالية الخ) ولو افضت العداوة الى الفسق ردت مطلقا معنى واسنى (قوله بان بعضهم فرق الخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق سم (قوله او ان المراد الخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتأمل سم (قوله ان يصل فيها تلك الحيثية) اى ان يصل في البعض الى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل سم (قوله وحصر البقيني الخ) استئناف يأتى (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي الاشكال مطلقا ممنوع كيف وما نقله ذلك الجميع لا يوافق قولهم الاتى وتقبل له فتأمل شم وايضا يلزم عليه ان يكون عدم القبول من عدو من محترزات شرط العدالة لا شرط عدم الاتهام (قوله قالوا وقد تمتع الخ) كلام مستأنف عبارة النهاية والاسنى والمعنى عقب التعريف المار والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من احدهما فتحصر بردها على الاخر اهـ (قوله ومن احدهما) اى وقد تمتع من احدهما الجانبين فقط (قوله فلو عادي) الى المتن في المعنى والروض (قوله قبلت شهادته الخ) اى لا يتخذ ذلك ذريعة الى رد ما معنى زاد الاسنى وهذا في غير القذف كما يعلم ما يأتى اهـ اى في قول الروض ولا تقبل شهادته على قاذفه والنص يقتضى ان الطالب اى للحديث بشرط ولا على من ادعى عليه انه قطع عليه الطريق واخذ ماله فان قذفه المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يؤثر في قبولها فيحكم بها الحاكم اهـ بزيادة شىء من شرحه (قوله لا تقبل شهادة كل منهما الخ) عبارة النهاية والقاذف قبل الشهادة عدو للمقذوف وان لم يطلبه بالحد وكذا دعوى قطع الطريق يصير المدعى عدوا لمن زعم انه قاطعها وان لم يظهر بينهما بغض نص عليه وقد يؤخذ منه ان كل من رمى غيره بكبيرة في غير شهادة صار عدوا له وهو غير بعيد اهـ (قوله وأخذ ماله) له ليس بقيد كما يفيد مقتضاه النهاية على ما قبله (قوله لانه ينسبه) اى الشاهد المشهود عليه فيها اى في صورتى القذف ودعوى القطع (قوله تقتضى العداوة) اى ان منشاها العداوة (قوله ورد المقذوف والمدعى عليه كذلك) اى ظاهر (قوله كذلك) اى كضربه بغير حق (قوله انه) اى الاغتيال المذكور كاهناى كالدعوى المذكورة في عدم القبول من الطرفين (قوله فيفرق) اى بين جواز الغيبة ورد الشهادة بها (قوله ان المغتاب هتك عرضه بظلمة للغباب) المغتاب الاول اسم مفعول وضميرى الجر له والمغتاب الثانى اسم فاعل (قوله فجوز له) اى للغباب اسم فاعل (قوله وذلك) اى الانتقام بالشهادة (قوله جائز) اى عرفا وعادة (قول المتن وتقبل له) اى للعدو إذا لم يكن بعضه (فرع) حب الرجل لقومه ليس

(قوله بقيد ما بعده) يرد عليه انه بذلك القدر قلبى أيضا إذا لحزن والفرح قليان وكذلك التنى كما يعلم من تفسيره فالوجه ان يجاب بانهم ارادوا بالعداوة البغض المذكور اعم من ان يترتب عليه فعل أو لا ولا محذور في ذلك (قوله فرق الخ) هذا الفرق لا يفيد في دفع الاعتراض إلا ان ثبت ان تمنى مطلق الزوال غير مفسق (قوله او ان المراد الخ) بما يناسبه او يعينه قولهم الاتى وتقبل له فتأمل (قوله ان يصل فيها تلك الحيثية) اى بان يصلح في البعض الى حد يصلح لتلك الحيثية ويناسبها وان لم يتحقق بالفعل (قوله فحينئذ لا اشكال) نفي

وقوع عداوة بينهما فلا يقبل من احدهما على الاخر نعم يتردد النظر فيمن اغتاب آخر بمفسق تجوز له الغيبة به وان عصبية اثبت السبب المجوز لذلك وقضية ما تقرر في الدعوى بالقطع من انه لا تقبل شهادة احدهما على الاخر وان اثبت المدعى دعواه انه كاهناو عليه فيفرق بان المعنى المجوز للغيبة هو ان المغتاب هتك عرضه بظلمة للغباب فجوز له الشارع الانتقام منه بالغيبة غير المعنى والمقتضى للرد وهو ان ذلك الامر يحمل على الانتقام بشهادة باطلة وذلك جائز وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة احدهما على الاخر (وتقبل له)

عصية حتى ترد شهادته لهم بل تقبل مع ان العصية وهي ان يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضي الرد بمجرد دهاو إنما تقتضيه ان انضم اليها دعاء الناس وتالفهم للاضرار به والوقية فيه فان اجمع جماعة على اعداء قومه ووقع معها فيهم وردت شهادته عليهم روض مع شرحه زاد المغني وتقبل تزكيتة اى العدو له ايضا لا تزكيتة لشاهد شهد عليه كما بحثه ابن الرفعة اه (قوله حيث) الى قول المتن لا مغفل في النهاية الا قوله كافي الروضة الى واستحل وقوله نعم الى الخطاية (قوله لا انتفاء التهمة) الى قول المتن وتقبل في المغني (قوله) وقدح فيه الخ) عبارة الروض مع شرحه وجرح العالم الراوى الحديث أو نحوه كالمخى نصيحة كان قال لجماعة لا تسمعوا الحديث من فلان فانه مخلط أو لا تستفتوا منه فانه لا يعرف الفتوى لا يقدح في شهادته لانه نصيحة للناس اهزاد المغني نص عليه في الام قال وليس هذا بعداوة ولا غيبة ان كان يقول لمن يخاف ان يتبعه ويخطئ باتباعه اه (قوله والمراد بهم) اى باهل السنة (قوله وقد يطلق) اى المبتدع (قوله لا تكفر ببدعته) قال الزركشى ولا تنفسق بها (فائدة) قال ابن عبد السلام البدعة منقسمة الى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة قال والطريق في ذلك ان تعرض البدعة على قواعد الشريعة فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة كالاشتغال بعلم النحو او في قواعد التحريم فمحرمة كذهب القدرية والمرجئة والمجسمة والرافضة قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة اى لان المبتدع من احدث في الشريعة ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم او في قواعد المندوب فمندوبة كبناء الربط والمدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول كصلاة التراويح او في قواعد المكروه فمكروهة كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف او في قواعد المباح فباحة كالمصافحة عقب الصبح والعصر والتوسع في الماكل والملابس وروى البيهقي باسناده في مناقب الشافعي رضى الله تعالى انه قال المحدثات ضربان احدهما ما خالف كتابا او سنة او اجماعا فهو بدعة وضلالة والثاني ما احدث من الخير فهو غير مذموم اه معنى وما ذكره عن الزركشى لعله مبنى على ما ياتي انفا عن السبكي والاذرعي حيث اقره اى المغني كما ياتي خلافا للشارح والنهاية (قوله ببدعته) الى المتن في المغني الا ما ابنه عليه (قوله وان سب الصحابة الخ) وقع في أصل الروضة نقلا عن صاحب العدة وقرأه عدد سب الصحابة رضى الله تعالى عنهم من الكبائر وجزم به ابن المقرئ في روضه وقرأه عليه شارحه غير متعقب له وجزم به بعض المتأخرين ووقع في الروضة هنا تصويب شهادة جميع المبتدعة حتى ساب الصحابة رضى الله تعالى عنهم وجزم به ابن المقرئ في روضه وقرأه شارحه وعبارته وتقبل شهادة من سب الصحابة والسلف لا يقول اعتقادا لاعاداة وعناد انتهى وجرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه الجمع فيه انه كبيرة اذا صدر من غير مبتدع لانه منتهك لحرمة الشرع انتها كافي في اعتقاده فلا يؤثر به بخلاف المبتدع لما ذكره سيد عمرا قول يدفع التناقض ما مر عن المغني والاسنى في اول الباب عما نصه ان المراد بها اى الكبائر في قوهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر الخ غير الكبائر الاعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة اهلها ما لم تكفرهم اه اذهو صريح في أن سب الصحابة اعتقاد مع كونه كبيرة لا يقدح في الشهادة كسائر اعتقادات اهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم (قوله وان ادعى السبكي والاذرعي انه غلط) اقره المغني عبارة وتو قال السبكي في الحلييات في تكفير من سب الشيخين وجهان لا صحابنا فان لم نكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادة ولا يغلط فيقال شهادته مقبولة انتهى فجعل ما رجع فيه الروضة غلطاً قال الاذرعي وهو كما قال ونقل عن جمع التصريح به وان الماوردي قال من سب الصحابة او لعنهم او كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة اه الى ذلك ميل القلب وان لم يجز لنا مخالفة ما في الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شراح المنهاج (قوله) نعم لا تقبل الشهادة الخ) وفاقا للمنهج والمغني وخلافا للنهاية عبارة ثم وشمل كلامه الداعي الى بدعته وهو كذلك اه وفي حاشية سم على المنهج المعتمد خلافاً لى ما في المنهج من عدم القبول ولعله الاولى بالاعتماد لان

حيث لم تصل الى حسد مفسق
لا انتفاء التهمة (وكذا)
تقبل (عليه في عداوة دين
ككافر) شهد عليه مسلم
(ومبتدع) شهد عليه سني
لأنها اذا كانت لاجل الدين
انتفت التهمة عنها ومن
ابغض فاسقا لفسقه أو
قدح فيه بما هو واجب عليه
كفلان لا يحسن الفتوى
قبلت شهادته عليه (وتقبل
شهادة) كل (مبتدع) هو
من خالف في العقائد ما عليه
أهل السنة مما كان عليه
النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه ومن بعدهم والمراد
بهم في الازمنة المتأخرة
اما ما ابو الحسن الاشعري
وابو منصور الماتريدي
واتباعهما وقد يطلق على
كل مبتدع امر لم يشهد
الشرع بحسنه وليس مراد
هنا (لا نكفره) ببدعته
وان سب الصحابة رضوان
الله عليهم كافي الروضة وان
ادعى السبكي والاذرعي انه
غلط او استحل أموالنا
ودماءنا لانه على حق في زعمه
نعم لا تقبل

شهادة داعية لبذعته كروايته (٢٣٦) الاخطائية وواقعة من غير بيان السبب لاعتقادهم أنه لا يكذب لان الكذب كفر

عندهم وابو الخطاب الاسدي الكوفي المنسوبون اليه كان يقول بألوهية جعفر الصادق ثم ادعاها لنفسه ولا ينافي ما تقرر في الاستحلال ما مر من أنه مانع في البغاة لا مكان حل ذلك على أن منع تنفيذه لخصوص بغيمهم احتقارا وردعاهم عن بغيمهم واما من نكفهره ببذعته كمن يسب عائشة بالزنا واباها رضى الله عنهما بانكار صحبته او ينكر حدوث العالم وحرش الاجساد او علم الله تعالى بالمعدوم او بالجزئيات فلا تقبل شهادته لأهداره (لا مغفل لا يضبط) أصلا او غالبا او على السواء لعدم الثقة بقوله ككثير الغلط والنسيان بخلاف من لا يضبط نادرا لان احدهما لا يسلم من ذلك ومن بين السبب كالإقرار وزمن التحمل ومكانه بحيث زالت التهمة بذلك قال الامام ويجب استئصال شاهد ربه فيه امر كاكثر العوام ولوعدولا فان لم يفصل لزمه البحث عن حاله والمعتمد ندب ذلك اى في مشهورى الديانة والضبط والاوجب كما يعلم ما ياتي في المنتقى (ولا مبادر) بشهادته قبل الدعوى او

عدم قبول رواية الداعية لإنما هو يوجب بدعته فقط فهو منهم فيها بخلاف شهادته حيث تحقق بالدلالة بالنسبة للمعدوم ولم يتحقق فيه امر آخر من دواعي التهمة فلينال سببهم (قوله شهادة داعية) بالاضافة (قوله كروايته) عبارة شرح المنهج كالاتقبل رويته بل اولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرهما اه (قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم سمى اى كما هو صريح صنيع الررض والمنهج والمغنى حيث استثنوه من المتن (قوله وواقعة) عبارة الاسنى فلا تقبل شهادتهم بلهم وإن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا اه وعبارة شرح المنهج فان شهد لمخالفة قبلت اه (قوله من غير بيان السبب) اى بخلافه معه فتقبل مطلقا سمى عبارة المغنى والروض والمنهج مع شرحيهما هذا إذا لم يذكر في شهادتهم ما ينافي احتمال اعتمادهم على قول المشهود له فان بينوا ما ينافي الاحتمال كان قالوا سمعناه يقول بكذا او رايناه يقرضه كذا قبلت اه (قوله لا اعتقادهم أنه لا يكذب الخ) عبارة المغنى وهم يعتقدون أن الكذب كفر وان كان على مذهبه لا يكذب فيصدقونه على ما يقوله ويشهدون له بمجرد اخباره اه (قوله وأبو الخطاب الخ) عبارة المغنى وهم أصحاب أبي الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول الخ (قوله المنسوبون) اى الخطائية (قوله كان يقول بألوهية جعفر الخ) لك أن تقول من المعلوم أن اتباعه قائلون بصحة ما ادعاه وحينئذ فلا شك في كفرهم فامضى التخصيص في سببهم وهو ظاهر (قوله ثم ادعاها الخ) اى ثم لمات جعفر ادعى الألوهية لنفسه حاشى (قوله من أنه مانع الخ) اى أن الاستحلال مانع من قبول الشهادة عبارة المغنى أنه لا تقبل شهادة أهل البغى ولا ينفذ قضاء ضيقتهم إذا استحلوا دماءنا وأموالنا اه (قوله لا مكان حل ذلك الخ) قال الجبيري والاولى الجواب بان محله إذا كان بلا تاويل وما هنا إذا كان بتاويل كما نقل عن الزيادى اه (قوله واباها) الو او بمعنى اوسيد عمر (قوله لا هداره) اى لا نكاره ببعض ما علم بحجى الرسول صلى الله عليه وسلم به ضرورة مغنى واسنى (قوله أصلا) إلى قوله قال الامام في النهاية لا اقوله او على السواء إلى بخلاف الخ وإلى قوله والمعتمد في المغنى (قوله لعدم الثقة بقوله) اى قول من تعادل غلظه وضبطه مغنى (قوله ومن بين السبب الخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية نعم ان بين السبب كإقرار وزمانه ومكانه قبلت منه حينئذ اه (قوله وزمن التحمل الخ) عطف على السبب رشيدى (قوله قال الامام الخ) اقره المغنى خلافا للشارح والنهاية (قوله رابه فيه امر) عبارة المغنى عند استئصال القاضي غفلة في مشهود وكذا إن رابه امر اه (قوله فان لم يفصل الخ) عبارة المغنى وإذا استقصاهم ولم يفصلوا بحث عن احوالهم فان تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة وليس الاستفصال مقصودا في نفسه وإنما الغرض تبين تبييتهم في الشهادة اه (قوله لزمه) اى الحاكم عرش (قوله والمعتمد ندب ذلك) وفاقا للنهاية عبارته ويندب استئصال شاهد راب الحاكم فيه أمر الخ خلافا للامام في دعوى وجوبه اه (قوله في مشهورى الديانة الخ) اى في شهود مشهورى الخ (قوله والاوجب) اى وإن لم يشترط بطمهم وديانتهم وجب على القاضي الاستفصال (قوله كما يعلم ما ياتي الخ) عبارة الشرح والنهاية هناك ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسأله القاضي اترفعون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم إجابته قاله الرافعى ومحله كما علم عامر في مشهورى الديانة والضبط ولا لزمه سؤالهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرى والزر كشى وآخرون اه (قوله بشهادته) إلى قوله كمن شهد الخ في المغنى وإلى قوله وينبغي في النهاية لا اقوله وكذا إلى وإن لم يحتج وقوله وما ياتي إلى الفرع وقوله كما مر اول الباب (قوله نعم لو أعادها في المجلس الخ) (فرع) تقبل شهادة من اختبى في زاوية ليستمع ما يشهد به ويتحمله لان الحاجة قد تدعوا اليه كان يقر من عليه الحق إذا خلى به المستحق ويجحد إذا حضر غيره ويستحب ان يخبر الخصم بأنه اختبى ويشهد عليه لئلا يبادر

(قوله لا الخطائية) لعله استثناء عما قبل نعم وقوله من غير بيان السبب بخلافه معه فتقبل مطلقا (قوله قال الامام ويجب استئصال شاهد رابه فيه امر الخ) ويندب استئصال شاهد رابه الحاكم فيه امر كاكثر العوام ولوعدولا وإن لم يفصل لزمه البحث عن حاله خلافا للامام في دعوى وجوبه شمر

الاستشهاد قبلت وما صح أنه خير الشهود ومحمول على ما تسمع فيه شهادة الحسبة كمن شهد ليقيم أو يجنون أو بركة أو كفارة أو على من عنده شهادة لمن لا يعلمها فيفسد له إعلامه فيستشهد به ولو قيل بوجوبه أن انحصر الأمر فيه لم يبعد (تنبيه) قضية إطلاقه فرد المبادر أنه لا فرق بين ما يحتاج فيه لجواب الدعوى وما لا فلو طلب من القاضي بيع مال من لا يعرف عن نفسه كمحجور وغائب وآخر لا إشارة له مفهومة في حاجتهم ولهم بينة بها لا وجه، أنه ينصب من يدعى لهم ذلك ويسأل البينة لأداء ولا يجوز لهم الأداء قبل الطلب وكذا مدعى الوكالة لا بد أن يقول أنا وكيل فلان ولي بيته ويسأله الأداء وإن لم يحتاج لحضور الختم ويأتي قريبا زيادة لذلك (فرع) (٢٣٧) لا يقدح فيه جهله بفروض نحو

صلاة ووضوء يؤديهما كما مر أول الباب ولا توفقه في المشهور به أن عادو جزم به فيعيد الشهادة ولا فوله لأشهادة في هذا أن قال نسيت أو أمكن حدوث المشهور به بعد قوله وقد اشترت ديارته وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان حيث احتمل في غير ذلك كان شهد بعقد بيع وقال لأعلم كونه للبايع ثم قال نسيت بل هو له وحيث أدى الشاهد أداء صحيحا لم ينظر لرية يحدها الحاكم كما باصه ويندب له استفساره وتفرقة الشهود ولا يلزم الشاهد اجابته عما سأل عنه نعم أن كان به نوع غفلة توقف القاضي وبحث بعضهم أن الأول استفسار شاهد لم يعلم تثبته لقول الرافعي كالامام غالب شهادة العامة يشوبها جهل يحوج للاستفسار والوجه ما اشرت إليه أنفا أنه ان اشهر ضبطه ودياته لم يلزمه استفساره والالزومه (وتقبل شهادة الحسبة)

إلى تكذبية إذا شهد فيعززه القاضي ولو قال رجلان مثلنا لك توسط بيننا لنحاسب ولا نشهد علمنا بما يجري ففعل لزمه أن يشهد بما جرى والشرط فاسد وروض مع شرحه زاد المغني قال ابن المناص وترك الدخول في ذلك أحب إلى اه (قوله قبلت) كذا أطلقوا ولو قيدوا بما مروى يأتي بكونه مشهور الديانة لم يبعد (قوله ولو قيل الخ) يؤيده ما مر قبيل قول المصنف وتقبل عليهما وما يأتي في شروط وجوب الأداء (قوله بوجوبه) أي الاعلام (قوله لم يبعد) ينبغي تقييده بما إذا ترتب على الشهادة مصلحة بخلاف ما إذا كان المطلوب فيها السرترشدي (قوله فلو طلب) ببناء المفعول أي طلب بعض من اطلع على حال من يأتي (قوله ولهم بينة بها) أي باموالهم (قوله ويسأل) أي منصوب القاضي رشدي (قوله ولا يجوز لهم) أي للشهود (قوله ويأتي قريبا) أي في شرح وكذا النسب على الصحيح (قوله لا يقدح فيه) أي في الشاهد (قوله يؤديهما) أي ولم يقصر في العلم نهاية وهذا ليس بقيد عند الشارح كما مر في أول الباب (قوله حدوث المشهور به) أي حدوث العلم بذلك (قوله بعد قوله) أي لا شهادة في هذا (قوله لا أعلم كونه) أي المبيع (قوله ما اشرت إليه أنفا) أي قبيل قول المتن ولا مبادر (قوله والالزومه) أي ولزم الشاهد الاجابة (قوله من احتسب) إلى قوله قال جمع في النهاية وإلى قوله وعليه فهل الخ في المغني (قوله من احتسب الخ) عبارة المغني من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء اسبقها دعوى أم لا كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة اه (قوله بل لا تسمع الخ) أي دعوى الحسبة اكتفا بشهادتها أسنى ورشدي (قوله في الحدود أي الخ) عبارة النهاية في محض حدود الله تعالى وحينئذ تسمع في السرقة قبل رد مالها اه (قوله قبل رد مالها) عبارة الأسنى فتسمع فيها إذا لم يبر السارق من المال برد ونحوه والافلا تسمع لتمحض الحق لله تعالى كالزنا اه (قوله قال جمع ولا في غيرها) اعتمده المغني عبارة ما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواها أو جازان أو جههما كما جرى عليه ابن المقرئ تعالى أسنوى ونسبه الامام للعراقيين لا تسمع لا، لاحق للمدعي في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والاثبات بل امر فيه بالاعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ووجهه البلقيني أنها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى وكذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع الا في محض حدود الله تعالى اه ويعني ببعض شيخ الاسلام في شرح الروض وتوافقه صنيع النهاية كما مر (قوله وعليه) أي على ما قاله جمع من عدم سماع دعوى الحسبة أصلا (قوله والوجه الثاني) أي عدم البطلان وفاقا للنهاية كما يأتي (قوله تسمع) أي في غير محض حدود الله كما مر عن المغني (قوله وهو المعتمد) وفاقا للأسنى والنهاية كما مر (قوله لا يقدح) أي المدعى عليه حسبة عبارة الأسنى لأن البينة قد لا تساعدها رير إذا استخرج الحق باقرار المدعى عليه اه (قوله في ذلك) أي في سماع دعوى الحسبة (قوله كصلاة) إلى قوله ونوزع في النهاية وإلى قوله ولا عبرة في المغني الا قوله وجمع من ميت وقوله وحق لنحو مسجد وقوا حيث لا دعوى (قول المتن وفيما له) أي في الذي لله مغني (قوله بان يقر الخ) عبارة المغني والروض وشرح المنهج وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجبون الى (قوله نحو صلاة ووضوء يؤديهما) أي ولم يقصر في التعلم شرح مر

من احتسب بكذا اجر اعند الله اعنده ينوي به وجه الله قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى بل لا تسمع في الحدود أي الا ان تعلق بها حق آدمي كسرقة قبل رد مالها قال جمع ولا في غيرهما لعدم الاحتياج اليها وعليه فهل الحكم المترتب عليها باطل لان المترتب على الباطل باطل او لا لان بطلانها أو جوب أنها كالمولم تذكر فكانه حكم بغير دعوى وهو صحيح كل محتمل والوجه الثاني وقال البلقيني وغيره تسمع وهو المعتمد لأنه قد يقر فيحصل المقصود بوجه اقوى وكنى هذا حاجة وقد تناقض في ذلك كلامهما في مواضع (في حقوق الله تعالى) كصلاة وزكاة وكفارة وصوم وحج عن ميت بان يشهد بتركها وحق لنحو مسجد (وفيما له فيه حتى مؤكدا) وهو ما لا يتأثر برضا آدمي بان يقول حيث لا دعوى

أنا أشهد أو عندى شهادة على فلان بكذا وهو يتكره فاحضره لأشهد عليه وإنما سمع عند الحاجة إليها خالا كإخيار رضاغا وهو يريد أن يتكلمها
أو اعتقه وهو يريد أن يسترقه ولا عبرة بقولهما لشهد لثلاثتنا كحابدو نوزع في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح تقبل باعتاق نحو ميت قنه
ولم يطلبها فيحكم بها وإن لم يحلف إذا لاحظ الحسبة وبرد يحمل هذا وأمثاله كالمسئلة التي نقلها الرافعي عن القفال فيمن باع دارا فقامت بينة
حسبة أن أباهم قفها على ما إذا قال والوارث يريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو منكر ذلك لأنه مع تقدم البيع منه مستلزم لذكر حاجة هي
وهو يمنع من الموقوف عليهم على أن (٣٣٨) قضية كلام المنازع أنه لا يمايرد اشتراط ذكر نحو الاسترقاق بالفعل وهذا اعنى عدم اشتراط

ذكره بالفعل ظاهر لا كلام فيه وإنما هو في ذكر وهو يريد كذا وهذا لا بد منه (كطلاق) رجعى أو بائن ولو خلعا لكن بالنسبة له دون المال (وعتق) بان يشهد به أو بالتعلق مع وجود الصفة أو بالتدبير مع الموت أو بما يستلزمه كالإبلاذ بخلافه بمجرد التدبير أو التعليق بصفة أو الكتابة على أحد وجهين رجحه شارح ورجح غيره سماعها وهو الأوجه ويؤيد ما يأتي قريبا عن البغوى والجامع أن المقصود بالشهادة مترقب في كل منهما فإن قلت يؤيد الأول قولهم السابق عند الحاجة إليها لا قلت ينبغي استثناء نحو هاتين الصورتين كزنى بفلانة ويذكر شروطه بما لا يمكن فيه ذكر ذلك لضرورة ثبوت الأصل ليرتب عليه ما هو حق لله تعالى بعد فإن قلت هذا بعينه جار في نحو إخيها رضاغا مع عدم قبولها فيه قلت يفرق بين هذا وأمثاله

القاضى ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره للشهد عليه فإن ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة اه وفي الاسنى نعم أن وصلوا شهادتهم به قال الزركشى فالظاهر أنهم ليسوا بقذفة لكن كلام الرويانى يقتضى أنه لا فرق اه (قوله) أنا أشهد. أى أريد أن أشهد بحجى أو أنا أعلم (قوله) لأشهد عليه) أى لإنشاء الشهادة عليه بحجى (قوله) وهو يريد إخ (قوله) ولا عبرة بقولهما (الخ) أى وإن كانا مردين سفر أو خشيان يتكلمها في غيبتها ع (قوله) نحو ميت) أى كالجنون (قوله) وإن لم يطلبها) أى الفن الشهادة (قوله) فيحكم بها) أى القاضى بشهادة الحسبة (قوله) وإن لم يحلف) أى القاضى الفن على حذف المفعول ويجوز كونه من الحلف مسندا إلى ضمير الفن (قوله) يحمل هذا) أى قول ابن الصلاح (قوله) على ما (الخ) متعلق بالحمل (قوله) إذا قال) أى شاهد الحسبة (قوله) يريد إخ (قوله) لا نه) أى قول الشاهد وهو يتكره ذلك في مسألة القفال وقد يقال أن مجرد تقدم البيع كاف في الاستزام فلا حاجة إلى قوله وهو يتكره ذلك وقوله مع تقدم البيع منه أى من الولد (قوله) إنما يرد إخ (قوله) كذا في أكثر النسخ وفي أصل المصنف الذى عليه خطه يرد سيد عمر أى بلانما (قوله) بالفعل) متعلق بالاسترقاق بقربة آخر كلامه لا بالذكر (قول المتن كطلاق) أى لأن المذهب فيه حق الله تعالى بدليل أنه لا يرتفع بترضى الزوجين اسنى (قوله) رجعى) إلى قوله بخلافه في النهاية الاقوله مع وجود الصفة فلفظه دون وجود الصفة اه وإلى قوله على أحد وجهين في المغنى والروض (قوله) بالنسبة له) أى للفراق نهاية ومعنى (قوله) أو بما يستلزمه) أى العتق (قوله) بخلافه) الأولى التانيث (قوله) بمجرد التدبير أو التعليق بصفة أو الكتابة) أى فلا تقبل فيها وفارقت الإبلاد بانه يفضى إلى العتق لا لمحاله بخلافها معنى واسنى (قوله) رجحه شارح) ورجم به الروض وشيخ الاسلام والمغنى (قوله) سماعها) أى الشهادة بمجرد التدبير (الخ) (قوله) وهو الأوجه) وفاقا للنسبة (قوله) ما يأتي قريبا (الخ) أى في شرح وحده تعالى (قوله) والجامع) أى بين ما هنا وما يأتي (قوله) مترقب في كل منهما) قد يفرق بامكان النقص هنا دون ما يأتي (قوله) يؤيد الأول) أى عدم السماع (قوله) هاتين الصورتين هنا) أى ما هنا وما يأتي (قوله) كزنى بفلانة ويذكر شروطه) هذا إلحاق ليس في كثير من النسخ لكن ثابت في أصل المصنف بخطه سيد عمر (قوله) بما لا يمكن (الخ) بيان للنحو (قوله) ذكر ذلك) أى الحاجة (قوله) لضرورة (الخ) علة لا نبغاه (قوله) هذا بعينه) أى التعليل المذكور (قوله) بين هذا) أى إخيها رضاغا وقوله وأمثاله أى كالاقتصار على اعتقه أو دبره أو وقفها أبوه (قوله) والزنا وأمثاله) أراد بها ما عبر عنه بنحو هاتين الصورتين (قوله) على إخيها رضاغا) أى وأمثاله (قوله) ونحو دبره (الخ) معطوف على قوله اقتصار الشاهد (الخ) (قوله) متضمن لذكره وهو (الخ) أى فيفيد فائدة يترتب (الخ) (قوله) ولا تسمع) إلى قوله وقال في الروض مع شرحه وإلى قوله ولو في آخره في النهاية الاقوله وقال بعضهم وقوله ما قدمته من وقوله وسرفة إلى وبوغ وقوله وكفر (قوله) ولا تسمع (الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه أما العتق الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريه فلا فى الأصح لأنها (الخ) وتصح شهادته بالعتق الحاصل بشراء القريب اه (قوله) في شراء القريب) أى الذى يعتق به وإن تضمن العتق اسنى (قوله) وقال بعضهم (الخ) جزم به في النهاية عبارة وتوجه

والزنا وأمثاله بأن اقتصار الشاهد على إخيها رضاغا غير مفيدة يترتب عليها حاجة ناجزة فاحتج إلى ضم ما يجعله مفيدا فرضه نحو وهو يريد نكاحها ونحو دبره وهو منكر متضمن لذكره وهو يريد أو واره بقاءه من جملة تركته ولا تسمع في شراء القريب لأنها شهادة بالملك والعتق يترتب عليه وفارق ما مرفى الخلع بأن الفرقة ثم هى المقصودة والمال تبع والملك هنا هو المقصود والعتق تبع ولو ادعى قتان أن سيدهما اعتقا أحدهما وقامت به بينة سمعت وإن كانت الدعوى فاسدة لاستغناء بينة الحسبة عن تقدم دعوى قال بعضهم ولعل هذا إذا حضر السيد أو غاب غيبة شرعية أو انلا بد من حضوره اه ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قدمته من أن كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة ينفذ الحكم فيه

بها وان ترتب على دعوى فاسدة (وعفو عن قصاص) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله تعالى (وبقاء عدة وانقضائها) لما يترتب على الاول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق ولما في الثاني من الصيانة والتعفف بالنكاح ومثل ذلك تحريم الرضاع والمصاهرة (وحده) تعالى كحذونا وقطع طريق وسرقة ومثله احصان وسفه وجرح بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضي له ولو في غيبته معدل او مجروح عرف اسمه ونسبه كما مر في حجر عليه في الاول ان كان في عمله وبلوغ واسلام وكفرو وصية او وقف لنحو وجه عامه ولو في اخره كعلى ولده ثم ولد ولده ثم الفقراء كما في به البغوى وافق القاضي بسماع دعوى اجنبى على وصى خان فيحلفه الحاكم ان اتهمه واستحسنه الاذرعى وغيره قالا واذا كان له تخليفه فله اقامة البيعة بل اولى (وكذا النسب على الصحيح) لان الشرع اكده ومنع (٢٣٩) قطعه فضاهاى الطلاق والعق وخرج بما مر

حق الادى المحض كقود وحق قذف وبيع واقرار (تنبيه) قد تسمع الشهادة بلا دعوى صحيحة في مسائل اخر كتصرف حاكم في مال تحت ولايته واحتاج لمعرفة نحو قيمته او ملكه او يده فله سماع البيعة بذلك بذلك من غير دعوى اكتفاء بطله كافي تعديل الشاهد او جرحه وكذا في نحو مال محجور شهد ان وصيه خانه ومال غائب شهد ابفواته ان لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك قضاءه لنحو وصى في عمله بعد الثبوت عنده من غير طلب احد لحكمه ومنازعة الغزى في بعض ذلك مردودة وقد يتوقف الشيء على الدعوى لكن لا يحتاج لجواب خصم ولا لحضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حاضرا بالبلد فيكنى لاثبات الوكالة تصديق الخصم له واقامة البيعة في غيبته من غير حلف

فرضه فمالو حضر السيد الخ (قول المتن عن قصاص) اى في نفس او طرف معنى (قوله) لانها شهادة (إلى قوله) وافق القاضي في المعنى والروض مع شرحه (إلى قوله) وسفه وجرح بعد الشهادة وقوله بعد الطلب (إلى قوله) وبلوغ (قوله) من الصيانة لعلمه من وطء الزوج بان يراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعى رشيدى (قوله) ومثل ذلك اى بقاء العدة (قول المتن وحده) والمستحب ستره اى موجه روض ونهاية زاد المعنى ان رأى المصلحة فيه اه (قوله) ومثله اى الحد (قوله) بعد طلب القاضي الخ راجع للجرح ايضا (قوله) في الاول صوابه في الثانية وهى السفه (قوله) وصية الخ عبارة المعنى والروض مع شرحه والوصية والوقف اذا عمت جبهتهما ولو اخرت الجبهة العامة فيدخل نحو ما افق به البغوى من انه لو وقف دار اعلى اولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتماما كوما فشهد شاهدان حبه قبل انقراض اولاده بوقفيتهما قلت شهادتهما لان اخره وقف على الفقراء لان خصت جبهتهما فلا تقبل فيهما لتعلقهما بمحظر خاصة اه (قوله) لنحو جبهة الخ راجع للوصية ايضا (قوله) لنحو جبهة عامة لان كانا جبهة خاصة نهاية (قوله) فيحلف اى الوصى (قوله) واذا كان له الخ اى للحاكم ولا اجنبى (قوله) لان الشرع الى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله) اكده اى حث على حفظه عس (قوله) بما مر اى بقول المصنف في حقوق الله تعالى الخ عس (قوله) حق الادى الخ لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به اعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى معنى وروض مع شرحه وتقدم في الشرح والنهاية مثله (قوله) بلا دعوى صحيحة) التى راجع لكل من المقيد وقيدته (قوله) نحو قيمته اى كاجرته (قوله) او ملكه الخ اى معرفة كونه ملكا لمن تحت ولايته بطله اى طلب الحاكم البيعة بذلك (قوله) ان لم يقبضه الخ قيد للفوات (قوله) بعد الثبوت هل ولو بشهادة الحسبة وظاهر ما قدمه في التنبيه في شرح ولا مبادر اشترط سؤال منسوب القاضي اداء الشهادة والله اعلم (قوله) في غيبته ظاهره ولوع مجلس الحكم فقط فليراجع (قوله) في الاول اى صورة التصديق (قوله) قبل اى يمينته (قوله) فيثبتها اى الدعوى او العقار وهو الظاهر (قوله) على تمتع اى من حضور مجلس القاضي (قوله) او وانت الخ يعنى القاضي (قوله) وعلى الاول وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم (قول المتن اوصيين) اى او امرأتين او خنثيين معنى وروض مع شرحه (قوله) او بان احداهما الى قوله ومرفى النكاح في المعنى لا ما انبه عليه (إلى قوله) ونازع البلقنى في النهاية الا قوله وتظير الى اعدوه وقوله اى بسبب الى المتن وقوله وكرم تدلى ولا بدوقله من حيث حق الادى وقوله ونازع الى المتن وما انبه عليه (قوله) عند الاداء اى اوقبله بدون مضى مدة الاستبراء كما ياتى (قوله) عند الاداء والحكم لعل المراد بان انهما كانا عند الاداء والحكم كذلك فالظرف ليس متعلقا ببيان فتأمل رشيدى (قول المتن نقضه) اى وجوبا نهاية وسيأتى في فصل الرجوع عن الشهادة عن المعنى والروض مع شرحه ماله تعلق بهذا المقام فراجع (قوله) كالحكم الخ عبارة المعنى ليقين

ولا يلزم الخصم في الاول التسليم له لانه لو انكر التسليم قبل وكدعوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيثبتها بيعة في غيبته وكالدعوى على تمتع ومن لا يعبر عن نفسه كمحجور وغائب وهيت لا وارث له خاص ولا لم تسمع الا فى وجهه وارث له ان حضروا او بعضهم واستحقاق وقف يبدل الحاكم فاذا اقام بيعة بدعواه كفى ويشترط في سماع الدعوى على من لا يعبر عن نفسه ان يقول رلى بيعة تشهد بذلك او وانت تعلمه وكالدعوى بان فلانا حاكم لى بكذا فنفذته لى فلا يحتاج لدعوى وفي وجه الخصم كما عليه جمع متقدمون واكثر المتأخرين وعليه العمل وقال اخرون لا بد من حضوره ان كان في حد القرب وعلى الاول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الاوجه ومرفى الحواله ان للمحال عليه اقامة بيعة ببراءته قبل الحواله دفع مطالبة المحتال له وان كان الحيل بالبله (ومتى حكم بشاهدين فبانا كافرين او عبيدين او صيين) او بان احدهما كذلك عند الاداء او الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كالحكم باجتهاد فان خلاف النص ومعنى النقض هنا اظهار بطلانها ثم يصادف محلا

(وكذا فاسقان في الاظهر) لما ذكر ولا اثر لشهادة عدلين بالفسق من غير تاريخ لا احتمال حدوثه بعد الحكم ومر في النكاح انه لو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب (٢٤٠) وهو غير ما هنا إذ المأثور ثم تبين ذلك عند التحمل فقط وهنا عند الاداء وقبله بدون مضى

مدة الاستبراء أو عند الحكم الخطأ فيه اه وزاد الاسنى كالحكم الخ (قول المتن وكذا فاسقان الخ) أي ظهر فسقهما عند القاضي بنقض الحكم بهما (تنبيه) قيد القاضي الحسين والبغوى بنقض ما إذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشرب النيدلم بنقض قط ما لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد مغنى (قوله لما ذكر) عبارة المغنى كافي المسائل المذكورة لان النص والاجماع دلا على اعتبار العدالة اه (قوله ولا اثر لشهادة الخ) (فرع) لو شهد شاهدان ثم فسقا أو ارتد اقبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك يقع رتبة فيما مضى ويشعر بحيث كامن ولان الفسق يخفى غالبا فربما كان موجودا عند الشهادة وان عميا او خرسا او جونا او ما تاحكم بشهادتهما لان هذه الامور لا توقع رتبة فيما مضى بل يجوز تعديلها بعد حدوث هذه الامور ثم يحكم بشهادتهما ولو فسقا أو ارتد ابعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالأور جمعاً عن شهادتهما كذلك وخرج بالمال الحدود فلا تستوفى ولو قال الحاكم بعد الحكم بان لهما كنافاسقين ولم تظهر بيته بفسقهما نقض حكمه ان جاز ناقضاء بالعلم وهو الاصح ولم يهتم فيه ولو قال اكرهت على الحكم بشهادتهما وانا اعلم فسقهما قبل قوله من غير بيته على الاكراه ولو بانوا الدين او ولد الدين للشهود له او عدوين للشهود عليه انتقض الحكم ايضا كالو بانافاسقين ولو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر انه لا يلتفت اليه كالمو قال الشاهد ان كنا عند عقد النكاح فاسقين فان قيل هلا كان هذا مثل قوله بان لى فسق الشاهدين اوجب بانه اعرف بصفة نفسه منه بصفة غيره فتقصيره في حق نفسه اكثر مغنى وروض مع شرحه (قول المتن كافر) اى او مرتد كما قاله الفقهاء مغنى (قوله معلن) الى قوله ومن ثم في المغنى لا لقوله ولو معلنا مع علمته وقوله وتنظير الى او عدو (قول المتن بعد كاله) اى باسلام او عتق او بلوغ مغنى ونهاية (قول المتن قبلت) وكذا تقبل شهادة مبادر اعادها بعد كاسر (قوله لظهور مانعه) عبارة المغنى لان المنتصف بذلك لا يعبر برد شهادته اه (قوله او شهد فاسق الخ) اى والسيد لمكاتبه او ما ذونه ثم اعادها بعد العتق مغنى وروض وشيخ الاسلام (قوله نحو فسقه) اى ككفره (قوله ولم يصغ) كذا في الاسنى (قوله لشهادته) اى للفاسق المعلن اسنى اى ونحوه مما زاد الشارح (قوله قبلت الخ) اى بناء على الاصح من ان القاضي لا يصغى اليها كما لا يصغى الى شهادة العبد والصبي فماتى به او لا ليس بشهادة في الحقيقة اسنى (قوله قبل) ظاهره ولو لم يبد عذرا حمل له عليه ويشعر به قوله ويتعين الخ ع ش (قول المتن وتقبل الخ) قال في الروض ومن غلط في شهادته لم يستبرأ اى لم يجب استبرأؤه بل تقبل شهادته في غير واقعة الغلط قال في شرحه ولا تقبل فيها انتهى وانظر لو اشتهرت ديانتها وادعى ان سبب غلطه النسيان فهل تقبل فيها اخذ من قوله السابق قبيل وتقبل شهادة الحسبة الخ وينبغي قبول دعوى من هذه صفته النسيان الخ اه سم أقول مامر آتفان بحث اسمعيل الحضرمي وقده كالصريح في القبول والله اعلم (قول المتن شهادته) اى الفاسق وما عطف عليه (قوله لا نها فلبية) الى قوله وان خالفه البلقينى في المغنى لا لقوله لكن قيد الى وكرر تد (قوله وعود ولايته) لعل المراد ولاية الشهادة رشيدى ويظهر انه على ظاهره من ولاية نحو النكاح والوقف وذكره الشارح استطرادا (قول المتن الا كثرون) اى من الاعجاب مغنى (قوله لان للفصول الاربعة الخ) عبارة الاسنى والمغنى لان لمضيا المشتملة على الفصول الخ (قوله وقد اعتبرها) اى السنة (قوله في نحو العنة الخ) كالزكاة والجزية مغنى

مدة الاستبراء أو عند الحكم فلا تكرر ولا تخالف في حكاية الخلاف خلافا لمن زعمه (ولو شهد كافر) معلن بكفره (أو عبد أو صبي) فردت شهادته (ثم اعادها بعد كاله قبلت) إذ لا نعمة لظهور مانعه (أو) شهد (فاسق) ولو معلنا أو كافر يخفى كفره وتنظير ابن الرفعة فيه رده البلقينى أو عدو أو غير ذى مروءة فرد ثم (تاب) ثم اعادها (فلا) تقبل شهادته لان رده اظهر نحو فسقه الذى كان يخفيه وزاد في تعبيره بما أعلن به فهو متهم بسعيه في دفع عار ذلك الرد من ثم لو لم يصغ القاضي لشهادته قبلت بعد التوبة وبحث اسمعيل الحضرمي انه لو شهد بما لا يطابق الدعوى ثم اعادها بمطابقها قبل ويتعين تقييده بمشهور بالدبابة اعتد بنحو سبق نسيان او نسيان (وتقبل شهادته بغيرها) اى في غير تلك الشهادة التي رد فيها إذ لا نعمة ومثله نائب من الكذب في الرواية كما اختاره في شرح مسلم (بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها) اى بسبب مضيا خاليا عن فسق فيها (صدق توبته) لانها فلبية وهو متهم باظهارها لترويج شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه (وقد رها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا بينا في تهيج (قوله النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

(قوله) شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه (وقد رها الا كثرون بسنة) لان للفصول الاربعة تأثيرا بينا في تهيج (قوله النفوس لشهواتها فاذا مضت وهو على حاله أشعر ذلك بحسن سريره وقد اعتبرها الشارع في نحو العنة ومدة التغريب في الزنا

والاصح انها اقرب لا تحمد بد وقد لا يحتاج لها كشاهد بزنا حادثة من النصاب فتقبل عقب ذلك وتكفي فسق اقربه ليستوفي منه لتقبل منه حالا
أيضا لانه لم يظهر التوبة عما كان مستورا الا عن صلاح وكناظر وقف تاب فتعود ولايته حالا كولي النكاح وكذا ذاف غير المحصن كما قاله
الامام واعتمده البلقيني لكن قيده غيره بما اذا لم يكن فيه ايذاء والا فلا بد من السنة وكرتد (٢٤١) أسلم اختيارا وكان عدلا قبل الردة

لانه لم يبق بعد اسلامه احتمال
ولا بد من السنة في التوبة من
خارج المروءة كما ذكره
الاصحاب وكذا من العداوة
كما رجحه ابن الرفعة وإن
خالفه البلقيني (ويشترط
في حجة) توبة معصية
قولية من حيث حق الآدمي
(القول) قياسا على التوبة
من الردة بالشهادتين
ووجوبهما وإن كانت الردة
فعلا كسجود الصم لكون
القولية هي الاصل أو لتضمن
ذلك تكذيب الشرع
وقضيته كالتن اشترط
القول في كل معصية قولية
كالغيبية وبه صرح الغزالي
فيها ونص الام يقتضيه
في الشكل وهو ظاهر وإن
قبل ظاهر كلام الاكثرين
اختصاصه بالقذف وعليه
فرق في المطلب بينه وبين
غيره بان ضرره اشد لانه
يكسب عارا وإن لم يثبت
فاحتيط باظهار تقيض
ما حصل منه وهو الاعتراف
بالكذب جبرا لقلب
المقذوف وصونا لما انتهك
من عرضه واشترط جمع
متقدمون انه لا بد في التوبة
من كل معصية من الاستغفار
ايضا واعتمده البلقيني
واطال في الاستدلال له
اكن بما لا يرد عليه عند

(قوله والاصح انها اقرب) اي فيغفر مثل خمسة ايام لا ما زاد عليها ش (قوله فتقبل عقب ذلك) عبارة
المغنى والروض مع شرحه فانه لا يحتاج بعد التوبة عند القاضي إلى استبراء بل تقبل شهادته في الحال اه
(قوله اقربه الخ) عبارة المغنى اذا تاب واقروا وسلم نفسه للحداه (قوله ليستوفي منه الخ) عبارة الاسنى ليقام
عليه الحد قبلت شهادته عقب توبته اه (قوله وكناظر وقف) اي بشرط الوانف نهاية ومعنى (قوله كولي
النكاح) اي لو دعى العضل ثم تاب وزوج في الحال ولا يحتاج إلى استبراء كما حكاه الرافعي عن البلغوي معنى
والعضل ليس بقيد كما مر في النكاح (قوله وكذا ذاف غير المحصن) واما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله
كشاهد بزنا الخ سم عبارة المغنى ومنها قاذف غير المحصن قال البلقيني لا يحتاج إلى استبراء لمفهوم قول
الشافعي في الام فاما من قذف معصنة فلا تقبل شهادته حتى يخبر اه قوله كما قاله الامام واعتمده البلقيني
الخ لكن الاصح انه لا بد فيه من الاستبراء نهاية بمعنى فيما لا ايذاء فيه رشيدى (قوله لكن قيده غيره)
اي كالروض كما يأتي (قوله وكرتد الخ) وكمنع من القضاء اذا تعين عليه وكصبى إذا فعل ما يقتضى
فسق البالغ ثم تاب وبلغ ثابا وكالو حصل خال في الاصل ثم زال احتاج الفرع إلى تحمل الشهادة ثانيا
قال الزكشي ولم يذكر اهذه المدة معنى (قوله اختيارا) فان اسلم عند تقديمه للقتل اعتبر مضي المدة اسنى
ومعنى (قوله وكذا من العداوة) سواء كانت قذافا لا كالغيبية والنميمة وشهادة الزور معنى (قوله
ليكون القولية) اي الردة القولية ع ش (قوله وارضمن ذلك) اي الارتداد الفعلي ولو عبر بالو او كان اولي
(قوله وقضيته) اي التميل (قوله وقضيته كالتن) عبارة النهاية وقضية كلامه اه (قوله كالغيبية) اي
والنميمة سم (قوله فيها) اي الغيبية (قوله يقتضيه) اي اشترط القول في الشكل اي في كل معصية قولية
(قوله وعليه) اي على فرض حجة الاختصاص بالقذف نهاية (قوله واشترط جمع الخ) عبارة النهاية وما
اشترط جمع متقدمون من اشترط الاستغفار في المعصية القولية ايضا محمول على الندم اه (قوله من كل
معصية) ظاهره ولو فعلية وقيدها بالقولية كما مر آنفا فليراجع (قوله ايضا) اي كاشترط القول في
المعصية القولية (قوله بما لا يرد الخ) لعل لا زائدة الا ان يرجع ضمير عليهم لغير الجمع المتقدمين (قوله لان
الحق فيها متمحض الخ) فيه نظر ظاهر ثم رابت قال الرشيدى قوله بخلاف القذف الانسب بخلاف القولية
(قول المتن فيقول القاذف) اي مثلا في التوبة من القذف معنى (قوله وان كان قذفه) إلى قوله نعم في المغنى
الا قوله لا اترى إلى ثم ان اتصل وما نبيه عليه (قوله وإن كان قذله بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيما
إذا كان صادقا في نفس الامر وما فائدة ذكر ذلك عند الحاكم مع ان الحد لا بد من اقامته والتوبة مدارها على
ما في نفس الامر وكلام المصنف فيما اذا تمت معصية رشيدى (قوله بصورة الشهادة الخ) عبارة الروض سواء
كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عدد الشهود او بالسب والايذاء ولكن لو كان قذله
في شهادة لم تكمل عددا فليتب عند القاضي ولا يشترط حينئذ مضي المدة اذا كان عدلا قبل القذف وإن
كان قذفه بالسب والايذاء اشترط مضيها اه زيادة من شرحه (قوله القذف باطل) اي قذف الناس باطل

(قوله وكذا ذاف غير المحصن) واما قاذف المحصن فهو ما ذكره قبل بقوله كشاهد بزنا الخ (قوله وقضيته
كالتن اشترط القول في كل معصية قولية كالغيبية الخ) عبارة ابن القيم في مختصر الكفاية فرع قال في المذهب
لا بد في توبة شاهد الزور ان يقول كذبت فيما قلت ولا اعود إلى مثله قال الرافعي وقضيته ان يطرد في الغيبة

(٣١ - شرواني وابن قاسم - عاشر) التامل المقتضى لحل تلك الظواهر على الندم وخروج بالقولية الفعلية فلا يشترط
فيها قول لان الحق فيها متمحض إلى الله تعالى فادبر الامر فيها على الصدق باطنا بخلاف القذف لما تقرره (فيقول القاذف) وإن
كان قذفه بصورة الشهادة لكون العدد لم يتم (قذف باطل واناناد عليه ولا اعود اليه) او ما كنت محققا قذفي وقد ثبتت منه او نحو ذلك
ولا يلزمه ان يتعرض لكذبه لانه قد يكون صادقا فان قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قيل الاولى قول اصله كالجور القذف باطل

قلت المحذور الزامه بالتمسك بكذبه لا بالتمسك بغيره وهذا فيه تورض لا تمسك بالحق الا ترى انك تقول لمخوارك هذا باطل ولا يجوز ولو قلت له كذبت لحصل له غاية الجزع والحق وسره ان البطان قد يكون لا خذلان به من المقدمات فلا ينافي مطلق الصديق بخلاف الكذب وهذا يظهر انه لا اعتراض على المتن وان عبارته مساوية لعبارة اصله والمجهر ثم ان اتصل ذلك بالقاضي باقرار او بيعة اشترط ان يقول ذلك بحضوره وإلا فلا على الاوجه قيل في جواز اعلامه (٢٤٣) به نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة نعم لا بد ان يقول بحضوره من ذكره بحضوره

اولا وليس كالفقذ فيما ذكر كإيمته البلقيني قوله لغيره باملعون او يا خنزير ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهم انه محقق فيه حتى يبطله بخلاف الفقذ ونازع في اشتراط وانانادام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهادتي باطلة وانانادام عليها ولا اعود اليها ويكفي كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله وتنازع البلقيني في الحاقها بالفقذ بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضي وكان شهد انه رآه بزني بحلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ماشده متاولا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبيعة لاحتمال انما زور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كامر وانما (يشترط

مغنى (قوله قلت الخ) عبارة المغنى اجيب بحمل كلامه على تجوز نيابة المضاف اليه عن الانف واللام كقوله تعالى بل الله اعبد بخلافه ديني اي الدين اه (قوله وهذا) اي قذفي باطل فيه نعمريض الخ قديم (قوله وسره) اي ما ذكر من الجذع بالقول الثاني دون الاول (قوله وبهذا) اي بقوله قلت الى هنا (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله الخ) في ظهور المساواة نظر فليتأمل سم ورشيدى (قوله قيل في جواز اعلامه الخ) اي عند عدم الاتصال بالقاضي عبارة المغنى قال الرافعى ويشبه ان يشترط في هذا الا كذاب جريانه بين يدى القاضي اه وهو قال ابن شبة ظاهر فيمن قذف بحضوره القاضي او اتصل به قذفه بيئته او اعترف وغير ظاهر فيما اذا لم يتصل بالقاضي اصلا بل في جواز اتيانه القاضي واعلامه له بالفقذ نظر لما فيه من الايداء واشاعة الفاحشة اه (قوله نعم لا بد ان يقول بحضوره من ذكره الخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وان كثيرا وافى الغاية (قوله لان هذا الخ) هذا واضح في باخزيردون باملعون فتقدير سيد عمرو قد يدعى الموضوع فيه ايضا لكن نظر العلم الفائل فان العبرة في اللعن بالعاقبة ولا يعلمها الا الله (قوله ونازع) اي البلقيني (قوله يشترط) الى قوله ونازع في المغنى (قوله ويكفي كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله) ظاهره عدم اشتراط وانانادام عليه (قوله وكان شهد الخ) عطف على كعلم القاضي (قوله كاف الخ) خبر ان (قوله ويرد ان ذلك كله الخ) قديم وقف فيه بالنسبة للاقرار اذا لا يظهر فرق بين قوله شهداتي بزناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت نعم لورد بان ذلك كله لا يغنى عن قوله ولا اعود الى مثله كان ظاهرا (قوله ولا يثبت الزور الخ) استئناف يأتى (قوله جرح) بالتثوين (قوله والمعصية غير القولية الخ) اي كالسرقة والزنا والشرب مغنى (قوله لا يشترط) الى قوله وزعم في المغنى الى قوله بان لا يظهر هاتى النهاية الا قوله وشمل العمل الى فان الفاس وما انبه عليه (قوله كامر) اي قبيل فيقول القاذف (قوله كالفولية ايضا) اي خلافا لما قد يؤهمه المتن رشيدى (قوله كالفولية) راجع الى مدخول حائما بدون ملاحظة الحصر وقوله ايضا تا كيد للكاف (قوله او مصر اعلى معاودتها) يغنى عن قول المصنف وعزم ان لا يعود ولعل لهذا اسقطه المغنى (قوله لو اطلع عليه) اي على حاله قيد للعقاب (قوله او لغرامة الخ) الاولى اسقاط اللام (قوله او نحو ذلك) اي كالفضاحة (قوله ان هذا) اي قيد الحيشة رشيدى (قوله بان فيه) اي فى تعليله (قوله تسليما للاحتياج اليه) اي حيث قال شرطها الاخلاص والاحلاص مرادف للحيشة المذكورة رشيدى (قوله ويشترط) الى قوله قيل في المغنى (قوله ان لا يغفر) اي ان لا يصل لحالة الغفرقة نهاية ولعله لان من وصل الى تلك الحالة ايس من الحياة فتوبته لانما هي لعله باستحالة عودته الى مثل ما فعل عس (قوله قيل وان يتاهل) الى المتن عبارة النهاية وتصح من سكران حاله سكره كاسلامه وعن كان في محل معصيته اه قال الرشيدى قوله وتصح من سكران اي ان تاتت منه الشروط التي منها الندم كما لا يخفى اه (قوله يعنى) الى قوله لان لا يتحدث في المغنى لا قوله للخبر الصحيح الى فان تعذر الخ (قوله يعنى الخروج الخ) عبارة المغنى والاسنى لو عبر المصنف بالخروج من ظلامه آدمى بدل الرد لكان اولي يشمل الرد والابراء منها واقباض البدل عند التاف ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد في القصاص وحد الفقذ من التمكن فان لم يعلم المستحق للقصاص به وجب والنعيم اه (قوله وان عبارته مساوية لعبارة اصله) في ظهور المساواة نظر فليتأمل

اولا وليس كالفقذ فيما ذكر كإيمته البلقيني قوله لغيره باملعون او يا خنزير ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور اهم انه محقق فيه حتى يبطله بخلاف الفقذ ونازع في اشتراط وانانادام وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهادتي باطلة وانانادام عليها ولا اعود اليها ويكفي كذبت فيما قلت ولا اعود الى مثله وتنازع البلقيني في الحاقها بالفقذ بان ثبوت الزور باقراره او غيره كعلم القاضي وكان شهد انه رآه بزني بحلب يوم كذا وثبت انه ذلك اليوم كان بمصر كاف في ظهور كذبه ويرد بان ذلك كله لا يمنع بقاءه على ماشده متاولا بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبيعة لاحتمال انما زور نعم يستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته لانه جرح مبهم فوجب التوقف لاجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها قول كامر وانما (يشترط

في صحة التوبة منها كالفولية ايضا (افلام) منها حاله وان كان تابسا بها او مصر اعلى معاودتها (وندم) من حيث المعصية لالخوف اعلامه عقاب لو اطلع عليه او لغرامة مال او نحو ذلك وزعم ان هذا لا حاجة له لان التوبة عبادته من حيث هي شرطها الاخلاص مردود بان فيه تسليما للاحتياج اليه (ودزم ان لا يعود) اليها ما عدا ش ان تصوره من والا كجوب بعد زناه لا يشترط فيه العزم على عدم العود له انفاقا ويشترط ايضا ان لا يغفروا ولا تطالع الشمس من مغربها قبل وان يتاهل للعبادة لا تصح توبة سكران في سكره وانصح اسلامه اه وفروه بينهما بعيد جدا وان تخيل له معنى قبل وان يفارق مكان المعصية ثم مخرج بما يفهمه الان لاغ الاعتناء به فقال (ور دخلا م آدمى) يعنى الخروج منها

بأى وجه قدر عليه مالا كانت او عرضا نحو فودو حد فذف (ان ثلعت به) سواما تخضت له ام كان فيها مع ذلك حق. وكذا الله تعالى كرامة وكذا نحو كفارة وجبت فورا (والله اعلم) بالخبر الصحيح من كانت لاخيه عنده غالبة (٢٤٣) في عرض او مال فليست حله اليوم قبل ان

اعلامه به فيقول أنا الذى قتلت أباك ولو منى القصاص فاتقص إن شئت وإن شئت فاعف وكذلك حد الفذف وقضية اطلاقه رد الظلame توقف التوبة في القصاص على تسلم نفسه ولكن الذى نقله في زيادة الروضة عن الامام واقره ان القائل اذا ندم صحت توبته في حق الله تعالى قبل ان يسلم نفسه للقصاص وكان تاخر ذلك معصية اخرى يجب التوبة منها ولا يقدح في الاولى اه (قوله بأى وجه قدر الخ) عبارة المغنى وكان ينبغي له ان يقول حيث امكن لثلا يوم انها لا تصح عند تعذر الرد اه (قول المتن ان ثلعت) اى الظلame بمعنى المعصية ويصح رجوع الضمير للتوبة بمعنى موجبها لكن عبارة الشارح ظاهرة في الاول رشيدى (قوله للخبر الصحيح من كان لاخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن فمما ذكره الشارح من تعميم التحميل نظر اه سم (قوله فان كان له عمل الخ) اى غير الايمان (قوله من القواعد) اى قواعد الشرع (قوله وبهذا الخ) اى بقوله ثم تحميلة للسيئات الخ (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان ماقرره او لا لا يفيد نفى المعاقبة الا على من لم يعص بسببه شيء بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتام اه سم (قوله في تاويل ذلك الخ) اى حديث الرهن وقوله وابقوا هذا اى حديث التحميل (قوله فان فلس الخ) متفرع على المتن (قوله كامر) اى في باب التفليس (قوله فان تعذر الخ) متفرع على المتن عبارة المغنى والروض مع شرحه فيؤدى الزكاة لمستحقها ويرد المغصوب ان بقى وبدله ان تلف لمستحقه ويستحل منه او من وارثه ويعلمه لم يعلم فان لم يوجد مستحق او انقطع خبره سلمه الى قاض امين فان تعذر تصدق بها ونوى الغرم او تبركها عنده اه (قوله صرفه فيما شاء الخ) عبارة الروض تصدق بها اه وقال شارحه الاسنوى ولا يتعين التصديق بها على الفقراء بل هو مخير بين المصالح كلها قال الاذرعى وقد يقال اذالم يكن للقاضى الامين صرف ذلك في المصالح اذالم يكن ما ذناله في التصرف فكيف يكون ذلك لغيره من الاحاد اه فافى الشارح كالنهاية الموافقة لما قاله الاسنوى هو الظاهر للفرق بين النائب والقاضى فان تصرف الاول بنية الغرم دون الثاني (قوله فان اعسر غرم على الاداء الخ) هذا ظاهر في المال ومثله غيره من سائر الحقوق كالصلاوة والصوم الذى فات بغير عذر فطريقه ان يزعم على انه متى قدر على الخروج منه فعله اه عش وقوله بغير عذره فيه توقف فليراجع فان قياسه على حقوق الادى غير ظاهر (قوله فاذا مات قبله) الى قوله ويرجى الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات معسرا طولب في الاخرة ان يعصى بالاستدانة كان استدانة على معصية فان استدانة الحاجة في امر مباح فهو جائز ان رجى الوفاء من جهة ظاهرة او سبب ظاهر فالظاهر انه لا مطالبة حينئذ اه (قوله ويرجى الخ) عطف على قوله انقطع الخ (قوله فان تعذر بموته) وليس من التعذر ما لو اغتاب صغيرا اميرا وبلغته فلا يكفى الاستغفار له لان لصبي امدا ينتظر وبفرض موت المغتاب يمكن استحلال وارث الميت من المغتاب بعد بلوغه اه عش (قوله استغفر له) اى طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان عش (قوله وان لم تبلغه الخ) ويظهر انها اذا بلغت بعد ذلك فلا بد من استحلاله ان امكن لان العلة موجودة وهى الايداء

(قوله لخبر البخارى من كانت لاخيه عنده مظلمة الخ) قد يقال التعبير بالمظلمة ظاهر في العاصى بها فلا يشمل من لم يعص بالدين الذى عجز عنه فلا يحمل من سيئات الدائن فمما ذكره الشارح من تعميم البخارى نظر (قوله محمول على انها لا تحمله الخ) في اطلاق الحمل المذكور مع ان ماقرره او لا لا يفيد نفى المعاقبة الا على مالم يعص بسببه شيء فليتام (قوله ايضا محمول الخ) بل قضية ما قرره ان صح انها قد تحمل لتعاقب فيحتاج لتخصيص الاية فليتام اه

مات قبله انقطع عنه الطلب في الاخرة ان لم يعص بالتزامه ويرجى من فضل الله تعالى تعويض المستحق واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلاله فان تعذر بموته او تعسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا اثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما احتمل منه كافى الا اذا كان لم تبلغه

اه معنى (قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه يستغفر الله من الغيبة ان لم يعلم صاحبها اه وظاهره انه يكفي الاستغفار وحده اه سم وفيه نظر ظاهر كلام الروض المذكور في رد الظلالة فقط كما هو صريح صنيع شرحه فالثلاثة الاول ركن لا بد منها في التوبة عن كل معصية قولية كانت او فعلية كآتيه عليه المعنى (قوله وكذا يكفي الندم الخ) عبارة المعنى والحسد وهو ان يتمنى زوال نعمة ذلك الشخص ويفرح بمصيبته كالغيبة كما نقله عن العبادي فيأتي فيه ما مر فيها قال في زيادة الروضة المختار بل الصواب انه لا يجب اخبار المحسود ولو قيل بكرهه لم يعد اه وعبارة سم لم يزد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهي افيد انتهى وكان وجه الافادة انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله اه (قوله ويسن للزاني الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج اذا تعلق بالمعصية حد الله تعالى كالزنا وشرب المسكر فان لم يظهر عليه احد فله ان يظهر بقوله ليستوفى منه وله ان يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات الستر فيأتي الحاكم ويقر به ليستوفى منه اه (قوله لان لا يتحدث الخ) عطف على قوله لا يظهرها الخ (قوله فان هذا) اى يتحدث المذكور حرام الخ اى لا خلاف السنة (قوله ولا يخالف هذا) اى سن الرجوع عن الاقرار (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق بها ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس انتهى اه سم اقول ومرآة عن المعنى وشرح المنهج ما يفيد انه يكفي في سن الاتيان بالامام الظهور عند واحد (قوله ذلك) اى ان يأتي الامام الخ (قوله لشاهد الاول) اى حد الأدنى (قوله ومحل) اى سن الستر (قوله وليس الخ) عبارة النهاية ومن لومه حد وخفى امره نذبه الستر على نفسه فان ظهر اى للامام ليقيمه عليه ولا يكون استيفاؤه مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة اذ هو مسقط لحق الأدنى واما حق الله فيتوقف على التوبة كما علم عمامر اوائل كتاب الجراح اه وعبارة المعنى ان كلامهم يقتضى انه لا يكفي في انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لا بد معه من التوبة وقدت الكلام على ذلك في اول كتاب الجراح فليراجع اعبارته هناك ولذا اقتصر الوارث او عفى على مال او بجانا فظاهر الشرح يقتضى سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما افق به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تعبير الشرح والروضة يدل على بقاء العقوبة فانها قالا ويتعاقب بالقتل المحرم وراه العقوبة الاخروية مواخذات في الدنيا وجمع بين الكلامين بان كلام الفتاوى وشرح مسلم مفروض فيمن تاب ثم اقيم عليه الحداه (قوله وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث الخ) وفي فتح الباري في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئا فهو قب به في الدنيا فهو كفارة ما نضه ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولولم يتب المحسود وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعزلة

(قوله كفى الندم والاستغفار له) عبارة غير كالروض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه اى ان لم يعلم صاحبها اظاهره انه يكفي الاستغفار وحده ويحتمل ان المراد باستغفار الله منها الندم لكن كلام شارح في الزواجر يدل على انه محمول على الظاهر وان المراد بسؤال المغفرة للعتاب حيث قال وحديث كفارة الغيبة ان تستغفر لمن اغتبت به تقول اللهم اغفر لنا وله فيه ضعف قاله البلقيني وقال ابن الصلاح هو وان لم يعرف له اسناد معناه ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال صلى الله عليه وسلم اتبع السيئة الحسنة تمحها وحديث حذيفة لما شكى اليه ذرب اللسان على اهله ابن انت من الاستغفار اه (قوله وكذا يكفي الندم والاستغفار عن الحسد) لم يزد في الروض على قوله ويستغفر اى الله تعالى من الحسد اه قال في شرحه وعبارة الاصل والحسد كالغيبة وهي افيداه وكان وجه الافادة انها تفيد ايضا انه اذا علم المحسود لا بد من استحلاله (قوله لان المراد بالظهور هنا الخ) قال في شرح الروض قال ابن الرفعة والمراد به اى الظهور الشهادة قال والحق به ابن الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله وليس استيفاء نحو القود مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزركشي

كفى الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاستغفار عن الحسد ويسن للزاني ككل من ارتكب معصية لله الستر على نفسه بان لا يظهرها ليجد او يعزر لا ان لا يتحدث بها تفكها او بجاهرة فان هذا حرام قطعا وكذا يسن لمن أفر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به ولا يخالف هذا قولهم يسن لمن ظهر عليه حد اى الله أن يأتي الامام ليقيمه عليه لفوات الستر لان المراد بالظهور هنا ان يطالع على زناه مثلا مى لا يثبت الزنا بشهادته فيسن له ذلك اما الحد الأدنى أو القود له او تعزيره فيجب الاقرار به ليستوفى منه ويسن لشاهد الاول الستر ما لم ير المصلحة في الاظهار ومحل ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والا كالثلاثة شهدوا بالزنا لزوم الرابع الاداوا ثم يترك وليس استيفاء نحو القود مزيلا للمعصية بل لا بد معه من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود كفارة على ما اذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزركشي

بجمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعا لله تعالى والاول على خلافه والذي يتجه الجمع (٢٤٥) بجمل إطلاق السقوط على حق

الآدمي وعدمه على حق الله تعالى فإذا قيد منه ولم يتب عوقب على عدم التوبة وتصح توبته من ذنب وان كان مرتكباً لذنوب أخرى وما تاب منه ثم عاد اليه ومن مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو المطالب به في الآخرة على الأصح (فائدة) قيل يستثنى أربعة كفار لا تقبل توبتهم إبليس وهاروت وماروت وعافر ناقة صالح قال بعضهم لعل المراد أنهم لا يتوبون اه واقول بل هو على ظاهره في إبليس وليس بصحيح في هاروت وماروت بل الذي دلت عليه قصتهم المسندة غلظاً لمن انكر ذلك أنهم إنما يعدون في الدنيا فقط وانهم في الآخرة يكونون مع الملائكة بعد ردهم إلى صفاتهم (فصل) في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به ومستند الشهادة وما يتبع ذلك (لا يحكم بشاهد واحد) (الا) منقطع لما مر اول الصوم (في هلال رمضان) وتوابعه دون شهر نذر صومه (في الاظهر) كما قدمه واعاده هنا للحصر

ورافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول لعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وإن كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة سم (قوله) بجمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من ان الحدود كفارة وإن لم يتب المحدود وقوله والاول أي من انه لا بد مع الحد من التوبة (قوله) والذي يتجه الجمع (الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا سم اقول ما مر عن النهاية صريح في العموم (قوله) فإذا قديمه (الخ) ظاهره ولو بان يسلم نفسه له طوعاً لله تعالى (قوله) عوقب على عدم التوبة) ينبغي وعلى الاقدام على الفعل المنهي عنه سيدعم وفيه توقف فليراجع (قوله) وتصح (الخ) إلى الفائدة في النهاية والمعنى (قوله) وتصح توبته من ذنب (الخ) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المعصية ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكرر منه العود إلى الذنب ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كما ذكر الذنب وسقوط الذنب بالتوبة مظاهر لا مقطوع به وسقوطه بالاسلام مع الذم مقطوع به وتائب بالاجماع قال في الروضة وليس اسلام الكافر توبة من كفره وإنما توبته بدمه على كفره ولا يتصور إيمانه بلا ندم فيجب مقارنة الايمان للندم على الكفر اه زاد المعنى وإنما كان توبة الكافر مقطوعاً بها لان الايمان لا يجمع الكفر والمعصية قد يجمع التوبة اه (قوله) ومن مات (الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ومن مات وله دين او مظالم لم تصل إلى الورثة طالب بها في الآخرة لا آخر وارث كما قيل وإن دفعه إلى الورث او ابراه الوارث كما قاله القاضي خرج عن مظلمة غير المطل بخلاف مظلمة المطل اه (قوله) أنهم إنما يعدون (الخ) بل الذي نصراً عليه ان كلاماً من عصيانهما وتعذيبهما في الدنيا صوري فلا معصية في الحقيقة فلا توبة (فصل في بيان قدر النصاب في الشهود) (قوله) المختلف (الخ) صفة قدر الخ او النصاب (قوله) ومستند الشهادة (الخ) عطف على قدر الخ (قوله) وما يتبع ذلك) أي كقوله ويذكر في حلفه إلى ولا يجوز شهادة على فعل وكقوله ولو قامت بينة إلى وله الشهادة بالتسامع (قوله) لما مر اول الصوم) كان يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن قلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم عبارة النهاية استثناء منقطع لما مر اول الصوم كذا قيل من انه لا يتصور الحكم فيه بل الثبوت فقط إذ الحكم يستدعي محكوما عليه ومعيناً ويرد بما قدمته اول الصوم عن المجموع من ان الحاكم لو حكم بعدل وجب الصوم بلا خلاف ولا ينقض حكمه إجماعاً وقد اشار إلى حقيقة الحكم به الشارح هنا بقوله فيحكم به اه وعليها فيكون الاستثناء متصلاً عرش اقول وكذا اشار إليه المغني بقوله فيحكم به فيه اه (قوله) وتوابعه) كتعجيل زكاة الفطر في اليوم الاول ودخول شوال وصلاة التراويح عرش (دون شهر نذر صومه) وفاق للشيخ الاسلام وخلاف للروض في كتاب الصيام وللنهاية والمغني عبارة عرش قوله ومثله شهر نذر صومه في حاشية شيخنا الزبائدي ومثله ضمان الحجة بالنسبة للوقوف وشوال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد

البارى قبيل باب الدين الفرار من الفتن في الكلام على قوله صلى الله عليه وسلم ومن اصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة مانصه ويستفاد من الحديث ان إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدود وقيل لا بد من التوبة بذلك جزم بعض التابعين وهو قول للبعث لثقة ورافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة اه وعلى الاول لعل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حج مثلاً لا تقبل شهادته وان كفرت ذنوبه بالحج الا بالتوبة (قوله) والذي يتجه الجمع (الخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا (فصل لا يحكم بشاهد إلا في هلال رمضان الخ) (قوله) لما مر اول الصوم) كأنه يريد قوله ثم ولا بد من نحو قوله ثبت عندى او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على معين مقصود اه لكن قلنا بهامش ذلك انه حرر في غير هذا الكتاب خلاف ذلك فراجعهم (قوله) دون شهر نذر صومه) اعتمد

وأورد عليه صور أكثرها على (٢٤٦) من جرح وبعضها من باب الرواية أو نحوه (ويشترط الزنا) والواطوانيان

البيهمة ووط الميته (اربعة رجال) بالنسبة للحد أو التعزير لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولأنه أقبح الفواحش وإن كان القتل اغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشترط تفسيره له كرايتاه أدخل مكلفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلا تويذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يتجه ترجيحاه أنه لا يشترط ذكر زمان ومكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يشترط كالمرود في المحكمة لكنه يسن ولا يضر قولهم تعددنا النظر لاجل الشهادة أما بالنسبة لسقوط حصانته وعدالته ووقوع طلاق علق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما مما ياتي وقد يشكك عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تفسقهم وتوجب حدم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بأن صورته أن يقولوا نشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقولها بقصد إلى آخره ينفي عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما ينفي أنه

خلافا للشارح من شرح المنهج' وعبارة شيخنا على الغزى قوله وهو هلال رمضان فقط دون غيره من الشهور مثله شيخ الاسلام في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غير بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام بالحج وصوم ستة ايام من شوال وبهلال ذي الحجة للوقوف وللصوم في عشرة ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الراجح من وجهين حكاهما ابن الرفعة فيه عن البحرين ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب اه (قوله) وأورد عليه صور الخ) عبارة النهاية وأورد على الحصر اشياء كذبي مات وشهد عدل أنه اسلم قبله وتعلم يحكم بها بالنسبة للارث والحرام وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكأورث ثبتت بواحد وكأخبار العون الثقة بامتناع الخصم المتميز فيعززه بقوله ومر الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الخرص بواحد ويمكن أن يجاب عن الحصر بأن مراده به الحكم الحق في المتوقف على سبق دعوى صحيحة فلا يراد اه وزاد المغني عليها ما نصه منها ما لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ثبوت هلال ذي الحجة بالعدل الواحد فان فيه وجهين بالنسبة إلى الوقوف بعرفة والطواف ونحوه قال الأذري والقياس القبول وإن كان الأشهر خلافه ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما إذا ثبت رمضان بشهادته وإن لم ير الهلال بعد الثلاثين فأنافطري في الأصح ومنها المسمع للخصم كلام القاضي أو الخصم يقبل فيه الواحد هو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب اه (قوله والواط) الي قوله والذي يتجه في المغني والى المتن في النهاية الا قوله ووقوع طلاق علق بزناه وقوله وقد يشكك إلى وكذا الخ (قول المتن اربعة رجال) اى دفعة فلور آه واحد بزنى ثم رأه آخر بزنى ثم اخر ثم اخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اه بيجرى اقول وقد يفيد قول الشارح الا في كآلنهاة وشرح الروض إلا أن ذكره أحدهم الخ (قوله بالنسبة للحد الخ) ياتي محترزه سم (قوله ولا ناه) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين فصار كالشهادة على لفظين مغني (قوله ويذكر نسبها) اى الفلاة (قوله بالزنا) متعلق بأدخل (قوله) أو نحوه) اى نحو هذا اللفظ مما يؤدى معناه كان يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه ان يقول أدخل حشفته في فرج بهيمة او ميتة أو درعاني اه بيجرى (قوله) ولا يشترط كالمرود في المحكمة) اى ان يقول الشاهد بذلك رايتاه أدخل ذكره أو نحوه في فرجها كالمرود في المحكمة اسنى (قوله لاجل الشهادة) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية لا لاجل الشهادة لان ذلك صغيرة لا تبطلها اه سيد عمر وعبارة المغني وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا احانت منا التفاتة فراينا او تعددنا النظر لا قامة الشهادة فان قالوا تعددنا لغير الشهادة فسقوا بذلك وردت شهادتهم جز ما كما قاله الماوردي وإن اطلقوا لم أر من تعرض له وينبغي أن يستفسروا إن تيسر والا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الحصر المتقدم في قبول شهادتهم ومحل ما قاله الماوردي ان تكرر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والا فتقبل شهادتهم لان ذلك صغيرة اه ومروياتي في الشارح ويجوز تعدد نظر فرج زان وامرأة لاجل الشهادة فالاولى ما في النهاية والمغني لان المتوهم المحتاج إلى نفيه تعدد النظر لغير الشهادة لا لاه (قوله) اما بالنسبة الخ) محترزه قوله بالنسبة للحد الخ (قوله) وقد يجاب بان الخ) او يقال إنما يجب الحد بشهادة مادون الأربعة اذ لم يكن قولهم جوا بالقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوير ما هنا بذلك عش (قوله) انه قد يكون قصدهم الخ) الاولى الاخصر ان يكون قصدهما بل ان قصدهما (قوله) وكذا مقدمات) الى قوله كما في مسالتى السرقة في المغني إلا قوله النسب وقوله والكفالة في موضعين وقوله ووقف وقوله وسرقة وقوله ومنع ارث الى المتن وقوله وودعة وقوله وهذا حجة إلى ولائه وقوله او بعده وطالبته بالاكل (قوله) وكذا) اى مثل سقوط. ووقوع ما ذكر عبارة المغني وخرج بما ذكر وطء الشبهة إذا قصد بالدعوى به في الروض في باب الصوم قبول الواحد في الشهر المذكور (قوله بالنسبة للحد) ياتي محترزه

المال أو شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة بل الأول بقيد الأول يثبت بما يثبت به المال اه (قوله قصد) أي الشاهد ع ش الأول كونه بيناه المفعول وبه نائب فاعله كقوله أو شهد به (قوله أو المال) قسم قوله النسب ع ش (قوله يثبت) هما ويرجل وامراتين الخ (ويثبت النسب تبعاً ويتفرق في الشيء تابعاً ما لا يعتد فيه مقصوداً عتاني اه بجري وقد يخالفه ما سيذكره الشارح قبيل التنبيه فليبر اجم (قوله ولا يحتاج فيه) أي في وطء الشبهة (قول المتن به) أي الزنا وما شبه به بما ذكره مفتي (قول المتن اثنتان) (تنبيه) إذا شهد أحد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الآخر أشهد بذلك لم يكف بل لابد من تصريحه بالمدعى به كالأول وهذا مما يغفل عنه كثيراً م اه سم (قوله كغيره) أي من الأقارب مغنى عبارة الروض مع شرحه هنا ويثبت الأقارب به أي بكل من المذكورات كالقذف برجلين لأن المشهود به قول فاشبهه سائر الأقوال وعبارته مع شرحه بعد الضرب الثالث المال وما المقصود منه المال كالأعيان والديون في الأول والعقود المالية ونحوها وكذا الأقارب اه بما ذكر في الثاني يثبت كل منهما برجلين ورجل وامراتين اه وعبارته شرح المنهج في أمثلة ما يظهر لرجال غالباً وأقرار بمحوزنا اه فعمل بذلك أن قول الشارح كالنهاية والمغنى كغيره لمجرد إثبات كفاية برجلين وعدم اشتراط أربعة (قوله بان حده لا يتحتم) أي لتمكنه من إسقاطه بالرجوع عن الإقرار ع ش وسم (قوله أو فسخ) كأنه أشار بتقديره إلى رجوع الأقالة إليه بناء على الإصح أنها فسخ سم عبارة المغنى واقتصار المصنف على العقد المالي قد يروم أن الفسخ ليست كذلك وليس مراداً وجعله الأقالة من أمثلة العقدانما يأتي على الوجه الضيف أنها بيع والإصح أنها فسخ وعطف الحوالة على البيع لا حاجة إليه فأنها بيع دين بدين فلزاد فسخه كقدرته في كلامه كان أولى أهو عبارة الروض مع شرحه وفسخ العقود المالية بخلاف فسخ النكاح لا يثبت إلا برجلين اه (قول المتن وضمان) والابرام والقرض والغصب والوصية بمال والمهر في النكاح والرد بالعيب وروض مع شرحه (قوله وعوض خلع الخ) عبارة الروض مع شرحه والعوض أصلاً وقد رافى الطلاق وفي العتق وفي النكاح اه (قوله ادعاه الزوج الخ) أي بخلاف ما إذا ادعته الزوجة فن القسم الاق كإثباتي من الزيادة والمغنى والروض (قول المتن كاختيار) أي لمجلس أو شرط مغنى (قول المتن واجل) وقبض المال ولو آخر نجم في الكتابة وإن ترتب عليه العتق لأن المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وطاعة الزوجة لتستحق النفقة وقتل كافر لسلبه وإزمان الصيد لتملكه وعجز مكاتب عن النجوم ورجوع الميتم عن التدبير بدعوى وإثبات السيدات إقامته بينة بام الولد التي ادعاه على غيره فيثبت ملكها وإيلادها لكن في صورة شهادة الرجل وامراتين يثبت عتقها بموتها بإقراره وروض مع شرحه (قوله وجناية توجب مالا) وقتل الخطأ وقتل الصبي والمجنون وقتل حر عبداً ومسلم ذمياً والولد والسرقة التي لا قطع فيها وروض مع شرحه (قول المتن أو رجل وامراتان) وسياق أنه يثبت أيضاً بشاهد ومين أسنى (قوله لعموم الأشخاص الخ) عبارة المغنى لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهود من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامراتان فكان عموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه بدليل ما يشترط فيه الأربعة وما لا يكتفى فيه برجلين امراتين اه (قوله في قوله تعالى فإن لم يكونا رجلين الخ) أي لأنه نكرة في سياق الشرط رشدي وعبرة ابن قاسم يحتمل أن وجه العموم وقوع النكرة في سياق الشرط لكن في حواشي التلويح لحسرو أن شرط إفادة النكرة في حيز الشرط للعموم كونه في معنى النفي كما بيناه في بعض المواضع السابقة اه (قوله أما الشركة) أي عقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما ع ش (قوله ما لم يرد الخ) أي أن رام مدعيهما إثبات التصرف وإمان رام إثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامراتين إذا المقصود المال اه شيخ الاسلام

(قوله وفرق الأول بان حده لا يتحتم) كان وجهه جواز الرجوع (قوله أو فسخ) كأنه أشار بتقديره إلى رجوع الأقالة إليه بناء على الإصح أنها فسخ (قوله لعموم الأشخاص) يحتمل أن وجه العموم وقوع النكرة في سياق الشرط لكن في حواشي التلويح لحسرو أن شرط إفادة النكرة في حيز الشرط للعموم

الزنا ووطء شبهة قصد به النسب أو شهد به حسبة يثبت برجلين أو المال يثبت بهما ورجل وامراتين وبشاهد ومين ولا يحتاج فيه للمهر في الزنا من رأيه أدخل حشفته إلى آخره (و) يشترط (للاقرار به اثنتان) كغيره (وفي قول أربعة) لأنه يترتب عليه الحد وفرق الأول بان حده لا يتحتم (ولمال) عين أو دين أو منفعة (و) لكل ما قصد به المال من (عقد) أو فسخ (مالي) ما عدا الشركة والقراض والكفالة (كبيع وإقالة وحوالة) عطف خاص على عام إذا الإصح أنها بيع (وضمان) ووقف وصلح ورهن وشفعة ومسابقة وعوض خلع ادعاه الزوج أو وارثه (وحق مالي كاختيار واجل) وجناية توجب مالا (رجلان أو رجل وامراتان) لعموم الأشخاص المستلزم لعموم الأحوال إلا ما خضع بدليل في قوله تعالى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامراتان مع عموم البلوى بالمداينات ونحوها فوسع في طرق إثباتها والتخير مراد من الإلزام اجامادون الترتيب الذي هو ظاهرها والخشبي كالمراة ما الشركة والقراض والكفالة فلا بد فيها من رجلين ما لم يرد في الأولين إثبات حصته من الربح كما

(قوله اي مالىس بمال الخ) عبارة شرح المنهج والمغنى أى ما ذكر من نحو الزنا والمال وما قصد به المال اه
وهي تفسير للمضاف اليه كان مافى الشرح تفسير للمضاف لكن الاوليان يزيد ولا نحو زنا (قول المتن من
عقوبة) اي من موجب عقوبة فان المشهود به يوجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحذ فتأمل سم
عبارة المغنى مع المتن من موجب عقوبة لله تعالى كالردة وقطع الطريق والشرب او من موجب عقوبة
لادمى كقتل نفس وقطع طرف وقذف اه (قوله وحد قذف) اي وتزوير وروض (قوله حتى لا تراث) قد
يؤخذ منه انه لو كان القصد من الدعوى اثبات المال كان من التقسيم السابق وغليه فهل يثبت الطلاق ضمنا
فلا تراث او لا محل تأمل والا قرب الثاني كما هو قياس تبعيض الاحكام فيما اذا ثبت روضان بو احداه سيد عمر
وسياق عن الاسنى وعش عند قول الشارح كافى مسالى السرة الخ ما يصرح بالثاني وعن المغنى قبيله وفى
الشارح بعيد ما هو كالصريح فيه (قول المتن وما يطلع عليه رجال الخ) عدنى الروض من ذلك العفو عن
القصاص قال فى شرحه ولو على مال وإنما لم يكتف فى العفو على مال برجل وامراتين او بشاهد ومين مع ان
المقصود منه المال لان الجنابة فى نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل منه انتهى اه سم
(قول المتن كسكاح) بما يغفل عنه فى الشهادة بالنسكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد
فى توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا
يكفى الضبط بيوم العقد فلا يكتفى ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا
بلحظة او لحظتين او قبل العصر او المغرب كذلك لان النسكاح يتعلق به لحاق الولد لسته اشهر ولحظتين من
حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب والله اعلم اه سم على حج ويؤخذ من قوله لان النسكاح
يتعلق به لحاق الولد الخ ان ذلك لا يجزى فى غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بهاذكر التاريخ
ويبدل له قهرا فى تعارض البينتين اذا اطلقت احدهما وارخت الاخرى او اطلقنا تساقطنا لاحتمال ان
ما شهد به فى تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخ وبطلان المطلقة ع ش (قول المتن وطلاق) مل من ذلك
ما لو اقر بطلاق زوجته لينسكح اختها مثلا وانكرته الزوجة فلا بد من اقامة رجلين ام يقبل قوله بمجرد فيه
نظروا الا قرب الاول بالنسبة لتحريم اختها عليه فلا ينسكحها ولا اربعا سواها الا باقامة رجلين على ما دعه
ويؤخذ باقراره بالطلاق فيفرق بينهما ع ش (قول المتن وطلاق) ولو بروض ان ادعته الزوجة فان ادعاه
الزوج يعرض ثبت بشاهد ومين ويلغز به فىقال لنا طلاق يثبت بشاهد ومين زيادى ومغنى وظاهره انه
يثبت الطلاق تبعيا للحال ولعله ليس بمراذخا مما مر عن السيد عمر وما يأتى عن المغنى والروض وفى
الشارح ثم رايت قال السيد عمر وقول المغنى ويلغز به الخ ان تقول الطلاق فى هذه الصورة ثبت باعتراف
الزوج والذى ثبت بشاهد ومين المال لا غير فلا يتم الا لغا فليتأمل اه (قول المتن واسلام) يستثنى منه

بحته ابن الرقة (ولغير
ذلك) اي مالىس بمال
ولا يقصد منه المال (من
عقوبة لله تعالى) كحذ شرب
وسرقة وقطع طريق (او
لادمى) كقود وحد قذف
ومنع اراث بان ادعى بقية
الورثة على الزوجة ان
الزوج خالفها حتى لا تراث
منه (وما يطلع عليه رجال
غالبا كسكاح وطلاق)
منجز او معاق (ورجعة)
وعتق (واسلام ورده
وجرح وتعديل وموت
واعسار وو كالة) ووديعه
(ووصاية)

كونه فى معنى النفي كما بيناه فى بعض الهوامش السابقة (قوله اي المصنف من عقوبة) اي من موجب
عقوبة فان المشهود به موجب العقوبة كالشرب لانفسها كالحذ فتأمل (قوله اي المصنف وما يطلع عليه
رجال) عدنى الروض من ذلك العفو عن القصاص قال فى شرحه ولو على مال ثم قال وإنما لم يكتف فى مسألة
العفو عن القصاص على مال برجل وامراتين او بشاهد ومين مع ان المقصود منه المال لان الجنابة فى نفسها
موجبة للقصاص لو ثبتت والمال انما هو بدل عنه اه (قوله كسكاح وطلاق) بما يغفل عنه فى الشهادة
بالنسكاح انه لا بد من بيان تاريخه كما صرح به ابن العماد فى توقيف الحكم فقال مانصه (فرع) يجب
على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات ولا يكتفى بالضبط بيوم العقد فلا يكتفى ان النكاح عقد
يوم الجمعة مثلا بل لا بد ان يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلا بلحظة او لحظتين او قبل العصر او المغرب كذلك
لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لسته اشهر ولحظتين من حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب
والله اعلم اه (قوله كسكاح وطلاق ورجعة الخ) (تنبيه) اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به
وعينه فقال الاخر اشهد بذلك لم يكف بل لا بد من تصريحه بالمدعى به كالاول وهذا مما يغفل عنه كثيرا م

وشهادة على شهادة رجلان) لارجل وامراتان لقول الزهرى مضت السنة من رسول (٢٤٩) الله ﷻ انه لا تجوز شهادة

النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق وهذا حجة عند أبي حنيفة وهو المخالف ولأنه تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وصح بالخبر في النكاح وقيس بها ما في معناها من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه ولا نظر لرجوع الوصاية والوكالة للمال لأن القصد منهما اثبات الولاية لا المال نعم نقل الشيخان عن الغزالي وأقره لكن نوزع فيه ولو ادعت أنه طلقها عند الوطء وطالبته بالشر أو بعده وطالبته بالكل أو أن هذا مايت زوجها وطلبت الارث قبل نحو شاهد ويمين لأن القصد المال كما في مسألي السرقة وتعليق الطلاق بالغصب فإنه يثبت المال بشاهد ويمين دون السرقة والغصب والطلاق الحق به قبول شاهد ويمين بالنسب إلى الميت فيثبت الارث وان لم يثبت النسب (تنبيه) صورة ما ذكر في الودعة ان يدعي مالها غصب ذي اليد لها وذو اليد انها وديعة فلا بد من شاهدين لأن المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك

مالو ادعاه واحد من الكفار قبل اسره وأقام رجلا وامرأتين فإنه يكفيهما لأن المقصود في الاسترقاق والمفاداة والقتل ذكره الماوردي وحكي في البحر عن الصيغرى انه قبل شاهد وامراتان وشاهد ويمين من الوارث ان موثرته توفي على الاسلام والكفر لأن القصد منه اثبات الميراث ثم استغربه به (قوله) الماتن ووصاية (الخ) والبلوغ والايلاء والظهار والخلع من جانب المرأة بان ادعته على زوجها والولاة وانقضت العدة بالاشهر والعفو عن القصاص ولو على مال الاحصان والكفالة بالبدن ورؤية غير رمضان والحكم والتدبير والاستيلاء وكذا الكتابة اذا ادعى الرقيق شيئا من الثلاثة بخلاف مالو ادعاه السيد على من وضع يده عليه أو الكتابة على الرقيق لاجل التجوّم فإنه يقبل فيها ما يقبل في المال وإن لم يكن يتكف في مسألة العفو عن القصاص على مال رجل وامرأتين او شاهد ويمين مع ان المقصود منه المال لأن الجنابة في نفسها وجبة للقصاص لو ثبت والمال انما هو بدل منه وروى مع شرحه (قوله) الماتن وشهادة على شهادة (الخ) سواء كان الاصل رجلا ام رجلاين ام رجلا وامرأتين ام اربع نسوة اسنى (قوله) وهذا حجة اى مسند التابعي (قوله) وصح بالخبر في النكاح) عبارة شيخ الاسلام والمفتي وتقدم خبر لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اه (قوله) من كل ما ليس بمال (الخ) اى من موجب عقوبة وما يطالع عليه الرجال غالبا (قوله) لكن نوزع فيه) عبارة المفتي وان نازع في ذلك البلقي بنى وقال انه غير معمول به اه (قوله) لو ادعت انه (الخ) عبارة المفتي انه يستثنى من النكاح مالو ادعت انه نكحها وطلقها (الخ) فيثبت ما ادعته برجل وامرأتين وبشاهد ويمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال اه (قوله) كافي مسألي السرقة) عبارة الروض (فرع) اذا شهد بالسرقة رجل وامرأتان ثبت المال لا القطع وان عاق طلاقا وعتقا ولا دة فشهد به اربع نسوة او رجل وامرأتان ثبتت دونهما كما ثبت صوم رمضان وواحد ولا يحكم بوقوع الطلاق والعق المعلقة باستتلاله بشهادة ذلك الواحد ولو ثبتت الولادة بين او برجل وامرأتين او لاثم قال ان كنت ولدت فانت طائقة او حرة طلقت وعقت اه بزيادة شئ من الشرع وقال شارحه بعد توجه وجهه والفرق بين التعاقين ما نصه قال الرافعي لكن تقرير الرويانى بانه قد يترتب على البينة ما لا يثبت بها كالنسب والميراث مع الولادة الثابتة بالنسوة يدفع الفرق ويقضى وقوع الطلاق والعق مطلقا فيذكر ويزيده الفطر بعد ثلاثين فيما لو ثبت الحلال بواحد كما هو ربما يمكن لم بعض الشعث بان يقال ما شهد به رجل وامرأتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرقة والقتل فان ثبت به وجهه بهم كالمال في السرقة ثبت ولا يحكم القاضي بها بل بالمال في سرقة شهدها بها والا كالقصاص فلا يثبت شئ وان كان يثبت بهم فان كان المرتب عليه شرعا كالنسب والميراث المرتبين على الولادة ثبت تبعا لاشعار الترتيب الشرعى بعموم الحاجة وتعذر الانفكاك او تعسره وان كان وضعيا كالطلاق والعق المرتبين على التعلق برضاه فلا ضرورة في ثبوت الثاني بثبوت الاول فان تأخر التعلق عن ثبوته الزمناه ما اثبتناه اه (قوله) فإنه يثبت المال بشاهد ويمين (الخ) قضيته ان الثابت بالشاهد واليمين في دعوى الطلاق قبل الوطء او بعده المهر دون الطلاق وهو ظاهر ع (قوله) والحق به) اى بما مر عن الشيخين عن الغزالي (قوله) ان يدعي مالها غصب ذي اليد (الخ) اى فيضمنها ومنافعها الفائتة (قوله) فلا بد من شاهدين) اى من الوديع اخذا من التعليل واما المالك فيكفيه رجل وامرأتان لانه يدعى محض المال رشيدى (قوله) الماتن وما يختص بمعرفة النساء (الخ) يفهم ان الافرار يختص بمعرفة من لا يكتفى فيه شهادة النسوة وهو كذلك لان الرجال تسمعه غالبا كسائر الاقارب معنى (قوله) الماتن غالبا) راجع للفعل الاول ايضا كما نبه عليه المفتي (قوله) وحدها) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله) الماتن او ولادة) وفي المحلى والنهاية والمغنى بالواو وبدل او (في محل) اى في كتاب الطلاق معنى ونهاية وكذا في الدييات معنى (قوله) عليه) اى الحيض (قوله) تعسرها) اى لا التعذر بالكلية فلا منافاة معنى (قوله) فان الدم (الخ) علة للتعسر وقوله يحتمل انه استحاضة يعنى لا يعلم انه حيض لاحتمال انه الخ

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - عاشر) (وما يختص بمعرفة النساء أو لاراه رجال غالبا كبكارة) وحدها ورتق وقرن (أو ولادة رحيض) وسادهما بقرلماني محل تنذر إقامة البينة عليه تعسرها فان الدم وان شوه قد يحتمل انه استحاضة

(تنبيه) اذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لان كلا منهما لا يرد شرعاً للمشهود به لا ينفك عنه ولان التابع من جنس المتبوع فان كلاً من ذلك من المال او الآيل اليه ويؤخذ من ثبوت الارث بما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض له في شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليها اعني الحياة فلم يمكن ثبوته قبل ثبوتها اما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فظاهر انهن لا يقبلن لان الحياة من حيث هي ما يطلع عليه الرجال غالباً فان قلت الاصل (٢٥٠) عدم الحياة فكيف مع ذلك ثبتت الحياة تبعاً للولادة قلت لما نظروا لزوم الارث لها

(قوله اذا ثبتت الولادة) الى قوله ولان التابع الخ تقدم آتفا عن الاسنى مثله بزيادة بسطوا الى قوله فان قلت الخ نقله البجيرمي عن الشارح والسلطان وقره (قوله بالنساء) اي او برجل وامرأتين اسنى (قوله للمشهود به) وهو الولادة (قوله فان كلاً الخ) فيه تأمل (قوله من ذلك) اي من الثلاث او من التابع والمتبوع (قوله قلت لما نظروا الخ) يتأمل هذا الجواب ولو حمل قولهم اذا ثبتت الولادة ثبت النسب والارث تبعاً على ما اذا علم حياة المولود ولو من الخارج لكن وجباً فليراجع (قوله المستلزم) اي الارث (قوله وسره) كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة (قوله لان عدالة الشاهد تمنعه الخ) محل تأمل (قوله فالحاصل الخ) اي حاصل الجواب (قول المتن ورضاع) وكذا الحل عميرة (قوله وقدمه) الى قوله كما صوبه الخ في النهاية (قوله وقدمه في بابه) اي لمعرفة حكمه نهاية والاولى ترك الواو بل ان يقول كما قدمه في بابه وانما ذكره هنا الخ (قوله ومحل الخ) قوله كما صوبه الخ (في المغنى) قول المتن ويعوب تحت الثياب واستئلال ولد) روض زاد المغنى ويشترط في الشاهد بالعيوب المعرفة بالطالب كاحكامه الرافعي عن التهذيب اه (قوله التي) الاولى اسقاطه (قوله للنساء) حرة كانت او امة اسنى ونهاية زاد المغنى وأما الخنثى فيحتاج الى امره على المرجح فلا يراه بعد بلوغه رجال ولا نساء وفي وجه يستصحب حكم الصغر عليه اه (قوله حتى الجراحة) اي على فرجها اسنى ومغنى ونهاية (قوله ورد) اي النووى في الروضة (قوله له) اي لفرج النساء تحت الثياب وقوله نظر الخ علة الاستثناء (قوله وزعم ان الاجماع الخ) قال في شرح البهجة ما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذعى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والسكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه النووى اه سم (قوله اي برجلين) الى قول المتن ومالا ثبت الخ في النهاية الا قوله من ثم الى عيب الوجه ومآنبه عليه وكذا في المغنى الا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله اذا قصد الى التنبيه (قوله للحاجة الخ) عبارة المغنى وشيخ الاسلام لما رواه ابن ابي شيبة عن الزهرى مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء ويعوب بن وقيس بما ذكره غيره مما شاركه في الضابط المذكور واذ قبلت شهادتهن في ذلك مفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين اولى اه (قوله بذلك) اي تحت الثياب (قوله عيب الوجه الخ) فاعل خرج (قوله ما يبدو الخ) اي ووجهها مغنى (قوله اذا قصد به) اي بعيب ما يبدو الخ (قوله وليس الخ) الظاهر الثانيك (قوله تنبيهه ما ذكر في وجه المرأة ويدها الخ) عبارة النهاية وما قررنا في وجه المرأة الخ (قوله ورد استثناء البغوى الخ) قال في شرح البهجة عما قاله البغوى وادعى الاجماع عليه قال الاذعى ولا ريب فيه ان اوجبت الجراحة قصاصاً والسكلام انما هو فيما اذا اوجبت مالا كما صرح به البغوى نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال فان ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات اجماع فلا كلام والا فالقياس ما ابداه الرافعي وصوبه النووى اه (قوله واربعة نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة لان ذكر الفرد يدل عليه اه ويرد ان تذ كير العدد صادق بتذ كير العدد وتانيته وجعلوا من ذلك قوله في الخبر ستامن شوال على انالو سلنا دلالة تذ كير العدد لم نسلم دلالة على خصوص النسوة بل على مطلق المؤنث كاتفق سم (قوله حيث لم يقصد به مال الا برجلين) كتب عليه مر (قوله تنبيهه ما ذكر) هو المعتمد شمر

المستلزم للحياة وجب ثبوتها ليثبت الارث وسره ان ذكر الولادة في الشهادة مع السكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود لان عدالة الشاهد تمنعه من اطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد فالحاصل ان الحياة وان لم تكن لازماً شرعاً لكن اللازم الشرعى يتوقف عليها فكان تقديرها ضرورياً فافعل به (ورضاع) وقدمه في بابه وذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرر ومحل ان كان من الثدي اما شرب اللبن من اناه فلا يقبلن فيه نعم يقبلن في ان هذا لبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوبه في الروضة ورد استثناء البغوى له نظراً الى ان جنسه يطلع عليه الرجال غالباً وزعم ان الاجماع عليه وانه الصواب مردود (يثبت بما سبق) اي برجلين وبرجل وامرأتين (واربعة نسوة) وحدهن للحاجة اليهن هنا ولا تثبت برجلين ويمن وخرج تحت الثياب والمراد ما لا يظهر

منها غالباً ومن ثم كان التعبير بذلك اولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الازار لانهما بين السرة والركبة فقط وليس هو مراد عيب الوجه واليد من الحرة فلا يثبت حيث لم يقصد به مال الا برجلين وكذا ما يبدو عند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً اما اذا قصد به الرد في العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد ويمن لان القصد منه حينئذ المال ولو اقامت شاهداً باقرار زوجها بالدخول كفي حلفها معه ويثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يف الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس مال (تنبيه) ما ذكر في وجه الحرة ويدها وما يبدو في مهنة الامة

قيل انما يتأتى على حل نظره
الضعيف اما على المعتد
من جرته فليثبت بالنساء
اه ولك رده بانه مخالف
لصريح كلامهم لاسيما ما
يبدو في مهنة الامة فان
تخصيصه لا يتأتى على قول
المصنف انها كالحرية ولا
على قول الرافعي بحل ماعدا
ما بين سرتها وكتبها فليثبت
بذلك انهم اعرضوا عما
ذكر ويوجه بانهم هنالم
ينظروا لحل نظره ولا لحرمة
اذ للشاهد النظر للشهادة
ولوللفرج كما مروا انما النظر
لما من شأنه ان يسهل
اطلاع الرجال عليه غالبا
اولا وما ذكر يسئل اطلاعيهم
عليه كذلك لعدم تحفظ
النساء في ستره غالبا فلم
يقبلن فيه مطلقا (ومالا
يثبت برجل وامراتين لا
يثبت برجل ويمين) لانه اذا
لم يثبت بالا قوى فالأضعف
أولى (وما يثبت بهم) اى
برجل وامراتين وغلبه
لشرفه (يثبت برجل ويمين)
لخبر مسلم انه صلى الله عليه
وسلم قضى بهما قال مسلم
صح انه صلى الله عليه وسلم
قضى بهما في الحقوق
والاموال ثم الائمة بعده
ورواه البيهقي عن نيف
وعشرين صحابيا فاندفع
قول بعض الحنفية هو خير
واحد فلا ينسخ القرآن
على ان النسخ للحكم وهو
ظني فليثبت بمثله

هو المعتمد والقول بانه انما يتأتى الخ مردود ومخالف الخ (قوله قيل انما يتأتى الخ) قال ذلك شرح الروض سم
(قوله على حل نظره) اى على القول بحل النظر الى ذلك اسنى ومعنى اى ما ذكر من الامور الثلاثة (قوله
فليثبت) اى عيب ما ذكر (قوله ولك رده بانه الخ) عبارة المغنى اجيب بان الوجه والكففين يطلع عليهما
الرجال غالبا وان قلنا بجرمة نظر الاجنبى اليهما لان ذلك جائز لمحرارها وزوجها ويجوز نظر الاجنبى لوجهها
لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي اطلق الماوردى نقل الاجماع على ان عيوب النساء في
الوجه والكففين لا تقبل فيها الا الرجال ولم يفصل بين الامة والحرة وبصرح القاضي حسين فيهما اه فلا
تقبل النساء الخالص في الامة لما ر انه يقبل فيها رجل وامراتان لما ر اه (قوله عما ذكر) اى من قول
الاسنى اما على المعتمد الخ (قوله ويوجه) اى كلامهم نهاية (قوله وما ذكر) اى عيب الوجه واليد من الحرية
وما يبدو عنده مهنة الامة (قوله كذلك) اى غالبا (مطلقا) اى على الضعيف والمعتمد جميعا (قول المتن وما
لا يثبت برجل الخ) اشار به لضا بط يعرف به ما يثبت بشاهد ويمين وما لا يثبت بهما معنى (قوله لانه) الى قوله
لان اليمين في النهاية الا قوله مسلم انه الى انه صلى الله عليه وسلم والى قوله وقضية ذلك في المغنى الا قوله قال مسلم
الى ورواه قوله على ان النسخ الى المتن (قوله وغلب لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل سم عبارة المغنى
واتى بالضمير مذكرا تغليبا على المؤنث اه (قول المتن يثبت برجل ويمين) ولو ادعى ملكا ضمن وقفية
كان قال هذه الدار كانت لاني ووقفها على وانت غاصب واقام شاهد وحلف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفا
باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد ويمين قاله في البحر نهاية قال عرش قوله ثم تصير وقفا الخ اى ثم ان
ذكر مصر فابعد صرف له والامو منقطع الاخر فيصرف لا قرب رحم الواقف اه (قوله ثم الائمة بعده)
اى فصار اجماعا عرش (قوله ورواه البيهقي) اى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر كما صرح به في
المغنى وان كانت عبارة الشارح محتمة لسيد عمر عبارة المغنى لما رواه مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى
بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافياته حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين عن نيف
الخ والقضاء بالشاهد واليمين قال به جمهور العلماء سلفا وخلفاء منهم الخلفاء الاربعة وكتب به عمر بن عبد
العزيز الى عماله في جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك واحمد وخالف في ذلك ابو حنيفة رضي الله تعالى
عنهم اجمعين اه (قوله فاندفع قول بعض الحنفية الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد المذكور من
الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل سم على حجج
ولك ان تقول ما ذكره الشارح كالشهاب ابن حجر ليس هو تمام الدليل على وجود التواتر بل هو متوقف على
مقدمات اخرى تركاها لانها معلومة وهي ان من المعلوم ان ذلك الحنفى منازعته انما هي مع صاحب المذهب
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وهو من تابعي التابعين ويبعد عادة ان يروى ما ذكر عن عدد قليل عن
هذا العدد من الصحابة بل الظاهر ان الراوى له عن الصحابة المذكورين عددا اكثر منهم من التابعين لما
عرف بالاستقرار ان الخبر الواحد يروى به عن الصحابي الواحد عددا من التابعين او غيرهم من الصدر الاول بل
الظاهر ان ما يبلغ نحو البيهقي عن هذا العدد من الصحابة مع تراخى زمنه عنهم يبلغ الشافعي عن عددا اكثر
منهم لقر به من منهم ولجلالته المقررة في هذا العلم كغيره فتامل رشيدى اقول ويجاب ايضا بان الخصم
ينكر تواتره في شئ من الطباق وثبوت تواتره في طبقة خصوص صافي خير القرون كاف في الرد عليه (قوله فلا
ينسخ القرآن) قديم منع لزوم النسخ فليتامل سم (قوله للحكم) اى لالمتن (قوله بمثله) اى بخبر الواحد (قول
(قوله قيل انما يتأتى الخ) قال ذلك في شرح الروض (قوله ولا على قول الرافعي بحل ماعدا ما بين سرتها
وركيهتا الخ) قد بناقش بانه يتأتى على قول الرافعي بناء على ان التخصيص للتشليل دون التقييد
(قوله وغلبه لشرفه) فلذا اتى بضمير المذكر العاقل (قوله فاندفع الخ) فيه بحث لان مجرد روايته عن العدد
المذكور من الصحابة لا يحقق تواتره لما استقر من انه يعتبر فيه وجود عدد التواتر في سائر الطباق فليتامل
(قوله فلا ينسخ) قديم منع لزوم النسخ فليتامل

(الاعيوب النساء ونحوها) (اي ما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغنى بنصب نحو بخطه عطفها على عيوب كرضاع اهـ (قوله فلا يثبت) الاولى التانيث كافي النهاية والمغنى (قوله بهما) اي الشاهد واليمين مغنى (قوله نعم بقبلا الخ) عبارة المغنى وينبغي كما قال الدميري تقييدا لاطلاقه بالحرمة اما الامة فليثبت فيها بذلك قطعا لانها مال وبذلك جزم الماوردي واورد على حصره الاستثناء فيما ذكره التزجعة في الدعوى بالمال او الشهادة به فانها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وانما هو اخبار عن معنى لفظ المدعى او الشاهد اهـ (قوله كما مر) اي في شرح وباربع نسوة (قول الماتن ولا يثبت شيء الخ) في المال حزم ما واما تقبل فيه النسوة منفردات في الاصح معنى (قوله لضعفهما) عبارة المغنى وشرح المنهج لعدم ورود ذلك قيامهما مقام رجل في غير ذلك لوروده اهـ (قول الماتن وانما يحلف المدعى الخ) شرع به في شروط مسئلة الاكتفاء بشاهد ويمين مغنى (قوله لان جانبه انما يتقوى حينئذ) اي واليمين ابداف جانب القوي مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة المغنى هل القضاء بالشاهد واليمين اي معا او بالشاهد اي فقط واليمين مؤكدة او بالعكس اقول اصحها اولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء عليه اهـ (قوله لقيامهما مقام الرجل الخ) اي ولا ترتيب بين الرجلين مغنى (قوله فيقول والله ان شاهدي الخ) وقوله او اني استحقه وان الخ نشر على ترتيب اللف (قوله لانهما مختلفا الجنس الخ) علة لوجوب الذكر عبارة المغنى وشرح المنهج وانما اعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبار ارتباط احدهما بالآخرى الخ (قول الماتن فان ترك الحلف الخ) في العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفني وخلصني ثم قال (خاتمة) من اقام شاهدا على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقين اهـ بقى ما لو اقام على كل شاهدا هل يكفي يمين واحدة مع الشاهد ين سم وميل القلب الى الكفاية وعدم الفرق والله اعلم (قوله مع شاهده) اي بعد شهادة شاهده مغنى (قوله لانه قد يتورع) اي المدعى عناني وعش (قوله سقطت الدعوى) اي لالحق فلواقام يمينه واقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كافي الحلي وهو المعتمد اهـ بجزمي وياتي عن الاسنى والمغنى وفي الشارح ما يفيد (قوله فليس له الحلف الخ) وفاقا للروضة والروض وشرحه والمغنى وخلافا للنهاية بعبارة بعد ذكره ما في الشارح عن ابن الصباغ الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحينئذ يحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اهـ قال ع ش قوله وحينئذ يحلف معه معتمداه ولم يبين وجه اعتماده مع انه مخالف لما في الروضة والروض وشرحه والمغنى والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعي (قوله بعد) اي بعد حلف خصمه ع ش (قوله وقضية ذلك) اي قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) اي من اليمين (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض

(الاعيوب النساء ونحوها) (اي ما ليس بمال ولا يقصد به مال سم عبارة المغنى بنصب نحو بخطه عطفها على عيوب كرضاع اهـ (قوله فلا يثبت) الاولى التانيث كافي النهاية والمغنى (قوله بهما) اي الشاهد واليمين مغنى (قوله نعم بقبلا الخ) عبارة المغنى وينبغي كما قال الدميري تقييدا لاطلاقه بالحرمة اما الامة فليثبت فيها بذلك قطعا لانها مال وبذلك جزم الماوردي واورد على حصره الاستثناء فيما ذكره التزجعة في الدعوى بالمال او الشهادة به فانها تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وانما هو اخبار عن معنى لفظ المدعى او الشاهد اهـ (قوله كما مر) اي في شرح وباربع نسوة (قول الماتن ولا يثبت شيء الخ) في المال حزم ما واما تقبل فيه النسوة منفردات في الاصح معنى (قوله لضعفهما) عبارة المغنى وشرح المنهج لعدم ورود ذلك قيامهما مقام رجل في غير ذلك لوروده اهـ (قول الماتن وانما يحلف المدعى الخ) شرع به في شروط مسئلة الاكتفاء بشاهد ويمين مغنى (قوله لان جانبه انما يتقوى حينئذ) اي واليمين ابداف جانب القوي مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة المغنى هل القضاء بالشاهد واليمين اي معا او بالشاهد اي فقط واليمين مؤكدة او بالعكس اقول اصحها اولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الاول يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء عليه اهـ (قوله لقيامهما مقام الرجل الخ) اي ولا ترتيب بين الرجلين مغنى (قوله فيقول والله ان شاهدي الخ) وقوله او اني استحقه وان الخ نشر على ترتيب اللف (قوله لانهما مختلفا الجنس الخ) علة لوجوب الذكر عبارة المغنى وشرح المنهج وانما اعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبار ارتباط احدهما بالآخرى الخ (قول الماتن فان ترك الحلف الخ) في العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفني وخلصني ثم قال (خاتمة) من اقام شاهدا على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقين اهـ بقى ما لو اقام على كل شاهدا هل يكفي يمين واحدة مع الشاهد ين سم وميل القلب الى الكفاية وعدم الفرق والله اعلم (قوله مع شاهده) اي بعد شهادة شاهده مغنى (قوله لانه قد يتورع) اي المدعى عناني وعش (قوله سقطت الدعوى) اي لالحق فلواقام يمينه واقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كافي الحلي وهو المعتمد اهـ بجزمي وياتي عن الاسنى والمغنى وفي الشارح ما يفيد (قوله فليس له الحلف الخ) وفاقا للروضة والروض وشرحه والمغنى وخلافا للنهاية بعبارة بعد ذكره ما في الشارح عن ابن الصباغ الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحينئذ يحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اهـ قال ع ش قوله وحينئذ يحلف معه معتمداه ولم يبين وجه اعتماده مع انه مخالف لما في الروضة والروض وشرحه والمغنى والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعي (قوله بعد) اي بعد حلف خصمه ع ش (قوله وقضية ذلك) اي قولهم فان حلف خصمه الخ (قوله ان حقه) اي من اليمين (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض

(قوله اي المصنف الاعيوب النساء ونحوها) عبارة المنهج ولا يثبت برجل ويمين الا مال او ما قصد به مال اهـ فقول المصنف الاعيوب النساء ونحوها اي ما ليس بمال ولا يقصد به مال (قوله فان ترك الحلف مع شاهده الخ) في العباب ولولم يحلف مع شاهده فلخصمه ان يقول له احلف او حلفني وخلصني اهـ وفيه ايضا خاتمة من اقام شاهدا على رجل بحق وعلى آخر بحق ايضا كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقين اهـ بقى ما لو اقام على كل شاهدا هل يكفي يمين واحدة مع الشاهد ين (قوله اي المصنف وطلب يمين خصمه فله ذلك) فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحينئذ يحلف معه كما قاله الرافعي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر ش م ر (قوله ولو في مجلس آخر) ينظر في هذا في الروض ما نصه ولو اراد الناكل مع شاهده ان يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا في مجلس آخر اهـ قال في شرحه

من اليمين بطلبه يمين خصمه
 كما يسقط بردها على خصمه
 بخلاف البيئة الكاملة لا
 يسقط حقه منها بمجرد
 طلب يمين خصمه (فان
 نكل) المدعى عليه (الله)
 أى المدعى (أن يحلف يمين
 الرد فى الاظهر) لانه غير
 الذى امتنع عنها لان تلك لقوة
 جهته بالشاهد ويقضى
 بها فى المال فقط وهذه
 لقوتها بنسكول الخصم
 ويقضى بها فى كل حق (ولو
 كان بيده امة وولدها)
 يسترقما (فقال رجل
 هذه مستولدى عقلت
 بهذا) منى (فى ملكى وحلف
 مع شاهد) اقامه (ثبت
 الاستيلاء) يعنى ما فيها من
 المالية واما نفس الاستيلاء
 المقصود لعنتها بالموت فانما
 ثبت باقراره فتنزع من هى
 فى يده وتسلم له لان ام الولد
 مال لسيدها وبحسب البلقينى
 انه لا بد أن يزيد فى دعواه
 وهى باقية على ملكى على
 حكم الاستيلاء لجواز بيع
 المستولدة فى صور مردود
 بانه حيث جاز بيعها لغير
 استيلاءها فلا يصدق معه
 قوله مستولدى (لان نسب
 الولد وحرته) فلا يثبتان
 بهما

ما نضه ولو اراد الناكل مع شاهده أن يحلف بعد نكوله وقبل حلف خصمه لم يمكن الا فى مجلس آخر اه قال
 فى شرحه فليست انا فى الدعوى و يقيم الشاهد بخيئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول
 الروضة ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل
 المحاملى انه ليس له ذلك لان اليمين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس اخر فيستأنف الدعوى
 و يقيم خيئذ يحلف معه اه فتقوله واستحلف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف سم (قوله
 لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد قوله السابق وبه فارق الخ سم اقول
 و يصرح بذلك ايضا قول الاسنى والمغنى بخلاف ما لو اقام المدعى بيئة بعد يمين المدعى عليه حيث تسمع لان
 البيئة قد تعذر عليها اقامتها فعذر اه (قوله المدعى عليه) الى قوله وكذا الواقع فى المغنى الا قوله وانحصاره
 فيهم وقوله وكذا الوحلوف الى الماتن والى قوله كما اخذه بعضهم فى النهاية الا قوله كما افهمه التعليل الاول (قول
 الماتن ان يحلف يمين الرد) قضيته انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التى تكون معه لكن قضية كلام
 الرافعى فى القسامة أنه يحلف على الاظهر قاله الزركشى والوجه الاول اسنى (قول الماتن فى الاظهر) وعليه
 لو لم يحلف سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما ساق ان شاء الله تعالى فى الدعوى على ومغنى (قوله
 لقوة جهة الخ) خبر لان (قوله يعنى ما فيها من المالية الخ) قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف
 ان الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة والقرار فان عبارته
 صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الاتى ومصيره حرا سم (باقراره) اى الذى تضمنته دعواه (وبحث البلقينى
 الخ) منتد اخبره قوله مردود الخ (قوله فى صور) كان استولدها وهى مروه نذرهننا لازما ولم ياذن له المرتهن
 فى الوطى وكان معسر افاته لا ينفذ الاستيلاء فى حق المرتهن وكذا الجانية مغنى (قوله بانه حيث الخ) عبارة
 المغنى بان هذا احتمال بعيد لا يعول عليه فى الدعوى اه (قوله فلا يصدق معه الخ) قد يقال وان لم يصدق
 شرعاً لكن يصدق لغة وعرفاً وايضا فيحتمل انه استولدها استيلاء شرعاً ثم اعتقها فلا بد من التصريح بما
 افاده البلقينى حتى يقضى بما ذكر فليتامل سيد عمر (قول الماتن لانسب الولد الخ) ولو قال له المدعى استولدتها
 انا فى ملكك ثم اشتريتها مثلاً مع ولدها فعتق على وأقام على ذلك الحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او يمين
 ثبت النسب والحرية باقراره المرتهن على الملك الذى قامت به الحجة الناقصة روض مع شرحه ورشيدى
 (قوله فلا يثبتان بهما) قال فى المطلب ومحل اذا اسند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد او اطاقى والا فلا
 شك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوا تدا الحاصلة في يده للمدعى والولد منها وهو يتبع الام فى تلك

فيستأنف الدعوى و يقيم الشاهد خيئذ يمكن من ذلك اه وكان هذا من الروض اختصار لقول الروضة
 ولو ان المدعى بعد امتناعه من الحلف مع شاهده واستحلف الخصم اراد ان يعود مع شاهده نقل المحاملى انه
 ليس له ذلك لان اليمين صارت فى جانب صاحبه الا ان يعود فى مجلس اخر فيستأنف الدعوى و يقيم الشاهد
 خيئذ يحلف معه اه فيكون قولها واستحلف الخصم معناه مجرد طلب حلفه من غير ان يحلف بدليل
 اطلاق قولها قبل ولو لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب يمين الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى قال
 ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد شاهده مع ذلك بخلاف ما لو اقام بعد يمين المدعى عليه بيئة فتسمع اه فتقوله
 عن ابن الصباغ وليس له ان يحلف بعد ذلك شامل للمجلس اخر وبه صرح فى العباب فقال فاذا لم يحلف المدعى
 مع شاهده وطلب يمين خصمه فان حلف سقطت الدعوى ومنع العود للحلف مع الشاهد ولو بمجلس اخر ولا
 يمنع من اقامة بيئة كاملة اه (لا يسقط حقه منها بمجرد طلب يمين خصمه) أى ولا يحلف خصمه كما يفيد
 وبه فارق الخ (قوله اى المصنف فله ان يحلف يمين الرد فى الاظهر) قال فى شرح الروض قال الزركشى
 وقضية تقييد الشيخين الحلف يمين الرد انه ليس له ان يحلف مع شاهده اليمين التى تكون معه لكن قضية
 كلام الرافعى فى القسامة أنه يحلف على الاظهر اه وكلام المصنف يقتضى موافقة ما فى القسامة والوجه
 ما تقرر اولاه (قوله يعنى ما فيها) قد يستغنى عن هذا التاويل لجواز ان يريد المصنف ان الاستيلاء بمعنى

الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت بده الشريعة عليه اسنى (قوله بامر) أى من قول المتن وما يطلع عليه رجال غالب الخ (قوله ما رقى بابه) أى فى استلحاق عبد غيره وقضيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدقه اسنى ومغنى وعش (قول المتن وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك شيخ الاسلام ومغنى (قوله وبه فارق ما قبله) أى من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت فيه على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم (قوله أو بعضهم) هو مع ما يأتى من قوله فله اقامة شاهدان وضمه الخ وقوله وفارق الخ وقول المتن فاذا زال عذر الخ وقوله هو واستئناف دعوى لانها الخ مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد وعلى إقامة شاهدان مع الاول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضي له ان يبدأ باليمين أو إقامة الشاهد الاخر مقتصر على ذلك سم (قوله الذى مات قبل نكوله) أى وقبل جلفه اسنى (قول المتن واقاموا شاهد الخ) سيأتى عن الروض مع شرحه حكم ما لو اقام بعضهم شاهدين (قوله بعد اثباتهم لموته الخ) عبارة الروض مع شرحه لا يحكم للورثة الذين ادعوا المورثهم ديناً وعينا الا اذا اثبتوا أى اقاموا بيينة بالموت والوراثة والمال أو اقر المدعى عليه بذلك فاذا ادعوا المورثهم ملكاً واقاموا شاهداً وحلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقتضى منه ادبونه وصاياهم وان امتنعوا من الحلف وعليه ديون وصايا لم يحلف من ارباب الديون والوصايا احد وان لم يكن فى التركه فادب بذلك كنظيره فى الفس (الاموصى له بمعين من عين أو دين ولو مشاعاً كنصف فله ان يحلف بعد دعواه ليمين حقه فيه وان حلف مع الشاهد بعضهم اخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يحلف من الغائبين والحاضرين ويقتضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه بخذف (قوله وانحصارهم فيه) كذا فى النهاية لكن قضية ما مر انفا عن الروض مع شرحه ان اثباته ليس بشرط وهو قضية صنيع المغنى ايضا فليراجع ثم رايات قال الرشيدى قوله بعد اثباتهم موته وارثهم منه وانحصاره فيهم أى بالبيينة الكاملة أو الاقرار أو اشارة بما ذكره من هذه الثلاثة الى شروط دعوى الوارث الارث لكن بتأمل قوله وانحصاره فيهم مع قوله أو بعضهم اه (قوله على استحقاق موثره الكل الخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتى فى قوله وبحث هو ومن تبعه الخ لان الدعوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتى عش وفى الاسنى عقب قول الروض والخالف من الورثة يحلف على الجميع مانصه لا على حصته فقط سواء احلف كلهم أم بعضهم لانه يثبت له موثره لاله فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماورى ان موثره يستحق على هذا كذا اوانه يستحق بطريق الارث عن موثره من دين حملته كذا وكذا اه وفيه قبل هذا ما يشير الى ان ما يقتضيه ما نقل عن الماورى من وجوب دعوى البعض جميع الحق مرجوح وان الراجح ما قاله الزركشى من جواز دعوى البعض قدر حصته ويتايد بذلك ما مر انفا عن عش من ان البعض اذا ادعى قدر حصته يحلف عليه فقط كان يقول والله انه يستحق على هذا بطريق الارث عن موثره كذا خلافا لما فى سم (قوله فى حقه) أى الخالف (قوله وغيره قادر عليها بالحلف) أى لحيث لم يفعل صار

كما علم بامر (فى الاظهر) فلا ينزع من ذى اليد وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر فى بابه (ولو كان بيده غلام) يسترقه وذكره مثال (فقال رجل كان لى واعتقته وحلف مع شاهد فالمدعي انتزاعه ومصيره حراً) باقراره وان تضمن استحقاقه الولاء لانه تابع لدعواه الملك الصالحة حجته لاثباته والعق انما ترتب عليه باقراره وبه فارق ما قبله (ولو ادعت ورثة) أو بعضهم (مالاً) عينا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) الذى مات قبل نكوله (واقاموا شاهداً) بالمال بعد اثباتهم لموته وارثهم وانحصاره فيهم (وحلف معه بعضهم) على استحقاق موثره الكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا وحلفوا كلهم لانه انما يثبت بيمينته الملك لموثره (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية لان الحجة تمت فى حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف

بمجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجة الاقرار فان عبارة صالحه لذلك ونظير ذلك قوله الاثنى ومصيره حراً (قوله وفى ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر) أى فى استلحاق عبد غيره قال فى شرح الروض وقضيته انه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت فى حق البالغ العاقل اذا صدق اه (قوله وبه فارق ما قبله) من عدم حرية الولدان الحجة انما قامت على ملك الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما يقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين (قوله أو بعضهم) هو مع تقريره الاثنى كالماتن كقوله الاثنى فله اقامة شاهدان وضمه الى الاولى من غير تجديد شهادة كالدعوى وقوله وفارق الخ وقول المتن الاثنى فاذا زال عذر حلف واخذ بغير اعادة شهادة وقوله هو بعده واستئناف دعوى لانها وجدوا ولا من الكامل خلافة عن الميت مصرح بان غير المدعى من بقية الورثة له الاقتصار على اليمين مع الشاهد على اقامة شاهدان مع الاول من غير حاجة الى دعوى أو اعادة شهادة الاول بل بمجرد حضوره بين

ولأن بين الإنسان لا يعطى بها غيره وبهذين فارق ما لو ادعى دار الرثا فصدق المدعى عليه (٢٥٥) أحدهما في نصيبه وكذب الآخر فأنهما

يشتركان فيه وكذا لو أقر
بدين لميت فأخذ بعض
ورثته قدر حصته ولو بغير
دعوى ولا إذن من حاكم
فالبقية مشاركتة فيه ولو
أخذ أحد شركاء في دار أو
منفعتهما ما يخصه من أجزائها
لم يشارك فيه البقية كما
أفهمه التعليل الأول ولو
ادعى غريم من غرماء مدين
مات على وارثه أنك وضعت
يدك من تركته على ما بيني
بحق فأنكر وحلف أنه لم
يضع يده على شيء منها لم
تسقط هذه اليمين البقية بل
كل من ادعى عليه منهم
بعدها بوضع اليد يحلف
له هذا ما أفق به البلقيني
وردد بقولهم لو ادعى حقا
على جمع فردوا عليه اليمين
أو أقام شاهدًا يحلف معه
كفته يمين واحدة وقولهم
لو ثبتت أعسار مدين وطلب
غرماءه تحليفه أجبوا
ويكفيه يمين واحدة ولو
ثبتت أعساره بيمينه فظهر له
غريم آخر لم يكن له تحليفه
وقد يجاب بأن ما عدا الأخيرة
قد لا يرد عليه لأن الدعوى
وقعت منهم أو عليهم فوكت
اليمين لجميعهم بخلافه في
مسئلة البلقيني وأما الأخيرة
فالأعسار فيها خصصة
واحدة وقد ثبت والظاهر
دوامه فلم يجب الثاني للتحليف
عليه بخلاف وضع اليد فإنه
إذا انتفى باليمين إلى
ليس الظاهر دوامه فوجب

كالنار لكحقه أسنى ومغنى (قوله) ولأن بين الإنسان لا يعطى الخ) ولو ادعى بعض الورثة فأنكر المدعى
عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف لبعض المدعى وحيتنذ فهل تثبت حصته فقط أو الجميع لأن اليمين المردودة
كالاقرار وهل يمنع ذلك بأنها كالاقرار في حق الحالف فقط فليحرم سم أقول قضية كل من تعليل الشارح
ثبوت حصته فقط والله أعلم (قوله) ما لو ادعى دار الرثا) أي ولم يقلوا بقضائنا (قوله) ولو بغير دعوى ولا
إذن الحاكم) لعل المناسب ولو بدعى واذن الحاكم (قوله) كما أفهمه التعليل الأول) محل تأمل إلا أن يفرض
كون الأخذ بسبق دعوى وإقامة شاهد وحلف معه سيد عمر بنى أنه لا يظهر حيثنذ وجه تخصيص التعليل
الأول بالذكر فإن الثاني حيثنذ يفهمه أيضا فينبغي أن يفرض كون الأخذ بتصديق المدعى عليه أحدهما في
نصيبه دون الآخر والله أعلم (قوله) على ما بيني بحق) أي كالأبواب (قوله) لم تكفه هذه اليمين الخ) عبارة
عماد الرضا (مسئلة) إذا ثبت لجماعة حق على رجل حلف لكل منهم ميمنا ولا يكفي لهم يمين واحدة وإن
رضوا بها كما لو رضيت المرأة في اللعان أن يحلف زوجها مرة واحدة أه وهي موافقة لمسئلة البلقيني في
تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه ثم قضية قول الشارح إلا أن الدعوى وقعت الخ لاكتفاء فيها أي
مسئلة عماد الرضا يمين واحدة إذا وقعت الدعوى منهم سم باختصار (قوله) منهم) أي الغرماء (قوله) هذا ما
أفقى به البلقيني) معتمد ع ش (قوله) كفته الخ) أي في يمين الرد ميمنه مع شاهده (قوله) بأن ما عدا الأخيرة)
هي قوله لو ثبتت أعساره بيمينه الخ ع ش (قوله) لأن الدعوى الخ) أيضا حان أن طلب اليمين في مسئلة البلقيني في
دعوى متعددة بعد الغرماء فتعددت بعدد دعواها وحلف واحد كقضى بواحدة ع ش (قوله) وقعت
منهم) أي في الثانيه وقوله أو عليهم أي في الأولى ع ش (قوله) فلم يجب الثاني) أي من الغرماء (قوله) ليس
الظاهر دوامه) أي انتفاء الوضع (قوله) لكن لا يتعدى الحكم الخ) أفقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح
به الغزى في أدب القضاء فقال لو مات رجل قاضى شخص حقا عليه أو عينا في يده فالحصم أما الوصى إن كان
أو بعض الورثة البالغين كما تقدم وإذا أقام بينة على بعض الورثة لم ينفذ الحكم إلى جميع الورثة قال السيكي
يدى القاضى له أن يبدأ باليمين أو إقامة الشاهد الآخر مقتصر على ذلك (قوله) ولأن بين الإنسان لا يعطى
بها غيره) لو ادعى بعض الورثة فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يحلف لبعض المدعى وحيتنذ
فهل تثبت حصته فقط أو الجميع لأن اليمين المردودة كالاقرار وهل يمنع ذلك بأنها كالاقرار في حق الحالف
فقط فليحرم (قوله) وكذا لو أقر بدين لميت فأخذ بعض ورثته قدر حصته الخ) وفي الروض وشرحه هنا وإن
ادعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم وأقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا
إعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البينة الاتزاع للصبي والمجنون أي لنصيبهما دينا أو عينا ثم يأمر بالتصرف
فيه بالقبطة وأما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوبه بالالدين فلا يجب قبضه له بل يجوز كمن أقر
بدين لغائب واحضره للقاضى وقدم في كتاب الشركة أن أحد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة ولو
قبض من التركة شيئا لم ينعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا يأخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا الغيبة
للشريك هنا عذرا في تمكن الحاضر من الانفراد حيثنذ وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل
الغائب فيما روجو بالعين والدين ويقدم في ذلك على القاضى كوكله لو كان حاضرا ومثله لى الصبي والمجنون
أن كان لها تولى كما صرح به ابن أبي الدمام باختصار نحو التعاليل (قوله) للبقية مشاركتة الخ) عبارة عماد
الرضا فيظهر أن لنفيه أن يشارك فيه أه (قوله) بل كل من ادعى عليه منهم بعدها بوضع اليد يحلف له
الخ) (مسئلة) إذا ثبت لجماعة حق على رجل حلف لكل منهم ميمنا ولا يكفيهم يمين واحدة وإن رضوا
بها كما لو رضيت المرأة في اللعان أن تحلف زوجها مرة واحدة (قوله) هذا ما أفقى به البلقيني) مسئلة البلقيني
موافقة لمسئلة عماد الرضا في تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه عكس ما عارض به عليه (قوله) ما عدا
الأخيرة منه) فقد يفرق بين تعدد المستحق واتحاد المدعى عليه وبين عكسه ويجاب عن الأخيرة فيما عارض
به على البلقيني لئلا تامل (قوله) لأن الدعوى وقعت منهم أو عليهم الخ) قضية ذلك الاكتفاء يمين واحدة

اليمين على نفيه لكل مدعى به بعدن الغرماء وبكى في دعوى دين تلى ميت حضور ورثته

لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو اقر بدى لميت ثم ادعى اداء اليه وانه لدى ذلك حاله اقراره سمعت دعواه اذ ايف الوارث كفى الاقرار وتقبل بينته بالادام رعاية لاحتمال نسيانه (٢٥٦) كما اخذه بعضهم من قولهم لوقال لا بينة لى ثم ائى بينة قبلت لاحتمال نسيانه لها وفيه

اذا ادعى انه ارشد الموجد دين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اكلام ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله كما تقدم اشارة الى قوله قبيل ذلك والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف سم (قوله) لكن لا يتعدى الحكم (الخ) سياق له في اوائل كتاب الدعوى والبيّنات عقب قول المصنف او عقدا ماليا كبيع او هبة كفى الاطلاق في الاصح مانعه لكن لا يحكم اى القاضي الا بعد اعلام الجميع بالحال فانظره مع ما هانر شيدى (قوله) وتقبل بينته بالادام (الخ) جزم به النهاية (قوله) والفرق ظاهره (الخ) ظاهره المنع (قوله من اليمين) الى قوله وفارق في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد شرع الى الماتن (قوله ان حضر في البلد) اى بحيث يمكن تحليفه مغنى (قوله) وقد شرع في الخصومة) سيد كرم حترزه (قوله) او شعر بها محل تأمل بل في مفهومه وقفة ظاهرة فليراجع (قول الماتن وهو كامل) اى يبلغ وعقل مغنى (قوله حتى لو مات) اى بعد نكوله مغنى (قوله) لانه تاتى الحق عن مورثه وقد بطل (الخ) رقيب لا يبطل حقه بل له ان يحلف هو ووارثه لانه حقه فله تاخير ورجحه الاسوى ويمكن اخذ ما مر حل الاول على ما اذا لم يستأنف الدعوى والثانى على ما اذا استأنفها و اقام شاهد اسنى (قوله) فله اقامة شاهد ثان (الخ) وظاهره انه ثبت حينئذ مال الميت فلا يحتاج بقية الورثة الى حلف ان لم يكونوا حلفوا وقضية التعليين المارين عند قول المصنف ولا يشارك فيه ان من اخذ حينئذ شيئا شورك فيه رشيدى (قوله) وفارق (الخ) الى وخرج (الخ) الانسب الاخصر تاخير هو ذكره بدل قوله لا تى ومن ثم الى امالو تغير (قوله) وفارق ذلك (الخ) اى قوله فله اقامة شاهد ثان (الخ) (قوله) كباغنى (الخ) اى اوصى الى (قوله) او الصى (الخ) اى او المجنون (قوله) نقضى ديونه (الخ) اى على التفصيل المتقدم عن الروض مع شرحه (قوله) وخرج (الخ) الى قول الماتن ولا يجوز في النهاية والمغنى (قوله) فلا يبطل حقه (الخ) اى وان طال الزمن عى (قوله) حتى لو مات قبل النكول (الخ) اى ولم يصدر منه ما يبطل حقه مغنى (قوله) حلف ووارثه (الخ) اى وان لم بعد الدعوى والشهادة ورض مع شرحه ومغنى (قوله) ولم يشعر (الخ) اللاتق التعبير بالواو دون او اه سيد عمر وعى و بجرى مى اقول بل اللاتق قلب العطف (قوله) فكصبي ومجون (الخ) اى في بقاء حقه مغنى (قول الماتن فان كان غائبا او صيبا او مجنونا (الخ) وان ادعى بعض الورثة لا بعض

نظرو الفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بينة ولا يعلمها فلا تناقض بخلاف تلك (و يبطل حق من لم يحلف) من اليمين (بنكوله ان حضر) في البلد وقد شرع في الخصومة وشعر بها (وهو كامل) حتى لو مات لم يحلف و ارثه لو مع شاهد يقيمه لانه تاتى الحق عن مورثه وقد بطل حقه بنكوله وخرج بقولى من اليمين البينة فلا يبطل حقه منها فله اقامة شاهد ثان وضمه الى الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى لتصير بينته كاملة كما لو اقام مدع شاهدا ثم مات فلوارثه اقامة آخر وفارق ذلك غير الوارث كباغنى واخى الغائب او الصى مورثك بكسذا واقام شاهدا وحلف معه فانه اذا قدم الغائب او كل الصى تجب اعادة الدعوى والشهادة مع اليمين او مع شاهد آخر بان الدعوى في الارث لواحد وهو الميت ولهذا نقضى ديونه من الماخوذ وفي غير الارث الحق لاشخاص فلم تقع البينة والدعوى لغير المدعى من غير اذن ولا ولاية وخرج بقوله بنكوله توفقه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين حتى لو مات قبل

في مسئلة عماد الرضا المسطرة بالهامش اذا وقعت الدعوى منهم (قوله) لكن يتعدى الحكم لغير الحاضر (الخ) ائى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وصرح به الغزى في ادب القضاء في الفصل الثانى من الباب الاول في دعاوى فقال مسئلة لو مات رجل فادعى شخص حقا عليه او عينا في يده فالحصم اما الوصى ان كان او بعض الورثة البالغين كما تقدم وقال السمرقندى من الحنفية اذا اقام بينة على بعض الورثة نفذ على جميع الورثة لان الحكم انما هو على الميت فالوارث الواحد يحجز في ذلك قال وليس له ان يثبت حقه في وجه غيره لم على الميت دين لانه ليس خصما على الميت اه ومذهبنا مثله الا في قوله ان الحكم يتعدى الى جميع الورثة قال السبكي في فتاويه اذا ادعى انه ارشد الموجد دين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فاذا حكم عليه لا يتعدى الى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الاجرة من ساكن فلا يتعدى الحكم اليهم اه لفظ ادب القضاء وهذا يفيد انه يحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم وانه بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله وبعض الورثة البالغين كما تقدم اشارة الى كلام ذكره قبيل ذلك منه قوله والمتجه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقف نعم لا يجوز الحكم الا بعد الاغذار لهم واعلامهم بالحال اه وقوله نعم لا يجوز الحكم هل المراد بالنسبة لغير الحاضر اما بالنسبة للحاضر فعجائز بدليل مانقله عن السبكي (قوله) اما حاضر لم يشعر فكصبي ومجون (الخ) كما قال الشيخان انه ينبغي

النكول حلف ووارثه على الالوجه الذى افهمه كلام الراغنى اما حاضر لم يشعر ولم يشعر فكصبي ومجون في قوله (فان الموصى كان) من لم يحلف (غائبا او صيبا او مجنونا فالذهب انه لا يقبض نصيبه)

الموصى لهم واقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغالب والصبي والمجنون بلاعادة شهادة وعلى القاضى بعد تمام البينة الانتزاع لنصيب الصبي والمجنون ديناً كان او عيناً ثم يامر بالنصرف فيه بالغة واما نصيب الغائب فيقبض له القاضى العين وجوباً ولا يجب قبضه للدين بل يجوز كن اقر بدين لغائب واحضره للقاضى ويؤجر القاضى العين لثلافت المنافع وقدم فى كتاب الشركة ان احد الورثة لا ينفرد بقبض شىء من التركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً فى تمكين الحاضر من الانفراد حينئذ اذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما مر وجوباً بالعين والدين ويقدم فى ذلك على القاضى كتركه لو كان حاضراً ومثله ولى الصبي والمجنون ان كان له اولى كما صرح به ابن ابي الدم اه روض مع شرحه باختصار سم (قوله بل يوقف الامر الخ) ولا ينزع من يد المدعى عليه معنى (قول المتن فاذا زال الخ) وان مات الغائب او الصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حصته وان كان الوارث هو الخالف او لا فلا تحسب عيئته الا ولى روض مع شرحه (قوله واستثناف الخ) اى وبغيره (قوله لانها الخ) اى الدعوى والشهادة (قوله وجدنا) الا ولى التانيث (قوله ومن ثم) اى من اجل ان كلامها مصدر من الكامل خلافة عن الميت ع ش (قوله كاشترت الخ) عبارة المغنى كالأودعى انه اوصى له ولاخيه الغائب او الصبي او المجنون او اشترت انا واخى الغائب منك كذا واقام شاهداً وحلف معه فانه لا بد هناك من تجديد الدعوى والشهادة اذا بلغ الصبي او افاق المجنون او قدم الغائب ولا يؤخذ نصيب الصبي او المجنون او الغائب قطعاً لان الدعوى فى الميراث عن الميت وهو واحد والوارث خليفة وفي غيره الحق لاشخاص الخ (قوله امالو تغير حال الشاهد) اى بما يقتضى رد شهادته معنى (قوله فلا يحلف) اى مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره بغيرى (قوله كارجحه الاذرى الخ) اى من وجهه فى الروضة واصلمها سم (قوله وبحت هو الخ) عبارة المغنى ومحل عدم الحاجة الى اعادة الشاهد الخ كما قاله الزركشى فيما اذا كان الخ (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) واسم هنا كلام طويل يخالف لما مر عن ع ش عند قول الشارح على استحقاق مورسى الكل الخ والظاهر ما مر كما نبهنا عليه هناك (قول المتن ولا تجوز الخ) شروع فى بيان مستند علم الشاهد معنى عبارة شرح الروضة سمه وقد قسوا المشهود به ثلاثة اقسام احدها ما يكفى فيه السماع ولا يحتاج الى الابصار ثانياً ما يكفى فيه الابصار فقط وهو الافعال وما فى معناها ولا يكفى فيها السماع من غير ثلثها ما يحتاج الى السمع والبصر معا وهو الاقوال واعترض ابن الرفعة الحصر فى الثلاثة بجواز الشهادة بما علم بياق الحراس الخمس من الذوق والشم واللبس كما لو اختلف المتبايعان فى مرارة المبيع او حموضة او تغير رائحته او حرارته او برودته او نحوها و اجاب بان فيما اقتضوا عليه تنبيهها على جواز الشهادة بما يدرك بالمد كورات بحام حصول العلم بذلك وبان اعتماد الشهادة على ذلك قليل وهم انما ذكرنا ما نعلم به الحاجة اه قيل والشهادة بالحل والقيمة خارجة عن ذلك كله وقد يقال بل هما داخلان فى الابصار اذا المراد الابصار لما يتعلق بما شهد به بحسبه اه باختصار (قول المتن كذا) اى وشرب خمر واصطياد احياء وروض ومعنى (قوله وغصب ورضاع) قد نبهنا فيه ما يأتى قبيل التنبيه الثالث (قوله ورضاع) الى التنبيه الثانى فى النهاية الا قوله ويجوز الى المتن وقوله ولو من وراء نحو زجاج الى فلا يكفى سماعه (قوله النسب الخ) اى اثباته نهاية (قول المتن لا ابصار) فلا يكفى فيه السماع من الغير شيخ

(قوله كارجحه الاذرى) من وجهين فى الروضة واصلمها (قوله اذا كان الاول قد ادعى الكل الخ) زاد فى شرح الروضة عقب هذا الكلام مانصه وكلام الماوردى الا تى قد يقتضى انه لا بد من ان يدعى الاول جميع الحق اه اشار الى ما نقله بعد ذلك عنه فى شرح قول الروض والخالف من الورثة يحلف على الجميع بما نصه فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماوردى ان مورثه يستحق على هذا كذا او انه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين جملة كذا وكذا اه وتعبيره بعدد يقتضى انه يحتمل ان يكون المراد مع كون الحلف على الجميع ان تكون الدعوى بالبعض وقد يستبعد فليراجع واعلم انه قد يستشكل وجوب كون

بل يوقف الامر الى عليه او حضوره او كاله (فاذا زال عذره) بان علم او قدم او بلغ او افاق (حلف واخذ) حصته (بغير اعادة شهادة) مادام الشاهد باقياً بحاله استئناف دعوى لانها وجدنا اولاً من الكامل خلافة عن الميت ومن ثم لو كان ذلك فى غير ارث كاشترت انا واخى وهو غائب مثلاً او اوصى لنا بكذا وجبت اعادتهما امالو تغير حال الشاهد فلا يحلف كارجحه الاذرى وغيره لان الحكم لم يتصل بشهادته الا فى حق الخالف او لا دون غيره وبحت هو ومن تبعه ان محل عدم الاعادة فيما ذكر اذا كان الاول قد ادعى الكل فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزءاً (ولا تجوز شهادة على فعل كرنا غصب) ورضاع (واتلاف وولادة) وزعم ثبوتها بالسماع يحول على ما اذا اريد بها النسب من جهة الام (الا بابصار)

لها ولفاعلها لانه يصل به الى اليقين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها اي الشمس فاشهد نعم يأتي ان ما يتعذر فيه اليقين يكفى فيه الظن كالملك والعدالة (٢٥٨) والاعصار وقد تقبل من الاعشى بفعل كاياتو ويجوز تعمد نظر فرج زان وامرأة تلد لاجل

الاسلام ومغنى (قوله لها) الى المتن في المغنى الا قوله وقد تقبل الى يجوز وقوله وامرأة تلد (قوله لها ولفاعلها) عبارة المغنى وشرح المنهج له مع فاعله اه (قوله الامن شهد بالحق وهم يعلمون) عبارة المغنى ولا تقف ما ليس لك به علم اه (قوله فاشهد) اودع اسنى (قوله نعم يأتي) اي في المتن (قوله كاياتي) اي آتفا (قوله ويجوز تعمد نظر الخ) عبارة شرح المنهج اي والمغنى ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما هتكا حرمة انفسهما اه وظاهر دجوا ما ذكر وان سن الستر الا ان يقال الستر لا يطلب حال الفعل سم (قوله لان كلا منهما الخ) ان كان ضمير التنبيه للزانيين فواضح لكن تبقى مسألة الولادة بلا تعليل او الزاني والوالدة فهو محل نظر بالنسبة للوالدة اللهم الا ان تكون حادثة في نحو قارة الطريق فليتنامل ثم رأيت عبارة المغنى مصرحة بقصر تعليل الهتك على الزانيين سيد عمر (قول المتن وتقيل من اصم الخ) سكنت عن الاخرس وسبق حكم شهادته عند ذكر شروط الشاهد مغنى (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل سم وقد يجاب بانه يفهم من المتن ان مبنى الشهادة على العلم ما يمكن (قوله الامن رأها وعرف الخ) اي وان طال الزمن حيث كانت ما لا يغلب تغيره في تلك المدة وتسمع دعوى من غصبها مثلاً بانها تغيرت صفاتها عن وقت رؤية الشاهد وتشهد بذلك عتس وقوله وتشهد لعل صوابه وشاهده (قوله وفسخ) الى قول المتن ولا يقبل اعمى في المغنى الا قوله ولولو من تخوروا زجاج الى فلا يكفى سماعه (قوله واقرار) اي وطلاق وروض ومغنى (قوله عليها) اي الاقوال (قوله فلا يكفى سماعه) اي القول مفرع على المتن (قوله وان لم يره) سواء كان عدم الرؤية لظلمة او وجود حائل بينهما عتس (قوله وكذا العلم الخ) عبارة المغنى وما حكاها الروياني عن الاسحاب من انه لو جلس في باب بيت فيه اثنا فقط فسمع معاقتهما بالبيع او غيره كفى من غير رؤية زيفه البند ينبغي بانه لا يعرف الموجب من القابل قال الاذعى وقضية كلامه انه لو عرف هذا من هذا انه يصح التحمل ويتصور ذلك ان يعرف المبيع ملك احدهما كالمالك كان الشاهد يسكن بيتا ونحوه لاحدهما او كان جاره فسمع احدهما يقول بعني بيتك الذي يسكنه فلان الشاهد والذى في جواره وعلم ان القابل في زاوية والموجب في اخرى او كان كل واحد منهما في بيت بمفرده والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك اه (قوله لانه اخف) لانه يجوز بالظن ومبنى الشهادة على العلم ما يمكن اسنى (قوله الا ان تكون) الى قوله والفرق في المغنى الا قوله فعل كذا وقوله وكذا الى ولا يخلو (قوله ان تكون شهادة الخ) عبارة المغنى ونحوها في شرح المنهج وتقدم انه يصح ان يكون الاعشى مترجما او مسمعا وسياتي انه يصح ان يشهد بما ثبت بالتسامع ان لم يحتج الى تعيين واشارة بان يكون الرجل مشهورا باسمه وصفته اه (قوله يتجو واستفاضة الخ) لفظة نحو ليست في كلام غيره ولم له ادخل بها التواتر وان كان معلوما من الاستفاضة بالاولى (قوله الدعوى والخلف بالجميع بانه ما المانع من كونها بالبعض لان الاتصاف فيهما على بعض الحق والاعراض عن الباقي لا مانع منه وغاية الامر ان مادعى به وحلف عليه انما يستحق منه بالقسط الا ان يكون الممنوع الدعوى بالبعض والخلف عليه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه ويحلف على ذلك مع كون حق مورثه مائة والورثة عشرة او لادام على وجه لا يخصه كان يدعى ان مورثه يستحق على هذا عشرة ويحلف على ذلك فلا مانع منه ولا يستحق من العشرة الا واحدا لا اشكال حينئذ فليحرر (قوله ويجوز تعمد نظر فرج زان) عبارة شرح المنهج ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل الشهادة لانهما هتكا حرمة انفسهما اه وظاهر دجوا ما ذكر وان سن الستر الا ان يقال الستر لا يطلب حال الفعل (قوله ايضا ويجوز تعمد نظر فرج زان) قال ابن النقيب وقيل لا يجوز لان الزنا مندوب ستره اه وقضيته الجواز على الاول وان طلب الستر (قوله واستفيد من المتن الخ) يتأمل

الشهادة لان كلا منهما هتك حرمة نفسه (وتقبل) الشهادة على الفعل (من اصم) للحصول العلم بالمشاهدة واستفيد من المتن ان الشهادة بقيمة عين لا تسمع الا ممن رآها وعرف او صافها جميعا (والاقوال كعقد) وفسخ واقرار (يشترط سماعها) وبإصرار قائلها (حال حدودها) منه ولولو من وراء نحو زجاج فيما يظهر ثم رأيت غير واحدة قالوا تكفى الشهادة عليهما من وراء ثوب خفيف يشف على احد وجهين كما اقتضاه ما صححه الرافعي في نقاب المرأة الرقيق فلا يكفى سماعه من وراء حجاب وان علم صوته لان ما يمكن ادراكه باحدى الحواس لا يجوز ان يعمل فيه بغلبة ظن لجواز اشتباه الاصوات نعم لو علمه ببيت وحده وعلم ان الصوت من في البيت جازله اعتماد صوته وان لم يره وكذا لو علم اثنين ببيت لا ثالث لهما وسمعهما يتعاقدان وعلم الموجب منهما من القابل لعل به بالملك المبيع او نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منهما (ولا يقبل اعمى) ومن يدرك الاشخاص ولا يميزها في مرئى لا تسداد طريق

التمييز عليه مع اشتباه الاصوات وانما جازله وطء زوجته اعتمادا على صوتها لانه اخف ومن يمين الشافعى رضى الله عنه او على محل وطئها اعتمادا على المس علامة يعرفها فيها وان لم يسمع صوتها وعلى ان ما زفت له زوجته ان يعتمد قول امرأة هذه زوجتك ويطاها وظاهر كلامهم انه لا يعتمد على القرينة القوية انها زوجته وان لم يقل له احد ذلك (الا ان تكون) شهادته بنحو استفاضة

او ترجمه او اسماع و لم يحتج لتعيين او يضع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد (٢٥٩) عليهما بذلك عند قاض لان هذا ابلغ من

الرؤية او يكون جالسا بفرش
لغيره فيغصبه آخر فيتعلق به
حتى يشهد عليه او (يقر)
انسان المعروف الاسم
والنسب (في اذنه) بنحو
طلاق او مال او لا في اذنه
بان كان يده بيده وهو يصير
حال الاقرار ثم عني (فيتعلق
به حتى يشهد عند قاض به
على الصحيح) لحصول العلم
بانه المشهود عليه وان لم
يكن في خلوة (ولو حلما)
اي الشهادة (بصير ثم
عني شهد ان كان المشهود
له و) المشهود (عليه
معروف الاسم والنسب)
فقال اشهد ان فلان بن
فلان فعل كذا واقر به لانه
في هذا كالصير بخلاف
ما اذا لم يعرف ذلك وبحت
الاذرى قبوله اذا شهد على
زوجته في حال خلوته بها
وكذا على بعضه اذا عرف
خلوه به حينئذ للقطع بصدقه
حينئذ ولا يتخلو عن وقفة
والفرق بينه وبين ما مر في
قولنا نعم لو علمه بيتت الى
آخره ظاهر فان البصير يعلم
انه ليس ثم من يشته به
بخلاف الاصى وان اختلف
به (ومن سمع قول شخص
او رأى فعله فان عرف
عينه واسمه ونسبه) اي اباه
وجده (شهد عليه في حضوره
اشارة) اليه ولا يكفي مجرد
ذكر الاسم والنسب
(ر) شهد عليه (عند غيبته)

او ترجمه او اسماع) اي لكلام الخصم او الشهود للقاضي او بالعكس روض مع شرحه وفي عطف ما ذكر على
نحو استفاضة ما لا يخفى (قوله او يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر
لاجلها السابق سم (قوله على ذكر بفرج الخ) عبارة المغنى على ذكر داخل في فرج امرأة او دبر صبي
مثلا فامسكهما ولو لمهما حتى شهد عند الحاكم بما عرفه بمقتضى وضع اليد اه (قوله فيمسكهما) اي
الشخصين كما هو ظاهر رشيدى (قوله فيمسكهما الخ) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعى في النزاع قطعا لهذه المعصية سم (قوله فيغصبه آخر) اي
او يتلفه مغنى (قوله فيتعلق به) اي وبالفرش في تلك الحالة اسنى ومغنى (قوله حتى يشهد عليه) اي بما
عرفه او تضع العمياء يدها على قبل المرأة وخرج منها الولد وهي واضعة يدها على رأسه الى تكمل خروجه
وتعلقت بهما حتى شهدت بولادته مغنى (قوله بنحو طلاق) قضية سياقه انه لا يجوز الشهادة بالطلاق الا
للمعروفة بالاسم والنسب وظاهر انه ليس كذلك رشيدى (قوله او لا في اذنه) اي والصورة ان المقر مجرول
كما يعلم ما ياتي رشيدى (قوله وان لم يكن) اي الاقرار (قوله او اقر به) اي لفلان بن فلان مغنى (قوله
بخلاف ما اذا لم يعرف ذلك) نعم لو عني ويدهما او يد المشهود وعليه في يده فشهد عليه في الاولى مطلقا مع تميزه
له من خصمه وفي الثانية للمعروف الاسم والنسب قبلت شهادته كما بحثه الزركشي في الاولى وصرح به اصل
الروضة في الثانية مغنى ومرة الثانية في الشارح انفا (قوله ويبحث الاذرى الخ) عبارة شرح الروض معه
ولا يجوز ان ينهد على زوجته اعتمادا على صوتها كغيرها اه زاد المغنى خلافا لما بحثه الاذرى من قبول
شهادته اعتمادا على ذلك اه (قوله اذا عرف خلوه به) قال الاذرى ويعرف كونه خاليا به باعتراف
المشهود عليه بخلوته ما في الوقت الذي نسب اليه الاقرار فيه رشيدى (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله ولا يتخلو
عن وقفة) معتمد على قول المتن ومن سمع قول شخص الخ) قال في الروض ولو سمع اثنين يشهدان ان
فلانا وكل هذا بالبيع لكذا واقرى الوكيل بالبيع شهد على اقراره بالبيع اي لانه سمعه ولا يشهد بالوكالة
اي لانه لم يسمعها اه وقال شارحه وله ان يشهد بشهادة الشاهدين بالوكالة كما يعلم ما ياتي اه (قوله اي
اباه) الى قوله كما قاله ان ابى الدم في المغنى الا قوله المجوزة الى المتن (قوله ولا يكفي مجرد ذكر الاسم الخ) في
الروض وشرحه (فرغ) لو قال ادعى انى على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة الدعوى ان يقول
مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى انى على فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه
وظاهر عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم
اقول ويؤيد التوقف ما ياتي في المشهود عليه الغير الحاضر من ان المدعى عليه على المعرفة ولو لمجرد لقب خاص
به (قوله المجوزة للدعوى الخ) اي بان كان فوق مسافة العدوى او توارى او تعزز عميرة وزادى وعنائاه
يجزى (قوله وقد ممرت) اي في آخر باب القضاء على الغائب (قول المتن وموته) اي ودفنه مغنى (قوله اما
لو لم يعرف الخ) مفهومه عدم اجزاء الاقتصار على ذكر اسمه واسم ابيه اذا عرف اسم جده وان عرفه القاضي

(قوله او يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لاجل الشهادة كجواز النظر لاجلها السابق اسفل
الصفحة السابقة (قوله فيمسكهما حتى يشهد عليهما) ينبغي ان لا يتوقف صحة شهادته عليهما على استمرار
الذكر في الفرج بل ينبغي ان يجب عليه السعى في النزاع قطعا لهذه المعصية (قوله ولا يكفي مجرد ذكر الاسم
والنسب الخ) وفي الروض وشرحه ايضا فرغ لو قال ادعى انى على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بد في صحة
الدعوى ان يقول المدعى مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكفي فيه ادعى على فلان بن فلان كذا من غير
ربط بالحاضر اه وظاهر عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس
وقد يتوقف فيه (قوله اما لو لم يعرف الخ) هذا الصنيع يدل على انه لو عرف اسم جده لم يجزه الاقتصار
على ذكر اسمه واسم ابيه وان عرفه القاضي وفيه نظر (قوله ايضا اما لو لم يعرف اسم جده الخ) مفهومه

المجوزة للدعوى عليه وقد ممرت (وهو ته باسمه ونسبه) معا لحصول التميز مادون أحدهما اما لو لم يعرف اسم جده فيجوز له الاقتصار
على ذكر اسمه واسم ابيه ان عرفه القاضي بذلك والا فلا يجزى به في أغلب بين كلامهم الظاهر التناهي

في ذلك بل يكتفي لقب خاص كسلطان . حضر فلان ولو بعده . وته قال غيره وبه يزول الاشكال في الشهادة على غناء السلطان والامراء وغيرهم
فان الشهود لا يعرفون انسابهم غالبا فيكتفي ذكر اسمائهم مع ما يميزهم من اوصافهم وعليه العمل عند الحكم وارتضاء البلقيني وغيره قال شارح
وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى (٣٦٠) التاجر بذكر كذا في سوق كذا الى وقت وفاته وعلم انه لم يسكنه في ذلك الوقت

غيره وحكمت بها (تنبيه)
مهم كثيرا ما يعتمد الشهود
في الاسم والنسب قول
المشهد عليه ثم يشهد بهما في
غيته وذلك لا يجوز اتفاقا
كما قاله ابن ابي الدم وقول المتن
الاني لا بالاسم والنسب
مالم يشتا صريح فيه ويازمه
أن يكتب فيه أقر مثلامن
ذكر أن اسمه ونسبه كذا
ولا يجوز فلان بن فلان نعم
لأنهم يعرفهما الا بعد التحمل
جاز له الجزم بهما ومن
طرق معرفتهما ان تقام
بهما بيعة حسبة لما مر من
وتهما لان يسعهما
من عدلين قال القفال بل
لو سمعه من الفرج لم يجوز
حتى يتكرر ويستفيض عنده
وكانه أراد بذلك مجرد المبالغة
والا فهذا اتراف مفيد للعلم
الضروري الذي لا تحصله
الاستفاضة وقد تساهل
جهة الشهود في ذلك حتى
عظمت به البلية واكت به
الاموال فانهم يجهلون بمن
واظوه فيقر عند قاض بما
يرمونه ويذكر اسم
ونسب من يريدون اخذ
ماله فيسجل الشهود بهما
ويحكم به القضاة

بدونه وفيه نظر سم اقول ويصرح بالنظر ما يأتي عن المغني آتفا ويسلم عن النظر قول المغني والروض مع
شرحه مانصه فان عرف اسمه واسم ابيه دون جده شهد بذلك ولم تفد شهادته به الا ان ذكر القاضي امارات
يتحقق بها نسبه بان يميز بها عن غيره فله ان يحكم بشهادته حينئذ اه (قوله في ذلك) اي في اجزاء الاقتصار
على اسمه واسم ابيه (قوله بل يكتفي الخ) عبارة للمغني والحاصل ان المدار على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص
كالشهادة على السلطان بقوله اشهد على سلطان الديار المصرية والشامية فلان فانه يكتفي ولا يحتاج معه الى
شيء آخر ولو كان بعد موته ويدل لذلك قول الرافعي بعد اشرطه ذكر اسمه واسم ابيه وجده وحليته وصنعت
واذا حصل الاعلام ببعض ما ذكرناه ككتفي به اه قال ابن شعبة وبه يزول الاشكال الخ قال اي ابن شعبة وقد
اعتمدت على شهادة من شهد على فلان التاجر المتوفى في وقت كذا الذي كان ساكنا في الحانوت الفلاني
الى وقت وفاته الخ وقال البلقيني فالمدار على ذكر ما يعرف به كيف كان قال ومقتضى كلام الامام ان الشهادة
على مجرد الاسم قد تنفع عند الشهرة وعدم الماشارة اه (قوله مع ما يميزهم الخ) قيد في الشهادة على غناء
السلطان رشيدى (قوله وارتضاء البلقيني الخ) معتمد ع ش (قوله لم يسكنه) عبارة للمغني لم يسكن في ذلك
الحانوت اه (قوله تنبيه مهم الخ) عبارة شرح الروض معه فلو تحملها على من لا يعرفه وقال له اسم ونسبي
كذلك لم يعتمد فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحملها عليه فله ان يشهد في غيته باسمه ونسبه كما لو عرفهما عند
التحمل وان اخبره عدلان عند التحمل او بعده باسمه ونسبه لم يشهد في غيته بناء على عدم جواز الشهادة
على النسب بالسماع من عدلين اه زاد المغني كما هو الراجح كما سبق (تنبيه) لو شهد ان فلان ابن فلان
وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالوكالة والنسب جميعا قاله الماوردي والرويانى اه (قوله ويلزمه)
اي الشاهد مثلا نهاية (قوله لو لم يعرفهما الا بعد التحمل) لا وجه لهذا الحصر رشيدى (قوله ان تقام
بهما بيعة حسبة) ولعل صورته ان يازم حق على عين شخص ولم يعرف له اسم ولا نسب فيجىء الى
القاضي اثنتان ممن يعرفوه فيقول فلان بن فلان بن فلان يريد ان يفعل كذا ونحن نشهد عليه بكذا فاحضره لنشهد
عليه فيحضره ويشهدان ان هذا فلان بن فلان بن فلان يريد كذا وهو كذا فيثبت اسمه ونسبه بذلك عند القاضي ع ش
(قوله لما مر) اي في شهادته الحسية (قوله من تبوته) اي النسب (قوله لان يسعهما) اي الاسم والنسب
ع ش (قوله بل لو سمعه) اي النسب (قوله والافهذات اتراف الخ) قد يمنع ذلك لجواز استناد الالف لسماع من
بحر واحد والتواتر لا بد فيه من الجمع المخصوص في سائر الطباقي سم وقد يجاب بان كلام القفال في سماع النسب
بلا واسطة ومستند سم من اجماع الاخبار بالنسب فلا يلاقيه (قوله تساهل) عبارة النهاية تساهلت
بالمضى والثاني (قوله جملة الشهود) المناسب لآخر كلامه فسقة الشهود نعم ذلك التعبير مناسب
لما باتى عن النهاية (قوله فانهم يجهلون الخ) عبارة النهاية فانهم يعتمدون من يتردد عليهم ويسجلون ذلك
ويحكم بهما القضاة اه اي فحكمهم في هذه الحالة باطل بحسب الظاهر فلو تبين مطابقة ما ذكره الشهود دلوا واقع
كان حضر المشهد عليه بعد وعلم ان اسمه ونسبه ما ذكره الشهود تبين صحة الحكم ع ش (قوله ليسجل
الشهود بهما) اي الاسم والنسب يعني فتكتب الشهود ان فلان بن فلان اقر بكذا (قوله ويحكم به الخ)
اي بما سجلوه بشهادتهم على وقته والنسب (قوله بان اقراره الخ) متعلق بخطا (قوله اشهدنى الخ)
مقول القول (قوله فان سمعه ولم يحضره الخ) اي كان سمعه من فتحة الجدار (قوله ذكره الماوردي) من

عدم اجزاء الاقتصار على اسمه واسم ابيه اذا عرف اسم جده وان عرف القاضي بدونه وفيه نظر (قوله والا
فهذا اتراف مفيد للعلم الخ) قد يمنع ذلك لجواز استناد الالف لسماع من نحو واحد والتواتر لا بد فيه من الجمع

(تنبيه ثان) خطأ ابن ابي الدم من يكتب او يقول وقد شهد على قرا شهد على اقراره بان اقراره شهد به لا دايه فاه وابان كلام
يقول ان اشهد اشهدنى على نفسه بالاقربة وانا اشهد به عليه فان لم يشهد على قرا عدى بكذا فان سمعه ولم يحضر عند قرا شهدانى سمعته بقر
كذلك ذكره الماوردي وهو استبان ان نظرية الحق في شهد على اقراره ومر او اثل خيار التكاثر قول ابن ابي ابيان او ينادى اقراره اي يشهد على اقراره

فهم مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب انه لا خطافي ذلك ثم رايت السبكي صوب صحة ذلك قال كاتدل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله قال ابن ابي الدم ومن حضر عقد بيع او نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولى عنه انه يقول حضرت العقد الجارى بينهما او مجلسه واشهده وهو اولى من (٣٦١) اشهدانى حضرتاه ونظرفيه بانه لا يلزم

من الحضور السماع ورد بان جزمه به مع عدلته يمنع من للشهادة به بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه في اشهد انى رايت الهلال ومرا ان الراجح القول ونقل الماوردى وجبين فيما لوسمعه يقربش. ثم قال له المقر لا تشهد على بهو بحث بعضهم ان الاقرار ان كان بحق لله كان قوله لا تشهد على رجوعا عنه او لغيره لم يلتفت لقوله اه وفيه نظروا والاجهانه لا يلتفت له مطلقا وفي قول قديم لا بد في الشهادة من اذن المشهود عليه فيها (فان جهلها) أى الاسم والنسب او احدهما (لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما اذا حضر وأشار اليه فان مات احضر قبل الدفن ليشهد على عينه قال الغزالي وكذا بعده ان لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشى ولم يبال بتضعيف الرافعى له (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم تاه من انتقبت للاداء عليها (اعتناد على صوتها) كما لا يتحمل بصير في ظلة اعتنادا عليه لاشتباه الاصوات ولا

كلام ابن ابي الدم ومرجع الضمير قوله والصواب الخ (قوله وهو الخ) أى القول الذى استصوبه (قوله فهو) أى الاقرار وقوله مشهود به وعليه باعتبارين محل تأمل (قوله وقال تعالى وشهد الخ) فى الاستشهاد به تأمل (قوله او نكاح الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح زعم الموجب انه ولى بالمخطوبة او وكيل لها وانما اذنت له فى العقد ولم يعلم الاذن ولا الولاية او الوكالة ولا المرأة او علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجية لكن يشهد ان فلانا قال انكحت فلانة فلانا قبل فلان فان علم جميع ذلك شهد بالزوجية اه (قوله عنه) أى عن ابن ابي الدم (قوله واشهده) أى العقد (قوله حضرته) أى العقد الجارى بينهما او مجلسه (قوله ونظر الخ) يظهر انه ببناء الفاعل مسند الى ضمير القمولى (قوله بان جزمه به) أى جزم الشاهد بالعقد (قوله نقله الخ) أى القمولى وقوله عنه أى ابن ابي الدم (قوله ومرا) أى فى الصيام (قوله لحق الله الخ) الانسب اليه كما فى بعض النسخ (قوله لم يلتفت لقوله) أى فيشهد بذلك (قوله مطلقا) أى فى حق الله واغيره (قوله فى الشهادة) أى ادائها (قوله أى الاسم والنسب) إلى قوله ولو شهد على امرأة فى المغنى إلا قوله واعتمده الزركشى الى المتن وقوله كما مروقه بشرط الى امال الاداء وما انبه عليه وإلى قول المتن وموت فى النهاية الا ذلك وقوله وفيه بسط الى امال الاداء وقوله قال الرافعى وقوله وإلا لاثار وقوله وإن نازع فيه البقيى واطال (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونه سم (قوله احضر قبل الدفن الخ) إن لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير له اما بعد دفنه فلا يحضرو وإن امن تغيره واشتدت الحاجة لحضوره خلافا للغزالي نهاية عبارة المغنى وهذا كما قاله الاذعى ان كان بالبلد لم يخش تغيره باحضاره وإلا فالوجه حضور الشاهد اليه فان دفن لم يحضر إذ لا يجوز نيشه قال الغزالي فان اشتدت الحاجة اليه ولم تغير صورته جاز نيشه اه قال فى اصل الروضه وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال ولا يظهر انه لا فرق اه (قوله قال الغزالي الخ) خلافا للنهية والمغنى كما مر آنفا وللروض والمنهج (قوله بنون ثم تاه الخ) عبارة المغنى وضبط المصنف منتقبة بشارة فوقية ثم نون مفتوحتين ثم قاف مكسورة شديدة وفى بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشناة فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاه كفى الصالح اه (قوله للاداء الخ) سيدكر تحترزه (قوله ولا اثر لحائل رقيق) أى فى صحة تحمل الشهادة عليها لان وجوده كعدمه حيث لم يمنع معرفة صورتها ع (قوله كما مر) أى فى شرحه وابصار قائلها (قوله فتعلق بها) لعل المراد بالتعلق بها هنا ملازمته رشيدي (قوله بشرط ان يكشف نقابها الخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشيدي (قوله قال جمع ولا ينعقد الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كزوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور رسم (قوله كأن تحملا الخ) أى ثم شهدا بذلك معنى (قوله جاز) جواب اما فكان ينبغى زيادة الفاء (قوله وثبت الحق)

الخصوص فى سائر الطباق (قوله او احدهما) ينبغى مالم يكن متميزا بدونهما (قوله فان مات احضر قبل الدفن) ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شمر (قوله قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة) لان عرفها الشاهدان (الخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وان لم يره القاضى العاقد لانه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولى النسب موليته التى لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها فى انعقاد النكاح كما مال اليه كلام الشارح فى باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور (قوله اشرت اليه فى النكاح) ميله فيه إلى خلاف ما هنا فراجع

أثر لحائل رقيق كما مر وانهم قوله اعتاد انه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالاعنى بشرط ان يكشف نقابها ليعرف القاضى صوتها قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة لان عرفها الشاهدان اسما ونسبا او صورة وفيه بسط مهم اشرت اليه فى النكاح وذكرته فى الفتاوى فراجع اما لا للاداء عليها كان تحملا ان منتقبة بوقت كذا ع جاس كذا قالت كذا وشهد آخر ان ازهد ما وصوة اللانة بامت الا ان جاز

وثبت الحق بالبينتين و لو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألم القاضى اتعرفون عينها او اعتمدتم صوتها لم يلزمهم اجابته قاله الرافعى
ونحله كما علم عامر فى مشهورى الديانة والضبط (٣٦٢) والاولمه سؤلهم ولزمهم الاجابة كما قاله الاذرعى والزركشى وآخرون (فان

عرفها بعينها او باسم ونسب
جاز) التحمل عليها للاداء
ولا يجوز كشف نقابها
حيث لا ذل حاجة اليه (ويشهد
عند الاداء بما يعلم بما مر
من اسم ونسب ولا اشار
فان لم يعرف ذلك كشف
وجهها وضبط حليتها وكذا
يكشفه عند الاداء (ولا
يجوز التحمل عليها) اى
المنتقبة (بتعرف عدل او
عدلين على الاشهر) الذى
عليه الاكثرون بناء على
المذهب ان التسامع لا بد فيه
من جمع يؤمن تواطؤهم على
الكذب نعم ان قالنا شهد
ان هذه فلانة بنت فلان
كانا شاهدى اصل وسامعها
شاهد فرغ فيشهد على شهادتهما
بشرطه (والعمل) من
الشهود الا الاصحاب كما قاله
البلقينى (على خلافه) وهو
الاكتفاء بالتعريف من
عدل وجرى عليه جمع
متقدمون بل ومع غير
واحد فى اعتماد قول ولدها
الصغير وهى بين نسوة هذه
اى (ولو قامت بينة على عينه
بحق) او ثبت عليها بوجه
آخر كعلم القاضى (طلب
المدعى) من القاضى (التسجيل)
بذلك (سجل) له (القاضى)
جوازاً (بالحلية لا بالاسم
والنسب) فلا يجوز التسجيل
بهما (مالم يثبتا) عنده

بالبينتين) هل يجرى هذا فى نظائره كالشهادة على من يجهل اسمه ونسبه المار رشيدى اى والظاهر نعم
(قوله وثبت الحق بالبينتين) اى كما لو قامت بينة ان فلان ابن فلان الفلان اقر بكذا وقامت اخرى على ان
الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق معنى (قوله صوتها) اى او التسامع باسمها ونسبها (قوله بما مر) اى
قبيل بحث شهادة الحسبة (قول المتن بعينها) بان كان رآها قبل الانتخاب او كانت امته او زوجته عنانى اه
يجرى (قول المتن او باسم ونسب) كان صورة ذلك ان يستفيض عنده وهى منتقبة انها فلانة بنت فلان ثم
يتحمل عليها وهى كذلك برلسى اه سم عبارة ع ش كان طلها زوجهما والشهود يعرفون ان زوجته فلانة
بنت فلان فتحملا الشهادة على ان فلانة بنت فلان مطلقة من زوجها او زوج شخص بنته مثلاً بحضورهما
فاذا ادعى الزوج نكاحها بعد وانكرت شهدا عليها بانها بنته اه (قوله التحمل عليها) الى قول المتن على
خلافه فى المغنى لا قوله نعم الى المتن (قول المتن ويشهد) اى التحمل على المنتقبة معنى (قوله من اسم ونسب
الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج فيشهد فى العلم بعينها ان حضرت وفى صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت
او ماتت ودفت اه (قوله من اسم ونسب والاشار) ينبغى بشرط كشف نقابها ليعرف القاضى صورتها
اخذا بما تقدم سم (قوله ذلك) اى واحدا من العين والاسم مع النسب (قوله كشف وجهها الخ) اى
عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحح الماوردى ان ينظر الى ما يعرفها
به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضها لم يتجاوز هذا والظاهر ولا يزيد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب ام لا
الا ان يحتاج للتكرار معنى وزيادى (قوله وضبط حليتها) ولا يجوز النظر اى الى وجهها للتحمل الا ان امن
الفتنة وروض فان خاف فلا كما ر فى محله لان فى غير غنية نعم ان تعين نظر واحتراز ذكره الاصل اسنى (قوله
اى المنتقبة) عبارة المغنى اى المرأة منتقبة ام لا اه (قوله بناء على المذهب ان التسامع الخ) تضمنته انهم لو
بلغوا العدد الذى يسوغ للشهادة بالتسامع يكتفى تعريفهم وسياق ان المراد بهم جمع كثير يقع العلم او
الظن القوي بخبرهم فانظر هذا مع ما مر عن الفقهاء فى التنبيه الاول رشيدى (قوله من جمع يؤمن الخ)
اى بشرط ان يكونوا مكلفين غ ش (قوله بشرطه) اى الآتى فى فصل الشهادة على الشهادة (قول المتن
والعمل على خلافه) ضعيف ع ش وحلى عبارة المغنى وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة فى صلاة العيد
وهى تقتضى الميل اليه ولم يصرح بذلك فى الشرح والروضة بل فقلاع الاكثرين المنع وساق الثانى مساق
الاجوه الضعيفة وقال البلقينى ليس المراد بالعمل عمل الاصحاب بل عمل بعض الشهود فى بعض البلدان اى
ولا اعتبار به اه (قوله بل ومع غير واحد الخ) وهو يقبل قول ولدها الصغير وجاريته ولا يقبل العدلين
ويحتج بان قول نحو ولدها بفيد الظن اكثر من العدلين رشيدى (قول المتن على عينه) اى المدعى عليه معنى
(قوله كعلم القاضى) اهله ادخل بالكاف الاقرار واليمين المردودة (قوله جوازا) الى قوله صحيح فى المغنى الا
قوله لتعذر التسجيل على الغير وقوله ويظهر الى المتن وقوله قال الزركشى الى المتن وقوله معلق او مقيد (قوله
على الغير) يعنى غير الحلية والاسم والنسب عبارة الاسنى فلا يسجل له بالعين لا متناعه اه يعين معلقة ثم نون
وهى ظاهرة (قوله ومن حليته الخ) بكسر الميم معطوف على قوله لذكر الخ (قوله كذا) عبارة المغنى والاسنى
كيت وكيت اه (قوله او صاله الظاهرة الخ) كالطول والقصر والبيض والسواد والسمن والحزال وعجلة
اللسان وثقله وما فى العين من الكحل والشهلة وما فى الشعر من جمود وقسبو وقياض وسواد ونحو ذلك
معنى (قوله ومن انه لا يكتفى الخ) اهله اراد ما ذكره فى التنبيه الاول ولكنه اقتصر هناك على المشهود عليه
وسكت عن المدعى (قوله فان نسب) اى الشخص معنى (قوله وان نازع فيه) اى فى عدم ثبوت نسب الانسان

(قوله فان عرفها بعينها او باسم ونسب جاز) كان صورة ذلك فى الاسم والنسب ان يستفيض عنده وهى منتقبة
انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهى كذلك (قوله من اسم ونسب والاشار) ينبغى بشرط كشف نقابها

بالبينتين ولو على وجه الحسبة او بمله لتعذر التسجيل على الغير فيكتب حضر رجل ذكر انه فلان ابن فلان ومن حليته باقراره
كذا وبذكر او صاله الظاهرة لا سياد قيقها و مر انه لا يكتفى فيهما قول مدعى ولا مدعى عليه فان نسب لا يثبت باقراره وان نازع فيه البلقينى واطال

(وله الشهادة بالتسامع) الذي لم يعارضه ما هو اقوى منه كانكار المنسوب اليه أو طعن أحد في انتسابه اليه كذا اطلقوه ويظهر أن لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله (على نسب) لذكر أو أنى كائن (من اب أو قبيلة) (٢٦٣) كذا ولد فلان أو من قبيلة كذا التعداد البقين فيهما إذ مشاهدة الولادة

بأقراره معنى (قول المتن بالتسامع) أي الاستفاضة شيخ الاسلام ومغنى (قوله الذي لم يعارضه الخ) غبار الروض مع شرحه والمغنى وصورة الاستفاضة في التحمل ان يسمع الشاهد المشهود بنسبه ينتسب الى الشخص أو القبيلة والناس بنسبه الى ذلك وامتد ذلك مدقولا تقدر بسنة بل العبرة بمدّة تغلب على الظن صحة ذلك وانما يكتفى بالانتساب ونسبة الناس بشرط ان لا يعارضهما ما يورث تهمة فان انكر النسب المنسوب اليه لم تجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه وإن كان فاسقا لا اختلال الظن حينئذاه (قوله أو طعن احدا الخ) أي ولو فاسقا سني (قول المتن على نسب الخ) ولو سمعه الشاهد يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه الكبير أو انا ابن فلان وصدقه فلان جاز له ان يشهد بنسبه ولو سكنت المنسوب الكبير جاز للشاهد ان يشهد بالاقرار لا بالنسب معنى وروض وفي شرحه هنا سؤال وجواب راجعه ان شئت (قوله إذ مشاهدة الولادة الخ) أي على الفرائض معنى (قوله فسومع في ذلك) عبارة الا سني والمغنى والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتولين والقبايل القديمة فسومع فيه ام (قوله أو على كونه الخ) عطف على قول المتن على نسب الخ (قوله المستحق الخ) نعمت لبلد كذا أو كان الاولي المستحق اهلها على وقف كذا (قوله ونحو ذلك) عطف على قوله كونه الخ (قوله فيقبل) يعني اداء الشهادة وفي بعض النسخ بالثناة الفوقية وهي ظاهرة (قوله وإن تيقن الخ) نائب فاعله ضمير النسب رشیدی (قوله لانه قد يتعذر الخ) عبارة المغنى كالنسب ولان اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يمسر الاطلاق عليها فجاز ان يعتمد على الاستفاضة اه (قوله في قرية) لعله محرف عن غربة بالظن وليام (قول المتن لا عتق) عطف على نسب في المتن (قوله واصل وقف) قال البلقيني محله عندي فيما اذا اضيف الى ما يصح الوقف عليه فاما مطلق الوقف فلا لجواز ان يكون مالكه وقفه على نفسه واستفاض انه وقف وهو وقف باطل قال وهذا ما لا توقف فيه اه رشیدی (قوله واصل وقف) سيد ذكر محترزا لاصل (قوله على جهة) أي عامة معنى (قوله صحيح) نعمت وقف (قوله انهي الخ) أي رفع امر الوقف على نفس الواقف لحا كشافه (قوله بالاستفاضة) أي بالشهادة المستندة عليها (قوله على ما يأتي) أي اتفاق المتن (قوله الاول) أي في الجميع (قوله لان مدتها) الى قوله استقلال في النهاية (قوله بالتسامع) أي الاستفاضة ولا يشك احدا ان عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي ﷺ وان فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ ولا مستند غير التسامع وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصداق به بل يرجع لمهر المثل اه معنى (قوله وخرج) الى قوله كما مر في المغنى والاسنى الا قوله استقلال الى لكن ذلك (قوله على ما قاله الزركشي الخ) انما تبرأ عنه لما يأتي ان المنقول انما هو اطلاق انه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله بدون التعميم المذكور بقوله أي الزركشي استقلال ولا تبعا (قوله لكن هذا المنقول هو ما اتفق به الخ) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره في الوقف هو بالنظر الى صله واما شروطه فقال المصنف في فتاويه لا تثبت بالاستفاضة شروط الوقف وتفصيله اه والاوجه كما قال شيخنا حمله على ما قاله ابن الصلاح فانه قال يثبت بالاستفاضة ان هذا وقف

ليعرف القاضي صورتها اخذنا ما تقدم (قوله وله الشهادة بالتسامع على نسب من أب أو قبيلة الخ) قال في الروض ولو سمعه يقول هذا ابني لصغير أو كبير وصدقه أي الكبير جاز ان يشهد بنسبه ولو سكنت أي المنسوب الكبير جاز ان يشهد بالاقرار أي لا بالنسب اه قال في شرحه وترجيح الحكمين من زيادته ثم قال فان قلت قضية كلامه في الحكم الثاني ان الراجح ثبوت النسب بالاقرار حال السكوت وهو ما جزم به اعله هنا كما ريت فيخالف عكسه المعتمد الذي جرى هو عليه الاقرار فالتسامع ان قضيته ذلك فان قلت فليزوم على عدم ثبوته ان الراجح عدم جواز الشهادة بذلك قلت لان لم لجواز ان يصدقه بعد سكوتة فليشكر اقراره

من غير اضافة لسبب فان استفاض سببه كالباع لم يثبت بالتسامع الا الارث لانه ينشأ عن النسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع وخرج باصل الوقف شروطه وتفصيله فلا يثبتان به استقلال ولا تبعا على المنقول على ما قاله الزركشي ردا على من فصل كائن الصلاح ومن تبعه كالا سنوي وغيره لكن ذلك المنقول وهو ما اتفق به المصنف وسبقه اليه ابن سراقه وغيره وانما هو اطلاق فقط

لا نفيد الا الظن فسومع في ذلك قال الزركشي أو على كونه من بلد كذا المستحق وقفا على اهلها ونحو ذلك (وكذا ام) فيقبل بالتسامع على نسب منها (في الاصح) كالاب وان تيقن بمشاهدة الولادة (و) كذا (موت) على المذهب (لانه قد يتعذر) إثباته بموته في قرية مثلا (لا) عتق وولا (و) اصل (وقف) مطلق أو مقيد على جهة أو معين صحيح وكذا فاسد كوقف على النفس انهي لشافعي ثبت عنده بالاستفاضة فله على ما يأتي من التصحيح اثباته بها على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قال أبو زرعة المدرك يقتضي خلافة لا نانا انما اثبتنا الصحيح بها احتياطا والفاقد ليس كذلك (ونكاح وملك في الاصح) لتيسر مشاهدتها (قلت) الاصح عند المحققين والاكثرين في الجميع وفي نسخة في الوقف والثابت في خطه الاول (الجواز والله اعلم) لان مدتها اذا طالت عسرا ثبات ابتداءها فست الحاجة الى اثباتها بالتسامع وصور الاستفاضة بالملك ان يستفيض انه ملك فلان

وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل وهو أن محل عدم القبول أن شهد بالشروط وحدها بخلاف ما إذا شهد بها مع أصل الوقف لأن حاصلها يرجع إلى بيان وصف الوقف وتبيين كيفية ذلك مسموع كما أفق به ابن الصلاح وغيره وإذا لم تثبت التفاصيل قسمت الغلة على أربابها بالسوية فإن كان على مدرسة تصدرت شروطها صرفها الناظر فيما يراه من مصالحها أم كما صرف في الوقف ويبحث البلقيني ثبوت شرط يستفيض غالبا ككونه على حرم مكة قال ومحل الخلاف في غير حدود العقار فهي لا تثبت بذلك كما قاله ابن عبد السلام وإن اقتضى كلام الشيخ أبي حامد خلافه وليسبكي افتاء طويل حاصله أنه لا يرجع في الحدود إلى ما في المستندات مطلقا لأن كتابها لا يعتمدون فيها غالبا على وجه صحيح صريح بل لا بد من بينة صريحة بأن الحد الفلاني ملك لفلان قال وشهادة الشهود بأن ملك الدار الفلانية وحيازتها لفلان لا تثبت بها حد ودعاها لأنها ليست أنصافي ذلك وإن ذكروا الحدود ولاهم إنما (٢٦٤) يذكرونها على سبيل الصفة والتعريف لا غير فلا بد أن يصرحوا بأنهم يشهدون بها ولا

صدق ذو اليد عليها يمينه قال وكذلك ما يقع في المستندات من أقر مثلا فلان بن فلان بكذا فلا تثبت بذلك بقوة فلان لفلان لأنها لم تقع قصدا صريحة وإطال في هذا أيضا ولما ذكرت ذلك كله عنه بطوله في الفتاوى اعترضته بأن المقول الذي جرى عليه ابنه التاج ثبوت البينة ضمننا خلافا لملك وبعض أصحابنا وقياسا أن الشاهد لو قال أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقر بها مثلا فلان كان شهادة بالحدود ضمننا بالقرار أصلا ومع ذلك لا يعتمد بما في المستندات من ذكر الحدود إلا أن صرح الشاهد بأنه يشهد بها ولو ضمننا كما تقرر أو يشملها الحكم كان يقول حكمت بجميع ما فيه ولما بسطت ذلك في الفتاوى قلت نعم الحق أنه لا يقبل في البينة والحدود ما رآه من

لأن فلانا وقفه وأما الشروط فإن شهد بها مفردة لم تثبت بها وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف اه وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الأسنوي ولا شك أن المصنف لم يطلع عليه أي ما قاله ابن الصلاح أنه حذف (قوله) وهو يمكن حمله على ذلك التفصيل (الح) جرى على ذلك الحل شيخ الإسلام والمغني كما مر أنفا (قوله) على أربابها أي مستحق الوقف (قوله) فإن كان على مدرسة الخزان كان وقفا على جماعة معينين وأوجه متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أسنى ومغني (قوله) شروطها (يعني شروط الوقف على المدرسة (قوله) ويبحث البلقيني) إلى قوله وليسبكي في النهاية (قوله) وليسبكي افتاء (الح) يؤيده قول الشارح في التنبيه السابق كثيرا ما يعتمد الشهود داخل وقوله وقد تساهل جملة الشهود داخل فتدبر ثم رايت قوله الاتي قلت نعم الخ وهو كلام نفيس اه سيد عمر (قوله) مطلقا أي ذكرت الحدود فيها أصلا أو ضمنا (قوله) مطلقا أي سواء كان على سبيل القصد والصرحة أو على سبيل الضمن والتبعية (قوله) من أقر فلان (الح) بيان لما (قوله) فلا تثبت بذلك أي بالشهادة بذلك الإقرار (قوله) عنه أي السبكي (قوله) ثبوت البينة ضمنا تقدم عن المغني اعتماده (قوله) وقياسا أي مسئلة البينة (قوله) بأنه يشهد) الأخصر الواضح بالشهادة بها أي الحدود (قوله) ما مر أي نحو قول الشاهد أن شهد فلان أن فلان أقر بكذا وقوله أشهد أن الدار المحدودة بكذا أقر بها فلان (قوله) وما يثبت (الح) إلى قوله قال الرافعي في النهاية وكذا في المغني الإقوله وأعمار وغصب (قوله) بذلك أي الاستفاضة (قوله) ورضاع) مر ما ينافيه في شرح ولا يجوز شهادة على فعل آخر كذا وقوله وغصب مر ما ينافيه في المتن (قوله) قال الرافعي (الح) اعتمده المغني (قوله) دون الاستفاضة (تسمية) لا يثبت دين بالاستفاضة لأنها لا تقع في قدره كذا دله ابن الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه أن ملك المحصن من الأعيان لا يثبت بالاستفاضة قال الوجه القائل بثبوت الدين بالاستفاضة قوي وكان ينبغي للمصنف ترجيحها كإرجاع ثبوت الوقف ونحوها ولا فرق بينهما أسنى ومغني (قوله) واعتراضوا) بينا المفعول (قوله) نقل) أي الأذرى صاحب النوسط (قوله) وأجاب ابن الصلاح) أي عن السؤال عن الشهادة المذكورة (قوله) والشروط لا تثبت (الح) أن كان من كلام الأذرى فلا إشكال وإن كان من كلام ابن الصلاح فهو مناف لما سبق عنه سيد عمر وتدفع المناقاة بأن ما هنا في الشهادة بالشروط بانفرادها كما هو موضوع المسئلة وما تقدم منه في الشهادة بها مع أصل الوقف (قوله) قال) أي ابن الصلاح (قوله) الاتي) أي في شرح وقيل يكفي من عدلين (قوله)

فيقيم البينة به ليثبت النسب اه (قوله) قال الرافعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة) قال في الروض ولا يثبت دين باستفاضة اه قال في شرحه لأنها لا تقع في قدره كذا دله

شاهد مشهور بمنزلة التحري والضبط والمعرفة بحيث يغلب على الظن أنه لم يذكر البينة والحدود إلا بعد أن استند بها إلى وجه صحيح أنه يجوز له اعتماد فيها وكلامهم في مواضع دال على ذلك وما يثبت بذلك أيضا ولا ينافي واستحقاق وزكاة ورضاع وجرح وتعديل وأعمار ورشد وغصب وإن هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره قال الرافعي وغيره وإنما تقبل الشهادة بكون المال بيد زيد بالمشاهدة دون الاستفاضة واعتراضوا بأن المنصوص أنها تسكن وقال الهروي أنه متفق عليه (تنبيه) نقل في التوسط عن الأسنوي عن ابن الصلاح مسئلة وقال أنها كثيرة الوقوع وهي أن جماعة شهدوا بأن النظر في الوقف الفلاني لو يدوم يزيد أو على ذلك ولم يكونوا شهدوا على الوقف أي لم يدركوه ولا قالوا أن مستندهم الاستفاضة وسئلوا عن مستندهم فلم يبدوه بل صمموه على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بأن هذا محمول على استنادهم إلى الاستفاضة والشروط لا تثبت بمثل ذلك كما تقدم قالوا أيضا فإن إهمال السبب مقتض لرد الشهادة بالارث اه وإن خير من قولي الاتي وإذا اطلق

الشاهد وظهر للحاكم الى اخره ومما مر في المنتقبة انه لا يلزم بيان سبب معرفتها انه ينبغي جريان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا وفهم من كلام ابن الصلاح انه ينبغي اطلاقه المنع على انه لا يمكن الاستناد فيه إلا الى (٣٦٥) الاستفاضة وهذا الحصر ممنوع لانه قد يستند

لنوا تر مفيد للعلم الضروري وابن الصلاح لا يسمعه ان يمنع ثبوت شروط الوقف بهذا التواتر الاعلى من الاستفاضة واذ لم ينحصر الامر في الاستفاضة فلا وجه لرد الشهادة المحتمل استنادها لوجه صحيح لاسيما مع اشتراطنا في الشاهد مامس وقوله وايضا فان اهمال السبب الى اخره لا يلاقي تا نحن فيه لان اهمال سبب الارث يؤدي الى الجهل بالاصل المقصود واهمال السبب في مسئلتنا لا يؤدي لذلك بل للجهل بطريقة وشتان ما بين الجهلين فتأمل ذلك كله فانه مهم (وشروط التسامع) الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة بما ذكر (سماعه) اي المشهود به فهو مصدر مضاف للمفعول (من جمع يؤمن) تواطؤهم على الكذب) ويحصل الظن القوي بصديقهم وهذا لازم لما قبله خلافا لمن استدرك به ولا يشترط فيهم حربة ولا ذكر قوله لاعدالة وقضية تشييم لهذا بالتواتر انه لا يشترط فيهم اسلام وهو محتمل ما رايتم بعضهم جزم باشتراطه لانه كانه لضعف هذا لانه قد يفيد الظن القوي فقط كما تقرر بخلاف

انه لا يلزم (الخ) بيان لما مر (قوله) معرفتها أي المنتقبة أقول انه ينبغي الخ مفعول خير (قوله) بين العارف (الخ) متعلق بالتفصيل وقوله هنا متعلق بالجريان (قوله) المنع أي ليقول الشهادة المذكورة (قوله) فيه أي في علم ناظر الوقف (قوله) واذ لم ينحصر (الخ) الاولى التفرع (قوله) مامس أي من كونه مشهورا له بالان والاضبط (قوله) الى الجهل بالاصل (الخ) قديم منع تاديبته الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث سم (قوله) لا يؤدي لذلك (الخ) محل تأمل (قول المتن) وشروط التسامع أي الاستفاضة روض وشرح المنهج (فرع) ما شهد به الشاهد اعتمادا على الاستفاضة جاز الخلف عليه اعتمادا عليها بل اولي لانه يجوز الخلف على خط الاب دون الشهادة شرح الروض معه ومغنى (قوله) الذي يجوز الى قوله وبه فارق في النهاية (قوله) بما ذكر أي من النسب وما بعده (قول المتن من جمع) أي كثير روض ومغنى وشرح المنهج بشرط ان يكونوا مكلفين عرش (قول المتن) وتواطؤهم أي توافقه في معنى (قوله) ويحصل الظن (الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج بحيث يقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه قال سم بعد ذكره ان الثاني فارد بالجمع وبالا من من تواطؤهم اعم بما في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح وهذا لازم الخ لالزام الاعم من العلم والظن فليتام اه وعبارة الرشيدى (قوله) ويحصل الظن القوي (الخ) الظاهر ان قائل هذا انما اراد به بيان مراد المصنف مما قاله وانتهى ليس المراد منه ما يفيد العلم خاصة كما هو ظاهره وانما اراد ما يفيد او الظن القوي وحديثنا لا ينبغي قول الشارح خلافا لمن (الخ) (قوله) وهذا أي قوله ويحصل الظن (الخ) وقوله لما قبله أي لقول المتن يؤمن الخ (قوله) خلافا لمن استدرك به عبارة النهاية فسقط القول بانه لا بد من ذكره اه (قوله) ولا يشترط الى قوله وقضية تشييم في المغنى (قوله) وهو محتمل ثم رايتم بعضهم جزم باشتراطه عبارة النهاية لكن افاى الوالد باشتراطه فيهم اه وعبارة سم قوله ثم رايتم بعضهم كصاحب العباب وافق به شيخنا الشهاب الرملى اه (قوله) لضعف هذا أي التسامع (قوله) فهما مستويان في الطريق (الخ) قديم منع سم وقد يجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص (قوله) اذا سكن الى المتن في النهاية الا قوله بل كلام الرافعى الى كيفية ادائها (قوله) اذا سكن القلب لخبرهما أي لان الحاكم يعتمد قولهما فكذلك الشاهد ومال اليه الامام وقيل يكفي من واحد اذا سكن اليه القلب مغنى (قوله) وعلى الاول لا بد (الخ) لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم سم (قوله) وطول مدته (الخ) ولا يقدر بسنة بل العبرة بمدته تغلب على الظن صحة ذلك مغنى واسنى (قوله) كما يعلم بما ياتي لعله اراد به قول المصنف وتجوز في طوبى الخ او قول الشارح قال ولا يكفي التصرف مرة الخ توقف (قوله) وشروط الى المتن في المغنى لا المسئلة

ابن الصباغ قال الزركشى ويؤخذ منه ان ملك الحصص من الاعيان لا يثبت بالاستفاضة اه (قوله) الى الجهل بالاصل) قديم منع تاديبته الى ذلك بل انما يؤدي الى الجهل بكيفية الارث إلا ان يقال اذا جهلت الكيفية لم يمكن الارث (قوله) وشروط التسامع الذي يجوز الاستناد اليه في الشهادة (الخ) فسر في شرح المنهج التسامع بالاستفاضة (قوله) من جمع يؤمن (الخ) قال في شرح المنهج ليقع العلم او الظن القوي بخبرهم اه فالمراد هنا بالجمع وبأمل تواطؤهم اعم بما في التواتر (قوله) ويحصل الظن القوي (الخ) الوجه ان يقال ويحصل العلم او الظن القوي لان الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الاعم من العلم والظن فليتام (قوله) ثم رايتم بعضهم كصاحب العباب وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) فهما مستويان (الخ) قديم منع (قوله) وعلى الاول) كتب عليه مر (قوله) وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا لعل محله ما لم يتحقق التواتر والعلم

التواتر فانه يفيد العلم الضروري وبه فارق

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - عاشر

الاستفاضة فهما مستويان في الطريق مختلفان في الثمرة كما حقق في محله (وقيل يكفي) التسامع (من عدلين) اذا سكن اقل قلب لخبرهما وعلى الاول لا بد من تكرره وطول مدته عرفا كما يعلم بما ياتي وشروط ابن ابى الدم ان لا يصريح بان مستنده الاستفاضة ومنها الاستصحاب

ثم اختار وتبعه السبكي وغيره انه ان ذكره تقوية لعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة او الاستصحاب سمعت شهادته والاشهاد بالاستفاضة بكذا فلا بل كلام الرافي (٢٦٦) يقتضى انه لا يضرد ذكرها مطلقا حيث قال في شاهد الجرح بقول سمعت الناس يقولون

فيه كذا لكن الذى صرحوا به هنا ان ذلك لا يكتفى لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فيوجه الاكتفاء بذلك في الجرح بانه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اذا اطلق الشاهد وظهر للعالم ان مستنده الاستفاضة لم يلجئه الى بيان مستنده الا ان كان عاميا على الوجه لانه يجهل شروطها وكيفية ادائها اشهد ان هذا ولد فلان او وقفه او عتيقه او ملكه او هذه زوجته مثلا لانحو اعتقه او وقفه او تزوجها لانه صورة كذب لاقتضائه انه رأى ذلك وشاهده لما مر في الشهادة بالفعل والقول (ولا تجوز الشهادة على ملك) لعقار او منقول نقد او غيره (بمجرد يد) لانها لا تستلزم نعم له الشهادة بها (ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) لاحتمال انه وكيل عن غيره (وتجوز الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه وبالحق كحق اجراء الماء على سطحه او ارضه او طرح النالج في ملكه اذ ارآه الشاهد) في مدة (طويلة) عرفا (في الاصح) حيث لا يعرف له منازع لان ذلك يغلب على الظن الملك او الاستحقاق نعم ان انضم للتصرف استفاضة ان الملك

الاستصحاب والاقوله بل كلام الرافي الى وكيفية ادائها (قوله ثم اختار الخ) عبارة المغنى قال لان ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من هذا التعليل حمل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية كلام او حكاية حال قبلت وهو ظاهر اه وعبارة النهاية والوجه انه ان ذكره على وجه الريبة والتردد بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت اه (قوله ذكرها) اى الاستفاضة (قوله مطلقا) اى على وجه التقوية كان اولا (قوله وكيفية ادائها) اى الشهادة بالتسامع شرح المنهج (قوله لما مر في الشهادة بالفعل والقول) اى من انه يشترط في الاولى الابصار وفي الثانية الابصار والسمع معنى (قول المتن بمجرد يد) ولا بمجرد التصرف وروض وشيخ الاسلام ومغنى (قوله لانها لا تستلزم) الى الفصل في النهاية الاقوله من ذى اليد وقوله واما بالفتح الى المتن (قوله لانها لا تستلزمه) لان مجرد اليد قد يكون عن اجارة واعادة شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن ولا يبدو تصرف الخ) هو معطوف على قوله بمجرد يد لا على ما قبله اى ولا يجوز الشهادة على ملك يبدو تصرف الخ رشيدى (قول المتن ولا يبدو تصرف في مدة قصيرة) اى عرفا بالاستفاضة معنى (قوله وتجوز الشهادة بالملك الخ) هذا بعد قوله السابق نقد او غيره يقتضى الجواز في نحو التقدي ايضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من رأى رجلا يتصرف في شئ في يده متميز الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالمتميز غيره كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا ينجى اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك محتطابا بمثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر اه سم اقول يؤيد الاشكال وبصرحه ما قدمه الشارح عن ابي زرعة في اوائل فصل في غيبة المحكوم به راجعه (قوله او طرح النالج الخ) عطف على الاجراء (قوله في مدة الخ) متعلق بكل من التصرف وخبر الاجراء والطرح في قوله اذا رآه (قوله عرفا) الى قوله وان ما هنا في المغنى الاقوله ولا يكتفى الى ويستثنى وقوله قال الاذرى الى المتن (قوله حيث لا يعرف له منازع) ينبغى تقييده بنحو ما استظهره في شرحه وله الشهادة بالتسامع (قوله لان ذلك) اى امتداد اليد والتصرف مع طول الزمان من غير منازع اسنى ونهاية ومغنى (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة الخ) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق وصرح بذلك المنهج وشرح الروض سم (قوله للتصرف) عبارة النهاية والمغنى الى اليد والتصرف اه (قوله جازت الشهادة به) اى قطعاً نهاية ومغنى وبه يسقط ما مر انفا عن سم ان كان اراد الاعتراض (قوله من ذلك) اى من قول المصنف وتجوز في طويلة الخ (قوله الا ان انضم لذلك الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وقضيته الا كتفاء بطول المدة خلاف ما قاله الشارح اه اى والنهاية والمغنى (قوله من ذى اليد والناس) كذا في اصله رحمه

(قوله ثم اختار وتبعه السبكي وغيره الخ) والوجه انه اذا ذكره على وجه التردد والريبة بطلت اول تقوية كلام او حكاية حال قبلت شمر (قوله وتجوز الشهادة بالملك اذا رآه يتصرف فيه الخ) هذا بعد قوله السابق نقد او غيره يقتضى الجواز في نحو التقدي ايضا لكن عبر في الروض بقوله فصل من رأى رجلا يتصرف في شئ في يده متميز الخ قال في شرحه عن امثاله وخرج بالمتميز غيره كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مما يتماثل فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليداه ولا ينجى اشكال اطلاق قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد الا ان يكون مصورا بما اذا كان المشهود به في ذلك محتطابا بمثاله فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله نعم ان انضم للتصرف استفاضة) بل الاستفاضة وحدها كافية كما افاده تصحيح المصنف السابق ونقله في شرح الروض عنه مخالفا به ما ذكره الروض من عدم الاكتفاء بالاستفاضة وحدها وعبارة المنهج وبملك به اى وله الشهادة بملك بالتسامع او بيد او تصرف تصرف ملاك مدة طويلة عرفا اه (قوله ويستثنى من ذلك الرقيق) كتب عليه م وقوله في المدة الطويلة كتب عليه م (قوله الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس الخ) عبارة

له جازت الشهادة به وان قصرت المدة ولا يكتفى قول الشاهد رأينا ذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد الله الهد والتصرف في المدة الطويلة الا ان انضم لذلك السماع من ذى اليد والناس انه له كفى الروضة في اللقيط

للاحتياط في الحرية وكثرة استخدام الاحرار (وشرطه) اي التصرف المفيد لما ذكر (تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع) وفسخ واجارة (ورهن) لان ذلك هو الغلب لظن الملك والواو بمعنى او اذ كل واحد منها على (٣٦٧) حدته كاف قال ولا يكفي التصرف مرة قال

الاذرعى بل ومرتين بل
ومرارا في مجلس واحد او
ايام قليلة (وتبنى شهادة
الاعسار على قرائن ومخايل)
اي مظان (الضر) بالضم
وهو سوء الحال اما بالفتح فهو
خلاف النفع (والاضافة)
مصدر اضاف اي ذهب ماله
لتعذر اليقين فيه فاكتفى
بما يدل عليه من قرائن
احواله في خلوته وصبره على
الضيق والضرر وهذا شرط
لاعتداد الشاهد وقدم في
الفلس اشتراط خبرته
الباطنة وهو شرط لقبول
شهادته او ان ما هنا طريق
للخبرة المشترطة ثم
(فصل في تحمل الشهادة
وادائها وكتابة الصك وهي
اعنى الشهادة تطلق على
نفس تحملها وعلى نفس
ادائها وعلى المشهود به
وهو المراد في قوله (تحمل
الشهادة) مصدر بمعنى
المفعول اي الاحاطة بما
سيطلب منه الشهادة به
فيه وكنوا عن تلك الاحاطة
بالتحمل اشارة الى ان
الشهادة من اعلى الامانات
التي يحتاج حملها الى الدخول
تحت ورطتها الى مشقة
وكلفة ففيه مجازان لاتعمال
التحمل والشهادة في
غير معناهما الحقيقي
(فرض كفاية في النكاح)

الله تعالى وفي النهاية اي وشرح الروض وعبارة المغنى ان يسمعه يقول هو عبدى او يسمع الناس يقولون
ذلك فليحرره سيد عمر وعبارة عرش قوله الا ان ينضم الى ذلك السماع من ذى اليد الخ اي فلا
يكفى السماع من ذى اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه والا قرب اخذ من قول المتن المتقدم
وشرط التسامع سماعه من جمع الخ ما في بعض نسخ النهاية السماع من الناس الخ المفيد لكفاية السماع
من الناس وعدم اشتراطه من ذى اليد (قوله الاحتياط في الحرية) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان النزاع
مع الرقيق في الرق والحرية اما لو كان بين السيد وبين اخر يدعى الملك فظاهر انه تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد
والتصرف مدة طويلة هكذا ظهر فليراجع رشيدى (قول المتن وشرطه) اي في العقار مغنى (قول المتن من
سكنى وهدم الخ) ودخول وخروج روض ومغنى (قوله وفسخ) اي بعد البيع مغنى (ولا يكفي التصرف
مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط طول المدة سم (قول المتن ومخايل الضر) عطف تفسير
عرش (قوله بالضم) سوء الحال وهو المناسب هنا مغنى (قوله في خلوته) عبارة غير خلواته اه بصيغة الجمع
(قوله وصبره الخ) عطف على قرائن الخ عبارة غير بصبره اه (قوله وهذا) اي مراقبته في خلواته والاطلاع
على ما يدل على اعساره من قرائن احواله الخ

(فصل في تحمل الشهادة وادائها وكتابة الصك) (قوله في تحمل الشهادة) الى قوله اي الاحاطة
في النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله وادائها) انما قدمه على كتابة الصك في الذكر لمناسبته للتحمل وقدم
المصنف الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانما اطلب بعد التحمل للتوثيق به عرش (قوله وعلى المشهود به)
اي اطلاقا مجازيا كما باتى عرش (قوله وهو المراد) اقول لا مانع من صحة اداة الاداء ومعنى تحمله التزامه ثم
رايت شيخنا الشهاب البرلسي قال اقول بل المراد الثاني لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه
او ادائه سم وسيد عمر اقول يؤيد اداة الثالث ان المفروض كفاية انما هو احاطة المشهود به لا التزام الاداء
المسبب عنها كما هو ظاهر ثم رايت قال الرشيدى بعد ذكر مقالة الشهاب عميرة البرلسي ومقالة سم مانصه
قد يستبعد ما ذكره الشيخ عميرة في النكاح فتأمل اه (قوله فيه) لا تظهر له فائدة (قوله ان الشهادة)
اي بالمعنى الثالث (قوله ففيه مجازان الخ) اي في المضاف مجاز بالاستعارة وفي المضاف اليه مجاز مرسل
(قول المتن في النكاح) اي وغيره مما يجب فيه الاشهاد شرح المنهج ومغنى اي كبيع مال الصبي او المجنون
او المحجور عليه بفلس اذا كان الثمن مؤجلا وبيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد عرش اه بجيرى
(قوله لتوقف انعقاده) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الاذرعى الى المتن وقوله التحمل
الى المتن وقوله بالرفع الى المتن (قوله والا) اي بان لم يكن ثم غيرهما بصفة الشهادة او ظن اباءه او لم يظن شي.
(قوله وغيره) اي غير المالى (قوله الا الحدود) لانها تدر بالشبهات مغنى اي فليس التحمل فيها فرض كفاية
ولم يذ كر حكمها هل هو جائز او مستحب والا قرب الاول لاطلب الستر في اسبابها عرش (قوله التحمل الخ)
الاولى حذفه هنا وتقديره فيما ياتى انفا (قوله فيه) اي في كل منها مغنى (قوله بالرفع عطف على تحمل)

شرح الروض وهذا اي ما تقرر لا ينافيه تعين التسامع فيما مرفى باب اللقيط من انه لو رآه يستخدم صغيرا
لا يفيد ذلك الشهادة له بالملك حتى يسمع منه ومن الناس انه له لانه محمول على ما اذا لم تطل المدة وقرق الاسنوى
بان وقوعه الا استخدام في الاحرار كثير مع الاحتياط في الحرية اه وقضيته الاكتفاء بطول المدة
خلاف ما قاله الشارح (قوله ولا يكفي التصرف مرة الخ) هل يغنى عن ذلك ما تقدم من اشتراط
طول المدة

(فصل تحمل الشهادة فرض كفاية الخ) (قوله وهو المراد الخ) اقول لا مانع من صحة ارادة الاداء

لتوقف انعقاده عليه ولو امتنع الكل اثموا ولو طالب من اثنين لم يتعيना ان كان ثم غيرهما اي بصفة الشهادة قال الاذرعى وظن اجابة الغير والا
تعيना (وكذا الاقرار والتصرف المالى) وغيره كطلاق وعق ورجعة وغيرها الا الحدود التحمل فيه فرض كفاية (وكتابة) بالرفع عطف على
تحمل (الصك) في الجملة وهو الكتاب فرض كفاية ايضا (في الاصح)

للحاجة اليها التمهيد اثبات
 ١- لنفوق عند التنازع وكتابة
 الصك لها اثر ظاهر في
 التذكرو فيها حفظ الحقوق
 عن الضياع وقيدت بالجملة
 لما سر انه لا يلزم القاضي
 ان يكتب للخص ما ثبت
 عنده او حكم به وبظهور ان
 المشهود له او عليه لو طلب
 من الشاهدين كتابة ما
 جرى تعين عليهما لكن
 باجرة المثل كالاداء والالم
 يبق لسكون كتابة الصك
 فرض كفاية اثر ويفرق
 بينهما وبين القاضي بان
 الشهادة عليه تغني عن كتابته
 ولا كذلك هنا قال ابن ابي
 الدم ويسن للشاهد ان
 يجعل القاضي ويزيد في
 القابله اي بالحق لا بالكذب
 كما هو الشائع اليوم والدعاء
 له بنحو اطال الله بقاءك اه
 وما ذكره اخر اليس في محله
 بل هو مكروه مطلقا ولا
 يلزمه الذهاب للتحمل ان
 كان غير مقبول الشهادة
 مطلقا وكذا مقبولا الا ان
 عذر المشهود عليه بنحو
 مرض او حبس او كان
 مخدرة او دعاه قاض الى امر
 ثبت عنده ليشهده عليه
 قال الدارمي او دعا الزوج
 اربعة الى الشهادة بزنا
 زوجته بخلاف دون اربعة
 وبخلاف دعاء غير الزوج
 قال البلقيني نقلا عن جميع
 اولم يكن هناك ممن يقبل
 غيرهم وقدم هذه في السير

لا يظهر وجه هذا العطف من حيث النحو و صريح صنيع المصنف انه معطوف على الاقرار فيقدر في الكل
 التجمال كما جرى عليه المحل والمغني عبارة الثاني وكذا الاقرار والتصرف المالى وغيره كطلاق وعق ورجعة
 كتابة الصك وهو الكتاب التحمل في كل منها فرض كفاية اه (قوله للحاجة اليهما) اي التحمل والكتابة
 وغير الشارح جعل الحاجة علة للتحمل فقط عبارة شرح المنهج ونحوها في المغني والنهاية اما فرضية التحمل
 في ذلك فلا حاجة الى اثباته عند التنازع الخ واما فرضية كتابة الصك فلا انها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها
 اثر الخ (قوله لما سر) اي في اداب القضاء (قوله انه لا يلزم القاضي ان يكتب الخ) المتني هو الوجوب العيني
 فلا يتنافى ما هنا من الوجوب على الكفاية زيادى (قوله تعين) الظاهر التانيث (قوله لكن باجرة مثل الخ)
 عبارة المغني وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة الا باجرة فلا اخذها كاله ذلك في تحمله
 اذا دعى له اه (قوله والا) اي وان لم تعين (قوله بان الشهادة عليه) يعنى بان وجوب اشهاد القاضي على
 ما ثبت عنده او حكم به بشرطه المار في اداب القاضي (قوله ويسن) الى المتن في النهاية الا قوله لا الكذب
 الى بل هو وقوله قال الدارمي وقوله الا ان كان متذكرا الى وقد دعى (قوله ان يجعل القاضي) اي في الاداء
 اسنى (قوله كما هو) اي الكذب (قوله والدعاء الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون قوله والدعاء معطوفا على
 الكذب سيد عمر اقول ياب عنه كون التفسير المذكور من الشارح كما هو الظاهر ويصرح به صنيع
 الاسنى حيث ذكرهنا كلام ابن ابي الدم المذكور واقره مسقطا عنه التفسير المذكور (قوله وما ذكره
 اخر) اي قوله والدعاء له بنحو الخ (قوله بل هو مكروه) وفاقا للنهية وللأسنى في باب القضاء (مطلقا) اي
 سواء كان القاضي من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل ام لا (قوله ولا يلزمه) الى قوله قال الدارمي في المغني
 (قوله مطلقا) اي عن مفهوم الاستثناء الا في انفا (قوله قال الدارمي او دعا الزوج اربعة الخ) اي وعلى
 هذا تستثنى هذه من عدم وجوب التحمل في الحدود عرش (قوله اولم يكن هناك ممن يقبل الخ) ظاهر
 صنيعة انه حينئذ يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل
 تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل عن معذور او مخدرة او عن قاض في حكمه انتهت اه
 سم عبارة المغني ثم على فرضية التحمل من طلب منه لزمه اذا كان مستجمعا لشرائط العدالة معتقدا لصحة
 ما يتحمله وحضره فان لم يكن مستجمعا للشرائط فلا وجوب قال القاضي جز ما ودعى للتحمل فلا وجوب
 الا ان يكون الداعي معذورا بمرض الخ فتلزمه الاجابة قال البلقيني ومحل كون التحمل فرض كفاية اذا
 كان المتحملون كثيرين فان لم يوجد الا العدد المعتبر في الحكم فهو فرض عين كما جزم به الشيخ ابو حامد
 والماوردي وغيرهما هو واضح جار على القواعد وفي كلام الشافعي ما يقتضيه انتهى اه وعبارة الرشيدى
 قوله اولم يكن ثم من يقبل غيره اي وان لم يكن المشهود عليه معذورا كما هو قضية السباق وفيه وقفة ثم رايت
 الاذرى قال ينبغي حمله على ما اذا دعا المشهود له المشهود عليه فاني الحضور قال اما اذا اجابه للحضور ولا عذر
 لو احدهم فلما معنى لانوام الشهود السعى للتحمل اه (قوله ممن يقبل) ببناء المفعول (قوله وقدم هذه)
 اي مسئلة تحمل الشهادة (قوله فلا تكرر) فيه تامل (قوله وله طلب) الى قوله نعم في المغني الا قوله الا ان

ومعنى تحمله التزامه ثم رايت شيخنا الشهاب البرلسى قال اول بل المراد الاول يعنى به الاداء الذى هو الثاني
 في كلام الشارح لانه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتاويل تحمل حفظه او ادائه اه (قوله بل هو مكروه)
 في الروض وشرحه في باب السير ما نصه واما الطلبة اي التنية بها وهى اطال الله بقاءك فقليل بكراتها قال
 الاذرى وفيه نظر بل ينبغي ان يقال ان كان من اهل الدين او العلم او من ولاية العدل فالدعاء له بذلك قرينة
 والا فمكروه بل حرام وكلام ابن ابي الدم يشير الى ما قاله اه وفيه ما في باب القضاء في بيان ما يدعى به للسلاطن
 اذا تعلقت الفتوى به ما نصه ويكره اطال الله بقاءه فليست من الفاظ السلف اه (قوله الا ان عذر الخ)
 عبارة العباب فالتحمل في عقد النكاح وكذا كل تصرف مالى فرض كفاية ان حضر ذلك او دعى للتحمل
 عن معذور او مخدرة او عن قاض في حكمه اه (قوله اولم يكن هناك ممن يقبل غيرهم) ظاهر صنيعة انه

كان إلى وقد دعى (قوله وحسب الصك) عبارة المغني وشرح المنهج ولا يلزم الشاهد كتابة الصك ورسم الشهادة إلا باجرة فله اخذها كاله ذلك في تحمله وله بعد كتابته حبسه عنده للاجرة كاقصاف في الثوب اه (قوله واخذ اجرة للتحمل الخ) عبارة المغني (تمتة) ليس للشاهد اخذ رزق لتحمل الشهادة من امام واحد الرعية واما اخذه من بيت المال فهو كالقاضي وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الاخذ مطلقا وقال غير له ذلك بلا تفصيل وله بكل حال اخذ اجرة من المشهود له على التحمل وكذا في الاسنى الا قوله وقال غير له ذلك بلا تفصيل (قوله اجرة للتحمل) وهي اجرة مثل المشي وليس له طلب الزيادة ولا فرق في ذلك بين الجليل والحقير ع ش (قوله وان تعين عليه) اي كافي تجمير الميت اسنى (قوله ان كان عليه كلفة) ظاهره ولو في البلد سم عبارة المغني ان دعى له فان تحمل بمكانه فلا اجرة له اه زاد الاسنى ومحل ايضا ان لا تكون الشهادة بما يعبدنكرها ومعرفة الخصمين فيها لان باذل الاجرة انما يذللها بتقدير الانتفاع بها عند الحاجة اليها والا فيصير اخذها على شهادة يجرم اذا هو اقاله ابن عبد السلام اه (قوله لا للاداء) اي وان لم يتعين عليه كما يعلم برأيه لا نه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولا نه كلام يسير لا اجرة لمثلته وفارق التحمل بان الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع ان زمنه يسير لا تقوت به منفعة متقدمة بخلاف من التحمل اسنى ونهاية ومغني (قوله متذكر اله) اي للشهود به الذي يدعى لادائه (قوله اي لتقصير في تحمله الخ) كان في العبارة تقديمها وتأخيرها فليراجع سيد عمر وايد سم كلام الشارح بما نصه قوله لا لعقيدة القاضي كذا في الروض اه ويؤيده ايضا ما مر انتفاع الاسنى عن ابن عبد السلام (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى) لا لمن يؤدي في البلد اي ليس له اخذ شيء للاداء الا ان احتاجه اي ما ذكر من اجرة المراكوب ونفقة الطريق فله اخذه روض مع شرحه ونهاية ومغني (قوله فباخذ الخ) اي ولو كان غنيا لا نه في مقابلة عمر ع ش (قوله اجرة مراكوبه الخ) وله صرف ما يعطيه المشهود له الى غير النفقة والاجرة مغني ونهاية وروض مع شرحه وكذا من اعطى شيئا فقير اليكسوة به نفسه للفقير ان يصرفه لغير الكسوة مغني وروض (قوله وان مشى) ثم ان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد تنخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاسنوي قال الا ذرعى لا يتقيد ذلك ببلدين بل قد ياتي في البلد الواحد فيعد ذلك خرما للمروءة الا ان تدعوا الحاجة اليه او يفعله تواضعا اسنى ومغني ونهاية (قوله وكذا من دونها الخ) شامل لبلد الشاهد كما ياتي عن الررض (قوله فباخذ قدره) وقال للنهاية وخلافا للروض وشرحه عبارة الروض ولا يلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته اه قال شارحه اي الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابي حامد وما عبر به المصنف عبر الماوردي اه (قوله الى فوق مسافة العدوى) مفهومه انه اذا دعى الى مادونه فليس له طلب الزيادة على اجرة المثل كما مر عن ع ش (قوله كان لم يتحمل) الى قول المتن ولو لجوب الاداء في النهاية الا قوله وانما لم يجب الى ولو علما (قوله كان الخ) الاولى بان كافي المغني (قوله او قام بالبقية مانع) كوت وجنون

حيث يلزمه الذهاب للتحمل مطلقا وفيه نظر (قوله واخذ اجرة للتحمل) ظاهره ولو في البلد (قوله لا للاداء) قال في شرح الروض وان لم يعين عليه (قوله لا لعقيدة القاضي) كذا في الروض (قوله وقد دعى له من مسافة العدوى الخ) قال في الروض وشرحه لا لمن يؤدي في البلد اي ليس له اخذ شيء للاداء الا ان احتاجه اي ما ذكر فله اخذه اه ثم قال في الروض ويلزم من قوته من كسبه اداء يشغله عنه الا باجرة مدته قال في شرحه اي الاداء لا بقدر كسبه فيها وان عبر به الاصل نقلا عن الشيخ ابي حامد وبما عبر به المصنف عبر الماوردي اه (قوله فباخذ اجرة مراكوبه الخ) هلا ذكرنا مثل ذلك في التحمل (قوله ايضا فباخذ اجرة مراكوبه الخ) قال في الروض وشرحه وله صرف ما يعطيه له المشهود له الى غيره اي غير ما ذكر من النفقة والاجرة ثم ان كان مشى الشاهد من بلد الى بلد مع قدرته على الركوب قد ينخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن شأنه قاله الاسنوي قال الا ذرعى بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد

اجمالا فلا تكرر وله طلب اجرة للكتابة وحسب الصك واخذ اجرة للتحمل بان تعين عليه ان كان عليه كلفة مشى ونحوه لا للاداء الا ان كان متذكرا اله على وجه لا يرد اي لتقصير في تحمله لا لعقيدة القاضي مثلا فيما يظهر وقد دعى له من مسافة العدوى فما فوق فباخذ اجرة مراكوبه وان مشى ونفقة طريقة وكذا من دونها وله كسب عطل عنه فباخذ قدره نعم لان يقول لا اذهب معك الى فوق مسافة العدوى الا بكذا وان كثر (واذا لم يكن في القضية اثنان كان لم يتحمل غيرهما وقام بالبقية مانع

(لزمها الاداء) لقوله تعالى ولا ياب الشهاد إذا ما دعوا اى للاداء وقيل له وللتحمل وقوله ومن يكتمها فانه آثم قلبه ويجب في الاداء حيث وجب الفور نعم له التأخير لفرغ حماموا كل ونحوهما (فلو ادى واحد وامتنع الاخر) بلا عذر (وقال) المدعى (احلف معه عصى) وان رأى القاضى الحكم بشاهدوين لان من مقاصد (٢٧٠) الاشهاد التورع عن اليقين وكذا الوامتنع شاهدان نحو ودعوى قالا احلف على الرد

(وان كان) في الواقعة (شهود قالا اداء فرض كفاية) عليهم لحصول الغرض ببعضهم فان شهد منهم اثنين والاثموا كلهم دعاهم مجتمعين او متفرقين والممتنع أولا أكثرهما ثما لانه متبرع كان الجيب أولا أكثرهم أجر لذلك (فلو طلب) الاداء (من اثنين) باعائها (لزمها) وكذا لو طلب من واحد منهم ليحلف معه (في الاصح) ثلاثا يفضى الى التواكل وفارق التحمل بانه حمل أمانته وهذا أدائها وانما لم يجب القضاء على من عين له وهناك غيره لانه اخطر من الاداء ولو علما اياه الباقيين لزمها قطعاً (وان لم يكن) في القضية (الواحد لومه) الاداء اذا دعى له (ان كان فيما ثبت بشاهدوين) والقاضى المطلوب اليه يرى الحكم بهما اذلا عذر له (والا) يمكن في ذلك (فلا) يلزمه اذ الفائدة لادائه (وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصد الاتفاق) لانه لم يلتزم ورد بانها امانة حصلت عنده كسوب طيرته الرجح الى داره والاوجه أن النساء فيها يقبلن فيه

وفسق وغيبة نهاية ومعنى (قول المتن لزمها الاداء) أى ان دعياله معنى (قوله وللتحمل) الواو بمعنى أو (قوله ويجب) الى قوله نعم المخدرة في المعنى (قوله نعم له التأخير الخ) يؤخذ منه ان اعدار الشفعة اعدارها نهاية اى وهي اوسع من اعدار الجمعة ع ش (قوله واكل الخ) عطف على حمام عبارة المعنى واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة او حمام او على طعام او نحو ذلك فله التأخير الى ان يفرغ اه (قول المتن وامتنع الاخر) سواء كان بعد اداء صاحبه ام قبله معنى (قوله نحو ودعوى قالا احلف على البايعين) (قوله) فان شهد منهم اثنين اى سقط الحرج عن البايعين معنى (قول المتن من اثنين) اى منهم معنى (قول المتن لزمها وظاهره وان ظنا اجابة غيرهما وحيث يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل سم وباقى عن النهاية ما يوافقه (قوله ولو علما الخ) عبارة النهاية ومحل الخلاف ما اذا علم المدعون ان الشهود من يرغب في الاداء اولم يعلم من حالهم شيئا أما اذا علم اباهم الخ وبواقفه مامر عن سم وبخالفه قول المعنى عقب مثل عبارة الشارح مانصه وقضية كلام الروضة فيما اذا علمت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع به عليه الزركشى اه (قوله لزمها قطعاً) فعمل انه يلزمها عند علم اياه البايعين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بهما) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية تعليل الاصح الاتى في الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان رأى القاضى رد الشهادة به بانه قد يتغير اجتهاده فصحيح الوجه الفائل بلزوم الاداء مطلقاً سم (قول المتن والا فلا) مع ما افاده قوله الاتى قيل او يختلف فيه يجوز الى الفرق سم (قوله والا يمكن في ذلك) أى أو كان القاضى لا يرى ذلك معنى (قول المتن رقيق لا يلزم الخ) ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلاً بينه بذلك (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الازعى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة كالحقوق المالية دون ما فيه خطر كالوسم من طلق امراته ثم استفرشها او عفا عن قصاص ثم طلبه فيلزمه الاداء جزوا وان لم يتحمله قصداً معنى (قوله نعم المخدرة لا تكلف الخ) وغيرها من النساء تحضرو وتؤدى ويجب ان ياذن لها الزوج لتؤدى الواجب عليها ووض مع شره (قوله ولو دعى الخ) ولو رد قاض شهادته لجره ثم دعى الى قاض اخر لا اليه لومه اذا فرغ وروض معنى (قوله لا يشاهدن) اى اشهادتين بحقين معنى ونهاية (قوله واتحد الوقت) فلو ترتبا قدم الاول ع ش (قوله فان كان الخ) عبارة المعنى فان تساوى بالتخير في اجابة من شاء من الداعيين وان اختلفا قدم ما يخاف فوته فان لم يخف فوته تخير قاله ابن عبد السلام قال الزركشى ويحتمل الاقراع وهو الاوجه اه (قوله ولا تأخير) اى وان تساوى تخير في اجابة من شاء من الداعيين (قوله فائل) الى المتن في المعنى الا قوله لكن استثنى الى وخرج الى قوله وثالثها في النهاية الا قوله ظاهر كلامهم الى استثنى وما نابه عليه (قوله ومهر بيانها) اى بانها التى يمكن المبكر اليها من الرجوع الى اهله في يومه معنى (قوله مع امكان الشهادة على الشهادة) اى مع امكان الاثبات

فبعد ذلك خرما للبرودة الا ان تدعو الحاجة اليه او يفعله تواضعاً اه (قوله لزمها) ظاهره وان ظن اجابة غيرهما وحيث يتضح مفارقة هذا لما سبق في التحمل (قوله ولو علما اياه البايعين لزمها قطعاً) فعمل انه يلزمها عند علم اياه البايعين وعند عدمه (قوله يرى الحكم بهما) قال في شرح البهجة والا فلا على الاصح وقضية التعليل الاتى بانه قد يتغير الاجتهاد فصحيح الوجه الفائل بلزوم الاداء مطلقاً اه وأشار بالتعليل الاتى المذكور الى تعليل الاصح في الفسق المختلف فيه انه لا يمنع الوجوب وان رأى القاضى رد الشهادة به بانه قد يتغير اجتهاده ويرى قبولها (قوله والا فلا) مع افادة قوله الاتى قيل او يختلف فيه يجوز الى

كالرجال فيما ذكر وان كان معهن في القضية رجال نعم المخدرة لا تكلف خرو وجا فیرسل لها من يشهد عليها على الوجه بالاشادة
ايضا ولو دعى لاشهادين واتحد الوقت فان كان احدهما اخوف فواتقدهم ولا تأخير (ولو جوب الاداء) ولو عينا (شرط) احدهما (ان يدعى من مسافة العدوى) فائل ومريانها للحاجة الى الاثبات مع عذره بالشهادة على الشهادة اذ لا تقبل حيثئذ فان دعى لما فوقها لم يجب للضرر مع امكان الشهادة على الشهادت ظاهر كلامهم انا في الباب اراه المحذور مطلقاً وعبارة الشيخين كالصريحة فيه لكن استثنى منه الماوردى

ما اذا لم يستد المثني ولا مركوب له او احضر له مركوب وهو بمن يستذكر الركوب في حقه فلا يلزمه الاداء واخر ج يدعى ما اذا لم يطلب فلا يلزمه الاداء الا في شهادة حسبة فيلزمه فوراً ازالة للمتكبر (وقيل) ان يدعى من (دون مسافة القصر) لانه في حكم الحاضر امام من مسافة القصر فلا يجب جز ما لكان بحث الاذرعى وجوبه اذا دعاه الحاكم وهو في عمله والا امام الاظم (٢٧١) مستدلاً بفعل عمر رضى الله عنه واستدلاله

انما يتم في الامام دون غيره والفرق بينهما ظاهر (و) ثانيها (ان يكون عدلاً) فان دعى ذو فسق جمع عليه ظاهر او خفي لم يجب عليه الاداء لانه عيب بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لكن مر عن ابن عبد السلام اوائل الباب وتبعه جميع جوازه وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه ثم رابت بعضهم صرح به والماوردى ذكر ما يوافق ابن عبد السلام في الخفي لان في قبوله خلافاً (قبل او يختلف فيه) كشرط مالا يسكر من النبيذ (لم يجب) الاداء عليه لانه يعرض نفسه لرد القاضى له بما يعتقده الشاهد غير قاضى والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق لان الحاكم قد يقبله وهو ظاهر في يجتهد اما غيره المعتقد لفسقه الممتنع عليه تقليد غير امامه بنحو شرط او عادة من موليه فيظهر انه لا يلزمه الاداء عنده لانه حينئذ كالجميع عليه ولا يلزم العدل الاداء مع فاسق يجمع عليه الا اذا كان الحق يثبت بشاهد وعين (و) ثالثها ان يدعى لما يعتقده على احد وجهين في الروضة لكن الاوجه

بالشهادة الخ (قوله) او احضر له مركوب الخ يتأمل المراد به سيد عمر اقول المراد انه ان تيسر له المركوب ولو بان يحضره المشهود له لكن كان يستذكر الناس الركوب في حقه لعدم اعتياد الركوب في حق مثله وهو ظاهر لا ترد فيه وانما التردد في انه هل يعذر بذلك كعدم اعتياد المثني ام لا وصرح كلام الشارح كالتبعية الاول (قول الماتن وقيل دون مسافة القصر) وهذا من يدعى الاول بما بين المسافتين معنى (قوله) لكن بحث الاذرعى الخ عقب المغنى هذا البحث بما نصه قال شيخنا وما قاله ظاهر في الامام الا عظم دون غيره اه ولعله اخذ ذلك من قصة عمر رضى الله تعالى عنه ولا دليل فيه الاذليس فيه ان عمر اجبرهم على الحضور فلم يعتمد اطلاق الاصحاب اه (قوله) مستدلاً بفعل عمر رضى الله تعالى عنه وقد استحضرت الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام ايضا اسنى ومعنى (قوله) انما يتم في الامام الخ) خلافاً للمغنى كما مر آنفاً (قوله) والفرق بينهما) اى الامام والحاكم ظاهر اى وهو شدة الاختلال بمخالفة الامام دون غيره ع ش (قول الماتن ذو فسق الخ) أى كشارب الخمر معنى (قوله) وان خفي فسقه قال الاذرعى وفي تحريره الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه في نفس الامر ولا اثم على القاضى اذ لم يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيه انقاذ لنفسه او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى اسنى ومعنى (قوله) لكن مر عن ابن عبد السلام الخ) بل مراستجاءه وجوبه بالقيده المذكور رشيدى (قوله) اوائل الباب) اى في شرح ولا تقبل لاصل ولا فرع (قوله) جوازه) اى جواز اداء الفاسق (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق الخ) اى وان لم يكن نفسا ولا بضعا ولا عضو وان قيد الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة وأهم انه لو لم ينحصر خلاص الحق فيه لم تجز له الشهادة ولو قيل بجوازه لانه يجر داعية على تخلص الحق لكان متجهاً ومع ذلك لو تبين للحاكم حاله بعد الحكم تبين بطلانه وكلام الاذرعى يفيد الجواز اذا لم ينحصر خلاص الحق فيه والوجوب اذ ان انحصر اه ع ش وقوله وان قيد الاذرعى ظهور الجواز بهذه الثلاثة فيه ان الاذرعى انما قيد بها الوجوب كما مر آنفاً وقوله الاذرعى الخ اقره الاسنى والمغنى كما مر ايضا (قوله) ثم رأيت بعضهم) صرح به عبارة النهاية وافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) لان في قبوله خلافاً) عبارة الاسنى و فرقاى الماوردى بينهما وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يختلف فيه وبالظاهر متفق عليه اه (قوله) الاداء عليه) الى الماتن في المغنى الا ما نبه عليه (قوله) بما يعتقده الشاهد غير قاضى) قضيته ان الكلام فيما اذا اعتقده الشاهد غير قاضى لنحو تقليد وهو منافي لقوله عقبه والاصح انه يلزمه وان اعتقد هو انه مفسق فانظر هذا التعليل رشيدى (قوله) لان الحاكم قد يقبله الخ) عبارة الاسنى والنهاية والمغنى لان الحاكم قد يتغير اجتهاده وقضية التعليل عدم الزوم اذا كان القاضى مقلداً لمن يفسق بذلك وهو ظاهر وقد منع بانه يجوز ان يقلد غير مقلده اجيب بان اعتبار مثل هذا الجواز بعيد اه (قوله) لا اذا كان الحق الخ) أى وكان القاضى المطلوب اليه يرى الحكم بهما أخذاً بماسر (قوله) ونالها) اى شروط وجوب الاداء (قوله) يجوز للشاهد) الى قوله ومن ثم لم يجوز في النهاية لا قوله ولذا جاز الى فلان يجوز (قوله) للشاهد ان يشهد بما يعتقده الخ) كان يشهد بتوبى صغيرة بولى غير مجر عند من يرامو الشاهد لا يرى ذلك وإن لم يقبله نهاية (قوله) كشعة الجوار) عبارة المغنى والنهاية وهل يجوز

الفرق (قوله) بل يحرم عليه وان خفي فسقه لانه يحمل الحاكم على حكم باطل لكن مر عن ابن عبد السلام الخ) عبارة شرح الروض قال الاذرعى وفي تحريره الاداء مع الفسق الخفى نظر لانه شهادة بحق الى ان قال عنه بل يتجه الوجوب اذا كان في الاداء انقاذ لنفسه او عضو او بضع قال وبه صرح الماوردى الخ (قوله) وهو متجه ان انحصر خلاص الحق فيه) وبذلك افتى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله ش م ر

مقابله بناء على الاصح انه يجوز للشاهد ان يشهد بما يعتقده الحاكم دون كشفة الجوار لان العبرة بعقيدة الحاكم لا غير ولذا جاز للشافعى طلبها والاخذ بها عند الخفى للمار من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهر او باطنا فلان يجوز للشاهد تحمل ذلك واداءه بالاولى فان قلت انما يظهر ذلك انما لا يثبت اذ كيف يقصد تحمل ما يعتقده فساداً قلت قد تقرر انه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجز

له الإنكار على متاعى غير اعتقاده فجازله حضوره الانحورب اليه ما ضمت شبهة فيه كما مر في الويلة نعم لا يجوز له ان يشهد بصحة أو استحقاق ما يعتقده فسادوه لان يتسبب (٢٧٣) في وقوعه الا ان قلنا القائل بذلك ورابعها (ان لا يكون معذورا بمرض ونحوه) من كل عذر

يرخص في ترك الجمعة ما مر ونحوه نعم انما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها كما مر ومرفى كون نفي الولد على الفور ما له تعلق بما هنا (فان كان معذورا بذلك (اشهد على شهادته) قال الزركشى ظاهره لزوم الاشهاد لكن قال الماوردي مذهب الشافعي ان الواجب الاداء لا الاشهاد على شهادته ثم اختار تفصيلا وقال شبيهه الصيمرى لا باس بالاشهاد وفي المرشد لا يجب الا ان يخاف ضياع الحق المشهود به اه ملخصا وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجب مع قول المتن او بيعت والذي يتجه من الخلاف الذي ذكره مافى المرشد لكن ان نزل به ما يخاف موته منه نظير ما مر في الابصار بالوديعة (او بيعت القاضى من يسمعها) دفعا للشبهة عنه وافهم اقتصاره على هذه الثلاثة انه لا يشترط زيادة عليها فيلزمه الاداء عند نحو امير وقاض فاسق لم تصح توليته ان توقف خلاص الحق عليه ويأتى اول الدعاوى انه لا يحتاج هنا لدعوى لان هذا انما جاز لضرورة توقف خلاص الحق على الاداء عنده فهو بمنزلة اعلام قادر

للعديل أن يشهد ببيع عند من يرى اثبات الشفعة للجار وهو الاراء ولا وجهان الفقههما كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابطان يشهد بما يعلم ان القاضى يرتب عليه مالا يعتقده اه قال عرش قوله ان يشهد ببيع الخ قضيته ان الشهادة بالبيع ليست سببا في حصول الشفعة التي لا يراها اذ لو كانت سببا لحرمت لما يأتى ان التسبب فيما لا يراه ممنوع حيث لا تقليد فليتأمل اه اقول باقى عن سم ما يفيد انها سبب له لكنها مستثناة عن حرمة التسبب الاتية (قوله نعم لا يجوز له ان يشهد بصحة أو استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك انه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار سم (قوله ولا ان يتسبب الخ) ينبغى الا التسبب في حكم ينفذ ظاهره او باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ اه وحاصله ان ما تقدم ونحوه مستثنى عما هنا لكن قد مره قول الشارح ان الان قد لا الخ اذ مقتضاه الاطلاق (قول المتن ونحوه) كخوفه على ماله او تعطل كسبه في ذلك الا ان بذله قدر كسبه او طلبه في حرا ورده شديدا معنى (قوله من كل عذر) الي قوله وهو مرفى النهاية والمغنى (قوله من كل عذر) يرخص في ترك الجمعة يدخل فيه اكل ذى ربح كربه وقد يتوقف فيه سم زاد الرشيدى وسياق فيه كلام في الفصل الاقايى اه واقول وباقى في الفصل الاقايى عن الاسنى والمغنى استثناء نحو اكل ذى ربح كربه (قوله دون غيرها) قال في شرح الهبة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها انتهى اه سم وتقدم مثله عن الروض مع شرحه (قوله كما مر) اى آنفا (قوله انتهى) اى قول الزركشى (قوله عليه) الاولى اسقاطه (قوله عجب الخ) قد يقال ليس بعجب لان الكلام على تقدير عدم البعث الذى لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد او الاداء وقد يقال المتجهان الواجب حينئذ احدا لامر من سم (قوله لكن ان نزل الخ) قد يغنى عنه قول المرشد الا ان يخاف الخ (قوله دفعا للشبهة) الى قوله وبأتى في النهاية والمغنى (قوله انه لا يشترط زيادة الخ) عبارة المغنى عدم اشتراط كون المدعى الى قاضيا وعدم اشتراط كونه أهلا للقضاء وهو كذلك فلو دعى الى امير او نحوه كوزيرو علم وصول الحق به وجب عليه الاداء عنده كما في زيادة الروضة وينبغى كافي التوضيح حمله على ما اذا علم ان الحق لا يخص الا عنده واليه يرشدو لهم اذ اعلم انه يصل به الحق فقول المصنف في باب القضاء على الغائب ان منصوب سماع البينة يختص بالقضاء وهو يقتضى انه لا يجب عند غير القاضى محمول على غير هذا اه (قوله وبأتى اول الدعاوى) انه لا يحتاج الخ) ينبغى على قياس ذلك ان لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد سم (قوله هنا) اى في الاداء عند نحو امير (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله لا فرق في نحو الامير) اى في لزوم الاداء عنده (قوله ما تقرر الخ) اى آنفا (قوله المتولى) اى للقضاء (قوله وعند قاض) الى قوله ويترتب في المغنى الا قوله اى الى ولو قال والى قوله ولك ان تجمع في النهاية (قوله وعند قاض الخ) تطاف على قوله عند نحو امير (قوله لانه) اى المتولى وقوله حينئذ اى حين توقف تخليصه الى الرشوة (قوله متعنت) اى في الشهادة معنى (قوله على نفسه) يظهر انه ليس بقيد بل مثلها ماله وعرضه (قوله ولو قال الى الخ) ولو امتنع الشاهد من الاداء حياء

(قوله نعم لا يجوز ان يشهد بصحة أو استحقاق الخ) يؤخذ من ذلك انه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار (قوله ولا ان يتسبب) ينبغى الا التسبب في حكم ينفذ ظاهره او باطنا لما تقدم في قوله ولذا الخ (قوله من كل عذر يرخص في ترك الجمعة الخ) يدخل فيه اكل ذى ربح كربه وقد يتوقف فيه فليتأمل (قوله نعم انما تعذر امرأة مخدرة دون غيرها) قال في شرح الهبة وغير المخدرة عليها الحضور وعلى زوجها الاذن لها اه وقوله ظاهره لزوم الاشهاد عليه عجب الخ قد يقال ليس بعجب لان الكلام على تقدير عدم البعث الذى لا يتعلق به فهل الواجب حينئذ الاشهاد او الاداء وقد يقال المتجه ان الواجب حينئذ احدا لامر من سم (قوله وبأتى اول الدعاوى) انه لا يحتاج هنا لدعوى الخ) ينبغى على قياس ذلك ان لا يحتاج الشاهد للفظ اشهد

بمعصية لينبها وهذا التصريح ما اقتضاه اطلاقهم انه لا فرق في نحو الامير بين الجائر وغيره ولا بين من فرض الامام اليه الحكم او الامر من المعروف ومن لم يفرض له شيئا من ذلك يؤيده ما تقرر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهره ان معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولى مختص ايضا لكن برشوة له او بهض اتباعه لانه حينئذ في حكم العدم وعند قاض متعنت او جائر اى ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر ولو قال لي

عند فلان شهادة وهو ممنوع من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعترافه بنفسه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لا حتماله وبتعيين على المؤدى له شاهد فلا يكفي مرادفه كالم لا نه بلغ في الظهور وروا ائله الباب حكم اتيان الشاهد بمردف باسمه ولو عرف الشاهد السبب كالافرار فهل له ان يشهد بالاستحقاق او الملك رجم ان قال ابن الرقة قال ابن ابي الدم اشهرهما لا وهو ظاهر نص الام والمختصر وان كان فتيهما واقفا لا نه قد يظن ما ليس بسبب سببا ولا ن وظيفة نقل باسمه ورواه ثم ينظر الخ كما فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الاحكام على اسبابها وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع وهو مقتضى كلام الشيخين ولك ان تجمع بحمل الاول على من لا يوثق بدله والزاني على من يوثق بدله ولكن قولهم يندب للقاضي ان يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكامل عقله ورشد حفظه يقتضى بل يصرح ببول شهادة غير الموثوق به مع اطلاق الاستحقاق فتايد به كلام ابن الصباغ وغيره وبما يصرح به ايضا قول القاضي في تناوبه ولو شهد بنية بان هذا غير كف لهذه لم تقبل لانها شهادة نفي فالطريق ان يشهدوا بانها حرام عليه ان وقع العقداه فامل اطلاقه قبول قولهما (٢٧٣) حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يتعين

حملة على فقيهي متيقظين موافقين لمذهب الحاكم بحيث لا يتطرق اليهما تهمة ولا جرم بحكم فيه خلاف في الترجيح وكذا يقال في كل ما قلناه بقبول الاطلاق ويؤيده قول المتن الآتي فان لم يبين ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر اشهد بما او بمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول بمثل ما قاله ويستوفيهما لفظا كالاول لانه موضع اداء لاحكامه قاله الماوردي وغيره واعتمده ابن ابي الدم وابن الرقة لكن اعترضه الحسيناني بان عمل من ادر كه من العلماء على خلافه من ثم قال من بعده والعمل على خلاف ذلك قال جمع ولا يكفي اشهد

من المشهود عليه او غيره وعصى وردت شهادته الى أن تصح توبته معنى وروى مع شرحه (قوله) وهو ممنوع من ادائها الخ اي فاحضره ليشهد اسنى ومعنى (قوله لم يجبه) اي القاضي لطالب الشاهدوا حضار عن شرواسنى (قوله لا عترافه) اي المدعى بنفسه اي الشاهد بالامتناع بلا عذر (قوله لا حتماله) اي ان يكون امتناعه لعذر شرعى كخوفه على نفسه من ظالم اسنى ومعنى (قوله) وهو مر او ائله الباب حكم اتيان الشاهد الخ اي وهو القبول فيما هو صريح فى معنى مرادفه عن عبارة الشارح هناك انه يجوز التعبير عن المسموع بمردفه المساوى له من كل وجه لا غيراه (قوله وقال ابن الصباغ الخ) عبارة النهاية وثانيهما نعم وبه صرح ابن الصباغ وغيره وهو مقتضى كلامهما وهو الوجه اه (قوله تسمع) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله) وهو مقتضى كلام الشيخين وياتى ما يؤيده (قوله) وبما يصرح به الخ اي بقبول الاطلاق (قوله) ولا جرم الخ عطف على تهمة (قوله) ويؤيده اي الحمل المذكور (قوله الآتي) اي في الشهادة على الشهادة (قوله) ولو شهد الى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله) قاله الماوردي الخ تبرأ منه لما يأتى من الاستدراك وجزم النهاية بما قاله الماوردي ولا عزو كما نبهنا عليه (قوله) واعتمده ابن ابي الدم الخ وقد عمت البلوى بخلافه لجهل اكثر الحكماء بنهية (قوله) لكن اعترضه الخ اي ما قاله الماوردي وغيره الخ (قوله) من بعده اي بعد الحسابنى (قوله) قال جمع الى قوله ولو قال اشهدوا فى النهاية (قوله) ولا يكفي اشهد بصيغة المتكلم (قوله) ولا يعضونه اي ولا يكفي اشهد بمضمون خطي (قوله) لكن فى اوى البغوى الخ ضعيف عن ش (قوله) انه يكفي بما تضمنه خطي عبارة النهاية الا كنفاء بذلك فيما قبل الاخيرة اذا عرف الخ ويقاس به الاخيرة بل قال جمع ان عمل الخ قال ع ش وهى قوله ولا يكفي قول القاضي الخ اه (قوله) ولا نعم لمن الخ اي لا يكفي نعم جوا بالمل قال الخ (قوله) بعد قراءته اي ما فى الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القارىء (قوله) وكذا المقر اي فلا يكفي قوله نعم لمن قال له اشهد الخ (قوله) نعم ان قال اي المقر (قوله) نفسه متعلق بالاسناد واللام بمعنى الى وقوله صريحا اي اسنادا صريحا (قوله) وافقى الى التنبيه فى النهاية (قوله) يجوز الشهادة الخ اي يجوز تحملها (قوله) اذا قصد اي بتحملها (قوله) بها اي فى تلك المسائل (قوله) ان

(قوله) وقال ابن الصباغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع وهو الوجه ش مر (قوله) واعتمده ابن ابي الدم وابن الرقة) وقد عمت البلوى بخلافه لجهل اكثر الحكماء ش مر

(٣٥) - شروانى وابن قاسم - (عاشر) بما وضعت به خطي ولا يعضونه ونحو ذلك بما فيه اجمال وإهام ولو من عام ويوافقه قول ابن عبد السلام واعتمده الاذرى وغيره ولا يكفي قول القاضي اشهدوا على بما وضعت به خطي لكن فى فتاوى البغوى ما يقتضى انه يكفي بما تضمنه خطي اذا عرف الشاهد والقاضى ما تضمنه الكتاب ويقاس به بما وضعت به من ثم قال غير واحد من عمل كثيرين على الاكفء بذلك فى الكل ولا نعم لمن قال اشهد عليك بما نسب اليك فى هذا الكتاب الان قيل ذلك بعد قراءته عليه وهو بسم الله وكذا المقر نعم ان قال اعلم ما فيه وانا مقر به كفى ولو قال اشهدوا او اكتبوا ان اه على كذا لم يشهدوا لانه ليس اقرارا كامر بما فيه وائله الافرار وانما هو مجرد اقرار بخلاف اشهدوا له على انى دعت او وصيت مثلا على ما ذكره بعضهم ويوجه بان فيه اسناده انشاء العقد الموجب لنفسه صرح بما فصحا لاشهاد به عليه بخلاف الاول ولا يجوز لمن سمع نحو اقرار او بيع ان يشهد بما يعلم خلافه وافقى ابن عبد السلام يجوز الشهادة على ما يكس اي من غير اخذ شىء منه إذا قصد ضبط الحقوق لترد لا رباها ان رقع عدل (نفيه) يستثنى اي بناء على ما مر انفاع ابن الصباغ وغيره مسائل يجب التفصيل فى الشهادة بها كالدعوى منها ان يقر لغيره به من ثم بدعيها لا بد ان

يصرح كينته بتأق من جهة المقر له ومنها الشهادة باكر اء وسرقة او لظرف او بانه وارث فلان او براءة مدين بما ادعى به عليه او بجرح
أور شد أو رضاع أو نكاح أو قتل أو طلاق أو بلوغ نسن بخلافها بمطابق البلوغ أو بوقف فلا بد من بيان مصرفه بخلاف الوصية ويظهر ان محل
ذلك في الوقف في غير شاهد الحسبة لان الفصد منها رفع بد المالك في حفظها القاضي حتى يظهر له ما يستحق أو بان المدعى اشترى ما يدعى خصمه من
اجنبى فلا بد من التصريح بانه كان يملكها أو ما يقوم مقامه أو باستحقاق الشفعة أو بانه عتد ان لا عقلة فيبين سبب زواله أو بان قضاء العدة
وشهادة البينة بان اياه مات والمدعى (٢٧٤) به في يده او هو ساكن فيه كالشهادة بالملك لتضمنها خلاف مجرد مات فيه او كان فيه حتى

مات او مات وهو لا يسه
لاها لم تشهد بملك ولا يد
ويكنى قول شاهد النكاح
أشهد أنى حضرت العقد
او حضرته واشهده ولو
قالا لا شهادة لنا في كذا ثم
شهدا في زمن يحمل وقوع
التحمل فيه لم يؤثر الاثر
ولو قال لا شهادة لى على
فلان ثم قال كنت نسيت
قبل على الاوجه ان اشتهرت
ديانته كما مر
(فصل في الشهادة على
الشهادة) تقبل الشهادة على
الشهادة في غير عقوبة)
لله تعالى من حقوق الآدمى
وحقوق الله تعالى كزكاة
وحد الحماكم لفلان على نحو
زناه وهلال نحو رمضان
للحاجة الى ذلك بخلاف
عقوبة لله تعالى كحد زنا
وشرب وسرقة وكذا
احصان من ثبت زناه او
ما يتوقف عليه الاحصان
لكن بحث البلقينى قبلها
فيه ان ثبت زناه باقراره
لا مكان رجوعه ويرد بانهم
لو نظروا لذلك لاجازوها
في الزنا المقر به لا مكان
الرجوع عنه وليس كذلك

يصرح) اى المدعى في دعواه ذلك العين (قوله بخلافها) اى الشهادة (قوله او بوقف الخ) عطف على بجرح
(قوله ان محل ذلك) اى وجوب بيان المصرف (قوله في حفظها) اى العين او الوقف (قوله بانه كان) اى الاجنبى
(قوله فيبين) اى وجوبا (قوله بان اياه) اى المدعى (قوله ولا يد) فيه توقف لاسيما بالنسبة الى الاخيرة (قوله
ويكنى) الى قوله كما مر في النهاية (قوله لم يؤثر) اى قولها او لا لا شهادة لنا ع ش (قوله كما مر) اى غير مرة
(فصل في الشهادة على الشهادة) (قوله في الشهادة على الشهادة) اى وما يتعلق بها كقبول التزكية من الفرع
ع ش (قوله لله تعالى) الى الفصل في النهاية لا فوله وحد الحماكم لفلان على نحو زناه وقوله وهل يتعين الى المتن
وقوله ويرد الى المتن وقوله ويتجه الى وليس ما ذكر (قوله من حقوق الآدمى) كالا قاريير والعقود
والفسوخ والرضاع والولادة وعيوب النساء معنى وروض مع شرحه (قوله كزكاة) اى ووقف المساجد
والجهات العامة اسنى ومعنى (قوله وحد الحماكم لفلان الخ) عبارة الروض مع شرحه وقيل في انه قد حد لانه
حق ادمى فانه اسقاط للحد اه سم (قوله وهلال نحو رمضان) اى للصوم وذى الحجة للحج معنى (قوله
للحاجة الخ) ولعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم (فرع) يجوز اشهاد الفرع على شهادته كما
يفهم من اطلاق المتن وصرح به الصيمرى وغيره اسنى ومعنى (قوله بخلاف عقوبة) الى قوله لكن بحث
البلقينى فى المعنى (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) كان ينبغي تاخيرها عن قول المصنف الا فى عقوبة لآدمى
على المذهب رشيدي (قوله بخلاف عقوبة) اى موجب عقوبة اه ع ش (قوله او ما يتوقف عليه الاحصان)
اى كالبلوغ معنى وكالنكاح الصحيح ع ش (قوله لذلك) اى لا مكان الرجوع (قوله وذلك) اى عدم
قبولها في عقوبة لله تعالى (قوله كقود) الى قوله وهل يتعين فى المعنى لا فوله ونحو ذلك وقوله بما يريدان
يتحملة عنه وقوله اى يجوز الى اذ لا يؤدى (قوله انما يحصل الخ) خبر وتحملها ع ش (قوله وضبطها) عطف
تفسير (قوله فاعتبر فيها اذن المنوب عنه) ولهذا قال بعد التحمل لا تؤدعى امتنع عليه الاداء روض مع
شرحه (قوله بما يأتى) اى من ان يسمعه يشهد عند نحو حاكم او يبين السبب (قوله جاز له) اى للسامع (قوله
وان لم يسترعه الخ) الو او حالية (قوله ونحوه) كاعليك واخبرك روض ومعنى واعرف واعلم وخبر ع ش
(قول المتن بكذا) اى بان لفلان على فلان كذا معنى (قوله بما يريد الخ) ليس بقيد (قوله او يحكم) سواء
جوزنا التحكيم ام لا اسنى ومعنى وكذا لو كان حاكما او محكما فشهدا عنده ولم يحكم جازاه ان يشهد على
شهادتهما لانه اذا جاز لغيره ان يشهد عليهما بذلك فهو اولى معنى (قوله قال البلقينى ونحو امير الخ) عبارة
المعنى وينبغى كما قال ابن شعبة الا كتفاء باء الشهادة عند امير او وزر بناء على تصحيح المصنف وجوب
اذا شهدا عنه على ما مر لان الشاهد لا يتقدم على ذلك عند الوزير او الامير الا وهو جازم بثبوت المشهود به قال

فكذا الاحصان وذلك لان مبناها على الدرم ما امكن (وفى عقوبة لآدمى) كقود وحد قذف (على المذهب) لبناء حقه البلقينى
على المضايقة (و تحملها) الذى يعتد به بما يحصل باحد ثلاثة امور اما بان يسترعيه الاصل اى يلتمس منه رعاية شهادته وضبطها حتى
يؤديها عنه لانها نيابة فاعتبر فيها اذن المنوب عنه او ما يقوم مقامه بما يأتى نعم لو سمعه يسترعى غيره جاز له الشهادة على شهادته وان لم يسترعه
هو بخصوصه (فيقول انا شاهد بكذا) فلا يكتفى انا عالم ونحوه (واشهدك) واشهدتك (واشهد على شهادتي) او اذا استشهدت على
شهادتي فقد اذنت لك ان تشهد ونحو ذلك (ار) بان (يسمعه يشهد) بما يريد ان يتحملة عنه (عند قاض) او يحكم قال البلقينى ار نحو امير

اي تجوز للشهادة عنده لما مر فيه قال اذ لا يؤدي عنده إلا بعد التحق فاغناه ذلك عن إذن الاصل له فيه (أو) بان يبين السبب كان (يقول) ولو عند غير حاكم (أشبه بان فلان على فلان الفان من مبيع أو غيره) لان اعادة السبب يمنع احتمال التماهل فلم يحتج لاذنه أيضا وهل يتعين هنا ان يسمع منه لفظ الشهد او يكفي مرادفه كل محتمل وقياس ما سبق التعيين وعليه يدل المتن وإن أمكن الفرق بان المدار هنا ليس إلا على تبين السبب لا غير (وفي هذا) الاخير (وجه) انه لا بد من اذنه لانه قد يتوسع (٢١٥) في العبارة ولو لدعى الاداء لا حجب وتعيين ترجيحه

فيما لو دل القرائن القطعية من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره للعبارة (ولا يكفي سماع قوله فلان على فلان كذا او أشهد بكذا) أو عندى شهادة بكذا) وان قال شهادة جازمة لا أتمارى فيها لاحتمال هذه الالفاظ الوعد والتجوز كثير (وليبيّن الفرع عند الاداء جهة التحمل) كاشهد أن فلانا يشهد بكذا وأشهدنى او سمعته يشهد به عند قاض أو يبين سببه ليتحقق الاضى صحة شهادته إذ أكثر الشهود لا يحسنها هنا (فان لم يبين) جهة التحمل (و وثق القاضى بعلمه) وموافقه له في هذه المسئلة فيما يظهر (فلا باس) إذ لا يحذور نعم يسن له استفساله (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) بمانع قام به مطلقا او بالنسبة للملك الواقعة لعدم الثقة بقوله ولان بطلان الاصل يستلزم بطلان الفرع (ولا يصح تحمل الحشى مادام إشكاله ولا تحمل) (النسوة) ولو على مثلن في نحو ولادة لان الشهادة على الشهادة

الباقين وكذلك إذا شهد عند الكبير الذى دخل في الفضية بغير تحكيم ويجوز تحمل الشهادة على المقر وإن لم يسترعو على الحال كما إذا قال فى محل حكمه حكمت بكذا وإن لم يسترعو والحال به البغوى لإقراره بالحكم اه (قوله) اي تجوز الشهادة الخ) اي بان توقف خلاص الحق على الاداء عنده عن (قوله) بان يبين السبب) أى سبب الشهادة شرح المنهج واحسن منه عبارة شرح الروض أى سبب الوجوب اه (قوله) للسبب) أى اليه عن (قوله) هنا) أى فى الثالث وقوله وقياس ما سبق أى من الاول والثانى (قول المتن) وفى هذا وجه) يشعر بان ما قبل الاخير وهو الشهادة عند قاض لا خلاف فيه وليس مراد ابل فيه وجه بعدم الكفاية ايضا معنى (قوله) لا حجب) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أى امتنع من الشهادة عن شىء أو ادعى أنه وعد لا شهادة حفى (قول المتن) وعندى شهادة الخ) أى ونحو ذلك من صور الشهادة فى معرض الاخبار معنى (قوله) لاحتمال هذه الالفاظ الوعد الخ) أى لاحتمال ان يريد ان له عليه ذلك من جهة وعد وعده إياه ويشير بكلمة على الى ان مكارم الاخلاق تقتضى الوفاء معنى (قوله) كثيرا) لاحاجة اليه (قوله) كاشهد) الى قوله أى باعتبار الخ فى المعنى لا لقوله وموافقه الى المتن وما أنبه عليه (قوله) واشهدنى) أى على شهادة معنى (قوله) عند قاض) أى او تحكم اسنى ومعنى أى او امير او وزير (قوله) لا يحسنها) أى جهة التحمل معنى (قول المتن) فان لم يبين) كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا معنى وقوله ووثق القاضى أى او المحكم اسنى وقوله بعلمه أى بمعرفة شرائط التحمل معنى (قوله) وموافقه له) أى مع موافقه الخ (قوله) فلا باس) أى جازان يكتفى بقوله أشهد على شهادة فلان بكذا اسنى (قوله) يسن له) أى للقاضى او المحكم اسنى (قوله) استفساله) أى أن يساله بأى سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الاصل ام لا معنى واسنى (قول المتن) ولا يصح التحمل الخ) شروع فى صفة شهاد الاصل وما يطر اعليه معنى (قوله) بمانع الخ) متعلق بقول المصنف مردود الخ رشيدى (قوله) مطلقا) أى كفسق ورق او بالنسبة لتلك الواقعة كما وشهد فردت شهادته ثم اعادها فلا يصح تحملها وإن كان كاملا فى غيرها معنى (قوله) مادام إشكاله) فان بائت ذكوره صح تحمله معنى عبارة عن شىء اول المراد انه إذا تحمل فى حال إشكاله وادى وهو كذلك لا يقبل بخلاف من تحمل مشكلا ثم ادى بعد انضاحه فانه يقبل قياسا على الفاسق والعبد إذا تحملا نافعين ثم اديا بعد كمالهما كما يأتى اه (قوله) من ثم لم يصح الخ) ولو شهد على أصل واحد فرعان فلذى الحن الخلف معهما قاله الماوردى معنى (قول المتن) او عداوة) او نحو ذلك معنى (قوله) كان قال نسيت الخ) لعله تنظير رشيدى (قوله) قبل الحكم الخ) متعلق بحدث (قول المتن) منعت) أى هذه القوادح وما اشبهها معنى ويصح ان يكون الفعل هنا وفيما مر ببناء المفرد كما مر ظاهر صنيع الشارح والنهاية (قوله) من غير الاخيرة) وهى قوله أو تكذيب الاصل له

يشهد بكذا وسمعه يشهد بى على شهادته فليتأمل (قوله) لان الشهادة على الشهادة) فيه شىء لعل الوجه لان الشهادة على اطاع عليه الخ (قوله) او عداوة) أفاد ان حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وقد ذكر فى العباب فيما سبق كلاما هائلا بالشاهد الاصل فى نفسه ثم قال يؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا الخلف ما فاده ما عاين الان بنى بانه لا كان الاصل هنا لو حضر قبل الحكم احتجج الى شهادته اشترط كونه من اهل الشهادة الى حكم خلافة ذلك فانه لا مهمة حين شهادته ليست هى بصدد ان يحتاج الى اعادتها حتى يشترط ذكره فيه نظر الى ما لم يشر الى الفصول الآتى جزم بخلاف ما فى العباب

ما يطلع عليه الرجال غالبا وشهادة الفرع إما تثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل ومن ثم لم يصح تحمل فرع واحد عن أصل واحد فيما ثبت بشاهد ويمن وإن اراد المدعى ان يخلف مع الفرع (فان مات الاصل او غاب او مرض لم يمنع شهادة الفرع) لان ذلك غير نص ال هو او نحوه السبب فى قبول شهادة الفرع كما سيذكره واما فادمه هنا فوطئة لقوله (وان حدث) بالاصل (ردة او فسق او عداوة) بينه وبين مشهودة عليه او تكذيب الاصل له كان قال نسيت التحمل او لا اعليه قبل الحكم ولو بعد اد الفرع (منعت) شهادة الفرع لان كلاما من غير الاخير

لا يهجم دفعة فيورث رية فيامضى إلى التحمل ولو زالت هذه الامور اشترط تحمل جديد اما بعد الحكم فلا يؤثر إلا إذا كان قبل استيفاء عقوبة اخذاما ياتي في الرجوع قاله البلقيني (٢٧٦) (وجنونه كونه على الصحيح) فلا يؤثر لانه لا يوقع رية في الماضي ومثله عمى

(قوله لا يهجم دفعة) في المصباح هجمت عليه هجوما من باب قعد دخلت بفتة على غفلة وهجمته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعني انها لا تظهر غالبا الا بعد تكررها عزيزي (قوله فيورث رية الخ) عبارة المغنى بل الفسق يورث الرية فيما تقدم والردة تشعر بخت في العقيدة والعداوة بضغائن كانت مستكنة وليس لمدة ذلك ضبط فينعطف الى حالة التحمل اه (قوله اشترط تحمل جديد) اي بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة ليتحقق زوالها ع ش (قوله اما بعد الحكم فلا يؤثر الخ) عبارة المغنى ولا اثر لحدوث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة واصلمها قال البلقيني وهو مقيد في الفسق والردة بان لا يكون في حد لآدمي او قصاص لم يستوف فان وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم او قبله وبعد الاداء فانه لا يؤثر اه وعبارة سم افاد اي قول المصنف او عداوة ان حدوث العداوة ناقبل الحكم مانع منه وفي العباب بعد كلام متعلق بالشاهد الاصل نفسه ما نصه ويؤخذ منه ان حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثر وهذا يخالف ما افاده هنا الا ان يفرق ثم رايت الشارح في الفصل الاتي جزم بخلاف ما في العباب وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع اه بحذف اقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الاتي موافق لكلام الشارح ومخالف لما ع ش عن المغنى الموافق لما في العباب وقد قدمنا في بحث العداوة عن الاسنى ما وافقه اي العباب ايضا (قوله الا اذا كان الخ) اي حدوث ذلك (قول المتن وجنونه) اي الاصل اذا كان مطبقا مغنى واسنى (قوله ومثله) اي الجنون ع ش ومغنى (قوله ان غاب) اي الاصل عن البلد وقوله والا اي بان كان حاضر في البلد رشيدى (قوله والا) اي بان كان المغنى عليه حاضر انتظروا الخ اي فلا يشهد الفرع (قوله لكن يشكل الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر في ولى النكاح من التفصيل لا مكان الفرق اه قال ع ش قوله ولا ينافيه الخ يتامل فان ما هنا فرق فيه على ما قرره بين ما يطول زمنه وغيره فهما مستويان على ان قوله قبل اي باعتبار ما الخ انما يتم لو سوى هنا بين الطويل والقصير الهم الان يقال اراد بال طويل هنا ما يخل بمراد صاحب الحق وان لم يبلغ ثلاثة ايام بخلافه في النكاح فانه يعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة ايام اه اقول ما ذكره اولا بقوله فان ما هنا فرق فيه الخ خلاف ظاهر صنيع النهاية كالشارح ولو سلم فاذا ذكره ثانيا بقوله اللهم الخ فالظاهر القول بعكسه (قوله ما قدمه في ولى النكاح الخ) من انه تنتظر افاقته ان لم يزد الاغماء على ثلاثة ايام والا فلا تنتظر وانتقلت الولاية للابعد (قوله نحو المرض) اي كالغيبه (قوله لا ينافي الشهادة) لانه اي بخلاف الاغماء قاله المصنف واعترضه الاذرعى بانه اذا انتظرنا افاقة المغنى عليه مع عدم اهليته فانتظار المريض الامل اولى بلا شك مغنى (قوله واطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحضانة) اي فلا نظر لهذا التقييد والراجح الاخذ باطلاقهم رشيدى (قوله وقيدوه في الحضانة الخ) اي بان لا يقل زمنه كيوم في سنة (قوله مطلقا) اي قصر زمنه او طال ع ش (قوله والثاني اقرب) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى كما مر (قوله ثابت له) اي لولى حضانة طرا عليه الجنون (قول المتن فاسق) اي او كافر مغنى واخر س اسنى (قوله اوصي) الى قوله كما قاله الامام في المغنى الا قوله غير اغما لما مر فيه (قول المتن وهو كامل) اي بعد القواسلام وحرية وبلوغ مغنى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) اي وان اهمه المتن لولا قول الشارح كل رشيدى (قوله فلا تكن شهادة واحد الخ) ولا يكتفى ايضا اصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام باحد شطري البينة لا يقوم بالاخر ولو مع غيره (تنبيه) يكتفى شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا واحد الخ) عبارة المغنى تنبيه لا بد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بما يقبل فيها الواحد كهلل رمضان اه (قول المتن بموت او عمى) هذان مثالان للتعذر ومثلهما الجنون المطبق والحرس الذى لا يفهم فلو قال كالموت كان اولى وانه يؤثر حدوث العداوة فليراجع

وخرس وكذا اغماء ان غاب والا انتظر زواله لقربه اي باعتبار ما من شأنه لكن يشكل عليه ما قدمه في ولى النكاح من التفصيل الا ان يفرق بخلاف نحو المرض لا ينتظر زواله لانه لا ينافي الشهادة (تنبيه) اطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضانة كما مر فهل يتأتى هنالك التفصيل أو يؤدى عنه هنا حال الجنون مطلقا كل محتمل والثاني أقرب وعليه فيفرق بينه وبين الاغماء برجام زواله غالبا بخلاف الجنون وبين ما هنا والحضانة بان الحق ثم ثابت له فلا يتقبل عنه الا عند تحقق ضياع المحضون وجنونه يوم في سنة لا يضيئه (ولو تحمل فرع فاسق او عبد) اوصي (فادى وهو كامل قبلت) شهادته كالاصل اذا تحمل ناقصا ثم ادى كاملا (وتكفى شهادة اثنين على) كل من (الشاهدين) كما لو شهدا على اقرار كل من رجلين فلا يكتفى شهادة واحد على هذا واحد على هذا ولا واحد على واحد في هلال رمضان (وفي قول

يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لانهما اذا شهدا على أصل كانا كشطر البينة فلا يجوز قيامهما بالشرط الثاني (وشرط قبولها) أى شهادة الفرع على الاصل (تعمس) الاصل (او تعذر الاصل بموت او عمى) فيما لا يقبل فيه الاعمى مغنى

(أومرض) غير انغماء مرفيه (يشق) (هـ - ضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز ترك الجمعة كقوله الامام وإن اضره من ثم كانت اذكار الجمعة
 اذكاره ان لا يجبه ما يعنى تمبره حضوره لشيء من ذلك اذ اذكار الجمعة بالاصل فان عت الفرع ايضا كالمطر والوحل لم يبل
 واذا تعرضه الاسنوى وغيره بان لا يحل المشقة لنحوه اذكاره بالاصل ويرد بان المحل - اصله - مع شمول المذلة بان ينفى كونه محل
 حاجة كما هو ظاهر (او غيبة لمسافة عدوى) يعنى لفوقها كفى الروضة وغيرها لان مادونه في (٢٧٧) حكم البلد (وقيل) لمسافة (قصر) لذلك

ويرد منه في هذا الباب
 وأما اشتراطها في غيبة
 ولي النكاح لانه يمكنه
 التوكيل بلا مشقة بخلاف
 الاصل هنا ومن في التزكية
 قبول شهادة اصحاب
 المسائل بها عن آخرين في
 البلد وان قلنا انها شهادة على
 على شهادة في البلد لمزيد
 الحاجة لذلك ولو حضر
 الاصل قبل الحكم تعينت
 شهادته لان القدرة عليه
 تمنع الفرع وينتجه ان الحكم
 كذلك لو عاده القاضي كالمو
 برى من مرضه وان فرق
 ان الى الدم بقاء العذر هنا
 لانهم لانه بحضور القاضي
 عنده لم يبق هناك عذر حتى
 يقال انه باق وليس ما ذكر
 هنا تكرار مع ما مر انما
 من ان نحو موت الاصل
 وجنونه وعماه لا يمنع
 شهادة الفرع لان ذلك في
 بيان طريان العذر وهذا في
 مسوغ الشهادة على الشهادة
 وان علم ذلك من هذا كما
 مرت الاشارة اليه (وان
 يسمى) الفرع (الاصول)
 في شهادته عليهم تسمية
 تميزهم ليعرف القاضي
 حالهم ويمكن الخصم من
 القدح فيهم وفي وجوب تسمية

معنى (قول المتن أو مرض الخ) وخوف من غريم ومرض وشيخ الاسلام ومعنى (قوله لما مرفيه) اي من
 الفرق بين الطويل وغيره عشر (قوله بان يجوز الخ) من النجس يزوي بمحتمل انه من الجواز اي لاجله (قوله
 وان اضر الخ) عبارة المغنى قال الزركشي وما ذكر من ضابط المرض هنا نقله في اصل الروضة عن الامام
 والغزالي وهو بعيد نقله وعلقا بين ذلك ثم قال على ان الحاقه سائر اذكار الجمعة بالمرض لا يمكن القول به على
 الاطلاق فان كل ما له ربح كره عذر في الجمعة ولا يقول احدهما بان اكل شهوذا الاصل ذلك يسوغ سماع
 الشهادة على شهادتهم وسبقه الى ذلك الاذرى وقد يقال المراد من ذلك ما يشق معه الحضور اه (قوله ومن
 ثم كانت اذكار الجمعة الخ) تقدم التوقف في مثل هذه العبارة ثم رابت الاذرى سبق الى التوقف في ذلك
 بنحو ما قدمناه من شمول اكل ذى الربح الكريمة ثم قال ولا احسب الاصحاب يسعون بذلك اصلا وانما
 تولد ذلك من اطلاق الامام ومن تبعه اه رشيدى عن السلطان عبارة البجيرى ومن الاعذار في الجمعة الربح
 الكريمة ولم يقل احدا انه عذر هنا فيغنى ان ينظر هنا زواله لان زمنه يسير اه (قوله وكذا سائر الاعذار)
 وليس من الاعذار الاعتكاف كاعتكاف كاعتكافهم نهاية اي ولو عذروا عرش (قوله واعترضه الاسنوى
 وغيره الخ) وهما الاوجه نهاية واسنوى ومعنى (قوله ويرد الخ) يتامل سم (قوله ينفى كونه محل حاجة) قديم
 سم اقول وايضا يعارض بان يكون من الاصل وفرعة فوق مسافة العدوى لخضر الفرع لاداء الشهادة دون
 اصله (قوله يعنى له وقها الخ) عبارة المغنى تنبيه قوله لمسافة عدوى نسب فيه الى سبق قلم وصوابه فوق مسافة
 العدوى كما هو في الحرر والروضة وغيرهما اه (قوله لان مادونه) اي دون الهوق (قوله ومن في التزكية)
 الى التنبيه في المغنى الا قوله وينتجه الى وليس (قوله بها) اي بالتزكية (قوله ولو حضر اصل الخ) عبارة المغنى
 والروض مع شرحه ولو شهد بالفرد في غيبة الاصل ثم حضر اوقال لا أعلم اني تحمات او نسيت او نحو ذلك
 بعد الاداء لشهادة وقبل الحكم لم يحكم بها حصول القدرة على الاصل في الاولى والربية فيما عداها او بعد
 الحكم بها لم يؤثر وان كذبه الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الرفعة ويظهر ان يجيء في تغريمهم والتوقف
 في استيفاء العقوبة ما ياتي في رجوع الشهود بعد القضاء قال الاذرى وهو ظاهر لان ثبت انه كذبه قبله
 فينقض قال الزركشي تقمها الا ان ثبت انه اشهد فلا ينقض اه (قوله وفي وجوب تسمية قاض الخ) عبارة
 المغنى (تنبيه) شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كالمو قال اشهدني قاض من قضاء مصر او
 القاضي الذي بها ولم يسمه وليس بها قاض سواه على نفسه في مجلس - كما قال الاذرى والصواب في وقتنا
 وجوب تعيين القاضي ايضا لما لا يخفى اه (قوله وجهان الخ) والفرق ان القاضي عدل بالنسبة الى كل احد
 بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في امره
 وعدالته سم عن القوت (قوله ولان يتعرضوا لصدقه الخ) لانهم لا يعرفونه بخلاف ما اذا حلف

(قوله واعترضه الاسنوى وغيره الخ) الاوجه ما قاله الاسنوى وغيره ثم روى قوله ويرد الخ يتامل (قوله
 ينفى كونه محل - حاجة) قديم (قوله وفي وجوب تسمية قاض شهده عليه وجهان وصوب الاذرى الخ)
 عبارة القوت بخلاف ما لو قال اشهدني قاض من قضاء بغداد او القاضي الذي ببغداد ولم يسمه وليس بها قاض
 سواه على نفسه في مجلس - كما به كذا دل اسمع فيه وجهان والفرق ان القاضي عدل بالنسبة الى كل احد بخلاف
 شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلا والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر

قاض شهده عليه وجهان وصوب الاذرى الوجوب في هذه الازمنة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق (ولا يشترط ان يركبه الفروع) ولا
 ان يتعرضوا لصدقه فيما شهد به بل لهم اطلاق الشهادة والقاضي يبحث عن عدالته (فان ذكرهم قبل) ذلك منهم ان تاهلوا للتعديل اذ لا تهمة
 وانما لم تقبل تزكية احد شاهدين في واقعة للاخر لانه قام باحد شرطى الشهادة فلا يقوم بالاخر وتزكية الفرع للاصل
 من تامة شهادة الفرع ولذا شرطت على وجه (تنبيه) فنحن هنا بجمع الاصول والفروع تارة وافراد كل اخرى

(ولو شهدوا على شهادة عدلين أو مدول ولم يشهدوا ولم يحضروا) أي لم يكف لانه يسد باب الجرح على الخصم (فصل) في الرجوع عن الشهادة
 وشروط جريان أحكامه لآتية أن لا يكون ممن حجة غيره الشذمان قولهم لو شهدا على خصم فاقرب بالحق قبل الحكم فلا قرار لا بالشهادة
 لمكن مرفى الرجوع عن الاقرار بالزنا وقد (٢٧٨) قامت بهينة تاهيل ينبغي ان ياتي منها ان الحكم ان اسند للينة جرت احكام

الرجوع فيه أو للاقرار فلا
 اذا (رجعوا) أو من يكمل
 النصاب به أو مات مورثه
 الذي شهد له كما مر في بحث
 التهمة (عن الشهادة) التي
 ادوها بين يدي الحاكم
 (قبل الحكم) بشهادتهم
 ولو بعد ثبوتها بناء على
 الاصح السابق انه ليس
 بحكم مطلقا خلافا للزركشي
 الباحث انه كالرجوع بعد
 الحكم وان قلنا انه ليس
 بحكم نعم لا يبعد قوله ايضا
 قولهم بعد الحكم محله فيها
 يتوقف على الحكم فاما
 ما ثبت وان لم يحكم اى
 كرمضان فالظاهر انه كما
 بعد الحكم اه بان
 ضرحوا بالرجوع ومثله
 شهادتي باطلة أو لا شهادة
 لي فيه وفي ابطالها أو فسختها
 أو ردتها وجهان ويتجه
 انه غير رجوع اذ لا قدرة
 له على انشاء ابطالها الذي
 هو ظاهر كلامه بخلاف
 ما لو قال هي باطلة أو منقوضة
 أو مفسوخة لانه اخبار
 بانها لم تقع صحيحة من اصحابها
 وبخلاف ما لو قال اردت
 باطلتها مثلا انها باطلة في
 نفسها ثم رايت من اطلق
 ترجيح ان ذلك رجوع

المدعى مع شاهده حيث يتضرر اذ لا يعرفه شيخ الاسلام ومغنى (قول المتزول لو شهدوا الخ) فان قبل
 كان ينبغي ذكر هذه المسئلة في قوله وان يمدحى الاصل واجب بانه انما اشهدا ليدان تركبة افروع
 الاصل ولان جازت الابدية ان يبينهم بالاصل ولو انه لم يكن صرحا في ذلك (تتمه) لو اجتمع اصل
 وفرعا اصل آخر قدم عليهما في الشهادة كما لو كان معهما لا يكتفي به يستعمله ثم يبينهم قوله صاحب
 الاستصاء مغنى وقوله تتمه الخ في الاسنى والنهاية مثله

(فصل) في الرجوع عن الشهادة (قوله) وشروط جريان الخ) مبتدأ خبره قوله أن لا يكون الخ (قول
 غيره) أي اداء الشهادة فالنذ كبر فاعاد المدعى (قوله) في الرجوع عنها (قول المتزول) رجوعا عن الشهادة
 أي أو توقف أو فيها بعد الادامه مغنى ويأتي في الشرح مثله (قوله) أو مات الخ) كان الاولى ان يؤخره الى قبل
 قول المتزول قبل الحكم (قوله) بين يدي الحاكم) ظاهره ولو نحو ادبر بنظره فاير ابع (قوله) ولو بعد ثبوتها
 الى قوله خلافا للزركشي في النهاية (قوله) ثبوتها أي الشهادة (قوله) السابق أي في آداب القضاء
 (قوله) مطلقا) أي واه كان اثبات الخاق امسب (قوله) الباطل أنه) أي الرجوع بعد اثبوت (قوله) أيضا
 الاولى حذفه (قوله) وان لم يحكم) أي به (قوله) فالظاهر انه بعد الحكم) قضيته ان كونه كما بعد الحكم
 لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدمه في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعه سم (قوله)
 بان صرحوا) الى قوله وبخلافه الخ في النهاية الا قوله ويتجه الى بخلاف الخ (قوله) بان صرحوا) متعلق
 برجوع الخ في اثنان أي في قول كل منهم رجعت عن شهادتي (قوله) ومثله) أي النصريح بالرجوع (قوله)
 وجهان) أرجحهما البطلان نهاية ومغنى (قوله) ويتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر اننا (قوله) على الاشياء
 ابطالها) أي مثلا (قوله) وبخلاف ما لو قال الخ) في هذا المقام لا ينبغي وكان حق المقام الاستدراك (قوله)
 ويتجه بين حمله الخ) تقدم انفا اعتماد النهاية والمغنى الاطلاق (قوله) وقوله) الى قوله نعم في المغنى والى قوله فيما
 يظهر في النهاية (قوله) لانه لم يتحقق الخ) أي فان قالوا له احكم فتجن على شهادتنا حكم لانه لم يتحقق رجوعهم
 ولا بطلت ابايتهم وان عرض شك فقد زال ولا يحتاج الى اعادة الشهادة منهم لانها صدرت من اهل جازم
 والتوقف الطارىء قد زال مغنى وروض مع شرحه (قوله) عن سبب توقفه) أي توقف الشاهد (قوله) عامر)
 أي في بحث شرط التسامع (قوله) امتنع الحكمها) أي إشهادتهم وان اعادوها مغنى ويأتي في الشارح مثله
 (قوله) ان كان نحو فسق) عبارة النهاية كنهو فسق أو عداوة أو انتقال المال للمشهود به الخ (قوله) كما مر)
 أي في بحث التهمة (قوله) ولانه) الى قوله وتقبل البينة في المغنى (قوله) ولانه الخ) عطف على لزوال سببه
 والضمير للحاكم كما اظهر به الاسنى والمغنى (قوله) لا يدري اصدقوا) أي فيقتضي ظان الصدق شيخ الاسلام
 ومغنى (قوله) ويعزرون الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويعزرون معتمد في شهادته الزور باعترافا اذا
 لم يقتصر منه بان لم يلزمه برجوعه قصاص ولا حد ودخل التعزير فيه اى القصاص او الحدان اقتص منه او
 اقيم عليه حد اه (قوله) تعمدنا) أي شهادة الزور مغنى (قوله) ويحدون للذف الخ) وان رجع بعض

في امره وعدالته والصواب في وقتنا تعيين القاضي لما يخفى اه
 (فصل) رجوعا عن الشهادة قبل الحكم الممتنع الخ) (قوله) كما بعد الحكم) قضيته ان كونه كما بعد الحكم
 لا يتوقف في رمضان على الشروع في الصوم وتقدمه في كتاب الصيام ما يقتضي خلافه فراجعه (قوله) وفي
 ابطالها أو فسختها أو ردتها وجهان) أرجحهما البطلان شمر (قوله) ويحدون للذف وإن كانت بزنا

ويتعين حمله على ما ذكرته آخر أو قوله للحاكم بعد شهادته عنده توقف عن الحكم بوجوب
 توقفه ما لم يقل له احكم لانه لم يتحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه كما علم عامر (امتنع) الحكم بها لزوال سببه
 كالوطرأ مانع من قبول الشهادة قبله ان كان نحو فسق أو عداوة أو اضرار المال له بموت أو شهود له وهو وارثه كما مر لانهم موت أو جنون
 أو عنى كما قاله الاذرى ولا لا يدري اصدقوا في الاول أو الثاني ويستون ويعزرون ان قالوا تعمدنا ويحدون للذف ان كانت بزنا

وإن ادعوا الغلط وتقبل البينة بعد الحكم بشهادتهما برجوعهما قبله وإن كذباها كما قبل بفسقهما وقته أو قبله بزم لا يمكن فيه الاستبراء ولا تقبل بعده رجوعهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رأت أبا زرعة قال في فتاويه ما اخصه تقبل البينة بالرجوع لأنه إما فاسق أو مخطئ ثم إن كان قبل الحكم امتنع أو بعده فإن كانت بمال غرماه ونفى الحكم اه فعلم أنه ليس لها بعد الرجوع وإن ثبت بالبينة وكذباها العود للشهادة مطلقا لأنها إما فاسقان إن تعمدوا أو مخطئان وقد صرحوا بأن المخطئ لا تسمع (٢٧٩) منه إعادة الشهادة لكن بقيد مر أو أثل

الباب ويظهر أنه لا يأتي هنا (أو) رجعوا (بعده) أي الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى) أو قبل العمل بأثر عقد أو حل أو فسخ عمل به لأن الحكم تم وليس هذا بما يسقط بالشبهة (أو) قبل استيفاء (عقوبة) لادعى كقود و حد قذف أو لله كحد زنا وشرب (فلا) تستوفي لأنها تسقط بالشبهة (أو بعده) أي بعد استيفائها (لم ينقض) لجواز كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أولى منه والثابت لا ينقض بامر محتمل وبه يبطل ما قيل بقاء الحكم بغير سبب خلاف الإجماع قال السبكي وليس للحاكم أن يرجع عن حكمه أي بعلمه أو ببينة كما قاله غيره ووجهه أن حكمه إن كان باطن الأمر فيه كظاهره نفذ ظاهرا وباطنا وإلا بان لم يتبين الحال نفذ ظاهرا فلم يجز له الرجوع إلا إن بين مسنده فيه كما علمنا مر في القضاء ومحل ذلك في الحكم بالصحة بخلاف الثبوت والحكم بالموجب لأن كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت ولا

الأربعة حد و حده عاباه سم (قوله) وإن ادعوا الغلط أي لما فيه من التعبير وكان حقهما الثبوت وكما لو رجعوا عنها بعد الحكم مغنى (قوله) وتقبل البينة الخ أي وحينئذ يغرم أن لثبوت رجوعهما كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملي في ما شرحه الروض سم (قوله) وقته الخ أي الحكم (قوله) ولا تقبل بعده الخ عبارة النهائية والأوجه عدم قبولها بعده الخ كما دل على ذلك كلام العراقي في فتاويه اه (قوله) قال ما اخصه تقبل البينة الخ ظاهر القول مع عدم التعرض المذكور رسم وفيه نظر (قوله) فعلم أي من قول أبي زرعة لأنه إما فاسق أو مخطئ كما هو ظاهر صنيع الشارح أو من قول الشارح ولأنه لا يدري الخ وهو قضية صنيع المغنى (قوله) مطلقا أي سواء كانت في عقوبة أو في غير ما مغنى (قوله) لكن بقيد مر الخ وهو أن لا يكون مشهورا بالديانة اعتيد بنحو سبق لسان أو نسيان (قوله) أي الحكم إلى قوله وبه يبطل في المغنى الإقوله أو حل (قوله) أو فسخ يغنى عنه ما قبله (قوله) لأن الحكم إلى قوله أو ظنتا في النهاية الإقوله فينتقض حكمه ما لم يتهم وما أنه عليه (قوله) وليس هذا مما يسقط بالشبهة أي حتى يثاثر بالرجوع نهاية (قوله) وشرب أي وسرفة نهاية (قوله) لأنها تسقط بالشبهة أي والرجوع شبهة المغنى (قوله) أي استيفائها عبارة المغنى أي استيفاء المحكوم به اه (قوله) لجواز كذبهم الخ أي ولما أكد الأمر نهاية ومغنى (قوله) عكس هذا أي صدقهم في الرجوع عرش (قوله) أي بعلمه أو ببينة أي إذا كان سبب الرجوع عليه بطلان حكمه أو شهادة بينة عليه بطلان حكمه قاله عرش وهذا مبني على أن الباء متعلقة بيرجع والظاهر أنها متعلقة بحكمه (قوله) ووجهه أي ما قاله السبكي (قوله) إلا أن بين الخ راجع إلى قول السبكي ويحتمل إلى قول الشارح فلم يجز له الرجوع (قوله) ومحل ذلك يعني جواز الرجوع للحاكم عن الحكم إذا بين مسنده رشيدى (قوله) والحكم بالموجب انظر هذا مع ما تقدم في الهبة عرش (قوله) لأن كلا منهما الخ علة لقوله بخلاف الثبوت الخ (قوله) لأن كلا منهما لا يقتضي صحة الثابت الخ أي فلم يكن هناك شيء يتوجه إليه الرجوع رشيدى (قوله) ولا المحكوم به أي ولا صحة ما حكم بموجبه (قوله) لأن الشيء الخ هذا إما يناسب المعطوف عليه فقط وقوله ولا أن الحكم الخ لا يناسب واحدا من المعطوفين فكان المناسب للمعطوف أن يقول ما قد مناعن النهاية والاسنى في آخر باب القضاء ولأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اه (قوله) فحينئذ أي حين إذ حكم الحاكم بالصحة (قوله) ومنها أي شروط الصحة (قوله) بها أي بالصحة (قوله) ويقبل قوله الخ أي لأنه إن بين نهاية (قوله) قيل الخ عبارة النهائية وظاهر ما ذكر عدم احتياجه في دعوى الإكراه لقرينة قوله وجهه عن نظائره فخامة منصب الحاكم ويتعين فرضه في مشهور الخ قال عرش قوله لقرينة أي ولا لبيان من أكره اه (قوله) لا كنت الخ عطف على قوله بأن لي الخ (قوله) في نفس إلى قوله أو ظنتا في المغنى (قول المتن أو جلده) أو قطع سرفة أو نحوها مغنى وروض (قوله) أي الزنا الخ عبارة المغنى بلفظ المصدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان أخصروا عم ليشمل جلد

عبارة العباب ولورجع شهودنا حدوا للذف وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الأربعة حد وحده اه (قوله) وتقبل البينة أي وحينئذ يغرم أن لثبوت رجوعهما لهذا قال شيخنا الشهاب الرملي في قوله

المحكوم به لأن الشيء قد ثبت عنده ثم ينظر في صحته ولأن الحكم بالصحة يتوقف على ثبوت استيفاء شروطها عنده ومنها ثبوت ملك العاقد أو ولايته فحينئذ جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبت عنده ما يقتضى رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد ويقبل قوله بأن لي فسق الشاهد فينقض حكمه ما لم يتهم وقوله أكرهت على الحكم قبل ولو بغير قرينة على الإكراه اه وقضية النظائر أنه لا بد منها إلا أن يفرق بأن فخامة منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فحله في مشهور بالعلم والديانة لا كنت فاسقا أو عدوا للمحكوم عليه مثلا لا اتهامه به (فإن كان المستوفى قصاصا) في نفس أو طرف (أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده) أي الزنا ومثله جلد القذف (ومات)

من القود أو الحد، رجعو أو قالو) كلهم (٣٨٠) (تمعدنا) وعلينا انه يقتل بشهادتنا أو جهلنا ذلك وهم من لا يخفى عليهم أو ظننا اننا نخرج

بأسباب فيما يتجه الى
وان بحث الرافعي اهم
مخطئون لان هذا لا عذر
لهم فيه بوجه الا ان كانت
الاسباب أو بعضا ظاهرة
لكل أحد وعليه قد يحمل
كلام الرافعي أو قال كل
منهم تعمدت ولا أعلم حال
صاحبي أو اقتصر كل على
قوله تعمدت (فعليهم) ما لم
يعترف ولى القاتل بحقيقة
ما شهد به عليه (تصاص)
بشرطه ومنه أن يكون
جلد الزنا يقتل غالبا
ويتصور بان يشهدا به في
زمن نحو حر ومذهب
القاضي يقتضي الاستيفاء
فور أو ان أهلك غالبا وعلما
ذلك وبهذا يحجب عن
تظهير البلقيني فيه كابن
الرفعة وأفهم قوله قصاص
أنه يراعى فيه المائلة
فيجدون في شهادة الزنا حد
القتل ثم يرجون (أو)
للتنوع لا للتخيير لما قدمه
أن الواجب أولا القود
والدية بدل عنه لأحدهما
(دية مغلظة) كما في ما لم
موزعة على عدد رؤوسهم
لنسبة أهلاك اليهم وخرج
بتعمدنا أخطأنا فعليهم دية
مخففة في ما لم إلا ان
صدقهم العاقلة أمالو قال
أحدهم تعمدت وتعمد

قذف وشرب اه (قوله من القود أو الحد) عبارة المغنى والروض المجلد في الماوت قيد اللجلد فقط وهو
المتعين لان ما قبله غير القصاص في طرف لا يحتاج الى التقييد بماوت والقصاص في طرف غير مقيد به (قوله
وعلينا انه يقتل الخ) هو ليس بقيد بل مثله ما إذا استكتوا رشيدى (قوله أو جهلنا ذلك الخ) عبارة النهاية
والروض مع شرحه ولا اثر له بعد رجوعهم لم نعلم انه يقتل بقولنا الا لا قرب عبد بالاسلام أو نشأ بادية
بعيدة عن العلماء فيكون شبهه عد في ما لمهم ووجلا ثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة اه (قوله لان هذا الخ)
أى قولهم وظننا اننا نخرج الخ (قوله وعليه) أى على الظهور المذكور (قوله كلام الرافعي) أى بحسب المذكور
(قوله أو قال) إلى المتن في المغنى وإلى قوله واعترضه البلقيني في النهاية (قوله أو قال كل الخ) دطف على
قول المتن قالو اتعمدنا (قوله أو اقتصر الخ) أو قال كل تعمدت وتعمد صاحبي روض ونهاية (قوله ولى
القاتل الخ) الا ولى الدم كفى الاسنى والمغنى وعبارة النهاية ما لم يعترف القاتل اه قال الرشيدى يعنى
من قتل واستوفينا منه القصاص وظاهر ان مثله المقتول رد أو رجما مثلا فكان الاو لى إبدال لفظة القاتل
بالمقتول اه (قوله بشرطه) وهو المكافأة ع ش (قوله ومنه) أى شرط القصاص (قوله وبهذا الخ) أى
بالنص وير المذكور (قوله وافهم) إلى المتن في المغنى (قوله ثم يرجون) ولا يضر في اعتبار المائلة عدم معرفة
محل الجنابة من المارجوم ولا قدر المجر و عدده قال القاضي لان ذلك تفاوت يدير لادبرة به وخالف في
المهمات فقال بين السيف اتعذر المائلة اسنى ومنه (قوله في ما لمهم) إلى قوله وادترضه البلقيني في المغنى إلا
ما انبه عليه (قوله إلا ان صدقهم العاقلة) كذا في الروض ونهاية وعبارة المغنى والاسنى ان كذبهم العاقلة
فان صدقهم فعالمهم الدية وكذا ان سكنت كاه و ظاهر كلام كثير خلافا لما فيه كلام الروض فان صدقهم لومها
الدية (فرع) لو ادعوا ان العاقلة تعرف خطاهم هل لهم تحايها أو لا وجهان أو جهما ان لم ذلك كما
رجعه الاسنى لانها لو اقرت غرمت خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم التجايف اه وقوله فرع الخ
كذا في النهاية (قوله اما لو قل) ولو قال كل تعمدت واخطأ صاحبي الا قصاص أو قال أحدهما تعمدت
وصاحبي أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أتعمد صاحبي أم لا وهى مبت أم غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر
على تعمدت وقال صاحبه اخطأ فلا تصاص على المائلة فقط دية مغلظة وعلى الخطي فقط دية مخففة
نهاية ومغنى وروض مع شرحه (قوله وقال صاحبه الخ) أى أو هو غائب أو ميت روض ونهاية ومنه (قوله
دون الثاني) أى لانه لم يعترف إلا بشركه مخطئ أو بخطأ اسنى ومنه (قوله ويجاب بمنع ذلك الخ)

في شرح الروض (فرع) لو لمية ولا رجعت الكز قامت بيعة برجوعهما لم يغرما قال الماوردى لان الحق
باقى على المشهود عليه اه المعتد بخلافه وانهما يفرمان اثبوت رجوعهما بالبيعة أى وهذا إذا كان
الرجوع بعد الحكم (قوله ثم رايت ابازرعة قال في فتاويه ما يخصه بقبول البيعة بالرجوع) ظاهره القبول مع
عدم التعرض المذكور (قوله وقالو اكلمهم تعمدنا وعلينا انه يقتل بشهادتنا الخ) قال في الروض ولا اثر
لقولهم أى بعد الرجوع لم نعلم انه يقتل أى بقولنا الا لا قرب عهد بالاسلام أى أو نشأ بادية بعيدة عن
العلماء فيكون شبهه عد في ما لمهم ووجلا ثلاث سنين أى الا ان تصدقهم العاقلة فيجب عليهم اه (قوله
وخرج بتعمدنا أخطأنا) قال في شرح الروض قال الامام وقديرى القاضي فيما إذا قالو اخطأنا تعزيرهم
لتركم التحفظ نقله عنه الاصل وأقره وحذنه المصنف لقول الاسنى المعروف عدم التعزير برفقة قد جزم به
القفال والقاضى ابو الطيب والبدنجى وابن الصباغ والبعوى والرويانى والقاضى بجلى لكن جمع الاذرى
بين الكلامين بان هؤلاء ارادوا انه لا يتجتم التعزير بل هو راجع إلى رأى الحاكم كما قال الامام اه
(قوله إلا ان صدقهم العاقلة) بخلاف ما إذا كذبهم العاقلة قال في الروض ولا يمين عليها أى لو ادعوا
انها تعرف خطاهم وان عليهم الدية وانكرت ذلك والمعتد ان عليها يمين نقي العلم إذا طلبوا تحايها
ش مر (قوله دون الثاني) أى لانه لم يعترف إلا بشركه مخطئ أو بخطأ (قوله ويجاب بمنع ذلك) فيه ما فيه

صاحبي وقال صاحبه أخطأت أو قال تعمدت وأخطأ صاحبي أو قال أخطأنا فيقتل الاول فقط لانه أقر بموجبه فيه
بحق دون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمدنا قبل أو تعمدت فلا وادترضه البلقيني بأنه كشرىك القاتل ويجاب بمنع ذلك

فيه ما فيه سم (قوله فليس الخ) أى الشاهد الباقي (قول) بجامع أن كلا أى من المخطئ. والشاهد الباقي (قوله) وعلم منه) إلى الماتن في المغنى وإلى قول الماتن ولورجع شهود مال في النهاية لإلا قوله ولا شهدوا له إلى وإعادة ضمير الجمع (قوله) منه) أى عامر في الجراح (قوله) أن عمل هذا) أى وجوب القود أو الدية عليهم أو على أحدهم (قوله) فالقود) أى أو الدية (قوله) رجوع وحده) إلى الماتن في المغنى لإلا قوله وعلمنا الخ وقوله أو مع من مر (قوله) وقال تعمدت) أى الحكم بشهادة الزور فان قال أخطأت فدية مخففة عليه لا على عاقلة كذبت به أسنى ومعنى (قوله) وقال تعمدت) أى وعلمت أنه يفتل بمكئى ولم يقل الولي علمت تعمدته (قوله) لأنه قد يستقل الخ) عبارة المغنى في شرح فان قالوا أخطأنا فعليه نصف دية الخ نصها قال الرافعى كذا نقله البغوى وغيره وقياسه أنه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كالأمر بجمع بعض الشهود اه ورد القياس بأن القاضى قد يستقل بالمباشرة فيما إذا قضى بعلمه بخلاف الشهود وبأنه يقتضى أنه لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وحدهم مع أنه ليس كذلك اه (قوله) كما ياتى) أى في الماتن انفا (قوله) بحث استواءهما) أى رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أى المسائلين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده اه وإنما يجب النصف فقط رشيدى (قول الماتن فعليه) أى القاضى وقوله وعلمنا الخ أى الشهود مغنى وعش (قوله) توزيعا على المباشرة والسبب) يعلم منه أن محل قولهم أن المباشرة مقدمة على السبب بالنسبة للقصاص خاصة لكن ينبغي التأمل في قوله توزيعا على المباشرة والسبب رشيدى (قول الماتن ولورجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله إذا لاثرت التزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا أن يصور بما للوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحكم ثم تعويل على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك فلا يتخلو عن اشكال فليتأمل ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى رد هذا التصوير بأن هذا لا يمكن إيجابه للقصاص لأن شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه سم (قوله) أو مع من مر) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الأمر إلى الدية فهى عليهم بالسوية أرباعا وهذا ما صححه البغوى إلى أن بين أن النووى صحح أن المؤاخذة للولى وحده وقد يفيد ذلك أنه فيما إذا رجع الشاهد والمزكى وآل الأمر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل سم (قول الماتن فالأصح أنه يضمن) أى دون الأصل ع ش عبارة الرشيدى قوله بالقود أو الدية هذا كالصريح في أن القود أو الدية على المزكى وحده ويصرح به قوله في الفرق الاتى فكان الملجئ هو التزكية وقوله لأنه الملجئ كالمزكى لكن في الأنوار أنه يشارك الشهود في القود أو الدية فليراجع اه أقول واليه أى رد ما في الأنوار أشار الشارح بقوله وبه يندفع ما لجمع هنا (قوله) بالقود) أى بالشروط المذكورة شرح المنهج أى أن قال تعمدت ذلك وعلمت أنه يستوفى منه بقوله وجهل الولي تعمدته (قوله)

قوله على أن الرافعى بحث استواءهما) أى المسائلين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله) ولو رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله إذا لاثرت التزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا أن يصور بما للوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحكم ثم تعويل على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك لا يتخلو عن اشكال فليتأمل ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى رد هذا التصوير بأن هذا لا يمكن إيجابه للقصاص لأن شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه (قوله) أو مع من مر) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الأمر إلى الدية فهى عليهم بالسوية أرباعا وهذا ما صححه البغوى إلى أن بين أن النووى صحح أن المؤاخذة للولى وحده وقد يفيد ذلك أنه فيما إذا رجع الشاهد والمزكى وآل الأمر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل سم (قول الماتن فالأصح أنه يضمن) أى دون الأصل ع ش عبارة الرشيدى قوله بالقود أو الدية هذا كالصريح في أن القود أو الدية على المزكى وحده ويصرح به قوله في الفرق الاتى فكان الملجئ هو التزكية وقوله لأنه الملجئ كالمزكى لكن في الأنوار أنه يشارك الشهود في القود أو الدية فليراجع اه أقول واليه أى رد ما في الأنوار أشار الشارح بقوله وبه يندفع ما لجمع هنا (قوله) بالقود) أى بالشروط المذكورة شرح المنهج أى أن قال تعمدت ذلك وعلمت أنه يستوفى منه بقوله وجهل الولي تعمدته (قوله)

(قوله) على أن الرافعى بحث استواءهما) أى المسائلين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده (قوله) ولو رجع مذك الخ) أى ولو قبل شهادة الشهود على مقاله في شرح الروض ولا يخفى اشكاله إذا لاثرت التزكية قبل الشهادة ولا للرجوع كذلك كما هو ظاهر إلا أن يصور بما للوزكاهم في قضية وقع الحكم فيها ثم رجع المازكى ثم شهدوا عقب ذلك في قضية أخرى وقبلهم الحكم ثم تعويل على التزكية السابقة لقرب الزمان وعدم الاحتياج إلى تجديد التزكية وحكم بشهادتهم ومع ذلك لا يتخلو عن اشكال فليتأمل ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملى رد هذا التصوير بأن هذا لا يمكن إيجابه للقصاص لأن شرطه قصد الشخص ولم يوجد اه (قوله) أو مع من مر) في شرح البهجة واشترك الجميع أى جميع من يرجع من الشاهد والمزكى والولى وكذا القاضى في لزوم القود فان آل الأمر إلى الدية فهى عليهم بالسوية أرباعا وهذا ما صححه البغوى إلى أن بين أن النووى صحح أن المؤاخذة للولى وحده وقد يفيد ذلك أنه فيما إذا رجع الشاهد والمزكى وآل الأمر إلى المال وجب الدية عليهما نصفين فليتأمل (قوله) أو مع من مر الخ) انظر ما على المزكى من الدية

ولورج الاصل وفرعه اختصر الغرم بالفروع لانه الملقى كما ذكرى (أو رجع) (ولى وحده) دون الشهود (فعليه قصاص أو دية) كاملة لانه المباشرة لقتل وبحث البلقينى انه لا أثر (٢٨٢) رجوعه فى قطع الطريق لان الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يسقط به فوه كما مر (أو رجع

الولى (مع الشهود) أى مع القاضى والشهود (فكذلك) لانه المباشرة فهم كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية ان وجبت لتعاونهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) بخلع أو ثلاث ولو لرجعية كما يحسنه البلقينى (أو رضاع) محرم (أو لعان و فرق القاضى) بين المشهود عليه وزوجته ويؤخذ منه ان الكلام فى حى فلا غرم فى شهود بائن على ميت كافهم كلامهم هذا مع علمهم بالاتية اذ لا تروى بقول البلقينى لم أر من تعرض له اى صريحاً (فرجعا دام الفراق) لما مر ان قولها فى الرجوع محتمل والقضاء لا يرد بمحتمل وبحث البلقينى انه لا يكتفى بالتفريق بل لا بد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم بتحريم كافى النكاح الفاسد ويحاج بما مر ان الاصح ان تصرف القاضى فى امر رفع اليه وطلب منه فصله حكم منه كقسمة مال المفقود ولا شك ان التفريق هنا مثله فلا يحتاج لما ذكره قبل قوله دام الفرق غير مستقيم فى

ولورج الاصل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولورج فروع أو اصول عن شهادتها بعد الحكم بشهادة الفروع غير ما وان رجعوا كلهم فالأمر بالفروع فقط لانهم يذكرون اشهاد الاصول وبقولهم كذبنا فيما قلنا والحكم واقع بشهادتهم اه (قوله لانه بالتزكية الخ) وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علمت كذبهم بقوله علمت فسقمهم وبصرح الامام وان قال الفاعل علمه اذا قال علمت كذبهم فان قال علمت فسقمهم لم يلزمه شئ لانهم قد يصدقون مع فسقمهم معنى وأسنى (قول الماتن فكذلك) أى يجب القصاص والدية على الولي وحده على الاصح معنى (قوله لكن عليه نصف الدية) اى والنصف الاخر على الشهود وعلى هذا الوجه لورجع الولي والقاضى والشهود كان على كل الثالث معنى (قوله لتعاونهم الخ) اى فعملهم القود معنى فهو علة الماتن رشيدى (قوله بخلع الخ) او قبل الدخول معنى (قوله بخلع) الى قوله كما افهمه فى المغنى (قوله كما يحسنه البلقينى) عبارة المغنى ولو قالو افرجوعهم عن شهادتهم بطلاق بائن كان رجعيها قال البلقينى الارجح عندي انهم يفرعون لانهم قطعوا عليه ملك الرجعة الذى هو كملك البضع قال وهو قضية اطلاق الغرم عليه بالطلاق البائن وشمل اطلاق المصنف البائن ما لو كان الطلاق المشهود به تكملة الثلاث وهو احد وجهين فى الحاوى يظهر ترجيحه لانهم منعوه بها من جميع البضع كالثلاث اه (قول الماتن أو لعان) او نحو ذلك بما يترتب عليه البيونة كانه نسخ بسبب معنى وشيخ الاسلام (قول الماتن و فرق القاضى) أى فى كل من هذه المسائل معنى وشيخ الاسلام (قوله ويؤخذ منه) اى من قول الماتن و فرق القاضى (قوله مع علمهم الخ) وهى قوله لانه بدل البضع الخ (قوله اى صريحاً) خبره قول البلقينى الخ (قوله الماتن دام الفراق) اى فى الظاهر ان لم يكن باطن الامر كظاهره كما هو واضح فليزجع رشيدى (قوله وبحث البلقينى الخ) معتمد عرش وفيه وقفة ظاهرة اذ التحفة والنباية اتفقا على ضعفه ثم رأيت قال الرشيدى لا يخفى أن حاصل بحث البلقينى انه لا بد من توجه حكم خاص من القاضى الى خصوص التحريم ولا يكتفى عنه الحكم بالتفريق اى ولو بصيغة الحكم لانه لا يلزم منه الحكم بالتحريم بدليل النكاح الفاسد فانه يحكم فيه بالتفريق ولا يحصل معه حكم بتحريم اى لان التحريم حاصل قبل وحينئذ فإجاب الشارح كان حجج غيره ملاقى لبحث البلقينى والجواب عنه علم من قولنا اى لان التحريم حاصل قبل اى ان سبب عدم ترتب التحريم على الحكم بالتفريق فى النكاح ان التحريم حاصل قبل ولا معنى لتحصيلى الحاصل حتى لو فرض انه ليس فيه تحريم كان كسئلنا فيتبع الحكم بالتفريق فتأمل اه (قوله بما مر) اى فى القسمة (قوله مثلاً) اى القسمة عرش (قوله فى البائن) اى بخلافه فى الرضاع واللعان معنى (قوله فان المراد دواهم الخ) وايضا المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق سم (قوله سبب رفعه) اى كتجديد العقد عرش (قوله حيث لم يصدمهم الزوج) فاذا قال بعد الانكار انهم محقون فى شهادتهم فلا رجوع له سواء اكان ذلك قبل الرجوع أم

لما رجع مع الشهود ويحتمل انه كاحدم (قوله فان المراد دواهم الخ) وايضا المراد بدوامه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق (قوله وعليهم مهر المثل الخ) قال فى الروض وشهدا انه طلقها اى زوجته او اعتقها اى امته بالف ومهرها او قيمتها فان غرماً لفا قال فى شرحه على أن الرافعى اشار الى انها يفرمان فى مسألة العتق كل القيمة و فرق بينهما وبين مسألة الطلاق بان العبد يؤدى من كسبه وهو للسيد والزوجة بخلافها وما اشار اليه الرافعى هو الصحيح ثم قال الروض وشهدا بعق ولولا ما ولد غرماً القيمة قال فى شرحه و ظاهر ان قيمة ام الولد والمدر تؤخذ منهما للحيلولة حتى يسترداها بعد موت السيد كالمال غصباً تؤخذ قيمتهما للحيلولة نبيه عليه ابن الرفعة و شرط لاستردادها فى المدير ان يخرج من الثالث فان خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج اه ثم قال فى الروض وشهدا بايلا دوا تدبير غرماً بعد الموت وشهدا بتطبيق طلاق فبعد وجود الصفة او بكتابة ثم رجعا وعقق بالاداء فهل يفرمان القيمة او بعض النجوم عنها وجهان قال فى شرحه قال

ولا كان الزوج قناكله لانه لا ملك له والسيد لا تعلق له بضع زوجته عبده وإعادة (٢٨٣) ضمير الجمع على الاثنين سائغ

(مهر مثل) ساوى المسمى
أو لا لانه بدل البضع الذى
فوتاه عليه فان كان مجزوا
أو غائبا طالب رليه أو
وكيله (وفى قول) عليهم
(نصفه) فقط (إن كان)
الفرق (قبل وطه) لانه
الذى فوتاه وأجيب بأن
النظر فى الالاف لبدل
المتاق لالما قام به على
المستحق ولهذا لو أبرأته
عنه رجع بلكه وخرج
بالبائن الرجعى فان راجع
فلا غرم إذ لا تفويت
والاوجب كالبائن وتمكنه
من الرجعة لايسقط عنه
الأتري أن من تدر على
دفع متاق ماله فسكت
لايسقط حقه من تعريمه
لبدله وبه يحجب عمالبلبة بنى
هنا (ولو شهدا بطلاق
وفرق) بينهما (فرجعا
فقامت بينة) أو ثبت بحجة
أخرى (أنه) لانكاح
بينهما كان ثبت أنه (كان
بينهما رضاع محرم) أو أنها
بانت (من قبل) فلا غرم
عليهما لاذلم فوتوا عليه شيئا
فان غرما قبل البينة
استردا (ولو رجع شهود
مال) عين ولو أم ولد شهدا
بعقها أو دين وان قالوا
غلطنا (غرما) بالمحكوم
عليه قيمة المتقوم ومن
المثلى بعد غرمه لا قبله هل
يعتبر فيها وقت الشهادة

بعده معنى (قوله) ولا كان الزوج قناكله خلافا للمعنى عبارة الرابعة أى من الصور التى استثناها البلبة بنى من
وجوب مهر المثل إذا كان المشهود عليه قناكلا غرم له لانه لا ملك ولا مال له لانه لا تعلق له بزوجة عبده فلو
كان مبعضا غرم له المشهود بقبسط الحرية قال اى البلبة بنى ولم أر من تعرض لشيء من ذلك انتهى والظاهر كما
استظهره بعض المتأخرين إلحاق ذلك بالاكساب فيكون السيد كاهية إذا كان قنا وبضه فيما إذا كان
مبعضا لان حق البضع نشأ من فعله المأذون فيه اه (قوله) ساوى المسمى الخ) وسواء ادفع اليها الزوج
المهر أم لا بخلاف الفايده فى الدين لا يغرمون قبل دفعه لان الحيلولة هنا قد تحقت معنى وأسنى (قوله) فان
كان) اى الزوج (قوله) الفرق) اى حكم القاضى به معنى (قوله) لايسقط حقه الخ) كولو جرح شاة غيره فلم
يذهبها المالكها مع التمكن منه حتى ماتت أمضى ومعنى (قوله) اتين ولو شهدا الخ) ولو شهدا اتين تزوجها بائنا
ودخل بها ثم رجع بعد الحكم غرمها ما أتت من مهرها لهما ان كان الف دونه على الاصح أو انه طلعا أو
اعتق أمته بائنا ومهرها أو قيمتها فان غرمها فالحال وكل القيمة فى الامة والفوق بينهما ان الرقيق يؤدى من
كسبه وهو السيد بخلاف الزوجة أو يعتق لرقيق ولو أم ولد ثم رجعها بعد الحكم غرمها القيمة وظاهر ان قيمة
أم الولد والمدير تؤخذ منهما الحيلولة حتى يتردها بدهم أو السيد اى من تركته وشرط ابن الرفعة
لاستردادها فى المدين يخرج من الثالث فان خرج منه بضعه استردا قدر ما خرج منها وفى سم بعد ذكر مثلها
عن الاسنى ماله هو واله خبيخ اه اى خلافا للمعنى حيث وانق الروض فى انهما باغرم ان الالف فقط فى
الامة كل زوجة (قوله) اتين بطلاق) اى بانز و فرق اى بشهادتهما ولم يفرق كقوله بالاولى معنى (قوله) كان
ثبت) أى بيينة أو حجة أخرى كالقرار (قوله) اتين رضاع) أى ونحو ذلك ان أو فسخ معنى (قوله) من قبل)
اى قبل الرجوع معنى (قوله) استردا) ولو رجعت هذه البيدة بعد حكم الحاكم بالاسترداد ينبغي أن تغرم
ما استردا منها فوات عليه ما كان اخذه ولم أر من ذكره معنى (قوله) اتين ولو رجع الخ) ولو لم يبق له شاهدان
رجعنا ولكن قامت بينة برجوعهما لم يغرم ما شينا قال الماوردى لان الحق باق على المشهود عليه معنى وفى سم
بعد ذكره مثل ذلك من الاسنى ماله قال شيخنا الشهاب الرملى أعتد انهما يغرمان اه وتقدم فى
الشرح والنهاية فى اول الفصل ما وافقه (قوله) دين) إلى قوله وهل يعتبر فى المعنى لا قوله ولو أم ولد شهدا
بعقها وإلى قوله فقط هى شرط فى النهاية لا قوله وهل يعتبر إلى ولا رجوع وقوله رجعوا مع شهود الزنا أو
وحدهم (قوله) ولو أم ولد الخ) تقدم انفا عن النهاية والاسنى ما يتفق به راجعه (قوله) وان قالوا غلطنا)
الاسبغ تأخير عن جواب لو (قوله) اتين غرم الخ) وإذا حكم القاضى بشاهدين فبان امر دودين فى شهادتهما
بكفر أو روق أو فسق أو غيرها فقد سبق ان حكمه يدين بطلانه فتعذر المطالبة بشهادتهما وزوجة المعتقة بها
أمة فان استوفى بها قبل أو قطع فعلى عاقلة القاضى الضمان ولو حاد الله تعالى وان كان المحكوم به مالا تالفا
ضمنه المحكوم له فلو كان ميسرا أو غائبا غرم القاضى المحكوم عليه ورجع به على المحكوم له إذا ايسر
أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على الزاكن لان الحكم غير مبنى على شهادتهم
مع انهم تابعون للشهود معنى وروض مع شرحه واقره سم (قوله) للمحكوم عليه الخ) (تنبيه) لو
صدقهم الخصم فى الرجوع عادت له بين إلى من انتزعت منه ولا غرم معنى (قوله) قيمة المتقوم ومثل المثلى)
وقال للشيخ والنهاية والمعنى وفى البجيرى ماله قال سلطان والزيادة وفيه نظر لان المغرور إنما هو
للحيلولة فالواجب القيمة مطلقا وحينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتد لانه المفوت حقيقة وقيل أكثر
ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقبل يوم شهدوا اه (قوله) بعد غرمه) اى البذل (قوله)

الزركشى أشبهما الثانى وعزاه الدارمى لابن سريج ولم يحك غيره اه وقياس ما تقدم عن الرافعى فى عتق
الامة ترجيح الاول (قوله) قناكله) خرج المبعض فهل المراد ان له جميع المهر أو ان له بقسطه راجعه (قوله)
ولو رجع شهود مال غرموا) (فرع) لو لم يقولوا رجعنا لكن قامت بينة برجوعهما لم يغرم ما قال الماوردى
لان الحق باق على المشهود عليه شرح الروض قال شيخنا الشهاب الرملى المعتد انهما يغرمان (قوله)

لأنها السبب أو الحكم لأنه المقتضى لكل محتمل والأقرب الأول في الشاهد والثاني في الحاكم ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء إلا بعد موت السبب وبالتعلق إلا بعد وجود الصفة (في الاظهر) لأنهم أحالوا بينهم وبين ماله ومن ثم لو فوته ببذله كبيع بثمن يعادل المبيع لم يغرما وكما قاله الماوردي واعتمده البلقيني وشذ ابن عبد السلام ومن تبعه في قوله من سعى برجل لسلطان فغرمه شيثار جمع به على الساعي كشاهد رجح وكما قال هذا لو يدل لعمره اهـ (٣٨٤) والفرق واضح إذ لا الجاء من الساعي شرعا (ومتي رجعوا كلهم وزع عليهم الزم)

بالسوية إن اتحدنوعهم وإن ترتب رجوعهم أو زادوا على النصاب (أو) رجح (بعضهم وبقي نصاب) كأحد ثلاثة في غير زنا (فلا غرم) لبقاء الحجة (وقيل يغرر فسطه) لأن الحكم مستند لكل (وإن نقص النصاب ولم تزد الشهود عليه) كان رجح أحد اثنين (فقط) من النصاب وهو النصف يغررهم الرجوع (وإن زاد) عدد الشهود على النصاب كاثنتين من ثلاثة (فقط من النصاب) فعليهما نصف لبقاء نصف الحجة (وقيل من العدد) فعليهما ثلثان لاستوائهم في الائتلاف (وإن شهد رجل وامرأتان) فيما يثبت بهم ثم رجعوا (فعليه نصف وهما نصف) على كل واحدة ربع لأنهما كرجل وأخذ منه أنهم يتوزعون الاجرة كذلك وفيه نظر والفرق واضح فإن مدار الاجرة على التعب وهو يختلف باختلاف الأشخاص ومدار الحكم على الاجزاء وهو ليس كذلك والخشي كالانثى (أو) شهد رجل (وإربع رضاع) ونحوه مما يثبت بمحضين ثم رجعوا

والارجوع في الشهادة بالاستيلاء عبارة الروض وشرحه أو شهد أبلا أو تدبير ثم رجعا بعد الحكم غرما القيمة بعد الماوت لاقبله لأن الملك إنما يزول بعده الخ أو شهدا بتتبع طلاق أو عتق بصفة الخ أهـ لإذا حكم القاضى بشهود فبانوا مردودين فقد سبق أنه يتنص فتعود الماطلة زوجة والماتقة أمة وإن استوفى قطع أو قتل فلي عانة القاضى ولو في حد الله تعالى فإن كان أي المحكوم به مالا نالفاضته المحكوم له فلو كان معسر أي أو غائبا غرم القاضى ورجع به إذا أسروا غرم على الشهود (قوله) ومتي رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم أو بعضهم وبقي نصاب الخ قال في الروض وإن شهد أربعة باربعائة ثم رجح واحد عن مائة

(فعليه ثلث ومن ثلثان لما تقرر أن كل اثنين برجل ومن يفردين هذه الشهادة فلم يتعين الشطر) فإن رجح هو أو ثلثان فقط (فلا) شهد غرم في الاصح لبقاء النصاب (وإن شهد هو وأربع) من النساء (بمال) ورجح الكل (فقل كرضاع) فعليه الثلث أو هو وحده فعليه النصف كما علم من قوله أولا ففسط ويدل له أيضا قوله (والاصح) أنه (هو) عليه (نصف ومن) عليهن (نصف) لأنه النصف ومن وإن كثرن كنصف إذ لا يقبلن منفردات في المال (سواء رجعن معه أو) مر أن هذا لغة (وحدن) بخلاف الرضاع يثبت بمحضين (وإن رجح ثلثان

فالأصح) انه (لا غرم) عليها البقاء النصاب ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعو الزمها (٢٨٥) الخمس (و) الاصح (ان شهدت احصان) مع

شهود زنا (أو) شهدت (صفة مع شهود تعليق طلاق وعق لا يفرمون) إذا رجعوا بعد الرجم ونفوذ الطلاق أو العتق وإن تأخرت شهادتهم عن الزنا والتعليق ما شهدت الاحصان فلما مر فيهم أول الفصل رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم وأما شهود الصفة

فلأنهم لم يشهدوا بطلاق ولا عتق وإنما ثبتوا صفة فقط هي شرط لا سبب والحكم إنما يضاف للسبب لا للشرط (كتاب الدعوى)

وهي لغة الطلب والتقي ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وجمعها دعاوى يفتح الواو وكسرهما كفتاوى وشرعا قيل اخبار عن سابق حق أو باطل للخبر على غيره بمجلس الحكم وقيل اخبار عن وجوب حق للخبر على غيره عند حاكم يلزمه به هو الاشهر وكانهم إنما لم يذكروا الحكم هنا مع ذكرهم له فيما بعد لأن التعريف للدعوى حيث اطلقت وهي لا يتبادر منها إلا ذلك (والبيّنات) جمع بينة وهم الشهود لأن بهم يتبين الحق وجمعوا لاختلاف أنواعهم كما مروا الدعوى حقيقتها لاختلاف الأصل فيها قوله تعالى وإذا دعا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية وخبر الصحيحين لو يعطى الناس بدعواهم

شهد مع عشرة نسوة ثم رجعوا غرم السدس وعلى كل فثنين السدس فإن رجع منهن ثمان أو هو ولو مع ست فلا غرم على الراجح ببقاء الحجة وإن رجع مع سبع غرموا الربع لبطان ربع الحجة وإن رجع كلهن دونه أو رجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها أو مع تسع غرموا ثلاثة أرباع معنى وروض مع شرحه (قوله مع شهود زنا) عبارة المغنى دون شهود الزنا كما صورها في الشرح والروضة أو معها كما شمله إطلاق المصنف فإن الخلاف جار في ذلك اه (قول المتن مع شهود تعليق طلاق الخ) أى على صفة مغنى (قول المتن وعق) الواو معنى أو كما يشير إليه الشارح (قول المتن لا يفرمون) أى وإنما يفرم شهود الزنا والتعليق رشيدى (قوله فلأمر) ولأنهم لم يشهدوا بموجب عقوبة وإنما وصفوه بصيغة كمال نهاية ومعنى (قوله رجعوا مع شهود الزنا أو وحدهم) الانسب أما تقديمه على قوله أو شهود صفة كما مر عن المغنى أو تركه كما في النهاية

(كتاب الدعوى)

(قوله وهي لغة) إلى قوله وشرعا في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله والمغنى (قوله وهي لغة الطلب الخ) وألفها للتأنيث نهاية ومعنى (قوله أو باطل) فيه بحث أن عطف على حق لأنه لا يتصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد على عمر والمدعى به زيد دعوى باطلة لم يتحقق قطعا فليتام سم (قوله وقيل الخ) وعين قال به شيخ الاسلام (قوله عن وجوب حق للخبر) المراد بوجوبه له تعلقه به فيشمل دعوى الولي والوكيل ونظر الوقف حلبي (قوله عند حاكم) أى وما في معناه وهو المحكم والسيد كما يأتى وذو شوكة إذا تصدى لفصل الأمور بين أهل محله كما تقدم ويأتى في قوله ومر أنه يجب الاداء عند نحو وزير الخ ع ش (قوله وهي لا يتبادر منها إلا ذلك) أو أرادوا بالحاكم ما يشمل المحكم سم (قوله جمع بينة) إلى قوله وما يوجب تعزيزا في المغنى (قوله لأن بهم الخ) أى سبوا بذلك لأن الخ مغنى واسم أن ضمير الشأن بجمري (قوله وجمعوا الخ) عبارة المغنى وأفراد المصنف الدعوى وجمع البيّنات لأن حقيقة الدعوى واحدة والبيّنات مختلفة اه (قوله كأمري) أى في الفصل الأول من الشهادات (قوله والأصل) إلى قول المتن أن لم يخف في النهاية إلا قوله غير مال إلى كنه كاح وقوله كذا قيل وقوله وبهذا يرد إلى وقضية قوله بل لا تسمع على مامر (قوله والأصل فيها) أى في الدعوى والبيّنات (قوله ويعطى الناس الخ) لم يظهر تخريج الحديث على طريقة أهل الميزان لأنه إذا استثنى نقيض التالى انتج نقيض المقدم فيكون المغنى ولكن لم يدع الناس دماء رجال وأموالهم فلم يعطوا الخ وهذا غير ظاهر لأن ادعاء الدماء والأموال واقع الآن يقال أطلق السبب وهو قوله لا دعى أناس الخ وأراد المسبب وهو الأخذ نعم يظهر فيه استثناء نقيض المقدم لكنه غير مطرد لا إنتاج وان انتج هنا لخصوص المادة فالأولى تخريج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثانى والتقدير امتنع ادعائهم شرعا ما ذكر لا امتناع اعطائهم بمجرد ادعائهم بلا بينة كما أشار إليه بقوله ولكن البيّنات الخ في رواية فهو في معنى نقيض المقدم وكذا قوله ولكن البين الخ بجمري بخذف (قوله وفي رواية الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيّنات على المدعى الخ (قوله ومعناه الخ) أى الحديث عبارة لاسنى

وآخر عن مائتين والثالث عن ثلثمائة والرابع عن أربع مائة فالرجوع عن مائتين فقط فائتة يفرمها الأربعة وثلاثمائة أربع مائة يفرمها غير الأول بالسوية قال في شرحه قال الباقى الصحيح ان الثلاثة إنما يفرمون نصف المائة وما ذكر أنما يأتى على الضعيف القائل بأن كلا منهم إنما يفرم حصته بما رجع عنه وما قاله متعين فعليه النصف الآخر ولا غرم فيه اه وما نقله عن الباقى وقال انه متعين هو الصحيح كما قاله شيخنا الشهاب الرملى

(كتاب الدعوى والبيّنات)

(أو باطل) فيه بحث أن عطف على حق لأنه لا يتصف بالسبق إذ ثبت الدين لزيد على عمر والمدعى به زيد دعوى باطلة لم يتحقق قطعا فليتام سم (قوله وهي لا يتبادر منها إلا ذلك) أو أرادوا بالحاكم ما يشمل المحكم

لا دعى أناس دماء رجال وأموالهم ولكن البين على المدعى عليه وفي رواية سندها حسن البيّنات على المدعى البين على من أنكر ومعناه توقف

والنهاية والمغنى فيه ان جانب المدعى ضيف لدعواه خلاف الاصل فكلف الحجة القوية وجانب المنكر قوى
فاكتفى منه بالحجة الضعيفة اه زاد المغنى وانما كانت لينة فرية واليمين ضعيفة لان الحالف متهم في يمينه
بالكذب لانه يدفعها عن نفسه بخلاف الشاهد **(قوله وبراه المدعى عليه الخ)** اى وتوقف براه المدعى
عليه الخ **(قوله كذلك)** اى على الترتيب المذكور **(قوله في غير مال الخ)** سيد كر تحززه **(قوله سواء كان)**
الخ اى الدعوى والنزك كبير بتاويل الطالب **(قوله لادى)** سيد كر تحززه **(قوله ولا يجوز الخ)** الاولى
التفريع **(قوله ولا يجوز للدمستحق الخ)** نعم قال الماوردى من وجبه له تعزير او حذوف وكان في بادية
بعيدة عن السلطان فله استيفاءه وقال ابن عبد السلام في اخر قواعده لو انفرد ببحث لا يرى ينبغي ان لا يمنع
من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته نهاية ومغنى وفى سم بدد ذكر ذلك عن الاسنى مانصه وقوله فله
استيفاءه لا ينافى ان مستحق التعزير او حذوف القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الاذن له على استيفائه
لان الحال هنا حاح ضرورة والحاكم لا ياذن فيها ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه لانه قد يضر
المحدود او المعزير بزيادة او تشديدها وقال ع ش قوله بعيدة عن السلطان أى اوقية منه وخاف من الرفع
اليه عدم التمكن من اثبات حقه او غم دراهم فله استيفاء حقه حيث لم يطاع عليه من ثبت بقوله وامن الفتنة
وقوله فله استيفاءه اى ومع ذلك اذا بلغ الامام ذلك فله تعزير لا فنياته عليه وقوله ينبغي ان لا يمنع من القود
اى شرعا في جواز ذلك له باطنا اه **(قوله لاستقلاله به)** اى بالاستيفاء **(قوله لاسكن لا تسمع فيها الخ)** اى
فالطريق في اثباتها شهادة الحسبة ورشيدى **(قوله لانها ليست حقا للدعى)** اى ومن له الحق لم ياذن في
الطلب بل هو مأمور بالاعراض والدفع ما امكن مغنى **(قوله على المقذوف الخ)** أى وعلى وارثه الطالب مغنى
(قوله وصر) اى في مبحث وجوب اداء الشهادة **(قوله كدافيل)** واقفه المغنى **(قوله الا اذا توقف استيفاء)**
الحق عليه ومع ذلك للامام والقاضى الكبير منعه من ذلك لعدم ولايته ع ش **(قوله لم يقع الموقع الخ)** اى
في غير مامر عن الماوردى وابن عبد السلام رشيدى **(قوله وهو كذلك)** لعله في غير العقوبة كالنسكاح
والرجمة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجها او رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيها
بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا فليراجع سم على حج ع ش **(قوله لا في صور الخ)** عبارة النهاية والمغنى
وهو كذلك في حد القذف لا القود اه قال ع ش قوله في حد القذف اى اذا كان قريبا من السلطان لما مر
ان البعيد لا يشترط في حقه الرفع اه **(قوله وكل ما تقبل)** الى المتن في المغنى لا قوله بل لا تسمع على مامر **(قوله)**
وكل ما تقبل فيه الخ اى كعقيق بستره شخص بحرى **(قوله بل لا تسمع الخ)** المعتمد انها تسمع في غير
حدود الله تعالى اما فيها فلا سلطان **(قوله ومنه)** اى بما تقبل فيه شهادة الحسبة **(قوله قتل من)**
لا وارث له الخ انظر هل يجرى هذا على ما قاله في شرح الروض والبهجة في مبحث شهادة الحسبة من ان

مدار الخصومة على خمسة
الدعوى والجواب واليمين
والنسكول والدية ذكرها
كذلك (تشرط الدعوى
عند قاض او محكم او سيد
في غير مال مما لا تسمع
فيه شهادة الحسبة سواء
اكان في غير عقوبة كمنكاح
ورجعة وإبلاء وظهار
وعيب نكاح او بيع ام في
عقوبة لادى) كفصاص
وحد قذف ولا يجوز
للمستحق الاستقلال به
لعظم خطره اما عقوبة الله
تعالى فهي وان توقفت على
القاضى ايضا لكن لا تسمع
فيها الدعوى لانها ليست
حقا للدعى نعم لقاذف
أريد حده الدعوى على
المقذوف وطلب حلفه على
انه لم يزن ليسقط الحد عنه
ان نكل وما يوجب تعزيرا
لحق الله تعالى تسمع
الدعوى فيه ان تعلق بمصلحة
عامة كطرح حجارة
بطريق وصر انه يجب
الاداء عند نحو وزير
وقضيته صحة الدعوى عنده
كذا قيل وفيه نظر لان
الذى مر انه لا يلزمه الاداء
عنده الا اذا توقف استيفاء
الحق عليه وحينئذ فالاداء
لهذه الضرورة لا يستدعى
توقفه على دعوى وهذا
يرد اراد شارح لهذا

وجواب آخر عنه وقضية قوله يشترطانه لو استوفاه بدون قاض لم يقع الموقع وهو كذلك لا في مامر
مرت في استيفاء القصاص وكل ما تقبل فيه شهادة الحسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تسمع على مامر ومنه قتل من لا وارث له

أوة. فلهذا الحق فيه المسلمون وقيل قاطع الطريق الذي لم يتب قبل القدرة عليه لانه لا يتوقف على طوبى وخرج بالعقوبة ما معها المال لان المال كونه اخذه ظهر امن غير دعوى كما قال (وان استحق) شخص (عينا) عند آخر ملكه وكانا بنحو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يحتمل جمع أو ولاية كان غصبته عن لولييه وقدر على أخذها (فلهذا أخذها) مستغلا به (ان لم يخف نية) اليه وعلى غيره كما هو ظاهر سواء أ كانت يده عادية أم لا كان اشترى مغمصرا الا بعينه نعم من ائتمنه المالك كوديع بمنفعة عليه أو خدمته بده من غير علمه لان فيه اربا ناله بظن ضياعها ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه ارباب للغير ودليله ان زيد بن ثابت ثابت في حفر الخندق فأخذ (٢٨٧) من أصحابه سلاحا ففهم النبي صلى الله

عليه وسلم عن ترويع المسلم
من يؤذنه في الاصابة
لكن يشكك عليه ما رواه

احمدان ابا بكر خرج تاجرا
ومعه بدر بن نعيمان وسويط
فقال له اطعني قال حتى

يحيى ابو بكر فذهب لانا
ثم وابعاه لهم موريا انه قته
بعشر قلائص فجاءوا وجعلوا

في عتقه حبلا وأخذوه فبلغ
ذلك ابا بكر رضى الله عنه
فذهب هو وأصحابه اليهم

فأخذوه منهم ثم أخبر النبي
صلى الله عليه وسلم فضحك
هو وأصحابه من ذلك حتى

بداسنه وقد يجمع بحمل
انتهى على ما فيه ترويع
لا يحتمل غالبا كافي القصة

الاولى والاذن على خلايه
كافي الثانية لان نعيمان
الفاعل لذلك معروف بانه

مضحك مزاح كافي الحديث
ومن هو كذلك الغالب أن
فعله لا ترويع فيه كذلك

عند من يعلم بحاله ورواية
ابن ماجه ان الفاعل سويط
لا تقارم رواية احمد السابقة

فتأمل ذلك فاني لم أر من أشار
لشيء منه مع كثرة المزاح

المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر أن ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى اه سم و قوله في شرحي الروض الخ اى في النهاية والى هناك ايضا وقضية صنعهم ما هنا انه لا يحتاج لسماعها هنا لانه لا يجوز سماعها (قوله او قدفه) اى بعد من تهيجيرى (قوله وقتل قاطع الطريق) مصدر مضاف للفاعل سلطان (قوله لانه) اى استية نام الحق منه سلطان (قوله لا يتوقف على طلب) اى لان تله متحمم يجيرى (قوله وما معها) اى السابق في الشرح (قوله ونحوه) اى كولى غير السكامل معنى (قوله شخص) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية الاقوال كذا بنحو وقوله عليه وعلى غيره وكذا في المعنى الا قوله وكذا الى او ولا يقوله سواء الى نعم (قول المتن عينا) اى ولو باعتبار منفعتها كما يعلم مما ذكره الشارح بعد رشيدى (قوله مستغلا به) اى بالاخذ بل ارفع قاض وبلا علم من هي تحت يده معنى (قوله او على غيره) اى وان لم يكن له به علقه ع ش (قوله سواء كانت يده) اى الاخر رشيدى (قوله كوديع الخ) اى وبائع اشترى منه عينا وبذل الثمن فليس له الاخذ بغير اذن معنى (قوله يمتنع عليه) اى على المستحق من قوله من غير علمه اى علم الوديع ع ش (قوله لان فيه اربا باله الخ) هذا موجود في غير من ائتمنه المالك ايضا نحو الاستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع لوجه انه كالوديع سم ولك ان تمنع كون نحو المستعير غير مؤتمن للمالك (قوله ومنه يؤخذ) اى من التعليل (قوله يشكك عليه) اى على حديث الاصابة (قوله فقال) اى نعيمان له اى لسويط (قوله فذهب) اى نعيمان (قوله وقد يجمع) الخ وقد يجمع باحتيال ان نعيمان لم يبلغه النهى او نسيه او خصه بالاخذ وقد ينافى ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان نجاب بان عدم انكاره لعذر نعيمان بعدم بلوغ النهى او غيره مما ذكر وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز سم (قوله في القصة الاولى) اى قصة زيد بن ثابت (قوله لا ترويع فيه كذلك) اى لا يحتمل عائلا (قوله رواية ابن ماجه الخ) استئناف يانى (قوله قال في تكمله) كذا في اصله بخط والمشهور تركه سيد عمر (قوله وفي نحو الاجارة) الى قول المتن وإذا اجاز الاخذ في النهاية الاقوال ويظهر الى وقياس الخ (قوله وفي نحو الاجارة الخ) عبارة المغنى واما المنفعة فالظاهر كما يحتمل بعض المتأخرين انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء هانته بنفسه ان لم يخش ضررا كالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شىء من ماله فله ذلك بشرطه اه (قوله من ماله) اى المؤجر رشيدى (قوله وقياس ما يانى الخ) عبارة النهاية والوجه اخذ ما يانى في شراء غير الجنس الخ (قوله انه قيمة لتلك المنفعة) اى وقت اخذ ما ظهر به ع ش (قوله او يسأل الخ) بالنصب عطف على الافتصار رشيدى (قول المتن وجب الرفع) والرفع تقرب الشىء معنى رفع الشىء الى قاض قر به اليه معنى (قوله مادام مريد الخ) عبارة المغنى وليس المراد بالوجوب تكليف المدعى الرفع حتى ياتهم بتركه بل المراد

شهادة الحسبة من ان المعتمد سماع الدعوى فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في محض حدود الله تعالى فان الظاهر ان ما ذكر ليس من محض حدود الله تعالى (قوله لان فيه اربا باله) هذا موجود في غير من ائتمنه المالك ايضا نحو المستعير بل اولى لانه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه كالوديع (قوله وقد يجمع بحمل

بالنزوع وقد ظهر أنه لا بد فيه من التفصيل الذى ذكرته ثم رأيت الزركشى قال في تكمله نقلا عن القواعد أن ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح حرام وقد جاء في الحديث لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لأعابا جادا جعله لأعبان جهة أنه أخذه بنية رده وجعله جادا لا نهوع أخاه المسلم بفقد متاعه اه وما ذكرته اولى واطهر كما هو واضح وفي نحو الاجارة المتعلقة بالعين ياخذ العين ليستوفى المنفعة منها وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها وقياس ما يانى من شراء غير الجنس بالنقد انه يستأجر ويظهر أنه يلزمه الافتصار على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة ويسأل عدلين يعرفانها ويعمل بقولهما (والا) بان خاف فتنة أى مفسدة تفضى إلى محرم كآخذ ماله لو اطاع عليه بان غلب ذلك على ظنه وكذا ان استويا كما يحتمل جمع (وجوب الرفع) مادام مريدا للاخذ (الى قاض)

امتناع استقلاله بالاخذ في هذه الحالة اه (قوله او نحوه) اي بماله الزام الحقوق كحقة ب وامير لاسيما ان علم ان الحق لا يتخلص الا عنده معنى (قوله حالا) الى قول المتن او على منكر في المعنى (قوله شرطه التفاص) وهو اتفاق الحدين روض ومعنى (قوله او من لا يقبل اقراره) اي كالعشي ع ش (قوله على ما يحتمل البلقيني) عبارة النهائية كما يحتمل الخ (قوله يحمل هذا) اي قول مجلي (قوله لا يحكم الا برشوة) اي وان قلت ع ش (قوله برشوة) ويظهر او بزيادة مشقة تردد واضاعة اوقات على خلاف المعتاد في القضاء العدول (قوله في الاخير تبين) اي قوله او طلبوا الخ وقوله او كان قاضي محله الخ (قول المتن اخذ جنس حقه الخ) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافاً فانه كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئاً ولو كان مقر الكن يدعي تاجيله كذا ولو حلف حلف فلم يستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان مقر لسكرته ادعى الاعسار و اقام بيته او صدق يمينه ورب الدين يعلم له ما لا كتمه فان لم يقدر على بيته فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذباً او انكر الزوجية فعلى التفصيل الذي قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به شرح مر اه سم قال ع ش قوله كان له ان يحلف الخ ينبغي ان ينوي انه لم ياخذ من ماله الذي لا يستحق الاخذ منه ثم رايت في شرح الروض ما نصه فللدعي عليه ان يحلف انه لم ياخذ شيئاً من ماله بغير اذنه وينوي بغير استحقاق ولا ياتم بذلك انتهى وقوله فله الاخذ منه اي من ماله المكتوم او غيره وقوله ولكنه انما ياخذ قوت يوم الخ هذا واضح ان غلب على ظنه سهولة الاخذ في اليوم الثاني مثلاً ولا فينبغي ان ياخذ ما يكفيه مدة يغلب على ظنه عدم سهولة الاخذ فيها و وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في قرى مصر من اكره الشاد مثلاً اهلاً قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد او على الملتزم او عليهما والجواب عنه ان الظاهر انه على الشاد لان الملتزم لم يكرمه على اكرامهم فان فرض من الملتزم اكرام الشاد فكل من الشاد الملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم اه (قوله او متقوما) اي كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعي اما لو غصب منه متقوماً واتلفه او تلف في يده مثلاً فالواجب قيمته فهو من باب المثلي كما هو ظاهر سم على حج اه رشدي (قوله ولو امانة) وينبغي لو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس سم (قوله اي جنس حقه) الى قوله وقضيته في المعنى ان فقده) ينبغي ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس سم (قوله اي جنس حقه) الى قوله وقضيته في المعنى الا قوله لو انكر الى ولو كان المدين وقوله اي والا احتاط وقوله واطال جمع في الانتصار (قوله ولو انكر الخ) اي الدائن عبارة النهائية ومحله اذا كان الغريم مصداقاً انه ملكه فلو كان منكراً كونه ملكه لم يجزله اخذه وجهاً واحداً اه قال الرشيدى قوله مصداقاً له بمعنى معتقداً اه ورجع ع ش الضمير للمدين فقال قوله ولو انكر الخ اي وان كان متصرفاً فيه تصرف المالك لجواز انه مغضوب وتعدى

الخ) قد يجمع باحتمال ان نعيمان لم يبلغه النهي ونسبه او خصصه بالاجتهاد وقد يناق في ذلك عدم انكاره صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يحجب بان عدم انكاره لعذر نعيمان لعدم بلوغ النهي او غير مما ذكر وتأخير البيان لوقت الحاجة جاز (قوله ما لا برشوة) يحتمل تقييدها بما لا يحتمل اعادته مثله في جنب ذلك الحق (قوله في المتن اخذ جنس حقه من ماله ظفر العجزة عن حقه الا بذلك) ولو ادعى من اخذ من ماله على الظاهر انه اخذ من ماله كذا فقال ما اخذت فاراد استخلافاً فانه كان له ان يحلف انه ما اخذ من ماله شيئاً ولو كان مقر الكن يدعي تاجيله كذا ولو حلف حلف فلم يستحق الاخذ من ماله بما يظفر به او كان مقر لسكرته ادعى الاعسار و اقام البيته او صدق يمينه ورب الدين يعلم له ما لا كتمه فان لم يقدر على بيته فله الاخذ منه ولو وجد قرابة من تلزمه نفقته او ادعى العجز عنها كاذباً او انكر الزوجية فعلى التفصيل الذي قررناه لكنه انما ياخذ قوت يوم بيوم مما يظفر به ع ش مر (قوله او متقوما) اي كان وجب له في ذمته ثوب او حيوان موصوف بوجه شرعي اما لو غصب منه متقوماً واتلفه او تلف في يده مثلاً فالواجب قيمته فهو من باب المثلي كما هو ظاهر (قوله ان فقده) ينبغي ولو حكما بان لم يمكن التوصل الى الجنس (قوله نعم ان وجد نقد اثنين) كتب عليه

او نحوه لئلا يكره من الخلاص به (او ديناً) حالاً (على غير ممتنع من الاداء طال به) ليؤدي ما عليه (ولا يحل اخذ شيء له) لان له الدفع من اي ماله شاء فان اخذ شيئاً لزمه رده وضمنه ان تلف ما لم يوجد شرط التفاص (او على منكر) او من لا يقبل اقراره على ما يحتمل البلقيني ورد بقول مجلي من له مال على صغير لا ياخذ جنسه من ماله اتفاقاً اه ويحسب بحمل هذا ان صح على ما اذا كان له بيته يسهل بها خلاص حقه (ولا بيته) له عليه وله بيته وامتنعوا او طلبوا منه ما لا يلزمه او كان قاضي محله جائز لا يحكم الا برشوة فيما يظفر في الاخير تبين (اخذ جنس حقه من ماله) ظفر العجزة عن حقه الا بذلك فان كان مثلياً او متقوماً اخذ ماله من جنسه لا من غيره (وكذا غير جنسه) اي غير جنس حقه ولو امانة (ان فقده) اي جنس حقه (على المذهب) للضرورة نعم ان وجد نقد اثنين ولو انكر كون ما وجده ملكه

لم يجز اخذه قطعاً ولو كان المدين محجوراً عليه بفلس او ميتاً وعليه دين لم ياخذ الا قدر (٢٨٩) حصته بالمضاربة ان علمها اى والا احتاط

(أو على مقرر متع) ولو
ماتلاً (أو منكر وله بينة
فكذلك) له الاستقلال باخذ
حقه لما في الرفع من المؤنة
والمشقة (وقيل يجب الرفع
الى قاض) لا مكانه واطال
جمع في الاتصا له وخرج
باستحق عيناً الزكاة لانها
وان تعلقت بعين المال شائعة
فيه كما مر فاذا امتنع المالك
من ادائها لم يكن للمستحقين
وان انحصروا اذا ظفروا
بجنسها من ماله الظفر بها
لتوقف اجزائها على النية
وقضيتها انهم لو علموه عدل
قدرها ونواها به جاز
للمحصرين الظفر حيثئذ
والوجه خلافه لانه لا يتعين
للكافة بذلك اذله الاخراج
من غيره (واذا جاز الاخذ)
ظفر (الله) بنفسه لا بوكيله
وان كان الذي له تافه القيمة
او اختصاصاً كما يجتهد الاذرى
ولوقيل يجوز الاستعانة به
لعاجز عن نحو الكسر
بالكيفية لم يبعد (كسر باب
ونقب جدار) للدين وليس
مرهوناً ولا موقراً من لا ولا
لمحجور عليه وغيرهما مما
(لا يصل الى المال إلا به) لان
من استحق شيئاً استحق
الوصول اليه ولا يضمن
ماله في كسوف مال صائل
تعد دفعه إلا باتلافه ونازع
جمع في جواز هذا مع إمكان
الرفع للحاكم ويرد بان تعدى
المالك اهدر ماله ومن ثم امتنع

بالتصرف فيه وانه وكيل عن غيره ع (قوله لم يجز أخذه الخ) معتمد ع (قوله والا احتاط) أى
فياخذ ما يتيقن انه لا يزد على ما يخصه ع (قول المتن وله بينة) راجع للصورتين سم (قوله له الاستقلال
باخذ حقه) لكن من جنس ذلك الدين ان وجده ومن غيره ان فقدته معنى وروض (قوله كما مر) اى فى
باب الزكاة (قوله لتوقف اجزائها على البينة) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجز الاخذ من تركه لقيام
وارثه مقامه خاصاً كان او عاماً ع (قوله عليه سم ايضا مانصه يفيد انه مع ملك المحصرين لا بدق
الاجزاء من النية فتأمل اه) وكذا الرشيدى مانصه قد يؤخذ من هذا كالذى بعده ان الكلام فى الزكاة
ما دامت متعلقة بعين المال اما لو انتقل تعلقها بالذمة بان تلف المال الذى تعلقت بعينه فظاهر انها نصير
كسائر الديون فيجوز فيها حكم الظفر هكذا ظهر للمراجع اه وفيه نظر ظاهر (قوله وقضيتها) اى
التعليل (قوله انهم لو علموه عدل قدرها ونواها به) عبارة النهاية (الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله والوجه خلافه
(قوله الظفر) اى اخذها بالظفر نهاية (قوله والوجه خلافه الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله والوجه خلافه
الخ) تقدم فى هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى الزكاة مع الافراز
فاخذها صبي او كافرو دفعها المستحق او اخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء و برات ذمته منها
لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه
اخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح سم على حج اقول وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا يتأق
الفتوى المذكورة لجواز ان ما هنا فى مجرد عدم جواز اخذ المستحق لما علل به من ان المالك له ابدال ما مره
للزكاة وهذا لا يمنع من ملك المستحق حيث اخذه بعد تمييز المالك ونيته وان اثم بالاخذ ع (قوله
ظفر) الى قوله قال الاذرى فى المعنى لا قوله وان كان الى المتن وقوله ونازع جمع الى ومن ثم الى قوله وهذا
الجمع فى النهاية الا قوله لو قيل الى المتن وقوله ونازع جمع الى ومن ثم وقوله اى يتناول ويتصرف فيه (قوله
لا بوكيل) اى فى الكسر والنقب فان وكل بذلك اجنبياً ففعله ضمن معنى ونهاية اى الاجنبى لان المباشرة
مقدمة على السبب وخرج بذلك ماله ولو كلفه من ماله من غير كسر ونقب فلا ضمان عليه فيما يظهر ع
(قوله وان كان الخ) اى ولو كان اقل متمول ع (قوله او اختصاصاً الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى
(قوله لم يبعد) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله مثلاً) اى ولا موصى بمنفعته وقوله ولا لمحجور عليه بفلس او صبا
او جنون معنى ونهاية (قوله وغيرهما) اى كقطع ثوب منبرج (قوله استحق الوصول اليه) اى ومن لازمه
جواز السبب الموصل اليه ع (قوله ولا يضمن ماله) هذا ظاهر حيث وجد ما ياخذ وما اذا لم يجد
شيئاً فالأقرب انه يضمن ما اتلفه لبنائه على ظن تبين خطؤه وعدم العلم بحقيقة الحال لا يتأق الضمان
ع (قوله ونازع جمع الخ) وافقهم المعنى عبارة و يؤخذ من قول المصنف لا يصل الى المال إلا به انه لو كان
مقرراً بمتعاً او منكر اوله عليه بينة انه ليس له ذلك وهو كذلك اه (قوله ومن ثم) امتنع ذلك فى غير متعد الخ
عبارة المعنى ولا يجوز ذلك فى ملك الصبي والجنون ولا فى جدار غريم الغريم كما قال الدهيرى قطعاً اى لا به
احط رتبة من الغريم اه (قوله وفى غائب الخ) إن كان مقرراً غير متع فى قوله وان جاز الاخذ نظر وان
كان متعاً او منكر افى امتناع ذلك نظر إلا ان يختار الاول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع او الانكار فى جواز

مر (قوله وله بينة) راجع للصورتين ولهذا عبر فى المنهج وشرحه بقوله او على امتنع مقرراً كان او منكر اخذاً
من ماله وان كان له حجة اه (قوله لتوقف اجزائها على النية) يفيد انه مع ملك المحصرين لا بدق
الاجزاء من النية فتأمل (قوله والوجه خلافه الخ) تقدم فى هامش فصل يجب الزكاة على الفور عن فتوى
شيخنا الشهاب الرملى انه لو نوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي او كافرو دفعها المستحق او اخذها المستحق
لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء وبرئت ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكها
المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها اه وهو خلاف ما استوجهه الشارح وقد قدم
فى ذلك الفصل نقل ما اقر به شيخنا عن بعضهم ورده بما اشرنا فى هامشه الى البحث معه فيه (قوله وفى غائب)

الماخوذ من جنسه) أي جنس حقه (يتملكه) أي يتموله ويتصرف فيه بدلاً عن حقه وظاهره كالروضة والشرحين أنه لا يملكه بمجرد الاخذ
لكن قال جمع يملكه بمجرد واعتمده (٢٩٠) الاسنوي وغيره لأن الشارع اذن له في قبضه فكان كاقباض الحالم له وهو متجه وأوجه

منه اجمع بحمله على ما إذا
كان بصفته أو بصفة ادون
لعينئذ يملكه بمجرد اخذه
بنية الظفر اذ لا يجوز له
نية غيره كرهنه بحتة وحمل
ما افهمه كلامهما على غير
الصفة بان كان بصفة ارفع
اذ هو كغير الجنس فيما ياتي
فيه فلا يملكه وإنما يملك ما
يشترية بثمنه بمجرد الشراء
فاذا كان دراهم مكسرة وظفر
بصحيح لم يملكها ولا
يبيعها بمكسرة بل بدنانير ثم
يشترى بها المكسرة فيملكها
بمجرد الشراء وبهذا اجمع
يظهر تأويل قولها يملكه
بما ذكرناه مع فرضه في الحالة
الثانية بان يقال معنى يملكه
يتصرف فيه اما الاولى فلا
يحتاج فيها بعد الاخذ ظفرا
الى تملك أي تصرف ولا
لفظ (و) الماخوذ (من غيره)
أي الجنس او منه وهو
بصفة ارفع كما تقرر (بيعه)
بنفسه او ماذونه للغير لا
لنفسه اتفاقا أي ولا لمجوره
كما هو ظاهر لا امتناع تولي
الطرفين وللتهمة هذا ان لم
يتيسر علم القاضى به لعدم علمه
ولا بينة او مع احدهما
اكنه يحتاج لمؤنة ومشقة والا
اشترط اذنه (وقيل يجب
رفعه الى قاض بيعة) مطلقا
لانه غير اهل للتصرف مال
غيره بنفسه ولا يبيعه الا

الاخذ دون النقب والكسر سم (قوله أي جنس حقه) الى قوله وبهذا اجمع في المغنى الا قوله أي يتمول
ويتصرف فيه (قوله وظاهره) أي تعبيره بالتملك وقوله انه لا يملكه بمجرد الاخذ أي بل لا بد من إحداث
تملك مغنى (قوله بحمله) أي كلام هؤلاء اجمع رشیدی (قوله لو بصفة ادون) أي كاخذ الدرهم المكسرة عن
الصحيحة مغنى (قوله اذ لا يجوز له نية غيره كرهنه الخ) فان اخذه كذلك يملكه رشیدی (قوله كلامهما)
أي الشيخين في المتن رشیدی (قوله بان كان بصفة ارفع) أي كاخذ الدرهم الصحيح عن المكسرة مغنى (قوله
فاذا كان) أي حقه (قوله ولا يبيعه بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه انه قد يصح بيع الصحيح بالمكسرة
فهل يجوز في هذه الحالة بيعها بالمكسرة سم (قوله وبهذا اجمع الخ) لا يقال حاصل في هذا اجمع تقييد قوله
من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله يتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحينئذ يتحد حكم هذا
القسم مع حكم القسم الثاني الا في ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التنفن في التعبير
لانا نقول لا نسلم ان حاصله ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل
يتملكه على يتخذ ملكا بمجرد الاخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف
بصفة ارفع وحمل المتن على هذا يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل سم عبارة الرشیدی واعلم
انه يلزم على هذا اجمع اتحاد هذا القسم مع القسم الثاني الا في وضياح تفصيل المتن والسكوت على حكم
ما اذا كان بصفة حقه او بصفة ادون فالوجه ما افاده العلامة الاذرى أي من حمل كلام المصنف على ما اذا
كان بصفة حقه او بصفة ادون ومعنى يتملكه يتموله ويتصرف فيه ولا يخفى انه غير حاصل ما افاده هذا اجمع
الذي استوجهه الشارع وان ادعى الشهاب الرملى وابن قاسم انه مفاده وحاصله فليتأمل اه (قوله أي
الجنس) الى قول المتن والماخوذ في المغنى الا قوله او مع احدهما الى المتن والى قول الشارع وشرط المتولى في
النهاية (قوله لا امتناع تولي الطرفين) أي هنا لان المال في احد الطرفين لا جنسى رشیدی (قوله هذا ان لم
يتيسر الخ) عبارة المغنى محل الخلاف ما اذا لم يطالع القاضى على الحال فان اطالع عليه لم يبيعه الا باذنه جز ما وحله
ايضا اذا لم يقدر على بينة والا فلا يستقل مع وجودها كما هو قضية كلام الروضة وبجته بعضهم اه (قوله
ومشقة) ومنها خوف الضرر من القاضى كما هو ظاهر رسم (قوله مطلقا) أي وان لم يتيسر علم القاضى
بذلك وعجز عن البينة (قوله ولا يبيعه) أي الاخذ بنفسه او ماذونه (قوله ثم ان كان) أي نقد البلد (قوله
ملكه) أي بمجرد قبضه اخذا بما مرو عبارة النهاية تملكه وكتب عليه ع ش مانصه ينبغي ان ياتي فيه مامر
عن الاسنوي اه (قوله وملكه) أي بمجرد الشراء كما مرو عبارة النهاية وتملكه وكتب عليه الرشیدی
مانصه انظر هل التملك على ظاهره او المراد انه يدخل في ملكه بمجرد الشراء وظاهر قوله الا في ان تاف

ان كان مقرا غير ممتنع في قوله وان اجاز الاخذ نظروا ان كان ممتنعا او منكرا في امتناع ذلك نظر الا ان
يختار الاول ويجعل غيبته بمنزلة الامتناع والانتكار في جواز الاخذ دون النقب والكسر (قوله ولا يبيعهما
بمكسرة) تقدم في باب الربا ما يعلم منه انه قد يصح بيع الصحيح بالمكسرة فهل يجوز في هذه الحالة بيعهما
بالمكسرة (قوله وبهذا اجمع الخ) لا يقال حاصل هذا اجمع تقييد قوله من جنسه بكونه بصفة ارفع وحمل قوله
يتملكه على معنى يبيعه ويحصل به صفة حقه وحينئذ يتحد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الا في
ويلزم ضياع تفصيل المتن الا ان يحمل تفصيله على مجرد التنفن في التعبير لانا نقول لا نسلم ان حاصله
ما ذكر بل حاصله تقييد قوله المذكور بكونه بصفة حقه او بصفة ادون وحمل يتملكه على يتخذ ملكا بمجرد
الاخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فان المفهوم منها الموصوف بصفة ارفع وحمل المتن على هذا
يوجب الاشكال المذكور في السؤال فليتأمل (قوله او منه) وهو بصفة ارفع) فيجد حمل قول المتن السابق
من جنسه على ما هو بصفة حقه او بصفة ادون (قوله لكن يحتاج لمؤنة ومشقة) ومن المشقة خوف الضرر

تملكه اى الجنس (و)
 قبل (بيعه) اى غير الجنس
 بل ويضمن ثمنه ان تلف
 بعد البيع وقبل شراء الجنس
 به فليبادر بحسب الامكان
 فان اخر فنقصت قيمته
 ضمن النقص ولو نقصت
 وارتفعت وتلف ضمن الاكثر
 قبل التملك للمالك (ولا
 ياخذ) المستحق (فوق حقه
 ان امكن الاقتصار) على قدر
 حقه لحصول المقصود به فان
 زاد ضمن الزيادة ان امكن
 عدم اخذها والا كان كان له
 مائة فرأى سيفا بمائة لم
 يضمن الزائد لعذره
 ويقتصر فيما يتجزأ على بيع
 قدر حقه وكذا في غيره ان
 امكن والاباع الجميع ثم
 يرد الزائد للمالك بنحو
 هبة ان امكنه والا مسكه
 إلى ان يمكنه (وله اخذ
 مال غريم غريمه) بان يكون
 ازيد على عمرو ودين ولعمرو
 على بكر مثله فازيد اخذ ماله
 على عمرو ومن مال بكر وان
 رد عمرو اقرار بكر له او
 جحد بكر استحقاق زيد
 على عمرو وشرط المتولى
 ان لا يظهر بمال الغريم وان
 يكون غريم الغريم جاحدا
 متمتعا ايضا قال الأذرى
 أو بماطلا ويلزمه ان يعلم
 الغريم باخذه حتى لا ياخذ
 ثانيا وإن اخذ كان هو الظالم
 ولا يلزمه اعلام غريم الغريم

بعد البيع الخ ارادة الثاني اه (قوله اى الجنس) فيه نظر لانه يحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور
 مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لتوهم
 انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل ملكه بمجرد الاخذ
 لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله ويبيعه لا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر
 المتن دون الجمع الذى ذكره سم عبارة المغنى وقال البلقيني محل الخلاف في غير الجنس اما الماخوذ من الجنس
 فانه يضمنه ضمان بدقعا لحصول ملكه بالاخذ عن حقه كما سبق انتهى والمصنف اطلق ذلك تبعا للراعى
 بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ماله اه (قول المتن ويبيعه) ويؤخذ من كونه مضمونا عليه قبل
 بيعه انه لو احدث فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك الماخوذ منه وبصرح في زيادة الروضة فان باع ما اخذه
 وتملك ثمنه ثم وفاه المديون دينه رد عليه قيمته كغاصب دالمغصوب إلى المغصوب منه معنى زاد الروض
 مع شرحه وقد تملك المغصوب منه ثمن ما ظهر به من جنس غير المغصوب من مال الغاصب فانه يرد قيمة ما اخذه
 و باعه اه (قوله اى غير الجنس) ومحل الخلاف اذا تلف قبل التمكن من البيع فان تمكن منه فلم يفعل ضمن
 قطعا معنى (قوله فليبادر) إلى قوله اذا لا فائدة في المغنى الا لفظة المتولى ولفظة لا من قوله ولا يلزمه اعلام
 الخ (قوله فليبادر الخ) اى إلى بيع ما اخذه معنى (قوله فنقصت قيمته) اى ولو بالرخص سم اه بجيرى
 (قوله ضمن النقص) ولا يضمنه ان رد الماخوذ فالغاصب روض مع شرحه (قوله ضمن الزيادة) لتعديده
 ياخذ ما بخلاف قدر حقه معنى (قوله والا كان له الخ) عبارة المغنى وان لم يمكنه اخذ قدر حقه فقط بان لم
 يظهر الا بمتاع تزيد قيمته اخذه ولا يضمن الزيادة لانه لم ياخذها بحقه مع العذر اه (قوله ثم يرد الخ)
 راجع لما قبله والاباع (الخ ايضا) قول المتن وله اخذ مال غريم غريمه خرج بالمالك كسر الباب ونقب الجدار
 فليس له فعله لانه لم يظلمه كما في سم وسلطان اه بجيرى وتقدم عن المغنى مثله (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل
 المراد المثلية في اصل الدينية لافى الجنس والصفة او حقيقة المثلية بحيث يجوز تملكه لو ظهر به من مال غريم
 الغريم و اذا قلنا بالثاني فهل له اخذ غير الجنس من مال غريم الغريم ترد فيه الا ذرى وشيدى والظاهر ان
 المراد المثلية في مطلق الدينية وإن كان احدهما اكثر من الآخر ومن غير جنسه اه بجيرى وسبق عن السيد
 عمر عند قول الشارح وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ الجزم بذلك (قوله وشرط المتولى الخ) عبارة المغنى تنبيه
 للمسئلة شروط الاول ان لا يظهر بمال الغريم الثاني ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا ايضا على
 الامتناع بحمل الاقرار المذكور الثالث ان يعلم الاخذ الغريم انه اخذه من مال غريمه حتى اذا طالبه الغريم
 بعد كان هو الظالم الرابع ان يعلم غريم الغريم وحيث ان يعلمه فيما بينه وبينه فاذا طالبه انكر فانه يحق اه
 (قوله وان يكون غريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله
 او جحد بكر الخ ان اراد جاحدا حق زيد لانه في حيز المبالغة المقضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام
 المتولى مقابل لما قبله فليتامل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله متمتعا بغير او واما على ثبوت او كافي
 شرح الروض اى ان المغنى والنهاية فلا مخالفة ولذا قال فيه اى في شرح الروض اى والمغنى وعلى الامتناع بحمل
 لافرار المذكور فلا منافاة بينه وبين اشتراط ان يكون غريم الغريم جاحدا او متمتعا اه وقوله وعلى الامتناع

من القاضى كما هو ظاهر (قوله اى الجنس) فيه نظر لان الذى تحصل ملك الجنس بمجرد الاخذ فلا يتصور
 مع فرض الاخذ التلف قبل التملك الا ان يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع لتوهم
 انه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة ارفع فانه لا يحصل الملك بمجرد الاخذ
 لانه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني اعني قوله ويبيعه لا الاول المقابل له الا ان يكون هذا بالنظر لظاهر
 المتن دون الجمع الذى ذكره (قوله فلان ياخذ ماله على عمرو ومن مال بكر وان رد عمرو اقرار بكر له) عبارة
 المحلى ولا يمنع من ذلك رد عمرو اقرار بكر له الخ بزيادة او داخلة على اقراره ولعلها للحال (قوله وان يكون
 غريم الغريم الخ) هو مخالف لقوله وان رد الخ ان اراد جاحدا حق الغريم كما هو الظاهر ولقوله او جحد بكر

اذلا فائدة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم ياخذ (٢٩٢) منه ظلما لومه فيما يظهر اعلاؤه ليظهر من مال الغريم بما ياخذ منه

يحمل الخ يعني أن المراد بالافرار المردود الافرار مع امتناعه سم (قوله ليظهر من مال الغريم الخ) أي وليتبع من الدفع اليه ان كان له قدرة على الامتناع سم (قوله بذلك الزوم) أي في قوله لومه فيما يظهر اعلاؤه الخ رشيدى اقول بل في قوله ويلزمه ان يعلم الغريم (قوله ولا فالتصوير المذكور يعلم منه الخ) اقول في علمه منه بحث ظاهر سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ سم (قوله اما علم الغريم فمن قوله ولم وان رد عمرو الخ) قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من رد عمرو وافرار بكر له ان يعلم ياخذ من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الافرار لا يوجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر وقوله واما علم غريمه فمن قوله الخ قلنا هذا ممنوع لانه لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد عليه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو في جحد ان له عليه شيئا مع جهله ياخذ من ماله سم بحذف (قوله الغريم قد لا يعلم الخ) الاخصر الغريمان قد لا يعلمان فياخذ الغريم من مال غريمه فيؤدى الى الاخذ منه مرتين وفى الانوار فى المغنى والروض مع شرحه (قوله قضى) أي ادى (قوله وإن لم توجد شروطه) عبارة الاسنى والمغنى وإن اختلف الجنس ولم يكن من النقيض اه (قوله من بعض اقراره) ليس بقيد (قوله وفيه نظر كما قاله بعضهم الخ) ولك ان تقول لعل وجه النظر اطلاق الحكم وعدم تقييده بتوفر شروط الظفر واما ما افاده الشارح رحمه الله فحل تامل لان التشبيه لاشبهه فيه لان الغرض فيه انهم اطلقوا الرجوع على التركة وهو صادق بما اذا كانت من غير جنس الماخوذ منه أي فيجوز الاخذ كما لو كانت المسئلة مفروضة في مال للغريم بل لو عير بما افاده اشاره كان محل النظر لان مسئلته من افراد مسئلة الظافر بمال غريم الغريم فكيف يحسن تشبيهها بها فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلو قال الخ) أي القفال (قول المتن ان المدعى الخ) أي

الخ ان أراد جاحدا حق زيدا لانه في حيز المبالغة المقتضية لتعميم الحكم لحالة اقراره فكلام المتولى مقابل لما قبله فليتأمل هذا كله بناء على ما في هذه النسخة من قوله جاحدا امتنعا بغير او اما على ثبوت او كافي شرح الروض حيث عبر بقوله جاحدا او امتنعا فلا مخالفة ولهذا قال اعنى في شرح الروض وعلى الامتناع يحمل الاقرار المذكور في المتن أي بقوله وان رد ادى الغريم اقراره فلا منافاة بينه وبين الشرط الاخير أي قوله وان يكون غريم الغريم جاحدا او امتنعا اه فكأنه حل الامتناع على ما هو في حكم الامتناع والافع اقراره ورد عمرو له لا يكون امتنعا حقيقة إلا ان يرد بالحل المذكور ان المراد بالافرار المردود الاقرار مع امتناعه وهذا هو المتجه بل المتعين (قوله اذلا فائدة فيه) قد يمنع ذلك بل تظهر الفائدة فيما اذا علم ان الغريم ليس عنده تقوى تمنعه الاخذ ثانيا ولو علم غريم الغريم كان له قدرة على الامتناع من الدفع اليه فلها فائدة اعلاؤه حفظ ماله وعدم دفعه ثانيا ثم راي قول الشارح ومن ثم الخ وقد ظهر بما ذكرناه فائدة اخرى غير التي اباها وهي امتناعه من الدفع والتي اباها ظفروا اذا وقع (قوله والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين) أي بالاخذ منه اقول في علمه منه بحث ظاهر (قوله اما علم الغريم فمن قوله ولم وان رد عمرو اقرار بكر له) قلنا هذا ممنوع اما لا فلان لا يلزم من رد عمرو وافرار بكر له ان يعلم ياخذ من مال بكر إذ يمكن ان يوجد اقرار بكر لعمرو مع رد عمرو وذلك الافرار لا يوجد علم عمرو وبذلك الاخذ كما هو ظاهر واما ثانيا فلان قوله وان رد للمبالغة على ما قبله وهي تقتضى تعميم المسئلة لحالة عدم الرد ايضا الصادق بعدم اقراره له فعلى تسليم ما قاله يحتاج لذكر الزوم باعتبار حالة عدم الرد اللهم الا ان تجعل او ان للحال دون العطف فتقييد المسئلة بحالة الردير عليه حينئذ الامر الاول وان حكمها لا يتقيد بذلك اظهر وجواز الاخذ مطلقا غاية الامر انه يلزم الاعلام وقوله واما علم غريمه فمن قوله الخ قلنا ممنوع اما لا فلان لا يلزم من جحد بكر استحقاق زيد علمه بالاخذ اذ قد يعلم دعوى زيد على عمرو في جحد ان له عليه شيئا مع جهله ياخذ زيد من ماله واما ثانيا فلان قوله او جحد الخ في حيز المبالغة لانه معطوف على رد فيفيد التعميم لحالة عدم الجحد ايضا الخ ما تقدم نظيره في الاول فليتأمل سم (قوله علم الغريمين) أي بالاخذ

ثم التصريح بذلك الزوم وهو ما ذكره شارح وهو زيادة ابصار والا فالتصوير المذكور يعلم منه علم الغريمين اما علم الغريم فمن قوله ولم وان رد عمرو اقرار بكر له واما علم غريمه فمن قوله او جحد بكر الى آخره فاندفع ما يقال للغريم قد لا يعلم بالاخذ فياخذ من مال غريمه فيؤدى الى الاخذ منه مرتين وفى الغريم فيؤدى الى ذلك أيضا ووجه اندفاعه ان المسئلة مصورة بالعلم فلا يرد ذلك (فرع) له استيفاء دين له على آخر جاحده بشهود دين آخره عليه قضى من غير علمهم وله جحد من جحد اذا كان له على الجاحد مثل ماله عليه أو أكثر منه فيحصل التقاص وان لم توجد شروط للضرورة فان كان له دون مال الآخر عليه جحد من حقه بقدره وفى الانوار عن فتاوى القفال لومات مدين فأخذ غريمه دينه من بعض اقراره ظلما فلما أخذ منه الرجوع على تركه الميت لان له مالا على الظالم وللظالم دين فى التركة فيأخذ منها ماله على الظالم كن ظفر بغير جنس حقه من مال مدينه اه

وفيه نظر كما قاله به منهم ولعله من حيث التشبيه المذكور الموقال كن ظفر بمال غريمه اتجه ما قاله (والاظهر أن المدعى) اصطلاحا

وشرطه ان يكون معنا
معصوما مكلفا وسكرانا
وان حجر عليه بسفه ليقول
وولي يستحق تسلمه (من
يخالف قوله الظاهر) وهو
براءة الذمة (والمدعى عليه)
وشرطه ما ذكر (من يوافقه
اي الظاهر واستشكل)
بان الوديع اذا ادعى الرد
او التلّف يخالف قوله
الظاهر مع ان القول قوله
ورد بانه يدعى امر الظاهر
هو بقاؤه على الامانة ويزده
ما في الروضة وغيرها ان
الامناء الذين يصدقون في
الرد يمينهم مدعون لانهم
يدعون الرد مثلا وهو خلاف
الظاهر لكن اكتفى منهم
باليمين لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك وقدم في
دعوى الدم والقسامة شرط
المدعى والمدعى عليه في ضمن
شروط الدعوى ولا يختلف
الظاهر ومقابلة في اغلب
المسائل وقد يختلفان كافي
قوله (فاذا سلم زوجان قبل
وطء فقال الزوج) اسلمنا
معا فنكاح باق وقالت
الزوجة بل اسلمنا (مرتبا)
فلا نكاح (له ومدعى) لان
اسلامهما معا خلاف
الظاهر وهي مدعى عليها
لموافقتها الظاهر فتحلف
هي ويرتفع النكاح وفي
عكس ذلك لانكاح ايضا
ويصدق في سقوط المهر
يمينه (و) من ادعى
نقدا (خالصا او مغشوشا
او دينيا مثليا او مقبولا

اصطلاحا) ما لفته له من ادعى لنفسه شيئا سواء كان في يده ام لا (قوله وشرطه) الى واستشكل
في النهاية (قوله ان يكون معنا) لعله يخرج به ما اذا قال جماعة او واحد منهم مثلا ندعى على هذا انه ضرب
احدنا او قدفه مثلا وقوله معصوما الظاهر انه يخرج به غير المعصوم على الاطلاق اي ليس له جهة عصمة اصلا
وهو الحربي لا غير كما يؤخذ من حواشي ابن قاسم اي بخلاف من له عصمة ولو بالنسبة لمثله كما رتد الزواني
المحصن وتارك الصلاة وما قول الشيخ خرج به الحربي والمرتد فيقال عليه اي فرق بين المرتد ونحو الزواني
المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها رشيدى (قوله معصوما) قد تسمع دعوى الحربي سم (قوله او سكرانا)
اي متعديا (قوله وان حجر عليه الخ) غاية (قوله وهو براءة الذمة) في هذا قصور اذ هو خاص بالاموال فلا
يتاقى في دعوى مثل النكاح كالا يخفى رشيدى (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف
مع قوله في باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم قول الماتن وبجريان
في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشيدى قوله ما ذكر الذي
من حملته التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذي تجرى فيه جميع الاحكام التي من حملها الجواب والحلف
والافنحو الصبي يدعى عليه لكن لا قامة البينة كما مر (قوله مع ان القول قوله) اي مع انه مدعى عليه سم
ورد بانه يدعى امر الظاهر اي فقوله يوافق الظاهر فهو مدعى عليه لئلا يصدق سم (قوله ويرده ما في الروضة
وغيرها الخ) اي فقد صرح بانه مدعى لا مدعى عليه كما زعمه هذا الرد سم (قوله لانهم أثبتوا ايديهم
لغرض المالك) اي وقد اتهموه فلا يحسن تكليفه ببينة الرد نهاية ومعنى (قوله وقدم الخ) عبارة المغنى وقد
تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة ان لصحة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها وذكرت باقيها
في الشرح اه (قوله ولا يختلف الظاهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والثاني ان المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب
بشيء والمدعى عليه من لا يخل ولا يكفيه السكوت فاذا ادعى زيد دينا في ذمة عمر فأنكر فزيد يخالف قوله
الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدعى
على القولين ولا يختلف وجه ما غالبا وقد يختلف الخ (قول الماتن فهو مدعى) اي على الاظهر واما على الثاني
فهى مدعية وهو مدعى عليه لانهما لو سكتت تركت وهو لا يترك لو سكتت لزعمها انفساخ النكاح مغنى ونهاية
(قوله فتحلف هي الخ) اي على الاول واما على الثاني فيحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف
في الروضة في نكاح المشر كره المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون الاصل بقاء العصمة نهاية ومعنى
واقرهما سم وعش (قوله وفي عكس ذلك الخ) وان قال لها اسلمت قبلي فلانكاح بيننا ولا مهر لك وقالت
بل اسلمنا معا صدق في الفرقة بلايين وفي المهر يمينه على الاظهر لان الظاهر معه صدقت يمينها على الثاني
لانها لا تترك بالسكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فاذا سكتت ولا بينة جعلت ناكلة وحلف هو وسقط المهر
نهاية ومعنى (قوله ويصدق في سقوط المهر يمينه) اي وفي الفرقة بلايين كما مر آنفا عن النهاية والمغنى (قوله ومن
ادعى) كذا في اصله ثم اصلح عني سيد عمر (قوله او دينا) اعم من ان يكون نقدا او لا وبعضهم خص النقد بغير

(قوله وشرطه ان يكون معنا معصوما) قد تسمع دعوى الحربي (قوله وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة
لاشتراط التكليف مع قوله في اول باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم
اول الماتن وبجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم (قوله يخالف قوله الظاهر)
امع انه مدعى عليه (قوله وورد بانه يدعى الخ) اي فقوله يوافق الظاهر (قوله ايضا وورد بانه يدعى امرا
ظاهرا) اي فهو مدعى عليه فلذا صدق (قوله ويرده ما في الروضة وغيرها الخ) اي فقد صرح بانه مدعى لا
مدعى عليه كما زعمه هذا الرد (قوله فتحلف هي ويرتفع النكاح) هذا على الاول وعلى الثاني يحلف الزوج
ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة في نكاح المشر كره المعتمد لا اعتضاده بقوة جانب الزوج بكون
الاصل بقاء العصمة ثم مر (قوله ويصدق في سقوط المهر يمينه) وفي الفرقة بلايين قاله في شرح الروض

(اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان النقد غالب نقد (٣٩٤) البلد (بيان جنس ونوع وقدروا صحة) هي بمعنى او (تسكس) وغيرهما

سائر الصفات (ان اختلفت بهما) بمعنى بكل واحد من المتقابلين ومقابلة (قيمة) كالف درهم فضة خالصه او مغشوشه اشرفية اطالبه به لان شرط الدعوى ان تكون معلومة كما مر وما علم وزنه كالدينار لا يشترط التعرض لو وزنه ولا يشترط ذكر القيمة في المغشوش ؟ بناء على الاصح انه مثلي فقول البلقيني يجب فيه مطلقا ممنوع ومرفيه اول البيع بسط فراجعهما اما اذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرهما الا في دين المسلم (تنبيه) لا تسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه انه وجد مالا حتى يبين سببه كارثوا واكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بد ان يقول لي غريم غائب الغيبة الشرعية ولي بنية تشهد بذلك ويأتى ان الدعوى إنما تسمع غالبا على من لو اقر بالمدعى به قبل (او) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اما غيرها فقد مر قبيل القسمة بما فيه (تنضبط) بالصفات مثلية او متقومة (كحيوان) وحبوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم) لانها لا تتميز التميز الكامل الا بذلك

الدين اخذ من المقابلة بجري اقول في الاول عطف العام على الخاص بغير الواو وفي الثاني عدم تمام المقابلة بين النقد والعين وإنما الظاهر ما صنعه المغنى وفاقا للاسنى فقد ردنا قبل نقدا وقال ما زجلومتى ادعى شخص ديننا نقدا وغيره مثليا او متقوما اه (قوله فيه لصحة الدعوى) الى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله بمعنى الى المتن وقوله وصرى الى اما اذا وقوله ويأتى الى المتن وما اتبه عليه (قول المتن بيان جنس الخ) عبارة المغنى ما زجا بيان جنس له كذهب او فضة ونوع له كخالص او مغشوش وقد ركاه ووصفة مختلف بها الغرض ويشترط في النقد ايضا شيان صحة الخ (قول المتن ونوع) ان اريد به ما يتميز عن بقية افراد الجنس بذات كما هو مصطلح اهل الميزان كان ذكر الجنس مستدركا وان اريد ما يتميز عنها بمرضى كما هو استعمال اللغة ويشعر به تمثيلهم له بخالص او مغشوش او بسابورى او ظاهرى كان بمعنى الصفة فلا حاجة الى الجمع بينهما للمعل من اقتصر على احدهما من الائمة تنبيه لذلك ولم يتنبه له المعترض عليه بوقوع الجمع بينهما في كلام آخرين منهم فليتأمل وليخرر اه سيد عمر (قوله وهى) اى او وتسكس ع ش (قوله وغيرهما) اى غير الصحة والتسكس (قول المتن بهما) يعنى بالصحة والتسكس رشيدى فقول الشارح يعنى بكل الخ نظرا لما زاده من قوله وغيرهما الخ (قوله كالف درهم فضة خالصه او مغشوشه اشرفية) ليس في هذا المثال تعرض للصحة او للتسكس وعبارة شرح الروض اى والمغنى كانه درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة سم والظاهرة نسبة للسلطان الظاهر واشرفية نسبة للسلطان اشرف (قوله كاسر) اى فى دعوى الدم والقسامة (قوله وما علم وزنه) الى التنبيه فى المغنى الا قوله فقول البلقيني الى اما اذا الخ (قوله كالدنيا الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم مطلقا الدينار ينصرف الى الدينار الشرعى كما صرح به فى اصل الروضة ولا يحتاج الى بيان وزنه وفى معناه مطلقا الدرهم اه (قوله ولا يشترط ذكر القيمة فى المغشوش بناء على الاصح الخ) استشكله سم بما نصه قوله بناء على الاصح انه مثلي قضيته اعتبارا ذكر القيمة فى الدين المتقوم لكن عبر فى المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدروا وصفة تؤثر فى القيمة انتهى ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة اه اى فكان حقه ان يؤخر ويكتب فى شرح فان تلفت وهى متقومة وجب الخ كفى الاسنى والمغنى (قوله مطلقا) اى مثليا كان او متقوما (قوله ومرفيه) اى فى المغشوش (قوله ذكرها) اى الصفة وكان الاولى اما تنبيه الضمير هنا كفى المغنى واما افراده بهما كفى النهاية (قوله دائن مفلس) بالاضافة (قوله انه وجد) اى المفلس (قوله لا بد ان يقول) اى فى سماع دعواه على غريمه الغائب ع ش (قوله فقد مر قبيل القسمة الخ) عبارة كانهما هناك فى فصل ادعى عينا غائبة عن البلد الخ ما زجا نصها وبالنوع وجوب المدعى فى الوصف للمثلي ويذكر القيمة فى المتقوم وجوبا ايضا ما ذكر قيمة المثلي والمبالغة فى وصف المتقوم فندوبان كما جريا عليه هنا وقوله ما فى الدعاوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بمجلس الحكم اه (قوله بالصفات) الى قوله لانها لا تتميز فى المعنى (قول المتن وصفها بصفة السلم) اى وإن لم يذكر مع الصفة القيمة فى الاصح والمغنى (قوله وجوبا) فى المثلي وندبا فى المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه كذا فى النهاية هنا وهو مخالف لما افاده المتن والروض والمنهج وافرده الشارح والمغنى وللكلامها فى فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر انفا ولذا كتب عليها الرشيدى ما نصه قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يخفى ان هذا فى الحقيقة تضعيف لا إطلاق للمتن عدم وجود ذكر القيمة لا تنسجم مع قوله وقيل يجب معها ذكر القيمة فكان الا صوب خلاف هذا (قوله كالف درهم فضة خالصه او مغشوشه اشرفية) ليس فى هذا المثال تعرض للصحة او للتسكس وعبارة شرح الروض كانه درهم فضة ظاهرة صحاح او مكسرة (قوله بناء على الاصح انه مثلي) قضيته اعتبارا ذكر القيمة فى الدين المتقوم لكن عبر فى المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا او ديننا مثليا او متقوما وجب ذكر جنس ونوع وقدروا وصفة تؤثر فى القيمة اه ولم يتعرض لاعتبار ذكر القيمة (قوله وصفها بصفة السلم) وجوبا فى المثلي وندبا فى المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاق التميز الكامل بدونها ش مر

(وقيل يجب معها ذكر القيمة) احتياطا وقضيته انها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط لكن ناقضاة في القضاء على الغائب فقلاعن الاصحاب وجوبها في المتقوم دون المثلي ومروا فيه فان لم تضبط بالصفات كجوده او ياقوته او جواهر (٢٩٥) او يوقيت وجب ذكر القيمة

قال الماوردي مع جنس ونوع ولون واختلف ولا تسمع بان له في ذمته نحو ياقوته لانه لا يثبت فيها نعم ان ذكر السبب كاسلمت له دينار في ياقوته واطالبه به لفساد السلم او ادعى اتلاف او حيلولة وطلب القيمة وقد رها سمعت واعتراض الزركشي وغيره زيادته على أصله معها بان الثاني يكفى بها وحدها كايته الرافعي ولو وجبت قيمة المغصوب للحيلولة كفى ذكرها وحدها على الاوجه لانها الواجبة الان ولا بد ان يصرح في مذبوحه وحامل بان قيمتها مذبوحه او حاملا كذا ومروا في القضاء على الغائب ما يجب في ذكر العقار والدعوى في مؤجر على المستاجر وان كان لا يخاصم لانه يبيده الآن دون مؤجره (فان تلفت) (العين) (وهي متقومة) (بكسر الواو) (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بعته جمع كعبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السلم وبسطه لكن المعتمد الاول لانها الواجبة حينئذ بخلاف المثلية لا بد من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك الا كنفاء في التقومة التالفة بذكر القيمة

الصنيع على أنه ناقض ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة وقطع ظاهر أن الموعول عليه ما هنا لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه وهو هناك تابع لابن حجر وايضا فقد جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وايضا فن المرجحات تاخير احد القولين اه (قوله وقضيته) اي تعبيره بقيل وقوله انها اي القيمة وذكرها (قوله لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر اه مم ومروا انه مخالف للدين والروض والمنهج والشارح والمغني (قوله ومروا الخ) اي في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد وقوله ما فيه حكيناها انفا (قوله فان لم تضبط) الى قوله قال الماوردي في النهاية والمغني (قوله وجب ذكر القيمة) فيقول جوهري قيمته كذا ويقوم بفضة سيف محلي بذهب ككسبه وباحدهما ان حلي ههنا يابى وروض ومغني (قوله نحو ياقوته) اي مما لا يضبط بصفات السلم (قوله وقدرها) اي بين قدر القيمة (قوله زيادته) اي الى المصنف على أصله أي المحرر معها أي هذه اللفظة بأن الثاني أي المذكور بقول المتن وقيل الخ يكفى بها الخ أي بالقيمة ولا يرجب ذكر صفة السلم (قوله ولو وجبت قيمة المغصوب الخ) عبارة المغني والنهاية واستثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عينا في بلد ثم لقيه في اخر وهي باقية ولكن لنقلها مؤنة فانه يجب ذكر قيمتها لانها المستحقة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة اه اي لان اخذها كان للحيلولة عش (قوله ولا بد ان يصرح) الى قوله قال الغزالي في النهاية الا قوله كما يحتمل جمع وقوله قال البلقيني الى وقد تسمع وقوله وعليه يحمل الى بل قد لا تتصور (قوله بان قيمتها مذبوحه او حاملا كذا) اي ويصدق في ذلك ولو فاسقا حيث ذكر قدر الايقاع عش ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتغريم ايضا فليراجع (قوله ما يجب في ذكر العقار) عبارة المغني ويبين في دعوى العقار الناحية والبلدية والمحلة والسكة والحدود وانه في مئة داخل السكة او يسرته او صدرها ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما علم مامر اه (قوله والدعوى) اي من ثالث عش (قوله على المستاجر الخ) انظر مع ما ياتي من ان المدعى عليه اذا اقر لم يمكن خصامته انصرفت عنه الخصومة ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك فيما اذا لم يكن من العين في يده حتى لازم فيها اختلاف نحو الاخير ولعل وجهه انه لو جعلنا الدعوى على المؤجر لم يمكنه استخلاص العين من المستاجر لانه يقول له ان كنت مالكا فقد اجرته وتولى ايسر لك اخذ العين حتى ينقضي امد الاجارة وان كنت غير مالك لها فلا سلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المرتهن فليراجع رشيدى (قوله بكسر الواو) الى قوله قال الغزالي في المغني الا قوله كما يحتمل جمع وقوله قال البلقيني الى لانها الواجبة وقوله ان لم ينحصر الى بل قد لا تتصور (قوله كما يحتمل جمع) جزم بذلك النهاية والمغني (قوله وقضية ذلك) اي التعليل المذكور (قوله الا كنفاء في التقومة التالفة) بذكر القيمة وحدها اي فلا يحتاج لذكر شيء معها من الصفات لكن يجب ذكر الجنس ومغني (قوله واقرار) اي ولو ينكاح كالافرار به معنى واسنى (قوله مجرد تعدده) اي تعدد ملك الغير رشيدى ومغني (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة الخ) اي بان كان يستحق المرور في الارض من سائر اجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل اجزائها جوانبها سم (قوله وعليه يحمل الخ) عبر هنا بالمضارع وفي قوله الاتي وعليه حمل الخ

(قوله وقضيته) أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط (المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم مر) (قوله ولو وجبت قيمة المغصوب للحيلولة الخ) ولو غصب من غيره عينا في بلد ثم لقيه في اخر وهي باقية ولنقلها مؤنة قال البلقيني ذكر قيمتها وان لم تلف لانها المستحقة في هذه الحالة فاذا رد العين رد القيمة كالودع القيمة شمر (قوله مع الجنس) كتب عليه مر (قوله ان لم ينحصر حقه في جهة) بان كان يستحق المرور في الارض من سائر اجزائها كذا عبر الغزالي وفي نسخة منه بدل اجزائها جوانبها (قوله وعليه يحمل وقوله الاتي وعليه حمل) عبر هنا بالمضارع

وحدها وقد تسمع الدعوى بالجمهور في صور كثيرة كوصية او اقرار لان المقصود ثبوت الاصل لا غير ودية وغرة لانضابا لها شرعا ومروا بجرى ما بملك الغير بل يكفى مجرد تعدده ان لم ينحصر حقه في جهة منه وعليه يحمل اطلاق المروى عدم وجوب تعدده اي ذكر قدره

والاوجب بيان قدره وعليه حل اطلاق غيره وجوب بانه بل قد لا تتصور الا بمجمله وذلك فيما يتوقف تعيينه على القاضي كغرض مهر ومتعة
وخكم مقرض خ قال الغزى ومن تبعه ودعوى زوجة او قريب النفقة ورد بان واجب الزوجة مقدر لا اجتهاد فيه ونفقة القريب للمستقبل
لا تسمع الدعوى بها وللماضى ساقطة وبعد فرض القاضي معلومة ويجاب بأن نفقة الزوجة يتوقف تقديرها على النظر في اعسار الزوج
وغیره وذلك خاص بالقاضى لسمعت (٢٩٦) على ان منها نحو الادم وهو غير مقدر لانا طه بالعبادة ونظر القاضي وما ذكر في

بالماضى مع أن الحل في الموضوعين للغزى سم (قوله والا) أى بان كان حقه منحصرا في جهة من الارض
وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى سم (قوله كغرض مهر) أى للمفوضة معنى (قوله ومتعة الخ) أى وحط
الكتابة والابراء من المحمول في ابل الدية بناء على الاصح من صحة الابراء منه فيها وتصح الشهادة بهذه
المستثنيات لرتبها عليها (فرع) لو احضر ورقة فيها دعواه ثم ادعى ما في الورقة وهو موصوف بمأمر هل
يكفي بذلك او لا وجهان او جهها كما اشار اليه الزركشى الاول اذا قرأه القاضي او قرى عليه مغنى وروض
مع شرحه وتقدم للشارح في باب دعوى الدم والقسامة مثله بزيادة اشتراط معرفة الخصم ما فيها كالقاضى
(قوله ويشترط) الى قوله ويزيد المشتري في المغنى والى المتن في النهاية الا قوله واعتمد البلقيني إلى واخذ
الغزى (قوله) ويشترط للدعوى أيضا الخ) أى اذا كان الغرض منها تحصيل الحق فلو قصد بالدعوى دفع
المنازعة لا تحصيل الحق فقال هذه الدارلى وهو يمنعها سمعت دعواه وان لم يبل فى يده لانه يمكن ان ينازعه
وان لم تكن في يده مغنى وروض مع شرحه (قوله بمأمر) أى في باب دعوى الدم والقسامة (قوله) وهو
ممتنع من ادائه الخ) عبارة الاسنى والمغنى وهو ممتنع من الاداء الواجب عليه لانه قد يرجع الواجب وبفسخ
البائع ويكون الدين مؤجلا او من عليه مفلسا اه (قوله ولا ينحو بيع الخ) أى عما الغرض منه تحصيل
الحق مغنى (قوله وقبضته الخ) نشر على غير ترتيب اللفظ (قوله ويلزم الخ) عطف على وقبضته الخ (قوله او
المقر التسليم الخ) قال الغزى لا احتمال انه اقرله وان المقر له رده او ان العين المقر به ليست في يد المقر او ان
الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار عن حق سابق انتهى اه سم (قوله
واحضرته) أى كذا (قوله) فيلزمه تسليمها الى اذ قبضته) انظر هلا قال مثل ذلك في المسئلة قبلها رشيدى
(قوله تسليمها) أى العين المرهونة وكان الانسب التذكير كفى كفى النهاية (قوله ان دعوى المرتين) أى بان
ادعى ان هذا مرهون عن حق (قوله خلاف ذلك) أى السماع وان لم يدع القبض المعتبر (قوله ما ذكره
هنا) أى من اشتراط غرض القبض المعتبر (قوله من ذلك) أى من قولهم ويشترط للدعوى أيضا الخ او
من قولهم ولا يبرهن بان قال هذا ملكى رهنته منه بكذا الا ان قال الخ (قوله ورد بانه الخ) هذا لا يلاقي كلام
الغزى لانه فرض كلامه كما هو واضح في الدعوى المطلوب فيها تحصيل الحق وهى متى يشترط فيها الاوام
كما صرحوا به وما ذكره المطلوب في دفع المنازعة لا تحصيل الحق فليس من فرض كلام الغزى فتأمل
رشيدى (قوله) وانه منعه الخ) الاولى حذف الواو (قوله وان لا يناقضها الخ) عطف على قوله كونها ملزمة
(قوله دعوى اخرى) أى منه او من اصله كما ياتى رشيدى (قوله من ذلك) أى التناقض (قوله فواضح) أى
عدم التناقض (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين دون الدين

القريب يتصور بمطالبته
بنفقته الان لتسمع دعواه
بانه ممتنع من انفاقى الان
مع احتياجه له ويشترط
للدعوى أيضا كونها ملزمة
كاعلم بما مر بان يكون المدعى
به لازما فلا تسمع بدین
حتى يقول وهو ممتنع من
ادائه ولا بنحو بيع او هبة
او اقرار حتى يقول وقبضته
بذن الواهب او قبضته
ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى ويزيد المشتري
ان لم ينفذ الثمن وها هو ذا
او الثمن مؤجل ولا يبرهن
بان قال هذا ملكى رهنته
منه بكذا إلا ان قال
واحضرته فيلزمه تسليمها
الى اذ قبضته واعتمد البلقيني
في فتاويه وغيره ان دعوى
المرتين الرهن لا تسمع الا ان
ادعى القبض المعتبر قال
وذكر النووي في التحالف
في القراض والجماعة ما
يقضى خلاف ذلك
والمعتمد ما ذكره هنا
وأخر الغزى من ذلك انه
لا تسمع دعوى المؤجر
المستأجر بالعين قبل مضي
المدة لانه لا يمكنه أن
يقول ويلزمه التسليم الى

وفي الآتى بالماضى مع أن الحل في الموضوعين للغزى (قوله والا) بأن انحصر (قوله ايضا والا) أى بان كان
حقه منحصرا في جهة من الارض وهو قدر معلوم كذا عبر الغزى (قوله) وهو ممتنع من ادائه) قال الغزى
احتراز عن الدين المؤجل اه (قوله او المقر التسليم الى) قال الغزى لا احتمال انه اقرله وان المقر رده او ان
العين المقر به ليست في يد المقر او ان الاقرار غير صحيح لكون المقر له لا يملك المقر به فان الاقرار اخبار بحق
سابق اه (قوله ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت الخ) يفيد تصوير المسئلة بالعين

ورد بانه قد يريد التصرف في الرقبة فيمنعه المستأجر بدعوى الملك فينتجه صحة
دعواه وانه منعه من بيعها بغير حق ويقيم بينة بذلك وان لا يناقضها دعوى اخرى وليس من ذلك من اثبت اعساره وانه لا مال له ظاهرا
ولا باطا ثم ادعى على آخر بماله لانه اطاقه فواضح لاحتمال حدوثه وان ارخه زمن قبل ثبوت الاعسار فلان المال المنفى فيه ما يجب
الاداء منه وهذا ليس كذلك لان المرض ان المسمى عليه منكر ولا تسمع دعوى دائن ميت على من تحت يده مال للميت

مغ حضور الوارث فان غاب او كان قاصرا والاجنبى مقر به للحاكم ان يوفيه منه وعلى هذا حمل قول السبكي للوصى والدائن المطالبة بحقوق الميث اى بالرفع للقاضى ليوفيهما ما ثبت له ولو ادعى ولم يقل سله جواب دعوى (٢٩٧) او نحوه جاز للقاضى سؤاله

أن يستفصله عن وصف اطلقه لا شرط اهملة بل يلزمه الاعراض عنه حتى يصح دعواه كامر وليس له سماع الدعوى بعقد اجمع على فسادة إلا لنحو رد الثمن وله سماعها بمختلف فيه ليحكم فيه بما يراه بخلاف الشفعة لا تسمع دعواها الا فيما يراه لانها مجرد دعوى فتبطل برده لها بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم باطلاله وبحث الغزى سماعها فيها ان قال المشتري ان طالبها يمارضى فيما اشترته بلاحق فيمنعه من معارضته وحينئذ ليس له الدعوى بها عند من يراها (او) ادعى رجل ويأتى ان المرأة مثله في ذلك وكان الاقتصار عليه لانه الغالب (نكاحا) في الاسلام (لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتها) نكاحا صحيحا (بولى مرشد) او سيد يلى نكاحها او بهما في مبعضة (وشاهدى عدل ورضاها إن كان يشترط) لكونها غير مجبرة وباذن ولى ان كان سفيها او سبدي إن كان عبدان النكاح فيه حق الله تعالى وحق الآدمى فاحتيط له كالقتل بجامع انه

سم (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في باب القضاء على الغائب في شرح قوله واذا ثبت مال على غائب الخ سم بخذف (قوله والاجنبى مقر به) قضيته انه لو كان منكر لم تسمع الدعوى عليه والقياس سماعها لتولية القاضى حقه بما تحت يد الاجنبى حيث اثبتت ع ش وتقدم في باب القضاء تصريح الشارح بذلك وهو الظاهر وان نقل سم عن اجمال الرملى خلافه كما يأتى انفا (قوله وعلى هذا حمل قول السبكي الخ) وسيأتى للشارح ايضا حمل كلام السبكي على العين وانه تجوز الدعوى بها على غريم الغريم وان لم يوكله الوارث بخلاف الدين و ذكر الشهاب ابن قاسم انه بحث مع الشارح في هذا الحمل الا فى فباغ في انكاره ولا بد من الرفع للحاكم ليوفيه من العين كالدين اذا كانا باثنين ولا تصح الدعوى بواحد منهما هرشيدى وقدر عن ع ش وقال للشارح ان القياس الصحة (قوله جاز للقاضى سؤاله) اى و جاز له تركه ولا ينفذ حكمه الا اذا سألها اياه كما تقدم ع ش (قوله كاسر) اى في دعوى الدم والقسامة (قوله خيئت) اى حين منع القاضى طالب الشفعة (قوله خيئت ليس له الدعوى الخ) قضيته ان له الدعوى بها عند من يراها فى المسئلة قياما وحينئذ فلينظر ما معنى قوله فتبطل برده لمارشيدى وقديدى رجوع هذا التفريع للمستثنين جميعا فليراجع (قوله عند من يراها) اى كالحنفى ع ش (قوله ويأتى) اى فى الفرع (قوله فى الاسلام) الى قوله اما اذا لم يشترط فى المعنى والى قول المتن او عقدا مالياتى النهاية الا قوله قال البلقينى الى المراد مجرد (قوله فى الاسلام) سيدكر محترزه (قوله نكاحا صحيحا) قيد لا بد منه كما يأتى وقد صرح ايضا بذلك اى اشترط التقييد بالصحة شيخ الاسلام والمعنى والانوار (قوله بولى مرشد) الا ان تكون ولايته بالشوكه اسنى (قوله او سيد) ولا يشترط التعرض لعدالة السيد وحرية انوار (قوله فاحتيط له الخ) عبارة الاسنى للاحتياط فى النكاح كالدائم اذا لوطء المستوفى لا يتدارك كالدائم اه (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ) قد يقال ان اعتبرنا ما زاد بقوله السابق نكاحا صحيحا كان فى معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة سم عبارة الرشيدى قوله ذكر انتفاء الخ اى تفصيلا والا فقد تضمنه قوله نكاحا صحيحا اه (قوله لان الاصل عدمها ولا انها كثيرة) ممرضا عليها معنى (قوله بل لمزوجها الخ) اى ان ادعى عليه بقرينة ما بعده اذا المجبرة تصح الدعوى عليها او على مجبرها وانظر حينئذ ما معنى تعرضه ولعل فى العبارة مسامحة فليراجع رشيدى وقديقال المراد بلزوم تعرضه انه لا يكتفى ما فى المتن بل لا بد من نسبة التزوج الى المجبر كان يقول انكحتها الى نكاحا صحيحا وانت اهل للولاية او عدل بشاهدى عدل عبارة الانوار ودعوى النكاح تارة تكون على المرأة البالغة وتارة على ولها المجبر وتارة عليها واذا ادعى على واحد منهما وحلفه فله الدعوى على

دون الدين (قوله مع حضور الوارث الخ) تقدم ما يتعلق بذلك فى باب القضاء على الغائب فى شرح قوله واذا ثبت مال على غائب ومنه قوله مانصه وجزم ابن الصلاح بان لغريم ميت لا وارث له اوله وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعله يقر قالوا الاحسن اقامة البينة بها وتبعه السبكي قال الغزى وهو واضح وما ذكره فى المنع انما هو فى الدين للفرق بينهما والغائب كالميت فيما ذكره و قول شريح بتنوع اقامة غريم الغائب بينة بملكه عيننا منظر فيه او محمول على ما اذا اراد ان يدعى ليقم شاهدا ويحلف معه اه وهو يقيد ان حضور الوارث مع عدم دعواه يجوز ايضا الدعوى الغريم وقياس ذلك جواز دعواه ايضا اذا كان غائبا او قاصرا لان ذلك لا يرد على حضوره مع عدم دعواه فليتا مل وقد بحثت مع م فى ذلك فبالغ فى مخالفة هذا المنقول عن ابن الصلاح والسبكي والغزى من جواز اقامة الغريم البينة لا ثبات العين وقال لافرق فى المنع بين الدين والعين فلا يصح من الغريم اثبات واحد منهما وانما له اذا كان الحق من عين او دين ثابتا الرفع الى الحاكم ليوفيه منه (قوله وشاهدى عدل) هو شامل لمستورى العدالة لا نعتقاده بهما ومعلوم انه وان صححت الدعوى بذلك لا يحكم به الا اذا ثبتت العدالة للمراجع (قوله وانما لم يشترط ذكر انتفاء الموانع الخ)

قال البلقيني وقوله مرشد ليس صريحا (٢٩٨) في عدل فينبغي تعيينه ورده الزركشي بان المراد به من دخل في الرشداى صلح للولاية

وهو اعم لتناوله العدل والمستور والفاسق إن قلنا بلى وفيه نظر بل المراد به مرشد عدل وإنما آثره لانه الواقع في لفظ خبر لانكاح إلا بولي مرشد أو ما يحتمل انه لا يحتاج لوصف الشاهدين بالعدالة لان عقاده بالمستورين وتنفيذ القاضي لما شهد به مالم يدع شيئا من حقوق الزوجية فلا بد من التزكية اه فريد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه أو ما المتنازع فيه فلا يثبت إلا بعدلين فتعين ما قالوه قال القمولى ولا يشترط تعيين الشهود إلا ان زوج الولي بالاجبار اه وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر امانكاح الكفار فيكنى فيه الاقرار ما لم يذكر استمراره بعد الاسلام فيذكر شروطه تقريره (فرع) ادعت زوجة وذكرت ما مر فانكر خلقت ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنها وحل له إصابتها لان إنكار النكاح ليس بطلاق قال الماوردي وحل إصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن إن صدق في الانكار (فان كانت) الزوجة (أمة) أى بها رق (فالاصح وجوب ذكر ما مر مع ذكر اسلامها إن كان مسلما والعجز عن طول) أى مهر لحره (وخوف عنت) وانه ليس تحت حرة

الاخر وتحليفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير المجرى ابا كان او غيره لانه لا يقبل إقراره اه (قوله قال البلقيني) الى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله تعيينه) أى بان يقول بولى عدل معنى (قوله ورده الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله ان قلنا بلى) أى او كانت ولا يثبت بالشوكة معنى وسيد عمر (قوله واما بجنته) عبارة النهائية وما بجنته البلقيني الخ فليتامل هل هو كذلك والزركشي متابع له واشتبه على صاحبها ما رجع الضمير في قول التحفة واما بجنته الخ سيد عمر عبارة المغنى قال الزركشي وينبغى الا كنفاء بقوله وشاهدين بغير وصفهما بالعدالة وقد ذكرنا في النكاح انه لو دفع نكاح عقد بمستورين الى حاكم لم ينقضه نعم ان ادعت المرأة شيئا من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى التزكية اه (قوله فريد بان ذلك إنما هو في نكاح غير متنازع فيه الخ) صريح هذا ان المراد بالعدالة في قولهم وشاهدى عدل العدالة الباطنة وانه لا بد من ذلك لكن في حواشى سم عند قول المصنف وشاهدى عدل مانصه هو شامل لمستورى العدالة لان عقاده هما ومعلوم انه وان سحت الدعوى بذلك لا يحكم به الا ان ثبتت العدالة فليراجع اه وقضيته ان المراد بالعدالة الظاهرة وعليه فلا يرده بحث البلقيني بذلك لانه بناء على ان المراد العدالة الباطنة رشيدى (قوله واما المتنازع فيه الخ) فيه ان كلام المصنف في تصوير اصل النكاح لتصحيح الدعوى كما هو ظاهر لا في اثباته بعد المتنازع والدعوى فلا يظهر قول الشارح فتعين (قوله إلا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض أى والمغنى والانوار ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى الاستثناء (قوله امانكاح الكفار) الى الفرع فى المغنى (قوله وذكر ما مر) عبارة المغنى واذا ادعت المرأة بالنكاح فى اشتراط التفصيل وعدمه ما فى اشتراط فى دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل فى اقرارها نكاح لانها لا تقر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فارها وهى اليوم زوجته اه وفى الاسنى والانوار ما وافقه إلا فى قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلمه الخ فجربا الى اشتراط ذلك القول (قوله فانكر) أى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلقت ينبغى او اقامت بينة سم عبارة الانوار والروض مع شرحه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت اقترن بها حق من الحقوق كالصداق والنفقة والميراث او لم يقترن فان سكوتها وصبر عليه اقامت البينة وان أنكر وقال ما تزوجتك لم يكن ذلك طلاقا تفقيم البينة عليه ولورجع عن الانكار وقال غلطت قبل رجوعه فان لم تكن بينة وحلف فلا شيء عليه وله ان ينكح اختها وليس لها ان تنكح زوجا غيره وان اندفع النكاح ظاهر أختى يطلقها او يموت وينبغى ان يرفق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتهم الهى طالق ليحل لها النكاح وإن نكل الزوج خلقت واستحقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولدا انها منكوحته وان الولد منه وانكر النكاح والنسب صدق بيمينته وإن قال هو ولدى منها وجب المهر وإن اقر بالنكاح لزمه المهر والنفقة والكسوة فان قال كان تفويضا فلها المطالبة بالفرض إن لم يجر دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه (قوله وحل إصابتها باعتبار الظاهر الخ) مبتدا وخبر عبارة الاسنى والظاهر ان مراده جواز ذلك فى الظاهر او فيما اذا زال عنه ظن حرمتها اه (قوله الزوجية) الى قوله ولو اجابت فى المغنى (قوله الزوجية) عبارة المغنى تلك المرأة المدعى نكاحها اه (قول المتن امة) أى والزوج حر معنى (قوله وانه ليس الخ) انظر ما الداعى اليه بعد ذكر خوف العنت رشيدى (قوله ولو سلمنا) الى قول المتن حلقة فى النهاية (قوله ولو لامة) عبارة المغنى والثانى يشترط التفصيل كالنكاح والثالث ان تعلق

قد يقال ان اعتبرنا ما زاده بقوله السابق نكاحا صحيحا كان فى معنى ذكر انتفاء الموانع وسيأتى ما يصرح باعتبار تلك الزيادة (قوله إلا ان زوج الولي بالاجبار) عبارة شرح الروض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع لان الاصل عدمها واكثرها اه (قوله فانكر) أى ونكل كما هو ظاهر وقوله خلقت ينبغى او اقامت بينة (قوله او ادعى عقدا ما ليا الخ) عبارة المنهج وشرحه او ادعى عقدا

تصلح ولو اجابت دعواه النكاح بانها زوجته من مندسة فاقام آخر بينة بانها زوجته من شهر حكم بها للاول العقد لانه ثبت باقرارها نكاحه فلم يثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثانى (أو) ادعى (عقدا ما ليا كبيع) ولو سلمنا (وهبة) ولو لامة

العقد تجارية وجب احتياطاً للبضع واختاره ابن عبد السلام اه (قول المتن كفى الاطلاق الخ) اي ولا يشترط التفصيل معنى وشرح المنهج (قوله) لانه دون النكاح الخ) اي ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه مغنى (قوله نعم) الى الفرع في المغنى (قوله نعم) لا بد في كل عقد نكاح او غيره الخ) عبارة المغنى (تنبيه) مقتضى تعبير المصنف بالاطلاق انه لا يشترط التقييد بالصحة ولكن الاصح في الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الرافعي ومحل الخلاف في غير بيع الكفار فاذا تبايعوا ببيع عافسدة وتفاضوا بانفسهم او بالزام حاكمهم فانا نمضيها على الاظهر كما هو مقرري الجزية فلا يحتاج فيها الى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على خصمه وان لم يعلم بينهما مخالطة ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى دني على شريف وان شهدت قرائن الحال بكذبه كان ادعى ذى استئجار امير او فقيه لعلف دوابه او كنس بيته اه وقوله وتسمع الدعوى من المدعى الخ قد مر في الشرح مثله (قوله من وصفه بالصحة مع مامر) كذا في غيره من كتب المذهب وقضية هذا الاطلاق انه لا يكفي في دعوى النكاح الاقتصار على وصفه بالصحة مطلقا سواء كان المدعى عاميا او عارفا مخالفا او موافقا بل صنيعهم كما لصريح في ذلك فانقله البجيرمي عن بعض المتأخرين بما نصه ولوقال تزوجتازوا جاحصيحنا شرعيا كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما يحتمل الطبري سم وحلي انتهى مخالف لذلك ولا يجوز العمل به فيما يظهر (قوله مع مامر) لعله راجع لخصوص عقد النكاح فلا يشترط في دعوى العقد المالي غير الوصف بالصحة عبارة شرح المنهج او ادعى عقدا ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافي النكاح اه وتقدم عن المغنى ما يوافقها (قوله على الناظر لا المستحق) قال الشهاب سم لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة في ذلك لبحثت معه فيه فتوقف فيه ثم قال بعد ذلك قد ابدلت لفظ من انتهى واقول لا خفاء في فهم ما ذكر لان من جملة ما يصور به ان يكون بعض المستحقين يستولى على الريع دون بعض فهذا الذي لم يصل اليه استحقاقه لا يدعى به الا على الناظر دون المستحق المستولى واما تفسير على بن فيلزم عليه تغيير كلام الاذرعى وان ينسب اليه ما لم يقله ثم انه يقتضى انه لا تسمع الدعوى من المستحق اذا لم يكن ناظرا وليس كذلك لان المستحق ان كان موقفا عليه كاحد الاولاد فقد نقل الشارح نفسه في حواشى شرح الروض عن التوشيح سماع دعواه وان كان غيره موقوف عليه كان مستحق في ريع نحو مسجد لعله فيه فقد صرح ابن قاسم نفسه في باب الحوالة من حواشى شرح البهجة انه تسمع دعواه على الساكن اذا سوغه الناظر عليه على انه يمكن تصوير الدعوى على الناظر من غير المستحق بان يدعى عليه ناظر نحو المسجد بريع للمسجد في الوقف الذي هو ناظر عليه وكان توقف الشهاب ابن قاسم هو الذي حمل شيخنا على حمل كلام الاذرعى على غير ظاهره حيث قال قوله ان الدعوى بنحو ريع الوقف على الناظر اي ان الطلب بتخليص ريع الوقف على الناظر فهو المدعى وليس على المستحق طلب انتهى مع ان ما حمل عليه شيخنا كلام الاذرعى لا يلائمه ما في الشرح بعد كما لا يخفى على المتأمل رشيدى (قوله لا بد من حضورهم) انظر هل المراد حضورهم والدعوى عليهم او مجرد الحضور وعلى الثاني فما الفرق بينهم وبين ما اذا كان الناظر القاضى المذكور بعد وكذا يقال في قوله على بعض الورثة مع حضور باقيهم رشيدى اقول ان ما ذكره من التردد ثم استشكل الاحتمال الثاني مبنى على ان قول الشارح وان كان الخ للشرط وقوله فالدعوى جوابه ويحتمل بل هو الاظهر ان الاول غاية والثاني متفرع على ما قبلها والله اعلم (قوله ونازعه الغزى الخ) عبارة النهاية لكن الوجه كما قاله الغزى سماعها الخ (قوله بان المتجه سماع الدعوى على البعض الخ) اي ولو مع غيبة الباقيين كما يدل له ما بعده اي خلافا للاذرعى رشيدى (قوله لكن لا يحكم الابداع الباقيين) تقدمت له هذه المسئلة في فصل بيان قدر النصاب في الشهود لكن عبارته هناك ويكفى في ثبوت دين على الميت حضور بعض

ماليا كبيع وهبة وصفه وجوبا بصحة ولا يحتاج الى تفصيل كافي النكاح الخ اه (قوله على الناظر لا المستحق) لم افهم معنى ذلك ثم رايت مر تبعة في ذلك لبحثت معه فيه فذكر انه توقف فيه ثم بعد ذلك قال

(كفى الاطلاق في الاصح)
لا نه دون النكاح في الاحتياط
نعم لا بد في كل عقد نكاح
او غيره اريد اثبات صحته
من وصفه بالصحة مع مامر
(فرع) بحث الاذرعى
ان الدعوى بنحو ريع
الوقف على الناظر لا
المستحق وان حضر في
وقف على معينين مشروط
لكل منهم النظر في حصته
لا بد من حضورهم وان
كان الناظر عليهم القاضى
المدعى عنده فالدعوى عليهم
قال ومن هذا القيسل
الدعوى على بعض الورثة
مع حضور الباقيين ونازعه
الغزى بان المتجه سماع
الدعوى على البعض في
المستثنين لكن لا يحكم الا
بعد اعلام الباقيين بالحال
وللسبكي كلام طويل فيما
اذا كانت الدعوى لميت او
غائب او محجور عليه تحت
نظر الحاكم اولى بيت المال
او على احدهم ولا ثم استقر
رايه على ان القاضى

لا يتوجه عليه دعوى اصلا ولا على (٣٠٠) نائبه بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى ومن يدعى عليه عنده او عند غيره فيما يتعاقب بوقف

الورثة لكن الحكم لا يتعدى لغير الحاضر انتهت وبين العبارتين مبانة فناء لرشيدي اقول عبارة الشارح هناك مثل عبارة النهاية وقديفغ التباين بان يراد بالحكم هنا الحكم المتعدى للجميع فيحتاج بالنسبة لغير الحاضر الى استئناف اقامة البينة والحكم كإسطه سم هناك (قوله لا يتوجه عليه الخ) اى ولا تجوز منهما اخذا من قوله الا لا بل لا بد الخ فراجع (قوله بل لا بد ان ينصب الشافعي من يدعى) اى فيما اذا كانت الدعوى لمن ذكر وقوله ومن يدعى عليه اى اذا كانوا مدعى عليهم رشيدى (قوله بحق) الى قوله اما المدعى عليه فى المغنى (قوله نعم) له تحليف المدين مع البينة الخ اى وان لم يدع هو يساروه بهذا فارقت هذه والى بعدها ما سياتى استثناءه فى قول المصنف فلو ادعى اداء او ابراء الخ فلا يقال كان من - ق الشارح تاخير استثناءه ما تين عما استثناء المصنف رشيدى (قوله اما المدعى عليه الخ) اى اما تحليف المدعى عليه عبارة النهاية ولو اقام المدعى بينة ثم قال لا تحكم الخ (قوله ولا نظرية الخ) عبارة النهاية وما نظره فى كلامه غير معول عليه اه (قوله عليه) اى المدعى الذى اقام البينة بما ادعاه معنى (قول المتن او شراء عين) اى العين التى ادعاها سم اى و اقام البينة بها (قوله منه) اى من مدعى العين التى اقام بها البينة (قوله اى مدعى الخ) فاعل وقوله مقيم الخ مفعول سم (قول المتن على نفيه) يشعر بانه لا يكلف توفية الدين او لا بل يحلف المدعى ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح معنى (قول المتن على نفيه) اى نفي ما ادعاه وهو انه ما تادى منه الحق ولا ابراه من الدين ولا باعه العين ولا وهبه اياها معنى ونهاية اى او لا قبضه اياها (اى الاداء) الى قوله فى صوبه فى النهاية والى المتن فى المغنى (قوله هذا) اى الحلف على نفي ما ذكر (قوله هذا ان ادعى حدوث شيء من ذلك الخ) لم يذ كر مثل ذلك فى قوله الا لا وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده او كذبه فى الاصح وهو يقتضى التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه كالصريح فى التفرقة لتقبل دعواه عليه بفسق شاهده او كذبه للتحليف ولو بعد الحكم وبحث فى ذلك مع مر فوافق عليها وقد سئلت عمالو علق انسان طلاقا بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت صدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم ثم رايت سئل مر عن ذلك مع زيادة واعتذر الزوج عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد اولم يعتذر بشئ فاجاب بما نصه نعم يقبل قوله فى النسيان يمينه ويتبين عدم حشيه والله اعلم انتهى اه سم بخلاف اقول وكذا صنيع المغنى حيث

او مال نحو يمين او بيت مال وتخصيصه نصف ذلك بالقاضى الشافعي انما هو باعتبار ما كان فى تلك الازمنة من اختصاصه بالنظر فى هذه الامور دون غيره من الثلاثة واما الان فالنظر فى ذلك متعلق بالحنفى لا غير فليختص ذلك به (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تحليف المدعى) على استحقاق ما ادعاه لانه تنكيف حجة بعد حجة فهو كالطعن فى الشهود نعم له تحليف المدين مع البينة باعساره لجواز ان له مالا باطنا وكذا لو شهدت له بينة بعين وقالوا لا نعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه انها ما خرجت عن ملكه بوجه اما المدعى عليه كان اقام عليه بينة ثم قال لا تحكم عليه حتى تحلفه فبحث الرافعى بطلان بينته لا اعترافه بانها مالا يجب الحكم بها ورده المصنف بانه قد قصد ظهور اقدامه على يمين فاجرة مثلا فينبغى ان لا تبطل اه ولا نظرية خلافا لمن زعمه (فان ادعى عليه اداء) له (او ابراء) منه او انه استوفاه (او شراء عين) منه (او هبتها واقباضها) اى انه وهبه اياها واقبضها له (حلفه) اى مدعى نحو

قد ابدلت على بمن (قوله او شراء عين) اى العين التى ادعاها (قوله اى مدعى وقوله مقيم) مفعول (قوله هذا ان ادعى حدوث شيء من ذلك الخ) لم يذ كر مثل ذلك فى قوله الا لا وكذا لو ادعى عليه بفسق شاهده او كذبه فى الاصح وهو يقتضى التفرقة بينهما وهكذا يصنع الروض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة فى التفرقة حيث قال ولا يمين على من اقام بينة بحق لانه كطعن فى الشهود الا ان ادعى خصمه مسقطا له كاداءه او ابراء او شرائه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده فيحلف على نفيه الى ان قال ومحلّه فى غير الاخيرة اذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله اه فقوله فى غير الاخيرة اى دعوى عليه بفسق شاهده كالصريح فى عدم اعتبار هذا التقييد فى الاخيرة وانه فيها تقبل دعواه للتحليف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق ان القدح بعد الحكم ان رجع للحكم به كان الحكم مانعاً من دعواه وما يترتب عليها وان رجع للحكم لم يكن مانعاً من ذلك وقد بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه وقد سئلت عمالو علق انسان طلاقا بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادعى الزوج انه فعله ناسيا فقلت يصدق يمينه وبان عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثانى لانه يرجع الى القدح فى نفس الحكم ثم رايت مر سئل عن علق الطلاق على فعله شيئا ثم فعله لرفع الى حاكم شافعي وحكم بوقوع الطلاق عليه و فرق بينهما ثم ادعى الخالف انه انما فعله ناسيا واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو انه ظن ان ذلك لا يفيد ثم اخبر بانه يفيد وحصل له دهشة او غفلة عن ذكر ذلك اولم يعتذر بشئ فقلت نعم يقبل هذه الدعوى بعد الحكم فاجاب ومن خطه نقلت بما نصه نعم يقبل قوله فى النسيان يمينه

قبل قيام البينة والحكم او بينهما ومضى زمن امكانه والالم يلفت اليه خلافا لما اعتمده الاذرعى والبقينى والور كشي من تحليفه اذا ادعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله لانه لو اقر به نفه ولم يكن المدعى حلف مع شاهده او يمين الاستظهار والالم يحلف كاصو به البقيني من وجهين اطلقهما لانه قد تعرض في يمينه لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعدها على نفي ما ادعاه الخصم ولا (٣٠١) تسمع دعوى ابراه من الدعوى لانه باطل

وتقبل دعوى اجير لم يثبت انه بغير عرق يومها بحيث لا يمكنه وصوله اليها عادة الحج من غير بينة ولا يمين ومطلقة ثلاثا انها تحملت من غير بينة ولا يمين ايضا (وكذا لو ادعى خصمه عليه (علمه بفسق شاهده) او نحوه من كل ما يطل الشهادة (او كذبه) فانه يحلف على نفيه (في الاصح) لانه لو اقر به بطلت شهادته له وسيعلم بما ياتي ان كل ما لو اقر به نفه خصمه لخصمه تحليفه على نفيه نعم لا يتوجه حلف على شاهد او قاض ادعى كذبه قطعا وان كان لو اقر نفه لانه لا يؤدي الى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومرفى الاقرار ان المقر تحليف المقر له اذا ادعى انه انما اشهد على رسم القبالة ولو اجاب بالمدعى عليه بعين بلا امنحك منها لم يكن له المنع ولم تقبل بينته الا اذا حلف انها حين قوله ذلك لم تكن بيده (واذا استعمل) من قامت عليه البينة اى طالب الامهال (لياتي بدافع) وفسره والاوجب استفساره ان كان عاميا اى او مخالفا لمذهب الحاكم كاهو ظاهر

ذكر هذا القيد هنا فقط وعم القيد الآتى للموضعين كالصريح في التفرقة (قوله قبل قيام البينة الخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادعى بدليل قوله خلافا لخمسم (قوله ومضى زمن امكانه الخ) عبارة المغنى وشيخ الاسلام وكذا بينهما بعد مضى زمن امكانه فان لم يمض زمن امكانه لم يلفت اليه اه (قوله ولم يكن المدعى الخ) عطف على قوله ادعى حدوث شيء الخ (قوله او يمين الاستظهار) اى فى الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بجير مى (قوله والا) اى وان كان المدعى حلف مع شاهده او يمين الاستظهار (قوله فلا يحلف بعدها الخ) ينبغى ان يحلف ان اسند المدعى ذلك الى ما بعد حلفه وهو ظاهر فليراجع رشيدى عبارة السيد عمر قوله لانه قد تعرض في يمينها الخ وهذا واضح فيما اذا كانت دعوى نحو الاداء قبل الحلف المذكور واما اذا كانت بعده وقبل الحكم مع مضى زمن يمكن فيه ذلك فالظاهر ان له تحليفه فليتنامل اه قوله ولا تسمع دعوى ابراه من الدعوى الخ كذا فى النهاية (قوله خصمه) الى قوله نعم لا يتوجه فى المغنى الى قوله وتسمع فى عقد بيع فى النهاية الا قوله اى او مخالفا لمذهب الحاكم وقوله كما صرح به الماوردى لكن ضعفه البلقيني وقوله واستشكل بما لا يجدى قوله ونقل بعضهم الى ولو ادعى ديناً وقوله ومجرى ذلك الى ومرا من شروط وقوله فى الدعوى على من الى فى الدعوى لعين (قوله خصمه) كان الظاهر ان يقول بدله من ذكر او نحو رشيدى (قوله ولو نكل الخ) راجع لما قبل وكذا لو ادعى الخ ايضا (قوله لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن فى ملكه وتصرف رشيدى وفيه توقف بل الظاهر ان المراد لم تكن تحت يده (قوله ان كان عاميا) اى بخلاف ما اذا كان عارفاً اسنى ومعنى عبارة الرشيدى هو قيد لقوله وفسره كما يعلم من كلام غيره وان اوهم سياقه خلاف ذلك فغير العامى مهمل وان لم يفسر اه (قوله ان خيفه ربه) الظاهر انه راجع لاصل الاستدراك رشيدى (قوله لانه مائة) الى المتن فى المغنى الا قوله كما صرح الى ولو عين (قوله ولو احضر الخ) ولو عاد المدعى عليه ولو بعد الثلاثة وسال القاضى تحليف المدعى على نحو ابراه اجابه اليه لتيسره فى الحال ولا يكلف توفية الدين او لا مغنى زاد الاسنى بخلاف قوله للوكيل المدعى ابراهى ووكلك حيث يستوفى منه الحلق ولا يؤخر الى حضور الموكل وحلقه لعظم الضرر بالتأخير اه (قوله ولو عين جمعة الخ) اى من نحو داء او ابرامغنى (قول المتن ولو ادعى رقب بالغ الخ) ويجوز شراء بالغ ساكت عن اعترافه بالرق وعن دعوى الحرية ممن يسترقه عملاً باليد والاحوط ان لا يشتري الا بعد اعترافه بالرق لمن يبيعه خروجه من الخلاف فى ذلك وما نقل من تحريره وطه الشراى حتى يخمس ويقسمن محمول على تحقق سبعين روض مع شرحه (قوله فى الاصل) الى قوله ونقل بعضهم فى المغنى الا قوله على ما مر الى المتن وقوله او نحوها الى لان الاصل وقوله وذكرت هنا الى

ويتبين عدم حنثه اه (قوله قبل قيام البينة) هو وما عطف عليه يتعلق بادعى ايضا بدليل قوله خلافا لخمسم (قوله ولا تسمع دعوى ابراه الخ) على احدى وجهين فى الروض وهو مقتضى كلام اصله وصححه فى الشرح الصغير (قوله ولو ادعى رقب بالغ الخ) لو اعترف البالغ بالرق ثم اقام اعنى البالغ المعترف بينة بالحرية سمعت لان الحرية حق لله تعالى مر اقول ذكر البلقيني ما يوافق ذلك لكن صرح الاسنوى وغيره بانه لا تسمع اقامته البينة كاتقدم بهامش باب الحوالة (قوله فقال انا حر فى الاصل) وقع السؤال عمالو كانت امه رقيقة وقال انا حر الاصل فهل يقبل قوله يمينه ايضا لاحتمال حرية الاصل مع ذلك بنحو وطه شبهة يقتضى الحرية ولا بد من بينة لان الولد يبيع امه فى الرقب فالاصل فى ولد الرقيقة هو الرقب فيه نظر ولعل الوجه الثانى وبه ائتمروا ويؤيده تعليلهم بموافقة الاصل وهو الحرية اذ لا يقال فى ولد الرقيقة ان الاصل فيه

لانه قد يعتد ما ليس بدافع دافعا (امهل) وجوبا لكن بكفيل والالباء الترسيم عليه ان خيفه ربه (ثلاثة ايام) وممكن من سفر ليحضره ان لم تزد المدة على الثلاث لانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو احضر بعد الثلاث شهود الدافع او شاهدها واحدا امهل ثلاثة اخرى للتعديل او التكميل كما صرح به الماوردى لكن ضعفه البلقيني ولو عين جهة ولم يأت ببيئتها ثم ادعى اخرى عند انقضاء مدة المهلة واستعمل لها لم يهل او اثناءها اهل بقيتها (ولو ادعى رقب بالغ) عاقل مجهول النسب ولو سكرانا (فقال انا حر) فى الاصل

ولم يكن قد اقر له بالملك قبل وهو رشيدى على ما مر قبيل الجمالة (قائلة قول قوله) يمينه وان ندأولته الايدى بالبيع وغيره لما وافقته الاصل وهو الحرية ومن ثم قدمت بينة الرق على بينة الحرية لان الاولى معها زيادة علم بنقلها عن الاصل اما لو قال اعقبنى هو او غيره فيحتاج البينة واذا ثبتت حريته الاصلية بقوله رجع مشترية (٣٠٢) على بائعه بشمته وان اقر له بالملك لانه بناه على ظاهر اليد (او ادعى) (رق صغير) او

مجنون كبير (ليس في يده) وكذبه صاحب اليد (لم تقبل الابينة) او نحوها كعلم قاض ويمين مرودة لان الاصل عدم الملك (او في يده) او يد غيره وصدقه (حكم له به ان) حلف لعظم خطر الحرية (لم يعرف استنادها) فيهما (الى التقاط) ولا اثر لانكاره اذا بلغ لان اليد حجة بخلاف المستندة للاتقاط لان اللقيط محكوم بحريته ظاهرا كما مر في بابه وذكرت هنا تنميما لاحوال المسئلة فلا تكرار (ولو انكر الصغير وهو مميز) كونه قنه (فانكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل كبايع) لانه يعرف نفسه وكذا لا يؤثر انكاره بعد كماله لانه حكم برقه فلا يرتفع ذلك الا بحجة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصح) اذا يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال نعم ان كان بعضه حالا ادعى ب كله ليطالبه ببعضه وان قل ويكون المؤجل تبعا قاله الماوردى واستشكل بما لا يحصى وبحث البلقين صحة الدعوى بقتل خطأ أو شبه عمد على القاتل وان استلومت الدية

المتن (قوله) ولم يكن قد اقر الخ ولم يحكم برقه كما حال صفه والالم تسمع دعواه عناني وزياى اهبجى مى (قوله قد اقر له) (ينبغى اولبا تعه سم (قوله على ما سار الخ) عبارة النهاية كما سار الخ (قول المتن فالقول قوله) ولعل الاوجه ان هذا اذا لم تكن امر رقيقة والا فلا بد من بينة كما افنى به مر لان الولد يتبع امه في الرق فالاصل في ولد الرقيقة هو الرق سم (قوله وان ندأولته الايدى الخ) اى وسبق من مدعى رقه رقيقة تدل على الرق ظاهر اكا استخدام واجارة شيخ الاسلام ومغنى (قوله ومن ثم قدمت الخ) عبارة المغنى ولو اقام المدعى بينة برقه و اقام هو بينة بانه حر فاذى جزم به الرافعى في الدعوى تبعاً للبعوى ان بينة الرق اولى لان معها زيادة علم وهو اثبات الرق ونقل المروى عن الاصحاب ان بينة الحرية اولى اه (قوله بنقلها الخ) اى يكون الاولى ناقلة عن الاصل عبارة الزياى لانها ناقلة وبينة الحرية مستصحة اه (قوله اما لو قال الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله حر اى بالاصالة كما سار ما لو قال اعقبنى الخ وما لو قال انا عبد فلان فالصدق السيداه (قوله وان اقر له) اى المشتري للبايع رشيدى (قوله فيهما) اى في يده او يد غيره (قوله ولا اثر الخ) يغنى عنه قوله وكذا لا يؤثر الخ (قوله لان اليد الخ) علة لما في المتن (قوله بخلاف المستندة للاتقاط) اى فلا يصدق الا بحجة مغنى (قوله وكذا لا يؤثر الخ) اى في صورة عدم الاستناد الى الالتقاط مغنى (قوله واستشكل بما لا يحصى) عبارة المغنى فان قيل الدعوى بذلك مشكل بان الحال اذا كان قليلا كدبرهم من الف مؤجلة يبعد الاستتباع فيه وبانه اذا اطلق الدعوى لم يفد وان قال يلزمه تسليم الالف الى لم تصح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك في حكم دعوتين فابن محل الاستتباع اجيب بان محل الاستتباع عند الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعا للقليل للحاجة الى ذلك اه وقوله لم تصح الدعوى فيه تأمل وقوله بان محل الاستتباع عند الاطلاق منع لقول السائل اذا اطلق الدعوى لم يفد وقوله ولا يضر الخ منع ما قبله (قوله بحث البلقين الخ) ليه ان هذا الحكم وهو صحة الدعوى بقتل خطأ أو شبه عمد مذكور في كلامهم حتى في المتن فلا وجه لسناده لبحث البلقين وانما الذى نسب للبلقين النذية على ان هذا الذى ذكره مستثنى من عدم سماع الدعوى بالمؤجل رشيدى اقول وايضا ينافى ذلك الاسناد قوله الا فى قاله الماوردى (قوله على القاتل) فلوا دعى ذلك على العاقلة لم يحز جز ما لانه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته في اثناء الحول واعساره آخره مغنى (قوله وهو متجه الخ) (تمت) تسمع الدعوى باستيلاد وتبدير وتعليق عتق بصفة ولو قيل العرض على البيع لانها حقوق ناجزة مغنى وروى مع شره (قوله لان المقصود منها) اى من دعوى القتل المذكورة (قوله نازعه) اى الماوردى (قوله فظاهر كلامهم) انها لا تسمع مطلقا من هذا يؤخذ جواب سادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا تقرر في نظارة على وقف من اوقاف المسلمين فوجده خرابا ثم انه عمره على الوجه اللائق به ثم سال القاضى بعد العمارة في نزول ككشف على المحل وتحديد العمارة وكتابه حجة بذلك فاجابه لذلك وعين معه كشافا وشهودا ومهندسين فقطعوا اقيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف واخبروا القاضى بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على المستحقين معاليهم ويمتنع من يريد اخذ الوقف الى ان يستوفي المقدار المذكور من غلة الوقف وهو انه لا يعمل بالحجة المذكورة وان القاضى لا يجيبه لذلك لانه لم يطالب بشيء اذ ذلك ولا وقعت عليه دعوى والكتابة انما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك موجودا هناك وطريقه في اثبات العمارة المذكورة ان يقيم بينه تشهد له بما صرفه يوما فيوما مثلا ويكون ذلك جوا بالدعوى ملزمة ثم ان لم يكن له بينة يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدر الالتقا وساخ له صرفه بان كان فيه مصلحة واذن له القاضى الحرية (قوله ولم يكن قد اقر له) ينبغى اولبا تعه (قوله قاله الماوردى) كتب عليهم وقوله وبحث

مؤجلة لان القصد ثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقد مؤجل قصد بها اثبات اصل العقد قاله الماوردى وهو متجه لان المقصود فيما منها مستحق في الحال ونقل بعضهم عن ابن ابي الدم انه نازعه وبعضهم انه استحسنه ولعل كلامه اختلف ولو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطالبه به اذا ايسر فظاهر كلامهم انها لا تسمع مطلقا

واعتمده الغزى وقضية ما تقر عن الماوردى سماعها لان التصديقاته ظاهرة كونه مستحقا بقطعه حلالا بتقدير يساره القريب عادة باو يحزى ذلك فيمن له دين على عبد يتبع به بعد العتق هل تسمع الدعوى عليه به او لا ثم رأيت البلقيني قال والا قرب تشبيه هذه بالدعوى لدين على من تحقق اعساره وقال قيل ذلك الذى يظهر انه يعطى حكم الحال اخذ من تصحيحهم الجواب عليه المستلزم أن ما عليه من الدين له حكم الحال لا المثل للجهل بوقت استحقاقه ومران من شروط الدعوى ان لا ينافيها دعوى اخرى ومنه ان لا يكذب اصله فلو ثبت اقرار رجل بانه عباسى فادعى ولده انه حسنى لم تسمع دعواه ولا يبيته كما افق به ابن الصلاح (٣٠٣) (تنبيه) هذه الشروط الثلاثة المعلومة

فما يتوقف على اذن كالقرض على الوقف من مال غيره او من ماله او كان في شرط الواقف ان الناظر اقتراض ما يحتاج اليه الحال من العارة من غير استئذان اه ع ش (قوله واعتمده الغزى) وهو المعتمد والفقى به والدرجته الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وقضية ما تقر عن الماوردى الخ) عبارة التماينة وان اقتضى ما قرئناه عن الماوردى الخ (قوله لان القصد الخ) هو تعليل لما اقتضاه كلام الماوردى وكان الاولى ان يقول ووجه ان القصد الخ رشيدى (قوله ويجزى ذلك) اى ما صرفى دعوى الدين على المعسر (قوله انه يعطى) اى الدين على من تحقق اعساره (قوله ومنه) اى غير المتنافى وقوله ان لا يكذب الخ كان الاولى حذف لفظة لا وارجاع ضمير ومنه الى المتنافى (قوله ويزيد الخ) مفعوله ولى بيته الخ سم ويصح كونه فاعلا له لان زادا يستعمل لازما ومتعدبا (قوله على من لا يحلف الخ) اى من الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله ولو طلق امرأة الخ) يتامل وجه هذا التفرع سم (قوله واشترت الخ) مفعول يزيد المقدر بالعطف (قوله وكان يملكها) راجع لسكل من البيع والهبة (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للاكتفاء بقوله وسلمنيها عن قوله وكان يملكها رشيدى اقول مقتضى هذا ان قول المدعى وكان يملكها يغنى في دعوى الهبة ايضا عن قوله وسلمنيها لسكن كلام الشارح السابق في شرح وجب ذكر القيمة كالصريح في اشتراط ذكر نحوه (قوله وخلف تركه الخ) مفعول يزيد المقدر (قوله بكذا) اى كثلث منه اى الدين (قوله كما سر) اى قيل قول المتن او نكاحا لم يكف الخ سم وقد يقال فلم اعاده (قوله بقوله شهودى الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق بين ان يقول ذلك قبل الشهادة وبعدها (قوله والحلف) ظاهره وان لم يدع خصمه عليه عليه بنحو فسق بيته الاخرى (قوله سمعت دعواه) اى لا يبيته

ه (فصل) ه في جواب الدعوى (قوله في جواب الدعوى) الى التنبيه في النهاية (قوله وما يتعلق به) اى بالجواب ع ش اى من قوله وما قبل اقرار عبده الخ بغير مى (قول المتن اصر المدعى عليه الخ) وفي السكوت كلام طويل في اصر المدعى عليه اذا كان وكلا او ليا تتعين مر اجته سم (قوله فلم يبيته) لعل المراد لم يجب مع زوال نحو جهله رشيدى (قوله وعرف بذلك) اى قوله او جاهل الخ (قوله وهو ان يحكم) اى فلا يصيرنا كلا مجردا لسكوت فقط بل لا بد من الحكم بالنسكول او يقول للمدعى احلف عز بى اه بغير مى (قوله ولا يمكن الساكت من الحلف الخ) اى الا برضا المدعى كما يأتى ع ش اى في مبحث النسكول (قوله وسكوت اخرس) الى قوله كما مر في المغنى (قوله كذلك) اى كسكوت الناطق مغنى (قوله والا) اى وان لم يفهم الاشارة (قوله فهو كمجنون) اى فلا تصح الدعوى عليه مغنى (قوله على ما مر فيه) اى من ان الدعوى على

البلقيني كتب عليه مر (قوله واعتمده الغزى) افق به شيخنا الشهاب الرملى ش مر (قوله ويزيد عليها) مفعوله ولى الخ (قوله ولو طلق الخ) يتامل وجه هذا التفرع (قوله وفي مختلف فيه) هذه تقدمت قبيل قول المصنف او نكاحا لم يكفه الاطلاق الخ

ه (فصل) ه اصر المدعى عليه على السكوت الخ (قوله اصر الخ) في السكوت كلام طويل في اصرار

السبب ولا تبطل دعواه بقوله شهودى فسقة او مبطلون فله اقامة بيته اخرى والحلف وقول البائع المبيع وقف مثلا مسموع كبيته ان لم يصرح حال البيع بملكها او سمعت دعواه لتحليف المشتري انه باعه هو ملكه والله اعلم (فصل) في جواب الدعوى وما يتعلق به اذا اصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى الصحيحة وهو عارف او جاهل او حصلت له دهشة ونبه فلم يبيته كما فاذلك كله قوله اصر وتنبيهه عند ظهور كون سكوته لذلك واجب وعرف بذلك بالاولى ان امتناعه عنه كسكوته (جعل كمنكرنا كل) فيما يأتى فيه بقيد وهو ان يحكم القاضى بنكوله او يقول للمدعى احلف فحيث لا يخاف ولا يمكن الساكت من الحلف لو اراد دوين له تكرير اجبه ثلاثا وسكوت اخرس عن اشارة مفهومة او كتابة احسنها كذلك ومثله اصم لا يسمع اصلا وهو يفهم الاشارة والا فهو كمجنون على ما مر فيه في باب الحجج

(تنبيه) يقع كثير ان المدعى يجب قوله (٣٠٤) ثبت ما يدعيه لطلب القضاء المدعى بالاثبات ففرهم ان ذلك جواب

صحيح وفيه نظر ظاهر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالصرح بالانكار او الاقرار (فان ادعى عليه عشرة) مثلا (فقال لا يلزمني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان توجهت اليمين عليه لان مدعى العشرة مدع بكل جزء منها فلا بد ان يطابق الانكار واليمين دعواه وانما يطابقها ان نفى كل جزء منها (فان حلف على نفى العشرة واقتصر عليه فناكل) عما دون العشرة (فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء) وان قل من غير تجديد دعوى (وبأخذه) لما يأتى أن النكول مع اليمين كالاقرار نعم ان نكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضى في تحليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم لانه انما نكل عنها فلا يكون نا كلا عن بعضها هذا ان لم يسند المدعى به لعقد والا كان ادعت أنه نكحها بخمسين وطالبته بها كفاه نفى العقد بها والحلف

وليه عش (قوله عليه) الى قول المتن وقيل في النهاية الا قوله فيجب مهر المثل وكذا في المغنى الا قوله او عفو في الثانية وقوله وجواب دعوى الف الى ويكنى (قول المتن فقال لا تلزمنى الخ) وان قال في جوابه هي عندى او ليس لك عندى شئ فذاك ظاهر معنى (قول المتن حتى يقول ولا بعضها الخ) وان ادعى دار بيد غيره فأنكره فلا بد ان يقول في حلفه ليس تملك ولا شئ منها ولو ادعى انه باعها اياها كفاه انه لم يبيعها معنى وروى مع شرحه (قوله) وانما يطابقها الخ اى وقوله لا يلزمنى العشرة انما هي نفى لمجموعها ولا يقتضى نفى كل جزء منها معنى (قول المتن فناكل) ينبغى ان يكون محله في غير معدور لجهل او دهش ولا فمهمه شكل فليتأمل وليحرر سيد عمر عبارة البجيرى قوله فناكل عمادونها في هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكون نا كلا بمجرد حلفه على نفى العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضى هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فناكل عما دونها شيخنا عزى اه (قوله) وان قل) شامل لما لا يتمول وهو ظاهر ان ادعى بقاء العين فان كانت تالفة فلا لانه مطالب بما لا يتمول عش وفيه تأمل لان المطلوب هنا انما هو غير الاقل لا الاقل (قوله) نعم ان نكل المدعى عليه الخ) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها سم اقول قوله والا فالنكول الخ انما ينتج مادعا له لم يصح تأليه والحال لا يحذور في التزام صحته خاصل المقام انه اذا اجاب المدعى عليه بالتلزمى العشرة ولا جزء منها واستحلفه القاضى على العشرة فقط فنكول عن الحلف عليها فللمدعى ان يحلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى وليس له ان يحلف على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعى عليه فذا لا يحذور فيه فليراجع ثم رايت في الانوار ما نصه واذا عرض القاضى اليمين على العشرة ودونها خلف على نفى العشرة واقتصر عليه فناكل عما دون العشرة وللمدعى الحلف على استحقاق مادونها بقليل ولو نكل المدعى عليه من مطلق اليمين و اراد المدعى الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضى اليمين على العشرة وعلى كل جزء منها فله الحلف على بعضها وان عرض على العشرة وحدها لم يكن له الحلف على بعضها بل يستأنف الدعوى للبعض الذى يريد الحلف عليه اه ويتضح بذلك عدم ارادة ماقاله المحشى سم وان كلام الشارح على ظاهره ولا يحذور فيه والله اعلم (قوله فقط) اى ولم يقل ولا شئ منها نهاية (قوله نكحها الخ) اى او باعها داره ورض ونهاية (قوله فان نكل لم تحلف هي الخ) اى بل ان حلفت بين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وإن لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها بين الرداوى على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لا نأقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم فبمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية كما يعلم بمراجعة ما تقدم في بحث الاختلاف قيل الوليه فراجمه وتامله تعرفه ثم بحثت بجميع ذلك مع مر فوافق عليه اه سم ولك ان تجيب بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقدير الا ان ثبت خلافه اخذ بما يأتى في دعوى الف صداقا (قوله لم تحلف هي على انه الخ) قال في شرح البهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين فانها تحلف عليه لنكوله كافي الروضة واصلها سم وعبارة الاسنى ونهاية الا بدعوى

المدعى عليه اذا كان وكلا او لياتعنين راجعته (قوله تنبيه يقع كثير أن المدعى عليه يجيب بقوله ثبت ما يدعيه الخ) و يقع ايضا انه اعنى المدعى عليه بعد الدعوى بقول ما بقيت اتحاكم عندك او ما بقيت ادعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكرانا كلا فيحلف المدعى ويستحق ولو تنازع اقبل الدعوى فطلب احدهما الاصل اى القاضى الكبير وطلب الاخر نائبه اجيب من طلب الاصل في وقت اتصاه بالحكم مر (قوله نعم ان نكل) كانه اراد بالنكول الانكار مع الحلف والا فالنكول عن اليمين يقتضى حلف المدعى على العشرة واستحقاقها (قوله فان نكل لم تحلف هي على انه نكحها بدون الخمسين) اى بل ان حلفت بيمين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى

لانه ينافي دعوها اولا وهو النكاح بالخسین فيجب مهر المثل ولو ادعى عليه ما لا فانكر وطالب منه العین فقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليفه لانه لا يامن ان يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن العین (٣٠٥) واراد المدعى ان يحلف بين الرد فقال

خصمه أنا أبذل المال بلا

عین فيلزمه الحاکم بان يقر

ولا احلف المدعى (ولو اذا

ادعى ما لا مضافا الى سبب

كافرضتك كذا كفاه في

الجواب لا تستحق) انت

(على شيئا) أولا يلزمني

تسليم شيء اليك (او) ادعى

عليه (شفعة كفاه) في

الجواب (لا تستحق على

شيئا) ولا نظر لكون العامة

لا يعدون الشفعة مستحقة

على المشتري (او لا تستحق

تسليم الشقص) ولا يشترط

التعرض لنفي تلك الجهة

لان المدعى قد يصدق فيها

ولكن عرض ما سقطها

من نحو اداء او ابراء او

اعسار أو عفو في الثانية

فان نقاها كذب وان اقر

بها لم يجد بينة فاقضت

الضرورة قبول اطلاقه

ومرفى بابها كيفية دعوها

وجواب دعوى الوديعة لم

تودعني أولا تستحق على

شيئا او هلكت او دفعتها

دون قوله لم يلزمني دفع او

تسليم شيء اليك لانه لا يلزمه

ذلك بل التخلية وجواب

دعوى الف صداقا لا

يلزمني تسليم شيء اليها ان لم

يقر بالزوجية ولا لم يكفها

وقضى عليه بمهر المثل إلا

ان ثبت خلافه وقد شنعوا

على جهلة القضاة بمبادرتهم

جديدة ونكول المدعى عليه اه (قوله لانه ينافي دعوها اولا) ظاهره ان حلفها المنفي انه تزوجها بخمسة مثلاً وحينئذ فقولهم لا بدعى جديدة مشكل لانها لا تخرجها عن المناقاة والظاهر ان المراد بالذي تحلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للخمسة مثلاً لانه نكحها بالخمسة وعبارة الرافعي وان استأنفت رادعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فيبازعمت جاز لها الحلف عليه ان ثبت فمقر له ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيها ذكره فعلم انه ليس لها ان تدعى بعد بانه نكحها باقل رشدي وقوله وعبارة الرافعي الخ مثلاً في الانوار وموافاقهم ايضا عن سم عن شرح الهجة (قوله لم يلزمه قبوله) مفهوما جواز القبول وقوله من غير اقرار اي من المدعى عليه وقوله وله تخليفه اي للدعى ع ش (قوله فيلزمه الحاکم الخ) عبارة المغنى فله ان يحلفه ويقول له الحاکم اما ان تقر بالحق او يحلف المدعى بعد نكولك اه وقوله بعد نكولك لا حاجة اليه لان الكلام فيمن تحقق نكوله (قوله بان يقر ولا احلف المدعى) لعل علته ما مر قبله رشدي (قوله ولا نظر لكون العامة الخ) عبارة المغنى ونازع البلقيني في جواب دعوى الشفعة وقال اكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لانها ليست في ذمته ولا يتعلق به ضمانها كالغصب وغيره فالجواب المعتبر لا شفعة لك عندي كما عبر به في الروضة وعبارة المحرر لا تستحق على شفعة اه والمعتمد ما في المتن اه (قوله في الثانية) اي الشفعة ع ش (قوله في بابها) اي الشفعة (قوله لم يلزمني دفع الخ) كذا في اصله وفي النهاية وكان الانسب التعبير بلا اذ لم لنفي الماضي ثم رايت المغنى عبر بلا سيد عمر (قوله وجواب دعوى الف الخ) عبارة الانوار ولو ادعت عليه الفاصد اياك فيه ان يقول لا يلزمني تسليم شيء اليها قبل للفقهاء هل للقاضي ان يقول هل هي زوجتك فقال ما للقاضي ولهذا السؤال لكن لو سال فقال نعم قضى عليه بمهر المثل إلا ان يقيم بينة انه نكحها بكذا فلا يلزمه اكثر من ذلك اه (قوله ولا لم يكفه) اي لان من اعترف بسبب يوجب شيئا لا يكفيه في نفي ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق على شيئا بل لا بد من اثبات عدم ما اوجبه بطريقه ع ش (قوله وقضى عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشدي وقد يقال ان ما يأتي تفصيل لما هنا فليراجع (قوله إلا ان ثبت خلافه) اي ثبت انه نكحها باقل من ذلك فلا يلزمه اكثر منه اسنى وانوار وينبغي كما مر عن سم واخذنا ما يأتي او ثبت بنحو يمينها المردودة انه نكحها بذلك اي الالف فيلزمه ذلك (قوله بمبادرتهم الى فرض مهر المثل) لعله فيها اذا اجاب بانه لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله والا بان كان جوابه لا يلزمني دفع شيء اليها كيف يسأل عن القدر فليراجع رشدي وقد يقال كما مر ان ما هنا تفصيل لما مر وحاصله انه متى اقر بالزوجية فلا يكفيه في الجواب لا يلزمني دفع شيء اليها فيسأل عن القدر كما مر انفا عن ع ش (قوله فان ذكر قدر الخ) وان لم يذكره فما حكمه وهل يجمل كمنكرنا كل ببقده فليراجع وليحرر (قوله غير ما ادعته) لعل المراد دون ما ادعته اي واما اذا ذكر قدره او فوقه فالامر ظاهر (قوله فلو صدقها سلبت له الخ) تقدم مثله قبيل الفصل عن الانوار والروض بزيادة بسط (قوله حل له نحو

مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئا هذا هو الموافق للقراعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء بني ذلك على حلفها بين الرد او على عدمه لا يقال رجع قوله فيجب مهر المثل ان الزوج معترف بالنكاح لاننا نقول لا نسلم انه معترف به لان انكاره انه نكح بخمسين شاملا لانكاره نفس النكاح ولو سلم فيجوز الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يعلم مما تقدم ما تقدم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجعه وتأمله تعرفتم بحث جميع ذلك مع مهر فوافق عليه (قوله وقد اقتصر القاضي في تخليفه على عرض العین عليه فقط) اي لم يقل بلا شيء منها (قوله لم تحلف هي الخ) قال في شرح الهجة الا اذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين فانها تحلف لانكره كما في الروضة واصلها اه (قوله إلا ان ثبت خلافه) قال في شرح الروض اي انه نكحها باقل من ذلك فلو صدقها سلبت له كذا في الروض

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

إلى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن حجة بما ادعته والصواب

سؤاله فان ذكر قدر غير ما ادعته تحالفا فان حلفا او نكلا وجب مهر المثل او حلف احدهما فقط قضى له بما ادعاه ويكنى في جواب دعوى الطلاق انت زوجتي والنكاح ليست وزوجتي ولا يكون طلاقا فلو صدقها سلبت له ولو انكر وحلف حل له نحو

أختها وليس لها زوج غيره حتى يطلقها أو يموت. تنقض عتقها وبنيها للحد كما أن يرق به. إن كذبت تكفها فهي طالق (وبخلاف على حسب جوابه هذا) ليتطابق الحلف (٣٠٦) والجواب (فإن أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه) ليتطابق اليمين الجواب (وقيل له

حلف بالنفي المطلق) كالأجواب به ويرد وضوح الفرق أو بالاطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض له جاز لكن لو أقام المدعي بهينة لم تسمع بهينة المدعي عليه بإدائه أو إبراءه لأنه كذبها بنفيه للسبب من أصله وعلم بما تقرر أنه لو ادعى ديناً وهو مؤجل ولم يذكر الاجل كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الآن ويحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزمي تسليم شيء اليك بأن خلفك إنما كان لأعسار والآن أيسرت سمعت دعواه ويحلف له ما لم تتكرر دعواه بحيث يظن منه التعت (تنبيه) ما تقرر من الاكتفاء بالاستحقاق على شيئا استثنوا منه مسائل منها ما إذا أقر بأن جميع مافي داره ملك زوجته ثم مات فاقامت يئنة بذلك فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن موجودة عند الاقرار فانه يحلف لا أعلم أن هذه ولا شيئاً منها كان موجوداً في البيت إذ ذلك ولا يكفى حلفه على أنها لا تستحقها (ولو كان بيده مروه أو مكرى وادعاه مالكه كفاه) في الجواب (لا يلزمي تسليمه) لانه جواب

أختها) أي ظاهر أو كذا باطنا أن صدق كما هو ظاهر من نظائره رشیدی (قوله وليس لها زوج غيره) أي ظاهر أو كذا باطناً صدقة أخذ من نظائره (قول المتن وبخلاف) أي المدعي عليه على حسب بفتح السين بخطه ويجوز أسكاه أي قدر جوابه هذا وعلى نفي السبب لا يكلف التعرض لنفيه فإن تبرع بأجاب الخ معنى عبارة الروض مع شرحه ويحلف المدعي عليه إذا قصر على الجواب المطلق وأفضى الأمر إلى حلفه كجوابه أو على نفي السبب وإن كان الجواب مطابقة فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عينا اه (قول المتن بنفي السبب المذكور) كقوله في ضرورة الفرض السابقة على ما فرضتني كذا معنى (قوله أو بالاطلاق فكذلك الخ) لا يخفى أنه مكرر مع قول المتن ويحلف على حسب جوابه هذا فكان الأولى أن يسقطه ويذكر قوله ولا يكلف التعرض لنفي السبب قبيل قول المتن فأجاب الخ كما مر عن المعنى (قوله ولا يكلف التعرض) إلى قوله أي وحينئذ في النهاية لا أقوله فانه يحلف لا أعلم أن إلى يكفى حلفه (قوله فان تعرض الخ) متصل بقول المصنف كفاه في الجواب لا تستحق على الخ ولو قدمه لكان أوضح عرشة رشیدی قوله فان تعرض له جاز لا حاجة إلى هذا مع ما قبله وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب وأقام المدعي بهينة الخ على أنه تقدم له خلاف هذا وأنه تسمع من المدعي عليه البينة حينئذ بما ذكر فليراجع اه وقوله تقدم لعل في شرح امهل ثلاثة أيام وقوله خلاف هذا وأنه الخ أي إلا أن يدعي أن ما تقدم محله فيما إذا لم يسند المدعي المدعي به إلى سبب فليراجع (قوله فان تعرض له) أي لنفي السبب وقوله ولو أقام المدعي بكسر العين به أي بالسبب ووجوده (قوله وهو مؤجل) أي في نفس الأمر عرشة (قوله ولم يذكر الاجل) هو تصحيح للدعوى لأن الدعوى بالمؤجل لا تسمع كما مر أسنى وهذا كالصريح في صحة دعوى الدين المطلق بدون تقييده بالحلول (قوله كفى الجواب الخ) ولا يجوز إنكاره استحقيقه بأن يقول لأشئ له على في أحد وجهين قال الزركشي أنه المذهب كما حكاه الروياني عن جده ولو أقر له خصمه بثوب مثلاً وادعى تلفه فله تحليله أنه لا يلزمه تسليمه إليه ثم يفتق منه بالقيمة وإن نكل حلف المقر له على بقائه وطالبه به معنى وروى مع شرحه (قوله بذلك) أي الاقرار المذكور (قوله فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن الخ) أي فيكتمى منه بذلك عرشة (قوله ولا شيئاً منها) الأولى أو شيئاً الخ (قوله ولا يكفى حلفه على أنها لا تستحقها) أي ولا شيئاً منها أخذ من أول وكلامه (قول المتن وادعاه) أي كلامها مالكة أو نائبه معنى (قول المتن كفاه لا يلزمي تسليمه) فان أقام يئنة بالملك وجب تسليمه أنوار وفي هامشه واعررض ذلك بأنه حينئذ يضيع حق الرهن والاجارة فكيف يجب التسليم إليه والجواب أنه لا حيف على المدعي عليه فانه يمكن له استئناف دعوى الرهن وإقامة البينة عليه أو تحليل المدعي اه (قوله لانه جواب) إلى قوله كما يسلم في المعنى لا أقوله كذا قالوا إلى المتن (قوله ولا يلزمه التعرض للملك) أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا لثبوته كما يعلم بما يأتي بجبرمي (قول المتن جده) يسكون الحاء المهملة على أنه مصدر مضاف للفاعل أي خاف أن يجحد المدعي الرهن الخ (تنبيه) لو ذكر المصنف قوله أو لا بعد قوله بالملك كان أولى فان عبارة توهم تعلق أو لا بخاف ولا معنى له معنى (قول المتن إن ادعت ملكاً مطلقاً) أي عن رهن واجارة معنى عبارة البجيرمي عن العزيمي أي أن كان دعواك بملك العين التي ادعتها ملكاً مطلقاً عن التقييد بالرهن أو الاجارة أي إن لم تقيّد المدعي به بالرهن أو الاجارة فلا يلزمي تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقيق تسلمه وإن ادعت مروه أو ثوباً أو جراً أي إن قيدت المدعي به بالرهن أو الاجارة أي إن كان مرادك التقييد بذلك فاذكره لا يجب عنه بأن أقول لم تفرغ مدة الاجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اه

(قوله كفى الجواب بلا يلزمي تسليمه الخ) قال في الروض وفي جواز إنكاره استحقيقه أي بأن يقول لأشئ له على وجهان قال في شرحه قول الزركشي المذهب المنع كما حكاه شريح الروياني عن جده اه (قوله مفيد ولا يلزمه التعرض للملك (فلا اعترف) له (بالملك رادعي الرهن أو الاجارة) وكذبه المدعي (فالتصحيح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والاجارة (إلا ببينة) لأن الأصل عدمهما (فان عجز عنها وخاف أولاً أن اعترف بالملك) للدعي (جده) مفعول خاف (الرهن أو الاجارة فحليله أن يقول) في الجواب (إن ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمي تسليم)

(أو أضافا لمن لا يمكن
مخاصمته كقوله هي لرجل
لا عرفه أو لابي الطفل)
أو المجنون أو السفهه سواء
ازاد على ذلك إنها ملكه
أو وقف عليه أم لا كما هو
ظاهر (أو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا) وهو ناظر
عليه (فلا يصح أنه لا تصرف
الخصومة) عنه (ولا تنزع
العين) منه لأن الظاهر أن
ما في يده ملكه أو مستحقه
ومصدر عنه ليس بمنزلة
ولم يظهر لغيره استحقاق
كذا قاله هنا وقد ينفيه
قولهما عن الجويني وأقره
لو قال للقاضي يدي مال لا
أعرف مالكم فالوجه
القطع بأن القاضي يشو
حفظه وبجواب يحمل هذا
على ما إذا قاله في جواب
دعوى ويحتج بفرق بأن
هنا قرينة تؤيد اليدوى ظهور
قصد الصرف بذلك عن
الخاصة فلم يقو هذا الإقرار
على انتزاعها من يده بخلافه
ثم فإنه لا قرينة تؤيد يده
فعمل بأقراره (بل يحلفه
المدعى) لا على أنها لنحو ابنه
بل على (لأنه لا يلزمه التسليم)
للعين رجاء أن يقرأ ويحكم
فيحلف المدعى وتثبت له
العين في الأولين في المتن
والبدل للحيلولة في البقية وله
تحليفه كذلك (إن كان
للمدعى بينه أو لم تكن)
له (بينه) كما يعلم من كلامه

(قوله لمدعاك) أي لما ادعته على معنى (قول المتن وإن ادعت مرونا الخ) ويحمل هذا التردد وإن كان على
خلاف الأصل للحاجة وعكسه بأن ادعى المتهن على الراهن ديناً وخاف الراهن حجب المدعى الزهن لو
اعترف له بالدين يقول في جوابه إن ادعت لمدعاك لا يراه به فلا يلزم أن يبرهن هو كذا فاذا ذكره حتى اجيب ولا
يكون مقراً بذلك هنا ولا يأمروا بذلك يقول في من مبيع لم يقبض بأن يدعى عليه ألفاً فيقول أن ادعت
من ثمن مبيع مقبوض فاذا ذكره حتى اجيب أو عن ثمن مبيع لم يقبض فلا يلزم مطالباً ووض مع شرحه وأنوار
ومعنى (قول المتن أو لابي الطفل) أي خلاف نحو الطفل الفلان يلهو لي غيره لما سيأتي وحديثه فمضى قولهم
لا يمكن مخاصمته أي ولو بوليته فمضى أمكنة مخاصمته بنفسه أو بوليته انصرفت الخصومة عنه على ما سيأتي
رشيدى عبارة الحلبي أي ولا يبينه له ولا يفسد مع الدعوى على المحجور حيث نداءه (قوله وهو ناظر عليه)
أي الوقف فإن كان ناظره غيره انصرفت الخصومة إليه كما ذكره الشهاب الرمي رشيدى وكذا في سم لا قوله
كما ذكره الخ (قوله وما صدر عنه ليس بمنزلة) ومن ثم لو ادعاها لنفسه بعد سماع رشيدى ومعنى عبارة سم قال
في الروض وإن ادعاها أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه أه وهو المعتمد أه (قوله وقد ينفيه)
أي قولهم وما صدر عنه ليس بمنزلة (قوله يحمل هذا) أي قول الجويني (قوله في الأولين) أي فيما ليس هي
له وهي لرجل لا عرفه (قوله والبدل للحيلولة في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب ابن حجر أي والمغنى
لما في شرح المنهج وقد قال الشهاب البرلسي إنه وهم وانتقال نظر أه والذي في شرح الروض أنه
إذا حلف المدعى بين الردي في هذه الصورة ثبتت العين به عليه ابن قاسم رشيدى عبارة سم كتب شيخنا الشهاب
البرلسي هامش شرح المنهج ما نصه فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة وحيث
فأليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين في المسائل كلها نعم إن قلنا بأن انصراف الخصومة في مسألة المحجور
والوقف على الفقراء أو المسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو الفرج كان له الحلف لتفريع البدل فما قاله الشارح
يعني شيخ الإسلام هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة أه إلى حالة أه ولم يزد في شرح الروض على
قوله بعد المسائل كلها ويحلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يقرأ وينكحل فيحلف المدعى
وتثبت له أه وهو ظاهر فيما قاله شيخنا أه أقول وبعبارة الأنوار أيضاً ظاهرة فيما قاله الشهاب البرلسي
(قوله إن كان للمدعى بينه) ولم يقره رشيدى (قوله وسيأتي فيه تفصيل عن البغوى) حاصر التفصيل أنه إذا
كان الإقرار بعد إقامة البينة وقبل الحكم بالمدعى حكم له به من غير إعادة البينة في وجه المقر له أن علم أن
المقر متعنت في إقراره ولا فلا بد من أعادتها لكن فرض تفصيل البغوى فيما إذا أقر بها لمن تمكن
مخاصمته ولذا قال ابن قاسم ويمكن الفرق أه بل التفصيل غير متواتر هنا إذا لا يصح إقامة البينة في وجه
المقر له هنا فامل رشيدى (قوله أي المذكور) بالجر تفسير للضمير المحجور وغرضه من هذا تأويل تذكير

وهو ناظر عليه) لعل التقييد بقوله فلا يصح أنها لا تصرف الخصومة عنه فاذا كان الناظر عليه غيره
انصرفت الخصومة إليه إذا من قوله لا في بل تصرف أو ليه والضمير في عليه لوقف لا مسجد كذا فليتأمل
(قوله لا على أنها لنحو ابنه) قال في الروض وإن ادعاها أي المدعى عليه بعد لنفسه سمعت أي دعواه أه وهو
ح المعتمد (قوله والبدل للحيلولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بخطه هامشه ما نصه
فيه بحث وذلك لأن التفريع على عدم انصراف الخصومة حيث فآليمين المردودة مفيدة لا نزاع العين في
المسائل كلها نعم إذا قلنا بأن انصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف أو المسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو
الفرج وكذا في الأولين على وجه كان له الحلف لتفريع البدل فما قاله الشارح يعني صاحب شرح المنهج
هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة أه إلى حالة أه ولم يزد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها
ويحلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يقرأ وينكحل فيحلف المدعى ويثبت له أه وهو ظاهر
فيما قاله شيخنا (قوله وسيأتي فيه تفصيل عن البغوى) إن أراد ما يأتي قريباً بقوله وفي فتاوى البغوى أن

الآتي وفيما إذا كان له بينة وأقامها يتضح له بها كذا أظفره وسيأتي فيه تفصيل عن البغوى ونازع البقيني في هذه الصورة
وأطال بما ليس هنا محل بسطه مع الجواب عنه (وإن أقره) أي المذكور (لمدين حاضر) بالبدل (تمكين مخاصمته وتحليفه)

جمع بينهما إياها والا فاحدهما مغن عن الآخر لاستانامه له ثم التقييد به ليس لأفادة أنه إذا أقر به لمن لا يمكن مخاصمته وهو المحجور لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لوليها وإتمامه لتركب عليه قوله (سئل فإن صدقة صارت الخصومة معه) لصيرورة الدية (وإن كذبه ترك في يد المقر) لما مر في الاقرار أي وحيث لا تنصرف الخصومة عنه كما هو ظاهر عملا بالظاهر نظير ما مر (وقيل يسلم إلى المدعى) إذ لا طالب له سواء وزيفه الامام بان القضاء له بمجرد (٣٠٨) الدعوى محال (وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) له كما في الاقرار وفي الانوار عن

فتاوى القفال لو ادعى دارا في يد آخر واقام شاهدا ثم ثانيا فقال المدعى عليه قبل شهادته هي لزوجتي سمعه القاضي وحكم بها للبدعي ثم تدعى الزوجة عليه قيل وهو مشكل لان المدعى عليه معترف بانها لغيره فكيف تتوجه الدعوى عليه ويرد بانه مقصر بسكوته عن ذلك حتى سمعت الدعوى وشهادة الاول فلم يقبل منه الصرف للغير وبهذا يرد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه ويانه أنها توجهت وسمعت هي ثم شهادة الاول فقبول الثاني والحكم تميم لا ابتداء دعوى عليه وفي فتاوى البغوى ان اقامها فافر ذواليد بالعين لآخر قبل الحكم للبدعى حكم بهامن غير اعداتها في وجه المقر له ان علم ان المقر متعنت في اقراره والاعادها في وجهه قال الاذرعى والظاهر أنه لا بد من اعادة الدعوى في وجهه ايضا (وان اقر) به (ا) معين غائب فالاصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الامر حتى يقدم الغائب لان المال يظاهر

ضمير العين وهي مؤثرة شيدى (قوله جمع بينهما) أي بين إمكان مخاصمته وإمكان تحليفه مغنى (قوله ثم التقييد) إلى المتن في المغنى (قوله من لا يمكن الخ) أي وولي غير (قوله وهو المحجور) انظر ما وجه هذا الحصر مع ان الوقف الذي ناظره غيره كذلك كما مر شيدى (قول المتن ترك في يد المقر لما مر الخ) يؤخذ منه انه يترك في يده ملكا سم (قوله أي وحيث لا تنصرف الخصومة عنه) أي فيقيم المدعى البيه عليه أو يحلفه أنوار (قوله كما مر في الاقرار) أي واعد المصنف المسئلة هنا ليغيد التصريح بمقابل الاصح وهو وقيل الخ مغنى (قوله قبل شهادته) أي الثاني (قوله ثم تدعى الزوجة عليه الخ) انظر إلى الحاشية الآية عند قول الشارح اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ سم (قوله عن ذلك) أي الاعتراف (قوله وبهذا يرد قول المستشكل فكيف تتوجه الدعوى عليه) يغنى عنه ما قبله (قوله وبيانه) أي الرد (قوله لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدل على ان مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف تتوجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة ثم قد يقتضى هذا البيان ان الحكم كذلك إذا أقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك إذا أقر قبل الدعوى سم (قوله وفي فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال إلا أن يحمل ذلك على الشق الاول مما هنا سم اقول بل الاولى حمل ذلك على نفوذ الحكم بالنسبة للاخذ من ذى اليد لا بالنسبة للمقر له ايضا اخذا مما يأتى عن المغنى والروض مع شرحه (قول المتن ويوقف الامر) أي حيث لا يبينه كما يأتى ع ش (قوله لان المال) إلى التنبيه في النهاية (قول المتن فان كان للبدعى بيته الخ) أي وان لم يكن للبدعى بيته فله تحليف المدعى عليه انه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى واخذه ثم اذا حضر الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان اليد له باقرار صاحب اليد ثم يستأنف الخصومة معه مغنى و مر آ تفاني الشرح عن الاذرعى ما يؤيده (قوله شروط القضاء على الغائب) أي المقدمة في بابه (قوله وعبارة اصله الخ) فانه قال فان لم يكن بيته يوقف الامر الى ان يحضر الغائب وان كان له بيته فيقتضى له مغنى (قوله بمثله) الاولى الاخصر به (قوله) أقامها الخ فيمكن الفرق (قوله ترك في يد المقر لما مر في الاقرار) يؤخذ منه أنه ترك في يده ملكا (قوله ثم تدعى الزوجة عليه) في الروض فرع لو ادعى على غيره وقف دار بيده عليه وأقر به ذواليد لفلان وصدقه المقر لم يكن له تحليف المقر لغيره أي قيمتها لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر قال في شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند التلاف والحيلولة في الحال كالتلاف اما اذا كذبه المقر له فيترك في يد المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بيته على المالك لم يكن للبدعى تحليف المقر لغيره لان الملك استقر بالبيته وخرج الاقرار عن أن تكون الحيلولة به صرح به الاصل اهو قوله ولو اقام المقر له فيما مر كانه اشارة الى قوله قبل الفرع المذكور وله أي للبدعى تحليفه أي المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه أي بان اقر بالمدعى به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه وان اقر به ملك للمقر له رجاء ان يقر له به او ينكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر بشيء لشخص بعد ما اقر بغيره يغرم القيمة للثاني اهو بهذا يظهر اشكال قوله السابق من فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد الزوج على المقر لتحليف فليتأمل (قوله لا ابتداء دعوى) هذا يدل على أن مراد المستشكل بالدعوى في قوله فكيف تتوجه الدعوى عليه الدعوى من المدعى لامن الزوجة (قوله ايضا لا ابتداء دعوى) قد يقتضى هذا ان الحكم كذلك اذا أقر قبل شهادة الاول ايضا وانه ليس كذلك اذا أقر قبل الدعوى (قوله وفي فتاوى البغوى الخ) انظر مخالفته لما تقدم عن فتاوى القفال

مسافة الاقرار للغائب اذ لو قدم وصدقه أخذه وصارت الخصومة معه (فان كان للبدعى بيته) وجدت شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) وسلمت له العين قيل هذا تأتاف لان الوقف ينافيه ما فرعه عليه وعبارة اصله سالمة منه اه ولا تناف فيه لانه بان هذا التفرع ان قبله مقدرا هو حيث لا يبينه ومثل هذا ظاهره لا يعترض بمثله الا ليقينه للبراد المتبادر من العبارة بادني تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) المدعى (معها) يمين الاستظهار كما مر لان المال صار له بحكم الاقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضر)

فلا يمين (تنبيه) أطلقوا
 الغائب وقيدوا الحاضر
 بالبلد فاقضى ان المراد
 بالغائب الغائب عن البلد
 ولولدون مسافة العدوى ثم
 قالوا هو قضاء على غائب
 فاقضى انه بمسافة العدوى
 وحينئذ تنافى مفهوم الحاضر
 والغائب فيمن بدون مسافة
 العدوى والذي يتجه فيه انه
 كالحاضر فان سهل سؤاله
 وجب ورتب عليه مامر
 وإن لم يسهل وقف الامر
 إلى حضوره ولا تسمع عليه
 حجة الا لنحو تعزوا وتوارثم
 انصراف الخصومة عنه في
 الصور السابقة والوقف
 إلى قدوم الغائب إنما هو
 بالنسبة للعين المدعاة اما
 بالنسبة لتحليفه فلا اذ للمدعى
 طلب يمينه أنه لا يلزمه
 للتسليم اليه فان نكل حلف
 المدعى وأخذ بدل العين
 المدعاة بناء على الاظهر السابق
 واخر الاقرار انه لو اقر له به
 غرم له بدله للحيلولة بينهما
 باقراره الاول ولو اقام المدعى
 بينة بدعواه والمدعى عليه
 بينة بانها للغائب عمل بينته
 ان ثبتت وكالته والام
 تسمع بالنسبة لثبوت ملك
 الغائب والحاصل ان المقر
 متى زعم انه وكيل الغائب
 احتاج في ثبوت الملك للغائب
 الى اثبات وكالته وان العين
 ملك الغائب فان اقامها بالملك
 فقط لم تسمع الادفع التهمة
 عنه

بمسافة العدوى) صوابه فوق مسافة العدوى (قوله ثم انصراف الخصومة) الى قوله وكذا في المغنى الى قوله
 أى او كان عينا في النهاية الا قوله ووقع إلى التنبيه (قوله في الصور الخ) لعل الجمع نظرا لما افاده الشارح
 بقوله ثم التقييد به الخ وقوله والذي يتجه الخ والا فما تقدم في المتن الا صورة واحدة هي ما اذا اقر الحاضر ثم
 رايت قال الرشيدى قوله في الصور لعله في الصورة بزيادة تاء بعد الراء اى اذا اقرهما الحاضر (قوله
 اما بالنسبة لتحليفه فلا الخ) وفي الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار بيده عليه وأقر بها ذواليد
 لفلان وصدة المقر له لم يكن له تحليف المقر ليغرمه أى قيمتها لان الوقف لا يعتاض عنه وفيه نظر اه وفي
 شرحه لان الوقف يضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيلولة في الحال كالاتلاف اما اذا كذب المقر له فيترك في
 بدل المقر كما مر نظيره ولو اقام المقر له فيما مر بينة على الملك لم يكن المدعى تحليف المقر ليغرمه لان الملك استقر
 بالبينه وخرج الاقرار ان تكون الحيلولة به صرح به الاصل اه وقوله فيما مر كأنه اشارة الى قوله قبل
 الفرع المذكور وله اى للمدعى تحليفه اى المدعى عليه حيث انصرفت الخصومة عنه اى بان اقر بالمدعى
 به لغائب انه لا يلزمه تسليمها اليه أو إن ماقر به ملك للمقر له رجاء أن يقرأ ويشكل فيحلف ويغرمه القيمة
 بناء على ان من اقر بشئ لشخص بعدما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني اه وبهذا يظهر إشكال قوله
 السابق عن فتاوى القفال ثم تدعى الزوجة عليه ان اريد على الزوج المقر للتحليف فليتامل سم اى واما
 اذا رجع الضمير الى المدعى كما هو الاقرب فلا إشكال بل الظاهر عدم صحة رجوع الضمير للزوج المقر
 فتأمل (قوله اذ للمدعى طلب يمينه الخ) وحينئذ فلم يبق فرق بين قولنا لا تصرف عند الخصومة فيما مروين
 قولنا هنا تصرف الا أن هناك يأخذ منه العين اذا أثبتنا على ما مر فيه وهنا يأخذ بدلا مطلقا والافق كل من
 الموضوعين يحلفه ويقيم عليه البينة كما علم رشيدى وفي قوله ويقيم عليه الخ بالنسبة للاقرار لمعين حاضر نظرا
 ظاهر (قوله انه لا يلزمه التسليم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيه المدعى تحليف المدعى
 عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وإن ماقر به ملك للمقر له رجاء ان يقر به له او
 بشكل فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من اقر لشخص بشئ بعد ما اقر به لغيره يغرم القيمة للثاني فان
 نكل عن البين وحلف المدعى البين المردودة أو اقر له بالعين ثانيا أى وأقر المقر له وغرم له القيمة ثم اقام
 المدعى بينة بالعين او حلف بعد نكول المقر له رد القيمة واخذ العين لانه اخذها للحيلولة وقد زالت اه زاد
 الانوار على ذلك ما نصه ولو رجع الغائب وكذب المقر في الاقرار له فالحكم كالو اضاف إلى حاضر فكذب
 ولو اقام المقر له الحاضر والغائب بعد الرجوع بينة بالملك لم يكن للمدعى تحليف المقر اه (قوله انه لو اقر له به
 الخ) اى بعد ان اقر به لاخر كما يعلم من قوله باقراره الاول رشيدى (قوله عمل بينته) اى المدعى عليه لزيادة
 قوته اذا باقر اذ يبدل أسنى ومعنى (قوله والحاصل الخ) وفي الروض في هذا المبحث المسئلة السادسة
 يطالب المدعى عليه بالكفيل بعد قيام البينة وان لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل اى يقيم كفيلا حبس اه قال
 في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه سم (قوله فان اقامها بالملك فقط
 لم تسمع الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يقيم بينة بوكالته عن الغائب و اقام بينة بالملك سمعت بينته
 لا لثبوت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه البين وتهمة الاضافة إلى الغائب سواء تعرضت
 بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا وهذه الخصومة خصومة المدعى مع المدعى عليه والمدعى
 إلا أن يحمل ذلك على الشق الاول مما هنا (قوله والحاصل أن المقر متى زعم أنه وكيل الغائب الخ) في الروض
 في هذا مبحث المسئلة السادسة يطالب المدعى عليه بالكفيل بعد قيام البينة وإن لم تعدل لاقبلها فان لم يكفل
 اى يقيم كفيلا حبس قال في شرحه لا متناعه من اقامة كفيل لاثبوت الحق وامتناعه منه اه (قوله فان
 اقامها بالملك فقط لم تسمع الخ) عبارة الروض وشرحها فان لم يثبت اى يقيم بينة بوكالته عن الغائب وان ثبت
 اى اقام بينة بالملك للغائب سمعت بينته لا لثبوت العين للغائب لانه ليس نائبا عنه بل لتدفع عنه البين وتهمة
 الاضافة إلى الغائب سواء تعرضت بينته لكونها في يده بعارية او غيرها ام لا فهذه الخصومة خصومة للمدعى

وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها كره من مقبوض وإجارة فتسمع بينته أنها ملك فلان الغائب لأن حقه لا يثبت إلا إن ثبت ملك الغائب فيثبت ملكه بهذه البينة ووقع هنا لغير واحد من (٣١٠) الشراح ما لا ينبغي فاحذره (تنبيهان) الاول فان قال المدعى عليه هي لي وفي يدي فاقام المدعى

بينة وحكم الحاكم له بها ثم بان نهال ليست في يد المدعى عليه فالدعي يتجه أنه لا ينفذ إن كان ذو اليد حاضرا وينفذ إن كان غائبا ووجدت شروط القضاء على الغائب الثاني علم ما مران من يدعي حقا لغيره وليس وكلا ولا ولا لا تسمع دعواه وعمله إن كان يدعي حقا لغيره غير منتقل اليه بخلاف ما إذا كان منتقلا منه اليه أي أو كان عيننا لمدينه له بها تعاق كما علم مما مر ويأتي في ضابط الخالف فن الاول مالو اشترى أمه ثم أراد ان يثبت على بائنه انه اقر بانها معصوبة من فلان بخلاف ما لو ادعى فساد البيع لاقراره قبله بنصبه لانه هنا يثبت حقا لنفسه وفساد البيع وإنما سمعت بينته باقراره قبل البيع انها عتيقة لانه لا يثبت حقا لأدعي ومنه دعوى دائن ميتة ان لها مهرا على زوجها ودعوى زوجة دين الزوجها فلا تسمعان وإن كان لو ثبت ذلك تعلق به حق الدائن ونفقتها في الثانية ومن الثاني مالو اشترى سهبا شاعا من ملك واثبت في غيبة البائع ان ما اشتراه منه هو الذي خصه من تركه ابيه فادعى اخوه ان اباه

مع الغائب خصومة أخرى انتهى اه سم (قوله) وكذا لو ادعى لنفسه حقا فيها الخ) وفاقا للناية وخلافا للروض وشرحه والمنع والانوار عبارة وإن تعرضت أي بيته انقرع مع ذلك أي كونه ملكا للغائب اذ كونه في إجارة الحاضر أو رهنه سمعت له صرف الخصومة وانصرف التحايف ورجعت بيته للمدعي فإذا حضر الغائب فان أعاد البينة أو أقام غير هاتمت على بيته المدعى وإن لم يقيم فيعزره الملك على ذلك ولو قال للقاضي زدني الكتاب انما عاد ولم يدع ولم يقيم البينة يلزمه الاجابة (قوله) فتسمع بينته الخ) أي إذا تعرضت لكونها في إجارة الحاضر أو رهنه أخذت مما مر عن الانوار (قوله) فيثبت ملكه بهذه البينة) ولا ينافيه ما مر من أنه ليس له لإثبات مال لغيره حتى يأخذ دينه منه لأن محل ذلك في أصل الدين الذي لا علاقة له فيه أو هتاف حق التوثيق أو المنفعة مع تعاق حقه بها نهاية وقوله لأن محل ذلك الخ أي على مختاره وأما عند الشارح فحله في الدين كمر في القضاء على الغائب وبقي في ضابط الخالف (قوله) ووجدت شروط القضاء أي بان كان الغائب منكرا او متواريا او متززا او فوق مسافة الهدوى على ما مر ع ش (قوله الثاني الخ) (فرع) لو ادعى جارية على منكرها فاستحجتها بحجة ووطنها واولدها ثم أكذب نفسه لم تكن زانية بذلك لانها تنكر ما يقول ولم يبطل الايلا دوحرية الولد لان إقراره لا يلزم غيره وإن وافقته الجارية على ذلك إذ لا يرفع ما حكم به برجوع محتمل فيلزمه المهر إن لم تعرف هي بالزنا ويلزمه الارش إن تعقت ولم يولد أو قيمة الولد وأمه إن اولدها ولا يعضوها بعد ذلك إلا بإشراء جديد فان مات قبل شرائها أو بعده تعقت علامته وله الاول ووقف ولاؤها إن مات قبل شرائها وكذا الحكم لو انكر صاحب اليد وحلف انها له واولدها ثم أكذب نفسه فيأتي فيها جميع ما مر فلا تكون زانية باقراره ولا يبطل الايلا دوحرية الولد ويلزمه المهر والارش وقيمة الولد وأمه ولا يعضوها إلا بإشراء جديد فان مات تعقت ووقف ولاؤها ويجب اجرة مثلها في الخالفين ورضع شرحه وكذا في المغني والانوار إلا قوله فلا تكون زانية باقراره الخ (قوله عامر) أي في شروط الدعوى أو في قوله ولو أقام المدعى بيته بدعواه والمدعى عليه بيته بانها للغائب الخ (قوله ولا وليا) أي ولا ناظر اكامر (قوله) وحله أي محل عدم البيع فيما ذكر (قوله لمدينه) الاوافق لما مروى يأتي لإبداله بغيره (قوله) له بها تعاق أي ثابت بالفعل وسابق على الدعوى والاثبات بخلاف التعاق الآتي في قوله ومنه دعوى دائن ميتة الخ (قوله عامر) أي في قوله ولو أقام المدعى بيته بدعواه الخ أو في القضاء على الغائب في شرحه وإذ اثبت مال على غائب وله مال (قوله فن الاول وهو غير المنتقل (قوله انه اقر الخ) ظاهره قبل البيع أو بعده (قوله لاقراره الخ) متعاق بالفساد (قوله) ولما سمعت الخ) جواب سؤال منشؤ وقوله فن الاول مالو اشترى أمه الخ (قوله ومنه) أي الاول (قوله) فلا يسمعان) الاولى التايب (قوله) وإن كان لو ثبت الخ) أي تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها ولو بقصد وفاء الدين أو النفقة من ذلك كما هو مقتضى كلامه الآتي في شرحه ومن توجهت عليه يمين الخ وصرح بكلامه السابق في القضاء على الغائب في شرحه وإذ اثبت مال على غائب وله مال سم (قوله حق الدائن) أي في الاول (قوله) فيحلف مع شاهده) يعني إذا عجز عن شاهد آخر مثلا (قوله) لا نه يدعي الخ) علة لقوله سمعت

مع المدعى عليه والمدعى مع الغائب خصومة أخرى اه (قوله) فتسمع بينته أنها ملك فلان الغائب) قد يؤيد هذا ما تقدم بالهامش قبيل أو ادعى نكاحا عن ابن الصلاح والسبكي إلا ان يفرق (قوله) فلا تسمعان) إلا تبعا كدعوى دينه على الميتة ونفقتها على زوجها القصد الوفاء من ذلك فيها يحتمل ثم رايت كلام الشارح في شرح قول المصنف الآتي من توجهت عليه يمين الخ يقتضى خلاف ذلك وكلامه السابق في القضاء على الغائب في شرح قول المصنف وإذ اثبت مال على غائب وله مال يصرح بخلاف ذلك (قوله) ايضا فلا تسمعان) أي لان كلام من مهر الميتة ودين الزوج لا ينتقل للمدعى وإن كان لو ثبت تعلق به حقه ففرق بين ما ينتقل وما لا لكن يتعلق به الحق لكن يتامل الفرق بين ذلك وما تقدم قبيل التنبيه الاول ويفرق بان مدعاه فيها

وهي ذلك الملك كله بة لازمة وأقام بيته بذلك فاقام المشتري شاهدا بان الاب رجعت في الهبة سمعت دعواه وبينه فيحلف مع شاهده لانه يدعي ملكا لغيره مبتدئا منه اليه كالوارث فيها يدعي ما ورثه بخلاف غريم الغريم قاله ابن الصلاح

ومنه ما رقبيل التنية الاول في دعوى الرهن والاجارة ومنه ما لو اقر من له أخ بملك لابنه (٣١٩) فلان ثم مات فادعى الاخ انه الوارث وان

المقر ببنوته وتولد على فراش
فلان واثبت ذلك ثبت
نسب المقر به من ولد على
فراشه وبطل اقرار الميت
ببنوته ومنه ما لو ادعى
دارايد بكونه اشترى اهامان
زيد المشتري لهما من عمرو
المشتري لهما من بكر فانكر
سمعت بينته بالبيعين (وما
قبل اقرار عبد) أى قن (به
كعقوبة) لادعى من قود واحد
قذف او تعزير (فالدعوى عليه
وعليه الجواب) ليرتب
الحكم على قوله لقصور اثره
عليه دون سيدة اما عقوبة الله
تعالى فلا تسمع الدعوى
بها مطاقا كما مر (وما لا)
يقبل اقراره به (كارش)
لعيب وضمان متاف (فعلى
السيد) الدغوى به والجواب
لان متعلقه الرقة وهى
حق السيد دون القن فلا
تسمع به عليه ولا يخلف
كالمتعلق بذمته لانه فى معنى
المؤجل نعم الدعوى
والجواب على الرقيق فى
نحو قتل خطأ اوشبه عمد
بمحل اللوث مع انه لا يقبل
اقراره وذلك انتعلق للدية
برقبته إذا أقسم الولي وقد
يكونان عليهما كما فى
نكاحه ونكاح المكاتبه
لتوقف ثبوته على اقرارهما
(فصل) فى كيفية

دعواه وبنيته (قوله) ومنه ما رقبيل التنية الاول) يتامل كون ذلك منه سم ولك ان تقول وجهه ان المراد
بالثاني ما يشمل قول الشارح اى او كان لمدينة الخ (قوله) ومنه ما لو اقر من له اخ الخ) يتامل وجهه كون هذا
من الثاني وإن المدعى به فيه حق للغير منتقل منه للمدعى فان المدعى به انه الوارث وإن المقر ببنوته وتولد
على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا منه للمدعى الا ان يرد انه يترتب على ذلك حق
كذلك وهو الارث سم (قوله) بالبيعين) اى بيع بكر لعمرو وبيع عمرو ولزيد واما بيع زيد للمدعى فليس
بما نحن فيه (قوله) اى قن) الى الفصل فى المغنى وكذا فى النهاية الاما انه عليه (قول) الماتن فالدعوى عليه
الخ) وتصح الدعوى ايضا على الرقيق بدين معاملة تجارة اذ له فيها سيده مغنى (قوله) على قوله) اى القن
(قوله) مطاقا) اى لا عليه ولا على سيده (قوله) كما مر) اى فى اول الباب (قوله) لعيب) عبارة المغنى لتعيب
او اتلاف اه وعبارة البجيرى قوله كاش ليعيب الخ كان ادعى عليه انه جرح دابته او اتلفها اه (قوله)
دون القن الخ) نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع
الدعوى به عليه لا قامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة
نهاية (قوله) فلا تسمع به الخ) عبارة المغنى فلو ادعى عليه نفى سماعها وجهان قال الرافعى والوجه انها تسمع
لا ثبات الارش فى الذمة لا لتعلقه بالرقة قال تفريعا على الاصاين يعنى ان الارش المتعلق بالرقة يتعلق
بالذمة ايضا وان الدعوى تسمع بالموجل قال البلعنى فيخرج منه ان الاصح انها لا تسمع عليه بذلك لان الاصح
انه لا يتعلق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالموجل وبهذا جزم صاحب الانوار اه (قوله) نعم الدعوى والجواب)
كان وجهه ذلك ان بين الولي حجة ففى بمنزلة البينة سم (قوله) فى نحو قتل خطأ الخ) انظر ما اراد بنحوه وقد
اسقط المغنى وشرح المذهب لفظة التزو (قول) وذلك لتعلق الدية برقبته الخ) هو تعليل لعدم قبول اقراره
رشيدى (قوله) إذا أقسم الولي) اى ولي الميت (قول) وقد يكونان دليهما) اى تكون الدعوى والجواب على كل
من الرقيق والسيد مغنى (قوله) كافى نكاحه) اى العبد كان ادعت حرة على عبد وسيدة بان هذا زوجى وزوجه
سيدة له وقوله ونكاح المكاتبه بان ادعى رجل عليها وعلى سيدة بانها زوجته زوجها له سيدة باذنها
محضرة شاهدى عدل فلا يثبت الا باقرارها مع السيد اه بجيرى (قوله) لتوقف ثبوته الخ) لانه لا بد من
اجتماعهما على التزويج فلو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت وحلف المدعى حكم
بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكم له بالنكاح وياتى مثل ذلك
فى المبعضة مغنى وعنائى

(فصل) فى كيفية الحالف وضابط الحالف (قوله) فى كيفية الحالف) الى قول المتن وسبق فى النهاية الا
قوله واعترض الى لافى اختصاص (قوله) وما يتفرع عليه) اى الحلف (قوله) اليمين المردودة) الى واعترض
فى المغنى الا قوله ويظهر الى المتن (قوله) ومع الشاهد) اى اليمين مع الشاهد مغنى وقضية اقصارهم على تينك
الصورتين انه لا تغلظ بين الاستظهار فليراجع (قوله) بنحو طلاق الخ) عبارة المغنى والاسنى ولا يغلظ على

تقدم تعلق حقه بالعين ثم رابت قول الشارح ومنه ما رقبيل التنية الاول الخ) ومنه يؤخذ الفرق على ما فيه
ما يعرف بالتامل (قوله) ومنه ما رقبيل التنية) يتامل كون ذلك منه (قوله) ومنه ما لو اقر من له اخ بملك
لابنه فلان الخ) يتامل وجهه كون هذا من الثاني وإن المدعى فيه حق للغير ينتقل منه للمدعى فان المدعى انه
الوارث وإن المقر ببنوته وتولد على فراش فلان وو احد من هذين ليس حقا للميت منتقلا للمدعى الا ان يرد
انه يترتب على ذلك حق كذلك وهو الارث (قوله) لان متعلقه الرقة) وهى حق السيد دون القن فلا تسمع به
عليه الخ نعم قطع البغوى بسماعها عليه ان كان المدعى بينة اذ قد يمتنع اقرار شخص بشيء وتسمع الدعوى
به عليه لا قامة البينة فان السفه لا يقبل اقراره بالملك وتسمع الدعوى لاجل اقامة البينة شرح مر (قوله)
نعم الخ) كان وجهه ذلك ان بين الولي حجة فهو بمنزلة البينة (فصل) تغلظ بين مدعى ومدعى عليه الخ)

وما يتفرع عليه (تغلظ) ندبا وإن لم يطلبه الخصم بل وإن اسقط

كما قاله القاضى (يمين مدعى) اليمين المردودة ومع الشاهد (و) يمين مدعى عليه) ان لم يسبق لاحدهما حلف بنحو طلاق انه لا يخلف يمينه مغلظة

ويظهر تصديقه في ذلك من غير عين لانه يلزم من حلفه طلاقه ظاهر افساوى الثابت بالبينه (فيما ليس بمال ولا يه صدبه مال) كتنكاح وطلاق
وايلاء ورجعة ولعان وعتق وولاء ووكالة ولو في درهم وسائر مامر مما لا يثبت برجل وامراتيه وذلك لان اليمين موضوعه للزجر عن التعدي
فغالب مبالغتها كيد الردع فيما هو (٣١٢) متأكد في نظر الشرع وهو ما ذكر وما في قوله (و) في (مال) اوحقه كخيار واجل (يلغ

نصاب زكاة) وهو كما قاله
مائتا درهم او عشرون
دينارا وماعدهما لا بدان
تبلغ قيمته احدهما واعترض
بان نص الام والمختصر ان
العبرة بالذهب لا غير
واعمده البلقيني وبجواب
بانه لا يظهر هنا اتعين الذهب
معنى فلذا اعرض عنه اى
وما هو المتعين يحمل على
انه تصوير لا غير لاني
اختصاص ولا فيما دون
نصاب اوحقه كان اختلاف
متبايعان في ثمن فقال البائع
عشرون والمشتري عشرة
لان التنازع انما هو في
عشرة وذلك لانه حقير في
نظر الشرع ولهذا لم تجب
فيه مواساة نعم ان
راه لنحو جراءة الحالف
فعله وبحث البلقيني ان له
فعله بالاسماء والصفات
مطلقا (وسبق بيان التغليظ
في اللعان) بالزمان وكذا
المكان في غير نحو مريض
وحائض ويظهر ان باحق
بالمريض سائر اعداء الجماعة
وان التغليظ به حينئذ حرام
لكن يشكل على ذلك ان
المختدة يغلف عليها به وان
قلنا لا نحصر للدعوى عليها
وقد يفرق بان نحو المرض
عذر حسي بخلاف التجدير
وغيرهما نعم التغليظ

حالف لانه لا يخاف يمينا مغلفة بناء على أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير الطلاق كما هو قضية النص اه
(قوله في ذلك) اى في لانه حالف لانه لا يخاف الخ ع ش (قوله يلزم من حلفه طلاقه) اى لان هذا الحالف
يغلف لانه فيما ليس بمال الخ وذلك يقتضى الحنث وقد يمنع هذا الزوم إذ يمكن ان يخاف يمينا غير مغلفة انه
سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه خصوصا لضرورة الحلف فليتأمل سم (قوله ظاهر ا)
اى لزوم اظهار (قوله فساوى) اى قوله انه حالف انه لا يخاف الخ (قوله وكالة) اى وقود وصاية وتغافل
في الوتف ان بلغ نصابا على المدعى والمدعى عليه واما الخاف فالتقابل من المال إن ادعاه الزوج وانكرت
الزوجة وحلفت او نكحت وحلفه ولا تغليظ على واحد منهما وان ادعته وانكر وحلف او نكل
وحلفت هي غافل عليها لان تصدما الفرقا وقصد استدامة النكاح اما الخاف بالكثير فتغافل فيه مطلقا
معنى وروض مع شرحه (قوله ولو في درهم) اى لان المقصود من الوكالة انما هو الولاية رشيدى (قوله
فغلف) اى الحالف عبارة المغنى فشرع التليظ اه (قوله كخيار الخ) اى وحق الشفعة اسنى ومعنى (قوله وهو
كما قاله الخ) عبارة المغنى قضية كلام المصنف التغليظ في اى نصاب كان من نعم ونبات وغيرهما وهو وجه
حكاه الماوردى ويلزم عليه التغليظ في خمسة اوسق شعير وذرة وغيرهما لا يساوى خمسين درهما الذى في
الروضة واصلاها اعتبار عشرين مثقالا ذهبا او مائتى درهم فضة تحديدا والمنصوص في الام والمختصر اعتبار
عشرين دينار عينا او قيمة وقال البلقيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب انتهى
والاوجه كما قال شيخنا اعتبار عشرين دينار او مائتى درهم او ما قيمته احدهما اه (قوله وما هو المتعين الخ)
اى من نص الام والمختصر (قوله ولا فيما دون نصاب الخ) اى وان كان ليتيم او لوقف ع ش (قوله نعم إن
راه الخ) عبارة المغنى والاسنى نعم للقاضى ذلك فيما دون النصاب ان راه لجراءة نجد هاق الحالف اه عبارة
ع ش قوله إن راه الحالك اى فيما دون النصاب اه انظر هل الاختصاص مثل ما دون النصاب في ذلك ام لا
وقضية اطلاق الشارح والنهاية الاول فليراجع وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وبحث البلقيني ان له فعله
الخ) هذا التعريف يقتضى انه يتمتع عليه التغليظ بغير الاسماء والصفات فانظر هل هو كذلك وما وجه رشيدى
اقول يظهر ان الامر كما اقتضاه وجهه بزيادة اداء الحالف (قوله مطلقا) اى فى المال وغيره بلغ نصابا ام لا
وشمل ذلك الاختصاص فقتضيه ان له تغليظ اليمين فيه ع ش (قوله بالزمان) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله
في غير نحو مريض الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المريض الذى به مرض شاق والزوم
والحائض والنفساء فلا يغلف عليهم بالمسكان لعذرهم اه (قوله ويظهر ان باحق الخ) قضية مامر انفا عن
المغنى عدم الاحاق (قوله به) اى المسكان حينئذ اى كان الحالف نحو مريض او حائض (قوله على ذلك)
اى استثناء نحو المريض (قوله وقد يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سم (قوله وغيرهما) بالجر عطف
على الزمان ويحتمل رفعه عطف على المسكان (قوله نعم) الى قوله ويسن في النهاية الى قوله اما والا فى المغنى
لا اقوله ويتكرر اللفظ وقوله وهى معروفة الى من الطالب (قوله وهى معروفة) كان يقول والله الذى لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم السر والعلا بنية معنى واسنى (قوله فيها) اى اليمين (قوله
لاتوقيف فيه) عبارة المغنى لم يرد توقيف في الطالب الغالب اه (قوله او الغزالي) كذا في اصله بخطه رحمه

(قوله يلزم من حلفه طلاقه ظاهرا) اى لان هذا الحلف يغلف لانه فيما ليس بمال وذلك يقتضى الحنث وقد
يمنع هذا الزوم إذ يمكن ان يحلف يمينا غير مغلفة انه سبق له حلف بما ذكر اذ التغليظ مندوب فيجوز تركه
خصوصا لضرورة الحلف فليتأمل (قوله وقد يفرق بان نحو المرض عذر) لا يخفى ما في هذا الفرق

بحضور جمع أفلهم أربعة ويتكرر اللفظ لا يعتبر هنا ويسن بزيادة الاسماء والصفات أيضا وهى معروفة ومرأاثل
الايمان ان ما ذكر فيها من الطالب الغالب المدرك المهلك معترض بانه لا توقيف فيها واسماء الله لا يجوز اطلاقها الا بتوقيف وان
هذا لا يأتى الا على كلام الباقلاني او الغزالي المشترطين انتفاء الاشمار بالتأص دون التوقيف والجواب بان هذا من قبيل

اسم المفاعلة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالتحق بالافعال التي لا تتوقف اصنافها على توقف ولذا توسع الناس فيها غير صحيح اما اولاً فهي ليست من ذلك القبيل لفظا وهو واضح ولا معنى وكونها تقتضى تعلقا تؤثر فيه لا يختص بها بل اكثر الاسماء التوقيفية كذلك واما ثانياً فمن الذي صرح على طريقة الاشعرى بان الاسماء او الصفات التي من باب المفاعلة لا تقتضى (٣١٣) توقيفا بل الفعل لا بد فيه من التوقف

لكن الفرق بينه وبين الاسم والصفة ان هذين لا بد من ورود لفظهما بعينه ولا يجوز اشتقاقها من فعل أو مصدر ورد كما صرحوا به بخلاف الفعل لا يشترط ورود لفظه بل يكفي ورود معناه او مراده بل عدم اشعاره بالنعص وان لم يرد او هذا وان لم يرد من صرح به كذلك إلا انه ظاهر من خوى عبارات الاصوليين فتأمله ويسن أن يقرأ عليه آية آل عمران ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا وان يوضع المصحف في حجره ويحلف الذي بما يعظمه بماتراهن نحن لاهو ولا يجوز التحليف بنحو طلاق أو عتق بل يلزم الامام عزل من فعله اى لمن لم يكن يعتقد كاهو ظاهر وقد يختص التغليط باحد الجانبين كما اذا ادعى فن على سيده عتقا او كتابة فانكره السيد فتغلط عليه إن بلغت قيمته نصا با فان رد اليه على القن غلط عليه مطلقاً لان دعواه ليست بمال (ويحلف على البت) وهو الجزم فيما ليس بفعله ولا فعل غيره كان طلعت الشمس او ان كان هذا

الله تعالى وكان الظاهر والنزالي بالواو سيد عمر (قوله اسم المفاعلة) يعنى اسم دال على المشاركة (قوله غير صحيح) خبر قوله والجواب عبارة المغنى اجيب بان هذا الخ قال الاذعى والاحوط اجتناب هذه الالفاظ ولهذا لم يذكره الشافعى وكثيرون من الاصحاب اه وهو كما قال اه (قوله وكونه تقتضى) اى من جهة تحقق مدلولاتها (قوله تعلقا) اى متعلقا (قوله التوقيفية الخ) لعل حق المقام الغير التوقيفية (قوله فمن الذى الخ) استفهام انكارى (قوله ولا يجوز) اى لا يكتفى في جواز اطلاقيهما (قوله او مرادفه) لعله من عطف الخاص (قوله بل عدم اشعاره بالنعص الخ) هذا لا يلائم قوله تعالى بل الفعل لا بد فيه من التوقف سيد عمر وسم (قوله وان لم يرد) اى معناه و مرادفه (قوله وهذا) اى قوله بل عدم لاشعاره الخ (قوله ويسن) لى قوله ويفرق في المغنى الا قوله اى ان لم يكن لى وقد يخص وقوله ولا اعلمك اى ابي ولى قول الماتن ولو ادعى ديناً في النهاية (قوله وان يوضع المصحف في حجره) اى ولم يحلف عليه لان المتصور تخويله بحافة المصحف ع ش وكلام المغنى يفيد ان الحلف على المصحف مستحب ايضا عبارته ويحضر المصحف ويوضع في حجر الحالف قال الشافعى وكان ابن الزبير وطرف قاضى صنعاء يحلفان به و حسن وعليه الحكم بالين وقال رضى الله تعالى عنه في باب كيفية اليمين من الامم وقد كان من حكم الافاق من يستحلف على المصحف وذلك عندى حسن وقال القاضى وهذا التغليط مستحب اه (قوله ويحلف الذي الخ) عبارة المغنى هذا اذا كان الحالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى انزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق او نصرانيا حلفه بالله الذى انزل الانجيل على عيسى او مجوسيا او وثنيا حلفه بالله الذى خلقة وصوره اه زاد الانوار ولو حلف مسلما بالله الذى انزل التوراة على موسى والانبيا على عيسى جاز اه (قوله لاهو) كقوله والله الذى ارسل كذا او انزل كذا من رسول او كتاب لان نعتهما معنى (قوله ولا يجوز التحليف الخ) اى من القاضى فلو خالف وفعل انعقدت يمينه حيث لا اكراه منه ع ش وينبغي حمله على ما اذا كان يعتقده القاضى كما ياتى في بحث اعتبار نية القاضى عن شرح المنهج وعشيه الزياى (قوله بنحو طلاق الخ) كنذر معنى (قوله اى ان لم يكن الخ) اى القاضى الذى يفعله قال المغنى وقال ابن عبد البر لا علم احدا من اهل العلم يرى الاستحلاف بذلك اه (قوله لان دعواه ليست بمال) اى وإن كان حلفه مفوتا للمال على السيد ع ش (قوله فيما ليس بفعله الخ) عبارة المغنى قال الزركشى و ظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره وقد يكون اليمين على تحقق وجود لا على فعل ينسب اليه ولا الى غيره بل ان يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق فطارد ولم يعرف فادعت انه غراب وانكرو وقد قال الامام انه يحلف على البت اه (قوله كان طلعت الشمس او ان كان هذا غرابا) اى ثم ادعت عليه الزوجة ان الشمس طلعت او كان هذا غرابا فانكر فيحلف على البت انها لم تأطع أو أنه لم يكن غرابا رشيدى (قوله نعم المودع) بكسر الدال (قوله يحلف) اى المودع (قوله وفي فعله) عطف على قوله فيما ليس بفعله الخ (قوله نفيا او اثباتا) فيقول في البيع والشراء فى الاثبات والله لقد بعت بكذا او اشتريت بكذا وفى النفي والله ما بعت بكذا او ما اشتريت بكذا معنى (قوله وان كان ذلك الفعل وقع منه الخ) اى وقد توجهت اليه بعد كاله معنى (قوله مثلا) اى او اغمائه او سكره الطافح معنى (قول الماتن فعلى نفي العلم) ولا يتعين ذلك فيه فلو حلف على البت اعتد به كما

(قوله بل عدم اشعاره بالنعص) أنظر هذا مع قوله بل الفعل لا بد فيه الخ (قوله كلا اعلمه فعل كذا

(٤٠ - شروانى وابن قاسم - عاشر) غرابا فانت طالق نعم المودع اذا ادعى الوديع التالف ورد اليه عليه يحلف على نفي العلم مع ان التالف ليس من فعل احدو (في فعله) نفيا او اثباتا لاحاطته بفعل نفسه اى من شأنه ذلك وان كان ذلك الفعل وقع منه حال جنونه مثلا كما أطلقوه (وكذا فعل غيره ان كان اثباتا) كبيع واتلاف وغصب لسهولة الوقوف عليه (وان كان نفيا) غير محصور (فعلى نفي العلم) كلا اعلمه فعل كذا

ولا أدلك ابن أبي عمير لو عرف على العلم ما يفرق بينه وبين عدم جواز الشهادة بالنفي غير المحذور بأنه يكتفي في الدين بأدنى ظن بخلاف الشهادة بالإيجاب من الظن القوي القريب من العلم كما مرأها المحصور في قضية تجوزهم الشهادة به لانه كالأثبات في سهولة الإحاطة بذاته انه يحلف عليه بتأبى لا ولا في البقية وقد يكف الحلف على البت في فعل غيره التي كحلف البائع أنه لم يأت بقوله عده مثلا وكحلف مدعى النسب بالدين المرذود أنه ابنه وحلف مدين أنه معسر (٣١٤) واحد الزوجين الذين المرذود أن صاحبه به عيب ورد الاول بأنه حلف على فعل عده

والحلف فيه ولو نفيا يكون
بنا والثاني يرجع إلى انه
ولد على فراشه وهو أثبات
والحلف فيه بت وان لم يكن
فعله والثالث نفي الملك نفسه
على شيء مخصوص والرابع
فعله تعالى فهو حلف على
فعل الغير اثباتا قال
والضابط انه يحلف بتأني
كل يمين الأفيما يتعلق
بالوارث فيما ينفيه وكذا
العاقلة بناء على ان الوجوب
لا في القاتل ويرد عليه
مسائل مرت في الوكيل
في القضاء على الغائب
وفي الوكالة فيما لو اشترى
جارية بعشرين وان المشتري
لو طلب من البائع ان
يسلمه المبيع فادعى عجزه
الآن يحلف على نفي العلم
بعجزه ولو ادعى دين المورث
فقال أبراني منه واستوفاه
او احوال به مثلا (حلف على)
البت ان شاء كما مر او على
(نفي العلم بالبراءة) لانه
حلف على نفي فعل الغير
ويشترط هنا وفي كل ما
يحلف المنكر فيه على نفي
العلم التعرض في الدعوى
لكونه يعلم ذلك قال
البلقيني وعمله ان علم

قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد علم ذلك معنى (قوله ولا أدلك ابن أبي) وجه التثليل به لما نحن فيه انه في معنى لم يدلك ابن فتاهل سيد عمر عبارة سم ما فعل الغير في هذا المثال إلا ان يكون ولادته على فراشه ايه اخذنا ما أتى به (قوله على العلم به) أي بالنفي المطابق معنى (قوله وبفرق بينه الخ) قد يقال لا مخالفة بين المسئلتين حتى يحتاج للفرق فكما لا يجوز الشهادة بالنفي المذكور كذلك لا يحلف عليه وإنما يحلف على نفي العلم به والذي في شرح الروض التسوية بينهما فان قلت مراد الشارح ان النفي غير المحصور وتحلف فيه على نفي العلم ولا يجوز الشهادة فيه على نفي العلم قلت هذا مع انه لا تقبله العبارة إلا بتأويل لا يلائم التعليل رشیدی (قوله أنه أتى بالخ) عبارة المختار ابي العبد يأتى بكثرة الباء وضما عش (قوله أنه ابنه) انظر اى نفي في هذا رشیدی اى وفي الرابع (قوله ورد الاول بأنه) قضية الرد بما ذكر ان البائع يكف الحلف بان العبد ما أتى عنده إذا ادعى المستري انه كان آتيا في يد البائع وقضية ما ذكره وفي الرد بالعيب انه يكفيه ان يقول ما يلزم من قبوله ولا تستحق على الرد ونحو ذلك فاعلم المراد بما ذكره الباقى انه إذا ذكر السبب كلف الحلف على البت فلا ينفيه الا اكتفاء بنحو لا يلزم من قبوله فإرجع عش (قوله والثاني يرجع الخ) حق المقام هنا وفي المعاطيف الآتية ان يزيد لفظه بأنه يعيد اسم العدد في النهاية او يقول ابتداء ورد بان الاول الخ (قوله بت) اى على البت نهاية (قوله نفي الملك نفسه الخ) يعنى فهو حلف على نفي فعل نفسه (قوله على شيء مخصوص) وهو ما يجب الاداء منه (قوله قال) اى البلقيني (قوله فيما ينفيه) اى من فعل المورث رشیدی (قوله وكذا العاقلة) اى تحلف لا على البت وقوله بناء على ان الوجوب الخ انظر منه رشیدی (قوله لا في القاتل) اى ابتداء على الراجح عش (قوله ويرد عليه) اى على ذلك الضابط (قوله وان المشتري) عطف على قوله مسائل الخ (قوله الآن) اى لا في وقت العقد (قوله فانه يحلف) اى المشتري عش (قوله له عجزه) قد يقال العجز ليس بفعل احدهم (قول المتن فقال أبراني) اى مورثك وأنت تعلم ذلك معنى (قوله او استوفاه) إلى قوله اى لم يجز في المغنى إلا قوله البت إلى المتن وإلى قول المتن ويعتبر في النهاية إلا قوله واعترض إلى وفي فن وقوله ان تذكر إلى المتن وقوله وظاهر إلى بخلاف ما إذا (قوله مثلا) اى أو اعتاض عنه معنى (كما مر) في اى محل مر (قوله وعمله) اى الاشتراط (قول المتن ولو قال جنى) عبارة المغنى ولو قال في الدعوى على سيد بما لا يقبل فيه اقرار العبد عليه كقوله جنى الخ (قول المتن عبدك) اى العاقل الذى لا يعتد وجوب طاعة الأمر كما يعلم بما أتى عش (قوله ان انكر) إلى قول المتن ويعتبر في المغنى الا قوله واعترضه إلى وفي فن وقوله وعبارة أصله إلى المتن (قوله ان انكر) اى السيد وكذا ضمير عليه (قوله على المقابل) اى من ان الحلف على نفي العلم معنى (قوله او يعتد وجوب طاعة الأمر) اى والأمر السيد كما هو الظاهر اما إذا كان الأمر غيره فظاهر ان الأمر منوط به رشیدی عبارة المغنى محل الخلاف في العبد العاقل فان كان مجنونا حلف السيد على البت قطعا الخ قال البلقيني ولو امر عده الذى لا يميز او الأعجمى الذى يعتد وجوب طاعة السيد في كل

ولا أدلك ابن أبي الخ) ما فعل الغير في المثال الثاني الا ان يكون ولادته على فراشه ايه أخذنا ما أتى به (قوله قال والضابط انه يحلف بتأني كل يمين الأفيما يتعلق بالوارث) عبارة الزركشى والعبارة الوافية ان يقال يحلف على البت الا نفي فعل الغير وقد قالها البندنجي وغيره وعبر بها في الروضة وفيها شيء ما وعبارة الروض وهو اى الحلف على البت الاعلى نفي فعل غيره اه (قوله فانه يحلف على نفي العلم بعجزه) قد يقال العجز

المدعى ان المدعى عليه يعلمه والام يسعه ان يدعى انه يعلمه اه اى لم يجز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ما
لأن يوجه اطلاقهم بأنه قد يتوصل به إلى حقه إذا انكل المدعى عليه فيحلف هو فسومح له فيه (ولو قال جنى عبدك) اى تلك (على بما
يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) ان انكر لان قه ما له وفعله كفعل نفسه ولذا سمعت الدعوى عليه واعترضه الاذرى وغيره بان
الجمهور على المقابل وفي فن مجنون أو يعتد وجوب طاعة الأمر يحلف بتأني لانه كالهيئة المذكورة في قوله (فان ولو قال جنى به لك)

على ذرعى مثلا (حالف على البت قطعا والله اعلم) لانه انما ضمن لنته برة في حفظها فهو من قوله ومن ثم لو كانت يده من بعده فعلها كما ستاجر
وهو مستهير كانت الدعوى والحالف عليه فقط كما يحتمل الا ذرعى وغيره وسبقهم اليه ابن الملاح (٣١٥) في الاجير (ويجوز البت بظن مؤكد

يعتمد) ذلك الظن (خطه)
ان تذكر والافلا وعبرة
اصل الروضة وكذا يحصل
من خطه والمغنى واحد (او
خطا به) او مورثه
الموثوق به بحيث يرجع
عنده بسببه وقوع ما فيه
وظاهر ان ذكر المورث
تصوير فقط فلوراي بخط
موثوق به ان له كذا على
فلان او عنده كذا جازله
اعتماده ليحالف عليه بخلاف
ما اذا استوى الامر ان ومن
القرائن المجوزة للحالف
ايضا نكول خصمه اى
الذى لا يتورع مثله عن
اليمين وهو محق فيما يظهر ثم
رايت البلقينى اشار لذلك
(ويعتبر) في العين مو الالة
كلماتها عرفا ثم يحتمل ان
المراد به عرفهم فيما بين
الايحاب والقبول في البيع
ويحتمل ان المراد به عرفهم
في الخلع بل اوسع ولعله
الا قرب لان العدة ويحتاج
لها أكثر وطلب الخصم لها
من القاضى وطلب القاضى
لها من توجهت عليه و(نية
القاضى) او نائبه او المحكم
او المنصوب للظالم وغيرهم
من كل من له ولاية التحليف
(المستحلف) وعقيدته
بجته كان او مقلدا دون
نية الحالف وعقيدته

ما أمره به فالجاني هو السيد فيحالف قطعا اه (قوله على ذرعى مثلا) اى فعلك ضمانه فأنكر ما لكها معنى
(قوله كسناجر الخ) اى غاصب معنى (قوله كانت الدعوى والحالف عليه) اى ويحالف على البت ايضا معنى
(قوله في الاجير) اى الصادقة عليه عبارة الا ذرعى وغيره رشيدى (قوله ان تذكر الخ) وفاقا للمغنى وخلافا
للتبعية عبارته وظاهر إطلاقه جواز ذلك وان لم يتذكر وهو ما في الشرعين والروضة هنا وقال الا ذرعى
المشهور وهو المعتمد وان نقل في الشرعين والروضة في اوائل القضاء عن الشامل اشتراط التذكر اه وفي
سم مثلها (قوله او مورثه الموثوق به الخ) وضابطه ان يكون بحيث لو وجد فيها مكتوبا ان على
فلان كذا لم يحلف على فيه بل يطيب خاطره بدفعه نهاية وسم (قوله ليحالف عليه) اى بالبت (قوله
وهو محق) اى المدعى عليه محق يعنى أنه اذا كان المدعى عليه من عادته أنه اذا كان محقا فيما يقول لا يمتنع
عن اليمين ورد اليمين على المدعى كان الردم. وغالط المدعى على البت لانه لا رد المدعى عليه الا بوصفها
ذكر يفيد المدعى الظن المؤكد بثبوت الحق على المدعى عليه عرش (قوله في العين) الى التنبية في النهاية الى
قوله ثم يحتمل الى وطلب القاضى (قوله هو الالة كلماتها الخ) والمراد بالمو الالة ان لا يفضل بين قوله والله
وقوله ما فعلت كذا. نلاع عرش (قوله والله) اى الاحتمال الثانى (قوله وطلب الخصم) الى قوله وان
اشتم بها للمغنى (قوله وطلب الخصم الخ) عطف على قوله. والالة كلماتها (قوله ونية القاضى الخ) قال
الباقي عليه لانه اذا لم يكن الحالف محقا ما نواه والافلا برة بنبته لا بنية القاضى اه ومراده بالحق الحق على
ما يبتدعه القاضى فلا ينافيه ما يأتى فيما لو كان القاضى حقيقيا لحكم على شافعى بشفعة الجوار من أنه ينفذ
حكمه وانما استعجف تخلف انه لا يستحق على شينا اثم اه عبارة عرش بعد نقله كلام الباقي فيها
فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا بغير إذنه وسال رده وكان إنما اخذ من دين له عليه فاجاب بنى الاستحقاق
فقال خصمه للقاضى حافه انه لم يأخذ من مالى شيئا بغير إذنى وكان القاضى يرى اجابته لذلك المدعى عليه ان
يحالف انه لم يأخذ شيئا من ماله بغير إذنه ويؤى بغير الاستحقاق ولا يثم بذلك ومافله لا ينافى ما يأتى في
مسئلة تحالف الحنفى الشافعى على شفعة الجوار فنامل اه شرح الروض وهو مستفاد من قول الشارح ولم
يظله كما يحتمل الباقينى اه أقول بل هو عين قول الشارح واما من ظلمه الخ (قوله وعقيدته) عطف تفسير لنية
القاضى (قوله بجته كان الخ) وسواء كان موافقا للقاضى في مذهبه ام لا معنى (قوله اضاعت الحقوق)
اى اذ كل احد يحالف على ما يقصده فاذا ادعى حنفى على شافعى شفعة الجوار والقاضى يعتد بآبائها فليس
للمدعى عليه ان يتحلف على عدم استحقاقها عليه عملا باعتقاده بل عليه اتباع القاضى معنى وروض (قوله اما
لو حلفه نحو الغريم الخ) اى كعبض العطاء او الظلماء فتتفع التورية عنده فلا كفارة عليه وان اثم الحالف
انه لم منها تفويت حق الغير ومنه المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتتفع التورية عندهم سواء كان
الحالف بالطلاق أو بالله عرش عبارة شرح المنهج فلو حلف لإنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه
الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر بنية الحالف ونفعه التورية وان كانت حراما حيث يبطل بها حق
المستحق اه اى حيث كان القاضى لا يرى التحليف به اى بنحو الطلاق كالشافعى فان كان له التحليف
بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زيادى وسياق فى الشارح والمغنى ما وافقه (قوله وعليه
يحمل) اى على ما ذكر من تحليف نحو الغريم والحالف ابتداء (قوله فى غير الاخيرة) اى فيما زاده

ليس فعل أحد (قوله ان تذكر والافلا) المعتمد أنه لا يشترط التذكر خلافا لابن الصباغ وان أقراه
فى الروضة واصلها فى باب القضاء عبارة التصحيح هناك ما نصه وما افهمه المنهاج هنا من منع الحالف على
الاستحقاق اعتمادا على خطه حتى يتذكر نقله فى الشرحين والروضة عن الشامل وأقراه ونسبه

بجته كان أو مقلدا أيضا لخبر مسلم العيين على نية المستحلف وحمل على الحاكم لانه الذى له ولاية الاستحلاف ولانه لو اعتبرت نية
الحالف لصاعت الحقوق أو لحلفه نحو الغريم من ليس له ولاية الاستحلاف أو حلفه ابتداء فالعبرة بنبته وان اثم بها ان أبطلت حقا
لغيره وعليه يحمل خبر مسلم يمينك ما يصدق عليه صاحبك (تنبية) معنى يعتبر فى غير الاخيرة يشترط وفيها يعتمد (نلو روى)

الحالف بالله ولم يظلمه خصمه كما يحبه (٣١٦) الباقية (او تاوّل خلافها) اى اليين (او استثنى) او وصل باللفظ شرطاً مثلاً (بحيث

الشارح وقوله وفيها أى الاخيرة وهى ما فى المتن (قوله الحالف بالله) الى قوله وضابط من تلزمه فى المغنى
 لا لقوله كما يحبه الباقية وقوله وهى قصد مجاز الى كماله عندى وقوله كذا قاله الى اوقصر وقوله ومر الى
 وخرج الى قوله ولا ينافى فى النهاية لا لقوله وان راى الى واما من ظلمه وقوله كذا قاله الى اوقصر وقوله ومر
 الى وخرج (قوله الحالف بالله) وقوله ولم يظلمه خصمه سيد كر محترهما (قول المتن او تاوّل خلافها)
 اى بان اعتدّ خلاف نية القاضى كبحنى - اف شافعي على شفعة الجوار فحالف انه لا يستحقها عليه وقوله
 او استثنى أى كقوله عقب بينه ان شاء الله تعالى معنى (قوله شرط) اى كان دخلت الدار مغنى وكان كان له
 عليه خمسة فادعى عشرة واقام شاهداً على العشرة وحلف ان له ثمانية عشرة وقال سرا الا خمسة والمراد
 بالاستثناء ما يشمل المشيئة بغيرى (قوله مثلاً) اى اوصفة او ظرفاً (قوله) والابطال الخ فان كل شئ مقابل
 للتاويل فى اللغة معنى (قوله بنحو طلاق الخ) اى كاعتناق معنى (قوله) ورد بانه) اى رد الاسنوى بان نقله عن
 الاذكار (قوله الغاية المذكورة) وهى وان راى القاضى التحليف به (قوله ان محله) اى محل نفع
 ما ذكر فى الحنف بنحو الطلاق وقوله فيمن لا يراه أى فى قاض لا يرى التحليف بذلك كالشافعى فعلم ان من
 يراه كالحنفى لا ينفع ما ذكره عند معنى (قوله ظالم) اى بالاطالة معنى (قوله ان علم الخ) اى عدم استحقاقه
 (قوله وهى) اى التورية نهاية وسم (قوله اطلاقه) اى مجاز او الاطلاق اوق المثل له (قوله) اوقصر
 الخ) عبارة المغنى وما له قبل ثوب ولا شفعة ولا قيرص والثوب الرجوع والشفعة البعد والقميص غشاء
 لقلب اه (قوله وهى) اى التورية معنى فيكون الاولى الثانية (قوله) واستشكل الاستثناء اى المذكور
 فى قول المصنف او استثنى عرش (قوله انكث كذا الخ) وكذا لا يقال مالك على شئ ان شاء الله معنى (قوله)
 واجيب بان المراد رجوعه لعقد اليين) اى فيكون المغنى تنعقد بمبنى ان شاء الله واما اذا وجهه الى نفس
 الفعل فانه لا يصح لان الاستثناء انما يكون فى المستقبل كالشرط اه معنى (قوله) منعه واعادها) فان قال
 كنت اذكر الله تعالى قيل له ليس هذا وقته معنى (قوله) وضابط من تلزمه اليين الخ) وفى فتاوى السيوطى
 استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضاً من مالكها وان راى وتسلم واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مدة
 وانكر الرؤية وطلب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له تحليفه على التسليم لاعلى الرؤية ثم بلغنى
 عن بعض المفتين اجاب بان له التحليف فى الرؤية ايضا فكسبت له ان هذا امر تائباً بالقواعد فلا يقبل الا بنقل
 صريح فكسبت لى ما ملخصه ان ذلك معلوم من عموم قولهم ان كل مال اقر المدعى عليه به نفع المدعى تجوز
 الدعوى به وتسمع وخصوص قول المناهج فى باب الاقرار لو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسداً
 واقرت لظنى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة واذا حلف بعد اقرار
 المدعى بالبيع فتحليفه عند انتفاء شرطه اولى الى آخر ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ فى رده واطال والمتبادر ان
 له التحليف على الرؤية ايضا ثم ذكرت ذلك لم ر فبالغ فى منازعة الجلال فيما افتى به والميل الى ان له التحليف
 بل جزم بذلك اه سم يحذف (قوله او النكول) فيه نظر كما يعلم من قول المغنى مانصه وما ذكره المصنف
 ليس ضابطاً لكل حالف فان اليين مع الشاهد الواحد لا يدخل فيه ولا يمين الرد ولا يمين القسامة واللعان وكأنه
 اراد الحالف فى جواب دعوى اصلية وايضا فهو غير مطرد لاستثناءهم منه صوراً كثيرة اشار فى المتن لبعضها

لا يسمعه القاضى لم يدفع
 اثم اليين الفاجرة) والا
 لبطلت فائدة اليين من
 انه سباب الاقدام عليها
 خوفاً من الله تعالى اما من
 حلف بنحو طلاق فتنتفعه
 التورية والتاويل وان
 راى القاضى التحليف به
 على ما اعتمد الاسنوى ونقله
 عن الاذكار ورد بانه وهم
 اذ ليس فيه الغاية المذكورة
 بل كلامه يقتضى ان محله
 فيمن لا يراه وهو ظاهر
 واما من ظلمه خصمه فى
 نفس الامر كان ادعى على
 معسر فحلف لا يستحق على
 شيئاً اى تسليمه الان
 فتنتفعه التورية والتاويل
 لان خصمه ظالم ان علم
 ومخطى ان جهل وهى قصد
 مجاز لفظه دون حقيقة
 كماله عندى درهم اى قبيلة
 كذا قاله شارح والذى فى
 القاموس اطلاقه على
 الحديقة ولم يذكر القبيلة
 وهو الانسب هنا اوقصر
 اى غشاء القلب او ثوب
 اى رجوع وهو هنا اعتقاد
 خلاف ظاهر لفظه لشبهة
 عنده واستشكل الاستثناء
 بانه لا يمكن فى الماضى اذ لا
 يقال آتلفت كذا ان شاء
 الله واجيب بان المراد
 رجوعه لعقد اليين ومر
 عن الاسنوى فى الطلاق
 ما له تعليق بذلك وخرج
 بحيث لا يسمع ما اذا سمعه

فى الصغير لغيره أيضاً لكن يأتى فى الدعوى الجزم بالجواز عند الظن المؤكد وان لم يتذكر كما فى
 الشرحين والروضة هناك قال الاذرعى وغيره وهو المشهور قال فى التوشيح وغيره وقد يقال لا يتصور الظن
 المؤكد فى خطه الا بالثبوت بخلاف خط الاب وضبط القفال الوثوق بخط الاب كما نقله وافرأه بكونه بحيث
 لو وجد فى التذكرة لفلان على كذا لم يجد من نفسه ان يحلف على نفى العلم به بل يؤديه من التركة انتهى
 (قوله وهى قصد مجاز لفظه دون حقيقته) اى التورية (قوله) وضابط من تلزمه اليين فى جواب الدعوى او
 النكول الخ) فى فتاوى السيوطى قال استفتيت عن رجل اقر بانه استاجر ارضاً من مالكها وان راى وتسلم

فيعزوه ويعد اليين ولو وصل بها كلاماً لم يفهمه القاضى منعه واعادها (و) وضابط من تلزمه اليين فى جواب الدعوى بقوله
 او النكول اكل (من توجهت عليه يمين) أى دعوى صحيحة كما بأصله او المراد طلبت منه يمين ولو نـ غير دعوى كمال قاذف ادعى

عليه يمين المقذوف او وارثه انه مازني وحيد فمبارته احسن من عبارة اصله فزعم انها سبق قلم ليس في محله (لو اقر بمطوبها) اي اليمين او الدعوى لان مؤداهما واحد (لزمه) وحيد فاذا ادعى عليه بشيء كذلك (فانكر) حلف (٣١٧) للخبر السابق واليمين على من انكر ولا

يقضي هذا الضابط حكما يتما
له في الروضة واصلها بقبل
لانهم لم يريد الا انه اطول
بما قبله فلا يحتاج اليه لانه
غير ما قبله بل هو شرح له ثم
كل منهما اغلب لمدعوبة
الله تعالى كحد زنا وشرب لا
تحليف فيها لامتناع الدعوى
بها كما مرفى شهادة الحسبة
ولو قال ابراتي عن هذه
الدعوى لم يلزمه يمين على
فيه لان ابراء من الدعوى
لا معنى له ولو علق طلائها
بفعلها فادعته وانكر فلا
يحلف على نفي العلم بوقوعه
بل ان ادعت فرقة حلف
على نفيها على ما مرفى الطلاق
بما فيه انه لا يقبل قولها في
ذلك ولا الا فلا ولو ادعى عليه
شفعة فقال انما اشتريت
لا يني لم يحلف ولو ظهر
غيره بعد قسمه مال المفسد
بين غرما ثم فادعى انهم
يعلمون دينه لم يحلفوا ولو
ادعت امة الوطء وامة
الولد فانكر السيد اصل
الوطء لم يحلف ومرفى الزكاة
انه لا يجب على المالك فيها
يمين اصلا ولو ادعى على ابيه
انه بلغ رشدا وان كان يعلم
ذلك وطلب يمينه لم يحلف
مع انه لو اقر به انزل وان
لم يثبت رشدا لابن باقرار
ايه او على قاض انه زوجه

بقوله ولا يحلف قاض الخ (قوله يمين المقذوف الخ) مفعول للطلب (قوله وحيد) اي حين ضبط الخالف بما
ذكر (قوله عليه) اي الشخص وقوله كذلك اي دعوى صحيحة لو اقر بمطوبها لزمه (قول المتن حلف)
يضم اوله بخطه معنى (قوله بما قبله) وهو كل ما يتزوجه عليه دعوى صحيحة معنى (قوله ثم كل منهما) اي
اي الضابطين (قوله ادعوى بة الله تعالى الخ) ولك ان تجيب بان هذه خارجة عن الضابطين بقيد دعوى صحيحة
(قوله ولو قال) الى المتن في النهاية (قوله ولو قال ابراتي عن هذه الدعوى الخ) قصدهم الاستثناء هذه المسائل
عن الضابط المذكور وفيه ان الصورة الاولى ليست من مدخل الضابط لانه لو اقر بمطوبها لم يلزمه شيء كما
مر رشدي وايضا ان الدعوى المذكورة ليست بصحيحة كما مر (قوله ولو علق) الى قوله ولو ادعى على ابيه
في المعنى لا لافوله على ما مر الى ولو ظهر (قوله بفعلها) اي كالدخول (قوله فرغ بحلف الخ) عبارة المغنى قال قول
قوله فلوطيت المرأة تحليفه على انه لا يعلم وقوع ذلك لم يحلف نعم ان ادعت وقوع الفرقة حلف على
نفيها اه (قوله والا) اي ولو قلنا يقبل قولها في ذلك فلا ي (قوله حلف الزوج على نفي الفرقة) (قوله لم يحلف)
اي ويؤخذ الشقص من الابن بما اشترى به له ع (قوله بعد قسمه مال المفسد الخ) اي من الحاكم
معنى (قوله لم يحلفوا) اي بل يطلب منه اثبات الدين فان اثبت زواجهم والافلاع ع (قوله لم يحلف) عبارة
المغنى فالصحيح في اصل الروضة انه لا يحلف وصوب البلقيني التحليف سواء كان هناك ولدا لم يكن وصوب
السبكي حمل ما في الروضة على ما اذا كانت المنازعة لاثبات النسب فان كانت لامية الولد ليمتنع من بيعها
وتعقب بعد الموت فيحلف قال وقد قطعوا بتحليف السيد اذا انكر الكتابة وكذا التدبير ان قلنا ان
انكاره ليس برجوع اه وعبارة ع ش قوله لم يحلف لعل وجهه انه لا فائدة في اثبات امية الولد بتقدير
اقراره لانها انما تعقب بالموت نعم لو اراعيها فادعت ذلك فينبغي تحليفه لان بيعها قد يفوت عتقها اذا مات
السيد اه (قوله ومرفى الزكاة الخ) عبارة المغنى ومنها اي المستثنيات ما لو ادعى من عليه زكاة مسقطا لم
يحلف ايجابا اه (قوله وانه كان يعلم الخ) انظر ما فائدة لفظ كان (قوله ولو قصد) اي زيد وقوله عليه اي
خالد (قوله ونظر فيه) اي في عدم السماع (قوله فقد قال الخ) تأييد للنظر وهذا التأييد معتمد ع ش

واشهد على نفسه بذلك ثم عاد بعد مقدور انكر الرئي بقوطاب يمين المؤجر بذلك هل له ذلك فاجبت بان له
تحليفه على التسليم لا على الرؤية ثم بلغني عن بعض المفتين انه اجاب بان له التحليف في الرؤية ايضا فكسبت له
ان هذا امر تباها الفواعل لا يقبل الا بقل صريح ورفق بينه وبين مسئلة القبض فكسبت لي ما ملخصه ان ذلك
معلوم من خبري وعمره ما لا يعرفهم ان كل ما لو اقر المدعى عليه به نفع المدعي تجوز الدعوى به
وتسمع واما بخصوص فقول المنهاج في باب الاقرار ولو اقر ببيع او هبة واقباض ثم قال كان فاسدا واقررت
لظني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر اه قال ولم يفرق الاصحاب بين علة فساد وعلة صحة قال ولا اذا حلف بعد
اقرار المدعي بالبيع فنحليفه عند انتفاء شرطه الخ ما نقله عن هذا البعض ثم بالغ في ردده واطال بما منه ان قولهم
كل ما لو اقر المدعي به الخ قاعدة اكثرية لا كلية وانه شتان ما بين مسئلة المنهاج وهذه المسئلة لان مسئلة المنهاج
صورتها يمين اقر بعد اجمالي مشتمل على جزئيات وصفات وشروط فعاذ ولم يكذب نفسه ولكن انكر
شرطا من شروطه او شيئا من لوازمه او صفة من صفاته فائلا معتذرا لما اظن ان قوته يفسد العقد فلهذا سمعنا
بالتحليف لان مثل هذا قد يخفى عليه واما مسئلتنا فصورته انه اقر على نفسه انه راى ما شهد عليه بذلك ثم عاد
وانكر ذلك بالكلية واكذب نفسه بلا عذر ولا تاويل الخ ما اطال به والله اعلم والمتبادر ان له التحليف على
الرؤية ايضا ثم ذكرت ذلك للملح في بالغ في منازعة الجلال فيما اتي به الميل الى ان له التحليف بل جزم بذلك

مجنونة فانكر لم يحلف مع انه لو اقر قبل او الامام على الساعي انه قبض زكاة فانكر لم يحلف ايضا ولو ثبت لزيد دين على عمرو فادعى
على خالد ان هذا الذي بيدك لعمرو فقال بل لي لم يحلف لاحتمال رده اليه على زيد ليحلف فيؤدى لمخذور هو اثبات ملك الشخص
يمين غيره ولو قصد اقامة يمينه عليه لم تسمع ونظر فيه شيخنا والنظر واضح فقد قال ابن الصلاح لو اقر خالد ان الثوب لعمرو وبيع في الدين

ولو كان له حق على ميت فأنبته وحكم له به ثم جاء بمحضر يتعذر من مال كالميت وأراد أن يشبهه ليدفع في دينه ولم يوكله الوارث في إثباته فلا حسن القول بجواز ذلك اه وصرح بمثله السبكي (٣١٨) فقال للوارث والوصي والدائن المطالبة بحقوق الميت اه ومر أن قولهم ليس للدائن

(قوله ولو كان له حق على ميت فأنبته الخ) تقدم قبيل قول المتن أن ذلك لم يكف الاطلاق الخ أنه لا تسمع دعوى دائن على من تحت يده مال للميت مع حضور الوارث وتقدم في هامش ذلك أنه تقدم في القضاء على الغائب ما يتعلق بذلك ومنه ما نصه جزم ابن الصلاح بان الغريم ميت لا وارث له او له وارث ولم يدع الدعوى على غريم الميت بعين له تحت يده لعلة يقر قال والاحسن إقامة البينة بها وتبعه السبكي الخ وهو يقتضي التقييد لدعوى الدائن بعدم الوارث او عدم دعواه وتقدم هامش ذلك المحل اعتماد م المانع حتى في العين فراجع اه سم عبارة الرشيدى قوله ومر أن قولهم ليس للدائن الخ لم يجر له ذلك بل الذي سراه في شروط الدعوى أنه له ليس له ان يدعى بشيء للغريم ديناً او عيناً وحمل كلام السبكي على ما إذا كان الحق ثابتاً فرفع الامر الى الحاكم ليوفيه منه ومرو في هامشه أن ابن قاسم ذكر انه بحث معه في الحل الذي ذكره هنا فبالغى في إنكاره اه (قوله ثم جاء بمحضر) اي حجة ع ش (قوله بمحقوق الميت) شمل الدين والعين لسكن الشارح حمله على العين بدليل قوله وصرح بمثل اي بمثل ما قاله ابن الصلاح وهو ليس الا في العين وبدليل قوله لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين رشيدى (قوله ومرو) أي في القضاء على الغائب في شرح واذا ثبت مال على غائب وله مال (قوله ان قولهم ليس للدائن) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو لقصداً ثباته للوفاء منه سم (قوله لا يخالف ذلك) خبر ان والاشارة الى ما ذكره عن ابن الصلاح والسبكي (قوله للفرق بين العين والدين) اي بان العين انحصرت حقه فيها ولا تشبهت بغيرها بخلاف الدين ع ش (قوله لان ذلك) ما مر أنفاً (قوله لانه لا يقبل إقراره) اي وان وكله في الاقرار ع ش (قوله كاسر) اي في باب الاختلاف في كيفية العقد (قوله نعم الخ) عبارة للمعنى (تنبيه) قد يفهم قول المصنف لو أقر بمطالبة الزم الخ أن من لا يقبل إقراره لا يخلف وهو كذلك لكن يستثنى منه صورتان الاولى لو ادعى على من يستخدمه انه عبده فانكر فانه يخلف وهو لو أقر بعد إنكاره الرق لم يقبل لكن فائدة التحليف ما يترتب على التفويت من تغريم القيمة لو نكل والثانية لو جرى العقد بين وكيلين الخ مع ان إقرار الوكيل لا يقبل لكن فائدة الفسخ اه (قوله وهذا مستثنى ايضاً) اي من المفهوم بخلاف ما مر فانه من المنطوق رشيدى (قوله ونحوهم) اي كالوديع والقيم ع ش (قوله لان ان يكون الوصى وارثاً) أي والدعوى على الميت كما هو ظاهر لا على نحو طفل سيد عمر (قوله ولو اوصت) أي وماتت وقوله فادعى اخر انه ان عمها اي يرث منها ع ش (قوله غالباً) احتراز عما مر أنفاً من نحو الوصى (قوله وهنالو صدقة احدهما) أي الوصى او الزوج ع ش والاولى الاخصر لو صدقاه (قوله لان النسب لا يثبت بقوله) اي الامد لعدم كونه وارثاً حائزاً (قوله لان له الخ) اي للدعي عليه (قول المتن لم يكذب) اي في شهادته شيخ الاسلام ومغنى (قوله لا ارتفاع منصبهما) الى قوله ولو ثبت لجمع في النهاية الا قوله لا احتمال الى والخصر (قوله لا ارتفاع منصبهما) يؤخذ منه ان المحكم ونحوه ممن تقدم في التورية يخلف وهو ظاهر للعلة المذكورة ع ش (قوله بهذا الاستثناء) هو قوله ولا يخلف قاض الخ لانه استثناء مغنى من قوله ومن توجهت عليه بين الخ ع ش (قوله لانه غير صحيح الخ) فكيف قال وما يستثنى الخ (قوله وخرج) الى قوله ولو ثبت

أن يدعى على من عليه دين لغريمه الغائب او الميت وإن قلنا غريم الغريم غريم لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين وكذا يقال فيما مر في ثاني التنبيهين السابقين أنفاً لان ذلك في الدين كما علمت وخرج بلو اقر الى اخره نائب المالك كوصى ووكيل فلا يخلف لانه لا يقبل إقراره نعم لو جرى عقد بين وكيلين تحالفاً كامر وهذا مستثنى ايضاً كالوصى فيما ذكر ناظر الوقف فالدعوى على احد هؤلاء ونحوهم إنما هي لإقامة البينة إذا أقر اه لا يقبل ولا يخلفون ان انكروا ولو على نفي العلم الا أن يكون الوصى وارثاً ولو أوصت غير زوجها فادعى اخر انه ابن عمها ولا يبنه له لم تسمع دعواه على الوصى والزوج لانها إنما تسمع غالباً على من لو اقر بالمدعى به قبل وهنالو صدقة احدهما لم يقبل لان النسب لا يثبت بقوله نعم ان كان الزوج معتقاً او ابن عم اوخذ بالقراره بالنسبة للبال وان انكر خصم وكالة مدع لم يخلفه على نفي العلم بها لان له طلب اثباتها وان أقر بها (و) مما يستثنى ايضاً من الضابط انه لا يخلف قاض على تركه

الظلم في حكمه ولا شأده ان لم يكذب) لا ارتفاع منصبهما عن ذلك وإن كانا لو أقر ا انتفع المدعى به وعدل عن قصر بيع أصله لجمع بهذا الاستثناء لانه غير صحيح لخروج هذان قوله توجهت عليه دعوى الامر أن هذين لا تسمع عليهما الدعوى بذلك وخيرج بقوله في حكمة

غيره فهو فيه كغيره (ولو قال مدعى عليه أنا صبي) في وقت يحتمل ذلك (لم يحلف) لأن يمينه تثبت عباه والصبي لا يحلف (ووقف) الأمر (حتى يبلغ) ثم يدعى عليه وإن كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل ومن ثم قيل هذه المستثنيات من الضابط نعم لوسبي كافر أنبت فادعى استعجال الأنات بدوا وحلف فان نكل قتل (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا براءة) من الحق للخبر (٣١٩) الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر حالفا

بالخروج من حق صاحبه
أي كانه علم كذبه كما رواه
أحمد (فلو حلفه ثم أقام بينة)
بمداه أو شاهدها ليحلف
معه (حكم بها) وكذا وردت
اليمين على المدعى فنكل ثم أقام
بينته لاحتمال أن نكله
تورع ولقول جمع تابعين
البينة العادلة أحق من
اليمين الفاجرة رواه البخاري
والحصري في خبر شاهدك أو
يمينه ليس لك إلا ذلك إنما
هو حصر لحقه في التوعين
أي لا ثالث لها وأما منع
جمعها بأن يقيم الشاهدين
بعد اليمين فلا دلالة للخبر
عليه وقد لا تفيد البينة كما
لو أجاب مدعى عليه بوديعة
بنى الاستحقاق وحلف
عليه فلا يفيد المدعى إقامة
بينته بأنه أودعه لأنها لا
تخالف ما حلف عليه من
نفي الاستحقاق ولو اشتملت
الدعوى على حقوق قله
التحليف على بعضها دون
بعض لا على كل منها يميننا
مستقلة إلا أن فرقها في
دعوى بحسبها كما قاله
الماوردي ولا يكلف جمعها
في دعوى واحدة ولو أقام
بينته ثم قال هي كاذبة أو
مبطله سقطت هي لأصل
الدعوى ولو ثبت جمع حق

الجمع في المعنى إلا قوله ولا يكلف جمعها في دعوى واحدة وما أنبه عليه (قوله غيره) أي كدعوى مال وغيره
وقوله فهو فيه كغيره يحكم فيه خليفته أوقاض آخر معنى (قول المتن ولو قال مدعى عليه أنا صبي) كان
ادعى عليه البلوغ لتصحيح نحو عدم صدور منه فادعى الصبا لإبطاله بجمري (قوله والصبي لا يحلف) عبارة المعنى
وشرحي لروض والمنهج وصباه يبطل حلفه في تحليفه اهـ (قوله وإن كان الخ) غاية (قوله
ومن ثم قيل هذه من المستثنيات الخ) أي والواقع أنها ليست منها لأن الإقرار بالبلوغ ليس مقصود الدعوى
لأنها ليست بالبلوغ بل بشيء آخر وإن توقف على البلوغ رشیدی (قوله أنبت) أي نبتت عاتته أسنى (قوله
حلف) أي وجوبه بالمعقوبات الفتن معنى وحكم برفه روض (قوله فان نكل قتل) ولو كان دعوى الصبا من
غيره كما إذا ادعى له أو له مال أو قال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ فللولي طلب يمين المدعى عليه أنه لا يعلمه
صغيرا فان نكل لا يحلف الولي على صباه وهل يحلف الصبي وجهان في فتاوى القاضى بناء على القولين في
الاسير اهـ أي والأظهر منها أنه يحلف كما مر اتفاقا (قول المتن واليمين الخ) أي غير المردودة معنى (قوله أي
كانه علم الخ) كان للتحقيق فلو قال لأنه لكان أظهر بجمري وقد تجاب بأن كانه هي الرواية (قوله كما رواه
أحمد) فدل عن أن اليمين لا توجب براءة معنى (قوله كما رواه الخ) أي قوله كانه علم كذبه (قوله ليحلف معه)
الاولى وحلف معه (قول المتن حكم بها) أي وإن نفاها المدعى حين الحلف معنى (قوله ثم أقام بينته) انظر لو أقام
شاهد ليحلف معه سم أقول عبارة الانوار ولو أقر بشاهد ليحلف معه ممكن اهـ (قوله تورع) أي عن اليمين
الصادقة معنى (قوله ولقول جمع تابعين الخ) صريح صنيعة أنه علة لما زاده لكن جعله المعنى علة للتين حيث
قال عقب المتن لقوله صلى الله عليه وسلم البينة العادلة الخ (قوله لأنها لا تخالف ما حلف عليه) أي لأنه يمكن أنه
أودعه لكن تلفت الوديعة من غير تقصير أو رد هاله فلا يستحق عليه شيئا مراه بجمري (قوله بحسبها)
أي الحقوق (قوله لا أصل للدعوى) أي لاحتمال كونه محققا فيها والشهود مبطلين بشهادتهم بما لا يعلمونه
أسنى فلو أقام بينة أخرى سمعت بجمري (قوله من توجهت) إلى قوله وترد اليمين في النهاية الأقوله لكن ينبغي
إلى المتن وقوله ولا يجاب لحلفه إلى أمال وقال (قوله فله استئناف دعوى الخ) قضية تنكير دعوى أنه ليس له
إعادة الدعوى الأولى والتحليف نكير اجمع (قوله الذى طالب) إلى قوله ولو قال للدعى في المعنى (قوله حينئذ)
أي حين الإطلاق لأنه قد تحلفه ويظن أنه كنعيل القاضى لا سيما إذا كان خصمه لا يتفطن لذلك أسنى ومعنى
(قوله من ذلك) أي تحليفه المدعى معنى (قوله ما لم تكن له بينة) ويرد أقامتها يتأمل رشیدی أقول يظهر
مراد الشارح بقول الانوار لو قال حلفي عند قاض آخر أو أطلق وأقام بينة به سمعت وإن استعمل ليا في بها
قال القاضى يميل ير ما قال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وإن لم تكن بينة أو أودع تحليفه ممكن اهـ وفي الروض

(قوله ثم أقام بينة) انظر لو أقام شاهدا ليحلف معه (قوله ولو ثبت لجمع الخ) ينبغي مع ملاحظة هذا ملاحظة
ما تقدم في شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت ردة ما لا فورهم الخ وما ذكر هناك عن اليمين
وغيره وما في هامش ذلك المحل وقوله بخلاف ما لو أنكروا ردة ميت الخ راجع هل الأمر كذلك لو ادعوا دينا
لمورثهم على مدن هل يكفيه يمين واحد اخذ من قوله وجوب الخ فيه كمن على هذا قوله ولو ثبت لجمع الخ
مفروض في غير ذلك (قوله ولا يجاب لحلفه يمين الأصل) لا بعد استئناف دعوى الخ قال ابن الرفعة تفقها
فإن أصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اهـ شرح الروض
(قوله ابتداء لا يجاب لحلفه يمين لأصل) أي لو نكل المدعى عليه يمين الرد وطالب أن يحلف يمين الأصل

على واحد حلف لكل يمين لا تكتفي بيمين واحدة وإن خيرا بها بخلاف ما لو أنكروا ردة ميت دعوى دين عليه ورد اليمين على المدعى فانه
يحلف لم يمين أو واحدة ويوجب بان خصمه في الحقيقة إنما هو الميت وهو واحد (ولو قال) من توجهت إيمين أبرأك عنها سقط حقه منها
لكن في هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه وإن قال (المدعى عليه) الذي طالب تحليفه (قد حلف مرة) على هذه الدعوى عند
قاض آخر أو أطلق لكن ينبغي نفي الاستئناف (فلا يجاب أنه لم يحلف) عليها (ممكن) من ذلك ما لم تكن له بينة يمين يرد أقامتها فيميل له

ثلاثة أيام (في الاصح) لان ما قاله محتمل (٣٢٠) ولا يجاب المدعى لو قال قد حلفنى انى لم اخلفه فليحلف على ذلك لئلا يتسلسل الامر فان

مع شرحه نحوه (قوله بينة الخ) أى على سبق التحليف (قوله ولا يجاب لحلفه بين الاصل) أى لو نكل المدعى عليه عن بين الرد وطلب ان يحلف بين الاصل سم وانوار (قوله بين الاصل) أى لا يمين التحليف المردودة عليه معنى (قوله لا بعد استئناف دعوى الخ) قال ابن الرفعة تفقهافان اصر على ذلك بعد استئناف الدعوى حلف المدعى على الاستحقاق واستحق اه شرح الروض ومراه سم (قوله اما لو قال الخ) أى الخصم للقاضى روض (قوله حلفنى عندك) أى ايم القاضى نهاية (قوله فان تذكر) أى القاضى تحليفه معنى (قوله عنه) أى ما طلبه معنى أى من الحلف (قوله ولم تفده) أى الخصم لا البينة أى بالحق (قوله ولا تنفقه) أى المدعى عليه (قوله ولا) أى وإن لم يتذكر القاضى تحليفه اسنى (قوله ان القاضى لا يعتمد الخ) عبارة غيره ان القاضى متى تذكر حكمه امضاء ولا فلا يعتمد البينة اه (قوله او بائى) أى او نحوه بمن تلقى الملك منه (قوله ممكن) أى المدعى عليه (قوله حلف هو) أى المدعى عليه بين الرد الخ (قوله على مقرله) بفتح القاف (قوله فقال الخ) أى المدعى فهو تفسير للدعوى (قوله لا ملك المقر لك) لعل الوجه لا ملكك لان الاقرار اخبار عن الحق السابق وعبارة الاذرى لو اقر رجل بدار فى يده لانسان فجاء رجل وادعى بها على المقر له فاجابه بانك حلفت الذى اقرى بها تسمع دعواؤه وتحليفه ولو اقام بينة تسمع وإن نكل فلمقر له ان يحلف انه حلفه هذا اذا ادعى مفسر بان هذه الدار ملكى منذ كذا ولم تكن ملكا لمن تلقيت منه فاما إذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقيت الملك عنه لانه يدعى ملك الدار من المدعى عليه لا بمن تلقى الملك منه اه رشيدى (قوله فقال) أى المقر له المدعى عليه (قوله قد حلفته) أى المقر (قوله فيمكن) أى المقر له (قوله من تحليفه) أى المدعى (قوله انكر مدعى عايه) فامر بالحلف فامتنع ونكل عن اليمين فيه تطويل والاخصر الاوضح ما فى المغنى والمنهج وإذا نكل المدعى عليه عن يمين طلبت منه اه (قوله اليمين المردودة) معمول حلف المدعى ويجوز ان يتنازع فيه ذلك وامر القاضى (قوله إن كان مدعيا عن نفسه) قيد به اخذا من قول المصنف الآتى ولو صبى الخ ع ش (قوله أى ممكن) المدعى منه أى الحق (قوله أنه لا يحتاج بعد اليمين الخ) بل يثبت حق المدعى بمجرد الحلف معنى بناء على ان اليمين المردودة كالقرار زيا دى (قوله ومخالفة ابى حنيفة واحمد فيه) أى بقولها بالقضاء للمدعى بمجرد نكول الخصم (قوله ردت الخ) فيه شيء من حيث الصنيع بالنسبة لاحمد فتدبر سيد عمر وجاب بان مخالفة ابى حنيفة قبل احمد لا تؤثر فى انعقاد الاجماع قبل ابى حنيفة (قوله الاجماع قبلهما الخ) أى الاجماع السكأن قبلهما ممن تقدم عليهما والاجماع حجة لا تجوز مخالفتها ع ش (قوله وصح انه) دليل ثان للبتن عبارة الاسنى والمغنى عقب المتن لانه ^{بالتواتر} ورد اليمين الخ ولان نكول الخصم محتمل ان يكون تورعا عن اليمين الصادقة كما يحتمل ان يكون تحرزا عن اليمين الكاذبة فلا يقضى به مع التردد فردت على المدعى اه (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يكتف بالنكول ع ش (قوله لافى محض حق لله تعالى) بل لا تسمع فيه الدعوى كإم (قول المتن والنكول) لغه ما خوذ من نكل عن العذر وعن اليمين جبن معنى (قوله يحتمل) الى قول المتن لم تسمع فى النهاية الا قوله وسيعلم الى من النكول وقوله وتحلف وقوله على المنقول المعتمد وقوله فان حلف الخصم الى ولو نكل وقوله لانها حجة الى المتن (قول المتن أن يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض مع شرحه والنكول ان يقول له القاضى احلف او قل والله او بالله لان يقول له ان تحلف بالله فيقول لا او يقول أنا ناكل كل فقوله هذا بعد قول القاضى المذكور نكول وانما لم يكن نكولا بعد قوله له ان تحلف لان ذلك من القاضى استخبار لاستحلاف اه فيعلم من هذا مع قول الشارح الآتى فى جانب المدعى او تحلف الفرق بين اتحلف فى جانب المدعى عليه وجانب المدعى سم (قوله بعد عرض اليمين) الى قوله كما اعتمده فى المغنى

(قوله أيضا ولا يجاب لحلفه بين الاصل لا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى) فان أصر على ذلك قال ابن الرفعة حلف المدعى واستحق مر (قوله والنكول ان يقول أنا ناكل الخ) عبارة الروض

نكل حلف المدعى عليه بين الرد وان دفعت الخصومة عنه ولا يجاب لحلفه بين الاصل لا بعد استئناف دعوى لانها الآن فى دعوى أخرى اما لو قال حلفنى عندك فان تذكر منع خصمه عنه ولم تفده لا البينة والاحلفه ولا تنفقه البينة بالتحليف لما مر ان القاضى لا يعتمد بينة بحكمه بدون تذكره ولو قال للمدعى قد حلفت أى أو بائى على هذا ممكن من تحليفه على نفي ذلك ايضا فان نكل حلف هو وكذا لو ادعى على مقر له بدار فى يد المقر فقال هو ملكى لا ملك المقر لك فقال قد حلفته فاحلف انك لم تحلفه فيمكن من تحليفه (وإذا) انكر مدعى عليه فامر بالحلف فامتنع (و) (نكل) عن اليمين (حلف المدعى) بعد أمر القاضى له اليمين المردودة ان كان مدعيا عن نفسه لتحول اليمين اليه (وقضى له) بالحق أى ممكن منه اذ الذى فى الروضة واصلها انه لا يحتاج بعد اليمين الى القضاء له به (ولا يقضى له بنكوله) أى الخصم وحده ومخالفة ابى حنيفة واحمد فيه ردت بنقل مالك رضى الله عنهم فى موطئة الاجماع قبلهما على خلاف قولها

وصح أنه ^{بالتواتر} ورد اليمين على طالب الحق وترد اليمين فى كل حق يتعلق بالآدمى ولو ضمننا كفى صودة القاذف لافى محض حق الله (قوله تعالى كما لا يحكم القاضى فيه بعهه) (والنكول) يحصل بأمر منها (أن يقول) بعد عرض اليمين عليه (أنا ناكل أو يقول له القاضى احلف فيقول

لا أحلف) لصراحتهم فيه ومن ثم لو طالب العود إلى الحلف لم يرض المدعى لم يجب كما اعتمده وان نازع فيه جمع ورجح البلقيني انه لا بد من الحكم
لانه يجتهد فيه وسيعلم مما يأتي في مسألة الحرب ان محل قولها هنا لم يجب ما إذا وجبه (٣٢١) القاضي اليميني على المدعى ولو باقواله عليه ليحلفه

فقول شيخنا كغيره هنا
فانه ردها وان لم يحكم به
مرادهم وان لم يصرح بالحكم
به لما صرحوا به
في مسألة الحرب بقولهم
للخصم بعد نكوله الى آخر
ما يأتي الصريح في انه لا يقطع
حقه من اليمين بمجرد
النكول وحيث استوت
هذه ومسئلة السكوت
الائتية في انه لا بد من حكم
القاضي حقيقة او تنزيلا
فان قلت بل يفرقان في ان
هذا قبل الحكم بالتنزيل يسمى
ناكلا بخلاف الساكت
قلت ليس لاختلافهما في
بجرد التسمية فائدة هنا فان
قلت يمكن تاويل قولهم
الائتي بعد نكوله اي
بالسكوت ويبقى ما هنا على
اطلاقه انه لا يحتاج الى حكم
ولو تنزيلا قلت يمكن لولا
قول الروضة ومقتضاه
التسوية الخ فتامله ومن
النكول أيضا أن يقول له
قل بالله فيقول بالرحمن كذا
اطفوه ويظهر تقييده اخذا
بما يأتي فيمن توسم فيه
الجهل بان يصبر عليه بعد
تعريفه بانه يجب امتثال
ما امر به الحاكم وكلامهم
هنا صريح في الاكتفاء
بالحلف بالرحمن وهو ظاهر
خلافا للبقيني وفي قل بالله
فقال والله او تالله وجهان
والمعتمد انه ليس بناكل

(قوله ومن ثم لو طالب) أي المدعى عليه العود إلى الحلف أي بعد حكم الحاكم بالنكول ولو تنزيلا كما يعلم من
كلامه بعد كذا في ع ش وقال الرشيدى والظاهر ان الشارح انما اسقط هذا اي قول ابن حجر وسيعلم الى
قوله ومن النكول قصد الاعتماد اطلاق الشيخين بدليل انه تراعى اشتراط الحكم في مسألة الحرب الائتية
لكنه تبع ابن حجر فيما يأتي من قوله بعد امتناع المدعى عليه وقوله وبما تقرر هنا وفيما مر علم الخ اه (قوله
انه لا بد من الحكم) اي ولو تنزيلا (قوله مما يأتي) اي انفا في الشارح (قوله ولو باقواله عليه ليحلفه)
عبارة شرح الروض قال في الاصل وان اقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد احلف فهل هو كما لو قال احلف
وجهان قال في الكفاية اقربهما نعم بل نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب كما قاله الاذرى اه سم (قوله
فقول شيخنا الخ) اي في شرح الروض (قوله هنا) اي فيما لو صرح بالنكول (قوله فانه يرددها وان لم
يحكم به) عبارته في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه ردها وان لم يحكم به اه سم (قوله
مرادهم وان لم يصرح بالحكم به) خلافا للنهية على ما مر عن الرشيدى وللمعنى عبارة عقب المتن لصراحتهم
في الامتناع فردد اليمين وان لم يحكم القاضي بالنكول ثم قال في شرح فان سكت حكم القاضي الخ لا بد من
الحكم هـ ليترب عليه رد اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول ترد وان لم يحكم القاضي به اه وفي الانوار
والمنهج نحوها (قوله وحيث استوت الخ) خلافا للبقيني كما مر وللنهية على ما مر عن الرشيدى (قوله هذه)
اي مسألة المتن من التصريح بالنكول (قوله بل يفرقان) الاولى التائيت (قوله في ان هذا) اي المصريح
بالنكول كان يقول انا ناكل (قوله ما هنا) اي قول المتن والنكول ان يقول انا ناكل الخ (قوله ومن
النكول) الى قوله كذا اطلقوه في المعنى (قوله مما يأتي) اي انفا في شرح فان سكت حكم القاضي بنكوله
(قوله توسم) اي ظهر ع ش وعبارة الانوار وتفرس اه (قوله بان يصرخ) متعلق بالتقييد (قوله
عليه) اي بالرحمن (قوله وهو ظاهر) انظر هل الحلف بغير الرحمن من الاسماء والصفات مثله رشيدى اقول
الظاهر نعم لان يوجد نقل بخلافه (قوله وفي قل بالله) الى قوله لوجود الاسم في المعنى (قوله وكذا في عكسه
الخ) اي بان قال قل تالله او والله فقال بالله عبارة المعنى ولو قال قل تالله بالمشاة فرق فقال بالله بالوحدة قال
الشيخان عن الففال يكون ميمنا لانه ابلغ واشهر اه (قوله خلافا للبقيني) وافقه المعنى عبارته قال الشيخان
ويجريان فيما لو غلط عليه باللفظ او الزمان او المكان وامتنع وصحح البلقيني ايضا انه لا يكون نكولا وهو
الظاهر لان التغليظ بذلك ليس واجبا فلا يكون الممتنع منه نا كلاه (قوله لان التغليظ الخ) قد يرددها
مر في العدول عن بالله الى بالرحمن (قوله بعد عرض اليمين) الى قوله وبما تقرر في المعنى الا قوله ومنه ما
يأتي وقوله امتناع المدعى عليه وقوله واتحلف الى المتن (قوله لالتحود هشة) اي كالغباوة والجهل والخرس

والنكول أن يقول له احلف أو قل والله لا تخلف بالله فيقول لا أو يقول انا ناكل اه قال في شرحه وانما
لم يكن نكولا بعد قوله له اتحلف لان ذلك من القاضي استخبار لا استخلاف لانه لو ابادر الختم حيث
سمع ذلك احلف لم يعتد بيمينه اه فيعلم من هذا مع قول النرجح الا في جازب المدعى واتحلف الفرق
بين اتحلف في جازب المدعى عليه وجازب المدعى (قوله ولو باقواله عليه ليحلفه) عبارة شرح الروض
قال في الاصل وان اقبل عليه ليحلفه ولم يقل بعد احلف فهل هو كما لو قال احلف وجهان قال في
الكفاية اقربهما نعم نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب كما قاله الاذرى اه قوله فقول شيخنا
كغيره هنا فانه يرددها الخ عبارته في شرح الروض بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه ردها وان
لم يحكم به اه (قوله والمعتمد انه ليس بناكل) انظر على الوجه الاخر انه ناكل هل تكون اليمين منعدمة
حتى تلزم الكفارة عند الحنث فيها والقياس انعقادها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم انعقادها
فايراجع وليحذر (قوله فناكل على المعتمد) كتب عليه مر

(٤١) - شرواني وابن قاسم - عاشر - وكذا في عكسه لوجود الاسم وإنما التفاوت في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع
من التغليظ بشيء مما مر فناكل على المعتمد خلافا للبقيني (فان سكت) بعد عرض اليمين عليه لا التحود هشة (حكم القاضي بنكوله) بان

يقول له جملتك ناكلا أو نكلك بالتدبير لا متاعه ولا يصير هنا ناكلا بغير حكم ومنه ما يأتي لأن ما صدر عنه ليس صريح نكول ويسن للقاضي عرضها عليه فلا تأو هو في الساكت آكد (٣٢٣) ولو توسم فيه جهل حكم النكول عرفه به وجوب بان يقول له أن نكولك بوجوب حلف

المدعى وأنه لا تسمع ينتك بعده باداء أو نحوه فان حكم عليه ولم يعرفه نفذ لانه المقصر بعدم تعلبه حكم النكول (وقوله) أى القاضي (للدعى) بعدم امتناع المدعى عليه أو سكوته (احلف) أو اتخلف وأقباله عليه ليحلفه وإن لم يقل له احلف على المنقول المعتمد (حكم) منه (بنكوله) أى نازل منزلة قوله حكمت بنكوله فليس للمدعى عيه أن يحلف إلا أن رضى المدعى وبما تقرر هنا وفيما مر علم أن الخصم بعد نكوله العود إلى الحلف وإن كان قد هرب وعاد مالم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا والالم يعدله إلا أن رضى المدعى فإن لم يحلف لم يكن للمدعى حلف المردودة لتقصيره برضاه بحلفه ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد نكوله وقبل عرض القاضي لليمين على المدعى امتنع على المدعى حلف المردودة كما علم مما تقرر وله طلب بين خصمه بعد إقامة شاهد واحد وحينئذ لا ينفعه إلا البينة الكاملة فان حلف الخصم سقطت الدعوى وليس له تجديدها في مجلس آخر ليقيم البينة لتقصيره ولو نكل في جواب وكيل

بجبرى (قوله هنا) أى فى النكول الضمنى وهو السكوت المذكور بجبرى ولا يخفى أنه ليس بقيد عند الشارح لما مر من قوله وحينئذ استوت الخ وإما هو قيد عند المغنى كما مر وعند النهاية على ما مر (قوله ومنه) أى من الحكم بالنكول ما يأتي فى المن والشرح (قوله) وهو فى الساكت آكد. ظاهر هذا أنه يعرض عليه بعد تصريحه بالنكول رشيدى أقول ويصرح بذلك قول المغنى والاستحباب فيه إذا سكت أكثر منه فيما إذا صرح بالنكول اه (قوله) يوجب حلف المدعى) وأخذ الحق منك أسنى ومغنى (قوله) نفذ أى وأثم بعدم تعلبه عرش (قوله) بعد امتناع المدعى عليه) كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه الأصوب حذفه لما مر أن الامتناع صريح نكول فلا يحتاج إلى حكم خلافاً للبلقى وقد مر أنه تبع فى هذا ابن حجر اه (قوله) وبما تقرر الخ) كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه قد مر أنه تبع فى هذا أيضا ابن حجر ولم يقدم هو ما يعلم منه هذا اه (قوله) فإن لم يحلف) أى بعد رضا المدعى سم ورشيدى (قوله) لم يكن للمدعى حلف المردودة) على ما قاله الرافعى عن البغوى كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه أى ولا فاقدمه فى صدر مسألة النكول خلافاً لهذا التبرى يدل على أنه إنما أسقط ما قدمناه عن ابن حجر قصدا لعدم اعتاده إياه وإن تبعه فيما نبهنا عليه اه وسأبقى عن سم ما يتعلق بالمقام (قوله) لتقصيره) ولا ينفعه بعد ذلك إلا البينة ولو شاهد أو يميناً فلا يتمكن من تجديد الدعوى وتحليف خصمه فى مجلس آخر أنوار وروض مع شرحه (قوله) كما علم مما تقرر) أى لانه علم أنه فى تحول اليمين للمدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر سم (قوله) وله طلب بين إلى قوله فعليه يجب الحق فى المغنى إلا قوله لانه حاجة إلى المتن (قوله) وحينئذ) أى حين إذ طلب بين خصمه بعد إقامة الشاهد سم (قوله) لا ينفعه إلا البينة الكاملة) أى وليس له أن يعود ويحلف سم ورشيدى زاد أنوار ولا استئناف الدعوى وإعادة الشاهد ليحلف معه اه (قوله) فإن حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وإن نكل حلف المدعى كما قاله الأسنوى ونقله عن مقتضى كلام الرافعى قاله سم ثم قال بعد سرد عبارة الروض وشرحه فعلم أن الشارح أى التحفة مشى على ما فرعه الأصل أى الروضة على ما عليه الإمام ومن تبعه والحاصل عليه أنه يسقط حق المدعى بمجرد طلبه بين الخصم من اليمين ولا ينفعه إلا البينة مالم يحلف الخصم ولا أنقطعت الخصومة أو ينكل ولا حلف هو ثم لا يخفى أن الكلام فيما إذا طلب المدعى بين الخصم بعد إقامة شاهده وينبغى فيما إذا رضى المدعى بيمين الخصم بعد الحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا أنه كذلك حتى يجزى فيه جميع الحاصل المذكور وسأبقى أنه إذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشيء أن له إقامة البينة فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب بين الخصم ومالو امتنع ولم يطلب وأنه يتمتع إقامة البينة بعد ذلك إذا حلف الخصم بخلاف الثانى اه أقول وقوله حتى يجزى فيه جميع الحاصل المذكور يخالف قول الشارح المتقدم فإن لم يحلف لم يكن للمدعى حلف المردودة ويوافق التبرى المتقدم عن النهاية (قوله) فله أن يحلفه) عبارة الأسنى والمغنى والأنوار إن يحلف وفى الرشيدى بعد ذكر ما عن الأخير مانصه فالضمير فى فله للموكل وعبارة الأنوار أصوب اه (قوله) من المدعى عليه أو القاضي) لعل الأول راجع للنكول الصريح والثانى للنكول الضمنى والأفلا بد من طلب القاضي لليمين مطلقا كما مر (قوله) أى غالبا) لعله احتز به عن المستثنيات الآتية بقول المصنف ومن طوّل بركة الخ (قوله) توصل

(قوله) فإن حكم عليه ولم يعرفه نفذ) كتب عليه مر (قوله) فإن لم يحلف) أى بعد رضا المدعى بدليل التعليل (قوله) كما علم مما تقرر) أى لانه علم أنه لا بد فى تحول اليمين للمدعى من حكم بالنكول حقيقة أو تنزيلا ولم يوجد فيما ذكر (قوله) وحينئذ لا ينفعه إلا البينة) أى وحينئذ له طلب بين خصمه بعد إقامة الشاهد (قوله) أيضا وحينئذ لا ينفعه إلا البينة الكاملة) فليس له أن يعود ويحلف (قوله) فإن حلف الخصم سقطت الدعوى) أى وإن نكل حلف المدعى كما قاله الأسنوى ونقله عن مقتضى

المدعى ثم حضر الموكل فله أن يحلفه بلا تجديد دعوى (واليمين المردودة) من المدعى عليه أو القاضي على المدعى (فى) ببناء قول) أنها (كبينة) يقيم المدعى لانه حاجة مثلها أى غالبا (و) فى (الظاهر) أنها (كأقرار المدعى عليه) لانه بنكوله توصل للحق فاشبهه أقراره

(ف) عليه يجب الحق بفرغ المدعى من يمين الردم غير افتقار إلى حكم كاسر و (لواقام المدعى عليه بعد يمينه) أو حجة أخرى (باداه أو ابراه) أو نحوهما من المسقطات (لم تسمع) لتكذيبه لها بأقراره وقال في محل آخر تسمع وصحح الاسنوى الاول والبلقينى الثانى وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشى فصوله لانه اقرار تقديرى لا تحقيقى فلا تكذيب فيه واعترض بان ظاهر كلام (٣٣٣) الشيخين تفرغ السماع على الضعيف

بناء المجزول عبارة مخرج المنهج لانه يتوصل باليمين بعد نكوله إلى الحق الخ (قوله فعلية الخ) أى على الاظهر (قوله كاسر) أى انفائى شرح وقضى له (قوله الاول) أى عدم السماع (قوله واعترض) أى كلام البلقينى ومن تبعه (قوله وهو متجه) أى الاعتراض (قوله فاب) أى الدميرى (قوله ويرده الخ) لما يرد عليه لو سلم ما قاله الدميرى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد خلاف ما نقله الدميرى وانه لافرق بين الدين والعين سم (قوله ويوجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول ولا فرق في ذلك أى عدم السماع ان يكون المدعى به ديناً او عينا وان نقل الدميرى عن علماء عصره انهم افتوا بسماعها فيما إذا كان المدعى عينا قال وأشار إليه المتن بقوله باداه او ابراه وافتى ابن الصلاح فيمن ادعى حصه من ملك يداخيه ارفا فانكر لحلف المدعى المردودة وحكم له (قوله ويوجه) أى ما تقرر عن الدميرى (قوله مطلقاً) أى حكم القاضى بنكوله ام لا (قوله وحكم القاضى الخ) عطف على قوله سكت (قوله عمار) أى فى نكول المدعى عليه (قوله هنا) أى فى نكول المدعى عن يمين الرد (قوله والحكم يمينه) لاجابة اليه كما قدمه فى شرح وقضى له (قوله وايضا فالمدعى عليه الخ) مجرد تفنن فى التعبير والافعال التعليلين واحد (قول المتن من اليمين) أى المردودة وغيرها معنى (قوله لا عراضه) إلى قوله ومحله فى المعنى الا قوله والى المتن والى قوله وهذا هو المعتمد فى النهاية الا قوله ولا تجاهه الى المتن وقوله وفيه نظر إلى وعلى الاول (قوله فليس له العود اليها) ولا ردها الى المدعى عليه لان المردودة لا ترد معنى واسئ (قوله والا) أى وان لم نقل بذلك نهاية (قول المتن وليس له مطالبة الخصم) أى اذا كانت الدعوى تتضمن المطالبة فان كانت تتضمن دفع الخصم كافى المستثنين الايتين لم يندفع عنه وبهذا يعلم ما فى قول الشارح ومحله الخ كاسياتى التنبيه عليه رشيدى (قوله الا ان يقيم الخ) ينبغى بعد تحديد دعوى بمجلس اخر فلا يرجع سم (قوله يمينه) أى ولو شاهد او يميناً اسئ وانوار (قوله كما إذا ادعى عليه المالح) لعل فيه

كلام الرافعى وعبارة الروض وشرحه ونكول المدعى مع شاهده كنكوله عن اليمين المردودة قيمار فان قال للمدعى عليه احلف انت سقط حقه من اليمين فليس له ان يعود ويحلف الابتجد يدعوى فى مجلس اخر واقامة الشاهد هذا نقله الاصل عن المحاملى وهو مذهب العراقيين ثم قال وعلى الاول يعنى ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بيمينه كاملة وهو مانص عليه فى الام واقضى كلامهم ترجيحه واعتمده البلقينى وجزم به صاحب الانوار وغيره قال الاسنوى ومحله إذا لم يحلف الخصم المردودة والا انقطعت الخصومة ولا كلام ومحله ايضا اذا لم ينكل عنها والاحلف أى المدعى على الصحيح وهذا مقتضى كلام الرافعى فى اخر القسامه فعمل ان الشارح مشى على ما نوه الاصل على ما عليه الامام ومن تبعه والحاصل عليه انه يسقط حق المدعى بمجرد طلبه يمين الخصم من اليمين ولا ينفعه الا بيمينه مالم يحلف الخصم والا انقطعت الخصومة او ينكل والاحلف هو فليتأمل ثم لا يخفى فرض هذا الكلام الذى حاصله ما ذكره فى اذا طاب يمين الخصم بعد اقامة شاهده وينبغى فيما اذا رضى بيمين الخصم الحاصل بعد الحكم بنكره حقيقة او تزبلا انه كذلك حتى يجرى فيه جميع الحاصل المذكور وسياق انه اذا لم يحلف المدعى ولم يتعل بشئ ان له اقامة اليمين فعلى ثبوت هذا الحاصل يعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب وانه يتمتع اقامة اليمين فى الاول ان حلف الخصم ولا يتمتع فى الثانى (قوله ويرده الخ) انما يرد عليه لو سلم ما قاله الدميرى وقد قال شيخنا الشهاب الرملى أن المعتمد خلاف ما نقله الدميرى وأنه لا فرق بين الدين والعين (قوله الا أن يقيم يمينه) بهذا مع قوله السابق

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للمدعى فامتنع على القاضى التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضى عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها فى هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم يمينه كالحلف المدعى عليه ومحله ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى الفامن ثمن مبيع فقال المشتري اقبضتك يا هافا فانكر البائع فيصدق بيمينه.

بمجرد امتناعه من اليمين يتحول الحق للمدعى فامتنع على القاضى التعرض لاسقاطه بخلاف نكول المدعى فانه لا يجب به حق لغيره فيسأله القاضى عن سبب امتناعه (سقط حقه من اليمين) لا عراضه فليس له العود اليها فى هذا المجلس وغيره والا لاضرره ورفع كل يوم إلى قاض (وليس له مطالبة الخصم) الا ان يقيم يمينه كالحلف المدعى عليه ومحله ان توقف ثبوت الحق على يمين المدعى والا لم يحتج ليمينه كما إذا ادعى الفامن ثمن مبيع فقال المشتري اقبضتك يا هافا فانكر البائع فيصدق بيمينه.

فان نكل وحائب المشتري انظمة الحصر متران نكل ايضا الزم الالف للاحكم بالذكول بل لافرار به لزوم المال بالشراء ابتداء ومثله ما اذا ولدت وطفقها ثم قال ولدت قبل الطلاق فاعتدى فقالت بل بعده فيصدق بيمينه فان نكل وحلفت فلا عدة وإن نكلت أيضا اعتدت للانسكول بل لاصل بقاء النكاح وآثاره فيعمل به ما لم يظهر دافع (ولأن تعمل) المدعى (بأقامة بينة أو مراجعة حساب) أو الفقهاء أو بارادة ترو (أمهل) وجوباً على الأوجه (ثلاثة أيام) فقط لئلا (٣٢٤) يضرب بالمدعى عليه فيسقط حقه من اليمين بعد مضي الثلاثة من غير عذر (وقيل

مساحة لان الكلام في امتناع المدعى من يمين الرد وليس هنالك الا ان يقال المشتري يدعى الاقباض يرد امتنع من يمين الرد سم عبارة الرشدي لا تخفى ان هناء عرين الاولى من البائع وهي المطالبة بالثمن والثانية من المشتري وهي دعوى الاقباض والزام المشتري بالالف إنما هو باعتبار نكله عن اليمين المردودة بالنسبة لدعواه فلم يندفع عنه خصمه إذ مقصود دعواه دفع مطالبة البائع فهو على قياس كلام المصنف فلا حاجة لقول الشارح ومحل الخ وكذا يقال في المسئلة التي بعدها فتأمل اه (قوله ولأن نكل الخ) أي المشتري (قوله) فيعمل به أي بهذا الاصل (قول المتن وان تعال بأقامه بينة) بان قال عندي بينة أريد ان اقيمها اسنى (قوله) (أو الفقهاء) إلى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله ولا نجاحه إلى لكن فرق (قول المتن ثلاثة أيام) قال الروياني وإذا أمهلناه ثلاثة فاحضر شاهد ابعدها وطلب الامهال لياتي بالشاهد الثاني امهلناه ثلاثة أخرى اسنى (قوله) فانه يمهل ثلاثا) قال في التنبيه وللدعى ملازمة حتى يقيم البينة قال ابن النقيب فان اراد دخول منزله دخل معه إن اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الروياني اه سم (قوله كما س) أي اول الباب معنى (قول المتن) امهل إلى آخر المجلس) ولا يزداد إلا برضا المدعى انوار (قوله لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سلمنا ان مراده ذلك لكن امهاله بمشيتة المدعى لا يتقيد بمشيتة امهاله إلى آخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدًا جاز فلا وجه للتقييد فتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أن المراد إن شاء القاضي سم عبارة الرشدي وبما يرد كون المراد إن شاء المدعى انه لو كان كذلك لم يكن للتقيد باخر المجلس وجه اذ له ترك الحق بالكلية اه (قوله وعلى الاول) ان المراد ان شاء القاضي (قوله ان محله) أي محل جواز امهال القاضي (قوله) لكون بينته الخ) أي أو نفس المدعى سلطان (قوله أن المراد) أي بالمجلس نهاية (قوله مجلس القاضي) أي مجلس هذين الخصمين كذا في عش لعل فيه سقطه والاصل أي لا مجلس الخ (قوله) وكان نسكول) أي المذكور في قوله وإن لم يحلف المدعى الخ سم عبارة الرشدي يعني كاستمتاع المدعى من يمين الرد في التفصيل المار اه (قوله لم يلزمه) أي المدعى عليه عش (قوله) اما بعد اقامة شاهد ظاهره ولو واحد بلا يمين لكن تغيير الروض بالبينة مع تعليل شرحه بان المدعى أتى بما عليه والنظر في حال البينة من وظيفة القاضي الخ كالصريح في اشتراط شاهدين أو شاهدوين ثم رأيت في الانوار ما نصه ولو أقام شاهدين بعين أو دين فطلب

أبدا) لان اليمين حقه فله تأخيرها كالبينة ولا تجاهاه انتصر له بان الجمهور عليه لكن فرق الاولون بان البينة قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه وان استعمل المدعى عليه حين استحلف لينظر حسابه او طلب الامهال واطلق كما فهم بالاولى (لم يعمل) الا برضا المدعى لانه مجبور على الاقرار واليمين بخلاف المدعى فانه مختار في طلب حقه فله تأخيرها (وقيل) يمهل (ثلاثة) من الايام للحاجة وخرج لينظر حسابه ما لو استعمل لأقامة حجة بنحو اداء فانه يمهل ثلاثا كما مر (ولو استعمل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب أو يسأل الفقهاء مثلا (امهل إلى آخر المجلس) ان رآه القاضي كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه جمع والقول بان المراد ان شاء المدعى رده البيني بان هذا لا يحتاج اليه لان للمدعى ترك الدعوى من اصلها اه وفيه نظر لان مراد ذلك القول ان شاء المدعى

وليس له تجديد في مجلس آخر ليقوم البينة يعلم الفرق بين ما لو امتنع من اليمين وطلب يمين الخصم كما هو السابق وما لو امتنع منها ولم يطلب ذلك فانه في الاول يتمتع عليه اقامة البينة بعد ذلك اذا حلف الخصم بخلاف الثاني (قوله) الا ان يقيم بينة) ينبغي بعد تجديد دعوى بمجلس آخر فليراجع (قوله كما اذا ادعى الخ) لعل فيه مساحة لان الكلام في امتناع المدعى من يمين الرد وهذا ليس امتناع المدعى من يمين الرد الا ان يقال المشتري يدعى الاقباض وقد امتنع من يمين الرد (قوله) وجوباً على الأوجه) كتب عليه مر (قوله) فانه يمهل ثلاثا كما مر) قال في التنبيه وللدعى ملازمة حتى يقيم البينة قال ابن النقيب فاذا اراد دخول منزله دخل معه ان اذن والا منعه من دخوله كذا حكاه الروياني اه (قوله ان رآه القاضي) كتب عليه مر (قوله لان مراد ذلك القول الخ) يرد عليه ان سلمنا ان مراده ذلك لكن امهاله لمشيتة المدعى لا يتقيد بمشيتة امهاله إلى آخر المجلس فانه لو شاء امهاله ابدًا جاز فلا وجه للتقييد فليتأمل ومن هنا اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أن المراد ان شاء القاضي (قوله) وكان نسكول) أي المذكور في قوله لو ان لم يحلف المدعى الخ

لمهاله والام يمهل وإنما الذي يرد ان هذه مدة قربية جدا وفيها مصلحة للمدعى عليه من غير مضر على المدعى فلم يحتج لرضاه وعلى الاول يتجه أن محله ما لم يضرب الامهال بالمدعى لكون بينته على جناح سفر كما هو ظاهر ويظهر ان المراد مجلس القاضي وكان نسكول ما لو أقام شاهد يلحلف معه فلم يحلف فان علل امتناعه بعد زامه لثلاثة أيام ولا فلا (تنبيه) ادعى عليه ولم يحلفه وطلب منه كفيلا حتى يأتي ببينة لم يلزمه واعتياد القضاء خلافاً لحمله الامام على ما إذا خيف هربه اما بعد إقامة شاهد وان لم يعدل فيطأ الب بكفيل

فان امتنع بحسب الامتناع لاثبوت الحق (ومن طواب) بجزية بهد اسلامه فقال وقد كاز غاب اسلمت قبل تمام السنة وقال العامل بل بعدها حلف المسلم فان نكل اخذت منه لتعذر ردها فان ادعى ذلك وهو حاضر لم يقبل واخذت منه او (بزكاة فادعى دفعها الى ساع آخر او غلط خارص) او مسقطا اخر ندب تحليفه فان نكل لم يطالب بشيء (و) اما اذا (الزمناه اليه) على خلاف المعتد السابق (فنكل وتعذر رد اليمين) لعدم انحصار المستحق (فلا يصح) على هذا الضعيف (انها تؤخذ منه) لا للحكم بالنكول بل لان ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحوال ولو ادعى ولد مرتزق البلوغ بالا حلام ليثبت اسمه حلف فان نكل لم يعط للفضاء بالنكول بل لان (٣٢٥) الموجب لاثبات اسمه وهو الحلف لم

يوجد ولو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث او نحو وقف عام او على مسجد حبس الى ان يحلف او يقر وكذا الوادعى وصى ميت على وارثه انه اوصى بثلث ماله للفقراء مثلا فانكر ونكل عن اليمين فيحبس الى ان يقر او يحلف (ولو ادعى ولي صبي) او مجنون (ولو وصيا او قبا) (ديناله) على اخر (فانكروا نكل لم يحلف الولي) كالا يحلف مع الشاهد لبعد اثبات الحق لانسان يمينه غيره فيوقف الى كماله (وقيل يحلف) لانه بمنزلة (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) اى ثبوته بمباشرة لسبيه (حلف) لان العهدة تتعلق به وهذا هو المعتد لانه الذى رجحاه فى الصداق واعتمده الاسنوى وغيره ورد بان ما قاله ثم لا يخالف ما هنا لانه انما يحلف على فعل نفسه والمهر يثبت ضمنا لا مقصودا وكذا البيع بخلاف غيرهما وان تعلق بمباشرة وهو ما هنا ويجاب بانه حيث تعلقت

كفيلا الى أن بعد لا طواب أى المدعى عليه به ان لم يتزع المال ولم يحبس المدبون ولو امتنع الخ أى ومثلها الشاهدو يمين (قوله فان امتنع) أى من اعطاء الكفيل (قول الماتن ومن طواب الخ) اشار بذلك لمسائل تستثنى من القضاء بالنكول عن اليمين معنى (قوله بجزية) الى قوله وكذا الوادعى فى المعنى الا قوله وقد كان غاب وقوله فان ادعى الى الماتن وقوله او مسقطا اخر ولغة نحو فى او نحو وقف (قوله بجزية) اى كاملة (قوله لم يقبل الخ) اى لسكون دعواه خلاف الظاهر (قول الماتن او غلط خارص) اى او لم يدع دفعها بل ادعى غلط خارص بعد التزامه القدر الواجب معنى (قوله السابق) اى انفا (قوله لان ذلك) اى وجوب الزكاة (قوله والحوال) معطوف على ملك رشيدى (قوله لم يعط) الاولى لم يثبت (قوله ولو نكل مدعى عليه بمال ميت الخ) بان يدعيه القاضى او منصوبه معنى وانوار (قوله نحو ونف الخ) اى كالذر للفقراء (قول الماتن ولو ادعى الخ) اشار به لما يستثنى من رد اليمين على المدعى معنى (قوله او مجنون) الى قوله وهذا هو المعتد فى المعنى (قوله ولو وصيا الخ) عبارة الانوار ولو ادعى ولي الصبي او المجنون ديناله على انسان فانكروا نكل فلا رد اليمين على الولي ولو اقام الولي شاهدا لا يحلف معه ولو ادعى عليه دين فى ذمة الصبي لا يحلف الولي اذا أنكر لان اقراره غير مقبول والوصى والقيم وقيم المسجد والوقف كلولى فى الدعوى والدعوى عاينهم ولو ادعى قيم المحجور عليه بسفوف نكل المدعى عليه حلف المحجور عليه انه يلزمه تسليم المال ولا يقول الى وقيمه بقول فى الدعوى و يلزمه تسليمه الى اه زاد المعنى قبيل قوله ولو ادعى قيم السفية المحجور الخ ولو اقر القيم بما ادعاه الخصم انزل و اقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر حلف ومن وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطى انه يجوز ان يفديها بالمال قال الزركشى والمذهب المنع والتجيز من قول البويطى لا الشافعى ونقل المنع ايضا عن القاضى ابى الطيب وهذا هو الظاهر و زاد ايضا عقب قوله تسليم المال لفظ الى ولي (قول الماتن لم يحلف الولي) اى ما لم يرد ثبوت العقد الذى باشره بيده فيحلف ويثبت الحق ضمنا ومثله يجرى فى الوصى والوكيل سم اى بجيرى (قوله فيونف الى كماله) عبارة المعنى والروض والانوار فيكتب القاضى بما جرى محضر او يوقف الامر للبلوغ او الافاقه اه (قوله اى ثبوته بمباشرة لسبيه) كان ادعى بشمن ما باشريعه لموليه اسنى (قوله وهذا هو المعتد) خلافا للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى والانوار (قوله فى الصداق الخ) عبارة الاسنى قال الاسنوى والفتوى على هذا التفصيل فقد نص عليه فى الام وهو الموافق لما رى فى الصداق فيما اذا اختلف فى قدره زوج وولى صغيرة او مجنونة اه (قوله ورد الخ) جرى على هذا الرديشخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله لانه انما يحلف الخ) اى فى الصداق على فعل نفسه هو العقد الذى جرى على كذا نية (قوله بخلاف غيرهما الخ) فانه يحلف ان موليه يستحق كذا وهو متمتع نية (قوله ومر) الى الفرع فى النية (قوله بها) اى يمينته (قوله ونظيره اى الوارث (قوله بقيده) لعله كونها قبل بينة المدعى

(قوله لم يحلف الولي) كتب عليه مر (قوله وقيل ان ادعى مباشرة سبيه حلف) تضعيف هذا لاني ما تقدم فى الصداق لانه انما يحلف ثم على ان العقد جرى على كذا وهو فعل نفسه وان ترتب عليه استحقاق المولى عليه

العهدة بمباشرة لتسببه مع عجز المولى عن اثباته ساع للولى اثباته بيمينته المتعلقة بفعل نفسه رعاية لمصلحة المولى بل ضروره ومرفى القضاء على الغائب حكم المولى وجب لمولى على مولى دين ولو ادعى لموليه دين او اثبته فادعى الخصم نحو اداء اخذته حالا واخرت اليمين على نفي العلم الى كمال المولى كامر (فرع) علم ما قدمته فى التنبيه الذى قبل الفصل انه لو اقام خارج بينة تشهد له بالعين فادعى ذواليدانه اشتراها من المولى كمال و اقام شاهدا جازله ان يحلف معه لاسيما ان امتنع بائعه من الحلف لانه وان أثبت بها ملكا لغيره لكنه لما انتقل منه اليه كان بمنزلة اثباته ملك نفسه ونظيره الوارث فانه يثبت بها ملكا لغيره منتقلا منه اليه بخلاف غريم الغريم ونظيره قولهم لو اوصى له بعين فى غيره فلبوصى له ان يدعى بها ويحلف مع الشاهد أو اليمين المردودة (فائدة) قد لا تسمع البينة من مدعى عليه كفت يمينه كما ياتى فى الداخل بقيده

(فصل في تعارض البيتين إذا ادعى) (٣٢٦) أى اثنان أى كل منهما (عينا في يد ثالث) لم يسندهما إلى أحدهما قبل البيتين ولا بعدهما (وأقام

كل منهما بيته) بها (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا يثبت فيحلف لكل منهما يمينان أقر ذواليد لاحدهما قبل البيته أو بعدها رجحت بيته ولو زاد بعض حاضري مجلس قبل إلا ان احتفت القرائن الظاهرة على ان البقية ضابطون له من أوله الى آخره وقالوا لم نسمعها مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلم لا ينسب للغفلة في ذلك فحينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان النفي المحصور يعارض الالزام الجزئي كما صرحوا به (وفي قول يستعملان) صيانة لها عن الالغاء بقدر الامكان فتزعم من ذى اليد وحينئذ (ففي قول يقسم) المال بينهما نصفين لخبر أبي داود بذلك وحله الأول على ان العين كانت بيدهما (وفي قول يقرع) بينهما ويرجع من خرجت قرعته لخبر فيه مرسل له شاهد واجاب الأول بحمله على انه كان في عتق أو قسمة (وفي قول يوقف) الامر حتى يتبين أو يسطحا) لا شكل الحال فيما يرجح انكشافه (و) على التساقط (ولو كانت) العين (في يدهما وأقاما بينتين) فشهدت بيته الأول

(فصل في تعارض البيتين) (قوله في تعارض البيتين) الى قوله وعلى التساقط في المعنى لا قوله ولو زاد الى المتن وقوله لخبر أبي داود الى المتن وقوله لخبر فيه الى المتن وإلى قوله هذاما أتى به ابن الصلاح في النهاية الا قوله ولو زاد الى المتن وقوله من جزم الى لافرق (قوله في تعارض البيتين) أى وما يتعلق به كالأودعي ملكا مطلقا وذكر البيته سببه ع (قول المتن عينا في يد ثالث) الحاصل انها لا تكون يد ثالث أو بيدها أو بيد أحدهما أو لا بيد أحدهما (قول المتن وأقام كل منهما بيته) أى مطلقا التاريخ أو متفقتا أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة أسنى ومعنى ولو كان لاحدهما بيته قضى له انوار (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانها لم فهل يجعل بينهما سم ويأتى عنه الجزم بذلك الجعل (قوله ولو زاد) أى صنعة مثلا ع (قول ضابطون له) أى لما وقع في المجلس (قوله لم نسمعها) أى الزيادة سم (قول المتن تستعملان) بمثناة فوقية أوله أى البيتان معنى (قوله الامر) مقتضاه ان قول المصنف يوقف بالياء وقال المعنى بمثناة فوقية أى العين بينهما أه (قوله لا شكل الحال الخ) ولم يرجع المصنف واحدا من الاقوال اعدم اعتنا بهما لفرعها على الضعيف واصحها الى الاقوال الضعيف الاخير الى الوقف نهاية ومعنى (قول المتن ولو كانت في يدهما الخ) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا ايديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم انه ملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه ملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه ملك ثلث الدار وأقام بذلك بيته فإذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للآخرين بزيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة أه سم بخذف (قوله بالكل) وكذا بالبعض بالاولى بل لا تعارض حينئذ بينهما سم عبارة المعنى على الخلاف ان تشهد بيته كل بمجموع العين فاذا شهدت بالبعض الذى هو في يد صاحبه فالبيتان لم تواردا على محل واحد فلا تجوز اقوال التعارض فيحكم القاضي لكل منهما بما في يده الخ (قول المتن بقيت كما كانت) قال البلقيني هذا يقتضى ان الحكم باليد التى كانت قبل قيام البيتين وليس كذلك وانما تبقى بالبيته القائمة قال والفرق بينهما الاحتياج الى الحلف في الاول دون الثاني أه وعليه فلا ينافى قول الشارح كغيره على التساقط رشيدى (قوله نعم يحتاج الاول الخ) هذا لا ينافى على القول بالتساقط كالاخفى وانما ينافى على ما قاله البلقيني رشيدى (قوله لو شهدت بيته كل الخ) وحيث لا يثبت في يدهما ايضا سواء أحلف كل منهما للاخرام نكل ولو أثبت أو حلف أحدهما فقط قضى له بجميعها سواء أشهدت له بجميعها م بالنصف الذى بيد الآخر ومن حلف ثم نكل صاحبه ردت اليمين اليه وان نكل الاول كفى الآخر

ذلك بخلاف ما هنا فانه يحلف على ان مولى يستحق كذا وهو معتق ثم ر

(فصل في ادعاء عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيته سقطتا) (قوله ادعاء عينا في يد ثالث) وفي فتاوى السيوطى ثلاثة وضعوا ايديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم انه ملك جميعها وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثاني انه ملك ثلث الدار وأقام بيته بذلك ثم ادعى الثالث انه ملك ثلث الدار وأقام بذلك بيته فإذا فعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها لان بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للآخرين بزيادة فلم تثبت الزيادة من اجل المعارضة أما مدعى الكل فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الثلثين في الثلثين وبيته مدعى الثلث في الثلث فتساقط أو سقطت دعواه في الثلثين وأما مدعى الثلثين فلان بيته في الزائد معارضة بيته مدعى الكل فيه فتساقط أو سقطت دعواه بالثلث الزائد وأما مدعى الثلث في بيته لم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيته مدعى الثلثين بل عارضها مدعى الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذى في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط أو بها وبالبيته معا فيه كلام طويل ليس هذا محله أه (قوله فان أقر ذواليد لاحدهما الخ) فلو أقر بانها لم فهل يجعل بينهما سم (قوله ولو زاد بعض حاضري مجلس) أى على بعض (قوله نسمعها) أى الزيادة

له بالكل ثم بيته الثاني له به (بقيت) بيدهما (كما كانت) اذ لا اولوية لاحدهما نعم يحتاج الاول لاعادة بيته للنصف الذى بيده لتقع بعد يمين بيته الخارج بالنسبة لذلك النصف ولو شهدت بيته كل منهما له بالنصف الذى يد صاحبه حكم له به وبقيت بيدهما لا بجهة سقوط

ولا ترجيح بيد لا تساخ بكل بيعة الآخر اما اذا لم تكن بيد احد وشهدت بيعة كل له بالكل فجعل بينهما محل التساقط اذا وقع تعارض حيث لم يتميز احدهما بمرجح والا قدم وهو بيان نقل الملك على ما ياتي قبيل قوله وانها لو شهدت بملكه امس الى آخره ثم اليد فيه للدعي او مان اقر له به او انقل له منه ثم شاهدان مثلا على شاهدوين ثم سبق تاريخ ملك احدهما بذكر من اوبيان انه ولد في ملكه مثلا ثم بذكر سبب الملك وتقدم ايضا نافلة عن الاصل على مستحبة له ومن تعرضت لان البائع مالك عند البيع (٣٢٧) ومن قالت نقد الثمن او هو مالك الآن

على من لم يذكر ذلك لا بالوقف

ولا بيعة انضم اليها الحكم بالملك على بيعة ملك بلا حكم على المعتمد كقالة الاسنوي وغيره خلافا للنفوي كاياتي ومى جزم بالاول ابو زرعة وغيره وظاهر كلامه في فتاويه اول الدعاوى انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وهو ظاهر لان اصل الحكم لا يرجح به فاولى حكم فيه زيادة على الآخر اما لو تعارض حكمان بان اثبت كل ان معه حكم القاضي لكن احدهما بالموجب والاخر بالصحة فالوجه تقديم الثاني لانه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الاولى ومر قبيل العارية أن القاضي اذا اجل حكما بان لم يثبت استيفاء بشروطه حمل حكمه على الصحة ان كان عالما ثقة امينا وقد ذكر المصنف اكثر هذه المرجحان بذكر مثلها فقال (ولو كانت العين بيده) تصرفا او امساكا (فاقام غيره بها) اي بملكها من غير زيادة (بيتهو) اقام (هو) بها (بيته) ينت سبب ملكه ام لا او قالت كل اشتراها او

يمين للنفى والاثبات مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا ترجيح بيده) اي بل بالبيعة التي اقيمت عرش (قوله) اما اذا لم تكن بيد احد (الخ) صوره بهضم بقار او مناع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده مغنى وسم وزياى (قوله) وشهدت بيعة كل له (اي بالكل نهاية (قوله) (وهو) اي المرجح (قوله) (وان اقر له به) اي فلو اقر به لهما جميعا فقياس ما تقرر ان يكون بينهما نصفين فليتامل سم على المنهج اه عرش (قوله) ثم شاهدان مثلا) اي او شاهدوا امر اثنان او اربع نسوة فيما يقبلان فيه على ما في عرش (قوله) ثم تذكر سبب الملك عطف على ثم سبق تاريخ (قوله) نافلة عن الاصل (الخ) كقتل ادعاه وارث ميت واقام به بيعة فتقدم على موت بفراشه شهدت به اخرى لان الاولى نافلة عن اصل عدم عروض القتل والاخرى مستحبة له فتج الجواد (قوله لان البائع) اي ليكون البائع نهاية (قوله لا بالوقف) عبارة النهاية ولا ترجيح بوقف (الخ) (قوله) لا فوق بين الحكم بالصحة (الخ) اي في يدين شهدت احدهما بالملك والاخرى بالحكم فتساويان سواء شهدت بيعة الحكم به مطلقا او بالصحة او بالموجب عرش (قوله لان اصل الحكم لا يرجح به (الخ) قال الشهاب ابن قاسم يوهم ان هذا في تعارض حكيم احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته لما بعده اه اي مع ان فرض المسئلة ان الحكم في احد الجانبين فقط فان كان مراد الشارع ان اصل الحكم لا ترجح به فلا نظر لسكونه بالصحة او بالموجب فلا نسلم الاولوية اذ لا يلزم من عدم الترجيح بالاعم عدم الترجيح بالاختصاص الذي فيه زيادة مع انه لا يناسب قوله بعد على الاخر فتأمل رشيدى (قوله) حل حكمه (الخ) اظهر في محل الاضمار (قوله) بذكر مثلها (بضمين جمع مثال (قوله) من غير زيادة) لعله احتراز عن نحو ما ياتي في قوله ومن ثم لو شهدت بيعة المدعي الخ و قول المتن ولو قال الخارج هو ملكي (الخ) (قوله) ينت سبب ملكه ام لا) عبارة المغنى والاسنى اقتضى كلام المصنف انه لا يشترط في سماع بيعة صاحب اليد ان يبين سبب الملك من شراء وارث او غيره كبيعة الخارج اه و عبارة الانوار ولا فرق في ترجيح بيعة الداخل بين ان يبين الداخل والخارج سبب الملك او يطلعا ولا بين اسناد البيعتين واطلاقهما ولا اذا وقع التعرض بين ان يتفق السبيان او يختلفا ولا بين ان يستند الى شخص بان يقول كل منهما اشتريته من زيد او تقول المرأة اصدقني زوجي ويقول خصمها اشتريته من زوجك او الى شخصين بان يقول احدهما اشتريته من زيد والاخر اشتريته من عمرو او تقول المرأة اصدقني زوجي ويقول خصمها اشتريته من غيره اه (قوله) او غصبها (الخ) نظر صورته بالنسبة لبيعة الداخل وكذا يقال في قوله الاتي ولو قالت بيته غصبها منه والثانية اشترها منه الا ان يقال فيما ياتي ان المراد بالثانية بيعة الداخل فتكون الاولى بيعة الخارج ورمادل عليه ما عقبه به رشيدى (قول) المتن صاحب اليد) اي بيته مغنى (قوله) منه) اي من ذى اليد (قوله) او ان احدهما) اي ذى اليد ونحو بائعه غصبها اي منه اي المدعي اخذا بما بعد وحذفه اكتفاء بما قبله (قوله) قدم) اي المدعي (قوله) قولهما) اي شاهدى المدعي وكان الاولى اسقاط الميم (قوله) يد الداخل غاصبة) اي بدون منه (قوله) ويوجه بانه (الخ) فيه تامل (قوله) ولو قالت منه (الخ) اي لو قالت بيعة الخارج يد الداخل غاصبة منه اي الخارج (قوله) والثانية (الخ) اي ولو قالت بيعة الداخل اشترها اي الداخل منه اي الخارج (قوله) وكذا لو قالت) اي بيعة الداخل (قوله) وشهدت بيعة كل له بالكل (الخ) وكذا بالعرض بالاولى بل لا تعارض حينئذ بينهما (قوله) فاولى حكمه فيه (زيادة على الاخر) يفهم ان هذا في تعارض حكيم احدهما بالصحة والاخر بالموجب فامعنى مقابلته بما

غاصبها من الاخر (قدم) من غير يمين (صاحب اليد) ويسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كرامة ابو داود وغيره ولا ترجح بينته وان كانت شاهدا ويمينا والاخرى شاهد يمين بيده ومن ثم لو شهدت بيعة المدعي بانه اشترها منه او من بائعه مثلا او ان احدهما عصبها قدم لبطان اليد حيث لا يكفى قولهما بدال داخل غاصبة على ما ذكره جمع ويوجه بانه مجرد افتاء ولو قالت غصبها منه والثانية اشترها منه قدمت لبيانها النقل الصحيح وكذا لو قالت يده بحق لانها تعارض الغصب

فبقي أصل اليد هذا ما أفق به ابن الصلاح في ميت عن دار ادعى ناظر بيت المال أنها له ثمنها الميت واقام به بينه والوارث ان يده بحق كورنه الى موته واقام به بينه صدق لان مع بينته زيادة علم وهو حصول الملك اه وفيه نظر لان بينه الغصب معها زيادة علم فهي نائلة وتلك مستحبة على أن قولها بحق أمر محتمل وسيأتي ومثله لا يقبل من الشاهد على ما مر بما فيه ولو أقام بينه بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ولم تنفعه بينته بالملك الا ان ذكرت انتقالا يمكنان من المقر له (٣٢٨) اليه وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو بملكه على من قالت وهو في يده او تسلمه منه وبحث

(قوله فيبقى أصل اليد) لم يذكر م ر ما بعده سم أي قول الشارع هذا ما أفق به الى ولو أقام بينه الخ (قوله أنه له) اي لبيت المال (قوله وفيه نظر لان بينه الغصب الخ) وقد يتوسط ويقال ان كانت البينة من أهل البصرة والقبيل الذين يميزون العند الصحيح المستوفى المعتبر فيه شرعا من غير دوما يتوقف منهم على حصول القبض وما لا يتوقف قدمت بينه الداخل لان الظاهر من حالهم انهم انما اطعوا وبكون اليد بحق لا اطلاعهم على ناقل معين خفي على بينة الخارج وان لم يكونوا كذلك فينبغي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليتأمل سيد عمر اقول يرد ما قاله ما يأتي في شرح ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه الخ (قوله وتلك) اي بينة حقيقة اليد (قوله محتمل) اي انحو الاستعارة (قوله على ما مر الخ) اي قبل فصل الشهادة على الشهادة (قوله ولو أقام بينه الى الماتن) في النهاية الا قوله ولا يعارضه الى ولو ادعى (قوله) وتقدم من قالت اشتراه الخ اي وان كانت هي بينة الخارج ومثله ما لو قالت بينته انه اشتراه من زيد من سنةين وقالت بينة الداخل انه اشتراه من زيد هذا من سنة فتقدم بينة الخارج لانها أثبتت ان يد الداخل عادية بشرائها من زيد بعد ما زال ملكه عنها كما سيأتي في شرح وان له لو كان لصاحب متاخرة التاريخ يد قدمت والحاصل ان عمل قولهم يقدم ذو اليد ما لم يزل يدهم حدث بده كانه عليه الشهاب بن حجر فيما يأتي رشدي (قوله وبحث ان ذات اليد) عبارة النهاية نعم يتجه ان الخ (قوله ان ذات اليد الخ) يعني ان من قالت اشتراه من زيد وهو في يده ارجح من قالت اشتراه من زيد وتسلمه منه (قوله لغير الاول) اي غير المتزوج منه (قوله ولو افادت بنت الخ) اي او غير ما حيث كانت اهل بين في يده ع شر (قوله وانف وقف) بالاضافة (قوله لم يفدها شيئا) ضعف ع شر (قوله اترجح الونف باليد) اي بدالو انف حين الونف التي حكما مستمر كما يعلم عما يأتي رشدي (قوله وانما يتجه هذا) أي عدم افادة ما ذكر رشدي (قوله ان كان التراجع من مجموع الامر بن) اي بان قلنا ان كلام اليد وحكم الحاكم مرجح ع شر (قوله اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح الخ) قد يقال بل وان قلنا انه مرجح للمصلحة لا تية رشدي (قوله فالذي يتجه تقديم بينتها) معتمد ع شر (قوله ولا يعارضه) اي تقديم بينتها بالتحليل (قوله لان بينتها) اي البنت (قوله بخلافه) اي الوافق (قوله ولو ادعى لقيط الخ) عبارة المغني وما ذكره من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره فيما اذا ادعى الخ (قوله واقام كل بينة) اي انه ما كع شر (قوله استويا) اي لا يرجح صاحب اليد معنى (قوله وإن لم تعدل) الى قول الماتن ثم اقام بينة في النهاية الا قوله وقيل الى وافهم (قوله لان الحجة انما انتقام على خصم) فيه ان المدعى خصم ولو قبل اقامة البينة رشدي وقد يقال ان التعليل المذكور لخصوص ما قبل الدعوى بقرينة ما بعده (قوله وبحث البلقيني سماعا الخ) عبارة النهاية نعم يتجه كما يحسنه البلقيني الخ (قوله لا بد من اعادةها) اي ولو كانت هي الاولى بعينها ع شر (قوله اختلف الزوجان الخ) تقدم عن ع شر في باب الاقرار ما يتعلق بهذه المسئلة بزيادة بسط (قوله ولا بينة) فان كان لاحدهما بينة قضى بها انوار ونهاية (قوله ولا اختصاص لاحدهما بيد) ككونه في خزائنه

أن ذات اليد أرجح من قائله وتسلمه منه ومن انتزع شيئا بحجة صار ذاب فيه بالنسبة لغير الاول فلو ادعى عليه اخر واقام بينة مطلقة اعاد بينته ورجعت بيده ولو أجاب ذو اليد باشتريتها من زيد فاثبت المدعى اقرارا زبدها قبل الشراء فاثبت المدعى عليه اقرار المدعى بهالزيد قبل الشراء وجهل التواريخ أقرت بيد المدعى عليه لان يده لم يعارضها شيء ولو اقامت بنت واقف وقف محكوم به بينة بانه ملكها اياه واقضه لها قبل وقفه لم يفدها شيئا اترجح الونف باليد قبل وبحكم الحاكم وانما يتجه هذا ان كان التراجع من مجموع الامر بن اما اذا قلنا ان حكم الحاكم غير مرجح فالذي يتجه تقديم بينتها ولا عبرة باليد لان بينة التمايك نسختها وابطلتها ولا يعارضه ما أتى عن شيخنا قبيل ما لو مات عن ابنين مسلم ونصراني لان بينتها هنا رفعت يد الوافق صريحا بخلافه فيما يأتي ولو ادعى لقيط يد

بعده (قوله فيبقى أصل اليد) لم يذكر م ر ما بعده (قوله وفيه نظر لان بينه الغصب معها زيادة علم الخ) هذه المسئلة قريبة عما يأتي عن بحث شيخه قبيل ولو شهدت لاحدهما بملكه من سنة مع انه رجح فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بان الشاهدة بالملك هناك كاملة بخلاف الشاهدة بالغصب فاتم شاهد ويمين وأيضا تلك مصرحة بالملك وما هنا باليد فليتأمل (قوله فالذي يتجه تقديم بينتها) كتب عليه م ر (قوله وبحث البلقيني سماعا) كتب عليه م ر

أحدهما وأقام كل بينة استويا لانه لا يدخل تحت اليد (ولا تسمع بينته إلا بعد) بينة (المدعى) وإن لم تعدل لان الحجة أو انما انتقام على خصم وقيل تسمع لغرض التسجيل قال الزنجاني وعليه العمل اليوم في سائر الآفاق وافهم الماتن انها لا تسمع بعد الدعوى وقبل البينة لان الاصل في جانبه اليقين فلا يعدل عنها مادامت كافية وبحث البلقيني سماعا لدفع تهمة نحو سرقه ومع ذلك لا بد من اعادةها بعد بينة الخارج (فرع) اختلف الزوجان في امتعة البيت ولو بعد الفرق ولا بينة ولا اختصاص لاحدهما بيد فسل كل تحليل الاخر

فإذا حلفا جعل بينهما وإن صلح لأحدهما فقط أو حلف لأحدهما فقط قضى له كالأول (٣٢٩) اختص باليد وحلف وكذا أوارها ووارث

أحدهما والاخر (ولو
أزيلت يده بيينة) حسابان
سلم المال لخصمه أو حكما
بان حكم عليه به فقط (ثم
أقام بيينة بملكه مستندا إلى
ما قبل لإزالة يده) حتى في
الحالة الثانية فيما يظهر
خلاف لابن الاستاذ ونظيره
لبقاء يده يرد بانها بعد
الحكم بزوالها لم يبق لها
اثر (واعتذر بغيرية شهوده)
أو جملة بهم أو بقبولهم
مثلا (سمعت وقد تمت) إذ لم
تزل إلا لعدم الحجة وقد
ظهرت فينقض القضاء
واشترط الاعتذار هنا مع
انه لم يظهر من صاحبه ما
يخالفه ليسهل نقض الحكم
(وقيل لا) تسمع ولا ينقض
الحكم لزالته يده فلا يعود
وزيفه القاضي أبو الطيب
بانه خلاف الاجماع وليس
هنا نقض اجتهاد باجتهاد
لان الحكم إنما وقع بتقدير
ان لا معارض فاذا ظهر عمل
به وكأنه استثنى من الحكم
وخرج بمستند إلى آخره
شهادتها بملك غير مستند
فلا تسمع (ولو قال الخارج
هو ملكي اشتريته منك
فقال الداخل (بل) هو
(ملكى واقاما بينين) بما
قاله (قدم الخارج) لزيادة
علم بيئته بالانتقال ولذا
قدمت بيئته لوشهدت انه
ملكه وإنما ودعه أو آجره
أو اعاره للداخل أو انه باعه

أو في صندوق مفتاحه بيده وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر عرش (قوله فاذا حلفا) أى
أو نكلا أنوار (قوله) وإن صلح لأحدهما فقط غاية كما هو صريح كلامه في باب الإقرار وصریح قول النهاية
والأنوار هنا ما نصه سواء ما يصلح الزوج كسيف ومنطقة أو لزوجته كحلي وغزل أو لها كدرهم وذا نير
أو لا يصلح لها كصحف وهما ما يوزن ونيل وتاج ملك وهما عاميان أو زادا الثاني كالأول تنازع دباغ وعطار في
جلد أو عطر وهو في أيديهما أو غنى وفقر في جوهره (قول الماتن ولو أزيلت يده) أى الداخل عن العين التي بيده
مغنى (قوله) بان سلم المال لخصمه أى بعد الحكم له روض (قوله فقط) أى ولم يسلم المال إليه (قول الماتن
مستندا إلى ما قبل لإزالته) أى مع استدائه إلى وقت الدعوى مغنى وأنى (قوله حتى في الحالة الثانية) وبه قاء
الصنيع النهائية (قوله) خلافا لابن الاستاذ أى حيث لم يشترط الاستناد في الثانية ووافقه الروض وشرحه
والمغنى والأنوار (قوله) ونظيره) أى ابن الاستاذ بتدو أو له بقاء يده أى الداخل متعاق بذلك وقوله يده
الخبره (قوله بانها) أى يدا الداخل (قول الماتن واعتذر بغيرية شهوده) فهو ما لا يولم يعتذر بما ذكر لم ترجع
بيئته وصرح به في شرح المنهج وكتب شيخنا الزيادى دلى قوله وانذر الخ ليس بقيد أه وبعبارة سم
عليه وتقييد المنهاج وغيره بالاعتذار تمثيل مر انتهت أه عرش عبارة النهائية واعتذر بغيرية شهوده مثلا
سمعت الخ قال الرشيدى قوله فلا لاشار به إلى أن قول الماتن قد واعتذر الخ ليس بقيد وإنما هو مجرد التمثيل
والتصوير كما صرح به غيره فلا اعتذار ليس بقيد فتسمع بيئته وإن لم يعتذر أه قوله اشار به الخ في جزمه بذلك
نظر لاحتمال انه اشار به إلى ما زاده الشارح بقوله أو جهل بهم الخ بل هو ظاهر صنيع النهائية (قوله
واشترط الاعتذار) ووافق الروض وشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهائية على ما مر عن الرشيدى وللزيادى
كما مر (قوله) مع انه لم يظهر من صاحبه الخ أى صاحب المذرى كما ظهر في مسألة المراجعة شرح المنهج أى كما
لو قال اشتريت هذا بائة وباعه مائة بائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع إلى آخره وإنما اشتريته
بمائة وعشرة عرش فقوله غلطت الخ هو العذر أه بجبرى (قوله ولا ينقض الحكم) إلى قوله ووافق ابن
الصلاح في النهائية (قوله) فلا تعود أى اليد عبارة النهائية فلا يعود حكمها أه أى اليد (قوله) وخرج بمستندا
الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه بخلاف ما إذا لم تستد بيئته إلى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر ونحوه فلا تقدم
بيئته لانه الان مدع خارج أه (قوله) فلا تسمع) ينبغى ملاحظة ما يأتى في التنبيه قبيل قول المصنف في
الفصل الاقنى ولو قال كل منهما بعثتك بكذا الخ اذ يعلم به أن نفي الدماع ليس على إطلاقه سم (قوله) لزيادة
علم بيئته) إلى قوله فان اختص في المغنى (قوله) ولذا قدمت الخ وفي عكس الماتن وهو ولو اطلق الخارج دعوى
الملك وقال الداخل هو ملكى اشتريته منك واقام كل بيئته قدم الداخل وكذا أى يقدم الداخل ولو قال الخارج
هو ملكى ورثته من أبى وقال الداخل هو ملكى اشتريته من أبىك مغنى وأنوار وروض مع شرحه (قوله) أو
انه باعه أى الداخل غصبه أى المدعى به منه أى الخارج (قوله) ولو قال كل (الأولى التفریع) (قوله) عليها
أى الدابة أو فيها أى الدار أو الخل أى حل الدابة أو الزرع أى الذى فى الارض عبارة الأنوار ولو تنازعا
ارضاوا لأحدهما فيها زرع أو بناء أو غراس فهى في يده أو دابة أو جارية حاملة أو الخ لأحدهما بالاتفاق

(قوله) واشترط الاعتذار هنا الخ) قال في شرح المنهج واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة
وأصلها قال البلقنى وعندى انه ليس بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة
المراجعة وقال الولى العرقى بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعوض له الخاوى أه ويجب بانه انما شرط هنا وان لم
يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط لذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر
ثم انتهى ما فى شرح المنهج ويمكن حمل كلام المنهاج وغيره على ما قاله البلقنى بجعل التقييد للتمثيل دون
الاشتراط وبذلك يظهر أن الشارح تبع جواب شرح المنهج فجزم به (قوله) وخرج بمستند الخ) ينبغى
ملاحظة ما يأتى في التنبيه قبيل قول المصنف في الفصل الاقنى ولو قال كل منهما بعثتك بكذا الخ اذ يعلم به أن

(٤٢) - شروانى وابن قاسم - عاشر) أو غصبه منه وأطلقت بيئته الداخل ولو قال كل للآخر
اشتريته منك وأقام بيئته ولا تاريخ قدم ذو اليد ولو تداعيا دابة أو أرضا أو دارا لأحدهما متاع عليها

أو فيها أو الحل أو الزرع باتفاقهما أو بينة قدمت على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا نفراده بالاتفاق فاليد له وبه فارق ما لو كان لاحدهما
دلى العبد ثوب لأن المنفعة في إسهامه للعبد لا لصاحبه فلا يملكه فإن اختص المانع ببيت فاليد فيه فقط ولو قال أخذت ثوبي من دارك فقال بل هو
ثوبي أمر حث لا يبيته له برده إليه لأنه (٣٣٠) ذو يدك ولو قال قبضت منه ألقى عليه أو عندنا أنكر فيؤمر برده إليه ولو قال أسكنته دارى ثم

أخرجته منها فاليد للساكن
لاقرار الاول له بها فيحلف
انها له وقوله زرع على اعانة
او اجارة ليس فيه اقرار له
بيدولو تنازع مكر ومكتر
في متصل بالدار كرف او سلم
مسمر حلف الاول اوفى
منفصل كمتاع حلف الثاني
للعرف وما اضطرب فيه
كغير المسمر من الاولين
والغلق بينهما اذا تحالفا اذ
لا مرجح واقفى ابن الصلاح
في شجر فيها بأن اليد
للتصرف فيه ومن ثم لو
تنازع خياط وذو الدار في
مقص وابرة وخيط حلف
لان تصرفه فيها أكثر
بخلاف القميص فيحلف
عليه صاحب الدار وبهذا
أعنى التصرف يفرق بين
هذا وبين الامتعة المتنازع
فيها بين الزوجين وان
صلح لاحدهما (ومن أقر
لغيره بشيء) حقيقة او حكما
كان ثبت اقراره به وان
انكره (ثم ادعاه لم تسمع)
دعواه (إلا ان يذكر
انتقالا) يمكننا من المقر له
إليه لان الاقرار يسرى
للمستقبل ايضا والام يكن
له كبير فائدة وهل يجب
بيان سبب الانتقال في هذا

فسمى في يده أو دار أو لاحدهما فيها متاع أو دابة أو لاحدهما عليها حل فهما في يده اه (قوله باتفاقهما الخ)
راجع لجميع ما تقدم (قوله قدمت الخ) يعنى بينة ذلك الاحد عبارة المغنى قال قول قوله اه (قوله بالملك
المطلق) احتراز عن نحو ما مر في المتن (قوله لا نفراده) أى صاحب المانع أو الحل أو الزرع (قوله وبه) أى
بقوله لا نفراده الخ (قوله على العبد) أى المتنازع فيه (قوله لا لصاحبه الخ) أى الثوب (قوله فاليد فيه فقط)
أى كانت اليد له فيه خاصة نهائية (قوله ولو قال أخذت ثوبي الخ) عبارة النهاية ولو أخذ ثوبا من دار وادعى
ملكه فقال ربه بل هو ثوبي أمر الأخذ برد الثوب حيث لا يبيته لان اليد لصاحب الدار كما لو قال قبضت منه
الفاهلى عليه أو عنده فأنكره فانه يؤمر برده اه (قوله إليه) أى إلى صاحب الدار (قوله فيحلف الخ) أى
يصدق الساكن يمينه (قوله اقرار له) أى للزارع (قوله اوفى منفصل كمتاع الخ) هل محله ما لم يكن ذلك
المنفصل في تصرف الاول اخذا ما باقى في مسئلة الخياط سم عبارة ع ش قوله اوفى منفصل الخ شمل
ما لو توقف عليه كالانتفاع بالدار كولو تنازع فى لم يبعد عنه إلى مكان في الدار وهو مما ينقل وأرضيته تصديق
المكترى وقياس ما صرحوا به من انه لو باع دار ادخل فيها ما كان متصلا بها أو منفصلا توقف عليه نفع
متصل كهندوق الطاحون ان المصدق هنا المكبرى وقد يقال المتبادر من قوله كمتاع ان المراد ما يتبع به
صاحب الدار فيها كالآوانى والفرش فيخرج مثل هذا فلا يصدق فيه المكترى بل المكبرى وقوله صاحب
الدار يعنى صاحب منفعتها وهو المكترى (قوله من الاولين) أى الرف والسلم (قوله والغلق) حذف على غير
المسعر (قوله بينهما) خبر وما اضطرب الخ أى يجعل بينهما (قوله ان تحالفا) أى وان كلاهما مرعز الانوار
(قوله في شجر فيها) أى في الدار المؤجرة (قوله بخلاف القميص الخ) ان قلت القميص داخل في المتنازع
المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد استأجر الدار
فهو من افراد ما تقدم فينبغى انه المصدق سم (قوله وهذا اعنى التصرف يفرق الخ) قد يقال من الامتعة
نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف الزوج فيها دونها فالقول قوله
وهذا ظاهر سم وقضيته ان نحو الخلى ان ثبت تصرف الزوجة فيه دون الزوج فالقول قولها (قوله وان
صلح الخ) الاولى التانيث (قوله حقيقة) الى قوله ويرد في المغنى الا قوله ونظائره الى وبحث غيره الى قوله قال
الغبوى في النهاية الا قوله ومردى ودخل (قوله كان ثبت الخ) وكالثا باليمين المردودة ع ش (قوله
لان الاقرار يسرى الخ) بدليل ان من اقر امس بشيء يطالب به اليوم واذ كان كذلك فيستحب ما اقر به
إلى ان يثبت الانتقال مغنى (قوله وهل يجب بيان سبب الانتقال الخ) أى يكفى ان يقول انتقل الى بسبب صحيح
مغنى عبارة النهاية ويتجه وجوب بيان سبب الانتقال في هذا ونظائره كما مال إليه في المطلب تبعا الخ (قوله
وبحث غيره الخ) عزى المغنى هذا البحث الى ابن شبة واقره (قوله لادو وظيفة الشاهد الخ) لا يخفى ان الكلام
نقى السماع ليس على اطلاقه (قوله اوفى منفصل كمتاع حلف الثاني) هل محله ما لم يكن ذلك المنفصل
في تصرف الاول اخذا ما باقى في مسئلة الخياط (قوله بخلاف القميص) ان قلت القميص داخل
في المتنازع المنفصل قلت ان كان صورة الخياط انه استاجر له ليخيط له في داره فلا اشكال وان كان الخياط قد
استاجر الدار فهو من افراد ما تقدم فينبغى انه المصدق (قوله وهذا اعنى التصرف يفرق بين هذا وبين
الامتعة الخ) قد يقال من الامتعة نحو كتب العلم وتصرف الزوج العالم فيها أكثر وقد يقال ان ثبت تصرف
الزوج فيها دونها فالقول قوله وهذا ظاهر (قوله وما الى اشتراط البيان) وهو متجه ش م

هنا

ونظائره نقل فيه في المطلب تخالفا بين الاصحاب وما الى اشتراط البيان تبعا للقول وغيره للاختلاف
في اسباب الانتقال وبحث غيره التفصيل بين الفقيه الموافق للقاضى وغيره كما ذكره في الاخبار بتنجس الماء ويرد بانه يحتاط لما نحن
فيه بما لم يحتط بمثله ثم بل لاجماع بين المحلين اذ وظيفة الشاهد التعيين والقاضى النظر في المعينات ليترب عليها مقتضاها وقال
الزركشى نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب وعليه الجمهور ومردى قيل فصل الشهادة على الشهادة

ما يعلم منه المنة مد في ذلك ودخل في قولي كان إلى آخره الوادعي عليه ضيعة في يده فانكر فاقام الدعي عليه بينة انه اقر له بهامن شهر فاقام ذو اليد بينة انها ملكة فلا تدفع بينة المدعي لعدم ذكر سبب الانتقال ولا احتمال اعتماد البينة ظاهر البديهة اقراره ومرفى الاقرار انه لو قال وهبته له وملكه لم يكن اقرارا بالقبض لجواز اعتقاده حصوله بهجر الداعو وحينئذ فقبل دعواه به بعد هذا الاقرار من غير ذكر انتقال (ومن اخذ منه مال بينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لان البينة لم تشهد الا على الثاني حالا فلم يتساقط اثرها على الاستقبال وبه فارق ما صرى في المقرر وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذه منه كانت كالاقرار وهو ما يحتمه البلقيني (والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عدد الشهود (أحدهما لا ترجح) بل يتعارضان الكمال للحجة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة (٣٣١) والنقص كدبة الحرو وبه فارق تاجر الرواية بذلك لان مدارها على أقوى الظنين ومنه يؤخذ

انه لو بان لك الزيادة عدد
التي وترجحت وهو واضح
لا فادتها حينئذ العلم
الضروري وهو لا يعارض
قال البقوي ويرجح بحكم
الحاكم فيما لو اقاما بينتين
إحدهما محكوم بها ورده
الاسنوي وغيره بان المعتمد
خلافه في تعارضان ولا يعمل
بواحدة منهما إلا بمرجح
آخر وهذا قاعدة التعارض
وليس منها نقض الحكم
لانه باق إذ لم يتعين الخطأ
فيه وإنما العمل به متوقف
على مرجح له وهذا هو المراد
من بحث السبكي ومن تبعه
انه إذا قامت بينة بخلاف
البينة التي حكم بهالم ينقض
حكمه (وكذا لو كان
لاحد همارجلان وللآخر
رجل وامرأتان) او اربع
نسوة فيما يقبلن فيه لكامل
الحجة من الطرفين ايضا
(فان كان للآخر شاهد
وعين رجح الشاهدان)
والشاهد والمرأتان والاربع

هذا في سماع الدعي وعدمه لا في سماع الشهادة وعدمه ولا لازم بينهما في الصحة وعدمه ما رشيدي وقد يقال ان بينهما لازم في الغالب وما هنا منه (قول ما يعلم منه المعتمد الخ) عبارته هناك ولك ان تجمع بعمل الاول اي عدم الجماع على من لا يوثق بهما والثاني اي الجماع على من يوثق بهما اه وقد يقال هذا دين البحث المتقدم (قول لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر اصل الانتقال سم (قول ومرفى الاقرار الخ) ولو باع شيئا ثم ادعى انه وقف لم تسمع بينته كفي الروضة واصها عن العقول وغيره معني وتقدم في الشارح قبل فصل اصر المدعي عليه على السكوت خلاف اطلاقه راجعه (قول - هوله) اي الملك بهجر الداعو اي قد الهبة (قوله) وحينئذ فقبل دعواه به بعد هذا الخ) نعم يظهر تنبيهه ان اذا كان التمليل بما اذا كان ممن يشبهه عليه الحال نهاية (قول التامز ومن اخذ منه مال بينة) اي قامت عليه به ثم ادعاه لم يشترط اي في دعواه ذكر الانتقال اي من المدعي عليه اليه في الاصح لانه قد يكون له بينة بما كرهه فترجح باليد السابقة وهذه المسئلة من صور قوله قبل ولو ازيات يده الخ فلو ذكر داعة بها كان أولى معني (قول وأضيته) اي التعايل (قول لو اضافت) اي البينة الملك (قول اسبب يتعاق بالمأخوذه منه) اي كبيع وهبة مقبوضة صدر ائنه سم ومعني (قوله) وهو ما يحتمه البلقيني) عبارة المعني كقال البلقيني (قوله) او نحو عدد الخ) كورع معني (قوله) بل يتعارضان) الاولى التانيث (قوله) وبه فارق تاجر الرواية بذلك لان مدارها الخ) عبارة النهاية والقديم نعم كالرواية وفوق الاول بما مرو بان مدار الشهادة (قوله لان مدارها) ظاهر صنيعة ان الضمير للرواية وهو صريح صنيع المعني خلافا لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله ومنه يؤخذ الخ إلا ان يرجع ضمير منه إلى قوله بل يتعارضان الخ إلى قوله لان مدارها الخ (قوله ويرجح) اي احد المتدعيين (قوله) وليس منها) اي من فوائد التعارض (قوله وهذا) اي التوقف على المرجح (قوله والشاهد والمرأتان) إلى قوله كما مر في المعني الا قوله والاربع إلى المتن (قوله والاربع نسوة الخ) قضية لا مكان التعارض بين الشاهد والعين وبين اربع من النسوة وهو مشكل لان الشاهد والعين انما يقبلان في المال وما يقصد به المال والنسوة إنما يقبلن في نحو الرضاع والبيكاره لا ما أطلع عليه الرجال ويمكن تصويره بما لو حصل التنازع في عيب تحت الثياب في امة يؤدي إلى المال او في حرة لتفقيص المهر مثلا عش (قوله بين سبب) فعل فثائب فاعله وكان الاولى بينا سببا (قوله كما مر) اي في شرح قدم صاحب اليد (قوله) ولعل هذا أقوى) عبارة النهاية والثاني اوجه اه (قوله اي متنازعين) إلى قوله وقد يرجح في المعني الا قوله ولا يداحدو إلى قول المتن وانه لو كان في النهاية (قول المتن وللآخر من اكثر) اي بمن يمكن فيه انتقال الملك اسنى ولا يشترط ان يكون السبق بزمان معلوم حتى لو قامت بينة احدهما انه ملكه من سنة وبينه الاخر انه ملكه اكثر من سنة قدمت الثانية أنوار (قوله لما ياتي)

(قوله لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال بل لم يذكر أصل الانتقال (قوله) وقضيته انها لو اضافت لسبب يتعلق بالمأخوذه منه) اي كبيع وهبة مقبوضة صدر ائنه (قوله) ولعل هذا أقوى) كتب عليه مر

النسوة فيما يقبلن فيه (في الاظهر) للاجماع على قبول من ذكر دون الشاهد والعين نعم ان كان معهما يد قدما بين سبب أولا لا اعتضادها بها كما مر وبحث شيخنا انهما لو تعرضا لنصب هذا المافيده والشاهدان للملكة قدم الشاهد والعين لان معهما زيادة علم قال ويحتمل العكس لأن الثانية حجة اتفاقا مع قوة دلالة اليد اه ولعل هذا أقوى ولو (شهدت) البينة (لاحد هما) أي متنازعين في عين بيدهما او يد ثالث او لا يد احد (بملك من سنة) شهدت بينة اخرى (للآخر) بملكها (من اكثر) من سنة وقد شهدت كل بالملك حالا او قالت لا نعلم مريلا له لما ياتي ان الشهادة لا تجمع ذلك سابق لإمام ذلك (فلا ظهر ترجيح الاكثر) لانها اثبتت الملك في وقت لا تمارضها فيه الاخرى وفي وقت تمارضها فيه فيدسا قاطن في محل التعارض ويعمل بصاحبه الاكثر فيما لا تمارض فيه والاصل في كل ثابت دوامه اما اذا كانت بيد متقدمة التاريخ

فيقدم قطعا أو متأخرته فسيأتي وقد ترجح: بأن آخر التاريخ وحده كان ادعى شراء دار بيد غيره وأقام به بيته وقد بانته مستحقة أو معيبة و أراد ردها واسترداد الثمن وأقام ذوالبيته بانه (٣٣٢) وهما من المدعى ولم يؤرخاها رضنا الموارخنا حكم بالاخيرة على ما أفتى به القنالم

أي في قول المصنف وأنها لو شهدت بملكه أمس الخ (قوله فسيأتي) أي في قول المصنف وأنه لو كان الخ (قوله وحده) أي بلا يد (قوله كان ادعى شراء دار الخ) هذه تفارق ما مر من حيث أن كلاما من المتداعيين موافق على أن العين ملك المدعى وإنما خلا فهمافي سبب الملك لكن لم يظهر لي وجه العمل بالمتأخرة هنا فليتأمل رشيدى ولعل لذلك تبرأ الشارح عنه بقوله على ما أفتى به الملقني (قوله وهما الخ) أي وأقبضها له (قوله حكم بالاخيرة) أي فإن كانت بيته المدعى حصل الترجيح بتاريخ التاريخ وبيد وحده فليتأمل سم (قوله على ما) أسقطه النهاية (قوله أي من يوم) إلى المتن في المغنى (قوله أي من يوم ماكه بالشهادة) وهو الوقت الذي أرخت به البيته لا من وقت الحكم فقط ع ش وانوار (قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج) أي بان تدعى عليه إحدى زوجتيه أنه اصدقها هذه العين التي عنده من سنة وتدعى الاخرى أنه اصدقها إياها من سنتين وتقيم كل بيته بدعواها فيحكم بها الثانية ولا اجرة لها على الزوج وقوله أو البائع أي بان يدعى اثنان على واحد فيقول احدهما باعني هذا من سنة ويقول الاخر باعني إياه من سنتين ولم يقبضه البائع لانه لا يملكه ولا لهدا ولا لهدا وأقام كل بيته بدعواها فيثبت لذي الاكثر تاريخا ولا اجرة له على البائع لانه لا يملكه الا من يملكه فيثبت له تحت يده كما مره بغيري عن شيخه وعبرة الرشيدى قوله نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع لعل صورتهما أن الدين بيد الزوج فادعت الزوجة أنه اصدقها إياها وأقامت بيته مؤرخة وأقام اخر بيته كذلك أنه باعها منه فالملك أن تقدم تاريخ بيته ولا اجرة له لأن كلاما من البائع والزوج لا يلزمه اجرة في استئجاره قبل القبض (قوله ولا يدالخ) سيد كر محترزاته اه (قوله ولا يد لا حدما) أي يد ترجح بان انفرد باليد فدخل في ذلك ما إذا كانت اليد لها أو الثالث أو لا يد أحد رشيدى (قوله فیتعارضان) إلى قوله والاصل في المغنى (قوله من الاولى) أي من المؤرخة مغنى (قوله لم يؤثر) أي اقرار المدعى ع ش أي لاني (قوله لا شيء لي فيها) أي من الدار (قوله وكذا المبينة لسبب الملك) أي والصورة أن المدعى تعرض له فدعواه كاي علم ما يأتي آخر الفصل رشيدى (قوله كتنج) عبارة المغنى ولو اطلقت احدهما الملك وبينت الاخرى سبه أو أن الثرة من شجره أو الحنطة من بذر قدمته على المطلقة زيادة علمها ولا ثباتها ابتداء الملك لصاحبها ومحل ذلك كما قال شيخنا إذا لم يكن أحدهما صاحب يد ولا يقدم بيته كما يؤخذ بما مره (قوله للملكها) أي بنت دابته ع ش (قوله من الثانية) وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يقدمته محله كما يعلم ما يأتي ما إذا لم يذكر كل من البيتين الانتقال إن شهد له من معين متحدث كيد أو ما قول الشارح سواء ذكرنا أو احدهما الانتقال لمن تشهد له من معين أم لا الخ فقد ناقضه بعد بقوله وبه يعلم أنه لو ادعى الخ سم ورشيدى ويأتي عن السيد عمر مثله (قوله لمن الخ) وقوله من معين متعلقان بالانتقال (قوله أم لا) أي لم يوجد ذكر الانتقال (قوله وإن اتحد ذلك المعين) انظر مع قوله الاتي وبه يعلم الخ وفي هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسي عن الفتوى البغوى وغيرها ما نصه أن سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد البيتين إلى الانتقال من شخص واحد لكن رايته في الخادم حاول بخلاف ذلك اه وتقدم في شرحه ولو كانت بيده الخ أن بيته الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بانه اشتراها من الداخل أو من بائعه مثلا ويوافق ما ذكر عن فتاوى البغوى قوله الاتي وبه يعلم الخ سم وجزم الانوار بما ذكر عن فتاوى البغوى ومال اليه الاسنى وحذف النهاية قول الشارح سواء إلى لتساوى

(قوله أو متأخرته فسيأتي) أنه يقدم متأخرته (قوله بالاخيرة) أي فإن كانت بيته المدعى حصل الترجيح بتاريخ التاريخ وحده فليتأمل (قوله وإن اتحد ذلك المعين) هذا مناف لقوله الاتي وبه يعلم أنه لو ادعى في عين الخ فتأمل (قوله ايضا وإن اتحد) انظر مع قوله الاتي وبه يعلم الخ وفي هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسي ما نصه في الفتوى عدة مواضع عن فتاوى البغوى وغيرها أن سبق تاريخ الخارج مقدم عند اسناد

(ولصاحبها) أي المتقدمة (الاحقة) أو الزيادة الحادثة من يومئذ (أي من يوم ماكه بالشهادة) لأنها لو اتحد ملكه نعم لو كانت العين بيد الزوج أو البائع قبل القبض لم يلزمه اجرة كما علم مما مر في بايها (ولو) اطلقت بيته (بان لم تعرض لزمن الملك) (وارخت بيته) ولا يد لا حدما واستويافى ان لكل شاهدين مثلا ولم تبين الثانية سبب الملك (فالمذهب أنهم سواء) فیتعارضان ومجرد التاريخ ليس بمرجح لاحتمال ان المطلقة لو فسرت فسرت بما هو اكثر من الاولى نعم لو شهدت احدهما بدين والاخرى بالبراءة من قدره رجحت هذه لانه انما يكون بعد الوجوب والاصل عدم تعدد الدين ولو اثبت إقرار زيد له بدين فائتت زيد اقراره بانه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحتمال حدوث الدين بعد ولان الثبوت لا يرتفع بالنفي المحتمل ومن ثم قال في البحر لو اثبت أنه أقوله بدار فدعى أن المقر له قال لا شيء لي فيها احتمل تقديم الاول وإن كانت اليد للثاني رجوع الاقرار الثاني إلى النفي المحض اما إذا كان لاحدهما يد أو شاهدان ولا لآخر شاهد

ويمين فیتقدم اليد والشاهدان وكذا المبينة لسبب الملك كتنج أو أثر أو نسج أو حلب من ملكه أو ورثته من ابيه ولا اثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للملكها (و) المذهب (انه لو كان اصحاب متأخرة التاريخ يد) لم يعلم انها عادية (قدمت) سواء أذكرنا أو احدهما الانتقال لمن تشهد له من معين أم لا وإن اتحد ذلك المعين

لتساوى البيتين في إثبات الملك حالاً فيساقطان وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى سراً شهدت كل بوقف أم ملك كما أفتى به المصنف
كابن الصلاح واقتضاه قول الروضة بيننا الملك والوقف يتعارضان كبيتى الملك قال البلقيني (٣٣٣) وعلى ذلك العمل ما لم يظهر أن اليد

عادية باعتبار ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم اه واعتمده غيره وفي الأنوار عن فتاوى القفال ما يؤيده وبه يعلم أنه لو ادعى في عين ييد غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين فاقام الدا خل بيته أنه اشتراها من زيد من منسنة قدمت بيته الخارج لأنها أثبتت أن يد الداخل عادية بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال أن زيد استردها ثم باعها للآخر لأن هذا خلاف الأصل والظاهر ويؤيده ما يأتي في شرح قول المتن حكمه للسابق نعم يؤخذ مما يأتي في مسئلة تعويض الزوجة أنه لا بد أن يثبت الخارج هنا أنها كانت ييد زيد حال شرائه منه والا بقيت ييد من هي ييده وساقى في التنبيه في الفصل الآتي ما يعلم منه ذلك فإن ادعاه عن الاسترداد فعليه البيته به وإن محل العمل باليد ما لم يعلم حدوثها والا كما هنا فهي في الحقيقة للاول فهو الداخل ومن ثم لو اتحد تاريخهما أو اطلقتهما أو إحداهما قدم ذواليد لأنه لم يثبت حدوث يده وعلى ذلك يدل

البيتين الخ (قوله لتساوى البيتين) إلى قوله واعتمده في الأسنى والمعنى إلا قوله كما فتى إلى قال البلقيني وإلى قوله ويؤيده في النهاية إلا ذلك الغول (قوله وهي أقوى) أي من الشهادة على الملك السابق بدليل أنها لا تزال بها السنن ومعنى (قوله سراً شهدت الخ) أي واحداهما ملك والأخرى بوقف عبارة المغنى والنهاية شمل أطرافهما وكانت مقدمة التاريخ شهادة بوقف المتأخرة التي معها يدا شاهدة بملك أو وقف اه (قوله كما أفتى به) أي بالتقديم الثاني ركبا الإشارة إلى قوله الاتى وعلى ذلك الخ قال ع ش منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بأيديهم اما كن يذكرون أنها موقوفة عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنازعهم آخرون وادعوا أن هذه الاما كن موقوفة على زاوية وأظهروا بذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من ييده الاما كن إلى غيره وإن كان تاريخه غير واضح اليد متقدما اه وقوله وعن وقف على من ييده الاما كن إلى غيره الانسب أن يقول عن نحو متولى الزاوية إلى من ييده الاما كن (قوله وعلى ذلك العمل) أي تقديم متأخرة التاريخ التي معها يدا شاهدة بملك أو وقف على سابقته الشهادة بوقف نهاية (قوله ما لم يظهر أن اليد عادية) أي بغير سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقف اسنى ونهاية ومعنى (قوله واعتمده غيره) عبارة المغنى قال ابن شبة وهو متعين (قوله وبه يعلم أنه الخ) لا يلائم قوله السابق سواء ذكرنا أو احداهما الانتقال الخ سيد عمر (قوله وبه يعلم الخ) أي بقول البلقيني ما لم يظهر أن اليد عادية الخ (قوله قدمت بيته الخارج الخ) في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخل بأن العين كانت ييد البائع حين يبعه للخارج ولا قيام بينته بذلك فهذا بما يخالف ما يأتي عن السبكي سم ويأتى في قول الشارح نعم يؤخذ الخ تقييد ما هنا بما وافق ما يأتي عن السبكي فلا اعتراض وعبارة ع ش قوله قدمت بيته الخارج معتمد اه (قوله ما زال ملكه عنه) ما موصولة عبارة النهاية بعد زوال ملكه عنه اه (قوله ويؤيده) أي عدم النظر لاحتمال المذكور لما ذكر (قوله ما يأتي) أي في الفصل الاتى (قوله مما يأتي) أي قبيل التنبيه (قوله انه لا بد أن يثبت الخارج الخ) ويصرح بذلك أيضا ما يأتي عن السبكي (قوله ما يعلم منه ذلك) أي اشتراط ما ذكر قال الرشيدى بعد سرد قول الشارح نعم يؤخذ الخ هنا ما نصه وكان الشارح يعنى النهاية لا يشترط هذا لأنه حذفه، نه هنا ومن مسئلة تعويض الزوجة الاتية الا انه اشترط ذلك في مواضع تأتي فليراجع معتمد اه أقول وكذا قول الشارح الاتى تفقه منه اه مخالف لما ذكره هنا ففي كلامه اضطر اب ايضا (قوله وان محل العمل الخ) معطوف على قوله ذلك فكان الانسب أن يقدم قوله فان ادعاه الخ على قوله نعم يؤخذ الخ (قوله فهي) أي اليد (قوله وعلى ذلك) أي قوله وإلا كما هنا فهي في الحقيقة للاول الخ (قوله واعتمده شيخنا كثيره الاول) وكذا اعتمده النهاية عبارة وظاهر كلام ابن المقرئ والروضة واصلا تقديم بيته ذى اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده واعتمده الاول وحينئذ فيقيد به إطلاق الروضة ولهذا الوابتا ع شيئا من وكيل بيت المال واقام كل بيته ببيع صحيح قدم الاسبق لسبق التاريخ الخ (قوله الاول) أي تقديم بيته الخارج ع ش (قوله البيع الصحيح هو الاول الخ) مقول فقال (قوله متقدمين عددهم) في

البيتين إلى شخص واحد أي إلى الائتمال منه اه لكن رأيت في الخادم حاول بمخا خلاف ذلك اه ما كتبه وتقدم في شرح قول المصنف ولو كانت ييده الخ أن بيته الخارج تقدم ايضا إذا شهدت بأنه اشتراها من الداخل او من بائنه مثلا يوافق فتاوى بغوى قوله الاتى وبه يعلم أنه لو ادعى في عين ييد غيره أنه اشتراها من زيد من منسنتين الخ (قوله قدمت بيته الخارج لأنها أثبتت الخ) في هذا تقديم سبق التاريخ على اليد من غير اعتراف الداخل بأن العين كانت ييد البائع حين يبعه للخارج ولا قيام بينته بذلك فهذا بما يخالف ما يأتي عن السبكي (قوله تقديم ذى اليد) صور به هنا وان تأخر تاريخ يده والمعتمد الاول ش م

كلام غير البلقيني أيضا كجمع متقدمين لكن ظاهر كلام العزيز أو صريحه كجمع آخرين تقديم ذى اليد الصورية هنا وان تأخر تاريخ يده ويجرى ذلك في نظائره من دعواهما لإجارة أو نحوها واعتمده شيخنا كثيره الاول فقال فيمن ابتاعا شيئا من وكيل بيت المال وأقام كل بيته البيع الصحيح هو الاول كما أفاده كلام جمع متقدمين عددهم لسبق التاريخ مع الاتفاق على أن الملك لبيت المال

ولا عبرة بكون الديل الثاني وبها لا يقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقديم الداخل وإن كانت بيئة الخارج سبق وقول السبكي إنما يقدم سبق التاريخ عن الديل إذا اعترف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج وأقامت به بيئة تفقه منه (و) المذهب (أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أو لا نعلم من يملكه) أو تبين سببه لأن دعوى الملك السابق لا تسمع فكذلك البيئة ولا نهائدت له بمالم بدعه وليس في قول الشاهد (٣٣٤) لم يزل ملكه شهادة بنفى محض لأن الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الاعسار وقد تسمع

هذا التعبير تأمل لأن راد بعد دهم ذكرهم ثم يجعل بدلًا من فاعل متقدمين المستتر (قوله ولا عبرة بكون الديل الثاني) أي انتهى قول شيخ الاسلام (قوله وبهذا) أي بقوله أن محل العمل باليد مالم يعلم حدودها الخ (قوله يقيد إطلاق الروضة الخ) أي كإقيدنا به كلام المهاجر رشيدى (قوله تفقه منه) لا يخفى أن هذا المشعر بعدم اعتداده لقول السبكي المذكور يخالف قوله السابق نعم يؤخذ الخ المشعر باعتدائه ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تفيد أن معتمده ما تقدم الموافق لقول السبكي المذكور والله اعلم (قول المتن أمس) أي والشهر الماضي مثلًا مغنى وإنوار (قول المتن لم تسمع) أي تلك الشهادة وقوله حتى يقولوا الأولى تقول كما أشار إليه الشارح بقوله أو تبين الخ ولم يقل أو يبينوا (قوله أو تبين) إلى قوله وليس في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله وكان قال إلى ولو قال لخصمه وقوله تنبيه إلى باليد فضلًا (قوله أو تبين سببه) قال في شرح المنهج كان يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه وسأيت في كلام الشارح اه سم (قوله ولا نهائدت بمالم بدعه) هذا التعليل إنما يظهر فيما إذا صححت الدعوى بأن ادعى الملك في الحال كما أشار إليه الأنوار فلو قال ولا نهائدت لما ادعاه كان أنسب (قوله لغيره) وهو هنا ملكه أمس (قوله وقد تسمع الشهادة وإن لم يتعرض للملك حالًا كما يأتي الخ) هذه أمثلة لما زاد على المتن فيما مر بقوله أو تبين سببه رشيدى (قوله وكان شهدت) إلى قوله وكان قال عن عين في المغنى إلا قوله أرضه وزرعها وقوله أو بان مورثه إلى وكان ادعى (قوله أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثره نتجته الخ) أي ولم يتعرض للملك الولد والثمرة في الحال مغنى (قوله وهذا الغزل الخ) أي أو أاجر من طينه مغنى وزاد الأنوار والثوب من غزله وأقطنه أو الأبريسم من فليجه والدقيق من حنطته أو الخبز من دقيقه أو الدراهم من فضته اه (قوله أمس) اسقطه المغنى والأنوار (قوله أو بان هذا الخ) عطف على قوله أنها أرضه الخ على توهم أنه باظهار الباء (قوله أو نحوه) أي نحو يملكها (قوله فتقبل الخ) أي الشهادة في جميع ما ذكر (قوله أو بان فلانا) أي من القضاة (قوله وذلك) أي القبول في هذه المستثنيات (قوله بأصله) أي أصل الملك من غير بيان نحو سببه (قوله لا بد الخ) لعل الأولى التفرع (قوله أن ينضم إليها) أي إلى الشهادة بالملك (قوله فادعى آخره) أنه كان له أمس الخ هذا هو محط الاستثناء (قوله لأنها إذا ثبتت) أي العين (قوله كذلك) أي أنها من أهل الخبرة (قوله توقف) أي القاضي حتى يبحث عن حان مورثه في البلاد التي سكنها وطرقها ويغلب عن ظنه أنه لا وارث سواه ثم يعطيه أياها بلا ضمير وإن لم يكن ثقة موسرًا اكتفاء بان الظاهر أنه لا وارث له سواه وروض مع شرحه (قوله ثم أن ثبت الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن شهدوا أنه ابنه أو أخوه ولم يذكروا كونه وارثًا نزع بهذه الشهادة المأل من هو بيده وأعطيه بعد بحث القاضي وإن قالوا لا نعلم له وارثًا في البلد سواه لم يعط شيئا لأن ذلك يفهم أن له وارثًا في غير البلد اه (قوله وإن الدار) الأنسب العين (قوله وتعرف الحاكم) أي تفحص (قوله فحينئذ) أي حين إذا غلب على ظن الحاكم أن لا وارث له سواه وروض (قوله فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت الخ) كذا قيل والأوجه تقديم بينهما أي الزوجة مطلقًا لا اتفاقها على أصل الانتقال من

الشهادة وإن لم يتعرض للملك حالًا كما يأتي في مسألة الإقرار كان شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثره نتجته في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس أو بان هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه أو أقر له به أو ورثه أمس وكان شهدت بأنه اشترى هذه من فلان وهو يملكها أو نحوه فتقبل وإن لم تقل أنها الآن ملك المدعى أو بان مورثه تركه لميراثًا أو بان فلانًا حكم له به فتقبل وذلك لأن الملك ثبت بتأمله فيستصحب إلى أن يعلم زواله بخلافها بأصله لا بد أن ينضم إليها اثباته حالًا وكان ادعى رق شخص بيده فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه اعتقه فتقبل بينته بذلك لأن القصد بها إثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعًا وكان قال عن عين بيد غيره هي لي ورثتها من أبي ولا وارث له غيري فهذا له بذلك وقال نحن من أهل الخبرة الباطنة فيقضى لها لأنها إذا ثبتت أنها استصحب

حكمه فإن سكتا عن نحن من أهل الخبرة ولم يعلمها الحاكم كذلك توقف ثم أن ثبت أنه وارث وأن الدار ميراث أبيه نزعت زيد من ذي اليد وتعرف الحاكم الحال حتى يتبين أنه لو كان له وارث آخر لظهر فحينئذ يسلمها إليه ولو قال لخصمه كانت بيدك أمس لم يكن إقرارًا ولو قال من بيده عين اشتريتها من فلان من منذ شهر وأقام به بيئة فقالت زوجة البائع ملكي تعوضتها منه من منذ شهرين وأقامت به بيئة فإن ثبت أنها بيد الزوج حال التعويض حكم بها لها والابقيت بيد من هي بيده الآن (تنبيه) قضية قولنا أو بان فلانًا حكم له به إلى آخره

رد ما نقله الزركشي حيث قال ولم تشهد بذلك أصلاً ولكن شهدت على حاكم في زمن متقدم أنه ثبت عنده الملك كمادة المسكانيب في هذا الزمان قال بعض المتأخرين لم أرفه نقلاً ويحتمل التوقف لان الحكم بها بغير مستند حاضري اعتماداً على استصحاب ما ثبت في زمن ماضٍ مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة على خلافه اه فاعال به ممنوع لما تقرر أن الملك حيث ثبت بآله لا يضر كونه في زمن ماضٍ ولا عبرة باحتمال تخالف الاستصحاب فيه الاقوى من غيره كما يوصى اليه قوله باليد فضلاً عن الملك لان اليد قد (٣٣٥) تكون عادة بخلاف كانت ملكاً أمس

لا نصريح في الاقرار له به أمس فيؤاخذ به (وتجوز الشهادة) بل يجب فيما يظهر ان انحصر الامر فيه على أن الجواز قد يصدق بالوجوب (بملكه الان استصحا بالماضي من ارث وشراء وغيرهما) اعتماداً على الاستصحاب لان الاصل البقاء والحاجة لذلك ولا لتعسرت الشهادة على الاملاك السابقة اذا تناول الزمن ومحل ان لم يصرح بانه اعتمد الاستصحاب والا لم تسمع عند الاكثرين نعم ان ثبت شهادة تؤيد ذلك تقوية لمستنده او حكاية للحال يضر على ما مر ونبه الاذرعى على أنه لا تجوز الشهادة بملك نحو وارث أو مشتراً ومتهب إلا ان علم ملك المشتغل عنه قال الغزى وأكثر من يشهد بهذا يعتمد مجرد الاستصحاب جهلاً (ولو شهدت) بينة (بأقراره) أى المدعى عليه (أمس بالملك له) أى المدعى (استديم) حكم الاقرار وان لم تصرح بالملك حالاً اذ لولا لبطلت فائدة الاقارير وفارق الشهادة بالملك

زيد فعمل بأسبقهما نار بخانه (قوله رد ما نقله الخ) خبر فضية الخ (قوله كمادة المسكانيب) أى المستندات (قوله قال بعض المتأخرين الخ) اقره المغنى (قوله بها) أى بالشهادة على الحاكم (قوله بغير مستند الخ) خبر ان (قوله فاعال) أى البعض والفاء للتعليل (قوله الاقوى الخ) صفة الاستصحاب (قوله كما يوصى اليه) أى كون الاستصحاب اقوى قوله أى كلام البعض (قوله باليد فضلاً) إلى المتن حتمه ان يكتب عقب قوله السابق ولو قال لخصمه كانت بيده أمس لم يكن اقراراً كما هو كذلك في النهاية وامل تأخيرها إلى هنا من الناسخ (قوله فيؤاخذ به) فتزج منه كالأقوال بينة بأنه أقوله به أمس مغنى (قوله بل يجب) إلى قوله وفى الانوار عن فتاوى القفال في النهاية إلا قوله على ما مر او قوله فلم يستحق إلى المتن وقوله وإلا اقام بينة إلى المتن وقوله في عهدة العقود إلى وخرج وقوله قال (قوله اعتماداً) إلى قوله ونبه الاذرعى في المغنى (قوله وللحاجة لذلك الخ) إذا لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يفارق لحظة لأنه متى فارق امكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة نهاية (قوله ومحل) يعنى محل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب (قوله نعم ان ثبت الشهادة الخ) عبارة النهاية والمغنى لكن يتجه حمل على ما إذا ذكره على وجه الريية والتردد فان ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله لمستنده) الاولى لعلها كعبه في باب الشهادة (قوله على ما مر) أى في باب الشهادة (قوله الا ان علم) أى الشاهد ع ش (قوله واكثر من يشهد الخ) هذا من كلام الاذرعى ايضا لان كلام الغزى وعبارة واعلم انه إنما تجوز له الشهادة للوارث والمشتري والمتهب ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد للذات من قبله بالملك ولا يكتفى الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصى والمورث ونحوهم قطعاً وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتهت اه رشيدى (قوله أى المدعى عليه) إلى قوله فعمل ان حكم الحاكم في المغنى (قوله بالملك المتقدم) أى بانها كانت ملكه أمس مغنى (قوله وفارق) أى الشهادة بالاقرار فكان الاولى التائيت (قوله بان ذاك شهادة الخ) عبارة الاسنى والمغنى بان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل ويعتمد التخمين اه (قوله من غير تعرض الخ) سيد ذكر محترزه (قوله من غير تعرض لملك سابق) ظاهر وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو غباوة لكن بحث الاذرعى ان ذلك مثل التعرض للملك السابق قال ويشبه حمل اطلاقهم عليه رشيدى (قوله يعنى ظاهرة) عبارة النهاية يعنى مؤبرة اه وعبارة المغنى (تنبيه) قيد البلقنى الثمرة الموجودة بان لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمرة النخل او بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البينة بملك الشجرة اه (قوله ظاهرة) أى بارزة أو مؤبرة سم (قوله من اجزاء العين) أى الدابة والشجرة نهاية (قوله في بيعها) أى المطلق نهاية ومعنى (قوله لا تثبت الملك) قال الدميرى وإن شئت قلت لا ننشؤ رشيدى (قوله والثمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم تؤبر (قوله الموجود) أى كل من الحل والثمر (قوله تبعاً للام والاصل) أى وإن لم تعرضه البينة مغنى (قوله كالأقوال اشترها) الاولى التثنية كافي النهاية (قوله بنحو وصية) أى ككندر (قوله للملك سابق على حدوث ما ذكر)

أن أصل الانتغال من زيد فعمل بأسبقهما نار بخان شمر (قوله لم يستحق ثمرة موجودة) أى مؤبرة بدليل قوله ولذا لا بدخلان في بيعهم ما وقوله والثمر غير الظاهر الموجود (قوله يعنى ظاهرة) أى بارزة مؤبرة بر

المتقدم بأن ذاك شهادة بأمر يقينى فاستصحب وهذه بأسر على فاذ لم ينضم له الجزم حالاً لم يؤثر (ولو أقامها) أى الحجة (بملك دابة أو شجرة) من غير تعرض للملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) يعنى ظاهرة (ولا ولداً منفصلاً) عند الشهادة لانهم ليسا من أجزاء العين ولذا لا بدخلان في بيعها ولان البينة لا تثبت الملك بل تظهره فكفى تقدمه عليها بلحظة فلم يستحق ثمراً او نتاجاً حصله قبل تلك اللحظة (ويستحق الحل) والثمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (فى الاصح) تبعاً للام والاصل كالواشترها ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغير مالك الام والشجرة بنحو وصية لانه خلاف الاصل أما إذا تقرر مثلك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فلم أن حكم الحاكم لا ينطف على ما مضى لجزا ان يكون ملكه لها

حدث قبل الشهادة (ولو اشترى شيئا) (٣٣٦) واقبض ثمنه (فاخذ منه بحجة) اى بيته (مطلقة) بان لم تصرح بتاريخ الملك (رجع على بائعه)

عبارة المغنى لو قت مخصوص ادعاه المشهود له فما حصل من التناج والثمرة له وإن تقدم على وقت أداء الشهادة ولو اقام بيته بملك جدار او شجرة كانت شهادة بالاس لا بالمغرس كما افتضاء كلام الامام اه (قوله قبل الشهادة) اى بلحظة (قول المتن منه) اى من المشتري (قوله بان لم تصرح بتاريخ الملك) اى ولا يسببه مغنى (قوله الذى لم يصدقه) اى لم يصدقه المشتري رشيدى اى فهو صلة جرت على غير منى له لو كان حقها الا برز عند البصريين (قوله ولا اقام بيته بانه الخ) الظاهر ان الضميرين للبائع وحيدذفى مفهوما وتوقف الا ان يراد به تبين بطلان الاخذ والحكم به فیر ذلك الشيء المأخوذ إلى المشتري إذا اقام المدعى البيته بعد الحكم للدعى وتقدم بيته على بيته المدعى ان اقامها بعدها وقبل الحكم له فليراجع (قوله لم يسببه الحاجة) الى قوله ولو اقر مشتر في المغنى لا قوله وقال البلقيني الى وبياتعه (قوله لم يسببه الحاجة الخ) عبارة البجيرى ولا يرجع من اخذه منه عليه بشىء من الزوائد الحاصلة في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهر ا واخذه الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للدعى بعد شرائه من البائع لئلا هو لم يسببه الحاجة الخ ع ش قال الزبادى وهذا كالمستثنى من مسئلة الشجرة حيث اكفى فيها بتقدير الملك قبيل البيته ولو راعينا هنا ذلك امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة الخ اه (قوله باقراره) اى اقرار المشتري للدعى (قوله وقال البلقيني) عبارة النهاية بل لا حاجة اليه كما قاله البلقيني لأذلو أسندت الخ (قوله لا حاجة له) يعنى لقول المصنف مطلقا لان مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضى صاحب الوجه الاق انه يرجع مطلقا سواء اسندت لما قبل العقد ام لا بعده ام لم تسند فلا حاجة لتقييد المصنف الموهوم لقصر الرجوع على الصحيح على الاخير لكن فيما ذكره من عدم الاحتياج الى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج اليه لاجل الخلاف كما علم رشيدى وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمصنف ان يرد او مؤرخة بما بعد العقد لانها من محل الخلاف ايضا (قوله حكمها بالنسبة لما قبله الخ) لا يخفى ما فيه من البعد وبياتعه الخ اى خرج بياتعه الخ (قوله فلا رجوع له عليه) اى وإن لم يظفر بياتعه بل يرجع كل من المشتريين على بائعه مغنى وروض مع شرحه (قوله مالو صدقه الخ) اى او شهدت البيته باقرار المشتري حقيقة او حكما بملك البائع مغنى (قوله نعم لا يضر قوله ذلك الخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهر يده أو كان في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لتعذره حيث ذاه (قوله ذلك) اى انه ملكه (قوله له) لا حاجة اليه (قوله وادعى ذلك) اى كون التصديق في حال الخصومة أو اعتمادا على ظاهر اليد (قوله فيرجع عليه الخ) وكذا لو قال ابتداء يعنى هذه الدار فانها ملكك ثم قامت بيته بالاستحقاق فيرجع بالثمن مغنى (قوله مع ذلك) اى التصديق في الخصومة او المعتمد على ظاهر اليد (قوله قنا) اى في الظاهر مغنى (قوله واقر الخ) اى المشتري وقوله ثم ادعى الخ اى القن رشيدى (قوله وحكم له بها) أى للقن بالحرية (قوله ولو اقر مشتر الخ) هذا عين ما قدمه في قوله مالو اخذ منه باقرار الخ غير انه زاد هنا عدم سماع الدعوى لقيام البيته رشيدى (قوله ولا تسمع دعواه عليه الخ) فى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسى ماصورته (فرع) لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر أى المشتري بالعين للدعى ثم رام ان يقيم بيته تشهد بان المدعى بملك العين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالافرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاعتقر له ذلك سم (قوله حتى يقيم به الخ) حتى هنا تعليلية لا غائية بقرينة ما بعده رشيدى (قوله ولو اقر مشتر لمدع ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن) ولا تسمع دعواه عليه بانه ملك للمقر له (قوله حتى يقيم الخ) فى هامش شرح المنهج بخط شيخنا البرلسى ماصورته فرع لو اقام البائع بيته بان المشتري ازال ملكه لهذا المدعى فلا رجوع واستشكل بقولهم لو اقر بالعين ليرجع بالثمن على البائع فانها لا تسمع لانه ثبت بها ملكا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجود هنا ما كتبه شيخنا ويمكن أن يفرق بانه مقصر بالافرار والبائع محتاج للدفع عن الثمن فاعتقر له ذلك

الذى لم يصدقه ولا اقام بيته بانه اشتراه من المدعى ولو بعد الحكم به (بالثمن) لم يسبب الحاجة لذلك فى عهدة العقود مع ان الاصل انه لا معاملة بين المشتري والمدعى ولا انتقال منه اليه فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وخرج بحجة التى هى البيته هنا كما تقرر مالو اخذ منه باقراره أو بحلف المدعى بعد نكوله لانه المقصر ومطلقة مالو اسندت الاستحقاق الى حالة العقد فيرجع قطعا وقال البلقيني لا حاجة له بل لو أسندت لما بعد العقد رجع ايضا على مقتضى كلام الاصحاب خلافا للقاضى لان المسندة لذلك الزمن حكمها بالنسبة لما قبله حكم المطلقة وبياتعه بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق منه وبل لم يصدقه مالو صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشىء لا اعترافه بان الظالم غيره نعم لا يضر قوله ذلك له في الخصومة ولا ان قاله معتمدا فيه على ظاهر اليد وادعى ذلك فيرجع عليه مع ذلك لتعذره ومن ثم لو اشترى قنا واقر بانه قن ثم ادعى بحرية الاصل وحكم له به ارجع بثمانه ولم يضر اعترافه برقه لانه معتمد فيه على الظاهر ولو اقر مشتر لمدع ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن ولا

نعم لانه تحليفه انه ليس ملكا للبقر له فان أقر أو خذ به (وقيل لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادعى) المدعى على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) لينتفى احتمال الانتقال من المشتري اليه وإطال البلقيني في الانتصار له وإن لم يقله أحد قبل القاضي وإن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ الثمار والثروة والزوائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع ويرده ما من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالثمن بل هي كالعين وقد تقرر أولاً أن حكمها غير حكم رآئد ما قال وعمل الخلاف أن قبض المشتري المبيع والارجع بالثمن قطعاً تنزلاً لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض (ولو ادعى ملكاً) لذار مثلاً يدعيه (مطلقاً) بأن لم يذكر له سبباً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه لم يضر) مازادوه في شهادتهم لأن سببه (٣٣٧) تابع له وهو المقصود وقد وافقت

البينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب مرجحاً لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حيث ذكر في الأنوار عن فتاوى الفقهاء لو ادعى شراء عين فشهدت ببنقه بملك مطلق قبلت لكن رد بان الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرح له بالشراء وفيه نظر بل الوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في الثمن من حيث أن الشاهدين في كل منهما لم يصرحا بما يناقض الدعوى ويؤيده قولهم أن خالف الشاهد الدعوى في الجنس أي الشامل للنوع والصفة بل والصفة كما هو ظاهر ردوا في القدر حكم بالآقل من الدعوى والبينة ما لم يكذبهما المدعى (وإن ذكر سبباً وهم سبباً آخر ضرر) في شهادتهم لما قضتها الدعوى ويفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر

(قوله نعم له) أي للمشتري تحليفه أي البائع (قوله فإن أقر) أي حقيقة أو حكماً (قوله المدعى الخ) قضية هذا الحل أن ادعى في الثمن ببناء الفاعل وقال المعنى أنه يضم الدال بخطه (قوله لينتفى) إلى قوله وليست في المعنى (قوله وإطال البلقيني الخ) في حاشية شيخنا الزبدي نقل هذا عن الزبدي ع ش عبارة الرشدي أعلم أن الغزالي سبق البلقيني إلى ما قاله حيث قال عيب أن يترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع أه فاقاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي وإجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للذكريات لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أي المدعى أه أي قدم الحكم به للدعي لعدم ادعائه إياها وانتفاء كونها جزءاً من مدعاه وعدم الحكم بها للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول وهذا كالصريح أو صريحاً في أن الزوائد المنفصلة يحكم بها للدعي أن ادعاهما فليراجع (قوله وإن لم يقله الخ) لعل صوابه وأنه لم يقله الخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية ويقتضيه قول المعنى ورجحه البلقيني وقال أنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال ربحي القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يعرف في كتاب من كتب الأصحاب في الطرفين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لأمير محال وهو أنه يأخذ النتاج الخ وهذا محال وإجيب عنه بما تقرر (قوله المتصلة) صوابه المنفصلة كما في الأسنى والنهاية والمعنى (قوله ويرده) أي البلقيني (قوله وليست الزوائد كالثمن) محل تأمل (قوله وقد تقرر الخ) أي في مسألة الشجرة (قوله قال) أي البلقيني (قوله مازادوه) إلى قوله وفي الأنوار في المعنى (قوله بل الوجه الأول) وفاقال للروض وأقره شرحه عبارتهم ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا به وبسببه أو بالعكس بان ادعى ملكاً وذكر سبباً فشهدوا بالملك مطلقاً قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع أه (قوله إذ لا فرق الخ) فيه تأمل (قوله رد) أي الشاهد (قوله أو في القدر) عطف على في الجنس (قوله ما لم يكذبهما) أي الشاهدين (قوله في شهادتهم) إلى الفرع في النهاية (قوله بما قبل الرهن) أي بأقرار قبل الرهن (قوله أخذه كله) ظاهره حالاً ولا يصرف منه شيء في الدين

(فصل في اختلاف المتداعين) (قوله في اختلاف المتداعين) إلى التفيه في النهاية إلا قوله كالمشهدت إلى أما إذا وقوله أحدهما بأنه إلى الثمن وقوله أو تسلمه إلى الثمن وقوله أي كإفلاؤه إلى وخرج وقوله كذا قالاه إلى الثمن (قوله من دار) بيان لما أكثرى (قوله أو أجرته) أي في قدر أجرته ما أكثرى كان قال أكرت بك البيت بعشرين فقال بل أكرتني بعشرة وقال ع ش أي القدر أه (قوله شهر كذا) إنما قيد بكذا لأنه لا يصح بدونه كما هو ظاهر رشدي (قوله مثلاً) في موضعين يستغنى عنه بكان سم (قوله أطلاقاً) إلى قوله لتناقضهما في المعنى (قوله أو أحدهما) فيه عطف على ضمير مرفوع متصل بلا توكيد بمنفصل (قوله فصل قال أجرتك البيت بعشرة الخ) (قوله بعشرة مثلاً) قد يستغنى عن مثلاً في الموضعين بكان

(٤٣ - شرواني وابن قاسم - عاشر)

المشترط فيها المطابقة للدعوى لافيه (فرع) أقر الراهن بالرهن لاجنبي فإن أرخت ينة المقر له بما قبل الرهن أخذه كله أو بما بعده لم يكن له إلا ما فضل عن الدين فإن أطلقت ينة الأقرار أو أرخت ينة الرهن أو أطلقت تعارضاً ولم يثبت رهن ولا أقرار كما قضي به ابن الصلاح لكن نازعه في القوت ولا تقبل الشهادة بنفي إلا أن حصر كلم يكن بمحل كذا وقت أو مدة كذا فقبل وإن لم تكن حاجة (فصل في اختلاف المتداعين) في نحوه عقد أو اسلام أو عتق إذا اختلفا في قدر ما أكثرى من دار أو أجرته أو هما كان (قال أجرتك البيت) شهر كذا مثلاً (بعشرة) مثلاً (فقال بل) أجرتي (جميع الدار) المشتعلة عليه (بالعشرة) أو بعشرين (وأما ينتين) أطلقنا واحداًهما واتحد تاريخهما

وكذا إن اختلف تاريخهما واتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد (تعارضتا) فيسقطان على الأصح لتناقضهما في كيفية العقد الواحد فيتحالفان ثم يفسخ العقد كما علم عامر في البيع (٣٣٨) (وفي قول يقدم المستأجر) لاشتراكه في زيادة هي اكتراء جميع الدار كما لو شهدت بيعة

وافقا) أي المتدعيان سيد عمر (قوله فيسقطان) الأولى التأنيث (قوله فيتحالفان الخ) وكذا الحكم إذ لم تكن بيعة أسنى وانوار (قوله ثم يفسخ العقد) أي ويرجع المستأجر بالاجرة إن كان دفعها له وترجع الدار للجور جرحا وعلى المستأجر اجرة مثل ما سكن في الدار ولو أقام أحدهما بيعة دون الآخر قضى له بها انوار وروض مع شرحه (قول المتن وفي قول يقدم الخ) محله في غير بخلاف التاريخ معنى (قوله بأنه لا تنافي بينهما) أي لان الشهادة بالالف لا تنافي الا لفرق أسنى وفيه وقفة ظاهرة فيما إذا اسندت الدعوى إلى سبب كالبيع نعم إن فرض كون البيعتين من جانب المدعى فقط يظهر الإطلاق لكن لا يكون مانعاً فيه (قوله بخلافه) أي الأمر والشأن (أما إذا اختلف) إل قوله والحق الرافعي في المعنى (قوله ولم يتفقا على ذلك) أي على عقد واحد كان شهدت أحدهما أنه أجر كذا سنة من أول رمضان والآخرى من أول شوال ومعنى وأسنى (قوله على ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد واحد جرحا (قوله فتقدم السابقة) أي لان السابق من العقدين صحيح لعمالة معنى وأسنى (قوله أو بالبعث أفادت الثانية صحة الاجارة) ظاهره ان مالك العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى هذا فامعنى العمل بسابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه إنما عمل بمأخرة التاريخ أيضا إلا أن يقال ان المراد من العمل بها نفي التعارض وإلا ففي الحقيقة عمل بمجموع البيعتين عرش عبارة الرشيدى قوله صحة الاجارة الخ أي بالسقط من العشرة الثابتة كما هو ظاهر أم (قوله والحق الرافعي بمخالص) أقره شيخ الاسلام (قوله في هذا) أي عدم التعارض أسنى ونهاية (قوله إذ لم يتفقا على ذلك) أي أنه لم يجر إلا عقد واحد والمعمد التساقط مطلقا بجري (قوله لجواز الاختلاف الخ) أي اختلاف التاريخ فلم يتحقق التعارض سم (قوله فيثبت الزائد الخ) لك أن تقول أن ثبت مع احتمال تقدم الشهادة بالكل في نفس الأمر فتلغو الآخرى سيد عمر وفيه نظر ظاهر إذ ما ذكره موجود في الصورة المتقدمة أيضا (قوله بالبيعة الزائدة) أي بيعة المكترى الشهادة بالزيادة أي بأنه استأجر جميع الدار بجري (قوله لا يفيد) فديقال بل يفيد دليل لإفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فانه لا مستند له إلا مجرد احتمال التعدد لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد سم وقد يقال فرق بين الاحتمالين إذا احتمال التعدد ترجع بعضهم يقين اختلاف التاريخ اليه كما هو ظاهر (قوله وإلا لم يحكم بالتعارض الخ) قد تمنع هذه الملازمة سم (قوله لكن يؤيده) أي الإلحاق (قوله تعدد يقينا) أي بمقتضى البيعتين لان العقد الصادر من أحد المدعين غير الصادر من الآخر يقينا بخلاف ما هنا فان العاقد واحد لجواز اتحاد العقد وتعددده وبهذا يدفع مانعاً به الشهاب سم في الجواب المذكور ولعله نظر إلى ما في نفس الأمر من أنه ليس الكلام فيه ولو نظرنا إليه لاحتمل انتفاء العقد بالكلية فامل رشيدى عبارة سم قوله يقينا فيه نظر إذ البيعة خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن بمجردهما (قوله ذلك) أي يقين تعدد العقد (قوله فان أقره) أي أقام أحدهما بيعة بما ادعاه أسنى (قوله لأحدهما الخ) أي وإن أقر لها نصف بينهما انوار (قوله حلف لكل منهما يميناً) فان رد إلى أحدهما حلف للثاني انوار (قوله وإن ادعى شيئاً على ثالث) إنما عدل عن قول المصنف في يد ثالث إلى ما قاله ليشمل ما إذا لم يكن في يد البائع كما ستأتي الإشارة إليه رشيدى (قوله بزعمه) متعلق بحقه وخبره بالبقوله (قوله أو أنه اشتراه الخ) عطف على قوله

بالف وبيعة بالفين يجب ألفان وفرقوا بأنه لا تنافي بينهما بخلافه هنا فان العقد واحد وكل كيفية تنافي الاخرى أما إذا اختلف تاريخهما ولم يتفقا على ذلك فتقدم السابقة ثم ان كانت هي الشهادة بالكل لفت الثانية أو بالبعث أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي والحق الرافعي بحثا بالمختلفتين في هذا للمطلقين أو أحدهما إذا لم يتفقا على ذلك لجواز الاختلاف حينئذ فيثبت الزائد بالبيعة الزائدة ولك ان تقول مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد إلا لم يحكم بالتعارض في اكثر المسائل لكن يؤيده بل يصرح به قول المتن الآتي وكذا إن اطلقنا أو أحدهما إلا ان يجاب بان العقد المر جب للثمن تعدد يقين فساعد احتمال الزمن فعملوا به لقوة مساعده وأما هنا فليس فيه ذلك فلم يؤثر فيه مجرد جواز الاختلاف (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيئا في يد ثالث) فان أقره لأحدهما سلم إليه وللآخر تحليفه إذ لو أقر به له أيضا غرم له بدله وان أنكر ما ادعاه ولا بيعة حلف لكل منهما يميناً وترك في يده (و) ان ادعى شيئاً

(قوله وكذا إن اختلف تاريخهما الخ) لا يقال هلا قدمت سابقة التاريخ كما في نظائره السابقة للمعنى السابق ولا ينافيه واتفقا الخ (قوله لجواز الاختلاف حينئذ) فلم يتحقق التعارض (قوله لا يفيد) قد يقال بل يفيد بدليل لإفادة مجرد احتمال تعدد العقد في قوله السابق فتقدم السابقة فانه لا مستند له إلا مجرد احتمال التعدد لا يتيقنه إذ مجرد عدم الاتفاق على أنه لم يجر إلا عقد واحد لا يفيد يقين التعدد (وإلا لم يحكم بالتعارض) قد تمنع هذه الملازمة (قوله يقينا) فيه نظر إذ البيعة خصوصا المعارضة باخرى لا توجب اليقين بل ولا الظن

على ثالث (و) أقام كل منهما بيعة) أحدهما بأنه غصب منه والآخرى بأنه أقر أنه غصب منه قدمت الأولى لأنها أثبتت الغصب أحدهما بطريق المشاهدة فكانت أقوى ولا يغرر شيئا للبقوله لان الملك الاول إنما ثبت بالبيعة في الحائلة بين المقر له وبين حقه بزعمه (و) أنه اشتراه

منه وهو يملكه أو وسله إليه أو تسله منه والمبيع بغير يده والاكراه الفرض المعلوم من (٣٣٩) قول المتن يدنا لك لم يحتج لذكر ذلك كما

بأن (ووزن له ثمنه فان
اختلف تاريخ حكمه للاسبق)
منهما تاريخا لان معاه زيادة
علم ولان الثاني اشتراه من
الثالث بعد مازال ملكه
عنه ولا نظر لاحتمال عوده
اليه لانه خلاف الاصل بل
والظاهر واستثنى البلقيني
مالو ادعى صدور البيع
الثاني في زمن الخيار وشهدت
بيته به فتقدم للاول الثمن
ومالو تعرضت المتأخرة
لكونه ملك البائع وقت
البيع وشهدت الاولى بمجرد
البيع فتقدم المتأخرة
ايضا كما نقله واقره
وحاصله ان من شهدت من
البيتين بملك المدعى للبائع
وقت البيع او للمشتري
الان او بنقد الثمن دون
الآخرى قدمت ولو متأخرة
لان معاه زيادة علم ولان
التعرض للنقد يوجب
التسليم والآخرى لا توجه
لبقاء حق الحبس للبائع فلا
تكفي المطالبة بالتسليم
ويأتي أول التنبيه الاتي
ماله تعلق بذلك ايضا وخرج
بقوله ووزن له ثمنه مالو لم
تذكره فاذا ذكرته احداها
قدمت ولو متأخرة لانها
تعرضت لموجب التسليم
كذا قاله لكن اطال
البلقيني في رده (والا)
يختلف تاريخهما بان

احداها بانه غصبه الخ لا على قوله انه غصبه الخ وإن اومه مزجه (قوله منه) اي الثالث معنى (قوله أو
وسله الخ) عطف على وهو الخ وكان الاولى حذف الواو ليصير كقوله أو تسله الخ عطف على وهو (قوله
بغير يده) اي من يدعى عليه البيع وقوله والاي وإن كان المدعى به في يده لم يحتج اي في تصحيح الدعوى لذكر
ذلك اي قوله وهو يملكه رشدي (قوله كما يأتي) اي في التنبيه (قول المتن ووزن له الخ) بفتح الزاي يتعدى
باللام كما استعمله المصنف وبفسه وهو الافصح معنى (قول المتن فان اختلف تاريخ) كان شهدت احدي
البيتين انه اشتراه في رجب والآخرى انه اشتراه في شعبان معنى (قول المتن حكمه للاسبق) اي ويطلبه الآخر
بالحق معنى عبارة قسم اي ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام
الروض صريح فيه ثم ظاهره انه لا فرق في ذلك اي الحكم للاسبق بين ان يتفقا على انه لم يجر الا عقد واحد ولا
فان كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلذان فقد يرد على قوله الاتي ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق اه واجاب عنه الرشدي بما نصه ولا يأتي هنا مقدمه في المسئلة السابقة من ان محلها ان لم يتفقا
على انه لم يجر سوى عقد واحد اذا لصورة ان العاقد مختلف فلا ياتي اتحاد العقد فواقع للشهاب ابن
قاسم هنا سواه (قوله واستثنى البلقيني الخ) عبارة النهاية ويستثنى كما قال البلقيني الخ (قوله في زمن الخيار)
اي للبائع او لمعا ع ش (قوله وحاصله) الى قوله وبما قررته في المعنى الا قوله ولان التعرض الى المتن
وقوله قدمت بيته ذي اليد (قوله وحاصله الخ) اي حاصل ما في المقام (قوله بملك المدعى) اي به (قوله او
نقد الثمن) عطف على ملك المدعى (قوله دون الاخرى) راجع لكل من الصور الثلاث (قوله فلا تكفي
المطالبة) اي في ترجيح البيته (قوله وخرج بقوله الخ) اعلم ان قوله وخرج الى المتن كان في اصل الشارح ثم
ضرب عليه وابدله بقوله وحاصله الخ وصاحب النهاية تابعه على المرجوع عنه وهو قوله وخرج اه سيد
عمر (قوله مالو لم تذكره) سكت عن حكمه وظاهر ما بعده ان الحكم عدم صحة هذه الشهادة اذ لا الزام فيها
رشدي (قوله فواضح) اي يسلم المدعى به للمقر له انوار ومعنى (قوله والا) اي وان لم يقر لواحد منهما وما
إذا اقر لاحدهما فقط فيحلف للاخر كما ر (قوله حلف لكل الخ) اي انه ما باعه معنى (قوله كما ر) اي في
شرح ولوا د عيا شينا (قوله ومحل) الى قوله وبما قررته في الاسنى والانوار والمعنى الا قوله قدمت بيته ذي
اليد (قوله ومحل) اي التعارض ع ش اي والرجوع (قوله ان لم يتعرضا) الاولى التانيث (قوله والا
قدمت بيته ذي اليد) انظر إذا لم يكن لاحدهما يد وقوله ولا رجوع الخ هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما
بخلاف ما إذا تعرضت احدهما فقط مع ان الاشامل له ايضا فليراجع سم عبارة الرشدي قوله والا
قدمت بيته ذي اليد الخ) كان الا صوب والا فلا رجوع لواحد منهما ثم ان كان في يد احدهما قدمت بيته
واعلم ان الماوردي جعل في حالة التعارض اربع حالات لان العين اما ان تكون في يد البائع او في يد احد
المشتريين او في يديهما او في يد اجنبي الى ان قال الحالة الثانية ان تكون العين في يد احدهما ثم ذكر فيها
وجهين مبينين على الوجهين في الترجيح يد البائع اذا صدق احدهما وقال فان رجحناه بيده وبينته اي وهو

بمجردهما (قوله حكمه للاسبق) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتفقا على انه لم يجر الا بيع واحد ولا فان
كان كذلك فهذا مما يختلف فيه المستلذان فقد يرد على قوله الاتي علم ان حكمهما واحد في التعارض وتقديم
الاسبق (قوله ايضا حكمه للاسبق) اي ويلزم المدعى عليه للاخر دفع ثمنه لثبوته بيته من غير تعارض
فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه (قوله وسقوطهما انما هو فيما تعارضتا فيه هو العقد فقط
ومحلها لم يتعرضا لقبض المبيع) عبارة الروض فان تعارضتا حلف لكل ولما استرداد الثمن
لان تعرضت البيته لقبض المبيع قال في شرحه فليس لما استرداد الثمن منه لتقرر العقد بالقبض وليس
على البائع عدة ما يحدث بعده اه وهذا ظاهر ان تعرضت كل منهما بخلاف ما اذا تعرضت احدهما
فليراجع (قوله والا قدمت بيته ذي اليد) شامل لتعرضهما وتعرض احدهما وانظر اذا لم يكن

اطلقنا واحداهما أو ارخنا بتاريخ متعدد (تعارضتا) فيتساقان ثم ان أقرهما فواضح والاحاف لكل مينا ويرجعان عليه بالثمن
لثبوته بالبيته وسقوطهما انما هو فيما تعارضتا فيه وهو العقد فقط ومحلها ان لم يتعرضا لقبض المبيع والا قدمت بيته ذي اليد

ولار جوع لو احدث منها بالثمن لأن العقد قد استقر بالقبض وبما قررته في هذه والتي قبلها علم أن حكمها واحد في التعارض وتقديم الأسبق
وكان المتن إنما خالف أسلوبها الموهم لتخالف أحكامها لاجل الخلاف ويجرى ذلك في قول واحد اشترتها من زيد و آخر اشترتها من عمرو
على الوجه المذكور وأما البيتين كذلك (٣٤٠) فيتعارضان ويصدق من العين بيده فيحلف لكل منهما أو يقر (تنبيه) لا يكتفى في

الدعوى كالشهادة ذكر
الشراء إلا مع ذكر ملك
البائع إذا كان غير ذي يد
أو مع ذكر يده إذا كانت
اليده ونزعت منه تعديا
أو مع قيام بيته أخرى
بأحدهما يوم البيع
ويصيران كبيته واحدة
وكذا كل ما ذكره شرط لو
تركته بيته وقامت به أخرى
كأقرت امرأة فلان وقت
كذا بمحل كذا فشهد آخران
بأنها فلانة وإنما تسمع
البينة بالملك المطلق إن كان
المدعى أو بيد المدعى من
لم يعلم ملكه ولا ملك من
انتقل منه إليه أو لم يكن
يبدأ حد وفيها عدا ذلك قد
تسمع لكن لا يعمل بها
كالواضع خارج عينا من
داخل بيته فقام الداخل
بيته بملكها مطلقا فانها
تسمع وفائدتها معارضة
بيته الخارج فقط لترد العين
إلى يده ولو أقام بيته بأن هذا
رهني وأقبضني داره في
ربيع الأول سنة كذا
وآخر بيته بأنه أقر لي بها تلك
السنة ولم يذكروا شهرا
قال ابن الصلاح تعارضتا
لأن الرهن يمنع صحة الإقرار
فلا يثبت رهن ولا إقرار كما
مر آنفا بما فيه (ولو قال
كل منهما) والمبيع في يد
المدعى عليه (بعتك بكذا) أو هو ملكي ولا تسمع الدعوى فانكر (أقامها) أي البيتين بما قالاه وطالباه بالثمن

الأصح كما أشار إليه الشارح بقوله ثم إن أقر الخ رجع الآخر بالثمن الذي شهدت به بيته إلى آخر ما ذكره فا
ذكره الشارح هو حالة من تلك الأحوال الأربعة ويكون محل قول الماوردي فيها رجوع الآخر بالثمن
أما إذا لم تتعرض بيته لقبض المبيع وظاهر أن مثلها في ذلك غير ما من بقية الحالات لكن قول الشارح وإلا
من قوله ولا أقدمت بيته ذي اليد شامل لما إذا تعرض كل من البيتين لقبض المبيع وما إذا تعرضت
لأحدهما فقط مع أن قوله ولا رجوع لو احدث منها بالثمن خاص بما إذا تعرض كل منهما لذلك ولا يختص
عدم الرجوع بمن تعرضت بيته لذلك كما هو ظاهر مما مر ومرفى كلام الماوردي أن من العين في يده لا رجوع
له مطلقا هو قوله وكان الأصوب الخ تقدم عن قريب عن الأسنى والأنوار والمغنى ما يؤيده (قوله) لأن العقد
قد استقر بالقبض) أي وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده أسنى ومعنى (قوله) وبما قررته في هذه) هي
قول المصنف ولو ادعى الخ وقوله والى قبلها هي قول المصنف قال أجرتك البيت الخ عش (قوله) وكان
المتن إنما خالف أسلوبها الموهم لتخالف أحكامها الخ قد يوجه المتن أيضا بأنه مع اختلاف التاريخ قد
يتعارضان في الأولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد سم (قوله الموهم) أي المتن من حيث
سلوكه لاسلوبين (قوله لاجل الخلاف) ينبغى حيث اتحد حكمها واختلف في الخلاف بيان سر جريان
الخلاف في أحدهما دون الأخرى مع اتحاد حكمها سم وقد يقال السر تعدد العاقدة واتحاده هناك
(قوله ويجرى ذلك) أي قول المصنف ولو ادعى الخ (قوله في قول واحد الخ) أي لمن بيده دار أسنى (قوله) على
الوجه المذكور) أي بأن يقول كل منهما وهو يملكه أو ما يقوم مقامه أسنى وأنوار (قوله من العين بيده)
أي من المتنازعين وزيد عمرو أو شخص خامس (قوله فيحلف) أي من العين بيده لكل منهما أي المدعين
الشراء (قوله لا يكتفى) إلى قوله ونزعت في الأنوار والروض مع شرحه (قوله في الدعوى كالشهادة) الانسب
لما بعده العكس (قوله إلا مع ذكر ملك البائع) أي أو ما يقوم مقامه عبارة الروض مع شرحه ويشترط في
دعوى الشراء من غير ذي اليد أن يقول المدعى اشترتها منه وهي ملكه أو تسلمتها منه أو سلمها إلى كالشهادة
يشترط فيها أن يقول الشاهد اشترها من فلان وهي ملكه أو تسلمها منه أو سلمها إليه لا في دعوى الشراء من
ذو اليد فلا يشترط فيها ذلك بل يكتفى بأن اليد تدل على الملك اه (قوله ومع ذكر يده) الأولى حذف لفظة مع
(قوله ونزعت منه تعديا) لعله ليس بقيد أخذ من سكوت الروض والأنوار ههنا فليراجع (قوله) أو مع قيام
بيته الخ عطف على قوله مع ذكر ملك البائع الخ (قوله بأحدهما) أي بملك البائع أو يده (قوله) إن كان
المدعى) أي به (قوله) أو يده من لم يعلم ملكه الخ انظر هل صورة عدم العلم أنما هي نحو أن يقال ذواليد حالا
أو في الأصل لا أعلم مال له أو صورة أخرى (قوله ولم يذكروا) أي اليهود (قوله كما مر آنفا الخ) أي في
الفرع الذي قبيل الفصل (قول المتن ولو قال كل منهما) أي من المتنازعين لثالث بعتك الخ وهذه عكس التي
قبلها مغنى (قوله والمبيع) إلى قوله وحيث أمكن في المغنى لا قوله كما لو لم يكن إلى المتن وإلى قوله ولو أقام بيته
بأن هذه الدار في النهاية (قوله وهو ملكي) انظر هل يكتفى وهو في يدي كما قد يدل عليه ما في التنبيه لما رأنا

لأحدهما يد (قوله ولا رجوع لو احدث منها) هذا ظاهر إذا تعرضت كل منهما مع أزولا شامل لتعرض
لأحدهما فقط (قوله) وبما قررته في هذه والتي قبلها إلى قوله لاجل الخلاف) ينبغى حيث اتحد حكمها
واختلفا في الخلاف بيان سر جريان الخلاف في أحدهما دون الأخرى مع اتحاد حكمها (قوله) لا
خالف قد يوجه المتن أيضا بأنه مع اختلاف التاريخ أيضا قد يتعارضان في الأولى وذلك إذا اتفقا على أنه لم
يجر إلا عقد واحد (قوله وهو ملكي) انظر هل يكتفى كما قد يدل عليه ما في التنبيه لما رأنا

سم
فان اتحد تاريخهما تعارضتا) وتساقطتا لا متعاضدة كونه ملكا في وقت واحد لكل واحد فيحلف لكل كما لو لم يكن لو احدث منها بيته وإن كان
لأحدهما بيته قضى له وحلف للآخر (وإن اختلف) تاريخهما (لزمه الثنآن) لا مكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للعقد الأول

ثم الانتقال للبائع الثاني ثم العقد الثاني والاحلف لكل (وكذا) يلزمه الثمان (ان اطلقا او) اطلقت (احداهما) وأرخت الاخرى (في
الاصح) لاحتمال اختلاف الزمن وحيث أمكن الاستعمال فلا استعجال وفارقت هذه ما قبلها بان العين تضيق عن حقهما معا فتعارضتا والقصد
هنا الثمان والذمة لا تضيق عنهما فوجبوا شهادة البيتين على اقراره كهي على اليعين فيما ذكر وفي الانوار عن فتاوى القفال لو شهدا انه
باع عاقلا وآخر انه مجنون ذلك اليوم عمل بالاولى وانه باع مجنون نافذ ما وفي فتاوى (٣٤١) القاضي نحوه وهو لو قالت بيته اقر بكذا يوم

كذا فقالت أخرى كان

مجنوناً في ذلك الوقت قدمت

لان معازيade علم وقيد

البغوى بمن لم يعرف له انه

يجن وقتا ويفيق وقتا

والان تعارضتا ولو اقام

بيته بان هذه الدار التي بيده

وقفها الى على وهو مالك

حائز يومئذ فاقام ذواليد

بيته بانها ملكه قدم مالم

تقم بيته اخرى بانه غصبها

من الواقف لانه ذواليد

حينئذ ولو ظهر في موقف

محكوم بصحته بعد ثبوت

ملك الواقف وحيازته

مكتوب محكوم بصحته يشهد

بالمالك والحيازة لآخر قبل

صدور الوقف لم يطل

الوقف بمجرد ذلك كما اتي

به شيخنا قال لانه يجوز

بتقدير صحته ان يكون الملك

انتقل من صاحبه الى الواقف

لا سيما واليدلوا واقف او من

قام مقامه كما هو ظاهر السؤال

اهو لا يعارضه ما رقبيل قوله

وانها لو شهدت بمكة امس

ليحقق ان الیدعاءة بم ثم فلم ينظر

لاحتمال الانتقال بخلافه

هنا ولو شهدت بيته على

منكر الشراء له بمن جزاف

قبلا ان قال لا حلال لان

سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيكون فيها ذكر اليد والمطالبة بالثمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو
ما يقوم مقامه كما هو قضية اقتصارهم عليه هنا (قوله ثم الانتقال) أي من المشتري (قوله والاخ) أي بان
ذكر الشهود زمن الاتيان فيه ذلك فلا يلزمه الثمان للتعارض وحلف الخ نهاية ومعنى (قوله وحيث أمكن
الاستعمال) أي للبيتين (قوله وفارقت هذه) هي قول المصنف ولو قال كل منهما الخ وقوله ما قبلها هو قوله
ولو ادعى الخ (قوله بان العين الخ) أي هناك (قوله على اقراره) أي الثالث المدعى عليه (قوله كهي على اليعين
الخ) أي فيلزمه الثمان الا ان اتحد تاريخ الاقرارين أو لم يحض ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه ما نه للتعارض
اسنى (قوله قدما) أي الاخران (قوله وفي فتاوى القاضي) وفي الروض مع شرحه وإن قامت بيته مجنون
القاتل عند قتله الاخرى بعقله عنده تعارضتا انتهى وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الاولى سم (قوله
نحوه) أي نحو ما في فتاوى القفال اخيرا (قوله في ذلك الوقت) ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن
القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البغوى المذكور وان اريد بالوقت يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن
القفال بل الموافق له حينئذ تقديم الاولى فليتأمل سم على حجج اه رشيدى وقوله بل الموافق له حينئذ تقديم
الاولى أقول وقد يفرق بان البيته الاولى في مسألة القفال قيدت بالعقل دون مسألة القاضي (قوله وقيد
أي ما في فتاوى القاضي) (قوله والاتعارضتا) أي ولا ينافى التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت لانه ليس
صريحاً في استغراق الجنون ذلك الوقت سم ولعله مبنى على ان يراد بالوقت يوم الاقرار وما اذا اريد به
وقت الاقرار فلما نفاة ظاهرة (قوله بانه غصبها) أي او ترتب يده على بيع صدر من اهل الوقف او بعض
كما مر في شرحه وان لو كان لصاحب تاخرة التاريخ الخ (قوله من الواقف) أي او بمن قام مقامه كما ياتي (قوله
لانه) أي الواقف (قوله حينئذ) أي حين ثبوت الغصب منه (قوله بتقدير صحته) أي ذلك المكتوب او الحكم
(قوله لتحقيق ان الیدعاءة الخ) من اين تحقق ذلك ثم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير
افادتها التحقيق هو موجود في المستثنين لكن فرق بينهما فان البيتين اسندتا الى الانتقال من شخص
واحد هناك لا هنا سم وايضا قد حكم بالصحة هنا لا هناك (قوله له) أي للمبيع (قوله قبلا) أي الشاهدان
(قوله اني خصمه) بالاضافة (قوله ولا يرث المدعى) أي به (قوله بخلافه في وقدره) الاوضح الاخصر
بخلاف وقدره (قوله لنحو اقراره الخ) نائب فاعل ان يقال (قوله لما هو معلوم الخ) تعليل لتعيين ما قاله
(قوله لان هذا) أي وهو وارثه (قوله انسان) الى قوله وقيد البلقيين في المعنى الا قوله يظهر انه الى يشترط

(قوله وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قالت بيته اقر بكذا فقالت أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت الخ
في الروض وشرحه او اثل الجراح مانصه وإن قامت بيتان مجنون نمو عقله أي قامت احداهما مجنون القاتل
عند قتله والاخرى بعقله عنده تعارضتا وقياس ما ذكر عن القفال تقديم الاولى (قوله في ذلك الوقت)
ان اريد وقت الاقرار كان نحو ما مر عن القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البغوى المذكور وان اريد بالوقت
يوم الاقرار فليس نحو ما مر عن القفال بل الموافق له حينئذ تقديم الاولى فليتأمل (قوله والاتعارضتا)
أي ولا ينافى التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت لانه ليس صريحاً في استغراق الجنون لذلك الوقت (قوله
ليحقق ان الیدعاءة الخ) من اين تحقق ذلك ثم لا هنا فان قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا بتقدير افادتها

جذفاه لان الجراف حلال و حرام ولو اقام بيته بان هذه التي بيده ملكي فاخذها فاقام آخر أخرى بانه اشتراها من كانت يده وهي ملكه حينئذ
حكمها بهذه الزيادة علم بيته وتقدم بيته قالت ملك أي به وقدره ثم على بيته قالت ملك اب خصمه وهو وارثه لجواز كونه وارثا ولا يرث المدعى لدين
مستغرق فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقدره (تنبيه) ه الاولى بل المتعين ان يقال بدل لدين مستغرق لنحو اقراره به لاخر بعد موت
ايه وذلك لما هو معلوم ان الدين لا يمنع الارث وقد يقال في اصل التعليل لان هذا ليس فيه التخصيص على تلقى ملك هذا عن الاب لانه لم يشهد
بارث شي خاص بخلاف وقدره فانه نص على انه متلق ملكه من أيه فلا احتمال فيه بخلاف ذاك (ولومات) انسان (عن ابنين مسلم ونصراني

فقال كل منهما مات على ديني (فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لان الاصل بقاء كفره (و ان اقاما بينتين مطلقتين) بما قالاه (قدم المسلم) لان مع بينته زيادة علم بالانتقال والاخرى مستصحة وكذا كل ناقله ومستصحة ومنه تقديم بينة الجرح على بينة التعديل (وان قيدت) احدهما (ان اخر (٣٤٢) كلامه اسلام) اى كلفته وهى الشهادتان (وعكسته الاخرى) فقيدت ان اخر كلامه النصرانية

كثالث ثلاثة ويظهر أنه لا يكتفى هنا بمطلق الاسلام والتصر لآمن فقيه موافق للحاكم على ما مر في نظائره بما فيه ثم رايهم قالوا يشترط في بينة النصراني ان تفسر كلمة التصرف في وجوب تفسير بينة المسلم كلمة الاسلام وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعى عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب لاسيما من شاهد جاهل أو مخالف للقاضي (تعارضتا) وتساقتا لتناقضهما اذ يستحيل موته عليهما فيحلف النصراني وكذا لو قيدت بينته فقط وقيد البلقيني التعارض بما اذا قالت كل آخر كلمة تكلم بها ومكثتا عنده الى أن مات وأما إذا اقضرت على آخر كلمة تكلم بها فلا تعارض فيه لاحتمال أن كلا اعتمدت ماسمعه منه قبل ذهابها عنه ثم استصحب حاله بعدها ولو قالت بينة الاسلام علينا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعا (وإن لم يعرف دينه واقام) كل منهما (بينه) انه مات على دينه تعارضتا اطلقتا قيدتا لفظه عند الموت لاستحالة اعمالهما فان قيدت واحدة واطلقت

والى قول المتن ولومات نصراني في النهاية لا قوله بما فيه ثم رايهم وقوله فهل يتعارضان الى فظاهر اطلاقهم وقوله في الصورتين في موضعين (قوله ومنه) اى من تقدم الناقلة على المستصحة (قوله احدهما) اى بينة المسلم معنى (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله هنا) يعنى في قول المصنف وان قيدت ان اخر كلامه الخ رشيدى (قوله وجهان ونقل ابن الرفعة والاذرعى عدم الوجوب عن جمع ثم رجح الوجوب) عبارة النهاية وجهان اصحهما نعم اه (قوله ثم رجح الخ) اى الاذرعى معنى (قوله فيحلف النصراني) اى لان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا الخ اى يخاف النصراني سم (قوله بينته) اى بينة النصراني كذا في المغنى وشرحي المنهج والروض بالاظهار ويصرح بذلك قول الشارح الاتي وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة اى بخلاف ما لو قيدت بينة المسلم فقط فتقدم كالمع بالاولى من قول المصنف الماروان اقاما بينتين الخ ويعلم بذلك ان قول الرشيدى قوله بينته هو كذا في نسخ الشارح هاه الضمير لكن عبارة الروضة بينة بلاهاه وهى الاصوب اه ناشى عن عدم المراجعة (قوله فلا تعارض فيه) اى وتقدم بينة المسلم عش زاد السيد عمر كاهو ظاهر لانها ناقله اه (قوله بعدها) اه كلام البلقيني (قوله ولو قالت الخ) اى فيما إذا قيدت بينة النصراني بان اخر كلامه نصرانية (قول المتن وان لم يعرف الخ) فديقال هذا لياتى مع قوله اولا مسلم ونصراني لانه يلزم من نصرانية احدهما نصرانية الاب وقد يصور ذلك بان يدعى كل من اثنين على شخص انه ابوهما ويصدقهما في ذلك عش وحلى (قول المتن دينه) اى دين الاب وروض عبارة المغنى اى دين الميت اه (قوله واقام كل منهما) اى النصراني والمسلم كاهو ظاهر السياق وانظر ما صورة ابن نصراني واب لا يعرف دينه رشيدى ومر آفناعن عش والحلى تصويره (قوله ام قيدنا لفظه الخ) اى بمثل ما ذكر معنى (قوله فهل يتعارضان الخ) عبارة النهاية اتجه تعارضهما وإذا تعارضتا الخ (قوله او تقدم بينة المسلم الخ) اى فيما إذا قيدت فقط (قوله لانه حيث ثبت الخ) متى ثبت هناسم وقد يقال ثبت بمقتضى زيادة علم بينته (قوله ولم يوجد) اى اليقين (قوله وجرى شارح الخ) واقفه المغنى (قوله السابقة) اى انفا (قوله فعارض) اى التقييد يعنى بينة النصراني المقيدة فقط (قوله وهذا) اى التقوية (قوله في الصورتين) اى صورتى تقييد احدهما فقط ويحتمل أن المراد صورة الاطلاق وصورة التقييد منهما او من احدهما (قوله وإذا تعارضتا) الى قوله ولو قالت في المغنى لا قوله وحلف الى او يدعيهما (قوله وحلف كل الخ) اى او نكلا اخذا من نظائره (قوله في الصورتين) اى صورتى التعارض وعدم البينة (قوله تقاسما نصفين) قال الزياى وإن كان احدهما ذكر او الاخر اثنى اه اى مع انه لو ثبت مدعى الاثنى لم تأخذ سوى النصف وهذا نظير ما ذكره فيما لو ادعى رجل عينا واخر نصفها وهى في يدهما اقاما بينتين حيث تبقى لهما نصفين رشيدى وقوله اى مع انه الخ فيه تامل (قوله لا ذل مرجح) عبارة المغنى والاسنى وكذا ان كان في يدهما على الاصح اذ لا اثر لليد بعد اعتراف صاحبها بانه كان للميت وانه باخذه ارفكا به يدهما اه (قوله فالقول قوله)

التحقق هى موجودة في المستلثين لكن فرق بينهما فان البينتين استندتا الى الانتقال من شخص واحد هناك لاهنا (قوله ثم رجح الوجوب) كتب عليهم (قوله فيحلف النصراني) اى فان الاصل بقاء كفر الاب وقوله وكذا لو قيدت اى يحلف النصراني (قوله فان قيدت واحدة واطلقت الاخرى فهل يتعارضان الخ) فان قيدت واحدة واطلقت اخرى اتجه تعارضهما ش م (قوله لانه حيث ثبت) متى ثبت هنا (قوله او يدا احدهما تقاسما الخ) قال في شرح الروض ولا يختص به ذو اليد لانه لا اثر لليد بعد اعتراف صاحبها

الاخرى فهل يتعارضان ايضا وتقدم بينة المسلم احتياطا للاسلام لانه حيث ثبت لا يرفع الا يبين ولم يوجد كل محتمل وجرى اى شارح في تقييد بينة النصراني فقط على التعارض وكأنه اخذه من نظيره في المسئلة السابقة لكن الفرق واضح فان تقييدها ثم قوى بعلم تنصره قبل فعارض بينة الاسلام لقوته حيث تدور هذا مفقود في مسئلتنا مع ذلك فظاهر اطلاقهم التعارض في الصورتين واذا تعارضتا اولا بينة لاحدهما وحلف كل للاخر يمتنا في الصورتين والمال يدهما او يد احدهما تقاسما نصفين اذ لا مرجح او يد غيرهما فالقول قوله ثم

التعارض إنما هو بالنسبة لنحو الارث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كسلم ودفنه في مقابرنا ويقول المصلي عليه في التنية والدعاء إن كان مسلماً وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجه بأن التعارض هنا صيرره مشكوكاً في دينه فصار كالاختلاط السابق في الجنائز ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان قدمت لأنها ناقله ما لم تقل الأولى رأيته حياً أو يبيع مثلاً في (٣٤٣) شوال والا قدمت على المعتمد وأبرى من

مرضه الذي تبرع فيه وأخرى مات فيه قدمت الأولى على الأوجه خلافاً لقول ابن الصلاح بالتعارض لأنها ناقله (ولو مات نصراني عن ابنين مسلم) حالة الاختلاف (ونصراني قتل المسلم أسلمت بعد موته) أي الأب (فالإراث بيننا فقال النصراني بل) أسلمت (قبله) فلا إراث لك (صدق المسلم يمينه) لأن الأصل استمراره على دينه فيحلف ويرث ومثله كما باصه وحذفه للعلم به بما ذكره المفهم أنه لافرق في تصديق المسلم بين اتفاقهما على وقت موت الأب وعدمه لو اتفقا على موت الأب في رمضان وقال المسلم أسلمت في شوال والنصراني في شعبان (وان أقامهما) أي البيتين بما قالاه (قدم النصراني) لأن بيته ناقله عن الأصل الذي هو التصبر إلى الإسلام قبل موت الأب فهي أعلم وقيدته بالقبين بما إذا لم تقل بيته المسلم علمنا تصبره حال موت أبيه وبعده ولم تستصحب فان قالت ذلك قدمت والا لزم الحكم برده عند موت أبيه والأصل عدم الردة

أي في أنه لنفسه أو لأحدهما كذا في حاشية الشيخ وقد قيده في الأنوار بأن يدعيه الغير لنفسه فليراجع رشدي عبارة الأنوار فإن لم يكن بيته وكان المال في يد غيرهما يدعيه لنفسه صدق يمينه اه ثم ينبغي حل قول ع ش أو لأحدهما على الإقرار المطلق له وما إذا أقر بأنه لأحدهما المعين أرنا من أبيه فحكمه كما إذا كان يداهما (قوله بالنسبة لنحو الارث الخ) عبارة المغني بالنسبة للارث خاصة وأما بالنسبة للدفن وغيره فإنه يدفن في مقابر المسلمين ويصل عليه ويقول المصلي عليه الخ (قوله بخلاف نحو الصلاة) أي فإنه يجعل فيه كسمل بدليل ما بعده رشدي وقال سم أنظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته اه أقول قضية إطلاق قول الاسني والأنوار يدفن هذا الميت المشكوك في إسلامه في مقابر المسلمين الخ عدم الفرق بين التعارض وعدم البيته (قوله كالاختلاط الخ) أي اختلاط موق المسلمين بموق الكفار مغني (قوله ولو قالت بيته مات في المصنف فرضها في صورة خاصة على أن قوله هنا ما لم تقل الأولى رأيته الخ ناقله في شرح المتن الذي أشرنا إليه كإساق التنية عليه رشدي (قوله والا) أي وان قالت الأولى نحو ما ذكر قدمت الخ أي لزيادة علمها (قوله لأنها ناقله) علة للاوجه رشدي (قول المتن قبله) وينبغي أن المعية كالقبيلة ع ش (قوله فلا إراث لك) بل هو معنى (قوله لأن الأصل) إلى قوله ونظير ما تقرر في النهاية لا قوله ثم رايت إلى المتن (قوله استمراره) أي المسلم على دينه أي الأصلي وهو التصبر (قوله ومثله) أي مثل إطلاقهما (قوله المفهم أنه لافرق الخ) لك أن تقول حيث كان ذلك مفهوماً من إطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن أفراده فهو مذكور في المتن بحيث أنه لو ذكره ثانياً كان تكراراً فلا ينبغي هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل رشدي وقوله فهو من مشمولاته الخ أي كما أشرنا إليه المغني بقوله عقب المتن ما نصه سواء اتفقا على وقت موت الأب أم أطلقا اه (قوله لو اتفقا الخ) خبر قوله ومثله الخ عبارة النهاية ما لو اتفقا الخ بزيادة ما وهي أحسن (قوله وقيدته بالقبين بما إذا لم تقل الخ) أقره المغني عبارته (تنبية) محل تقديم بيته النصراني ما إذا لم تشهد بيته المسلم بأنها كانت تسمع تنصره إلى ما بعد الموت والافتقار ضامن حيث يصدق المسلم قال القبلي ومحله أيضاً إذا لم تشهد بيته المسلم أنها علمت منه دين النصرانية حين موت أبيه وبعده وانها لم تستصحب فان قالت ذلك قدمت بيته المسلم لأننا لو قدمنا بيته النصراني لزم أن يكون مرتداً حال موت أبيه والأصل عدم الردة اه فسكت عليه ولم يعقبه بما في الشرح (قوله والا) أي بأن تقدم بيته النصراني مغني (قوله وقياس ما يأتي في رأينا الخ) عبارة النهاية فالأوجه قياساً على ما يأتي الخ (قوله يمينه) إلى قوله فيحلف النصراني في المغني (قوله نعم) إلى قوله ما إذا لم يتفقا كذا في الروض وشرح المنهج (قوله ان قالت) أي بيته النصراني مغني (قوله تعارضنا) أنظر هذا مع قوله فيما مر ولو قالت بيته مات في شوال وأخرى في شعبان حيث ذكرتم أنه تقدم المؤرخة بشوال حيث قالت علمنا حيا فيه ع ش عبارة الرشدي تقدم له اعتماد تقديم الشاهدة بالموت في شوال حينئذ المناقض لما هنا كأنهنا علموا لا ينبغي أن الذي يجب اعتماده للشارح ما هنا من المرجحات ذكر الشيء في محله ولا نه جعل ما هنا أصلاً وقاس عليه ما استوجهه قريار داعي القبلي في شرح المتن قبل هذا والقاعدة العمل بأخروى قول المجتهد وإن ذكر في الأول ما يشعر باعتماده ولا نه موافق لما قاله الشيخان اه بخذف (قوله فيحلف النصراني) بأنه كان للبيت وأنه يأخذه أرثاً فكانه يدهما اه (قوله بخلاف نحو الصلاة عليه الخ) أنظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته اه (قوله وقياس ما يأتي الخ) هو الأوجه ش م ر

وفيه نظر وقياس ما يأتي في رأينا حيا في شوال التعارض فيحلف المسلم ثم رأيت غير واحد جزم به (ولو اتفقا) أي الابنان (على إسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني مات) (في شوال صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بيته المسلم على بيته) إن أقاما بيته بذلك لأنها ناقله من الحياة إلى الموت في شعبان والأخرى مستصعبة الحياة إلى شوال نعم ان قالت رأينا حيا في شوال تهاضنا كما قالاه فيحلف النصراني أما إذا لم يتفقا على وقت الإسلام فيصدق المسلم كما مر لأصل بقائه على دينه

وتقدم بيعة النصراني لانها ناقلة عالم تقل بيعة المسلم عاينا الاب ميتا قبل اسلامه في معارضان ويحلف المسلم ونظير ما تقر في رأياه حيا وعائياه
ميتا شهادة بيعة بان ابا مدع مات يوم كذا فور ثم وجد فقامت امرأة بيعة بانه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فتقدم بينتها لان
معها زيادة علم ومن ثم ولو شهدا بموته وآخران بجمايته بعد ذلك قدمت بيعة الحياة لزيادة علمها وقد يشكك بذلك قول ابن الصلاح لو شهدت بيعة
بانه برى من مرضه الفلاني ومات من غيره واخرى بانه مات منه تعارضت بخلاف ما لو شهدت بيعة بانه مات في رمضان سنة كذا فقام بعض
الورثة بيعة بانه اقرله بكذا سنة كذا السنة بعد تلك (٣٤٤) فان بيعة موته في رمضان مقدمة اه فتقديم هذه يشكك بما تقرر لا ان يجب بانه
لا يلزم من شهادتها باقراره

كذا في النهاية وشرح المنهج وهو الموافق لقول المتن صدق النصراني اذ التعارض كعدم البيعة فقول
المغني هنا فيصدق المسلم بيمينه لعله من سبق القلم ثم رابت قال السيد عمر بعد ذكر كلام المغني المذكور
مانصو قوله فيصدق المسلم محل تامل والظاهر النصراني كما في التحفة اه (قوله) فتقدم بينتها الخ ثم قوله
قدمت بيعة الحياة الخ كل منها لا نأموافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ولا فالموافق لما مر
انفا التعارض (قوله) بذلك اي بتقديم بيعة الزوج وبيعة الحياة (قوله) لا ان يجب بانه الخ لا يخفى و
هذه الجواب لاسباب بالنسبة للزوج فتدبر سيد عمر (قوله) ثم اطلقه اي ابن الصلاح في الاولى اي في مسألة
البرء من المرض وقوله بناء على اعتماده الخ ولا فقدم قبيل قول المتن ولو مات نصراني الخ ان الاوجه
فيها تقديم بيعة البرء (قوله) العارفة به اي بالطب (قوله) ولو مات الى التمسك في النهاية لا قوله واعترضه
البلقيني بما لا يصح وقوله ومثل ذلك الى المتن وقوله واطال البلقيني الى المتن (قوله) ولو مات عن اولاد الخ
عبارة المغني والروض مع شرحه (فرع) لو مات لرجل ابن وزوجة ثم اختلف هو واخو الزوج فقال
هو مات قبل الابن فورثتها انا وابني ثم مات الابن فورثتها وقال اخوها بل مات بعد الابن فورثته قبل موتها
ثم ورثتها انا ولا بيعة يصدق الاخ في مال اخته الزوج في مال ابنة يمينهما فان حلقا او نكلا لم يرث ميت عن
ميت قال الابن لا يهوى مال الزوجة بين الزوج والاخ فان اقاما بينتين بذلك تعارضتا فان اتفقا على موت واحد
منهما يوم الجمعة مثلا واختلفا في موت الاخر قبله او بعده صدق من ادعاه بعد لان الاصل بقاء الحياة فان اقاما
بينتين بذلك قدم بيعة من ادعاه قبل لانها ناقلة ولو قال ورثة ميت لزوجته كنت امه ثم عتقت بعد موته او كنت
كافرة ثم اسلمت بعد موته وقالت هي بل عتقت واسلمت قبل صدقوا بايمانهم لان الاصل بقاء الرق والكفر
وان قالت لم ازل حرة او مسلمة صدقت بيمينها دونهم لانها الظاهر معها اه (قوله) فقالوا مات ابو كفي حياة
ايه اي فلا يرث له من مال الجد وهو ورث من ماله (قوله) على وقت موت احدهما اي كيوم الجمعة (قوله)
ولا اي وان لم يتفقا على وقت موت احدهما (قوله) في مال ايه اي بالنسبة اليه (قول المتن) وابن مسلين
ومثلها الابن الواحد وان الابن والبنت وبنت الابن مغني (قوله) من الفريقين الى قوله ولو شهدت في
المغني الا قوله واعترضه البلقيني بما لا يصح (قوله) لانه اي الولد نهايه ومغني (قوله) لتساوى الحالين اي
احتمالي الكفر والاسلام بعد بلوغه اي الولد الميتم (قوله) به زالت التبعية عبارة المغني ونحوها في النهاية
لان التبعية تزول بالبلوغ اه (قوله) وفي عكس ذلك اي بان مات شخص عن اوين مسلمين وابنتين كافرتين
فقال كل مات على ديننا (قوله) او بلغ بعد اسلا منا لا يضر موافقته لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان
حكمها واحد سم عبارة الحلبي قوله او بلغ بعد اسلا منا اي فهو مسلم تبعا وفيه ان هذه عين قوله اسلمنا
قبل بلوغه لا ان يقال الاولى اختلاف في وقت الاسلام والثانية اختلاف في وقت البلوغ اه (قوله) في
الثالثة هي قوله او بلغ بعد اسلا منا ع (قوله) عملا بالظاهر اي في الاولى وقوله واصل بقاء الصبي اي
في الثانية رشيدى ومغني وشرح المنهج (قوله) ولو شهدت اي البيعة ع ش (قوله) في اللحم جاء الخ كذا
(قوله) او بلغ بعد اسلا منا لا يضر موافقته في المغني لقوله اسلمنا قبل بلوغه لانها صورتان حكمها واحد

رؤيته فليس معها زيادة
علم بل المثبتة لموته اعلم
بخلاف الشهادة بالتزوج
وبالحياة بعد الموت ثم ما
اطلقه في الاولى لوقيل فيه
بناء على اعتماده محله في
بينتين استوتا وتعارفتا في
معرفة الطب ولا قدمت
العارفة به دون غيرها لم
يعد ولو مات عن اولاد
واحد من ولد صغير
فوضعوا يدهم على المال
فلما كمل ادعى بمال ابيه
وبارث ابيه من جده فقالوا
مات ابو كفي حياة ايه فان
كان ثم بيعة عمل بها ولا فان
اتفق هو وهم على وقت
موت احدهما واختلفا في
ان الاخر مات قبله او بعده
حلف من قال بعده لان
الاصل دوام الحياة والا
صدق في مال ايه وهم في
مال ابيهم ولا يرث الجدم من
ابنه وعكسه فاذا حلقا او
نكلا جعل مال ايه له
ومال الجد هم ذكره شيخنا
(ولو مات عن ابوين كافرتين
وابنتين مسلمين) بالغين (فقال
كل من الفريقين) مات على

ديننا صدق الابوان باليمين) لانه محكوم بكفره ابتداء تبعا لهما فيستحب حتى يعلم خلافة (وفي قول بوقف) الامر (حتى يتبين) جهاه
الحال (او يصطاحوا) لتساوى الحالين بعد بلوغه به زالت التبعية واعترضه البلقيني بما لا يصح وفي عكس ذلك ان عرف الابوين كفر
سابقا وقالوا اسلمنا قبل بلوغه واسلم هو او بلغ بعد اسلا منا وانكر الابنان ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابنان لاصل بقاء
الكفر وان لم يعرف الابوين كفر او اتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الابوان عملا بالظاهر واصل بقاء الصبا ولو شهدت بان هذا اللحم
مذكاة او لحم حلال وعكست اخرى قدمت الاولى كما اخذ بعضهم من قولهم يقبل قول المسلم في اللحم جاء به المسلم اليه هذا اللحم ميتة لان اللحم

في الحياة محرم الآن فيستحب حتى تعلم ذكاته فعمله ان الاولى ناقلة عن الاصل فقدمت ومثل ذلك فيما يظهر بينة شهدت بالافضاء وأخرى بعده ولم يعض بينهما ما يمكن فيه الالتحام فتقدم الاولى لان معناه زيادة بالنقل عن الاصل وبه يرد على من افق بتعارضهما (ولو شهدت) بينة (انه اعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالمواخرى) انه اعتق فيه (غانما وكل واحد ثلث ماله) ولم تجز الورثة (فان اختلف تاريخ) للبينتين (قدم الاسبق) لما مر ان تصرفه المنجز يقدم السابق منه فالسابق وهكذا ولان معناه زيادة (٣٤٥) علم (وان اتحد) التاريخ (اقرع) بينهما

لعدم مزية احدهما نعم ان اتحد بمقتضى تعليق وتنجز كان اعتقت سالمنا فغانم حر ثم اعتق سالمنا فيعتق غانم معه بناء على تقارن الشرط والمشروط وهو الراجح تعين السابق من غير اقرار لانه الاقوى والمقدم في الرتبة كما مر في نكاح المشرک (وان اطلقا) او احدهما (قيل يقرع) بينهما لاحتمال المعية والترتيب واطال البلقيني والزرکشي وغيرهما في الانتصار له نقلا ودليلا ومن ثم صححه في الروضة في موضع وقيل (في قول يعتق من كل نصفه قلب المذهب يعتق من كل نصفه والله اعلم) لاستوائيهما والقرعة متممة لثلاثا تخرج بالرق على السابق الحر فيلزم ارقاق حر وتحرير رقيق فوجب الجمع بينهما لانه العدل ولا نظر للزوم ذلك في النصف لانه اسهل منه في الكل (ولو شهد أجنبيان انه اوصى بعق سالم وهو ثلثه) اي ثلث ماله (ووارثان حائزان) او غير حائزين ولا نما ذلك قيد لما بعده (انه رجع

بهما الضمير فيما يبدى ان من نسخ الشارح ولعله من تحريف الناسخ يجعل الهمزة هاء عبارة النهاية فيما لوجاه المسلم اليه بلحم بصفات السلم وقال هو مركي وقال المسلم هذا لحم ميتة فلا يلزم من قبله اه (قوله) ومثل ذلك فيما يظهر الخ) خلافا للاية عبارة وبوجه كافق به الى الدرر رحمة الله تعالى التعارض في بينة شهدت بالافضاء والاخرى بعده الخ وان بحث بعضهم تقديم الاولى لزيادة علمها بالنقل عن الاصل لان الشهادة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء هو قوله وان بحث بعضهم الخ قال ع ش مراده حج اه وقال الرشيدى هو الشهاب ابن حجر واعلم ان الشهاب ابن قاسم نقل افتاء والد الشارح هذا ثم قال عقبه اقول ولا يخفى ما فيه اه (قوله) ولم يعض بينهما الخ كان الظاهر ان يقول وقد مضى بينهما الخ لانه اذا لم يعض ذلك فالشهادة بالافضاء كاذبة ولا بد ان الصورة كما هو ظاهر من كلامه انها الآن غير مفضاة فتأمل رشيدى (قوله عن الاصل) وهو البكارة (قوله) وبه يرد الخ) اي بالتعليل (قوله) على من افق بتعارضهما) اي كالشهاب الرمي سم (قوله) الذي مات فيه) الى قوله اما غير الحائزين في المعنى الا قوله نعم ان اتحد الى المتن وقوله فوجب الجمع الى المتن وقوله او غير حائزين الى المتن وقوله وهو ثلثاه الى وكان سالمنا (قوله) ولم تجز الورثة) اي ما زاد على الثلث معنى (قوله) لما مر) اي في الوصية (قوله) زيادة علم) محل تأمل (قول المتن وان اتحد اقرع) فان كان احدهما سدس المال وخرجت القرعة له اعتق هو ونصف الآخرون خرجت للآخر عتق وحده ولو شهدت بينتان بتعليق عتقهما بموته او بالوصية باعتاقهما وكل واحد منهما ثلث ماله ولم تجز الورثة ما زاد عليه اقرع بينهما سواء اطلقا او احدهما ام ارحما معنى وروض مع شرحه (قوله) وهو كذا) يغنى عنه ما قبله (قوله) تعين السابق الخ) اي سالم هو جواب ان اتحد بمقتضى الخ (قول المتن) قلت المذهب يعتق من كل نصفه (ولو قال قلت المذهب الثاني لكان اخصر معنى (قول المتن) ووارثان) اي عدلان وقوله انه رجع عن ذلك الخ ولو لم يتعرضا للرجوع اقرع بينهما نعم ان كانا فاسقين عتق غانم وثلثا سالم كما بحثه بعض المتأخرين معنى (قوله) اما اذا كان) اي غانم وقوله دون ثلثه اي كالسدس وقوله فيما لم يثبت له الخ وهو نصف سالم وقوله وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة اي فعلى ما صححه الاصحاب من صحة التبعض يعتق نصف سالم مع كل غانم والمجموع قدر الثلث معنى واسنى (قوله) خلاف تبعض الشهادة) وفي شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بشهادة الاجنبيين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما اذا كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما اه قال ابن قاسم وقوله وان لم نبعض الخ هو المستند قالوا اقول قوله والمجموع قدر الثلث لعله فرض غانما قدر السدس فليتأمل انتهى اه رشيدى وحلي (قوله) وقد مر) لعله اراد ما قدمه في شرحه ولا تعارضنا (قوله) وهو) اي قدر ما يحتمله ثلثاه اي غانم (قوله) باقرار الوارثين) متعلق بقوله ويعتق من غانم وقوله مؤاخذه للورثة متعلق بقوله وكان سالمنا قد هلك الخ (قوله) وبه يرد على من افق بتعارضهما) افق بتعارضهما شيخنا الشهاب الرمي ووجه بان الشهادة بعده معارضة لمثبتة فالعمل بعد التعارض على الاصل وهو عدم الافضاء ثم اقول لا يخفى ما فيه (قوله) وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة فان بعضنا هاعتق نصف سالم الذي لم يثبت له بدلا وكل غانم

(٤٤ - شرواني وابن قاسم - عاشر) عن ذلك ووصى بعق غانم وهو ثلثه ثبتت الوصية) الثانية (لغانم)

لانهما اثبتا للرجوع عنه بدلا بساويه فلا تهمه وكون الثاني اهدى لجمع المال الذي يرثونه عنه بالاولا بعيد فلا يقدح تهمه اما اذا كان دون ثلثه فلا يقبلان فيما لم يثبت له بدلا للثمة وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة وقد مر (فان كان الوارثان) (فاسقين لم يثبت الرجوع) لان شهادة الفاسق لغو (فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث يحتمله ولم يثبت الرجوع عنه (و) يعتق (من غانم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وهو ثلثاه باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ماله وكان سالمنا قد هلك او غصب من التركة مؤاخذه للورثة باقرارهم

اما غير الحائزين فيعتق من غانم قدر ثلث حصتها (تتمة) في فروع يعلم اكثر مما امر لو باع دار اثم قامت بينة حسبة ان اياه وقفها وهو يملكها عليه ثم على اولاده انتزعت من المشتري ورجع شتمه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة ان صدق الشهود ولا وقت فان مات مصر اصرقت لا قرب الناس إلى الواقف قاله الرافعي كالقفال وممرت الاشارة اليه في مبحث شهادة الحسبة ولو شهد ابدن وآخران بالبراءة منه واطلقنا واحداهما قدمت البراءة كما مروان اختلفا لما خرقه الاوجه فيهما والشهدوا احدا بالمال واخر به ثم بالبراءة منه ان الشهادة بالمال تمت وهذا شاهد بالبراءة فيحلف معه مدعيها ويجب تفصيل سبب الشهادة في مسائل ولو من فقيهه موافق على المعتمد لا اختلاف أئمتنا أنفسهم في ذلك منها الا كراه وقول الغزالي (٣٤٦) وغيره يكتفي اطلاقه من فقيهه لا يشبهه عليه اى موافق ضعيف كما يعلم بامر بما فيه او اخر الشهادات

والسرقة ما لم يقصد المسروق منه مجرد التعزيم والرشد وانقضاء العدة والرضاع والقتل وكل مختلف في موجه كالطلاق والنكاح والبلوغ بالسن فان لم يقل بالسن لم يحتج لتفصيل وكونه وارث فلان او يستحق وقف كذا ونظيره او الشفعة في كذا وكون هذا وقفا او وصية فلا بد من بيان المصروف اى الا في شهادة الحسبة فيما يظهر وزعم الاصبغى انه لا يكتفي هذا وقف على مسجد كذا الا ان عينا الواقف وهو بعيد بل لا وجه له وكون نحو البائع زائل العقل وبراءته من دين فلان كما رجه الغزالي ورجع غيره الاكتفاء باطلاقه وقولها اوصى له بكذا فيذكر ان انه يده حتى مات ومن عهده جنون وعقل فقامت بينة بانه حال يبعه مثلا عاقل واخرى بانه مجنون تعارضتا ان ارضا بوقت واحد او

(قوله اما غير الحائزين الخ) (تتمة) لو قال السيد لبعده ان قتلته او مت في رمضان فانت حر فاقام العبد بينة بانه قتل في الاولى او بانه مات في رمضان في الثانية واقام الوارث بينة بموته تحت انفه في الاولى وموته في شوال في الثانية قدمت بينة العبد لان معناه زيادة علم بالقتل في الاولى وبمحدث الموت في رمضان في الثانية ولا قصاص في الاولى لان الوارث منكر للقتل فان اقام الوارث بينة في الثانية بموته في شعبان قدمت بينة لانها ناقله وان علق عتق سالم بموته في رمضان او في مرضه وعلق عتق غانم بموته في شوال او بالبراءة من مرضه فاقاما بينتين بوجوب عتقه فمافهل تعارضان كما قاله ابن المقرئ او تقدم بينة سالم كما قاله صاحب الانوار او بينة غانم كما استظهر شيخنا اوجه اظهرها اخرها معنى اقول وجهه ظاهر في الثانية لان مع بينة غانم فيها زيادة علم بالبراءة في الاولى فان قضية ما ذكره في اول التتمة بل قضية مسائل الفصل ما في الانوار لان بينة سالم فيها ناقله وبينة غانم مستصحبه والله اعلم (قوله عليه) متعلق بوقفها والضمير للبائع (قوله له) اى للبائع (قوله فاما لما خاخرة) اى قدمت (قوله سبب الشهادة) اى المشهود به بدليل ما بعده (قوله أنفسهم) الاولى انفسهم بزيادة همزة الجمع (قوله اطلاقه) اى الاكراه (قوله مجرد التعزيم) اى بدون الحد (قوله في موجه) يكسر الجيم (قوله والنكاح الخ) عطف على الاكراه ويحتمل على الطلاق (قوله وزعم الاصبغى) فعل وفاعل (قوله لا لان عينا) اى الشاهدان (قوله باطلاقه) اى الدين (قوله وقولهما) اى الشاهدين (قوله ومن عهده جنون الخ) هو خامس الفروع (قوله بانه مجنون) اى حال يبعه مثلا (قوله ان ارضا بوقت الخ) سكت عن اختلاف التاريخ وقياس نظائره تقديم سابقته فليراجع (قوله والفعل يصدر من العاقل والمجنون) سكت عما لو كان لا يصدر عادة الا من احدهما فقط ولعل المتقدم حيث تدبيرة ذلك الاحد كما قد يشعر به سياق كلامه (قوله من جهل حاله) اى قبل من الاعسار او اليسار (قوله ولا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل واثبات السفه حيثئذ استصحاب له فليتأمل سم (قوله برشده) اى اول بلوغه (قوله فان لم تقيد الخ) اى بان اطلقنا وانظر اذا قيدت احدهما فقط ويظهر اخذ من نظائره انه كاطلاقهما بل قد يدعى دخوله في كلامه فليراجع (قوله لان الاصل الغالب الرشد) اى فتكون الاولى ناقله عن الاصل سم (قوله وعليه) اى على الاطلاق (قوله قال) اى ابن الصلاح (قوله باحتياج نحو يقيم الخ) الانسب بان يبيع قيم مال نحو يقيم بمائة والمجموع قدر الثلث وان لم نبعضها وهو نص الشافعي في هذه المسئلة عتق العبدان الاول بالاجنين والثاني باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما له ان كانا حائزين والاعتق منه قدر حصتهما ام (قوله والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت) كان وجهه انه لا رشد قبل البلوغ فاثبات الرشد اول البلوغ نقل عن الاصل واثبات السفه حيثئذ اثبات له فليتأمل (قوله لان الاصل الغالب الرشد) فتكون الاولى ناقله

أدلتا واحدا وكذا ان جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والمجنون فان لم يعرف له الاعقل قدمت بينة المجنون وخمسين لا بها ناقله او الاجنون قدمت بينة العقل لذلك ولو شهدت بينة باعسار من جهل حاله واخرى بيساره قدمت ان يفت ما يسره وسببه وانه باق معه الى الان اما اذا علم احدهما تقدم الناقله عنه وكذا بينة السفه والرشد فان علم احدهما قدمت الناقله عنه والا كان شهدت بسفاهه اول بلوغه والاخرى برشده قدمت فان لم تقيد باول بلوغه قدمت الاولى لان الاصل الغالب الرشد وعليه يحمل اطلاق ابن الصلاح تقدمها قال كالجرح قال ولو تكررت بينتا يسار واعسار كلما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الاخرى بضده قدمت المتأخرة الان يظن ان بينة الاعسار مستصحبة اعساره الاول ولو قامت بينة باحتياج نحو يقيم لبيع مالها وان قيمته مائة وخمسون فباعه القم به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت اخرى بانه يبيع بلا حاجة او بان قيمته مائتان فنقض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال لانه انما حكم

بناء على سلامة البيئة من المعارض ولم تسلم فهو كالو ازيلت يد داخل بيئة خارج ثم اقام ذو اليد بيئة فان الحكم ينقض لذلك وخالفه السبكي قال لان الحكم لا ينقض بالشك اذ التقويم حدس وتخمين وقد تطلع بيئة الاقل على عيب فعهاز يادة علم وانما نقض في المقيس عليه لاجل البداى الثابتة قبل وقولهم لو شهد ابا بن قيمة المسروق عشرة وشهد آخر ان بأنها عشرون وجب الاقل لانه المتيقن بخلاف نظيره في الوزن لان مع بيئة الاكثر زيادة علم اه واطال غيرهما كوله التاج وابي زرعة في فتاويه في الاجارة وغيرهما الكلام في المسئلة حتى زعم التاج ان المسئلة في الرافعى فيها قولان من تخرىج ابن سريج وهو عجيب منه فان صورة الرافعى في امرين محسوسين وهما الموت في رمضان او شوال ومستثنان في امرين تخمينيين وشتان ما بينهما على أنه اختلف في الراجح من ذلك القولين فرجع المجازى في مختصر الروضة أخذ من عبارتهما النقض ونيه غيره من مختصر به على انه مبنى على ضعيف وانه على الصحيح لا يتصور فيه نقض وعلى كل فلا شاهد في (٣٤٧) واحد من هذين لما نحن فيه لما علمت من بعد ما بين

التخمينات والمحسوسات
و بما يتعجب منه ايضا زعم بعضهم ان المسئلة في التنبيه وغيره هذا والذي يتعين اعتماده اخذا من تعليل السبكي بالشك وبه يصرح قوله في فتاويه في الرهن لا يبطل بقيام البيئة الثانية مهما كان التقويم الاول محتملا ووفقا لاني زرعة وغيره وان وافق السبكي الاسنوى والاذرى وغيرهما حمل الاول على ما اذا بقيت العين بصفاتها وقطع بكذب الاول والثاني على ما اذا تلفت ولا تواتر اولم يقطع بكذب الاول واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورد كلام السبكي فقال ويجب باننا لنسلم ان ذلك نقض بالشك وما قاله قبل الحكم بخلاف مسئلتنا ولهذا لو وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنعا كاصرح هو به اى خلافا

وخمسین حاجة وانه قيمته وحكم الخ (قوله بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده (قوله اذ التقويم الخ) اى وقد تطاع بيئة الحاجة بوجودها دون بيئة نفيها وايضا المثبت مقدم على النافي (قوله ولقولهم الخ) عطف على لان الحكم الخ (قوله غيرهما) اى غير السبكي وابن الصلاح (قوله وغيرهما) اى الاجارة (قوله الكلام الخ) مفعول اطال (قوله وهو) اى الزعم المذكور وقوله منه اى من التابع (قوله او شوال) الاولى الواو (قوله من ذينك القولين) اى في مسئلة الرافعى (قوله وعلى كل) اى من النقض وعدمه (قوله من هذين) اى التريجين (قوله في التنبيه الخ) خبر ان (قوله هذا) اى اخذ هذا (قوله وبه الخ) اى بالاخذ (قوله ووفقا الخ) عطف على اخذ الخ (قوله وان وافق السبكي) اى اطلاقه (قوله الاسنوى الخ) فاعل مؤخر (قوله حمل الاول الخ) اى قول ابن الصلاح وقوله والثاني اى قول السبكي (قوله ولا تواتر) اى في صفات العين (قوله كلام ابن الصلاح) اى اطلاقه (قوله باننا لنسلم الخ) رد لاول من تعليل السبكي وقوله وما قاله قبل الحكم الخ رد للثاني منهما وعطف على اسم ان وخبره (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كد الوجوب به سم اى فهذا الجواب لا يؤيده ما قاله ابن الصلاح بل يردده (قوله فيها) اى في العين او في مسئلتنا (قوله امتنعا) اى البيع والحكم كاصرح هو اى السبكي به اى بالامتناع حينئذ (قوله ونفى تسليم الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اى نفى الشيخ تسليم ان ذلك نقض بالشك (قوله باطلاقه) متعلق بالنفي والضمير له اى بلا سند لذلك المنع (قوله والفرق الخ) في هذا الفرق رد على كلام ابن الصلاح سم (قوله محرم له) اى للحكم (قوله وعدمه) اى عدم التعارض قبل الحكم موجب له اى للحكم (قوله فاذا وقع الخ) اى الحكم (قوله بعد اشباره) اى البيع يعنى إرادته (قوله وبهذا) اى الجواب العلوى (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف واعتماد التفصيل (قوله نحو وكيل الخ) اى كالناظر (قوله عليه) اى القيم (قوله لانها) اى المصلحة (قوله وثن المثل من صفات البيع) عطف على اسم ان وخبرها (قوله جواز له) اى جواز البيع للقيم بوجود المصلحة (قوله في صفته) اى في ثمن المثل (قوله لا بد من اثباته) اى القيم (قوله فيكفها) اى اثبات المصلحة والثانيث باعتبار المضاف اليه (قوله فكذا ثمن المثل) اى يكلف القيم أو الوصى اثباته (قوله وفرقه) اى بين المصلحة وثن المثل (قوله ايضا) اى كالمصلحة (قوله ايضا) اى كثن المثل (قوله وكون هذا الشيء الخ)

عن الاصل (قوله وما قاله قبل الحكم الخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فانه قد يقال اذا وجب الاقل عند التعارض قبل الحكم فبعده اولى لنا كد الوجوب به (قوله والفرق بين ما قبل الحكم الخ) في هذا الفرق

لبعضهم اه ونفى تسليم ذلك باطلاقه غير متضح والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف والدوام يقتضيه ما لا يقتضيه في الابتداء وايضا فالتعارض قبل الحكم محرم له وعدمه موجب له فاذا وقع واجبا ثم عورض وجب ان لا ينظر لمعارضه الا ان كان ارجح على ان السبكي جوز عند التعارض قبل الحكم البيع بالاقل بعد اشباره ما لم يوجد راغب بزيادة وهذا يعلم ما في اطلاق شيخنا عنه منع البيع عند التعارض ويجرى ذلك كله في نظرنا هذه المسئلة وبحث السبكي ان القول قول القيم في الاشهار وان بابه ثمن المثل وكذا نحو وكيل وعامل قراض قال ولا تصدق المولى اذا ادعى بعد كماله عليه البيع بلا مصلحة لانها المسوغة للبيع كما يحتاج الوكيل لاثبات الوكالة وثن المثل من صفات البيع فاذا ثبت جواز له صدق في صفته لادعائه الصحة وادعاء غيره الفساد اه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتجه انه لا بد من اثباته الاشهار وثن المثل وليس كالوكيل وغيره لان نحو الوكيل لا يكلف لاثبات مصلحة ثمن المثل اولى وأما القيم أو الوصى فيكفها لانه لم يتصرف باذن المالك فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور رد بان ثمن المثل مسوغ ايضا وكون هذا الشيء يباع لحاجة المولى من صفات البيع ايضا فجعله الثمن صفة والحاجة مسوغة كالتحكم

فنامله ونظره لادعائه الصحة يلزم عليه انه لا يكلف اثبات المصلحة لادعائه الصحة ايضا فحل تصديق مدعى الصحة حينئذ حديث لم يكلف اثبات مسوغ البيع ولو شهدت بيته بان فلا نأحكم لهذا به ويثبت بان آخر حكمه به لاخر فقبل يحكم بالحكم الاخير لانه ناسخ وقيل بتعارضان فيتساقطان اى ويرجع بواحد مامر بما يمكن مجيئه (٣٤٨) هنا فان اتحاد الحاكم فقيل كذلك وقيل يلغى الثانى والذي يتجه انه لا فرق وان الحكمين

حيث اختلف تاريخهما
قدم السابق لان يرجح
الثانى بشئ مامر نظير
مامر فى البيتين وزعم
النسخ هنا مشكل جدا الا
على القول المردود انه
ينفذ باطنا وان لم يكن باطن
الامر كظاهره فان لم يؤرخا
كذلك تعارضتا نظير مامر
فى البيتين ايضا

﴿فصل﴾ فى القائف (قوله فى القائف) الى قوله وقضية كلاهما فى النهاية لا قوله اى بجيم وزامين معجمتين وقوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام والى قول المتن وكذا لو اشتركا فى المعنى لا قوله وهو ظاهر الى وكونه مع الام وقوله وكون ذلك اولى الى المتن (قوله الملحق للنسب) صفة كاشفة بحسب الاصطلاح ع ش عبارة المعنى والقائف لغة متبوع الآثار والجمع قافة كبايع و باعة وشرا من يخلق النسب الخ (قوله وزامين الخ) اى اولاهما مشددة مكسورة وسى بذلك لانه كان كذا اخذ اسير اجز زاسه اى قطعه بجيرى (قوله) قال ابو داود الخ وعكسه الشيخ ابراهيم المروزي وقال غيره كان زيد اخضر اللون واسامة اسود اللون رشدي عبارة المعنى وسبب سروره ^{صلى الله عليه وسلم} بما قاله جززان المناققين كانوا يظنون فى نسب اسامة لانه كان طويلا اسودا قفى الانف وكان زيد اقصر ارباب السواد والياض اخضر الانف وكان طعنهم مغيلة له ^{صلى الله عليه وسلم} إذ كانا حبيه فلما قال المدلى ذلك وهو لا يرى إلا اقدامهما سربه نقله الراعى من الأئمة وقال ابو داود الخ وروى ابن سعد ان اسامة كان احمر اشقر وزيد مثل الليل الاسود اه (قوله قال الشافعى الخ) عبارة المعنى وزوى مالك ان عمر دعا قافئين فى رجلين تداعيا مولودا وشك انس فى مولوده فدعاه قانقارواه الشافعى رضى الله تعالى عنه وبقولنا قال مالك واحمد وخالف ابو حنيفة وقال لا اعتبار بقول القائف وهو محجوج بامروى فى عجائب المخلوقات عن بعض التجار انه ورث من ابيه مملوكا اسود شيخا قال فكنت فى بعض اسفارى را كبا على بعير والمملوك يقود فاجتاز بنا رجل من بنى مدلج فامعن فبنا نظره ثم قال ما شبهه را اكب بالقائد قال فرجعت الى اى فاخبرتها بذلك فقالت صدق وان زوجى كان شيخا كبيرا اذا مال ولم يكن له ولد فزوجنى بهذا المملوك ثم تكنى واستلحقك وكانت العرب تحكم بالقيافة وتفرح بها وتعددها من اشرف علومها وهى والفراسة غرائز فى الطباع يعان عليها المجبول عليها ويعجز عنها المصروف عنها اه (قوله) فلوم يعتبر قوله لمنعه الخ اى وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل تجب له الاجرة على ذلك ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ع ش (قوله وهل تجب) الاول وهى تجوز (قول المتن شرط القائف) اى شروطه معنى (قوله ما تضمنه قوله الخ) تصحيح للحمل (قول المتن مسلم عدل) اى فلا يقبل من كافر ولا فاسق معنى (قوله لمن بنى الخ) وقوله لمن يخلق الخ ببناء المفعول (قول المتن مجرب) بفتح الراء بخطه فى معرفة النسب معنى (قوله للخبر الحسن لاحكم الاذوتجربة) الاستدلال به قد يفيد قراءة مجرب فى المتن بكسر الراء فانظر هل هو كذلك رشدي تقدم انقاع المعنى ضبطه بخط المصنف بفتح الراء (قوله وكما يشترط الخ) عبارة المعنى وكما لا يولى القضاء الا بعد معرفة عليه بالاحكام اه وهى احسن (قوله ان يعرض عليه ولد فى نسوة) ويجوز له نظرهن للضرورة ع ش (قوله فى اشراط الثلاث) بل فى اشراط الاربع (قوله وهو ظاهر

رد على كلام ابن الصلاح

﴿فصل شرط القائف مسلم عدل مجرب الخ﴾ (قوله ورده البلقينى) كتب عليه مر

اى اسلام وعد القو غيرهما من شروط الشاهد السابقة ككونه بصيرا ناطقا رشيدا غير عدول من بنى عنه ولا بعض لمن يلحق به لانه حاكم وقاسم قال فى المطلب عن الاصحاب سميعا ورده البلقينى وهو متجه (مجرب) للخبر الحسن لاحكام الاذوتجربة وكما يشترط علم الاجتهاد فى القاضى وفسر اصله التجربة بان يعرض عليه ولد فى نسوة غير امة ثلاث مرات ثم فى نسوة هى فبهن فاذا اصاب فى الكل فهو مجرب اه وهو صريح فى اشراط الثلاث واعتماده فى اللروضة واصلا وهو ظاهر وان اطال البلقينى فى اعتماد الا كتفاء مجر قو كونه مع الام ذير شرط

بل للاولوية فيكنى الاب مع رجال وكذا سائر العصبه والا قارب واستشكل البارزى خلواً أحداً بويه من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يبق فيهن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقاً قال فالاولى ان يعرض مع كل صنف ولدوا احد منهم او في بعض الاصناف ولا يخص به الرابعة فاذا اصاب في الكل علمت تجربته حينئذاه وكون ذلك اولى ظاهراً وحينئذ فلا ينافى كلامهم (والاصح اشتراط) وصفين آخرين علماً من العدالة المطلقة وصرح بهما للخلاف فيهما وهما الحرية والذكورة فلا يكتفى بالحق الا لامن (حر ذكر) لما تقرر انه حاكم او قاسم (لا عدد) فيكنى على الاصح قول واحد لذلك (ولا كونه مدلياً) اى من بنى مدج فيجوز كونه من (٣٤٩) سائر العرب بل العجم لان القيافة علم فن علمه

عمل به (فاذا تداعيا مجهولاً)

لقيطاً أو غيره (عرض عليه) مع المتداعيين إن كان صغيراً المقدم في الاقرار ان العبرة في الكبير بمن صدقه (فن الحق به لحقه) كما مر في اللقيط والمجنون كالصغير قال البلقيني وكذا معنى عليه ونامم وسكران لم يتعدوا الالم يعرض لانه كالصاحي ويصح انتسابه وكون النائم كذلك بعيد جد او قضية كلامها هنا انه لا فرق بين أن يكون لاحدهما عليه يد وان لا لكن الذى استحسنته الرافعى أن يد الالتقاط لا تؤثر ويد غيره مقدم صاحبها ان تقدم استلحاق على استلحاق منازعه ولا استتوياف يعرض عليه (وكذا لو اشتركا في وطء) لامرأة والحق به البلقيني استدخال ماثهما اى المحترم (فولدت بمكنا منهما وتنازعا بان وطئا بشبهة) كان ظنها كل زوجته او امته وللشبهة صور اخرى ذكر بعضها عطفاً للخاص على العام فقال (او)

الخ) عبارة النهاية لكن قال الامام العبرة بغلبة الظن وقد يحصل بدون ذلك اه زاد المغنى وهذا نظير ما رجحوه في تعليم جارية الصيد اه قال ع ش قوله لكن قال الامام الخ معتمداً (قوله من الثلاثة الاول) اى الثلاث مرات الاول ع ش (قوله انه قد يعلم) اى المجرب ذلك اى ان التجربة تكون بتلك الكيفية (قوله فيهن) اى في الثلاثة الاول (قوله لو احد منهم) اى من الاصناف الاربعة (قوله ولا يخص به الرابعة) اى ولا غيرها اه عبارة المغنى وينبغي ان يكتب بثلاث مرات او قد مر ان الامام يعتبر بغلبة الظن فتى حصلت بما في الروضة او بما قاله البارزى كفى اه (قوله علماً من العدالة المطلقة) اى في المتن حيث لم يقيد بها بغيره والشئ اذا اطلق ينصرف للفرد السكامل رشيدى اى وهو عدالة الشهادة (قوله لذلك) اى لما تقرر انه حاكم او قاسم (قول المتن فاذا تداعيا) اى شخصان او احدهما وسكت الاخر او انكر معنى وقوله وسكت الاخر محل تأمل (قوله لقيط الخ) حيا او ميتاً لم يتغير ولم يبدف معنى (قوله ويصح انتسابه) اى ولو انتسب في هذه الحالة عمل به معنى (قوله وكون النائم كذلك بعيد) وكذلك كون المغنى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان قائماً بهما قريب الزوال ع ش (قوله لكن الذى استحسنته الرافعى الخ) عبارة المغنى والاشبه بالماذهب كما قال الرافعى تفصيل ذكره الفخار الخ (قوله فيعرض عليه) اى على القائف (قوله لامرأة) الى قوله وان انكر في النهاية الاما انه عليه والى قوله قال البلقيني في المغنى الا قوله او وطئ زوجته الى او وطئ امته (قول المتن وتنازعا) اى ادعاه كل منهما او احدهما وسكت الاخر او انكر ولم يتخلل بين الوطنين حيضة كما سياتى معنى (قوله في طر واحد) راجع للمعطوف عليه ايضاً (قوله وإلا) اى بان يتخلل بينهما حيضة (قوله لتعذر عوده) اى القيد الاتى في كلام المصنف وهو قوله فان يتخلل الخ ع ش (قوله لا يمكن عوده اليها) اى الى جميعها لتعذر ذلك في بعضها معنى لعل هذا البعض قول المتن او امه الخ لان قوله ولم يستبرأ الخ مغنى عن القيد الاتى (قوله او انكر) اى الواطئان (قوله فان لم يكن قائف) الى الكتاب في النهاية الا قوله وعمل الى قال البلقيني وقوله وقيل الى وفيما اذا (قوله فان لم يكن قائف) اى في مسافة القصر (تنبيه) لو اقلت سقطا عرض على القائف قال الفورانى اذا ظهر فيه التخطيط دون مالم يظهر وفائدة ما اذا كانت الموطوءة مائة وباعها احدهما من الاخر بعد الوطء والاستبراء ان البيع هل يصح وامه الولد عن ثبوت وفي الحرية ان العدة تقضى به عن منهما معنى (قوله او تجبر) اى او الحق بهما او نفاه عنهما ورض معنى (قوله اعتبر انتساب الولد الخ) اى الى احدهما بحسب الميل الذى يجده ويحبس ليختار ان امتنع من الانتساب إلا ان لم يجد ميلاً الى احدهما فيوقف الامر بالحبس الى ان يجد ميلاً ولا يقبل رجوع قائف عن الحاقه الولد باحدهما الا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حق الاخر لسقوط الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق لغير الاخر الا بعد مضى امكان تلمه مع امتحان له لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله بعد كاله) اى بالبلوغ والعقل معنى واسنى (قوله وبرهنوا الخ) عبارة المغنى لان الوطء لابد ان يكون على التعاقب واذا اجتمع ماء الاول مع ماء المرأة والقعدة الولد منه حصلت عليه غشاة تمنع من اختلاط ماء الثاني بماء الاول كما نقل عن اجماع الاطباء اه (قوله للاشتراك في الفراش) لعله احتراز عن المجهول

وطئا (مشتراكهما) في طهر واحد او الا فلول الثاني كما يؤخذ من كلامه الآتى قياساً لتعذر عوده الى هذا لان بينهما صوراً لا يمكن عوده اليها (أو وطئ زوجته فطلق وطئها اخر بشبهة او نكاح فاسد) كأن نكحها في العدة جاهلاً بها (أو وطئ) امته فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرأ واحد منهما) فيعرض عليه ولو مكلفاً يلحق بمن الحق به منهما وان انكر لان الحق لله تعالى وان انكر الان الولد صاحب حق في النسب فلا يسقط حقه بانكار الغير بخلاف المجهول فان لم يكن قائف او تجبر اعتبر انتساب الولد بعد كاله وعمل بالحق القائف لما مر في الخبر ولاستحالة انعقاد شخص من بقاء شخصين كما اجمع عليه الاطباء وبرهنوا عليه قال البلقيني ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفراش

لم يعتبر الحاق القائف إلا بحكم حاكم ذكره الماوردي وحكامه في المطلب في مائتين كلام الاصحاب (وكذا الوطىء) بشبهة (منكوسة) لغيره
نكاحا صحيحا كما باصله واستغنى عنه بقوله الآتي في نكاح صحيح (في الاصح) ولا يتعين الزوج للحاق للاشتباه ولا ثبت ذلك حتى يعرض على
القائف إلا بينة بوط الشبهة فلا يكتفى (٣٥٠) اتفاق الزوجين والوطىء لان الولد له حتى في النسب وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره

الرافعي هنا لكن اعتمد
البلقيني ما اقتضاه كلامه في
اللعان انه يكتفى بذلك الاتفاق
وكالينة تصديق الولد
المكلف لما تقرر ان له حقا
(فاذا ولدت لما بين ستة
اشهر واربع سنين من
وطئها وادعياء) اولم
يدعياء (عرض عليه) اى
القائف لا مكانه منها
(فان تحلل بين وطئها
حيضة) الولد (لثاني)
وان ادعاه الاول لظهور
انقطاع تعلقه به إذ الحيض
امارة ظاهره على البراءة
منه (إلا ان يكون الاول
زوجا في نكاح صحيح)
والثاني واطنا بشبهة او نكاح
فاسد فلا ينقطع تعلق
الاول لان امكان الوطء
مع فراش النكاح الصحيح
قائم مقام نفس الوطء
والامكان حاصل بعد الحيضة
بخلاف ملك البين والنكاح
أفاسد فانهما لا يثبتان
الفراش الا بعد حقيقة
الوطء (وسواء بهما) اى
المتنازعين (اتفقا اسلاما
وحرية ام لا) كما مر في
اللقيط لان النسب لا يختلف
مع صحة استلحاق العبد هذا
ان الحق به نفسه والا كان
تداعيا اخوة مجهول فيقدم
الحرم لما مر ان شرط من

السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشيدى قبيل الكتاب (قوله إلا بحكم الحاكم) أى الحاق القائف ع ش أى
فيكون الحاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة سم عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يامر به القاضى
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضى ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله في ملخص كلام الخ) اى عن ملخصه
نهاية (قوله بشبهة) إلى الكتاب في المعنى إلا قوله كما باصله إلى المتن وقوله هذا ما ذكره إلى وكالينة وقوله
هذا ان الحق له ولو الحق قائف وقوله وقيل إلى وفيما إذا (قوله ولا يثبت ذلك) اى وطء الشبهة وقوله
حتى يعرض الخ حتى تعاليله لا غاية (قوله اتفاق الزوجين الخ) أى على وطء الشبهة (قوله وليس ذلك) أى
الاتفاق (قوله حجة عليه) اى على الولد فان قامت به بينة عرض على القائف معنى ونهاية (قوله هذا ما ذكره
الرافعي هنا لكن اعتمد البلقيني الخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف في الروضة منها هو المعتمد وان لم يذكره
في اللعان واعتمد البلقيني الا اكتشاف بذلك الاتفاق اه قال ع ش قوله هو المعتمد اى فحيث لا بينة يلحق
بالزوج اه (قوله وكالينة تصديق الولد الخ) وعلى هذا يفيد كلام المتن باقامة بينة الوطء او تصديق الولد
المكلف اياه معنى (قول المتن فاذا ولدت) أى تلك الموطوءة في المسائل المذكورة معنى أولم يدعياء بل ادعاه
احدهما وسكت الآخر او انكره معنى (قوله اى القائف) اى فيلحق من الحق به منهما معنى (قوله لظهور
انقطاع تعلقه به الخ) اى وإذا انقطع عن الاول تعين للثاني معنى (قوله على البراءة منه) اى من الاول معنى
(قول المتن اتفقا اسلاما وحرية) اى يكونهما مسلمين حرين ام لا اى كسمل وذمى وحر وعبد معنى (قوله هذا
الخ) اى قول المصنف وسواء فيه ما الخ ع ش (قوله وان أخفقه بالبعد) اى ولو الحق به بنفسه كما بحثه شيخنا
معنى (قوله ولو الحق قائف الخ) أى بأحدهما وقوله وقائف أى بالآخر يشبهه حتى اى كالحلق وتشاكل
الاعضاء ولو الحق القائف التوأمين باثنين بان الحق احدهما باحدهما والآخر بالآخر يطل قوله حتى
يتمتع ويغلب على الظن صدقه فيعمل بقوله كالحق الواحد باثنين ويطل ايضا قول قائفين اختلافى
الحاق حتى يتمتعنا ويغلب على الظن صدقهما ويلغو انتساب بالغ او توأمين إلى اثنين فان رجع احد
التوأمين إلى الآخر قبل ويؤمر البالغ بالانتساب إلى احدهما متى امكن كونه منهما عرض على القائف
وان انكره الآخر وانكره الا للولد حق في النسب فلا يسقط بالانكار من غيره وينفقان عليه إلى ان
يعرض على القائف او ينتسب ويرجع بالنفقة من لم يلحقه الولد على من لحقه ان اتفق باذن الحاكم ولم يدع
الولد ويقبلان له الوصية التى اوصى له بها في مدة التوقف لان احدهما ابو هو نفقة الحامل على المطلق فيعطىها
لها ويرجع بها على الآخر ان الحق الولد بالآخر فان مات الولد قبل العرض على القائف عرض عليه ميتا لان
تغير اودفن وان مات مدعيه عرض على القائف مع ابيه واخيه ونحوه من سائر العصبه معنى وروى مع
شرحه وقوله حتى يتمتعنا ويغلب على الظن صدقهما محل تأمل (قوله ويلحق بمن وافقه) اى يعمل بقوله
والصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لعدم الاباس على مذهب الكوفيين وقوله منهما اى من القائفين
الاولين (قوله وفيما إذا ادعاه مسلم) عبارة المعنى فلو ادعاه مسلم وذمى واقام الذمى بينة تبعه نسباً ودنيا كما
لو اقامها المسلم ولحقه بالحاق القائف او بنفسه كما بحثه شيخنا تبعه نسباً لا دنيا لان الاسلام يعلم ولا يعلى عليه
فلا يحضنه لعدم اهليته لحضاته اه (قوله يقدم ذوالبينة) اى ثم يحكم الحاكم بالحاقه بمن الحق به كما مر
(قوله لم يعتبر الحاق القائف الا بحكم الحاكم) عبارة العباب ولا يصح الحاق القائف حتى يامر به القاضى
وإذا الحقه اشترط تنفيذ القاضى ان لم يكن حكم بانه قائف اه (قوله هذا ما ذكره الرافعي الخ) وهو
المعتمد مر ش (قوله وكالينة تصديق الولد المكلف) كتب عليه مر

عن
يلحق بغيره أن يكون وارثا حائزا ويحكم بحريته وان ألحقه بالعبد لاحتمال انه ولد من حرة ولو الحق قائف بشبهه
ظاهر وقائف شبهه حتى قدم لان معه زيادة حذق وبصيرة وقيل يقدم الاول وابدى شارح احتمالا انه يعرض على ثالث ويلحق بمن وافقه
منهما كما قيل بمنزلة في اختلاف جواب الفقيه ويرد بان القائف حاكم بخلاف المفتى فلا يقاس به وفيما إذا ادعاه مسلم وذمى يقدم ذوالبينة نسباً

تبعه نسبا فقط فلا يحضنه
 (كتاب العتق) اى
 الاعناق المحصل له وهو
 ازالة الرق عن الادمى من
 عتق سيق او استقل ومن
 عبر بازالة الملك احتاج
 لزيادة الى مالك تقربا
 الى الله تعالى ليخرج بقيد
 الادمى الطير والبهائم فلا
 يصح عتقها على الاصح
 وقال ابن الصلاح الخلاف
 فيما يملك بالاصطياد اما
 البهائم الانسية فاعتاقها من
 قبيل سوا تب الجاهلية وهو
 باطل قطعاه ورواية ابى
 نعمان اى الدرداء كان
 يشترى المصافير من
 الصبيان ويرسلها تحمل ان
 صحت على أن ذلك رأى له
 ويقيد الى مالك الوقف
 لانه مملوك له تعالى ولذا ضمن
 بالقيمة وما بعده لتحقيق
 الماهية لا لخراج الكافر
 لصحة عتقه وان لم يكن قرابة
 على أن قصد القرابة يصح منه
 وان لم يصح له ما قصدوه واه له
 قبل الاجماع قوله تعالى
 فك رقبة وخبر الصحيحين
 من اعتق رقبة مؤمنة وفي
 وفي رواية امرأ مسلما اعتق
 الله بكل عضو منها عضوا من
 اعضائه من النار
 الفرج بالفرج وصح خبر
 اما امرى مسلم اعتق الله
 امرأ مسلما كان فكا له
 من النار واما امرى مسلم
 اعتق امرأتين مسلتين
 كاتفا فكا له من النار وبه

عن البلقينى رشيدى (قوله وديننا) ومعلوم أن محل الحاقه بالذى فى الدين إذ لم تكن أمه مسلمة رشيدى (قوله
 فلا يحضنه) اى فلا يكون له حق فى تربيته وحفظه ولا يحكم بكفره بعباله واما النفقة فيطالب بها بمقتضى
 دعواه انه ابنه ع (خاتمة) لو استأحق بمجهول نسبته وله زوجة فانكرته زوجته لحقه عتقا باقراره
 دونها لجواز كونه من موطء شبهة او زوجة اخرى وإن ادعته والحالة هذه امرأة اخرى وانكره زوجها ارقام
 زوج المنكرة وزوجة المنكر يمتن تعارضا فتسقطان ويعرض على القائف فان لحقه بها لحقها وكذا
 زوجها على المنصوص كما قاله الاسنوى خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ او بالرجل لحقه وزوجته فلم يقيم
 واحد منهما بينة فالاصح كما قاله الاسنوى انه ليس ولد واحد منها ولا يسقط حكم قائف بقول قائف
 اخر مغنى واسنى (كتاب العتق)

(قوله اى الاعناق الخ) أشار به الى أن العتق مجاز من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبنى على أن
 العتق لازم مطاوع لا عتق إذ يقال اعتقت العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعددا فيقال عتقت العبد
 وأعتقته وعاليه فلا حاجة الى التجوز ع (قوله) رشيدى بل مر عن تحرير المصنف أن العتق مصدر أيضا
 لعتق بمعنى اعتقه (قوله وهو الخ) اى شرعا معنى (قوله من عتق سبق الخ) اى ما خوذ من قولهم عتق
 الفرس إذا سبق وعتق الفرح إذا طار واستقل فكان العبد إذا فك من الرق يخلص ويستقل معنى (قوله
 بازالة الملك) اى عن الادمى سيد عمر (قوله لا الى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى
 يفارق العتق الوقف والا فالعتق مملوك لله تعالى كسائر الموجودات سم (قوله) تقربا الى الله تعالى هذا
 معتبر على التعبيرين معا خلافا لما يوهمه صنيعه من اختصاصه بالثاني الذى جرى عليه السيد عمر فيما يأتى عنه
 (قوله ليخرج) متعلق بقوله احتاج الخ لكن بالنسبة للعطوف الا فى فقط خلافا لما يوهمه صنيعه من توقف
 خروج نحو الطير بقيد الادمى الى تلك الزيادة الاسك السالم أن يقول من عتق سبق أو استقل وهو ازالة
 الرق عن الادمى تقربا الى الله تعالى ومن عبر بازالة الملك احتاج لزيادة الى مالك ليخرج بها الوقف
 وخرج بقيد الادمى الخ (قوله تحمل الخ) انما يحتاج الى هذا الحل لو قصد ابو البرداء بارسال المصافير
 الاعناق الشرعية المقضى لعدم محبة تملك الخلق لتلك المصافير بوجه بخلاف ما إذا قصد بذلك تخليصها من
 ايذاء الصبيان فقط فانه لا يخالف المذهب بل ينبغي الحل عليه الا ان ثبت الرواية بذلك (قوله) لانه مملوك له
 تعالى فى هذا التعليل نظر لان العتق بل جميع المخلوقات مملوك له تعالى ايضا والاولى أن يقول مملوك
 للوقوف عليه حكما ولذا الخ (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك ان تقول يلزم من تحقيقها به اعتبارها فيها ولا فلا
 معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها فيها اخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل العلاوة
 والا لا تحدمها فنام سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه هذا الا بلام قوله آفنا احتاج لزيادة الخ إلا
 ان يقال هذا ايضا محتاج اليه فى تحقيق الماهية وان لم يكن محتاجا اليه فى الجامعية والمانية اه وقد يقال
 يلزم على هذا الجواب انه حيث لا بد منه فى التعبير الاول ايضا وليس من مدخول الزيادة كما يفيد ما
 اللبسية صنع النهاية (قوله) وخصت الرقبة الخ (قوله) كالغل الذى فيها (قوله) اى فى رقبة
 الرقيق فهو محبس به كما تحبس الدابة بالحبل فى عنقها فاذا اعتقه اطلقه من ذلك الغل الذى كان فى
 رقبته معنى (قوله وهو رقبة الخ) اى العتق المنجز من المسلم اما المعلق فى الصداق من الرافعى ان التعليق
 ليس عقد قرابة وانما يقصد به بحث او منع اى او تحقيق خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضى ان

(كتاب العتق)

(قوله لا الى مالك) كان المراد بالمالك هنا مالك ما هو مملوك عادة حتى يفارق العتق الوقف والا فالعتق مملوك
 لله تعالى كسائر الموجودات (قوله لتحقيق الماهية الخ) لك ان تقول يلزم من تحقيقها به اعتبارها فيها والا
 فلا معنى لتحقيقها به وهو ظاهر ويلزم من اعتبارها فيها اخراج الكافر لعدم تحققه فيه كما هو مبنى ما قبل
 العلاوة والا لا تحدمها فنام (قوله) لان الرق كالغل (قوله) اى انه بمنزلة الغل ومحل الغل الرقبة

يعلم أن عتق الذكر أفضل وفي رواية من أعنت رقبة مؤمنة كانت فداء له من النار وخصت الرقبة بالذكر لان الرق كالغل الذى فيها وهو رقبة

أجماعاً ولم يذكره اكتفاء بما سبذ كره (٣٥٢) في الكتابة بالاولى ويسن الاستكثار منه كما جرى عليه اكابر الصحابة رضوان الله عليهم

تعليقه العارضي عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قاله شيخنا ظاهر مغني و يأتي عن النهاية ما يوافقه (قوله) ولم يذكره (اي كون الاعتاق قرينة) (قوله بالاولى) اي لعله منه بالاولى (قوله) واكثر من بلغنا الخ) عبارة المغني (فائدة) اعنى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر يده في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة واعقت عائشة تسعا وستين نسمة وعاشت كذلك واعقت ابو بكر كثيرا واعقت العباس سبعين واعقت عثمان وهو محاصر عشرين واعقت حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة واعقت عبد الله ابن عمر الفا واعتم الف عمره ورجح ستين حجة وحبس الف فارس في سبيل الله واعقت ذوال الكراع الحجيرى في يوم ثمانية آلاف واعقت عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا اه (قوله وعن غيره الخ) في عطفه على قوله عنه انه الخ ما لا يخفى فالاولى عطفه بتقدير بلغنا على قوله واكثر الخ (قوله كامل الحرية) الى قوله نعم يصح في المغني والمولى قول المتن وإضافته في النهاية إلا قوله اما العتق الى ويجرى وقوله ويرد النظر الى المتن (قوله) ولو كافر الخ) ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتمقه مسلما ام كافرا ثم اسلم مغني واسنى (قوله ومكره) بشرط ان لا ينوى العتق سم عبارة عرش اي بغير حق اما اذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكره على ذلك فانه يعتق لانه اكره بحق اه وعبارة المغني ومكره بغير حق ويتصور الا كراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ولا يصح عتق موقوف لانه غير محلول ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون اه (قوله وصية السفية الخ) أى أو المبعوض يعتق ما ملكه ببعضه الحر أو تدبيره أو تعليق عتقه بصفة بعد الموت لانه بالموت يزول عنه الرق فيصير اهلا للولاية عرش (قوله وعتقه) اي السفية (قوله) في الغير الخ) الاولى لقن الغير باللام (قوله وعتق مشترخا) اي المبيع (قوله على ما ياتي) كذا في النهاية قال عرش قوله على ما ياتي والمعتمد منه عدم الصحة اه وقال الرشيدى الذى ياتي له الحزم بعد الصحة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وكلام الخطيب في شرح الغاية في فصل الولاء موافق لابن حجر اه (قوله) وبهذا علم ان شرط العتق الخ) لعله علم من عدم نفوذ العتق من المفلس ومن الراهن المعسر بتعلق حق الغرماء والمرتهن بالعتيق عرش (قوله ان لا يتعلق به حق الخ) بان لا يتعلق به حق اصلا او يتعلق به حق جائز كالمعار او يتعلق به حق لازم وهو عتق كالمسرة ولدة والمكاتبه او يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالزجر بحيرى (قوله غير عتق) صفة لقوله حق لازم وقوله يمنع بيعه صفة اخرى له والمتبادر انه احترز بقوله غير عتق عن الاستيلاء لكنه ليس يعتق الا ان يريد بالعتيق ما يتضمن حق العتق وقد يقال هذا الضابط غير موجود في الرهن اذا كان الراهن موسرا فليتامل سم ورشيدى (قوله بخلاف نحو لإجارة) اي فانه وان كان لازما الا انه لا يمنع البيع رشيدى عبارة عرش اي فلا يمنع اعتاقه وان اعتمقه على عوض مؤجل والفرق بينه وبين الكتابة به حيث لا تصح من المؤجر ان المكاتب لا يعتق إلا بأداء النجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيلها والعتق يحصل حالا وان تأخر اداء ما علق عليه فاشبهه مالو باع لمعسر بشمن في ذمته (قوله لا يندفع بالجهل) اي بكونه باقيا على ملكه او خرج عنه فهو باعتبار نفس الامر وكيل عن المالك الملتزم للاعتبار عرش (قوله) جاهلا) اي بكونه عبده (قوله) وبهذا) اي بتصریحهم بذلك (قوله بصفة) الى قوله فليس للوارث في المغني إلا قوله نعم عقد التعليق الى ولا يشترط وقوله قيل الى وافهم وقوله نعم الى وليس لمعلقة (قوله) كجنون السيد) اي فلو قال السيد لعبده ان جئت فأنت حر عتق العبد وهذا قد يخالفه ما يأتى من أن العبرة في نفوذ العتق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا ان يصور ما ياتي بصفة محتمل وقوعها في زمن الحجر وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير زمن الحجر وهذا الفرق بناء على ما ياتي هنا من ان العبرة في نفوذ العتق بحال وجود

أجمعين وأكثر من بلغنا عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فانه جاء عنه انه اعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره انه اعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبدواركانه ثلاثة عتيق وصيغة ومعنى ولكونه الاصل بدأ به فقال (انما يصح من) حر كامل الحرية مختار (مطلق التصرف) ولو كافر احريا كسائر التصرف المالى فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكره ومحجور عليه ولو بفلس نعم تصح وصية السفية به وعتقه قن الغير باذنه وعتق مشترك قبل قبضه وامام لقن بيت المال كياق وولى لقن مولى عن كفارة مرتبة على مامر وراهن موسر لمهون ووارث موسر لقن التركة وبهذا علم ان شرط العتيق ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كرهن والراهن معسر بخلاف نحو لإجارة واستيلاء ولو قال بائع لمشترق منه شراء فاسدا أعتمقه فاعتقه لم يعتق على البائع على ما قاله الماوردى لانه إنما أذن بناء على أنه ليس بملكه ورد بان العتق لا يندفع بالجهل إذا العبرة فيه كسائر العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن

الصفة

المكلف ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد المالك أعنت غبدي هذا فاعتقه جاهلا نفذ على المالك وبهذا

يؤيد التضاض ف كلام الماوردى (ويصح تعليقه) بصفة محققة ومحتلة بعوض وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرينة

الصفة واما على ما سياتي في آخر كتاب التدبير ان الاصح ان العبرة بوقت التعليق فلا إشكال عش بحذف
(قوله) نعم عقد التعليق الخ عبارة النهاية وهو غير قربة لان قصده حدث او منع او تحقيق خبر ولا اقربة
 اه ومر عن المعنى وشيخ الاسلام ما وافقه **(قوله)** اما ادنى نفسه الخ محل تأمل لان الذى رصف بكونه قربة
 او غير قربة فعل المكلف فعليه هنا عقد التعليق لا غير واما العتق الذى هو زوال الرق عند وجود المعلق
 عليه فليس بفعله بل اثر من آثار فعله فليتأمل سيد عمر وقد يقال ان الاثر المترتب على فعله بمنزلة فعله له في
 كلامهم نظائر لا تخصي **(قوله)** قربة أى حدث كان من المسلم عش ورشيدى **(قوله)** مطلقا أى منجزا
 او مطلقا **(قوله)** ويجرى الخ لا يخفى ان الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك
 او يفرق بان العتق مرغوب له غالبا فلا يحصر على مراعاة السيد او بفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة
 السيد وبين غيره سم اقول قياس نظرهم في الطلاق إلى الغالب الثانى وليراجع **(قوله)** ولا يشترط
 لصحة التعليق الخ أى وما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار إطلاق التصرف فيها ليس بمراعاة معنى **(قوله)** لصحته
 الخ عبارة المعنى فانه يصح تعليقه من الرهن المعسر والموسر على صفة توجد بعد الفك أو يحتمل وجودها
 قبله ويعدده وكذلك مالك العبد الجانى التى تملقت الجناية برقيقته ومن المحجور عليه بفلس اوردته اه
(قوله) ومرئى اه لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة عش **(قوله)** قيل الخ اقره مع انه صحيح
 في باب الوقف خلاف مضمونه حيث قال هناك اما ما يضاهى التحرير كاذاجاء رمضان فقد وقت هذا مسجدا
 فانه يصح كما يحثه ابن الرفعة لانه حينئذ كالعتق انتهى وعليه فيجاء عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة
 التعليق إن أراد ان تعليقه يبطله وإن أراد تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم سم **(قوله)** ولا يصح تعليقه
 جملة حاله **(قوله)** ورد الخ على ان المرجح فيه أى الوقف صحته مع التعليق كما مرناه **(قوله)** صحة تعليقه
 أى العتق عش **(قوله)** انه لا يتأثر الخ أى بخلاف الوقف معنى **(قوله)** له أى للسيد **(قوله)** او توقيته
 عطف على ان شرط الخيار له وقضية صنيع المعنى عطفه على شرط فاسد **(قوله)** فيتأبد أى ولغا التوقيت
 معنى **(قوله)** وإن اقترن بما فيه الخ أى اقترن الشرط الفاسد بتعليق فيه الخ **(قوله)** افسده أى افسد
 الشرط العوض رشيدى **(قوله)** وليس لمعلقه رجوع الخ أى لا يعتد به وقوله ولا يعود أى التعليق وقوله
 يعود اه الرقيق إلى ملك البائع عش والاولى ملك المملوق **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموات الخ
 هذا مصور كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموات بخلاف ما لو اطلقه كان دخلت الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإنما يبطل في الاول لانه لما قيد المعلق عليه بما بعد الموات صار وصية
 وهى لا تبطل بالموت سم ورشيدى وسياق ما يصرح بذلك وهو انه إذا علق بصفة واطلق اشترط وجودها
 في حياة السيد عش **(قوله)** فعله أى العبد عش **(قوله)** وامتنع منه بعد عرضه الخ ولو عاد بعد الامتناع

(قوله) نعم عقد التعليق ليس قربة قال في شرح الروض نقلا عن الرافعى وإنما يقصده حدث او منع أى أو
 تحقيق خبر بخلاف التدبير قال وكلامه يقتضى ان تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو ظاهر اه
(قوله) ويجرى الخ لا يخفى ان الزوجة في الطلاق معدودة من المبالى فهل الرقيق هنا كذلك او يفرق بان
 العتق مرغوب له غالبا فلا يحصر على مراعاة السيد او بفصل بين من علم منه حرصه على مراعاة السيد
 وبين غيره **(قوله)** قبل الخ اقره مع انه قدّم في الوقف ما يمنع مضمونه من عدم صحة تعليق وقف المسجد
 حيث قال هناك اما ما يضاهى التحرير كاذاجاء رمضان فقد وقت هذا مسجدا فانه يصح كما يحثه ابن الرفعة
 لانه حينئذ كالعتق اه وعليه فيجاء عن هذا القيل بمنع ما قاله من عدم صحة التعليق إن أراد ان تعليقه
 يبطله وإن أراد ان تعليقه لا يعتبر فما قاله مسلم **(قوله)** ولا يبطل تعليقه بصفة بعد الموات بموت المعلق الخ هذا
 مصور كما هو صريح اللفظ بما إذا كان المعلق عليه بعد الموات بخلاف ما لو اطلقه كان دخلت الدار فانت حر
 فان التعليق يبطل بالموت كما هو ظاهر وإن كان يتوهم خلافا من هذه العبارة وإنما يبطل في الاول لانه
 لما قيد المعلق عليه بما بعد الموات صار وصية وهى لا تبطل بالموت

نعم عقد التعليق ليس قربة
 بخلاف التدبير اما العتق
 نفسه فقر به مطلقا ويجرى
 في التعليق بفعل المبالى
 وغيره هنا ما مر في الطلاق
 ولا يشترط لصحة التعليق
 إطلاق التصرف لصحته
 من نحو رهن معسر
 وفلس ومر تدقيل وقف
 المسجد تحرير ولا يصح
 تعليقه ورد بان حد العتق
 السابق يخرج هذا فلا
 يرد على المتن وافهم صحة
 تعليقه انه لا يتأثر
 بشرط فاسد كان شرط
 الخيار له او توقيته فيتأبد
 نعم إن اقترن بما فيه
 عوض افسده ورجع
 بقيمته نظير ما مر في النكاح
 وليس لمعلقه رجوع بقول
 بل بنحو بيع ولا يعود بعوده
 ولا يبطل تعليقه بصفة
 بعد الموات بموت المعلق
 فليس للوارث تصرف فيه
 إلا ان كان المعلق عليه
 فعله وامتنع منه بعد عرضه
 عليه

﴿فرع﴾ أفتى القلعي في إن حافظت على الصلاة فانت حر بانه يعتق إن حافظ عليها أي الخمس أداء وإن لم يصل غيرها فيها يظهر سنة كاستبراء الفاسق اه ويتدرد النظر فيها لو اخل بها لعذر والقياس ان العذر إذا أباح إخراجها عن الوقت كان نقاذ مشرف على هلاك لم يؤثر وإلا أثر (و) تصح (إضافته إلى جزء) من الرقيق معين كيد ويظهر ضبطه بما مر في الطلاق بما يقع بإضافته إليه أو مشاع كعوض أو ربع (فيعتق كله) الذي له من موسر ومعرس سرية نظير ما مر في الطلاق وذلك لخبر أحمد وأبي داود بذلك وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعرف له مخالف من الصحابة وقد لا يعتق كله بان وكل وكيل في إعتاق عبده فاعتق نصفه فيعتق فقط واستشكله الاسنوي بانه لو وكله شريك في عتق نصيبه فاعتقه الشريك سرى نصيبه قال فاذا حكم بالسراية إلى ملك الغير هنا ففي ملك الموكل اولى ويجاب بان الذي سرى إليه العتق هنا ملك المباشر الاعتاق فكفي فيه أدنى سبب واما ثم

وأني بالفعل قبل تصرف الوارث فالذي يظهر أنه يعتق والله أعلم سيد عمر (قوله في إن حافظت على الصلاة الخ) بقي ما قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل تكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم سم (قوله أي الخمس الخ) أي فلا يتركها إلا للضرورة كنوم أو جنون عش (قوله والقياس الخ) هذا هو الظاهر عش (قوله من الرقيق) إلى قول المتن وصريحه في النهاية والمعنى (قوله ضبطه) أي الجزء (قوله بما يقع بإضافته) أي الطلاق (قوله الذي له) سيد كرم محترمه (قوله سرية) راجع لقول المصنف فيعتق كله أي لا تعبير بالجزء عن الكل وهو وجه ثان في المسئلة وللخلاف ثمرات في المطولات رشيدى وسياتي ذلك الوجه في الشارح وبعض تلك الثمرات عن المعنى (قوله نظير ما مر في الطلاق) أي من أنه تصح إضافته إلى أي جزء ليس فضله كاليد ونحوها عش (قوله وذلك) أي عتق الكل بإضافته إلى الجزء (قوله لخبر أحمد الخ) أي والنسائي بذلك أي ان رجلاً اعتق شقصة من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فاجاز عتقه وقال ليس لله شريك معنى (قوله ولم يعرف له مخالف الخ) أي فصار إجماعاً سكوتياً (قوله بان وكل وكيلاً في إعتاق عبده الخ) أنظر هل مثله ما إذا وكله في عتق البعض فقط فان كان مثله فواجه التخصيص في التصوير أي يعتق الكل وإن لم يكن مثله فواجه الفرق مع ان المتبادر انه اولى بالحكم بما هنا رشيدى عبارة عش وحاصله أي ما في شرح الروض انه لو وكله في إعتاق كل العبد أو بعضه مخالف الموكل واعتق دون ما وكل في إعتاقه وهو نصف العبد أو ربعه مثلاً لم يسر اه (قوله فاعتق نصفه الخ) بقي ما لو وكله في إعتاق يده مثلاً فاعتقها فهل يلغو أو يصح ويسرى إلى الجميع فيه نظر والاقرب الثاني صونا لعبارة المكلف عن الالغاء ما أمكن وبقي أيضاً ما لو وكله في إعتاق جزء منهم فاعتقه فلا يسرى فيه نظراً والاقرب الاول لانه من باب التعبير بالجزء عن الكل صيانة لعبارة المكلف عن الالغاء عش (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر سم (قوله فيعتق فقط الخ) عبارة المعنى فالاصح عتق ذلك النصف كما صححه في أصل الروضة لكن رجح البلقيني القطع بعتق الكل واستشكل في المهمات عدم السراية بان في أصل الروضة أنه لو وكل شريكه الخ فكيف يستقيم اجمع بينهما اه (قوله فاعتقه) أي نصيب الموكل وقوله سرى لنصيبه أي لنصيب الوكيل نفسه وقوله إلى ملك الغير وهو الموكل وقوله هنا راجع لقوله لو وكله الخ عش (قوله أدنى سبب) وهو المباشرة للاعتاق (قوله واما ثم الخ) قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الاجنبى كالوكيله احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسرى لحصة الشريك

(قوله فرع أفتى القلعي في أن حافظت على الصلاة فانت حر الخ) بقي ما قال إن حافظت على الصوم أو الحج مثلاً هل يكفي المحافظة على صوم رمضان سنة واحدة وعلى حج سنة واحدة فيه نظر والاول ظاهر في الصوم (قوله فيعتق فقط) أي النصف فلو اعتق بعضه فأى قدر يحكم بعتقه وهل له تعيين القدر (قوله ايضاً فيعتق فقط) قال في شرح الروض لانه لما خالف امر موكله كان القياس ان لا يعتق شيء لكن تشوف الشارع إلى العتق اوجب تنفيذ ما عتقه الوكيل ولم تترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيفوت غرض الموكل لانه قد يوكفه في عتقه عن الكفارة فلو نفذ باعتاق بعضه بالسراية لما اجزا عن الكفارة ولا احتاج المالك إلى نصف رقبة اخرى بخلاف ما إذا قلنا بعتق النصف فقط فان النصف الآخر يمكنه عتقه بالمباشرة عن الكفارة اه وقد يؤخذ منه جواب الاسنوي (قوله واستشكله الاسنوي الخ) قد يؤخذ من هذا الاشكال وجوابه انه لا سراية في إعتاق الوكيل الاجنبى وإن لم يقع منه مخالفة كالوكيله احد الشريكين في إعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسرى على الموكل إلى حصة الشريك الآخر فانه لا يتقيد بعدم السراية بالمخالفة كما يتوهم من تصوير المسئلة المستشكلة بانه وكله في إعتاق عبده فاعتق نصفه وذلك لانه لو تقيد عدم السراية بالمخالفة لم يتوجه لاستشكل ولم يحتاج للجواب لا بعد ان تقرر انه لا فرق في السراية بتوكيل الشريك بين ان يوافق او يخالف فليتأمل (قوله واما ثم الخ)

فالذي يسرى اليه غير ملك المباشر فلم يبق تصرفه لضعفه على السراية إذا لاصح فيها كإفاله الزركشي ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بها وهو اوجه من ترجيح الديمري لمقابله انه يقع على الجميع دفعة واحدة إذ تقرقة (٣٥٥) الشيخين التي ذكرناها واجبنا عنها تقتضي

ترجيحهما لما رجحه الزركشي اما اذا كان لغيره فسيأتي ويشترط في الصيغة لفظ يشعر به أو إشارة أخرس أو كتابة (وصريحه) ولو من هازل ولاعب (تحرير واعتاق) أي ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين اما نفسيهما كانت تحرير فكناية كانت طلاق واعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطلاقك الله وأراك الله وفارق نحو باعك الله وأقالك الله وزوجك الله فانها كنايةات لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف تلك ولو كان اسمها حرة قبل الرق عتقت بياحرة مالم ينو ذلك الاسم وقول ابن الرفعة لا تعتق عند الإطلاق مردود بان هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء ولو زاحمه امرأة فقال تأخرى يا حرة فبانت أمته لم تعتق كما افق به الغزالي ويشكل عليه ما مر في نظيره من الطلاق الا أن يجاب بان هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له أمتك زانية فقال بل حرة

الآخر على هذا وهو منقول عن مرفأيراجع سم (قوله فالذي يسرى اليه) أي يحتمل سرايته اليه (قوله) وهو اوجه من ترجيح الديمري لمقابله الخ ومن فوائد الخلاف انه لو قال ان دخلت الدار فابها مك حر فقطع ابهامه ثم دخل فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض عتق والا فلا ومنها ما لو حلف لا يعتق رفيقا فاعتق بعض رفيق فان قلنا بالتعبير عن السكل بالبعض حنت وإلا فلا معنى (قوله إذ تقرقة الشيخين) أي بين مسألة توكل الشريك ومسألة توكل غير (قوله التي ذكرناها) أي انفا (قوله واجبنا عنها) أي عن استسكالها (قوله ترجيحهما) أي الشيخين لما رجحه الزركشي أي المارآ نفا من ان العتق يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية (قوله اما اذا كان لغيره الخ) محترز قوله الذي له سم أي فكان ينبغي ان يقول بعضه لغيره (قوله فسياتي) أي في قول المصنف ولو كان عبد لرجل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه الخ عش (قوله ولو من هازل) إلى قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي لا ملك في النهاية مع مخالفة سانبه عليها سيد عمر ولا قوله على تناقض فيه وقوله مع انه معلوم الى المتن (قوله أي ما اشتق منهما) كانت محررا وحركت عتق وعتق معنى (قوله كانت تحرير) أي واعتاق معنى (قوله كانت طلاق) أي كقوله لزوجه انت طلاق معنى (قوله أو عكسه) أي الله اعتقك نهاية (قوله بعدم استقلالها الخ) أي فانه لا بد معها من القبول ويعلم من ذلك ان ما يستقل به الفاعل بما لا يحتاج الى قبول اذا اسنده لله تعالى كان صريحا وما لا يستقل به كالبيع إذا اسنده له تعالى كان كناية عش (قوله ولو كان اسمها حرة الخ) عبارة المعنى لو كان اسم امته قبل ارقاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرة لم تعتق إلا اذا قصد العتق اه (قوله بان هذا الخ) أي عدم العتق عند الإطلاق (قوله فقال تأخرى الخ) أي واطلق كما يفيد جوابه الاتي بخلاف ما اذا قصد المعنى الشق عى فتعتق (قوله ولا كذلك ثم) أي في ما مر في نظيره من الطلاق (قوله فبانت أمته لم تعتق) وإنما اعتر الشافعي رضي الله تعالى عنه أمته بذلك تورعا معنى أقول أامل قوله تورعاه انه اذا كان لا ترى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم ان أتى بعد ذلك بصيغة عتق فلا اشكال سيد عمر (قوله ولو قيل) إلى قوله وهو اوجه في المعنى (قوله لم يعتق عليه باطنا الخ) عبارة النهاية عتق عليه باطنا واعتمد الاسنوى خلافة كما اقتضاه كلامهم الخ وصوب الديمري الاول وهو المعتمد قياسا على ما لو قيل له اطلقت الخ وان رد بان الاستفهام الخ سيد عمر وعبارة المعنى لم يعتق عليه باطنا وقول الاسنوى ولا ظاهرا كإلحاق طالق وهو يحلها من وثائق ثم ادعى انه اراد طلاقها من الوثائق مردود فان ذلك انما هو قرينة على انه اخبار ليس بانشاء ولا يستقيم كلامهم معه إلا اذا كان على ظاهره اه (قوله خلافة) وهو انه يعتمد ظاهر الا باطا نهاية وقوله كما لو قيل الخ من كلام الديمري (قوله ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كرون الجواب انشاء بل يقتضي كونه اخبار لان السؤال إنما يكون عن امر قد انقضى أي اذا كان يمثل هذه الصيغة الماضية والحاصل ان قوله بان الاستفهام الخ لا حاصل له وقوله بخلاف مسئلتنا مسلم لكن قد يقال القرينة ضعيفة كافي قوله لانه افرغ من العمل فليتام سيد عمر (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لافائل ان يقول الكلام فيما إذا قيل له اطاعت زوجتك استخبارا لا التماسا لانشاء

قضية هذا الفرق ان الحكم كذلك وان لم يخالف الوكيل كما وكلاء احد الشريكين باعتاق حصته فاعتقها بتمامها فلا يسر لحصة الشريك الاخر على هذا وهو معلق عن مرفأيراجع وقد يؤيده انه لو سرى الى حصة الشريك لسرى الى باقية فيما كان كلاء الموكل وفيه نظر (قوله اما اذا كان لغيره) محترز قوله الذي له (قوله فلم ينظر فيه لضعفه الخ) لافائل ان يقول الكلام فيما اذا قيل له اطاعت زوجتك استخبارا لا

وأراد عفيفة قبل وكذا ان اطلق فيما يظهر للقرينة القوية هنا ولو قال لسكس خو فامنه على قنه هذا حر لم يعتق عليه باطنا قال الاسنوى ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في انت طالق لمن يحلها من وثائق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما وهو اوجه من تصويب الديمري خلافة كما لو قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم قاصد الكذب ويرد قياسه بان الاستفهام منزل فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به فلم ينظر فيه لضعفه وبشرط المساواة

ليس هنا فرق بينة على القصد بخلاف ما إذا كان عند الخرف لا فرق بين قصد الكذب في اخباره وان بطلان اكتشافه بقرينة الخرف وقول بعضهم
يعتق عند الاطلاق يحمل على ما إذا (٣٥٦) لم يقله خرفا فلا فرق بينة وقوله لغيره أنت تعلم أنه حرا اقرار بحريته بخلاف أنت تظن ولو قال لقنه

افرج من العمل قبل
العشاء وانت حر وقال
اردت حرا من العمل دين
أى لأن القرينة هنا ضعيفة
بخلافها في حل الوثائق لأن
استعمال الطلاق فيه شائع
بخلاف الحرية في فراغ العمل
أو أنت حر مثل هذا العبد
وأشار إلى عبد آخر عتق
الاول او مثل هذا عتقا
الاول بالانشاء والثاني
بالاقرار ومن ثم لو كذب
لم يعتق باطنا (وكذا فك
رقبة) أى ما اشتق منه فانه
صريح (في الاصح) لوروده
في القرآن وترجمة الصريح
صريحة وإشارة الاخرس
هنا كفى في الطلاق (ولا
يحتاج) الصريح (إلى نية)
كما هو معلوم وذکر توطئة
لقوله مع أنه معلوم ايضا لثلا
يتوهم من تشوف الشارع
اليه وقوعه بها من غير نية
(وتحتاج اليها كناية) وان
احتفت بها قرينة لاحتالها
ويظهر أن يأتي في مقارنة
النية لها نظير ما مر في
الطلاق وهي أى الكناية
كثيرة وضابطها كل ما انبأ
عن فرقة أو زوال ملك فنها
(لا ملك) أو لا يد أو لا امر
أو لا امر أو لا حكم أو لا
قدرة (لى عليك ولا سلطان)
لى عليك (ولا سبيل)
لى عليك (ولا خدمة) لى

بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر في محله حيث لا يتوجه على قوله فلم
ينظر فيه لقصده أنه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محمولا على الصدق لأنه إذا انتهى قصد الكذب لزوم
الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فاذا الغى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم
الوقوع باطنا ايضا مع أنه ليس كذلك فليتأمل وقد يقال مراد الشارع أن العبرة بالسؤال فاذا قصد به
الانشاء حكما بالوقوع ظاهر بالجواب لنزوله على السؤال فاذا كان الجيب قصد الاخبار كما ذاب قبل باطنا
لا ظاهرا فليتأمل سم (قوله ليس هنا) أى في مسألة الاستفهام (قوله وعند الخرف لا فرق الخ) محل
تأمل لأن كلامهم في مسألة الطلاق المقيس عليها بفرض تسليمه مقيد بحالة الارادة فليتأمل سيد عمر (قوله
وقوله لغيره) إلى قوله الاول بالانشاء فى المعنى (قوله اقرار بحريته) أى فان كان صادقا عتق باطنا ايضا
والاعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله بخلاف أنت تظن) أى وترى معنى (قوله قبل العشاء) ليس
بقيد ع (قوله دين) أى فاعتق ظاهر الا باطنا ع (قوله فى) أى فى حل الوثائق (قوله
بخلاف الحرية الخ) أى استعمالها (قوله وأنت حرا الخ) ولو قال السيد لضارب عبده عبد غيرك حر
مثلك لم يحكم بعقده لأنه لم يعينه كالمقال لقنه ياخو اجانها ومعنى قال ع (قوله لم يحكم بعقده أى حيث قصد
بذلك أنه لا تسلط للضارب على عبد غيره كما أنه لا تسلط على الحرا وأطلق كما هو ظاهر اه وهذا يفيد أنه
إذا اراد العتق يحكم بعقده فليراجع وقال السيد عمر قوله كالمقال لقنه الخ وأوضح أن محله ما لم يرد به عتقه اه
(قوله إلى عبد آخر) أى له عتق الاول أى المخاطب دون ذلك العبد معنى (قوله أى ما اشتق منه) أى
كفكوك الرقبة معنى (قوله فانه) لا حاجة اليه (قوله كفى فى الطلاق) أى فان فهمها كل احد
فصريحة أو الفطن دون غيره فكناية ولا فلو ع (قوله المتن ولا يحتاج إلى نية) بل يعتق به وان لم يقصد
ايقاعه نهاية عبارة المعنى لا يباعه كسائر الصرائح لأنه يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتاج لتقويته بالنية
ولأنه له جد كما مر فيقع العتق وان لم يقصد ايقاعه ما قصد لعط الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج العجمي
تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه اه (قوله لقوله) أى الا فى وكان الاول لما بعد (قوله مع أنه) أى
قوله الا فى (قوله لثلاثتهم الخ) أى وذکر هذا القول مع كونه معلوما لثلاث الخ (قوله المتن كناية) وفى
نسخة النهاية والمعنى من كنياته بهاء الضمير (قوله احتفت) عبارة النهاية انضمت (قوله قرينة) الانسب
لما قبله قرأت بصيغة الجمع (قوله لاحتالها) أى غير العتق نهاية (قوله نظير ما مر فى الطلاق) والمعتمد
منه أنه يكفى بمقارنتها لجزء من الصيغة ع (قوله أى الكناية) إلى المتن فى المعنى وإلى قول المتن
والولا للسيد فى النهاية لا فوله قال لأنه إلى وقوله أنت ابنى وقوله وهو متجه إلى المتن (قوله كثيرة الخ)
ولو قال أى المصنف مى كقوله الخ كما فعل فى الروضة كان أولى لثلاثهم الحصر معنى (قوله زال ملكى
الخ) أى ونحو ذلك كازلت ملكى أو حكى عنك معنى (قوله بفتح التاء) بخط المصنف معنى (قوله
مطلقا) أى مذكرا كان المخاطب به أو ضده نهاية (قوله لاشعارها) أى الصيغ المذكورة

التماسا لانشاء بدليل قوله قاصدا الكذب إذ الكذب لا يدخل الانشاء بل الخبر كما تقرر فى محله
وحيث يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقصده أنه لو لم ينظر لقصد الكذب لكان الكلام محمولا
على الصدق لأنه إذا انتهى قصد الكذب لزوم الحمل على الصدق إذ الكلام فيمن تكلم عن قصد
فاذا الغى قصد الكذب ثبت حكم الصدق فكان يلزم الوقوع باطنا ايضا مع أنه ليس كذلك
فليتأمل وقد يقال مراد الشارع أن العبرة بالسؤال فاذا قصد به الانشاء حكما بالوقوع ظاهر بالجواب
لنزوله على السؤال فان كان الجيب قصد الاخبار كما ذاب قبل باطنا لا ظاهرا فليتأمل (قوله بخلاف
مسلطنا الخ) وقوله لضارب قنه عبد غيرك حر مثلك لاعتق به كما لو قال لقنه ياخو اجاش م ر

عليك زال ملكى عنك (أنت) بفتح التاء أو كسرهما مطلقا إذ لا أثر للجن هنا (سأثبه أنت مولاي) أى (قوله)
سيدى أنت لله لاشعارها بازالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه فى مولاي أنه مشترك بين الحقيق والمعتق وكذا يا سيدى

كأرجحه في الشرح الصغير ورجح الزركشي أنه لو قال لانه اخبارا بغير الواقع أو خطاب تلغف فلا إشعار له بالحق اد وفيه نظر وهل أنت
سيدى كذلك أو يقطع فيه بأنه كناية كل محتمل وتوله أنت ابني أو ابني أو أمي اعتناق إن أمكن من حيث السن وإن عرف كذبه واسمه من غيره
وبابني كناية (وكذا كل) انظر (صريح أو كناية للطلاق) أو لظهوره وكناية هنا كمر (٣٥٧) مع ما يستثنى منه كأعتد واستبرحك للعبد

فانه لغو وإن نوى العتق
لاستحالة ومن ثم لو قال
لقنه اعتق نفسك فقال للسيد
اعتقتك كان لغوا أيضا
بخلاف نظيره في الطلاق
وعلم بما تقرر أن الظاهر
كناية هنا لا ثم (وقوله
لعبد أنت حره ولا مته أنت
حر صريح) تغليبا للإشارة
(ولو قال له) (عتقتك اليك)
عبارة أصله جعلت عتقتك
اليك وكأنه حذفه لعدم
الاحتياج اليه وهو متجه
وفقا للبليغني لكنه عبر
بمحتمل وقول الزركشي
لا بد منه فيه نظر (أو خيرتك)
من التخيير وقول أصله في
بعض نسخه حررتك مردود
بأنه صريح تنجيز كما مر
(ونوى تفويض العتق
اليه فاعتق نفسه في المجلس)
أي مجلس التخاطب أي بان
لا يؤخر بقدر ما ينقطع
به الإيجاب عن القبول كذا
قيل ويظهر ضبطه بما مر
في الخلع لأن ما هنا أقرب
اليه منه إلى نحو البيع فهو
كتفويض الطلاق اليها
(عتق) كافي الطلاق فيأتي
هنا مامر في التفويض ثم
وجعلت خيرتك اليك
صريح في التفويض لا
يحتاج لنية وكذا عتقتك
اليك فقوله ونوى قيد في

(قوله كأرجحه في الشرح الصغير) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله كذلك) أي مثل ما سيدى في جريان
الخلاف (قوله اعتناق الخ) الظاهر أن المراد بطريق المؤاخذه سم أي فاعتق ظاهرا لا باطنا وينبغي أن
عمله حيث قصد به الشفقة والحنو ولو اطلق عتق ظاهرا أو باطنا عن عبارة الرشيدى قوله اعتناق
أي صريح اه (قوله إن أمكن الخ) أي وإلا كان له وادعش وفيه تأمل لما تقرر في عمله أنه لا يشترط
في المجاز والكنائية إمكان المعنى الحقيقي (قوله أو لظهوره) إلى المتري المعنى (قوله وكناية هنا) ويستثنى
من ذلك ما لو قال لرقية أنا منك طالق أو باني ونحو ذلك ونوى اعتناقه عبد كان أو أمة لم يعتق بخلاف نظيره
من الطلاق والفرق أن الزوجية تشمل الزوجين والرق خاصة بالعبد معني عبارة الروض مع شرحه لا أنا
منك طالق أو مظاهر ونحوهما كل قال أنا حر منك اه وفي عش بعد ذكر ذلك ذكر عن البيهجة
وشرحهما أنه أقول وينبغي أن يكون عمل كونه غير كناية هنا ما لم يقصد به إزالة العاقبة بينهما وبين رقيقة
وهي عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كلاجني وإلا كان كناية اه أقول هذا بخلاف لما في الروضة مع
شرحهما بأنه وقوله أنا منك حر لغو وإن نوى به العتق لعدم إشعاره به اه (قوله كأعتد واستبرحك) أي
وكانت على كظهر أمي للعبد فان معناه لا يتأتى في الذكر بخلاف في الأنثى فإنه يكون كناية عش (قوله
لعبد) ولو قال لأمته فوجهان أحدهما العتق معني (قوله) ولم بما تقرر أي من قوله أو لظهوره وكناية
عش (قوله إن الظاهر كناية هنا) أي في الأنثى دون الذكر أخذ من قوله مع ما يستثنى منه عش (قوله لا ثم)
أي في الطلاق معني (قوله الماتن لعبد أنت الخ) بكسر التاء بخطه وقوله ولا مته أنت الخ بفتح التاء بخطه أيضا
أيضا معني (قوله تغليبا للإشارة) أي على العبارة أسخرو معني (قوله ودوه متجه) وفقا للنهاية وخلافا
للمعني (قوله لكنه عبر بمحتمل) يؤخذ من أن محتمل من صيغ الترجيح عندهم فليتأمل سيدى عراي بفتح
الميم وأما بكسرهما فلا يشعر بالترجيح لانه معني ذو احتمال أي قابل للحمل والتأويل كمر منه في أوائل
ربع العبادة (قوله وقول الزركشي الخ) وافقه المعني كما مر (قوله الماتن أو خيرتك) أي في اعتناقك معني (قوله
من التخيير) أي بصفة الفعل الماضي من التخيير بخلافه (قوله وقول أصله الخ) عبارة المعني وعبر في
الروضة بقوله وحررتك بحاء مهملة من التحرير قال الأسنوي وهو غير مستقيم فان هذه اللفظة صريحة
وصوابه حرمتك مصدر أيضا فالكلف المذكور قبله وهو العتق اه (قوله تنجيز) عبارة النهاية لتحرير
(قوله مجلس التخاطب) أي لا الحضور معني (قوله ويظهر ضبطه) إلى قوله أو التملك في المعني (قوله بما مر
في الخلع) أي فيعتق الكلام اليسير هنا كما اعتق ثم عش (قوله فقوله ونوى) أي إلى آخره (قوله أو
التمليك عتق الخ) وينبغي أن مثله مالو أطلق ويرجع في نية ذلك إليه عش عبارة السيد عمر بن قيس مالو
أطلق وهبتك نفسك هل يلحق بالاول أو بالثاني الأقرب الثاني اه (قوله اشترط القبول الخ) أي ولو على
الترسخ عش (قوله أو قال) أي لعبد في الإيجاب اعتقتك على ألف أي مثلا في ذمتك وقوله أو قال له
العبد أي في الاستيجاب وقوله فاجابه أي في الحال معني (قوله الماتن ولزمه الألف) أي فوراً حيث لم يذكر
السيد أجلا فان ذكره ثبت في ذمته ويجب انظاره في الحالة الاولى إلى اليسار كالديون اللازمة للعسر عش
(قوله في الصور الثلاث) إلى قوله فلعلة في المعني الا قوله وبقي إلى في الحال (قوله بل أولى) هذا بالنسبة
لأصل العتق رشيدى أي لا لزوم الألف أيضا بدليل ما بعده (قوله معاوضة فيها شوب تعليق) أي فلا عتق
الا بعد تحقق الصفة ولا رجوع له عنه قبله وقوله معاوضة أي للملكة نفسه في مقابلة ما بذله فيها شوب جمالة

(قوله كأرجحه في الشرح الصغير) أي وهو الأصح ثم روقوله أنت ابني أو ابني أو أمي اعتناق أو أمي اعتناق الخ

خيرتك فقط ولو قال وهبتك نفسك ناو بالعق عتق من غير قبول أو التملك عتق إن قبل فوراً كافي ملكتك نفسك ولو أوصى له برقبته اشترط
القبول بعد الموت (أو) قال (أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف فقبل) فوراً (أو قال له العبد اعتقني على ألف فاجابه عتق في الحال ولزمه
لا ألف) في الصور الثلاث كالخلع بل أولى لتشوف الشارع للعتق فهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعي

وان كان تمليكاً إذ يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في المقصود وباقي في التعليق بالا عطاء ونحوه هنا ما مر في خلص الامة قبل قوله في الحال لغو وانما ذكره في اعتقك على كذا الى شهر فقبل فانه يعتق حالاً والعوض مؤجل فاعله انتقل نظره الى هذه اه وليس بسديد بل له فائدة ظاهرة هي دفع توهم توقف العتق على قبض الالف على ان ترجمه ما ذكر غفلة عن كون المصنف ذكره عقب ذلك وحيث فسد بما يفسد به الخلع كان قال على خمر مثلاً او على ان تخدمنى او زاد ابداً او الى صحفى مثلاً عتق وعليه قيمته حينئذ او تخدمنى عشر من سنة مثلاً عتق ولزمه ذلك فلو خدمه نصف المدة ثم مات فلسيده في تركته نصف قيمته ولا يشترط النص على كون المدة تلى العتق خلافاً لا ذرى لا نصراً فيها الى ذلك ولا تفصيل الخدمة عملاً بالعرف نظير ما مر في الاجارة (ولو قال بعثك نفسك بالف) في ذمتك حالاً او مؤجلاً تؤديه بعد العتق (فقال) اشتريت فالذهب صحة البيع) كالكتابة بل اولى لان هذا الزم واسرع (ويستحق في الحال) عملاً بتضي العقد وهو عقد عتاق لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقوله بالف قوله بهذا فلا يصح لانه

أى لئله العوض له في مقابلته تحصيله لغرضه وهو العتق الذى يستقل به كالعالم في الجمالة (قوله) وإن كان تمليكا) عبارة المغنى ولا يقدح كونه تمليكا إذ يغتفر الخ (قوله) ما مر في الخلع) عبارته هناك وإذا عاق باعطاء مال او اتيانه او مجيئه كان اعطيتى كذا فوضعت او أكثر منه بين يديه بحيث يعلم به ويتمكن من اخذه طلعت وإن لم يأخذه اه (قوله قبل) وافقه المغنى عبارته (تنبيه) قوله في الحال تبع فيه المحرر ولا فائدة له ولهذا لم يذكر اه في الشرح والروضة وإنما ذكر اه بعد هذه الصورة فيما لو قال اعتقك على كذا الى شهر فقبل عتق في الحال والعوض مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الالف في الذمة كاعتقته في كلامه فان كانت معينة في القفال إذا كان في يده عبده اف درهم اكتسبها فقال السيد اعتقك على هذا الالف ففيه ثلاثة او جهات الثما يعتق والالف ملك السيد ويرجع على العبد تمام قيمته وهذا هو الظاهر اه (قوله) الى هذه) أى مسألة الى شهر (قوله) ما ذكر) أى انتقال النظر (قوله) غفلة عن كون المصنف ذكره الخ) أى ذكر قوله في الحال في المسئلة الاتية عقب هذه وذكره في الحايين يبعد كونه صادراً عن انتقال النظر وبهذا يندفع قول سم كانه في غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لان الجمع بين مسلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم احدهما الى حكم الاخرى كما هو في غاية الظهور فدعوى الغفلة متنوعة بل لها غفلة اه ويحتمل ايضا ان غفلة هذا المعترض من حيث كونه تخص الاعتراض بالمسئلة المتقدمة مع توجهه الى المسئلة التى ذكرها المصنف عقبها والشهاب سم فهم ان الضمير في ذكره راجع الى مسألة الى شهر وليس كذلك كما دللت رشيدى اقول ما ترجماه سم بقوله كانه في غير هذا الكتاب جزم به المغنى كما مر عنه اتفاقاً وما فهمه سم في مرجع الضمير لما مر عن المغنى اتفاقاً وايضا سياق كلام الشارح كالصريح فيه (قوله) بما يفسد به الخلع) أى عوضه رشيدى (قوله) مثلاً) أى او شئزير مغنى (قوله) ولو خدمه نصف المدة ثم مات الخ) أى العبد بقى مالمات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة او بقيمة الخدمة ولعل المراد الاول لان خدمة السيد لا تصدق بخدمة وارثه سم (قوله) فلسيده في تركته الخ) أى لانه لما فات العوض انتقل الى بلده وهو القيمة لا اجرة مثله بقيمة المدة ع ش (قوله) ولا يشترط النص الخ) أى فلو نص على تأخير ابتداءها عن العقد فسد العوض ووجب القيمة كما يفيد قوله الاتى لا نصراً فيها الى ذلك ع ش (قوله) عملاً بالعرف) أى وعليه فلو طار للسيد ما يوجب الاحتياج في خدمته الى زيادة عما كان عليه حال السيد وقت العقد فهل يكفها العبد او يفسد العوض فبأق ويوجب قسطه من القيمة فيه نظر والا قرب انه يكاف خدمة ما كان متعارفاً لها حال العقد ع ش (قوله في ذمتك) الى التنبيه في المغنى الا قوله وخرج الى التامن (قوله لان هذا الخ) عبارة المغنى لان البيع أثبت والعتق فيه اسرع اه (قوله) فلا يصح الخ) خلافاً للمغنى ووافقه سم وع ش عبارة الاول قوله فلا يصح الخ هلا صح بقيمته كما صح خلع الامة بلا اذن سيد هابعين مال له او لغيره ووجب مهر في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كادل عليه قوله السابق ما مر في خلع الامة وبيع النفس من قبل الاعتاق اه وعبارة الثانية قوله لانه لا يملكه أى ومع ذلك يعتق وتجب قيمته كما لو قال له اعتقك على خمر اه (قول المتن والولاء للسيد) أى ولو كان كافراً وان لم يرثه خطيب وفائدة انه قد يسلم السيد في رثته وعكسه كعكسه ع ش (قوله) لما تقرر الخ) عبارة المغنى لعموم خبر الصحيحين الولاء لمن اعتق اه (قوله وعليه) أى على الراجح من ان الولاء للسيد (قوله) لو باعه)

الظاهر أن المراد بطريق المأخذة (قوله ذكره) كانه في غير هذا الكتاب ثم أن كونه ذكره عقب ذلك لا ينافي انتقال النظر لان الجمع بين مسلتين لا ينافي انتقال النظر من حكم احدهما الى حكم الاخرى كما هو في غاية الظهور فدعوى الغفلة متنوعة بل لعلها غفلة فالتامل (قوله) فلو خدمه نصف المدة ثم مات الخ) بقى مالمات السيد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة وبقي الخدمة ولعل المراد الاول لان خدمة السيد لا تصدق بخدمة وارثه (فلا يصح لانه لا يملكه) هلا صح بقيمته كما صح خلع الامة بلا اذن سيد هابعين مال له او لغيره ووجب مهر في ذمتها وبين الخلع والاعتاق تقارب كادل عليه قوله السابق ما مر في خلع الامة وبيع النفس من

بعض نفسه سري عليه ولا - ظهنا خلف شبهه بالكتابة (تنبيه) أفتى بعض تلامذة ابن عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الاصفهاني شارح المحصول و صوب التاج السبكي الاول نظر الى أنه ليس بجائز بل بوض فلا تصح فيه على بيت المال بل له العتق بغير عوض إذا أذن له فيه الامام وقد ذكر أنه لو جاء ناق مسلم فلا مام دفع قيمته من بيت المال (٣٥٩) ويعتقه عن كافة المسلمين اه ومرفى العارية

اي الرقيق (قوله سري عليه) اي على البائع فان قلنا لا ولاء لم يسر كالمواضع من غير ما قاله البغوي في فتاويه معنى (قوله هنا) اي في الاعتاق بعوض عبارة المغني افهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها عن حط شيء ان السيد لا يلزمه حط شيء وهو المشهور ولا خلاف انه لا يجب شيء في الاعتاق بغير عوض اه (قوله عبده) اي عبد بيت المال وقوله لنفسه اي نفس العبد (قوله الاصفهاني) وافقه النهاية (قوله الاول) اي الصحة (قوله انه ليس الخ) اي الاعتاق المذكور (قوله ويعتقه) بالنصب عطف على الدفع (قوله المعتمد) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك في النهاية لا قوله ولا حجة الى ولو قيل وقوله وعقته الى وإنما لم يضر وقوله والخلاف الى المتن (قوله المنع) اي منع البيع (قوله وإنما كان قوله لغيره الخ) لوقاله لرقيق سم يظهر انه مثل هذا المال لهذا الغلام لا يعتق فليراجع (قوله يعني هذا) اي المال (قوله تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه سيده او غيره وقلنا بصحته على الضعيف ع ش اي او اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح (قول المتن ولو قال لحامل اعتقتك الخ) شمل إطلاقه ما لو قال لها انت حرة بعد موتي وفيها في الرافعي باب الوصية وجهان أحدهما لا يعتق الحمل لان اعتاق الميت لا يسري واصحهما يعتق لانه كعضو منها معنى (قوله مملوكة) الى قول المتن وعليه قيمة ذلك في المغني الا قوله والخلاف الى المتن وقوله نعم الى المتن (قول المتن عتقا) اي عتقت وتبعها في العتق حملها ولو انفصل به بعض حتى ثانی توأمين لانه كالجزء منها وظاهر عبارته انها معتقتان معالامرتبا والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيما لو اعتقه في مرضه والثالث بني هادون الحمل فيحتمل انها تعتق دونه كما لو قال اعتقت سالما ثم غائما وكان الاول ثلث ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر معنى قال ع ش قول المتن عتقا ظاهره ولو كان الحمل علقه او مضغة او طفلة اخذ من قول الشارح لانه جزء منها ومن قوله ولو اعتقه عتق حيث نفخت فيه الروح ع ش (قوله لانه الخ) عبارة النهاية لدخوله في بيعها في الاولى ولانه كالجزء منها في الثانية فاشبهه ما لو قال اعتقتك الا يدك اه (قوله بخلاف البيع) كان قال بعتك هذه الجارية دون حملها فانه لا يصح البيع نهاية (قوله ان نفخت فيه الروح) الظاهر أن المراد بلوغه وأن نفخ الروح الذي دل عليه كلام الشارح وهو مائة وعشرون يوما ع ش (قوله والا الخ) اي وان لم تنفخ فيه الروح كضغة كان قال اعتقت مضغة فهو لغو معنى (قوله فان زاد الخ) اي فان لم يزد ذلك لا تصير مستولدة و ظاهره عدم الاستيلاء وان اقر بوطئها قد بوجهه بانجراد الاقرار بوطئها لا يستدعي كون الولد منه لجواز كونه متاخرا عن الحمل به من غيره او متقدما عليه بمن لا يمكن كونه منه ع ش ومعنى (قوله دلت بهما في ملكي) اي او نحوه ومعنى (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم سم (قول المتن واذا كان بينهما) اي الشر يكتفي سواء كانا مسلمين ام كافرين ام مختلفين وقوله فاعتق اي بنفسه أو وكيله وقوله أو نصيبه أي أو بعضه معنى (قوله والخلاف في هذه الخ) اي فيما بعد كذا عبارة الروض مع شرحه وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعا لانه لم يخصه بملك نفسه او على ملكه لان الانسان انها يعتق بما ملكه وجهان حرم صاحب الانوار بالثاني منهما كافي البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الخلاف فائدة الا في تعليق طلاق او عتق كان يقول ان اعتقت نصف من هذا العبد فامراتي طالق فان قلنا بالاول لم تطلق او بالثاني طلقت اه (قوله غير نحو التعليق) اي في غير قبيل الاعتاق (قوله ان المعتمد المنع) كتب عليه مر (قوله وانما كان قوله لغيره يعني هذا الخ) لوقاله لرقيق (قوله لانه لا استتباع الخ) اي ولا تنافي السراية لما تقدم (قوله لا فائدة له في غير نحو التعليق) قال في الروض

لنا على المعتمد (دونها) وفارق عكسه بانه لكونه فريدها تتصور تبعيته لها ولا عكس وقوله مضغة هذه الامة حرة اقرار بانعتقاد الولد حر افان زاد علقته بهما في ملكي كان اقرارا بكون الامة أم ولد (ولو كانت لرجل والحمل الاخر) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما بعتق الاخر) لانه لا استتباع مع اختلاف المالكين وإذا كان بينهما عبد (أو أمة) فاعتق أحدهما كله أو نصيبه (كنصيب منك حر وكذا انصفك حر وهو يملك نصفه والخلاف في هذه هل العتق انحصر في نصيبه او شاع فعق ربعه ثم سري لربعه لا فائدة له في غير نحو التعليق (عتق نصيبه)

التعلق وادخل بالنحو الايمان **قوله** مطلقا) أى وسر اكن أم معسر اماية **(قوله** عند الاعتاق) وسياق
ان ايلاد احد الشريكين نافذ مع اليسار وجاهه ولو كان معسر عند الاعتاق او الملوقة ثم يسر بعد فهل يؤثر
ذلك فيحكم بنفوذا الاعتاق والموقوف بينهما ولا يفرق بين الاعتاق فيحكم بعدم نفوذه لانه قول اذا رد
كفى وينفذ الاستيلاء لانه من قبيل الالاف فيه نظرا وتضيعة قول المشرح في اخر اهما ان الاولاد والدة
في اليسار وعدمه بوقت الاحبال الخ ان طرو اليسار لا اثر له وقياس ما مر في الرهن من انه لو احبلها وهو
معسر فيعت في الدين ثم ملكها نفذ الايلاد انه ذاك اذ املكها ههنا ع ش اقول الفرق بين ما هنا الذي
بطريق السراية وبين الرهن واضح وايضا قولهم هنا عند الاعتاق صريح في عدم تأثير طرو اليسار هنا فثبت
الاحتمال الثاني ثم رايت في الانوار ما نصه والاعتبار في اليسار بحالة الاعتاق فان كان معسر اثم يسر فلا
تقوم واستيلاء احد الشريكين الجارية وسر اكا لا اعتاق الخ **(قوله** بشرط الخيار له) أى او لمها ع ش **(قوله**
فلا شركة حينئذ الخ) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتاق ايضا لانه اذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتام
سم **(قوله** بان ملك الخ) عبارة المنع والمراد بنفي المهر ان يكون وسراية حقيقة - ههنا شركة فاضلا ذلك
عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليتهد دست ثوب يلبسه وسكنى على ما سبق في الفاس ويصرف الى
ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون اه **(قوله** فاضلا الخ) حال من قوله الاتى ما بنى بقيمتة أى قيمة الباقي
(قوله أى نصيب شريكه) ههنا قال أى الباقي كما هو المتبادر من اثن سم **(قوله** ما لم يثبت له
الاستيلاء الخ) عبارة المنع والروض مع شرحه ويستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولدا
بان استولدها وهو معسر فلا سراية في الاصح لان السراية تتضمن النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها
احدهما وهو معسر ثم استولدها الاخر ثم اعنتها احدهما ولو كانت ههنا الذى لم يعتق موقوفه لم يسر العتق

مطلقا وفي عتق نصيب
شريكه تفصيل (فان كان
معسرا) عند الاعتاق
(بقي الباقي لشريكه) ولا
سراية لفهم الخبر الاتى
نعم ان باع شقفا بشرط
الخيار له ثم اعتق باقيه
والخيار باق سرى وان
اعسر بحصة المشترى
لكنه بالسراية يقع الفسخ
فلا شركة حينئذ حقيقة
فلا يرد (والا) يكن معسرا
بان ملك فاضلا عن جميع
ما يترك للفلس ما بنى
بقيمتة (سرى اليه) أى
نصيب شريكه ما لم يثبت
له الاستيلاء بان استولدها

وان اعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع شائع او على ملكه وجهان قال في شرحه جزم صاحب الانوار
بالتأني منهما كافي البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن الخ ثم قال في الروض وعلى كلا
التقديرين لا يعتق جميعه الا ان كان وسرا قال الامام ولا يكاد يظهر فائدة الا فى تعليق طلاق او عتق اه
قال في شرحه قال جماعة وتظهر فائدته في مسائل اخر منها ما لو وكل شريكه فى اعتاق نصيبه فان قلنا بالاول
عتق جميع العبد شائع عنه وعن وكله او بالتأني لم يعتق نصيب الموكل وهذه ستاقى بعد اه فليظن ههنا مع
ما تقدم من اشكال الاسنوى ولا يتأتى ان يكون ما ذكره الاسنوى مبني على الاول هنا لان
كلام الاسنوى يدل على عتق الجميع عن الموكل وما ذكره هنا صريح في وقوع العتق عنهما ولا ان يكون
مبنيا على اثنائى لصراحتة فى انه يعتق نصيب الموكل ويسرى الى نصيب الوكيل وصراحة ما هنا على
الثانى فى انه يعتق نصيب الوكيل دون الموكل فان قلت يمكن ان المراد الذى يعتق بطريق المباشرة
نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسرى العتق اليه قلت هذا لا يمنع المخالفة لان الذى عتق ابتداء على هذا
نصيب الوكيل ثم سرى عليه الى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الاسنوى فان الامر عليه بالعكس
نعم قول شرح الروض وهذه ستاقى بعد اشارة الى قول الروض بعد ذلك وان وكل شريكه فى عتق نصيبه
فأى النصفين عتق قوم على صاحبه نصيب الاخر وان اطلق حل على نصيب الوكيل اه وحينئذ فيمكن ان
يجاب ببناء ما ذكره الاسنوى على الثانى وحمله على ما اذا اراد الوكيل نصيب الموكل فيعتق ويسرى الى نصيب
الوكيل وحمل ما ذكره هنا على الثانى كالاول على ما اذا اطلق فيعتق على الثانى نصيبه دون نصيب الموكل
اى باعتبار المباشرة فليتامل **(قوله** غير نحو التعليق) قال في شرح الروض كان يقول ان اعتقت
نصنى من هذا العبد فامرأتى طالق فان قلنا بالاول يعنى وقوعه شائع عالم تطلق او بالتأني يعنى وقوعه على
ملكه طلقت اه **(قوله** فلا شركة حينئذ حقيقة) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الاعتاق ايضا لانه اذا
كان الخيار له فملك المبيع له فليتامل **(قوله** أى نصيب شريكه) ههنا قال أى الباقي كما هو المتبادر من المتن

ماله . . . الخبر الصحيحين . . . من: ثمة كلة في عبد وكذله مال يبلغ ثمن العبد يوم البديلة بزيادة دل وأدلى ثم كاهم . . . وعنى عليه العبد ولا افتد عنق عليه ما عنق وقيس بما فيه غيره مما مروى بآتي وفي رواية للدارقطني ورق منه ما روى قال الحافظ ورواية السماعية مدرجة فيه وبفرض ورودها حامت جملة بين الاحاديث على انه يستسمى اسيد الذي لم يعنى (٣٦١) بمعنى يتخدمه بقدر نصيبه للتلاطن انه يحرم

عليه استخدامه (أو إلى ما أسير به) من قيمته ليقرّب حاله من الحرية ولو كان لثلاثة فائق اثنين منهم نصيبهما معاً واحدهما . . . وسرقة قط يوم جميع مالم يعنى عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق) أى وقته لانه وقت الاتلاف كجناية دلى قن سرت لنفسه . . . تعتبر قيمته يومه الا يوم موته كذا اطلاقه شارح وهو غفلة عما مر في اثنين في النصيب من قوله فان جنى وتلف بسرابة فالواجب الاقصى وبما صرح به من أن الواجب هنا قيمة البض لا بعض القيمة صرح به جمع متقدمون ويظهر أن يأتى هنا ما مر في نظير ذلك من الصداق إلا ان يفرق بان الزوجة امتازت باحكام في مقابلة كسرها لا تاتى في غيرها فلا بعد ان تجب هنا قيمة البعض لانه المتلف دون بعض القيمة وان اوجبناه ثم لم يقرر من التميز (وتقع السراية بنفس الاعتاق) للتخبر الظاهر فيه ولان ما يترتب على السراية في حكم الاتلاف والقيمة تجب بسبب الاتلاف فيعطى حكم الاحرار عقب العتق وان لم

قولا واحدا (قوله ماله) أى مالك النصيب عش (قوله ثمن العبد) أى ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة عش وسم (قوله قدم العبد) أى نصيب الشريك منه (قوله مما مر) أى من اشترى العبدين اثنين وكون الماشرك امة وقوله يأتى أى من الايسار بوضعية نصيب الشريك (قوله ورواية السماعية) عبارة الاسنى والمغنى والرشدى واما رواية فان لا يمكن له مال قوم العبد عليه قيمة عدل ثم استسمى اصحابه بغيره مشقة وعلية فدرجة في الخبر كما قاله الحافظ او محمول (قوله يعنى يتخدمه) لا يتخفى عدم تاتى هذا الجواب مع قوله قوم عليه ومع قوله في قيمته رشيدى (قول الماتن الى ما يسر به) أن كان ماعبرة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق لانه طواف عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أى بقيته او عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتأني الايسار به فحذف مضاف أى إلى قسط ما يسر به والا فالسراية ليست إلى ما يسر به من القيمة إلى ما يقابلها من حصص الشريك وقول الشارح من قيمته انما يناسب الثانى والا فليناسب الاول ان يقال عقب به أى بقيته فليتأمل سم (قوله من قيمته) عبارة المغنى من نصيب شريكه اه (قوله ثم جميع ما يعنى الخ) ببناء المفعول وقوله عليه أى المورس متعلق بقوم عبارة المغنى قوم جميع نصيب لذى لم يعنى على هذا المورس كما جزم به والمرضى . . . سرالا في ثلث ماله كما سألنا فاذا اعتق نصيبه من عبد وشريك في مرضه وانه فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعق جبهه وان لم يخرج الا نصيبه عنى بلا سراية اه وقوله والمرضى الخ في الروض مع شرحه . . . ناله (قول الماتن وعليه) أى المورس دلى كل الاقوال الاتية قيمة ذلك أى القدر الذى اسير به (تنبيه) للشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجبار عليه ان لو مات اخذت من تركته فان لم يطالبه الشريك بالعبد المطالبة فاذ لم يطالب طالبه افاضى وان اخلفا فاذ قد ترك قيمته فان كان العبد حاضرا قرب العبد بالعتق ووجع اهل التتويعم او مات او غاب او طال العبد صدق المعتق لا تاغارم معنى وقوله ولان اختلاف الخ في الروض مع شرحه . . . ناله (قوله أى وقته) الى قوله كذا اطلاقه شارح في النهاية والمغنى (قوله كذا اطلقه الخ) راجع الى المقيس عليه فقط (قول في مقابلة كسرهما) أى بالطلاق (قول) وإن اوجبناه ثم الخ وهو المعتد كما مر هناك (قول الماتن وتقع السراية بنفس الاعتاق) فتنتقل الحصة الى ملك المعتق ثم تقع السراية به (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كاتبه الشريك كان ثم اعتق احدهما نصيبه فانا حكم بالسراية بعد العجز عن اداء نصيب الشريك فان في التمتع بضرر اعلى السيد بفوات الولاة معنى ونهاية (قوله ما ترتب الخ) وهو العتق (قوله فيعطى الخ) فترجع على الماتن (قوله لا يقع الاعتاق) الى قول الماتن ويعنى نصيب المدعى وقوله في النهاية الا قوله من مجور عليه الى من مريض وقوله فاذا اوجبت الى ولو كان بالدين (قوله او الاعتياض عنها) فلا يكفي الا براء كما قاله الماوردى معنى (قوله وحينئذ فيدل الاول الخ) محل تأمل (قوله يوقف الامر) الى قول الماتن ولا يسرى تدبير في المغنى الا قوله كما يحتمل الاذرى وقوله واعتمد جمع الى ويجب مع ذلك وقوله وعلى اثبات الى وعلى اثباتى (قول رعاية للجانبين) عبارة المغنى لان الحكم بالعتق يضر السيد والتاخير الى اداء القيمة يضر بالعبد والتوقف اقرب الى العدل ورعاية الجانبين اه (قوله فعليه) أى

(قوله في الحديث الشريف ثمن العبد) يتأمل حكمة التعبير بالعبد مع ان الواجب قيمة حصص الشريك فقط ولا شك انه المراد بدليل بقية الحديث (قوله ما يسر به) إن كان ماعبرة عن الجزء من نصيب الشريك كما هو الموافق للعتق عليه فالهاء في قوله به على حذف مضاف أى بقيته او عن الجزء من القيمة كما هو المناسب لتعلق الايسار به فحذف مضاف أى الى قسط ما يسر به والا فالسراية ليست الى ما يسر به

(٤٦ - شروانى وابن قاسم - عاشر) يؤد القيمة (وفي قول) لا يقع الاعتاق إلا (باداء القيمة) او الاعتياض عنها الخبر الصحيحين إن كان مورس يقوم عليه قيمة عدل ثم يعتق وأجابو أنه انما يدل على أن العتق بالتقويم لا بالدفع وحينئذ فيدل الاول لانه انما قوم لانه صار متلفا وإنما يتلف بالسراية (وفي قول) بوقف الامر رعاية للجانبين فعليه (إن دفعها) أى القيمة (بان انها) أى السراية حصلت

(بالا تاق) ولا بان انه لم ينعق (واستبدال احد الشريكين الموسري يبرى) الى حصة شريكه كالنعق بل اولى لانه فعل وهو اقوى ولذا نفذ من محجور عليه دون عتقه كما يحتمل الاذرعى ومن مريض من راس المال واعناقته من الثالث اما من المعسر فلا يبرى كالنعق الا لمن وال الشريك لانه ينفذ منه ايلادها كلها (وعليه) اى (٣٦٢) الموسر (قيمة) ما ليس به من (نصيب شريكه) لانه اتافه بازالة ملكه عنه (وحصته من

مهر المثل) لاستمتاعه بملك غيره ان تاخر الانزال عن تغيب الحشفة كما هو الغالب ولا لم تلزمه حصة شهر لان الموجب له تغيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف لما ياتى ان السراية تقع بنفس العلوق واعتاد جمع وجوبها مطلقا مبنى على ضعيف كما يعلم من التعليل الاتى بوقوع العلوق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وامر فى الاب بانه لما قدر الملك فيه لحرمة ويحب مع ذلك فى بكر حصته من ارش البكارة (وتجرى الاقوال) السابقة (فى وقت حصول السراية) اذ العلوق هنا كالاعتاق ثم (فعلى الاول) وهو الحصول بنفس العلوق (والثالث) وهو التبين (لا تحب قيمة حصته من الولد) لانه على الاول انعقد حر الوقوع العلوق فى ملكه وعلى الثالث نزل استحقات السراية منزلة حصول الملك وعلى الثانى تجب (ولا يبرى تدبير) لبعضه من مالك كل او بعض الى الباقي لانه ليس اتلافا لجواز بيع المدبر فيموت السيد بعق مادبره فقط لان

قول الوقف (قوله الى حصة شريكه) اى حيث كان موسرا بالكل ولا فنيا يسره به فقط كما ياتى وقوله ولا يبرى الخ اى ويكون الولد حرا فيغرم لشريكه قيمة نصفه عبا ابه سم على المنهج وسياقى فى كلام الشارح فى امهات الاولاد حكاية خلاف فيه وظاهره ان المعتمد منه انه مبض عش (قوله من محجور عليه) اى بجون اوسفه او فلس معنى (قوله دون عتقه) اى اعتاقه (قوله لا لمن وال الشريك الخ) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى هو والد الشريك الاخر استولدها رشيدى عبارة المغنى نعم ان كان الشريك المستولد اصلا لشريكه سرى كما لو استولد الجارية التى كلها له اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن كثر الاستاذ ما نصه ولم يذكر اشارة نظير ذلك فى الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الاخر حصته فهل يبرى وتبقى القيمة فى ذمته او لا وبفرق بينه وبين الايلاد فيه نظر فليراجع والثانى هو مقتضى تصرف استثناء به هم لآتى فى ما شأ أحدها ايدار اه (قوله ايلادها كلها) اى ايلاد الجارية التى كلها لولده (قوله ان تاخر الانزال) راجع الى عطف (قوله ولا الخ) اى بان تقدم او قارن ولو تنازعا فزعم الواطى تقدم الانزال والشريك تاخره صدق الواطى فبنا يظهر عملا بالاصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تاخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لان الاصل فيمن تهدي فى ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تتحققه وهذا اقرب عش وقوله بان تقدم او قارن ووافق لما ذكره الشارح فى باب النكاح فى الاعفاف ومخالف لما فى المغنى فانما نصه نعم ان انزل مع الحشفة فلنا بما صححه الامام من ان الملك ينتقل مع العلوق فقيمة كلام الاصحاب كفى المطالب الوجوب واحترز المصنف بالموسر عمالو كان معسرا فان الاستبدال لا يبرى كالنعق فلو استولدها الثانى وهو معسر فهى مستولدتها بمصادفة ملكه المستقر ويجب على كل منهما نصف مهرها الاخر ويأتى فيه اقوال الانقاص اه (قوله لان الموجب له) الاول الثانى (قوله لما ياتى ان السراية الخ) علة لولده وهو منتف (قوله وجوبها) اى الحصة من مهر المثل (قوله مطلقا) اى تقدم الانزال ولا عش (قوله على ضيق) اى من ان السراية تقع بأداء القيمة (قوله وبذلك) اى بقوله لان الموجب الخ (قوله يندفع الفرق) اى فرق ذلك الجع القائل بالوجوب مطلقا هنا (قوله بين هذا) اى استبدال شريكه وسر ليس باب (قوله وامر فى الاب) اى فى النكاح فى نزل الاعفاف من تقييد الوجوب بتاخر الانزال (قوله بانه) متعلق بالفرق (قوله ويجب مع ذلك فى بكر حصته الخ) ينبغى ان محل هذا ان تاخر الانزال عز ازالتهما ولا لا يجب لها ارش وله لم ينفه عليه لبد العلوق من الانزال قبل زوال البكارة عش (قوله وعلى الثانى) وهو حصول السراية بأداء القيمة (قوله لبعضه) الى قوله قال البلقينى فى المغنى لا قوله كل او قوله وحصوله الى المتن (قوله ولذا نفذ الخ) عبارة المغنى ولهذا لو اشترى عبدا واعتقه نفذ اه (قوله ليس له) اى المراهن (قوله لم يسرقطعا) اى ولا يقال انه موسر بالرهن رشيدى عبارة عش اى لانه معسر ولا تشكل هذه بما مر من ان الدين لا يمنع السراية لان ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصة شريكه بخلاف هذا اه (قوله وهو محجور عليه) اى بفلس معنى (قوله لم يبرى) وفى نظيره فى حجر السفه يعق عليه والفرق ان المفسس لو نفذ ناعته ضررنا بالغرماء بخلاف السفه معنى (قوله بناء على الاصح ان العبرة الخ) يتامل هذا فان الاصح فيما ياتى اخر كتاب التدبير ان العبرة من القيمة بل الى ما يقابله من حصة الشريك وقول الشارح من قيمته إنما يناسب الثانى ولا فالمناسب الاول ان يقال عقب به اى بقيمته فليتامل (قوله لا لمن وال الشريك) صورة المسئلة ان احد الشريكين الذى

الميت معسر وحصوله فى الحمل ليس سراية بل تبعا كعضو منها (ولا يمنع السراية دين) حال (مستغرق) بدون حجر (فى الاظهر) بوقت لانه مالك لما فى يده نافذا التصرف فيه ولذا نفذ اعتاقه قال البلقينى ولا حاجة لمستغرق فى جريان الخلاف فاذا اوجبت السراية مائة وهى عنده وعليه خمسون لم يبرى على الضعيف الا فى خمسين ولو كان بالدين الحال رهن لازم ليس له غيره ولا يفضل منه شيء لم يسرقطعا ولو علق وهو متعلق ثم وجدت الهبة وهو محجور عليه لم يبرى بناء على الاصح ان العبرة فى تزواله بوقت وجود الهبة (ولو قل لشريكه

الموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصبي فانكر) ولا يثبت (صدق المنكر بيمينته) إذا حصل عدم العتق (فلا يعتق نصيبه) ان حاتف وإلا حاتف المدعى واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب المنكر لان الدعوى إنما سمعت عليه لاجل القيمة فقط ولا فهي لا تسمع على آخر انك أعتقت حتى يحلف نعم ان كان مع الشريك شاهد آخر فلا حصة اى ان كان قبل دعواه القيمة كما يحتمل لور كشي اتهمته حينئذ (ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق) وواخذة له باقراره وتقييده له بما اذا - ف المنكر أو المدعى البين المردودة معترض بأنه لا وجه له إذ لو نكلا معا فالحكم كذلك لوجود العلة وهي اقراره (ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان (٣٦٣) أسير المدعى لانهم يثنى عتقها فهو كقول

شريك لآخر اشترت نصبي وأعتقت فانكر فانه يعتق نصيب المدعى ولا يسرى (ولو قال لشريكه) المعسر او الموسر (ان أعتقت نصيبك فنصبي حر) فقط اوزاد (بعد نصيبك فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو موسر سرى إلى نصيب الاول ان قلنا السرية بالاعتاق) وهو الاصح (وعليه قيمته) اى نصيب المعلق ولا يعتق بالتعلق لان السرية اقوى منه لانها قهرية تابعة لعتق الاول لا مدفع لها والتعلق قابل للدفع ببيع ونحوه وإذا اجتمع سببان لا يمكن اجتماعهما قدم أقواهما وهذا فارق ما وقع لها في الوصايا قبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لا مكانها اما لو كان المعلق معسرا فاعتق على كل نصفه تنجزا في الاول وبمقتضى التعليق في الثاني (فلو قال لشريكه ان أعتقت نصيبك) فنصبي حر قبله (أو موعه أو حال عتقه

بوقت التعليق حتى لو عاق مستقلا ووجدت الصفة بعد الحجر عتق نظر الحالة التعليق وقد يقال ما هنا مبنى على مقابل الاظهر فيما يأتي عرش (قول المتن الموسر) قال الرافعي أحترزه عن المعسر فانه إذا انكر وحلف لم يعتق من العبد شيء فلو اشترى المدعى نصيب المدعى عليه عتق عليه ولا سريته في الباقي معنى (قوله ولا يثبت) اى للدعى الى قوله نعم ان كان في المغنى (قوله ان حاتف) فيه ان عدم العتق على اطلاقه وليس مقيد بالحلف فكان المناسب ثم ان حاتف فلا يستحق عليه المدعى القيمة وإلا حاتف المدعى واستحقها رشيدى وسيدكر الشارح ما يوافقه وإنما ذكر هذا القيد هنا تميدا لقوله الآتى وتقييدهما الخ (قوله لان الدعوى الخ) عبارة للمغنى ولا يعتق نصيب المنكر بهذا البين لان البين إنما توجهت عليه لاجل القيمة والبين المردودة لا تثبت إلا ما توجهت نحوه ولا فلا معنى للدعوى على أنسان انك أعتقت عبدك وإنما ذلك من وظيفة العبد اه عبارة سم قوله ولا لا فهي لا تسمع الخ وبهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا عتق نصيب المنكر لان البين المردودة كالاقرار فهو معتق نصيبه واخذ باقراره وذلك لان البين إنما اعتد بها بالنسبة للقيمة فلم توجد بين مردودة بالنسبة للعتق الا اقرار بالنسبة اليه اه (قوله اتهمته - يثبت) اى امان كان بعد دعواه القيمة فلا لثمة فهو لتعليل لمقدّر عرش (قول المتن ان قلنا يسرى الخ) معتد عرش عبارة لمغنى ان قلنا بالراجع من انه يسرى بالاعتاق في الحال اه (قوله وتقييدهما) اى الشبيخين في غير المنهاج واصله لعنق نصيب المدعى الخ (قوله وان اسرى) الى قوله ولو سكوته يوجب في المغنى الا قوله وبهذا فارق الى اما لو كان الى قول المتن ولو كان عبد في النهاية الا قوله وبهذا فارق الى ما لو كان وقوله المنجز الى المتن (قوله شريك لآخر) عبارة للمغنى أحد الشريكين لرجل اه (قوله لعنق الاول) اى اعتاق المعلق الاول عبارة النهاية العتق نصيبه اه (قوله لاسكانها) اى التسوية (قوله تنجزا في الاول) اى في المعلق الاول وهو من نجح العتق عرش (قول المتن قبله) اى قبل عتق نصيبك معنى (قوله بالنسبة الخ) متعلق باطلنا الدور (قوله وهو الاصح) اى بطلان الدور (قوله يعتق نصيب كل الخ) بيان لوجه الشبه لقول المصنف وكذا ان كان الخ (قوله ولا سريته) من عطف اللازم (قوله يمنعها) اى السرية (قوله عتق الشريك) اى اعتاق الشريك المطلق الا صرف نصيبه من غير موجب (قوله معها) اى القبلية (قوله فيسرى) اى على نصيب المخاطب بناء على ترتيب السرية على العتق معنى وزادى (قوله فيبطل عتقه) اى عتق المخاطب وكذا ضمير من عتقه (قوله لتوقف الشيء الخ) عبارة للمغنى وفيما ذكر دور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وجودا وعدما وهو دور لفظى اه (قوله لتوقف الشيء) وهو عتق نصيب المخاطب على ما يتوقف

هو والد الشريك الآخر استولداه وعبارة كبر الاستاذ ولو كان الشريك المستولد أصلا لشريكه سرى وان كان معسرا اكملوا استولد الجارية التى كلها له اه (ايضا الامن والد الشريك) لم يذكر نظير ذلك في الاعتاق بان اعتق احد الشريكين المعسر الذى هو اصل الشريك الآخر حصنه فهل يسرى وتبقى القيمة في ذمته أولا ويفرق بينه وبين الايلاذ فيه نظر فليراجع والثاني هو مقتضى تضعيفه استثناء بعضهم الآتى في هاهنا احدها اليسار (قوله ولا لا فهي لا تسمع على آخر انك أعتقت حتى يحلف الخ) وبهذا يدفع ما عساه ان يقال هلا عتق

(فاعتق الشريك) المخاطب نصفه (فان كان المعلق معسرا اعتق نصيب كل عتق) المنجز حالا والمعلق قبله ولا سريته وخص المعلق بالا عسار لانه لا فرق في الآخرين للمعسر والموسر (والاولاهما) لا شتر كما في العتق (وكذا ان كان المعلق موسرا او ابطلنا الدور) اللفظى الآتى بيانه بالنسبة للقبلية إذ لا يتأتى إلا فيها وهو الاصح يعتق نصيب كل عتق ولا سريته لان اعتبار المعية والحالية يمنعها والقبلية ملغاة لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعليق معها كمواع المعية والحالية (ولما) بطل الدور في صورة القبلية (فلا يعتق شيء) على واحد منهما إذ لو نذ اعتاق المخاطب عتق نصيب المعلق قبله فيسرى فيبطل عتقه المزمع من عتقه دعه لتوقف الشيء على ما يتوقف عليه

ولكونه يوجب الحرج على المالك المطلق التصرف في اعتاق نصيب نفسه من غير وجوب ولا نظير له ضعفه الاصحاب هذا كله ان لم ينجز المعاق
عتق نصيبه والاعتق عليه قطعاً وسرى (٣٦٤) بشرطه (ولو كان) أي وجد (عبد لرجل نصفه وآخر ثلثه وآخر سدسه فاعتق الآخرين)

بكسر الخاء كما يحظه لكن
ليوافق كلام اصله لا للتقييد
إذ لو اعتق اثنان منهم أي
اثنين كانا فالحكم كذلك
كما في الروضة وغيرها
(نصيبيهما) بالثنية (معاً)
بان لم يفرغ أحدهما منه
قبل فراغ الآخر أو علقاه
بصفة واحدة أو وكلا
وكيلاً فاعتقه بلفظ واحد
فالقيمة للنصف الذي
سرى إليه العتق (عليهما)
نصفان على المذهب) لان
ضمان المتلف يستوي فيه
القليل والكثير كالمات
من جراحاتها المختلفة
وهذا فارق مأمراً في الأخذ
بالشفعة لانه من فوائد المالك
ومراته فوزع بحسبه وهذا
ضمان متلف كما تقرر هذا
ان يسيراً بالكل فان يسيراً
أحدهما قوم عليه نصيب
الثالث قطعاً وان يسيراً بدون
الواجب سرى لذلك القدر
بحسب يسارهما فان تفاوتا
في اليسار سرى على كل بقدر
ما يجد (وشرط السراية)
أمور أحدها اليسار كما علم
مما مر ثانياً (اعتاقه) أي
مباشرة أو تملكه بدليل
التفريع الآتي (باختياره)
ولو بتسبيه فيه كان اتهم
بعض قريبه أو قبل الوصية
له به نعم يأتي في تعجيز السيد
آخر الفصل الآتي ما
يعكر على ذلك وخرج بذلك
ما لو عتق عليه بغير اختياره

عليه وهو عتق نصيب المعلق (قوله ولو كونه) أي تصحيح الدور (قوله ضعفه الخ) أي تصحيح الدور اللفظي
(قوله وهذا كله) أي قول المتن وكذا ان كان الخ (قوله والاعتق) أي نصيب المعلق (قوله بشرطه) أي
بشروط السراية الآتية في المتن والشرح (قوله أي وجد) أي قوله نعم يأتي في المغني لا قوله بدليل التفريع
الآتي وفي النهاية لا قوله أو علقاه بصفة واحدة وقوله وان يسيراً بدون الواجب إلى المتن وقوله بمباشرة
أو قوله أي وجد قديهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تاماً وعليه فجدة لرجل نصفه وماعطف
عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة خبرها سم (قوله ليوافق
كلام اصله) وهو فاعتق الثاني والثالث معنى لكن الكسر متعين في تعبير المصنف فتأمل (قوله بصفة واحدة)
أي كدخول الدار (قوله أو وكلا أو كلا الخ) الفرق بين هذه وبين ما تقدم من انه لو وكل في اعتاق نصيبه
من عبد فاعتق الوكيل نصف النصيب حيث لا يسرى الاعتاق إلى باقيه انه ثم لما خاف الوكيل موكله فيما
أذن له في اعتاقه كان القياس الغاء لاعتاقه لكن نفذناه فيما باشر اعتاقه لتشوف الشارع للعتق ولم يسر لباقيه
اضعف تصرفه بالمخالفة أو كونه مأمراً به نزل فعله منزلة فعل موكله وهو لو باشر الاعتاق بنفسه
سرى إلى باقيه فكذلكه نزل على ذلك في شرح الروض ع ش (قول المتن عايناهما نصفان) أي على عدد
رؤوسهما لا على قدر الحصص معنى (قوله ما مر في الأخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على
الرؤوس سم (قوله بالكل) أي بقدر الواجب معنى (قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو اسيراً أحدهما
بقيمة النصف والآخر بدون حصته منها فينبغي ان على هذا ما يسره وبالباقى على الأول فلا يرجع سم
(قوله أحدها اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق
النصف الآخر فيسرى للدوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع له والمعتد بخلافه شرح مر اه سم
(قوله أي مباشرة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي مباشرة الشريك الاعتاق ولو تنزلاً بعبارة المغني أي
المالك ولو بنائه اه (قوله ولو بتسبيه) كان المناسب خلاف هذا الصنيع لان هذا جواب ثان عن عدم
ملاءمة التفريع الآتي في المتن لقوله اعتاقه والجواب عنه من وجهين الأول ابقاء الاعتاق على حقيقته
وتقدير شيء ينزل عليه التفريع ويكون التفريع دليل التقدير وهذا هو الذي أشار إليه بقوله أو تملكه الخ
والثاني استعمال الاعتاق فيما يشمل التسبب فيه وهو المشار إليه بقوله ولو بتسبيه فيه فتأمل رشيدى (قوله
كان اتهم الخ) عبارة المغني كشرائه جزء أصله أو فرعه أو قبوله هبته أو الوصية به اه ع ش (قوله في تعجيز
السيد الخ) صوابه في تعجيز السيد الخ بالعين بدل النون (قوله ما يعكر على ذلك) أي على قولهم ولو بتسبيه
ويأتي أيضاً هناك الجواب عنه (قوله وخرج بذلك الخ) عبارة المغني وليس المراد بالاختيار مقابلاً لا كراه
بل المراد التسبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام فيما يعتق فيه الشقص
والاكراه لا يعتق فيه أصلاً وخرج باختياره ما ذكره بقوله فلوروث (قوله لان ذاك) أي الاختيار المقابل

نصيب المنكر لان العيين المردودة كالإقرار فهو مقر بعقق نصيبه فيؤخذ بأقراره وذلك لان العيين إنما اعتد
بها بالنسبة للقيمة لانها تابعة للدعوى والدعوى إنما سمعت بالنسبة للقيمة فلم يوجد عيين مردودة بالنسبة للعتق
فلا إقرار بالنسبة إليه (قوله أي وجد الخ) قديهم من هذا التفسير انه إشارة إلى ان كان تاماً وعليه فجدة
لرجل نصفه وماعطف عليها نعت عبد ولكن لا يتعين ذلك بل يجوز نقصانها وتكون الجملة المذكورة
خبرها (قوله وبهذا فارق مأمراً في الأخذ بالشفعة) أي حيث كان بقدر الحصص لا على الرؤوس كما هنا
(قوله فان تفاوتا في اليسار الخ) ولو اسيراً أحدهما بقيمة النصف والآخر بدون حصته منها فينبغي ان على
هذا ما يسره وبالباقى على الأول فلا يرجع سم (قوله أحدها اليسار) استثنى بعضهم من اشتراط اليسار ما لو
وهب الأصل نصف عبده لفرعه ثم اعتق النصف الآخر فيسرى للدوب من غير غرم شيء لجواز الرجوع

لا كراه

وزعم انه خرج به عتق المكره وهم لان ذاك شرط لأصل العتق وما هنا شرط للسراية مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة

منها الارث (فلو ورث بعض والده) مثلا (لم يسر) ما عتق منه الى باقية لما تقرر ان سبيل (٣٦٥) السراية سبيل غرامة المثلث ولم يوج من

صنع ولا قصد اتلاف ومنها الرد بالعيب فلو باع شقصا ممن يعتق على وارثه كان باع بعض ابن اخيه بثوب ومات ووارثه اخوه ثم اطلع مشترى الشقص على عيب فيه ورده فلا يسرى كالارث فان وجد الوارث بالثوب عيبا ورده واسترد الشقص عتق عليه وسرى على المعتمد لاختياره فيه وقد تقع السراية من غير اختيار كان وهب لقن بعض قريب سيده فقبله فيعتق ويسرى على ما ياتي وعلى سيده قيمة باقيه ويجاب بان فعل عبده كفعله كما مر في الدعوى عليه ثم رايت ما ياتي قريبا وهو صريح فيما ذكرته نالها قبول محلها للنقل فلا يسرى للنصيب الذي ثبت له لاستيلاذو الموقوف او المندور عتقه او اللازم عتقه بموت الموصى او المرحون بل لو رهن نصف قن لا يملك غيره فاعتق نصفه غير المرحون لم يسر للمرحون رابعا ان يوجد العتق لنصيبه او للكل فلو قال اعتقت نصيب شريكي لغا نعم بحث في المطلب انه كناية فاذا نوى به عتق حصته عتقت وسرت لانه يعتق بعتقها فصح التعبير به عنها خامسا ان يكون النصيب العتيق يمكن السريان اليه

لا كراه (قوله) منها الارث) ومنها مالو استخات ماء المحرم بعد خروجه وحات منه فلا سراية ع ش (قول) المتي بعض ولده) اي وان سفل معنى (قوله) مثلا) اي او بعض اصله وان علامتي (قوله) مثلا) الى قوله وقد تقع السراية في المتي ولما في قوله ثم رايت في الهاية (قوله) رماها او وصى لزيد مثلا ببعض ابن اخيه فأت زيدا قبل القبول وقبله الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه يقبوله يدخل البعض في ملك مورثة ثم يندخل اليه بالارث ومالو عجز مكاتب اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء عجز بتعجين نفسه ام بتعجين سيده لعدم اختيار السيد فان قبله بخيار في الثانية اجيب بانه لما قصد النزع جزو الملك حصل ضمنا ومالو اشترى او اتهم المكاتب بعض ابنه او ابيه وعتق بعتقه لم يسر لانه لم يعتق باختياره بل ضمنا معنى (قوله) شقصا ممن يعتق الخ) اي حصته من قريب مشترك بينه وبين اجنبي ويعتق الخ (قوله) كالارث) عبارة المغني لانه قهرى كالارث اه (قوله) ويسرى على ما ياتي) اي من الخلاف والمعتمد منه عدم السراية ع ش اي عند النهاية والمغني لا الشارح كما ياتي في اواخر الفصل الاتي (قوله) ما ياتي قريبا) اي قبيل التنبيه (قوله) نالها) الى قوله نعم في المغني لا لقوله او المرحون الى رابعها (قوله) او الموقوف الخ) عطف على الموصول (قوله) او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه وصى بعتق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم الاعتاق بعد موته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالقن في جواز البيع فكذلك في السراية ولما في بعض مكان عجز عن اداء نصيب الشريك اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكور فليتامل سم عبارة المغني ولا الى المندور لاعتاقه ونحوه مما لازم عتقه بموت المريض او المعلق على صفة بعد الموت اذا كان عتق بعد الموت اه (قوله) لا يملك غيره) اي بخلاف مالو ملك غيره فيسرى وفي الروض مع شرحه ويسرى العتق الى بعض مرحون لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه وهذا لا ينافي ما ذكره الشارح لانه في معسر سم (قوله) فصح التعبير الخ) اي من باب التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته سم (قوله) به) اي بعتق نصيب شريكه وقوله عنها اي عن عتق حصته على حذف المضاف (قوله) لم يسر منها الخ) في المغني والاسنى خلافا لغيرهما ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشي نقلا عن القاضي اني الطيب لا يسرى اليه كعكسه بمنوع اه وذكرها سم عن الثاني وأقربا (قوله) في عتق التبرع) الى الفصل في النهاية الاقوله او كلها وقوله بالسكل (قوله) في عتق التبرع) سيذكر مختصره (قوله)

لهو المعتمد خلافا لغيره (قوله) او اللازم عتقه بموت الموصى) لعل صورته انه وصى بعتق حصته ثم مات فان عتق حصته لازم بلزوم الاعتاق بعد موته واما قبل موته فلا مانع من السراية اخذنا من قول الروض وشرحه ولى اي ويسرى العتق الى بعض مدبر لان المدبر كالقن في جواز البيع فكذلك في السراية ولى بعض مكاتب عجز عن اداء نصيب الشريك رسنو ضح في السكنة متى يسرى العتق الى بعض المكاتب والاصح انه حيث عجزه كما اشار اليه هنا بقوله عجز اه فان الموصى باعتاقه قبل الموت لا يزيد على المدبر والمكاتب المذكورين فليتامل (قوله) بالورهن نصف قن لا يملك غيره الخ) في الروض ويسرى اي العتق الى بعض مرحون قال في شرحه لان حق المرتين ليس باقوى من حق المالك فكما قوى الاعتاق على نقل حق الشريك الى القيمة قوى على نقل الوثيقة اليها اه ولا ينافي ما ذكره الشارح لانه في معسر فليتامل (قوله) فصح التعبير به) اي من باب التعبير باللازم عن الملزوم اذ عتق حصته شريكه لازم لعتق حصته (قوله) فواستولد شريك معسر حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر الخ) في شرح الروض ولو استولد احدهما نصيبه معسرا ثم اعنته وهو موسر سرى الى نصيب شريكه وقول الزركشي نقلا عن القاضي اني الطيب لا يسرى اليه كعكسه بمنوع مع اني لم اره في تعليق القاضي اه

فواستولد شريك معسر حصته ثم باشر عتقها موسرا لم يسر منها للبقية (والمر بضم) في عتق التبرع (منع) الا في ثلث ماله

فاذا أعتق (إلى قوله وكذا إن خرج في المغنى (قوله فاذا أعتق الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر بحالة الموت لا الوصية اه سم (قوله فلا سراية) معتمد عش (قوله وكذا إن خرج الخ) خلافا للروض كما مر انفاو للمغنى عبارته فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية للباقي اه (قوله بعض حصص شريكه الخ) عبارة النهاية وكذا إن خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ اه قال عش قوله لكن قال الزركشى التحقيق الخ هو عند التامل لا يخالف ما قبله في الحكم لما قرره فيه من انه إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصته عتق ما خرج وبقي الزائد ومفهومه انه إذا خرج كله من الثلث عتق جميعه اه (قوله او كلها) الصواب إسقاطه فان السراية فيه محل وفاق وإنما التردد فيما إذا خرج بعض حصص شريكه من الثلث مع حصته فهل يسرى لذلك البعض او لا والمعتد الاول (قوله لكن قال الزركشى الخ) هذا لا موقع له بعد تقييده فيما مر المرض بمرض الموت فكان ينبغي حذفه فيما مر حتى يتقيا تفصيل الزركشى رشيدى (قوله انه) أى المريض في عتق التبرع (قوله فان شفى سرى) أى إن كان موسرا عش (قوله بدل السراية) أى لنصيب الشريك او بعضه (قوله بان رد الزائد) أى بقى الزائد على الثلث من نصيب الشريك او بعضه فلا يسرى اليه (قوله عن كفارة مرتبة) قضيته عدم السراية في الخيرة ويوجه بانه المالم يخاطب بخصوص العتق بل بالقدر المشترك الحاصل في كل من الحصال كان اختياره لخصوص العتق كالنزع وعليه فتجب عليه خصلة غير العتق لان بعض الرقة لا يكون كفارة فليراجع عش (قوله بالكل) اسقطه النهاية وعلله لتوهمه منافاة ذلك لما قبله من قوله بعض قنه ولما بعده من قوله فانه يسرى ولك أن تمنع المنافاة (قوله فانه يسرى الخ) هذا كالصريح في انه يقع الكل كفارة (قوله ولا يقتصر على الثلث) أى لا نها وجبت كاملة عش (قوله مطلقا) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله مطلقا) أى خالف تركه كاملا عش والاول أى في الثلث وغيره (قول المتن فلو أوصى) أى أحد شريكين في رقيق معنى (قوله للانتقال المذكور) أى آتفاق قوله لا انتقال تركته الخ (قوله نعم أن أوصى الخ) هو استدراك على المتن رشيدى (قوله بالتكميل سرى الخ) عبارة الروض مع شرحه فلو أوصى أحدهما أى الشريكين بعتق نصيبه من عبد وتكميل عتق العبد كل ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه (قوله لانه) أى الميت حيث ذاب حين إذا أوصى بالتكميل أسنى (قوله استبقى لنفسه قدر قيمته الخ) أى العبد فكان موسرا به أسنى (قوله وقديسرى) أى على الميت عش (قوله واختارت) أى الامة المذكورة (قوله ثم مات) أى من ولدت منه عش (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى قليتا مل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما يعلم مما كتبناه هاشمه عن شرح الروض اه سم وقد مناك عن المغنى مثل ما في شرح الروض (قوله ولو أوصى الخ) (تنمة) أمة حامل من زوج اشتراها ابنها الحروز وجها معا وهما موسران فالحكم كالو أوصى سيدها هاشما وبقلا الوصية معا عتق الامة على الابن والحمل يمتق علمها ولا يقوم معنى (فصل في العتق بالبعضية) (قوله في العتق) إلى قوله وقد يملكه في المغنى الا قوله اجتماعا وقوله والوالد

فاذا أعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره فلا سراية وكذا إن خرج بعض حصص شريكه أو كلها لكن قال الزركشى التحقيق انه كالصحيح فان شفى سرى وان مات نظر لثلثه عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والابن رد الزائد وفارق المفلس لتعلق حق الغرماء اما غير التبرع كان اعتق بعض قنه عن كفارة مرتبة بنية الكفارة بالكل فانه يسرى ولا يقتصر على الثلث (والميت معسر) مطلقا فلا سراية عليه لا انتقال تركته لو رثته بموته (فلو أوصى بعتق نصيبه) من قن فاعتق بعد موته (لميسر) وان خرج كله من الثلث لا انتقال المذكور ومن ثم لو أوصى بعتق بعض عبده لم يسرا ايضا نعم ان أوصى بالتكميل سرى لانه حيث ذاب استبقى لنفسه قدر قيمته من الثلث وقديسرى كالو كاتباهما ثم ولدت من أحدهما واختارت المضى على الكتابة ثم مات وهى مكتوبة فيعتق نصيب الميت ويسرى وياخذ الشريك من تركه الميت القيمة ولو أوصى بصرف ثلثه في العتق فاشتري الوصى منه شقصا واعتقه سرى بقدر ما بقى من الثلث لان الوصية

(قوله فاذا أعتق في مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره الخ) عبارة الروض (فرع) لو أعتق شريك نصيبه في مرض موته وخرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق ولا سراية لأن المريض فيما زاد على الثلث معسر وثلث يعتبر بحالة الموت لا الوصية اه سم (قوله وكذا إن خرج بعض حصص شريكه الخ) أى وكذا ان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية في الباقي لما مر في الوصية لكن قال الزركشى الخ ش مر (فصل في العتق بالبعضية) (قوله ويسرى الخ) هل يشكل على الشرط الخامس او هو مستثنى

(أهل تبرع أصله) من النسب وإن علا الذكور والانات (أو فرعاه) وإن سفل (٣٦٧) كذلك (عتق) عليه إجماعاً الأداود الظاهري

والأحقة له في خبر مسلم إن
يجزى ولد والده إلا أن يجده
مملوكاً فيشتريه فيعتقه لأن
الضمير راجع للشراء
المفهوم من يشتريه لرواية
فيعتق عليه والولد كالولد
بجامع البعوضة ومن ثم
قال صلى الله عليه وسلم فاطمة
بضعة مني أما بقية الأقارب
فلا يعتقون بذلك وخبر من
ملك ذارحم محرماً فندعت
عليه ضعيف وخرج باهل
تبرع والمراد به الحر كوله ولا
يصح الاحتراز عن الصبي
والمجنون لما يأتي منهما إذا
ملك عتق عليهما وكذا
من عليه دين مستغرق كما
علم مما مر مكاتب ملكه
بنحوه وهو يكسب مؤنته
فله قبوله فيملكه ولا يعتق
عليه لئلا يكون الولاء له وهو
محال ومبعض ملكة يبعضه
الحر لتضمن العتق عنه
الأرض والولاء وليس من
أهلها وإنما عتقت أم ولد
المبعض بموته لأنه حينئذ
أهل للولاء لا تقطع الرق
بالموت ومالو ملك ابن أخيه
فأت عليه دين مستغرق
ورثة أخوه فقط وقلنا
بالأصح أن الدين لا يمنع
الأرض فقد ملك ابنه ولم
يعتق عليه لأنه ليس أهلاً
للتبرع فيه لتعلق حق
الغير به وقد يملكه أهل
التبرع ولا يعتق في صور
ذكرها شارح ولا تخلو
عن نظر (ولا) يصح أن

إلى وخبر من ملك وقوله وكذا إلى مكانب إلى قول المتن ولو وهب لعبدي النهاية لا قوله ملكه بنحوه إلى
ومبعض وقوله وكذا يصح شراء إلى المتن (قوله من النسب) عبارة المغني أصله أفرعه الثابت بالنسب ثم
قال وخرج بقولنا الثابت بالنسب مالم يولد للمتزني بها ولد أنتم ملكه الزاني لم يعتق عليه وخرج أصله وفرعه من
الرضاع فإنه لا يعتق عليه اه (قوله كذلك) أي الذكور والانات من النسب (قول المتن عتق) أي
التحريم مالم يولد مالم يولد (قوله إجماعاً) عبارة المغني أما الأصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح
الذل من الرحم ولا يأتني خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في الصحيح مسلم إن يجزى ولد والده إلا أن يجده
مملوكاً فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشراء لا أن الولد هو المعتق بإنشائه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية
فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً إن كل من في الأرض الا آتى
الرحمن عبداً وقال تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفى اجتماع الولدية
والعبودية اه وهي سالمة عن اشكال الرشيدى بما نصه قوله إجماعاً الأداود الظاهري قديقال إن كان خلاف
داود إنما جاء بعد انعقاد الإجماع فهو خارق للإجماع فيمكن في دفعه خرقه ولا يتأتى الاستثناء وإن كان خلافه
قبل انعقاد الإجماع فلا إجماع اه وإن أمكن الجواب عنه باختيار الثاني ومنع قول فلا إجماع بقول جمع
الجوامع مع شرحه وعلم أن أئمة الفقهاء أي المجتهدين في عصره على أحد القولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم بأن
قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق جائز ولو كان الاتفاق من الحادث بعدهم بأن ماتوا ونشأ غيرهم اه
(قوله لأن الضمير) أي المستتر في بيعته (قوله للشراء الخ) أي لا للولد المشتري كما فهمه داود الظاهري
(قوله والولد كالولد الخ) فيه أنه لم يقدم دليلاً مستقلاً في الولد حتى يقيس عليه الولد وخبر مسلم إنما جاء
في مقام الرد على تمسك داود به لا للاستدلال وهو إنما استدلل بالإجماع لا غير رشيدى أي والإجماع دليل
لكل من الأصل والفرع ولك أن تقول إن سوق خبر مسلم للرد المذكور الصريح في الدلالة على مسألة الولد
مغن عن إعادة ثانياً للاستدلال عليها بل تعد تكراراً (قوله بضعة) بفتح الباء ع ش ورشيدى (قوله
بذلك) أي الملك مغني (قوله ضعيف) بل قال النسائي أنه منكره والترمذي أنه خطأ وقال أبو حنيفة حمد
بعق كل قريب ذي رحم محرماً وقال مالك بعق السبعة المذكورين في آية الميراث وقال الأذرعى يعتق
كل قريب محرماً كان أو غيره مغني (قوله والمراد به الحركة) أي حيث لم يتعاق بالرقيق حق الغير بدليل
قوله الاتي ومالو ملك ابن أخيه الخ رشيدى (قوله ولا يصح الاحتراز) أي باهل تبرع (قوله لما يأتي)
أي اتفاق قول المصنف ولو وهب له أو وصى له الخ (قوله عتق عليهما) ولو اشترى الحر زوجته الحامل
منه عتق عليه الحمل كما قاله الزركشي ولو اشترى في مرض موته ثم انفصل قبل موته أو بعده لم يرث أي
لأن عتقه حينئذ وصية وسيأتي الكلام على ذلك مغني عبارة ع ش (فرع) لو ملك زوجته الحامل منه
الظاهر أن الحمل يعتق فلو اطلع على عيب امتنع الردفما يظهر ووجب له الأرض اه (قوله وكذا من عليه
الخ) أي يعتق عليه بعضه إذا ملكه كالصبي والمجنون (قوله مما مر) أي عن قريب بقول المصنف ولا يمنع
السراية دين مستغرق في الأظهر (قوله مكاتب) فاعل خرج (قوله بنحوه) أي كالوصية مغني (قوله
مبعض) عطف على مكاتب (قوله لا تقطع الرق الخ) أي زوال آثاره ع ش (قوله وما لو ملك الخ)
معطوف على المكاتب والمبعض رشيدى (قوله فأت) أي مالك ابن أخيه (قوله ذكرها شارح) أقره
المغني عبارة توافر على المصنف صور منها مسائل المريض الآتية ومنها مالو وكره في شراء عبداً فاشترى من
يعتق على موكبه وكان معيافاً فإنه لا يعتق عليه قبل رضاه ببعيه اه (قوله ولا يصح) إلى قول المتن ولو وهب
لعبدي المغني لا قوله على ما قاله إلى المتن وقوله ويفرق بينه إلى المتن وقوله موجب الشراء إلى عتقه وقوله إن
أعسر إلى أنه لا يهرن (قوله لأنه لا غبطة له الخ) لأنه يعتق عليه وقد يطالب بنفقته وفي ذلك ضرر عليه
مغني (قول المتن له) أي لمن ذكر مغني (قول المتن أو أوصى له الخ) ومن صور الوصية بالاب أن يتزوج

أو مبنى على ما ذكره ثم عن شرح الروض فليتامل السبب في استثنائه على أن في الشرط الخامس ما يعلم مما

(يشتري) من جهة الولي (الطفل) ومجنون وسفيه (قريبة) الذي يعتق عليه لأنه لا غبطة له فيه (ولو وهب) (قريب) (له) أو أوصى له

به فان كان الموهوب أو الموصى به (كاسيا) أى له كسب بكفيه (فعل الولي) وجوبا (قبوله وبعث) على المولى إذ لا ضرر عليه ولا نظر لاحتمال عجزه فتجب نفقته لانه خلاف الاصل مع أن المنفعة محققة الضرر مشكوك فيه (وينفق) عليه (من كسبه) لاستغنائه عن قريبه (ولما) يكن كاسيا (فان كان الصبي) ونحوه (معرضا وجب) على الولي (القبول) لان المولى لا عساره لا نفقة عليه ولا نظر لاحتمال يسار مالمصر (ونفقته في بيت المال) ان كان مسكنا وليس له منفق غير المولى أما الذي ينفق عليه منه لكن فرضا على ما فله في موضع وقال في آخر تبرعا (او موسرا حرم) قبوله ولا يصح (٣٦٨) لضرره بانفاقه عليه هذا كله إذا وهب مثله كله فووهب له بعضه وهر كسوب والمولى

موسر لم يقبله وليه لئلا يعتق نصيبه ويسرى فتلزمه قيمة شريكه ويفرق بينهما وبين قبول العبد لبعض قريب سيده وان سرى على ما يأتي بان العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله إذا لم تلزم السيد النفقة وان سرى لتشوف الشارع للعتق والولى تلزمه رعاية مصلحة المولى من كل وجه فلم يجزله التسبب في سراية تلزمه قيمتها (تنبه) فرضه الكلام في الكاسب انما هو على جهة المثال مع انه لا يتأتى إلا في الفرع لان الاصل تجب نفقته وان كان كسوبا والمراد انه متى لم تلزم المولى نفقته لا عساره او لكسب الفرع أو لكون الاصل له منفق آخر لزم الولي القبول والا فلا ولو ملك في مرض موته قريبه (الذى يعتق عليه بلا عوض) كارت (عتق) عليه (من ثلثه) فلو لم يكن له غيره لم يعتق الا ثلثه (وقيل) يعتق (من

عبد بخره ويولد له ولدا فهو حر ثم وصى سيد العبد به لانه من ضرر الوصية بالابن أن يتزوج حرامة فيولد لها فالولد ليرقى للمالك الا ما تم يوصى سيد الولد به لانه لا يبعث (قول المتن فعل الولي) ولو وصيا او قايما معنى (قوله) إذ لا ضرر عليه أى مع تحصيل الكمال لقريبه واعمرم الادلة السابقة معنى (وجب على الولي القبول) فان أتى الولي قبل له الحالك فاني قبل هر الوصية إذا كمل لالهبة لغواتها بالتاخير قال الاذرعى بشبه ان الحالك لو اتي عن نظر واجتهاد كان رأى ان القريب يعجز عن قرب او ان حرفته كثيرة الكساد فليس له القبول بعد كماله اهر وظاهر ان أباء بالنول دون ما إذا سكنت معنى (قوله للماسر) أى لنظيره من أن اليسار خلاف الاصل الخ (قوله) ان كان مسكنا أى تعرضا عن (قوله) وليس له منفق الخ) أى بزوجية او قرابة معنى (قوله) قرضا معتمد عن (قوله) على ما فله الخ) عبارة النهاية كما قاله الخ (قوله) هذا كله الخ) كان حقه ان يقدم على قول المصنف ولا الخ كافي النهاية (قوله) مثلا أى او اوصى معنى (قوله) له كله أى كاهر وظاهر اطلاقه معنى (قوله) لئلا يعتق الخ) عبارة المعنى لانه لو قبله ملكه وعتق عليه وحينئذ فيسرى على المحجور فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الروضة واصلها وهو المعتمد وان رجح في تصحيح التنبيه أنه يقبله ويعتق ولا يسرى لان المقتضى للسراية الاختيار وهو منتفاه (قوله) على ما يأتي أى في آخر الفصل (قوله) والمراد الخ) الاولى التفريع (قوله) اولكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف من يشاركه هذا في الاتفاق سم وقد يصرح بذلك قول المعنى فلو اوصى لطفل مثلا بجده وعمه الذى هرا بن هذا الجد حى موسر لزم الولي قبوله ولو كان الجد غير كاسب إذ لا ضرر عليه حيث نذا (قوله) كارت أى أو هبة معنى (قوله) وهو المعتمد) وفاقا للنهج والنهاية والمعنى (قوله) لانه لم يبدل ما لا الخ) أى وان وجد السبب باختياره كالمملك هبة او وصية عن ش عبارة المعنى لان الشرع اخرجه عن ملكه فكانه لم يدخله (قوله) قول المتن او ملكه) أى في مرض موته معنى (قول المتن بلا محاباة) قال في المصباح حاباه محاباة ساعه ما خوذ من حبوته إذا اعطيته الشيء من غير عوض اهر ع (قوله) يعتق ما وفى الخ) عبارة المعنى فلا يعتق منه الا ما يخرج من الثلث وليس للبائع الفسخ بالتفريق لو لم يخرج من الثلث إلا بعضه اهر (قول المتن ولا يرث) راجع للثنتين على اعتبار العتق من الثلث معنى (قوله) هنا) أى في العتق من الثلث وسيدكر محترزه بقوله بخلاف من يعتق الخ (قوله) فيبطل أى الارث لتعذر اجازته أى العتق (قوله) بخلاف من يعتق من رأس المال يؤخذ منه ان التبرع على الوارث إنما يتوقف على الاجازة ان كان من الثلث ع (قوله) لعدم التوقف أى فيرث لعدم الخ معنى (قوله) مستغرق له أى لما هو وسيدكر محترزه في قوله ما إذا كان الدين الخ (قوله) لئلا يملكه الخ) عبارة المعنى لان تصحيحه يؤدي إلى ملكه ولا يعتق عليه فلم يصح كالا يصح شراء الكافر العبد المسلم اهر (قول المتن) الاصح صحته الخ) وبخالف شراء الكافر المسلم لان الكافر يمنع المملك للعبد المسلم نهاية (قول المتن بل يباع في الدين) ويلغز بهذا فيقال حر موسر اشترى من يعتق عليه ولا يعتق معنى

كتبناه بهامشه عن شرح الروض (قوله) اولكون الاصل له منفق آخر الخ) لعل المراد آخر يقوم على

(قوله) رأس المال وهو المعتمد كافي الروضة والشرحين واعتمده البلقيني وغيره فيعتق جميعه وإن لم يملك غيره لانه لم يبدل مالا والمملك زال بغير رضاه (أو ملكه بعوض بلا محاباة) بان كان شمن مثله (فن ثلثه) يعتق ما وفى به لانه فوت ثمنه على الورثة من غير مقابل (ولا يرث) هنا إذ لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فامتنع ارثه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (فان كان عليه) أى المريض (دين) مستغرق له عند موته (فليل لا يصح الشراء) لئلا يملكه من غير عتق (والاصح صحته) إذ لا خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين)

لأد موجب الشراء الملك والدين لا يمنع منه وعقده معتبر من الثلث والدين يمنع منه وكذا يصح شراء ما ذن عليه ديون بعض سيده بأذنه ولا يعتق إن أعسر سيده بخلاف ما لو أيسر كافى المطلب عن الأصحاب لأنه كالمهرين بالدين أما إذا كان الدين غير مستغرق فيعتق منه ما يخرج من الثلث بعد وفاته أو مستغرقا سقط بنحو إبرام فيعتق منه ما بقى بثلث المال حيث لا إجازة فيها ما (أو) ملكه (بمحاباة) من بأذنه له كان اشتراه بخمسين وهو يساوى ما نذر فقدرها) وهو خمسون في هذا المثال (كهيبة) فيحسب نصفه من رأس المال على المعتمد السابق (والباقى من الثلث ولو وهب لعبد) أى قن غير مكاتب ولا مبعوض (بعض) أى جزء (قريب) أى أصل أو فرع (سيده فقبل وقنا يستقل به) أى القبول من غير لأذن السيد إذ لم تلزمه نفقة وهو الأصح (عتق وسرى) وعلى سيده قيمة بأذنه) إذا الهبة له هبة (٣٦٩) لسيده وقبوله كقبول سيده شرعا هذا ما جزم به الرافعى هنا واستشكله

وفي الروضة ثم بحث عدم السراية لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وجريا عليه في الكتابه قال الرافعى وقول الغزالي بالسراية لم أجده في النهاية ولا غيرها واعتمده البلقيني وقال السراية غريبة ضعيفة لا يلتفت إليها إذا بذلك تصويب الاسنوى لها لما مر أن فعل عبده كفعله وفي الرد نظر لما قدمته آنفا أن العبد تصرفه كتصرف سيده من وجه دون وجه لأنه ليس نائباً عنه حتى تلزمه رعاية مصلحته من كل وجه ولا مستقلاً حتى يلزمه رعاية ذلك أصلاً فراعوا مصلحة السيد من وجه فنحوه القبول إذا لزمه النفقة ومصلحة القريب من وجه وهو صحة قبوله والسراية إذ لم تلزمه النفقة ولتنزيلهم فعل العبد منزلة فعل السيد في الحلف وغيره بما مر لم يتمحض فعله للقهر على السيد فأتضح ما في المتن

(قوله) إذ موجب الشراء الخ يفتح الجيم وهذا علة لصحة الشراء قوله وعقده الخ علة لعدم العتق مع أنه قد تم تعليق الأول في قوله لا إذا دخل فيه رشيدى (قوله) والدين لا يمنع منه) أى فلم يمنع صحة الشراء نهاية (قوله) والدين يمنع الخ أى كما يمنع العتق بالاعتناق نهاية (قوله) منه) يعنى من التبرع بالثلث (قوله) عليه ديون) أى للتجارة معنى (قوله) أما إذا كان الخ) عبارة شرح المنهج والمعنى فإن لم يكن مستغرقاً أو سقط بإبراء أو غيره عاقل أن يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاء الدين في الأولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيها وما لا اعتق منه بقدر ثلث ذلك ما بقى بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله) بنحو إبراء) كان فيه اجنبى أو الوارث ولم يقصد الوارث فداءه ليبقى له أسنى (قوله) فيهما) أى فى السقوط وعدم الاستغراق (قوله) أو ملكه) أى فى مرض موته بموضع معنى (قوله) من بآذنه الخ) خرج به المحاباة من المريض كان اشتراه بمائة وهو يساوى خمسين فقدره تبرع منه فإن استوعب الثلث لم يعتق منه شيء. ولما قدمت المحاباة على العتق فى أحد أوجه استظهره بعض المتأخرين معنى (قوله) فيحسب نصفه الخ) يعنى يعتق نصف القريب من رأس المال بخير مى (قوله) غير مكاتب ولا مبعوض) سيدك كحترزه (قوله) أى جزء) إلى الفصل فى النهاية لا أقوله قال الرافعى إلى أما إذا كان (قوله) وهو الأصح) إلى الفصل فى المعنى لا أقوله قال الرافعى إلى واعتمده وقوله راد إلى وأما المكاتب (قوله) وهو الأصح) أى القول باستقلال العبد بالقبول (قوله) هذا) أى قول المصنف وسرى الخ (قوله) ما جزم الرافعى الخ) أى والمنهج (قوله) وجريا عليه فى الكتابه) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) واعتمده) أى عدم السراية (قوله) وقال السراية) أى فى المنهاج معنى (قوله) لما قدمته آنفا) أى قيل التنبيه (قوله) والجواب الخ) عطف على ما فى المتن (قوله) ولا يعتق) أى من موته به شيء معنى (قوله) وإن كان هو الخ) غاية والضمير للسيد (قوله) وفى نوبة السيد كالقن) أى فيعتق ويسرى على ما فى المتن الذى ارتضى به الشارح والمنهج خلافاً للنهاية والمعنى كما مر (قوله) فآيته على به) أى المبعوض وحرثته (قوله) فيه ما مر) أى من الخلاف المرجح من السراية عند الشرح والمنهج وعدمها عند النهاية والمعنى

(فصل) فى الاعتناق فى مرض موته (قوله) وبيان القرعة) أى وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما انفقه ع (قوله) تبرعاً) سيدك كحترزه (قول المتن لا يملك غيره) أى ولأدين عليه معنى (قوله) مات كله حر الخ) واعتمد النهاية موت كله رقيقاً واستظهر المعنى موت ثلثه حر أو باقية رقيقاً عبارة ته هذا أن بقى بعد السيد فإن مات فى حياته لم يموت كله رقيقاً أو حر أو ثلثه حر أو باقية رقيقاً قال فى أصل الروضة فيه أوجه أصحابنا عند الصيدلانى الأول وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه لأن ما يعتق ينبغي أن يبقى للورثة مثلاً ولم يحصل لهم هنا شيء ونقلنا فى الوصايا عن الأستاذ ابن منصور تصحيح الثانى واقتصر عليه وصوبه الزركشى

هذا بخلاف من يشاركه هذا فى الانفاق (قوله) وجريا عليه فى الكتابه) أى وهو المعتمد شرح مر (فصل) أعق فى مرض موته عبد لا يملك غيره الخ (قوله) مات كله حر الخ) أى تنزيله منزلة

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - عاشر

أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جز ما وأما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد لأن الملك له نعم إن عجز عتق البعض ولم يسر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب وإن كان هو المعجز له لأنه إنما قصد التجيز والملك حصل ضمناً وأما المبعوض وثم مهاباة ففى نوبته لا عتق وفى نوبة السيد كالقن فإن لم تكن مهاباة فآيته على به قن وبسيده فيه ما مر (فصل) فى الاعتناق فى مرض الموت وبيان القرعة فى العتق إذا (اعتق) تبرعاً (فى مرض موته عبد لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه) لأن المريض إنما ينفذ تبرعه من ثلثه نعم أن مات فى حياة السيد مات كله حر على الأصح ومن ثم لو وهبه فأقبضه فمات السيد حتى مات على ملك الموهوب له ومن فواتد موته حرراً

في الاولى انجرار ولا مولده من موالي امه (٣٧٠) الى معتقه (فان كان عليه دين مستغرق) واعتقه تبرعا ايضا (لم يعتق منه شيء) مادام الدين

باقيا لان العتق حينئذ كالوصية والدين مقدم عليها ومن هم لوا بر الغرام منه او تبرع به اجني عتق ثلثه اما اذا كان نذر اعتاقه في صحته ونجزه في مرضه فاعتق كله كالموالتعتق عن كفارة مرتبة وخروج بالمستغرق غيره فالباقى بعده كانه كل المال فينفذ العتق في ثلثه (ولو اعتق) في مرض موته (ثلاثة) معا كقوله اعتقكم (لا يملك غيرهم قيمتهم سواء) ولم تجز للورثة (عتق احدهم) يعني تميز عتقه (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعين طريقا ولخير مسلم أن انصاريا اعتق ستة مملوكين له عند موته لا يملك غيرهم فجزاهم ^{عليه السلام} اثلاثا ثم اعتق اثنين وارق اربعة قال في البحر والرماد جزاؤهم باعتبار القيمة لان عيب الحجاز لا يختلف قيمتهم غالبا ويدخل الميت منهم في القرعة فان قرع رق الاخران وبان انه مات حرا فبقيته كسبه ويورث وتعين القرعة فلا يجوز اتفاقهم على انه ان طار غراب فهدا حرا ومن وضع صبي يده عليه حرا (وكذا لو قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا) فيقرع لتجتمع الحرية في واحد لان

تنزيله منزلة عتقه في الصحة وإطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال الماوردي انه الظاهر من مذهب الشافعي كالمومات بعده قال البغوي على خلاف ولا وجه للقول بانه مات رقيقا لان تصرف المريض غير متمتع وفائدة الخلاف في الوهب في المرض عبد الا يملك غيره واقتضيه ومات قبل السيد فان قلنا في مسألة العتق بموته رقيقا ماتت على ملك الواهب وتزومه مؤنة تجهيزه وان قلنا بموته حر ماتت على ملك الواهب له فعلية تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليهما تأمل المانع من فرض فائدة الخلاف في موت العتق في مسألة العتق سيد عمر وتبعه الا ذرعى (قوله في الاولى) اي المذكورة بقوله نعم ان مات الخ (قول المتن عليه) اي من اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره معنى (قوله واعتقه) الى قول المتن او بالقيمة دون العدد في المغنى وكذا في النهاية الاقوله لان اعتاق هذا على القول بموته رقيقا الى المتن وقوله قال اذالم وقال (قوله واعتقه تبرعا ايضا) يعني عنه ضمير عليه في المتن (قوله حينئذ) اي حين كون الدين مستغرقا له (قوله منه) اي الدين (قوله او تبرع به اجني) عبارة المغنى او تبرع متبرع بقضاء الدين اه وعبارة الاسنى او في الدين من غير العبد سواء وفاه الوارث ام اجني كما قاله القاضي وظاهر أن محله في الوارث اذ اوفاه ولم يقصد فداءه ليقى له اه (قوله اما اذا كان نذرا) محترز قوله تبرع عا ش (قوله بعده) اي بعد اداء الدين (قوله معا) خرج بهما اذ اذارتها فيقدم الاسبق فقط ولا قرعة كما يأتي (قول المتن قيمتهم سواء) كذا في المحلى والنهاية بلا واو وعبارة المغنى والمنهج وقيمته الخ بالواو (قوله ولم تجز الورثة) اي هتقم معنى عبارة ع ش اي فبازاد على الثلث اه (قول المتن عتق احدهم) وهل يجوز التفريق بين الوالد والدة وولدها اذا اخرجت القرعة أحدهما ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان التفريق انما تمتع بالبيع وما في معناه ع ش (قوله يعني تميز عتقه) اي والافاضل عتق احدهم حاصل قبل القرعة سم (قوله ثم اعتق اثنين الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اقرع بينهم فاعتق الخ ولعله سقط من قلم الناسخ والا فهو محط الاستدلال (قوله فان قرع الخ) اي اخرجت له القرعة ع ش (قوله رق الاخران الخ) اي وان اخرج له الرق لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله في يد الوارث حسب عليه اذا اخرجت القرعة برقه سم (قوله فلا يجوز اتفاقهم الخ) اي ولم يكف معنى (قوله حر) عبارة المغنى فهو حرا (قوله لان اعتاق الخ) اي وانما لم يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان الخ معنى (قوله كاعتاق كله) اي لان اعتاق البعض يسرى للكل بحججى (قوله لما مر) اي انما من قوله لان اعتاق الخ (قول المتن اقرع الخ وفهم من الامثلة التصوير بما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذارتها فيقدم الاسبق كما لو كان له عبدان فقط فقال نصف غانم حرو وثلث سالم حر عتق ثلثا غانم ولا قرعة ذكر اه في باب الوصية معنى (قوله لولا تشوف الشارع الخ) قضيته انه اذا قال اعتقتكم او اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا بعد موتى عتق واحد لا بعينه والقرعة كما سبق ويرد عليه انه اذا قال اعتقت ثلثكم او ثلثكم حرا كان بمنزلة ما لو قال اعتقت ثلث كل واحد لان الاضافة للعموم ودلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد فرد فكان كالموالتعتقت ثلث فلان وثلث فلان ولعلم لم ينظروا الى ذلك بناء على ان ثلثكم مضاف الى المجموع وان دلالة من باب

عتقه في الصحة وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الاستاذ ونقلنا هنا عن تصحيح الصيدلاني أنه يموت رقيقا واقتصر عليه في الروض وصحح البغوي انه يموت ثلثه حرا وباقيه رقيقا وقد بسط بيان ذلك في شرح الروض ووجه تصحيح الصيدلاني بان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثله ولم يحصل لهم ههنا شيء ومشى في الروض في مسألة الهبة المذكورة على انه يموت على ملك الواهب فعلية تجهيزه (قوله عتق ثلثه) قد يشك بان اعتاقه قولى وهو اذ اردلنا كافي اعتاق الراهن المعسر الا ان يفرق بان هذا في حكم الوصية ومنظور فيه الى وقت الموت فكانه معلق به فلا يلغو بمجرد عدم نفوذه في الحال (قوله يعني تميز عتقه) أى والافاضل عتق احدهم حاصل قبل القرعة (قوله فان قرع رق الاخران بان انه مات حرا الخ) اي وان اخرج له الرق

لاعتاق بعض الف كاعتاقه كله فصار كقوله اعتقتكم (فلو قال اعتقت ثلث كل عبد) منكم (اقرع) لما مر (وقيل الكل يعتق من كل ثلثه) ولا افرع لتصريحه بالتبعية وهو القياس لولا تشوف الشارع الى تكميل العتق المتوقف على القرعة ولو قال ثلث

كل حر بعد موتى عتق ثلثه ولا قرعة لان العتق بعد الموات لا يسرى (والقرعة) حلت بما مر في القصة وتجهل في هذا المثال باحد شيئين الاول
(أن تؤخذ ثلاث رقايع متساوية) ثم يكتب في ثنتين رقبتي واحدة عتق (لان الرق ضعفت الحرية) وتدرج في بنادق كاسبق) ثم (تخرج واحدة
باسم احدهم فان خرج العتق ورق الاخران) بفتح الحاء (او الرق ورقوا وخرجت اخرى باسم اخر) فان خرج العتق ورق الثالث والا
فالعكس ويجوز الاقتصار على رقتين في واحدة ورق وفي اخرى عتق كما رجحه بالقبلي كالا مام قال اذ ليس فيه إلا أن رقعة الرق إذا خرجت على
عبد تدرج في بنادقها مرة اخرى فتكون الثلاث ارجح فقط وقال ابن النقيب كلامهم يدل (٣٧١) على وجوب الثلاث اهـ والاول اوجه

(و) ثانيهما أنه يجوز أن
تكتب اسماؤهم في الرقايع
(ثم تخرج رقعة) والاولى
اخراجها (على الحرية) لا
الرق لانه اقرب إلى فصل
الامر (فن خرج اسمه عتق
ورقا) اي الباقيان لانفصال
الامر بهذا ايضا وقضية
عبارة ان الاول اولى لكن
الذي صوبه جمع مقدمون
ان الاول الثاني لان
الاخراج فيه مرة واحدة
مخلافه في الاول فانه قد
يتكرر (وان لم تكن قيمتهم
سواء كان) كانوا ثلاثة قيمة
واحد مائة وآخر مائتان
وآخر ثلثائة افرع) بينهم
(يسمى رق وسهم عتق)
بان يكتب في رقتين رق
وفي واحدة عتق ويفعل ما
مر (فان خرج العتق لذى
المائتين عتق ورقا) اي
الباقيان لان به يتم الثلث
(او) لذى (الثلثائة عتق
ثلثاه) لانها الثلث ورق
باقيه والاخران (أو)
خرجت (للاول عتق ثم
يقرع للاخرين بسهم رق
وسهم عتق) في رقتين (فن

الكل لا الكلية وثلث المجموع من حيث هو مجموع واحد فليتامل ع ش (قوله عتق ثلثه) أى ثلث كل منهم
ع ش (قوله في هذا المثال) أى فيما إذا كان العبد ثلاثة ثلثه معنى (قوله لان الرق ضعفت الحرية) أى فتكون
الرقاع على نسبة المطلوب في الكثرة والقلة معنى (قول المتن في بنادق) أى من نحو شعبة معنى (قوله ثم) أى فى
باب القسمة (قوله ولا فالعكس) أى وان خرج له الرق رق وعتق الثالث معنى (قوله كما رجحه) أى
الجواز (قوله لان رقعة الرق الخ) أى وان خرج العتق ابتداء لو احدث عتق ورق الاخران ع ش (قوله
والاول الخ) أى عدم وجوب الثلاثة وجواز الاقتصار على رقتين (قوله وقضية عبارة الخ) أى تعبيره فى
الثاني بالجواز معنى (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أى بالنظر للاولى الذى قدمه من الاخراج على الحرية
رشيدي عبارة سم قوله فانه قد يتكرر وقد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان تخرج على الرق فليتامل إلا
أن يقال يمكن التزام عدم التكرار فى الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول اهـ (قوله ويجوز
الطريق الاخرى) أى كتابة الاسماء هنا فى اخلاف قيمتهم ايضا كفى الاستواء (قوله فان خرج) أى
على الحرية اسم الاول أى اسم ذى المائة معنى (قوله معا) سيد كر محترزه (قول المتن وامكن توزيعهم
بالعدد والقيمة) أى بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح م راهبجبرى (قوله فى جميع الاجزاء)
إلى قول المتن ولا يرجع الوارث فى النهاية (قوله فى جميع الاجزاء) أى الثلاثة معنى (قوله فيضم الخ) أى فى
المثال الذى زاده رشيدي (قوله فى كل الاجزاء) أى لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى كل شيء من الاجزاء
بمعنى انه لم يوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة فى شيء من الاجزاء كفى المثال الذى ذكره فانه ليس شيء من
الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة اهـ سم أى بخلاف مثال المصنف فان الاثنان
فيه ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة (قوله والا ان جزءا) أى ثانيا (قوله اوفى بعضها) أى لم يمكن التوزيع
بالعدد مع القيمة فى بعض الاجزاء او امكن فى بعض بمعنى ان بعض الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة
وبعضها كان كذلك فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة وجزء الواحد والثلثة ليس ثلث العدد
وان كانت قيمته ثلث القيمة سم (قول المتن وثلاثة مائة) كذا فى المغنى والنهاية بناء وفى اصل الشرح

لم يحسب على الورثة لان غرضهم المال نعم ان كان موته بعد موت الموصى ودخوله فى يد الوارث حسب عليه
لذا خرجت القرعة برقه (قوله لان الاخراج فيه مرة الخ) أى إذا كان الاخراج على الحرية بخلاف ما إذا
كان على الرق مع انه جائز كما افاده قوله والاولى اخرجها الخ لكن قد يشكك على قوله قد يتكرر لاذ الثاني
كذلك (قوله فانه قد يتكرر) قد يقال والثاني قد يتكرر وذلك بان يخرج على الرق فليتامل إلا ان يقال
يمكن التزام عدم التكرار فى الثاني بان يختار الاخراج على الحرية بخلاف الاول (قوله فى كل الاجزاء) أى
لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى شيء من الاجزاء بمعنى انه لم يتوافق ثلث العدد مع ثلث القيمة فى شيء من
الاجزاء كفى المثال الذى ذكره فانه ليس شيء من الاجزاء فيه بحيث يكون ثلث العدد وقيمه ثلث القيمة
(قوله اوفى بعضها) أى لم يمكن التوزيع بالعدد مع القيمة فى بعض الاجزاء وامكن فى بعض بمعنى ان بعض

خرج العتق على اسمه منهما (تم منه الثلث) فان خرجت للثاني عتق نصفه او للثالث فثلثه وتجوز الطريق الاخرى هنا ايضا فان خرج
اسم الاول عتق ثم تخرج اخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه (وان كانوا) أى المعتقون معا (فوق ثلاثة) لا يملك
غيرهم (وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة) فى جميع الاجزاء (كسمة قيمتهم سواء) ومثلهم مائة قيمة ثلاثة مائة مائة وثلاثة خمسون خمسون
فيضم كل خسيس لنفيس (جعلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين جزءا وفعل كما مر فى الثلاثة المستويين فى القيمة (أو) امكن توزيعهم
(بالقيمة دون العدد) فى كل الاجزاء كخمسة قيمة احدى مائة واثنين مائة واثنين مائة جعل الواحد جزءا والاثنان جزءا والاثنان جزءا ثالثا
اوفى بعضها (كسمة قيمة احدى مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) واقرع كاسبق

وثلاث بلاتاء سيد عمر (قوله إن خرج) أى العتق لها ع ش ورشيدى (قوله فقوله دون العدد صادق الخ) فاصل المراد بدون العدد دون العدد في جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح في كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب فقوله ببعض الاجزاء أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء سمى أى مع إمكانه بالنسبة إلى بعض منها (قوله في جميع الاجزاء) متعلق بما ثبت الخ (قوله على المتن) أى في جعله الستة المذكورة مثالا لا مكان التوزيع بالقيمة دون العدد (قوله مثالا لا مستوا فى العدد دون القيمة) أى وهو عكس ما فى المتن (قوله فى الكل) أى بل فى البعض (قوله ومن ثم قال الشارح الخ) أقول الذى يظهر فى تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع فى هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام فى القيمة وإلا فليست اثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة تساوى الاقسام ايضا فى العدد كما فى قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما فى قوله كستة قيمة احدهم الخ فعمل ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان تساوى الاقسام فى العدد وتفاوت فى القيمة ليس من التوزيع فى شيء إذ من المحال تفاوت الاثلاث فى المقدار ومع التفاوت فى القيمة تتفاوت الاقسام فى المقدار فأتضح قول المحقق لا يأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه إن اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذ الانقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه إلا للقيمة فلا يكفي قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رآيت قوله ولك أن تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سمى (قوله واجاب شيخنا) أى فى شرح المنهج (قوله عن هذا التناقض) أى بحسب الظاهر رشيدى (قوله والروضة وأصلها) أى وبين الروضة الخ (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن ان يوافقها العدد فى انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما

الاجزاء لم يكن ثلث العدد وقيمة ثلث القيمة وبعضها كان كذلك كفى مثال المصنف فان جزء الاثنين ثلث العدد وقيمته ثلث القيمة وجزء الواحد او الثلاثة ليس ثلث العدد وإن كانت قيمته ثلث القيمة (قوله ببعض الاجزاء) فاصل المراد به دون العدد فى جميع الاجزاء بمعنى سلب العموم بخلاف قول الشارح فى كل الاجزاء فانه اراد به عموم السلب (قوله ايضا ببعض الاجزاء) أى بنى التوزيع بالعدد مع القيمة بالنسبة لبعض الاجزاء (قوله قال الشارح المحقق لا يأتى التوزيع الخ) أقول الذى يظهر فى تحقيق ذلك ان المراد بالتوزيع فى هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام فى القيمة وإلا فليست أثلاثا كما هو معلوم وحينئذ فتارة يتساوى الاقسام ايضا فى العدد كما فى قوله كستة قيمتهم سواء وتارة لا كما فى قوله كستة قيمة احدهم الخ فعمل ان التقسيم بالعدد دون القيمة بان يتساوى الاقسام فى العدد وتفاوت فى القيمة ليس من التوزيع فى شيء إذ من المحال تفاوت الاثلاث فى المقدار ومع التفاوت فى القيمة تتفاوت الاقسام فى المقدار فأتضح قول المحقق لا يأتى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه فان اراد فيه مطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرد العدد فلا وجه لقوله وإن كان الخ إذ الانقسام بمجرد العدد لا مدخل للقيمة فيه وإن اراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصور إلا باعتبار القيمة ولا دخل فيه إلا للقيمة فلا يكفي قوله وإن كان الخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبر ثم رآيت قوله الآتى ولك أن تقول الخ وهو موافق لما حققناه ومصرح بان مراده بما قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له إذ لا يستقيم ما ذكره إلا بالمعنى الذى حققناه كما هو جلي للتمامل سمى (قوله لا يأتى التوزيع بالعدد) أى والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء فى العدد دون القيمة كما علم بما حققناه فى الحاشية الأخرى فلا منافاة بين قول الشارح المحقق المذكور وجعل الروضة وأصلها الستة المذكورة مثالا لما ذكر (قوله بالعدد مع القيمة) أى فلو قسمنا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن

وفى عتق الاثنين إن خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الاجزاء فى مقابلته للثبت قبله فى الاجزاء فلا اعتراض على المتن ولا مخالفة بينه وبين ما فى الروضة وأصلها من جعل الستة المذكورة مثالا للاستواء فى العدد دون القيمة نظرا إلى أن القيمة مختلفة فلا يمكن التوزيع بها فى الكل بخلاف العدد فانه يمكن الاستواء فيه وإن كان للنظر الى القيمة فى ذلك دخل ومن ثم قال الشارح المحقق لا يأتى التوزيع بالعدد دون القيمة أى مع قطع النظر عنها أصلا واجاب شيخنا عن هذا التناقض بين المتن وأصله والروضة وأصلها بان مثال الستة المذكورة صالح لامكان التوزيع بالقيمة دون العدد نظرا الى عدم تاتى توزيعها بالعدد مع القيمة

والعكس، نظر إلى عدم تاتي توزيعها بالقيمة مع العدد، وهو يرجع لما قدمناه إذ عدم التأتى في كل من الامرين إنما هو بالنظر لما مر فنام له ولك أن تقول لا منافاة بينهما من وجه آخر وهو أن المتين وأصله عبر بالتوزيع والروضة وأصلها إنما دبر بالتسوية وبين التوزيع والتسوية فرق واضح لصدقها في الستة المذكورة ولو مع قطع النظر عن القيمة لعللناه تصحيح جعل الروضة وأصلها لها ما لا لا ما ذكرناه وجعل المتين وأصله لها ما لا لا ما ذكرناه فأمه أيضاً ليوضح لك أن قولنا اشرح لا يتأتى اتوزيع بالعدد دون القيمة لا ينافي قول الروضة وأصلها وإن أمكن التسوية بالعدد دون القيمة كسنة إلى أخرى (وإن تأمل) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد فإن لم يكن لهم ولا قيمة لهم ثلاث صحيح (كاربعة قيمة لهم سواء في قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد جزء (وواحد جزء (واثنان جزء) لأنه الاقرب إلى فعله صلى الله عليه وسلم (٣٧/٣) (فإن خرج العتق لوقاحد)

بثلث القيمة سم **(قوله)** وله كسره نظرا الخ فيه نظرا فان الكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادها لانها يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف اقيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التناوب بعيد جدا على انه لا فائدة لذلك لانه لا يتبر شرايت في سم على حج مانصه اقول الذي يظهر في تحقيق ذلك الخ بجبري **(قوله)** بالقيمة مع العدد اي لو قسم العدد ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن قسمة القيمة ثلاثة اقسام متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من العدد سم **(قوله)** بخلافه اي التوزيع **(قوله)** فصح جعل الروضة واصلا لها مثلا الخ فيه ما مر عن الجبري وسم من انه لا فائدة لذلك رهالها هالان الحكم المعبر عنها انما هو التوزيع باعتبار القيمة **(قوله)** وباعدد الى قول المتن ولا يرجع في المغنى الا قوله زاد الزركشي الى المتن قول المتن اتم الثالث كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي نسخ المغنى والنهاية ليعتم الثالث سيدع **(قوله)** د اي اعادة القرعة بين الثلاثة الباين بعد تجزئتهم الاثنا مغنى **(قوله)** جمع من الشراح منهم الدهيري مغنى **(قوله)** ان الاول اي العنق من كل سدسه عش **(قوله)** اي الاثنين اي الذين خرج لهم اربعة العنق مغنى **(قوله)** بعد اخرى الى ان يتم الثالث الاول ثم اخرى ليم الثالث **(قوله)** وصوبت كان وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد سم قول المتن قوله وقبل في ايجاب والمعتد الاول نهاية ومغنى **(قوله)** الاقربية الخ عبارة المغنى لانه اقرب الى قوله **(قوله)** اما اذا اعتق الخ محترز قوله معافي وموضعين قول المتن واذا اعتقنا به ضم الخ ولو اعتقناهم ولم يكن عليه دين ظاهر ثم ظهر عليه دين مستغرق للتركه بطل العنق نعم ان اجاز الوارث العنق وقضى الدين من مال اخر صرح وان لم يستغرق لم تبطل القرعة ان تبرع الوارث بقضائه الاردين العنق بقدر الدين فان كان الدين نصف التركه رد من العنق النصف او ثلثها رد منه الثلث فلو كانوا امثلا لاربعة قيمتهم سواء وعق بالقرعة واحد وثلاث ثم ظهر دين بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يقرع بين من خرجت قرعتها بالحرية بسهم رق وسهم عتق فان خرجت للحركة عتق وقضى الامر وان خرجت للذي عتق ثلثه فثلاثة حر وعتق من الاخر ثلثا روض مع شرحه **(قوله)** ويلزمها مهر الخ اي الواطى من الوارث او الاجنبى وان كان الاول وهو الاقرب عش عبارة المغنى ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع احدهم او آجره او وهبه بطل تصرفه ورجع الماؤجر على المستاجر باجرة مثله اه زاد النهاية او رهنه بطل رهنه فان كان اعتقه بطل اعتاقه وولاؤه الاول او كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما دى اه **(قوله)**

ان يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما بثلث القيمة **(قوله)** بالقيمة مع العدد الخ اي لو قسم العدد ثلاثة اقسام اي متساوية بحيث يكون كل قسم منها قيمة قسم من العدد **(قوله)** وصوبت كان وجهه ان الباقي الثلاثة وليس مراد

الوارث بما انفق عليهم) مطلقا وان اطال البلقنى في ترجيح تفصيل فيه لانه انفق على ان لا يرجع كمن نكح فاسدا يظن الصحة لا يرجع بما انفق قبل التفريق ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له وهو ساكت اخذا بما مر في غصب الحر (وان خرج) من الثلث (بما ظهر عبد) أو بعضه أو أكثر منه (آخر أقرع) بينه وبين من بقى منهم فن قرع عتق أيضا (ومن عتق) ولو (بقرعة حكم بعته من يوم الاعتاق) لا القرعة لانها مبنية للعتق (٣٧٤) لا مثبتة بخلاف الموصى بعته فانه يقوم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق (و تعتبر قيمته حينئذ) أى حين إذ عتق

لما تقرر انه بان بها انه حر قبلها (وله كسبه) ونحوه مما مر (من يوم متذغير محسوب من الثلث) لحدوثه على ملكه (ومن بقى رقيقا قوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث هذا ان كانت القيمة يومه اقل او لم تختلف ليوافق مافى الروضة واصلاها من انه يعتبر اقل قيمة من وقت الموت الى قبض الورثة للتركة لانها ان كانت وقت الموت اقل فالزيادة على ملكهم او وقت القبض اقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في ملكهم فلا يحسب عليهم كغصب اوضاع من التركة قبل ان يقبضوه (وحسب) على الوارث (من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت) طرف لكسبه (لا الحادث بعده) فلا يحسب عليه لحدوثه على ملكه فلا يقضى دين المورث منه (فلو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب احدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع فان خرج العتق

مطلقا) أى قبل ظهور المال أو بعده (قوله قبل التفريق) أى تفريق القاضى بينهما معنى (قوله) ويظهر انهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له فلو اختلفوا صدق الوارث لان الاصل براءة ذمته ثم ما قاله مفروض فيما لو جهل كل من المستخدم والعبد بالعتق وبقى انه يقع كثيرا ان السيد يعتق ارقاه ثم يستخدمهم وقياس ما ذكره هنا وجوب الاجرة لهم حيث استخدمهم وعدمها ان خدموه بانفسهم ويحتمل وهو الاقرب ان يفرق بين مالو علوا بعتق انفسهم فلا اجرة لهم وان استخدمهم السيد لان خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما اذا لم يعلموا بالعتق لاختفاء السيد اياه عنهم فيسكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالغين ام لا فان للصبي المميز اختيار او باقى ذلك ايضا فيها يقع كثير امن ان شخصا يموت وله اولاد مثلا فيتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقيون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها عيش وقوله وياق ذلك ايضا الخ يتامل المراد به (قوله بما استخدمهم) صادق بما اذا كان بمجر دامر من غير الزام فليتأمل وقد يوجه بان مجرد الامر بالنسبة اليهم كالا لزام لانهم يتمتعون وجوب امثالها بالنسبة لظاهر الحال سيد عمر (قول المتن بما يظهر) أى بمال اخر ظهر للبست بعد القرعة (قوله او اكثر منه) أى من عبد (قوله ولو) اسقطه النهاية والمغنى ولا تظهر له فائدة (قوله لا القرعة) الى قوله وحذف من اصله في المغنى والنهاية (قوله بخلاف الموصى الخ) حقه ان يكتب في شرح وتعتبر قيمته حينئذ كما في المغنى (قول المتن وله كسبه الخ) سواء كسبه في حياة المعتقد ام بعد موته معنى (قوله بمأمر) أى في شرح ولهم كسبهم (قول المتن ومن بقى الخ) أى استمر معنى (قوله فالزيادة على ما كسبهم) أى حدثت في ملكهم معنى (قول المتن قبل الموت) أى موت المعتقد وقوله بعده أى موت المعتقد معنى (قوله فلا يقضى الخ) عبارة المغنى حتى لو كان على سيده دين بيع في الدين والكسب للوارث لا يقضى منه الدين خلافا لالاصطخري اه (قول المتن عتق) أى ورق الاخران وقوله وله المائة أى التي اكتسبها معنى (قوله له كسبه الخ) أى غير محسوب من الثلث معنى (قوله ضعف ما فات عليهم) أى مثلا قيمة الاول وما عتق من الثاني معنى (قوله لا بذلك) فانه يعتق ربه وقيمته خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها هو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون وبقى منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقى عبدان قيمة كل مائة فجلمة التركة المحسوبة ثلثمائة وخمسة وسبعون منها قيمة العبيد ثلثمائة ومنها كسب احدهم خمسة وسبعون فجلمة ما عتق الخ معنى (قوله فجلمة مائة وخمسة وعشرون الخ) لانك اذا اسقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وسبعون مضافة الى قيمة العبيد الثلاثة يصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثاها مائتان وخمسون للورثة والباقي وهو مائة وخمسة وعشرون للعتق نهاية (قوله كما مر) أى انفا (قوله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة) بان يقال عتق من العبد الثاني شىء وتبعه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثمائة الاشيتين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشىء ثلثاه مائتان وشيئان وذلك يعدل ثلثمائة الاشيتين فيجبر ويقابل فائتان واربعة اشياء تعدل ثلثمائة تسقط منهما المائتان يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالشىء خمسة وعشرون فعلم ان الذى عتق من العبد ربه وتبعه ربع كسبه شيخ الاسلام ومغنى ونهاية قال عرش قوله عتق من العبد الثاني شىء أى مبهم وقوله فيجبر ويقابل أى يجبر الكسب فتم الثلثمائة وتزيد مثل ما جرت به على الكسب في الطرف الاخر فيصير احد الطرفين ثلثمائة والاخر مائتين واربعة اشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي

للكاسب عتق وله المائة) لما مر ان من عتق له كسبه من حين عتقه (وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الكاسب والاخر ليتم الثلث (فان خرجت) للقرعة (لغيره عتق ثلثه) وبقى ثلثاه مع المالك كسب وكسبه للورثة وذلك ضعف ما فات عليهم (وان خرجت له) أى للمالك كسب (عتق ربه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب ان يبقى لهم ضعف ما عتق ولا يحصل الا بذلك فجلمة ما عتق مائة وخمسة وعشرون وما بقى مائتان وخمسون واما الخمسة والعشرون التي هي ربع كسبه فغير محسوبة كما مر وحذف من اصله طريقة ذلك بالجبر والمقابلة لحفاها

(فصل في الولاة بفتح الواو والمد من الموالاة أي المعاونة والمقاربة وهو شرعاً عصبية ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك متراخية عن عصبية النسب تقتضي للمعتق وعصته الارث وولاية النكاح والصلاة عليه والعقل عنه والاصل فيه قبل الاجماع الاخبار الصحيحة نحو إنما الولاة لمن أعتق الولاة لمة كلحمة النسب بضم اللام وفتحها (من عتق عليه) خرج به (٣٧٥) من اقرب بحرية قن ثم اشتراه فانه يحكم عليه

بعتقه ويوقف ولاؤه ومن اعتق عن غيره او عن كفارة غيره بعوض او غيره وقد قدر انتقال ملكه للغير قبيل عتقه فولاؤه لذلك الغير ووقع في شرح فصول ابن الهائم للباردني وشيخنا انه إذا اعتق عن الغير بغير إذنه يكون الولاة للمالك بخلاف ما إذا كان باذنه او بغير إذنه لكن في معرض التكفير فانه يعتق عن اعتق عنه والمعتق نائب عنه في الاعتاق اه وهو عجيب لتوقف الكفارة على النية المتوقفة على الاذن وقد اتفقت عباراتهم على ان لغير المكفر التبوع عنه بالتكفير باذنه فقولهم باذنه صريح في توقف التكفير عنه بالاعتاق وغيره على اذنه وكذا اكل ما يحتاج للنية لا يفعل عن الغير إلا باذنه كاخراج زكاة الفطر وغيرها فاحفظ ذلك فانه مهم نعم يصح حمل كلامها على عتق اجنبي عن كفارة الغير الميت إذا كانت مرتبة بناء على ما في الروضة واصلمها في الايمان وجرى عليه في شرح الروضان للاجنبي العتق عنه فيها لكنه في شرح منهجه فرع ما فيها على تعليل المنع

مائة من الثمانية يقابل بينها وبين الاربعة الاشياء الباقية بعد إسقاط المائتين من الطرفين الآخر وتقسيم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون اه (فصل في الولاة) (قوله في الولاة) إلى قوله أو كفارة غيره في المغنى وإلى قوله وقد اتفقت عباراتهم في النباية (قوله من الموالاة أي المعاونة الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لنة القرابة ماخوذ من الموالاة وهو المعاونة الخ (قوله ناشئة عن حرية حدث بعد زوال ملك) عبارة شيخ الاسلام والمغنى عصبية تسببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية اه (قوله حدث بعد زوال ملك) أنظر ما الحاجة إلى هذا بعد قوله ناشئة عن حرية وقوله متراخية عن عصبية النسب بين هذا والذي بعده خاصة الولاة مؤثراته ولا فها غير محتاج اليها في التعريف رشدي عبارة المغنى وهي متراخية الخ (قوله والصلاة) معطوف على النكاح وقوله والعقل الخ معطوف على الارث (قوله الاخبار الصحيحة الخ) وقوله تعالى ادعوهم لأبائهم إلى قوله وهو المالك مغنى (قوله بضم اللام) اقتصر عليه في المختار ع (قوله خرج به الخ) فيه نظر عبارة النهاية بعد قول المصنف ثم لعصيته وخرج بقول المصنف من عتق عليه الخ من أقر الخ وهي ظاهرة (قوله ويوقف ولاؤه) أي إلى الصلح أو تبين الحال ع عبارة المغنى ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لان الملك بزعمه لم يثبت له ولا نعتق عليه وؤاخذه له بقوله اه (قوله ومن اعتق الخ) ومالوا عتق الكافر كافر افلحق العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولاؤه للثاني (تنبيه) ثبت الولاة للكافر على المسلم كعكسه وإن لم يتوارثا كما ثبت علاقة النكاح والنسب بينهما وإن لم يتوارثا ولا يثبت الولاة بسبب آخر غير الاعتاق كاسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد أو رجل فهو حق الناس بحياه وماته قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث وتخوز المرأة ثلاثة ما رثت عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الشافعي وغيره وكالحلف والموالاة مغنى (قوله او عن كفارة غيره) الاولى كفارة لا ام (قوله بعوض) راجع للمعطوفين (قوله وقد قدر انتقال ملكه للغير) أي بان كان العتق بالاذن بشرطه رشدي عبارة ع ش أي فرض ذلك بان اذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الاعتاق او كان المالك وليا لمجور لزمته كفارة بالقتل فان المالك إذا عتقه عن الآذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكها قبل العتق اه (قوله يكون الولاة للمالك) معتمد ع ش وقياس التصديق عن الغير بدون اذنه حصول الثواب هنا للغير وإن لم يكن الولاة له وقد يفيد ما يأتي عن المغنى عند قول الشارح للخبرين المذكورين (قوله وهو عجيب) عبارة النهاية بقوله وهو غير صحيح لتوقف الكفارة الخ قال ع ش قوله وهو الخ أي قوله لكن في معرض التكفير الخ فتى كان الاعتاق بغير اذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاة للمعتق ع ش (قوله لتوقف الكفارة على النية الخ) هذا التعليل يوهم وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهر أنه ليس كذلك رشدي وفيه نظر ان أرادني حصول الثواب للغير لما رآنا من حصول الثواب ان تصدق عنه بلا اذن فليأمل (قوله وغيره) الو او بمعنى او (قوله حل كلامها) أي كلام البارديني وشيخ الاسلام في شرح الفصول (قوله وجرى) أي شيخ الاسلام عليه أي على ما في الروضة واصلمها (قوله عنه) أي الغير الميت بنية فيها أي في الكفارة (قوله ما فيها) أي في الروضة واصلمها (قوله وإنما السبب) أي سبب المنع وعلته (قوله بذلك) أي بان السبب إنما هو ذلك الاجتماع (قوله عنه) أي الميت (قوله بما ذكر) أي بالاجتماع المذكور (قوله كلامها) أي البارديني وشيخ الاسلام (قوله عنه) أي الميت (قوله لتعليل شيخنا) أي البار أنفا (قوله ومن اعنته الامام الخ) لعله عطف على قوله

(فصل من عتق عليه رقيق)

فرع ما فيها على تعليل المنع في الخيرة بسبب التكفير بغير اعتاق أو ليس الامر كذلك وإنما السبب اجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاة للبيت وجزم بذلك في شرح البهجة فقال لا يؤدى اجنبي اعتاقه ولو في مرتبة وعلله بما ذكر فان قلت يحمل كلامها على عتق الوارث عنه قلت يمكن بل يتعين بدليل لتعليل شيخنا بان المعتق نائب عنه في الاعتاق ومن اعنته الامام من عبيد بيت المال فان ولاده للمسلمين

كذا قيل وهو ضعيف لعدم فهمهم بان الامام لا يجوز له العتق لانه كولي اليتيم ومن ثم كان الوجه من اضطرار ابائه ليس له بيع عبد بيت المال
من نفسه كما مر نعم مراعاة عتقه في صورة (٣٧٦) فيمكن حل ذلك عليها (رقيق باعناق) منجز او معاق ومنه بيع العبد من نفسه الامر انه عتقه

(او كتابة او تدير)

ولكون العتق في هذه
اختياريا وفيما بعدهما قهريا
غابر العاطف على ما في
نسخ وفي بعضها العطف
بالاو في الكل وكثير منها
العطف بها فيما عدا الكتابة
وكان وجهه انه جعل
المباشرة الحقيقية قسما وما
عداها اقساما اخر فقال
(واستيلاد وقرابة وسراية
فولاؤه له) للخبرين
المذكورين (ثم لعصبته)
المتعصبين بانفسهم الا قرب
فالا قرب كما مر في الفرائض
للخبر السابق والترتيب انما
هو بالنسبة لفوائد الولاء
المرتبة عليه من ارث وولاية
تزويج وغيرهما لا لبوته
فانه ثبت لعصبته معه في
حياته ومن ثم لم تعد ارثه
به دونهم ورثوا به كالمعتق
مسلم نصرانيا ومات في
حياته وله بنون نصارى
فانهم الذين يرثونه ثم المستقل
اليهم الارث به لا ارثه فان
الولاء لا يشترط ان كان نسب
الانسان لا ينتقل بموته
وسببه ان نعمه الولاء تختص
به ومن ثم قالوا الولاء لا
يورث بل يورث به اما
العصبة بغيره كالبنات مع
الابن ومع غيره كهي مع
الاخت فلا ترث به (و) من
ثم (لا ترث امرأة بولاء)

من أقر بحرية قن الخ كما هو صريح صانع المغنى (قوله كذا قيل) وعن قال بذلك المغنى (قوله كما مر) أى في
تنبيه أوائل الباب وقوله مرانفا أى في ذلك التنبيه خلافا لما يوهمه صديقه وقوله في صورة عبارته هناك وقد
ذكرنا انه لو جاء ناقن مسلم فالامام دفع عتقه من بيت المال ويعتقه عن كافة المسلمين اه (قول التزويج)
أى او بعض باعناق أى او باعناق غيره رفيقه عنه باذنه اه مغنى (قوله او منجز) إلى الكتاب في النهاية لا
قوله على ما في نسخ إلى فقال وقوله للخبر السابق وقوله وهذا مستثنى إلى التزويج وقوله ولو كان معنق الابن إلى التزويج
وقوله أى الابن إلى شهادته واليه (قول) ومنه) أى من الاعتناق عبارة المغنى منجز الإمام استعلا لا او بوض
كبيع العبد من نفسه او ضمنا كونه له اعتنق عبدك عنى فاجابه او معاق على صفة وجدت اه (قول ما مر) أى
في أوائل الباب قبيل التنبيه (قوله في هذه) أى الاحوال الثلاث نهاية (قوله على ما في نسخ) أى من ضعف
هذه باو وما بعدهما بالواو (قوله وكان وجهه) أى ما في الكثير (قوله المباشرة الحقيقية) وهى الاعتناق
والكتابة (قوله فقال الخ) ضعف على قولنا غابر العاطف (قول التزويج قرابة) كزورث قريبه الذى يعتنق
عليه او منكم ببيع او هبة او وصية وقوله او سراية كفى عتق احد الثريكين المورس نصيبه مغنى (قول الخبرين
المذكورين) أى في اول الفصل وعبارة المغنى اما بالاعتناق فالخبر السابق واما بغيره فبالقياس عليه اما
اذا اعتنق غيره عتقه بغير اذنه فانه يحل ايضا الكفر لا يثبت له الولاء واما ما ثبت للمالك خلافا لما وقع في
اصل الروضة من انه يثبت له لاله المالك ولو اعتنق عبده على ان لا ولاء له عليه او على ان يكون سائبة او على انه
لغيره لم يطل ولاؤه ولم ينتقل كنسبه لخبر الصحيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله احق
وشروطه اوثق انما الولاء لمن اعتنق اه (قوله المتعصبين) إلى الكتاب في المغنى الا قوله كالبنات إلى الارث
وقوله لان الولاء إلى المتن وقوله لان نقضه الى وخرج (قوله المتعصبين بانفسهم) سيذكر محترزه (قوله
للخبر السابق) وهو الولاء لجملة كلحمة النسب (قوله والترتيب) أى الذى افاده ثم (قوله انما هو بالنسبة
لفوائد الولاء الخ) أى بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد ينعكس الترتيب سم (قوله وغيرهما) أى
عامة مر في اول الفصل (قوله ومن ثم لم تعد ارثه به دونهم الخ) عبارة المغنى وهو قضية قول الشيخين فيما اذا
مات المعتنق وهو مسلم والمعتنق حر كافر وله ابن مسلم فغير انه الابن المسلم اه وعبارة الروض مع شرحه وان
اعتنق مسلم كافر اثم مات الكافر عن المسلم واولاده وفي اولاده كافر ورثه دونهم وبذلك لم ازولاء له
ثابت لهم في حياة المعتنق وهو المذهب اه وبذلك يعلم ان ما ياتى عن المغنى في اخر الفصل مما ينافى ما مر عنه
انما مبنى على المرجوح (قوله ارثه به) أى ارث المعتنق بالولاء (قوله كان نسب الانسان الخ) وذلك ان النسب
عمود القرابة الذى يجمع متفرقا ولا يتصور فيه انتقال عيش (قوله وسببه) أى سبب عدم انتقال الولاء
(قوله ومع غيره) الواو بمعنى او كما عبر به النهاية (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
سم (قوله من ثم) أى من اجل عدم ارث العصبة بالغير او معه (قول المتن ولا ترث امرأة بولاء) فاذا كان
للمعتنق ابن وبنت أو أب وأم أو أخ وأخت ورث المذكرون الا نثى نهاية ومعنى قوله لان الولاء اضعف
الخ) بدليل تاخره عنه سم (قوله دون اخواتهم) فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم والعمة فبنت المعتنق أولى لانها
ابعد منهن نهاية (قوله وكل منتم اليه الخ) أى لم يمسح رقبته كإسباتى رشيدى (قوله نحو اولاده الخ) النحو
استقصاى (قوله شتمتهم) أى اولاده وعتقاءه وقوله كشمات المعتنق هو بفتح المشاة رشيدى (قوله فاستتبعوه)

باعناق أو كتابة أو تدير الخ (قوله والترتيب انما هو بالنسبة لفوائد الولاء الخ) أى بناء على الغالب
من الاتفاق في الدين ولا فقد ينعكس الترتيب (قوله كهي مع الاخت) هل صوابه كالاخت معها فتأمل
(قوله اضعف) أى بدليل تاخره عنه (قوله فاستتبعوه) يتأمل

لان الولاء اضعف من النسب المتراخي وإذا تراخي النسب ورث المذكور فقط الا ترى ان ابن الاخ وعم وبنيها يرثون يتأمل
دون اخواتهم (الامان عتيقوا) كل منتم اليه بنسب او ولاء نحو (اولاده) وإن سفلوا (وعتقائه) وعتقاءه وهكذا لانه صلى الله عليه وسلم جعل
الولاء على بريرة لعائشة رضى الله عنهما ولان قصة اعتناقها شتمتهم كشمات المعتنق فاستتبعوه في الولاء وهذه ايسر مما في الفرائض

فلا تكرر او خرج بمنتم من عقلت به عتقة بعد العتق من حر اصلي فانه لا ولا عليه لاحد (فان عتق عليها ابو هاشم اعتق عبد افات بعد موت الاب بلا وارث) له ولا للاب بان مات عنها وحدها (فاله للبت) لا لكونها بنت معتقة بل لانها معتقة اما اذ مات عنها وعن نحو اخي ايها فاله له ولا شيء لها لانه عصبه نسب وهو مقدم على معتق المعتق وهذه التي يقال اخطا (٣٧٧) فيها اربعة اقسام قاض لانهم راوها اقرب مع ان لها عليه عصبه

فورثوها وغفلوا عن ان المقدم في الولاء المعتق فعصبته فعتقة فعصبته فعتق معتقة فعصبته وهكذا وحكي الامام غلط اولئك ايضا فيما اذا اشترى اخ واخت اباهما فعتق عليهما ثم اعتق قنات ومات ثم مات العتق فقالوا ميراثه لهما لا شترهما كما في الولاء وهو غلط بل الارث له وحده (والولاء لاعلى العصبات) كالنسب فلومات معتق عن ابنين وثبت لهما ولأه العتق فمات احدهما عن ابن فولاء العتق لابن لانه لو قدر موت العتق حينئذ لم يرثه الا الابن ولومات المعتق عن ثلاث بنين ثم مات احدهم عن ابن وآخر عن اربعة وآخر عن خمسة فالولاء بين العشرة بالسوية فيرثون العتق اعشارا لاستواء قربهم (ومن مسه رق) فعتق (فلا ولأه عليه لالمعتقه وعصبته) ثم يبيت المال دون معتق اصوله لان ولأه المباشرة لقوته يقطع ولأه الاسترسال وهذا مستثنى مما مر ان الولاء على العتق وفروعه

يتأمل سم عبارة الرشيدى صوابه فتبعوه كما هو كذلك في نسخة اه (قوله فلا تكرر) عبارة المغنى وهذه المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا توطئة لقوله فان عتق الخ اه (قوله) وخرج بمنتم من عقلت به الخ (فان هذا لم يتم الى عتق اذ ليس ابو هاشم عتقا بل حر اصلي سم (قوله) من عقلت به عتقة الخ) اي ولد العتقة الذي عقلت به بعد العتق من حر اصلي مغنى (قول الماتن فان عتق عليها ابو هاشم) اي كان اشترته وقوله بلا وارث اي من النسب مغنى (قوله بان مات) اي العبد العتق (قوله) لا لكونها بنت معتقة اي لما مر انها لا ترث مغنى (قوله اما اذ مات الخ) عبارة النهاية والمغنى هذا اذا لم يكن للاب عصبه فان كان كاخ وابن عم قريب او بعيد فيرث العتق له ولا شيء لها اه (قوله له) وقوله لانه اي نحو اخي ابى البنت (قوله عصبه نسب) اي لمعتق العتق (قوله) وهذه اي مسئلة اما اذ مات عنها وعن نحو اخي ايها (قوله اربعة اقسام قاض) اي غير المتفقة نهاية (قوله) مع ان لها عليه عصبه اي ولا شيء لها مغنى (قوله فورثوها) من التورث عبارة النهاية فجعلوا الميراث للبنت اه (قوله) ثم اعتق اي الاب (قوله) لا شترهما كما في الولاء عبارة المغنى لانهما معتقا معتقه اه (قوله بل الارث له) اي الاخ (قوله) كالنسب ولما رواه ابو داود وغيره عن عمرو وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم الولاء للكبر وهو يضم الكاف وسكون الباء اكبر الجادة في الدرجة والقرب دون السن مغنى زاد النهاية ومثل هذا لا يكون الا عن توقيف اه (قوله عن ابنين) او اخوين مغنى (قوله لابن) اي دون ابن الابن عرش (قوله) دون معتق اصوله صورته ان تلد رقيقة رقيقا من رقيق او حر واعتق الولد ما لم يكن واعتق ابوه او امه ما لم يكن مغنى وشرح المنهج قال البجيرمي قوله ان تلد رقيقة الخ بان يزوج شخص امته فباتى ولدهم يعتقه سيدها ثم يبيع الامة فيعتقها ما شترتها فالولاء على الولد لمعتقه لا لمعتق الامة عرش وقوله واعتق ابوه اي اذا كانا رقيقين وقوله او امه اذا كانت هي الرقيقة فقط اي فلا ولأه على ذلك الولد لمعتق ابوه او امه اه (قوله) وهذا مستثنى مما مر الخ اي ضمني قول المصنف الا من عتقها واولاده عبارة المغنى وهذا مستثنى من استرسال الولاء على اولاد المعتق واحفاده واستثنى الرافعى صورة اخرى وهي من ابو هاشم اصلي فلا يثبت الولاء عليه لموا الى الام على الاصح لان الانتساب للاب ولا ولأه عليه فكذلك الفرع فان ابتداء حرية الاب بطل دوام الولاء لموا الى الام كاسياقي فدوامها اولى بان يمنع ثبوتها لهم اما عكسه وهو معتق تزوج بحرة اصلية في ثبوت الولاء على الولد وجهان اصحهما يثبت تبعاً للنسب والثاني لانها احد الولدين فخرتها تنفع الولاء على الولد كالاب ولا ولأه على ابن حرة اصلية مات ابو هاشم فعتق ابوه بعد ولادته قبل عليه ولا تبعاً لايه ام لانها لم يثبت ابتداء فكذلك ابوه لو كان ابو هاشم حرين وجهان رجح منهما الملقين وصاحب الانوار الاول ومن ولد بين حرين ثم رق ابوه ثم زال رقبتهما لا ولأه عليه لان نعمة الاعناق لم تشمل له لحصول الحرية له قبل ذلك نفعه عليه الزكشي اخذ انما ياتي اه وكذا في الروض مع شرحه الا قوله اما عكسه الى ولا ولأه على ابن حرة وقوله ومن ولد بين حرين الخ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه وعبرة العباب ولا على ولد حرة اصلية من عتق او من رقيق فان عتق فولأه لموا الى ايها اه فانظر الفرق بين قوله من عتق وقوله فان عتق الخ اه (قوله على العتق) خبر ان الولاء (قوله) ومن ثم لو تزوج عتق بحرة اصلية الخ) انظره مع ما مر انفعان العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية من عتق سم وقد تقدم

(قوله) وخرج بمنتم من عقلت به الخ) فان هذا لم يتم الى عتق اذ ليس ابو هاشم عتقا بل حر اصلي (قوله) فانه لا ولأه عليه الخ) عبارة الروض وشرحه ولا ولأه على من ابو هاشم اصلي ولم يمس الرق احداً بانه وامه عتقة لان جهة

(٤٨) - شرواني وابن قاسم - عاشر) وان سفلوا وكذا من ابو هاشم اصلي فلا ولأه عليه لموا الى امه لان الانتساب للاب ومن ثم لو تزوج عتق بحرة اصلية ثبت الولاء على الولد لموا الى ايها (ولو نكح عبد معتقه فانت بولد فولأه لموا الى الام) لانهم انعموا عليه لعتقه بعتقها (فان اعتق الاب انجر) الولاء اي بطل وانقطع من حين عتق الاب عن موا الى الام (الى وواليه) لان الولاء فرع النسب الى وواليه والنسب اليه وان علادونها وانما ثبت او اليها عند تعذر من جهة الاب برقه فاذا امكن بعتقه عاد لمواضعه

عنه التوقف فيما قاله العباب وعن المغنى انه وجهه مرجوح **(قوله فاذا انقرضوا الخ)** عبارة المغنى **(تنبيه)**
 معنى الانجرار ان ينقطع من وقت عتق الاب عن موالى الام فاذا انجر الى موالى الاب فلم يبق منهم احدا لم
 يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب ففسبوا اهل يعود الى الام
 لموالى الام حتى ابن كج في التجريد فيه وجهين وينبغي ان يكون كالمسئلة قبلها يعنى كما هو ظاهر اه كمسئلة
 انقرض موالى الام فلا يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال وقال السيد عمر قوله اى المغنى
 وينبغي ان يكون النسخ اى فينجر لموالى الام اه لعلم من تحريف النسخ والاصل فلا ينجر النسخ ثم قال اى السيد
 عمر لكن يبق النظر فيما لو عاد موالى الاب الى الحرية هل يعود اليهم الولاء لانه لما زال عنهم لما منع وقد زال اولاً
 محل تأمل ولعل الاول اقرب اه **(قوله ولو كان النسخ)** ليس بغاية عبارة المغنى ومحل الانجرار الى موالى الاب
 اذا لم يكن معتق الاب هو الابن نفسه فان اشترى اياه فعتق عليه فلا يصح أن ولأه الابن باق لموالى امه كما سياتى
 اه اى في قول المصنف وكذا ولأه نفسه في الاصح قلت الخ **(قوله ويستقر)** اى ولا يتوقع فيه انجرار مغنى **(قول)**
 لانه اى الاب **(قوله ما بقى الخ)** ما مصدرية عبارة النهاية لان وجود مانع النسخ **(قول المتن)** ولو ملك هذا الولد
 اياه النسخ ويتصور ذلك في نكاح الغرور بان يغرق رقيق بحرية امة في وطء الشبهة ونحو هار ووض مع شرحه
(قوله ولأه اخوته لايه) تصدق بالاخوة الاب والام وبالاخوة للاب وحده عس **(قول المتن اليه)**
 اى الولد قطعاً مغنى **(قوله وعتيقة اخرى)** الو او بمعنى او كما عبر به النهاية والمغنى **(قوله بجره اليه)** كالو اعنى
 الاب غيره ثم يسقط ويصير كحر ولا ولأه عليه مغنى **(قوله ومن ثم الخ)** اى من اجل استحالة ثبوت الولاء
 للشخص نفسه سم **(قوله ثبت للسيد على قن الخ)** اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة واداء النجوم
 او بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه سم **(قوله واخذ منه النجوم الخ)** اى وعنى **(خاتمة)**
 لو اعتق عتيقاً بامعته فلكل منهما الولاء على الاخر وإن اعتق اجنبى اختين لا بون او لاب فاشترى اياهما
 فلا ولأه لواحدهما على الاخرى ولو خلق حر من حرين اصلين واجداده ارقامه يتصور ذلك في نكاح
 الغرور وفي وطء الشبهة ونحوهما فاذا اعتقت ام امه قالوا ولأه عليه لمعتقها فان عتق ابو امه انجر الولاء الى مولاها
 فاذا عتقت ام ابيه انجر الولاء الى مولاها فاذا عتق ابو ابيه انجر الى مولاها لان جهة الابوة اقوى واستقر
 عليه حتى لا يعود الى من انجر اليه كأمرو ولو اعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت
 معتقه فولأه للمسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فولأه لاهله ولو مات في حياة معتقه فغير ائمه لبيت المال اه
 مغنى وكذا في الروض مع شرحه لا قوله ولو مات في حياة معتقه الخ المخالف لكلامه وكلام غيره المارين عند
 قول المصنف ثم لعصيته **(كتاب التدبير)**
(قوله هو لغة) الى قوله ولا يرد في المغنى لا قوله أو مع شىء قبله ولى قوله وهما في الارشاد في النهاية لا قوله
 فلم الى وأصله وقوله على أن ما أطلقه الى المتن وقوله أو بعضه فيعنيته وارثه وقوله لا يحويده الى المتن وقوله
 فان قلت الى المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافاً لبعضهم **(قوله النظر في عواقب)**
 الاب لا ذلاً ولأه عليه ولا من جهة الام لان الانتساب الى الاب ولا ولأه عليه فكذا الفرع فان ابتداء حرمة
 الاب يبطل دوام الولاء لموالى الام فدوامها الى ان يمنع ثبوته لهم ولا ولأه على ابن حرة اصلية مات ابو
 رقيقاً فان عتق ابو بعد ولادته فهل عليه ولأه تبعاً لايه ام لا لانه لم يثبت ابتداء فكذا بعده كالمال كان ابو
 حرين وجمان رجع منهما البلقيني وصاحب الانوار الاول اه وعبارة العباب ولا على من لا يمس الرق
 أحداً بانه واه عتيقة ولا على ولد حرة اصلية من عتيق أو من رقيق فان عتق فولأه لموالى ابيه اه فانظر الفرق
 بين قوله من عتيق وقوله فان عتق الخ انظر مع ما في أعلى الها مش عن العباب من قوله ولا على ولد حرة اصلية
 من عتيق **(قوله ومن ثم ثبت للسيد على قن كاتبه أو باع الخ)** اى ولم يثبت لذلك لقن وإن اعتق نفسه بالكتابة
 وادى النجوم أو بشرائها لانه يلزم ثبوت الولاء للشخص على نفسه **(قوله ومن ثم الخ)** اى لاجل استحالة
 ثبوت الولاء للشخص على نفسه **(كتاب التدبير)**

ولا يعود لموالى الام ولو كان
 معتق الاب هو الابن نفسه
 فسيأتى (ولو مات الاب
 رقيقاً وعتق الجدة) ابو الاب
 وإن علا دون ابى الام
 (انجر) الولاء (الى مواليه)
 اى الجدة لانه كالاب ويستقر
 فبعدهم لبيت المال (فان
 اعتق الجد والاب رقيق
 انجر) لموالى الجد (فان
 اعتق الاب بعده) اى بعد
 انجرار لموالى الجد (انجر)
 من موالى الجد (الى مواليه)
 اى الاب لانه انما انجر
 لموالى الجد لرقه فاذا اعتق
 عاد لمواليه لانه اقوى ثم
 بعد مواليه لبيت المال
 (وقيل) لا ينجر لموالى الجد
 بل (يبقى لموالى الام حتى
 يموت الاب) رقيقاً (فينجر
 الى موالى الجد) لانه ما بقى
 مانع فاذا مات زال المانع
 (ولو ملك هذا الولد) الذى
 من العبد والعتيقة (اباه
 حر ولا اخوته لايه) من
 موالى الام (اليه) لان اباه
 عتق عليه فثبت له الولاء
 عليه وعلى اولاده من امه
 وعتيقة اخرى (وكذا ولأه
 نفسه) بجره اليه (فى الاصح)
 كاخوته (قلت الاصح
 المنصوص لا بجره والله
 أعلم) بل يبقى لموالى امه والا
 لثبت له على نفسه وهو محال
 ومن ثم ثبت للسيد على قن
 كاتبه أو باع نفسه وأخذ
 منه النجوم أو الثمن
(كتاب التدبير)
 هو لغة النظر في عواقب

الامور وشراعتعليق عتق بالموت وحده او مع شيء قبله من الدبر لان الموت دبر الحياة ولا يرد عليه الموت من راس المال في اذامت فان مات حـ
قبل موت بشرا او برم مثلاً فمات فجأة لانه ليس تعليقاً بالموت وإنما يتبين به عتق قبله (٣١٩) فعلم انه متعلق بوقت قبل الموت او بعده

كان محض تعليق لانتدبير
فلا يرجع فيه بالقول
قطعا ويعتق من راس المال
ان خلا الوقت عن مرض
الموت او زاد على مدته
كاياتي واصله قبل الاجماع
تقريره صلى الله عليه
وسلم لمن دبر غلاما لا
يملك غيره عليه واركانه
مالك وشرطه تكليف الا
في السكران واختيار ومحل
وشرطه كونه قنا غير ام ولد
كايعلان من كلامه وصيغة
وشرطها الاشعار به لفظا
كانت او كتابة او إشارة وهي
صريح او كناية (و صريحه)
ألفاظ منها (انت حربعد
موتي أو اذامت أو متى مات
فانت حر) أو عتق (أو
اعتقتك) أو حررتك (بعد
موتي) ونحو ذلك من كل
مالا يحتمل غيره ونازع
البلقيني في اذامت أعقتك
أو حررتك بانه وعد نحو
إن أعطيتني ألف درهم
طلعتك ويجاب بان ما بعد
الموت لا يحتمل الوعد بخلاف
ما في الحياة عل ان ما اطلقه
في طلقته مرفيه ما يرد
(وكذا دبرتك أو انت مدبر
على المذهب) لان التدبير
معروف في الجاهلية وقرره
الشرع واشتهر في معناه فلا

(الامور) اي التامل اي فيها رمنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة عناني (قوله او مع شيء قبله)
اي بخلافه مع شيء بعده فانه تعليق عتق بصفة كما سيأتي رشيدى وعش (قوله من الدبر) اي ولفظ التدبير
ماخوذ من الدبر معنى (قوله لان الموت الخ) اي سمي لان الخ نهاية (قوله ولا يرد عليه) اي على تعريف
التدبير منعا (قوله فمات فجأة) اي او بمرض لا يستغرق شهرا او يوما كما يؤخذ ذلك من قوله في الفصل الآتي
عند قول المتن ويعتق بالموت من الثلث الخ وحيلة عتق كله الخ وعش ويصرح بذلك قول الشارح الآتي
أنفا فعلم انه الخ (قوله وإنما يتبين به الخ) اي بالموت (قوله فلا يرجع) ببناء المفعول (قوله ان خلا الوقت)
اي الذي قبل الموت وعلق بالعتق (قوله على مدته) اي مرض الموت (قوله كاياتي) اي في الفصل الآتي
(قوله تقريره الخ) عبارة شيخ الاسلام خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله
عليه وسلم فقبره له وعدم انكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومدبره ابو مذكور الانصارى اه
زاد المغنى وفي سنن الدارقطنى ان النبي صلى الله عليه وسلم باع بعد الموت ونسب الى الخطا اه عبارة البحر مى
قوله فباعه الخ وبيعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وباعه بثمانمائة درهم ثم ارسل
ثمنه الى سيده وقال اقض دينك ابن شرف على التحرير وقوله فقبره الخ اي حيث لم يقل لا عبرة بهذا التدبير
سم اه بحجر مى (قوله واركانه مالك الخ) عبارة المنهج مع شرحه واركانه ثلاثة صيغة ومالك ومحل وشرط
فيه كونه رقيقا غير ام ولد لانهما تستحق العتق بجهة اقوى من التدبير وشرط في الصيغة لفظ يشعر به وفي معناه
ما مر في الضمان اما صريح الخ (قوله الا في السكران) اي المتعدى (قوله واختيار) ينبغي ان محل اشتراط
الاختيار ما لم يذره فان ذره فأكراه على ذلك صح تدبيره عش (قوله كايعلان) اي اشتراط المالك بما
ذكر واشتراط المحل باذ كر (قوله او كتابة او إشارة) في ادخالهما في الصيغة تسامح والاولى صنيع شرح
المنهج المار آنفا (قوله الفاظ منها انت حر الخ) اي فاي و هم كلامه من الحصر فياذكره ليس بمراد فلو قال
مثل كذا كان اولى معنى (قول المتن او اعتقتك الخ) عطف على انت حربعد موتى (قوله ونحو ذلك الخ)
كانت مفكوك الرقة بعد موتى معنى (قوله بانه وعد) اي فيكون لغوا عش (قوله مرفيه ما يرد) اي اذ
قد ير يد بطلعتك معنى فانت طالق فيكون تعليقا سم (قول المتن وكذا دبرتك أو انت مدبر) اي بلا احتياج
مادة التدبير الى ان يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه بحجر مى (قوله ويصح) الى قوله ويفرق
في المغنى الا قوله او بعضه فيعينه واره (قوله لا نحو يده الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والعباب وخلافا للنهاية
ووافق سم عبارة النهاية وفي دبرت يدك مثلاً وجهاً اصحهما انه تدبير صحيح في جميعه لان كل تصرف قبل
التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا و ظاهر انه لفظ بصريح اعجمى لا يعرف معناه لم يصح وان له
كسر التاء للذكر وفتحها للثؤنث لم يضرا ه وفي سم بعد ذكرها مانصه عبارة الروض ودبرت نصفك
صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغوام تدبير صحيح وجهاً اه قال في شرحه كنظيره في القذف قاله
الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشى اه واقل قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق
صح اضافته الى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سيأتي فيتامل نعم قوله في شرحه عقب
فهل هو لغو يعنى ليس بصريح يقتضى ان الخلاف في مجرد الصراحة اه (قوله ويفرق بينه) اي التدبير

(قوله على ان ما اطلقه في طلقته مرفيه ما يرد) اي اذ قد ير يد بطلعتك معنى فانت طالق فيكون تعليقا
(قوله ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه) اي وفي دبرت يدك مثلاً وجهاً اصحهما انه تدبير صحيح في جميعه
لان كل تصرف قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله وما لا فلا و ظاهر انه لفظ بصريح التدبير اعجمى
لا يعرف معناه لم يصح وان له كسر التاء للذكر وفتحها للثؤنث لم يضرا ه (قوله لا نحو يد الخ)
عبارة الروض ودبرت نصفك صحيح ولا يسرى ودبرت يدك هل هو لغوام تدبير صحيح وجهاً اه قال

يستعمل في غيره وبه فارق ما ياتي في كائنتك انه لا بد ان يضم له فاذا اديت فانت حر او نحو ويصح تدبير نحو نصفه او بعضه فيعينه
وارئه ولا يسرى لا نحو يده كما اقتضاه كلام الرافعي راعى منه الزركشى وغيره ويفرق بينه وبين العتق بانه اقوى

فاثر التعبير فيه بال، من عن الجملة بخلاف (٣٨٠) التدبير ومن ثم لو قال إن مت فبدك حرة فانت عتق كله لان هذا يشبه العتق المنجز من حيث

(لزمه بالموت بخلاف دبرتها) ويصح بكناية عتق) وهي ما يحتمل التدبير وغيره (مع نية كخليت سيدك بعد موتي) او اذامت فانت حرام أو مسيب ونحو ذلك لانه نوع من العتق فدخلته كنياته ومن الكناية هنا صريح الونف كحسبتك بعد موتي فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره فقلت الوصية والتدبير متحدان أو قريبان من الاتحاد كما يعلم بما يأتي فصحت نية التدبير بصريح الوصية القريبة لذلك (ويجوز) التدبير (مقيداً) بصفة (كان مت في هذا الشهر أو هذا) (المرض فانت حر) فان وجدت الصفة المذكورة ومات عتق والا فلا ونبه بقوله في هذا الشهر على انه لا بد من امكان حياته المدة المعنية عادة فنحو ان مت بعد الف سنة فانت حر باطل (ومعلقاً) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت) الدار (فانت حر بعد موتي) لانه ما وصية او تعليق عتق بصفة وكل منهما يقبل التعليق فان وجدت الصفة ومات عتق والا) توجد (فلا) يعتق (ويشترط الدخول قبل موت السيد) كما هو

(قوله فاثر التعبير فيه باليعض الخ) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزء ان عتق الجميع بطريق السراية سم (قوله ومن ثم) أي لاجل كون العتق أقوى من التدبير (قوله لو قال ان مت الخ) عبارة العباب وان تجز تدبيره أي اليد مثلاً فهل يلغو أو يكون تدبير الكاهن وجهان كظاير في القذف وان علقه كاذمات فيدك حر صرح فاذا مات عتق كله انتهت وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعتق كله اذ لا سراية بعد الموت اه سم يحذف (قوله من حيث لزومه بالموت) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير سم وظاهر ان الامر كذلك (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل سم ولعل وجه التأمل ان قول الشارح هذا لو رجع إلى قوله لان هذا يشبه العتق المنجز الخ فظاهر المنع أو إلى ما قبله فيه مصادرة (قول المتن مع نية) أي مقارنة لا يظن ويأتي فيه ما مر في إطلاق كناية والمعتمد منه الاكتفاء بمقارنتها بجزء من الصيغة عشر (قوله او اذامت) إلى قول المتن على التراخي في المغنى الا قوله فان قلت إلى المتن (قوله ونحو ذلك) وقوله أنت حر بعد موتي أو لست بحر لا يصح كنهه في الطلاق والعتق أي في قوله أنت طالق أو لست بطالق وقوله أنت حر أو لست بحر وهذا كإطلاق الأذرع فيما إذا أطلق أو جهلت أرادته فان قاله في معرض الانشاء عتق أو على سبيل الإقرار فلا على ما قالوه في الإقرار مغنى واسئ (قوله صريح الونف) قضيته ان كنياته ليست كناية في العتق وقياس كناية الطلاق انها كناية هنا عتق (قول عما يأتي) أي في آخر الفصل (قوله القريبة الخ) الأولى اسقاطه (قوله بصفة) عبارة المغنى مع المتن ويجوز التدبير مطلقاً كما سبق ومقيداً بشرط في الموت بمدة يمكن بقاء السيد اليها اه (قوله أو هذا المرض) أي سواء كان الموت بالمرض أو بغيره فيه كان انعدم عليه جدار عشر (قوله ومات) ينبغي حذفه اذا الصفة هي موتة في الشهر أو المرض وأشار اليهما كما لا يخفى رشدي عبارة المغنى فان مات على الصفة المذكورة عتق والا فلا اه (قوله على شرط اخر الخ) أي في الحياة مغنى (قوله وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليق التعليق ما مر في باب الطلاق في نحو ان اكلت ان دخلت فالاول يعتق على الثاني ومن ثم فلا تطاق الا ان فمات الاول بعد الثاني كما مر رشدي (قول المتن) ويشترط أي في حصول العتق مغنى (قوله بطل التعليق) فلا تدبير مغنى ونهاية (قول المتن) فان قال ان مت ثم دخلت (او اذ دخلت الدار بعد موتي) وقوله اشترط أي في حصول العتق مغنى (قوله كان تعليق عتق بصفة) أي لا تدبيراً كما سياتي رشدي عبارة المغنى تنبيه هذا تعليق عتق بصفة لا تدبير كسائر التعليق فلا يرجع فيه بالة قولنا لان التدبير تعليق العتق بموت واحد وهذا علقه بموت واحد ودخول الدار بعده اه (قوله بقضية ثم)

في شرحه كظاير في القذف قال الرافعي وقضيته ترجيح الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي اه وأقول قد يقال قضية قاعدة ان ما قبل التعليق أصبح اضافته إلى بعض محله ترجيح الثاني لان التدبير يقبل التعليق كما سياتي فليتأمل نعم قوله في شرحه عتب هل وهو يعني ليس بصريح يقتضي ان الخلاف في مجرد الصراحة وعبارة العباب وان تجز تدبيره مثلاً فهل يلغو أو يكون تدبير الكاهن وجهان كظاير في القذف وان علقه كاذمات فيدك حر صرح فاذا مات عتق كله اه وكان وجه عتق الكل ان هذا العتق ليس من باب السراية لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق بخلاف الجزء الشائع ولو كان هذا العتق من باب السراية لم يعتق كله اذ لا سراية بعد الموت لكن قولنا لان الجزء المعين كاليد لا يتصور اتصافه وحده بالعتق فيه نظر لان هذا لا يمنع صحة السراية بدليل نظيره في الطلاق الا ان يفرق فليتأمل (قوله فاثر التعبير فيه باليعض) يتأمل مع ما رجحه فيما تقدم في العتق فيما إذا أضافه لجزء ان عتق الجميع بطريق السراية (قوله من حيث لزومه الخ) هل المراد ان يخرج من الثالث كما هو حكم التدبير (قوله بخلاف دبرتها) يتأمل (قوله فنحو ان مت بعد الف سنة فانت حر باطل) في التجريد وجهان عن الروايات (قوله ومن ثم لو اتى بالواو) لو اتى بالواو كان مت ودخلت اشترط الدخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله هذا هو المعتمد

صريح لفظه فان مات قبل الدخول بطل التعليق تعلم أنه لا يصير مدبراً الا بعد الدخول (فان قال ان) أي أو اذا (مت ثم دخلت فانت حر) كان تعليق عتق بصفة (اشترط دخول بعد الموت) عملاً بقضية ثم ومن ثم لو اتى بالواو وأطلق

أجزأ الدخول قبل الموت
ومن جعلها كتم جرى على
الضعيف أنها للترتيب كما
أفاده كلامهما في الطلاق
(وهو) أي الدخول بعد
الموت (على التراخي) بمعنى
أنه يشترط فيه الفور لا
أنه يشترط التراخي وأن
كان قضية ثم ويوجه بأن
خصوص التراخي لا غرض
فيه يظهر غالباً فالغوا
النظر إليه بخلاف الفور
في الغاء اذن لو عبر بها اشترط
اتصال الدخول بالموت
ومن التدبير المقيد لا المعلق
خلافاً لبعضهم أن يقول إذا
مت أو متى أو أن مت فانت
حرواً أو إذا أو متى دخلت
شئت مثلاً فان نوى شيئاً عمل
به أو الاحمل على الدخول أو
المشيئة عقب الموت لانه
السابق الى الفهم هنا من
تاخير المشيئة عن ذكره
وهنا في شرح الارشاد
الكبير ما يتعين الوقوف
عليه واخذت من اعتبارهم
السابق الى الفهم هنا ما
أفتيت به فيمن قال في مرض
موته عبدي مدبر على
والدق فان السابق الى
الفهم منه انه علق عقبه
على خدمتها بعد موته إلى
أن تموت فيعتق حينئذ
(وليس للوارث بيعه)

أي من الترتيب في ذلك معنى (قوله) أجزاء الدخول قبل الموت) وفاً فالغنى واليه ميل كلام الاسن
وخلاف الروض والهاية عبارتهما وكذا لو قال ان مت ودخلت الدار فانت حر اشترط الدخول بعد
الموت الا أن يريد الدخول قبله اه زاد الثاني فيتبع وهو المعتمد اه (قول المتن وهو على التراخي)
مقتضاه ترك العبد على اختياره حتى يدخل وفيه ضرر على الوارث والوجه ان محله قبل عرض الدخول
عليه فان عرض عليه فاني فللوارث بيعه كتنظيره في المشيئة الآتية اسنى ومعنى ويبقى في الشارح مثله
(قوله وان كان) أي اشترط التراخي وقوله ويوجد أي عدم اشترطاه (قوله ومن التدبير المقيد لا المعلق
الخ) قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق على الدخول أو المشيئة أيضاً وسيأتي ان
ما هو كذلك لا يكون تدبيراً أو يحجب بان المعلق على الدخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى
ينافي كونه تدبيراً بل تعليق الحرية بالموت فليتامل سم (قوله) خلافاً لبعضهم (يعني الجوهري في شرح
الارشاد سم (قوله) ان يقول اذا أو متى الخ) عبارة النهاية ولو قال اذا مت فانت حر ان دخلت الدار أو شئت
ونوى شيئاً الخ أو عبارة المغنى والروض مع شرحه وقوله اذا مت فانت حر ان شئت أو اذا شئت أو انت حر اذا
مت ان شئت أو اذا شئت يحتمل ان يريد به المشيئة في الحياة أو المشيئة في الموت فيعمل بنيتها فان لم ينو شيئاً حل على
المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعليقات التي توسط فيها الجزاء بين الشرطين كقوله لو وجهه ان أو اذا دخلت
فانت طالق ان كلمت زيداً فانه يعمل بنيتها فان لم ينو شيئاً حل على تأخير الشرط الثاني عن الاول وتشرط
المشيئة هنا فوراً بعد الموت عند الاكثرين اه (قوله) فان نوى شيئاً أي من كون الدخول أو المشيئة في
الحياة أو بعد الموت سم ومرآة نفعان الروض وشرحه والمغنى مثله وقال ع ش أي من الفور أو التراخي
ويعلم ذلك منه بان يخبر به قبل موته اه (قوله عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعليق بالدخول مطلقاً
وبالمشيئة بمعنى كما يعلم من صنع المغنى والروض مع شرحه الماراً فافهم من مسئلة المشيئة الآتية في المتن ومن
كلام الشارح هناك وخلاصة ما يستفاد من كلامهم ان التعليق الذي توسط فيه الجزاء بين الشرطين يحمل
عند الاطلاق على تأخير الثاني عن الاول وهو الموت هنا مطلقاً وعلى فوريته ان كان التعليق الثاني بالقضاء
مطلقاً أو بالمشيئة بغير نحو متى وعلى التراخي في غير ذلك والله اعلم (قوله) لانه السابق الخ أي تأخير الدخول
أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الاسن خلاف ما يؤولهمه ضيقهم من رجوع الضمير الى كون التأخير فورياً
(قوله عن ذكره) أي ذكر الموت (قوله) من تأخير المشيئة أي مثلاً وقول ع ش قوله من تأخير المشيئة
وعليه فلو قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك فيه نظراً وقضية قوله الاتي اما لصرح
بوقوعها بعد الموت أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور انه هنا كذلك اه مبنى على ان قول الشارح
دخلت أو شئت مثال واحد وليس كذلك بل مثلاً لان كما هو صريح صنع الروض وشرحه والمغنى كما مر ومفاد
والفرق بينه وبين ان دخلت وكلمت زيداً فانت طالق فانه لا فرق فيه بين تقدم الاول وتأخره ان الصفتين المعلق
عليهما الطلاق من فعله غير بينهما تقدم أو تأخير أو الصفة الاولى في مسئلتنا ليست من فعله وذكر التي من
فعله عقبها يشعر بتأخيرها ش مر (قوله) أجزاء الدخول قبل الموت الخ) عبارة الروض اشترط الدخول
بعد الموت الا أن يريد قبله اه وكذا ش مر (قوله) ومن التدبير المقيد لا المعلق خلافاً لبعضهم (يعني
الجوهري في شرح الارشاد ان يقول الخ قد يقال المعلق عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده اذ قد علق
على الدخول أو المشيئة أيضاً وسيأتي آخر الصفحة ان ما هو كذلك لا يكون تدبيراً ويحجب بان المعلق على
الدخول أو المشيئة أو المقيد بذلك ليس هو الحرية حتى ينافي كونه تدبيراً بل تعليق الحرية بالموت فليتامل
قد يقال لو كان المعلق على ما ذكر تعليق الحرية بالموت اعتبر وجوده اعنى ذلك المعلق عليه أو لا ويمكن
ان يجاب بمنع هذه الملازمة فليتامل (قوله) خلافاً لبعضهم (أي الجوهري) (قوله) فان نوى شيئاً أي من
كون الدخول أو المشيئة في الحياة أو بعد الموت (قوله) والاحمل على الدخول أو المشيئة بعد الموت الخ قد يقال
قضية قاعدة اعتراض الشرط على الشرط اعتبار الدخول أو المشيئة قبل الموت الخ ويجاب بان توسط الجزاء بين

ونحوه من كل مزيل الملك (قبل الدخول) وغرضه عليه إذ أبسره إبطال تباقي الميت وإن كان الميت أن يبطله نعم له تنجيز عتقه كما صوبه شارح لأن التصدقة كيف كز وفيه انظار إذا كان يخرج كاهن الثالث ما يلزم عليه من إبطال الولاء للميت وهذا مقصود أي مقصود قلدي يتجه حينئذ أنه لا ينفذ منه فإن قلت لو استغرق ونوى بالعق تنفيذ وصية الميت فلم ينفذ لبقاء الولاء على حاله للميت حينئذ قلت لا يتصور وقوع العق للميت إلا أن عتق بماعلق عليه وعتق الوارث وإن نوى به ذلك أجنبي عما علق عليه بكل تقدر فلغائمه رأيت البغوى أطلق أنه ليس له اعتاقه ثم قال ويمكن أن يقال يعق عن الميت ويمكن بناؤه على أن إجازة الوارث تنفيذ فيجوز ويكون عتقه عن الميت أو تملك فلا يجوز كما لا يجوز بيعه اه وهو صريح في أن الاصحاب (٣٨٢) على منع اعتاق الوارث وإن ما ذكره عقبه بحث له وفيه نظر ظاهر كما علم بما قرره

لا نه ان كان يخرج من الثالث
كما هو الفرض فليس هنا
اجازة حتى يقال يبنائه على
أنها تنفيذ أو تملك وإن
لم يخرج منه لم يصح على
ما قاله أيضا لما تقرر أن
العتق إنما يقع عن الميت
أن عتق بالصفة التي علق
عليها وأما لو علقه بصفة
فنجزه الوارث فهذا عتق
مبتدأ فلا يجزى فيه خلاف
التنفيذ والتملك بل يكون
لغو المأمرا أنه لو صح لم يمكن
وقوعه للميت وأنه يلزم
عليه إبطال حقه من الولاء
الذي قصده فإن قلت سلمنا
ضعف كلام البغوى بل
وأنه لا وجه له لكن ما المانع
أن تنجيز الوارث هنا
كتنجيزه عتق المكاتب فإنه
لا يمنع العتق عن الكتابة
بل يكون الولاء للسيد كما
سيعلم بما يأتي آخر الكتابة
فيما لو مات عن ابنين وعبد
قلت الفرق بين الصورتين

قول الشارح مثلا (قوله ونحوه) إلى قوله نعم في المعنى وإلى قوله فإن قلت في النهاية (قوله من كل مزيل للملك) قال سم نقلنا عن الطبري أنه يحرم عليه وطؤها أيضا لاحتمال أن تصير مستولدة من الوارث فيتأخر عتقها ع ش وفيه وقف وقياس الاجارة الآتية الجواز والعق بمجرد وجود الدخول فليراجع (قوله وعرضه الخ) أي من الوارث ع ش (قوله إذ ليس له إبطال تعليق الميت) كما لو أوصى لرجل بشيء ثم مات ليس للوارث بيعه وإن كان للوصى أن يبيعه نهاية إذا لمعنى وليس للوارث منعه من الدخول وله كسبه قبله اه (قوله نعم له) أي للوارث (قوله كما صوبه) الا وفق لتفسيره الآتي على ما صوب به الخ (قوله إذا كان يخرج كله من الثالث الخ) فيه أنه تقدم عن المعنى والشدي ويأتي في الشارح إن ما هنامن التعليق بصفة لأمن التدبير فيعتق من رأس المال إلا أن يفرض كلامه فيما إذا كان التعليق في مرض الموت (قوله لو استغرق) أي الثالث المدبر (قوله أنه ليس له) أي للوارث (قوله يعق) أي الوارث (قوله بناؤه) أي اعتاق الوارث المدبر (قوله وإن ما ذكره الخ) أي البغوى بقوله ويمكن أن يقال يعق عن الميت الخ (قوله فليس هنا اجازة) أي لأنها إنما تكون فيما زاد على الثالث (قوله يبنائه) أي اعتاق الوارث على أنها أي اجازة (قوله لو صح) أي اعتاق الوارث (قوله فإنه لا يمنع) أي تنجيز الوارث عتق المكاتب (قوله لا يمنع التصرف) قد يقال الكلام هنا فيما بعد موت السيد وحكم المدبر حينئذ كحكم المكاتب بل اشد لزوما (قوله لجواز رفعه الخ) مرافيه (قوله فيما لم يخرج منه) أي في البعض الذي لم يخرج من الثالث (قوله ولزمه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهر إذ الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه للزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فلن تكون هذه القيمة (قوله أما ما لا يزيل) إلى قوله لا سيما في المعنى الا قوله ما لم يرجع إلى قوله وبالموت في الاخير الا قوله ما لم يرجع وقوله حر إلى المتن وقوله مدبر إلى المتن وقوله في غير الاخيرة وقوله أو نفي الخطاب إلى لم يشترط (قوله فله ذلك) ظاهره وإن طال المدة بعد الاجارة ولو وجدت الصفة المعلق عليها هل تنفسخ الاجارة من حينئذ أو لا وإذا قيل بعدم الانفساخ فهل الاجارة للوارث أو للعتق لا نقطاع تعلق الوارث به فيه نظر والاقرب الانفساخ من حينئذ لأنه تبين أنه لا يستحق المنفعة بعد موته اه ع ش وقوله بعدم موته صوابه بعد وجود الصفة (ما لم يرجع) بأن يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه وإن تراخي ع ش (قول المتن ولو قال اذ مات ومضى شهر الخ) أو أنت حر بعد موتي بشهر مثلا معني (قوله أي بعد موتي) إلى قول المتن ولو قال ان شئت في المعنى (قوله أيضا) أي كقوله ان مات ثم دخلت فانت حر (قول المتن استخدمه) أي واجارته ولو اعارته معني (قوله ونحوه) أي من كل تصرف يزيل الملك (قوله لما مر) أي من أنه ليس له إبطال تعليق المورث شرطين كما هنا ليس من تلك القاعدة كما يعلم مما تقدم في الايلاء ثم رأيت ما في هامش الصفحة الآتية (قوله ولزمه قيمته ولا يسرى عليه) يتأمل

واضح لأن التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رقة القن لجواز رفعه من أصله بنحو البيع بخلاف المكاتب لأن الكتابة لازمة فيه معني كالاستيلاء وحينئذ يكون تنجيز العتق فيها موافقا للزومها فوقع تنجيز الوارث مؤكدا لبل رافعا ويلزم من كونها رافعا كونها إنشاء مبتدأ سبب عتقه ضعيف لجواز رفعه كما تقرر فلم يقع تنجيز الوارث مؤكدا لبل رافعا ويلزم من كونها رافعا كونها إنشاء مبتدأ وقد تقرر امتناع رفعه لاستلزامه رفع ولقاء الميت الذي قصده بتعليقه لعتقه ولو خرج بعضه فقط من الثالث فظاهر أنه يصح التنجيز منه في عالم يخرج منه ولو لمه قيمته ولا يسرى عليه لما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض أما ما لا يزيل الملك كما يجار فله ذلك وأما لو عرض عليه الدخول فامتنع فله ما لم يرجع بيعه لا سيما إذا كان عاجزا لا منفعة فيه فيصير كالأغنية (ولو قال اذ مات ومضى شهر) أي بعده وتي (فانت حر) فهو تعلق عتق بصفة أيضا (فلو وارث استخدمه) وكسبه (في الشهر) كماله ذلك فيه مرقب الدخول لبقائه على ملكه (لا يبيعه) ونحوه لما مر

معنى (قوله وسبق) أى فى أول الباب بقوله فعلم انه متى علق الخ (قوله ان الصورتين) أى قوله ان مت ثم دخلت فانت حرو قوله إذ ماتت ومضى شهر فانت حرو وكذا كل تعليق بصفة بعد الموت معنى (قوله ليس هو الموت وحده) أى ولا مع شئ قبله ع ش ورشيدى (قول المتن اشترطت المشيئة) أى لصحة التدبير والتعليق فى الصورتين معنى (قوله بلفظة الخ) عبارة المعنى اتصالاً لفظياً بان يوجد فى الصورة الاولى عقب اللفظ وفى الثانية عقب الموت لان الخطاب يقتضى جواباً فى الحال كالبيع ولا نه كالتملك والتملك يقتضى القبول فى الحال اه (قوله فى غير الاخيرة) أسقطه وقوله الآتى وبالموت فى الاخيرة شرح مره اسم والمراد بالاخيرة قوله انت مدبر ان او إذ اشئت الخ (قوله وقد اطلق) حقه ان يذكر قيل قول المصنف اشترطت المشيئة كفى النهاية (قوله بان يأتى بها فى مجلس التواجب) أى ان يأتى بها قبل طول الفصل كإقدامه فى العتق بقوله والا قرب ضبطه بما مر فى الخلع أى وهو يغتفر فيه الكلام اليسير ع ش (قوله قبل موت السيد) لا حاجة اليه رشيدى (قوله ذلك) أى القبول فى الحال معنى (قوله لادهر) والاوى ولا نه تملك الخ كفى المعنى لا نه لة ثانية لاصل المدعى لالة لللة الاولى (ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة) عبارة النهاية ومحل ما ذكره من الفورية إذا اضافة للعبد كالم من تصويره فلو قال ان شاء يداو إذا شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور كما قاله الصيمرى فى الايضاح وجزم به الماوردى بل متى شاء فى حياة السيد صار مدبر ولو على التراخى ولو سبق منه رد لان ذلك من حيز العتق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق ان التعليق بمشيئة زيد صفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلف فيه قرب الزمان وبعده وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا اشأؤه ثم قال اشأه فكذلك لا يصح منه فلم يعتق والحاصل انه متى كان المشيئة فورية فلا اعتبار بما شاءه او لا او متراخية ثبت التدبير بمشيئته سواء تقدمت مشيئته له على رده ام تأخرت عنه اهر بى ياد شئ من ع ش (قوله او نفي الخطاب) خلافاً للنهاية كما مر آنفاً وكان الاولى او الخطاب (قوله اما لو صرح الخ) مقابل وقد اطلق سم (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها

(قوله او إذ اشئت الخ) هذا المثال نظير ما تقدم فى قوله ان مت فانت حر ان شئت لافرق بينهما الا بالتقديم والتأخير وقد اختلف حكمهما حيث اطلق هنا اعتبار المشيئة فى حياة السيد وفصل فى ذلك بين ان يريد شيئاً فيعمل به ولا فيحمل على المشيئة بعد الموت وفى الروض وقوله إذ ماتت فانت حر ان شئت او انت حر إذ ماتت ان شئت يحتمل المشيئة فى الحياة وبعد الموت فيعمل بنيتها فان لم ينو حمل على المشيئة بعد الموت قال فى شرحه لانه اخر ذكرها عن ذكره فالسابق إلى الفهم منه تأخيرها عنه وكانهم لحظوا فى هذا التملك فاعتبروا تأخير المشيئة لتقع الحرية عقب القبول ولا فيشكل على ما مر فى الطلاق من انه إذا تواتر الشيطان يعتبر تقديم الثانى على الاول وعليه فيستثنى منه التعليق بمشيئة الزوجة مع ان ذلك يشكل ايضا على ما لو قال ان شئت فانت حر إذ ماتت فانه يعتبر فيه المشيئة فى الحياة كما مرو ان كان الجزاء فيه متوسطاً بخلافه هنا وقد يجاب بان المتبادر من كل منهما ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم وتأخرها ههنا ولما نقل الشارح فى شرح الارشاد جواب شرح الروض بقوله وكانهم لحظوا الخ قال ويلزم عليه انه يستثنى مما مر ثم التعليق بمشيئة الزوجة وكلامهم يخالفه فالاولى ان يجاب بان وضع التدبير الذى من جملة هذه الصيغ وجود الصفة بعد الموت فحملنا هاهنا عند الاطلاق على ذلك وان خالف قضية ما مر ثم عملاً بوضع اللفظ ثم بوضع اصل صيغة التدبير ههنا فليتأمل جدافان المقام فى غاية الاشكال (قوله اشترطت المشيئة متصلة) وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتق ثم قال لم أشأ لم يسمع منه وان قال لا اشأؤه ثم قال اشأه فكذلك ولم يعتق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فلا اعتبار بما شاءه او لا او متراخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده او تأخرت عنه ش مر (قوله اما لو صرح بوقوعها الخ) مقابل وقد اطلق (قوله وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حزا لانه يقتضى انه ايضا فى حيز قوله أى وقوعها فى حياة السيد

وسبق ما يعلم منه ان الصورتين ليستا تدبيراً لان المعلق عليه ليس هو الموت وحده بل مع ما بعده (ولو قال ان) او إذا (شئت) أو أردت مثلاً (فانت) حر إذ ماتت او فانت (مدبر أو أنت) مدبر ان أو إذا شئت أو أنت (حر بعد موتك ان شئت اشترطت المشيئة) أى وقوعها فى حياة السيد (متصلة) بلفظه فى غير الاخيرة وقد اطلق بان يأتى بها فى مجلس التواجب قبل موت السيد نظير ما مر فى الخلع لاقتضاء الخطاب ذلك إذ هو تملك كالبيع والهبة ومن ثم لو اتنى ذكر المشيئة كأن ذكر بدلها نحو دخول أو اتنى الخطاب كان شاء عبدى فلان فهو مدبر لم يشترط فور وان كان جالساً معه لانه مجرد تعليق اما لو صرح بوقوعها بعد الموت أو نواه فيشترط وقوعها بعده بلا فور وبالموت فى الاخيرة مالم يرد قبله لما مر فى نظيرها آنفاً فى نحو ان مت فانت حر ان شئت لانها مثلاً فى التبادر السابق

وفي نحو مات مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر وفي اعتراض الشرط على الشرط وحمل المتن على ما قررته متعين كما يتضح بمراجعة شرحي للارشاد الكبير وان لم ار احدا من شراحه تعرض لذلك (فان قال متى) او مهمامثلا (شئت فلما تراخي) لان نحو متى موضوع له لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد ما لم يصرح بما مر او ينوه (ولو قال) أي قال كل من شريكين (لعبدهما اذا متا فانت حرم يعق حتى يموتا) لتوجد الصفتان ثم ان ما نا (٣٨٤) معا كان تعليق عتق بصفة لا تدبير الا انه تعليق بموتين او مرتبا صار نصيب اخرهما

موتا بموت اولهما مدبر الا انه حيثئذ معلق بالموت وحده بخلاف نصيب اولها (فان مات احدهما فليس لو ارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل مزيل لذلك لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله نحو استخدامه وكسبه وفارق ما لو اوصى باعتاق عبد فان الكسب بعد الموت له لانه يجب اعتاقه فور افكان مستحقه حال الاكتساب (ولا يصح تدبير) مكره و (مجنون) حال جنونه (وصي لا يميز وكذا عي في الاظهر) لان عبارتهم لغو لرفع القلم عنهم (ويصح من) مفلس و (سفيه) وان حجر عليها كما مر الثاني في بابها اذ لا ضرر فيه مع صحة عبارتهما ومن سكران (وكافر اصيل) ولو حريا كما يصح استيلاده وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملسكه (وتدبير المرتد مبني على افعال ملكه) كما مر في بابها فعلى الاصح ان اسلم بانث صحته ولم لا فلا (ولو دبر) فثنا (ثم ارتد) السيد (لم يبطل) تدبيره (على المذهب) فاذا

في حياة السيد مع عدم تصوره فتأمله سم (قوله وفي نحو مات مدبر الخ) مستأنف (قول المتن وان قال متى شئت) اي بدل ان شئت معنى (قوله او مهمما) الى قول المتن ولو دبر كافر في النهاية لا قوله وعتقه من ثلثه الى المتن وكذا في المعنى لا قوله مكره وقوله لمسلم او ذى (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة الخ) لعله في غير الاخيرة سم وصنيع المعنى كالصريح في ذلك (قوله او ينوه) الاول ابدال او بالواو (قول المتن ولو قال) اي معا او مرتبا ع (قوله لا تدبير) او يرتب على ذلك انها اذا لا ذلك في حالة الصحة فانه يعق نصيب كل بموته من راس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعق الا ما خرج من الثلث بجبري (قوله لا نه تعليق بموتين) اي بموت وموت غيره والتدبير ان يعلق العتق بموت نفسه رشيدى (قوله لا نه حيثئذ معلق بالموت وحده) وكأنه قال اذا مات شريكي فنصبي مدبر رشيدى (قوله بخلاف نصيب اولها) اي موتا فلا يصير مدبرا لان المعلق عليه ليس هو موته وحده بل مع ما بعده من موت غيره (قوله وله) اي لو ارثه نحو استخدامه الخ اي نحو استخدام وكسب نصيبه كارش الجنابة بجبري (قوله بعد الموت) اي وقبل الاعتاق (قوله مستحق) اي العتق معنى ويحتمل ان الضمير للكسب كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله ولا يصح تدبير مكره) اي الا اذا كان بحق بان نذر تدبيره فاكراه على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق عن ع ش اه بجبري (قوله حال جنونه) اما اذا قطع جنونه ودبر في حال افاقته يصح كافي البحر ولو قال انت حر ان جنت فجن هل يعق قال صاحب الافصاح يحتمل وجهين احدهما نعم لان الايقاع حصل في الصحة والثاني المنع لان المضاف للجنون كالمبتدأ فيه انتهى والاول اوجه معنى (قوله ويصح من مفلس) ومن بعض معنى وشرح المنهج زاد سم وانظر تدبير المكاتب لما ملكه راجعه اه اقول قضية تعليل المعنى عدم صحة تدبير المجنون والصبي بعدم اهليتهما للنبرع عدم صحة تدبير المكاتب لما ملكه ايضا يؤيده عدم صحة كتابة المكاتب لعبده (قوله وسفيه الخ) ولوليه الرجوع في تدبيره بالبيع بالصلحة روض ومعنى (قوله ومن سكران) اي متعد (قوله لا تؤثر فيما سبقها) بدليل عدم فساد البيع والهبة السابقين عليها نهاية ومعنى (قوله لحقه) اي العبد معنى (قوله وعتقه من الثلث) استئناف ياتي (قوله ورثه) اي خاصة (قول المتن ولو ارث المدبر) اي واستولى عليه اهل الحرب معنى (قول المتن لم يبطل) وقائده تظهر فيها لو عاد الى الاسلام ولو بعد مدة بان اتفق عدم قتله لتواريه مثلا ع ش عبارة المعنى ثم ان مات السيد قبل قتله عتق ولو التحق بدار الحرب فسي فهو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لانه ان كان سيده حيا فهو له وان مات فولاؤه له ولا يجوز ابطاله وان كان سيده ميتا في استرقاق عتقه خلافة سبق في محله ولو استولى الكفار على مدبر مسلم ثم عاد الى يد المسلمين فهو مدبر كما كان اه (قوله ولو حارب مدبر لمسلم او ذى الخ) ما ذكره في المسلم واضح واما في الذمي فلا يتضح ان كان السبي في حياة السيد اما بعد موته فيجوز استرقاقه كما مر في السير فكان الاولى الاقتصار على المسلم رشيدى وع ش (قوله بخلاف المكاتب الخ) عبارة المعنى (تنبيه) حكم مستولدة الحربى كدبره فيها مخرجا بخلاف مكانه الكافر الاصلى فانه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدبره المرتد بقاء علة الاسلام كما يمنع الكافر من شرائه اه (قوله اما المسلم الخ) محترز قوله مع عدم تصوره فتأمله (قوله لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد) لعله في غير الاخيرة (قوله ويصح من مفلس وسفيه الخ) هل يصح تدبير المبعوض لما ملكه ببعضه الحر ينبغي نعم وانظر تدبير المكاتب

مات مرتد اعتق العبد لان الردة لا تؤثر فيما سبقها مع الصيانة لحقه عن الضياع وعتقه من ثلثه وان كان ماله فيثا لا ارثا لان الشرط بقاء الثلثين لمستحقهما وان لم يكونوا ورثة (ولو ارث المدبر لم يبطل) تدبيره لان اهداره لا يمنع كونه مملوكا ولو حارب مدبر لمسلم او ذى فسي لم يجز استرقاقه لانه فيه ابطالا لحق السيد (ولحربى حمل مدبره) الكافر الاصلى من دارنا (الى دارهم) وان دبره عند نار ابي الرجوع معه لان احكام الرق جميعا باقية فيه بخلاف المكاتب لا يحمله الا برضاه لاستقلاله اما المسلم والمرتد

فيمنع من حملها كالأبجوز له شرأوهما (ولو كان لكافر عبد مسلم فدبره) بعد إسلامه ولم يزل ملكه عنه (نقض) تدبيره (وبيع عليه) لما في بقاء ملكه عليه من الأذلال وهذا عطف بيان للمراد بالنقض بين به حصوله بمجرد البيع عليه من غير توقفه على لفظه (ولو دبر كافر كافر فاسلم) العبد (ولم يرجع السيد) في التدبير بان لم يزل ملكه عنه (نزع من سيده) واستكسب له في يد عدل دفعا للذل عنه ولا يباع لتوقع حرية (وصرف كسبه إليه أي السيد كما لو أسلمت مستولدة) (وفي قول يباع) لئلا يبقى في ملك كافر (وله) أي (٣٨٥) السيد غير السفية ولوليه (بيع

المدير) وكل تصرف يزيل الملك لأنه صلى الله عليه وسلم باع مديرا نصارى في دين عليه رواه الشيخان وروى مالك في الموطأ والشافعي والحاكم وصححه عن عائشة أنها باعت مديرة لها سحرتها ولم ينكر عليها ولا خالفها أحد من الصحابة واحتمال البيع في الأول للدين ردوه بأنه لو كان كذلك لتوقف على طاب الغرماء ولم يثبت فإن قلت كيف يصح هذا مع قول الراوي في دين عليه قلت مجرد كون البيع فيه لا يفيدانه لاجله فحسب لتوقفه حينئذ على الحجر عليه وسؤال الغرماء في بيعه ولم يثبت واحد منهما على أن قضية عائشة كافية في الحجية (والنديير تعليق عتق بصفة) لأن صيغته صيغة تعليق (وفي قول وصية) للعبد بالتعلق نظرا إلى أن اعتاقه من الثلث (فلو باعه) مثلا السيد (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب) لأن كلاما من التعليق والوصية يبطله زوال الملك وكالا

الكافر الأصلي (قوله) فيمنع من حملها (أي وإن رضيا عتق) قول المتن ولو كان لكافر عبد مسلم (أي ملكه) بآث أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب البيع معنى (قوله) نقض تدبيره (أشعر بصحة التدبير) وهو ظاهر ويدل عليه قوله فها مر ويشترط في المحل كونه قنا غير ام ولد وفائدة أنه لو مات السيد قبل بيع الفتن حكم بعتقه عتق عبارة المغني قال في المهمات وقوله نقض هل معناه إبطاله بعد الحكم بصحته حتى لو مات السيد قبل إبطاله عتق العبد أو معناه الحكم بطلانه من أصله وعلى الأول هل يتوقف على لفظ ام لافيه نظر انتهى ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شبة فإنه لا خلاف في تدبير الكافر المسلم وإنما الخلاف في الاكتفاء من إزاله الملك به أي بالبيع والراجح الاكتفاء به كما مر آنفا (قوله) وهذا عطف بيان عبارة المغني قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع اهـ (قوله) بين به الخ (أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض سم) (قوله) في التدبير بان لم يزل (إلى الفصل في النهاية) لأنه قد يؤدي إلى المتن وقوله وقرق بعضهم إلى أنه إذا كان الأسبق (قوله) واستكسب (إلى الفصل في المغني) لا قوله وروى مالك إلى المتن وقوله لأنه قد يؤدي إلى المتن وقوله ويوجه إلى أنه إذا كان الأسبق (قول المتن) وصرف كسبه إليه (ولو لم يكن له كسب فنفتقه على سيده ولو لحق سيده بدار الحرب انفق عليه كسبه وبعث بالفاضل له) (تنبيه) لو أسلم مكاتب الكافر لم يبع فإن عجز بيع معنى (قوله) ولوليه (أي أما هو فلوليه رشيد) (قوله) في الأول (أي فيما رواه الشيخان) (قوله) ولم يثبت (قد يرد عليه) أنه يكفي احتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية سم (قوله) قلت مجرد كون البيع فيه الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لا جله فقط خصوصا مع اسناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا مام أن يبيع على الأحاد للأسباب المتضمنة لذلك والواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر إذ من البعيد أنه عليه الصلاة والسلام باع من غير سؤال أحد سم (قول المتن) والتدبير أي مقيدا كان أو مطلقا معنى (قوله) مثلا (أي أو هو به وأقبضه نهاية) (قوله) وكتابة (أي بنية نهاية) (قول المتن) فسخته الخ حذف حرف العطف من المعطوفات لغة بعض العرب كقولهم أكلت سمكا تمر الحامضما معنى (قوله) ومن ثم (أي لاجل بقاءهما بجاهلها) (قول المتن) وله وطء مدبرة (أي ومعلقة عنقها) بصفة وروض (قوله) لبقاء ملكه فيها (ولما روى الشافعي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه دبر أمته وكان يطؤها

لما ملكه وراجعه (قوله) بين به (أي تبين مع عدم ما يشعر بالتبيين في العبارة بل يتبادر منها مغايرة البيع للنقض) (قوله) ولم يثبت (قد يرد عليه) أنه يكفي اشتماله في سقوط الاستدلال لأن الواقعة فعلية (قوله) قلت مجرد كون البيع الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف لأن الظاهر المتبادر من كون البيع في الدين ليس إلا أنه لا جله فقط خصوصا مع اسناد البيع إلى الإمام الذي هو إمام الأئمة عليه أفضل الصلاة والسلام إذ لا مام أن يبيع على الأحاد للأسباب المتضمنة لذلك والواقعة فعلية يكفي في سقوط الاستدلال بها احتمال سؤال الغرماء والحجر بل السؤال هو الظاهر إذ من البعيد أنه عليه الصلاة والسلام باع من غير سؤال أحد على أنه يحتمل أن الأنصارى امتنع من الإدام حينئذ البيع وسؤال الغرماء من غير حجر

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - عاشر

يعود الخنثى في العين (ولو رجع عنه بقول) ومثله إشارة أخرى مفهومة وكتابة (كأبطلته فسخته نقضته رجعت فيه صح) الرجوع (أن قلنا) بالضعيف أنه (وصية) لما روى الرجوع عنها (والا) نقل وصية بل تعليق عتق بصفه كما هو الأصح (فلا) يصح بالقول كسائر التعليقات (ولو علق مديرا أو مكاتب) أي عتق أحدهما (بصفة صح) كما يصح تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة والتدبير والكتابة بجاهلها (و) من ثم (عتق بالأسبق من) الوصية (الموت) أو أداء النجوم (والصفة) تعجلا للعتق فإن سبقت الصفة المعلق بها عتق بها أو الموت فيه عن التدبير أو الأداء فيه عن الكتابة (وله وطء مدبرة) لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع أنه لم يتعلق بها حق لازم

(رجوعا) عن التدبير لانه قد يؤدى إلى العلوق المحصل لمقصود التدبير وهو عتقها بخلاف نحو البيع (فان اولدها بطل تدبيره) لان الاستيلاء اقوى منه إذ لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين فرفعه كما يرتفع النكاح بملك اليمين (ولا يصح تدبير ام ولد) لما تقرر ان الابلاد اقوى والاضعف لا يدخل على الاقوى (ويصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكتابة مدبر) لموافقتها لمقصود التدبير فيكون كل منهما مدبرا مكاتبا ويعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد واداء النجوم ويبطل الآخر الا لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها بل يتبع العتيق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الاولى مخالفا فيه ابا حامد وغيره وقيس بها الثانية وفرق بعضهم واعتمده ابن المقرئ ويوجه بان طروها وهاوجب ضعفها فبطلت احكامها ايضا وسيعلم ما ياتي قريبا انه اذا كان الاسبق الموت لم يمتن كله الا ان وسعه الثلث والا فقد مر ما يوسعه فقط

(فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه اذا (ولدت مدبرة) (ولدا) من نكاح اوزنا لا يثبت للولد

مغنى (قول المتن ولا يكون رجوعا) اى سواء اعزل عنها ام لا مغنى ونهاية (قوله) والاضعف لا يدخل الخ قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها سم (قوله) ويبطل الآخر الخ عبارة النهاية فان مات السيد عتق بالتدبير ولا تبطل الكتابة على الاصح فيتبعه كسبه وولده فان عجز في مسألة الكتابة اى كتابة المدبر عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتبا فاذا ادى قسطه عتق وان مات وقد بر مكاتبا عتق بالتدبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الاسنوى انه الصحيح به جزم في البحر وهو المعتمد خلافا للشيخ ابي حامد وعلى الاول اى المعتمد يتبعه كسبه وولده كما مر نظيره اهو عبارة المغنى في شرح ويصح تدبير مكاتب فان ادى المال قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التدبير ولو عجز نفسه او عجز سيدة بطلت الكتابة وبقي التدبير وان لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قال الشيخ ابو حامد وبطلت الكتابة وقال ابن الصباغ عندى لا تبطل ويتبعه كسبه وولده كمن اعتق مكاتبا له قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق فكذا بالتدبير انتهى والصحيح كما قال الاسنوى ما قاله ابن الصباغ به جزم صاحب البحر وان لم يحتمل الثلث جميعه عتق منه بقدر الثلث بالتدبير وبقي ما زاد مكاتبا وسقط عنه من النجوم بقدر ما عتق فان عتق نصفه نصف النجوم ام ربه فربما اى بحذف (قوله) الا ان كان هو) اى الآخر (قوله) فى الاولى) اى فى تدبير المكاتب (قوله) وقيس بها الثانية) اى كتابة المدبر اعتمده النهاية كما مر وكذا المغنى عبارة فى شرح وكتابة مدبر ويعتق بالسابق من الموت واداء النجوم فان اداها عتق بالكتابة وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قال ابن المقرئ وبطلت الكتابة اخذ من كلام الشيخ ابي حامد فى المسئلة قبلها والوجه كما قال شيخنا اخذ من مقابله فيها الذى جرى هو عليه انها لا تبطل فيتبعه كسبه وولده قال شيخنا ويحتمل الفرق بان الكتابة هنا لاحقة وفيما مر سابقة انتهى والوجه عدم الفرق كما مر (قوله) بان طروها) اى الكتابة على التدبير فى الثانية (قوله) انه اذا كان الاسبق الموت الخ) اى فى كل من المسئلتين (قوله) ولا لاقد مر ما يسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتبا فاذا ادى قسطه عتق سم (تمت) تسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعليق على السيد فى حياته وعلى ورثته بعد موته ويحلف السيد على البت والوارث على نفى العلم كاعلم بامر فى الدعوى ويقبل على الرجوع شاهدو يمين واما التدبير فلا بد فى اثباته من رجلين لانه ليس بمال وهو ما يطع عليه الرجال غالبا مغنى

(فصل) فى حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) فى حكم حمل المدبرة) إلى الكتاب فى النهاية إلا قوله وقبله الى المتن وقوله بالفعل الى المتن (قوله) وعتقه اى وما يتبع ذلك كالتنازع فى المال الذى ييد المدبر عتق (قوله) اذا ولدت مدبرة قولدا) بان علقته به بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد اسنى ومغنى (قول المتن من نكاح اوزنا) اى او من شبهة بامه مغنى عبارة الرشيدى اى مثلا ولا فضل مالوا انت به من شبهة حيث حكمنا برقة او من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره والشارح (ه) (قول المتن فى الاظهر) والثانى يثبت كولد المستولدة بجماع العتق بموت السيد وهذا قال الاثمة الثلاثة مغنى زاد سم عن شرح الارشاد مانصه وانتصر له الزركشى بانه قياس تبع الولد للام فى نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فقوى على استنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك (قوله) لانه عقد الى قول المتن وفى قول فى المغنى (قوله) والاضعف لا يدخل الخ) قد يقال التدبير اضعف من الكتابة فلم يدخل عليها (قوله) ولا لاقد مر ما يسعه فقط) اى وبقي الباقي مكاتبا فاذا ادى قسطه عتقه

(فصل) فى حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة (قوله) لا يثبت للولد حكم التدبير فى الاظهر) قال فى شرح الارشاد وقيل يلحقه التدبير ونقله فى الشرح الصغير عن ترجيح الاكثرين وبه قال الاثمة الثلاثة وانتصر له الزركشى بانه قياس تبع الولد للام فى نذر الهدى والاضحية ويرد بان النذر لازم فقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك اه

يسرى للولد الحادث بعده كالأهـن بخلاف الاستيلاء وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند (٨٧م) موت السيد فيتبعها حملا (ولو دبر حاملا)

ملكها او حملها ولم يستثنه
(ثبت له) اي الحمل وان
انفصل في حياة السيد (حكم
التدبير على المذهب) لانه
كـبعض اعضائها (كان
مات) الام في حياة السيد
بعد انفصاله وقبله ثم انفصل
حيا (او رجـع في تدبيرها)
بالفعل ان تصور او
(بالقول) على القول به (دام
تدبيره) وان اتصل (وقيل
ان رجـع وهو متصل فلا)
يدوم تدبيره بل يتبعها في
الرجوع كما يتبعها في التدبير
وفرق الاول بقوة العتق
وما يؤول اليه ولو خصص
الرجوع به ادم قطعاً أما إذا
استثناء فلا يتبعها ويفرق
بينه وبين ما مر في العتق
بقوته كما تقرر وعمل ذلك
ان ولدته قبل الموت والا
تبعها لان الحرية لا تلد الا
حر اي غالبا ويعرف كونها
حاملا حال التدبير بما مر
اول الوصايا (ولو دبر حملا)
وحده (صح) تدبيره كما يصح
اعتقاده دونها ولا يتعدى
اليها لانه تابع (فان مات)
السيد (عتق) الحمل (دون
الام) لما تقرر انه تابع (وان
باعها) مثلاً حاملاً (صح)
البيع (وكان رجوعاً عنه)
اي عن تدبيره كالأهـن المدبر
ناسياً للتدبيره (ولو ولدت
المعلق عتقها) بصفة ولدا
من نكاح اوزنا (لم يعتق

الاقوله او قبله ثم انفصل حيا وقوله بالفعل الى المتن وقوله ويفرق الى وعمل ذلك (قوله وخرج بولدت الخ)
حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في احد الوقتين وقت التدبير وقت الموت دون الاخر او فيها معا تبعا
الولد والافلا وهذا حاصل ما اشار اليه في ولد المعلق عتقها كاياتي سم (قوله فيتبعها حملا) ولا يتبعها ولدا
الذي ولدته قبل التدبير قطعاً مغنى ونهاية (قوله المتن ولو دبر حاملا) اي نفخت فيه الروح ام لا اخذ من قول
الشارح الاقوي ويعرف كونها حاملا الخ ع ش (قوله ولم يستثنه) سيد كـمحرزه (قوله بالفعل ان
تصور) قال سم هل من صورته ايلاها كما تقدم انتهى ولا يخفى عدم تاتيـه مع قول المصنف وقيل ان
رجـع وهو متصل فلا اذا لا يمكن ايلاها وهو متصل رشيدى (قوله على القول به) اي المرجوح ع ش ومغنى
(قول المتن دام تدبيره) اي الحمل ما في الاولى فكما لو دبر عبد فمات احد هما قبل موت السيد وما في الثانية
فكالرجوع بعد الانفصال مغنى (قول المتن ان رجـع) اي واطلق مغنى (قوله بقوة العتق الخ) عبارة المغنى
بان التدبير فيه معنى العتق والعق له قوة اما لو قال رجعت عن تدبيرها دون تدبيره فانه يدوم فيه قطعاً اه
(قوله دام قطعاً) اي تدبير الحمل ع ش (قوله وبين امر في العتق) اي فيما لو قال اعتقتك دون حملك
حيث يعتقان معا ع ش (قوله بقوته) اي العتق وضعف التدبير (قوله وعمل ذلك) اي قوله اما اذا استثناء
الخ ويحتمل ان المشار اليه الخلاف انذ كـور بقول المصنف على المذهب (قوله قبل الموت) اي موت
السيد (قوله والاتبعها) اي وبطل الاستثناء سم (قوله اي غالبا) ومن غير الغالب مالو اوصى بما تلده
امته ثم اعتقها الوارث سم وع ش (قوله ويعرف كونها حاملا الخ) عبارة المغنى والزبادى ويعرف
وجود الحمل عند التدبير بوضعه لدون ستة اشهر من حين التدبير وان وضعت لاكثر من اربع سنين من
حينئذ لم يتبعها ولما بينهما فرق بين من لها زوج يفرشها فلا يتبعها وبين غيرها فيتبعها اه (قوله بما مر
اول الوصايا) اي بان انفصل لدون ستة اشهر من التدبير او اكثر ولم يوجد وطء بعده يحتمل كون الولد منه
ع ش (قوله لانه تابع) اي فلا يكون متبوعاً مغنى (قوله مثلاً) اي واخرجها عن ملكه بطريق آخر كالجـبة
والاقباض (قوله كالأهـن المدبر الخ) محل تأمل عبارة المغنى والاسنى اي تدبير الحمل قصد الرجوع ام لا
لدخول الحمل في البيع اه (قوله ولدا من نكاح الخ) اي بعد التعليق وقبل وجـرد الصفة اما الموجود عند
احدهما فيعتق بعتقها كما يعلم من قوله ومن ثم ياتي هنا الخ ع ش (قول المتن وفي قول ان عتقت الخ) وهما
كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً والحامل عند التعليق كالحامل عند
التدبير فيتبعها الحمل مغنى (قوله وتعميم جريان الخلاف) يعنى في كون الولد موجوداً عند التعليق حملاً كما
جرى في كـنه حاداً تبعد التعليق الذي صوروا به كلام المصنف وان قال ابن الصباغ ان الموجود عند التعليق
يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرفعة وقال غيرهما انه يتبعها قطعاً ان كان موجوداً عند وجود الصفة وسياتي ذلك في
قول الشارح خلافاً لقطع ابن الرفعة الخ وقطع غيره به ايضا الخ لكن لم افهم قوله ومن ثم ياتي هنا على المعتمد
نظير تفصيله المار على انه قد مر في ولد المدبرة انه اذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد انه
يتبعها جزماً من غير خلاف فليحرر رشيدى (قوله وهو) اي التعميم (قوله ومن ثم) اي من اجل ان ما هنا

(قوله وخرج بولدت مالو كانت حاملا عند موت السيد الخ) حاصل المسئلة انها اذا كانت حاملا في احد الوقتين
وقت التدبير وقت الموت دون الاخر او فيها معا تبعا الولد والافلا وهذا حاصل ما اشار اليه في ولد المعلق
عتقها كاياتي (قوله بالفعل ان تصور الخ) هل من صورته ايلاها كما تقدم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر في
العتق الخ) عبارة شرح الروض والفرق بينه وبين عدم صحة استثناءه من عتق امه ظاهر اه (قوله والاتبعها)
اي وبطل الاستثناء منه (قوله اي غالبا) ومن غير الغالب مالو اوصى بما تلده امته ثم اعتقها الوارث (قوله
صح البيع وكان رجوعاً عنه الخ) اي لدخوله في البيع وان لم يقصد به الرجوع شرح الروض (قوله

الولد) لانه عقد ياحقه الفسخ فلم يتعدله كالأهـن والوصية (وفي قول ان عتقت بالصفة عتق) كولد ام الولد وجوابه ما تقرر ان هذا قابل للفسخ
وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنبية وهو قياس ما مر في ولد المدبرة ومن ثم ياتي هنا على المعتمد

قياس ونظير ما مرفى ولد المدبرة (قوله نظير تفصيله السابق ثم) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقها بصفة أن كان حلالاً في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها (الآ فلا سم) (قوله وقطع غيره بها الخ) تقدم عن الرشيدى أنفاً هذا مخالف لما قدمه في والمدبرة من الجزم بالنبعية فيه (قوله ومحل ما ذكر الخ) أى من النبعية (قوله ما ذابني) أى التعليق (قوله أو يطل بموتها قبل الانفصال) أى أو بعد الانفصال كما يفهمه النقييد بالغريز قوله أو يغيره بدهه ويشمله تعبيره شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقها أه فتقوله ويبطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانه بالموت أيضاً ثم محل عدم بطلان تعليق عتقها عند بطلان تعليق عتقها بموتها ما إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أمالو كان منها كدخولها الدار فانه يبطل تعليق عتقها لفوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه سم (قوله أو بغيره) أى كبيعها سم (قوله فلا تبعية) أى في التعليق يعنى فيبطل التعليق فيه سم (قول المتن ولا يتبع مدبر أولده) أى المملوك لسيده (فرع) لو مدبر السيد عبد الله ملكة أمة فوطئها فانت ولد ملكة السيد سواء أفلنا أن العبد يملك أم لا ويثبت نسبه من العبد عليه ولا حد عليه للشبهة معنى (قوله وفارق الام) إلى الكتاب في المعنى (الآ قوله الخبر فيه) أى ما إذا كان وقوله وقالوا إلى المتن (قوله في سبب الحرية) وهو التدبير (قوله أو بيعه) ولو بيع بعضه في الجناية بقى الباقي مدبراً معنى (قوله ويبطل الخ) لعل الأولى التفرع (قوله أو فداء السيد له الخ) فإن مات وقد جنى المدبر ولم يبعه ولم يختر فداؤه فموته كاعتاق القن الجاني فإن كان السيد موسراً اعتق وفدى من التركة لأنه اعتقه بالتدبير السابق ويغديه بالأقل من قيمته والارش كتعذر تسليم المبيع وإن كان مفسراً لم يعتق منه شيء إلا استغفرته الجناية ولا يفدع منه ثلث الباقي ولو ضاق الثلث عن مال الجناية ففداء الوارث من ماله فلاؤه كله للبيت لأن تنفيذ الوارث اجازة لا ابتداء عطية لأنه متمم به قصد المورث معنى وروض مع شرحه (قوله ويبقى التدبير) لعل الأنسب التفرع (قوله والجناية عليه الخ) ادخله المعنى في المتن بأن قال عقب قول المصنف وجنائه أى المدبر منه وعليها (قول المتن كله أو بعضه) أى يعتق كله إن خرج من الثلث أو بعضه إن لم يخرج كله من الثلث أه معنى (قول المتن بعد الدين) أى وبعد البرعات المنجزة في المرض وإن وقع التدبير في الصحة معنى (قوله أما إذا كان مستغراً الخ) وإن استغرق الدين نصف التركة وهى نفس المدبر فقط بيع نصفه في الدين وعق ثلث الباقي منه وإن لم يكن عليه دين ولا مال

نظير تفصيله السابق ثم الخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقها بصفة أن كان حلالاً في وقت التعليق ووجود الصفة أو في أحدهما تبعها (الآ فلا سم) (قوله وقطع غيره بها الخ) تقدم عن الرشيدى أنفاً هذا مخالف لما قدمه في والمدبرة من الجزم بالنبعية فيه (قوله ومحل ما ذكر الخ) أى من النبعية (قوله ما ذابني) أى التعليق (قوله أو يطل بموتها قبل الانفصال) أى أو بعد الانفصال كما يفهمه النقييد بالغريز قوله أو يغيره بدهه ويشمله تعبيره شرح المنهج بقوله وبخلاف ما لو علق عتقها حاملاً وبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن بطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقها أه فتقوله ويبطل بعد انفصاله تعليق عتقها شامل لبطلانه بالموت أيضاً ثم محل عدم بطلان تعليق عتقها عند بطلان تعليق عتقها بموتها ما إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أمالو كانت منها كدخولها الدار فانه يبطل تعليق عتقها لفوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الروض فيما يشمل ما نحن فيه (قوله أو بغيره) أى كبيعها (قوله فلا تبعية) أى في التعليق يعنى فيبطل التعليق فيه (قوله فلا يعتق منه شيء) أى ما لم

نظير تفصيله السابق ثم
خلاً لقطع ابن الرفعة
بالنبعية فيما إذا اتصل عند
التعليق وقطع غيره بها
أيضاً إذا اتصل بوجود
الصفة وقد عتقت بها وإن
حدث بعد التعليق ومحل ما
ذكر في المتصل بالتعليق ما
لما ذابني أو يطل بموتها قبل
الانفصال أو يغيره بعده
بخلاف ما لو بطل بغيره
قوله فلا تبعية ولم يبين
المصنف هذا التفصيل على
المعتمد للعلم به مما قدمه في
ولد المدبرة كما تقرر فلا
اعتراض عليه (ولا يتبع)
عبداً (مدبر أولده) قطعاً
وفارق الام بأنه يتبعها
دون غيرها وحرية فكذا في
سبب الحرية (كجنائية قن)
أى المدبر (كجنائية قن)
فيما مرفى من قتله أو بيعه
ويبطل التدبير أو فداء
السيد له ويبقى التدبير
والجناية عليه كهي على قن
ولا يلزم سيده أن يشتري
بما أخذه من قيمته من يدره
(ويعتق) المدبر (بالموت)
أى موت السيد محسوباً (من
الثلث كله أو بعضه بعد
الدين) غير المستغرق
لخبر فيه الأصح وقفه على
راويها ابن عمر رضى الله
عنهما ولأنه تبرع يلزم
بالموت كالوصية أما إذا
كان مستغراً فلا يعتق منه
شيء وحيلة عتق كله أنت
حر قبل مرض موتى بيوم

وإن ميت لجأه فقبل موتى بيوم فاذا

مات بعد للتعليقين بأكثر من يوم عتق من راس المال وإن لم يكن له غيره ولو كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة (ولو عاق) في صحته
(عتق على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر عتق) عند (٣٨٩) وجود الصفة (من الثلث) كالموتنجز عتقه

حينئذ (وان احتملت) الصفة
(الصحة) أي الوقوع فيها
كالمرض بأن لم يقيد الصفة
به كان دخلت فانت حر بعد
موتي (فوجدت في المرض
فن راس المال) يعتق (في
الظاهر) نظرا لحالة
التعليق لانه عنده لم يتم
بإبطال حق الورثة هذا ان
وجدت الصفة بغير
اختياره أي السيد كطلوع
الشمس وإلا فن الثلث قطعاً
لاختياره العتق في المرض
ولو علقه كاملاً فوجدت
وهو محجور عليه بفلس
فكما ذكر أو مجنون أو
سفيه عتق قطعاً وفارقاً
ذنيك بأن الحجر فيها لحق
الغير بخلاف هذين (ولو
ادعى عبده التدبير فأنكره
فليس برجوع) وإن جوزنا
الرجوع بالقول كما أن
وجود الردة والطلاق ليس
اسلاماً ورجعة وقالوا في
موضع آخر انه رجوع
والمعتمد ما هنا (بل يحلف)
السيد أنه مادبره لاحتمال
انه يقر فان نكل حلف
العبد وثبت تدبيره وله رفع
اليمن بازالة ملكه عنه (ولو
وجد مع مدبر مال) أو
اختصاص (فقال كسبته
بعد موت السيد وقال
الوارث) بل (قله صدق
المدبر يمينه) لأن اليد له
ومن ثم لو قالت عن ولدها

سواء عتق ثلثه مغني ونهاية (قوله بعد التعليقين) عبارة المغني بعد التعليق بالأفراد (قوله بأكثر من يوم الخ)
هذا ظاهر ان مات فجأة وأما إذا مات من مرض فيه تيران يش قلبه بأكثر من يوم ع وش ورشيدى (قول
المتن بالمرض) أي مرض الموت مغني (قوله به) أي بالمرض (قوله كطلوع الشمس) أي وكفعل نحو العبد
كما هو ظاهر رشيدى (قوله وإلا) أي وإن وجدت باختياره كدخول الدار مغني (قوله ولو علقه كاملاً) ولو
علق عتق رقيقه بمرض مخوف فرضه وعاش عتق من راس المال وإن مات منه فن الثلث ولو مات سيد المدبر
وماله غائب أو على معسر لم يحكم بعق شيء منه حتى يصل للورثة من الغائب مثلاً فيدين عتقه من الموت
ويوقف كسبه فان استغرق التركدين وثلاثها يحتمل المدبر فابرى من الدين تبين عتقه وقت الإبراء مغني
(قوله فكاذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره وحينئذ فقوله عتق قطعاً ظاهره
ولو باختياره سم عبارة الرشيدى قوله فكاذكر أي من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله عتق قطعاً
لعل صوابه مطلقاً أي سواء وجدت الصفة باختياره أم بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ
غير ظاهر أه عبارة أي الشيخ قوله فكما ذكر أي من اجراء الاظهر ومقاله فيه بقرينة قوله أو مجنون
أو سفيه عتق قطعاً وعليه فاله في هذا على الاظهر بوقت التعاقب فاعل قوله قبلها سابق قبيل قول المصنف
ولو قال لشرى بك الموصرا عتقت الخ من ان البرة بوقت وجود الصفة مبني على مقابل الاظهر أه وأقول
قول المغني عتق بلا خلاف ذكره البغوي أه إنما وافق تعبير الشارح والنهاية بقطعاً وأما التعميم الذي
ذكره سم والرشيدى هنا فقد يفيد الاطلاق هنا والتفصيل في المفاس والمريض (قوله وفارقاً) أي
المجنون والسفيه مغني (قوله ذنيك) أي المريض والمحجور بفلس رشيدى وسم (قوله فيهما) أي في
المريض والمفلس وقوله لحق الغير وهو الورثة والغرماء وقوله بخلاف هذين أي السفيه والمجنون مغني
(قول المتن ولو ادعى عبده الخ) عبارة الروض مع شرحه وتسميع الدعوى من العبد بالتدبير والتعليق لعتقه
بصفة على السيد في حياته والورثة بعدهم وله انهما حقان ناجزان ومخفون أي الورثة عين في العلم بذلك
ويحلف السيد على البت على القاعدة في ذلك أه (قول المتن بل يحلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه
سماع دعوى العبد وما فائدتها مع ان شروط الدعوى ان تكون ملزمة رشيدى ومراعاة ان الاسنى ما يعلم
منه وجههما (قوله فان نكل حلف العبد الخ) وله ايضاً ان يقيم البينة بتدبيره ولو قالت بعد موت السيد دبرني
حاملاً قالو لدرح او ولدته بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك في الاولى وقال بل دبرك حائلاً فهو قن
وقال في الثانية بل ولدته قبل الموت او قبل التدبير فهو قن صدق يمينه في الصورتين وكذا إذا اختلفا في ولد
المستولدة هل ولدته قبل موت السيد او بعده او ولدته قبل الاستيلاء او بعده وتسمع دعوى المدبرة التدبير
لو دها حسبة لتعلق حق الادى بها حتى لو كانت قته وادعت على السيد ذلك سمعت دعواها مغني وروض

يسقط الدين بنحو ابراء كما هو ظاهر (قوله ولو علقه كاملاً فوجدت وهو محجور الخ) عبارة الروض ولو
علق مطلقاً متصرف العتق بصفة فوجدت في حجر الفلس بغير اختياره عتق وإلا فلا او وجدت وبه
جنون او حجر سفيه عتق وإن علق عتقاً بجنونه لجن في وقوعه وجهان أه وقال في شرحه ان وجه الوجهين
الوقوع وظاهره حيث لم يفصل في السفيه بين ان توجد باختياره أو بغير اختياره انه لا فرق ولا يؤيده
ترجيح الوقوع في التعليق بالجنون بناء على ان قياسه الوقوع في التعليق بالسفه لان الوجود
باختيار السفيه يزيد على التعليق بالسفه كما هو ظاهر لان السفه ليس باختيار السفيه بخلاف
الصفة المختارة له (قوله فكما ذكر) أي من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره
وحينئذ فقوله عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره (قوله وفارقاً ذنيك) أي من وجدت في مرضه
ومن وجدت في حجر سفيه (قوله ومن ثم لو قالت) أي المدبرة

ولده بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله صدق لانها بدعواها حرته نفت أن يكون لها عليه يد لان الحر لا يدخل تحت اليد وإنما
سمعت دعواها لمصلحة الولد (وإن أقام يمينتين) بما قالاه (قدمت بينته) لا اعتضادها باليد ولو شهدت بينة الوارث ان ما بدعه كان ما في حياة السيد

وقال المدبر كان يدي لفلان صدق المدبر (كتاب الكتابة) من الكتب أى الجمع لما فيها من جمع النجوم واصل النجم هنا الوقت الذى يحل فيه مال الكتابة وهى شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم بوقتين معلومين فاكثروا وتطلق على المخارجة السابقة بقيل الجراح وهى اسلامية لاذلا تعرفها الجاهلية ومخالفة للقياس من (٣٩٠) وجوه بيع ماله بماله وثبت مال فى ذمة قتل المالك ابتداء وثبت ملك للقتل وجازت بل

ندبت مع ذلك للحاجة اذ السيد قد لا يسمح به جانا والعقد قد لا يستفرغ وسعه فى الكسب الا بعدها لازال القرقة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فكاتبهم ان علمتم فيهم خير او الخبر الصحيح من من اعان مكاتبنا فى زمن كتابته فى فك رقبته اظله الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله وكانت كالمخارجة من اعظم مكاسب الصحابة رضى الله عنهم لخلوهم من اكثر الشبهات التى فى غيرهما واركانها قن وسيد وصيغة وعوض (هى مستحسنة ان طلبها رقيق امين قوى على كسب) ينفى بمؤنه ونجمه كما يدل عليه السياق فساوى قول اصله الكسب على انه محتمل ايضا وذلك لان الشافعى رضى الله عنه فسر الخبر فى الآية بهذين واعتبر اولها لثلا يضيع ما حصله ومنه يؤخذ ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا لنحو ترك صلاة ومحتمل ان المراد الثقة لكن يشترط ان لا يعرف بكثرة انفاق ما ييده فى الطاعة لان مثل هذا لا يرجى له عتق

مع شرحه (قوله كان يدي الخ) عبارة المغنى فقال كان يدي ودبيرة لرجل وما كتبه بعد العتق صدق يمينه ايضا ولود برجلان امتها وانت بولد وادعاء واحد ما لحقه وضمن للشريك نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت ام ولد له وبطل التدبير وان لم يخذل شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على اخذها كما مروا فى الروض كاصله من ان اخذ القيمة رجوع فى التدبير مبنى على ضعفه وهوان السراية تتوقف على اخذ القيمة ويلغورد المدبر فى حياة السيد وبعد موته كفى المعلق عتقه بصفة (خاتمة) لو قال لامته أنت حرة بعد موتى بعشر سنين مثلام يعنى لا بمضى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة إلا ان انت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فيتبعها فى ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع ان كلا منهما لا يجوز ارقاقها ويؤخذ من القياس ان ذلك اذا علق به بعد الموت اهوى فى الاسنى ما يوافقه (كتاب الكتابة)

بكسر الكاف على الاشهر وقيل بفتحها كالعتاقة معنى ونهاية أى كما ان العتاقة بالفتح فقط ع ش (قوله أى الجمع) إلى قوله خلا فالجمع فى المغنى لا قوله ويطلق إلى وهى اسلامية وقوله كالمخارجة وقوله كما يدل إلى لان الشافعى وقوله لم يحتمل إلى وثانيهما إلى قوله لكن بحث فى النهاية لا قوله ويطلق إلى وهى اسلامية وقوله وكانت إلى واركانها وقوله فساوى إلى واعتبر (قوله لما فيها من جمع الخ) عبارة الاسنى والنهية وهى لغة الضم والجمع وشرعا عقد الخ وسعى كتابة لان فيه من ضم نجم إلى آخر وهى احسن وزاد المغنى وللعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتابة يوافقه اهوى فتسميتها كتابة من تسمية الشىء باسم متعلقه وهو الصك عز يزي (قوله معلق) صفة ثانية لعتق (قوله اذ السيد قد لا يسمح الخ) عبارة المغنى لكن جوزها الشارع لمسيس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح الخ فاحتمل الشرع فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتمل الجهالة فى ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة اه (قوله والخبر الصحيح من اعان الخ) وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه درهم معنى ونهاية (قوله وكانت) أى الكتابة قيل اول من كوتب عبد لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقال له ابو امية معنى (قول المتن هى مستحسنة) لا واجبة وان طلبها الرقيق قياسا على التدبير وشراء القريب ولثلا يتعطل اثر الملك وتحكم المالك على المالكين شيخ الاسلام ومغنى (قول المتن رقيق) أى كله او بعضه كما سياق معنى (قوله فساوى) أى قوله كسب منكرا (قوله محتمل الخ) أى للجنس الصادق بكسب ما (قوله وذلك) أى التقيد بالامين والقوى (قوله لثلا يضيع الخ) أى فلا يعتق معنى (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله ان المراد بالامين هنا من لا يضيع المال الخ) معتمد ع ش (قوله والطلب) كذا فى شرح المنهج لكن اسقطه الاسنى والمغنى (قوله ولم يجب) وتفرق الايتاء حيث اجرى على ظاهر الامر من الوجوب كما ساقى لانه مواساة واحوال الشرع لا تمنع وجوبها كالزكاة أسنى ومعنى (قوله لانه بعد الحظر) أى الامر الوارد بعد الحظر والمنع (وهو بيع ماله بماله) معترض بين اسم ان وخبره (قوله للاباحة) أى كما اعتمده فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين التوقف سم عبارة ع ش أى والامر بعد الحظر أى المنع لا يقتضى الوجوب ولا التدب ولذا قال وندبها من دليل اخر اه (قوله بل هى مباحة) إلى المتن فى المغنى لا قوله لكن بحث الى قول الشارح وباقى فى النهاية الا

(قوله وقال المدبر كان يدي) عبارة الروض كان ودبيرة لرجل وملسته بعد أى بعد العتق صدق ايضا اه

(كتاب الكتابة)

(قوله للاباحة وندبها) أى كما اعتمده فى جمع الجوامع ثم نقل عن جمع انه للوجوب وعن امام الحرمين

ذلك

بالكتابة وثانيهما والطلب ليوثق منه بتحصيل النجوم ولم يجب خلا فالجمع من السلف لظاهر الامر

فى الآية لانه بعد الحظر وهو بيع ماله بماله للاباحة وندبها من دليل آخر (قيل أو غير قوى) لانه اذا عرفت أمانته يعان بالصدقة والزكاة وفرد بان فيه ضررا على السيد ولا وثوق بتلك الاعانة قيل أو غير أمين لانه يبادر للبحرية وورد بان يضيع ما يكسبه (ولا تنكره بحال) بل هى مباحة

وان انتفيا والطلب لانهما قد نفى للعتق لكن بحث البلقيني كراهتهما الفاسق يضع كسبه في الفسق ولو استولى عليه السيد لا تمتنع من ذلك قال
هو وغيره بل قد ينتهي الحال للتحريم اى وهو قياس حرمة الصدقة والقرض (٣٩١) إذا علم من أخذها صرفهما في محرم ثم

رأيت الاذرى بحقه فيمن
علم منه انه يكتسب بطريق
الفسق وهو صريح فيما
ذكرته اذ المدار على كسبه
بسيبها من المحرم (وصيغتها)
لفظ أو إشارة أخرس أو
كتابة تشعر بها وكل من
الاولين صريح أو كناية فن
صراحتها (كاتبك) او
أنت مكاتب (على كذا)
كالف (منجما) بشرط أن
يضم لذلك قوله (إذا أدته)
مثلا (فانت حر) لان لفظها
يصلح للخارجة ايضا
فاحتيج تمييزها باذا وما
بعدها والتعبير بالاداء
للغالب من وجود الاداء
في الكتاب بقول لا فيكفي كما قال
جمع ان يقول فاذا برئت
أو فرغت ذمتك منه فانت
حر أو ينوى ذلك ويبقى ان
نحو الاداء يقوم مقام الاداء
فالمراد به شرعا هنا فراغ
الذمة وحذف إلى الذي
صرح به غيره لانه غير شرط
نعم ان صرح به لم يكف
الاداء لو كيله فيما يظهر
لان الاداء اليه نفسه مقصود
فليرقم الوكيل فيه مقامه
بخلاف القاضى في نحو
المتنع لانه منزل منزله
شرعا (وبين) وجود باقدر
العوض وصفته بما مر في
السلم كما ياتى نعم ان كان
بمحل العقد نقد غالب لم

ذلك القول (قوله وان انتفيا الخ) الا صوب اسقاط الو او كافى غيره ثم رأيت في الرشيدى مانصه الو او للحال
وهى ساقطة في بعض الذسخ والمراد انتفاء الشروط او بعضها اه (قوله والطلب) من العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلانا كيد بمنفصل (قوله لكن بحث البلقيني الخ) عبارة الرشيدى نعم تكره كتابة عبد
يضع كسبه في الفسق واستيلاء السيد بمنعه كما نقله الزياى عن البلقيني اه (قوله قال هو وغيره الخ) عبارة
المغنى والنهاية ويستثنى كما قال الاذرى ما اذا كان الرقيق فاسقا بسرقة او نحوها وعلم السيد انه لو كاتبه مع
العجز عن الكسب لا كتسب بطريق الفسق فانها تكره بل ينبغي تحريمها لتضمنها التمكن من الفساد ولو
امتنع الرقيق منها وقد طلبها سيد لم يجبر عليها ككسبه اه (قوله من ذلك) اى تضييع كسبه في الفسق (قوله)
فيمن علم الخ) لعل المراد بالعلم بذلك ما يشمل الظن الغالب فليراجع (قول المتن وصيغتها الخ) اى صيغة
اجابها الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبد كاتبتك الخ معنى (قوله تشعر) اى كل منها فكان
الاولى التذكير (قوله بشرط) الى قوله والتعير في المغنى (قوله بشرط ان يضم لذلك قوله الخ) اى او ينويه
كاسياق رشيدى (قوله والتعير الخ) عبارة المغنى ولا تنقيد بما ذكر بل مثله فاذا برئت منه او فرغت ذمتك
منه فانت حر اه زاد النهاية ويشمل برئت من حصول ذلك براءة النجوم والبراءة للمفوض بها و فراغ الذمة
شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ قال البلقيني لو قال كاتبتك على كذا منجما الكتابة التى يحصل فيها العتق كان
كافيا في الصراحة لان القصد الخارج اه (قوله او ينوى ذلك) اى كما سياتى سم اى فهو عطف على
قوله يضم لذلك قوله الخ (قوله ويبقى) اى بعد قول المصنف فن ادى حصته الخ ع (قوله فالمراد به)
اى بالاداء فراغ الذمة اى الشامل للاستيفاء والبراءة باللفظ كما مر عن النهاية (قوله وجوبا) الى
التنبيه في المغنى وإلى قول المتن وشرطها في النهاية (قوله يانه) اى العوض النقد معنى (قوله استوت او
اختلفت) يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين او يجعل
احدهما شهرا والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال فيها كان يجعل في نجم
دينار وفي آخر دينارين سم والمتبادر الاول (قوله نعم الخ) هو استدراك على ظاهر المتن في جمعه النجوم
رشيدى عبارة ع ش اشار به الى ان النجوم في كلام المصنف اريد بها ما فوق الواحد اه (قوله لا يجب
الخ) عبارة المغنى ويكنى ذكر نجمين وهل يشترط في كتابة من بعضه حر التجيم وجها احصهما الاشتراط
وان كان قديما يبعثه الحر ما يؤديه لا تباع السلف معنى ويبقى في الشارح نحوها (قوله وابتداء النجوم الخ)
عبارة المغنى ولا يشترط تعيين ابتداء النجوم بل يكنى الاطلاق ويكون ابتداءها من العقد على الصحيح اه
(قوله وهو المراد هنا) اى بدليل وقسط الخ سم (قوله عقد معاوضة الخ) اى ان يقال اى عقد الخ (قول المتن

التوقف (قوله كاتبتك على كذا منجما الخ) قال البلقيني ولو قال كاتبتك على كذا منجما الكتابة التى يحصل
فيها العتق كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كتابة الخراج مر (قوله او ينوى ذلك) اى كاسياق
(قوله فالمراد به شرعا) الخ) لو قصد حقيقته فينبغى ان لا يقوم الا براءة مقامه (قوله وبين وجوبا قدر
العوض وصفته الخ) اى ولو كاتبه بنجمين مثلا على ان يعتق بالاول صح وعتق بالاول لانه لو كاتبه مطلقا
وادى بعض المال فاعتقه على ان يؤدى الباقي بعد العتق صح فكذا لو شرطه ابتداءه روض وشرحه
(قوله استوت او اختلفت) فان قلت سياتى آفان المراد هنا بالنجم الوقت فما معنى استوائها
واختلافها قلت يحتمل ان المراد استواؤها في قدرها واختلافها فيه كان يجعل النجمين مثلا شهرين
او يجعل احدهما شهرا والاخر سنة ويحتمل ان المراد الاستواء والاختلاف من حيث المال
فيها كان يجعل في نجم دينار وفي آخر دينارين (قوله وهو المراد هنا) اى بدليل وقسط الخ

يشترط يانه كالباع (عدد النجوم) استوت او اختلفت نعم لا يجب كونها ثلاثة كما ياتى (وقسط كل نجم) اى ما يؤدى عند حلول كل نجم لانها
عقد معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالباع وابتداء النجوم من العقد النجم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى
فيه كما ياتى في قوله ان اتفقت النجوم (تنبيه) مما يلغى به هنا عقد معاوضة يحكم به لاحد المتعاقدين بملك العوض والعوض معا وهو هذا

مبنى على ضعيف ان المكاتب مع بقائه على الرق لاملالك له (ولو ترك لفظ التعليق) للحرية بالادام (ونواه) بما قبله (جاز) لاستقلال السيد بالعق المقصود ونعم الفاسدة لا بد فيها من التلفظ به (ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب) لما مر انها تقع على المخارجة أيضا وبه فارق ما مر في التدبير وممر ثم فرق آخر (ويقول) فور انظر ما مر في البيع (المكاتب) لا اجنبي بل ولا وكيل العبد فيما يظهر لانه لا يصير أهلا للتوكيل الا بعد قبولها (قبلت) مثلا كغيره من عقود المعاوضة ويكنى استيجاب وإيجاب ككاتبتي على كذا فيقول كاتبك ولانما يكف الاداء بلا قبول كالاعطاء في الخلع لان هذا أشبه بالبيع من ذلك وفرق شارح بما فيه نظر وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة القبول الاجنبي هنالكم قيل قول أصله العبد أولى لانه انما يصير مكاتباً بعدوه وغفلة عن نحو إني أراي أعصر خمرًا وعن اتفاق البلغاء على أن الجواز أبلغ (وشرطهما) أي السيد والفقن (تكليف) واختيار فيهما ولو أعيين وقيد الاختيار يعلم بما مر

ولو ترك (أي في الكتابة الصحيحة معنى (قوله لفظ التعليق للحرية) وهو قوله إذا أدته فانت حر معنى (قوله بما قبله) أي بقوله كاتبك على كذا الخ معنى ونهاية أي عند وجود جزء منه ع ش (قوله لاستقلال السيد الخ) عبارة المعنى لان المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع النية جزءا لاستقلال المخاطب به اه (قوله من التلفظ به) أي بقوله إذا أدته فانت حر معنى أي او نحوه مما مر عن المعنى والنهاية (قوله لما مر) إلى قوله ولانما يكف الاداء في المعنى الا قوله ولا وكيل العبد إلى المتن (قوله أنها تقع على المخارجة أيضا) أي فلا بد من تمييز باللفظ أو النية نهاية ومعنى (قوله فرق آخر) وهو أن التدبير كان معلوما في الجمالية ولم يتغير معنى عبارة النهاية و فرق الاول بان التدبير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا الخواص اه (قوله لا اجنبي) عبارة المعنى قضية قوله ويقول المكاتب قبلت انه لو قبل اجنبي الكتابة من السيد ليرد عن العبد النجوم فاذا اذاعه عتق انه لا يصح وهو ما صححه في زيادة الروضة لمخالفته موضوع الباب فعلى هذا الوادي عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبي بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه مانعه ولعل صورته كاتبت عدي على كذا عليك فاذا أدته فهو حر فقال كاتبته على ذلك اه (قوله الا بعد قبولها) ظاهره وإن اذن له السيد في التوكيل ع ش (قوله ويكنى استيجاب الخ) أي واستقبال وقبول كالمالك السيد اقبل الكتابة او تكتب مني بكذا إلى آخر الشروط فقال العبد قبلت ع ش (قوله ككاتبتي على كذا) أي إلى آخر الشروط المتقدمة (قوله فيقول كاتبك) أي فوراً كما فهم من الفاعل ع ش (قوله لان هذا) أي عقد الكتابة وقوله من ذاك أي الخلع (قوله) وبما فرقت الخ) وهو قوله لان هذا أشبه الخ (قوله قيل الخ) وعن قال بذلك المعنى (قوله بعد) أي بعد القبول (قوله أولى) أي من تعبيره بالمكاتب نهاية (قوله) وهو غفلة عن نحو الخ) قد يقال ان ما ذكره انما يفيد صحة تعبير المصنف لا مساواته لتعبير الاصل (قوله أي السيد) إلى قوله نعم ان صرح في المعنى وإلى قول المتن ومكرى في النهاية الا قوله نعم إلى ولا ما دون له وقوله كما بحثه جمع إلى المتن (قول المتن تكليف) أي كونهما عاقلين بالغين معنى (قوله واختيار) فان اكرها او احدهما فالكتابة باطلة معنى وشرح المنهج زاد ع ش وينبغي ان محله ما لم يكره بحق كان نذر كتابته فاكره على ذلك فانها تصح حينئذ لان الفعل مع الاكره بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان كان النذر مقيداً به من معين كرمضان مثلاً واخر الكتابة إلى ان بقي منه زمن قليل فان لم يكن كذلك كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكرهه عليه لانه لم يلتزم وقتا يعينه حتى ياتم بالتأخير عنه فلو اكرهه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابة بعض في الحالة الاولى من الوقت الذي عين الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر وقت الامكان اه (قوله ولو اعميين) أي اوسكرانين شرح المنهج عبارة المعنى وقد يفهم كلام المصنف ان السكران العاصي بسكره لا تصح كتابته لانه يرى عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك في الطلاق وغيره اه (قوله فلا يصح من محجور عليه الخ) ولا من ولى المحجور عليه ابا كان أو غيره لانها تبرع معنى وشيخ الاسلام وكان ينبغي ان يذكره الشارح حتى يظهر حوله وزعم انه الخ

(قوله بملوك لاملالك له) قد يقال ان اراد بالملوك ما يصلح للملك فهذا ليس غريباً حتى يلغز به فان المباحات كالماء والخطب كذلك وان اراد به ما جرى عليه الملك فمما سبق فكذلك لان ما وقع الاعراض عنه مما جرت العادة بالاعراض عنه كذلك وان اراد ما تعلق به الملك ألان فالمكاتب ليس كذلك على هذا القول فليتامل (قوله) وبما فرقت به بينهما يعلم الفرق بين عدم صحة قبول الاجنبي هنالكم في الروض وشرحه ولو قبل الكتابة من السيد اجنبي ليرد عن العبد النجوم لم تصح الكتابة لمخالفتها موضوع الباب فان ادعى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على الاجنبي بالقيمة ورد له ما اخذ منه اه ولعل صورته كاتبت عدي على كذا عليك فاذا أدته فهو حر فقال كاتبته على كذا (قوله وشرطهما) تكليف (قال في الروض) ويصح كتابة مدبر ومعلق عتقه بصفة ومستولدة اه قال في شرحه فيعتق الثاني بوجود الصفة إن وجدت قبل اداء النجوم والافادائها والاخر ان يموت السيدان مات قبل الاداء والافاداء

ولو باذن الولي وزعم أنه مطلق التصرف في مال موليه فاسد بل تصرفه فيه مقيد بالمصاحبة (٣٩٣) ولأن مكاتب لبعده ولو باذن السيد

وكذا لا تصح من مبعوض لعدم اهليتهما للولاء وفي العبد فلا تصح كتابة عبد صغير أو مجنون نعم أن صرح بالتعلق بالاداء فادى اليه أحدهما عتق بوجود الصفة لاعتن الكتابة فلا يرجع السيد عليه بشيء وكذا في سائر أقسام الكتابة الباطلة ولا ماذون له في التجارة حجر عليه الحاكم في اكسابه ليصرفها في دينه كالموخر والمرهون الاتيين وتصح كتابة عبد سفيه كما بحثه جمع واعترضوا ما لو همه المثنى من عدم صحته بأنه لم يذكره أحد ونقلوا الاول عن مقتضى كلامهم ووجهه بان الاداء لم يتحصر في الكسب فقد يؤدي من الزكاة وغيرها ويؤيده صحة كتابة عبد مرتد وان اوقفنا تصرفه ويصح ادائه في الردة (وكتابة المريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) ولو باضعاف قيمته لان كسبه ملك السيد (فان كان له مثله) أي مثلاً قيمته عند الموت (صححت كتابة كله) سواء كان ما خلفه مما أداه الرقيق أم من غيره لخروجه من الثلث (فان لم يملك غيره وادى في حياته ماتت من الثلث) كاتبه عليهما (وقيمة مائة عتق) كله لبقاء مثليه للورثة وهذا كالمثل لما قبله (ولأن ادى مائة)

(قوله ولو باذن الولي) غاية أخرى في عدم الصحة من المحجور عليه والمراد بالمحجور عليه بالفلس أن يزيد دينه على ماله وهو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر ولا منه وإن اذن له وليه فيها عاشر واعتبر شرح المنهج الولي في غير المحجور عليه بفلس عبارته ولا من صبي ومجنون ومحجور سفيه وأوليائهم ولا من محجور فلساه ومقتضاه أن المراد بمحجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره إمامي ع (قوله وزعم أنه) أي الولي ع ش (قوله) وكذا لا تصح من مبعوض الخ) الاخصر الأسبكي ولا من مبعوض كافى النهاية (قوله وفي العبد) عطف على في السيد (قوله نعم أن صرح) أي السيد (قوله الباطلة) ساقى في الفصل الأخير الفرق بينها وبين الكتابة الفاسدة (قوله) ولا ماذون له الخ) أي ولا تصح كتابة عبد ماذون الخ وذلك لانه عاجز عن السعي في تحصيل النجوم ع ش (قوله) كما بحثه جمع الخ) عبارة المغني (تنبيه) اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكره أحد والذي نص عليه الشافعي والاصحاب اعتبار البلوغ والعقل فلا يصرف سفيه لانه لم يتحصر الاداء الخ وقد ذكر المصنف ما لا يحتاج اليه وهو التكليف فانه يستغنى عنه باطلاق التصرف كما فعل في العتق وترك ما يحتاج اليه وهو الاختيار اه (قوله) صحة كتابة عبد مرتد الخ) يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح أن يكاتب وكون العبد مرتدا فتصح كتابته ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد مضمحل قال وتصح كتابة عبد مرتد ويغني بالاداء اه سم (قوله) ويصح الخ) زيادة فائدة لا دخل له في التأييد (قول المتن) وكتابة المريض الخ) ولو كاتب في الصحة وقبض النجوم في المرض او قبضها وارثه بعده متواتر هو في المرض بالقبض لما في الصحة او المرض عتق من رأس المال روض مع شرحه (قوله مرض الموت) إلى قوله هذا إن لم يحجر في المغني (قوله) ولو باضعاف قيمته) أي ولا ينظر إليها وقت الكتابة لان حق الورثة لم يعتق بها الا لان احتمال أن السيد يضيعهم في مصالحه بحجرى (قوله) لان كسبه ملك السيد) أي وقد جعله للعبد بكتبته عبد البر أي فقتوه على الورثة بكتبته وحاصل التعليل انه لما فوت على الورثة كسب العبد كانه تبرع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد من الثلث اه بحجرى ويظهر أن المراد انه لما كان كسب المكاتب المؤدى به النجوم مائكة للسيد كان عتقه بها كالعتق من غير مقابل فحسب من الثلث (قوله) أما إذا لم يخلف غيره ولم يؤد الخ) عبارة المغني واحترز بقوله وادى في حياته عمالو لم يؤد شيئاً حتى مات السيد مثله مكاتب فان أدى حصته من النجوم عتق ولا يزيد العتق بالاداء لبطالنها في الثلثين فلا تعود (تنبيه) هذا كله إذا لم يحجز الورثة الكتابة في جميعه فان اجازوا في جميعها عتق كله او في بعضها عتق ما اجازوا والولا للبيت ولو لم يملك إلا عبيدين قيمتهما سواء فكاتب في المرض أحدهما وباع الآخر نسيئة ومات ولم يحصل بيده ثمن ولا نجوم صحت الكتابة في ثلث هذا والبيع في ثلث ذلك إذا لم يحجز الوارث ولا يزداد في البيع والكتابة باءاء الثمن والنجوم اه وفي الروض مع شرحه مثلاً فاذا

اه وقد يفهم من قوله موت السيد إن مات قبل الاداء انها عتقت عن الابلا دلا عن الكتابة فلا يتبعها كسبها واولادها وسياتي ما فيه ثم قال في الروض قبل الحكم الخامس فصل وطء مكاتبه حرام إلى أن قال فان اولدها صارت مستولدة إلى أن قال فان مات أي السيد قبل تعجيلها عتقت بالكتابة أي لا بالاستيلاء وتبعها كسبها واولادها الحادوثون بعد الكتابة أي ولو بعد الاستيلاء وكذا لو عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء قال في شرحه عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه واولاده الحادوثون لان عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة ولو اولدها ثم كاتبا مات قبل تعجيلها عتقت عن الكتابة وتبعها أولادها الحادوثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الاصل اه وبهذا يعلم أن قوله في المواضع الاول موت السيد معناه عن الكتابة لا كما يتوهم من ظاهره وقضية اطلاق العتق في هذه الصورة عن الكتابة سقوط النجوم عنه ويكون كما لو اعتقه فليراجع (وتصح كتابة عبد سفيه) كتب عليه مر (قوله) وإن اوقفنا تصرفه الخ) هذا مع قوله الاتي ولو كاتب مرتدا لم يستفاد منه الفرق بين كون السيد مرتدا فلا يصح أن يكاتب وكون العبد مرتدا فتصح كتابته

على الجديد) المبطل لو وقف
العقود وهو الاصح أيضا
وعلى القديم لا تبطل بل
توقف فان أسلم بان صحتها
والا فلا هذا ان لم يحجر
الحاكم عليه وقلنا لا حجر
عليه بنفس الردة والا
بطلت قطعاً وقيل لافرق
ومرت هذه في الردة ضمن
تقسيم فلا تكرار وتصح
من حربي وغيره (ولا
تصح كتابة) من تعلق به حق
لازم نحو (مرهون) وجان
تعلق برقبته مال لانه معرض
لبيع فينا فيها وانما صح
عتقه لانه أقوى (ومكرى)
أى سواء استوجرت عينه
أم سلم عما في الذمة فيما
يظهر وإن كان للتوَجَّر
إبداله نظر الحالة الراهنة
ويحتمل التخصيص بالاول
لانه المتبادر من قولهم مكرى
ومن تعليلهم له بقوله لان
منافعه مستحقة للمستأجر
فيها فيها ايضا ومثله موصى
بمنفعته بعدم موت الموصى
ومغضوب لا يقدر على
انتزاعه (وشرط العوض
كونه ديناً) إذ لا ملك له يرد
العقد عليه موصوفاً بصفات
السلم نعم الاوجه انه يكنى
نادر الوجود عنا (مؤجلاً)
لانه الماثور سلفاً وخلفاً
ولانه عاجز حالاً ولم يكتف
بهذا عما قبله قال ابن الصلاح

أدى) أى بعد موت السيد حصته أى حصة الثلث (قوله عتق) أى الثلث ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لان كتابة
ثلاثة تبطل بمجرد الموت سم والمراد ان ما اداه العبد بعد موت السيد لا اعتبار به فلا تنفذ الكتابة في شيء زاد
على الثلث نظر المال الكتابة ع (قوله ولو مرتداً الخ) تنبيه لا يبطل الكتابة بطرودة المكاتب ولا طرو
ردة السيد بعدها وان اسلم السيد اعتد بما اخذه حال رده وتصح كتابة مـ تدويعت بالاداء ولو في زمردته
وان قتل قبل الاداء فمافى يده للسيد ولو التحق سيد المكاتب بدار الحرب مرتداً وقف ماله ادى الحاكم
تجوم مكانه وعتق وان تجزأ تجزأ الحاكم رفق فان جاء السيد بعد ذلك ولو مسلماً بقي التعجيل بحاله مغنى
وروض مع شرحه (قوله المبطل لو وقف العقود) أى التى يشترط فيها اتصال القبول بالايجاب بخلاف مالا
يشترط فيه ذلك كالتدبير والوصية كاتقدم بجبرى عن الحلبي (قوله والا فلا) عبارة للمغنى والا بطلانها اه
(قوله هذا) أى الخلاف المذكور (قوله وقلنا لا حجر الخ) وهو المعتمد على ما في بعض نسخ الشارح ثم وفي
اكثرها عدم اعتبار هذا القيد فيصير محجوراً عليه بنفس الردة ع (قوله وقيل لافرق) أى في جريان
الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (قوله فلا تكرار) خلافاً للمغنى (قوله وتصح من حربي الخ) وقد شمل
ذلك قول المصنف تكليف واطلاق وشمل ايضا المنتقل من دين الى دين فتصح كتابته لبقاء ملكه وان كان
لا يقبل منه الا الاسلام اه ع (قوله وفيه توقف فليراجع) قول المتن ومكرى ظاهره وان قصرت المدقويوجه
بانه لما كان عاجزاً في اول المدة نزل منزلة مالوكاته على منفعة لم تتصل بالعقد ع (قوله وان كان الخ) وقوله
نظر الخ كل منهما راجع للعطوف فقط (قوله ويحتمل التخصيص الخ) وفاقا لظاهر صنيع النهاية والمغنى
(قوله بالا لول) أى باجارة العين (قوله ومن تعليلهم له) أى لعدم صحة كتابة مكرى (قوله لان منافعه) إلى
قوله اه في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله نعم الى المتن (قوله ومثله موصى الخ) هذا بمن تعلق به حق لازم فكان
الاولى عطفه على ما قبله وتأخير لفظ مثله الى مسئلة المغضوب فتأمل رشيدى (قوله بعد موت الموصى)
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكره وافى الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية به وهل عن الوصية بمنفعته
سم والظاهر نعم (قوله ومغضوب الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف
في بد الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله موصوفاً الخ) أى ان كان عرضاً مغنى (قوله
والا وجه انه يكنى الخ) أى وان لم يكن ثم نهاية والفرق ان عقد السلم معاوضة محضة المقصود منها حصول
المسلم فيه في مقابلته راس المال فاشترط فيه القدرة على تحصيله وقت الحلول وايضاً فالشارع متشوف للعقد
فاكتفى فيه بما يؤدى الى العتق ولو احتالاً ع (قوله لانه الماثور الخ) عبارة للمغنى لان الماثور عن الصحابة
فن بعدهم قولاً وفعلاً انما هو التأجيل ولم يعقدوها احد منهم حاله ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف
الاغراض خصوصاً وفيه تعجيل عتقه واختار ابن عبد السلام والرويانى في حليته جواز الحلول وهو مذهب
الامامين مالك وابى حنيفة اه (قوله ولم يكتف الخ) عبارة النهائية وانما لم يكتف الخ لان دلالة الالتزام كاقال

ولهذا قال في الروض ولا تصح من مرتد ثم قال وتصح كتابة عديم تدويعت بالاداء اه (قوله فاذا أدى
حصته من النجوم عتق) قال في الروض ولا يزبد العتق بالاداء لبطلانها في الثلثين اه أى لا يزداد في الكفاية
بقدر نصف ما أدى وهو سدس لبطلانها في الثلثين اه ووجه توهيم زيادة العتق بقدر نصف ما أدى انه لو كان
قيمه مائة وكانت على مائة فاذا أدى ثلثها بعد موته حصل للورثة مائة ثلثا العبد وثلث المائة والمجموع مائة
فيذبحى ان يعتق منه قدر نصفها يكون ما عتق قدر الثلث وذلك نصف الثلث الذى نفذت الكتابة فيه وقدر
نصف ما أدى وهو السدس والمجموع نصفه وقيمه خمسون (قوله ومثله موصى بمنفعته بعدم موت الموصى
يفيد الصحة قبل موت الموصى وذكره وافى الوصية ان الكتابة رجوع عن الوصية به وهل عن الوصية
بمنفعته (قوله ومغضوب الخ) في شرح الروض ولا كتابة المغضوب ان لم يتمكن من التصرف في بد
الغاصب واطلاق العمرانى المنع محمول على ذلك اه (قوله نعم الاوجه انه يكنى نادر الوجود
هنا) كتب عليه مـ (قوله لان دلالة المؤجل على الدين

ابن الصلاح لا يكفى بها الخ (قوله من دلالة التضمن) قد يمنعه ابن الصلاح بأن التضمن قد يسمى بالالتزام سم (قوله ودلالة التضمن يكفى بها الخ) لان الصلاح منعه سم فيه أن منعه مكالبة (قوله فالاحسن في الجواب الخ) فيه أن حاصل السؤال الذى اجاب عنه ابن الصلاح أن مؤجلا يدل على ديناً فلم يكف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى لم يصرح بدنيا مع علمه من مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لان حاصله إنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف ايضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام سم عبارة سيد عمر قوله فالاحسن الخ انما يظهر حسنه لو تأخر فتدبر اه اى تأخر دينان مؤجلا اقول وقد يجاب عن المصنف بما هو مقرر عندهم ان اغناء المتأخر عن المتقدم ليس بمعيب وإنما المعيب العكس (قوله في الذمة) الى قول المتن وقيل في المعنى الا قوله لكن لما الى لا على خدمة وقوله من ثم الى اما اذا والى قوله وإن اطال البلقينى في النهاية لا قوله لكن لما الى لا على خدمة وقوله ونقل شارح الى المتن (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهى كالخدمة فيما يأتى آنفا سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض اوسع امر من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعتق المتشوف اليه الشارع بتسامح فيه او بغير ذلك فليتأمل سم لعل الاقرب الاول (قوله لكن لما لم تخل المنفعة الخ) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور تلك الاجزاء فساكنة مؤخرة الى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرطاني الجملة اى كافي مثال بناء الدارين المذكور اى بالنسبة للنجم الثانى دون الاول اخذنا ما يأتى أن المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعتق وقوله لا مطلقا اى كافي النجم الاول في هذا المثال على ما نقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه ما يوافقه (قوله لا على خدمة شهرين الخ) اى بنفسه بجبرى وسم ومعنى (قوله او منفصلين الخ) عبارة الروض مع شرحه ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجما لم يصح قال الرافعى لان منفعة الشهر الثانى متعينة والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل او كاتبه على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد لا نقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الاولى اه عبارة المعنى تنبيه ظاهر كلامه الا كثفاء بالمنفعة وخذها والمقول أنه ان كان العوض منفعة عين حالة نحو كاتبك على أن تخدمنى شهرا او تحيط لى ثوبا

من دلالة التضمن) قد يمنعه ابن الصلاح (قوله لا الالتزام) لان الصلاح منعه بأن التضمن قد يسمى بالالتزام (قوله يكفى بها في المخاطبات) لان الصلاح منعه (قوله فالاحسن في الجواب أنه تصريح الخ) لك أن تقول هذا ليس بجواب فضلا عن كونه احسن فيه وذلك لان حاصل السؤال الذى اجاب عنه ابن الصلاح أن قوله مؤجلا يدل على قوله ديناً فلم يكف به عنه ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا لم يصرح بقوله ديناً مع علمه من قوله مؤجلا ومعلوم أن هذا لا يندفع بجواب الشارح لان حاصل الكلام حيث أنه إنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل ولا يخفى فساد لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف ايضا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الاعيان اهتماما بالمقام (قوله فيجوز على بناء دارين في ذمته) كانه احتراز عن المتعلقة بعينه فهى كالخدمة فيما يأتى آنفا سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة لمعنى موجودهنا فيحتمل أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهنا معوض والعوض اوسع امر من المعوض ويتسامح فيه أكثر وأبان ما يتعلق بالعتق المتشوف اليه الشارع بتسامح فيه او بغير ذلك فليتأمل سم (قوله لما لم تخل) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقفا على حضور

من دلالة التضمن لا الالتزام
لان مفهوم المؤجل شرعا
دين تأخر وفاؤه فهو مركب
من شيئين ودلالة التضمن
يكفى بها في المخاطبات
فالاحسن في الجواب أنه
تصريح بما علم من المؤجل
(ولو منفعة) في الذمة كما
يجوز جعلها ثمنا وأجرة
فتجوز على بناء دارين في
ذمته موصوفتين وفي وقتين
معلومين لكن لما لم تخل
المنفعة في الذمة من التأجيل
وإن كان في بعض نجومها
تعجيل كان التأجيل فيها
الذى أفاده المتن وغيره
شرطاني الجملة لا مطلقا لا على
خدمة شهرين متصلين أو
منفصلين وإن صرح بأن كل
شهر نجم لانهما نجم واحد

إذا المنافع المتعلقة بالاعيان
لا يجوز شرط تاجيلها ومن
ثم لم يصح على ثوب يؤدي
نصفه بعد سنة ونصفه بعد
سنتين أما إذا لم يكن ديناً فان
كان غير منفعة عين لم تصح
الكتابة ولاصححت على ما
تقرر وباقى (ومنجما
بنجمين) ولو إلى ساعتين
وان عظم المال (فاكثر)
لانه لما تور أيضا نظير
ما تقرر ولما مر انها مشتقة
من ضم النجوم بعضها الى
بعض واقل ما يحصل به
الضم اثنان (وقيل ان ملك)
السيد (بعضه وبقية حرلم
يشترط اجل وتنجيم) لانه
قديمك بعضه الحر ما يؤديه
حالا ورد بان المنع تعبد
اتباعا لما جرى عليه
الاولون لانها خارجة عن
القياس فتقتصر فيها على
ماوردو نفل شارح في هذه
وجهين عن الروضة
واصلها بلا ترجيح وهم (ولو
كتاب قه

بنفسك فلا بد منها من ضمنية مال كقوله وتطابق ديار ابد انتضاء لان الضمنية شرط فلم يجوز ان
يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح لانها نجم
واحد ولا ضمنية ولو كانت على خدمة رجب ورمضان قالوا بالفساد إذ بشرط في الخدمة والمنافع المتعلقة
بالاعيان ان تصل بالعقد اه وفي الجبري عن الحلبي بعد ذكر ما يوافقه ما نصه وهذا يعلم انه لا فرق بين
بناءه والخدمة وانهما متى تعاقبا بالدين لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يتوهم من كلام الشارح اه
(قوله) إذا المنافع المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة المسئلة خدمته بنفسه سم (قوله) ومن ثم لم تصح
على ثواب الخ اي بان وصف الثوب بصفة السلم كافي للروض ووجه ترتب هذا على ما قبله انه إذا سلم
النصف في المدة الاولى تعين النصف الثاني للثانية والمعين لا يجوز تاجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ
غير صحيح رشدي يعني بذلك قول خ ش قوله على ثوب اي على خياطة ثوب ليكون المعقود عليه منفعة اه
(قوله) فان كان غير منفعة دين الخ عبارة شرح المنهج فان لم تكن منفعة دين لم تصح الكتابة ولاصححت
انتهت وصحتها إذا كانت منفعة دين لا تنافي في انه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاعا ياتي في قول
المصنف ولو لوكاتب على خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح لا بد من خدمة شهرين الخ اي لعدم تعدد النجم
فيه اه سم (قوله) وإلا اي بان كانت منفعة متعلقة بين المكاتب حاي (قوله) على ما تقرر اي من
اتصالها بالعقد خ (قوله) وباقى اي بان يضم لها شيئا آخر كما ياتي في قوله ولو لوكاتب على خدمة شهر مثلا
من الان ودينار الخ بجري ماقول الاول في تفسير كل ما تقرر وما ياتي بجموع الامرين اتصال المنفعة
بالعقد وضم شيء آخر اليها (قوله) ولو الى ساعتين الخ كالمسلم الى مائة في مال كثير الى اجل قصير ويؤخذ
من ذلك انه لو سلم الى المكاتب عقد الكتابة صح وهو واحد وجهين وجهه الراجح بقدرته براس المال
قال الاسنوي ومحل الخلاف في السلم الحال اما المؤجل فيصح فيه جز ما كاصرح به الامام مغني وروض مع
شرحهم وكذا في النهاية لا قوله قال الاسنوي الخ وعبارته فيه وجهان اصحهما الصحة (قوله) لانه المأثور
الخ اي من الصحابة رض الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على اقل من نجمين لفعله لانهم كانوا
يأدرون الى القرابات والطاعات ما يمكن وقيل يكفي بجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور اهل
العلم اه وبه قال ابو حنيفة ومالك ومال اليه ابن عبد السلام مغني (قوله) نظير ما تقرر اي في شرح
مؤجلا وهذا تأكيد لقوله ايضا (قوله) وباقى اي في اول الباب اه (قوله) من ضم النجوم الخ اي من
الكتب الذي هو ضم النجوم الخ (قوله) لانه قديمك الخ الى قول المتن ولو لوكاتب عييدا في المعنى لا قوله اتباعا الى
المتن (قوله) ورد الخ ولو جعل مال الكتابة عينان من الاعيان التي ملكها ببعضه الحر قال الزركشي في شبه
القطع بالصحة ولم يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصحة (تنبيه) يشترط بيان قدر العوض وصفته
واقدار الآجال وما يؤدي عند حلول كل نجم فان كان على نقد كفي الاطلاق ان كان في البلد تقدم فردا و
غالب ولا اشتراط التبيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كما مر مغني (قوله) اتباعا لما

تلك الاجزاء فكانت مؤخرة الى حضورها وكانت مؤجلة وقوله شرط في الجملة اي كافي مثال بناء الدارين
المذكور اي بالنسبة للنجم الثاني دون الاول اخذاعا ياتي ان المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالعقد وقوله
لا مطلقا اي كافي للنجم الاول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع (قوله) إذا المنافع الخ قد يخرج ما في الذمة
حتى يجوز على خدمه شهرين في الذمة فليراجع (قوله) المتعلقة بالاعيان الخ فيه دلالة على ان صورة
المسئلة خدمته بنفسه (قوله) على ما تقرر اي (قوله) فان كان غير منفعة الخ عبارة شرح المنهج
فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة (قوله) أيضا فان كان غير منفعة لم تصح الكتابة الخ عبارة شرح
المنهج فان لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة ولاصححت اه وصحتها إذا كانت منفعة عين لا ينافي انه لا بد من
انضمام شيء آخر حتى يتعد النجم اخذاعا ياتي في قوله ولو كانت خدمة شهر الخ فلا ينافي قول الشارح

على) منفعة عن مع غيرها مؤجلا (محر (خدمة شهر) مثلا من الآن (ودينار) في اثنا عشر سنة (٢٩١) كبريم بمعنى رطل (عند انقضائه) أو

خياطة ثوب صفته كذا في
أثنائه أو عند انقضائه
(صحت) الكتابة لأن
المنفعة مستحقة حالا والمدة
لتقديرها والدينار إنما
تستحق المطالبة به بعد المدة
التي عينها الاستحقاق وإذا
اختلف الاستحقاق حصل
تعدد التنجيم ولا يضرب
حلول المنفعة لتقديره عليها
حالا فعمل أن الاجل إنما هو
شرط في غير منفعة يقدر
على الشروع فيها حالا وإن
الشرط في المنافع المتعلقة
بالعين اتصالها بالعقد
بخلاف الملتزمة في الذمة
وإن شرط المنفعة التي
توصل بالعقد ويمكن
الشروع فيها عقبه ضمنية
نجم آخر إليها كالمثال
المذكور وإن شرطه تقدم
زمن الخدمة فلو قدم زمن
الدينار على زمن الخدمة لم
تصح ويتبع في الخدمة
العرف فلا يشترط بيانها
(أو) كاتبه (على أن يبيعه
كذا) أو يشتري منه كذا
(فسدت) الكتابة لأنه
كبيعتين في بيعه (ولو قال
كانت بك وبعتك هذا الثوب
بألف ونجم الألف)
بنجمين فأكثر ككاتبك
وبعتك هذا بألف إلى
شهرين تؤدي منهما خمسة
عند انقضاء الأول والباقي

جري الخ أي كون هذا علة للتعبد نظر رشيدى (قوله على منفعة عين) أي للكتاب كخدمته عبارة الجواهر
ثم المنفعة المجعولة عوضا ما إن تتعلق بعين المكاتب أو ذمته أم فافهم حصرها في هذين أنها لا تتعلق بغيرهما
فتمثيل الشارح الجورجى بسكنى دار غير صحيح لأن الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تعيينها
لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة سم عن شرح الارشاد (قول المتن عد
انقضائه) كان على الشارح في المزج أن يرد قبله لفظه أو كتابه عليه الرشيدى وفعله الشارح فيما بعده
(قوله أو خياطة الخ) عطف على دينار في أثنائه الخ (قوله والمدة لتقديرها) أي والتوفية فيها معنى (قوله
والدينار) أي أو الخياطة معنى (قوله لا تقدره عليها حالا الخ) عبارة المغنى لأن التأجيل يشترط لحصول القدرة
وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالا بخلاف مالو كاتب على دينارين أحدهما حال والاخر مؤجل وهذا
يقين أن الاجل وإن اطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال
(تنبيه) قول المصنف عند انقضائه يفهم منه أنه لو قال بعد انقضائه يوم أو يومين مثلا أنه يصح بطريق
الأولى ولهذا لم يختلفوه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة أم (قوله وإن شرطه الخ) أي التجم المضموم
ويحتمل أن الضمير للمثال المذكور وعبارة المغنى وإن الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا
تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذي بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما أن
الاعيان لا تقبل التأجيل أم (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم تصح) يؤخذ من قوله السابق
بخلاف الملتزمة في الذمة أنه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم (قوله فلا يشترط
بيانها) ولا يكتفى إطلاق المنفعة بأن يقول كاتبك على منفعة شهر مثلا لا بخلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة
شهر ودينار مثلا فرض في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت الكتابة في قدر الخدمة وصحت في الباقي وهل
يشترط بيان موضع التسليم فيه الخلاف الذي في السلم فلو خرب المكان المعين أدى في اقرب المواضع اليه على
قياس ما في السلم معنى وقوله ولو كاتبه إلى قوله وهل يشترط في النهاية مثله قال ع ش قوله صحت في الباقي وعلى
الصحة فإذا أدى نصيبه هل يسرى على السيد إلى باقيه أولا فيه نظر وقياس ما يأتى في إيراد أحد الشرىكين
السراية وقد يفرق بأن المبرى عتق عليه نصيبه باختياره فسرى إلى حصة شريكه ما هنا لم تعتق حصة ما
أداء العبد باختيار السيد فلا سراية إذ شرطها كون العتق اختياريا لمن عتق عليه وهو واضح أم بخذف
(قوله لأنه كبيعتين الخ) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لأنه شرط عقد في عقد أم (قوله منهما) الأولى
الأفراد كافي المغنى (قوله معا) كقبلتها وقوله أو مرتبا كقبلة الكتابة والبيع أو البيع والكتابة كما
يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زيادى زاد المغنى وهو مخالف لما ذكره في الرهن من أن
الشرط تقدم خطاب البيع على خطاب الرهن أم (قوله وإن اطال البلقينى الخ) عبارة المغنى وفي قول
تطل الكتابة أيضا ومال إليه البلقينى ولو قال كاتبك على ألف في نجمين مثلا وبعتك الثوب بألف صحت
الكتابة قطعا لعدم الصفقة بتفصيل الثمن وأما البيع فقال الزركشى أن قدمه في العقد على لفظ الكتابة

لا خدمة شهرين الخ لعدم تعدد النجم فيه أم (قوله على منفعة عين) مثلها في شرح الارشاد بقوله كخدمته
قال وتمثيل الشارح بمعنى الجورجى بسكنى دار غير صحيح لأن الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا
يمكن تعيينها لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فاسدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجعولة
عوضا ما إن تتعلق بعين المكاتب أو ذمته فافهم حصرها في هذين أنها لا تتعلق بغيرهما أم (قوله ونجم الألف
بنجمين فأكثر الخ) قال في الروض ولو أسلم إلى المكاتب عقب العقد في الصحة وجهان أم ويفهم مما
ذكره شرحه أن الأصح الصحة وهو ظاهر وقال في آخر كلامه قال الاسنوى ومجمله أي الخلاف في السلم الحال
أما المؤجل فيصح منه جزما كذا صرح به الامام وهو واضح (قوله فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم
يصح) قال في شرح المنهج كان العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع الملتزمة في الذمة أم وقد يؤخذ منه

عند انقضاء الثاني (وعلى الحرية بادائه) وقبلهما العدم معا أو مرتبا (فالذهب صحة الكتابة) بقدر ما يخص قيمة العبد من الألف
الموزعة عليها وعلى قيمة الثوب تقريرا للصفقة وإن اطال البلقينى في رد ذلك وما يخص العبد يؤديه في النجمين مثلا (دون البيع)

لتقدم أحداً شقياً على أهلية العبد لمبايعة السيد (ولو كاتب) عبيد بن كاعلم بالاولى او (عبيداً) صفقة واحدة (على عوض) واحد من نجم بنجمين مثلاً (وعلق عقته بآدائه) ككاتبكم على الف إلى شهرين إلى آخر ما مر (فألقى صحتها) لا تحاد مالك العوض مع اتحاد لفظه فهو كبيع عبيد بنجمين واحد (ويوزع) المسمى (على قيمته) (٣٩٨) يوم الكتابة) لانه وقت الحيلولة بينهم وبين السيد (فنأدى) منهم (حصته عتق) لا استقلال

بطل وإن أخره فإن كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل إيجاب السيد صح البيع وإلا فلا اه وهذا ممنوع لتقدم أحد شقياً للبيع على أهلية العبد لمبايعة سيده واستثنى البلقيني من عدم صحة البيع ما إذا كان المكاتب بمعضاض بينه وبين سيده مهياة وكان ذلك في نوبة الحرية فانه يصح البيع ايضاً لفقد المقتضى للإبطال وهو تقدم أحد شقياً على أهلية العبد لمعاملة السيد قال ويجوز معاملة المبعوض مع السيد في الاعيان مطلقاً وفي الذمة إذا كان بينهما مهياة قال ولم أر من تعرض لذلك وهو دقيق الفقه اه (قوله) لتقدم أحد شقياً إلى الفصل في النهاية لإقوله أو تعرض لكل الى وإن علم وقوله كالألى ولانه (قوله) أحد شقياً (أى البيع وهو الإيجاب على أهلية العبد الخ) اى بقبول الكتابة (قوله) صفقة واحدة (الى قول المتن فنأدى في المعنى (قوله) إلى آخر ما مر) اى تؤدون خمسمائة عند انقضاء الاول والباقي عند انقضاء الثانى عبارة المعنى فإذا أديتم فأنتم أحرار اه (قول المتن عتق) ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي معنى وشرح المنهج (قوله) لان المذهب الخ) اى وكأنه كاتب كل واحد منهم على انفراد وعلق عقته على أداء ما يخصه وقوله ولهذا اى ولكون المذهب فيها حكم المعاوضة يعتق بالابرا الخ أى ولو نظر إلى جهة التعليق توقف العتق على الأداء عش (قول المتن ومن عجز) اى او مات معنى (لذلك) اى لانه لم يوجد الأداء منه معنى ونهاية اى ولا ما يقوم مقامه (قوله) لا بعضه) اى بعض مارق عش (قوله) لما يأتى) اى فى قول المصنف ولو كاتب بعض رقيق الخ اوفى قوله لانه حيث رقى بعضه الخ (قوله) وذلك) راجع إلى المتن (قول المتن ولو كاتب بعض رقيق الخ) دخل فيه المعنى بقوله ثم اعلم ان من شروط الكتابة ان كل رقيق استيعاب الكتابة له وحيث لو كاتب الخ وقوله كله ليس بقيد بل الاولى إسقاطه ليشمل المبعوض (قوله) لعدم استقلاله الخ) أى العبد بالكسب عش قال المعنى ولان القيمة تنقص بذلك فيتضرر الشريك اه (قول المتن وكذا ان اذن) اى الغير له فيها معنى وقوله او كان له اى كان الباقي للمكاتب عش (قوله) لانه حيث) الى الفصل فى المعنى الاقوله او كاتبه وهو مريض وقوله كاعلم الى ولانه (قوله) لانه حيث الخ) ولانه لا يمكن صرف سهم المكاتبين له لانه يصير بعضه ملكاً للمالك الباقي فانه من اكسابه بخلاف ما اذا كان باقية حراً نهاية ومعنى (قوله) ولم يخرج الخ) راجع لكل من الصورتين (قوله) وكذا الوأوصى بكتابة البعض) ظاهر صنيعة كالنهاية والمعنى وشرح المنهج ولوزاد الثالث على ذلك البعض (قوله) على ما يحسنه الاذرى) عبارة المعنى ومنها مالو كان بعض العبد موقوفاً على خدمة مسجود نحوه من الجهات العامة وبقائه رقيق فكاتبته مالك بعضه قال الاذرى فيشبه ان تصح على قولنا فى الوقف انه ينتقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه فى الجملة ولا يبقى عليه احكام ملك بخلاف ما اذا وقف بعضه على معين اه والاوجه كما قال شيخنا خلافاً لمنافاة التعليلين السابقين ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها مالو مات عن ابنين وخلف عبداً فاقرا أحدهما أن أباه كاتبه وأنكر الآخر كان نصيبه مكاتباً قال فى الخصال وفى استثناء هذه كإقال ابن شبة نظر ومثله مالو ادعى العبد على سيده انها كاتبة فصدقه أحدهما وكذب الآخر اه (قوله) او كاتب البعض فى مرض موته الخ) فانه يصح قطعاً قاله الماوردى معنى (قوله) وهو الخ) اى البعض فى الصور الثلاث (قول المتن ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلاف النجوم ايضاً وقسم كل نجم على نسبة المالكين فإى محذور فيما لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار فى الشهر الاول والاخر درهم أو ثوب فى الشهر الثانى مثلاً فان العوض

كل منهم ولا يقال علق العتق بآدائهم لان المذهب فى الكتابة الصحيحة حكم المعاوضة ولهذا يعتق بالابراء مع انتفاء الاداء (ومن عجز) منهم (رق) لذلك (وتصح كتابة بعض من باقية حر) بأن قال كاتب مارق منك لا بعضه لما يأتى وذلك لفادتها الاستقلال المقصود بالعقد (فلو كاتب كله) أو تعرض لكل من نصفيه وقدم الرق لمامر ان الشرط تقدم ما يصح وان علم حرية باقية (صح فى الرق فى الاظهر) تفريقاً للصفقة فإذا أدى قسط الرق من القيمة عتق (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقية لغيره ولم ياذن) فى كتابته لعدم استقلاله حيثئذ وفاد تعبيره بالفساد انها تعطى أحكام الكتابة الفاسدة فيما يأتى خلاف تعبير اصله بالبطلان اذ هذا الباب يفرق فيه الفاسد من الباطن (وكذا ان اذن) فيها (او كان له على المذهب) لانه حيث رقى بعضه لم يستقل بالكسب سفر او حضر ايتان مقصود الكتابة وقد تصح كتابة البعض كان اوصى بكتابة عبد او كاتبه وهو مريض

أنه لو التزم الخدمة فى ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة (قوله) لمامر ان الشرط تقديم أى وعلى ما قبله ان ذلك ليس بشرطه لافرق هنا ايضاً (قوله) ان اتفقت النجوم) هلاصح مع اختلافها ايضاً وقسم كل

ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة وكذا الوأوصى بكتابة البعض أو كان الباقي موقوفاً على مسجد اوجه عامة على ما يحسنه الاذرى او كاتب البعض فى مرض موته وهو ثلث ماله (ولو كاتباه) اى عهدهما استوى ملكهما فيه أم اختلف (معا أو وكلا) من يكاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنساً وصفة

وعدد او اجلا (وجعل) عطف على صح (المال نسبة ملكيها) صرح بذلك أم اطلقا (٣٩٩) اثلا يؤدي الى انتفاع أحدهما بالآخر

فان اتفق شرط بما ذكر بأن جعلاه على غير نسبة المالكين فسدت (فلو عجز) المكاتب (فعجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (واراد الآخر ابقاءه) اى للعقد فى حصته وانظاره (فكابتاه عقد) على البعض او هو مثله فلا يجوز ولو باذن الشريك كأم (وقيل يجوز) لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (ولو ابرأ) احد المكاتبين العبد (من نصيبه) من النجوم (او اعتقه) اى نصيبه منه او كله (عتق نصيبه) منه (وقوم) عليه (الباقى) وعتق عليه وكان الولاء كله له (ان كان موسرا) وقد عا د رقه بان عجز فعجزه الآخر كاعلم بما قدمته من مبحث السراية فلا اعتراض عليه وذلك لما مر ثم ولانما ابراه من جميع ما يستحقه اشبهه مالو كاتب جميعه وأبراه من النجوم اما اذا عسر او لم يعد الرق وادى نصيب الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الولاء لهما وخرج بالابراء والاعتاق مالو قبض نصيبه فلا يعق وان رضى الآخر بتقدمه لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (فصل) فى بيان ما يلزم

معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر انه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا يكون بالنسبة لأحدهما نائير وللآخر درهم لان لا تكون دنانير ودرهم بالنسبة لهما جميعا كفى المال الذى فرضناه سم (قوله وعددا) كانه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما فى شهرين والآخر فى ثلاثه سم وفيه ان المراد بالنجوم المؤدى لا الوقت المضروب كانه على ذلك المعنى ولو سلم يعنى عنه حيث قد قول الشارح واجلا ويظهر انه احتراز عما لو جعل حصه أحدهما ذهبن كبيرين مثلا وحصه الآخر اربعة ذهبات صفارا (قول المتن) وقيل يجوز) بالاذن قطعاً معنى (قوله احد المكاتبين الخ) اى معامنى (قول المتن او اعتقه) اى نجز عتقه ع ش (قوله وقد عا دا الخ) الو او حاله ع ش (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المعنى (تنبيه) كلامه يفهم ان التقويم والسراية فى الحال وهو قول والاظهر انه لا يسرى فى الحال بل عند العجز فاذا ادى نصيب الآخر من النجوم عتق عنه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق فينتد يسرى ويقوم ويكون كل الولاء له وان كان معسرا فلا يقوم عليه وان مات قبل التعجيز والادامات ببعضه او ادعى انه وفاهما وصدقه أحدهما وحلف الآخر عتق نصيب المصدق ولم يسر وللکذب مطالبة المكاتب بكل نصيبه او بالنصف منه وياخذ نصف ما فى يد المصدق ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكذب وان ادعى دفع الجميع لأحدهما فقال له بل أعطيت كلامنا نصيبه عتق نصيب المقر ولم تقبل شهادته على الآخر وصدق فى أنه لم يقبض نصيب الآخر بحلفه ثم لاخر ان ياخذ حصته من المكاتب ان شاء او ياخذ من المقر نصف ما اخذ وياخذ النصف الآخر من المكاتب ولا يرجع المقر بما غرمه على المكاتب كأم نظيره اه (قوله وذلك لما مر الخ) عبارة المعنى اما فى الاعتاق فلما مر فى بابها وما فى الابراء فلا نه لما ابراه الخ (قوله اما اذا عسر الخ) بقى مالو عسر المبرى عن قيمة نصيب شريكه وقد عاد الى الرق فهل يضرب ذلك فى الحصه التى ابراهم الكهان من نجومها ولا فيه نظر وظاهر عبارة الثانى حيث عبر باو فان التقدير معها اما اذا عسر المبرى وعاد الى الرق او اسر ولم يعد الى الرق الخ وهو مشكل فمالو عسر المبرى وعاد الى الرق بانه يتبين به ان الكتابة للبعض فتكون فاسدة وقد يجاب بان العتق المنجز لا سبيل الى ردده فاغتفر لكونه دوا ما فاشبهه مالو اعتق احد الشريكين حصته وهو معسر ع ش (فصل فى بيان ما يلزم السيد ويسر له ويحرم عليه) وما لولد المكاتب من الاحكام وغير ذلك (قوله فى بيان ما يلزم السيد) الى قوله وخبر ان المراد فى المعنى الا قوله وحيث ذالى المتن والى قول المتن والحق فيه للسيد فى النهاية الا قوله بخلاف الكتابة كأم وقوله حتى النظر الى مثلها المبيعة (قوله) وما لولد المكاتبه والمكاتب من الاحكام) عبارة المعنى وبيان حكم ولد المكاتبه اه (قول المتن ان يحط عنه جزء من المال او يدفعه اليه) الخيرة للسيد حتى لو اراد الدفع اليه وابى المكاتب الا الحط اجيب السيد فيجبر المكاتب على الاخذ فان لم يفعل قبضه القاضى مر اه سم عبارة المعنى والروض مع شرحه واذ لم يبق على المكاتب من النجوم الا القدر الواجب فى اليناء لا يسقط ولا يحصل التقا ص لا نا و ان جعلنا الحط اصلا فللسيدان

نجم على نسبة المالكين فأى محذور فيها لو ملكاه بالسوية وكان به على نجمين أحدهما دينار فى الشهر الاول والآخر درهم فى الشهر الثانى مثلاً او ثوب فى الشهر الثانى مثلاً فان العوض معلوم (١) وحصه كل واحد منه فى شهرين والآخر فى ثلاثه ثم ظهر انه يحتمل ان المراد باتفاق النجوم جنسا ان لا يكون بالنسبة لأحدهما نائير وللآخر درهم لان يكون دنانير ودرهم بالنسبة لهما جميعا كفى المال الذى فرضناه (قوله على نسبة ملكيها الخ) وفى الروضة وان اختلف النجوم فى الجنس او قدر الاجل او العدد لو شرط التساوى فى النجوم مع التفاوت فى الملك أو بالعكس فى صحة كتابتهما القولان فيما اذا انفرد أحدهما بكتابة نصيبه باذن الآخر اه (قوله وقوم عليه الباقي ان كان موسرا الخ) قال الزركشى وظاهر كلام المصنف انه يقوم فى الحال ليسرى والاظهر انه لا يسرى فى الحال بل عند العجز فاذا ادى نصيب الآخر عتق عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق ثبتت السراية حيث ناه (فصل يلزم السيدان يحط عنه جزء من المال الخ)

السيد ويسر له ويحرم عليه وما لولد المكاتبه والمكاتب من الاحكام وبيان امتناع السيد من القبض ومنع المكاتب من الزوج والتسرى ويمنع المكاتب أو لنجومه وتوابع لما ذكر (يلوم السيد) (١) قوله وحصه كل واحد منه الخ لعل هنا سقطا فليحذر

(أو يدفعه) أى جزءاً من
المعقود عليه بعد أخذه أو من
جنسه لا من غير، كالزكاة
الأن رضى (اليه) لقوله
تعالى وآتوه من مال الله
الذى آتاكم والأمر
للاجوب اذا صار ف عنه
تخلاف الكتابة كما هو ولو
أبراه من الكل فلا وجوب
كما أفهمه المتن وكذا لو كاتبه
فى مرض موته وهو تلك
ماله أو كاتبه على منفعة
(والحط أولى) من الدفع
لأنه المأثور عن الصحابة
رضى الله عنهم ولأن الاعانة
فيه محققة والمدفوع قد
ينفقه فى جهة أخرى ومن
ثم كان الأصل هو الحط
والإتياء بما هو بدله عنه
(و) الحط (فى النجم الأخير
أليق) لأنه أقرب إلى تحصيل
مقصود العتق وحينئذ
فينبغى أن أليق بمعنى أفضل
(والأصح أنه يكنى) فيه
(ما يقع عليه الاسم) أى اسم
مال (ولا يختلف بحسب
المال) قلة وكثرة لأنه لم
يصح فيه توقيف وخبر أن
المراد فى الآية ربع مال
الكتابة الأصح وقفه على
راويه على كرم الله وجهه
فأعلمه من اجتهاده وادعاء
أن هذا لا يقال من قبل
الرأى فهو فى حكم المرفوع
بمنوع (و) الأصح (أن

يعطيه من غيره وليس له تجهيزه كما سيأتى فى الفصل الآتى لأن له عليه مثله لكن يرفعه المكاتب إلى الحاكم
حتى يرى رايه ويفصل الأمر بينهما (قوله أو وارثه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان مات
السيد ولم يؤت شئاً لزم الوارث أو وليه الإتياء فان كان النجم باقياً تعين منه وقدم على الدين وإن تلف النجم
قدم الواجب على الرضا ولو أن وصى بأكثر من الواجب فالزائد عليه من الرضا (قوله مقدماله على مؤن
التجهيز) أى تجهيز السيد لو مات وقت وجوب الاداء والحط وذلك بان يبق من مال الكتابة إلا قدر ما
يجب الإتياء لما يأتى من أنه يدخل وقته بالعقد ويتضيق إذا بقى من النجم الأخير قدر ما يبق به من مال الكتابة
عش (قوله المكاتب عليه) أى والألف واللام فى المال للعهد معنى (قوله إلا أن رضى) أى العبد عش عبارة
المغنى فان أعطاه من غير جنسه لم يلزمه قبوله ولكن يجوز أن كان من جنسه وجب قبوله اه (قوله كما مر)
أى من الأمر فيها بعد الحظر والأمر بعده للإباحة وندبها من دليل آخر (قوله ولو أبراه من الكل فلا
وجوب الخ) لزوال مال الكتابة وكذا لو وهبها له كقوله الزكشى وكذا لو باعه نفسه أو عتقه ولو يعوض
مغنى وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أى لا وجوب سم أى وليس المراد أن كلامه أفهم ذلك أيضاً
عش (قوله وهو تلك ماله) أى ولو بضم النجوم إلى غير هاء من المال عش (قوله على منفعة) أى منفعة
نفسه كذا فى النهاية والمغنى ومقتضاه اختصاص الحكم بما إذا كان الكتابة على منفعة متعلقه بعينه بخلاف
ما إذا كانت على منفعة فى ذمته لكن لا يظهر وجه الاختصاص فليراجع (قوله لأنه المأثور من الصحابة
الخ) أى قولاً وفعلاً معنى (قوله والمدفوع قد ينفقه الخ) أى وفى الدفع هو موهمة فانه قد ينفق المال فى جهة
الخ نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) راجع لكل من التعليلين (قوله كان الأصل هو الحط الخ) ما معنى
أصالة الحط من أن الإتياء هو المنصوص فى الآية إلا أن يريد بها أرجحيته فى نظر الشرع وأما نص على
الإتياء لفهم الحط منه بالاولى ثم رايت فى شرح غاية الاختصار للحصنى ما نصه قال بعضهم والإتياء يقع على
الحط والدفع إلا أن الحط أولى لأنه أنفع له وبه فسر الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه سم (قوله والحط)
أى أو الدفع معنى (قوله وحينئذ فينبغى الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكنى أنه يترتب على الإليقية الأفضلية
سم (قوله أى اسم مال) هو صادق بأقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان
المالك متعدداً وهو ظاهر وكتب سم على قول المنهج متمول انظر لو كان المتمول هو الواجب فى التجهيز
هل يسقط الحط اه أقول الأقرب عدم السقوط وينبغى أن يحط بعد ذلك القدر (قول المتن ولا يختلف
بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الام عش وعبارة الروضة أقل متمول وهو المراد من عبارة
الكتاب قال البلقينى أن هذا من المعضلات فان إتياء فلس لمن كتب على الف درهم بعد ارادته بالآية
الكرامة وأطال فى ذلك والثانى لا يكنى ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يلىق بالحال فان لم يتفقا على
شيء قدر الحاكم بما جهاده (تنبيه) لو كاتب شريكاً مثلاً بعد الزم كلاهما ما يلزم المنفرد بالكتابة كما
بحثه بعض المتأخرين اه وهذا ينافى قول عش المار ولو كان المالك متعدداً (قوله الأصح وقفه الخ)
ومقابله أنه رفعه إلى النبي ﷺ وعبارة المحلى أى والأسنى والمغنى وروى عنه أى عن رفعه إلى
النبي ﷺ عش (قول المتن أن وقت وجوبه) أى الحط أو الدفع معنى (قوله أى يدخل الخ)
عبارة المغنى والثانى بعده لينفع به على الاول أنما يتعين فى النجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة

(قوله أن يحط عنه جزء من المال الخ أو يدفعه إليه الخ) الخيرة للسيد حتى لو أراد الدفع إليه وأتى المكاتب بال
الحط اجيب السيد فيجب المكاتب على الأخذ فان لم يفعل قبضه القاضى مر (قوله وكذا) أى لا وجوب
(قوله ومن ثم كان الأصل هو الحط الخ) ما معنى أصالة الحط مع أن الإتياء هو المنصوص فى الآية إلا
أن يراد بها أرجحيته فى نظر الشرع وأما نص على الإتياء لفهم الحط منه بالاولى ثم رايت فى شرح غاية
الاختصار للحصنى ما نصه قال بعضهم والإتياء يقع على الحط والدفع إلا أن الحط أولى لأنه أنفع له وبه
فسر الصحابة رضى الله عنهم اه (قوله وحينئذ فينبغى أن أليق بمعنى أفضل الخ) قد يقال لا حاجة لذلك بل يكنى

انه ليس القصد منه إلا الاعانة

على العقوفان لم يؤد قبله أدى
بعده وكان قضاء (ويستحب
الربع) للخبر المار واقول
ان راهويه اجمع اهل
التاويل انه المراد من الاية
والا) يسمح به (فالسبع)
اقتداء بابن عمر رضى الله
عنهما (ويحرم) على السيد
(وطء مكاتبته) كناية
صححة لاختلال ملكه
كالجمية فلو شرط في الكتابة
ان يطاها فسدت وكالوطء
كل استمتاع حتى النظر ولا
يرد عليه المار في الحج انه
حيث حرم الوطء للذات
حرمت مقدماته ومثلها
المبعضة (ولا حد) لشبهة
الملك لكن يعززون علم
تحريمه كهي إن طأوعته
(ويجب مهر) واحذو لو في
مرات وإن طأوعته للشبهة
ايضا (والولد) منه (حر
نسب) لانها علفت به في
ملكه (ولا تحب قيمته على
المذهب) لان عقاده حرا على
أن حق الملك في ولده السيد
وإن حملت به من عبدها على
ما يأتي (وصارت) به
(مستولدة مكاتبته) إذ
مقصودهما واحد هو العتق
(فان) أدت النجوم عتقت
عن الكتابة وتبعها كسبها
وولدها وإن عجزت عتقت
بموته عن الاستيلاء وعتق
معه ما حدث لها بعد
الاستيلاء من الاولاد فان
مات قبل عجزها عتقت

لأنها سبب الوجوب كما نقول الفطرة تجب بغروب الشمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان لأنه سبب الوجوب هذا ما صرح به ابن الصباغ وقيل يجب بالاعتدال وجوباً موعداً بتضييق عند العتق وهذا صرح في التهذيب وقيل أنه بتضييق إذا بقي من النجم الأخير القدر الذي يحيطه أي يؤتيه إياه عبارة المصنف عداقة بكل من ذلك وعلى كل أو آخر عن الفتق اثم ركان قضاء اه وكلام الشارح لما يوافق الأخير فقط (قوله) أنه ليس المقصود به الخ فيه أن ما سار لا يفهم منه الحصر (قوله) ركان قضاء اه مع الاثم بالتأخير عش (قوله) للخبر المار) إلى قول المتن ولو اتى في المغني (لا قوله ولا يرد إلى رمتها وقوله وإن حلت به إلى المتن وقوله) لأنه تبدل إلى المتن وقوله إذا كان أنشئ إلى المتن وقوله ما عدا ما يجب إتياءه (قوله) للخبر المار) تقدم أن الأصح وقفه وأنه يقال من قبل الرأي فلا يصح الاحتجاج به رشيدي (قوله) ولقول ابن راهويه) أي إسحاق ابن راهويه (قوله) اجمع أهل التأويل الخ) حل على التذب مغني (قوله) أنه المراد الخ) أي على أن الربع المراد (قول المتن) والافالسبع قال البلقيني بقي بينهما أي أربع والسبع السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي سيدانه كاتب عبد الله على ألف درهم ومائتي درهم قال فأتيته بمكائتي فرد علي مائتي درهم ومائة بقي بمأورد في الحديث وإلا فالخمس أولى من السدس والثلاث أولى من الربع ومأدونه أسنى (قوله) اقتداء بابن عمر) أي وفعل ابن عمر ما يدل على أن إرادة الربع من الآية بتقديره ليس على وجه الوجوب سم (قوله) حتى النظر) أي بشهوة ما بدونها فيباح لما عدا ما بين السرة والركبة عش عبارة المغني وأما النظر إليها ونظر المكاتب أو البعض إلى سيدته فقد مر في كتاب النكاح اه (قوله) ولا يرد) أي إقتصاره على الوطء الموهوم جواز ما عدا من الاستمتاع (قوله) ولو في مرات) اه حيث لم يقبض المهر فان كان وطئاً ثانياً بعد قبضها المهر وجب لها مهر ثان مغني وعش (قوله) للشبهة أيضاً) دفع لما يقال إذا طأ وعته كانت زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة لهي الملك بحري عن الزبدي (قوله) لا نعتاده حراً) لأنه من أمته مغني (قوله) في ولدها) أي من نكاح أوزنا وشبهة (قوله) على ما يأتي) أي في قوله وقضية كلام أصل الروضة الخ عش (قول المتن) وصارت مستولدة مكاتبة) المراد بصبر وورثتها مكاتبة استمرارها على كتابتها والافهي ثابتة قبل ذلك ولو قال المحرر وهي مستولدة مكاتبة كان أولى مغني ولك أن تقول قصد المصنف الأخبار بمجموع الأمرين لا بكل عني أنفراد ولهذا حذف العاطف ولا شك أن الاتصاف بالمجموع طارئ سيد عمر ولا يخفى أن هذا الجواب لا يدفع أولوية المحرر (قوله) اذ مقصودهما الخ) عبارة المغني ولا يبطل الاستيلاء بحكم الكتابة لأن مقصودهما الخ (قوله) بعد الاستيلاء) أي دون ما قبله مغني (قوله) فان مات الخ) عبارة الروض وشرحه فان مات السيد قبل تعجيزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالو اعق المكاتب أو أبراه من النجوم وتبعها كسبها وأولادها الحادوثون من نكاح أوزنا بعد الكتابة وكذا لو علق عتق المكاتب بصفة فرجعت قبل الأداء للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة بتوابعه كسبها وأولادها الحادوثون لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة ولو أولدها ثم كانها ومات قبل تعجيزها عتقت عن الكتابة وتبعها وأولادها الحادوثون وكسبها الحاصل بعد

انه يترتب على الالية الافضلية (قوله اقتداء بفعل ابن عمر) أى وفعل ابن عمر ما يدل على أن ارادة الرب
 ان الالية بتقديره ليس على وجه الوجوب (قوله لا نعتقاده حرا) يتأمل (قوله) فان مات قبل عجزها عتقت
 (الخ) عبارة الروض وشرحه فان مات السيد قبل تعجزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كالواعق المكاتب
 أو أراه من النجوم وتبعها كسبها أو أولادها الحادثون من نكاح أو زنا بعد الكتابة ولو بعد الاستيلاء وكذا
 لو علق عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الاداء للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه أو أولاده
 الحادثون لان عتق المكاتب لا يقع الا عن الكتابة وتبعها أو أولادها الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة
 صرح به الاصل اه ولا يعد ان تعبير الشارح بقوله عتقت عن الكتابة أقرب من تعبير الروض بقوله
 عتقت بالكتابة فان قيل قولهم هنا في المستلثين أعنى ايلاء المكاتب وكتابة المستولدة أنها تعتق عن
 الكتابة يخالف قوله في التدبير فيما لو كاتب المدبر أو دبر المكاتب أنه يعتق بالاسبق من موت السيد أو داه

الكتابة صرح به الاصل انتهت فان قيل قوله هـ في المستلثين أعني لإبلاذ المكاتب وكتابة المستولدة انها تعق
عن الكتابة يخالف قوله في التدبير فيما لو كاتب المدبر او دبر المكاتب انه يعق بالاسبق من موت السيد واداء
النجوم ويبتطل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها بموت
السيد تعق عن الكتابة قلت لا نسلم المخالفة لجواز ان المراد بعقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحدا قاله سم ثم اطال في تأييد ذلك بكلام الروض وشرحه في التدبير (قوله
عتقت لكن عن الكتابة) اي فیتبعها اكسابها سم زاد عـش وولدها الحادث بعد الكتابة وقبل
الاستيلاء وهذا هو الفائدة كون العتق عن الكتابة اهـ (قوله عن الكتابة) اي لاعن الابلاذ خلافا للوجه
الثاني فعلى هذا الولد الحادث بعد الكتابة وقبل الاستيلاء هل يتبعها فيه الخلاف الآتي كما قاله الاذرعى اي
بخلافه على الوجه الثاني فانه يتبعها قطعاً رشدي وفيه تأمل (قوله كالو بنجر الخ) عبارة المغنى كما لو اعتق
مكاتبه منجزاً او علقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها اكسابها واولادها الحادثون بعد الكتابة
(تنبيه) وطء امه المكاتب حرام على السيد ولا حد عليه بوطئها ويلزمه المهر بوطئها جز ما فان احبلها فالولد
حر نسيب للشبهة ولا يجب عليه قيمته وتصير الامه مستولدة له ويلزمه قيمتها لسيدتها ومن كاتب امه حرم
عليه وطء بنتها التي تكاتب عليها ويلزمه به المهر ولا حد للشبهة وينفق عليها منه ومن باقى اكسابها ويوقف
الباقى فان عتقت مع الام فهو لها والا فللسيد فان احبلها صارت ام ولد ويلزمه قيمتها للمكاتبه والولد حر
نسيب لا تجب قيمته عليه لانه قد ملك الام ولا قيمة امه لانه لا يملكها وتعتق اما بعقق امها او موت
سيدتها اهـ (قوله بان رقت) اي بان عجزها سيدتها او عجزت نفسها عـش عبارة سم قوله بان رقت الخ
هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فعتقت بموته اهـ (قوله بجهة اخرى) اي غير الكتابة الاولى مغنى
(قوله سبباً لاعائه الخ) قد رد عليه ان عتقه تبعاً لامه ولا شئ عليه كما تقدم فامعنى السبيبة للاعائه المذكورة
الا ان يحجب بان له مكاتبه السيد ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء من كافى العباب فقد يكون ما ذكره سبباً
لاعائه على العتق ولو بكتابة اخرى سم (قوله لانه مكاتب عليها) اي فيكون الحق فيه لها مغنى (قوله

النجوم ويبتطل الاخر لان كان هو الكتابة فلا تبطل احكامها وكان قياس ما هنا ان يقال انها بموت السيد
تعق عن الكتابة قلت لا نسلم المخالفة لجواز ان المراد بعقها بالاسبق اذا كان هو الموت عتقها به عن
الكتابة فالمراد بما في البابين واحداً ويؤيد ذلك تعبير الروض في التدبير بقوله وان مات وقد دبر مكاتباً تعق
بالتدبير ويتبعه اكسابه وولده كمن اعتق مكاتباً اهـ فتظيره من اعتق مكاتباً الذي سـووا بينه وبين ابلاذ
المكاتب في ان العتق عن الكتابة كالصريح في ان المراد منهما واحد وما ذكر في شرحه ان اصله لم يصح
شيئاً من مقالي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو دبر المكاتب قال وذكر الاصل المسئلة آخر الحكم
الرابع من احكام الكناية فانه صحح فيمن احبل مكاتبته ثم مات قبل ادائها انها تعق عن الكتابة لاعن
الابلاذ حتى يتبعها ولدها وكسبها ثم قال واجرى هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة وقد علمت ان الراجح
في التدبير انه تعليق عتق بصفة اهـ فقد جعل اجراء الخلاف في تعليق العتق بصفة الذي جعلوه كابلاد
المكاتبه شاملاً للمسئلة التدبير وذلك صريح في ان المراد في البابين واحد فتأمل سم (قوله عتقت لكن عن
الكتابة) اي فیتبعها اكسابها (قوله وولدها اي المكاتبه الخ) عبارة العباب فن كوتبت ولها ولد
ملكه سيدها لم يتبعها في الكتابة وتفسد بشرطه لكن تعق بادائها او في يدها مال وشرطه لها فسد خلافاً
للشيخين او هو حامل تبعها وعقق بجانها بمقتضاها وكذا ما تحمله بعد الكتابة من زوج او زنا فان ماتت قبل
الاداء رقت وكذا ان رقت وان عتقت بعد ذلك ولو كاتب ولدها الحادث الاهل صح ويعتق بالاسبق من
ادائها اهـ (قوله بان رقت الخ) هذا يخرج مالومات السيد قبل تعجزها فعتقت بموته (قوله سبباً لاعائه
على العتق) قد رد عليه ان عتقه تبعاً لامه ولا شئ عليه كما تقدم فامعنى السبيبة للاعائه المذكورة الا ان يحجب
بان للسيد مكاتبته ايضا وتعتق بالاسبق من الاداء من كافى الها مش عن العباب فقد يكون ما ذكره سبباً

لكن عن الكتابة كالو بنجر
هـ حق مكاتبته (وولدها) أى
المكاتبه لا بقيد الاستيلاء
الريق الحادث بعد الكتابة
وقبل العتق (من تكاح او
زنا مكاتب) أى ثبت له
حكم المكاتب (فى الاظهر
يتبعها وقا وعتقا) لانه من
كسبها فيتبعها فى ذلك كولد
المستولدة نعم لا يتبعها لو
عتقت لا بجهة الكتابة بان
وقت ثم عتقت بجهة أخرى
(وليس عليه) أى الولد
(شئ) من النجوم اذ لا التزام
منه (والحق) أى حق الملك
(فيه) أى الولد (للسيد)
لا للام ومن ثم لو وطئه السيد
لو كان أنثى لم يلزمه مهر
وخولف قضية هذا فى أرش
الجناية عليه الآتى لانه
بدل جزئه الايل للحرية
فاعطى حكمه وفى حل
معاملته له على ما بحثه كالذى
قبله البلقينى لانه قد يكون
سبباً لاعائه على العتق ومن
ثم وقف فاضل كسبه كما يأتى
(وفى قول) الحق (لها) أى
المكاتبه لانه مكاتب عليها
وقضية كلام أصل الروضة

أن ولدها من عبدها ملك لها قطعا كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال أنه وهم وفرق بان المكاتب ملك أمته والولد يتبع أمه في الرق وولدها إنما جاءه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل قيمته) تجب (لذی الحق) منها (والمذهب ان ارش جنایة عليه) أي الولد فيها دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أنثى ووطئت بشبهة (ينفق) (٤٠٣) أراد بالنفقة ما يشمل سائر المؤن (منها) أي

الثلاثة (عليه) وما فضل وقف

فان عتق فله (ولا لاللسيد) كما

ان كسب الام لها ان عتقت

والا فللسيد (ولا يعتق شيء

من المكاتب حتى يؤدي

الجميع) أي جميع المال

المكاتب عليه ما عدا ما يجب

إتأؤه أو يبرأ منه أو تقع

الحوالة به لا عليه للخبر

الصحيح المكاتب عبد ما بقي

عليه درهم (ولو أتى)

المكاتب ومثله في جميع

الاحكام الآتية المدين فيها

يظهر (بما ل فقال السيد

هذا حرام) وليس ملكك

(ولا يئنه) له بذلك (حلف

المكاتب) أنه ليس بحرام

أو (أنه حلال) أو أنه مكره

وصدق عملا بظاهر اليد

نعم ان كان الاصل فيه

التحریم كالحكم قال له هذا

حرام وجب استفساله على

الوجه فان قال انه ميتة

فقال بل حلال صدق السيد

لان الاصل عدم التذكية

كنظيره في السلم ويظهر ان

محل ما لم يقل ذكته ولا

صدق لتصريحه بقبول

خبر الفاسق والكافر عن

فعل نفسه كقوله ذبحت

هذه الشاة وعلى هذا يحمل

ما بحث انه ينبغي تصديق

العبد واما توجيه اطلاقه

بتشوف الشارع للعتق

أن ولدها من عبدها (الخ) أي بأن زنى بها ع (قوله) ونازع فيه البلقيني معتمد أي فيكون كولدها من غيره وسيأتي ما فيه ع (قوله) قال أنه وهم وفرق (الخ) وهذا الوجه معنى (قول المتن) ولو قتل (أي الولد) قيمته لذی الحق فان قلنا للسيد فالقيمة له كقيمة الام او للام فلها تستعين بها في اداء النجوم معنى (قوله) أي الولد) إلى قول المتن ولو عجل بعضها في النهاية لا قوله ما عدا ما يجب إيتأؤه وقوله ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله وقد افترقت بخلافه وقوله وما وقع لها إلى المتن (قوله) فيها دون النفس) أي وأما في النفس فقد تقدم أنفا سم (قوله) بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ سم أي فينبغي حذفه لذلك القيد كافي المعنى (قول المتن) ينفق منها (الخ) فان لم يكن له كسب او لم يف بمؤنته فعلى السيد مؤنته في الاولى وبقيتها في الثانية ويصدق السيد يمينه أنه ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقا له وإن أمكن أنه ولد بعدها لانه باختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كاصلها فان نكل عن اليمين قال الدارمي قال ابن القطان وقف الامر حتى يبلغ الولد ويحلف وقيل ان الام تحلف فان شهد للسيد بدعواه اربع نسوة قبلن وإن أقاما بينتين تعارضتا معنى (قوله) ما عدا ما يجب (الخ) قضيته انه يعتق مع بقاء القدر المذكور وهذا مخالف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله نعم لا اثر لعجزه عما يجب حظه فيرفع الامر للحاكم (الخ) فلعل المراد ما ذكره هنا ان ما يجب إعطاؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسخ لم ينفذ فسخه لانه يعتق بمجرد بقاءه وعلى هذا فلو مات العبد فالقرب انه يرفع الامر للقاضي بعدم توليه حكم بالتفاس ان رآه عتق العبد فيموت حرا او يكون ما كسبه لو رثته فيوافق ما تقدم من أنه لو لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء ع (قوله) أو يبرأ منه (الخ) عطف على يؤدي الجميع وعبارة النهاية مثل الاداء البراء والحوالة به لا عليه وعبارة المعنى وفي معنى ادائه حط الباقي من الواجب والبراء منه والحوالة به ولا يصح الحوالة عليه ولا الاعتراض (تنبيه) لو كانت مطلقا وادى بعض المال ثم اعتقه على ان يؤدي الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد انه إذا أدى النجم الاول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح ايضا كما يقتضيه كلام الروضة اه وقوله لو كاتبه مطلقا (الخ) نقله سم عن الروض مع شرحه وافره (قوله) لا عليه) أي فانه لا يعتق بحوالة السيد عليه بالنجوم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشدي وسم (قوله) للخبر الصحيح) تعليل للتمسك (قوله) او ليس ملكك) إلى قول المتن وإن خرج في المعنى لا قوله ويظهر إلى المتن وقوله وهو خير إلى نعم وقوله وكان كافا مته البينة وقوله زيفا وقوله ونوزع فيه وقوله قال الرافعي إلى ونظير ذلك (قوله) وجب استفساله) فان قال انه سرقة فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب ع (قوله) والكافر) أي ولو حريا ومرتدا ع (قوله) وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تزكيت نفسه (قوله) توجيه لإطلاقه) أي البحث (قوله) ففيه نظر ظاهر) عبارة النهاية فردود بان فيه إضرار ابسده حيث يلزم بقبول ما يحكم بنجاسته لان من رأى لحا وشك في تزكيتة يحرم عليه اكله اه (قول المتن) ويقال للسيد) أي إذا حلف المكاتب (قوله) لومه دفعه له) أي إن صدقه معنى (قوله) وإن لم يعين) أي مالكا أو عبدا ولم يصدقه معنى (قوله) إن لم يبق (الخ) قيد لا عاتنه على العتق ولو بكتابة أخرى (فيما دون النفس) أي وأما النفس فقد تقدم (قوله) ووطئت بشبهة) أي منها وإن كان زنا من الواطئ فان قلت لم قيد بوطء الشبهة فاخرج النكاح قلت لعله لاجل قول المصنف ينفق منها لانه لو كان نكاح كان الاتفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فينفق منه حينئذ (قوله) أو تقع الحوالة به لا عليه) تقدم صحتها

ففيه نظر ظاهر كما يعلم من كلامهم على قطعة اللحم المرمية مكشوفة أو في إناء) ويقال للسيد تأخذه أو تبرئه عنه) أي عن قدره وهو خير بمعنى الانشاء لتعنته نعم فيما إذا أقر بجرمته ان عين له مالكا وقبضه لومه دفعه له مؤاخذه له باقراره وإن لم يعين امرأه بما ساءل إلى تبين صاحبه ومنع من التصرف فيه فان كذب نفسه وقال هو للمكاتب قبل ونفذ تصرفه فيه (فان أبي قبضه القاضي) وعتق المكاتب إن لم يبق عليه شيء أما إذا كان

له بيضة بما يقوله فلا يجز على قبضه سمعت ان لم يدين الذمير به لان له غير هذا ما بالامتناع من الحرام (فان نكل المكاتب) عن الحائض
(حلف السيد) وكان كاقامته (٤٠٤) البيضة (ولو خرج المؤدى) من النجوم (مستحقا) أو زيفا (رجع السيد بدله) لفساد القبض (فان

للعق فقط (قوله سمعت) أى بيئته ولا يثبت بها ولا يمينه ملكا لن عينه لا لا يسقط بحلف المكاتب حق
من عينه معنى (قوله ان لم يدين الخ) أى البيضة والاولى التذكير كائى الهامة والمغنى بارجاع الضمير للسيد
(قوله كان كاقامته البيضة) يريد عليه ان اليمين المردودة كالافرار على الراجح وعليه فله انما قال ذلك لتقدم
حكم البيضة فاحال عليه عس (قول المتن ولو خرج المؤدى أى او مدعه مستحقا) أى بيئته شرعية وإلزام الحاكم
للاقرار او يمين مردودة معنى (قوله او زيفا) أى كان خرج نحو اسبا بخلاف الردى فانه لا يثبت به عدم
العق كما يعلم من قول المصنف الاقوان خرج معيبا الخ عس (قول المتن رجع السيد بدله) المراد انه رجوع
بمستحقه ولو عربه كان اولى معنى (قوله مثلا) عبارة المغنى تنبيه لا يتقيد ذلك بالجم الاخير فوكان
فى غيره ودفع الاخير على وجه معتبر تبين بخروج غيره مستحقا كونه لم يعق ايضا ولذلك عبرى الروضة
ببعض النجوم اه (قوله ولو بعد موت المكاتب) فان ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بان انه مات
رفيقا وان ما تركه للسيد دون الورثة معنى وزىادى (قول المتن وان كان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد
الاخبار او اطلق فان قصد الانشاء عتق زىادى ويأتى عن سم مثله (قوله بالقبض) أى بالقرائن الدالة على
انه انما رتبته على القبض اخذ انما يأتى (قوله وقد بان خلافه) أى فلم ينفذ العتق معنى (قوله اما لو قال الخ)
عثرز قوله متصلا بالقبض عس (قوله والقرائن) قضية افراده القرينة فيما يأتى ان النعد ليس بمراد
هنا (قوله فلا يقبل منه قوله الخ) أى فى الظاهر كاي دل عليه كلاهما اما الباطن فهو دائر مع ادارته وان
انفتت القرائن كما لا يخفى رشيدى (قوله وقول الغزالى الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق فيما اذا كان
متصلا بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر سم (قوله لا فرق) أى بين ان يكون متصلا بقبض
النجوم او غير متصل معنى وعس (قوله قيده ان الرفعة الخ) معتمد عس (قوله وتبعه البلقينى وزاد الخ)
عبارة المغنى وقال البلقينى محل عدم عتقه اذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء
او اطلق لم ترتفع بخروج المدفوع مستحقا بل يعق عن جهة الكتابة ويتبعه كسبه واولاده اه وينبغى
ان يكون الحكم كذلك فيما لو قال لزوجته ان ابرأتى طلقك فارأته من مجهول فقال انت طالق ثم تبين
ان البراء من مجهول اه (قوله ويوزع فيه) وفى حاشية شيخنا الزىادى انه كالمقصود الاخبار اه وهو
ظاهر لوجود القرينة الدالة عليه عس (قوله وانه الخ) عطف على ان حالة الاطلاق الخ (قوله فى الحالين)
أى حالة قصد الانشاء وحالة الاطلاق (قوله ولو قال له المكاتب الخ) انظر هل هذا فى صورة الاتصال
أو صورة الانفصال رشيدى أقول قضية السيان انه فيه ما معاوان كان قوله للقرينة يقتضى رجوعه للاولى
فقط (قوله للقرينة) عبارة المغنى يمينه اه (قوله قال الرافعى الخ) تايد لقوله ونوزع فيه (قوله ان
مطلق قول السيد) أى قوله انت حر وقد اطلق (قوله ونظير ذلك) أى ما ذكر فى صورة الانفصال كاي دل
عليه قوله فلا يقبل منه الا بقريته رشيدى (قوله وقد افقت بخلافه فلا يقبل الخ) عبارة المغنى وقد افتى الفقهاء
بخلافه نازعته صدق بيمينه اه (قول المتن وان خرج) أى المؤدى من النجوم معيبا أى ولم يرض السيد به
معنى (قوله او رد بدله الخ) هذا صريح فى انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله ويأخذ

كان) ما خرج مستحقا أو
زيفا (فى النجم الاخير)
مثلا (بان) ولو بعد موت
المكاتب او السيد (ان
العق لم يقع) لبطان
الاداء (وان كان) السيد
(قال عند اخذه) أى متصلا
بالقبض (انت حر) او
اعتقك لانه بناء على ظاهر
الحال وهو صحة الاداء وقد
بان خلافه اما لو قال ذلك
منفصلا عن القبض
والقرائن الدالة على انه انما
رتبه على القبض فلا يقبل
منه قوله انه بناء على ظاهر
الحال كما رجحاه وقول
الغزالى لا فرق قيده ابن
الرفعة بما اذا قصد الاخبار
عن حاله بعد أداء النجوم
فان قصد انشاء العتق يرى
وعتق وتبعه البلقينى وزاد
ان حالة الاطلاق كحالة
قصد الانشاء ونوزع فيه
وانه فى الحالين يعق عن
جهة الكتابة ويتبعه كسبه
واولاده ولو قال له المكاتب
قلته انشاء فقال بل اخبارا
صدق السيد للقرينة قال
الرافعى وهذا السياق
يقتضى ان مطلق قول
السيد محمول على انه حرم
بما دى وان لم يذكر ارادته
اه ونظير ذلك من قيل له
أطلقت امرأتك فقال نعم
طلقتها ثم قال ظننت ان

(قوله وسمعت وان لم يعين) كتب عليه م وهو الاوجه (قوله وان لم يعين المغضوب منه) والا فلا (قوله)
كاقامة البيضة هل هو بناء على ان اليمين المردودة كالبيضة (قوله وقول الغزالى الخ) قضية هذا الصنيع انه لا فرق
فيما اذا كان متصلا بالقبض بين قصد الاخبار وقصد الانشاء والاطلاق وفيه نظر (قوله فان قصد انشاء العتق
يرى وعتق) قد يشكل على حصول البراءة والعق هنا عدم حصولهما فى قوله الآتى ولو جعل بعضها ليرثه من
الباقى فابراه لم يصح الدفع ولا البراء الا ان يلتزم هنا حصول العتق عند الاتصال بالقبض وان قصد الانشاء
او اطلق فليجرح (قوله او رد بدله الخ) هذا صريح فى انه عند تلفه او بقاءه مع حدوث عيب فيه عبده يرد بدله

لان العقد إنما يتناول السام وبرده او بطالب الارش يدين ان الع لم يمهول وإن كان قال له عند الاداء انت حر كمر فارضى به وكان في النجم
الاخير بان حصول العتق من وقت القبض (ولا يتزوج) المكاتب (إلا باذن سيده) لانه (٥٥) عبد كمر في الخبر (ولا تسرى) يعني

لا يبطأ مملوكته وإن لم ينزل
(بأنه على المذهب) لضعف

ملكه وما وقع لها في موضع
مما يقتضي جوازها بالأذن

مبنى على الضعيف أن العتق
غير المكاتب يملك بتملك

السيد ويظهر أنه ليس له
الاستمتاع بمادون الوطء

ايضا (وله شراء الجوارى
للتجارة) توسعها في طرق

الاكتساب (فان وطئها)
ولم يبال بمنعها له (فلاحد)

عليه (والولد) من وطنه
(نسب) لاحق به لشبهة

المالك ولا مهر لانه المالك
وإن ضعف ملكه (فان ولدت

في) حال بقاء (الكتابة)
لا يه او مع عتقه (او بعد

عتقه) لكن (لدون ستة
اشهر) منه (تبعه رقا وعتقا)

ولم يعتق حالاً لضعف ملكه
ومع كونه ملكه لا يملك نحو

يبيع لانه ولده ولا يعتق عليه
لضعف ملكه بل يتوقف

عتقه على عتقه وهذا معنى
قولهم انه تكاتب عليه (ولا

تصير مستولدة في الاظهر)
لانها عقلت بمملوك (وإن

ولدت بعد العتق لفوق ستة
أشهر) أو لستة أشهر من

العتق كما في الروضة ولا
تخالف لانه لا بد من لحظة

فالماتن اعتبرها في بعض
الصور كما يعلم بما ساقره

بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشي قال إنما ثبت الرد له
إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه ورايت
الروض قال وإن علم أي بعيه بعد التالف ولم يرض أي به بل طلب الارش بان أن لا عتق فان أدى الارش
عتق من حيث أنه قال في شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص وزن
او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالبراءة عن الباقي اه سم (قوله) لان العقد إلى قول الماتن ولود جعل النجوم
في المغني إلا قوله ويظهر إلى الماتن وقوله لانه لا بد إلى الماتن (قوله) يعني لا يبطأ الخ) إنما أول بذلك لان
التسرى يعتبر فيه امران حجب الامة عن اثنين الناس وانزاله فيها نهاية ومغنى أي وذلك لا يشترط هنا رشدي
(قوله) لانه المالك) أي ولو وجب عليه لكان له نهاية (قوله) منه) أي من الوطء مغنى وعش وقال في شرح المنهج
من العتق اه وهو المطابق لما يأتي في مقابله من قوله أو لستة أشهر من العتق (قول الماتن تبعه رقا وعتقا)
أي في الأولى وعتقا فقط في الثانية والثالثة حاجي وعش (قوله) ولم يعتق حالاً) أي في الصورة الأولى
مغنى (قوله) ولا يعتق عليه لضعف ملكه) مكرر مع قوله ولم يعتق حالاً الخ فكان الأولى حذفه كما في المغني
(قوله) بل يتوقف عتقه على عتقه) فان عتق عتق والارق وصار للسيد مغنى (قوله) وهذا) أي يتوقف عتقه
على عتق ايه (قوله) انه الخ) أي ولدا المكاتب وقوله عليه أي على المكاتب (قول) في بعض الصور) أي صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق سم ورشدي (قول) في قوله الخ)
أي في شرح قوله الخ) حذف الاضاف (قول) مع العتق) أي مائة اشترح المنهج أي انت به لستة أشهر أو
لاكثر من العتق بحجري (قوله) واما الخ) قيد في البعدية فقط كما هو صريح صانع شرح المنهج وصريح قول
الشارح الاقوى بما تقرر الخ) (قوله) فاكثر منه) أي من الوطء مغنى (قول) وبما تقرر الخ) في قول الماتن وان
ولدت بعد العتق الخ مع قول الشارح أو لستة أشهر من العتق (قوله) ان التقيد) أي تقيد الوطء بعد العتق
نقط كما هو صريح صانع شرح المنهج ويبيده ايضا قول الشارح الاقوى واما اذا قارن الخ كما مر (قوله) انما
هو الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة ايضا لصدقتها مع الوطء
مع العتق ولا كلام ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقيد في
صورة الستة الاحتراز عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها
اشكال فليحجروا سم على حج رشدي وقد يجاب بان الحالة التي ذكرها ليس بما يتوهم فيها العلق مع الحرية
حتى يحتاج الاحتراز عنها بخلاف صورة الاكثر أي ما اذا ولدت لاكثر من ستة أشهر من العتق مع كون

ويأخذ بدله وفيه نظر ظاهر وقياس ما تقدم في المبيع أن لا رد بل له الارش ثم رأيت الزركشي قال إنما ثبت
الرد له إذا لم يحدث ما يمنع فلو حدث عنه عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق وإلا ارتفع اه ورايت
الروض قال وإن علم أي بعيه بعد التالف ولم يرض أي به بل طلب الارش بان أن لا عتق فان أدى الارش
الارش عتق حينئذ اه قال في شرحه فان رضى بالعيب نفذ العتق ثم قال في الروض وإن وجد ما قبض ناقص
وزن او كيل فلا عتق وإن رضى عتق بالبراءة عن الباقي اه سم (قوله) يعني لا يبطأ الخ) إنما أول بذلك لان التسرى
يعتبر فيه الحجب عن عين الناس وانزاله فيها شم (قوله) في بعض الصور) الظاهر أن هذا البعض هو صورة
الوطء بعد العتق لزيادة المدة حينئذ على ستة أشهر بلحظة الوطء بعد العتق (قوله) انما هو الخ) يتأمل معنى
هذا الكلام فانه قد يقال بل يحتاج لذلك التقيد في صورة الستة ايضا لصدقتها مع الوطء مع العتق ولا كلام
ومع الوطء بعد العتق ولا يمكن حينئذ كون الولد من الوطء ففائدة ذلك التقيد في صورة الستة الاحتراز
عن هذه الحالة ولو كانت عبارة هكذا انما هو في صورة الوطء بعد العتق لم يكن فيها اشكال فليحجروا (قوله)

في قوله وكان يطؤها والروضة حذفها لانها معلومة فتغليط الماتن هو الغلط (وكان يطؤها) ولو مرة مع العتق أو بعده وأمكن كون
الولد من الوطء بان كان لستة أشهر فاكثر فهو بما تقرر من فرض ولادته بعد العتق بستة أشهر أو اكثر يعلم ان التقيد بالامكان
المذكور انما هو في صورة الاكثر فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الفرض انه لستة بعد العتق فتأمل

(فهو حر وهى أم ولد) لظهور العلق بعد الحرية تغليبا لها فلا ينظر لاحتماله قبلها فان انتفى شرط نماذ كربان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تكن أم ولد لعلوقها به في حال عدم صحة إيلاده (ولو عجل) المكاتب (النجوم) قبل وقت حلولها أو بعضها قبل محله (لم يجبر السيد على القبول إن كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح نظير ما مر في السلم (كثوة حفظه) أى مال النجوم إلى محله أو علقه كما بأصله وما قبله يغنى عنه لانه مثال (أو خوف عليه) لنحو نهب وان كاتبه في وقته لما مر في الاجبار حيثئذ من الضرر وكذا لو كان يؤكل عند المحل طريا قال البلقيني أو لثلاث تتعلق به زكاة (٦٠٤) (والا) يكن لغرض صحيح في الامتناع (فيجبر) على القبول لان للمكاتب غرضا صحيحا فيه

وهو العتق أو تقريبه من غير ضرر على السيد ولم يقولوا هنا بنظير ما مر انفا من الاجبار على القبض أو الابراء فيحتمل ان يكون هذا كذلك وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا للعلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الاجبار على الابراء بان الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما امكن لتشوف الشارع اليه فضيق فيها بطلب الابراء ويحتمل الفرق لحلول الحق ثم لاهنا (فان ابى) قبضه لعجز القاضى عن اجباره اولكونه لم يجده (قبضه القاضى) عنه وعتق المكاتب ان حصل بالموذى شرط العتق لانه نائب الممتنع كالو غاب ولمالم يقبض دين الغائب في غير هذا لان الغرض هنا العتق ولاخيرة للسيد فيه وثم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين اصلح للغائب من اخذ القاضى له لان يده عليه يد امانة ولو اتى به في غير بلد

الوطء بعده كما هو ظاهر (قوله بعد الحرية) هلا قال او معها سم (قوله لاحتماله قبلها) أى احتمال العلق قبل الحرية (قوله المكاتب) لى قول ولو اتى به في المغنى لا قوله وحذف إلى المتن (قوله قبل محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله نهاية (قوله أى مال النجوم الخ) كالطعام الكثير معنى (قوله وما قبله) هو قوله مؤنة حفظه ع ش (قوله يغنى عنه) أى عن قوله أصله أو علقه (قوله لانه مثال) ولان حفظه شامل لحفظ روحه ولعل هذا أولى بما قاله الشارح رشيدى (قوله لنحو نهب الخ) عبارة المغنى بسبب ظاهر يتوقع زواله بان كان زمن نهب أو إغارة ولو كاتبه في وقت نهب ونحوه وعجل فيه لم يجبر ايضا لان ذلك قديز ول عند المحل قال الرويانى فان كان هذا الخوف معهودا لا يرجحى زواله لزمه القبول قولوا واحدا وبه جزم الماوردى اه (قوله قال البلقيني الخ) وهو ظاهر معنى (قوله وهو العتق) أى إذا عجل جميع النجوم وقوله أو تقريبه أى إذا عجل بعضه ع ش (قوله بنظير ما مر الخ) أى من انه إذا اتى المكاتب بمال فقال السيد هذا حرام ولا بينة وحلف المكاتب انه حلال اجبر السيد على اخذه أو الابراء عنه معنى وسم (قوله فيحتمل ان يكون هذا كذلك الخ) وهو الاوجه كما جرى عليه البلقيني معنى عبارة النهاية والوجه كما قاله البلقيني ان يقال هنا بنظيره المار من الاجبار الخ (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أى وجزم به شرح المنهج سم (قوله قبضه) أى والابراء عنه على ما مر معنى أى من ان ما هنا كظهير المار (قوله اولكونه لم يجده) ان كان المغنى ان المكاتب لم يجد القاضى لم يثبت مع قول المصنف قبضه القاضى وان كان المغنى ان المكاتب او القاضى لم يجد السيد لم يثبت مع قول المصنف فان ابى ولعل المراد الثانى وكان قد هرب مثلاً بعد الاباء رشيدى اقول ويؤيد الثانى قول المغنى او غاب (قوله ان حصل الخ) قيد لعتق المكاتب لا لقبض القاضى لان ما يحضره المكاتب بقبضه القاضى وان كان بعض النجوم ع ش عبارة المغنى ان ادى الكل اه (قوله كالو غاب) أى السيد (قوله فيه) أى فى بقاء النجوم فى ذمة المكاتب (قوله لان يده) أى القاضى (قوله ولو اتى به) أى مال الكتابة بعد حلوله (قوله مؤنة) أى لها وقع ع ش (قوله أى النجوم) إلى الفرع فى المغنى لا قوله نعم إلى ويجرى وإلى الفصل فى النهاية إلا قوله وكذا ان اطلق فيما يظهر (قوله أى بشرط ذلك الخ) لعل الاولى لبسقاط الباء (قوله يشبهه بالجاهلية الخ) أى من حيث جلب النفع حلى أى والافانها فى مقابلة القصص من الواجب وما فى الجاهلية فى مقابلة الزيادة او من حيث جعل التعجيل مقابلا بالابراء من الباقي فهو كجعلهم زيادة الاجل مقابلا بمال يجرمى (قوله بالجاهلية) أى المجمع على حرمة معنى (ويجربى ذلك) أى ما ذكره المصنف معنى وما ذكره الشارح من الاستدراك (قوله لم ينفذ) أى تعجز الموصى له ع ش (قوله للورثة) أى ورثة السيد (قوله لانه بيع) إلى قوله وفارق فى المغنى (قوله للزومه) أى السلم (قول المتن والاعتياض الخ) أى الاستبدال كان يكون النجوم دنائير فيعطى المكاتب بدلها دراهم معنى (قوله كاصحاحها هنا) تبعا للبعوى وهذا اوجه بما نقله

بعد الحرية) هلا قال او معها (قوله ولم يقولوا هنا بنظير ما مر) كانه يريد قول المصنف السابق فى مسئلة ما لو اتى بمال فقال السيد هذا حرام ويقال للسيد تاخذه او تبريه (قوله وهو ما رجحه البلقيني) أى وجزم

العقد ونقله اليها مؤنة أو كان نحو خوف لم يجبر والى الأجر قاله الماوردى (ولو عجل بعضها) أى النجوم قبل المحل (ليبرته) الرافعى من الباقي) أى بشرط ذلك من احدهما ووافق الآخر (فابراه) مع الاخذ (لم يصح الدفع ولا الابراء) للشرط الفاسد لانه يشبهه بالجاهلية كان أحدهم إذا حل دينه قال لمدينة أفض أو زدفان لم يقبضه زاد فى الدين والاجل فعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق نعم لو أبرأه عالما بفساد الدفع صح وعتق كما بحثه الزركشى كالادعى اخذ من كلام المصنف ويجزى ذلك فى كل دين عجل بهذا الشرط (فرع) اوصى بنجوم المكاتب ففجز فعجزه الموصى له لم ينفذ وكان رد امته للوصية اخذ من قول الماوردى ما يؤيده بعد ذلك يكون للورثة (ولا يصح بيع النجوم) لانه بيع مالم يقبض وما يتطرق السقوط اليه كالمسلم فيه بل اولى للزومه من الطرفين (و) كذا لا يصح (الاعتياض عنها) من المكاتب كما صححاه هنا

لعدم استقرارها لكن اعتمد الاسنوى وغيره ما جرى عليه في الشفعة من صحته للزومها من جهة السيد مع تفهوف الشارع للعق (فلو باء) بها السيد لآخر (وادا) ما المكاتب (الى المشتري لم يعتق في الاظهر) وإن تضمن البيع الاذن في قبضها لان المشتري يقبض لنفسه بحكم الشراء الفاسد فلم يصح قبضه فلاعتق (ويطالب السيد المكاتب بها (و) يطالب (المكاتب المشتري بما اخذ منه) لما تقر من فساد قبضه وفارق المشتري الوكيل بانه يقبض لنفسه كما تقرروا من ثم لو علما فساد البيع واذن له السيد (٤٠٧) في قبضها كان كالوكيل فيعتق بقبضه

(ولا يصح بيع رقبته) اى
المكاتب كتابة صحيحة بغير
رضاه (في الجديد) كالمتولدة
وفارق المعلق عتقه بصفة
بان ذلك يشبه الوصية فجاز
الرجوع عنه بخلاف
المكاتب وشراء عائشة
لبريرة رضى الله عنهما مع
كتابتها كان باذن ببريرة
ورضاها فيكون فسحا
منها ويرشده امره صلى الله
عليه وسلم بعثها ولو بقيت
الكتابة لعنتت بها فان
الاصح على القديم ان
الكتابة لا تنفسخ بالبيع
بل تنقل للمشتري مكاتبها
وبحث البلقيني صحة بيعه
بشرط العتق وينازع فيه
قولهما لا يصح بيعه بيعا
ضمنيا ولكنه خالف في هذه
ايضا وبحث ايضا جواز
بيعه لنفسه كبيعه من غيره
برضاها فيكون فسحا للكتابة
كما تقر (فلو باء) السيد
(فادى النجوم الى المشتري
ففى حقه القولان) السابقان
في بيع نجومه اظهرهما
المنع (وهتبه) وغيرها
(كبيعه) فقبطل بغير رضا
ايضا وكذا الوصية به

الرافعي في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما روى ان صوب الاسنوى ما هنالك وجرى عليه شيخنا هنا في
منهجه معنى عبارة النهاية وهذا هو المعتمد وان اعتمد الاسنوى وغيره ما جرى عليه في الشفعة (الخ) (قوله) فلو
باعها السيد (الخ) اى على خلاف منعنا من عتق (قوله) المشتري الوكيل) فاعل ففعل (قوله) بانه (اى
المشتري) (قوله) واذن له (اى) للمشتري وظاهر كلامهم اشتراط صراحة الاذن هنا وعدم كفاية الاذن الذى
تضمنه البيع فليراجع (قوله) كتابة صحيحة (خرج بها الفاسدة فان المنصوص فى الام صحة البيع فيها اذا علم
البائع بفسادها لبقائه على ملكه كالمعلق عتقه بصفة وكذلك ان جهل بذلك على المذهب معنى (قوله) بغير
رضاه) اى فان رضى به جاز وكان رضاه فسحا كما جزم به القاضى الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى
باطاله معنى (قول المتن في الجديد) وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والقديم يصح كبيع المعلق عتقه بصفة وهذا
قال احمد معنى (قوله) كالمتولدة (قد يقال لو اشبه المتولدة استوى رضاه وعدمه سم عبارة المعنى لان
البيع لا يرفع الكتابة للزومها من جهة السيد فيعتق مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمتولدة (تنبية) محل
الخلاف اذ لم يرض المكاتب بالبيع فان رضى به جاز وكان رضاه فسحا كما جزم به القاضى حسين في تعليقه
لان الحق له وقد رضى باطله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب اه وهى سالمة
عن الاشكال المذكور (قوله) وفارق (الخ) رد دليل القديم (قوله) ويرشده) اى يدل للفسخ (قوله) ولو بقيت
الكتابة (الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما علم بما تقدم سم
(قوله) بل تنقل (اى رقة المبيع) (قوله) وبحث البلقيني) الى الفصل فى المعنى الا قوله وذكر الترويج الى المتن
وقوله سواء الى المتن (قوله) وبحث البلقيني (الخ) عبارة النهاية والوجه كما بحثه البلقيني جواز بيعه من نفسه
الخ لا يبيعه بشرط عتقه كما دل عليه قولهما لا يصح بيعه بيعا ضميا خلافا لما بحثه البلقيني هنا اه وعبارة
المعنى ويستثنى ايضا صور منها ما اذا بيع بشرط العتق فانه يصح وإن لم يرض المكاتب وترفع الكتابة
ويلزم المشتري اعتاقه والاولاه ذكره البلقيني ومنها البيع الضمنى اذا قال اعتق مكاتبك عني على الف
ذكره البلقيني ايضا وقال انه اولى بالجواز من التى قبلها مع اعترافه بان المنقول فى اصل الرخصة البطلان واذا
كان المنقول فى هذه البطلان فالبطلان فى التى قبلها بطريق الاولى وهو كذلك ومعنى البطلان فى هذه ان
العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعتق ولا يستحق العوض كما سياتى ومنهما ما اذا باع المكاتب من
نفسه فانه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده ومنهما ما اذا جنى زناها اعجز نفسه اه بخذف (قوله)
فى هذه) اى فى مسألة البيع الضمنى (قوله) وذكر الترويج (الخ) عبارة المعنى تنبيهه مسألة النكاح مكررة سبقت
فى النكاح اه (قول المتن ولو قال له) اى للسيد وقوله لرجل اى مثلامعنى (قوله) وكذا ان اطلق (الخ) يقتضيه
كلام المنهج عتق عبارة السيد عمر قوله فيما يظهر عبارة المعنى محل ذلك ما اذا قال اعتقه واطلق اما اذا قال
اعتقه عني الخ به يعلم ان صورة الاطلاق منقولة وإن اوهام كلام الشارح انها مبحوثة له اه (قول المتن
عتق) اى من الآن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من النجوم عتق (قوله) بل عن العتق) اى كالتى قبلها
به فى شرح المنهج فقال وظاهر مآمر انه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه او على الابرا او يفارق نظيره
فى السلم وساق الفرق الذى نقله الشارح (قوله) كالمتولدة (قد يقال لو اشبه المتولدة استوى رضاه وعدمه
(قوله) ولو بقيت الكتابة (الخ) بقاء الكتابة لا ينافى اعتاقها لصحة اعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما

ان نجزها لان علقها بعدم عتقه (وليس له بيع ما فى يد المكاتب واعتاق عبده) اى عند المكاتب (وترويج امته) وغير ذلك من التصرفات
لا به معه فى المعاملات كاجنبى وذكر الترويج هنا ليلبسه على امتناع غيره بالاولى وفى النكاح لغرض آخر فلا تكرار (ولو قال له) (رجل اعتق
مكاتبك) عنك وكذا ان اطلق فيما يظهر (على كذا) سواء اقال على ام لا خلافا لنقيد بالاول (ففعول عتق ولزمه ما التزم) كما لو قال ذلك فى
المتولدة وهو بمنزلة فداء الاسير اما لو قال اعتقه عني على كذا فقال اعتقه عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعتق ولا يستحق المال ولو

عق كما مر ويرى عن
النجوم فيقبه كسبه
(فصل) في بيان لزوم
الكتابة من جانب
وجوازا من جانب وما
يترتب عليهما وما يطرا
عليهما من فسخ أو انفساخ
وجنائه او الجنابة عليه
وما يصح من المكاتب
وما لا يصح (الكتابة)
الصحيحة كما يعلم من كلامه
الآتي (لازمة من جهة
السيد) لانها لحظ المكاتب
فقط فكان كالمرتبة
والسيد كالراهن ويعلم من
لزومها من جهة انه (ليس
له فسخها) لكن صرح به
ليرتب عليه قوله (إلا ان
يعجز عن الاداء) عند المحل
ولو عن بعض النجم فله
فسخها فتفسخ بغير حاكم
ولا تنسخ بمجرد عجزه من
غير فسخ نعم لا اثر لعجزه
عما يجب حظه في رفع الامر
لحاكم ليلزم السيد بالآتياء
والمكاتب بالاداء او يحكم
بالتقصا ان رآه المصلحة
ولما لم يحصل التقاص
بنفسه لعدم وجود شرطه
الآتي إلا ان غاب كآتي أو
امتنع مع القدرة من الاداء
فلسيد فسخها حيث
(وجائزة للمكاتب فله ترك
الاداء وإن كان معه وفاء)
لان الحظ له

رشدي عبارة عس أي لاز في عتقه عن السائل تملك له وهو باطل فالغنى تقييد الاعتاق بكونه عن السائل
ونقي اصله اه (قوله) عتقه أي المكاتب (قوله) كاسر أي في التدير قيل فصل في حكم حل المدرة
(فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد) (قوله) في بيان لزوم الكتابة) إلى قوله فان فات مرفي
الطلاق في النهاية إلا قوله وهذا ته وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه بظاهر وقوله لا دين إلى المتن وقوله
ليست فيه وقوله ونفله بعضهم إلى المتن وقوله والاذن قبل الحلول إلى المتن (قوله) عليهم أي على المزوم
والجواز وقوله عام أي على الكتابة (قوله) وجنائه او الجنابة عليه لم يقدّم له ويرجع رشدي (قوله)
الصحيحة) اما الفاسدة فهي جائزة من جهة ته في الاصح معنى (قوله) وكلاهما لا في في الفصل الآتي
(قوله) لانها إلى قول المتن ولو استعمل في المعنى إلا قوله أو يكمل بالنقص إلى وإلا ان غاب وقوله وهذا
ته وير إلى المتن وقوله لكنه أكد فيه بظاهر (قوله) لكن صرح به أي بقوله ليس له فسخها قول المتن إلا ان
يعجز أي المكاتب معنى وسم (قوله) فله فسخها الخ أي للسيد الفسخ قول الماوردي ويشترط ان يقول قد
عجزت عن الاداء وقول السيد فسخت الكتابة ولا حاجة فيه إلى حاكم لانه متفق عليه كالفسخ بالعيب معنى
عبارة سم قال في شرح البهجة بازية قول فسخت الكتابة او باطلتها وعجزت السيد ونحو ذلك اه ومثل في
الروض وبه يظهر الفرق بين تعجز السيد نفسه وتعجز السيدا ياه بشرطه وان الاول لا يفسخ به الكتابة
بخلاف الثاني اه (قوله) لا اثر لعجزه الخ عبارة المغنى اما اذا عجز عن القدر الذي شرطه او بطل لاقاته لا
يفسخ لان عليه مثله ولا يصل النقص لان السيدان وتيه من غيره لكن يرفع المكاتب الامر إلى الحاكم
الخ قال عس ولو اختلفا صدق السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى ان الباقي أكثر مما يجب في الايتاء وحلف
عليه اه (قوله) لعدم وجود شرطه الخ عبارة شرح الارشاد انه اتفق بالاداء ولان الحظ وإن
كان اصلا للسيد ابداله من مال اخر انتهت اه سم (قوله) شرطه الآتي أي من اتفاق الدينين في
الجنس والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم والا فالمانع من
التقاص اللهم إلا ان يقال ان ما يجب حظه في الايتاء ليس ديننا على السيد وان وجب دفعه رفقا بالعبد ومن
ثم جاز للسيد ان يدفع من غير النجوم عس وقوله ان القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة الشارح في الفصل
الآتي بان كانا دينين قد بين واتفق جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا اه (قوله) والا ان غاب الخ
عطف على المتن عبارة المغنى تنبيه يرد على حصره الاستثناء صورتان احدهما إذا امتنع من الاداء
مع القدرة عليه فليسيد الفسخ كما في الروضة كاصلها الثانية إذا حل النجم والمكاتب غائب ولم يبعث
المال كما سيذكره المصنف اه (قول المتن وفاء) أي ما بين بنجوم الكتابة معنى (قوله) لان الحظ له

علم بما تقدم

(فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الخ) (قوله) إلا ان يعجز أي المكاتب (قوله) فله
فسخها أي السيد (قوله) فله فسخها قال في شرح الروض وان لم يثبت عجزه باقراره او بينة لتعذر
وصوله إلى العوض كالبائع إذا افلس المشتري بالتمن ويسخ بنفسه وكذا بالقاضي لكن عنده أي القاضي
يحتاج ان يثبت أي قيم بينة بالكتابة وحلول النجم اه وهذا الصنيع كالصريح في تعليق قوله وان لم يثبت
عجزه الخ بقوله وكذا بالقاضي فانظر إذا نازع المكاتب في عجزه (قوله) من غير فسخ قال في البهجة وفسخها
له أي للسيد فسخ الكتابة عند حلول نجمها ان عجز المكاتب عن الاداء قال في شرحها بان يقول فسخت
الكتابة أو باطلتها وعجزت العبد ونحو ذلك اه ومثله في الروض وبه يظهر الفرق بين تعجزه العبد نفسه
وتعجز السيدا ياه بشرطه وان الاول لا يفسخ به الكتابة بخلاف الثاني وصرح في الروض بعد تعجز السيد
من صنع الفسخ حيث قال فرع قول السيد فسخت الكتابة أو باطلتها ونقضتها وعجزته فسخ ولا تعود
بالتقدير اه (قوله) لعدم وجود شرطه الخ عبارة شرح الارشاد لتعلق العق بالاداء ولان الحظ وإن كان
اصلا للسيد ابداله من مال اخر اه (قوله) او امتنع مع القدرة من الاداء فليسيد فسخها قال في شرح

(فأعجز نفسه) بقوله أنا عاجز عن كتابتي مع تركه الاداء ولو مع القدرة عليه وهذا هو المدارك انما هو على الامتناع من القدرة فتى امتنع من الاداء عند المحل (فليسيد) ولو على التراخي (الهرب والفسخ بنفسه وان شاء بالحاكم) لانه يجمع عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب) وان لم يعجز نفسه (الفسخ) لها (في الاصح) كما ان للمرتمن فسخ الرهن وإذا عاдал لم يقا كسابه كلها للسيد إلا اللقطة كآمر (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول) النجم الاخير او غيره له جزه عن (٤٠٩) الاداء حينئذ (استحب) له استحبها بما هو كذا

(امهاله) اعاقه على العتق او لا يعجز لزمه الامهال بقدر اخراج المال من محله ووزنه ونحو ذلك ويظهر انه يلزمه لما يحتاج اليه ككل وقضاء حاجة وانه لا توسع الاعذار هنا توسعها في الشفعة والرد بالعيب لان الحق هنا واجب بالطالب فلم يجز تأخيره إلا الامر الضروري ونحوه ومن ثم يظهر ان المدعي في الدين الحال بعد مطالبة الدائن له كالمكاتب فيما ذكر لانه لا يلزمه الاداء فور بعد الطلب (فان أهله) (ثم اراد) السيد وفهم ان الضمير للعبد غلط (الفسخ) (فه) لان الحال لا يتأجل (وان كان) له دين ثابت على مليء او (معه عروض أهله) وجوب بالاستوفيه او (ليبيعها) لقرب مدتها وعظيم مصلحتها (فان عرض كساد) او غيره (فه) ان لا يزيد في المهلة على ثلاثة ايام) لتضرره ولو لزمه امهال اكثر من ذلك ويفرق بينه وبين ضبط ما يليه بدون يمين بان مانع البيع لا ضابط له فقد يزيد ثمنه وقد

أى فأشبه المرتمن معنى (قوله) وهذا أى تقييد المصنف بغير المكاتب نفسه سم (قوله) فتى امتنع الخ) أى مع القدرة (قوله) ولو على التراخي المناسب تأخير مع حذف الغاية عن قول المصنف والفسخ بنفسه كفى المغنى والنهاية (قول) ان وان شاء بالحاكم ان ثبتت الكتابة عنده وحلول النجم والعجز باقرار او بينة معنى (قوله) لانه يجمع عليه الخ تعاليل لاصل الماتن رشيدى (قوله) وإذا عاдал لم يقا كسابه كلها للسيد (قوله) لو عجز او غيره في الروض وورق كل من تكاتب عليه من ولد ووالداي إذا مات رقيقا أو فسخ السيد كتابته لعجز او غيره وصار وما في يده من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسياتي حكمه انتهى اه سم (قوله) فأكسبه كلها للسيد) ولكن يجب عليه ان يرد ما ادخل من الزكاة متى زاد الاسنى على من اعطاهما ان كان باقيا وبده ان كان نافيا اه (قوله) إلا اللقطة) أى فالامر فيها للقاضى عرش (قوله) كمر) أى في بابها معنى (قوله) لزمه الامهال الخ) ويذكر مانع طرا كبيع المنافع ونحوه فيه لم لذلك اخذ انما أتى من انه لو غاب ماله دون مرحلتين أهمل عرش (قوله) السيد) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله) وفهم ان الضمير) أى ضمير اراد رشيدى عبارة المغنى قوله فان أهمل السيد مكاتبه ثم اراد الفسخ بسبب ما مر ذلك اه (قوله) له دين) عبارة المغنى تنبيه على ان لا يضار من حال على مليء مع قرأ عليه بينة حاضرة قواضير مال ودعاه (قوله) أو معه عروض) أى وكانت الكتابة تأخير ما واستعمل لبيعها معنى (قوله) ليستوفيه) أى الدين اقوله لقرب مدتها) أى المهلة (قوله) وعظيم مصلحتها) وهو العتق (قوله) لتضرره الخ) أى بتمه من الوصول إلى حقه وان لم يكن محتاجا اليه عرش (قوله) بينه) أى بين ضبط الامهال هنا ثلاثة ايام (قوله) ما يليه) أى لو غاب ماله (قوله) فانيط الامر) أى عدم الوجوب (قوله) ومالا) أى لا يجعله كالحاضر (قوله) في امر) أى في باب التضام على الغائب (قوله) يتجه اعتماده في الماتن) وهذا أى ما في الماتن ما جزم به المحرر تبعه البغوى وجرى عليه ابن الملقى وغيره وهو المعتمد معنى (قوله) المذكور) صفة ما لو غاب الخ (قول) ان وان كان ماله غائبا) أى واستعمل لا حضاره معنى (قوله) أهله وجوبا) أى لو تبرع عنه اجنبى بالمال ليس للقاضى قبوله لجواز ان لا يرضى المكاتب بتحمل مته عرش (قوله) وجوبا) إلى قوله وذكر انه تقدم في المغنى (قوله) لانه بمنزلة الحاضر) ظاهره وان عرض له ما يقتضى الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة فاحتج بقع مثلها كثيرا للمسافر في تلك الجهة اه عرش اقول ما مر انفا في مسألة عروض الكساد كاهم ربح في خلاف ما قاله (قوله) ثم غاب بغير اذن السيد) سيد ذكر محترزه بقوله ولو انظره الخ (قوله) او حل وهو أى المكاتب غائب) أى ولو باذن

الروض وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحلوى الصغيرة فتقيد الاصل الفسخ بتعجز المكاتب نفسه ليس بظاهر اه (قوله) فأعجز نفسه فليسيد الهرب والفسخ الخ) منه لم انها لا تنفسخ بمجرد تعجزه نفسه بخلاف تعجز السيد اياه بشرطه كفى الحاشية الاخرى (قوله) وإذا عاдал لم يقا كسابه كلها للسيد) في الروض ويرق كل من تكاتب عليه من ولد ووالداي إذا مات رقيقا أو فسخ السيد كتابته لعجز او غيره وصار وما في يده من المال ونحوه للسيد ان لم يكن عليه دين قال في شرحه وإلا فسياتي حكمه اه وفي الروض ايضا قبل ذلك ومتى فسخت يفوز السيد بما اخذ لكن يرد ما ادخل من الزكاة أى على من اعطاهما ان كان باقيا وبده ان

(٥٢) - شرواني وابن قاسم - عاشر

ينقص فانيط الامر فيه بما يطول عرفا وهو ما زاد على الثلاثة

واما الغائب فالمدار فيه على ما يجعله كالحاضر ومالا وقد تقرر فيما مر ان مادون المرحلتين كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك وبهذا يتجه اعتماد ما في المتن دون ما اقتضاه كلام الروضة واصحابها اولالا انه لانه يلزمه امهال دون يمين كالمو غاب ماله المذكور في قوله (وان كان ماله غائبا أهله) وجوبا (إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (ولإلا) بان غاب لمرحلتين فاكث (فلا) يلزمه امهال لطول المدة وللسيد الفسخ (ولو حل المنجم) ثم غاب بغير اذن السيد او حل (وهو) أى المكاتب (غائب) عن المحل الذى يلزمه الاداء فيه إلى مسافة قصر

الزركشي كالو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرفعة في كفايته فبحثه في مطلبه انه لا فرق فيه نظر وان اعتمده شيخنا (فللسيد الفسخ) بلا حاكم وان غاب باذنه أو عجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك لتعذر الوصول الى الغرض وكان من حقه ان يحضر او يبعث المالك والاذن قبل الحلول لا يستلزم الاذن له في استمرار الغيبة ولو انظره بعد الحلول وسافر باذنه ثم رجع لم يفسخ حالا لان المكاتب غير مقصر حينئذ بل حتى يعمله بالحال بكتاب قاضي بلدسيده الى قاضي بلده بعد ثبوت مقدمات ذلك ويحلف ان حقه باق ويذكر ان ندم على الاذن والانتظار وان رجع عنهما ويظهر ان ذكر الندم غير شرط ومخالفة البلقيني في بعض ما ذكرته ضعيفة (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداء منه) بل يمكن السيد من الفسخ حالا لانه ربما لو حضر امتنع من الاداء أو عجز نفسه (ولا تنفسخ) الكتابة ولو فاسدة (بجنون) أو اغماء (المكاتب) ولا بالحجر عليه لسفه لزمها

لسيد مغنى (قوله لادونها) معتمد ع ش (قوله وان اعتمده شيخنا) أى فى شرح منجه و لا فلهم يرد فى شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه سم عبارة المغنى وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العدوى اه والوجه ما فى الكفاية اه (قول المتن فللسيد الفسخ) وينبغى انه لو ادعى الفسخ بعد حضور العدوى او اذاعة المال لم يقبل منه ذلك لا لايينة كما لو ادعى احد العاقلين بعد لزوم البيع الفسخ فى زمن الخيار حيث صدق النافى للفسخ ع ش و باق عن المغنى والروض ما يؤيده (قوله بلا حاكم) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويفسخ بنفسه ويشهد لتلايكذبه المحاسب وله الفسخ بالحكم نظير ما مر فى الفسخ بالعجز لكن بعد اقامة اليانة بالكتابة وبحلول النجم والتعذر لتحصيل النجم وحلف السيد انه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله ولا اراء منه والآنظره فيه كما نص عليه الشافعى والعراقيون ولا يعلم له ما لا حاضرا لان ذلك قضاء على الغالب والتحليف المذكور نقله فى اصل الروضة عن الصيدلانى واقره وهو المعتمد وان قال الاذرى انه غريب اه (قوله) وان غاب باذنه الخ كان حقه ان يذكر عقب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المغنى (قوله) والاذن قبل الحلول لا يستلزم الخ وفاقا للمغنى والاسنى وخلافا للنهائية عبارة وقيدته اى جواز فسخ السيد البلقينى نقلا عن جمع ونص الامام بما اذا لم ينظره قبل الحلول او بعده ولا اذن له فى السفر كذلك اى قبل الحلول او بعده والامتنع عليه الفسخ وليس له انظار لازم لان فى هذه الحالة اه قال ع ش قوله ولا امتنع الخ معتمدا اه وقال السيد عمر بعد ذكر عبارته المذكورة مانصه وكذا كان فى اصل الشارح ثم ضرب عليه وابدله بقوله والاذن الخ اه (قوله ولو انظره الخ) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بالحق فى السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر سم وقد يقال ان قضية ما قبله انه كذلك (قوله ثم رجع) اى السيد عن الانتظار والاذن (قوله غير مقصر الخ) وربما اكتسب فى السفر ما يبنى فى الواجب عليه اسنى ومغنى (قوله بل حتى يعمله بالحال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل فى الروض سم (قوله بكتاب قاضى بلدسيده الى قاضى بلده) فان عجز نفسه كتب به قاضى بلده الى قاضى بلد السيد ليفسخ ان شاء فان لم يكن ببلد السيد قاضى وبعث السيد الى المكاتب من يعمله بالحال ويقبض منه النجوم فهل هو ككتاب القاضى فى اى فيه مامر فيه خلاف والوجه كما قال شيخنا الاول وهو ما اختاره ابن الرفعة والقهرلى مغنى (قوله بعد ثبوت مقدمات ذلك) عبارة الاسنى بان يرفع الامر الى قاضى بلده ويثبت الكتابة والحلول والغيبة ويحلف ان حقه الخ (قوله فى بعض ما ذكر) وهو التحليف المذكور (قوله بل يمكن السيد من الفسخ الخ) وان عاق المكاتب عن حضوره مرض او خوف فى الطريق شيخ الاسلام ومغنى (قوله ولو فاسدة) وفاقا للنهائية وخلافا للمغنى حيث قيد بالصحة (قوله أو اغماء) الى قوله فان قلت فى المغنى الا قوله ولو من المحجور (قوله لسفه) أى أو فلس ع ش وبحجىرى (قوله الزومها من احد الطرفين الخ) اى وانما يفسخ بذلك العقود الجائرة من الطرفين كالوكالة والقراض

كان تالفا اه (قوله وان اعتمده شيخنا) أى فى شرح منجه و لا فلهم يرد فى شرح الروض على قوله والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته مسافة القصر قلت والقياس فوق مسافة العدوى اه (قوله فللسيد الفسخ) قال فى الروض بنفسه ويشهد وكذا بالحكم لكن بعد الاثبات بالحلول والتعذر اى لتحصيل النجم والخلاف انه ما قبض ولا أبرأ ولا يعلم له ما لا حاضرا لو كان له مال حاضر لم يكن للقاضى الاداء ويمكن السيد من الفسخ وان عاق المكاتب مرض او خوف اه قال فى شرحه لا ندر بما عجز نفسه لو كان حاضر او لم يؤد المال وربما فسخ الكتابة فى غيبته قال الاسنوى وهذا مع قوله قبل انه يحلفه انه لا يعلم له ما لا حاضرا لا يجتمعان اه والتحليف المذكور نقله الاصل عن الصيدلانى واقره لكن قال الاذرى انه غريب وعليه الاشكال اه وقد يشكل نى الاشكال مع اعتبار تعذر تحصيل النجم اذ مقتضاه اعتبار ان لا يكون له مال حاضر اذ مع حضوره لا تعذر لا مكان القاضى منه (قوله ولو انظره) هل مثله ما لو اذن له قبل الحلول بلحظة فى السفر الى مرحلتين فاكثروا سافر (قوله حتى يعمله بالحال) اى وبعد اعلامه المذكور تفصيل طويل

(تنبه) لو أراد السيد فسسخها بخنون حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل يشترط أن يأتي الحاكم وقيم البيعة بجميع ما مر فيها إذا أراد الفسخ على الغائب من الكتابة والحلول وتعذر التحصيل عند الحاكم ويطالب بحقه ويحلف على بقاءه مغنى وروض مع شرحه (قوله) ثم إن لم يكن له مال (الخ) كان الأسبك أن يذكره في شرح ويؤدى القاضي الخ كافى المغنى حيث قال بعد ذكر مثل ما في الشرح هناك مانصه فان لم يجد له القاضى مالا فسخ السيد باذن القاضى وعاد بالفسخ قتاله فان أفاق من جنونه وظهر له مال كان حصوله من قبل الفسخ دفعه إلى السيد ونقض التعجيل وعق قال في أصل الروضة كذا أطلقوه واحسن الامام إذ خص نقض التعجيل بما إذا ظهر المال بيد السيد وإلا فهو ماض لانه فسخ حين تعذر حقه فاشبهه مالو كان ماله غائبا فحضر بعد الفسخ اه قال في الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعى والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد ثم قال المغنى وارتفاع الحجر عنه كافتقاره من الجنون وكلام المصنف يوم تعين القاضى في صحة الاداء اى فيما إذا كانت المصلحة في الحرية وليس مراد اقلو اداه الجنون له أو استقل هو باخذ عتق لان قبض النجوم مستحق اه وفي شرح المنهج مثله لا امالة اصل الروضة ومقالة الخادم (قوله) جاز للسيد فسسخه اى بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشيدى ومرآتنا عن المغنى والروض مع شرحه ما يصرح بذلك (قوله) فينتقض فسسخه اى حكمه بانتفاضه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا يتوقف على نقض القاضى عرش (قوله) ويعتق) ويطالبه السيد بما أنفق عليه قبل نقض التعجيل لانه لم يتبرع عليه به وإنما أنفق عليه على انه عبده قال الاذرى وقيد الدارمى بما إذا أنفق عليه بأمر الحاكم وهو ظاهر بل متعين نعم ان علم ان له مالا فلا يطالبه بذلك قال الرافعى ولو اقام المكاتب بعدما افاق بينه انه كان قد ادى النجوم حكم بعقته ولا رجوع للسيد عليه لانه لبس وانفق على علم بحريته فيجعل متبرعا فلو قال نسيت الاداء فهل يقبل ليرجع فيه وجهان قال الاسنوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع ايضا مغنى وروض مع شرحه قال الامام الخ ضعيف عرش عبارة سم قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعى والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد اه وافر كلام الخادم المغنى ايضا كما مر اننا (قوله) واستحسنه) اعتراضية بين قال ومقوله (قوله) وان كان له مال (الخ) عدل لما قبله في الشارح ودخول في المأمن لكنه لا ينسجم مع قوله ان وجد له مالا فاقام (قوله) اى السيد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضى (الخ) شامل لصورة الاغماء (قوله) ولم يستقل (الخ) اى والحال عرش عبارة الرشيدى هذا قيد للبتن اى اما إذا استقل بالاخذ فانه يعتق لحصول القبض المستحق خلافا للامام والغزالي وهو مقيد بالمصلحة ايضا كما يعلم مما يأتي اه ومرآتنا عن المغنى وشرح المنهج ما وافقها (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) هو قيدان للبتن وانظر معنى قوله ولومن المحجور رشيدى ومر عن المغنى ما يعلم

في الروض (قوله) جاز للسيد الفسخ) ظاهره ولو بلا اذن الحاكم لكن في شرح الروض التقييد باذن (قوله) فينتقض فسسخه) قال في الروض وطالبه السيد بما أنفق عليه اى ان أنفق بأمر الحاكم كما بينه شرحه لان علم بالمال اه وفي شرحه لذلك ما ينبغي مراجعته (قوله) قال الامام (الخ) قال الزركشى في الخادم وهذا مع مصادمته لا إطلاقهم مصادم لنص الشافعى والفرق انه لا تقصير من الحاكم عنده غيبة المال ثم حضوره بخلاف وجوده بالبلد (قوله) وحينئذ يؤدى اليه القاضى (الخ) شامل لصورة الاغماء (قوله) ان وجد له مالا) قال في الروض وشرحه وان لم يجد له القاضى مالا فسخ السيد باذن القاضى وعاد بالفسخ قتاله اه فظاهره انه لا يفسخ بغیر اذن القاضى بخلاف ما تقدم فليراجع (قوله) ولم يستقل السيد بالاخذ) قال في شرح المنهج وخرج بزيادتي ولم يأخذه السيد مالوا اخذه استقلا لافاقه يعتق لحصول القبض المستحق اه (قوله) وظهرت المصلحة (الخ) قال الغزالي واستحسنه الشيخان قال لكنه قليل النفع مع قولنا ان للسيد إذا وجد ماله ان يستقل باخذه إلا ان يقال ان الحاكم يمنعه من الاخذ والحالة هذه اى فلا يستقل بالاخذ اه

جاز للسيد الفسخ فيعود قنا
وتلزمه مؤنته مالم ين له مال
بني فينتقض فسسخه ويعتق
قال الامام واستحسنه في
يد السيد ولا مضى الفسخ
كما لو غاب ماله ثم حضر
وان كان له مال أتى
الحاكم واثبت عنده
الكتابة وحلول النجم
وطالب به وحلف يمين
الاستظهار على بقاء
استحقاقه (و) حينئذ
(يؤدى) اليه (القاضى)
من ماله (ان وجد له مالا)
ولم يستقل السيد بالاخذ
ولومن المحجور وظهرت
المصلحة له فى العتق بان لم
يضع به على المعتمد لانه
ينوب عنه لعدم اهليته
بخلاف غائب له مال حاضر
اما إذا لم تظهر المصلحة له
فيه فلا يجوز للحاكم الاداء

عنه ولا للسيد الاستقلال بالأخذ (ولا) تنسخ بجنون أو اغماء (السيد) ولا بوجوه أو الحجر عليه لازوماً من جهة (و يدفع) المكاتب النجوم (إلى وليه) إذا جن أو حجر عليه أو وارثه إذا مات لانه قائم مقامه (ولا يعتق بالدفع إليه) أى المجنون لعدم أهليته فيسترد المكاتب لبقائه بملكه نعم لا يضمنه لو تألف في يده لتعديه (١٣) بالدفع له بل لولى تجيزه إذا لم يبق يده شئ مضافاً لمرضى الطلاق أن الجنون لا يوجب اليأس

وإن أقبل بالمولت لأن ضرب المجنون كضرب العاقل فقياسه هنا للاعتداد بأخذ المجنون قلت ممنوع لأن المداخن هنا على أخذ ملك والمجنون ليس من أهله بخلاف نحو الضرب (ولو قتل) المكاتب (سيده) عمداً (فلو ارثه قصاصاً) فإن عفى على دية أو قتل خطأ أو شبه عمداً (أخذها) أى الوارث الدية (بمأمله) ومما سيكسبه إن لم يختار تعجيزه لأن السيد مع المكاتب في المعاملة كاجنبي فكذلك الجنابة وقضية المتن وجوب الدية بالغة ما بلغت واعتمده البلقيني ونقله عن الام واطال في رد ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوب الأقل من قيمته وأرش الجنابة كالجنابة على أجنبي ويأتى الفرق بينهما على الأول (فإن لم يكن) في يده شئ أصلاً أو ينفى بالارش (فله) أى الوارث (تعجيزه في الأصح) لانه يستفيد به رده إلى محض الرق وإذا رُق سقط الارش فلا يتبع به إذا عتق كمن ملك عبداً له عليه دين (أو قطع)

منه معنى ذلك القول (قوله) ولا للسيد الاستقلال (الخ) أى ولا يجوز للسيد الاستقلال بالأخذ حتى لو أخذ لم يعتق بذلك عرش (قوله) ويدفع المكاتب (الخ) أى وجوباً بمعنى (قوله) أو وارثه إذا مات (سكت عمن يدفعه إليه) إذا اغنى على السيد ولا يبعد أنه الحاكم سم (قوله) أى المجنون (قوله) أى ومن معه (قوله) أى السيد وقوله لتقصيره أى المكاتب عرش (قوله) عمداً إلى قوله ولو قطع المكاتب في المغنى إلا قوله ولو كان وجه ذكره إلى المتن وقوله إن لم يختار تعجيزه وقوله ويوجه إلى المتن وقوله فإن اختار العفو وقوله إن كان السيد إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكان وجهه إلى المتن وقوله إن كان السيد إلى المتن وقوله ولو قطع المكاتب إلى المتن وقوله على ما ذكره أمنا وقوله وإن ما تصدق إلى ويبحث (قول المتن بمأمله) أى حالاً أو مآلاً فدخل ماسيكسبه سم (قول) إن لم يختار تعجيزه لا ينبغي اختصاصه بقوله ومما سيكسبه سم أى فيما إذا لم يف ماله الدية (قوله) لأن السيد (الخ) تعادل المتن (قوله) فكذلك الجنابة (قوله) أى في الجنابة نهاية ومعنى (قوله) وجوب الدية بالغة ما بلغت (الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الظاهر وجرى عليه شيخنا في شرحه ونهجه ومحل الخلاف ما لم يعتقه السيد بعد الجنابة فإن اعتقه بعد ما وفى يده وفاء وجب ارش الجنابة على المذهب المتطوع به اه (قوله) ويأتى الفرق (الخ) أى في قوله وفارق ما مر (الخ) (قوله) على الأول) وهو قضية المتن (قوله) أو ينفى بالارش (قوله) أى لو كان ولم يف بالارش معنى ونهاية (قوله) أو قطع المكاتب طرفه (الخ) وجنابته على طرف ابن سيده كجنابته على أجنبي وإن قتله للمسيد القصاص فإن عفى على مال أو كان القتل غير عمد فكذلك جنابته على السيد معنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض ما نصه قال في شرحه وكان يده غيره من يرثه سيده وهو واضح انتهى وقضية وجوب الارش هنا بالغاً ما بلغ كالسيد فالمراد بالأجنبي في قوله الاتى ولو قتل أجنبياً من عد السيد ومن يرثه السيد اه (قوله) فإن اختار العفو فعفا (الخ) كذلك في أصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه أنه أى عفاً بنى للفعل ولكن في المغنى نفى بضم العين بخطه أى عفى المستحق انتهى ومقتضاه أنه بنى للفعل والتعويل عليه أولى في تصحيح المتن فإنه صرح بأن عنده نسخة بخط المصنف سيد عمر (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل سم عبارة المغنى وقوله ومما سيكسبه ليس هو في الروضة ولم يذكر المصنف في جنابته على سيد قال ابن شهاب يحتاج إلى الفرق بينهما على ما في الكتاب انتهى والظاهر أنه لا فرق لكنه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بماسيكسبه ما بقيت كتابته اه (قوله) اضاع حقه (قوله) لعله فيما إذا لم يكن في يد المكاتب شئ أو كان ولم يف بالارش أو وفى به ولم يقتدر المستحق على إثباته وقوله واحتاج الخ فيما إذا كان في يد المكاتب ما ينفى بالارش واقتدر المستحق على إثباته (قول المتن الأقل من قيمته والارش) في إطلاق الارش على دية النفس تغليب فلا يطالب بأكثر مما ذكر ولا يفدى بنفسه إلا بأذن سيده ويفدى نفسه بالأقل بلا إذن ويستثنى من إطلاقه ما لو اعتقه السيد

وسكتا عن دفعه إليه إذا اغنى عليه ولا يبعد أنه الحاكم (قوله) ولو قتل سيده (الخ) قال في الروض وإن قتل ابن سيده فللسيد القصاص فإن كان خطأ فكذلك جنابته على السيد قال في شرحه وكان سيده غيره من يرثه سيده هو واضح اه وقضية وجوب الارش هنا بالغاً ما بلغ كالسيد فالمراد بالأجنبي في قوله الاتى ولو قتل أجنبياً من عد السيد ومن يرثه السيد (قوله) أخذ أمنا معه) أى حالاً أو مآلاً فدخل ماسيكسبه سم فأماله (قوله) بالغة ما بلغت (قوله) أى وهو المعتمد شمر (قوله) وكان وجهه ذكره (الخ) يتأمل (قوله) الأقل من قيمته والارش) قال في الروض لا أكثر أى من قيمته بأن زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفدى نفسه به

المكاتب (طرفه) أى السيد (فأقتصاه والدية كاسبق) في قتله له (ولو قتل) المكاتب (أجنبياً أو قطعه) عمداً بعد وجب القود فإن اختار العفو (فعفى على مال أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبه عمداً (أخذ بمأمله) ومما سيكسبه إلى حين عتقه وكان وجهه ذكره لهذا دون جنابته على السيد أن السيد لما ملك تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مراجعة قاض لم يكلف وارثه الصبر لا كسأبه المستقبلة بخلاف الأجنبي فإنه لو لم يتعلق بها لضاع حقه واحتاج إلى كلفة الرفع للقاضى (الأقل من قيمته والارش) لانه يملك تعجيز نفسه

فلا يبقى الارش وتلقى سري قبته فلزمه الاول من قيمته والارش يفرق ما سرف جنايته (٤١٣) على سيده بان حق السيد وتلقى بذمته

دون رقبته لانها ملكه
فلزم كل الارش بما فيه
كدين المعاملة بخلاف
جنايته على الاجنبى إنما
تتعلق برقبته فقط كما تقرر
(فان لم يكن معه شيء) قدر
الواجب (وسال المستحق)
وهو الخنى عليه او وارثه
(تعجزه بجز الفاضى) قال
الفاضى او السيد وبحت
ابن الرفعة اخذا من
كلام التبيين ومن ان بيع
المرهون فى الجناية لا يحتاج
الى فك الرهن انه لا يحتاج
هنا لتعجز بل يتبين بالبيع
انفساخ الكتابة او يوجه
اطلاقهم بان قضية
الاحتياط للعتق التوقف
على التعجز والفرق بينه
وبين الرهن وانما يعجزه
فيما يحتاج لبيعه فى الارش
فقط الا ان لا يتاق بيع
بعضه على الواجهة (وبيع
منه بقدر الارش) فقط ان
زادت قيمته عليه لانه
الواجب (فان بقى منه شيء
بقيت فيه الكتابة) فاذا ادى
حصته من النجوم عتق ولا
سراية (وللسيد فداؤه)
باقل الامرين ويلزم
المستحق القبول لتشوف
الشارع للعتق (وابقاؤه
مكاتباً ولو اعتقه بعد
الجناية و ابراه) عن النجوم
(عتنى) لان كان السيد
موسراً فى مسألة الاعتاق
اخذاً من كلامهم فى اعتاق

بعد الجناية فى رده فاء المنصرص الذى قطع به الجمهور له الارش بالغاما بلغم معنى (قوله فلا يبقى الارش
الخ) اى ولا يعجزها فلا يبقى الخ (قوله ما سرف جنايته على سيده) اى حيث رجبت فيها الدية بالغة
ما بلغت عى (قوله قدر الواجب) عبارة المعنى او كان لم ينف الواجب اه (قول المتن وسال المستحق)
اى للارش الفاضى معنى وقوله يعجزه اى وجربا عى وقوله الفاضى اى المسترمل معنى (قوله قال الفاضى
او السيد الخ) عبارة النهاية او السيد كما قاله الفاضى وما جئ به من الرفعة الخ رد بان الارجح الاخذ باطلا فاهم
وبوجه بان قضية الاحتياط الخ (قوله او السيد) اى فان امتدنا من ذلك انما وبقي الحق بذمة المكاتب
وظاهره ايضا جريان ذلك ولو بعد الخنى عليه عنها عى ش (قوله وبحت ابن الرفعة الخ) افره شرح
المنهج وقال المعنى وينبغى اعتماده اه (قوله والفرق) معطوف على التوقف رشيدى وقوله بينه وبين
الرهن اى بما تقدم من ان العتق يحتاج له بخلاف الرهن عى (قوله على الواجهة) وفاقا للنهاية وللمعنى
عبارة الثانى ومقتضى كلام المصنف انه يعجز جميعه ثم يبيع منه بقدر الارش قال الزركشى والذى يفهمه
كلامه انه يعجز البعض ولهذا حكوا ببقاء الباقي على كتابته ولو كان يعجز الجميع لم يات ذلك لانفساخ
الكتابة فى جميعه فيحتاج الى تجديد عقد ويحتمل خلافه ويغترع عدم التجديد للضرورة انتهى وما
افهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتاق ببيع بعضه فان لم يات لعدم رغب قال الزركشى فالقياس
بيع الجميع للضرورة وما فضل ياخذ به السيد اه وفى عى عن سم على المنهج وفيه اى فى قول
الزركشى وما فضل ياخذ به السيد نظر اه (قوله وان زادت الخ) اى والا فكله معنى (قول المتن بقيت فيه
الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه
خاصة لىكن قضية عدم كلامهم ان له ان يعجز الجميع وبوجه بانه تعجز مرعى حتى لو عجزه ثم ابراه عن الارش بقى
كلامه كاتباً انتهى وقول الشارح السابق ولما يعجز الخ بوافى القضية الاولى سم (قوله ولا سراية) اى
على سيده معنى (قوله باقل الامرين) من قيمته والارش معنى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضيته انه لو
كان غير مكاتب وفداؤه السيد انه لا يلزمه القبول فليزج رشيدى عبارة سم قضيته انه لا يلزمه القبول
فى غير المكاتب وفيه نظر اه (قول المتن ولو اعتقه الخ) اى او قتله روض ومعنى وقوله و ابراه اى بعد
الجناية معنى (قوله فى مسألة الاعتاق) اخرج مسألة الابرأه فراجع سم اقول قضية التعليل الآتى
عدم الفرق (قول المتن ولزومه الفداء) اى له قال فى الروض وفداؤه من يعتق بعثته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتق هو المكاتب و ابراه من النجوم لان قتله وإن اقتضى كلامه خلافه انتهى اه سم
(قوله بخلاف ما لو عتق بالاداء الخ) اى فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنايات وعتق بالاداء فدى نفسه
او اعتقه السيد ابراه فداؤه معنى (قول المتن ولو قتل المكاتب) بعد اختيار سيده الفداء لم يلزم السيد فداؤه
او قبله فلا شىء عليه وبطلت كتابته فى الحالين معنى (قوله وان لم يخلف وفاء) اى بالنجوم معنى (قوله

الا باذن اى من سيده كثر به اه (قوله بقيت فيه الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة
فى الباقي انه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج الى بيع بعضه خاصة لىكن قضية كلامهم ان له ان يعجز الجميع
وبوجه بانه تعجز مرعى حتى لو عجزه ثم ابراه عن الارش بقى كلامه كاتباً اه وقول الشارح السابق ولما
يعجزه الخ بوافى القضية الاولى (قوله لتشوف الشارع الخ) قضيته انه لا يلزمه القبول فى غير المكاتب وفيه
نظر (قوله ايضا لتشوف الشارع الخ) اخرج مسألة الابرأه فراجع سم (قوله ولو اعتقه بعد الجناية) اى
او قتله كافى الروض وقوله لزومه الفداء اى له قال فى الروض وفدى من يعتق بعثته ان جنى قال فى شرحه بعد
تكاثره عليه واعتق هو المكاتب و ابراه من النجوم لان قتله وإن اقتضى كلامه خلافه اه (قوله
بخلاف ما لو عتق بالاداء) الجناية) اى فلا يلزم السيد فداؤه ويفدى نفسه بالاقل ولما لم يلزم السيد
فداؤه وإن كان هو الفاضل النجوم قال فى شرح الروض لانه يجبر على قبولها فالحالة على المكاتب اولى اه

المعتق برقبته مال (ولزومه الفداء) بالاقل لانه فوت رقبته بخلاف ما لو عتق بالاداء بعد الجناية (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقاً)
لفوات محل الكتابة فلا يدم ما تركه بحكم المالك لا الارث ويلزمه تعجزه وإن لم يخلف وفاء (ولسببه فداؤه) (المكاتب) له

لبقائه بملكه (وإلا) يكافئه (فالقيمة) لهي الواجبة له عليه لأنها اجنبية على: فأن قتله سيده لم يلزمه إلا الكفارة كما بأصله وحذو له لم بما قدمه في بابها بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمه له ولو قطع المكاتب طرف أبيه المملوك له قطع طرفه به ولم تراع شبهة الملك لأن حرمة الابوة أقوى منها (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف) (٤١٤) لا تبرع فيه ولا خطر (كعامله بضمن مثل لأن في ذلك تحصيل للعق المقصود) (والا) بأن

والا يكافئه) أي أو كان اقتل غير عمد مغني ورشدي (قوله فان قتله الخ) أي المكاتب الذي لم يجن على أجنبي والا فعلى السيد فداؤه كما مر عن الروض والمغني (قوله الا الكفارة) أي مع الاثم إن كان عامدا عشا وشرح المنهج (قوله في بابها) أي الكفارة (قوله فانه يضمه له) قال الجرجاني وليس لنا من لا يضم شخصا ويضمن طرفه غيره والفرق بطلان الكتابة بموته وبقاؤه مع قطع طرفه والارش من اكسابه مغني (قوله قطع طرفه به) قاله ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف للشافعي مسئلة يقتص فيها من المالك الا هذه وحكي الرواي في هذا البحر عن نص الام ثم قال وهو غريب اه والمذهب أنه لا فساس لشبهة الملك مغني وفي سم ما نصه بقي ما لو قطعه خطأ أو شبه عمد أو قتله عمدا أو غيره ولعله لا شيء اه (قوله ولم يراع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغني (قول المتن لا تبرع فيه) أي على غير السيد مغني (قول المتن ولا خطر) بفتح الطاء مخطه مغني (قوله كعامله) إلى الفصل في المغني الا قوله من كل محسوب إلى أو خطر وقوله امتناع تكفيره إلى أن ما تصدق وقوله لخبر بريرة وقوله ووطه وقوله وكان الولاء للسيد (قوله بضمن مثل) أي بعوض المثل مغني (قوله كالبيع نسيت الخ) أي والقرض مغني (قوله ولمن أخذ رهنا وكفيلة) لأن الكفيل قد يفسد والرهن قد يتلف ويحكم الحاكم المرفوع إليه بسقوط الدين مغني (قوله على ما ذكره هنا) وهو المعتمد وان صحح في كتاب الرهن الجواز بالرهن أو الكفيل مغني (قوله امتناع تكفيره بالمال) معتمد عشا (قوله وان ما تصدق الخ) عطف على امتناع تكفيره الخ (قوله بما يؤكل الخ) أي من نحو لحم وخبز مغني (قوله التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة بأداء مثله الا كل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيدا عشا (قوله وبحت ان له الخ) عبارة المغني واستثنى ما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة وبفعل للصحة كتوديع البهائم وقطع السلع منها والفسد والحجامة وختن الرقيق وقطع سلعته التي في قطعها خطر لكن في بقائها أكثر وله اقتراض واخذ قراض وهبة بثواب معلوم ويبيع ما يساوي مائة بمائة نقدا وعشرة نسيت وشراء النسيت بضمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض في البيع والشراء ولا يقبل هبة من تلزمه نفقته الا كسوبا كفايته فيسن قبوله ثم يتكاتب عليه ونفقته في كسبه والفاضل للتكاتب فان مرض قريبه أو عجز لزم المكاتب نفقته لأنه من صلاح ملكه وان جنى بيع فيها ولا يفديه بخلاف عبده اه (قوله نحو قطع السلعة) عبارة النهاية قطع نحو السلعة اه (قوله بما الغالب فيه) أي في القطع عشا (قوله لخبر بريرة) فيه أنه قدم في شرح ولا يصح بيع رقبته في الجديدان شراء عائشة لبريرة كان باذنها ورضاها فكان فسحا منها للكتابة (قوله ما فيه تبرع الخ) أي بما تقدم وغيره مغني (قوله وخطر) الواو بمعنى أو كما عبر بها النهاية (قوله قبوله منه الخ) أي قبول السيد من العبد ما تبرع به العبد عليه عشا (قوله باداء ما عليه) أي بأدائه للسيد دينه على مكاتبه الآخر (قوله كما يأتي) أي أنفا عدم صحة العتق والكتابة واما عدم جواز الوطء فقد تقدم في الفصل الاول خلافا لما يوجبهم صنيعة (قول المتن من يعتق على سيده) أي من أصله أو فرعه مغني (قوله في صورته) أي صورة شراء البعض (قوله لما مر في العتق) أي من عدم ملكه له اختيارا عشا (قوله لأنه لا تكاتب عليه) عبارة المغني لتضمنه العتق والزاهم النفقة اه (قول المتن ولا يصح اعتاقه) أي ولو عن كفارة (تمت) لا يصح ابرأؤه عن الديون ولا هبته بجانا ولا بشرط الثواب لأن في قدره اختلافا على

كان فيه تبرع كبيع بدون ممن مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع في مرض الموت أو خطر كالبيع نسيت ولو باكثر من قيمته وإن أخذ رهنا وكفيلة على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به لأن أحكام الرق جارية عليه ونقل الملقني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وان ما تصدق به عليه بما يؤكل ولا يباع عادة له التبرع بالخبر بريرة وبحت أن له نحو قطع السلعة بما الغالب فيه السلامة وإن كان فيه خطر (ويصح) ما فيه تبرع وخطر (بأذن سيده في الاظهر) لأن المنع إنما هو لحقه وكاذنه قبوله منه تبرعه عليه أو على مكاتب له آخر باداء ما عليه نعم ليس له عتق ووطء وكتابه ولو باذنه كما يأتي (ولو اشترى) كل أو بعض (من يعتق على سيده صح) ولا يعتق على السيد لاستقلال المكاتب بالملك (فان عجز وصار لسيد عتق) عليه لدخوله في ملكه ولا يسرى البعض في صورته إلى الباقي وإن اختار سيده

تعجزه لما مر في العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حرا (لم يصح بلا إذن) من سيده لأنه لا تكاتب عليه كما يأتي (و) شراؤه القول (بأذن) منه (فيه القولان) في تبرعائه أظهرهما الصحة (فان صح) الشراء (تكاتب عليه) فيتبعه رقا وعتقا وليس له نحو بيعه (ولا يصح اعتاقه وكتابه) لقنه (بأذن) من سيده (على المذهب) انهم إنما الولاء وليس من أهله نعم لو أعتقه عن سيده أو غيره باذنه صح

وكان الولاء للسيد (فصل) في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة وما (٤١٥) توافق أو تبين فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف

المكاتب وسيد أو وارثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كان شرطان كسبه بينهما أو تأخر عتقه عن الاداء (أو عوض) فاسد كان كاتبه على نحو خمر (أو أجل فاسد) كان يؤجل بمجهول أو يجعله نجما واحدا أو غير ذلك كان يكاتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب) لأنه يعتق فيها بالاداء أيضا وهو إنما يحصل بالتمكن من الاكتساب وخرج بها الباطلة وهي ما اختل بعض أركانها باختلال بعض شروط العاقدين السابقة كالعقد بنحو دم وكفقد لإيجاب أو قبول فهي لغو إلا في تعليق عتق أن وقعت بمن يصح تعليقه وكذا يفرق في نحو الحج والعارية والخلع (و) في (أخذ أربش الجناية عليه) (و) في إخذامه ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها أو وطء (شبهة) لانهما في معنى الاكتساب (وفي أنه يعتق بالاداء) للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق لم تتأثر بالتعليق الفاسد ومن ثم لم يشاركه عقد فاسد في إفادة ملك أصلا

القول بين العلماء ولأن الثوب إنما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه خطر ووصيته باطلة سواء أوصى بعين أو بثلك ماله لأن ملكه غير تام معنى (قوله) وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين سم عبارة الرشدي أي في مسئلته اه وعبارة ع ش هو ظاهر فيما لو اعتقه عن سيده اما حيث اعتقه عن غيره فالذي يظهر أن الولاء فيه للغير لأن غايته أنه هبة ضمنية للغير السيد فهو تبرع وهو جائز على الغير باذن السيد اللهم إلا أن يقال المراد أن سيده اذن له أن يعتقه عن الغير من غير هبة له فيكون تبرعا محضاً بالاعتاق عن غيره وليس يباع لأهله فيغو وقوعه عن الغير ويقع عن السيد لأنه لما كان الاعتاق من المكاتب وتعذر وقوعه عنه لعدم اهليته للولاء صرف إلى سيده تنفيذا للعتق ما أمكن اه

(فصل في بيان ما تفرق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة) (قوله في بيان) إلى قول المتن قلت في النهاية إلا قوله وله معاملته وقوله ولا بالاداء لم يركب السيد وقوله فيما إذا عتق بالاداء أو لا وما تخالف الصحيحة (قوله) وتخالف المكاتب (الخ) بالجر عطفاً على ما تفرق (الخ) (قوله) وغير ذلك) أي كيان ما توافق أو تبين فيه الفاسدة التعليق (قوله) أن كسبه (الخ) أي أو أن يبيعه كذا معنى (قول المتن في استقلاله (الخ) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع سم عبارة البجيرمي على المنهج ظاهره حتى في كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب شيخنا اه (قوله) لأنه يعتق (إلى قول المتن) فإن تجانساً في المعنى إلا قوله وله معاملته وقوله يمنع من السفرو قوله وفي أنها تبطل إلى المتن وقوله فيما إذا عتق بالاداء وقوله بعد تلفه (قوله) أيضاً) أي كالصحيحة (قوله) وهو) أي الاداء (قوله) وخرج بها) أي الفاسدة ع ش عبارة المعنى (تنبيه) قوله فاسد يعود إلى الثلاث كما تقرر واحترز به عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفاسدة عن الباطلة وهي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون الصيغة مختلة بأن فقد الإيجاب أو القبول أو أحد العاقدين مكرهاً أو صلباً أو مجبراً أو عقدت بغير مقصود كدم أو بالامتثال فان حكمها الإلغاء (قوله) (الاف في تعليق (الخ) أي فلا تكون لغو بل يعتق معها الرقيق عند وجود الصفة ع ش (قوله) أن وقعت) أي الفاسدة (قوله) وكذا يفرق أن) أي الفاسد الباطل معنى ورشدي وع ش وقول سم أي الصحيح والفاسد لعله من تحريف الناسخ (قوله) وفي إخذار ش الجناية (الخ) أي من اجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً في الفاسدة دون الصحيحة سم على المنهج اه ع ش (قوله) وفي إخذامة) أي مكاتبته (قوله) عند المحل) بكسر الحاء متعلق بالاداء (قوله) لم يتأثر) أي عقد الكتابة (قوله) بالتعليق الفاسد) أي الذي تضمنها الكتابة الفاسدة يعني لو علق بإعطاء نجم وأحد مثلاً فسدت ومع ذلك إذا دفع المعلق عليه عتق ع ش (قوله) ومن ثم) أي لاجل عدم التأثير بذلك (قوله) لم يشاركه) أي عقد الكتابة الفاسدة عبارة المعنى وليس عقد فاسد يملك به إلا هذا اه فقول ع ش أي العقد الصحيح سبق قلم (قوله) وولده) مبتدأ خبره ككسبه (قوله) يبيعه) أي ونحوه مما يزيل الملك (قوله) أن نفقته (الخ) عبارة شرح المنهج عطفاً على استقلاله (الخ) وفي أنه تسقط نفقته عن سيده اه أي بخلاف فطرته فإنها على السيد سم عبارة المعنى وقضية كلام المصنف أن الفاسدة كالصحيحة فيها ذكره فقط وليس مراداً بل كالصحيحة في أن نفقته تسقط عن السيد إذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتي اه (قوله) كفطرته) أي المكاتب فان الفطرة تلزم في الفاسدة دون

نسبته وشرأ النسبته بمن التقد قال في شرحه قال في الأصل ولا يبرهن به لأن الرهن قد يتلف فان كان بشمن النسبته فقال البغوى تبعاً للقاضي لم يحز بلاذن لأنه تبرع وقال الروباني في جمع الجوامع يجوز إذ لا غنى فيه قال الأذرى وهو المذهب المنصوص وعليه جرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البغوى وجه شاذ للقاضي تبعه عليه اه (قوله) وكان الولاء للسيد) ظاهره في صورتين

(فصل الكتابة الفاسدة لشرط (الخ) (قوله في استقلاله) شامل لمكاتبته بعض الرقيق فليراجع (قوله) وكذا يفرق أن) أي الصحيح والفاسد (قوله) أن نفقته على السيد) عبارة شرح المنهج عطفاً على

(و) في أنه (يتبعه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولده من أمته ككسبه لكن لا يجوز له يبيعه لأنه تكاتب عليه ويعتق إذا عتق وكذا لو ألد المكاتب كتابة فاسدة وقضية كلامهما أن نفقته على السيد كفطرته لكن قال الامام والغزالي

تسقط عنه وجزم به غيرهما وله معاملته (وكالتعليق) بصفة (في انه لا يعتق ابراه) عن الجرم لا باداء من الفريضة تبرعا او وكالة ولا بالاداء
تركيل السيد لتدور حصول الصفة واجرا (٤١٦) في الصحيحة لان المقلب فيهما المما وضعا والاداء ابراه فيها واحد (و) في ان كتابته (تبطل

بموت سيده) قبل الاداء
لجوازها من الجانبين ولعدم
حصول المعلق عليه ولا
يعتق بالاداء للوارث
بخلاف الصحيحة نعم ان قال
ان ادبت لي اول وارث لم
تبطل (و) في انه (يصح)
نحو بيعه وهبته واعتاقه
عن الكفاية (الوصية
برقبته) وان ظن صحة
الكتابة لان العبرة بما في
نفس الامر (و) في انه (لا
يصرف اليه سهم المكاتبين)
لانها جائزة من الجانبين
فالاداء فيها غير موقوف به
وفي انه ينعى من السفر ولا
يطؤها ولا يعتق بتعجيل
النجوم وبما تقرر علم ان
في كل من الصحيحة والفاسدة
عقد معاوضة وان المقلب
في الصحيحة معنى المعاوضة
في الفاسدة معنى التعليق
(وتخالفهما) اى الفاسدة
الصحيحة والتعليق (في ان
للسيد فسحها) بالفعل
كالبيع والقول كابطلتها
فلا يعتق باداء بعد الفسخ
لان تعليقها في ضمن
معاوضة لم يسلم فيها العوض
كايان فلم تلزمه واطلاق
الفسخ فيها فيه تجوز لانه
انما يكون في صحيح وقيد
بالسيد لانه يتمتع عليه
الفسخ في الصحيحة كما قدمه
وكذا في التعليق واما العبد
فتجوز له الفسخ في الصحيحة

الصحيحة ع ش (قوله تسقط عنه) اى ما لم يحتاج نهاية الى انفاق بان يحجز عن الكسب واما فطرته فلا
تسقط عن السيد في الفاسد وتسقط عنه في الصحيحة سم على المنهج (قوله له معاملته) خلافا للنهاية
والمغنى عبارة سم عبارة الروض ولا يامل سيده اه قال في شرحه اما نقله الاصل عن تهذيب
البعوى ثم قال وله افعوى ونزل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة وقد راجعت
كلام البعوى فرايته انما ذكر ذلك تنريعا على ضيق الى ان قال فلا فوى قول الامام والغزالي انتهى اه
(قوله لتدور حصول الصفة) اى حيث كانت الصيغة اذا ادبت فان حرعش وهى اداء اى الصفة اداء
النجم من المكاتب للسيد (قوله واجزا) اى ما ذكر من الابراء واداء الغير وهل يجب على السيد القبول فيها
لو تبرع عنه الغير ولا فيه نظرا والافرب ع-مه فيدفعه للبدان اراد التبرع عليه عش ويظهر جريان
مثله في قول المتن في انه لا يعتق ابراه وما زاده الشارح هناك كما مر من الاشارة اليه من عش (قوله وفي ان
كتبته) الاولى ابدال الضمير بال (واعتاقه) بالرفع رشيدى (قول المتن ولا يصرف اليه سهم المكاتبين)
فلو اخذ من سهم المكاتبين ولم يعلم بفساد كتابته فادفعه للسيد ثم علم بفسادها استرد منه ما دفعه على ما اقتضاه
شرح الروض ع ش وظاهر ان عدم العلم بالفساد ليس بيقيد (قوله وفي انه ينعى من السفر) اى بخلافه
في الصحيحة فانه جائز بلا اذن مالم يحل النجم شرح الروض اه سم (قوله ويطؤها) وفاقا للشيخ الاسلام
والمغنى وخلافا للنهاية (قوله ويطؤها) عبارة النهاية ولا يطؤها وكذا كان في اصل الشارح رحمه الله تعالى
ثم كسحت لا وهو متعين فان اثباتها سبق فلم يسد عمر عبارة الرشيدى قوله ولا يطؤها الصواب حذف لا اه
ولعل سم لم يطلع على الكسح وكذا كتب مانصه قوله ولا يطؤها عبارة شرح المنهج وجواز وطء الامه
اى بخلاف الصحيحة وعبارة شرح الارشاد للشارح ووطءها فلا حجب به ولا تعزير ولا مهر انتهت فليتأمل
عبارة هنا اه (قول المتن ان للسيد فسحها) اى بالقضى وبفسحها ولا يبطلها القاضي غير اذن السيد مغنى (قوله
باداء بعد الفسخ) اى بخلاف التعليق فانه لا يبطل بالفسخ لما مر من ان التعليق لا يبطل بالقول فاذا ادى
بعد فسح بسخ السيد عتق لتمام التعليق ع ش (قوله لان تعليمها الخ) لا يظهر تقريره عبارة المغنى
وشرح المنهج بالفعل كالبيع والقول كابطلت كتابته لم يسلم له العوض حتى لو ادى المكاتب المسمى
بعد فسحها لم يعتق لانه وان كان تعليمها فوفى ضمن معاوضة فاذا ارتفعت المعاوضة ارتفع ما تضمنه من
التعليق اه وهى ظاهرة التقريب (قوله لم يسلم فيها) قدمه المغنى وشرح المنهج على التبريع وجعل لاد
قيد اللتين كما مر انفا (قوله كايان) اى في مسئلة التحالف (قوله فلم تلزم) اى الفاسدة (قوله فيه تجوز الخ)
وكان الاولى للصنف ان يعبر بالابطال كما عبر به الشافعى رضى الله تعالى عنه مغنى (قوله فيه تجوز) لاسكن
لما كان للفاسدة ثمرات تترتب عليها كالصحيحة عبر بالفسخ تنبيه على ان له ابطال تلك العلقه ع ش (قوله
والحجر عليه بسفه) اى بخلاف الصحيحة فانها لا تبطل بالحجر على السيد بسفه وبدفع العوض الى وليه كما تقدم
ع ش (قوله فيما اذا عتق الخ) سياتى محترزه (قوله والا) اى بان تلف (قوله وقيمتها الخ) هل العبرة في القيمة
بوقت التلف او القبض او اقصى القيم فيه نظرو قياس المنقبوض بالشراء الفاسد ان يكون مضمونا باقى

في استقلاله الخ وفي انه تسقط نفقته عن سيده اى بخلاف فطرته فانها على السيد اه (قوله تسقط عنه) اى
ما لم يحتاج ش م ر (قوله وله معاملته) عبارة الروض ولا يعامل سيده اه قال في شرحه هذا ما نقله الاصل
عن تهذيب البعوى ثم قال وله افعوى ونقل قبله عن الامام والغزالي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صحيحة
وقد راجعت كلام البعوى فرايته انما ذكر ذلك تنريعا على ضيق الى ان قال فلا فوى قول الامام
والغزالي (قوله وفي انه ينعى من السفر) اى بخلافه في الصحيحة فانه جائز بلا اذن مالم يحل النجم شرح
الروض (قوله ولا يطؤها الخ) عبارة شرح المنهج وجواز وطء الامه اى بخلاف الصحيحة وعبارة شرح

والعاسدة دون التعليق (و) في انها تبطل بنحو اغتداء السيد والحجر عليه بسفه كايان لا فاسد بخلاف بنحو اغتداء العبد والحجر
عليه وفي (انه لا يملك ما يآخذه) لفساد المقد (بل يرجع) فيما اذا عتق بالاداء (المكاتب به) اى بعينه (ان) بقى والا فبمثلته في المثل وقيمته

في المتقوم ان (كان متقوما) يعني له قيمة كما باصله فليس المراد قسم المثلث اما مالا قيمة له كخمر فلا يرجع بعد تلفه على سيده بشئ نعم بحث شارح ان له اخذ محترم غير متقوم كجلده ميتة لم يدبغ (وهو) اي السيد يرجع (عليه) أي المكاتب (بقيمتة) لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعق اذ لا يمكن رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري يرجع على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة وتعتبر القيمة هنا (يوم العتق) لانه يوم التلف ولو كاتب كافر كافر على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع كما علم بمأمر في نكاح المشرک (فان تجانسا) اي ما يرجع به العبد وما يستحقه السيد عليه بان كانا دينين نقدين واتفقا جنسا ونوعا وصفة واستقرارا وحلولا (فاقوال التقاص) الآتية (ويرجع صاحب الفضل به) ان فضل شيء لانه حقه اما اذا عتق لا باءا بان اعتقه السيد لا عن الكتابة ولوعن كفارة ومثل ذلك لو باعه أو وهبه أو رهنه أو اوصى رقبته ولم يقيد بعجزه فانه يصح ويكون فسخا لها فلا يتبعه كسب ولا ولد وما تخالف الصحبة فيه انه

القيم عش (قوله ان كان متقوما) قيدني كل من مسئلتني الرجوع بالعين والبدل رشیدی (قوله يعني له قيمة) اي فيشمل المثلث عش (قوله بعد تلفه) وكذا اذا كان باقيا وهو غير محترم كما في شرح المنهج رشیدی اي وفي المغنى كما ياتي (قوله ان له اخذ محترم الخ) اي ادام باقيا نهاية عبارة المغنى وشرح المنهج واحترز بذلك عما لا قيمة له كالخمر فان العتق لا يرجع على السيد بشئ والا ان كان محترما كجلده ميتة لم يدبغ وكان باقيا فانه يرجع به فان كان تالفا فلا رجوع له بشئ اهـ ويظهر بذلك انه لا ينسجم قوله نعم الخ مع قوله بعد تلفه فكان ينبغي حذفه كافي المغنى (قوله كجلده ميتة الخ) اي بان كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة وتصويره بالحيوان كافي سم حيث قال كان صورة المسئلة انه لو كان الماخوذ حيوانا فوات فله اخذ جلده اهـ الظاهر انه غير صحيح لانه يتلفه في يده تلزومه قيمة الحيوان وحيث لم يتلف يجب رده عش (قوله لم يدبغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كاذكره اي شرح المنهج والا فالدبوغ يرجع به ان بقي وببدله ان تلف شيئا اهـ يجزمي (قول المتن بقيمتة) اي المكاتب (قوله فاسدا) اي بيعا فاسدا مغنى (قوله وتعتبر القيمة هنا الخ) ينبغي من نقد البلد الغالب سم (قوله ولو كاتب الخ) عبارة المغنى ولو كاتب كافر اصلي كافر كذلك على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع ولو اسلموا ترافعوا اليها قبل القبض ابطالناها ولا اثر للقبض بعد ذلك او بعد قبض البعض فكذلك فلو قبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطالها عتق ورجع السيد عليه بقيمتة او قبض الجميع بعد الاسلام ثم ترافعوا اليها فكذلك ولا رجوع له على السيد بشئ للخمر ونحوه اما المرتدان فكالمسلمين اهـ (قوله كافر) أي أو كافر اذ لو قال كافر اكان اوضح عش (قول المتن تجانسا) أي فان تلف ما أخذه السيد من الرقيق واراد كل الرجوع على الآخر وتجانسا اي واجبا السيد والعبد اهـ مغنى (قوله واستقرار الخ) انظر ما معنى اشتراطه الحل والاسقرار هنا مع ان مانحن فيه لا يكون فيه الدينان الاحالين مستقرين لان ما على السيد بدل متلف وما على العبد بدل رقبته التي حكمنا باعتقار رشیدی وفي عش بعد ذكر مثله زيادة تفصيل عن سم مانصه وقد يجاب بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة اهـ ولكن ياتي ان الاصح ان التقاص لا يصير الا في الحالين بخلاف المؤجل من طرف او طرفين لان ادى الى العتق فالاولى اسقاط قيد الحل والاسقرار هنا (قول المتن ويرجع صاحب الفضل) اي الذي دينه زائد على دين الاخر به اي بالفاضل مغنى (قوله لاعت الكتابة) كان نجز عتقه عش (قوله ولم يقيد بعجزه) اي اما اذا قيد بعجزه فلا يكون فسخا كما هو ظاهر حتى اذا ادى قبل التعجز عتق سم (قوله وبما تخالف الخ) حقه ان يقدم على قول المصنف وتخالفا هما الخ كافي المغنى ثم المناسب لقوله الاتي وفي صور الخ ان يقول هنا وتخالفا الصحيحة ايضا في انه الخ (قوله ولا يمنع رجوع الاصل) فاذا كاتب عبدا وهب له اصله كتابة فاسدة بعد قبضه باذنه كان الاصل الرجوع ويكون فسخا

الارشاد للشارح ووطنها فلاحده ولا تعزب ولا مهر اهـ فليتأمل عبارة هنا (قوله كجلده ميتة لم يدبغ) كان صورة المسئلة انه لو كان الماخوذ حيوانا فوات فله اخذ جلده وقد يقال لا حاجة لذلك لانه لا مانع من ان صورتها انه كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة كالمالك كاتبه على خمر ويجاب بان الحاجة لذلك حتى لا يتصور رجوع بعد التلف (قوله وتعتبر القيمة هنا يوم العتق) ينبغي من نقد البلد الغالب (قوله وحلولا) قد يقال لا حاجة الى اشتراط اتفاقهما في الحل ولا يكونان الاحالين ولا يتصور اختلافهما فيه اذ القيمة المستحقة للسيد لا تكون الاحالة وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه فهو عين لا دين فلا يوصف بحلول ولا تاجيل وإن كان بدله فلا يكون الاحالا وكذا يقال في قوله واستقرار الا يتصور اختلافهما فيه ويمكن ان يجاب بان هذه شروط للتقاص لا بقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة وهذا علم من تفسير التجانس بما ذكره ان ليس المراد به مجرد الاتفاق في الجنس بل المراد به التماثل الصادق بجميع ما ذكر (قوله وحلولا) عبارة شرح المنهج وحلول واجل وكذا امر (قوله ولم يقيد بعجزه) اي اما اذا

ولا يحرم النظر على السيد ولا زوج (٤١٨) عليه مهراً بوطئه لها وفي صورا أخرى تبلغ ستين صورة (قلت أصبح أقوال التقاص سقوط

أحد الدينين بالآخر) أي يقدره منه ان اتفقا في جميع ماض وكانا قهدين (بلا رضا) من صاحبها او من احدهما لان طلب أحدهما الآخر بمثل ماله عليه عبث وهذا فيه شبه بيع تقدير أو النهي عن بيع الدين بالدين اما يغتفر في التقديري مالا يغتفر في غيره واما محله في بيع الدين لغير من عليه (والثاني) انما يسقط (برضاها) لانه يشبه الحوالة (والثالث) يسقط (برضا احدهما) لان للمدين ان يؤدي من حيث شاء (والرابع) لا يسقط وان تراضيا (والله اعلم) لانه يشبه بيع الدين بالدين اما اذا اختلفا جنسا وغيره بامر فلا تقاص كالو كانا غير نقدين وهما متقومان مطلقا ومثليان لان حصل به عتق لشرف الشارع اليه اما لو اتفقا اجلا ففي وجه رخصته الامام وتبعه ان يلقيني واستشهد له بنص الامام في آخر المنع وجهه البغوي كالفاضي وفتواه كلام الشرح الصغير لانتفاء المطالبة ولان اجل احدهما قد يحل بموته قبل الآخر ولو تراضيا يجعل الحال قصاصا عن المؤجل لم يجز كارجحاه وحل على ما اذا لم يحصل به

مغنى أي بخلاف ما عليه إذا كانه كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه ع ش (قوله ولا يحرم) أي عقد الكتابة الفاسدة النظر أي إلى المكاتب (قوله وفي صورا الخ) منها صحة اعتاقه في الكفارة ومنها عدم وجوب الارش على سيده إذا جنى عليه ومنها ان السيد منع الزوج من تسلمها نهارا كالقنعة ومنها ان له منعه من صوم الكفارة إذا حلف بغير اذنه وكان يضعفه الصوم ومنها انه لا تنقطع زكاة التجارة فيه فيخرج عن زكاتها التمكنه من التصرف فيه ومنها ان له منعه من الاحرام وتحليله إذا حرم بغير اذنه وله ان يتحلل ومنها عدم وجوب الاستبراء إذا عادت اليه ومنها ان الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لاخذ السيد القيمة عن رقبته بل هي من راس المال ومنها ما إذا زوجهما بعد لم يجب المهر ومنها وجوب الفطرة ومنها تملكه للغير فان الصحيحة تحت الف الفاسدة في ذلك كما وقد اوصى الولي العراقي في نسكته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة ما ذكر منها فيه كفاية لا ولي الالباب ومن اراد الزيادة على ذلك فليراجع النسككت مغنى (قوله تبلغ الخ) أي جميع صور المخالفة لا الصور الاخرى فقط لما مر عن المغنى وقرر النهاية وفي غير ذلك بل اوصلها بعضهم إلى ستين صورة اه (قوله أي بقدره) إلى قوله اما لو اتفقا أجلا في النهاية (قوله) واما محله في بيع الدين لغير من عليه أي هذا ليس كذلك مع ان بيع الدين لغير من هو عليه صحيح كما مر عن الروضة مغنى (قوله لانه يشبه الحوالة) أي لانه ابدال ما في ذمة بذمة فاشبه الحوالة لا بد فيها من رضا المحيل والمحتال مغنى (قوله لان للدين الخ) أي وكل منهما مدين رشيدى (قوله لانه يشبه بيع الدين) إلى قول المتن ثم ان لم يكن في المغنى إلا قوله ويتجه إلى المتن وقوله اراد به إلى المتن (قوله مطلقا) أي حصل به عتق أو لا (قوله اما لو اتفقا اجلا الخ) هذا بالنظر لغير مسألة الكتابة سم (قوله وفي آخر المنع الخ) وهو المعتمد مغنى (قوله ولو تراضيا الخ) أي فيما إذا اختلف الدينان حولا ولا واجلا (قوله قصاصا) أي عوضا (قوله وقياسه تقييد الوجبه الخ) والحاصل ان التقاص انما يكون في النقدين فقط بشرط ان يتحد اجنسا وصفة من صحة وتسكروا حلول واجل إلا إذا كان يؤدي إلى العتق ويشترط ايضا كالو قال الاسنوم ان يكون الدينان مستقرين فان كانا سلبين فلا تقاص وإن تراضيا لا امتناع الاعتياض عنهما قال القاضى الماوردى ونص عليه الشافعى واذا منعنا التقاص في الدينين وهما نقدان من جنسين كدراهم ودنانير فالطريق في وصول كل منهما إلى حقه من غير اخذ من الجانبين ان ياخذ احدهما ماعلى الآخر ثم يجعل الماخوذ ان شاء عوضا عما عليه ويرده اليه لان العوض عن الدراهم والدنانير جائز ولا حاجة حينئذ إلى قبض العوض الآخر او هما عرضان من جنسين فليقبض كل منهما ماله على الآخر فان قبض واحد منهما لم يجز رده عوضا عن الآخر لانه يبيع عرض قبل القبض وهو بمنع إلا ان استحق ذلك للعوض بقرض او اتلاف وان كان أحدهما عرضا والآخر نقدا وقبض العوض مستحقة جاز له رده عوضا عن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض النقد مستحقة فلا يجوز له رده عوضا عن العرض المستحق عليه الا ان استحق العرض في قرض ونحوه من الاتلاف او كان ثمننا وإذا امتنع التقاص وامتنع كل من المتدينين من الدائن بالتسليم لما عليه حبسا حتى يسلم قال الاذرى وقضيته ان السيد والمكاتب يجبران إذا امتنعا من التسليم وهو منابذ ولهم ان الكتابة جائزة من جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه واجيب انه انما يباذ ما ذكر لو لم يمتنع من تعجيز المكاتب اما لو امتنع منه مع امتناعهما عما مر فلا وعليه يحمل كلامهم مغنى وروض مع ترجمه (قوله تقييد الوجبه الخ) الاولى تقييد الوجه الثاني كافي المغنى (قول المتن فان فسختها) أي الفاسدة مغنى وسم عن السكز وفي ع ش بعد ذكر ذلك عن المحلى مانصه ومثاها الصحيحة إذا ساغ للسيد فسختها بان يحرق المكاتب نفسه او امتنع أو غاب على مامر ولعله انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب اه (قوله

قيد بمعززه فلا يكون فسختها كاه وظاهر حتى إذا أدى قبل العجز عتق (قوله لان للمدين الخ) يفهم منه ان ذلك الاخذ هو المدين (قوله اما لو اتفقا اجلا) هذا بالنظر لغير مسألة الكتابة (قوله فان فسختها السيد) قال في

او العبد (فليشهد) ندبا احتياطا لئلا يتجاهل (ولو ادى) المكاتب (المال فقال السيد) له (كنت فسخت) قبل ان تؤدى (فانكره) العبد
هى اصل الفسخ او كونه قبل الاداء (صدق العبد يمينه) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد فلزمه البينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاسدة
يجنون السيد واغنامه) والحجر عليه) بالسفه (لا يجنون العبد) لان الحظ له فاذا افاق وادى المسمى عتق وثبت التراجع (ولو ادى كتابة فانكره)
(سيداه وانه صدقا) اى كل منهما باليمين لان الاصل عدمها (وحلف الوارث على نفى العلم) والسيد على البت كما علم بما مرو لو ادعاه السيد
وانكر العبد جعل انكاره تعجيزا منه لنفسه نعم ان اعترف السيد مع ذلك بقاء المال عتق باقراره ويتجه ان محل ما ذكر في الانكار ان تعمده
من غير عذر (ولو اختلفا في قدر النجوم) اى الاوقات او ما يؤدى كل نجم (وصفتها) اراد (١٩٤) بها ما يشمل الجنس والنوع والصنف

وقدر الاجل ولا بنة او
لكل منهما بينة (تحالفا)
كما مر في البيع نعم ان كان
خلافهما يؤدى لفسادها
كان اختلافاهل وقعت على
نجم واحد او اكثر صدقه
مدعى الصحة يمينه نظير
ما مر ثم (ثم) بعد التحالف
ان لم يكن السيد قبض ما
بذعه لم تنفسخ الكتابة في
الاصح قياسا على البيع (بل
ان لم يتفقا) على شيء (فسخ
القاضى) الكتابة لاهما
لانه يحتاج لنظر واجتهاد
كالفسخ بالعنة وبه فارق ما مر
في نحو البيع لانه منصوص
عليه فاندفعت كما قاله الزركشى
تسوية الاسنوى وغيره
بين ماهتا والبيع (وان كان)
السيد قبضه اى ما ادعاه
بتامه (وقال المكاتب
بعض المقبوض) لم تقع به
الكتابة وانما هو (وديمة)
اودعته اباه ولم ادفعه عن
جهة الكتابة (عتق)

او العبد) الى الكتاب في النهاية الا قوله لاهما الى المتن (قول المتن فقال السيد) اى بعد ذلك مغنى (قول
المتن واغنامه) من زيادته على المحرر ولو اقتصر عليه لفهم الجنون بالاولى نهاية ومغنى (قوله بالسفه) اما
الفلس فلا يبطل به الفاسدة بل يباع بالدين فاذا بيع بطلت مغنى (قول المتن لا يجنون العبد) اى واغنامه
والحجر عليه كما قدمه (قول المتن صدقا) الاولى ان يقول صدق المنكر لان العطف باو يقتضى افراد الضمير
مغنى (قوله فاذا افاق الخ) قضيته انه ليس للقاضى ان يؤدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحيحة انه
يؤدى ذلك ان راي له مصلحة في ذلك قال في شرح الروض لان الغلب هنا التعلق والصفة المعاق عليها وهى
الاداء من العبد ولم توجد انتهى اه عش (قوله جعل انكاره تعجيزا الخ) اى لئتمكّن السيد من الفسخ
الذى كان متمتعاً عليه ولا يفسخ بنفس التعجيز لما مر من ان المكاتب اذا عجز نفسه تخير شديده بين الصبر
والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل انكاره تعجيزا ولم يقل فسحا عش اقول قضية قول شرح المنهج
والمغنى صار قنوا جعل انكاره تعجيزا عدم الاحتياج الى فسخ السيد فليراجع (قوله ان تعمده من غير
عذر) ويقبل دعوى العبد اباه ان قامت عليه قرينة عش (قوله ما يؤدى كل نجم) اى في كل نجم مغنى
(قوله وقدر الاجل) كان قال المكاتب هو عشرة اشهر وقال السيد ثمانية كذا في البيهقي على المنهج ويرد
عليه انه يغنى عنه قول الشارح اى الاوقات الا ان يكون ذكره نظر للتفسير الثانى للنجوم (قوله خلافهما)
اى اختلاف السيد والمكاتب (قوله تسوية الاسنوى الخ) اعتمدها النهاية والمغنى (قوله بين ماهتا
والبيع) فيفسحان هما واحد هما والحاكم نهاية ومغنى (قوله اى ما ادعاه بتامه) الى الكتاب في المغنى الا
قوله لم تقع الى المتن وقوله وكان مر الى المتن وقوله الذى قطع به الاصحاب وقوله كالمالك كالتالي لكن لا سراية
وقوله كالمالك وصلى الى المتن وقوله كالمالك الى وخرج (قول المتن بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف
به في العقد مغنى وشرح المنهج (قوله لم تقع به الكتابة) اراد به اصلاح المتن فتأمل رشيدى (قوله على
التقدير) اى كون البعض ودعة او من النجم (قوله او قيمته من جنس الخ) يقتضى ان قيمته قد لا تكون
من جنس قيمة العبد وصفتهما مع ان الظاهر ان كلا منهما من غالب نقد البلد سم عبارة المغنى وقد يتقاصان
بان يؤدى الحال الى ذلك بتلف المؤدى وتوجد شروط التقاص السابقة اه (قوله بسفه) اى وفلس مغنى
عبارة عش قيد به اى بقوله بسفه اخذ من قوله ان عرف الخ اه (قوله طرا) اى اما اذا كان مقارنا للبولوج
فلم يحتاج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه مغنى (حافلا) الا صوب كاملا كما في عبارة غيره رشيدى اى كالمغنى
ورشيخ الاسلام (قوله ثم ادعى ذلك) اى فقال كنت محجورا على او مجنونا يوم زوجتها مغنى (لان الحق
تعلق بالثالث) وهو الزوجة ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبيها او مجنونا لم يقبل وان امكن
الكنز اى الفاسدة (قوله تسوية الاسنوى الخ) المعتمد التسوية المذكورة عش مر (قوله بعض المقبوض)
قال في شرح المنهج هو الزائد على ما اعترف به في العقد (قوله من جنس قيمة العبد الخ) يقتضى ان قيمته

لا نفاه على وقوع العتق على التقديرين (ويرجع هو) اى العبد (بما ادى) جميعه (و) يرجع (السيد بيمينته) اى العبد لانه لا يمكن رد العتق
(وقد يتقاصان) ان وجدت شروط التقاص السابقة بان تلف المؤدى وكان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصفتها (ولو قال كالتك وانما
يجنون او محجور على) بسفه طرا (فانكر العبد) وقال بل كنت عاقلا (صدق السيد) يمينته كما باصله (ان عرف سبق ما ادعاه)
لان الاصل بقاؤه فقوى جائزه ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة وانما لم يصدق من زوج بنته ثم ادعى ذلك وان عهده
لان الحق تعلق بثلث بخلافه هنا (والا) يعرف ذلك (فالعبد) هو المصدق بيمينته لان الاصل ما ادعاه (ولو قال) السيد وضعت منك النجم الاول
او قال) وضعت (البعض فقال) المكاتب (بل) وضعت (الاخرى الكل صدق السيد) يمينته لانه اعرف بارادته وفعله في الصورة ان النجمين

اختلفا قدرا والالم يكن للخلاف نائدة (ولومات عن ابيدين وعبد فقال) لها وهما كاملان (كاتبني ابركا فان انكرا) ذلك (صدقا) يمينهما على نفي علمهما بكتابة الاب وهذا علم من قوله انفا او وارثه واعاده ليرتب عليه قوله (وان صدقاه) او قامت بذلك بينة (فمكاتب) عملا بقوله والابينة (فان اعتق احدهما (٤٣٠) نصيبه) او ابراه عن نصيبه من النجوم (فالاصح) انه (لا يعتق) لعدم تمام ملكه (لوقف فان

ارى نصيب الاخر عتق كله
وولاؤه للاب) لانه عتق
بحكم كتابته ثم ينتقل لها
سواء (وان عجز قوم على
المعتق ان كان موسرا)
وقت العجز وولاؤه كله له
(والا) يكن موسرا (فنصيبه
حرو الباقي فن للاخر قلت
بل الاظهر) الذي قطع به
الاصحاب (العتق) في الحال
لما اعتقه (والله اعلم) كما لو
كاتبنا عبدا واعتق احدهما
نصيبه لكن لاسراية هنا
لان الوارث نائب الميث
وهو لاسراية عليه ومن ثم
لوعتق نصيب الآخر باءاد
او اعتاق او ابراه كان
الولاء على المكاتب للاب
ثم لها عصوبة على مامر
وان عجزه بشرطه عادتنا
ولا سراية لما تقرر ان
الكتابة السابقة تقتضى
حصول العتق بها والميث
لاسراية عليه (وان صدقه
احدهما فنصيبه مكاتب)
مكاتب (مؤاخذه له باقراره
واغتفر التبعض في الكتابة
للضرورة كما لو اوصى
بكتابة عبد فلم يخرج الا
بعضه (ونصيب المكذب
من) اذا حلف على نفي العلم

الصبا وعهد الجنون لانه معارضة محضة والاقدام عليها يقتضى استبعاد شرائطها بخلاف الضمان والطلاق
والقتل اه شيخنا الزياى اى فانه يقبل من ذلك ان عرف عرش (قوله اختلفا قدرا الخ) اقول واتفقا
قدرا لكن اختلفا جنسا كديننا وثر يساوى دينارا سم اى فالاولى اسقاط قدرا كافى للمغنى (قوله او
قامت بذلك بينة) اى او نكلا وحلفا العبد المين المردودة مغنى (قوله والابينة) اى او عين العبد المردودة
واذا اراد اقامة بينة احتاج الى شهادة عدلين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولو حلف احدهما ونكل
الاخر ثبت الرق في نصيب الخالف وترد اليمين في نصيب الناكل مغنى (قول المتن فان اعتق احدهما الخ)
اى بعد ثبوت الكتابة بطريق عامر مغنى (قول المتن فالاصح الخ) ضعيف عرش اى كما يأتى في المتن (قوله
انه لا يعتق) اى نصيبه مغنى (قول المتن بل يوقف) اى العتق فيه فان ادى اى المكاتب (قوله وان عجز) اى
المكاتب عن اداء نصيب الابن الاخر قوم اى الباقي وقوله على المعتق اشار به الى انه اذا كان ابراه عن نصيبه
من النجوم لم يعتق منه شئ بالعجز لان الكتابة تبطل بالعجز والعق في غير الكتابة لا يحصل بالابراء مغنى
(وولاؤه كله له) اى وبطلت كتابة الاب مغنى (قول المتن فنصيبه) اى الذى اعتقه من المكاتب مغنى اى او
ابراه عنه (قوله لما اعتقه) اى او ابراه عنه مغنى (قوله لكن لاسراية هنا) اى فى مسئلة المتن على هذا القول
(قوله على ماسر) اى فى اخر كتاب العتق مغنى ويحتمل ان مراد الشارح بامام ما قدمه انفا في شرح وولاؤه
للاب (قوله فان عجزه بشرطه الخ) عبارة للمغنى وان عجزه الاخر عاد نصيبه قنا اه (قوله لما
تقرر) اى انفا (قوله ونصفه للمكاتب) اى يصرفه الى جهة النجوم مغنى (قوله اى كله او نصيبه منه) اقتصر
المغنى على المعطوف (قوله في هذه) اى فيما لو قال لشريكه الخ وقوله واما فى مسئلة ما مع قوله فالذهب الخ عرش
(قوله لزعم المنكر) اى الساق انفا والجار متعلق باستلزاما وقوله لا لاقاره عطف على استلزاما اى
ولم تثبت السراية باقرار المنكر بما يوجب السراية (قوله فكانت اتلا فالخ) واستشكل جمع السراية من
حيث ان حصه المصدق محكوم بكتابتها ظاهرا والمصدق لم يعترف بغير ذلك وزعم ان نصيب الشريك
مكاتب ايضا ومقتضاه عدم السراية فكيف يلزم المصدق حكمه مع عدم اعترافه بوجوبها الجيب عنه بان
المكذب يزعم ان الجميع فن ومقتضاه نفوذ اعتناق شريكه وسرايته كالمؤلف لشريكه في عتق قد اعتقت
نصيبك وانت موسر فان اتواخذ ونحك بالسراية الى نصيبه لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت
اعتاقه وهنا تثبت السراية باقرار المكذب وهى من اثر اعتناق المصدق واعتاقه ثابت فهو باعتاقه متلف
لنصيب شريكه بالطريق المذكور ويضمن قيمة ما تلفه نهاية ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب لا يقاوه
بل لا يلاقيه وان كان الحكم مسلما (قوله فوجبت قيمته له) تصريح بالفرم خلاف ما اعتمده في شرح
الروض اه سم (قوله وخرج باعتق الخ) (خاتمة) لو اوصى السيد للفقراء او المساكين او لعضائه
دينه من النجوم تعين له كالمؤلف او لى بها لاسراية ويسلمها المكاتب الى المؤلف له بتفريقها او بقضاء دينه
منها فان لم يكن سلمها للقاضي ولومات السيد والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق عليه ولو ورث رجل

بكتابة ابيه استصحب بالاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان اعتقه المصدق) اى كله ونصيبه منه (فالذهب زوجته
انه يقوم عليه ان كان موسرا) لزعم منكر الكتابة انه رقيق كله لها فاذا اعتق صاحبه نصيبه سرى اليه عملا بزمه كما لو قال لشريكه اعتقت نصيبك
وانت موسر فان اتواخذ ونحك بالسراية الى نصيبه لكن لما ثبتت السراية في هذه بمحض اقرار ذى النصيب لم تجب له قيمة واما فى مسئلتنا
فهى انما تثبت استلزاما ان عم المذكر لا ابراه له كانت لاف نصيبه فوجبت قيمته له وخرج باعتق عنه عليه باءاد او ابراه لاسرى

زوجته المكاتبه أو ورثت امرأة زوجها المكاتب انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك وزوجه أو بعضه ولو اشترى المكاتب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الخيار أو كان الخيار للشترى انفسخ النكاح لان كلا منهما ملك وزوجه مغنى وروى مع شرحه

(كتاب أمهات الاولاد)

(قوله بضم الهمزة) إلى قوله منها انه صلى الله عليه وسلم في المغنى إلا قوله لما كان إلى تسمح وقوله كانه فربه
 عما (قوله بضم الهمزة الخ) قضيته ان فيه أربع لغات لكن الذى قرىء به في السبع ثلاث لانه على ضم الهمزة ليس الا فتح الميم وعلى كسرها في الميم والفتح والكسر يجزى (قوله تسمح الشارح الخ) ويحتمل ان الشارح اشار إلى تسمح الجوهرى وان مراده ما ذكره الشارح سم عبارة البجيرى عن الطبلاوى ولقائل ان يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهرى بل عن الجوهرى فيجوز ان يكون قاله في غير الصحاح ليكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اهـ وعبارة المغنى ويمكن ان نسخ الجوهرى مختلفة واختلاف النحاة في ان الهاء في أمهات زائدة أو أصلية على قولين فذهب سيوريه أنها زائدة لان الواحدة أم ولقولهم الامومة وقيل أصلية بقر لهم تامهت وإذا فلما بالزائدة اختلف فيه على قولين احدهما ان الهاء زيدت في المفرد ولا في قول امه ثم جمعت على أمهات لان الجمع تابع للمفرد الثاني ان المفرد جمع على أمات ثم زيدت فيه الهاء وهذا اصح قاله الجوهرى اهـ (قوله فجعلها انقلاعه الخ) والسماح من حيث النقل عن الصحاح والافكوها جمع الاصل اولى لوجود الهاء فيها بجزمى (قوله وكأنه فر) اى الشارح المحقق به اى بالجعل المذكور (قوله بما قيل هذا الجمع الخ) حكاه المغنى عن ابن شعبة (قوله لان مفردة) وهو أم (قوله ونظيره سماء وسموات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السباع سم يعنى فلا يقاس عليه وقد يجاب بان مراد ابن شعبة نظيره في الورد على خلاف القياس لانه مقيس عليه (قوله ويجمع الخ) عطف على ما تضمنه اول كلامه من ان اما يجمع على أمهات (قوله لكن الاول) اى أمهات وقوله والثاني اى أمات (قوله ختم) اى المصنف رحمه الله تعالى كتابه مغنى (قوله تفاؤلا) ورجاء ان الله تعالى يعقبه وقارته وشارحه من النار فنسال الله تعالى من فضله وكرمه ان يجيرنا ووالديننا ومشائخنا وأصحابنا وجميع أهلنا ومحبينا منها مغنى (قوله وختم) اى أبواب العتق بهذا اى باب أمهات الاولاد (قوله فهو أقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسيبيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة او لا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء نهاية اسم قال ع ش قوله اقوى اى من حيث الثواب وقد يؤخذ من هذا انه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه ان الله تعالى يعتق كل عضو من العتق عضو من المعتق اهـ (قوله ويجاب الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد التوسل للعتق سم عبارة المغنى والاولى ان يجزى فيه التفصيل السابق في النكاح وهو ان قصده مجرد الاستمتاع فلا يكون قرابة وحصول ولد ونحوه فيكون قرابة اهـ وعبارة النهاية وهو اى قضاء الوطر قرابة

(كتاب أمهات الاولاد)

(قوله تسمح الشارح لجعلها الخ) اى ويحتمل ان الشارح اشار إلى تسمح الجوهرى وان مراده ما ذكره الشارح (قوله ونظيره سماء وسموات) صرحوا بان جمع سماء على سموات من المقصور على السباع (قوله فهو أقواها) والاصح ان العتق باللفظ اقوى من الاستيلاء لترتب مسيبيه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة او لا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء شمر (قوله ويجاب بان للوسائل الخ) قضية هذا الجواب تقييد كونه قرابة بقصد التوسل للعتق (قوله فلا بعد مع ذلك في كونه قرابة الخ) اى وهو قرابة في حق من قصده حصول ولد او ما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات سواء بالمنجز والمعاق واما

(كتاب أمهات)

بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمهة كافي الصحاح فهو جمع للفرغ دون الاصل لكن لما كان ما يثبت للفرع يثبت لاصله غالباً تسمح الشارح لجعلها نقلا عنه جماعاً له وكانه فربه عما قيل هذا الجمع مخالف للقياس لان مفردة اسم جنس مؤنث بغير تاء ونظيره سماء وسموات ويجمع على أمات لكن الاول غالب في الناس والثاني غالب في غيرهم (الاولاد) ختم بابواب العتق تفاؤلاً وختمها بهذا لانه قهرى فهو أقواها لكن لثابته قضاء الوطر فيه توقف ابن عبد السلام في كونه قرابة ويجاب بان للوسائل حكم المقاصد فلا بعدم ذلك في كونه قرابة

والاصل فيه الاخبار الصحيحة منها انه عليه السلام استولد مارية القبطية براهيم وقال اعتمها ولد هالي اثبت لها حق الحرية لانه انعقد حرا
اجماعا ومن ثم لما تناظر ابن سريج (٤٢٢) وابن داود الظاهري في بيعها فقال ابن داود اجمعنا على انها تباع قبل الولادة فيستصحب

في حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره وقد قام الاجماع على ان العتق من القربات
سواء المنجز والمعلق واما تعليقه فان قصد به حث او منع او تحقيق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة اه (قوله)
والاصل فيه) اي في الباب نهاية ومعنى (قوله في بيعها) اي ام الولد (قوله قبل الولادة) يعني قبل الحل
(قوله قال ابن سريج اجمعنا على انها لا تباع مادامت حاملا) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحرم وطه
الشبهة فانها لا تباع مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف
ام الولد سم (قوله ان يجيب) اي ابن داود (قوله وقدر) اي الجواب المذكور وقوله بمنع زواله اي
زوال السبب الطاريء فيما نحن فيه (قوله وهذا الوصف) اي كون جزئها ثبتت له الحرية الخ (قوله لانها
تختص) اي من حيث الوضع (قوله والمظنون) اي والكثير اخذنا من السياق والسباق (قوله ونظيره) اي
مثال كل من اذا وان ولو قال نحو اذا قم الخ كان اولي (خص الوضوء) الاولى خص اقامة الصلاة (قوله)
فلكثرة اللهو الخ) الجار متعلق بقوله الاتي بان الخ والجملة استئنافية (قوله واتى باذا الخ) عطف على
مجموع آتى بان الخ ومتعلقه المقدم (قوله لتدريتها) علة لقوله مع ان الوضوء لان والضمير لمس الضر بتاويل
اصابة السيئة وقوله مبالغة علة لقوله واتى باذا الخ (قوله كما اشار اليه) اي الي كونه قليلا (قوله حركته) الى
قول المتن فولدت في المعنى والى قوله حيا وميتا في النهاية (قوله حر) اي مسلم او كافر اصلي اما المرتد فبالد
موقوف فان اسلم تبين نفوذ والافلا معنى ويأتى مثله عن النهاية (قوله وكذا بعضه) هذا هو المعتمد خلافا لما
جرى عليه شيخنا في شرح الروض من عدم نفوذ باياد المبعوض معنى عبارة النهاية ولو اولد المبعوض امة لمسكها
ببعضه الحر نفذا يلاذه كما اقتضاء كلام المصنف وصححه البلقيني وغيره وجزم به الماورى ولا يشكل عليه كونه
غراهل للولاء لانه انما ثبتت له بموته فان عتق قبله فذاك والافتقار الى ما فيه من الرق بموته اه وسياح عن
سم ما يتعلق بهذا (قوله ومكرها وبحجور سنة) الواو بمعنى وا كما عبر بها المعنى (قوله ورجح السبكي خلافه
الخ) وهو المعتمد نهاية وماله المعنى الى الاول عبارته وكونه كاستيلاء الراهن المفسر شبه من كونه
كالمريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالارمن المعسر اه (قول المتن امته)

تعليقه فان قصد به حث او منع او تحقيق خبر فليس بقربة ولا فهو قربة ش م (قوله قال ابن سريج
اجمعنا على انها لا تباع مادامت حاملا الخ) اعترض هذا الاستدلال بالحامل بحرم وطه شبهة فانها لا تباع
مادامت حاملا وتباع اذا وضعت واجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف ام الولد
(قوله وكذا بعضه) قال في شرح الارشاد على ما صححه الماورى وتبعه جماعة الى البلقيني لكن مر عن
الشيخين في ايلاد الاب المبعوض امة انه انما لا يصير مستولدا يلاذه وهذا صريح في عدم نفوذ ايلاد المبعوض
وايده الزركشي بقول الاصحاب ان المبعوض ليس اهلا للعتق ووقع لشيخنا تناقض فانه جزم هنا بنفوذ ايلاده
وفي الكلام على ما ذكر عن الشيخين بعدمه فقال والمبعوض والمكاتب لا يثبت الاستيلاء بايادهما امتهما
فباياد امة ولد هما ولي وفرق البلقيني بين ثبوت استيلاء امة وعدم ثبوتها باياد امة فزعمه بما لا يجدى
بل لا يصح لما له فاحذره فان قلت نقل عن نص الام موافقة الماورى قلت بتقدير صحة هذا النقل لا يضرننا
لان للشافعي في المسئلة قولين رجح منهما الماورى النفوذ ببقية الاصحاب لما ذكر عنهم عدمه وجرى على
هذا الشيخان كما علمت فكان هو المعتمد اه مافي شرح الارشاد وقوله وفرق البلقيني الخ ذلك الفرق هو ان
الاصل في المبعوض ان لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة الى نصفه الرقيق ولا كذلك المبعوض في الامة التي
استقل بمسكها اه (قوله على المنقول الخ) احتجوا له بان حجر الفلاس دائر بين حجرى السفة
والمرض وكلاهما ينفذه الابلاد ودبانه امتاز عن حجر المرض بعدم الحجر عليه فيما معه وعن حجر
السفة بكونه لحق الغير (قوله لكن رجح السبكي) كتب عليه م

قال ابن سريج اجمعنا على
انها لا تباع مادامت حاملا
فيستصحب فانقطع ابن
داود لكن كان من الممكن
ان يجيب بان المنع هنا
لطروسيب هو الحل وما
طرا لسبب زال بزواله
كحدوث تنجس الماء الكثير
بتغيره وقدر زواله لان
السبب ليس هو مجرد حملها
به بل كون جزئها ثبت له
الحرية ابتداء منجزه ففسرت
اليها تعبلا لكن منتظرة كما
هو شان تراخي التابع عن
متبوعه وهذا الوصف لم يزل
فكان الحق ما استدلل به ابن
سريج (اذا) اثرها على
ان لانها تختص بالمشكوك
والموهوم والتادر بخلاف
اذاللبتين والمظنون ولا
شك ان احوال الامام كثير
مظنون بل متيقن ونظيره
اذا قمتم الى الصلاة وان كنتم
جنباً خص الوضوء باذا
لتكرره وكثرة اسبابه
والجناية بان لتدريتها
ولكثرة اللهو عن الموت
حتى صار كأنه منسى
مشكوك فيه اتى بان معه
في نحو ولئن تم واتى باذا
في واذا مس الناس ضرر
ان الموضع لان نحو وان
تصعبهم سيئة لتدريتها مبالغة
في تخويفهم واخبارهم
بانه لا بد ان يمسم شي من

العذاب وان قل كما اشار اليه تسكير ضرر لفظ المس (احبل) حركله وكذا بعضه ولو مجنوناً ومكرها وبحجور
سفة وكذا فلس على المنقول الذي اعتمده البلقيني كابن الرفعة لكن رجح السبكي خلافه وتبعه الاذرعي والزركشي وخرج بالحر المكاتب

فلا تعتق بموته أمته ولا ولدها لما مر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي من له فيها ملك (٤٣٣) وإن قل لما قدمه في العتق بقوله واستيلاء

أحد الشريكين الموصى
يسرى ومثله استيلاء أصل
أحدهما ولو كانت زوجة
أو محرمة أو مسلمة وهو كافر
وبحال بينه وبينها كالموت
أسلمت مستولدة أو حبلت
من غير فعله كان استدخلت
ذكره أو ماله المحترم
(فولدت) في حياة السيد أو
بعد موته بمدة يحكم بثبوت
نسبه منه وفي هذه الصورة
الأوجه كارجحه بعضهم
أنها اعتق من حين الموت
فتملك كسبها بعده (حياء أو
ميتا بشرط أن يفصل كله
على ما اقتضاه قولها في العدد
تبقى أحكام الجنين مع
انفصال بعضه كنع أرثه
وعدم اجزائه عن الكفارة
ووجوب الغرة بالجناية
على الأم حينئذ ولو كان يتبعها
في نحو البيع والهبة والعتق
أه وصرح غيرهما بأنه
لا يثبت له حكم المنفصل إلا
في مسئلتين الصلاة عليه
إذا علمت حياته قبل انفصال
كله وإن مات قبل ذلك
والقود بمن حزر قبته وقد
علمت حياته قبل ذلك أيضا
لكن قال غير واحد إن
انفصال الكل لا يشترط
هنا أيضا وهو صريح قوله
(أو ما تجب فيه غرة) كان
وضعت عضوانه وإن لم
تضع الباقي أو مضغة فيها

خرج به إيلاد المر تدفانه موقر كملكه وإيلاد الواقف أو الموقوف عليه الأمانة الموقوفة فانه لا ينفذ ومالو
استدخلت مني سيدها المحترم بموته فانها لا تصير أم ولدا لا تنفاه ملكة لها حال علوقها وإن ثبت نسب
الولد وورث منه لكون المني محترما ولا يعتبر كونه محترما حال استدخالها خلافا لبعضهم فقد صرح
بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساقت بنته لحبلت منه لحقه الولد وكذا الواسع ذكره بحجر بعد أنزله في
زوجته فاستجمرت به اجنية لحبلت منه نهاية وقوله فانه لا ينفذ قال عش والاقرب أن الولد رقيق لأن
الموطرمة ليست أمته والشبهة ضعيفة أه وقوله ومالو استدخلت إلى قوله فقد صرح في المني (قوله فلا
تعتق بموته) أي مطلقا حر أو رقيقا قبل العجز أو بعده معنى (قوله أمته) أي التي أولدها (قوله لما مر
أنه ليس من أهل الولاء) لك أن تقول والمبعض كذلك ليس من أهل الولاء فان قلت لارق بعد الموت فيصير
حيته من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رايت الشارح بسط في شرح الارشاد أمر القول بنفوذ
إيلاد المبعض سم (قوله استيلاء أصل أحدهما) أي إذا كان الأصل موسرا نهاية ومعنى وسم (قوله
ولو كانت زوجة الخ) غاية للتن عبارة النهاية وشملة قوله أحبل أحباله بوطء حلال أو حرام بسبب حيض
أو نفاس أو إحصاء أو فرض صوم أو اعتكاف أو لسكونه قبل استبرائها أو لسكونه ظاهر منها ثم ملكها قبل
التكفير أو لسكونها محرمة بالنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لسكونها زوجة أو معتدة أو بجوسية أو وثنية
أو مرتدة أو مكانية أو لسكونها مسلمة وهو كافر أه (قوله أو محرمة) من التحريم (قوله كان استدخلت
ذكره) ولو كان نائما معنى (قوله أو ماله المحترم) أي في حال حياته ومعنى ونهاية من استدخال المني مالو
ساقت زوجته أمته أو إحدى أمته أخرى فنزل ما بفرج المساققة فحصل منه حمل فعلق بموته كأم
عش (قول المتن حيا أو ميتا) أي ولو لا حدثوا مينا كما هو ظاهر وإن لم يفصل الباقي مطلقا لوجود مسمى
الولد والولادة سم (قوله بشرط أن يفصل كله) وفاقا للنهاية والمعنى عبارة الأول نعم لو مات أي السيد بعد
انفصال بعضه ثم انفصل باقيه لم تعلق إلا بتمام انفصاله أه وعبارة الثاني وخرج بقوله فولدت حيا أو ميتا
مالو انفصل بعضه كان خرج راسه أو وضعت عضواً أو باقيه بحيث تم موات السيد فلا تعلق وإن خالف في ذلك
الدارمي فقد قالوا أنه لا أثر لخروج بعض الولد متصلا كان أو منفصلا في انقضاء عدة ولا في غيرهما من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله إلا في وجوب القود إذا حزر جان رقبته وهو حي وإلا في وجوب الغرة بالجناية
على أمه إذا مات بعد حياته والاستثناء معيار العموم أه (قوله تبقى الخ) مقل القول (قوله إن انفصال
الكل لا يشترط الخ) تقدم انفا عن النهاية والمعنى خلافه (قوله أيضا) أي كسئلته العملاء والقود (قوله
كان وضعت عضوانه) خلافا للمعنى كما مر انفا (قوله أو مضغة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله ولو
للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو رجلا من خبير أو رجلا من امرأة أو امرأة من خبير أو امرأة من رجل
فيها خلق آدمي أو لا فقال بعضهم فيها ذلك ونفاه بعضهم فالذي يظهر أن المتيقن مقدم لأن معه زيادة علم معنى

(قوله لما مر أنه ليس من أهل الولاء الخ) لك أن تقول والمبعض ليس من أهل الولاء فان قلت لارق
بعد الموت فيصير حينئذ من أهل الولاء قلت فيلزم مثله في المكاتب ثم رايت الشارح بسط في شرح
الارشاد أمر القول بنفوذ إيلاد المبعض (قوله ومثله استيلاء أصل أحدهما) لكن يعتبر هنا يسار الأصل
أم يكفي يساره فيه نظرا وعبارة البلقيني في تصحيحه تقتضي الأول وهي ولو كانت الأمانة مشتركة بين
فرعه وغيره نفذ الاستيلاء في نصيب فرعه ويسرى إلى نصيب الاجنبي إذا كان المستولد موسرا أه وأما
ما في شرح البهجة عنه أعني هن البلقيني حيث قال ويستثنى من اعتبار اليسار مالو كان المستولد أصلا
لشريكه فلا يعتبر يساره كالموت الولد الأمانة التي كلها لفرعه قاله البلقيني أه ومثله في شرح الارشاد
للشارح في مسئلة أخرى صورتها وطى الإنسان الأمانة المشتركة بينه وبين فرعه فينفذ الإيلاد إلى نصيب
الشريك الاجنبي فان كان معسرا لم يسر شمر (قوله حيا أو ميتا) أي ولو لا حدثوا مينا كما هو ظاهر
وإن لم يفصل الباقي مطلقا لوجود مسمى الولد والولادة (قوله ولو للقوابل) ويعتبر أربع منهن أو

تخطيط ظاهر ولو للقوابل بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك وإن قل لو بقي تخطيطه وإنما انقضت به العدة لأن الغرض ثم براءة الرحم

وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني أنفا
الجزم بذلك (قول المتن عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تعتق بموته وكذا
مستولدة الحرى إذا رقت ولو قهرت مستولدة الحرى سببها عتقت في الحال نهاية قال ع ش قوله ولو قهرت
الخ أى بحيث تتمكن من التصرف فيه وان تخلص بعد ذلك اه (قوله ولو يقتلها) إلى قوله أى ويفرق في المغني
والى قول المتن يحرم في النهاية الاقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وحذفه الى وكملها وقوله شبهة الملك الى
الطريق وقوله كذا ذكره فى الدعوى وقوله فيما يظهر الى المتن وقوله وصرح اصله الى المتن (قوله ولو
بقتلها) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتله فانها تعتق بموته وان استعجلت الشئ قبل اوانه
وتجب دينته في ممتها أى حيث لم يوجب القتل قصاصا والاقتص منها ع ش وعبارة المغني ودخل
في قوله بموته ما اذا قتلتها به صرح الرافعى فى أوائل الوصية كحلول الدين المؤجل يقتل رب الدين للدين وهذا
مستثنى من قولهم من تعجل بشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
بشرطه واما الدية فيظهر وجوبها ايضا لان تمام الفعل حصل وهى حرة ويؤخذ من ذلك انها لو قتلت سيدها
المبعض عمدا انه يجب عليها القصاص لانها حال الجناية بريققة والقصاص يعتبر بحال الجناية والدية بالزوق
اه (قوله) وقد لا تعتق بموته كان ولدت منه الخ) عبارة المغني ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
ما اذا تعلق بها حق الغير من رهن او ارش جناية ثم استولدها وهو معسر ثم مات مفسدا فانها لا تعتق بموته وقد
ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من اطلاقه هنا ولو رهن جارية ثم مات عن اب فاستولدها
الاب قال القفال لا تصير ام ولد لانه خليفته فنزل منزلته اه وعبارة النهاية ومحل ما ذكره اذا لم يتعلق بالامة
حق الغير والام ينفذ الا يلاذ كالوالد لدراهم معسر رهونه بغير اذن المهرن الا اذا كان المهرن فرعه
كاجته بعضهم فان انفك الرهن نفذ الاصح وكالوالد ملك معسر امته الجانية المتعلقة برقبته مال الا اذا
كان المجنى عليه فرع مالها قال ع ش قوله فان انفك الرهن نفذ الخ ومثله ما لو بيعت فى الدين ثم
ماسكها اه (قوله) او لعبد المهرن الخ) عبارة النهاية وكالوالد معسر جارية تجارة عبده المادون المديون
بغير اذن العبد والغرماء اه (قوله) وهو معسر الخ) راجع اكل من المسائل الاربع كما علم بما قدمناه عن
المغني والنهاية والضمير للمجمل (قوله) وكان نذر مالها الخ) وكان ولد وارث امة نذر مورثه اعتاقها نهاية
(قوله) التصديق بها او بشمها) بخلاف ما لو نذر اعتاقها نهاية (قوله) ورد استثناء هذه) أى من كلام
المصنف والا ففى على التقديرين لا تصير مستولدة ع ش (قوله) بزوال ملكه الخ) شامل لصورة نذر
التصدق بشمها لكن ذكر السيد السهم ودى خلافة فانه ذكر انهم لم يتعزضوا لذلك وانه بعد القول فيه
بزوال الملك سم اسكن في النهاية والمغني مثل ما فى الشارح كما نبهنا اليه (قوله) بمجرد النذر) أى وانما صح
بيعه لها اذا كان نذر التصديق بشمها لان الشارح ثبت له ولاية ذلك رشيدى (قوله) وكان اوصى الخ)
وكان اول وارث امة اشتراها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذ ما منع من الوفاء بالعق من جهة مورثه وكان
اولد مكاتب امته فلا ينفذ نهاية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا يثبت الخ) وهو المعتمد مغني ونهاية (قوله) لكن
لما وهم العتق الخ) لا يقال ان الاضمار اظهر في دفع الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد
مرجع الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهر فى ذلك ظهورا تاما قريبا من
الصريح بخلاف الاظهار فانه وان لم يكن ظاهر فى اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البعض كالعضو سم وتقدم عن المغني أنفا
الجزم بذلك (قول المتن عتقت بموت السيد) ولو سببت مستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تعتق بموته وكذا
مستولدة الحرى إذا رقت ولو قهرت مستولدة الحرى سببها عتقت في الحال نهاية قال ع ش قوله ولو قهرت
الخ أى بحيث تتمكن من التصرف فيه وان تخلص بعد ذلك اه (قوله ولو يقتلها) إلى قوله أى ويفرق في المغني
والى قول المتن يحرم في النهاية الاقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وحذفه الى وكملها وقوله شبهة الملك الى
الطريق وقوله كذا ذكره فى الدعوى وقوله فيما يظهر الى المتن وقوله وصرح اصله الى المتن (قوله ولو
بقتلها) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتله فانها تعتق بموته وان استعجلت الشئ قبل اوانه
وتجب دينته في ممتها أى حيث لم يوجب القتل قصاصا والاقتص منها ع ش وعبارة المغني ودخل
في قوله بموته ما اذا قتلتها به صرح الرافعى فى أوائل الوصية كحلول الدين المؤجل يقتل رب الدين للدين وهذا
مستثنى من قولهم من تعجل بشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص
بشرطه واما الدية فيظهر وجوبها ايضا لان تمام الفعل حصل وهى حرة ويؤخذ من ذلك انها لو قتلت سيدها
المبعض عمدا انه يجب عليها القصاص لانها حال الجناية بريققة والقصاص يعتبر بحال الجناية والدية بالزوق
اه (قوله) وقد لا تعتق بموته كان ولدت منه الخ) عبارة المغني ويستثنى من عتقها بموت السيد مسائل منها
ما اذا تعلق بها حق الغير من رهن او ارش جناية ثم استولدها وهو معسر ثم مات مفسدا فانها لا تعتق بموته وقد
ذكر المصنف حكم ذلك في محله لكن الاستثناء من اطلاقه هنا ولو رهن جارية ثم مات عن اب فاستولدها
الاب قال القفال لا تصير ام ولد لانه خليفته فنزل منزلته اه وعبارة النهاية ومحل ما ذكره اذا لم يتعلق بالامة
حق الغير والام ينفذ الا يلاذ كالوالد لدراهم معسر رهونه بغير اذن المهرن الا اذا كان المهرن فرعه
كاجته بعضهم فان انفك الرهن نفذ الاصح وكالوالد ملك معسر امته الجانية المتعلقة برقبته مال الا اذا
كان المجنى عليه فرع مالها قال ع ش قوله فان انفك الرهن نفذ الخ ومثله ما لو بيعت فى الدين ثم
ماسكها اه (قوله) او لعبد المهرن الخ) عبارة النهاية وكالوالد معسر جارية تجارة عبده المادون المديون
بغير اذن العبد والغرماء اه (قوله) وهو معسر الخ) راجع اكل من المسائل الاربع كما علم بما قدمناه عن
المغني والنهاية والضمير للمجمل (قوله) وكان نذر مالها الخ) وكان ولد وارث امة نذر مورثه اعتاقها نهاية
(قوله) التصديق بها او بشمها) بخلاف ما لو نذر اعتاقها نهاية (قوله) ورد استثناء هذه) أى من كلام
المصنف والا ففى على التقديرين لا تصير مستولدة ع ش (قوله) بزوال ملكه الخ) شامل لصورة نذر
التصدق بشمها لكن ذكر السيد السهم ودى خلافة فانه ذكر انهم لم يتعزضوا لذلك وانه بعد القول فيه
بزوال الملك سم اسكن في النهاية والمغني مثل ما فى الشارح كما نبهنا اليه (قوله) بمجرد النذر) أى وانما صح
بيعه لها اذا كان نذر التصديق بشمها لان الشارح ثبت له ولاية ذلك رشيدى (قوله) وكان اوصى الخ)
وكان اول وارث امة اشتراها مورثه بشرط اعتاقها لان نفوذ ما منع من الوفاء بالعق من جهة مورثه وكان
اولد مكاتب امته فلا ينفذ نهاية (قوله) وظاهر كلامهم انه لا يثبت الخ) وهو المعتمد مغني ونهاية (قوله) لكن
لما وهم العتق الخ) لا يقال ان الاضمار اظهر في دفع الابهام لان الاضمار وان لم يكن صريحا في اتحاد
مرجع الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهر فى ذلك ظهورا تاما قريبا من
الصريح بخلاف الاظهار فانه وان لم يكن ظاهر فى اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا

رجلان خبيران اورجل وامراتان ش مر (قوله) وهنا ما يسمى ولدا) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع
البعض كالعضو (قوله) بزوال ملكه عنها) شامل لصورة نذر التصديق بشمها لكن ذكر السيد السهم ودى
خلاله فانه ذكر انهم لم يتعزضوا لذلك وانه بعد القول فيه بزوال الملك (قوله) لكن لما وهم العتق الخ)
لا يقال ما ذكره ممنوع لان الاظهار اظهر في دفع هذا الابهام لان الاضمار ان لم يكن صريحا في اتحاد مرجع
الضمائر حتى يكون مرجع بموته هو مرجع اصل امته كان ظاهر فى ذلك ظهورا تاما قريبا من الصريح

قويانا نقول الاضمار وان كان صريحا في الرجوع الضائر لكن ليس صريحا في اتحاده مع وصف كونها امته فليتامل سم بحذف (قوله ولم ينفى) الى الفرع في المغنى الا قوله وحذفه الى وكلها وقوله فلو اولدها الى المتن وقوله وكاه حذفه الى وكالشبهة (قوله فالولد رقيق لسيدها) بالاجماع الا اذا كان سيد الامة المنكوحه ممن تعتق عليه الولد لكونه بعضاله فانه يصير حرانهاية اي كان تزوج شخص بامه ابيه فاحبلم افان الولد يعتق على سيدها لانه ولد لولده عرش (قوله لانه يتبع امه الخ) ويتبع الاب في النسب واشرفهما في الدين واجاب البدل وتقرير الجزية وأخفهما في عدم وجوب الزكاة وأخسهما في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة نهاية (قوله تبع لحرية) اي الولد (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حامل لان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يبطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين نهاية رسم قال عرش قوله وصورة ملكها الخ اي على وجه يعتق فيه الولد ولا تصير مستولدة اه (قوله بنكاح) اي بخلاف مالو ملك الحامل منه بزنا فلا يعتق عليه لعدم نسبته له شرعا وقوله عتق عليه الولد اي ولا تصير به ام ولد عرش (قوله لم ينفى النكاح) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام معنى (قوله فلو اولدها الخ) خلافا لذهني والنهاية عبارة ما فلو استولدها الاب ولو بعد عتقه في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينفذ استيلاها لانه رضى برق ولده حيث نكحها وان النكاح حاصل محقق فيكون واطنا بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما لا ذالم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيوخ في باب النكاح وهو المعتمد وان قال الشيخ ابو محمد ثبت الاستيلا وينفسخ النكاح ومال اليه الامام وصححه البلقيني اه وفي سم عن الروض مع شرحه في الباب العاشر من ابواب النكاح مثلها (قوله زوجته الحرة) اما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق معنى ونهاية (قوله بان تزوج حرة وامة فوطىء الامه الخ) فالاشبه كما قاله الزركشي ان الولد حر كما في امه الغير اذا ظنها زوجته الحرة نهاية ومعنى (قوله او امته) عطف على قوله زوجته الحرة فمبارة المحرر بان ظنها زوجته الحرة او امته وفي النهاية عطف على ذلك لان ظنها مشتركة بينهما وبين غيره او امه فرعه او مشتركة بين فرعه وغيره خلافا لبعضهم اه اي فالولد رقيق في هذه الثلاث كما رجحه الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض رشيدى (قوله وهو) اي ما خرج به وقوله من قوله الخ متعلق بالعلم (قوله وكالشبهة نكاح من غر بحريتها الخ) اي فالولد قبل العلم حر نهاية اي فالولد الحادث قبل العلم بخلاف الحادث بعده رشيدى (قوله والطريق) وكذا لو اكره على وطء امه الغير كما قاله الزركشي وفي فتاوى البغوى لو استدخلت الامه ذكر حر نائم فعلفت منه فالولد حر لانه ليس بزنا من جهته ويجب قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع عليها بعد العتق كالمغرور اه (قوله) كان وطنها بجهة الخ) كان اباحه سيد الامه ووطنها على قول من يقول بجوازه باباحة السيد فانت بولد فانه لا يكون حرا عرش (قوله فلا تؤثر حرية) (فرع) جارية بيت المال كجارية الاجنبي فيحدوا طؤها وان اولدها فلا نسب ولا استيلا وان ملكها بعد سوءا كان فقيرا ام لا لان الاعفاف لا يجب من بيت المال معنى زاد النهاية ولو وطىء جارية ابيه او امه ظنا لحملها او اكره على الوطء فالذي يظهر كما قاله الاذرعى ان الولد رقيق اه قال عرش قوله فلا نسب لا ابلا دى وعليه المرحوم حيث لم تطاوعه وقوله ولو وطىء جارية الخ مثله بالاولى مالو وطىء جارية زوجته ظنا ذلك وقوله ان الولد رقيق اي ولا حد عليه اذا كان ممن يخفى عليه ذلك

لان الاصل والغالب اتحاد الضائر وعدم تشعبها بخلاف الاظهار فانه ان لم يكن ظاهر اى اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان محتملا لذلك احتمالا فويا اذ ليس الاصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضمير قبله لانا نقول الاضمار وان كان صريحا في اتحاد مرجع الضائر لكن ليس صريحا في اتحاده مع وصف كونها منه فليتامل (قوله وهو رقيق) فليكون حرا بان وطنها ظانها ان زوجته الحرة (قوله نعم ان ملكها وهي حامل الخ) قال الصيدلاني وصورة ملكها حامل لان تضعه قبل ستة اشهر من يوم ملكها او لا يبطاها بعد الملك وتاده لدون اربع سنين (قوله ثبت الاستيلا وينفسخ النكاح) هذا خلاف ما جزم به في الروض في الباب العاشر

(بنكاح) ولم يغير بحريتها لما قدمه في خيار النكاح او زنا (فالولد رقيق) لسيدها لانه يتبع امه رقا وحرية (ولا تصير ام ولدا اذا ملكها) لان امية الولد انما تثبت لها تبع لحرية وهو قن نعم ان ملكها وهي حامل منه بنكاح عتق عليه الولد كما باصه وحذفه لما قدمه في العتق بما يشملها وكلها مالو ملكها فرعه كان نكح حرامه اجنبي ثم ملكها ابنه او عبدا امه ابنه ثم عتق فلا ينفى النكاح فلو اولدها ثبت الاستيلا وانفسخ النكاح كما صححه البلقيني (او) حبلى منه امه الغير (بشبهة) منه بان ظنها زوجته الحرة وان كانت زوجته الامه بان تزوج حرة وامة فوطىء الامه يظن انها الحرة او امته كما باصه وكانه حذفه للعلم بما خرج به وهو مالو ظنها زوجته الامه فان الولد رقيق من قوله ولا بنكاح وكالشبهة نكاح من غر بحريتها كما مر آنفا (فالولد حر) عملا بظنه وعليه قيمته لسيدها وخرج بتفسير الشبهة بما ذكره شعبة الملك كالمشتركة وقد مرت آنفا والطريق كان وطنها بجهة الخ) فلا تؤثر حرية لا تنفاه ظنها (ولا تصير ام ولدا اذا ملكها في الاظهر) لانه عقلت به في غير ملكه فلا نظر لحرية

الولد وكذلك ماله حق الملك فيه كامة مكانة وأمه ابنة اذا لم يستولدها الابن (فرع) نزع امة بحجة ثم احبها ثم اكذب نفسه لم يقبل قوله وان وافقه المقر له لكنه يغرم له نقصها وقيمتها والمهر ولتعتق بموته ويوقف ولاؤها فان لم يجد حجة خلف المنكر وأحبها ثم أكذب نفسه وأقر ماله فكما مر كذا ذكره في الدعاوى وسكتا عما لو أولدها الاول ثم الثاني ثم أكذب الثاني نفسه الاوجه ثبوت ايلادها الاول لا تنافها عليه آخر او يلزم الثاني لقيمة الولد والمهر والنقص (وله وطء أم الولد) اجماعا ما لم يقم به مائع ككونها محرمة أو مسلبة وهو كافر أو موطوء ابنه أو مكاتبته أو كونه مبعضا

للشبهة وهل يثبت نسبه منه في الصور الثلاث أم لا فيه نظر وظاهر افتصاره على نفي الحرية في هذه دون نفي النسب والتصريح بنفيه بما قبلها أبو ته في الثلاث فربا عليه الارث إذا عتق وعدم القتل بقتله إلى غير ذلك من الاحكام فليراجع اه (قوله) وكذلك ماله حق الملك الخ أي في ثبوت الاستيلاء والعق بالموت عبارة المغنى ويستثنى من إطلاقه مسائل منها ما لو أولد السيد أمة مكاتبه فانه يثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو أولد الاب الحر أمة ابنة التي لم يستولدها فانه يثبت فيها الاستيلاء وإن كان الاب معسرا أو كافرا ومنها ما لو أولد الشريك الأمة المشتركة إذا كان موسرا كاسرفان كان موسرا ثبت الايلاد في نصبيه خاتمة وكذا الأمة المشتركة بين فرع الواطيء وأجنبي إذا كان الاصل موسرا ولو أولد الاب الحر مكانة ولده هل ينفذ استيلاءه أو لا وجهان أو جههما كما جزم الفقهاء الاول ولو أولد أمة ولده المزوجة نفذ ايلادها كالسيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل وكذا في النهاية الاقوال ولو أولد الاب الحر مكانة ولده الخ (قوله) وأمة ابنة الخ ويجب على الاصل قيمتها وكذا مهرها إن تأخر الانزال عن مغيب الحشفة ومن المستثنيات ما لو وطئ أمة اشتراها بشرط الخيار للبايع باذنه لحصول الاجازة حينئذ وما لو وطئ جارية المغنم بعض الغانمين واحبها قبل القسمة واختيار التملك والولد حر نسيب إن كان الواطيء موسرا وكذا معسرا كما نقله عن تصحيح القاضي أبي الطيب والرويانى وينفذ الايلاد في قدر حصته إن كان معسرا ويسرى إلى باقيها إن كان موسرا انتهى به حذف (قوله) إذا لم يستولدها الابن قيد بالابن لان المكاتب لا يصبح استيلاءه سم (قوله) لم يقبل قوله أي فينفذ استيلاءه (قوله) لكنه يغرم له أي للمقر له عس (قوله) نقصها وقيمتها انظر ما المراد بالنقص المغنوم مع القيمة وسيأتي آخر مسألة في الكتاب نقله عن الروضة انه يغرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم انه يحرم عليه وطؤها حتى يشترها من المنتزعة عنه وظاهر ان محل الحرمة إن كان صادقا في كذابه نفسه رشيدى ويحتمل أن المراد بالنقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يندرج الاول في الثاني (قوله) فكما مر أي من عدم قبول قوله عس علوة الرشيدى أي فيجرى في المدعى عليه نظير ما تكرر في المدعى اه (قوله) لا تنافها عليه اخرا أي با كذابه نفسه عس (قوله) ويلزم الثاني لقيمة الولد علم منه انه لا يحكم بحرشته رشيدى وفيه وقفة بل الذى يفهم منه الحكم بحرشته وهو قياس ما سرى اول الفرع وقياسه ايضا انه يوقف الولد اهنا (قوله) اجماعا إلى قوله وكانه اكفى في المغنى الا قوله فيها يظهر من إطلاقهم وقوله ثم رايت إلى المتن وقوله وصرح اصله (قوله) ما لم يقم به الخ عبارة المغنى ما لم يحصل هناك مانع اه وهى احسن (قوله) ككونها محرمة أي على المحبل بنسب او رضاع او مصاهرة مغنى أو كونها بجورسية أو وثنية نهاية (قوله) أو كونه مبعضا الخ أي كون المحبل مبعضا أي أو كون الأمة مشتركة بينهما وبين اجنبى اذا احبها الشريك المعسر أو مشتركة بين فرع الواطيء وأجنبي إذا كان الاصل موسرا كما مر مغنى أو كونها موصى بمنافعا اذا كانت بمن تحبل فاستولدها الوارث فالولد حر وعليه قيمته يشترى بها عبدا ليكون مثلها رقبته للوارث ومنفعة الموصى له ويلزمه مهرها وتصير ام ولد فتعتق بموته مسلوقة بالمنفعة وليس له وطؤها الا باذن الموصى له بالمنفعة بخلاف من لا تحبل فيجوز بغير اذنه كما صححه في اصل الروضة أو كونها أمة تجارة عبده الماذون المديون لا يجوز له وطؤها الا باذن العبد والقرماء كما مر فان احبها وكان

من أبواب النكاح حيث قال مانصه فيحرم أى نكاح جارية الولد الا على أب رقيق فلو تزوجها أب الاب الرقيق ثم عتق أو تزوج حر رقيقه ثم ملكها ابته لم يفسخ نكاحه فلو استولدها لم ينفذ أي استيلاءها اه ولم يزد في شرحه على تقرير ذلك وتوجيهه وعدم نفوذ الاستيلاء هو ما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون والشيخ ابو على والبغوى وغيرهم ووجهه الاصفونى وجزم به الحجازى والنفوذ قال به الشيخ ابو محمد ومال اليه الامام ووجهه البقنى ش م ر (قوله) إذا لم يستولدها الابن قيد بالابن لان المكاتب لا يصح استيلاءه (قوله) والمهر) سكت عن قيمة الولد (قوله) ككونها محرمة أو مسلبة وهو كافر أو موطوء ابنة الخ عبارة السيد السمهودى

مع سر أثبت الاستيلاء بالنسبة إلى السيد فينفذ إذا ملككم إبه أن يمت كالمرونة ولا يجوز له الوطء قبل بيعها إلا بالاذن أو كونها أم ولد الميرت لا يجوز له وطؤها في حال ردته أو أم ولد ارتدت أو أم ولد كاتبها نهاية أو كونها أم علم ينفذ فيها الاستيلاء لردن وضعي أو شرعي أو جنائي (فرع) لو شهد اثنان على إقرار سيد الأمة بأبلا دها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يفر ما شئت لأن الملك باق فيها ولم يفر تأل الأساطنة البيع ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غر ما قيمتها الموارث معنى ونهاية لأن هذه الشهادة لا تحط عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه فوجدت الصفة وحكم به بتم رجعا غر ما معنى (قوله) واذن له (الخ) أي في الوطء بعد الإبلا د (قوله) وله استخدامها وإجارتها وإعارتها (أي وولدها بطريق الأولى معنى) (قوله) وإجارتها (لأن نفسها ولو أوجرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وإنه سخط الإجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلاف ماله أوجر عبده ثم اعتقه فان أصبح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق بالموت أو الصفة على الإجارة فيمن بخلاف الاعتاق ولهذا سبق الإجماع الاستيلاء ثم مات السيد لم تنسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق نهاية ومعنى قال عرش قوله وأنفسه سخط الخ أي ورجع المستأجر لقسط المسمى على التركة كان كانت وإلا فلا مطالبة له على أحد وقوله لم تنسخ أي الإجارة ونية في عليها من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أو منع متوليه فعلى مياسير المسلمين اه (قوله) بان له قيمتها إذا عتقت جزم به المغنى بلا عزو (قوله) على بدل النفس) الأولى على ما يشمل بدل النفس (قول المتن وكذا تزويجها الخ) وله تزويج بنتها جبراً ولا حاجة إلى استبرائها بخلاف الأم لفرأشها ولا يجبر ابنها على النكاح ولا أن يتكبح بالإذن السيد وبأذنه يجوز وما استثناء البغوى من أن البعض لا يزوج مستولده ممنوع كما قاله البلقيني لأن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية معنى وقوله وما استثناء البغوى الخ كذا في النهاية (قوله) ولو مبعضا معتمد عرش (قول المتن بغير اذنهما) أي بكرة أو ثيبا كان صافها فدخل منه في فرجها بلا إيلاج فهي باقية على بكارتها وإن ولدت وزالت الجدة لأنها لم تنوط بكارتها بوطء في قبلها عرش (قوله) بخلاف كافر الخ) عبارة النهاية والكافر لا يزوج أمته المسلمة بخلاف ماله كان السيد مسلياً وهي كافرة ولو وثنية أو مجوسية لأن حق المسلم في الولاية أكد وحضانه ولدها لها وإن كانت رقيقة لتبعته لها في الإسلام اه (قوله) ولا يصح) إلى الفرع في النهاية والمغنى لإلا قوله على ما حكاه الروياني عن الأصحاب وقوله كذا قاله إلى وتصح كتابتها وقوله لم يثار الاختصار (قوله) ولا يصح) أي بيعها وقوله به أي بصحة بيعها على حذف المضاف (قوله) لأنه مخالف لنصوص الخ) ومخالف للإجماع وقد أجمع التابعون فن بعدهم على تحريم بيعها قال المصنف في شرح المذهب هذا هو المعتمد في المسئلة إذ قلنا الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف حينئذ فيستدل بالأحاديث وبالاجماع على نسخ الأحاديث في بيعها نهاية قال عرش قوله يرفع الخلاف معتمد اه عبارة المغنى وقد قام الإجماع على عدم صحة بيعها واشتهر عن علي رضي الله عنه أنه خطب يوماً على المنبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبعن وأنا الآن أرى يبعن فقال عبيدة السلمي رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع

وإن أذن له مالك بعضه فيما يظهر من إطلاقهم خلافاً للبلقيني ثم رأيت شارحاً رد عليه بما أشرت إليه من كلام الروضة وغيره (و) له (استخدامها) وإجارتها (وإعارتها) (وإرشاء جنائيتها) (عليها) وعلى أولادها التابعين لها وله قيمتها إذا قتلوا لبقاء ملكه على الكل وأنما تجز إجارة الأضحية المنذورة لخروجها عن الملك وصرح أصله بأن له قيمتها إذا قتلت وكانت اكتفى عنه بدخوله في إرشاء جنائيتها عليها لأنهم قد يطلقون الإرشاء على بدل النفس (وكذا) ولو مبعضا (تزوجها بغير اذنهما في الأصح) لأنه يملكها من غير مانع فيه بخلاف كافر في مستولده المسلمة (ويحرم بيعها) ومثلها ولدها التابع لها كما علم من كلامه ولا يصح بل لو حكم به قاض نقض على ما حكاه الروياني عن الأصحاب لأنه مخالف لنصوص وأقيسة جليلة وصح أمهات الأولاد لا يبعن

وأضاف غيره لذلك أربعة وهي ماله وأولد مكاتبته فانها تصير أم ولد ولا يحل له وطؤها ثم قال وثانية عشر وهي أم ولده إذا كاتبها لما سياتي من صحة كتابتها والمكاتبة محرمة وطؤها أه وفي الروض في أبواب النكاح (فرع) أولد مكاتبته ولده فهل ينفذ استيلاءه وجهان أه قال في شرحه قال في الأصل أصحهما عند البغوى الأول وقطع المروى بالثاني قال الزركشي ورجح الخوارزمي الأول وجزم به القفال في فتاويه اه وعلل اعنى في شرحه الأول بأن الكتابة تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاء والثاني بأن المكاتب لا تقبل النقل ويؤخذ منه أنه على الأول تنسخ الكتابة ثم إن كانت موطوءة للابن حرم على الأب وطؤها وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله) ثم رأيت شارحاً رد عليه) عبارة شرح الروض قال البلقيني ويستثنى البعض فليس له وطء مستولده إلا باذن مالك بعضه اه وهو مفرع على ضعيف كما علم من باب معاملات العبيد اه (قوله) بخلاف كافر

الجماعة أحب اليهم رأيك وحدك فقال انضوا في ما أنتم قاضون فاني أكره أن أخالف الجماعة اه (قوله ولا يرهن) والذي في النهاية والمعنى ولا يرهن اه وله الرواية متعددة (قوله وخبر جابر الخ) والذي استدلل به القديم على جواز البيع مغنى (قوله سرارينا) بشديد البلاء جمع سريه (قوله امام منسوخ الخ) وقيل أن النبي ﷺ لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كنا نخبر أبا ربيع بن سنة لا نرى بذلك بأس حتى أخبرنا بذلك رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن الخبارة وتركناها مغنى زاد النهاية ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي أو قبل ما استدلل به عمر وغيره من أمر النبي ﷺ على عقته ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك النهي وهو ظاهر في أز قوله لا نرى بالنون لا بالبلاء وقال البيهقي ليس في شيء من الطرق أنه اطلع عليه اه (قوله استدلالا واجتهادا) أي منا أخذنا بظاهر قول جابر أن النبي ﷺ حتى لا نرى بذلك بأسا رشدي عبارة الجبري قوله امام منسوخ أي إن قرئ لا يرى بالبلاء التحية وقوله او منسوب الخ أي إن قرئ بالنون وكذلك يصح كونه منسوخا عليهما أن ثبت أنه ﷺ اطلع عليه واقره لكن ثبت أنهم لم يطلعوا وإنما أسند إليه بطريق الاجتهاد من جابر أي ظن جابر أن الذي ﷺ اطلع على يعين واقره شيخنا عزيزي اه (قوله قولنا ونها) وهو الحديث السابق من الدار قطني مغنى اقوله ولأن ما كان الخ عطف على قوله لأنه يخاف لئلا يوصر الخ (قوله وصار) أي البيع (قوله ونحو بيعها) كان يقرضها نفسها فتعق وتأتي له بأمة مثما بدلها بجبري عبارة النهاية والمعنى وكيعها في ذلك هبتها كما صرح به الباقين والاذرعى بخلاف الوصية بها لاحتياجها إلى القبول وهو لا يتم بعد الموت والعق يقع عليه اه قال الرشدي قوله بخلاف الوصية بها لنفسها أي فتحرم لتعاطي العقد الفاسد وكذا وقفها اه (قوله واخذ منه الزركشي الخ) عبارة النهاية قال الزركشي ينبغي صحة بيعها الخ وهو مردود اه وعبارة المغنى وليس له بيعها ممن تعق عليه ولا بشرط العتق ولأنه أقر بربها فأنما لو قلنا أنه من جهة المشتري اقتداء هو بيع من جهة البائع ففيه نقل ملك اه (قوله إذا زال) أي بيعها من نفسها عقد عتاقه على الإصح ويؤخذ منه أن محل بيعها من نفسها إذا كان السيد حرا لكل أما إذا كان مملوكا فإنه لا يصح لأنه عقد عتاقه كما مر وهو ليس من أهل الولاء وهذا ما أخذ من كلامهم ولم أر من ذكره والهبة كالبيع فيها ذكره وهذا كله إذا لم يرتفع الا بالإلاد فان ارتفع بان كانت كافرة أو ليست لمسلم وسيت وصارت قفة فإنه يصح جميع التصرفات فيها فلما عادت لما كان بعد ذلك لم يعد الاستيلاء لانا بطلناه بالكلية بخلاف المستولدة المروثة إذ ابيحت ثم ملكها الراهن لانا إنما بطلناه الاستيلاء فيها بالنسبة إلى المهرن وقد زال تعلقه وهذا هو الظاهر مغنى وقوله وهذا كله الخ في النهاية مثله (قوله ويصح بيع المروثة الخ) عبارة النهاية ويستثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الأولى المروثة وهما وضعا أو شرعا حيث كان المستولد معسرا حال الإيلاد الثانية الجانية وسيدها كذلك الثالثة مستولدة المفلس اه قال ع ش قوله وهما وضعا أي بان رهنها المالك في حياته وقوله أو شرعا أي بان يموت مالهما وعليه دين فالتركة مروثة به شرعا وقوله وسيدها كذلك أي معسرا حال الإيلاد اه (قول المتن ورهنها وهبتها) عبارة المغنى ويحرم ويطل بيعها ورهنها وهبتها الخبر الدارقطني السابق في الأول والثالث ولأنها لا تقبل النقل فيها وقياسا للثاني عليهما ولأن فيه تسليطا على البيع اه (قوله ولو مروثة الخ) عبارة النهاية وظاهر أن أم الولد التي يجوز بيعها لعلقة رهن وضعي أو شرعي أو جناية أو نحوها تتمتع هبتها اه (قوله لأنها تنقل الملك) والحاصل أن حكم أم الولد حكم الفنة إلا فيما ينقل به الملك أو يؤدي إلى انتقاله وانما صرح المصنف برهنها مع فهمه من تحريم بيعها للتنبيه على أن تعاطي العقود الفاسدة حرام وان لم

ولا يرهن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة صحح الدارقطني والبيهقي وقفه على عمر رضي الله عنه وابن القطان رفعه وهو المقدم لأن مع راويه زيادة علم وخبر جابر رضي الله عنه كنا نبيع سرارينا امهات الاولاد والنبي ﷺ حتى لا نرى بذلك بأسا اما منسوخ او منسوب له ﷺ وسلم استدلالا واجتهادا فقدم ما نسب اليه من النهي المذكور قولنا ونصا ولأن ما كان فيه من خلاف في القصر الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه كذا قالاه هـ لكانتهما صححا في محل آخر عدم نقضه لأن المسئلة اجتهادية والادلة فيها متقاربة وتصح كتابتها ونحو بيعها من نفسها واخذ منه الزركشي صحة بيعها ممن تعق عليه كاصلها وفرعها وفيه نظر إذا الأول عقد عتاق لا يبع بخلاف الثاني ويصح بيع المروثة والجانية وأم ولد المكاتب كما مر (ورهنها) لأنه يسلط على البيع (وهبتها) ولو مروثة وجانية لأنها تنقل الملك (ولو ولدت من زوج رقيقا أو) من (زنا) أو من شبهة بان ظن كونها زوجته الأمة كما علم عامر

يتصل به المقصود كما نص عليه في الام قال الزركشي والدميري ولا تصح الوصية بها ولا وقفها ولا تدبيرها
 نهاية (قوله بعد الاستيلاء) متعلق بقول المصنف ولدت (قول الماتن فالولد للسيد الخ) سكت عن حكم اولاد
 اولاد المستولدة ولم اره ن تعرض لهم والظاهر اخذاهن كلامهم انهم ان كانوا من اولادها الاناث فحكمهم
 حكم اولادها او من الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاقا وحرية كما مر (فرع) لو قال لامته انت حرة بعد
 موتي بعشر سنين مثلا فاما تعق اذا مضت هذه المدة من الثالث واولادها الحادئون بعد موت السيد في هذه
 المدة كأولاد المستولدة ليس للوارث ان يتصرف فيهم بما يؤدي الى ازالة الملك ويعتقون من رأس المال كما
 ذكره في باب التدبير اه معنى (قوله وان ماتت امه) هذا احد الموضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى
 حكم التابع كافي نتاج الماشية في الزكاة بخلاف المسكاتبة اذا ماتت او عجزت نفسها تبطل الكتابة ويكون
 الولد رقيقا للسيد لانه يعتق بعقبا تبعا بلا ادائه او نحوه وولد المستولدة انما يعتق بما تعتق هي به وهو
 موت السيد ولهذا لو اعنت ام الولد او المدبرة لم يعتق الولد كالعكس بخلاف المكاتبه اذا اعتقها بعق ولدها
 واولاد الاضحية والهدى المنذورين له حكمهم الزوال الملك عنهما وولد الموصى بمنفعتها كالام رقبة للوارث
 ومنفعة للموصى لانه جزء من الأم والمؤجرة لا يعتدي حكمهما الى الولد لان العقد لا يقتضيه وولد
 المهرهنة الحادث بعد الرهن غير موهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المقصوبة غير مقصوب وولد
 المودعة كالثوب الذي طيرته الريح الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجانية وولد المرتدين مرتدو ولد العدو
 تصح شهادته على عدو اصله وولد مال القراض يفوز به المالك وولد المستاجر غير مستاجر وولد الموقوفة
 لا يعتدي حكم الوقف اليه لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للوقوف عليه قال الزركشي وضابط
 ما يعتدي الى الولد كل ما لا يقبل الرفع كالو نذر عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذا ولد الاضحية والهدى اه
 معنى عبارة الهاية والولد الحادث بين ابوين مختلفي الحكم على اربعة اقسام الاول ما يعتبر بالابوين جميعا كما
 في الاكل وحل المنهي حق المناكحة والزكاة والتضحية به وجزاء الصيد واستحقاق سهم الغنيمة والثاني ما يعتبر
 بالاب خاصة وذلك في سبعة اشياء النسب وهو ابوه والحرية اذا كان من امته او من امه غر بخرتها وظهرها
 زوجته الحرة او امته او من امه فرعهو الكفارة والولاء فانه يكون على الولد بمو الى الاب وقد رجع الجزية ومهر
 المثل وسهم ذوى القرى والثالث ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذا كان ابوه رقيقا والرقا اذا كان
 ابوه حرا وامه رقيقة الا في صور ولدا امته ومن غر بخرتها ومن ظنها زوجته الحرة او امته وولد امه فرعه
 وحمل حرة من مسلم وقد سبق والرابع ما يعتبر باحدهما غير معين وهو ضربان احدهما ما يعتبر
 باشرفهما كافي الاسلام والجزية يتبع من له كتاب واعظمهما كما في ضمان الصيد والدية والغرة والضرب
 الثاني ما يعتبر باخسهما وذلك في النجاسة والمناكحة والذبيحة والاطعمة والاضحية والعقيقة واستحقاق سهم
 الغنيمة وولد المدبرة والمعلق عتقا بصفة لا يتبعها في العتق الا اذا كانت حاملا به عند العتق او وجود الصفة
 وولد المكاتب الحادث بعد الكتابة يتبعها رقاقا وعتقا بالكتابة ولا شيء عليه وولد الاضحية والهدى الواجبين
 بالتعيين له اكل جميعه كما مر في الكتاب تبعا لاصله وجرى جماعة على انه اضحية وهدى فليس له اكل شيء منه
 بل يجب التصديق بجميعه وولد المبيعة يتبعها ويقتا بله جزء من الثمن وولد المهرهنة والجانية والمؤجرة والمعارفة
 والموصى بها او بمنفعتها وقد حلت به في الصورتين بين الوصية وموت الموصى سواء اولدته قبل الموت او بعده
 وولد الموقوفة وولد مال القراض والموصى بتخدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا يتبعها اما اذا كانت
 الموصى بها او بمنفعتها حاملا به عند الوصية فانه وصية او حلت به بعد موت الموصى او ولدت الموهوبة به بعد

بعد الاستيلاء (فالولد للسيد
 يعتق) وان ماتت امه
 (بموته) ويمتنع نحو بيعه
 (كهى) لان الولد يتبع
 أمه رقاقا وحرية وكذا
 في سببها اللازم نعم لو غر
 بخرتها

العصر بلا دفاع شيخ مشايخ الاسلام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي طيب الله ثراه وجعل الجنة
 مثواه بجاء سيدنا محمد خير انبياء ونعنا به وبعلمه في الدنيا والاخرة آمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قيمته وخرج بزواج وزنا
ولدها من السيد فهو حر
وان ظننا زوجته الامة ومرا
ان ادخال الكاف على
الضمير فيه نوع شذوذ سهله
اثار الاختصار (واولادها
قبل الاستيلاء من زوج او
زنا لا يعتقون بموت السيد
وله بيعهم) لحدوثهم قبل سبب
الحرية اللازم ونظيره مالو
اولد معسر مروه فبيعت
في الدين ثم ولدت من زوج
اوزنا ثم ملكها فلا يعتق
ولدها بموته لحدوثه قبل
سبب الحرية اللازم
(فرع) اتى القاضى
فمن اقروا طه امته فادعت
انها اسقطت منه ما تصير به
ام ولد بانها تصدق ان امكن
ذلك يمينها وحكى ابن
القطان فيه وجهين رجع
منهما الاذرى تصديقه وان
اعترف بالحل لم تمض مدة
لا يبقى الحل فيها يجتاولو
ادعى ورثة سيدها مالاله
بيدها قبل موته فادعت
تلقه اى قبل الموت صدقت
يمينها كاتلقه الازرق وكلام
النهاية يؤيده اما دعواها
تلقه بعد الموت فيظهر
عدم تصديقه لان يدها
عليه حينئذ يضمن لانه
ملك الغير وهى حره وقيل
شهادة الاب على ابنه باقراره
بالاستيلاء وان تضمنت
الشهادة لولد الولد لانها
تابعة والمقصود الشهادة
على ولده بالاستيلاء وتسمع
دعواها على السيد الايلاء

القبض وقد حملت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقابل حينئذ فان كانت الموهوبة حاملا به عند
الهبة فهو موهبة ولو رجع الاصل في الموهوبة لا يرجع في الذى حملت به بعد الهبة وولده بعد القبض وولد
المغصوبة والمعاراة والمقبوضة ببيع فاسدا وبسوم والمبيعة قبل القبض يتبعها في الضمان لان وضع اليد
عليه نابع لوضع اليد عليها وحل الضمان في ولد المعارة اذا كان موجودا عند العارية او حادثا وتمكن من
رده فلم يردده وولد المرئى ان انعقد في الردة واولادهم تردون ان انعقد قبلها وفيها واحد اوصوله مسلم فلم
اه قال الرشيدى قوله وجزاء الصداى ما يجعل جزاء للصيد فيما اذا كان احدا بويه جزى في الجزاء الآخر
لا يجزى وقوله واستحقاق سهم الغنيمة اى بالنسبة للركوب كما اذا كان متولدا بين ما يسهم له وما يرخص له
وقوله لموا الى الاب اى حيث امكن فلا يرد انه قد يكون لموا الى الام قبل عتق الاب وقوله وقدر الجزية يتامل
وقوله وولد المبيعة يعنى حملها بخلاف ما بعده فان المراد فيه الولد المنفصل وقوله فان كانت الموهوبة بيهى التى
قبضت وانظر ما يترتب على الحكم بكون ولدها موهوبا او تابعيا وقوله وجرى جماعة الخ منهم الشارح
وكذا المغنى كما رآنا (قوله كان ولده الخ) اى الحادث قبل العلم برقيتها نهاية (قوله فيه نوع شذوذ) ولو قال
كالروضة فحكم الولد حكم امه لكان اولى يشمل منع البيع وغيره من الاحكام مغنى (قوله ونظيره الخ) عبارة
النهاية في شرح فالولد للسيد الخ وعمل ما ذكره المصنف اذ لم يتبع فان بيعت في رهن وضعى او شرعى او في جنانية
ثم ملكها المستولدهى واولادها فانها تصير ام ولد على الصحيح واما اولادها فارقام لا يعطون حكمها لانهم
ولدوا قبل الحكم باستيلاءها اما الحادثون بعد ايلاءها وقيل بيعها فلا يجوز له بيعهم وان بيعت امهم
للضرورة لان حق المرتبة والمجنى عليه مثلا لا تعلق لهم فيعتقون بموته دون امهم بخلاف الحادثين بعد
البيع لحدوثهم في ملك غيره اه من اد المصنف وظاهر التعايل ان الحكم كذلك ولو كانت حاملا به عند العود
وهو ما في فتاوى القاضى اه (قوله لحدوثه قبل سبب الحرية الخ) الاولى قبل الحكم باستيلاءها كما مر عن
النهاية والمغنى (قوله وحكى ابن القطان فيه وجهين رجع الخ) اعتمده النهاية عبارة تم في فروع ابن القطان
لو قالت الامة التى وطئها السيد اقيمت سقطا صرت به ام ولد وانكر السيد لقاءها ذلك فن المصدق وجهان
قال الاذرى الظاهر ان القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما في الاستسقاط والعلق مطلقا وقيل
اذا اعترف بالحل احتمال والا قرب تصديقه ايضا لان ان تمضى مدة لا يبقى الحل يجتئنا اليها ولو اتفقا على
انها اسقطت وادعت انه سقط مصور وقال بل لاصرة فيه اصلا فالظاهر تصديقه ايضا لان الاصل معه اه
قال عرش قوله الظاهر ان القول قول السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد معتمدا (قوله وتسمع دعواها الخ) ولو ادعت المستولدة
ان هذا الولد حدث بعد الاستيلاء او بعد موت السيد فهو حروا وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء
فهو قن صدق يمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فانها
المصدقة لان اليد لها فترجع بخلافه في الاولى فانها تدعى حرته والحر لا يدخل تحت اليد مغنى عبارة النهاية ولو
تنازع السيد ووارثه والمستولدة في ان ولدها ولدته قبل الاستيلاء او بعده فالقول قول السيد والوارث
وتسمع دعواها والولدها حسيه ولو كان لامته ثلاثة اولاد ولم تكن فراسالهم ولا منزوجة فقال احدهم ولدى فان
عين الاوسط ولم يكن اقراره يقتضى الاستيلاء فالآخران رقيقان وان اقتضاه بان اعترف بايلاءها في ملكه
لحقه الا صغر ايضا للفرش وان مات قبل التعيين عين الوارث فان تعذر فالقائف فان تعذر فالقرعة ثم ان كان
اقراره لا يقتضى ايلاء او خرجت القرعة او احد عتق وحده ولم يثبت نسبته ولا يوقف نصيب ابن وان كان
اقتضاه فالصغير نسب على كل تقدير ويدخل في القرعة ليرق غيره ان خرجت القرعة له فان خرجت لغيره
عتق معه اه قال الرشيدى قوله وان مات قبل التعيين هذا مقابل قوله فان عين الاوسط وسكت عما اذا
عين الاكبر او الاصغر فالحكم فيها مظاهر مما ذكره وقوله عتق وحده اى حكم بعتقه اى عملا بقوله هذا ابني
اذ هو من صلب العتق كما مر في باب وقوله ولم يثبت نسبته اى لان القرعة لا تدخل لحافى النسب اه (قوله

ويكافئ مزيدك جدا كثيرا طيبا مباركا (٤٣٢) فيه كما تحب يا ربنا وترضى جدا كالذي نقول وخير مما نقول يلا السموات والارض

وما شئت ربنا من شيء بعد
اهل الشفاء والمجد احق ما قال
العبد وكلنا لك عبد لا مانع
لما اعطيت ولا معطى لما
منعت ولا ينفع ذا الجدم منك
الجد وصل اللهم وسلم
وبارك افضل صلاة وافضل
سلام وافضل بركة على عبدك
ونبيك ورسولك النبي الامي
وازواجه وذريته وعلى آله
وصحبه وانصاره وتابعهم
باحسان الى يوم الدين كما
صليت وباركت على ابراهيم
وعلى ال ابراهيم في العالمين
لأنك حميد مجيد وكما يليق بعظيم
شرفه وكاله ورضاك عنه
وما تحب وترضى له عدد
معلوماتك ومداد كلماتك
ابد الآبدين ودهر الداهرين
كلما ذكرك وذكره الذاكرون
وكلما غفل عن ذكرك وذكره
الغافلون وعلينا معهم برحمتك
يا أرحم الراحمين سبحانه
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين امالك اللهم بجلال
وجهمك وباهر قدرتك
وواسع جودك وكرمك
أن تنفع بهذا الشرح المسلمين
منفعة عامة وان تمن على
بالاخلاص فيه ليكون
ذخيرة لي اذا جاءت الطامة
وان لا تعاقبني فيه ولا في
غيره من سائر اثارى
بقبيح ما جنيت من الذنوب
وعظيم ما اقترفت من
العيوب لأنك أرحم

ويقوم بحقوقها (قوله ويكافئ مزيدك) همزة في آخره أي يساوي ما تزيد من النعم ويقوم بشكره (قوله
جدا كثيرا) كنظيره الآية بن عطف على حمدنا يوافي الخ بعاطب مقدر (قوله ربنا) كنظيره الآتي منادى
بإيه مقدره (قوله يلا السموات الخ) أي بتقدير تجسمه من نور (قوله من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسى
والعرش وغيرهما لا يحيط به إلا علم علام الغيوب (قوله اهل الشفاء الخ) أي بأهل المدح والعظمة
ويحوز الرفع بتقدير أنت (قوله احق الخ) مبتدأ خبره قوله لا مانع الخ وجمله وكلنا لك عبد معترضة بينهما
(قوله ولا ينفع ذا الجدم الخ) بفتح الجيم أي لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه وإنما ينفعه عندك رضاك
ورحمتك وما قدمه من أعمال البر بفضلك وكرمك (قوله وأزواجه الخ) عطف على عبدك (قوله كاصليت)
لم يزد وسلت وإن اقتضاها حسن المفاصلة اقتصارا على ما ورد (قوله ورضاك) عطف على المضاف أو
المضاف اليه (قوله وكما يليق الخ) عطف على قوله كاصليت الخ (قوله وما تحب الخ) عطف على قوله كما يليق
الخ (قوله وعلينا معهم الخ) عطف على قوله على عبدك ثم الظاهر أن الشارح قصد بنون الجمع نفسه مع
غيره من المؤمنين امتثالا للحديث إذا دعوتهم فعمموا (قوله بالاخلاص فيه) أي في تأليف الشرح من الرياء
والسمعة وحب الشهرة والمحمدة بأن يقصد به نفع العباد ورضا الرب سبحانه وتعالى (قوله دعواهم فيها
سبحانك اللهم الخ) إنما ختم كتابه بهذه الآية التي نزلت في أذكار أهل الجنة وما يهتمون به دعواهم من الحمد
لرب العزة رجاء أن يجعله الله تعالى من أهل السعادة والجنة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ بحمد الله وعونه وتوفيقه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه
من تسويد هذه الحواشي الجامعة لمعتمدات ما أخرى الشافعية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب
الدين أحمد بن حجر الميمني المكي في مكة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما في منتصف
ربيع الثاني من شهر سنة الف ومائتين وتسع ومائتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات
وأزكى التحيات وأرجو من فضل الله أن يجعلها في حيز القبول فإنه كريم يعطي خير ما مول
والمرجو من اطلع عليها أن يدعو لقليل البضاعة بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن
يقبل العثرات ويعفو عن التساهلات والسيئات فإن الانسان محل للقصور
والنسيان خصوصاً في هذه الاعوام والازمان ولإني والله معترف
بقصر الباع وكثرة الزوال ولكن فضل الله وكرمه
لا يعمل بشيء من العلل ونسأله حسن
الختم بجاه سيدنا محمد عليه
وآله وصحبه الصلاة
والسلام
تم

الراحمين وأكرم الاكرمين دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

ولوفي المرض) إلى قوله صلى الله عليه وسلم في النهاية والمعنى الا قوله كما بينته الى وكذا (قوله ولوفي المرض الخ)
 عبارة المغنى والنهية سواء احبها او ابعثها في المرض أم لا وصى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو وصى بحجة
 الاسلام فان الوصية بها تحسب من الثلث لان هذا الانلاف حصل بالاستمتاع فاشبه اتفاق المالك في اللذات
 والشهوات (خاتمة) ووطى مشري كان أمه لها وانت بولد وادعى استبراء وحلفا فلا نسب ولا استيلاد
 وان لم يدعيه فله احوال احدها ان لا يمكن كونه من احدهما بان ولدت له لاكثر من اربع سنين من وطء الاول
 ولاقل من ستة اشهر من وطء الثاني أولا اكثر من اربع سنين من آخرهما وطاقما لو ادعى الاستبراء الحال
 الثاني ان يمكن كونه من الاول دون الثاني بان ولدت له ما بين اقل مدة الحمل واكثرها من وطء الاول ولما دون
 اقل مدة الحمل من وطء الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان معسرا او يسرى ان
 كان موسرا الحال الثالث ان يمكن من الثاني دون الاول بان ولدت له لاكثر من اربع سنين من وطء الاول
 ولما بين ستة اشهر واربع سنين من وطء الثاني فيلحق بالثاني ويثبت الاستيلاد في نصيبه ولا سراية ان كان
 معسرا وان كان موسرا سري الحال الرابع ان يمكن من كل واحد منهما بان ولدت له ما بين ستة اشهر واربع
 سنين من وطء كل واحد منهما وادعى او احدهما فيعرض على القائف فان تعذر امر بالاقتساب اذا بلغ
 وان انت لكل منهما بولد وموسرا وادعى كل منهما ايلاده قبل ايلاد الاخر لها ليسرى ايلاده الى
 بقية فان حصل الياس من بيان القبلية عتقت بموتهما لا اتفاقهما على العتق ولا يعق بعضها بموت أحدهما
 لجواز كونها مستولدة للاخر ونفقتها في الحياة عليهما ويوقف الولاء بين عصبيتهما لعدم المرجح وان كانا
 معسرين ثبت الاستيلاد لكل واحد في قدر نصيبه فاذا مات أحدهما عتق نصيبه وولاؤه لعصبته فاذا ماتا
 عتقت كلها والولاء لعصبيتهما بالسوية وان كان أحدهما موسرا فقط ثبت ايلاده في نصيبه والتزاع في نصيب
 المعسر فنصف نفقتها على الموسر ونصفها الاخر بينهما ثم ان مات الموسر أو لا عتق نصيبه وولاؤه لعصبته فاذا
 مات المعسر بعده عتقت كلها وقف ولاؤه بين عصبيتهما وان مات المعسر أو لا لم يعق منها شيء فاذا مات الموسر
 بعده عتقت كلها وولاؤه لنصفها لعصبته وقف ولاؤه للنصف الاخر اما لو ادعى كل منهما سبق الاخر وهما
 موسران او أحدهما موسر فقط ففي الروضة كاصلها عن البغوى يتحالفان ثم يتفقان عليها فاذا مات
 أحدهما في الصورة الاولى لم يعق نصيبه لاحتمال صدقه وعتق نصيب الحي لاقراره وقف ولاؤه فاذا مات
 عتقت كلها وقف ولاؤه الكل واذا مات الموسر في الثانية عتقت كلها نصيبه بموته وولاؤه لعصبته ونصيب
 المعسر باقراره وقف ولاؤه وان مات المعسر أو لا لم يعق منها شيء لاحتمال سبق الموسر فاذا مات الموسر
 عتقت كلها وولاؤه نصيبه لعصبته وولاؤه نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكلوا ادعا كل منهما انه
 أولها قبل استيلاد الاخر لها وقد تقدم حكمه والعبرة باليسار والاعسار بوقت الاحبال ولو عجز السيد عن
 نفقة ام ولده اجبر على تخليتها التكتسب وتنفق على نفسها او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها كما
 لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع فان عجزت عن الكسب فنفتها في بيت المال كما مر في النفقات اه
 (قوله وان نجز عتقها فيه) اى في مرض موته ولا نظر الى ما فوته من منافعتها التي كان يستحقها الى موته لان
 هذا الانلاف في مرضه فاشبه ما اختلف في طعنه وشرابه بالقياس على من تزوج امرأة باكثر من مهر
 مثلها في مرض موته نهاية (قوله للآخر السابق) اى في اول الباب في حديث مارية القبطية عبارة المغنى
 والنهاية لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اعنتها ولدها اه (قوله ياربنا لك الحمد) اى يا خالقنا ومربينا نخص
 بك الثناء بالجمل ولما كان تمام التاليف من النعم حمد الله عليه كما حمد على ابتدائه فكانه قال الحمد لله الذى
 أقدرنى على اتمامه كما أقدرنى على ابتدائه وآثر الجملة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب لل مقام وقدم المسند
 المشتمل على اللام وضمير الخطاب ليفيد الاختصاص على سبيل الرجحان ويكون حمده على وجه الاحسان
 ويتلذذ بخطاب الملك المنان (قوله حمدا الخ) مفعول مطلق نزعى ثانيا للحمد (قوله يوفى نعمك) اى يوفى بها

ان أرادت اثبات امية الولد
 لانسبه (وعتق المستولدة)
 ولوفي المرض وان نجز عتقها
 فيه أو وصى بعقبتها من
 الثلث كما بينته في شرح
 الارشاد مع الفقه بينه وبين
 ما مر في حجة الاسلام وكذا
 اولادها الحداثون بعد
 الاستيلاد (من رأس المال)
 مقدما على الديون والوصايا
 للخير السابق عنه صلى الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 ياربنا لك الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم
 سلطانك حمدا يوفى نعمك

خاتمة

ليس بين علماء الاسلام من يحجل ما لعلم الفقه من الافضية على سواء من العلوم ، إذ هو علم العبادات التي هي الوصلة بين العبد وربّه ، وهو علم الحلال الذي أمر الله تعالى عباده به والحرام الذي نهاهم عنه وحذرهم منه ، وإن مذهب الامام القرشي محمد بن إدريس الشافعي أشهر المذاهب الاسلامية انتشارا وأكثرها أتباعا لما عرف عن صاحبه رضي الله عنه من قوة العارضة وبراعة الاستنباط مع المحافظة النادرة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن كتاب « منهاج الطلاب » مع شرحه « تحفة المحتاج » تصنيف الامام البارع والعلامة المحقق « ابن حجر الهيتمي » نزيل مكة المكرمة - من أنفس كتب المذهب وأحفظها بالفروع الفقهية وأجمعها لنوادره ، وقد كان هذا الكتاب بعيد المثال مع شدة الحاجة إليه واشتداد رغبة أهل العلم في الحصول عليه ، وكما تأقت نفوس أهل العلم وعشاق التزود من بحار الشريعة إلى اقتنائه فمر عليهم الحصول عليه ، وقد أشار علينا كثير من أهل العلم بطبعه وإعادة نشره مع حاشيته العظيمتين : أولاهما تصنيف العلامة المدقق خاتمة العلماء الشيخ أحمد الشهير بابن القاسم العبادي ، والثانية تأليف شيخ العلماء ومعدن التحقيق الشيخ عبد الحميد الشرواني ، فقمنا بطبع هذه المجموعة النادرة المثال على الوجه الذي يرضى عنه الله تعالى ورسوله وأهل العلم الاسلامي ، في عشرة أجزاء كبار تبلغ قرابة ٥٠٠٠ خمسة آلاف صفحة من القطع الكبير ، راجين بذلك رضا القوم ورسوله ، وقد عاوننا بارشاده وتشجيعه الأستاذ العالم والرجل الصالح الشيخ محمد علي حسين مالكي الحديث بالحرم المكي ، فنحن نثني عليه بما هو أهل له ونرجو الله أن يجزيه عنا أحسن الجزاء ويثيبه عن العلم والدين خير المثوبة ، آمين .

رجب الفرد سنة ١٣٥٧ هـ
سبتمبر سنة ١٩٣٨ م

المكتبة التجارية الكبرى
بشارع محمد علي بمصر
لصاحبها : الحاج مصطفى محمد



﴿ فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة

(كتاب الايمان)	٢
فصل في بيان كفارة اليمين	١٦
فصل في الحلف على السكنى	٢٠
فصل في الحلف على الاكل والشرب	٣٣
فصل في صور منثورة	٤٤
فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري	٦١
(كتاب النذر)	٦٧
فصل في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها	٨٧
(كتاب القضاء)	١٠١
فصل فيما يقتضى انزال القاضى او عزله	١٢٠
فصل في آداب القضاء وغيرها	١٢٩
فصل في التسوية	١٥٠
باب القضاء على الغائب	١٦٣
فصل في غية المحكوم به عن مجلس القاضى	١٧٩
فصل في الغائب الذى تسمع البيعة ويحكم عليه	١٨٦
باب القسمة	١٩٣
(كتاب الشهادات)	١٢١
فصل في بيان قدر النصاب في الشهود	٢٤٥
فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك	٢٦٧
فصل في الشهادة على الشهادة	٢٧٤
فصل في الرجوع عن الشهادة	٢٧٨
(كتاب الدعوى)	٢٨٥
فصل في جواب الدعوى	٣٠٢
فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف	٣١١
فصل في تعارض البيتين	٣٢٦
فصل في اختلاف المتداعيين	٣٣٧
فصل في القائف	٣٤٨
(كتاب العتق)	٣٥١
فصل في العتق بالعضية	٣٦٦

(تابع فهرست الجزء العاشر من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

- ٣٦٩ فصل في الاعتاق في مرض الموت
 ٣٧٥ فصل في الولاء
 ٣٧٨ (كتاب التدبير)
 ٣٨٦ فصل في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة
 ٣٩٠ (كتاب الكتابة)
 ٣٩٩ فصل في بيان ما يلزم السيد ويسن له ويحرم عليه
 ٤٠٨ فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد
 ٤١٥ فصل في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة
 ٤٢١ (كتاب أمهات الاولاد)

(تمت)

